

سلسلة إصدارات
الحكمة
(١٤)

المناهج الكافية

في شرح الشافية

تأليف

الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري
المتوفى (٩٢٦هـ)

رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة تشرين في سوريا

دراسة وتحقيق

الدكتورة رزان يحيى خدام

حُقوقُ الطَّبعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

تصدر هذه السلسلة عن مجلة الحكمة

الصادرة في بريطانيا

Al-Bukhary Islamic Center - 206 Burton Road
Manchester M20 2LW England Tel/Fax: 0044-161-374 6648

على الراغبين الحصول على مجلة الحكمة

أو سلسلة إصدارات الحكمة الاتصال

على ممثل مجلتنا في الشرق الأوسط على العنوان التالي:

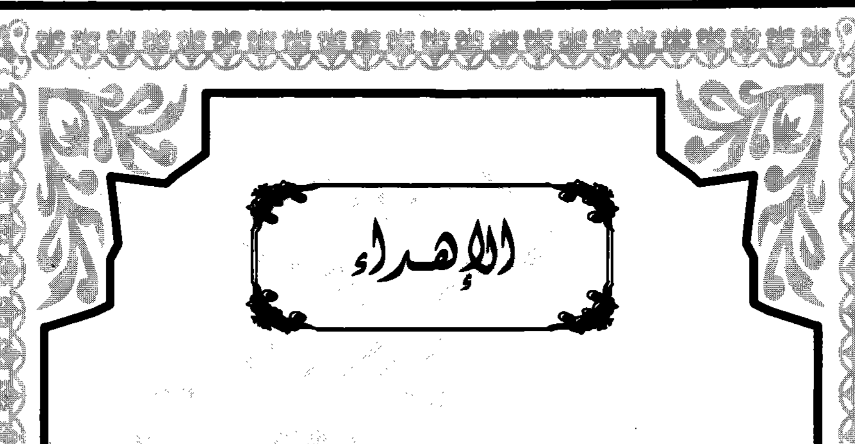
السعودية - المدينة المنورة - ص.ب: ٦٦٠٤ فاكس: ٠٤-٨٤٧٠٠٦٨

هاتف جوال: ٥٣٣٢٢٤٠٨ - ٥٨١٦٠٤٣ - ٥ - ٠٠٩٦٦

E.mail: alhikma59@hotmail.com

المَنَاهِج الكافِيَة
فِي شَرحِ الشَّافية

بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإنّني أقدم عملي إلى:

- كلّ الغيورين على اللغة العربية لأنّها لغةُ الوجود.
- أمي التي غرست حب العلم في قلبي وسقته بحنانها.
- أولادي: سراء ودعاء وأنس قرّة عيني وبلسم جراحي.
- أهلي وأخوتي وأخواتي في الله.





المقدّمة

تعدُّ اللغةُ العربيةُ من أشرفِ لغاتِ العالم وأغزرها أدباً وأغناها ثقافةً وتراثاً، برزت شابَّةً ولم تمرّ بمرحلة الطفولةِ ممّا أذهل العلماءَ والباحثين، ولن تصيرَ إلى الشيخوخةِ رغم حقد الحاقدين عليها. ورغم كلّ وسائلهم المفضوحة؛ لإضعافها ذلك لأنَّها لغة الذِّكرِ الحكيم الذي نزل ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ ومحفوظةٌ بأمرِ السَّماءِ ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾، فلينفث الحاقدون سمومهم، وليدعوا مَنْ شاؤوا لِمَا شاؤوا، ليدعوا إلى استبدال الفصحى بالعاميّة، وليدعوا إلى تبسيط الكتابة وإلى بترِ الحاضرِ عن الماضي، وليدعوا إلى الحداثةِ كما يفهمها الغربيون لا كما ترضاها قيمُنا ولغتنا. فلن يسمعوا في النهاية إلّا صدى أصواتهم؛ لأنَّ الغيورين على أصالتهم وعروبتهم لن يألوا جهداً في الذّودِ عنها وإبرازها؛ لأنَّها لغةُ وجود الأمة.

إنَّه لمن دواعي سروري أن أكون واحدةً ممَنْ شرّفوا بخدمةِ التّراثِ اللغوي، وذلك بمحاولتي نفضَ الغبارِ عن واحدٍ من كتب علم التصريف المغيّبةِ في دور المخطوطات؛ ليأخذ مكانه اللّائق به وبصاحبه وهو: المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري.

وكانت لي تجربة سابقة في مجال التّحقيق حين تقدّمت لنيل درجة الماجستير بمخطوط عنوانه: «النكت النحوية» للسيوطي (ت٩١١هـ) دراسة وتحقيق.

وقع الاختيارُ على كتاب «المناهج الكافية في شرح الشافية» لعدّة أسباب:

الأوّل: إنّه شرحٌ لواحدٍ من الكتب الصرفية المهمّة والتي عُدَّتْ خلاصةَ ما انتهى إليه المتقدّمون ومَنْ تلاهم في درس مسائل هذا العلم.

الثّاني: إنَّه شرحٌ لواحدٍ من أعلامِ اللغة في القرن العاشر الهجري ـ ممَنْ يستحقّون المكانة الرفيعة؛ لأنَّه عالمٌ أخذ من كلِّ العلوم بِطَرف، فبزَّ أقرانهُ وتتلمذَ على يده المشاهير حتّى لم يبقَ بمصرَ مَنْ يفوقُه علماً.

الثالث: غيرتي على هذا العلم الجليل، فنظرةٌ سريعةٌ فيما نُشِرَ من نصوصِ العربيةِ تُظهر بجلاءٍ أنَّ عنايةَ الدّارسين بإخراج النّصوصِ النَّحويةِ تفوقُ عنايتهم بنشرِ نظائرها في التّصريف مع أنَّه ممّا تمسُّ حاجةُ اللّغةِ العربيةِ إليه، والنّحو خاصة

الرابع: يزخر الكتابُ بأقوال النّحويين المتقدّمين والمتأخرين في المسائل الصّرفية وبآرائهم واختلافاتهم التي تصبُّ في نهايةِ المطاف بإطار خدمةِ اللّغةِ العربيّةِ وإظهار حيويتها وقدرتها.

الخامس: إعجابي بتحقيق المخطوطات، رغم صعوبته، ولم يكن سهلَ المنال ـ كما يظنُ بعضهم.

اخترت هذا الشرح وهو: المناهج الكافية في شرح الشافية ـ أحد الشروحِ الكثيرةِ للشّافية التي لم يُخدم منها حتّى الآن غير شرحين:

الأوّل: شرح الرّضي (ت٦٨٦هـ) رغم افتقاره إلى كثير من قواعد التَّحقيق التي لا بدَّ منها.

الثاني: شرح الجاربردي بتحقيق الدكتور نبيل أبو عمشة، الذي نال فيه درجة الدكتوراه من جامعة دمشق سنة (١٩٩٠م).

طُبع شرح الأنصاريّ عام/ ١٣١٠هـ ـ ١٨٨٣م/لكنَّ هذه الطّبعةَ أقرب ما تكون إلى النُّسخ الخطّية، فمواضعُ الخللِ والاضطرابِ فيها عديدة، وتحريفاتُ الطباعةِ زادت في غموضها، يضاف إلى ذلك خلوّها من الضّبط والتَّرتيب، وهما من الأشياء التي لا يمكن تجاهلُها في تحقيق نصوصِ التّصريف.

للكتاب نسخةٌ خطيّةٌ وحيدة في مكتبة الأسد الوطنيّة بدمشق تحت

رقم/٦٤٩٠/وتقع في (١٣١) إحدى وثلاثين ومئة ورقة، تمَّ نسخها سنة/١٨١٣م/ولم أعثر على غيرها فيما اطّلعتُ عليه إلاّ ما طُبع في كتاب (مجموعة الشافية) وهي نسخةٌ غيرُ محقّقة.

جعلتُ موضوع بحثي في قسمين، خصّصتُ الأوّلَ للدّراسة، والثّاني للنصّ المحقّق.

الدراسة: تضمّنت أربعة فصول:

خصصتُ **الفصلَ الأوّلَ** لسيرةِ الأنصاريّ، فأشرت إلى اسمه وولادته وثقافته التي تلقّاها على شيوخ عصره وتشمل علوم القرآن والحديث والفقه والأصول والعربية والأدب والفلك والحساب، حتى صار حجّةً في عصره، ثم أشرتُ إلى تلامذته الذين أصبحوا مشايخ يُشار إليهم بالبنان، ثمَّ ذكرتُ مؤلّفاته التي تنوّعت ما بين مؤلَّفٍ له وما بين شرحٍ لكتب غيره، والتي زادت على تسعين ثم تحدّثت عن المناصبِ التي تولاّها.

أمّا الفصل الثاني: فتحدثتُ فيه عن حدِّ التَّصريفِ والمراحلِ التي مرَّ بها إلى أن استوى على سوقه، وأشرتُ إلى أنَّ الكتب الأولى لم تفصل بين العلمين وأنَّ أوّل محاولةٍ كانت للمازني حين وضع كتابه (التصريف) وتبعه ابن جنّي الذي وضع (شرح التصريف). ثم تحدّثت عن الخلاف حول أوّل مَنْ وضع التصريف فمن قائل: إنّه معاذ الهراء إلى قائل: إنَّه الدؤلي بإيعازٍ من سيدنا علي بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ وتوصّلت بناء على ما بين أيدينا من روايات ـ إلى أنَّه لا يمكن أن نعزو وضع التّصريف لرجلٍ بعينه، فالنّحوي هو الصرفي.

أمّا الفصل الثالث: فتحدثت فيه عن موضوعات الشافية لابن الحاجب، ومنهجه الذي سار وفقه، والشروح التي أُقيمت على الشافية، ثم المصادر التي اعتمد عليها.

أمّا الفصل الرّابع: فتحدّثت فيه عن منهج الأنصاري في شرحه للشافية وطريقة عرضه للمسائل والآراء، وأشرت إلى الحدود والمصطلحات الصرفية التي وردت في المتن والشرح، ثم تحدثتُ عن مصادر شرحه المتنوعة ما

بين شروحٍ سابقةٍ للشافية وما بين كتب اللغة والنحو والتصريف السّابقة له وما بينِ آراء النحويين المبثوثة بين طيّات الكتب.

ثم وضعت القسم الأخير من هذا الفصل لمسألةِ الاحتجاج وأصوله عند الأنصاري وبيّنت ما بُني منها على أساسِ السَّماعِ وأدلّته وهي القرآن الكريم وقراءاتُه، والحديثُ النبوي وكلامُ العرب، ثمَ انتقلت إلى مسألة القياس، فتحدّثت عن الأصول العامّةِ التي اعتمدها التّصريفيون عند بناءِ القاعدة، وتتبّعت فكرة الأصلِ والفرع، ثمّ تحدَّثت عن اعتمادهم على مبدأ العلَّةِ، مبيّنةً القوانين التي جرى عليها العرب في أنماط كلامهم.

وخلصتُ في النهاية إلى أنّ شرح الأنصاريّ يستحقُ أن يحتلَّ مكانةً لائقةً به في المكتبة العربية؛ لأنّ صاحبه شرَحَه وقدّمه بأوضحِ عبارة مع حسن العرض والتَّرتيب، فكان يفتتحُ المقطعَ بما يحسنُ الابتداءُ به، وينهيه حيث يحسنُ الوقوف مع قدرة على ربط المسائل بالإضافة إلى غنى الشرح بآياتِ القرآن الكريم والحديث والشعر ولغات العرب من غير تطويلٍ مملٍّ ولا إيجاز مُخِلٍّ ولكن بالرّغم من جودة الشرح إلّا أنّه لم يخلُ من عيوبٍ لكنّها لا تغضُّ من منزلته العلمية منها: إغفاله أحياناً ذكر المصادر التي أخذ عنها واسم النحوي الذي ينقل قوله مكتفياً بألفاظ نحو: قيل، اعتُرض، ذُكر.

أما القسم الثاني فخصّصته لتحقيق المخطوط، فاعتمدت على النسخة الموجودة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم/٦٤٩٠/واتّخذتها مداراً لبحثي. فكتبتها بالخط العربيّ المتعارف عليه مراعيةً علامات التّرقيم؛ لأنَّ العبارات كانت متداخلةً لا يعرفُ القارئُ معها بداية الكلام من نهايته وقابلتُها مع النسخة المطبوعة/١٨٨٣/م ضمن كتاب (مجموعة الشافية) الجزء الثاني، ورمزتُ للمطبوعة بالحرف (أ).

وأشرتُ في الحواشي إلى النّقص أو الاختلاف بينهما بعد أن جعلت لها رمز (أ) هكذا لتمييزها عن المخطوط وخرّجتُ الآياتِ، والقراءات القرآنية الصحيحة والشّاذة من كتب القراءات، وخرّجت الأحاديث النبوية

الشريفة والشواهد الشعرية من مظانّها وعزوتها إلى قائليها ما أمكنني ذلك، وبيّنت موضع الشاهد وشرحتُ غريبه وأتممَّهُ إن لم يكن تامّاً، ثمَّ ذيّلتُ كلَّ شاهدٍ بأهم المراجع التي ورد فيها.

وعرّفت الأعلامِ الذين ورد ذكرهم ـ لغويين أو قرّاءاً أو فقهاء أو شعراء ـ مع ذكر أهمَ المراجع التي ترجمت لهم. كما عرّفت البلدان التي وردت في الشرح، ثم قمت بتعريف بعض المصطلحات النحوية والصرفية الغامضة فحسب كما أشرتُ إلى بعض المسائل الخلافية مع ذكر المراجع التي تحدّثت عنها.

أمّا الأقوال والآراء التي ساقها للنحويين المتقدّمين والمتأخرين، فقد أحلتُها إلى بعض الكتب المعروفة إن لم أتمكن من العودة إلى كتاب صاحب القول وختمت دراستي بالحديث عن النتائج التي توصّلتُ إليها مشيرة إلى أهمية الكتاب لغناه بالمسائل والمذاهب والآراء.

ثم رتّبت أسماء المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها حسب الترتيب الأبجدي، ثم ألحقتُ الرّسالة بمجموعةٍ من الفهارس الفنيّة، هي:

١ ـ فهرس القوافي.

٢ ـ فهرس الأعلام.

٣ ـ فهرس المصادر والمراجع.

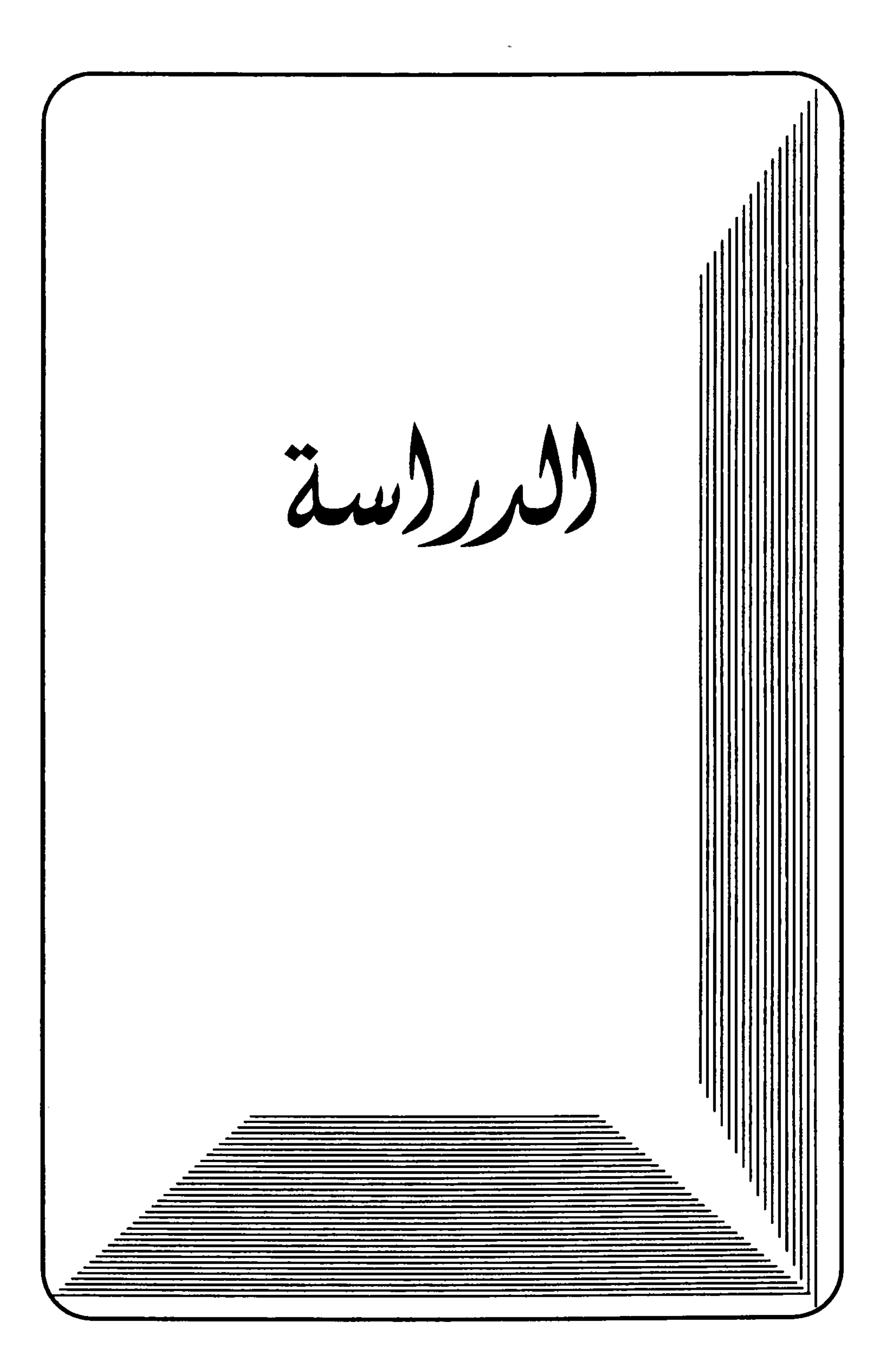
٤ ـ فهرس موضوعات التحقيق.

ولا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور ناصر حسين علي الذي رعى رسالتي مذ كانت نبةً صغيرةً، فأعطاني من علمه الغزير ومن وقته الشيء الكثير وكان لتوجيهاته أثر واضح على عملي.

كما لا يفوتني أن أقدّم شكري إلى السّادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة؛ لتكبدّهم مشقة قراءة الرسالة، والذين سيكون لتوجيهاتهم المزيد من النجاح للعمل.

وبعد، فلستُ أدّعي أنَّني أعطيتُ الكتابَ حقَّه من العناية والدراسة، ولكن حسبي أني بذلتُ من الجهد ما استطعت، فإن أكن أصبتُ ونجحتُ فلله الحمد في الأولى والآخرة.




الدراسة



الفصل الأول:

حياته

- اسمه ولقبه وولادته وأسرته.
- ثقافته.
- شيوخه.
- تلامذته.
- آثاره.
- وفاته.

اسمه ولقبه وولادته وأسرته:

القاضي زكريا[١] محمد بن زكريا الأنصاري، قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى السُنيكي المصري الشافعي ولد بسُنيكة[٢] في سنة ثلاثٍ وعشرين وثمانمئة، وقيل في سنةِ أربعٍ وعشرين وثمانمئة.

---

(١) الكواكب السائرة ١/١٩٦ـ٢٠٧ وكشف الظنون ٥/٣٧٤ وشذرات الذهب ١٠/١٨٦ ـ ١٨٧ والأعلام ٣/٤٦.

(٢) سُنَيْكَة: من قرى مصر بين بلبيس والعبَّاسية. معجم البلدان ٣/٣٠٧.

وحكى العلائي[١] عن الشيخ السُّلَمي أنَّه كان يوماً بسُنيكةَ وإذا بامرأةٍ تستجيرُ به وتستغيث أنَّ ولدها ماتَ أبوهُ، وعاملُ البلدِ النَّصراني قبض عليه يرومُ أن يكتبه موضعَ أبيه في صيد الصقور، فخلَّصه الشيخُ منه، وقال لها: «إن أردت خلاصه، فافرغي عنه يشتغلُ ويقرأ بجامع الأزهرِ، وعليَّ كُلْفَتُه» فسلَّمت إليه زكريا، فلا زال يشتغلُ حتى صارَ إلى ما صار إليه.

وحكى الشيخ زكريا عن فترة شبابه التي قضاها بالشُّغل والدَّرسِ دون أن يتعلَّق قلبُه بأحدٍ من الخلقِ حتى إنَّه كان يُصابُ بالجوعِ الشَّديدِ، فيخرجُ ليلًا إلى المَيْضَأَةِ، فَيَغْسُلُ ما يجدُه من قشيراتِ البطيِّخ، ثم يأكُلُها، إلى أن قيض اللَّهُ له شيخاً صالحاً، فكان يأتيهِ بكلِّ ما يحتاجُ إليهِ من طعامٍ وشرابٍ وكساء..، وظل على هذا عدّةَ سنواتٍ، ثم نبّأهُ الشيخُ عن أمورٍ ستكونُ له في المستقبل قائلًا له: «يا زكريا، إنَّكَ تعيشُ حتَّى تموتَ أقرانكَ، ويرتفع شأنُكَ، وتتولَّى مشيخةَ الإسلامِ، وترتفعَ على أقرانكَ، ويصيرَ طلبتُكَ مشايخَ الإسلامِ في حياتك، حتى يُكَفَّ بَصَرُكَ[٢]...».

ثقافته:

[٣] نشأ الأنصاري بسُنَيْكَة يتيماً، فحفظ القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي، ثمَّ تحوّل إلى القاهرة سنة إحدى وأربعين وثمانمئة. فقطن في الجامع الأزهر، وأتمَّ حفظَ المختصر، ثم حفظَ المنهاج والألفية النحوية والشاطبية والرائية وقرأ على مشايخ مصر في مختلف العلوم إلى أن صار عالماً مبرِّزاً في النّحو واللّغة والتفسير والحديث والأصول والقراءات والأدب إلى غير ذلك من العلوم. الأمر الذي أهّله لتولّي منصبَ التّدريس في عدّة مدارس

---

(١) محمد بن أحمد بن علي بن إدريس البدر أبو الفضل بن البدر العلائي الفيومي الأصل القاهري الحنفي. ولد سنة ستٍّ وخمسن وسبعمئة. ومات أبوه وهو طفلٌ فكفله جدّه، فحفظ القرآن والكافية وبعض الشاطبية. أخذ عن الزّين قاسم والأمين الاقصرائي، ولازمه في العربية والصرف والمنطق والمعاني وغيرها. الكواكب السائرة ١/١٩٧ والضوء اللامع ١/٥ـ٦.

(٢) الكواكب السائرة ١/١٩٧.

(٣) الكواكب السائرة ١/١٩٦ ـ ١٩٧ وشذرات الذهب ١٠/١٨٦.

إلى أن رقي منصب قاضي القضاة بعد إلحاحٍ شديد سنة ست وثمانين وثمانمئة في ولاية قايتباي وظلَّ فيه حتى كُفَّ بصرهُ، فعُزل بسبب العمى، لكنه ظلَّ متابعاً الاتصال بالعلماء وملازماً التدريسَ والافتاءَ والتَّصنيفَ. ونتيجةً لثقافته الواسعة تركَ كتباً كثيرةً تربو على مائة مصنَّفٍ في علومٍ مختلفةٍ.

شيوخه:

اشتغل الشيخ زكريا الأنصاري في مختلف العلومِ المُتداوَلَةِ وبَرَعَ فيها؛ فقرأ القرآن الكريم على جماعة، منهم:

ـ **الشيخ رضوان**[١] بن محمد بن يوسف بن سلامة بن البهاء، أبو النَّعيم العقبي الشافعي

ـ **الشيخ صالح**[٢] بن عمر بن رسلان ابن القاضي أبو البقاء سِراج الدين البُلْقيني.

ـ **الشيخ طاهر**[٣] بن محمد بن علي بن محمد بن مكين الدين، أبو الحسن النويري المالكي.

---

(١) ولد سنة تسعٍ وستين وسبعمئة، كان خيرّاً ديّناً، قرأ العلومَ على عدد من شيوخها: العربية والفقه والفرائض والحساب والكلام والتّصريف والمعاني والمنطق والبيان.. وأقرأ القرآن وتخرّج به جمعٌ من الفضلاءِ، وطار اسمه بمعرفةِ الأسانيد والشيوخ والمرويات. مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ٢٢٦/٤ وشذرات الذهب ٤٠١/٩.

(٢) ولد سنة إحدى وتسعين وسبعمئة بالقاهرة، حفظ القرآن والعمدة والألفية ومنهاج الأصول، أخذ الفقه عن البرماوي والأصول عن ابن جماعة، والنحو عن الشنطوفي والحديث عن ابن العراقي، فكان إماماً فقيهاً عالماً قوي الحافظة فصيحاً، صنّف تفسيراً وشرحاً على البخاري لم يُكمله، وله: القولُ المفيدُ في اشتراط التَّرتيب بين كلمتي التوحيد والخطب، والتذكرة وغيرها. مات سنة ثمانٍ وستين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ٣١٢/٣ ـ ٣١٤ وشذرات الذهب ٤٥٤/٩.

(٣) وُلد بعد التسعين وسبعمئة، حفظ القرآن علي الشرايبي وأخذ العربية عن الصنهاجي وكثيراً من الفنونِ عن القاياتي. مات سنة ستٍّ وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ٥/٤ ـ ٦.

- **الشيخ نور**[١] الدين علي بن محمد بن الإمام فخر الدين البلبيسي الشافعي.

وأخذ الشيخ زكريا الفقه عن جماعةٍ منهم:

- **الشيخ أحمد**[٢] بن عبدالله بن مفرّج بن بدر الدّين الغزّي الشافعي.

- **الشيخ أحمد**[٣] بن علي بن محمد بن علي بن أحمد الشّهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني الشافعي، المعروف بابن حجر.

- **الشيخ محمد**[٤] بن إسماعيل بن أحمد بن يوسف الشمس الونّائي الشافعي.

---

(١) ولد سنةَ سبعَ عشرة ببلبيس ونشأ فيها، حفظ القرآن عند البرهان الفانوسي، وعرض على جماعة، واشتغل بالخطِّ على الشمس البيشي، واستقلَّ بقضاء الإسكندرية. مات سنة ثمانٍ وثمانينن وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ٣٠٠/٥ ـ ٣٠١.

(٢) توفي بمكة سنة اثنتين وعشرين وثمانمئة. صنّف: البحر المبتغي لمعان ينبغي، وتراجم رجال البخاري، وشرح الألفية لابن مالك، وشرح جمع الجوامع للسّبكي في الفروع، وشرح عمدةِ الأحكام في الحديث، وغير ذلك. الكواكب السائرة ١٩٧/١ وشذرات الذهب ٢٢٤/٩ ـ ٢٢٥ وهدية العارفين ١٢٢/٥ ـ ١٢٣.

(٣) ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة بمصر، ونشأ بها يتيماً، فحفظ القرآن والعمدة وألفية ابن العراقي والحاوي الصغير وهو ابن تسعٍ، وحين بَلَغَ لازمَ القطّان في الفقه والعربية والحساب، ثم اجتمع مع عدد كبير من العلماء، وزادت مصنّفاته على مائة وخمسين مات سنة اثنتين خمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ٣٦/٢ ـ ٤٠ وشذرات الذهب ٣٩٥/٩.

(٤) ولد سنة ثمانٍ وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن والعمدة والتنبيه والشاطبية وجمع الجوامع وألفية ابن مالك والتلخيص.. وأخذ النّحو عن الدماميني وأخذ على البخاري المختصر حتى تقدّم في الفنون وصار أَحَدَ مَنْ يُشارُ إليه بالعلم والعمل وولي قضاء مصر ثم دمشق ثم مصر. واستمرَّ حتّى مات سنة ثمانٍ وأربعين وثمانمئة وكان إماماً علاّمة فقيهاً أصولياً نحوياً قوي الحافظة أميناً. الكواكب السائرة ١٩٧/١ والضّوء اللاّمع ١٤٠/٧ ـ ١٤١ وشذرات الذهب ٣٨٥/٩.

ـ **الشيخ موسى**[١] بن أحمد بن موسى بن عبدالله بن سليمان السُّبكي القاهري الشافعي. وغيرهم.

وأخذ الشيخُ زكريا الأنصاري الحديثَ عن جماعةٍ منهم:

ـ **الشيخ إبراهيم**[٢] بن صَدَقَة بن إبراهيم بن إسماعيل برهان الدين أبو إسحق بن فتح الدين المقدسي الحنبلي.

ـ **الشيخ أبو العباس أحمد**[٣] بن رجب بن طيبغا الشافعي، ويُعرف بابن المجدي.

ـ **الشيخ محمد**[٤] بن علي القاياتي الشافعي.

قرأ عليهم وعلى غيرهم السِّيرة النبوية، والسُّنن لابن ماجة، ومسندُ

---

(١) ولد سنة اثنتين وستين وسبعمئة، قرأ القرآن وحفظ العمدة والحاوي والمنهاج والألفية تصدّى للإقراء في الفقه وأصوله والعربية وغيرها، وكان إماماً ثبتاً حجّة فيهاً، مات بالسلِّ سنة أربعين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١/١٩٧ والضّوء اللاّمع ١٠/١٧٦ ـ ١٧٨ وشذرات الذهب ٩/٣٤٥.

(٢) ولد سنةَ اثنتين وسبعين وسبعمئة بالقاهرة، نشأ فحفظ القرآن، والعمدة في الحديث وعَرَضَ على ابن الملقن والأبناس وأجازوا له، وأجاز له خلقٌ كثير. كان خيرّاً ثقةً صبوراً على التَّحدث. مات سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١/١٩٨ والضّوء اللاّمع ١/٥٥ ـ ٥٦ وشذرات الذهب ٩/٤١٣.

(٣) ولد سنة سبعٍ وستين وسبعمئة بالقاهرة، حفظ القرآن وبعض المنهاج ثم الحاوي والألفية، وأخَذ الفرائض والحساب والعربية وتقدّم بذكائه المفرط وصار رأس النَّاس في أنواع الحساب والهندسة والهيئة والفرائض وعلم الوقت بلا مُنازع. له تصانيف منها: لطائف الغوامض في إحراز صناعة الفرائض، والكافي، والرّسالة الكبرى، وزاد المسافر، والقول المفيد في جامع الأصول وغير ذلك كثير. مات سنة خمسين وثمانمئة عن أربعٍ وثمانين سنة. الكواكب السائرة ١/١٩٨ والضوء اللاّمع ١/٣٠٠ ـ ٣٠٢ وشذرات الذهب ٩/٣٩٠.

(٤) ولد سنةَ خمسٍ وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن والمنهاج والألفية والتّسهيل، ولم يزل يدأب في العلوم حتّى تقدّم في الفنون كلِّها، فكان إماماً عالماً تزاحم النّاسُ عليه من سائر أرباب الفنونِ والطوائف والمذاهب. مات سنة خمسين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١/١٩٨ وشذرات الذهب ٩/٣٩٠.

الإمامِ الشافعي، وصحيح مسلم، والسُّنن الصُّغرى للنّسائي، وصحيح البخارِي، فأجازه خلقٌ يزيدونَ على مائة وخمسين ذكرهم في ثبته.

وأخذ الشيخ زكريا الأنصاري العربيةَ والأدبَ والأصولَ والمعقولاتِ عن شيخ الإسلام: ابن حجر، وعن المحيوي الكافيجي والتّقي الحصكفي.

ـ **الشيخ أحمد** بن علي بن محمد بن علي بن أحمد شهاب الدين أبو الفضل الكناني العسقلاني الشافعي المعروف بابن حَجَر(١).

ـ **الشيخ محمد** بن سليمان بن مسعود محي الدين أبو عبدالله الكافيجي(٢).

ـ **الشيخ حسين** بن علي بن يوسف الحصكفي الشافعي(٣).

ولبس الشيخ زكريا الأنصاري الخرقةَ الصّوفية من الشيخ أبي(٤) العباس أحمد بن علي الأتكاوي. والشيخ أحمد(٥) بن علي الدمياطي الشهير

---

(١) سبقت ترجمته ص١٨.

(٢) محمد بن سليمان بن مسعود محيي الدين أبو عبدالله الكافيجيّ، ولد سنة ثمان وثمانين وسبعمئة. لقي العلماء وأخذ عنهم، وكان إماماً في المعقولات كلها: الكلام وأصول اللغة والنحو والتصريف والإعراب من تصانيفه: شرح قواعد الإعراب، ومختصر في علوم الحديث، ومختصر في علوم التفسير يسمّى التيسير.. توفي سنة تسع وسبعين وثمانمئة. بغية الوعاة ١/١١٧ ـ ١١٨ والضوء اللاّمع ٧/٢٥٩ وشذرات الذهب ٩/٤٨٨.

(٣) حسين بن علي بن يوسف الشيخ بدر الدين الأربلي الحصكفي الشّافعي. ولد بحلب سنة خمسين وثمانمئة، حفظ القرآن والمنهاج للنووي والإرشاد لابن المقرّي ومنهاج البيضاوي، والشاطبية والكافية والألفية وتصريف العزّي. من مؤلفاته: حاشية على شرح المنهاج للمحلّي، حاشية على شرح الكافية المتوسط لركن الدّين. توفي بحلب سنة خمسٍ وعشرين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١/١٩٨ والضوء اللامع ١/١٧٨ ـ ١٨٠ وشذرات الذهب ١٠/١٨٩.

(٤) كان سيدّاً كبيراً يُذكر بصلاحٍ كثيرٍ، جوّد القرآن على الشمس بن سيف الدين، قدم القاهرة فأخذ عنه العبادي والصّندلي وزكريا. مات سنة خمسٍ وأربعين وثمانمئة. الضوء اللاّمع ٢/٤٤.

(٥) شيخ صالحٌ صحبَ أبا بكر الخوافي والغزنوي، وتلّقن منهم الذّكر، وكان ممّن أخذ عنهم الشيخ زكريا. الضوء اللاّمع ٦/١٠٨.

بابن الزلباني، والشيخ أبي حفص[١] عمر بن علي النبتيتي. وأخذ الطريق[٢] عن الشيخ محمد[٣] بن عمر الواسطي العمري الشافعي.

تلامذته:

إنَّ براعةَ الشيخ زكريا الأنصاري في سائر العلوم من حديثٍ وفقهٍ وأصولٍ جعلت الطُّلابَ يتدفقون عليه من كلِّ حَدَبٍ وصَوْب، فَقُصِدَ بالرِّحلةِ من الحجازِ والشَّامِ، وعمرَّ حتى رأى تلاميذَهُ وتلاميذَ تلاميذِهِ شيوخَ الإسلامِ منهم:

- **الشيخ أبو بكر**[٤] بن محمد بن يوسف القاري.

- **الشيخ أحمد**[٥] بن أحمد بن أحمد بن محمد شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المصري المكّي الشافعي.

---

(١) ولد بعد الثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن، وأقبل على العبادة، وصحبَ المجد الزواوي وصحب جماعة منهم الزّين زكريا والونّائي. مات سنة سبعٍ وستين وثمانمئة. الضوء اللاّمع ١٠٨/٦.

(٢) طريق التّصوف.

(٣) ولد سنة ستٍّ وثمانين وسبعمئة، حفظ القرآن وقدم القاهرة فأقام بالأزهر.. لازم الشيخ عمر الوفائي وأحمد الزّاهد، اشتهر صيتُه وكَثُرَ أتباعُهُ، وجدَّد عدّة جوامع، وأنشأ عدّة زوايا للتلاوة والذكر. من تصانيفه: النصرة في أحكام الفطرة، ومحاسن الخصال في بيان وجوه الحلال. والحكمُ المضبوطُ في تحريم عَمَلِ قوم لوط، والرِّياض المزهرة في أسباب المغفرة.. وغير ذلك. توفي سنة تسع وأربعين وثمانمئة. الكواكب السائرة ١٩٨/١ والضوء اللاّمع ٢٣٨/٨ ـ ٢٣٩ وشذرات الذهب ٣٨٦/٩.

(٤) أخذ عن البرهان بن أبي شريف والقاضي زكريا، وتفقّه على الشيخ ابن قاضي عجلون، وكان ممن أخذ عنه شيخ الإسلام شهاب الدين الطيبي، كان محققاً مدقّقاً عالماً بالنّحو والقراءات والفقه والأصول. توفي سنة خمسٍ وأربعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٨٩/٢ ـ ٩٠.

(٥) ولد سنة إحدى عشرة وتسعمئة. أجازه القاضي زكريا والشيخ عبدالحق، أخذ الفقه عن الرّملي. من مؤلفاته: شرح المنهاج، وشرح الإرشاد، وشرح العباب. وشرح الهمزية للبوصيري والصواعق المحرقة في الردِّ على أهل البدع، وشرح الأربعين النووية، وغيرها. توفي سنة ثلاث وسبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ١١١/٣ ـ ١١٢ وشذرات الذهب ٥٤١/١٠ ـ ٥٤٢.

ـ **الشيخ أحمد**[١] بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي.

ـ **الشيخ أحمد**[٢] شهاب الدين الرّملي المصري الشافعي.

ـ **الشيخ أحمد**[٣] بن محمد بن عمر بن أبي بكر شهاب الدين الحمصي الدّمشقي الشّافعيّ.

ـ **الشيخ شهاب**[٤] الدين البرلسي المصري الشافعي الملقّب بعُمَيْرَة.

ـ **الشيخ الصالح عبد**[٥] الوهاب بن ذوقا بن موسى الشعراوي المصري الشافعي.

---

(١) تلميذ القاضي زكريا، أخذ الفقه عنه وعن طبقة. من مؤلفاته: شرح الزّبد لابن أرسلان وشرح منظومة البيضاوي في النكاح، ورسالة في شروط الإمامة وغيرها. توفي في بضعٍ وسبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣/١١١ وشذرات الذهب ٩/٤٨٢.

(٢) قال الشعراوي: «هو أحد الأجلاّء من تلاميذ القاضي زكريا الأنصاري، وكان مقدّماً عنده حتّى أَذِنَ له أن يُصلح في مؤلفاته في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه». كتب شرحاً عظيماً على صفوة الزبد في الفقه. أخذ عن الشربيني والغزّي، وانتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر. توفي سنة سبعٍ وخمسين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢/١١٩ ـ ١٢٠ وشذرات الذهب ١٠/٤٥٤.

(٣) ولد سنة إحدى وخمسين، أو ثلاث وخمسين وثمانمئة، أخذ العلم عن جماعة من الشاميين والمصريين، فوّض القضاءَ إليه ابن الفرفور، وفوّض إليه الشيخ زكريا، وكان يخطب مكانه بقلعة الجبل، وكان الغوري يميلُ إليه لفصاحته. توفي سنة أربعٍ وثلاثين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢/٩٧ وشذرات الذهب ١٠/٢٨٠.

(٤) كان عالماً زاهداً ورعاً حسن الاخلاق، انتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب يدرّس ويفتي حتّى أُصيب بالفالج ومات به. الكواكب السائرة ٢/١١٩.

(٥) قرأ على مشايخ عصرة شرح المحلي على جمع الجوامع، وشرح العقائد للتفتازاني، وشرح المقاصد وشرح الفصول، وشرح شذور الذهب والألفية وشرح الشيخ زكريا على الروض، وشرحه للرسالة، وغير ذلك له من المصنّفات: طبقات الأولياء ثلاث، والعهود، والسّنن وغيرها. توفي في حدود السبعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣/١٧٦ وشذرات الذهب ١٠/٥٤٤.

ـ **الشيخ علي**[١] بن أحمد بن علي بن عبدالمهيمن بن حسن بن علي الشيخ نور الدين الشافعي المعروف بالقرافي.

ـ **الشيخ محمد**[٢] بن أحمد بن محمود بن الفرفور الدّمشقي الشافعي.

ـ **الشيخ محمد**[٣] بن سلام بن علي الطبلاوي.

ـ **الشيخ محمد**[٤] بن عبدالله بهاء الدين المصري.

ـ **الشيخ يوسف**[٥] بن زكريا الشيخ جمال الدين ابن شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري.

آثـــاره:

ألف الشيخ زكريا الأنصاري في مختلف العلوم التي تلقاها على شيوخه، ثم قام بإلقائها على طلابه حين تصدَّر للدَّرس والإفتاء، وذكرت

---

(١) أخذ عن الدّيلمي والقاضي زكريا والبرهان ابن أبي شريف. مات قبل الثمانين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣/١٨٢.

(٢) ولد سنة خمسٍ وتسعين وثمانمئة. حفظ القرآن والمنهج في الفقه لشيخه زكريا، وجمع الجوامع والألفية. وليّ قضاء الشافعية. توفي مسجوناً بقلعة دمشق سنة سبعٍ وثلاثين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢/٢٢ ـ ٢٣ وشذرات الذهب ١٠/٣١٤ ـ ٣١٥.

(٣) تلقى العلم عن أَجَلِّ المشايخ منهم: القاضي زكريا والدّيلمي والسيوطي. انتهت إليه الرئاسة في سائر العلوم بعد موتِ أقرانه، كان متبحِّراً في التّفسير والقراءات والفقه والحديث والأصول والمعاني والبيان والطّب والمنطق والكلام. توفي سنة ستٍّ وستّين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٢/٣٣ ـ ٣٤ وشذرات الذهب ١٠/٥٠٦.

(٤) ولد سنة ثمانٍ وثمانين وثمانمئة، أخذ عن السخّاوي والسيوطي والقاضي زكريا والذهبي ودرّس بجامع الأزهر. له مؤلفاتٌ في الفرائض. توفي سنة تسعين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣/٦١.

(٥) كان ممّنْ أخذ عنه الشيخ شمس الدين محمد بن الجوخي الشّافعي. قال الشعراوي «إنَّه رُبِّيَ في نزاهة وطاعة وعدم الخروج من دار والده، وكان ممن جبله الله على الاخلاق الحميدة درس في المدرسة الصالحية بجوار الإمام الشافعي، وحضر على والده شرح رسالة القشيري وشرح آداب القضاء وآداب البحث وشرح التحرير. توفي سنة سبعٍ وثمانين وتسعمئة. الكواكب السائرة ٣/٢٢١.

كتب التراجم[١] أنه أعطى الحظَّ في مؤلفاته وتلاميذه، حتى لم يبقَ بمصر إلاطلبته وطلبة طلبته، وذكرت أن مؤلفات الأنصاري تربو على تسعين، وكانت كتبه الثلاثة: شرح الروض، وشرح البهجة، والمنهج وشرحه، مراجعَ للنّاس يرجعون إليها في حل مشكلاتهم.

الكتب[٢]:

ـ **أحكام[٣] الدلالة على تحرير الرسالة:** في شرح القشيرية، في علم التصوف، طبعت في القاهرة ١٣٠٤هـ وتقع في أربعٍ وأربعين ومئتي صفحة وبهامشها تقريرات من شرح زكريا الأنصاري.

ـ **أسنى[٤] المطالب على روضِ الطالب:** تصنيف ابن المقري اليمني شرف الدين إسماعيل. أوله: «الحمد لله الذي ظهرت ثمرة الروضِ في أكمامه. .».

قال: «هذا ما دعت حاجة المتفهمين للرّوض في الفقه من شرح يحل ألفاظه مع فوائد لا بد منها» وبهامشه حاشية الشيخ أحمد الرّملي الكبير (فقه الشافعي) مصر ١٣١٣.

ـ **الأضواء[٥] البهية في إبراز دقائق المنفرجة،** مطبعة التقدم، ويقع في أربع وأربعين صفحة. وطبع معه كتاب «المنفرجة على المنفرجة» للشيخ عبدالله بن عبدالعزيز الصولي مطبعة مصر ١٩١٤ـ ١٣٣٢، وتقع في ستٍّ وخمسين صفحة.

ـ **الإعلام[٦] بأحاديث الأحكام** (حديث).

---

(١) شذرات الذهب ١٠/١٨٦ـ١٨٧ والكواكب السائرة ١/٢٠١ والأعلام ٣/٤٦.
(٢) الكتب التي سأذكرها وردت في أثناء ترجمة حياته في كتب التراجم المتقدّمة والمتأخرة.
(٣) كشف الظنون ٥/٣٧٤.
(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف إليان سركيس ١/٤٨٣.
(٥) معجم المطبوعات ١/٤٨٣.
(٦) تاريخ الأدب لبروكمان ٦/٣٩٧.

ـ **أقصى**[1] **الأماني** (بلاغة) مع شرح فتحِ منزل المباني. طبع بالقاهرة من دون تاريخ.

ـ **بلوغ الأرب شرح شذور الذهب**: قام بتحقيقه الباحث: يوسف الحاج أحمد في رسالة دكتوراه بدمشق سنة (١٩٩٠).

ـ **بهجة الحاوي**، شرح حاوي الصغير للقزويني، في الفروع.

ـ **البهجة الوردية** في فروع الفقه.

ـ **تحرير**[2] **تنقيح اللباب**:

أوله: «الحمد لله المتفضّل الوهاب..». قال: «هذا مختصر تنقيح اللباب ضممت إليه فوائد، وبدّلت غير المعتمد عليه، وحذفت منه الخلاف..».

مع شرح: تحفة الطلاب، وحاشية تهذيب الطلاب لعبدالله بن حجازي الشرقاوي ١٢٢٧ ـ مطبعة القاهرة ١٣٠٦ ـ ١٣١٦.

ـ **تحفة**[3] **الباري على صحيح البخاري**:

طبع مع كتاب إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني. مطبعة مصر ١٣٢٥، نسخها عبدالرزاق بن عبدالمحسن الشعراوي ٩٨٦هـ.

ـ **تحفة**[4] **الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب** (فقه شافعي).

أوله: «الحمد لله الذي فَقَّهَ في دينه من اصطفاه من الأنام..».

مطبعة بولاق ١٢٩٢ والمطبعة اليمنية ١٣٣١، وتقع في أربع وأربعين ومئة ورقة.

---

(١) تاريخ الأدب ٣٩٩/٦.
(٢) معجم المطبوعات ٤٨٣/١.
(٣) معجم المطبوعات ٤٨٥/١ والمنتخب من المخطوطات العربية في حلب ص٧٨.
(٤) معجم المطبوعات ٤٨٥/١.

- **تعريف**[١] **الألفاظ الاصطلاحية في العلوم**:

طبع بذيل اللؤلؤ المنظوم في روم التعليم الآتي ذكره، مطبعة مصر ١٣١٩.

- **تلخيص الأزهية في أحكام الأدعية** للزركشي.
- **حاشية على تفسير البيضاوي**.
- **حاشية على شرح جمع الجوامع**.
- **حاشية على التلويح**.
- **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة** للجزري.
- **خلاصة**[٢] **الفوائد المحمدية في شرح البهجة الوردية** (فقه).
- **الدّرر السَّنية على شرح الألفية**.
- **الدّقائق**[٣] **المحكمة في شرح المقدّمة** (الجزرية في التجويد).

المطبعة اليمنية ١٣٠٨، تقع في اثنتين وثلاثين ورقة، وبهامشه المُنَح الفكرية بشرح المقدّمة الجزرية، لمُلاً علي القاري.

- **ديوان شعره**.
- **ربُّ البريَّة بشرحِ القصيدةِ الخزرجية**.
- **الزُّبدة الرائقة في شرح البُردة الفائقة**، للبوصيري.
- **شرح آداب البحث** (جدل).
- **شرح الأربعين النوويّة**.
- **شرح ألفية العِرَاقي**. (حديث).

---

(١) معجم المطبوعات ١/٤٨٥.
(٢) إيضاح المكنون٣/٤٣٦.
(٣) معجم المطبوعات ١/٤٨٥.

- **شرح**[1] **إيساغوجي**، ويعرف بالمطلع (منطق).

طُبع مع شرحين آخرين الأوّل للمفضّل الأبهري سمّاه مطلع شرح إيساغوجي والثّاني شرحٌ ليوسف الغنّاوي. أوّله «حمداً لمَنْ ميَّز الإنسانَ بشرفِ النُّطق من بين الخلائق». مطبعة بولاق.

- **شرح التّحرير.**
- **شرح التّنقيح ومختصره وشرحه** (مختصر أدب القضاء للغزّي)
- **شرح الجامع الصحيح للبخاري.**
- **شرح رسالة التّوحيد.**
- **شرح الرّوض.**
- **شرح الشمسية.**
- **شرح صحيح مسلم، ابن الحجّاج.**
- **شرح الطّوالع في أصول الدين.**

شرح القصيدة الخزرجية.

- **شرح الكفاية لابن الهائم** (الفرائض).
- **شرح مختصر المزني في فروعِ الفقه الشّافعي.**
- **شرح منهاج النووي.**
- **شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول**، للبيضاوي.
- **غاية**[2] **الوصول إلى شرح لبّ الأصول.**

توجد بأسفل الصحائف حواشي للشيخ محمد الجوهري، وبالهامش متنُ لبّ الأصولِ، له أيضاً. مطبعة مصر ١٣١٠هـ. ويقع في ثمانٍ وسبعين ومئة ورقة.

---

(١) معجم المطبوعات ١/٤٨٥ والمنتخب ص ١٩٩.

(٢) معجم المطبوعات ١/٤٨٦ وإيضاح المكنون ٣/ ١٥٣.

- **الغرر**[١] **البهية في شرح البهجة الوردية** (فقه الشافعي).

وهو الشرح الكبير، فرغ من تأليفه سنة ٨٦٧هـ. أوّله «الحمدُ لله الذي أظهر بهجة دينه القويم». معه حاشية الشيخ عند الرحمن الشربيني، وبالهامش حاشية ابن القاسم العبادي على الشّرح المذكور مع تقرير الشيخ الشربيني عليها. المطبعة الميمنية ١٣١٥هـ.

- **فتح الإله الماجد بإيضاح شرح العقائد.**

- **فتح البّاقي بشرح ألفية العراقي.**

- **فتح**[٢] **الجليل ببيان خفيّ أنوار التّنزيل**، للبيضاوي.

- **فتح**[٣] **ربّ البرية بشّرح القصيدة الخزرجية** (علم العروض) طبع بهامش العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرّامزة، لابن أبي بكر الدماميني، مطبعة مصر ١٣٠٣هـ.

- **فتح**[٤] **الرحمن بشرح رسالة الوليّ رسلان.**

وهو شرح الرسالة الرّسلانية في علم التوحيد، طبع مع كتاب حلّ الرموز ومفتاح الكنوز، للعزّ بن عبدالسلام. مطبعة مصر ١٣١٧هـ، ويقع في ست عشرة ورقة.

- **فتح**[٥] **الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن.**

أوّله: «الحمدُ لله الذي نوّر قلوب العارفين بكتابه العظيم..». ذكر فيه آيات القرآن المتشابهة المختلفة بزيادةٍ وتقديم أو إبدالِ حرفٍ بآخر مع بيانِ سبب الاختلافِ والتكرار. وأورد فيه شيئاً من أسئلة القرآن وأجوبتها.

---

(١) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.
(٢) تاريخ الأدب ٣٩٧/٦.
(٣) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.
(٤) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.
(٥) معجم المطبوعات ٤٨٦/١.

طبع بهامش السّراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير. مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

- **فتح الرحمن**[1] **على متن لقطة العجلان** (أصول).

للزركشي، وبالهامش حاشية الشيخ يس على الشّرح المذكور، مطبعة النيل ١٣٢٨هـ ويقع في سبع وسبعين ورقة.

- **فتح المبدع في شرح الممتع**، لابن الهائم (منظومة في الحساب).

- **فتح منزل المثاني بشرح أقصى الأماني**.

- **فتح**[2] **الوهاب بشرح منهج الطلاب**.

أوله: «الحمد لله على أفضاله..». قال: «كنت اختصرت مناهج الطالبين في الفقه، تأليف شيخ الإسلام أبي زكريا يحيى النوري في كتاب سميته منهج الطلاب. وقد سألني بعض الأعزّة أن أشرحه، فأجبته إلى ذلك».

- **الفتحة**[3] **الإنسية لفلق التّحفة القدسية** لابن الهائم (الفرائض).

- **فتوح**[4] **منزل المباني بشرح أقصى الأماني في البيان والبديع والمعاني**، بتصحيح الشيخ علي المتني، والشيخ سالم رضوان العيوني، مطبعة الجمالية ١٣٣٢هـ ١٩١٤م. ويقع في أربع وعشرين ومئة ورقة.

- **قطعة على مختصر ابن الحاجب**.

- **لب الأصول مختصر جمع الجوامع للسبُكي**.

- **اللؤلؤ**[5] **النظيم في روم التّعلم والتعليم**.

---

(١) معجم المطبوعات ١/٤٨٦.

(٢) معجم المطبوعات١/٤٨٦.

(٣) معجم المطبوعات٤/١٧٦.

(٤) معجم المطبوعات١/٤٨٧.

(٥) معجم المطبوعات١/٤٨٧ وتاريخ الأدب ٦/٣٩٦.

مختصر أوله «الحمد لله الذي شرّفَ مَنْ وفقه بالعلم والعمل. .».

ذكر أصناف العلوم وحدودها. بذيله تعريف الألفاظ الاصطلاحية في العلوم. مطبعة الموسوعات عام **١٣١٩**. يقع في اثنتين وثلاثين ورقة.

- **مختصر الآداب للبيهقي.**

- **مختصر قرة العين في الفتح والإمالة.**

- **المقصد**[(١)] **لتلخيص ما في المرشد** (في الوقف والابتداء).

وهو مختصر كتاب المرشد للحسن العماني في التجويد. أوله بعد البسملة:

«قال عمدة المحققين. . الحمد لله على آلائه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وأصفيائه وبعد. .». آخره «وليس في الفَلَق والناسِ وقفٌ حسنٌ نعتمده. تم الكتاب».

نسخه موسى بن بكر القنائي سنة **١١٤٦**هـ. مطبعة بولاق **١٢٨٠**هـ. يقع في اثنتين وأربعين ومئة ورقة.

- **الملخّص**[(٢)] **من تلخيص المفتاح** (بلاغة)

أوله: «الحمد لله على نعمائه، والصلاة على محمد أفضل أنبيائه»، مطبعة بولاق **١٣٠٥**هـ.

- **المناهج**[(٣)] **الكافية في شرح الشافية** (صرف).

وهي موضوع البحث.

- **منهاج**[(٤)] **الطلّاب، أو المناهج في فقه الإمام الشافعي.**

اختصره من منهاج الطالبين وشرحه شرحاً مفيداً. أوله: «الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله. .».

---

(١) معجم المطبوعات ٤٨٧/١ والمنتخب ص ٥٩.

(٢) معجم المطبوعات ٤٨٧/١.

(٣) معجم المطبوعات ٤٨٧/١.

(٤) معجم المطبوعات ٤٨٧/١ وتاريخ الأدب ٣٩٨/٦.

مطبعة بولاق ١٢٨٥هـ أو ١٢٩٤هـ ومطبعة الجمالية **١٣٢٩**هـ. ويقع في سبعة عشرة ومئة صفحة. وطبع بهامش منهاج الطالبين لأبي زكريا يحيى بن شرف النوري بمطبعة مصر **١٣٠٥**هـ و**١٣٢٩**هـ يقع في تسع وثلاثين ومئة ورقة.

- **منهج**(١) **الوصول إلى تخريج الفصول** لابن الهائم.
- **نهاية الهداية في شرح الكفاية**.

الكتب المخطوطة:

التي نصّ عليها أصحاب التراجم:

- **أدب**(٢) **القاضي** - مخطوط يني رقمه **٣٥٥**.
- **الأزهية**(٣) **في أحكام الأدعية**. مخطوط الموصل رقمه **٢/٦٩/٢١٢**.
- **الإعلام**(٤) **والاهتمام لجميع فتاوى شيخ الإسلام**. وهو ترتيب المسميات بعد الفروع، مخطوط جوتا **١١٤٥**.
- **تبيان**(٥) **ما في أحكام النون والتنوين**. مخطوط - رامبو **٩/٤٥/١**.
- **تحفة**(٦) **الراغبين في بيان أمر الطواعين**. مخطوط الإسكندرية فنون **١/١٤٤**.
- **تحفة**(٧) **نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر**. مخطوط أول رقم **٦٠/٧**.

---

(١) تاريخ الأدب ٣٩٨/٦.
(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

- **تعريفات**[١]. وهي عبارة عن تعريفات قصيرة لمصطلحات أصول الدين والفقه مخطوط برلين ٣٤٦٣.

- **تهذيب**[٢] **الدلالة**، مخطوط دمشق العمومية ١٦٧/٧٧.

- **الحدود**[٣] **الأنيقة والتعريفات الدقيقة**. مخطوط - القاهرة ثان ١٢/٢. وعليه شرح: قرة عيون ذوي الأفهام للشنواني ١٠١٩هـ.

- **الدقائق**[٤] **المحكمة**. مخطوط الإسكندرية - فنون ١٩٠/١٧٤، ٢/٢٠.

- **ذكر**[٥] **آيات القرآن والمتشابهات**.

- **رسالة**[٦] **في البسملة والحمد لله**.

- **رسالة**[٧] **في تعريف الألفاظ التي يتداولها محققو الصوفية**. مخطوط القاهرة أول رقمه ١٤٩.

- **عقيدة**[٨] - مخطوط آصفية (١٤٨/١٣١٨/٢ - مخطوط جاريت ١٨١/١).

- **عماد**[٩] **الرّضا بآداب القضاء** - مخطوط ١٠٤٥ في القاهرة ٥٣٥/١.

- **غاية**[١٠] **الوصول إلى الأصول** - مخطوط - دمشق العمومية ٧٣/٥٩.

- **غاية**[١١] **الفصول إلى علم الأصول** - مخطوط - رامبو ٥٠/٢٦٧/١.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٦) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٧/٦.
(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٩/٦.
(٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٩) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(١٠) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(١١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.

- **الفتوحات**[١] **الإلهية في نفع أرواح الذات الإنسانية**، وهو عبارة عن وصف مختصر للتصوّف. - مخطوط - برلين ٦/٣٠٣٥.

- **نبذة**[٢] **في بيان الألفاظ المصطلح عليها عند الأصوليين**. مخطوط ٣٠٠/١.

- **النجفة**[٣] **العليا (السنية) في الخطب المنبرية**. مخطوط. القاهرة أول ١٤٩ العملية القاهرة ١٢٨١.

- **نهج**[٤] **الطالب لأشرف المطالب**. مع شرح تحفة الراغب. مخطوط. باريس ١٠٤٩.

- **هداية المتنسك وكفاية المتمسّك** (حديث) مخطوط ١٣٦٩.

وفاتـــه:

توفي[٥] الشيخ زكريا الأنصاري يوم الأربعاء ثالث شهر ذي القعدة سنة ستٍّ وعشرين وتسعمئة عن مائة وثلاث سنوات، وغُسِّلَ في صبيحة يوم الخميس وكفّن ودُفن بالقرّافة الصُغرى قرب قبر الإمام الشافعي، وصلّى عليه بالجامع الأزهر العلماءُ والفضلاء وخلائق لا يُحصون.



(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٤٠٠/٦.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٩/٦.
(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٩٨/٦.
(٥) شذرات الذهب ١٨٧/١٠ والكواكب السائرة ٢٠٦/١ - ٢٠٧ والأعلام ٤٦/٣.



الفصل الثاني:

التّصريف

- حدوده.
- القول في أوّل مَنْ وضعه.

حدوده:

التصريفُ لغةً[1]: ردُّ الشيءِ عن وجهه، صَرَفَهُ يَصْرِفُهُ صَرْفاً فانصرفَ، وصرَّفنا الآياتِ، أي: بيّناها، وتصريفُ الآيات: تبيينُها.

والصّرفُ أن تصرفَ إنساناً من وجهٍ يريدُه إلى مَصْرِفٍ غير ذلك.

وصَرَّفَ الشيءَ: أَعْمَلَهُ في غير وجهٍ، كأنَّه يَصْرِفُهُ عن وجهٍ إلى وجه، وتَصَرَّفَ هو.

وتصاريفُ الأمورِ: تخاليفُها، ومنه تصاريفُ الرّياح والسَّحابِ، وتصريفُ الرّياحِ: جعلُها جَنُوباً وشمالاً وصَبّاً ودَبُوراً، فجعلَها ضروباً في أجناسها.

وصَرْفُ الدّهرِ: حِدْثانه ونوائبُه. والصَّرْفُ: فضلُ الدّرهَم على الدّرهم والدّينار على الدّينار؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُصْرَفُ عن قيمة صاحبه.

---

(١) لسان العرب **(صرف)** ٣٢٨/٧ ـ ٣٢٩.

واصطلاحاً[١]: «علمٌ بأصولٍ تُعرف بها أحوالُ أبنية الكلمِ التي ليست بإعرابٍ ولابناء»

مرَّ مصطلحُ التّصريفِ بمراحلَ عديدةٍ قبل أن يستوي على سوقه، ونلمحُ ذلك في خلال القراءة المتمعّنةِ للمصطلح عند المتقدّمين والمتأخرين.

فالتّصريفُ على ما في كتاب سيبويه جاء عقب أقسامِ النّحو، فبعد أن عرضَ النّحوَ ابتداءً (ببابٍ[٢]: علمُ ما الكلم من العربية) عرضَ لبابِ[٣] النّسب، وباب التثنيةِ[٤] والجمع، وباب التصغير[٥]، وباب حروفِ[٦] الإضافة، وباب نونَي[٧] التّوكيد، وباب المقصور[٨] الممدود، وباب الهمز[٩]، وباب التّكسير[١٠]، وباب المصادرِ[١١]، وبابِ الاشتقاق[١٢]، وباب الإمالة[١٣]، وباب الوقف[١٤]، وباب علم حروف[١٥] الزّوائد، وباب حروف البدل[١٦]، ثم باباً سمّاه: (باب[١٧] ما بنت العربُ من الأسماءِ والصّفاتِ والأفعالِ غير المعتلّة، وهو الذي يسمّيه النحويون: التّصريفَ والفعل). ويقع في واحدٍ وستّينَ باباً.

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١ والتعريفات ص١٧٤ وكشاف اصطلاحات الفنون ١٤/١.
(٢) كتاب سيبويه ١٢/١.
(٣) الكتاب ٣٣٠/٣.
(٤) الكتاب ٣٨٩/٣.
(٥) الكتاب ٤١٥/٣.
(٦) الكتاب ٤٩٦/٣.
(٧) الكتاب ٥٠٨/٣.
(٨) الكتاب ٥٣٦/٣.
(٩) الكتاب ٥٤١/٣.
(١٠) الكتاب ٥٦٧/٣.
(١١) الكتاب ٨٧٠/٤.
(١٢) الكتاب ٨٧/٤.
(١٣) الكتاب ١١٧/٤.
(١٤) الكتاب ١٦٦/٤.
(١٥) الكتاب ٢٣٥/٤.
(١٦) الكتاب ٢٣٧/٤.
(١٧) الكتاب ٢٤٢/٤.

بعد ذلك جاء أبو عثمان المازني (ت٢٤٨هـ) الذي يُعد أولّ مَنْ أفرد كتاباً في التّصريف وصلنا بشرح ابن جنّي والمعروف بـ«المنصف»، وقدّم ابن جنّي الكتاب بعباراتِ المديح والثناء التي إن دلّت على شيء فإنّما تدلُّ على قيمة الكتاب الذي أفرد فيه مباحث التّصريف بالدراسة. يقول ابن جني: «[1]ولمّا كان هذا الكتاب الذي شرعتُ في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التّصريف وأسدِّها وأرصنِها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلّصاً من كزازة ألفاظ المتقدّمين، مرتفعاً عن تخليط كثير من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عُنيتُ بتفسيرِ مُشْكِلِهِ وكَشْفِ غامضه، والزّيادة في شرحه، محتسباً ذلك في جنبِ ثوابِ اللّهِ ومزكّياً ما وهبه لي من العلم».

استخلص المازني مادّة كتابه الأساسية من كتاب سيبويه، بل نكاد نقف على تطابق شبه تامٍّ بين العناوين.

جاء في المنصف: ([2] باب ما الياء والواوُ فيه ثانية في موضع العين من الفعل).

وهو متطابق مع كتاب سيبويه: ([3]باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه).

قال المازني: «واعلم أنَّ الهمزة وبناتِ الواو والياء فيهنَّ مسائل التّصريف..».

على هذا فالمازني لم يأتِ بجديد وغايةُ ما فعله أنّه توسّع قليلًا في باب الإلحاق[4].

وجاء بعد المازني تلميذه أبو العباس المبرّد (ت٢٨٥هـ)، وكان له فضل السّبق في أنّه جاء بمسائل التّصريف وموضوعاته في الجزءِ الأوّل من

---

(١) المنصف شرح التّصريف ١/٥.
(٢) المنصف شرح التصريف ١/٢٣٣.
(٣) كتاب سيبويه: ٤/٣٣٩.
(٤) المنصف شرح التصريف ١/٣٨.

المقتضب، كما أنَّه أدخل باب الهمز ضمن أبواب التّصريف. وبدأ باب التّصريف بقوله:

«وهذه[1] حدودُ التّصريف ومعرفةُ أقسامه، وما يقعُ فيه من البدل والزّوائد والحذف، ولا بدَّ أن يُصَدَّر بذكر شيءٍ من الأبنيةِ لِتُعْرَفَ الأوزان، ولِيُعْلَمَ ما يُبنى من الكلامِ وما يمتنع من ذلك».

وجاء بعد المبرِّد تلميذه أبو بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ) الذي وضع: «الأصول في النحو» عقد فيه قسماً كبيراً للتّصريفِ ومسائله. قال فيه.

(ذكرُ التّصريف:[2] هذا الحدُّ إنّما سميّ تصريفاً لِتصريفِ الكلمةِ الواحدةِ بأبنيةٍ مختلفةٍ، وخصّوا به ما عَرَضَ منِ أصول الكلام وذواتها من التّصغير، وهو يقسمُ خمسةَ أقسام: زيادةٌ، وإبدالٌ، وحذفٌ، وتغيير بالحركةِ والسّكون، وإدغامٌ، وله حدٌّ يُعْرَفُ به).

الجديدُ الذي جاء به ابن السّراج، أنّه عدَّ بابَ الإدغام من التّصريف، كما عدَّ التّصريفَ خمسةَ أقسامٍ بينما هي عند مَنْ سبقه ثلاثةٌ تتعلّق بالحذفِ والتّغيير والإبدال.

ثم جاء أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، فأجمل في كتاب «الجُمَل» الحديث عن التصريف موجزاً أهمَّ قواعد الإعلالِ، ومبيّناً الحروفَ الزّوائد. يقول: «[3] أوّلُ علمِ التصريفِ معرفةُ الزّوائد».

ثمة أبواب ليست عند الزجاجي من التصريف وهي: باب جمع التكسير، وأبينةُ المصادر، واشتقاق اسم المكان والمصدر، وأبنية الأسماء والإمالة، وأبنية الأفعال مما يدلنا على أنَّ مصطلح التصريف عند الزجاجي ومَنْ سبقه لم يكن ذا أبعادٍ؛ وإنّما كان تفسيراً لعنوانِ أحدِ أبوابِ الكتاب.

---

(١) المقتضب ١/١٧٣.
(٢) الأصول في النحو ٣/٢٣١.
(٣) الجمل ص٣٩٩.

ثم جاء أبو سعيد الحسن بن عبدالله السِّيرافي (ت٣٦٨هـ) ليشرح معنى التّصريفِ والفعل الذي ورد في كتاب سيبويه بقوله: «أمّا التّصريف فهو: تغييرُ الكلمةِ بالحركاتِ والزِّيادات والقلبِ للحروفِ التي رسمنا جوازها حتّى تصيرَ على مثال كلمةٍ أخرى، والفعلُ لمثلها بالكلمةِ ووزنها به، كقوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل جُلْجُل، فوزنا جُلْجُل بالفعل، فوجدناهُ فُعْلُلْ، فقلنا: ضُرْبُبْ، فتغيير الضّادِ إلى الضَّمّ. وزيادة الباء، ونظم الحروف التي في ضُرْبُب على الحركاتِ التي فيها هو «التّصريف» والفعلُ هو تمثيلُه الذي هو مثال جلجل».

وممّن تعرّض لكتاب سيبويه بالشرح، أبو الحسن علي بن عيس الرّماني (ت٣٨٤هـ) فعرّف التصريفَ تعريفاً واضحاً أقرب إلى التبويب من سابقيه. يقول: «التَّصريف: تغيير الكلمةِ على خلاف ما كانت في الصيغة، وهو خلافُ تغيير الإعراب؛ لأنّه مع سلامةِ الصيغة، وتغييرُ التّصريفِ انتقاصُ الصّيغة.

والتّصريف على خمسة أقسام: زيادةٌ ونقصانٌ وقلبٌ وإبدالٌ ونقلٌ من حالٍ إلى حال. وإنَّما جازت الزِّيادات في الكلام؛ لأنَّ المعنى الواحد لمّا كان يتصرّف في الأوجه المختلفة، فتارةً يكون في جهة الماضي، ومرّةً يكون في جهةِ المستقبل، ومرَّةً يكون في جهة الحاضر، ومرّةً يكون في جهة الأمر، ومرّةً في جهة النَّهي، ومرَّةً في جهةِ الفاعلِ، ومرّةً في جهةِ المفعولِ، ومرَّةً في صيغةِ المبالغةِ، ومرَّةً في جهة الآلةِ للعمل، ومرّةً للمخاطب، ومرّةً للغائب، ومرّةً لجماعة المتكلمين، فلتصرّف المعنى الواحد في هذه الأوجه الكثيرة، وجب أن يتصَرفَ اللّفظُ بالصّيغ المختلفةِ من الأصلِ الواحدِ، ليدلَّ على المعنى الواحدِ في الجهاتِ المختلفةِ. مثال ذلك معنى الضَّرب: يتصرّفُ في كلّ هذه الأوجه التي ذكرنا، فتقول: ضَرَبَ بمعنى ما كان منه ضربٌ، وسيضربُ بمعنى سيكونُ منه ضربٌ.. والذي لأجله تقعُ الزِّياداتُ على خمسةِ أوجهٍ: زيادةٌ لمعنى، وزيادةٌ للمدِّ، وزيادةٌ للإلحاقِ، وزيادةٌ للعِوَضِ، زيادةٌ لتكثيرِ الكلمةِ».

ثم يأتي: أبو عليّ الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي خطا بالتّصريف خطوة جديدة، فقد توصَّلَ إلى ضرورة فصل التّصريف عن الإعراب، فجعل للأوّل كتاب (التكملة) وللثاني (الإيضاح) إلاّ أنّه ظلّ ينظر إلى التّصريف على أنّه ثاني قسمي النحو كما صرّح بذلك في مقدمة التكملة: «النّحو[1] علمٌ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العرب، وهو ينقسم إلى قسمين أحدهما: تغيير يلحقُ أواخر الكلم، والآخر: تغييرُ ذوات الكَلِمِ وأنفسها.

فأمّا التّغيير الذي يلحق أواخر الكلم فهو على ضربين:

- **أحدهما**: تغيير بالحركاتِ والسكونِ أو الحروف، وهذا الضّربُ هو الذي يسمى الإعراب ويكون في الأسماءِ المتمكّنة، والأفعال المَضارعة للأسماء، وقد ذكرتُ ذلك بأصنافِهِ وأبوابه في الجزء الأوّل من هذا الكتاب الموسوم بكتاب (الإيضاح).

- **والآخر**: تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل، وهذا التّغيير يكون بتحريك ساكن، أو إسكانِ متحّرك، أو إبدالِ حرفٍ من حرفٍ، أو زيادةِ حرف، أو نقصانِ حرف.

- والضّرب الآخر من القسم الأوّل، وهو التّغيير الذي يلحقُ أنفسَ الكلمِ وذواتِها، وذلك نحو التثنية والجمع الذي على حدِّها، والنّسب وإضافة الاسمِ المعتلّ إلى ياء المتكلم، وتخفيف الهمزة، والمقصور والممدود، والعدد، والتّأنيث والتّذكير، وجمع التكسير، والتّصغير، والإمالة، والمصادر وما اشتقّ منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتّصريف والإدغام».

ومما تجدر ملاحظتهُ أنَّ أبا عليٍّ، لم يعدّ ما يتّصل بالتّغييرات التي تلحق ذواتِ الكلم وأنفسِها ضمن مباحث التّصريف ولا تدخل تحت موضوعاته، كما أنّه لم يلتفت إلى مسائل التمّرين خلافاً لمن سبقه.

---

(١) التكملة ص٣ ـ ٤.

ثم جاء تلميذه ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) صاحب «التّصريف الملوكي» حيث قَسَّمه وِفْقَ نوع الأثر الواقع في بنى الكلمات من زيادةٍ وبدلٍ وحذفٍ وتغيير حركةٍ أو سكونٍ وإدغام، ثم أَتْبَعَ ذلك بقوانينَ يُنْتَفَعُ بها في التّصرف، وختم كتابه بفصلٍ من البناءِ، والغرضُ منه الرّياضة والتّدرب.

يقول ابن جني: «معنى[1] التّصريف هو ما أريناكَ من التّلعُّب بالحروفِ الأصولِ لَمَا يُرادُ فيها من المعاني المُفادة منها، وغير ذلك، فإذا ثبتَ ما قدّمناهُ فليُعْلَم أنَّ التَّصريفَ ينقسمُ إلى خمسةِ أضربٍ: زيادةٌ، وبدلٌ، وحذف، وتغيير حركة أو سكون، وإدغام».

وفي مقدّمة شرح المنصف حدّد ابن جنّي مجالات التّصريف وموضوعاته، وأعلن فصل النّحو عن التّصريفِ جاعلًا لكلٍّ منهما حدّاً. «فالتّصريف[2] إنّما هو لمعرفة أنفسِ الكلمِ الثابتة، والنَّحو إنّما هو لمعرفةِ أحواله المتنقلة».

كما أكَّدَ ضرورة معرفة التصريف قبل معرفة النحو. يقول: «كان[3] من الواجب على مَنْ أراد معرفةَ النحْوِ أن يبدأ بمعرفة التّصريف؛ لأنَّ معرفةَ ذاتِ الشيء الثابتة، ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقِّلَة، إلّا أنَّ هذا الضَّربَ من العلمَ لمَّا كان عويصاً صعباً، بُدِئَ قبله بمعرفةِ النحْوِ، ثمَّ جيءَ به بعدُ؛ ليكونَ الارتياضُ في النَّحو موطئاً للدخول فيه، ومُعيناً على معرفةِ أغراضِهِ ومعانيه».

ثم جاء عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) فوضع في التصريف مقدّمتين هما: المفتاح في الصرف، والعُمُد في التّصريف.

بدأ كتاب المفتاح بمقدّمة عرّف فيها التّصريف بقوله: «فالتّصريفُ[4]:

---

(١) التصريف الملوكي ص١٨.

(٢) المنصف شرح التصريف ٤/١.

(٣) المنصف شرح التصريف ٤/١.

(٤) المفتاح في ص ٢٦ ـ ٢٨.

تفعيلٌ من الصَّرف، وهو أن تُصَرِّف الكلمةَ المفردةَ، فتتولَّدَ منها ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانٍ متفاوتة.

والكلم مركّبٌ من الحروفِ البسيطة بمراعاةِ الولاءِ بين ترتيبِ حروفه وإلّا صار مركّباً بالقلبِ المستوي، ثمَّ إنَّه مشتركٌ بين الأسماءِ والأفعالِ في الصِّحةِ والإعلالِ والقلبِ والإبدالِ والوزن والتمثيلِ، وهو أن تقابل حروفَ الكلمةِ الثلاثيَةِ: بالفاءِ والعينِ واللّام، وتكرُّر اللّام في الرُّباعيّ مطلقاً، وكذا في الاسم الخماسيّ إذ لا خماسيّ في الفعلِ لِثِقَلِهِ أصليّاً، وفي المنشعِبَةِ بمثلها إلّا في اضْطَرب وازْدَجَرَ، فوزنهما: افْتَعَلَ بالتّاءِ ولا بالطّاء، والدال، وسَفَرْجَل: فَعَلَّلْ بتشديد اللّام الأولى، وأَخْرَجَ مثالَ: أَفْعَلَ.

وفي البدلِ من الأصلِ، جاز فيه المثالانِ، فمثلُ: كِسَاْء: فِعَاْل لا فِعَاْء. أصلُه كِسَاْوٌ، قُلبت الواوُ همزةً لتطرُّفها».

ثم جاء الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت٥١٨ هـ) الذي وضع كتاب «نزهة الطرف في علم الصَّرف» ونلمس فيه التبويب والتّرتيب من خلال جعله في عشرة أبواب افتتحها بمقدمة التّصريف قائلا: «التّصريفُ[1] تفعيلٌ من الصَّرفِ، وهو أن تصرفَ الكلمةَ الواحدةَ، فتتولَّدَ منها ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانٍ متفاوتةٌ، من مثل أن تقول من الضّربِ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومن العلم: عَلِمَ يَعْلَمُ، فيُستفادُ ذلك من قولك: ضَرَبَ: فَعَلَ، قد مضى، ومن فَعَلَ يَفْعِلُ إمّا حالًا وإمّا استقبالًا نحو قولك: سيضربُ وسوف يَضْرِبُ.

ثمَّ التَّصريفُ لا يختصُّ بالأفعالِ دون الأسماء، بل يطلق عليه جميعاً، فالاسم له واحدٌ وجمعٌ وتعريفٌ وتنكيرٌ ونسبةٌ وتصغيرٌ كما للأفعالِ: ماضٍ ومستقبل وأمر ونهي وفاعلٍ ومفعولٍ، ويُطلق عليه حُكْمُ الصِّحةِ والاعتلالِ كما يُطلق على الأفعال».

(١) نزهة الطرف ص٤.



ثم جاء ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ليقدّم للمكتبة العربية كتابه «شرح الملوكي في التّصريف».

كان ابن جنّي كتب كتاباً سمّاه «مختصر التّصريف» وعُرف بالملوكي، وقد ذاعَ صيتُه وشرح عدّة مرّات، وكان ابن يعيش قد لمسَ أهمية علم التّصريف بين العلوم. ومكانة هذا الكتاب فتعرّض له بالشرح.

بدأ شرحه بتعريف التصريف[١] ثم بدأ بتصّرف الفعل المجرّد والفعل المزيد ثم تصرّف الرّباعي، ثم تصرّف الاسم.

وجعل التصريف خمسة أقسام فقال: «ليُعلم[٢] أنَّ التّصريف ينقسم إلى خمسةِ أقسامٍ هي: زيادةٌ وحذفٌ وتغييرٌ بحركةٍ أو سكون، وإبدالٌ وإدغام». ثم شرع في حروف الزّيادة ثم البدل فالحذف.

وإذا انتهينا إلى المائة السّابعة، وجدنا أنفسنا أمام ثلاثة مفاهيم للتّصريف تناولتها ثلاثة كتب.

الكتاب الأول: الشّافية، وألّفها أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ) وهي تكملةٌ لمقدّمته في الإعراب المسمّاة بالكافية، وتعدّ المقدّمتان بمثابةِ إعلانٍ واضحٍ لفصلِ النّحو عن التّصريف...

جمع ابن الحاجب في الشافية كلَّ أحكام بنية الكلمة، ونقل أبواب: - التّصغير والتكسير والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتقّ منها بقياسٍ من اسمِ فاعلٍ أو مفعول، أو اسم زمان، أو اسم مكان، أو اسم آلة، والمقصور والممدود المقيسين من النّحو إلى التّصريف وختم مقدمته بباب لمسائل التمرين ثم الخطّ.

تحدَّث عن أبنية الاسم الأصول فالميزان الصرفي فانقسام الأبنيةِ إلى

---

(١) شرح الملوكي ص١٨.
(٢) شرح الملوكي ص٩٩.

صحيحٍ ومعتلٍ، وأبنية الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية الأصول وأبنية مزيداتِها. ثم انتقل إلى أحوال الأبنية التي كما قال: «قد[1] تكون للحاجةِ كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغَّر والمنسوب والجمع والتقاء السّاكنين والابتداء والوقف وقد تكونُ للتوسّع كالمقصور والممدود وذي الزِّيادة، وقد تكون للمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال: كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف».

الكتاب الثاني: «التّصريف العزّي» للزنجاني عبدالوهاب بن إبراهيم بن المعالي (ت٦٥٥هـ) عمد فيه إلى بناء تصريفه على الأسس التالية بعد أن أبعد مسائل التمرين:

- تقسيم الفعل إلى ثلاثي ورباعي.

- إسناد هذه الأفعال في الماضي والمضارع.

- تناول هذه الأفعال ومشتقاتها في خلال الأبواب الآتية: السالم والمضاعف والمعتل والمهموز.

- جعل نهاية الكتاب للمشتقّات وكيفية بناء أسماء الزمان والمكان والآلة والمرّة والهيئة.

الكتاب الثالث: «الممتع في التّصريف» لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ) الذي وجد أنَّ الكتب الصرفية السّابقة قاصرةٌ وغيرُ شاملة، بل وتتداخل أبوابُها بعضها مع بعض، فاستلَّ قلمه واستحضر علمه، وشرع يعرِّفُ ويُنَسِّقُ ويُبَوبُ في علم فرَّ من التأليف فيه والكلام عليه أكثر النحويين. بادئاً كتابه بقوله: «التّصريفُ[2] أشرفُ شَطْرَي اللّغةِ العربيةِ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١.

(٢) الممتع في التصريف ١/٢٩ ـ ٣٠.

وأغمضها، فالذي يبيّنُ شرفَهُ احتياجُ جميع المشتغلين باللّغةِ العربية من نحويٍّ ولغويّ إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزانُ العربية، ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزءٌ كبيرٌ من اللّغةِ بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التّصريف، نحو قولهم: «كلُّ اسم في أوّلِهِ ميمٌ زائدةٌ مما يُعمل به ويُنْقَل فهو مكسورُ الأوّل، نحو: مِطْرَقَة ومِرْوَحة، إلاّ ما استثني من ذلك». فهذا لا يعرفُه إلاّ مَنْ يعلم أنَّ الميمَ زائدةٌ، ولا يعلمُ ذلك إلاّ من جهةِ التّصريف».

كما أكدّ ابن عصفور ضرورة تقديم علم التصريف على علم النّحو، وقد سبقه إلى طرح هذه الفكرة ابن جني في شرح المنصف. ثم جعل التصريفَ قسمين:

«أحدهما[1]: جعلُ الكلمةِ على صيغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني، نحو: ضَرَبَ وضَرَّب وتَضَرَّبَ وتضاربَ واضطرب. فالكلمةُ التي هي مركّبةٌ من ضادٍ وراءٍ وباءٍ نحو(ضرب) قد بُنيت منها هذه الأبنيةُ المختلفةُ لمعانٍ مختلفةٍ، ومن هذا النّحو من التّصريف، جرت عادة النّحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب، إلّا أنَّ أكثره مبنيٌّ على معرفة الزّائد من الأصليّ، فينبغي أن نبيّن حروفَ الزّيادة. والأشياءَ التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها».

بحث ابن عصفور في هذا الباب الذي شغل ثلثي الكتاب، الحروفَ الزّوائد ثم أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة، ثم أبنيةَ الأفعال ومعانيها، ثم حروف الزّيادة وأماكن زيادتها، ثم ختمه ببابِ التّمثيل.

أمّا القسم الثاني من قسمي التّصريف فهو:

«تغيير[2] الكلمةِ عن أصلها من غير أن يكونَ ذلك التّغييرُ دالّاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قَوَل) إلى قال، ألا ترى أنّهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي يعطيه قَوَلَ، الذي هو الأصل لو

(١) الممتع في التصريف ٣١/١.
(٢) الممتع في التصريف ٣١/١ ـ ٣٢.

استعمل. وهذا التّغيير منحصرٌ في النّقص كـ عِدَةٍ ونحوه، والقلب كـ قَاْلَ وبَاْعَ ونحوهما، والإبدالِ كـ اتَّعَدَ واتَّزَنَ، والنَّقل كنَقْلِ عينِ شاكٍ ولاثٍ، إلى محلِّ اللّام، وكنقل حركةِ العينِ إلى الفاء في نحو قُلْتُ وبعتُ».

إذا انتقلنا إلى القرن الثامن الهجري، وجدنا أنفسنا أمام عَلَمٍ كبيرٍ هو أبو حيّانِ الأندلسي (ت٧٤٥هـ) الذي جمع علمَ الأوّلين والآخرين، فتَتَبَّعَ المذاهب والآراء والخلافات في النّحو والصَّرف، وكان كتابه «ارتشاف الضرب من لسان العرب» وكتابه «المبدع» من خير الكتب التي شرحت التصريف وبوّبته.

فجعل كتاب الارتشاف جملتين(١):

- **الأولى**: في أحكام الكلم قبل التّركيب.

- **الثاني**: في أحكامها حالة التركيب.

ثم شرع بالقول في أحكام الكلم العربية حالة الإفراد فجعلها على ثلاثة أقسام:

- **الأوّل**: ما يكون لها في أنفسها.

- **الثّاني**: ما يلحقها في أوّلها.

- **الثالث**: ما يلحقها في آخرها.

وبدأ بالقسم الأول وهو المسمّى بعلم التصريف وينقسم إلى قسمين:

أحدهما: جعلُ الكلمةِ على صيغٍ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني كالتّصغير والتكسير...

والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها وينحصر في الزِّيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام.

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٢٢.

نستنتج مما سبق:

١ ـ ورد في كتاب سيبويه الكثير من أبواب التّصريف كالنَّسب والتّصغير والتكسير بعد فراغه من أبواب الإعراب.

٢ ـ ورد مصطلح التّصريف عند سيبويه ومن جاء بعده حتّى المائة الرّابعة في أثناء الكلام على أبنية العربية؛ صحيحها ومعتلِّها.

٣ ـ أخرج كلٌّ من ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) التّصريف بحلّةٍ جديدةٍ، حيث نسَقوه وجعلوا له حدّاً علميّاً وأبواباً منسّقَةً مرتّبة، فلم يخرج مَنْ جاء بعدهم عمّا اختطّوه.



واضع علم التصريف

«لمّا[١] كانت العلومُ في الأممِ لا تظهرُ فجأةً، بل تأخذُ في الظُّهورِ رويداً رويداً حتّى تستوي على سوقهَا، كان ذلك مدعاةً في كثيرٍ من الأمرِ، لأنْ تغمضَ نشأةُ بعض العلومِ، وأن يختلط على النَّاسِ واضعوها المبكرون».

هذا الكلام ينطبق على علم التّصريفِ في محاولةِ تعرُّفِ واضعهِ الأوّل. إنّ الحكم على هذه القضية ـ بناء على ما بين أيدينا من مصادر ومراجع ـ قضيةٌ مُحْوجَةٌ إلى فضلِ تأمُّلٍ كحاجةِ الحُكم في القولِ على أصلِ اللُّغةِ[٢] أإلهامٌ وتوقيفٌ من اللّهِ هي، أمْ تواضعٌ واصطلاح؟!

وسأحاول ـ بما لديَّ من شواهد وأخبار مختلفة ـ أن أدلو بدلوي في هذه المسألة.

قال السيوطي[٣]: «واتفّقوا على أنَّ معاذاً الهرّاء أوّل من وضع التّصريف».

واعتمد في نسبة أولوية هذا العلم لمعاذٍ على قصة ساقها في أثناء ترجمته:

«ولد أيام عبدالملك بن مروان، وكان أبو مسلم، مؤدّب

(١) المدارس النحوية ص١٣.
(٢) الخصائص لابن جني ١/٤٠ ـ ٤١.
(٣) الاقتراح ص٢٠٢.

عبدالملك بن مروان، قد نظر في النحو، فلمّا أحدثَ النَّاسُ التّصريفَ أنكره. فقال:

* قد كان أَخْذُهُمُ في النّحو يعجبني حتّى تعاطَوا كلامَ الزِّنجِ والرُّومِ
* لمّا سمعتُ كلاماً لستُ أفهمُهُ كأنّه زَجَلُ الغربانِ والبومِ
* تركتُ نحوهُمُ واللهُ يعصمني من التَّقحُّمِ في تلك الجرائيم

فأجاب معاذ هذا:

* عالجتَها أَمْرَدَ حتّى إذا شِبْتَ ولم تُحْسِن أبا جادها
* سَمَّيْتَ مَنْ يعرفُها جاهلاً يُصْدِرُها من بعد إيرادها
* سهَّل منها كلَّ مُسْتَصْعَبٍ طَوْدٌ علا أقران أطوادها

وكان أبو مسلم قد جلس إلى معاذٍ[1]، فسمعه يقول لرجلٍ: كيف تقول من ﴿تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾[2] يا فاعِلَ افْعَلْ. فقال له الأبيات كلَّها».

بينما أجمعَ بعضُ النَّحويينَ على أن أبا[3] الأسود ـ وهو أوّلُ مَنْ استنَّ العربية ووضع قياسها؛ هو الذي وضع الصَّرفَ، وذلك حين دفع إليه عليُّ بن أبي طالبٍ ـ كرّم اللهُ وجهه ـ بصحيفةٍ رسم فيها لأبي الأسود باب إنَّ وباب الإضافة وباب الإمالة، ثم صنَّف: باب التَّعجب وباب الاستفهام.

إنَّ نظرةً سريعةً على هذه الرواية تجعلنا نعزو وضع الصرف لسيدنا عليّ ـ كرّم الله وجهه ـ ذلك أنَّ بابَ الإمالة من مباحث التصريف. ولكنْ قبل أن نحكم لهذا أو ذاك علينا أن ندرك جيداً، أنَّ التّصريفَ في عهد معاذْ الهراء لم يكن يعني أكثر من مسائل التمّرين التي ذاعت واشتهرت[4] وهي

(١) كان من أعيان النحاة، أخذ عنه الكسائي وغيره، صنّف كتباً في النّحو. مات سنة سبع وثمانين ومائة. وقيل: سنة تسعين. وكان يبيع الثياب الهروية، لذلك قيل له: الهرّاء. بغية الوعاة ٢/٢٩٠ ـ ٢٩٢.

(٢) مريم ١٩/٨٣.

(٣) الاقتراح ص٢٠٣.

(٤) تذكرة النحاة ص ١٣٩ ـ ١٤٠ ـ ١٤٧ ـ ١٦٣.

ليست أصل التصريف، بل تعتمد في بنائها على معرفة الميزان الصَّرفي والزّوائد والإعلال والإبدال والإدغام. وذلك مما لا بدَّ للنحوي من معرفته. فنظرةٌ موضوعيةٌ للأمرِ تجعلنا نحكم أنَّ النحويَّ هو الصرفي ـ في ذلك الوقت ـ لا يجوز أن يستقلَّ أحدهما عن الآخر، وكتاب سيبويه خير شاهد على ذلك، فقد أفراد في كتابه باباً سمّاه (التصريف والفعل).



الفصل الثالث:

الشافية لابن الحاجب[١]
(٦٤٦هـ)

مقدّمة في التصريف. جمعَ فيها ابن الحاجب خلاصة فَنِّ التَّصريف في أوراقٍ قليلةٍ، كتبها بناءً على طلب مَنْ لا يسعه أن يردَّه يقول:

«[٢] وبعد فقد التمسَ منّي مَنْ لا تسعني مخالفته أن أُلحقَ بمقدّمتي في الإعراب، مقدمةً في التَّصريف على نحوها. ومقدّمةً في الخطِّ. فأجبتُه سائلًا متضرعاً أن ينفع بها كما نفع بأختهما واللهُ الموفِّق».

طُبعت الشّافية عدّة طبعات بعضها في الآستانة، كما طُبعت طَبْعةٌ حديثة صدرتْ عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) بتحقيق محمد نور الحسن وآخرين.

موضوعات الشّافية:

يمكن تقسيم الشّافية إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ الأبنية.

وتشتمل على أبنية الاسمِ[٣] الأصولِ ثلاثيةً ورباعيةً وخماسيّة؛ وعلى

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١.

(٢) الكليات ص٧٩٦.

(٣) شرح الشافية للرّضي ١/٧.

أبنية الفعل[١] ثلاثية ورباعية، وعلى الميزان الصرفي[٢] وانقسام الأبنية، إلى صحيح ومعتلّ، ثم موضوع الزِّيادة ومعناها وأغراضها وموضعها.

٢ ـ أحوال الأبنية:

درس فيها الأحوال[٣] التي تعرضُ لأبنيةِ الكلمِ التي قد تكون للحاجةِ ـ معنويةً أو لفظية ـ وهي الأفعال: (الماضي والمضارع والأمر والمشتقّات).

ـ وقد تدعو لتلك الأحوال التّوسّعُ في الكلام وهي: المقصورُ والممدودُ وذي الزِّيادة.

ـ والأحوال التي قد تدعو إليها المجانسة (أو التّناسب بين الأصوات) وهي الإمالة.

ـ والأحوال التي يدعو إليها الاستثقال وهي: تخفيف الهمزةِ، والإعلالُ والإبدال والإدغام والحذف.

٢ ـ مسائل التّمرين[٤]:

وهذه ليست من أحوال الأبنية، وقد وُضعت لتمرين متعلِّم التصريف. وختم مقدِّمته (الشافية) بباب الخطِّ، وبدأ تعريفه بقوله: «تصويرُ اللفظ بحروفِ هجائه».

الشروح التي أقيمت على الشافية:

١ ـ شرح الشافية[٥] لأبي عمرو عثمان بن عمر، ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وهو مصنّف المتن.

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/٧.

(٢) شرح الشافية للرّضي ١/٣٢.

(٣) شرح الشافية للرّضي١/٦٥.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٩٤.

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢٠.

٢ ـ شرح[(١)] الشافية لرّضي[(٢)] الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٠هـ).

أوله: «أما بعد حَمْدِ الله تعالى على توالي نعمه..».

٣ ـ شرح[(٣)] الشافية للحسن بن[(٤)] محمد بن شرفشاه العلوي الاستراباذي (ت٧١٧هـ).

٤ ـ شرح[(٥)] الشافية لنظام الدين[(٦)] النيسابوري (ت٧٢٨هـ) (مخطوط).

٥ ـ شرح[(٧)] الشافية لأحمد بن الحسن[(٨)] فخر الدين الجاربردي (ت٧٤٦هـ).

أوله: «نحمدك يا من بيده الخيرُ والجود..».

قال: «لمّا كانت مع صِغَرَ حجمها مشتملة على فوائد شريفة لم يتفق

---

(١) كشف الظنون ٢/١٠٢٠.

(٢) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، توفي بحدود ٦٨٤ هـ، من تصانيفه: حاشية على شرح تجريد العقائد الجديد، والحاشية القديمة، شرح الكافية لابن الحاجب وغير ذلك، هدية العارفين ٦/١٣٤.

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٢٠.

(٤) كان يتوقد ذكاءً وفطنةً وكان يجيد درس الحكمة، كتب: الحواشي على التجريد، وشرح مقدمة ابن الحاجب بثلاث شروح، أشهرها المتوسِّط وشرح الشافية في التصريف. مات سنة ٧١٥هـ وقيل ٧١٨هـ. بغية الوعاة ١/٥٢١ـ٥٢٢.

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٦) نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين الخرساني المعروف بالنظام الأعرج النيسابوري، توفي سنة ٧٢٨هـ من تآليفه: تعبير التحرير في شرح المجسطي، تفسير القرآن كبير في مجلدات، توضيح التذكرة النصيرية في الهيئة شرح الشمسية في المنطق، شرح مفاتيح العلوم للسكاكي وغير ذلك. هدية العارفين ٥/٢٨١.

(٧) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٨) أحمد بن الحسن الجاربردي فخر الدين أبو المكارم الشافعي. ولد سنة ٦٦٤ هـ وتوفي سنة ٧٣٢ وقيل ٧٤٦ هـ له من التصانيف: حاشية على الكشاف للزمخشري، السِّراج الوهاج في شرح المنهاج للبيضاوي، شرح أصول البزدوي، شرح الشافية لابن الحاجب في التصريف. بغية الوعاة ١/٣٠٣، هدية العارفين ٥/١٠٦.

لها شرحٌ يذلِّلُ صعابها، أشار إلي جمعٌ من الفضلاءِ أن أكتب لها شرحاً ينحل به ألفاظها، حتى توسّلوا إليَّ بما لا تسعني مخالفته وهو الوزير: محمد بن الوزير علي الساوي فشرعتُ متوسطاً بين الإيجاز والإكثار».

٦ ـ شرح[١] الشافية لأحمد[٢] بن عبدالقادر بن مكتوم ٧٤٩هـ.

٧ ـ عمدة[٣] الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، لابن هشام، عبد[٤] الله بن يوسف جمال الدين بن هشام.

٨ ـ شرح الشافية[٥]، لجمال الدين عبد[٦] الله بن محمد الحسيني النيسابوري ٧٧٦هـ.

ذكر أنه ألفَّه للأمير الجاوي من أمراء مصر.

أوله: «الحمد لله الذي علا بحوله..».

٩ ـ حاشية على[٧] شرح الشافية للجاربردي لابن جماعة عز الدين[٨] محمد بن أحمد ٨١٦هـ. أولها: «أحمدُ الله على نعمه».

---

(١) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٢) ولد بمصر سنة ٦٨٢هـ وتوفي بها سنة ٧١٩هـ، من تصانيفه: تلخيص تاريخ القفطي، الجمع بين العباب والمحكم في اللغة، وشرح الشافية لابن الحاجب. بغية الوعاة ١/٣٢٦ـ٣٢٧ وهدية العارفين ٥/١١٠.

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٤) ولد سنة ٧٠٨ هـ، ولازم الشهاب عبداللطيف، أتقن العربية ففاق الأقران والشيوخ، توفي سنة ٧٦١هـ. له تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب، والتوضيح على الألفية، وشرح التسهيل، وشذور الذهب. إشارة التعيين ص٣٤١ وبغية الوعاة ٢/ ٦٨ ـ ٦٩.

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٦) يعد أكبر لغويّ في عصره، كان يدرس في المدرسة الأسدية في حلب، ثم انتقل إلى دمشق فالقاهرة، ومات بها سنة ٧٧٦هـ من مؤلفاته: شرح قصيدة البستي. العباب شرح اللباب، شرح الشافية، شرح لب اللباب. وبغية الوعاء ١/٢٨٧ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٩٠.

(٧) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٨) ولد سنة ٧٥٩هـ، أتقن العلوم وبرع في سائر الفنون، أقرأ وتخرّج به جماعة وطبقات من الخلق. من تصانيفه: شرح جمع الجوامع، حاشية على شرح الشافية للجاربردي، مختصر التسهيل المسمى بالقوانين. مات بالطاعون سنة ٨١٩هـ بغية الوعاة ١/٦٣ـ٦٦.

١٠ ـ الدُّرر الكافية في حل شرح الشافية:

أولها: «نحمدُك على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان».

١١ ـ الصافية[١] في شرح الشافية: تصنيف يوسف[٢] بن عبدالملك بن عبدالغفور الرومي المعروف بـ قره سنان ٨٥٢هـ.

١٢ ـ حاشية[٣] على شرح الجاربردي للعلامة: بدر الدين[٤] محمود بن أحمد العيني ٨٥٥هـ.

١٣ ـ الطُراز[٥] اللازوردي للسيوطي[٦] ٩١١هـ.

١٤ ـ شرح[٧] علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي ت ٨٧٩هـ (بالفارسية).

١٥ ـ المناهج[٨] الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصاري ٩٢٥هـ (وهو موضوع البحث).

---

(١) كشف الظنون ٢/١٠٢٢.

(٢) من تأليفه: حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة، الصافية شرح الشافية لابن الحاجب، الضمائر، المضبوط شرح المقصود في التصريف.. هدية العارفين ٦/٥٦٠.

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٢٢.

(٤) ولد سنة ٧٦٢هـ، كان إماماً عالماً علاّمة عارفاً بالعربية. له مصنفات منها: شرح البخاري، شرح الكنز، شرح المجمع..... بغية الوعاة ٢/٢٧٥.

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢٢.

(٦) جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة في القاهرة، نشأ يتيماً وحفظ القرآن وهو في الثامنة من عمره، لازم أكثر شيوخ عصره وأخذ عنهم كالسخاوي والسيرافي والكافجي وغيرهم. تولى التدريس بالشيخونة وتصدى للإفتاء. ترك مؤلفات في مختلف العلوم: المزهر في اللغة، الاقتراح في أصول النحو وهمع الهوامع والأشباه والنظائر وتاريخ الخلفاء وغيرهم. توفي سنة إحدى عشرة وتسعمئة. حسن المحاضرة ١/٣٤٤ـ٣٧٧.

(٧) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٨) كشف الظنون ٢/١٠٢٢. وهو موضوع البحث.

١٦ ـ شرح الشافية[١] لعصام الدين الإسفراييني، عصام[٢] الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه ٩٤٥هـ.

١٧ ـ شرح[٣] الشافية لأحمد بن محمد المعروف بابن المنلا الحلبي مات في حدود ٩٩٠هـ.

١٨ ـ كفاية[٤] المفرطين لمحمد بن طاهر بن علي المولوي نظام الدين بحر الكجراتي.

١٩ ـ الغُنيَة[٥] الكافية من بغية حل الشافية لإبراهيم[٦] بن أحمد بن الملاّ الحبِّي ١٠٠٣هـ وصل فيه إلى باب الخطّ.

٢٠ ـ شرح[٧] الشافية لأبي جمعة سعيد[٨] بن مسعود المراكشي الصنهاجي ١٠١٦هـ.

٢١ ـ المناهل[٩] الصافية على المناهج الكافية لأبي بكر إسماعيل[١٠] بن شهاب الدين الشنواني ١٠١٩هـ.

---

(١) كشف الظنون ٢/١٠٢٢.

(٢) كان أستاذاً في مدرسة شاه رخ موسى في هراة في عهد السلطان حسين بيقرة توفي سنة ٩٤٤ في سمر قند. من تصانيفه: ميزان الأدب في العلوم الثلاثة: الصرف والنحو والبلاغة، رسالة في علم المجاز، حاشية على الجاربردي، حاشية على شرح الجرجاني... تاريخ الأدب العربي ٩/١٦٥.

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٢١.

(٤) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٣٠.

(٥) كشف الظنون ٢/١٠٢٢.

(٦) أحمد بن محمد بن علي بن أحمد بن يوسف الحصكفي المعروف بابن الملاّ ولد سنة ٩٣٧هـ وتوفي سنة ١٠٠٣هـ له من التصانيف: الروضة الوردية في الرحلة الرومية، شرح الشافية في التصريف، شرح الشواهد للسيوطي، شرح العزي للزنجاني وغيرهم.. هدية العارفين ٥/١٥١.

(٧) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٣٠.

(٨) له من التصانيف: إتحاف ذوي الأرب بمقاصد لامية العرب، نظم الفرائد الغرر في سلك فصول الدرر. الأعلام للزركلي ٣/١٠٢.

(٩) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٣٠.

(١٠) الأعلام ٣/ ١٧٧.

أولها: (الحمد لله الذي صرَّف قلوبنا لتصريف البيان وإيضاح المعاني..».

٢٢ ـ المناهل[١] الصافية لِلطفِ الله[٢] بن محمد بن الغياث **١٠٣٥هـ**.

٢٣ ـ الصافية[٣] لإبراهيم[٤] بن محمد المعروف، جاوش زاده الرومي الحنفي **١٠٥٠هـ**.

٢٤ ـ العافية[٥] في شرح الشافية، للشيخ رضي الله محمد أمين التفرشي الهندي **١١٥٤هـ**.

٢٥ ـ فوائد[٦] الشافية، لحسين[٧] بن أحمد زيني زاده **١١٦٧هـ**.

٢٦ ـ شرح[٨] الشافية، لعبدالله[٩] بن عبدالعزيز الباليكسري الشهير بالصّلاحي **١١٩٦هـ**.

٢٧ ـ شرح[١٠] الشافية لعبدالباسط[١١] بن رستم علي القنوجي **١٢٢٣هـ**.

---

(١) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٢) لطف الله بن محمد بن الغياث بن الشجاع بن الكمال الظفيري اليمني، توفي سنة ١٠٣٥هـ من تصانيفه: الإيجاز في المعاني والبيان، شرح الفصول اللؤلؤية، المناهل الصافية على الشافية. هدية العارفين ٨٤٠/٥، والأعلام ٢٤٢/٥.

(٣) كشف الظنون ١٠٢٢/٢.

(٤) صنف: الصافية شرح الشافية. الصحائف في الغرائض، فجمع اللطائف في شرح الصحائف. ذيل الكشف ٣٨/٤.

(٥) إيضاح المكنون ٩١/٤، وتاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.

(٦) إيضاح المكنون ٢٠٧/٤، وتاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.

(٧) توفي في حدود سنة ١١٦٨هـ، له من الكتب: تعليق الفواصل على إعراب العوامل، الفوائد الشافية في إعراب الكافية، حل أسرار الأخيار في معرب الإظهار. هدية العارفين ٣٢٦/٥.

(٨) إيضاح المكنون ٣٨/٤.

(٩) توفي سنة ١١٩٧هـ. له من الكتب: توفيق العيون في حق إيمان فرعون، رسالة النقشبندية، شروح الحجزية لابن الفارض، شرح الشافية وغير ذلك... هدية العارفين ٤٨٥/٥.

(١٠) تاريخ الأدب العربي ٣٣١/٥.

(١١) توفي سنة ١٢٣٣هـ: له أربعون ثنائياً في الحديث، زبدة الفرائض، عجيب البيان في علوم القرآن... هدية العارفين ٤٩٤/٥.

٢٨ ـ شرح الشافية[١] لأحمد بن[٢] عبدالكريم الحاج عيسى الترمانيني ١٢٨٢هـ.

توجد ثمة شروح أخرى لم يُذكر زمنها:

- شرح الموصلّي.
- شرح فتح الله الآمدي.
- شرح أبي الحسن علي الكيلاني.
- شرح محمد هادي بن عبدالمولى محمد صالح المازنداراني.

كما يوجد شروح كتبت بالفارسية والتركية أشار إليها حاجي خليفة ٢/١٠٢١ ـ ١٠٢٢ وبروكلمان ٥/٣٣٠ ـ ٣٣١ ويوجد للشافية شرحٌ بالقولِ، للمولى عصام الدين الإسفراييني ٩٦٣هـ.

منهج ابن الحاجب:

يمتاز منهج ابن الحاجب بأمرين بارزين:

١ ـ الوضوح والإيجاز:

حيث كانت عباراته واضحةً سهلةً موجزةً بعيدةً عن المنطق والفلسفة التي امتلأت بها كتب النحو المتأخرة. ويظهر ذلك واضحاً في:

أ ـ عرضه القواعد بعبارات موجزة لا إسهاب فيها،

ففي باب اسم المرّة قال[٣]:

«والمرّةُ من الثلاثيّ المجرَّدِ الذي لا تاء فيه على فَعْلَه، نحو ضَرْبَةٍ وقَتْلَةٍ، وبكسرِ الفاءِ للنَّوع، نحوُ ضِرْبَةٍ وقِتْلَةٍ، وماعداه على المصدر المُستعمل..».

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٣٣١.
(٢) الأعلام ٢/ ٨٤.
(٣) شرح الشافية للرّضي ١٧٨/١.

ب ـ استعماله الشاهد:

ـ **القرآن الكريم**: لا يشير ابن الحاجب إلى الآية ولا إلى موضعها، فتراه يسردها وكأنها مثالٌ عاديّ: «[١] والحِبُك، إن ثبتت فعلى تداخل اللُّغتين في حَرْفي الكلمة».

ـ **الشعر**: قد يكتفي بذكر كلمة، فلا يشير إلى أنها شعر، ولا يُتمّه ولا يشير إلى قائله «[٢] عواور».

ـ **الأمثلة**: قد يكتفي بكلمة واحدة توضّح مقصوده: «[٣] وللاسم الثلاثي المجرّد عشرة أبنية وهي: فِلْس، فَرَسٌ، كَتِفُ، عَضُدٌ، حِبْرٌ، عِنَبٌ، قُفْلٌ، صُرَدٌ، عُنُقٌ».

ـ **أما أقوال العلماء**، فكان يورد بعض خلافاتهم مع أدلَّةِ كلٍّ منهم:

«ثم إن[٤] كان قلبٌ في الموزونِ قُلبت الزِّنَةُ. ويعرف القلب بأصله.. أو إلى منع الصرف بغير عِلّةٍ على الأصح نحوُ أَشْيَاء، فإنَّها لَفْعَاء، وقال الكسائي: أفعال. وقال الفرّاء: أفعاء. وأصلُها أفعلاء».

٢ ـ الترتيب والتنظيم:

كان يبدأ الباب بتعريفه، ثم في شرحه وتفصيله. ففي باب الخط قال[٥]:

«الخطُّ: تصويرُ اللفظِ بحروف هجائه».

وقد يدخل في الباب بذكر الأوزان والأمثلة قال[٦] في باب قسم الآلة:

«الآلةُ على مِفْعَلٍ مِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كالمِحلَب والمِفتَاح والمِكسَحة..».

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣٥/١.
(٢) شرح الشافية للرّضي ١٣١/٣.
(٣) شرح الشافية للرّضي ٣٥/١.
(٤) شرح الشافية للرّضي ٢١/١.
(٥) شرح الشافية للرّضي ٣١٢/٣.
(٦) شرح لشافية للرّضي ١٨٦/١.

وكان يبدأ بما هو قياس في أثناء بسط القضية، وقد يتبعه بما هو غالب أو نادر، ففي باب الميزان الصريفي قال[١]:

«. . . وسُحنُون وعُثنُون فُعْلُولا لذلك ولِعَدَمِهِ وسَحنُون إن صحَّ الفتحُ فَفَعْلون لا فَعلُول كَحَمدُون، وهو مختصٌّ بالعَلَم، لنُدُورِ فَعْلُولٍ، وهو صَعفُوق، وخَرْنُوب ضعيف، وسَمنَانٌ فَعلان، وخَزْعَالٌ نادرٌ، وبُطنَان فعلانٌ، وقرطاسٌ ضعيفٌ، مع أنه نقيضُ ظُهرَان».

مصادر ابن الحاجب:

لم يشر ابن الحاجب في مقدمته (الشّافية) إلى شيءٍ من مصادره التي اعتمد عليها، وغايةُ ما نقفُ عليه إشاراتٌ إلى أقوال العلماء[٢] كأبي عمرو بن العلاء الخليل وسيبويه ويونس والكسائي والفرّاء والأخفش، وأبي عليّ في أثناء عرضه لخلافات العلماء، وليس في أيدينا دليلٌ على أنّه رجع إلى كتبهم أو إلى كتبٍ نقلت عنهم لكننا في أثناء قراءة شرح الشافية للرّضي نجده يشير إلى الزمخشري، تارة بقوله: ([٣] ردٌّ على الزمخشري) وتارة بقوله ([٤] ردٌّ على جار الله) مما يشير إلى أنه اطّلع على المفصَّل. وما يؤكد هذه الصلة إشارة السيوطي في أثناء ترجمته لابن الحاجب نقل قول ابن مالك فيه: ([٥] إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصّل.). وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري لم يعقد في كتابه (المفصل) باباً حمل مصطلح التصريف، بل إن أكثر أبوابه وقعت تحت ما يسمى بالمشترك[٦].

بناءً على ما سبق، وبإجراء مقارنة بين ما في المفصّل وما في الشافية نقف على ما يلي:

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١٠-١١.
(٢) شرح الشافية للرّضي ١/٢١، ٢/٦٠.
(٣) شرح الشافية للرّضي ٢/٢٣٩.
(٤) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٨٠.
(٥) بغية الوعاة ١/٥٥.
(٦) المفصل ص٣٣٥.

ـ يكون الالتقاء بين الكتابين التقاء تاماً أحياناً، ففي باب التصّغير قال[١] ابن الحاجب:

«ويزادُ في المؤنثِ الثلاثي بغير تاء، تاءٌ كعُيَينَة، وأُذينَة، وعُريَبٌ وعُرَيْسٌ شاذٌ، بخلافِ الرُباعي كعُقَيرب، وقُدَيْديمَة ووريِّئة شاذٌ، وتُحذَفُ ألفُ التأنيثِ المقصورةِ غير الرابعةِ كجُحَيجب وحُوَيلى في جَحْجَبَى وحَولايا، وتثبتُ الممدودةُ مطلقاً ثبوتَ الثاني في بعلبك».

قال[٢] الزمخشري:

«وتاءُ التأنيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدرة. فالظاهرة ثابتةٌ أبداً، والمقدرة تثبت في كلّ ثلاثيّ إلا ما شذّ نحو عُرَيس وعُرَيب، ولا تثبت في الرُباعيّ إلا ما شذّ من نحو قُدَيْديِمة ووُرَيِّئة.. وأما الألف فهي إذا كانت مقصورة رابعة تثبت نحو حُبَيلى وسقطت خامسة فصاعداً كقولك: جُحَيجب وقُرَيقِر في جُحَيْجَبى وقَرقَرى وحولايا».

ونقف أحياناً على أبواب أفاد منها ابن الحاجب في شيء من المادة. ففي باب الاسم الثلاثي.

قال[٣] ابن الحاجب:

«وللاسم الثلاثيّ المجرّد عشرةُ أبنيةٍ، والقسمةُ تقتضي اثنتي عَشَرَ، سقط منها فُعِلٌ وفِعُلٌ استثقالًا، وجُعِلَ الدُّئِل منقولًا، والحِبُكُ إن ثَبَت فَعَلى تداخُل اللُّغتين في حرفي الكلمتين، وهي فَلْسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ، عَضُدٌ، حِبْرٌ، عِنَبٌ، إِبِلٌ، قُفْلٌ، صُرَدٌ، عُنُقٌ».

قال[٤] الزمخشري:

«للمُجرد منها عشرة أبنية أَمثلتها: صَقْرٌ، وعِلْمٌ، وبُرْدٌ، وجَمَلٌ وإِبِلٌ، وكَتِفٌ، ورَجُلٌ، وضِلَعٌ، وصَدْرٌ».

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/٢٣٧.
(٢) المفصل ص ٢٠٤.
(٣) شرح الشافية للرضي ١/٣٥.
(٤) المفصل ص٢٤٠.

ويَرُدُّ المسألة أحياناً من دون إشارة إلى صاحبها، وقد أشار الرّضي في شرح الشافية إلى بعضها كقوله[1]:

«وَعَدُّ سِينِ الكسكسةِ غلطٌ، رد على جار الله فإنه عدّها من حروف الزِّيادة».



(١) شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٨٠.

الفصل الرابع:

منهج الشيخ زكريا الأنصاري في شرحه

أشار الشيخُ زكريا في مقدّمةِ شرحهِ[١] إلى أنّه وضع شرحه على «الشافية»؛ ليحلَّ ألفاظها ويُبرز دقائقَها ويُحقّقَ مسائلَها ويُحرّرَ دلائلها على وجهٍ لطيفٍ ومنهج منيفٍ خالٍ عن الحشوِ والتّطويل حاوٍ للدّلائِلِ والتّعليل، وإلى أنّه سمّاه «المناهج الكافية في شرح الشافية».

وإنّني في دراستي هذه التي تبحثُ في منهج الشيخ زكريا سأحاولُ تتبُّعَ طريقته في العرض والشرح والاستدلال؛ لمعرفةِ مدى مصداقيته ودقّته والتزامه بما تعهدّه في المقدّمة.

تقومُ طريقته في تناوله أبوابِ كتابه على تقطيعِ متن الشافية إلى مقاطعَ يحسنُ الوقوفُ عليها، وهذه المقاطعُ تختلفُ طولًا وقِصَراً بحسب مقتضيات البحث والشرح. فكثيراً ما يقفُ على حرفٍ واحدٍ من حروفِ العطفِ أو الجرّ، أو على كلمةٍ أو كلمتين قال[٢]: «ومثال الثالث (اغزُنَّ) يا رجالُ (وارمِنَّ) يا امرأة».

وقال[٣]: «فَعِلَ بالكسر (وقد جاء) من الألوان (أَدِمَ وسَمِرَ) ونحوهما

---

(١) المناهج الكافية في شرح الشافية ص١.

(٢) التحقيق ص١٨٦.

(٣) التحقيق ص١٦٧.

ومن العيوب (عَجِفَ)؛ أي: هُزِل ببنائِهِ للمجهولِ (وحَمِقَ)، أي؛ قلَّ عقلُه (وخَرِف)؛ أي: لم يرفق في فعله (وعَجِمَ)، أي: عيَّ من العُجمةِ، وهي عيٌّ من اللِّسان» ونادراً ما يطولُ المقطع عنده وذلك حين يسوقُ الأبنية والأوزان.

قال[1]: «وبما تقرّرَ عُلِمَ أنَّ أبنيةَ الثلاثيّ المجرّدِ على رأيه عشرة: وهي: فَلْسٌ وفَرَسٌ وكَتِفٌ وعَضُد وحِبْر وعِنَب وإِبِل وقُفْل وصُرَد وعُنُق».

أمّا طريقتُه في افتتاحه البابَ فتختلفُ بينَ بابٍ وآخر فتارةً يفتتحُهُ بتعريفه لغوياً ثمَّ يتبعُهُ بالتَّعريف الاصطلاحي. كما أورده المصنّف. ففي باب الوقف قال[2]:

«الوقفُ لغةً: مصدرُ وقفتُ الشيءَ، أي: حبستهُ، فوقفَ وقوفاً، أي: انحبس. واصطلاحاً قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدها ولو مقدَّراً».

وتارةً يفتتحُ البابَ بتعريفه كما أورده المصنِّفُ ـ مضيفاً إليه من المعاني والأمثلةِ ما يوضِّحه قال[3] في باب المصغَّر:

«هو الاسمُ المزيدُ فيه شيءٌ ممّا يأتي ليدلَّ على تقليلٍ إمّا لحقارةِ ما قد يُتَوَهَّم عِظَمُهُ، مُبْهَماً كان سببُها كرُجَيْلٍ وعُمَيْرٍ، أو معيّناً كعُوَيْلِم وزُوَيْهِد، وإمّا لتقليلِ ما قد يُتَوَهّم كَثْرَتُهُ كدُرَيْهِمات ودُنَيْنيرات، وإمّا لتقريب ما قد يُتَوَهَّم بُعْده..».

وتارةً أخرى يفتتحُ البابَ بتعريفٍ نَهَلَهُ من مَعِيْنِ ثقافته وحفظه وعلمه وتجربته، وذلك حين يُغْفِلُ المصنِّفُ التعريف بادئاً بِذِكر قاعدةٍ صَرفيّةٍ أو إصدارِ حُكم ـ كما في باب الابتداء قال[4]:

«هو الأخذُ في النُّطقِ بالحرفِ بعد الصَّمت، لا الأخذُ في النُّطقِ به بعدَ ذهابِ ما قبلَه كما تخيّله بعضُهم إذ لا يُبتدأُ إلَّا بمتحرِّكٍ».

---

(١) التحقيق ص١٥١.
(٢) التحقيق ص٣٣٦.
(٣) التحقيق ص٢١٠.
(٤) التحقيق ص٣٢٦.

وقال[١] في باب التقاءِ السّاكنين:

«مُمتنعٌ من حيثُ يمتنعُ الابتداءُ بالسّاكن؛ لأنَّ السّاكنَ الأوّلَ على صورةِ الموقوفِ عليه..».

وقد يبدأُ البابَ بمقدِّمةٍ يوجزُ فيها أقسامَه ومنهجَ المصنِّفِ في ترتيبه والسَّيْرِ عليه. ففي باب الجمعِ قال[٢]:

«ومفردُ المُكَسَّرِ إمّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ أو خماسيّ. والثلاثيُّ إمّا مُجَرَّدٌ أو مزيد فيه، وكلٌّ منهما إمّا اسم أو صفة، وكلٌّ منهما إمّا مذكَّرٌ أو مؤنّث. وقد أخذ في بيانِها مقدِّماً الثلاثيّ لتقدّمه وخفّته وكثرةِ أبحاثه..».

وكان يغفلُ عن تصدير المتن بكلمة «يقول» أو «قوله» مخالفاً بذلك مَنْ سبقَه من الشُّراحِ. حتى إنَّ الأمرَ ليختلط على مَنْ لم يكن حافظاً للمتن أو مُطَّلِعاً عليه، وربما يعودُ السببُ في ذلك إلى اعتماده على حفظ المتلقي للمتن؛ لأنَّ الشافيةَ من المقدّمات التي اعتنى بحفظها طلبةُ العلم كما اعتنى بشرحها الشُّرّاح، على أنّه يمكن للقارئ أو السامع التّفريق بين المتنِ والشَّرحِ بإحدى ثلاثِ طرق:

- **الأولى**: استخدامُه ألفاظاً تفيد الشرح من مثل: نحو، أي، أراد، يريد...
- **الثانية**: شرحُ الشّارحِ وتعليقُه باستخدامه ضميرَ الغائب مُشيراً به إلى المصنِّف، أو بضبطِ حركاتِ كلمة ما.
- **الثالثة**: الشّرح اللغويّ للكلمات التي ساقها المصنّف في المتن علماً أنّه لم يتعرّض لشرحِ كلمةٍ ما.

فالشارحُ يعمدُ لى ضبط ما في المتنِ من أبنيةٍ ضبطاً لفظيّاً وكأنّه يخشى على السامع غفلته وعدمَ دقّته في الضَّبْطِ، كيف لا، والصرفُ إنَّما مبناه على الحركاتِ والسكون، قال[٣] في باب الجمع:

(١) التحقيق ص٣١٠.
(٢) التحقيق ص٢٥٩.
(٣) التحقيق ص٢٧٨.

«وسُمَحَاء ـ بضَمِّ أوَّلِهِ وفتحِ ثانيه ـ في سَمْحٍ، للكريم، ونحو جِلْفٍ بكسرِ أوّلِهِ وإسكانِ ثانيه أي: جافٍ، ونُصُف بضمَّتين في نَصَف..».

ويقول[1]: «نحو عَجُز لمؤخّر الشيءِ، أي: من كلّ اسم صحيحٍ مفتوحِ أوَّله، مضمومٍ ثانيه. جمعه على أعجاز فيهما في القِلَّةِ والكثْرة..».

ولجأ الشارح أيضاً إلى شرحِ ألفاظ المتنِ مدلّلاً على حفظه وإتقانه؛ وليبين أن لا انفصال بين التصريف واللغة، فقد اهتم الصرفيون بالمسائل، ولم يلقوا بالاً لشرح المعاني حرصاً على عدم الخروج عنها، فأقبل الأنصاري على تفسير الكلمات ليُعلمنا أنَّ ذلك لا يمنع من متابعة المسألة. ثم إنَّه ربمّا لمس حاجة المتعلمين والقارئين إلى هذه المعاني وهو هنا يختلف في ذلك بين كلمةٍ وأخرى، فقد تحتملُ الكلمةُ معنىً واحداً وقد تحتمل أكثر من معنى، فتراه يسوقُها واثقاً من حفظه أشدَّ الثِّقَةِ قال[2]:

«بَرْأَلَ الدِّيكُ بَرْأَلَةً؛ إذا ردَّ بُرَائِلَهُ، أي: ريشَ قفاه إلى رأسه عند الهراش مثلًا، ونحو تكرفَأَ السَّحَابُ، أي: ارتفع..».

وقال[3] أيضاً:

«ولذلك كان يَسْتَعُوْر لموضع عند حَرَّةِ المدينة، ولِشَجَرِ يُسْتَاكُ به، ولِكِسَاءٍ يُجْعَل على عَجُزِ البعير، ولِلّداهيةِ، وللباطل».

كما كان يعمد أحياناً إلى المفاضلةِ اللغويَّةِ بين معنيين؛ ليدفَعَ الوَهْمَ عن ذهنِ السَّامعِ أو القارئِ قال:

«ونحو[4] اكتسب. فالاكتسابُ تحصيلُ الشيءِ بالمبالغةِ والاعتمالِ فيه، بخلافِ الكَسْبِ؛ فإنَّ تحصيلَهُ على أيِّ وجهٍ كان، لهذا قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ تنبيهاً على لطفه بخلقه، حيث أثبتَ لهم ثواب

---

(١) التحقيق ص٢٦٤.
(٢) التحقيق ص٣٩٧.
(٣) التحقيق ص٣٩٩.
(٤) التحقيق ص١٦٨.

الفعلِ الحَسَنِ على أيِّ وجهٍ كان، ولم يثبت عليهم عقابَ الفِعل القبيح إلَّا على وجهِ المبالغةِ والاعتمالِ فيه..».

وكان الشارحُ في شرحه اللُّغوي، يشير - أحياناً - إلى المصدر الذي أخذ المعاني منه، وكان تاجُ اللّغةِ أوّل ذلك، نحو:

«يقال[1]: بُرْمَةُ أَعْشَارٍ، إذا كانت البُرْمَةُ - وهي القِدْرُ من الحجرِ - متكسِّرَةً قِطَعاً، ويقال: الأعشارُ لِقَوَادِمِ ريش الطَّائرِ، قالَه الجوهري».

إلَّا أنَّ السِّمة العامة في الشرح اللغوي اعتمادُه على ذاكرتِه وحفظِه وعدم تحديدِ مصدرٍ للمعاني التي يسوقها.

يقوم الشرح في مجمله على بسط الآراء والمذاهب والاختيارات والمفاضلةِ بينها، وردِّ بعضها، واختيار الأنسب منها. وكان للشارح طريقتان:

الأولى: ذِكْرُ أقوالِ العلماء وآرائِهم وحججهم.

الثانية: ذِكرُ الخلافاتِ النَّحويّةِ متمثّلَةً بمدرستي البصرة والكوفة.

أمّا الطريقة الأولى: وهي الأوسع انتشاراً في الشرح، فتقومُ على بسط أقوالِ العلماء وآرائِهم، وهو هنا قد يذكر أسماء النحويين أو الشُّرَّاح وقد يُكني عنهم بمثل: «قيل، قال بعضهم، قال بعض الشرّاح، قال بعض الفضلاء..».

وقد يأتي بآراءِ النحّويين وخلافاتِهم من غير أن يتدخل بشرحٍ أو تعليق كما في قولهُ[2]:

«والزَّائِد في نحو كَرَّمَ، الثّاني؛ لأنَّه المحلُّ الذي احتجنا عنده إلى دعوى الزِّيادةِ، وهذا قولُ الجمهور. وقال الخليلُ الحرفُ: الأوّلُ؛ لأنَّ الحُكْمَ على السَّاكنِ بالزِّيادةِ أَوْلَى تقليلًا للمجاز، وحُمِل عليه المتحرّك وجوّزَ سيبويه الأمرين لِتَعَادُلِ الأمارتين عنده».

---

(١) التحقيق ص٢١٢.

(٢) التحقيق ص٣٩٥.

وقد يأتي برأي نصَّ عليه نحويُّ غيره، ثمَّ يسوقُ عليه استدراكات أخرى تبيّن وَهَنَ الحُكْمِ الذي نصَّ عليه.

قال[١] في باب الجمع:

«ونصَّ سيبويه على أنَّ العَرَبَ لا تجمعُ الأرضَ جمعَ تكسير، لكن جاء جمعُها على أراضٍ، وحكى أبو زيد فيه: أَرُوْضاء، وأبو الخطّاب: آراضا بالمدِّ».

ويعمدُ أحياناً إلى عرضِ رأي، ثم يُوْرِدُ عليه اعتراضاً أو أكثرَ، مبيّناً حُجَّةَ كلِّ فريقٍ، ثمَّ يختمُ الخلافَ بطرحِ رأيه الذي يراه الأنسب والأصح، قال[٢]:

«كالماضي فإنّه بُنِيَ على الحركةِ تشبيهاً بالمضارعِ، فَشُبِّهَت حركتُه بحركته؛ ولأنّه لو قيل: ضَرَبَهْ، لالتبسَ بضميرِ المفعولِ. قاله المبرِّد واعتُرِضَ عليه بأنَّه منقوضٌ بنحو: «لم يغزه». وأجيبُ: بأنَّهم حملوا «لم يَغْزُه» على نحو «قِهْ»؛ لأنَّ الأمرَ مأخوذٌ من المضارعِ، فلذلك جَوَّزوا «لم يَغْزُه» دون ضَرَبَهْ».

وقال: «وفي[٣] يا هَنَاهُ في النّداءِ على رأي وأصلُه هَنَاو، من الهَنْ، أُبدلَتْ الواوُ ألفاً كما في كِسَاء، ثمَّ قُلبت الألفُ هاءً لا همزةً؛ لئلّا يُظَنَّ أنّه فَعَالٌ من التَّهنيةِ. وقيل: إنَّها أُبدلت من همزةٍ مُبْدَلَةٍ من واو. وقيل: إنَّها أصليَّةٌ لا بَدَلٌ، وضُعِّفَ بِقِلَّةِ باب سَلِسَ، وإن فُصِلَ بين المِثْلَيْنِ بحرفينِ؛ لأنَّ الألفَ غيرُ مُعْتَبَرَةٍ، لزيادتِها وعَدَم حصانتها. وقيل: الألفُ بَدَلٌ من الواوِ، والهاءُ للسّكتِ وقيل: الألفُ والهاءُ زائدتانِ، والهاءُ للسَّكْتِ، واللّامُ محذوفَةٌ كما في هَنٌ وهَنَةٌ، ويُبْطِلهُ وما قبلَه جوازُ تحريكها في السَّعَةِ.

---

(١) التحقيق ص٢٧٥.

(٢) التحقيق ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٣) التحقيق ص٥١٦

وأجيبُ بأنَّه وَصَلَ بِنِيَّةِ الوَقْفِ، وشَبَّهَ هاءَ السَّكْتِ بهاءِ الضَّمير».

الطريقة الثانية: ذِكْرُ الخلافاتِ النَّحويّةِ مُتمثلةً بمدرستي البصرة والكوفة، وكانَ الشّارحُ يذكرُ حجةَ كلِّ مدرسةٍ والأمثلةَ التي اعتمدتها سواءً كانت آيةً قرآنيةً أم بيتاً من الشِّعر، ثم يختار الشارح ما يراه الأصحّ بعد أن يُفَنِّدَ حُجَّةَ المدرسةِ الأخرى. وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الشارح لم يظهر تعصُّبه لمدرسةٍ دون أخرى، فلا هو بصريٌّ ولا كوفيٌّ؛ لأنَّه كان يصدر في تعليلالته عن قناعةٍ عقلية، قناعة عالِمٍ درسَ واختار ما صحَّ عنده لا ما صحَّ عند صاحبه أو أستاذه. قال:

«واسم[١] أصلُه عند البصريين سِمْوٌ كقِنْوٌ، حُذِفت واوُه للثِّقَلِ بتعاقُبِ الحركاتِ الإعرابيةِ عليها، ونقلِ سكونِ الميمِ إلى السِّينِ لتعاقُبِ تلك الحركاتِ عليها ثمَّ أُتي بالهمزة.

وعند الكوفيين: وَسْمٌ، أي: علامة؛ لأنَّ الاسمَ علامةٌ على مُسَمَّاه. والمختارُ الأوّلُ؛ لأنَّهم يقولون في تكسيره: أسماء، وفي تصغيره: سُمَيّ وعند اتّصالِ الضّمير المرفوعِ المتحرِّكِ سَمَّيْتُ. ولو صحَّ الثاني، لقيل: أَوْسَامٌ. وَوُسَيْم ووَسَمْتُ».

وقد يكتفي أحياناً بإيرادِ رأي مدرسةٍ دون أخرى في معرضِ إثباته للمسألةِ التي يعرضها ويشرحها.

قـال[٢]:

«وسادسها زيادة الألفِ، كائنةً في الوقفِ على أنا ضمير المتكلِّم لبيانِ الحركةِ؛ لأنَّه إنَّما بُني عليها فَرْقاً بينَه وبين أنْ النّاصبة، ولا يُوْقَفُ عليه بسكونِ النُّونِ كما يُوْقَفُ على هُوَ وهِيَ؛ لأنَّ النُّونَ أَخْفَى من حروفِ اللِّينِ أمَّا في الأصلِ فجيءَ بالألفِ وبدونِهِ، وقد كَثُرَت الألفُ حتى قال الكوفيون: إنَّها ليست بزائدة».

---

(١) التحقيق ص٣٢٨.

(٢) التحقيق ص٣٤٥ ـ ٣٤٦.

وكان المصنِّفُ واحداً من النحْويين الذين ناقشهم الشّارحُ، وتعرّض لهم، مبيّناً مواطن الضّعف، فكان يقابلُ رأيه برأي النّحويين السّابقين واللاحقين، ففي باب التّصغير قال(١):

«وفي قوله كغيره «وألِفَيْ التّأنيث» تغليبٌ على مذهب غير الجمهور؛ لأنَّ علامةَ التّأنيث في الممدودةِ عنده: الهمزة لا الألف؛ لأنَّ أصل حمراء مثلًا حَمْرَى بألفٍ مقصورةٍ زيدت قبلها ألفٌ أخرى».

كما اعترض على بعض عبارات المصنِّف التي وَجَدَها غيرَ دقيقةٍ أو لا تفي بالمعنى، واتّسمت مراجعته للمصنِّف بالأدب والكياسة وابتعد أسلوبه عن القدح والتجريح.

قال(٢) في باب التّصغير:

«ولو قال: «وحرف العِلَّةِ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «المَدَّة» لكانَ أَوْلَى؛ ليشمل نحوَ جُلَيْلِيز في جَلْوَز، ومُسَيْرِيل في مُسَرْوَل».

كما كان يعمد في أكثر الأحيانِ إلى إضافةِ أمثلةٍ توضيحيّةٍ مع أمثلةِ المصنِّف استيفاءً لجوانب المسألةِ وتوضيحاً للمعنى. قال(٣) في حديثه عن مصادر فَعِلَ:

«وفي الألوان والعيوب والحليّ نحو سَمِرَ وأَدِمَ وكَدُرَ وبَلَجَ أنَّه يجيءُ على سُمْرَةٍ وأُدْمَةٍ وكُدْرَةٍ وبُلْجَةٍ، وهي نقاءُ بين الحاجبين».

بل إن الأمر أعمق من هذا، إذ تراه يأخذُ على المصنِّف في باب الجمع مثلًا تأكيده على مسألةِ جمعِ عَبْلَةَ على عَبْلَاتٍ بقوله:

«(٤) وأمّا مؤنّثه يجمع بالألفِ والتّاءِ لا غير؛ أي: فلا يُجمع جمعَ تكسيرٍ، نَحْوُ عَبْلَاتٍ في عَبْلَة، للضّخمةِ الوجه».

---

(١) التحقيق ص٢١٢ ـ ٢١٣.
(٢) التحقيق ص٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(٣) التحقيق ص١٩٦.
(٤) التحقيق ص٢٨٠.

لكنَّه خَرق هذا التأكيد وهذه القاعدة ـ فيما بعد ـ حيث قال:

«[١] إلَّا نَحْوَ عَبْلَة ممّا سُكِّنت عَينُه وفُتحت فاؤه ككَمْشَة للناقةِ الصَّغيرةِ الضَّرْع، فإنَّه جاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ فكسَّروه أيضاً».

وكان الأنصاري يشير إلى نُسَخ الشَّافية ويفاضل بينها، فتراهُ حيناً يشير إلى اختلاف لفظتين ولو كان معناهما أو دلالتهما واحدة، قال:

«[٢]فقال: نحو، وفي نسخةٍ: مثل».

كما يشير إلى المواطن التي سقطت منها بعض الألفاظ أو العبارات في نسخ أخر، يقول:

«[٣] وقولُه المؤنَّث إلى آخرُ.. ساقطٌ في بعض النُّسخ».

وتظهرُ في ثنايا الشرح شخصيته التّعليميةِ حين يلجأُ إلى أسلوبِ الحوارِ الذي يمنحُ القارئ والسَّامِعَ حيويةً ذهنيةً عقلية، حيث يعرضُ عليه وجوهَ المسألةِ واحتمالاتها. فنجد ألفاظاً عديدةً مثل: فإن قيل.... قلتُ. قال[٤]:

«ونحوُ عُشَرَاء وعِشَارٍ؛ فإنْ قلتَ: تأنيثُ الممدودِ إنَّما هو بألفٍ خامسةٍ لا رابعةٍ، قلتُ: الأصلُ فيه القَصْرُ، ثم زِيدت ألفُ المدِّ قبلَ ألفِ التَّأنيثِ، فانقلبت الثّانيةُ همزةً، فإيرادُ ذلك هنا باعتبارِ الأصلِ، وإنْ مُدَّ باعتبار الزِّيادة».

ولعلَّ من السِّماتِ الواضحةِ في منهج الشارح قدرتُه على الرَّبطِ بين مختلف المسائل الواردةِ في شرحه؛ إذ تبدو إحاطتُه بالمتن جليّةً حتّى إذا شرعَ في الشَّرح ظهرت هذه القدرة بأوضح صورة، فإن كان للمسألةِ التّي يعرضُ لها ارتباطٌ بما ذكره سابقاً أشارَ إليه مستخدماً ألفاظاً مثل: كما مرَّ، لِمَا مرَّ، فيما مرَّ، مرَّ بيانه....

---

(١) التّحقيق ص٢٨٠.

(٢) التّحقيق ص٣٥٥.

(٣) التّحقيق ص٢٨٥.

(٤) التحقيق ص٢٩٦.

قـال[1]:

«والمرادُ بزنةِ ما كانَ على زنةِ الرُّباعيّ، التَّرتيبُ في الحركةِ والسُّكونِ لا أشخاص الحركاتِ، بدليلِ تمثيله بِتَنْضُب، فخرجَ بذلكَ نحو فَعُوْل وفَعِيْل، وهو ظاهرٌ، ونحو فاعِل؛ لأنَّ الألفَ لِلِينها تُخْرِجُ الوزنَ عن وزن فَعْلَلَ ـ كما ذكر ذلك فيما مرَّ ـ».

* وإنْ كان للمسألةِ ارتباطٌ بما سيأتي أشار إلى ذلك باستخدامه عبارات مثل «كما سيأتي»، و«سيأتي في كلامه»، «كما سيجيء».... بل إنّه أحياناً يربط بين ما تقدّم شرحه وما سيأتي كما في قوله:

«ونحو[2] ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ حيث حرّكوا الميم ـ كما مرَّ ـ وسيأتي في كلامه أيضاً».

الأصول الصرفية في الشرح:

أحاول في هذا الباب تلمّس الأصولِ التي بُنيت عليها المادّةُ الصرّفية عند الأنصاريّ بكلّ ما تحملهُ من أدلّةٍ وبراهين وضعها العلماءُ الأوائلُ بطريقي السَّماع والقياس.

أولاً: السَّماع:

«[3] وهو ما ثبتَ في كلامِ مَنْ يُوثق بفصاحته، فشملَ كلامَ اللهِ تعالى وهو القرآن الكريم، وكلامَ نبيِّه ـ صلّى اللهُ عليه وسلّم ـ وكلامَ العربِ قبل بعثته، وفي زمنه وبعدَه إلى أن فَسَدَت الألسنةُ بكثرةِ المولّدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر».

١ ـ القرآن الكريم:

هو كلامُ اللهِ المُنزل على نبيّه محمّدٍ صلّى الله عليه وسلّم بواسطة

(١) التحقيق ص٣٠٤.
(٢) التحقيق ص٣١٧.
(٣) التعريفات ص٢٢٣ والاقتراح ص١٧.

جبريل ـ عليه السلام ـ «[١] وكلُّ ما ورد أنّه قُرئَ به جاز الاحتجاجُ به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً. وقد أطبق النّاس على الاحتجاجِ بالقراءاتِ الشاذّة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتجّ بها في مثلِ ذلك الحرفِ بعينه وإن لم يجز القياس عليه».

مما لا شكَّ فيه، أنَّه لم يتوفر لنصٍّ ـ مهما بلغ ـ من تواتر الرِّواية وإقبالِ العلماءِ على العناية به وخدمته ما توفَّر للقرآن الكريم وقراءاته.

وقراءةٌ في تاريخ نشأة النَّحوِ العربي ـ الذي هو: «[٢] انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العربِ في تصرّفه من إعرابٍ وغيره..».

تبيّنُ أنّه نشأ خوفاً على النَّصِّ القرآني من التَّحريفِ، ومن أنْ تمسَّه أيدي العابثين بعدَ أن ظهر اللَّحنُ وفشا، وممّا يُروى في هذا المجال «[٣] أنَّ عمر بن الخطّاب ـ رضي الله عنه ـ مرَّ على قومٍ يسيئون الرَّمي، فقرّعهم، فقال أحدهم: إنّا قومٌ (متعلّمين)، فأعْرَضَ عَنهم مُغضباً، وقال: واللهِ لخطؤكم في لسانكم أشدُّ عليَّ من خطئكم في رميكم».

ثمة رواية تقول إنَّ أبا الأسود الدؤلي سمع قارئاً يقرأ الآية الكريمة ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ بكسر اللّام في رسوله، فقال: ما ظننتُ أمر النَّاس يصلُ إلى هذا. واستأذن زياد بن أبَيه والي الكوفة (٤٥ ـ ٥٣هـ) وقيل استأذن ابنه عبيدالله والي الكوفة من بعده (٥٥ ـ ٦٤هـ) في أن يضع للنَّاسِ رسمَ العربية.

ورواية أخرى تشير إلى وجود اللَّحن في أهله، وربما كان هذا دافعاً أشد وأقوى، ذلك أنَّ ابنته قالت له: «ما أحسن السماء» عندئذٍ أقبل أبو الأسود الدؤلي على وضع نقط الإعراب وهو ما كان يسمّى بنقط الإعجام، فضَبِطَ النَّصُّ القرآني بنقط الفتحة، ونقط الضَّمَّةِ ونقط الكسرة وظهر

(١) والاقتراح ص٧.
(٢) والاقتراح ص٧.
(٣) نشأة النّحو ص٩.

المُصحف العثماني. الذي انتشر في كلّ أطرافِ الدّولةِ الإسلامية، كما أقبلوا على تقعيد النَّحو بإيعاز[1] من سيدنا عليّ ـ كرَّمَ الله وجهه ـ وتوسَّعَ الأمرُ في المئة الثانية حيث استقرى مدوّنو النَّحو ما وصلهم من كلام العرب.

وإذا انتقلنا إلى التّصريف الذي سبق تعريفه بأنَّه: «[2] علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوالُ الكلمِ التي ليست بإعراب» وجدنا أنَّ أكثر أبوابهِ له علاقةٌ بالسّماع، كالإمالةِ، والإدغَام، وتخفيف الهمز، والوقف، والتقاءِ السّاكنين، فارتبط مع أداءِ النَّصِّ القرآنيِّ بقراءاته المختلفةِ، حتى إنَّ كتب القراءات التي ظهرت ككتاب «الكشف عن وجوهِ القراءات السَّبعِ، لمكّي بن أبي طالبٍ، والنَّشر في القراءات العشرّ لابن الجزري وغيرها كثير، وردت فيها مباحث من أبوابِ التَّصريفِ على أنَّها مقدِّمةٌ لمعرفةِ أصولِ القراءةِ ومذاهب القُرَّاء في قراءاتهم.

تنوّعت صور احتجاجِ الشارح بالقرآن الكريم، فالمصنِّف حين كان يذكرُ الكلمة التي هي موضع الشاهد لم يشر إلى نوعها، أو إلى موضع الاستشهاد لكن الشيخ زكريا الأنصاري فسَّر الكلمات الناقصة وأحالَ كلَّ مفردةٍ إلى مكانها من القرآن أو غيره، فكان يشير أحياناً إلى أنَّها من كلامِ الله فيقدّم لها بعبارات، مثل: قال[3] تعالى أو كقوله[4] تعالى أو في[5] القرآنَ. . .

ففي باب الوقف تحدّث المصنِّف عن زيادة الألف في ضميرِ المتكلم أنا، قال: «وزيادة الألفِ في «أنا» ومن ثَمَّ وُقِفَ على لكنَّا هو اللهُ ربيّ بألف» فجاء الشارح، وفصَّل القاعدةَ الصرفية، وقدَّم لموضع الاستشهاد «بقوله تعالى» فقال[6]:

«ولم تقف العرب بالألفِ لبيانِ الحركةِ إلّا في أنا وحيّهلا، وإذا أُريدَ

---

(١) المدارس النحوية.
(٢) شرح الشافية للرّضي ١/١.
(٣) التحقيق ص١٧٨.
(٤) التحقيق ص١٩٨.
(٥) التحقيق ص٣٥١.
(٦) التحقيق ص٣٤٦.

بيانُ الحركةِ في غيرهما وُقف بالهاء ـ كما سيأتي ذلك ـ (ومن ثمَّ)، أي: من هنا، وهو أنَّ الوقفَ على أنا بزيادة الألفِ، أي: من أجل ذلك (وُقِفَ على) لكنَّا في قوله تعالى ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ بألفٍ، إذ أصلُه لكنْ أَنَاْ، نُقلت حركةُ همزة أنا إلى النون قبلها، ثمَّ حُذفت الهمزةُ، ثمَّ أُدغمت النون في النونِ، فقيل: لكنَّا، بإثباتِ الألفِ».

على أن الشارح كان يسهو ـ أحياناً ـ فلا يعزوه، بل يشرع في الشرح ويتابعه كقوله[١]:

«وكجواز الضَّمِّ في أوّلِ السّاكنين إذا كان بعد الثاني منهما ضَمَّة أصليّةٌ في كلمته أي: كلمة الثاني نحو: وقالتِ اخرُج إذ بعدَ الثَّاني وهو الخاء ضمَّة أصليّةٌ في كلمة، فيجوز ضَمُّ الأوّلِ للاتباع، وكسره على الأصل».

وكان الشارح ـ أحياناً ـ يُتمُّ الآية موضع الاستشهاد، وغالباً ما يقتصرُ على ما ذكر المصنّف ففي باب الإدغام تحدّث عن إدغام المثلين وأحكامه قال[٢] في وجوبه مُتمّاً الآيات:

«عند سكون الأوّل إلّا في الهمزتين وإلّا في الألفِ؛ لتعذّره؛ إلّا في نحو قُولُ للإلباس وإلّا في نحو ﴿قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ و﴿فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾».

وبلغ عددُ الآيات التي استُشهد بها في المتنِ والشَّرحِ مئة وثلاث وستين آيةً.

استند الشارحُ على النَّص القرآني في إثباتِ بعض القواعدِ الصّرفية، فكان يشيرُ أحياناً إلى المعنى اللّغوي للكلمة القرآنية. بقوله[٣]:

«ولا تُقلب ياءُ فُعْلَى واواً في الصِّفةِ، لكن يُكْسَرُ ما قبلَها فَتَسْلَم الياءُ نحو مِشْيَةٌ حِيْكَى إذا كان فيها حَيَكَان ـ بفتح الياءِ ـ أي: تبختر ﴿قِسْمَةٌ

---

(١) التحقيق ص٣٢٢

(٢) التحقيق ص٥٢٣ ـ ٥٢٤

(٣) التحقيق ص٤٧٣.

ضِيزَىٰٓ ﴿٢٢﴾﴾ أي: جائرة من ضاز يَضِيزُ إذا جار، وأصلُهما حُيْكَى وضُيْزَى، فلم يقلبوا فيهما الياءَ واواً، بل قلبوا الضَّمَّةَ كسرةً لِتَسْلَمَ الياءُ فَرْقاً بين الاسم والصِّفَةِ، وكانت الصِّفَةُ أَوْلى بالتَّغيير الأَسْهلَ لِثِقَلِهَا».

كما أورد في باب الإدغام عدداً من الآيات ليدلّل على جواز حذف أحد المثلين من ذلك [١] اسطاع يُسْطِيْعُ) والأصلُ استطاعَ، حذفت تاؤه تخفيفاً وهو فصيحٌ لكثرةِ استعماله بخلافِ اسْتَدَانَ قال تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾.

وذكر الأنصاريّ في باب الجمع أنَّ خلفاء جَمْعُ خليفة، وخلائف جمع خُليف ورد بهما التنزيل فقال[٢]:

«وجاء خلفاء في خليفة بجعلِ التاء فيه للمبالغة كعلامةٍ لا للتأنيث، وجَعْلُه جَمْعَ خَلِيْفِ أَوْلى من جعلهِ جمع خليفةٍ؛ لكثرة مجيء جمعِ فَعِيْلٍ على فُعَلَاءَ، والحملُ على الأكثر أولى، فجمعُ خليفٍ خلفاء، وجمع خليفةٍ خلائِفَ غالباً وقد جاء القرآن بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ و﴿خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾».

وقد يأتي الأنصاريّ في شرح قاعدةٍ صَرْفيَّةٍ بأكثرِ من شاهدٍ ليستوفي البحثَ من كلِّ جوانبه قال[٣]:

«اعلم أنَّ إلحاقَ الواوِ بضميرِ المذكّر وصلًا مفرداً أو جمعاً إذا اتَّصل باسمٍ أو فعلٍ أو حرف، نحو غلامِهِ وغلامهم، وضَرَبَهُ وضَرَبَهُم، ومِنْهُ ومِنْهُم، جائزٌ مطلقاً، لكنَّ الحذفَ فيما قبلها ضمير المفرد منه حرف لين نحو: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾ و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ﴾ أحسن، كراهةَ اجتماع المتشابهات، وكذا إن كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائياً نحو مِنْهُ وعَنْهُ، والإثباتُ فيما عدا ذلك نحو ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾ أحسن إلّا مع ضمير الجمع، فالأحسن الحذف».

---

(١) التحقيق ص٥٦١.
(٢) التحقيق ص٢٩٠.
(٣) التحقيق ص٣٥٤ ـ ٣٥٥.

وحظيت القراءات القرآنية الصحيحةُ والشَّاذةُ بعناية الأنصاريّ. والقراءة الصحيحةُ[١] هي «كلُّ قراءةٍ وافقت العربيةَ ولو بوجهٍ، ووافقت أحدَ المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصحَّ سندُها، وهذه القراءة لا يجوزُ ردّها ولا يحلُّ إنكارُها، بل هي من الأحرفِ السَّبعةِ التي نزل بها القرآن ووجب على النّاسِ قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة».

وورد في الشَّرحِ قراءات أبي عمرو والكسائي وابن عباس والبزّي وقالون والأعمش وغيرِهم. ومما تجدُر الإشارة إليه أنَّه كان يأتي بالقراءة القرآنية في معرضِ حديثه عن اختلاف اللُّغات ففي معرض حديث عن حذف ياء المتكلم والخلاف في جواز حذفها وعدمه في الوقف قال[٢]:

«في المفصّل والمفتاح ما يدلُّ على أنَّ مَنْ يحرّكُ ياءَ المتكلّم وصلًا لا يحذفها وقفاً. وقيل: وهو أقرب؛ لأنَّ المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصلٌ بإسكانها، فلا حاجةَ إلى حذفها. ورُدَّ بأنَّ الحقَّ جوازُ حذفها، فقد جاء في القرآن ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ مفتوحاً وصلًا، محذوفاً وقفاً في قراءة أبي عمروٍ وقالون وحفص بخلافٍ، وفي قراءة ورش بلا خلاف. فيكون ما في المفصّل والمفتاح قراءة مَنْ حذفَ وقفاً غير صحيحة؛ لأنَّه وَصَلَ متحرّكاً، ووقفَ بالحذفِ؛ فإثباتُها وحذفها جائزانِ على اللُّغتين».

كما أشار الأنصاري إلى مخالفة بعض النحْويين لقاعدة صرفية وردت فيها قراءة قرآنية، عِلْماً أنَّ القراءة القرآنية حجّة سواء كانت صحيحة أم شاذّة قال[٣]:

«(ونحو اسطَاع) في استطاعَ مما هو من بابِ الاستفعالِ بجعلِ تائِه (مُذغماً) فيما تُدغم فيه التّاءُ ـ كما مرَّ بيانُه ـ (مع بقاء صوت السِّين، نادرٌ) وهي قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ﴾ ولحّنَهُ بعضُ

(١) الكليات ص٧٠٣.
(٢) التحقيق ص٣٥١.
(٣) التحقيق ص٥٥٩.

النُّحاة؛ لِمَا فيه من الجمعِ بين ساكنين على غير حَدِّه؛ وأنَّ القاعدةَ في باب الاستفعالِ أنَّ التّاءَ لا تدغَم فيما بعدها من الحروفِ المذكورةِ سواءٌ أكانت تلك الحروفُ ساكنةً كاستَذْرَك واسْتَطْعَم لِفَقْدِ شرطِ الإدغام، ولهذا لا تُدغمُ التّاءُ في التّاء في نحو استَتْبَع، أم متحرّكةً لإعلالٍ؛ لأنَّها في نيَّةِ السُّكونِ كاستدانَ واستطالَ، والأصل استَدْينَ واسْتَطْوَلَ؛ ولأنَّها لو أُدغمت فيه لتحرّكت السِّين بإلقاءِ حركةِ التّاءِ عليها، وسينُ استَفْعلَ لا تكونُ إلّا ساكنةً».

وأشار الأنصاريّ في أكثر من موضع إلى أنَّه إذا وردت مسألة وكانت مدار بحثٍ من النحويين والقرّاء، قُدِّم رأيُ القرّاء[١]؛ لأنَّ قولهم حجّة، فهم ناقلونَ للّغةِ عمَّن ثبتت عصمتُه عن الغلط، فما نقله القرّاء ثبت تواتراً، وما نقله النَّحويون آحاد. ولو ثبت أنَّ ذلك ليس تواتراً؛ فالقرّاءُ أَعْدَلُ وأكثرُ فالرُّجوعُ إليهم أَوْلَى.

٢ـ الحديث النّبويّ الشَّريف:

«[٢] يُرادُ بالحديث الشَّريف أقوال النبيّ ﷺ وأقوال الصحابة الّتي تروي أفعاله وأحواله أو ما وقعَ في زمنه». وقد نهى الرّسول ﷺ قبل تدوين القرآن الكريم عن تسجيل أحاديثه حتّى لا تختلط بالقرآن فيلتبسَ الأمرُ على النّاس، فكانت أحاديثه ـ آنذاك ـ تروى بالمعنى خاصة حين تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها.

ومع إجماع اللّغويين والنُّحاة على أنَّ النبيّ ﷺ أفصحُ العربِ قاطبةً، وأنَّ الحديث لا يسبقه شيءٌ في الاحتجاج وفي تفسير القرآن والفقه، إلّا أنَّهم انقسموا فريقين[٣] إزاءَ الاحتجاج بالحديث في بناءِ القواعد النَّحوية:

الفريق الأول: غلب على ظنّه أنَّها لفظُه، فأجازَ الاحتجاجَ به؛ لذلك امتلأت معجمات اللغة بأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام على أنَّها

(١) التحقيق ص٥٣٠.
(٢) كشاف اصطلاحات العلوم ٢٧/١ وأصول النّحو ص٤٦.
(٣) أصول النّحو ص٤٧ ـ ٤٩ بتصرّف.

موضعٌ للاستشهاد كالتَّهذيب للأزهري، وتاج اللغة للجوهري، والمخصّص لابن سيده، ومقاييس اللغة لابن فارس، والفائق للزمخشري.

الفريق الثاني: غَلَبَ على ظَنّه أنَّها مَرْوِيَّةٌ بالمعنى لا باللَّفظ، وإذن لا يجيز الاحتجاج بها. قال أبو حيّان (ت٧٤٥هـ) إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم بذلك، إذ لو وثقوا لجرى مجرى القرآن الكريم في إثباتِ القواعدِ الكليّةِ وإنَّما كان ذلك لأمرَين؛ أحدهما أنَّ الرّواةَ جوّزوا النَّقل بالمعنى، فتجد قصةً واحدةً قد جرت في زمانه ﷺ لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعها نحو ما روي من قوله: «**زوجتكها بما معك من القرآن**»، «**ملّكتكها بما معك**»، «**خذها بما معك**» وغير ذلك من الألفاظِ الواردة في هذه القصة، فنعلمُ يقيناً أنَّه ﷺ لم يتلفّظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنَّه قال بعضها، إذ يحتملُ أنّه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرّواةُ بالمرادفِ، ولم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب ولا سيَّما مع تقادمِ السَّماعِ وعدمِ ضبطه بالكتابةِ والاتّكال على الحفظ، والضَّابطُ منهم مَنْ ضبطَ المعنىَ، وأمّا ضبط اللَّفظ فبعيدٌ جدّاً لا سيّما في الأحاديث الطِّوال.

الأمر الثاني أنّه وقع اللَّحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأنَّ كثيراً من الروّاة كانوا غير عَربٍ بالطّبع، ولا يعلمونَ لسانَ العربِ بصناعةِ النّحو، فوقع اللَّحنُ في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك». وقد ثبت أنَّ أئمَّة البصريين[1] كأبي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه، وأئمّة الكوفة كالكسائيّ، وابن المبارك، وهشام الضَّرير، لم يحتجّوا بكلام الرَّسولِ ﷺ ذلك أنَّ العصر الذي عاشوا فيه كان العصر الذّهبيَّ لخدمة القرآن الكريم روايةً وضبطاً وتفسيراً واستنباطاً للأحكام والأصول الفقهية، بالإضافة إلى تقعيد اللغة على أساسه، ثم ضبطهم للقراءات القرآنية الصحيحة والشّاذة من قِبَلِ القُراء الذين كانوا نحويين كعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء.

اختار الأنصاري لنفسه نهجاً ارتضاه، فلم يكن ممن امتنع عن

(١) الاقتراح ص١٩.

الاحتجاج بالحديث النبوي، ربَّما لأنَّ الشرح والتَّعليق أحْوَجَه ودفعه للاستشهاد، مما ثبتت صحته، واستُشْهد به في كتب اللّغة، غير أنَّه لم يتجاوز المرّات السَّبع، منوعاً ما بين حديثٍ وخَبَر.

ما يهمنا في هذا المجال هو الوقوفُ على دورِ الحديث النبويّ في إثبات القواعِدِ الصَّرفية عند الأنصاري.

تحدّث المصنّف عن جمع الصِّفة، وأنَّ نحو أَحْمَر يأتي على حُمْرَان وحمْر، ولا يأتي على أحمرين؛ ليتميّز عن أفعل التَّفضيل ولا على حمراواتٍ، ولكنَّه استثنى من الجمع لفظة خضراوات. فقال[1] الأنصاري:

«وجاء في الخضراءِ الخضروات ففي قوله ﷺ ليس في الخضروات صَدَقَةٍ. مع امتناعِ أخضرون في أخضر؛ لقلته اسماً؛ لأنَّه لا يصحبُ موصوفاً، فكأنَّه قيلَ: ليس في البقول صَدَقَة، وهذا كالأسود، للحيّة السوداء لا يحتاجُ على ذكر الموصوف، بخِلافِ غيرها من السُودِ، نحو ليلٍ أسودَ، وعندي أسودَ من الرِّجال».

كما احتجَّ الشارح بالحديث النبويّ الشّريف عند إشارته إلى بعض اللّهجات العربية، فقال في حديثه عن همزة الوصل:

«[2] وفي لام التّعريف وميمه، عند طيّء وحِمْيَر، أبدلوها من لامه، وعلى لغتهم خبر: ليس من امبرّ امصيام في امسفر، فالهمزة فيهما زائدةٌ وإلَّا لم تُحذف وصلًا كما لم تُحذف همزة أمّ».

ولكي يثبت الأنصاري أنَّ لغتنا العربية تتميَّزُ عن غيرها من اللغات بتفرّدها ببعض الحروف التي لا تعرفها اللغات الأخر، يستشهد بقولِ للرّسول ﷺ قال[3]:

«فأصولُ حروفِ التّهجي التي هي تسعةٌ وعشرون، لم يكمل عددها إلَّا

(١) التحقيق ص ٢٩٩.
(٢) التحقيق ص٣٣٠.
(٣) التحقيق ص٥٣٧.

في لغة العرب، ولا طاء في لغةِ العجم ـ كما مرَّ ـ ولا همزةَ فيها إلّا في الابتداءِ، والضادَ إلّا في العربية، لذلك قال ﷺ: «أنا أفصحُ مَنْ نطق بالضّاد».

٣ـ كلام العرب:

حين أراد علماؤنا ضبط اللّغة، وجدوا أنَّ الله تعالى تكفّل بحفظ القرآن الكريم من أيدي العابثين، حيث قال[١] ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ فحُفظ في الصدور والسطور. أمّا الحديثُ النبويّ الشَّريفُ فقد أجمعَ أغلب نحاةُ البصرةِ والكوفةِ على عدمِ الاحتجاج إلّا بما ثبت أنّه على اللّفظ المرويّ، وذلك نادرٌ جداً فما بقيَ أمامهم غير كلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً، فوضعوا له حدوداً صَارمة حيث حدّدوا القبائل التي يؤخذ عنها والتي لا يؤخذ عنها وعلّلوا لذلك بعللٍ تدلُّ على علمٍ ودراية وإحاطة بالقبائل العربية ولهجاتها والمؤثّر فيها.

«[٢] فكانت قريش أجود العربِ انتقاءاً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسانِ عند النُّطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانةً عمّا في النَّفس، والذين عنهم نُقلت اللُّغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللّسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، أسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمُه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتّصريف، ثمَّ هُذَيل وبعض كنانة وبعض الطّائيين. وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قطُّ ولا عن سكّانِ البراري ممَنْ كان يسكن أطرافَ بلادهم التي تجاور سائر الامم الذين حولها».

كما حدّد اللغويونَ زمن الاحتجاج بالشعر بوفاة إبراهيم[٣] بن هرمة الذي كانت وفاته بعد الخمسين ومائة تقريباً.

---

(١) الحجر ٩/١٨.
(٢) الاقتراح ص٢٢ ـ ٢٤.
(٣) خزانة الأدب ٤٢٥/١.

أ ـ أشعارهم:

اشتمل شرح الأنصاريّ على نحو سبعين شاهداً شعريّاً له وللمصنِّف كان يكتفي منها بذكر موضع الشاهد الذي قد يكون كلمةً أو شطراً من الشِّعر فيعمل الشارحُ على إتمامِ البيت ووضعه في صورته النهائيَّة.

ربما يعود السبب في اكتفاء المصنِّف بموضع الشاهد إلى رغبته في الاختصار أو أنَّ اهتمامَه كان منصبّاً على موضع الشاهد، أو أنَّ الشواهد كانت متداولَةً بين طلّابِ العلم، فكان ذكر الموضع كفيلًا باستحضاره، أو أنَّ الشّواهدَ كانت موجودةً في كتب وجدت في عصره، ربّما ضاعت ولم تصلنا قال[1] باب الإبدال:

«وأمّا نحو دَأَبَّة وشَأَبَّة والعَأْلَم في قولِ العجاج...

* يا دار سَلْمَى يا اسلمي ثمَّ اسْلَمِي
* فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هذا العَأْلَم

وبأزٌ مشئمةٌ ومُؤْقِدَة، فشاذٌّ»

ويشرح الأنصاريُّ ألفاظ البيت بعد أن يدرسَ موضعَ الشّاهد، وقد يذكر للبيت روايةً أخرى نحو قوله[2] في باب التقاءِ السّاكنين:

«إلّا في انطَلْقَ ولم يَلْدَه، مما اجتمع فيه ساكنانِ، وفُرَّ من تحريك أوّلهما للتخفيف كما في كَتْفٍ، فالتقى ساكنان، فحرّكوا الثّاني لا الأوّل؛ لئلّا يفوتَ الغرضُ من إسكانِهِ، وهو التَّخفيف، واختير الفتح إتباعاً لحركةِ أقرب المتحرّكاتِ إليه وهي فتحةُ الطّاءِ؛ ولأنَّهم لو حرَّكوه بالحركةِ الأصليَّةِ للسّاكن الأوّل، لزمَ الرُّجوعُ إلى ما فرّوا منه، وهو الكسر، ولم يلْده في قول الشاعر:

* ألا ربَّ مَوْلُوْدٍ وليسَ له أبٌ   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

---

(١) التحقيق ص٥٠٧.

(٢) التحقيق ص٣١٨.

أصلُه: لم يَلِدْه، بكسر اللّام وسكون الدّال، فشبّهوا (يلدِ) بكَتِف أيضاً، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح ـ لما مرَّ ـ ورُوي بَدَل: ألا ربَّ مولودٍ، لمولودٍ...».

لم يهتم الأنصاريّ كثيراً بعزو الشّواهد الشعريةِ إلى أصحابها، فعلى الرّغم من أنّها بلغت سبعين شاهداً، لكنَّه لم يَعْزُ منها غير سبعةَ عشرَ شاهداً فحسب، ربما يعودُ السبب في ذلك إلى أنَّ الأبيات كانت مشهورةً ومتداوَلَةً فبمجرد ذكرها، يستحضرُ طالبُ العلم قائلها، أو أنَّها كانت مجهولة النِّسبةِ، أو أنَّ الشاهدَ ربمَّا كان معلوماً والقائلَ مشهوراً في ذلك الوقت، بات بالنِّسبةِ لنا مجهولًا بسبب مرور الزَّمن، أو أنَّ الأنصاريّ آثر الاختصار فركَّزَ اهتمامه على موضع الشاهد من غير إتمامٍ ولا نسبةٍ لها.

قال[١] فيما نسبه:

«ومنه طاعِمٌ وكاسي، أي: ذو طعام وكِسْوَة، وهو ممّا يُذَمُّ به، أي: ليس له فِعْلٌ إلّا أنّه يأكلُ ويكتسي. قال الحَطيئةُ في هجو الزّبرقان:

* دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلُ لبُغيتها واقعُد فإنَّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسي»

كما قال[٢] في باب الجمع:

«نحو أَجْدَلَ للصَّقر وأُصْبُع بتثليث أوّله وثالثه، وأَخْوَصَ عَلَماً من حَوِصَ أي: ضاقت عينُه، يُجمع على أَجَادِل وأَصَابع وأَحَاوِص لِلَمْح الاسميَّةِ العارضةِ بالعلميَّةِ في أَخْوَص وقولهم في جمعه حُوْص في قول الأعشى:

* أتاني وَعِيْدُ الحُوْصِ من آلِ جَعْفَرٍ فيا عَبْدَ عَمْروٍ لو نَهَيْتَ الأحاوصا

أي: من أجلهم».

لو أمعنا النَّظر في الشّواهد الشّعرية لمعرفةِ منزلتها من الاحتجاجِ

(١) التحقيق ص٢٥٨.

(٢) التحقيق ص٢٩٨.

لرأينا أنَّ قسماً منها يُساقُ على أنَّه لغةٌ شاذّةٌ. قال الأنصاري في بابِ الإبدال:

«[١] (والجيمُ) تُبدل (من الياءِ المشدَّدَةِ في الوقفِ في نحو فُقَيْمِج) في فَقيمي، (وهو شاذٌّ) لِقِلَّةِ وروده، وإبدالُها (من غير المُشَدَّدةِ في نحو) قوله:

* لا هُمَّ إن كنت قد قبلتَ حِجَّتِجْ
* فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ
* أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّي وَفْرتِجْ

أي؛ اللَّهمَّ إن قَبِلْتَ حِجَّتي، فلا يزالُ يأتيك بي شاحِجٌ نهَّاقٌ يُحَرِّكُ وَفْرَتي، والشَّاحجُ من شَحَجَ البغلُ، صوّت، والوَفْرَةُ الشَّعْرُ إلى شحمةِ الأُذن».

وقد يأتي الشّارح بالشّاهد ليدفعَ وَهْماً أو لبساً أو فهماً خاطئاً لقاعدةٍ صرفيَّةٍ، ففي باب أسماءِ الزّمانِ والمكان بعد أن عرّفها، جاء ببيتٍ للنّابغة الذّبياني، وأشارَ إلى تأويله نحويّاً، ثم شرح ألفاظه وقدّم معناه فقال[٢]:

«(أسماء الزّمان والمكان) هي الأسماءُ الموضوعةُ لهما باعتبارِ وقوعِ الفعلِ فيهما مطلقاً، فمَخْرَجٌ معناه زمانُ أو مكانُ الخروجِ المُطلق، ومن ثمَّةَ، لم يَعملوها في مفعول ولا ظرف، فلا يُقال: مَقْتَلُ زيداً، ولا مَخْرَجُ اليوم؛ لئلّا يخرجَ من الإطلاقِ إلى التّقييد. وتأوّلوا قولَ النَّابغةِ:

* كأنَّ مَجَرَّ الرَّامسات ذُيُولَها عليه قَضيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوانِعُ

بأنَّ المضافَ محذوفٌ، والمَجَرّ مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعِلِ، ناصبٌ ذيولَها، والتَّقدير: كأنَّ مكانَ جَرِّ الرَّامسات ـ أي: الرِّياحُ التي تثيرُ التُّرَابَ، وتَدْفُنُ الآثار ـ ذيولَها عليه من الرَّمْس، وهو الدَّفنُ، قَضيمٌ، وهو رقٌّ يُكتَب فيه، ونَمَّقَتْهُ، أي: زيَنَتْهُ، وامرأةٌ صَنَاعُ اليَدَيْنِ، أي: حاذقَةٌ ماهرةٌ بعملها.

ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جَرَتْ فيه الرِّياحُ بالرِّقِّ الذي زينته

(١) التحقيق ص٥١٨.
(٢) التحقيق ص٢٠٤.

الصّوانعُ بالكتابةِ أو النَّقْش، وإنّما صُيِّرَ إلى التّأويلِ؛ لأنَّ المَجَرَّ لو كان مصدراً ولم يُقَدَّر مضافٌ محذوفٌ، لم يستقم حملُ قضيمٍ عليه. ولو كان اسمَ مكانٍ، لم يكن لِنَصْبِ ذيولِهَا وَجْهٌ - لما مرَّ -».

ب ـ لغاتهم:

اللغة[١]: «هي ما يعّبرُ به كلُّ قومٍ عن أغراضهم».

والتصريفُ من أشدِّ العلومِ التصاقاً باللُّغات، حتّى إنَّ أبواباً بأكملها بُنيت على لغةٍ بعينها، فبابُ تَخفيف الهمز هو لغةُ قريش، وأكثرِ أهل الحجاز. قال[٢] الأنصاري:

«وتخفيفُها لغةُ قريش، وأكثرُ الحجازيين، وهو استحسانٌ، وتحقيقها كسائرِ الحروفِ لغةُ تميمٍ وقيسٍ - وهو الأصل -».

أمّا بابُ الإمالةِ فهو لغة تُميم، قال[٣]: «وليست الإمالةُ دأبَ جميعِ العربِ، فإنَّ الحجازيين لا يميلون، وأحرصُ النَّاسِ عليها بنو تميم» فعلماؤنا الأوائل إذن اعتمدوا على لغاتٍ أخذوها عن قبائل عُرفت بالصَّفاءِ في لغاتها، وما جاءَ على غير ما ورد عنهم جعلوه تحت ما يسمَّى بعض اللّغاتِ، فكانوا يشيرون إلى شذوذ اللُّغةِ أو نَدرتها أو ضعفها. وقد عرَّفها الأنصاريّ بقوله[٤]:

«وليس المرادُ بالنادر والضعيفِ الشّاذّ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم ما يكون بخلافِ القياسِ من غيرِ نَظَرٍ إلى قِلَّةِ وجوده وكثرتِهِ كالقَوَدِ. والنَّادُر: ما قلَّ وجودُه وإن لم يخالف القياس. والضّعيف: ما يكون في ثبوته كلامٌ كقُرْطاسٍ بالضَّم».

كان الأنصاريّ يشير إلى لغاتِ العرب في معرض حديثه عن مخالفتها للقواعد الصرفية ففي حديثه أنَّ ماضي فَعَل تأتي عين مضارعه مفتوحةً إذا

---

(١) الكليات ص٧٩٦.

(٢) التحقيق ص٤٣١.

(٣) التحقيق ص٤١٧.

(٤) التحقيق ص١٣٩.

كانت العين أو اللّام حرف حلقٍ غير ألف. وذكر الشذوذ الواقع على هذه القاعدة؛ لأنّه لغة إحدى القبائل. قال[١]: «وأمّا قَلَى يَقْلَى بفتحِ اللّامِ فُلغَيَّةٌ عامريّةٌ، والفصيحُ كسرها»..

ويأتي المصنّفُ أحياناً بمسألةٍ يَرِدُ فيها وجهان، الأول قويٌّ وواجب، والثّاني جائز وضرورة، فيناقشُها ويحتجُّ لهما بالشّعر أو بالنّثر، وقد يعزو الرأي لقبيلةٍ بعينها، نحو قوله[٢] في باب الجمع:

«وإذا صحّ باب تَمْرَة ممّا هو على فَعْلَة بفتحِ الفاءِ وإسكانِ العين، ولو معتلّ اللّام كرَكْوَة وظَبْيَة، قيل فيه: تَمَرَات ورَكَوَات وظَبَيَات بالفتح، فرقاً بين الاسم فيه والصّفة، وكان الاسمُ أَولَى بالتّغيير؛ لأنّه أخفُ منها. والإسكان ضرورة في الشّعر كقوله:

.... فَتَسْتَرِيْحَ النَّفْسُ من زَفْرَاتِها

بالإسكان، واقتصر في التّحريك على الفتح؛ لأنّه حركةُ الفاءِ، فكان أَوْلَى من حركةٍ أجنبيّةٍ مع أنّه أخفُّ. ومعتلُّ العينِ من باب تَمْرَة، ساكنٌ لا غير، كبَيْضة وبَيْضات، وجَوْزَة وجَوْزات، لِثِقَلِ الحركةِ على الياءِ والواو، وتغييرِ البُنيةِ إن قُلِبَت ألفاً، وهُذَيل تُسَوّي المعتلّ العينِ بالصّحيح، ولا تلتفتُ إلى الثّقَلِ المذكور؛ لعروضِهِ بعروضِ الحركةِ بدليلِ.

أليس قال قائلهم:

* أَخُـوُ بَـيَـضَـاتٍ رائِحٌ مـتـأوِّبُ»

وإذا وصل الشّارح إلى لغةٍ ضعيفةٍ، أشار إلى ضعفها تارةً بالإشارة إلى القبيلة وتارة لا يسمّي القبيلة فترد عبارات مثل: بعض العرب، بعضهم.... قال في حديثه عن إبدالِ الميم من الواو واللّام والنونِ والياءِ والواو[٣]: «وإبدالُها ضعيفٌ في لام التّعريفَ وهي لغة طائيّةٌ وحِمْيَرِيَّة».

(١) التحقيق ص١٨٣.
(٢) التحقيق ص٢٦٩.
(٣) التحقيق ص٥٠٩ ـ ٥١٠.

وقال في إبدال الياءِ من النون والعين والياء والثاءِ والجيم:

«[(١)] وأمّا الضَّفادي في الضَّفادع، والثَّعالي في الثعالب، والسّادي في السّادس، وشِيْرَة في شَجَر، فضعيف الإبدالُ في كلٍّ منها؛ لأنَّه غيرُ مسموعٍ من العربِ الموثوق بهم، وإن وَرَدَ في شعر».

ثانياً: القيـاس:

لغة[(٢)]: «قاسَ الشيءَ يَقِيسه قَيْساً وقِيَاساً واقتاسَهُ وقَيَّسهُ إذا قَدَّره على مثاله. والمقياسُ: المقدارُ. وقاسَ الشيءَ يقوسُهُ قَوْساً: لغةٌ في قاسَه يقيسُه».

اصطلاحاً[(٣)]: «حملُ غير المنقول على المنقول في حكمٍ لِعِلَّةٍ جامعةٍ».

بعد أن انتهى اللغويون الأوائل من استقراءِ كلامِ العربِ بالشّروطِ التي وضعوها، انتقلوا إلى مرحلةٍ تاليةٍ هي مرحلة التقعيد ووضعِ الأسسِ والأصولِ العامّةِ للغةِ، فنشأت بداية القياس بزعامة البصريين: ابن أبي اسحق الحضرمي، وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وسيبويه، ثم الفارسي وابن جنّي، وحاول القائلون بالقياسِ فرض آرائهم.

«[(٤)] ومعروفٌ أنّه عندما يُصاغ علمٌ صياغةً دقيقةً لا بدَّ له من اطّرادِ قواعده، وأن تقوم على الاستقراءِ الدّقيقِ، وأن يُكفل لها التّعليل، وأن تصبح كلُّ قاعدةٍ أصلًا مضبوطاً تُقاس عليه الجزئياتُ قياساً دقيقاً».

وقاد النّحويينَ النظرُ في اللغة بأنَّ ثمَّةَ ما يُسمّى أصلًا[(٥)] «وهو ما يُبْتنى عليه غيرُه» وما يُسمّى فرعاً يشاركُ الأصلَ في الحُكم حين يُحمل عليه برابطٍ بينهما، هو رابط العِلَّةِ.

---

(١) لسان العرب (قيس) ٣٧٠/١١ والكليات ص٧١٣.

(٢) لمع الأدلّة ص٩٣ والإعراب في جدل الإعراب ص٤٥ والاقتراح ص٤٥.

(٣) المدارس النحوية ص١٨.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٣/١.

(٥) الاقتراح ص٤٧ ـ ٤٩.

ووضع النحويون للقياسِ أركاناً ساروا عليها وحدّدوا لكلِّ ركنٍ شروطاً تحكمه وهي:

١ـ أصلٌ[١]: وهو المقيسُ عليه، ومن شروطه ألاّ يكونَ شاذّاً خارجاً على سنن القياس؛ لأنّه لا يُقاسُ على الشّاذِّ نطقاً ولا تركاً، وليست الكثرة من شروطه.

٢ـ فرعٌ: وهو المقيس.

٣ـ حكم.

٤ـ علّةٌ جامعة.

وقفت في شرحِ الأنصاري على شواهدَ عديدة تشيرُ إلى الأصول والفروع يمكن جعلُها ضمن جانبين:

الأوّل: جملةُ الأصولِ العامّةِ التي انطلق منها التّصريفيون في استنباط قواعدهم، من ذلك:

أ) ليس من شروط المقيس عليه الكثرة:

«[٢] فقد يُقاسُ على القليلِ؛ لموافقته للقياسِ ويمتنعُ على الكثير لمخالفته له مثل النّسب إلى شَنُوءَة: شَنَئي، فلك أن تقولَ في رَكُوْبَة رَكَبي وفي حَلُوْبَة حَلَبي، فتبني قياساً على شنئي».

ب) ما كثر استعماله يمكن إفراده بأحكام خاصةٍ مخالفةٍ لنظائرها:

فحين تخالفُ الألفاظِ أو الأبنيةُ أو المسائلُ قياسَ نظائرها يُلجأ إلى الأخفِّ في الكلام، ففي باب التقاء السّاكنين، ذكر الأنصاريّ أنَّ القياسَ كسرُ الأوّلِ إذا: كان صحيحاً، واستثنى نحو ([٣] مِنَ الرَّجلِ) ـ بفتح النونِ ـ تخفيفاً؛ لكثرة استعمال (مِنْ) مع (الـ). ووقع خلافٌ في باب حروفِ الزّيادة

---

(١) الاقتراح ص٤٨.

(٢) التحقيق ص٢٣٦.

(٣) التحقيق ص٣٢٤.

حول أصل مَلَك ووزنه فانتهى إلى أنَّ أصله[١] مَلأَك ووزنه مَفْعَل؛ لأنَّه من الأَلوكةِ، وهي الرِّسالة، قُلبت العين إلى موضع الفاء، قلباً مكانياً فقيل: مَأْلَك، ثمَّ حذفت همزتُه تخفيفاً؛ لكثرةِ الاستعمالِ.

جـ) العارض لا يعتدُّ به خلافاً للأصليّ والمجرّد:

العارض[٢]: هو المارُّ على طريق النادر.

قال[٣] في باب الإدغام:

«متى أُريدَ إدغامُ المثلين وأوّلهما متحرِّكٌ تُنقَل حركتُه إلى ما قبله إن كان قبلَه ساكنٌ غيرُ حرفِ لين، والأولى غيرُ مَدَّةٍ ولا ياء تصغير، نحو يَرُدُّ، أصلُه يَرْدُدُ، نُقلت ضمَّةُ الدّالِ الأولى إلى الرّاء وأدغمت. ونحو ﴿يَوَدُّ﴾ أصلُه يَوْدَدُ من وَدَدَ الرَّجلُ. فإن كان قبله ساكنٌ وهو مدَّةٌ أو ياءُ تصغيرٍ، سُلبت حركتُه وأُدغِمَ؛ لأنَّ التقاءَ السّاكنين مُغْتَفَرٌ في مثله نحو مَادٌّ وتُمُوْدَّ الثَّوبُ، وإن كان قبله متحرِّكٌ سُلبت الحركةُ أيضاً وأُدغم، نحو: مَدَّ وردَّ. والأصل: مَدَدَ ورَدَدَ».

وقال[٤] في باب تخفيف الهمزة أيضاً:

«وإذا خُفِّفت همزةُ باب الأَحْمَرِ، وهو: كلُّ ما وقعت همزتُه بعد لام التَّعريفِ الواقعةِ بعد همزةِ الوصل، فبقاءُ همزة اللّام وهي همزة الوصلِ أكثرُ من حذفها في الابتداءِ، وإن تحرّكتِ اللّامُ بحركةِ الهَمزةِ بعدها؛ لأنَّ حركتها غيرُ مُعْتَدٍّ بها لعروضها، فهي في حكم السّاكن، والأقلُّ يُعْتَدُّ بها، فيحذف همزةَ الوصلِ للاستغناءِ عنها بحركةِ اللّام فيقال على الأكثر: أَلَحْمَر ببقاءِ الهمزةِ، وعلى الأقلّ: لَحْمَر بحذفها. وإنَّما اعتُدَّ عليه بالحركةِ العارضةِ، ولم يعتدّ أحدٌ بحركةِ النُّونِ في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾».

---

(١) التحقيق ص٣٨١.
(٢) الحدود ص٧٣.
(٣) التحقيق ص٥٢٧.
(٤) التحقيق ص٤٤١.

د) الضرورةِ الشعرية تردُّ الأشياءَ إلى أصولها:

كثيراً ما يضطّر الشّاعرُ إلى مخالفةِ الأصولِ؛ لما في الشِّعر من ضيقٍ بسبب التزام الوزن «[1] واستدلوا بقول الشاعر:

* إذا جاوزَ الإثنينِ سِرٌّ فإنَّهُ   بِبَثٍّ وتَكْثِيرِ الوُشَاةِ قَمِيْنُ

على أنَّ إثباتَ همزة الوصل مع لامِ التَّعريفِ في الوصلِ لحنٌ؛ لأنَّها إنَّما وُضعت للتّوصُّلِ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ فإذا وُصِلَ السّاكنُ بما قبلَه فقد استغني عنها، فأثبتها الشّاعِرُ هنا للضرورة».

كما استدلّوا[2] بقول الشاعر:

* يحسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا
* شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّمَا
* فإنَّه أهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

على أن أصلَ يُكْرِم: يُؤَكْرِم. والشعر أظهر الهمزةَ؛ للضروةِ».

و) التّصغير والتّكسير يردّانِ الأشياءَ إلى أصولها:

أفاد التَّصريفيون من هذا القاعدة لمعرفةِ ما يطرأ على الكلمةِ من تغيير، نحو ما استدلّ به الأنصاري في تصغيرِ عِيْدٍ قال[3]:

«وإنَّما قالوا عُيَيْد لا عُوَيد في تصغير عيد مع مشاركته لنحو ميزان في ذهاب المقتضي بالتّصغير لقولهم في تكسيره: أَعْيَاد؛ فرقاً بينه وبين أَعْوَاد جمع عُوْد، فحملوا عليه المُصَغَّرُ؛ لأنَّ التَّكسيرَ والتَّصغيرَ من وادٍ واحدٍ من حيث أنَّهما يردّان الأشياءَ في الأغلب إلى أصولها».

---

(١) التحقيق ص٣٣٣.
(٢) التحقيق ص١٩٠.
(٣) التحقيق ص٢١٥.

هـ) الاشتقاق مقدّمٌ على غيره:

وضع التَّصريفيون جملةً من القواعد لمعرفة الحروف الزوائد من الأصول، وقاسوا عليها، منها أن الاشتقاقَ المحقَّق بأقسامه الثلاثة: المفرد، والواضح، والمحتمل، مقدّم على غيره من شبهةِ الاشتقاقِ وعدمِ النّظير وغلبةِ الزِّيادة. قال[1] الأنصاري: «فلأجل أن الاشتقاقَ المحقَّق مقدَّمٌ، حُكم بثلاثية عَنْسَلٍ: للنّاقةِ السّريعة، منهُ عَسَلَ الذِّئب، أي: أسرع، فنونه زائدة، ووزنُه فَنْعَل، مع عدمه في أبنيتهم. وقيل: إنَّه من العَنْسِ للنَّاقةِ الصُّلبَةِ، فنونُه أصليَّةٌ، ولامُهُ زائدة، والأوّلُ رأي سيبويه وغيره ـ وهو الأصحّ ـ لأنَّ زيادةَ النُّونِ ثانيةً أكثر من زيادةِ اللّامِ آخراً، وبثلاثية (شَأْمَل وشَمْأَل): لريح تهبُّ من ناحيةِ القطب الشّمالي، فهمزتهما زائدة؛ لسقوطها من بقيَّةِ لغاتهما، وهي شَمْل بالتَّسكين وشَمَل بالتَّحريك وشمال بالألف، وهي ثلاثيةٌ، فهما ثلاثيانِ ووزنهما فَأْعَلْ وفَعْأَل مع عدمه في أبنيتهم».

ز) إذا رجع اللَّفظُ إلى اشتقاقين واضحَين جاز الأمران:

قال[2] الأنصاريّ: «إذا رجع اللّفظ إلى اشتقاقين، فإن كانا واضحَيْنِ، أي: لا ترجيحَ لأحدهما على الآخر كأرطىً بالتّنوين لشجرٍ من أشجار الرَّملِ يأكله البعير ويُدْبَغُ به، وهو القَرَظُ. وأَوْلَقَ للجنونِ حيث قيل: بعيرٌ آرِطٌ بوزن ضارب، بجعل الهمزةِ أصليَّةً، وبعيرٌ رَاطٍ، بجعلها زائدة، وأصلُه رَاطي، أُعِلّ إعلالَ قاضٍ. وأديمٌ مَأْرُوط ومَرْطِيّ بالاعتبارَين، وحيث قيل: رجلٌ مَألوقٌ ومَوْلُوقٌ بالاعتبارَين أيضاً، جاز الأمرانِ، أي: الاشتقاقانِ، أي: اعتبارهما بمعنى اعتبار كلٍّ منهما دفعاً للتّحكّم، فيجوز أن يُقَدَّرَ أَرْطَى: فَعْلَى، بجعلِ الألفِ زائدةً للإلحاقِ بجَعْفَرٍ لا للتأنيثِ لقولهم أَرْطَاةٌ، وأن يُقَدَّرَ أَفْعَلَ مصروفاً لكونه اسمَ جنسٍ. احتجَّ للأوّلِ بقولهم: بعيرٌ آرط، أي: آكلُ الأَرْطَى، وأديمٌ مَأْرُوطٌ أي: مدبوغٌ به، إذ بقاءُ الهمزةِ فيهما يدلُّ على

(١) التحقيق ص٣٧٠.
(٢) التحقيق ص٣٧٩.

أصالتها. والثّاني بقولهم رَاطٍ ومَرْطِيّ، إذ سقوط الهمزةِ فيهما يدلُّ على زيادتها. ويجوز أن يقال: أَوْلَقَ فَوْعَلَ، إذ سقوط الهمزةِ فيهما يدلُّ على زيادتها. ويجوز أن يقال: أَوْلَقَ فَوْعَلَ، وأن يقال: أَفْعَل مصروفاً أيضاً؛ لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ فقط. واحتجَّ للأوّلِ بقولهم: مَألوقٌ إذ بقاء الهمزة فيه يدلُّ على أصالتها، والثّاني بقولهم: مَوْلُوقٌ، إذ سقوطُها فيه يدلُّ على زيادتها». بذلك وضّح هذه القاعدةَ المهمّةَ في علم التّصريف.

ح) إذا لم يكن الاشتقاقان واضحَين فيُطلب التَّرجيح ليؤخذ بالرّاجح:

استدلَّ الأنصاريّ بهذه القاعدةِ في أثناء شرحه أصل (مَلك) فقال[1]:

«فمَلْأَكَ وزنه مَفْعَل، لأنّه من الأَلوكة، وهي الرِّسالة، قُلبت العين إلى موضعِ الفاءِ، فقيل: مَأْلَك، ثمَّ حُذفت همزتُه تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمالِ، فقيل: مَلَك، وهو المختار؛ لأنَّ المَلَك فيه معنى الرّسالة.

وقد اختلفوا فيه، فقال الكسائي: وزنه مَفْعَل، أي: في الأصل، وأصلُه مَأْلَك من الألوكة، قُلبت العين، وقال ابن كَيْسَان: فَعْأَل - بأصلةِ الميمِ وزيادةِ الهمزةِ - لأنّه من المُلكِ - بضمِّ الميم وإسكانِ اللّامِ - وهو بعيدٌ؛ لأنَّ فَعْأَلا نادرٌ، ومَفْعَلا كثير، والحملُ على الكثير أولى. وقال أبو عبيدة: وزنه مَفْعَل؛ لأنّه من لأَكَ، أي: أرسل، وهو سالمٌ من القلب اللّازمِ للأوّلِ، ومن زيادة الهمزة اللازمةِ للثاني.

وبالجملةِ الرّاجح من هذه الاشتقاقاتِ الأوّلُ؛ لتحقّق نسبةِ المَلَكِ إلى الرّسالة للآيةِ السّابقة، فهو الواضحُ بخلافِ نسبته إلى الملك والإرسال».

ط) إذا فُقِدَ الاشتقاقُ عُرِفَ الزَّائِدُ بعدمِ النَّظير:

عدَّهُ الأنصاريّ ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الكلمةَ إمّا أن تخرجَ عن الأصولِ بتقديرِ الأصالة أوْ لا تخرج هي بل تخرج زنَةٌ أخرى لها، أو تخرج هي بتقدير الأصالة والزّيادة.

---

(١) التحقيق ص٣٨١.

القسم الأوّل: خروجها عن الأصول بتقدير الأصالةِ، قال[1]:

«كتاءِ تَتْفُل بفتح أوّلِه وضَمّ ثالثه: لولدِ الثّعلب، وتاء تَرْتُب كذلك: للشيء الثّابت، إذ لو جُعلت التّاء فيهما أصليّة لَزِمَ بناءُ فَعْلُل بفتح الفاءِ وضمّ اللّام - وهو خارجٌ عن الأصولِ والنظائر - فحكم بأنَّ وزنَهما تَفْعُل، وإن كان خارجاً عن النَّظير أيضاً، لأنَّ أوزانَ المزيدِ ليست مضبوطةً بخلافِ الأصولِ فالحملُ على الزّائد أولى، لكن يلزمُ أنَّ المثالين خارجانِ عن الأصولِ بتقدير أصالةِ التّاءِ وزيادتها».

القسم الثاني: خروجُ زِنَةٍ أخرى عن الأصول:

بيَّن الأنصاريّ ذلك بقوله[2]:

«كتاء تُتْفُل وتُرْتُب بضمّها فيهما مع ضمّ ثالثهما مع تَتْفُل وتَرْتُب، فإنّها فيهما زائدة وإن كان فُعْلُل كبُرْثُن موجوداً؛ لزيادتها مع تَتْفُل وتَرْتُب بفتحها فيهما؛ لأنَّ اللفظ والمعنى متّفقانِ، فكيف تكون في إحداهما أصلًا وفي الآخر زائداً».

القسم الثالث: غلبةُ الزّيادة في المحل:

قال[3] مبيّناً هذا الأصل:

«فإن لم تخرج زنةُ كلمةٍ ولا زنةٌ أخرى لها بتقدير الأصالةِ والزّيادة عن الأصول فبالغلبة كالتّضعيف في موضعٍ أو موضعين مع ثلاثة أصولٍ؛ للإلحاقِ وغيره، فإنّه يُحكم بزيادة المضعَّفِ كقَرْدَدَ بزيادةِ اللّامِ للتّضعيف في موضع مع أنّه للإلحاقِ بجَعْفَرٍ».

وقال[4] في موضع آخر:

«فإن خرجتا معاً، أي: الزّنتانِ الحاصلتان بتقدير أصالةِ الحرفِ وزيادته

---

(١) التحقيق ص٣٨٩ ـ ٣٩٠.
(٢) التحقيق ص٣٩١.
(٣) التحقيق ص٣٩٤.
(٤) التحقيق ص٣٩٢.

عن الأصول، فالحرفُ زائدٌ أيضاً كنون نَرْجِس ـ بفتحها ـ فإنَّه بتقدير أصالتها فيه، وزنه فَعْلِل، وبتقدير زيادتها وزنُه نَفْعِل، وكلاهما خارجٌ عن الأصولِ، فحُكم بزيادتها؛ لأنَّ باب الزِّيادةِ واسع».

ي) الأعلام يجوزُ فيها ما لا يجوز في الأجناس:

افترض الأنصاريّ في حديثه عن زيادة النون في نرجس أو أصالتها: اعتراضاً قال[١]:

«إن قيل: نَرْجِس أعجميٌّ، فهلَّا جعلتم نونه أصلًا وإن خالف الأصول. كما قال به الأخفش في نون جالينوس، وإن خرج وزنه عن الأصول. أجيب بأنَّ جالينوس عَلَمٌ في لغةِ العَجَمِ كزَيْدٍ وعمروٍ، والأعلام يُستجازُ فيها ما لا يُستجازُ في الأجناس».

الجانب الثاني: وهو الحَمْلُ، وذلك بالاجتهاد في ربط الظواهر المستقراةِ وهو ما سمّاه ابن جنّي (القياس[٢] المعنوي) وجعلوه في أربعة أقسام:

١ـ حمل فرع على أصل. يقول[٣] ابن جنّي: «اعلم أنَّ العربَ تؤثرُ من التجّانس والتشابُه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوةَ عنايتها بهذا الشأن». وسمّاه السيوطي[٤]: (قياسُ المساوي).

٢ـ حمل أصلٍ على فرع، ودعاهم إليه إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض وسمّاه السيوطي[٥]: (قياس الأوّلي).

٣ـ حملُ ضدٍّ على ضدّ.

٤ـ حمل نظير على نظير.

---

(١) الخصائص ١/١٩٠.
(٢) الخصائص ١/١٠٩.
(٣) الخصائص ١/١١١.
(٤) الاقتراح ص٤٩.
(٥) الاقتراح ص٤٩.

وردت في شرح الأنصاريّ أمثلة توضيحيّة لجوانب الحمل الأربعة:

حملُ الفرعِ على الأصل:

وهو من أشهر صور القياس، ففي مجالِ الزِّيادة حدّد التصريفيون حروفها ومواضعها وكيفية تحديدها وذلك في خلال دلائل الاشتقاق فتبّين لهم أنّ الهمزةَ مثلًا إذا وقعت أوّلًا وبعدها ثلاثةُ أصولٍ فهي زائدة وذلك لغلبةِ زيادتها كأَحْمَر وأَكْرَم، هذا هو الأصل الذي دلَّ عليه الاشتقاق، فحملوا عليه فَرْعاً وهو أَفْكَلَ، قال[1] الأنصاري: «فأَفْكَل بالتّنوين للرِّعدةِ وزنُه أَفْعَل بزيادةِ الهمزةِ؛ لوجودِ الشّرطين المذكورين لا فَعْلَل».

من ذلك مراعاتهم في الجمعِ حالَ الواحدِ؛ لأنّه أسبق من الجمعِ، فحين أُعِلّت الواوُ في الواحد أعلّوها في الجمع[2] «فتُقلبُ الواو ياءً في نحو جِيَادٍ جمع جِيْدٍ ممّا هو جمعٌ أُعِلَّ مفردُه، وأصلُه جَيْوِد، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون، فقُلبت الواو ياءً، وأُدغمت، ونحو دِيَار جمعُ دارٍ وأصلُه دَوَرٌ، انقلبت الواو المتحرِّكةُ ألفاً، ورِيَاح جمعُ ريح، وأصلُه رِوْح، انقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، وتِيَر جمع تَارَة، وأصلُه تِوَرَة، ودِيَم جمعُ دِيْمَة وأصلُه دِوَمَة من دامَ يدومُ، وإنّما أُعِلَّ ذلك لإعلالِ المفرد».

من أمثلةِ حملِ الفرعِ على الأصل التي ذكرها الأنصاري في شرحه أنَّ الواوَ والياءَ إذا تحرّكتا تحرّكاً أصليّاً وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفاً: «[3] ويقع ذلك في اسم ثلاثيٍّ أو في فعلٍ ثلاثيّ، أو في فعلٍ محمولٍ عليه، أي: على الفعل الثّلاثيّ أو في اسمٍ محمولٍ عليهما نحو نابٍ وبابٍ مثالا الاسم الثلاثيّ وأصلهما بَوَبَ ونَيَبَ فَأُعِلّا موافقةً للفعلِ في عدد حروفه وحركاته، ونحو قامَ وباعَ مثالا الفعل، وأصلهما قَوَمَ وبَيَعَ ونحو أَقَامَ وأَبَاعَ مثالا الفعل المحمولِ على فعلٍ ثلاثيٍّ؛ لأنّهما فرعا قَامَ وبَاعَ، فأجريا مجراهُما فجُعل ما

(١) التحقيق ص٣٩٧.

(٢) التحقيق ص٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٣) التحقيق ص٤٥٩.

قبل الواوِ والياءِ في حكم المفتوحِ، أو نقلت الحركةُ منهما إليه، وجُعلتا في حكم المتحرِّكة؛ لأنَّهما في الأصلِ كانتا متحرِّكتين فقلبتا ألفاً».

حملُ الأصل على الفرع:

تُعَدُّ أقلَّ شيوعاً من الأوّل. قال[1] ابن جني في الخصائص:

«وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياءِ بعضِها ببعض أن حملوا الأصلَ على الفَرْعِ، ألا تراهم يُعِلُّون المصدرَ لإعلالِ فعلِه، ويصحّحونه لصحّته، وذلك نحوَ قولك: قمتُ قياماً وقاومت قِوَاماً، فإذا حملوا الأصلَ الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوحِ الدّلالة على إيثارهم تشبيه الأشياءِ المتقاربةِ بعضها ببعض شُبهة».

قال[2] الأنصاري في باب الإعلال موافقاً ابن جنّي في أنَّ المصدر هو الأصل الذي تصدر عنه المشتقات، وأنَّ الفعلَ هو الفرع:

«ونحو الإقامة والاستقامة مثالا الاسم المذكور أيضاً، فإنَّهما محمولانِ على أقامَ واستقامَ المحمولان على قَامَ، فقُلبت الواوُ ألفاً، فالتقى ألفانِ فحُذفت الثّانية الزّائدةُ عند الخليل وسيبويه، أو الأولى التي هي عين عند الأخفش، ثمَّ عوَّض عنها التّاء ـ كما مرَّ ـ بخلافِ قَوْلٍ وبَيْع، فلا تُقلب الواوُ والياءُ ألفاً لسكونهما. وقد يقال: الفعلُ أصلٌ للمصدر في الإعلالِ. فهلّا أُعِلَّ حملًا عليه كما في الإقامة. ويُجاب بأنَّ إعلالَه يستلزمُ لَبْسَهُ بفعله».

حملُ ضدٍّ على ضدٍّ:

سمّاه السيوطي ([3] قياسُ الأدون) وأمثلته في الشرح قليلة، من ذلك قولُه في أوائل الكتاب:

«[4] وبُطْنَان ـ بالضَّمّ ـ فُعْلَان لا فُعْلَال لعدمِهِ، مع أنَّه ـ أي: بُطْنَان ـ

(١) الخصائص ١/١١٣.
(٢) التحقيق ص٤٥٩ ـ ٤٦٠.
(٣) الاقتراح ص٤٩.
(٤) التحقيق ص١٣٩.

نقيض ظُهرَان؛ لأنَّه جمعُ بطنٍ، للجانب الطويل من الرِّيش، وظُهْرَان جمعُ ظَهْرٍ للجانب القصير منه وهو فُعْلَان اتِّفاقاً، إذ لا تكرار فيه فكذا في بُطْنَان، وإنْ كان مكرّراً حملًا للنّقيض على النّقيض؛ لأنَّ النقيضينِ متلازمان في الخطورِ بالبالِ بشهادة الوجدان».

كذا ذكر في باب الإعلال أنَّ ما جاءَ على فَعَلَان معتلَّ العين مما يدلُّ على حركةٍ أبقوه صحيحاً قال:

«[1]وصحَّ نحو الجَوَلَانْ والحَيَوَان والصَّوَرَى لماءٍ بعينهِ، والحَيَدَى لذي التَّمايل، يقال: حمارٌ حَيْدى، إذا كان كثير الحَيْدِ عن ظِلِّهِ؛ لنشاطه، أي: صحَّ ذلك مع وجود مقتضي الإعلال للتنبيه بحركته على مسمّاه، وصحَّ المَوَتَان، وإن لم يكن لمسمّاه حركة، حملًا على الحَيَوان؛ لأنَّه نقيضُه، والنَّقيضُ يُحمل على النّقيض؛ لتلازمهما غالباً في الخطور بالبالِ كما يُحمل النظير على النَّظير لتشاركه في أمرٍ معتبرٍ في حكمهما».

حملُ نظيرٍ على نظيرٍ:

سمّاه السيوطي ([2] قياس المساوي): وأمثلته التي ذكرها الأنصاريّ قليلة لا تتجاوز أصابعَ الكفِّ نحو حذف الهمزة في أخوات أُكْرِمُ، نحو نُكْرِمُ وتُكرمُ ويُكْرِمُ قال[3]:

«ومن ثَمَّ، أي: من هنا وهو أنّ مضارعَ أَفْعَل يُؤَفْعِلُ نحوَ أكرمُ يُؤَكْرِمُ، إلّا أنّه ـ أي: هذا الأصل ـ رُفض أي: تُرِك؛ لِمَا يلزم من توالي الهمزتين في مضارع المتكلّم من أكرم مخفف الجميع، أي: جميع أمثلةِ المضارع أُأَكْرِمُ ـ لذلك ـ ونُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ على أُأَكْرِمُ وإن لم تتوالَ فيه همزتَانِ؛ طرداً للباب».

---

(١) التحقيق ص٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٢) الاقتراح ص٤٩.
(٣) لسان العرب (علل) ٩/١٦٧ والتعريفات ص٢٠١.

ثالثاً: العِلَّــة:

لغةً[١]: «المَرَضُ، عَلَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي: مَرِضَ فهو عليل، وأَعَلَّه اللهُ ولا أعلكَ اللهُ، أي: لا أصابكَ بعلَّة، واعتلَّ عليه بعِلَّةٍ واعتلَّه إذا اعتاقه عن أمرٍ، واعتلَّه: تجنَّى عليه. العِلَّةُ: الحَدَثُ يشغَلُ صاحبَه عن حاجته، كأنَّ تلك العِلَّة صارت شُغْلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغْلِهِ الأوّل».

اصطلاحاً[٢]: «هي ما يتوقفُ عليه وجود الشيءِ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه».

ذكر الزّجاجيّ (ت٣٣٧هـ) أَنَّ بعضهم سألَ الخليل عن العِلَلِ التي يعتلُّ بها في النحو هل أخذها عن العرب أو اختراعها من نفسه فأجاب[٣]:

«إنَّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفتْ مواقعَ كلامها، وقام في عقولها عِلَلَه وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّه علَّة لما عللته منه، فإن أكن أصبتُ العِلَّةَ فهو الذي التمست. . . . وإن سنح لغيري علَّةٌ لما علّلته من النّحو هي أليقُ مما ذكرتُه بالمعلولِ فليأتِ بها».

لكنَّ الفضل في إرساء قواعدِ العلَّةِ يعود إلى ابن جنّي حيث وازن بين علل النحويين وعلل الفقهاء والمتكلمين فقال[٤]:

«اعلم أنَّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين؛ ذلك لأنَّهم إنَّما يحيلون إلى الحسِّ، ويحتجوّن فيه بثقلِ الحال أو خفّتها على النفس، وليس كذلك علل الفقه».

وتوَصَّل ابن جنّي بعد البحث إلى أنّ الغرضَ من العلّة أمران فقال[٥]: «اعلم أنَّ محصول مذهب أصحابنا ومُتَصَرَّف أقوالهم مبنيٌّ على

(١) التعريفات ص٢٠١.
(٢) الإيضاح في علل النحو ص٦٥ ـ ٦٦.
(٣) الخصائص ٤٨/١.
(٤) الخصائص ٤٨/١.
(٥) الخصائص ١٤٤/١ ـ ١٤٥.

جواز تخصيص العِلل، ذلك أنَّها إنّما تجري مجرى التَّخفيف والفَرْق».

فالدارس لعلل التصريف لا بدَّ له أن يقف عند هذين الأصلين الأساسيين:

١ ـ التخفيف:

جرت عليه العرب بعداً عن الثُّقَل والتَّنافر في الحركات والحروف والحركة «أقلُّ[1] من الحرف». أو «هي[2] بعضُ الحرفِ، فالفتحةُ بعض الألفِ، والكسرة بعض الياءِ والضّمّةُ بعضُ الواو».

وأخفُّها الفتحة ثم الكسرةُ ثمَّ الضَّمَّة وما دلَّهم على هذا إلّا (قوة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم) وأشار الأنصاريّ إلى غرض التخفيف ـ اعتماداً على الحركات ـ في أكثرَ من موطن، قال[3] في باب النَّسب: «يُفتح الثّاني وجوباً في نَمِر والدُّئِل من كلّ اسم ثلاثيّ مكسورٍ ثانيه دون أوّله وإن كان فيه تاء التأنيث كشَقِرَة، وهي شقائق النعمان، نبتٌ معروف، فيُقال: نَمَري ودُئَلِي وشَقَري بفتح ثانيها؛ كراهية توالي كسرتين وياءَين مع قلَّة حروف الكلمة».

وقد تجتمع في الاسم حركتان ثقيلتانِ، فتفرُّ العربُ إلى أقلِّهما ثِقَلًا قال[4]: «وللاسم الثلاثيّ المجرّد عشرة أبنيةٍ سقط منها فُعِل وفِعُل بضمّ الفاءِ وكسر العين وبالعكس؛ استثقالًا للانتقال فيهما من الضمة إلى الكسرة، وبالعكس؛ لأنّهما حركتانِ ثقيلتانِ متباينتا المخرج، لكنَّ الأوّلَ أخفّ؛ لأنَّ فيه انتقالًا من الأثقل وهو الضَّمّ ـ للاحتياج فيه إلى تحريك العضلتين ـ إلى ما دونه ثقلًا وهو الكسر، إذ لا يُحتاج فيه إلّا إلى تحريك عضلةٍ واحدةٍ، ولهذا وضعوا البناء الأوّل في الفعل عند الاحتياج إليه؛ لأنَّه لمّا كان الفعل يُسَكَّن آخره كثيراً باتّصال الضميرِ المرفوع قاومَ ذلك من الخفَّةِ ثِقَلَ البناء».

---

(١) الخصائص ٧٨/١.

(٢) الكليّات ص٣٧٨.

(٣) التحقيق ص٢٣٥.

(٤) التحقيق ص١٤٩.

ومن ذلك أنَّ الماضي المجرَّد إذا كان «على وزن فَعَلَ بفتح العين كُسِرَت عينُه في المضارع نحو ضَرَبَ يضرِبُ، وفُتح فيه أوّله للخفَّةِ وسُكِّنَ فاؤه».

ما يقال في الحركات يقال أيضاً في حروف العلَّة. ونقف في باب الإعلال على صور كثيرةٍ التقت فيه حروف العلّةِ والحركات ممّا أدّى إلى نوع من الثِّقَلِ فجنح اللسان إلى المجانسة بينهما إمّا بقلب حروف العلّةِ أو حذفها أو إسكانها، فمن هذه القواعد أنَّ الواوَ والياءَ إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا حرفاً من جنس حركة ما قبلهما، قال[1]: «وتقلبانِ ألفاً إذا تحرّكتا تحرّكاً أصليّاً مفتوحاً ما قبلهما، أو كانا في حكمه، أي: حكم المتحرِّك المفتوحِ ما قبله؛ لأنَّ كلّا من الواو والياءِ مُقدَّرٌ بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التّقدير أربع حركاتٍ متوالياتٍ في كلمة، وذلك مستثقلٌ فاجتنبوه بقلبهما ألفاً لتجانس حركة ما قبلها».

ومن صور قلب حروف العلَّةِ أنّ الواوَ تُقلبُ ياءً «[2] في نحو رِيَاْض وثِيَاْب، جمع رَوْضَة وثَوْب؛ لسكونها في الواوِ مع وقوعِ الألفِ بعدها المستلزِمَة لثقلهما بطول النُّطقِ بها. ومنه قلبهم الواو ـ حالةَ كونها عيناً ـ ياءً إذا اجتمعت مع ياء أصلية زائدة في كلمة وسُكِّنَ السّابق منهما فتُدغم الياء الأولى في الثانية وإنما قلبوا الواو ياءً؛ لأنّها أخفُّ كسَيِّد، وأصلُه سَيْوِد، وأيّام أصلُه أَيْوَام؛ لأنّه جمعُ يوم، ودَيَّار وقَيَّام أصلُهما دَيْوَار وقَيْوَام، وقَيُّوم أصلُه قَيْوُوم».

وممّا يُعَلُّ بالنَّقلِ والإسكانِ ما قاله الأنصاريّ في الماضي المبني للمجهول: «في باب قِيْل وبِيْع من كلِّ فعلٍ ماضٍ ثلاثيٍّ مجهول معتلّ العين ثلاثُ لغاتٍ: الياءُ الخالصةُ؛ لأنَّ أصل بِيْعَ بُيِعَ، سكَّنوا الياءَ كراهةَ الكسرةِ بعد الضَّمَّةِ ثم كسروا الفاءَ، وهذا أفصحُ اللغات، ثم حملوا عليه قِيْلَ لأنّهما من بابٍ واحدٍ».

---

(١) التحقيق ص٤٥٨.

(٢) التحقيق ص٤٧٧.

لجأت العربُ إلى طلب الخِفَّةِ في النطق؛ لأنَّ الحروفَ إمَّا شديدةُ التَّقارب أو شديدةَ التباعد، فما كان من الحروفِ شديد التقارب سلكوا في طلبِ تخفيفه عدَّة مسالك:

الأول الإدغام:

قال[1] الأنصاريّ: **«الغرضُ منه التّخفيف»**:

ويأتي الإدغام في الكلام على ضربَين:

أ) أن يلتقي المثلان فيُدغم الأوّل في الثّاني، وإدغامهما إمّا واجب أو ممتنعٌ أو جائز. فالواجب عند سكون الأوّل منهما سواء كانا في كلمة كمَدَّ أم في كلمتين كاضرب بّكراً.

ب) أن يلتقي المتقاربانِ في المخرج أو في صفة تقوم مقامه كالجَهْر والهمس فَيُقْلَب أحدهما إلى الآخر فيُدغم فيه، نحو: اسمَّعَ[2] وازّان وأصلهما استمع وازْتَانَ بقلب الثاني إلى الأول في استمع وكذا في ازتَأنَ بعد قلب التاء دالاً. وأدغم لنحوه، أي: لما مرَّ من العارض وهو ثِقَلُ الثاني.

الثاني: الإبدال:

بيّن الأنصاريّ أنّه إذا اجتمع في الكلمةِ مثلانِ وتعذَّر الإدغامُ لجأ العرب إلى القلب «[3] كإبدال الياء في أمْلَيْتُ الكتابَ من كلّ ثلاثيّ مزيد اجتمع فيه مثلان. وتعذّر الإدغام لسكون الثاني كأَمْلَلْتُ وفي نحو قصّيتُ من كلّ ثلاثيّ مزيد اجتمع فيه ثلاثةُ أمثالِ أوّلها مُدغم في الثاني كقصصتُ أظفاري».

ومن صوره إبدال الحروف المتقاربة التي تكون[4] «فاءَ اِفْتَعَلَ إذا كان صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، أُبدلت التاءُ طاءً لزوماً بعد. والطاء تُبدل من

---

(١) التحقيق ص٥٢٢.

(٢) التحقيق ص٥٠٦.

(٣) التحقيق ص٥٠٩.

(٤) التحقيق ص٥١٧.

التاء، والدال تُبدل من التاء في نحو اصطبر وأصله اصْتَبَر من الصَّبْرِ، وتُبدل الدالُ من التاء في ازدجر وادّكر مما فاء افتعَلَ فيه دال أو ذال أو زاي وأصلهما: ازْتَجَرَ وازْتَكَرَ».

مجمل القول إنّ العرب اختارت في نطقها ما كان أخفَّ على ألسنتها من الأبنيةِ وطرحت ما ثَقُلَ وهو الأساس الذي بني عليه التصريفيون قواعدهم.

٢ ـ الفَرَق:

ذكر ابن جنّي هذا الأصل بقوله[1]: «اعلم أنَّ محصول مذهب أصحابنا ومتصّرف أقوالهم مبنيٌّ على جواز تخصيص العِلَل، وذلك أنَّها إنَّما تجري مجرى التَّخفيفِ والفرق» فمن الأوّل أنَّ «[2] بناءَ فَعَلَ اللّازم ـ بفتح العين ـ نحو رَكَعَ أنَّه يجيءُ على رُكُوْعٍ وفي مصدر فَعَلَ المتعدّي نحو ضَرَبَ أنَّه يجيءُ على ضَرْب. والأصل في مصدر الثلاثي فَعْل لرجوعه إليه إذا أُريد المرَّة، نحو دَخَلْتُ دَخْلَةً، وقمتُ قَوْمَةً، وفُرِّقَ بين المتعدّي واللّازم بزيادةِ الواوِ فيه؛ لأنَّه أقلُّ فأُعطي الأثقل، وجُعلت الزيادة في مصدره عِوَضاً من المتعدي».

كما قال في مكان آخر «[3] والغالبُ في مصدر فَعِلَ اللّازم بكسر العين نحوَ فَرِحَ أنَّه يجيءُ على فَرَح بفتح العين، وفي مصدر المتعدّي نحو جَهِلَ أنَّه يجيءُ على جَهْلٍ ـ بالإسكانِ ـ وكما فرّقوا فيما مرَّ بين اللازم والمتعدّي بزيادة الواو، فرّقوا هنا بينهما بحركة العين».

وقال الأنصاريّ في التّفريق بين الاسم والصفة[4]:

«وتُقلب الياءُ واواً في فَعْلى ـ بالفتح ـ إذا كان اسماً كتقوى من تقيتُ.

(١) الخصائص ١/١٤٤ ـ ١٤٥.
(٢) التحقيق ص١٩٣.
(٣) التحقيق ص١٩٥ ـ ١٩٦.
(٤) التحقيق ص٤٩٣.

وأصلُه وَقْيَى قُلبت واوه تاءً كما في تُرَاث، ثم ياؤه واواً فصار تقوى، بخلاف فَعْلَى الصِّفة نحو صَدْيا مؤنث صَدْيان، أي: عطشان. وريًّا ضدّ صَدْيا مؤنّث ريّان، فإنّه لا تقلب الياءُ فيهما واواً؛ فرقاً بني الاسم والصِّفة، والصِّفةُ أولى بالتّغيير؛ لخفّته وثِقَلِ الصِّفة».

ومن العِلل التي لجأ إليها العرب أنَّ الحروفَ إذا حُذفَت لِعِلّةٍ فإنّها قد يُعَوّض عنها بحرفٍ آخر فهي لا تجمع بين العِوَضِ[1] والمُعَوَّض. قال الأنصاريّ[2]:

«والتزموا الحذف لحرفِ العلّة والتّعويضَ عنه في نحو تَغْزِيَّةٍ مصدرُ فَعَّلَ من النّاقص، وأصلُه تَغزيِيٌ بوزن تَفْعِيْل، فحذفوا ياء التَّفعيل تخفيفاً وعوّضوا عنه التّاء. وفي نحو إجَازَةٍ واستِجَازَةٍ بالزّاي والرّاء فيهما مصدَري أَفْعَلَ واستَفْعَلَ من الأجوف، وأصلهما إِجْوَاز واستِجْوَاز، قلبوا الواوَ ألفاً كما في جاز، وحُذفت الألف الثّانيةُ؛ لالتقاء السّاكنين وعُوِّض عنها التاء».

كما ذكر التّصريفيون علّةً أخرى وضعوها تحت ما يسمّى تداخل اللُّغات وهو أن يتركّب بناءٌ من لغتين فتحصل لغة ثالثة وله صورتان:

الأولى: أَنْ يكون التّداخل في كلمة واحدة، ومثّلوا له بلفظ ﴿ٱلْحُبُكِ﴾ قال[3] الأنصاريّ: «والحِبُك ـ إن ثبتَ ـ محمولٌ على تداخل اللُّغتين، إذ المعروف أنّه جاء بكسرتين وبضمّتين، وإذا كانت الأولى غيرُ فصيحةٍ، فلمّا تلفّظ المتكلّمُ بالحاءِ مكسورةً من اللغةِ الأولى، غَفَلَ عنها وتلفّظَ بالباءِ مضمومةً من الثانية».

الثانية: أَنْ يكون التّداخل في كلمتين ـ وهو أكثر ـ قال: «كما قالوا قَنَطَ يَقْنِطُ كضَرَبَ يَضرِبُ، وقَنِطَ يَقْنَطُ، كعَلِمَ يَعْلَمُ، ثم قالوا: قَنِطَ يَقْنِطُ بالكسر، أو بالفتحِ فيهما، عُلِمَ أنَّ الماضي من إحداهما والمضارعُ من الأخرى».

---

(١) إلاّ نادراً، نحو: «وجهة».
(٢) التحقيق ص١٩٧ ـ ١٩٨.
(٣) التحقيق ص١٥١.

تلك هي أبرز العِلَلِ التي اعتمدها التَّصريفيون في أثناء وضعهم لقواعد اللغةِ العربيةِ، وهي ـ كما رأينا ـ مستنبطةٌ من استقراءِ كلامِ العربِ ومبنيَّةٌ على الحِسِّ في أغلبها، وعلى الذِّهن في بعضها في تفسير بعض الظواهرِ اللغوية.

الحدود والمصطلحات الصرفية

الحدُّ لغةً[1]: الفصلُ بين شيئين لئلا يختلطَ أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدّى أحدهما على الآخر. وجمعه حدود. وفصلُ ما بين كلِّ شيئين: حدٌّ بينهما.

اصطلاحاً[2]: المُعَرِّفُ الجامعُ المانعُ.

اهتمَّ الأنصاريّ كغيره من النّحويين والتّصريفين بإيراد الحدودِ في كتابه (المناهج الكافية في شرح الشافية)، ومرَّت الحدود والمصطلحات النحويّة والتّصريفية بمراحل تنوّعت فيها ما بين السهولةِ ووصفِ الظاهرة كما تقبلها السَّجيّة، وبين الفلسفة والتعقيد التي عانت منها لغتنا العربية في القرون المتأخرةِ ولا سيّما على يد الرُّماني الذي طرح كتابه (الحدود) مقحماً مفاهيم الفلسفة والمنطق، فباتت بحاجةٍ إلى تعريفٍ وتبسيط.

إذا وقفنا عند الحدود التي وردت في شرح الأنصاريّ وجدناها تأتي من غير تكلّفٍ، فحيث تستدعي الحاجةُ إليها يوردها بِيُسرٍ من غير مناقشة ولا مفاضلةٍ ولا تعليق ولا إضافة قال[3] في تعريف اسم الآلة: «هي اسمٌ لِمَا يُستعانُ به في الفعل المشتقَّةِ هي منه».

وقال[4] **في تعريف المدّ:**

«المرادُ بالمدِّ ـ حيثُ أُطلق ـ: أحدُ حروفِ اللِّينَ إذا كان ساكناً وحركةُ ما قبلَه من جنسه».

---

(١) لسان العرب (حدد) ٣/٧٩.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ١/٢٨٦.
(٣) التحقيق ص٢٠٨.
(٤) التحقيق ص٢١٥.

كان الأنصاري يعمد أحياناً إلى تعريف الحدّ لغةً واصطلاحاً كغيره من الشرّاح. قال[١]:

«الإمالةُ لغةً: الإنحرافُ عن القصد. واصطلاحاً: أن يُنْحَى بالفتحةِ نحو الكسرة».

الجديد الذي جاء به مخالفاً مَنْ جاء قبله تقسيمه التَّعريفَ الاصطلاحي إلى اصطلاحي بمعنى العمل واصطلاحي بمعنى العلم. ففي تعريف التّصريف، قال[٢]:

«التصريف: تفعيلٌ من الصّرف للمبالغةِ والتكثير، وسمّي به هذا العلم لكثرةِ التّصرّف فيه، وله موضوعٌ وفائدةٌ واستمدادٌ ومسائل وحقيقة.

حقيقتُه، لغةً: التّغيير.

واصطلاحاً بمعنى العمل: تحويلُ الأصل الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلّا بها.

واصطلاحاً بمعنى العلم: علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال الكلمِ ـ كصيغ المصدر والمضيّ والاستقبال والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وكالإمالةِ وتخفيف الهمزة التي ليست بإعراب».

وقال[٢] في تعريف الاشتقاق:

«هو ردُّ لفظٍ إلى آخرَ؛ لمناسبةٍ بينهما في المعنى والحروفِ الأصليَّةِ هذا حدٌّ باعتبار العمل. وحدُّه باعتبار العلم: أن يجدَ بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب، فيردُّ أحدهما إلى الآخر».

---

(١) التحقيق ص٤١٧.

(٢) التحقيق ص١٣٠.

(٣) التحقيق ص٣٦٩.

إنَّ الحدود التي وردت في الشرح بعضٌ منها للمصنف، ثمَّ توسعَ الأنصاريّ في شرحها. ففي تعريف المنسوب قال[١] المصنِّف:

«المُلحق آخره ياءٌ مشدَّدةٌ؛ ليدلَّ على نسبته إلى الاسمِ المجرَّدِ عنها».

أضاف الشارح على هذا التعريف فقال:

«اصطلاحاً: هو الاسم الملحق آخره ياء مشدّدة؛ ليدلَّ إلحاقُها به أو مدخولها معها على نسبته، أي: الموصوف به، والمراد بالنِّسبةِ اللغويّةِ إلى الاسم المجرَّد عنها أيّاً كان أو بلداً أو حرفةً».

إنّ المصطلحات الصرفية التي ساقها الشيخ زكريا الأنصاري في كتابه كثيرةٌ منها:

الابتداء[٢]: هو الأخذ في النُّطق بالحرفِ بعد الصَّمتِ، لا الأخذ في النطق به بعد ذهاب ما قبله كما تخيّله بعضهم.

الإبدال[٣]: جعلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ غيره.

الإدغام[٤]: أن تأتي بحرفين ساكنٌ فمتحرِّك من مخرجٍ واحدٍ من غير فصل.

الإشمام[٥]: أن تضمَّ الشَّفَتين بعد الإسكانِ، وتَدَعَ بينهما بعض انفراج ليخرجَ منه النَّفَس فيرَاهُما المخاطبُ مضمومتين، فيُعلم أنَّكَ أردت بضمِّهما الحركةَ، فهو شيءٌ مختصٌّ بإدراكه البصرُ دون السَّمعِ، لأنَّه ليس بشيءٍ يُسمع، إنما هو تحريكُ عضوٍ فلا يدركه الأعمى.

---

(١) التحقيق ص٢٣٣.
(٢) التحقيق ص٣٢٦.
(٣) التحقيق ص٥٠٣.
(٤) التحقيق ص٥٢٢.
(٥) التحقيق ص٣٣٨.

الإعلال[١]: تغييرُ حرف العلَّةِ للتَّخفيف، يجمعه القلبُ والحذفُ والإسكان.

الحرفُ[٢]**الأصليُّ**: ما ثبت من تصاريف الكلمةِ لفظاً، كحروف الضرب مع متصرفاته.

الرَّوم[٣]: في المتحرِّك، أن تأتي بالحركة خفيَّةً، أي: بصوتٍ ضعيفٍ، كأنَّكَ ترومُ الحركةَ ولا تُتِمُّها بل تختلسُها اختلاساً، تنبيهاً على حركة الوصلِ مع تحصيل بعض الغرض من الوقف.

الشَّاذُ[٤]: ما يكون بخلافِ القياسِ من غيرِ نظرٍ إلى قلَّةِ وجوده وكثرته، كالقَوَدِ.

الضعيف[٥]: ما يكونُ في ثبوته كلام. كقرطاس.

الفواصل[٦]: هي رؤوس الآي ومقاطع الكلام.

القوافي[٧]: هي أواخر الأبيات، من قفوتُ.

المثال[٨]: يسمّى به لمماثلته الصحيحَ في احتماله الحركات.

المعتلّ[٩]: ما فيه ـ أي: في أصوله ـ حرف علَّة، وهو الألف أو الواو أو الياء.

النادر[١٠]: ما قلَّ وجوده وإن لم يخالف القياس. كخزعان.

---

(١) التحقيق ص٤٥٠.
(٢) التحقيق ص١٣٤.
(٣) التحقيق ص٣٣٧.
(٤) التحقيق ص١٣٩.
(٥) التحقيق ص١٣٩.
(٦) التحقيق ص٣٥٣.
(٧) التحقيق ص٣٥٣.
(٨) التحقيق ص١٤٨.
(٩) التحقيق ص١٤٨.
(١٠) التحقيق ص١٤٠.

الوقف[1]: قطع الكلمةِ عمّا بعدها ولو مقدّراً.

مصادر الكتاب:

لم يُشِر الشيخ زكريا الأنصاري في مقدّمةِ شرحه إلى المصادر التي اعتمد عليها والتي استقى منها جملة الأقوال والآراء والمذاهب التي زخر بها شرحه. وبعد الاطّلاع، يمكن تصنيفها في ثلاثة أقسام:

١ - كتب الشروح.

٢ - كتب اللّغة والنّحو والصّرف.

٣ - جملة الآراء والمذاهب.

أوّلاً: كتب الشروح:

ورد في الشرحِ ذكرُ أسماء خمسةِ شروحٍ وقد اختلفت درجةُ اعتماد الشارح عليها وهي:

شرح الشافية لابن الحاجب: على الرّغم من أهميةِ الشّافية وشرحها، إلاّ أنَّ الشّارحَ لم يعتمد عليها، ولم يذكره إلاّ في موضعين.

شرح الشافية لركن الدين الاستراباذي: ورد ذكره في مواطن قليلة من الشّرح، وذلك في معرض تأكيده على رأي المصنّف وموافقته له، يقول:

«[2] (وجاء عِدَوِيّ) في عِدَة (وليس ذكرُ الواوِ (بِرَدٍّ) للفاءِ المحذوفة وإلّا لوجبَ أن يُقال: وِعَدِيّ، بل هي كالعِوَضِ عنها. قال السيد ركن الدّين تبعاً للمصنّف:

«ويمكن أن يُقال إنّه ردُّ المحذوف، ثم قلبَ إلى محلّ اللّامِ، ليكونَ المحذوفُ في محل التغيير».

---

(١) التحقيق ص٣٣٦.

(٢) التحقيق ص٢٥٠.

شرح الشافية للجاربردي:

أكثر الشارحُ من الاستدلالِ برأي الجاربردي الذي أخذه من شرحه على الشّافية، فكان ينقل قوله نصّاً أحياناً، أو يلخّصه بأسلوبه.

ففي معرِضِ حديثه عن الرباعي المجرد جاء بأبنيةٍ على وزن فِعْلَل ثم سَاقَ قولَ الجاربردي حولَ هذا الوزنِ نصّاً، حتّى إنَّه نقل عَزْمَهُ على تحقيق زيادة الحرف. قال:

«(١) ودِرْهَم وقِمَطْر، لِمَا يُصانُ فيه الكتب، وأمثلتُه من الصِّفَة: سَلْهَبٌ، للطَّويل، ودِفْنِسٌ، للحمقاء، وجُرْشُعٌ للطَّويل، وهِبْلَعٌ للأكول، وسِبَطْرٌ للطَّويلِ الممتدُّ.

قال الجاربردي: وفي ثبوتِ فِعْلَل بكسرِ الفاءِ وفتح اللّام بحثٌ؛ لأنَّ دِرْهَماً مُعَرَّبٌ، وهِبْلَعاً إنَّما يكون رباعيّاً إن قُلنا بأصالةِ الهاء، فإنَ قلنا بزيادتها ـ كما هو مذهب أبي الحسن ـ فلا، وسنحقّقُ ذلك في باب ذي الزِّيادة».

* وقد يأتي بقوله في معرضِ تأكيدٍ على وجودِ بناءٍ أو علامةٍ مع حجّته ودليله، وذلك بعد أن يسوق الشّارحُ آراءَ عدد من النّحويين. قال(٢):

«وزاد الأخفش خُخْدَب، بضَمِّ أوّلِهِ وسكونِ ثانيه وفتح ثالثِهِ لِضَرْبِ من الجَرَادِ، وهو الأخضرُ الطّويل الرِّجْلَيْنِ. وسيبويه يرويه بضمِّ الدّال. فهو كبُرْثُن، وروى الفرّاء طُحْلَباً وبُرْقَعاً بفتح ثالثهما، وقال أبو عليّ: هو، أي: هذا البناء مُعَرَّبٌ، قال الجاربردي وغيره: والحقُّ ثبوتُه؛ لأنّهم يقولونَ: مالي عنده عُنْدُدٌ، أي: بُدٌّ، والدّالُ الثّانية للإلحاقِ وإلّا لَوَجَبَ الإدغامُ، فوجبَ ثبوتُ هذا البناءِ ليُلْحَقَ به».

* ويسوقُ الشّارحُ للجاربردي شروحاً لغويةً تتّسمُ أحياناً بالفلسفة، ليدفعَ معنىً قد يَرِدُ على ذهن السّامع. قال(٣):

---

(١) التحقيق ص١٥٥.
(٢) التحقيق ص١٥٥ ـ ١٥٦.
(٣) التحقيق ص١٦٨.

«وكَبُرَ، أي: شَرُفَ وعَظُمَ وصَغُرَ أي: حَقُرَ وسَفَلَ. وقال الجاربردي: المرادُ بالصِّغَرِ والكِبَرِ التَّغايرُ الظَّاهِرُ الذي يَعْرِضُ للشيءِ صادراً عن الطَّبيعةِ بالنَّماءِ والوقوفِ، لا عِظَمُ الهيكلِ وصِغَرُهُ، إذ الصَّغيرُ قد يكونُ أعظمَ هيكلًا من الكبيرِ، وإنَّما لم يُجْعَلا من أفعالِ الطبيعةِ، بل نَحْوِها؛ لاختلافهما باختلافِ الأحوالِ والأوقات».

فإن عَرَض للجاربردي بعضُ الأبنية الشّاذَة تراه يترك للجاربردي شرح وجه شذوذه مع الحجَّة الصّرفية أحياناً، قال[1]:

«وما جاء في الاسم المتمكّن على غير ما ذُكر كأُنَيْسِيَانُ في إنسان وعُشَيْشِيَة في عَشِيَّة، وأُغَيْلِمة في غِلْمَة وأُصَيْبِيَة في صِبْيَة شاذٌّ؛ إذ القياسُ أُنَيْسَان وعُشَيَّة وغُلَيْمة وصُبَيَّة. كما جاءَ الأخيرانِ عن العرب، كذلك قال الجاربردي: وكان أُنَيْسِيَان مُصَغَّرُ إنسان، لكن استُغني عنه بإنسان، كما جاء يَدَعُ وتَرَك وَدَعْ استغناءً عنه بترك، ووجهُ عُشَيْشِيَة، أنَّكَ لو صَغَّرتَ عشيَّة، اجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ والقياسُ حذفُ الأخيرةِ كما في عُطَيَّة ومُعَيَّة، ولكن لو فعلوا كذلك، وقالوا عُشَيَّة لالتبسَ بتصغيرِ عَشْوَة، وهي ما بين أوّلِ الليلِ ورُبْعه، فأبدلوا الياءَ الوسطى شيناً، إذ يهونُ عليهم زيادة الحرفِ من جنسِ العينِ كما في بابِ التَّفعيل».

وتَرِدُ في مواطنَ كثيرة من الشّرحِ عبارات، مثل:

قال[2] الجاربردي، كما عليه[3] الجاربردي، وجَوَّز[4] الجاربردي:

شرح المفصل لابن الحاجب:

ورد ذكره في عدة مواضعَ من الشرح، وكان الشّارح يأتي برأي المصنّف أو قولِهِ؛ كما ورد في شرح المفصل في معرضِ تأييده لرأي نحويٍّ

---

(١) التحقيق ص٢٢٧.
(٢) التحقيق ص٢٧.
(٣) التحقيق ص١٣٦.
(٤) التحقيق ص٣١٨.

أو دفعه، أو إثباتِهِ لرأيه الذي ورد في الشافية أو في شرحها، قال[١]:

«قيل رُمّان وزنه فُعّال من رَمَنَ، وإن كان مُهْمَلًا، لا فُعْلَان من رمٍّ، أي: أصلح لغلبتها، فالأصحُّ في رمّان عند المصنِّفِ اقتضاه كالخليل وسيبويه، صريحاً أنَّ وزنه فَعْلان، تقديماً لشبهةِ الاشتقاقِ عند الأوّل.

والأصحّ فيه عند المرادي كالأخفش أنَّ وزنه فَعَّال؛ لكونه أغلبَ في البناء عند الأخفش، ولثبوت نونه في الاشتقاقِ عند المرادي، مستدلًا بقولهم مرَمَنَةٌ للبُقعةِ الكثيرةِ الرُّمَانِ. قال: ولو كانت زائدةً لقالوا: مَرَمَّة، قلتُ ويؤيّدُه ما ذكره المصنِّفُ في شرحه المفصّل أنَّ رَمَنَ جاء بمعنى أقامَ، ففيم ذُكِرَ من أنّه مُهْمَلٌ نظر».

وها هو في موضع آخر يناقش رأي أبي عُبَيْدَة مَعْمَر بن المثنَّى ويرفضه مقدِّماً حجّته. وذلك حين ذكر أنَّ: «[٢] مَلأَك، من المَلَكِ، وزنُه مَفْعَل، لأنَّه من لَأَكَ أي: أرسل، فقال المصنِّفُ: إنَّه بعيدٌ معنىً؛ لأنَّ المعنى في المَلَكِ أنّه رسولٌ لا مُرْسِلٌ، وإذا كان من لأَكَ، كان معناهُ مُرْسِلًا لا رسولًا».

شرح الهادي[٣] للزنجاني:

ورد اسم الشرح في مواضع قليلة مقترناً مع شرح المفصل للمصنِّف، من دون ذكر اسم صاحبه، ومن غير نقلٍ عنه.

قـال[٤] الشارح في معرض حديثه عن وقوع الألف للإلحاق في الاسم حشواً:

«...لا نسلِّم امتناعَ تحريكهما؛ لأنّها تُحَرَّكَ في التّصغيرِ بانقلابها ياءً

---

(١) التحقيق ص٤١٣ ـ ٤١٤.

(٢) التحقيق ص٣٨٢.

(٣) الهادي في النحو والصرف للإمام عز الدين عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني، وهو متنٌ متوسط أوّله: «الحمد لله الذي بهرت حكمته عقول النّاظرين». كشف الظنون ٢٠٢٧/٢ لم أقف عليها في مكتبة الأسد الوطنية.

(٤) التحقيق ص٣٦٨.

كما في كُتَيِّب، تصغير كتاب، أو واواً كما في كُوَيْتِب، تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالةِ وقوعها في الاسم حشواً تِبْعاً، فإنّا إذا حكمنا بأنَّها في تغافَلَ للإلحاقِ بتدحرجَ على ما وقع للَمصنِّف ـ فيما مرَّ ـ لزمَ الحكمُ بأنَّها في مصدره واسم فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق، وبقوله في الاسم وقوعُها في الفعل ـ على ما مرَّ له في تغافل ـ لكن الذي في شرح المفصَّل والهادي يدلُّ على أنَّها لا تقع للإلحاق لا في حشو الفعلِ ولا في حشْوِ الاسم؛ لأنَّ المدَّةَ لا تُقَابَل بحرفٍ صحيحٍ..».

ثانياً: كتب اللغة والنّحو والصّرف:

اختلف ذكرُها في الشرح قلَّةً وكثرة، فمنها ما ذُكر مرَّةً واحدةً، ومنها ما ذُكر أكثر مرّة، ومنها ما كان مصاحباً للشارح يتنقّل معه من رأي إلى رأي سواءٌ ذكره باسمه أم لم يذكره، نحو:

١ ـ الأوسط للأخفش.

٢ ـ التّسهيل لابن مالك.

٣ ـ تاج اللغة للجوهري.

٤ ـ التوضيح لابن هشام.

٥ ـ شرح الحماسة للمرزوقي.

٦ ـ القاموس للفيروزبادي.

٧ ـ الكشّاف للزمخشري.

٨ ـ المحكم لابن سيده.

٩ ـ المفتاح للجرجاني.

١٠ ـ المفصّل للزمخشري.

١١ ـ الوسيط للواحدي.

١٢ ـ الكافية لابن الحاجب.

وسأعرض لبعض الكتب التي كان لها دورٌ بارزٌ في شرح الشيخ زكريا الأنصاري:

١ ـ تاج اللغة وصحاح العربية:

هو من أهمِّ المصادر اللّغويةِ التي أفاد منها الشارح، وقد تنوّعت طُرق الاعتماد؛ فتارة يأخذ منه معنىً لغوياً، كقوله[١]:

«قال الجوهري: والجَائِزُ وهو سَهْمٌ في البيت ـ يُجمع على أَجْوِزة وجَوْزات».

وتارةً يعتمدُ عليه في ضبط الصِّيغة اللغوية واشتقاقاتها، قال: «غيور وغَيْرَان من غَارَ يَغَارُ غَيْرَةً وغَيْراً وغَاراً فهو غَيُوْرٌ وغَيْرَان. قاله الجوهري».

أمّا جُلُّ اهتمامه بتاج اللّغة فقد برز في معرضِ حديثه عن المسائل الصرفية، حيث برز الجوهريُّ عالماً فذّاً، وحافظاً ثقَةً، غير أنَّ الشّارحَ لم يكن يوافقه في كلِّ آرائه، بل كان يناقشها مع غيرها من الآراء، ثم يردُّ هذا ويوافق ذاك.. قال:

«[٢] نحو حُبَارَى ـ بضمِّ أوَّلِهِ ـ لطائرٍ، يُجمع على حُبَاريات. لا على جمع تكسير؛ لأنَّه مع كونه خماسيّاً مقصوراً، كرهوا تكسيرَهُ، فلا بدَّ من الحذفِ، فإن حُذِفت ألفُ التّأنيثِ وقلت: حبائر، اشتبه برسائل أو الأولى وقلت: حباري، اشتبه بحَبَالَى. وقولُ الجوهري: إنَّ ألفَهُ ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنّما بُني الاسمُ بها. فكأنّها من نفس الكلمة لا تنصرفُ معرفةً ولا نكرة ـ أي: لا تُنَوّن ـ رُدَّ؛ بأنّه متناقضٌ؛ لأنّها لو لم تكن للتأنيث لصُرِفت..».

* كما ذكر الشارح مخالفةَ الجوهري للقياس في أكثر من موضع. قال: «وخالفَ الجوهري في أيامى، فقال: أصلُها أيائِم».

---

(١) التحقيق ص٢٩١.

(٢) التحقيق ص٢٩٧.

على أنَّ الشّارحَ حين كان يحتجُّ لرأيه بعد أن يردَّ رأياً، تراه يحتجُّ لنفسه بقول الجوهري مستخدماً عبارات مثل: وبه[1] صرَّح الجوهري، وقاله[2] الجوهري.

٢ ـ المفصَّل للزمخشري:

ورد ذكره في الشرح من غير نقلٍ حرفيّ عنه، فتارةً يصرّح باسمه فيقول: وفي[3] المفصل. وتارة يكنّي عنه بقوله: صاحب[4] المفصل، وتارة يذكر اسم صاحبه فيقول: كما عليه[5] الزمخشري.

٣ ـ التسهيل لابن مالك:

أشار الأنصاري إلى كتاب التَّسهيل في أكثر من موطن، حيث استشهد بما ورد فيه إلّا أنّ الشارح كان يكثر من ذكر اسم ابن مالك من دون تحديد كتابه. قال[6]:

«ونحو صبيْحَة من الصَّباحةِ أي: الحسن والجمال، يُجمع على صِبَاْح بكسر أوَّله وصَبَاْئِح غالباً، وشَرَطَ ابنُ مالك في مفرد فِعَال أن يكون صحيحَ اللّام، وفيه وفي مفرد فَعَائِل أن لا يكون بمعنى مَفْعُوْلَة، ليُخرج نحو غنيمة وذَبِيْحَة وقَتِيلَة، فلا يُجمع على ذلك.

وما ورد فيه فشاذٌّ».

ثالثاً: جملةُ الآراء والمذاهب والأقوال:

يزخر الشرحُ بآراءِ النّحويين واللّغويين المتقدّمين والمتأخرين، ومذاهبهم وشروحاتهم وتأويلاتهم بالإضافة إلى أقوال القرّاء والفقهاء والشعراء والرُّجاز.

---

(١) التحقيق ص٣٣١.
(٢) التحقيق ص٣٠١.
(٣) التحقيق ص٣٥١.
(٤) التحقيق ص١٠.
(٥) التحقيق ص١٣٦.
(٦) التحقيق ص٢٩٠.

ويربو عددهم على ستين عَلَماً ذكرهم من غير إشارةٍ إلى المصادر الذي استقى منها أقوالهم وآراءهم.

ولكي لا نذهب بعيداً علينا أن نتذكر أنَّ الشيخ زكريا الأنصاري قرأ على مشايخه كتب اللغة بدءاً من كتاب سيبويه، وحين نقول «قرأ» يعنى قرأ من ذاكرته من دون نظر في كتاب. منهم على سبيل المثال لا الحصر:

١ ـ سيبويه (ت١٨٠هـ).

لم يَرِدْ في الشرح اسمُ كتابه الذي وضعه، والذي ذاع صيته ذلك أن اسمه لا يرد إلى الذهن إلّا مرتبطاً مع «الكتاب» ولاتكاد مسألة صرفية ـ وردت في الشرح ـ تخلو من اسمه مفرداً أو مضافاً إلى مذهبه نحو: قال سيبويه: قاله سيبويه، هذا مذهب سيبويه...

كما ورد اسمه ورأيه مقترناً مع اسم ورأي أساتذته الخليل[١]، وعيس[٢] بن عمر، ويونس[٣]. ومع المبرِّد[٤]، والأخفش[٥]، والمازني[٦]، وابن[٧] مالك، والمرادي[٨].

فإذا كان في المسألة أكثر من رأي بدأ برأي سيبويه ـ ولو كان الرأي الثاني لشيخَيْه الخليل وعيسى بن عمر قال[٩]:

«وقياس أَحْوَى أُحَيّ؛ لأنَّ أصلَهُ أُحَيْوِوٌ من الحُوَّة، فقُلبت واوه الأخيرةُ ياءً ثم الأولى ياءً وأُدغم فيها ياء التَّصغير فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الأخيرةُ نَسْياً، أي؛ اعتباطاً على الأفصح كما هو مذهب سيبويه وعيسى بن عمر وكثير».

---

(١) التحقيق ص٢٢٠.
(٢) التحقيق ص٢٢٠.
(٣) التحقيق ص٢٢٤.
(٤) التحقيق ص٢٤٩.
(٥) التحقيق ص٢٧
(٦) التحقيق ص٣٤٢.
(٧) التحقيق ص٣٣١.
(٨) التحقيق ص٢٥٠.
(٩) التحقيق ص٢٢٠.

كما قال في موطنٍ آخر عن همزة الوصل مبيِّناً قدرته على الاستشهاد والاستنباط والتعليل:

«[١]... وفي لام التعريف وميمه عند طيء وحِمْيَر، وعلى لغتهم خبرُ؛ ليس من امبرّ امصيام في امّسفر، فالهمزة فيها زائدة وإلّا لم تحذف وصلاً، كما لم تحذف همزة أمّ؛ ولأنَّ التنوينَ يدلُّ على التنكير وهو حرفٌ واحدٌ، فيكونُ دليلُ التّعريف أيضاً حرفاً واحداً حملًا للنّقيض على النّقيض. هذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أنّها أصليّةٌ وأنَّ حرفَ التَّعريفِ ثنائيٌّ؛ لأنَّه من خصائص الأسماء ويفيدُ معنىً فيها، وهو بمنزلة «قد» في الأفعال فيكونُ ثنائياً مثله؛ ولأنَّ حروفَ المعاني الواقعةِ أوّلًا ليس فيها ما وضع على حرفٍ واحدٍ ساكنٍ فيُحمل هذا على ما ثبت دون ما لم يثبت، وإنّما حُذفت همزتُه وصلًا؛ تخفيفاً لكثرة الاستعمالِ. واختار هذا ابن مالك، وعن سيبويه قولٌ آخرَ أنّه ثنائيٌّ، لكنَّ الهمزة زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع».

٢ ـ الأخفش الأوسط (ت٢١١هـ)،

تلميذ سيبويه، وكان مجتهداً ساق له الشارح جملةً من المواقف التي خالف فيها سيبويه والخليل، ليبّين أن التّبعية الفكريةَ مرفوضةٌ في ميزان العربية قال[٢]:

«مذهبُ سيبويه أنَّ فُعْلًا من أبنيةِ أسماءِ الجمعِ لا من أبنيةِ الجمعِ خلافاً للأخفش».

وكان الأخفش حُجَّة في السّماعِ عن العرب ويقوم مذهبُه على اعتماده وتقديمه على القياسِ ولو كان نادراً أو شاذّاً، قال[٣]:

«وكوجوب الضَّمِّ في نحو رُدُّهُ من مضاعفٍ معتلٍّ اتَّصل به ضميرٌ غائبٌ؛ لأنَّ الواوَ الملفوظ بها بعد الهاءِ كأنّها بعد الدّالِ ـ لِمَا مَرَّ ـ لكن ما قبلَ الواوِ لا يجبُ ضمُّه، فلذا قال: الأفصح، والكسرُ فيه لُغَيَّةٌ سمعها الأخفشُ من بني عقيلٍ، وليست مستكرهةً؛ لأنَّ الواوَ تنقلبُ ياءً لكسرةِ الهاءِ».

---

(١) التحقيق ص٣٣٠.
(٢) التحقيق ص٢٩٣.
(٣) التحقيق ص٣٢٣.

٢ ـ أبو عليّ الفارسيّ (٣٧٧هـ).

واحدٌ من علماءِ اللّغةِ الأفذاذ الذين برعوا بالاستنباط، وقد أفاد منه الشارح في إثباتِ مسألةٍ أو رأي لا مجال للشك به. قال[1]:

«الممدود ما كان بعدها فيه همزة كالكساءِ والرِّداءِ وصحراء وعِلْبَاء، وخرجَ بقولي زائدة، نحو ماء فإنَّه لا يُسَمَّى ممدوداً لعروضِ المدِّ فيه؛ لأنَّ أصلَه مَوْه، قُلبت الواوُ ألفاً، والهاءُ همزةً. نصَّ على ذلك أبو عليّ الفارسيّ».



(١) التحقيق ص٣٦٠.



نتائج البحث

توصلت في خلال دراستي لهذا المخطوط النّافع في مجاله إلى النتائج الآتية:

١ـ أدرج سيبويه في كتابه الكثيرَ من أبواب التّصريف كالنَّسب والتّصغير والتكسير بعد فراغه من أبواب الإعراب.

٢ـ ورد مصطلح التصريف عنده في أثناء حديثه عن أبنية العرب صحيحها ومعتلِّها وما قيس على المعتلِّ منها.

٣ـ لم يخرج مَنْ جاء بعد سيبويه حتّى المئة الرّابعة عمّا اختطّه.

٤ـ أخرج ابن الحاجب وابن عصفور التّصريفَ بحلَّةٍ جديدةٍ حيث نَسَّقَاه وجعلا له حدّاً علميّاً وأبواباً مرتّبةً، فلم يخرج مَنْ جاء بعدهما على حدِّهما.

٥ـ كان منهج ابن الحاجب في الشافية يعتمد العبارة الموجزة، حتّى الشّواهد فقد اقتصر فيها على موضع الشاهد سواء في ذلك القرآن والشّعر.

٦ـ لم يُشِر ابن الحاجب إلى الكتب التي أخذ منها، بل اكتفى بذكر مذهب الخليل ويونس وسيبويه والفرّاء والزمخشري.

٧ـ اعتمد الأنصاريّ في فهمه على تقسيم موضوعات الشافية إلى مقاطع ثم شَرْحِها والتعليق عليها.

٨ـ مصادر الأنصاريّ جاءت في ثلاثة أقسام، هي:

أ) شروح الشافية السّابقة.

ب) المؤلَّفات النَّحوية والتّصريفية.

ج) جملة الآراء لعدد من النَّحويين المتقدّمين والمتأخّرين التي ربمّا كانت مبثوثة في تضاعيف كتب المتأخرين.

٩ـ اعتمد الأنصاريّ الأصول التي اعتمدها المتقدّمونَ في وضعِ المادّة التّصريفية، وهي السّماع والقياس والعلّة:

اعتمد في:

أ) **السّماع**: الذي هو الأصل ـ على القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلامِ العربِ شعراً ونثراً. فكان الاستشهاد بالقرآن كثيراً في الأبوابِ التي تتعلّق بالعاداتِ الصوتيّة كتخفيف الهمزة والتقاء السّاكنين والوقف والإمالة.

ب) **القياس**: اعتمد الأوائل في وضع المادّة التّصريفية بناءً على نظرتهم إلى اللغة وسار الأنصاري على نهجهم فاعتمد على الأصول العامة منها:

لا يقاس على الشاذ، وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، والضرورة الشعرية تردُّ الأشياءَ إلى أصولها... كما اعتمد على فكرة الحمل، فتحّث عن حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع وحمل النقيض على النقيض، وحمل النظير على النظير.

ج) **العلّة**: وانتهيت إلى أنَّ العلَّةَ جزءٌ متمِّمٌ للقاعدة.

لم يخرج الأنصاريّ على ما كان عليه أقرانه من الشرّاح في زمنه، فلم يأتِ بجديد في طريقة الشّرح ولا التَّخلّص من سيطرةِ الفلسفةِ والمنطق على تعريفاتِ التّصريف، ولم ينسب أغلبَ الشواهدِ والأقوال، ولم يُبْدِ آراء جديدة لم يقُلْها غيرُه، ومال إلى الاستطرادِ في مواضعَ نحو ما ذكره في الصفحة (٣٧٧) بإعراب حروفِ البدل التي جمعها علماءُ التّصريف في كلماتٍ لأجلِ حفظها لا على أنّها ذواتُ معانٍ أو أنَّ لكلٍّ منها محّلاً من الإعراب.

ويُعَدُّ شرحه ـ مع ذلك كلّه ـ من الشّروحِ التي يُستعانُ بها في معرفةِ أبوابِ التّصريفِ التي أوضحها.

وصف النسخة

من محتويات[1] مكتبة الأسد بدمشق، تحت الرّقم: ٦٤٩٠.

يقع الشرح في (١٣١) ورقة، كتبت بالسّوادِ، بخطٍّ نسخيّ واضح مُعْجَم، كتبت عبارات الأصل بالحمرة، ترك له هامش بعرض ٣,٥مم، عليه تصويبات كثيرة ذلك أنّها قُوبلت على نسخة مُقابلَة بأصل المؤلف، ذلك أنَّ الحواشي في معظم الأوراق لا تكاد تخلو من علامةِ (صح) حيث يثبت الناسخ الألفاظ التي سَهَا عنها الناسخ.

والنّسخة مفككةٌ رغم أنّها نسخة جيدة، وقد سقط منها بعض العبارات.

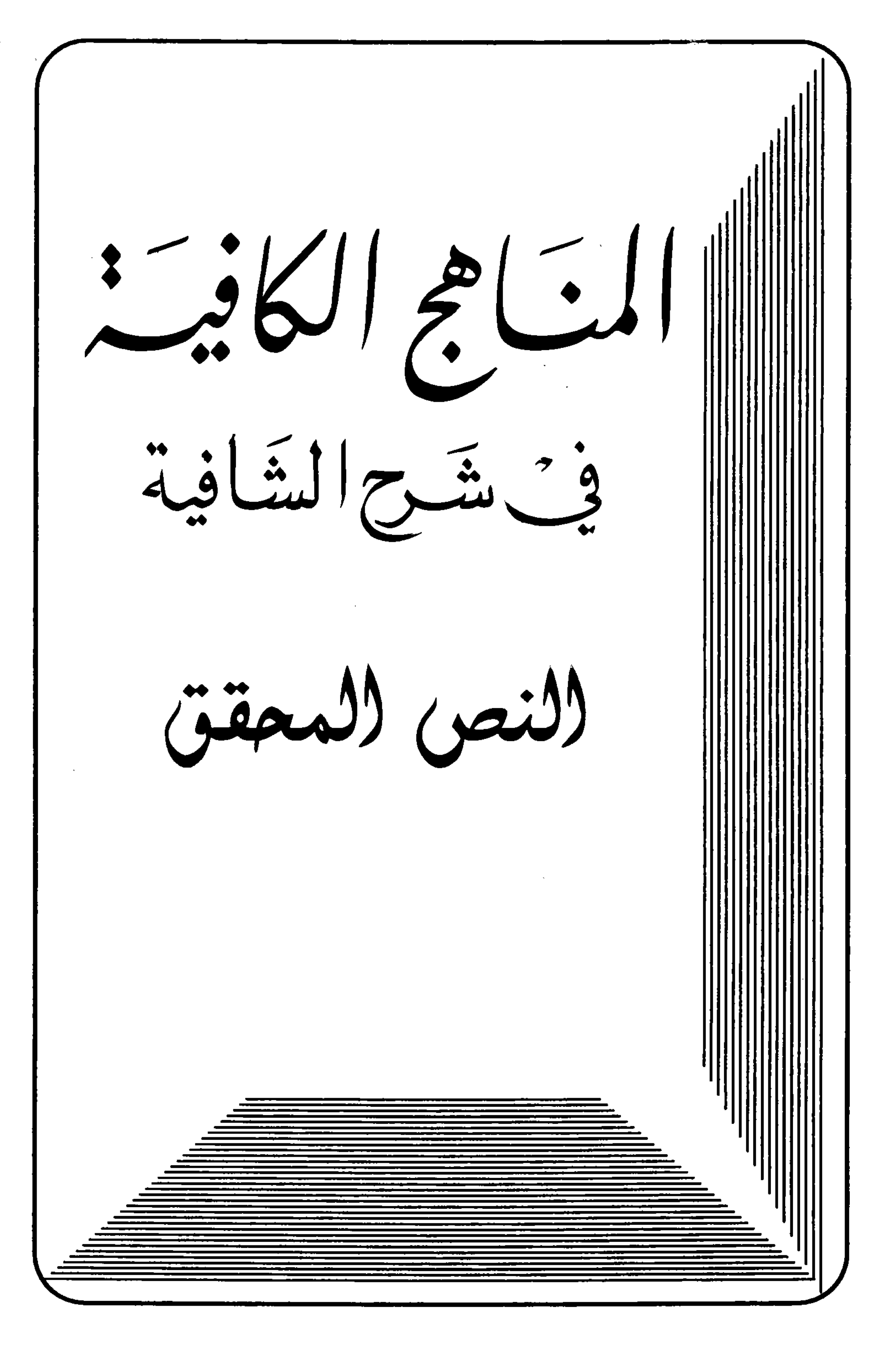
وقابل النسخة مالكها: محمد الدنوسنري الشافعي سنة ١٦٠٠م.

ونجد على الورقة الأولى قيودَ تملّكٍ أوّلها باسم محمد بن محمد بن عثمان الدنوسنري وثانيها باسم: علي الأجهوري المالكيّ، والثالث باسم: عبدالقادر بن عبدالهادي العمري وسواها باسم عبدالله كحلي، وباسم نصري بن أحمد الحصري الحسني الشافعي البكري، ومحمد بن شاكر، هذا عدا ما طُمس من قيود.



(١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ص٥٥٩ ـ ٥٦٠.




المناهج الكافية
في شرح الشافية
النص المحقق



مقدّمة

قال سيدُنا ومولانا وشيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى شيخُ مشايخ الإسلام، ملكُ العلماءِ الأعلام، سلطانُ الفقهاءِ والأصوليّين، عَلَمُ النُّحاةِ والمفسِّرين، رِحْلَةُ المُحَدِّثين سيبويه زمانه وفريدُ أوانه، أبو يحيى زكريا الأنصاريّ الشّافعيّ رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ الذي تفضّل وتَكَرّمَ، والصلاةُ والسّلامُ على رسوله محمّدٍ ﷺ، وبعد: فهذا شرحٌ وضعتُه على الشّافية في عِلْمَي التّصريفِ والخطِّ، تأليف الإمامِ الحِبْرِ[1] الهُمَام جمال الدّين أبي عمرو عثمان[2] بن عُمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب المصريِّ المالكيّ رحمه الله، يحلُّ ألفاظُها، ويُبرزُ دقائقهَا، ويحقّقُ مسائلَها، ويحرِّرُ دلائلَها على وجهٍ لطيفٍ ومنهجٍ مُنيفٍ، خالٍ من الحشو والتّطويل، حاوٍ للدلائل والتّحليل، وسمّيتُه «المناهِج الكافيةَ في شرحِ الشّافية» واللهَ أسألُ أن ينفعَ به وهو حسبي ونعمَ الوكيل.

---

(١) الحِبْرُ: الرّجلُ الصّالحُ. لسان العرب (حبر) ٣/١٤ ـ ١٥.

(٢) هو عثمان بن عَمر بن أبي بكر بن يونس، العلاّمة جمال الدّين أبو عمرو بن الحاجب. وُلِدَ سنةَ سبعين أو إحدى وسبعين. وخمسمئة. صنّف في النّحو: الكافية وشرحها ونظمها، والوافية وشرحها، وفي التّصريف: الشافية والوافية وشرحها، وله الأمالي في النّحو. ماتَ في الإسكندرية في ضحى نهارِ سادس عَشَر من شوّال سنةِ ستٍّ وأربعين وستمائة. وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/٢٤٨، وإشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين لليماني ص٢٠٤ـ٢٠٥، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/١٣٤ـ١٣٥.

قال: **(بسم الله الرّحمن الرّحيم)** أي أُؤلِّفُ. والاسمُ مشتقٌ من السموِّ، وهو العلوّ[١]، أو من الوَسْمِ وهو العلامةُ[٢]. واللهُ عَلَمٌ على الذّاتِ الواجبِ الوجودِ[٣]، المستحقِّ لجميعِ المحامِدِ، دالٌّ عليه تعالى دلالةً جامعةً لمعاني أسماءِ الله، ولا ينعكس، والرَّحمن والرّحيم اسمانِ[٤] بُنِيا للمبالغةِ من رَحِمَ، والرَّحمةُ[٥] لغةً: رقَّةُ القلبِ، تقتضي التّفضّلَ، فالتّفضّلُ غايتُها، وأسماءُ اللهِ تعالى المأخوذةُ من نحو ذلك[٦]، إنما تُؤخذ باعتبار الغاية دون المبدأ. والرّحمنُ أبلغُ من الرّحيم؛ لأنَّ زيادةَ البناء تدلُّ على زيادةِ المعنى كما في قطع وقطّعَ، وقُدِّم عليه كما في القرآن لمناسبة الفواصلِ، ولتقدّم رحمةِ الدُنيا العامّةِ عل رحمةِ الآخرةِ الخاصّةِ بالمؤمن كما قيل[٧]: رحمنُ الدُّنيا ورحيمُ الآخرةِ.

(الحمد لله) بدأ بالبسملة والحمدَلَةِ اقتداءاً بالكتاب العزيز وعملًا بخبر: **«كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبْدَأُ فيه ببسم الله الرّحمن الرّحيم فهو أَقْطَعُ»**[٨]. وفي روايةٍ[٩] **(بالحمد لله)**، جمع كغيره بين الابتداءين عملًا بالرّوايتين، وأشار إلى أنّه لا تعارضَ بينهما؛ إذ الابتداء حقيقيٌّ[١٠] وإضافيّ، فالحقيقيّ حصلَ

---

(١) لسان العرب **(سمو)** ٣٧٨/٦ قال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ مشتقٌ من الوسمِ - وهو العلامة.، وذهب البصريون إلى أنّه مشتقٌ من السُّمو - وهو العلوّ». الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١.

(٢) لسان العرب **(وسم)** ٣٠١/١٥.

(٣) الواجب الوجود: **(هو الذي يكونُ وجودُه من ذاته، ولا يحتاجُ إلى شيءٍ أصلاً)** التعريفات للجرجاني ص٣٢٢.

(٤) جاء مبنيان في (أ).

(٥) لسان العرب **(رحم)** ١٧٣/٥.

(٦) جاء إنّها في (أ).

(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٧/١.

(٨) الجامع الصغير للسيوطي ص ٣٩١.

(٩) الجامع الصغير ص ٣٩١.

(١٠) الابتداء عند النّحويين: تعريةُ الاسم عن العواملِ اللّفظيةِ للإسنادِ، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وهذا المعنى عاملٌ فيهما، ويسمّى الأوّلُ: مبتدأً ومسنداً إليه، ومُحَدَّثاً عنه؛ والثّاني: خبراً، وحديثاً ومُسنداً. والابتداءُ العُرْفي: يُطلق على الشيء الذي يقع قبل المقصود، فيتناولُ» الحمْدَلَة» بعد» البَسْمَلَةِ» التعريفات للجرجاني ص ٢٠ - ٢١.

بالبسملَةِ، والإضافيُّ بالحمدلَةِ، وقدّم البسملةَ عملًا بالكتابِ[١] والإجماعِ[٢]، وجملةُ «الحمدُ لله»[٣] خبريةٌ لفظاً، إنشائيةٌ معنى، والحمدُ لله مختصٌّ باللهِ كما أفادتهُ الجملةُ.

(ربِّ العالمين) أي: مالكُ جميع الخلق من الإنس والجنّ والملائكةِ والدّوابِّ وغيرهم، وكلٌّ منها يُطلق عليه[٤] عَالَمٌ، يقالُ له: عالَم الإنس، عالم الجنِّ إلى غير ذلك وغلب في جمع عالم بالياء والنون أولو العلم على غيرهم، وهو العلامة، لأنّه علامةٌ على موجده.

(وصلّى اللهُ) وسلّم **(على سيّدنا محمّد)** سميّ محمداً[٥]؛ لكثرةِ خصالِهِ الحميدةِ **(خاتم الأنبياء)** بنصِّ القرآن[٦] **(وعلى آله)** هم مؤمنو بني هاشمٍ وبني المطّلب **(وصحبه)** هو اسم جمع[٧] لصاحبه بمعنى الصّحابيّ، وهو مَنْ اجتمع مؤمناً بمحمّدٍ ﷺ.

وقرنَ الثناءَ على الله تعالى بالصّلاة على هؤلاء؛ أمّا على محمّدٍ فلقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝﴾[٨] أي: لا أذكر إلّا وتُذكر معي،

---

(١) القرآن الكريم.

(٢) الإجماعُ في الاصطلاحِ: «اتّفاقُ المجتهدينَ من أمّةِ محمّدٍ - ﷺ - في عصرٍ على أمرٍ ديني، والعَزْم التَّامُّ على أمرٍ من جماعةِ أهلِ الحلِّ والعقد». التعريفات ص٢٤ - والإجماعُ على الابتداءِ بالبسملةِ عند أبي حنيفة وابن حنبل، وأجازها الشّافعي عند الذبيحةِ، وأوجبها آخرون.

(٣) سقط الله من (أ).

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤٣/١ وجامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير ١٤٣/١، ١٤٤، ١٤٥.

(٥) لسان العرب (حمد) ٣١٦/٣.

(٦) ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ الأحزاب ٤٠/٣٣.

(٧) لسان العرب (صحب) ٢٨٦/٧.

(٨) الشرح ٨/٩٤.

كما في صحيح[1] ابن حبّان[2]، وأمّا على آله وصحبه، فتبعاً له، لخبر: «قولوا اللّهمّ صليّ على محمّدٍ وعلى آلِ محمّدٍ»، ويصدق على الصّحب في قولٍ، ولأنكَ[3] إذا صلّيتَ على الآلِ غيرِ الصّحب فعلى الصَّحْبِ أولى. والصّلاة من الله[4] رحمة، ومن الملائكةِ استغفارٌ، ومن الآدمي تضّرع ودعاء. **(أجمعين)** تأكيد. **(أمّا بعد)** أتى بها اقتداءً بالنّبي صلى الله عليه وسلّم، فإنَّه كان يأتي بها في خطبته[5]؛ أي: مهما يكن من شيء بعد البسملةِ والحمدلةِ والصّلاةِ[6] على من ذكر. **(فقد سألني)** وفي نسخة إسقاط «أمّا بعد فقد»، وفي أخرى «وبعد فقد التمس مني» **(مَنْ لا تسعني مخالفته)** عادةً **(أن ألحقَ بمقدّمتي في)** علم **(الإعراب)** الشّاملِ للبناءِ تغليباً كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴿١٢﴾﴾[7] **(مقدّمةً في)** علمِ **(التّصريفِ على نحوِها)** أي: مقدار مقدّمة النّحو تقريباً **(ومقدّمة في)** علمِ **(الخطّ)**. سمّى الثلاثةَ مقدّماتٍ تواضعاً أو لأنّها ليست مقصودةً لذاتها، بل لضبط كلام اللهِ ورسولِهِ، وفي قوله: - في

---

(١) صحيح ابن حبّان ١٣١/١ وتفسير القرآن العظيم ٥١٥/٣ـ٥١٦.

(٢) محمد بن حبّان بن أحمد بنِ حبان التّميمي أبو حاتم البُستي القاضي كان من أوعية العلم في اللّغة والفقه والحديث والوعظ. له من التّصنيف في الحديث ما لم يُسبق إليه. وليّ القضاء بسمرقند. توفي ليلة الجمعة لثمانٍ بقين من شوّال سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء ٩٢/١٦، وإنباه الرواة ١٢٢/٣.

(٣) جاء ولأنّها في (أ).

(٤) لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب ٥٦/٣٣].

(٥) قال عليه الصلاة والسلام: **«أمّا بعدُ: ما بال أقوام يشترطونَ شروطاً ليست في كتابِ اللهِ، مَنْ اشترط شرطاً ليس في كتابِ اللهِ فليس له، وإن اشترط مائة مرّة»** صحيح البخاري ١٧٤/١.

(٦) بَعْدَ: كلمةٌ يُفصل بها بين كلامين عند إرادة الانتقالِ من كلامٍ إلى غيره، وهي من الظروف قيل: الزّمانية، وقيل: المكانية. وعاملُه محذوفٌ، قالَهُ الدّماميني. والتقدير: وأقول بعدما تقدّم من الحمدِ والصلاةِ والتّسليم على نبيّه العظيم. القاموس المحيط ٢٦/١.

(٧) التحريم ١٢/٦٦.

التَّصريف على نحوها ـ لطيفةٌ، وهي الجمعُ بين لفظين التّصريف والنَّحو.

(فاجبتُه) إلى ذلك بلا مُهَلَةٍ **(سائلاً متضرّعاً)** أي: سائلًا اللهَ غايةَ السُؤَالِ من الخضوعِ والذِلَّةِ «أن تنفع بهما كما نَفَعَ بأختهما» وهي مقدّمة الإعراب **(واللهُ)** هو **(الموفِّقُ)** أي: خالقُ قُدْرَةِ الطَّاعةِ في العبدِ.



باب التصريف

(التّصريف) تفعيلٌ[١] من الصَّرْفِ للمبالغة والتّكثير، وسُمّي به هذا العلمُ لكثرةِ التصّرف فيه، وله موضوعٌ وفائدةٌ واستمدادٌ ومسائل وحقيقة؛ فموضوعه: أبنيةُ الكلِم العربيّة من حيث يعرض لها الأحوال، وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللّسان، واستمداده: من كلام العرب من حيث الإفرادُ في الثلاثة[٢]، ومسائله: المطالبُ التي يُبَرْهَنُ عليها فيه، كعلمنا بأنَّ حرف العلّة من قَوَلَ وبَيَع يقلب ألفاً. وحقيقته لغة: التّغيير[٣]، واصطلاحاً بمعنى العمل؛ تحويلُ الأصلِ الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعانٍ مقصودة لا تحصلُ إلّا بها. وبمعنى العلم: **(علمٌ باصول)** جمع أصل، وهو لغةً: ما يبتنى عليه غيره[٤]، واصطلاحاً ما يأتي قريباً، ويرادفه القاعدةُ والقانونُ والضّبطُ، وقَيَّدِ بأصول، لأنّه لا يمكن حدُّ نوعٍ من العلمِ إلّا باعتبارِ متعلقاته

---

(١) ورد هذا المعنى عند عبدالقاهر الجرجاني في المفتاح/٢٦ ـ ٢٧/ **(فالتصريفُ تفعيلٌ من الصرّف، وهو أن تُصَرِّفَ الكلمةَ المفردةَ فتتولّد منها الفاظٌ مختلفةٌ، ومعانٍ متفاوتةٍ)**. وانظر التعريف في كتاب سيبويه ٢٤٢/٤ والمنصف شرح التصريف للمازني ٣/١ والممتع في التصريف لابن عصفور ٣١/١ والتسهيل لابن مالك ص٢٩٠ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠١٢/٤ ونزهة الطرف لابن هشام ص٩٧ والتعريفات للجرجاني ص٨٢.

(٢) في التصّريف هو على ثلاثة أقسام: الأوّلُ ما يكونُ لها في أنفسها، والثّاني: ما يلحقها من أولها، والثالثُ ما يلحقُها في آخرها. ارتشاف الضرب لابن حيان الأندلسي ٢٢/١.

(٣) لسان العرب **(صرف)** ٣٢٨/٧ ـ ٣٢٩.

(٤) لسان العرب **(أصل)** ١٥٥/١.

التي يُبحث في ذلك العلم عنها، وهي هنا أصول **(يعرف بها أحوال أبنية الكلم)** كصيغ المصدر والمضّي والاستقبال والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وكالإمالة وتخفيف الهمزة، فخرج بذلك ما عدا علمي الإعراب والصَّرف، حتى اللّغة، فإنّها[1] عِلمٌ يُعرفُ به أبنية الكلم لا أحوالها، إذ أبنيتُها حروفُها وحركاتُها وسكناتُها باعتبار الوضع، وأحوالها: العوارض التي تلحقها. وبقوله **(التي ليست بإعراب)** علم الإعراب الشامل للبناء تغليباً كما مرَّ.

واعتُرِض على التعريف بأنّه غيرُ جامع، «لخروج بَحْثِ التصريفي عن أصولٍ تُعْرَف بها نفسُ الأبنيةِ كالماضي والمضارع والمصدر، أو أحكامٍ لا تتعلّقُ بالأبنيةِ ولا بأحوالِها كالوقف والقلب والإدغام والتّخفيف إذا كانت في الحرف الأخير، إذ لا تُعْتَبَر حالاتُه في بناءِ الكلمةِ»[2].

وأجيب عن الأوّل[3] بأنّ المذكوراتِ فيه، أحوالٌ للأبنية، مثلاً إذا قلت: طَلَبَ ـ ماض. فطَلَبَ بناء، وماضٍ: عارضٌ له كالقلب العارضِ[4] لقَالَ، فالمرادُ بالمذكورات مفهوماتها لا ما صادقت عليه.

وعن الثاني: بأنّا لا نسلّم أنَّ أحوالَ الحرفِ الأخير ليست أحوالاً للأبنيةِ، إذ أحوالُ بعضِ الشيء أحوالٌ لذلك الشيء، وبذلك سقطَ ما قيل: إنّه لا حاجة لقوله: ـ التي ليست بإعراب ـ بناءً على أنّه لا يعتبرُ في بناء الكلمة حالاتُ الحرفِ الأخير. وعبَّر أوّلاً بالعلم، وثانياً بالمعرفةِ، لأنَّ الأصولَ أمورٌ كليّةٌ تنطبقُ على ما تحتها من الجزئياتِ لتتعرّفَ أحكامَها منها، كقولهم: إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما[5] بالسكون قُلبت الواو

---

(١) حدُّ اللُّغةِ «أصواتٌ يعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم». الخصائص لابن جني ٣٣/١ والتعريفات ٢٤٧ و لسان العرب **(لغا)** ٣٠٠/١٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٤/١ـ٥ ومجموعة الشافية ٤/٢ـ٥.

(٣) مجموعة الشافية ٤/٢ـ٥ـ والنكت النحوية للسيوطي ص ٢٧٢.

(٤) تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها، فَقُلِبَتْ ألفاً؛ لقولك: القَوْلُ. وشرح الملوكي لابن يعيش ص ٢٢٤ـ٢٢٥.

(٥) وردت «أحديهما» في الأصل و(أ) والصواب ما أثبتُّهُ.

ياء وأدغمت في الياء. والأحوالُ موادُّ جزئيّةٌ تُستعمل فيها تلك الأصولُ كسيِّد، ومن عادتهم استعمال العلم في الكلّيات، والمعرفة في الجزئيات.

(وأبنية الاسم) المتمكّن[1] كرَجُلٍ وفَرَسٍ، لا المبنيّ كمَنْ وكم **(الأصولُ)** صفةُ الأبنيةِ، فخرجَ بها الأبنيةُ الفروعُ، **(ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة)** لا أقلّ منها ولا أكثرَ. أمّا أنّه لا أقلّ منها؛ فلأنَّ الثلاثيّةَ أعدلُ الأبنيةِ لانقسامها على المراتبِ الثلاثِ: المبدأ والمنتهى والوسط[2]، فكان أقلُّها ثلاثةُ أحرفٍ، حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يوقف عليه. وحرفٌ واسطة بينهما، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحرّكاً لاقتضائه الحركةَ، والموقوفُ عليه ساكناً لاقتضائِه السّكونَ، ولمّا تنافيا صفةً كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بما يكون متحرّكاً تارةً وساكناً أخرى. وأمّا أنّه لا أكثر منها فلئلّا يُتَوَهَّم أنّه كلمتان إذ الأصلُ كما عُلِمَ أنْ تكونَ الكلمةُ على ثلاثة أحرفٍ، وجوّزوا الرّباعيّ والخماسيّ توسّعاً في تكثير الطرق الموصّلةِ[3] إلى المقصودِ وهو المعنى **(وأبنيةُ الفعل)** الأصول**(ثلاثيّة ورباعيّة)** لا أقلَّ منها ولا أكثرَ، ولم يجوّزوا فيه خماسياً لكثرةِ تصرّفه[4]، ولأنّه أثقلُ من الاسم لدلالته على الحَدَثِ والزّمانِ، ولأنَّ الضّميرَ المرفوعَ المتّصلَ به يصيرُ كالجزءِ منه، بدليلِ إسكانِ ما قبله إن كان متحرّكاً، فالخماسيّ فيه كالسداسيّ في الاسم، وقد علمت أنّه مرفوض. وأمّا الحرف فبمعزل عن

---

(١) الاسم المتمكّن هو الاسمُ المُعْرَبُ. يقول الزمخشري: «الاسم المُعْرَبُ على نوعين؛ نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعراب والتنوين كزيدٍ ورجلٍ، ويسمّى المُنصرف، ونوعٌ يُخْتَزَلُ عنه الجرُّ والتّنوينُ لشبه الفعل، ويُحَرك بالفتحِ في موضعِ الجرِّ كأحمدَ ومروانَ، إلاّ إذا أُضيفَ أو دخلَه لام التّعريف، ويسمّى غيرَ المنْصرفِ. واسمُ المتمكّن يجمعها، وقد يقال: الأمكن». المفصَّل ص١٦ والتعريفات ص٤٢.

(٢) الأصول في النحو ١٨٠/٣ والمنصف شرح التصريف ٣١/١ـ٣٢ والخصائص ٥٥/١ـ٥٦ ونزهة الطّرف ص٩٦.

(٣) جاء في الأصل **(الموصولة)**.

(٤) المقتضب للمبرّد ٢٥٧/١ والمنصف شرح التصريف ٢٨/١ـ٢٩ والأصول في النحو ٢٢٦/٣ وشرح الشافية للرّضي ٩/١.

هذا العلم، فلهذا سكت عنه[١].

ثم بيّنَ ميزاناً يتميّزُ به الزّائدُ عن الأصليّ، فقال: **(ويعبَّرُ عنها)** أي: عن الأصول أسماءً[٢] كانت أو أفعالًا **(بالفاءِ)** لأوّلها وضعاً **(والعين)** لثانيها **(واللّام)** لثالثها كرَجُل ونَصَرَ، أوّل كلّ[٣] منهما فاء وثانيه عين ثالثه لام، وإنّما قلت وَضْعاً، ليدخلَ المقلوبُ نحو «جاه» إذ وزنه «عفل» لأنّ المعتلّ فيه أوّلٌ وَضعاً **(و)** يُعَبَّرُ عن **(ما زاد)** من الأصول على ثلاثة **(بلام ثانية)** إن كان الزّائدُ واحداً كجَعْفَرٍ ودَحرجَ، وزنهما[٤] فَعْلَلٌ، بزيادة لام لا فاء أو عين لحصول الحاجة إلى زيادةِ حرفٍ عند اللّام **(و)** بلام **(ثالثة)** إن كان الزّائد اثنين كَجَحْمرِش[٥] وزنه فَعْلَلِلُ، واختير للوزن الفاء والعين واللام؛ لأنّ مجموعها هو فَعَلَ، أعمُّ الأفعالِ معنى، لأنّه يُستعمل في معنى كلٍّ منها نحو فِعْلِ الضَّرب والنّصر.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝﴾[٦] أي: مزكّون، وهو أليقُ من «جَعَلَ»[٧] لخفّته، ولما فيه من حروف الشّفةِ والوسط والحَلْقِ، ولمجيء جَعَلَ بمعنى آخر كخَلَقَ وصَيَّرَ. وليس المراد من أنّه يتميّز به الزّائد عن الأصلي أنَّ معرفتهما[٨] موقوفة على مقابلة الأصول بالفاء والعين واللام،

---

(١) الألفية ص ٦٠:
* حرفٌ وشِبْهُهُ من الصَّرفِ بَرِي ... وما سواهما بتصريفٍ حَري
شرح ابن عقيل ٤٨٥/٢. وقال الرّضى: **(لم يتعرّض النّحاةُ لأبنيةِ الحروفِ لندورِ تصرّفها، وكذا الأسماءُ العريقةُ البناءِ كـ مَنْ وما)** شرح الشافية ٨/١.

(٢) جاء في الأصل **(اسماً كان او فعلاً)** والصحيحُ ما أثبتُ لأنّه يتكلّم على الأصول، وهي جمع.

(٣) جاء منها في (أ).

(٤) جاء ووزنهما في (أ).

(٥) الجَحْمَرِش من النّساء: الثَّقيلةُ السَّمِجَةُ، والجَحْمَرِش أيضاً: العجوزُ الكبيرةُ، والجمعُ جحامِرُ، والتَّصغير: جُحَيْمِر. لسان العرب **(جَحمرش)** ١٩٠/٢.

(٦) المؤمنون ٤/٢٣.

(٧) سقط من من (أ).

(٨) جاء معرفتهما في (أ).

لأنَّ مقابلتها بها موقوفة على معرفتهما، فلو توقّفت معرفتهما عليهما[1] لزم الدّور[2]، بل المراد منه أنّهما إذا عُرفا بطريقٍ من الطُّرقِ[3]، كأن يقال: الحرفُ الأصليُّ ما ثبتَ في تصاريفِ الكلمةِ لفظاً كحروف الضّرب في متصرّفاته، أو تقديراً كعين **(قُلْتُ وبِعْتُ)**.

والزّائدُ ما سقط في بعضها كواو قُعُوْد، فُقِدَت في قَعَدَ ثم أُريد تعليمُ المتعلّمين فالطريقُ أن يقال:

إذا وزنّا لفظاً بفَعَلَ، فما قابل الفاء والعين واللام فهو أصليَ، وما لا فزائدٌ[4]، ولا يصحُّ أن يقال: الزّائُد ما لو سقط لم يختلّ معنى الكلمة. ألا ترى أنَّ ألف ضاربٍ يختلُّ معنى الكلمة بسقوطها وهي زائدةٌ، وواو كوكب، ونون قرنفل[5] كذلك، وإنّما كان الميزانُ ثلاثيّاً لِكَثرتِهِ، ولأنّه لو كان رباعياً أو خماسياً[6] لم يكن وزنُ الثلاثيّ إلّا بحذف حرفٍ أو أكثر، وإذا كان ثلاثياً لم يمكن وزنُ الرُّباعيّ والخماسيّ إلّا بزيادة اللّامِ، والزّيادةُ عندهم أسهلُ من الحذفِ، ولهذا قيل: ادّعاءُ زيادةِ الهاء في أُمّهات، أحسنُ من ادّعاءِ حذفِها في أُمّاتِ[7].

(ويُعَبَّر عن الزّائد) على الأصول **(بلفظه)** على الأصلِ في التّعبير

---

(١) جاء عليها في (ا).

(٢) الدّورُ: هو توقّفُ كلٍّ واحدٍ من الشّيئين على الآخر. وله أقسامٌ. الكليات ٣٣٤/٢.

(٣) الطرق التي يُعرف بها الزّائد من الأصلي هي: الاشتقاق والتَّصريف، والكثرة، واللزّومُ، ولزومُ حرفِ الزيادةِ البناءَ، وكونُ الزّيادة لمعنى، والنَّظير، والخروج عن النَّظير، والدّخولُ في أوسع البابَين عند لزوم الخروج عن النظير. الممتع في التصريف ٣٩/١ ـ ٤٠ وارتشاف الضرب ٢٢/١ـ٢٨.

(٤) مجموعة الشافية ١٥/١ ـ ١٦ وتوضح المقاصد والمسالك ٢٣٤/٥.

(٥) القرنفل: شرجٌ هنديٌ ليس من نبات أرض العرب. لسان العرب **(قرنفل)** ١٤٤/١١.

(٦) جاء وخماسيّاً في (ا).

(٧) قال ابن يعيش: «أُمَّهَات، وزنها فُعْلَهات، والواحد: أمٌّ، على فُعْلٍ، نحو حبٌّ ودرٌّ، عينُه ولامُه من وادٍ واحدٍ، والميمُ الأوْلى عين، والميم الأخيرة لام، والهاء زائدة» شرح الملوكي ص٢٠١ـ٢٠٢ والممتع في التصريف ٢١٧/١ ـ ٢١٨.

عن الحروف، وللفرق بين الزّائد والأصليّ[١] كضَارِبٍ وزنه فَاعِل، ومَضْرُوبٍ وزنُه مَفْعُول. فعبَّر عن الألفِ والميم والواو بألفاظها سواءٌ زِيْدَ الحرفُ تعويضاً، أم تكثيراً لحروف الكلمة، أم إلحاقاً بغيرها، أم إفادةً لمعنى زائدٍ[٢] بها **(إلاّ المُبْدَل من تاء الافتعال فإنّه)** لا يُعَبَّر بلفظه بل **(بالتّاء)** فلا يُقال في اضْطرب وازْدَجَر، افْطَعَل وافْدَعَلَ، بل افتَعَل بياناً للأصل[٣] أو دفعاً للثِقل، ولو قال: من تاءِ نَحْوِ الافتعالِ، كان أولى ليشملَ تاءَ تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ نحو اطّيّروا وادّارك أصلهما تطيَّر وتَدَارَكَ، قُلبت التاء طاءً ودالًا، وأُدْغمتا[٤]، فلمّا تعذّر الابتداءُ بالمُدّغم جيءَ بهمزة الوصل.

(وإلاّ المُكَرَّرَ للإلحاق) كقَرْدَدَ **(أو لغيره)** ككَرَّمَ **(فإنّه)** يُعبّرُ عنه **(بما)** عُبِّرَ به عمّا **(تقدّمه)** من الحرف الأصلي **(وإن كانَ من حروفِ الزّيادة)**[٥] وهي حروف سألتمونيها، والزّائد لا يكون إلّا منها، إلّا في الإلحاق والتّضعيف فيُزاد فيهما أيُّ حرف كان. ومعنى الزّيادة للإلحاق[٦]؛ زيادة الحرف في كلمة لتصير على هيئة كلمة أخرىَ أصليّة لتُعامل معاملتها، ومعناها لغيره، زيادته لقصد التعدية كفرّح، أو للتكثير كقطّع، أو غيره مما يأتي. فوزن قَرْدَدَ الملحق بجعفر فَعْلَلَ، فعُبِّرَ[٧] عن الدّال الثّانية بما عبّر به عن الأولى لئلا يفوت غرض الإلحاق من جعل الكلمة على مثال باب

---

(١) جاء والأصل في (أ).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٦ - ١١٥ وارتشاف الضرب ١٩٣/١ وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢٣٤/٥ - ٢٣٥.

(٣) أصلُ هذه كلِّها بالتاء، فكرهوا ظهور التّاء وهي مهموسةٌ غير مستعلية مع الضّاد والظاء، وهما مجهورتان مستعليتان، فأرادوا الإدغام، فأبدلوا الزّائد وهو تاءُ افتعل للأصلي الذي قبله. المنصف شرح التصريف ٣٢٨/١.

(٤) كما أُبدلت التّاءُ طاءً اجتمع مثلان، والأول منهما ساكن، فأدغما. الممتع في التصريف ٣٦٠/١.

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣٠٥/٣ وشرح الألفية لابن النّاظم ٨٢٧ - همع الهوامع للسيوطي ٢٣٢/٦.

(٦) الأصول في النحو ٣٥١/٣ والسيرافي النّحوي ص ٥٥٢ ونزهة الطرف ص ١١٨.

(٧) جاء فعبّروا في (أ).

موازينها فيه أصلٌ[1] كدَحْرَجَ في باب فَعْلَلَ. ووزنُ كَرَّمَ فعّل، فعبّر عن الرّاء الثّانية بما عبّر به عن الأولى تنبيهاً على أنَّ الاعتناء بالحرف الثّاني كهو بالأوّل، لأنَّهم يكرهون اجتماع المثلين ولذا أدغموا عنده، وخرج بقولي من الحرف الأصلي، الزّائدُ كألفِ جلباب، فإنّه لا يعبّر عن المكرّر معه بما عُبِّر به عنه، وما مثلت به هو ما إذا لم يكن المكرّر من حروف الزّيادة، ومثالُ ما إذا كان منها للإلحاق شَمْلَلَ[2] ولغيره علّم.

وجواب قوله: «وإن كان من حروف الزّيادة» محذوفٌ يدلُّ عليه ما قبله إن عطف على مقدّر، إذ مثله قد يكون حالاً، وقد يكون عطفاً على مقدّر، فالواو للحال كما عليه الزمخشري[3] وغيره، أو للعطف[4] كما عليه[5] الجاربردي[6].

والمختار[7] أنّ كلّا منهما جائزٌ، وأنَّ الثّانيَ أولى معنىً؛ لإفادته المبالغةَ والتأكيدَ منطوقاً وتقديره أنّه يُعبَّرُ عن المكَّرِ بما تقدَّمَ إنْ لم يكن من حروفِ الزِّيادةِ، وإن كان منها فكذلك، والمعنى: أنه يُعَبر بلفظهِ إلّا المكَّرَ، فلا يُعَبَر عنه بلفظهِن بل بما تقدَّمَهُ كما تقرر. **(إلاّ)** المكَّرَ الكائنَ

---

(١) جاء أصلاً في (أ).

(٢) جاء كشملل في (أ).

(٣) هو محمد بن عمر بن محمد بن أحمد الزّمخشري جار الله ز ولد سنةَ سبعٍ وتسعين وأربعمائة، ومات سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة، وله من التّصانيف: الكشّاف في التفسير، المفصّل في النحو، المقامات، وغير ذلك وفيات الأعيان ١٦٨/٥ وإشارة التعيين ص٣٤٥ وبغية الوعاة ٢/٢٧٩ـ٢٨٠.

(٤) جاء وللعطف في (أ).

(٥) قال الجاربردي: قوله **(وإن كان من حروف الزّيادة)** تأكيد لما قبله، ووجهُ دلالته على المبالغة والتأكيد أنّه عطف على مقدّر، أي يُعَبَّر عنه بما تقدّمه إن لم يكن من حروف الزّيادة، وإن كان من حروف الزيادة وما مثله سادّ جوابه لأنّه يدلُّ عليه. مجموعة الشافية ١/١٦ـ١٧.

(٦) أحمد بن الحسن الجاربردي الشيخ فخر الدّين. صنّف شرح الحاوي في الفقه، وشرح الشافية لابن الحاجب، وشرح الكشّاف. مات سنة ستٍّ وأربعين وسبعمائة. بغية الوعاة ٣٠٣/١.

(٧) جاء والمختار عندي في (أ).

(بِثَبَتٍ) ـ بفتح الموحدة ـ أي: ثبات وحجّة على أنَّهم لم يقصدوا التكرارَ، بل قصدوا زيادةَ الحرفِ، فاتُّفِقَ موافقتُه لما قبلَه، فإنّه يُعبَّر عنه بلفظِه كما عُلم أولاً[١]، فهذا في الظاهر مستثنى من مستثنى كما يقال: «أكرمُ العلماءَ إلّا الأغنياءَ منهم إلّا في الوليمة» فهو استثناءٌ تامٌّ. وفي التّحقيق مستثنى من أحوال المستثنى قبله. والتّقدير: إلّا المكّرر كائناً بأيِّ حالٍ وُجِدَ إلّا كائناً بِثَبَتٍ. فهو استثناء[٢] مفرغ. واستعمل المصنّف كغيره «ثَمّ»[٣] للمكان المجازيّ، ويُبيّن غالباً في كلّ محلّ بما يناسبه، فقوله هنا **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ المكّرر بغير ثَبَتٍ يُعَبَّرُ عنه بما قبله، أي: من أجلِ ذلك **(كان حِلْتِيْت)** وهو صَمْغُ[٤] الأَنْجُذَانِ، ويقال فيه[٥] حِلِّيت بتشديد اللّام **(فِعْلِيلاً لا فعليتاً)** وإن كان موجوداً[٦] كفعريت لقصد التكّرار فيه للإلحاق بقِنْديل وِبرطيل[٧] لحجر[٨] طويل، فوجب أن يوزن بوزنهما على قاعدة المكّرر **(و)** كان **(سُحْنُون)**[٩] ـ بالضّم ـ عَلَم رَجُل، ويُقال لأوّل الرّيح والمطر **(وعُثْنُون)** ـ بالضَّمّ وبمثلثة ثم نون ـ لرأس اللحية ولشعرات[١٠] تحت حنك البعير ولأوّل الرّيح والمطر **(فُعْلُولاً لا فُعْلُوناً)** ـ وفي نسخة فُعلُول لا فُعْلُون ـ أي: وزنه فُعلُولٌ لا فُعْلُوْن **(لذلك)** أي: لقصد التكّرار فيهما للإلحاق بغُضْرُوف[١١] وهو مالانَ من العظم **(ولعدمه)** أي: عدم

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/١٩.

(٢) يسمّى استثناء مفرّغاً، لأنَّ ما قبل «إلاّ» قد تفرّغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه. انظر شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٤٧ والتعريفات ص ٢٧١.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص ٢٥٠.

(٤) لسان العرب **(حليت)** ٣/٢٨١، وانظر**(نجذ)** ١٤/٥٠: الأنجذان: ضربٌ من النّبات.

(٥) سقط فيه من (أ).

(٦) أي فعليتاً في كلامهم.

(٧) لسان العرب **(برطل)** ١/٣٧٩.

(٨) جاء لحجرٍ أسود في (أ).

(٩) لسان العرب **(سحن)** ٦/١٩٩ـ٢٠٠.

(١٠) لسان العرب **(عثن)** ٩/٥٠.

(١١) لسان العرب **(غضرف)** ١٠/٨١.

فُعْلُوْن، ووجود فُعْلُوْل، كعُضْرُوْفٍ وعُصْفُوْرٍ، بل لو وُجد فُعْلُون لوجبَ رِعَايَةُ القاعدةِ كما مرَّ في حِلِّيث.

ثم أخذ في بيان ما ورد وثبت[1] فقال: **(وسَحْنُون)** بالفتح عَلَمٌ لرجل **(وإن صحَّ الفتحُ)** فيه وزنه فَعْلَوْن **(كحمدون)** وعَبْدُون وزَيْدُون **(وهو)** أي: فُعْلُوْن **(مختصّ بالعَلَم)** لا يتجاوزه إلى غيره، ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا جائز عرفاً وإن كان الاستعمالُ اللُّغويُّ دخولَها على المقصورِ كأن يقال: ويختصُّ[2] به العَلَم، وإنَّما قلنا وزن سَحْنُون فَعْلُوْن مع أنّه مكّرر **(لندور فُعْلُوْل)** بالدال المهملة **(وهو صُعْفُوق)** فقط. والنادر[3] كالمعدوم، ولندوره كان ثَبَتاً موجباً للعدولِ عن القاعدة قال الجوهري[4]. **(وهو اسمٌ اعجميٌ غيرُ مُنْصَرِفٍ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ، ويقال: بنو صَعفُوق لخَوَلٍ باليمامة)**[5] انتهى وكأنّهم نظروا إلى أنّه عُرِّبَ[6]، وإلَا فكان حقُّهم أن يقولوا: لعدم فُعْلُول كنظيره الآتي في فعلال. **(وخَرنوب)**[7] - بالفتح - لنبت يُتداوى به **(ضعيف)** والفصيح الضَّمُّ إذ أصلَه خرّوب، أُبدلت الرّاء الثانية نوناً كراهية التّضعيف، فوزنه فعنول لا فعلول. **(وسَمْنَان)**[8] - بالفتح - لماءٍ لبني ربيعة، وهو غيرُ منصرفٍ للعلميّةِ والزّيادة

---

(١) الثَّبت: وهو ما تكونُ صورتُه صورةَ المكّرر، ولكن انتظم دليلٌ على أنّه لم يُرَدْ به التكرار، فلم يُعْتَدّ بصورته، ويُوزن بلفظه لا باعتبار ما تقّدم. مجموعة الشافية ١٨/١.

(٢) جاء مُخْتَصّ في (أ).

(٣) النّادر: ما قلَّ وجودُه، وإن لم يكن بخلاف القياس. الكليات ٦٤/٣ والتعريفات ص ٣٠٧.

(٤) إسماعيل بن حمّاد الجوهري، صاحب الصِّحاح، الإمام أبو النّصر الفارابي قرأ العربية على الفارسيّ والسِّيرافي، صنّف كتاباً في العروض، مقدّمة في النّحو، الصِّحاح في اللغّة. مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة وقيل في حدود الأربعمائة. إشارة التعيين ص ٥٥٠ وإنباه الرواة للقفطي ص ٥٥ وبغية الوعاة ٤٤٦/١-٤٤٧.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية **(صفق)** ٧٢٤/١ والخصائص ٢١٥/٣ والممتع في التصريف١٤٩/١ والمعرّب ص٢١٩.

(٦) المُعَرّب: **(هو ما استعملتهُ العربُ من الألفاظِ الموضوعةِ لمعانٍ في غير لغتها)**. المزهر ٢٦٨/١.

(٧) لسان العرب **(خرنب)** ٧٨/٤.

(٨) معجم البلدان **(سمنان)** ٢٨٥/٣.

ووزنهُ (**فَعْلَان**) لافَعْلال (**وخَزْعَال**)[١] لناقةٍ بها ظَلْعٌ[٢] (**نادر**) لم يأتِ من وزنه غير مضعّف كزِلْزَال وقِلْقَالٌ[٣] غيرُه[٤]، وزيد قَهْقار[٥] للحجر الصلب وغيره، وزاد الجوهريّ (**وقَسْطَال**)[٦] للغبار.

وُردَّ الأوّلُ بأنّه إنّما هو قهقرٌ[٧]، والثاني بأنّه ممدود من القسطل بالسين والصّاد. قالوا: وأمّا بَهْرَام[٨] وشهرام فعجميّان. (**وبُطْنَان**) - بالضّمّ - (**فُعْلَان**) لا فعلال، لعدمه (**وقُرْطاس**) بالضّمّ (**ضَعِيفٌ**). والفصيح الكسر (**مع أنّه**) أي: بُطْنَاناً (**نقيضُ ظُهْران**) لأنّه جمع بطن، للجانب الطّويل من الرّيش، وظُهْرَان جمع ظهر، للجانب القصير منه وهو فُعْلان اتّفاقاً، إذ لا تكرار فيه، فكذا بُطْنان[٩]، وإن كان مكّرراً[١٠] حملًا للنقيض على النّقيض؛ لأنَّ النّقيضين متلازمان في الخطور بالبال بشهادة الوجدان.

وليس المرادُ بالنّادرِ والضّعيف الشّاذّ قياساً، إذ هو في اصطلاحهم[١١]

---

(١) لسان العرب (**خزعل**) ٨٢/٤.

(٢) لسان العرب (**ظلع**) ٢٥٦/٨. الظَّلع: عَرَجٌ.

(٣) قَلْقَلَ الشيءَ قلقا لاً وقلقلةً فتقلقلَ أي حرّكه فتحرّك واضطرب، فإذا كَسَرْتَه فهو مصدر، وإذا فتحت فهو اسمٌ كزلزال لسان العرب (**قلقل**) ٢٨٩/١١.

(٤) جاء وغيره في (أ).

(٥) لسان العرب (**قهقر**) ٣٣٥/١١.

(٦) تاج اللغةُ (**قسطل**) ٣٠٦/٢.

(٧) في لسان العرب ٣٣٥/١١ القَهْقَرُ والقَهْقَرُّ بتشديد الرّاء وتاج اللغةُ (**قهقر**) ٨٠١/٢ (**وكان أحمد بن يحيى يقول وحده: القهقار**).

(٨) بَهْرَام: اسم المرّيخ. لسان العرب (**بهرم**) ٥١٩/١.

(٩) (**وامّا بُطْنَان فليس بمكّرر اللاّم، لأنّه جمع بطن، وليس فعلال من ابنية الجموع، ولو كان بُطْنَان واحداً لجاز أن يكون فُعلالاً مكّرر اللاّم للإلحاقِ بقسطاس**). شرح الشافية للرضي ١٦/١ - ١٧.

(١٠) جاء المكّرر في (أ).

(١١) الشّاذ: (**هو الذي يكون وجودُه قليلاً، لكن لا يجيء على القياس، وقسّمه إلى مقبولٍ ومردودٍ امّا الأول فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويُقبل عند الفصحاءِ والبلغاءِ، وأمّا الثلاثي فبخلافه**) الكليات ٦٣/٣.

«ما يكون بخلاف القياس من غير نظرٍ إلى قلّة وجوده وكثرته كالقَوَد»[1] والنّادر[2] «ما قلَّ وجوده وإن لم يخالف القياس كخَزْعال» والضّعيف[3] «مايكون في ثبوته كلامٌ كقُرطاس بالضّمّ».

«ثم إن كان قلبٌ في الموزون» بجعلِ حرفٍ من حروفِ الأصولِ مكانَ آخرَ (**قُلِبَتِ الزِّنَةُ**) أيضاً (**مثله**) تنبيهاً على ترتيبِ حروفِ الأصول (**كقولك في آدُرٍ**) ـ بالمدِّ وضمِّ الدّال ـ جمعُ دارٍ (**أَعْفُلٍ**) إذ أصلُه أَدْوُر، والواو المضمومةُ يجوزُ همزها، فَهمزت، فصارت أدؤراً، فجُعلت العينُ مكان الفاءِ بعد نقل حركتها إليها، فصارت أأْدُراً، أُبدلت الهمزةُ ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت آدرا[4].

ثم بيّنَ ما يُعرف به القلبُ، وهو ستّةُ أوجهٍ فقال[5]: (**ويُعْرَفُ القلبُ**) في الموزون (**باصلِهِ**) وهو المصدرُ[6] (**كنَاْءَ يناءُ**) ونأى وينأى (**مع النَّأْيِ**) الّذي هو الأصلُ في اشتقاقِ غيرِه منه على الأصح، ولمّا وافقَة نأى ينأى، في أنّه مهموزُ العَيْنِ دونَ نَاْءَ يَنَاْءُ؛ لكونِهِ أجوفَ مهموزَ اللّام، عُلِمَ أنَّ نَاْءَ يَنَاْءُ مقلوبُ نأى فوزنُهما فَلَعَ يَفْلَعُ. (**وبامثلةِ اشتقاقه**) أيَ: المقلوب، وهي الكلماتُ[7] التي عُلِمَ رجوعُها كلُّها إلى أصلٍ واحدٍ (**كالجاهِ**) للقَدْرِ والمَنْزِلَةِ، فإنَّ نظائره كالوَجْهِ والتَّوجُّهِ والمواجهةِ ووجّه[8]، لكونها معتّلة الفاءِ تدلُّ على أنَّ أصلَه وجه، نُقِلَتْ الفاءُ إلى مكانِ العين، وكان القياسُ أن يُقال جَوْهٌ، بواوٍ ساكنةٍ، لكنَّها لمّا تحرّكت في الأصلِ، وانفتحَ ما قبلها،

---

(١) القَوْدُ: قتلُ النفسِ بالنفس، شاذ كالحَوكة والخَوَنَةِ. لسان العرب (**قود**) ٣٤٢/١١.
(٢) الكليات ٦٤/٣.
(٣) الكليات ٦٣/٣.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٤٠/٥ والمخصّص ١١٥/٥.
(٥) سقط فقال من (أ).
(٦) جاء وهو المصدرُ والواحدُ في (أ).
(٧) شرح الشافية للرضي ٢٣/١ (**هي الكلماتُ المشتقّة مما اشتُقَّ منه المقلوب**)..
(٨) جاء التّوجيه في (أ).

قُلبت ألفاً، أو[١] لمّا غيّرت بالتأخير غُيّرت بالتحّريك، فانقلبت[٢] ألفاً، فوزنه عَفَل بفتح الفاءِ، **(والحادي)** فإنَّ نظائره كالوَحْدَة والتَّوحُّد والوحدانِ والواحِدِ، لكونها معتلّة الفاءِ تدلُّ على أنَّ أصله الواحد، قلبت الفاءُ[٣]، إلى الآخر، ولا يمكنُ الابتداءُ بالألفِ، فقدّمت[٤] الحاءُ عليها، فصار حادِواً قُلبت الواو ياءً لوقوعِها رابعةً ولا ضمَّ قبلها، صار حَادِيا بوزن عَالِف[٥].
(والقِسيّ) ـ بكسر القاف ـ فإنَّ مفرده وهو القَوْس، ونظائرَه كقَوَسِ الشَّيخ واستقوسَ أي: انحنى، ورجلٌ مُتَقَوِّسٌ أي: معه قوسه، لكونها معتلّة العين، تدلّ على أنَّ أصله قُوُوس[٦]، قُلِبت[٧] العَين إلى موضع اللّام وبالعكس؛ لكراهتهم اجتماع ضمّتين وواوين، فصار قُسُوواً على فُلُوْعٍ، قُلبت الواو ياء؛ لما مَّر، فاجتمعت الواو والياء والسّابقُ ساكنٌ، قُلِبت الواو ياءً وأُدغمت فيها، ثم كُسرت السّين لمناسبة الياء، فصار قُسِيّاً، ثم كُسرت القافُ للإتباع ولإزالة الثِّقل، فصار قسيّا على فليع، «وإذا نسبت إليها قُلت قُسَوِيّ لأنّها فُلُوعٌ مغيّر من فُعُول كما مرَّ، فتُردُّ إلَيه»[٨].

(وبصحته) أي: المقلوب **(كأَيِسَ)** فإنَّ وزنه عَفِلَ، مقلوب يَئِس[٩]، إذ لولا أنَّه مقلوبٌ[١٠] لقيل فيه آسَ بقلب الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها.

---

(١) جاء ولمّا غيّرت في (أ).
(٢) جاء انقلَبت في (أ).
(٣) جاء ألفاً في (أ).
(٤) جاء قدّمت في (أ).
(٥) الخصائص ٧٨/٢ ونزهة الطّرف ٢٤٧.
(٦) المقتضب ١٦٧/١ والأصول في النحو ٣٣٦/٣ ـ ٣٣٧ والمنصف شرح التصريف ١٠٢/٣ والممتع في التصريف ٦١٨/٢.
(٧) جاء نقلت في (أ).
(٨) تاج اللغة **(قوس)** ٩٦٤/٢.
(٩) قال ابن جنيّ: «ألا ترى أنَّ «أيِس» لمّا كان لا مصدر له، حُكم عليه بأنّه مقلوبٌ عن «يئس» وذلك أنّه يقال: يَئِسَ يَيْأَسُ يأساً، وأَيِسَ يَأْيَسُ يَأْساً، فاليأسُ مُستعمل في الفعلين جميعاً، ولا يقولُ أحدٌ: أَيَسَاً». المنصف شرح التصريف ١٠٥/٢.
(١٠) جاء مقلوبٌ في (أ).

واعتُرض بأنَّ القلب إمّا أن يمنع الانقلاب أَوْ لَا، وأيّاً ما كان، فيستوي ناءَ يناءُ مع أيسَ في الانقلاب وعدمه.

وأجيب [بأنَّ علّةَ الانقلابِ موجودةٌ في ناءَ يناءُ بتقديريْ القلبِ وعدِمه بخلافِ أَيِسَ، وبأنَّ عدمَ الانقلابِ دليلُ القلبِ ولا يلزم العكس][1] **(وبقلّة استعماله)** أي: المقلوب **(كآرامٍ وآدُر)** بمدهما، جمع رئيم[2]، وهو الظبيّ الأبيض ودار، أصلُهما أَرْأَمَ وأَدْؤُرٌ، وهما أكثرُ استعمالاً مما قُلِباً إليه، فعُلِم أنّهما الأصلُ؛ لأنَّ حملَ الأكثرِ على الأصلِ أولى، ورجوعُ ما ذكر من الأقسامِ غيرِ الأوّلِ إلى الأوّل بناءَ على أنَّه يمكن البيان في الكلّ بالأصل لا يضرُّ لجوازِ اجتماعِ دلائل كثيرةٍ على مدلولٍ واحد **(بأداءِ تركه)** أي: القلب **(إلى)** اجتماعِ **(همزتين)**، وإنَّما يُعرفُ القلبُ بذلك **(عند الخليل)**[3] بن أحمد **(نحو جاءٍ)** فإنَّه اسمُ فاعلٍ من معتلّ العين مهموزِ اللّام، فأصلُه جايِءٌ بتقديم الياءِ على الهمزة، فلو لم يُقْلَب لانقلبت الياءُ همزةً لكونِها بعد ألف فَاْعِل[4] كما في نظائرِه كسَائِل وسَائِر، فتجتمعُ همزتان في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك مُسْتَكْرَهٌ، فوجبَ تقدير القلبِ فيه، ثم إعلالُه إعلالَ قاضٍ، فوزنُه قبلَ إعلالِه فَالِعٌ، وبعده فالٍ[5] وقال سيبويه[6]: «لا بأس باجتماع

(١) مجموعة الشافية ٢٣/١.

(٢) لسان العرب (رئم) ٨٣/٥.

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ، نحويٌّ لغوي عَروضيّ. من تصانيفه: معجم العين والعروض والشواهد. توفي سنة خمس وسبعين ومائة. وله أربعٌ وسبعون سنة. ووفيات الأعيان ٢٤٤/٢. وإشارة التّعيين ص ٤١٢.

(٤) سقط فاعل من (أ).

(٥) قال سيبويه «وأمّا الخليل فكان يزعم أنَّ قولَكَ جاءٍ وشاءٍ ونحوها، اللاّم فيهنَّ مقلوبة». كتاب سيبويه ٣٧٧/٤ وقال ابن جنيّ «وزن جاءٍ عند الخليل فالع، وعند غيره فاعل» المنصف شرح التصريف ٤/٢.

(٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين، سيبويه أبو بشر، لقّب سيبويه ومعناه رائحة التّفاح، نشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطّاب والأخفش وعيسى بن عمرو. مات سنة ثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ وبغية الوعاة ٢٢٩/٢ـ٢٣٠ وإشارة التعيين ص٢٤٢.

همزتين إذ يعمل حينئذ ما تقتضيه الأصولَ، فتُقلب الثانيةُ في جائئ ياءً ثم يعلُّ إعلالَ قاض»[١].

واعترض[٢] عليه بأنَّ الياءَ المنقلبةَ عن همزةٍ قياسُها أن تصحَّ على الأفصحِ، فلو كانت الياء في جايئ منقلبةً عن همزةٍ لكانَ الأفصحُ إبقاؤها كما في نحو دارِي[٣] ومُسْتَهْزِيُون[٤] إذا خففت همزتُهما[٥]، فلا يعلُّ إعلالَ قاضٍ، لمّا[٦] أعلّوها إعلاله عُرف أنّها أصليّةٌ مقلوبةٌ، لا منقلبةٌ عن همزةٍ.

وأجيب عن ذلك: بأنّا لا نسلُّم أنَّ قياسَها أن تَصِحَّ مطلقاً. بل فيه تفصيلٌ وهو أنَّه إن وجبَ إبدالُها من الهمزةِ وجبَ الإعلالُ، وإلّا فلا، ولمّا وجبَ الإبدالُ في جائئ[٧] بهمزتين، وجبَ الإعلالُ بخلافِ نحو داريء[٨]. ورُدَّ هذا الجواب بأنَّ كلّا من شقّي التّفصيل فيه، منقوض.

أمّا الأوّل: فمنقوض بأئمّة، فإنَّ أصله أَإِمّة[٩] بهمزتين، وبعد إبدالِ الثّانية وجوباً، لا يجبُ الإعلالُ بقلبِ الياءِ ألفاً بل لا يجوز.

وأمّا الثّاني: فمنقوض بنحو خَطِيَّة، فإنَّ إبدالَ الهمزةِ فيه ياء جائزٌ لا واجبٌ مع أنَّ الإدغامَ بعدّه واجبٌ وكلا النّقيضين مرفوعٌ،

---

(١) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ والمنصف شرح التصريف ٥٢/٢٠ والأصول في النحو ٢٦٦/٣ - ٢٩٧ والمقتضب ٢٥٣/١ وشرح الكافية الشافية٢٥/١ والممتع في التصريف ٥٠٩/٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢٦/١ ومجموعة الشافية ٢٤/١.

(٣) جاء قاريّ في (أ).

(٤) البقرة ١٤/٢: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾.

(٥) في النشر ٣٩٧/١ والكشف عن وجوه القراءات العشر ٩٥/١: تفرد حمزة بتخفيف كلّ همزة متوسطة أو متطرفة إذا وقف خاصة.

(٦) جاء وهنا لمّا أعلّوها في (أ).

(٧) جاء جاءء في (أ).

(٨) جاء قارئ في (أ).

(٩) جاء أَأْمَةِ في (أ).

أمّا الأوّل: فلأنَّ أصل أَإِمّة أَأْمِمَة[١]، نُقِلَت حركة الميم[٢] الأولى إلى الهمزةِ قبلَها، وأُدغمت الميمُ في الميم، فصارَ أَإِمَّة، فأُبدلت الهمزةُ ياءً فصارَ أَيِمة. فحركةُ الياءِ عارضةٌ، والحركةُ العارضةُ غيرُ معتدٍّ بها غالباً كما في نحو «اخشَى الله» و«لو أنَّهم»[٣] فلم يعلّوا فيهما.

وأمّا الثاني[٤]: فلأنَّ إبدالَ الهمزةِ ياء في نحو خطيّة، إنَّما ارتُكب للإدغام، فكيف يُترك به الإدغام بخلافه في نحو داري[٥] فاندفع الاعتراضُ عن مَذْهَبِ سيبويه، فَقَوِيَ المصيرُ إليه، إذ القلب خلاف الأصل[٦].

ونُقل عن أبي عليّ[٧] أنّه كان يُقَوّي مذهب الخليل[٨]، وبأنّه لا يلزمُ فيه إلّا القلب لئلا تجتمع همزتان، وإن كان على خلافِ الأصل، ومذهبُ سيبويه يلزمُ[٩] إعلالان؛ قلبُ العينِ همزةً واللام ياء، والقلبُ كثيرٌ في

---

(١) جاء أيّمة في (أ).
(٢) سقط الميم من (أ).
(٣) النساء ٤/٦٤.
(٤) مجموعة الشافية ١/٢٤ـ٢٥ وشرح الشافية للرّضي.
(٥) جاء قاري في (أ).
(٦) سقط الأصل من (أ).
(٧) الحسن بنُ أحمد بن عبدالغفّار بن محمد سليمان، الإمام أبو علي الفارسي. أخذ عن الزّجّاج وابن السّراج ومبرمان. من تصانيفه: الحجّة التذكرة. تعليقة على كتاب سيبويه. المسائل الحلبية، البغدادية، البصرية، الشيرازية، العسكرية. توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. وفيات الأعيان ٢/٨٠ ـ ٨٢ وإشارة التعيين ص٨٣ وبغية الوعاة ١/٤٩٥ـ٤٩٦.
(٨) قال ابن عصفور: «ورجّح الفارسيّ مذهبَ الخليل على المذهب الأوّل، بأنّه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهةٍ واحدة، وهما: قلبُ العين همزةً، وقلبُ الهمزةِ التي هي لام ياء، وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدةٍ لا يوجد في كلامِ العربِ إلاّ نادراً في ضرورة الشِّعر»، الممتع في التصريف ٢/٥١٠ والمنصف ٢/٥٣ والتكملة ص٢٦٤.
(٩) جاء منه في (أ).

كلامِهم مع عدم الاحتياج إليه كَشَأْكٍ، فمعه كما هنا أولى، وأمّا إعلالُه إعلالَ قاضٍ فمشترك بينهما. قال الشيخ نظام الدّين[١]: «ويمكن أن يعُارض بأنَّ الإعلالَين على القياس أولى من إعلالٍ واحدٍ على خلاف القياس. وقال ابن الحاجب[٢]: قولُ سيبويه أقيسُ، وما قالَه الخليلُ لا يقومُ عليه دليلٌ وليس بقياس»[٣].

(أو) بأداءِ تركِ القَلبِ **(إلى مَنْعِ الصَّرفِ بغيرِ عِلّة)** اللازمُ للكسائي[٤] وسيأتي، أي: ويُعرف القلب بذلك في الجملة **(على الأصَحِّ)** وهو مذهب المحققين كالخليل وسيبويه **(نحو أشياء فإنَّها)** عندهم **(لَفْعَاء)** لأنَّهم وجدوها ممنوعةَ الصَّرفِ بغيرِ علّة، فقدّروا فيها القلبَ ليكونَ أصلُها شَيْئَاء فَعْلَاءُ كَحَمْراء، فلا ينصرف لألف التأنيث وإن كان اسمَ جمعٍ لا جمعاً[٥] لشيء **(وقال)** أبو الحسن علي بن حمزة **(الكسائي)**: إنَّها **(أَفْعَالٌ)** جمعاً لشيء كَشَيخ وأَشْيَاخ، وإنَّما مُنعت الصّرْفَ بغيرِ علّة لكثرةِ استعمالِهم لها، لأنَّها شُبِّهَتْ بِفَعْلَاء[٦].

ورُدَّ[٧] بأنَّه يلزمُ منه منعَ صَرْفِ أبناءَ وأسماءَ أيضاً بغيرِ علّة، مع أنَّ

---

(١) هو نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين الخراساني المعروف بالنظام الأعرج النيسابوري، توفي سنة ٧٢٨هـ من تآليفه تعبير التحرير في شرح المجسطي وشرح مفاتيح العلوم للسكاكي وغير ذلك. هدية العارفين ٢٨١/٥.

(٢) لم أقف على القول.

(٣) شرح الشافية للرضي ٢٥/١.

(٤) الكسائي هو علي بن حمزة بن عبدالله الإمام أبو الحسن الكسائي. إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين. صنّف معاني القرآن، القراءات، النوادر: الكبير، الأوسط، الأصغر، المصادر وغير ذلك. مات بالرَّيّ سنة ستين ـ أو ثلاث وقيل تسع وثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٢٩٥/٣ وإشارة التعيين ص ٢١٧ وبغية الوعاة ١٦٢/٢ـ١٦٣ـ١٦٤.

(٥) كتاب سيبويه ٣٨٠/٣ والمنصف في التصريف ٩٤/٢ والإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ ـ ٨١٣ شرح الشافية للرضي ٢٩/١ ـ ٣٠. الممتع في التصريف ٥١٣/٢ ـ ٥١٤.

(٦) المنصف شرح التصريف ٩٥/٢ ـ ٩٦ والممتع في التصريف ٥١٣/٢.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٢٩/١.

أشياء تُجمع[١] على أَشَاوِي وأَفْعَال لا تجمع[٢] على أَفَاعِل. قال الجوهري[٣]: وأصل أشاوي أشائيٌّ بالتّشديد[٤] قلبت الهمزة ياء فاجتمعت ثالثُ ياءات، فحُذفت الوسطى، وقُلِبَت الأخيرةُ ألفاً، وأُبدلت الأولى واواً، ويجمع أيضاً على أشايا وأَشْيَاءات، وكلُّها دليلٌ على أنَّ مفردَها فَعْلَاءُ. لكن قال صاحب القاموس[٥]: «أصل أشاوي أشاييّ بثلاث ياءات[٦]) قال: «وقول الجوهري أصلُه أشائِي بالهمز غَلَطٌ، لأنَّه لا يصحُّ همزُ الياءِ الأولى لأنَّها أصلٌ غيرُ زائدةٍ كما تقول في أَبْيَات أَبَايِيْت، فلا تُهْمَز الياءَ التي بعد الألف»[٧]. **(وقال)** يحيى بن زياد **(الفَرّاء[٨])** إنَّها **(أَفْعَاء وأصلها أَفْعِلاءَ[٩])** لأنَّ أصلَ شيء شيِّء كَبَيِّنٌ ولَيِّنٌ فَخُفِّفَ كهذين ثم جُمع على أَفعِلاء، كأَبْيِنَاء وأَلْيِنَاْء فقالوا: أَشْيِئَاْء، فحُذفت الهمزةُ الأولى وهي لامُ الكلمةِ تخفيفاً كراهةَ اجتماعِ همزتين بينهما ألف، فوزنها أَفْعَاء.

ورُدَّ[١٠] بأنَّه لو كان أصلُ شيءٍ شَيِّئاء، لكانَ الأصلُ أكثرَ استعمالاً كما أنَّ بيِّناً مشدَّداً أكثرُ استعمالاً من بَيْنٍ مخففاً، وبأنَّ حذفَ الهمزةِ في أَشْيِئَاء

---

(١) جاء يجمع في (أ).
(٢) جاء لا يجمع في (أ).
(٣) تاج اللغة وصحاح العربية **(شيا)** ٦٩٦/١ ـ ٥٨/١.
(٤) جاء أي بالتّشديد في (أ).
(٥) محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي الفيروزاباديّ. صاحب القاموس. ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة بكارزين، تفقّه ببلاده، ونظر في اللغة فمَهَرَ منها إلى أن بَهَرَ وفاق. له من التّصانيف: القاموس المحيط في اللغة، اللامع العلم العجاب. وغير ذلك. مات ليلة العشرين من شوّال سنة ست عشرة وثمانمائة. بغية الوعاة ٢٧٣/١.
(٦) القاموس المحيط **(شيا)** ٢٠/١.
(٧) القاموس المحيط **(شيا)** ٢٠/١ **(لأنَّها أصلاً غيرَ زائدة)**.
(٨) يحيى بن زيّاد بن عبدالله بن مروان الدّيلمي، أبو زكريا، المعروف بالفرّاء. صنّف: معاني القرآن، البهاءُ فيما تلحنُ فيه العامّة، اللغات، المقصور والممدود، المذكّر والمؤنث، مات بطريق مكّة سنة سبعٍ ومائتين، عن سبع وستين سنة. وفيات الأعيان ١٣٦/٢ وإشارة التعيين ص٣٧٩ وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.
(٩) معاني القرآن ٣٢١/١ والممتع في التصريف ٥١٣/٢.
(١٠) الأصول في النحو ٣٣٧/٣ والممتع في التصريف ٥١٥/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٠/١.

غيرُ ثابت، وما عُلِّل به من حذفها غيرُ معروف. وبأنَّ تصغيرها[١] على أُشَيّاء يمنع من ذلك لأنَّ جمعَ الكثرةِ إذا أُريد تصغيرُه، ولم يكن لمفردِه جمع قلّة، وجب ردُّه إلى المفردِ وتصغيره ثم جمع السّلامة.

وبأنَّها تُجمع على أشاوي وغيرها مما مرَّ، ولا يلزمُ المحققين شيءٌ من ذلك، لأنَّ منعَ صَرْفِها لألفِ التَّأنيث وتصغيرِها على أُشَيَّاء لأنَّها اسم جمعٍ لا جمع كما مرَّ، وجمعَها على أشاوي لأنَّها اسمٌ على فَعْلَاء فتُجمع علىٰ فعاليّ كصحراء وصحاريّ، غايتُه أنّه يلزمُهم القلبُ وهو كثير[٢]

[[٣]وبما قرّرته عُلم أنَّ قول المصنّف على الأصحِّ متعلّق بيعرف، وللفرّاء أن يجيبَ عن الأوّل بأنَّ شَيْئَاً فرعٌ، وإنَّما كَثُرَ استعمالُه لخفتّه، ويجوزُ تعلّقه بأداء، ورجَّحه الجاربردي؛ أي: ويُعرف القلبُ بأنَّه لو لم يقدّر لأدّى على الأصحّ إلى منع الصّرف بغير علّة على ما مرَّ]، فالأصّح واقعٌ على قولِ الكسائي، والمرادُ أنَّه أصحُّ من قول الفرّاء، لأنَّه ماشٍ[٤] في الزنة على ظاهر لفظ شيء إذ شيء وأشياء بمنزلة شيخ وأشياخ بخلاف قول الفراء والمحققين **(وكذلك)** أي: وكالقلبِ في الزِّنةِ **(الحذف)** فكما يقلب فيها ما يقلب في الموزون، كذلك يحذف منها ما يُحذف منه؛ لما مرَّ **(كقولك في قاضٍ فاعٍ)** بحذف اللّام في الزِّنة كما حذفت في الموزون، ويجعل إعرابُها رفعاً وجرّاً تقديراً مثل إعرابه ولا يُعدل عن ذلك في القلب ولا في الحذف **(إلاّ أن يُبَيِّنَ فيهما)** الأصل، فيقال حينئذ في القلب، وزن آدُرٍ[٥]

---

(١) قال ابن عصفور: «ولا يُرَدُّ بالتّصغير على الكسائي، لأنّ أَفعالاً من أبنية جموعِ القلّة، وجموعُ القِلَّة تُصَغّر على ألفاظها، وكذلك لا يُرَدُّ على الخليل بذلك، لأنَّ أسماءَ الجموعِ تُصغَّر على ألفاظها». الممتع في التصريف ٢/٥١٥.

(٢) جاء وهو كثير هنا في (أ).

(٣) جاء اضطرابٌ في ترتيب العبارات في (أ). «و للفرّاء أن يجيب الأوّل بأنَّ شيئاً فرعٌ، وإنَّما كَثُرَ استعمالُه لخفّته، وبما قرّرتُه عُلِم أنَّ قولَ المصنّف على الأصحِّ متعلّقٌ بيعرفُ على ما مرَّ، فالأصحُّ واقعٌ على قولِ الكسائي»..

(٤) سقط المحققين من (أ).

(٥) آدر أصلها أدوُر جمع دار.

في الأصل أَفْعُلٍ، وفي الحذفِ وزن قاضٍ في الأصل فاعِلٍ[١].

(وتنقسمُ) أي: الأبنيةُ أسماءً كانت أو أفعالًا **(إلى)** قسمين **(صحيحٌ ومعتلّ، فالمعتلُّ ما فيه)** أي: في أصوله **(حرف علّة)** وهو الألفُ والواو والياء **(والصّحيحُ بخلافه)**.

وأقسامُ المعتلّ سبعةٌ؛ لأنَّ حرفَ العلّةِ فيه، إمّا أن يتعدّدَ، فإنْ لم يتعدّد؛ فإمّا أن يكونَ فاءً وعيناً أو لاماً، وإنْ تعدّد؛ فإمّا أن يكونَ اثنين أو ثلاثة، كواو وياءٍ لاسمي الحرفين، ولم يذكره لقلّته. وإذا كان[٢] اثنين؛ فإمّا أن يفترقا أو يقترنا، وإذا اقترنا؛ فإمّا أن يكونَ فاء وعيناً، أو عيناً ولاماً، فالمجموع سبعةٌ، **(فالمعتلُّ بالفاء)** كوَعَدَ ويَمُنَ **(مثال)**[٣] أي: يسمّى به لمماثلتِهِ الصّحيحَ في احتمالِه الحركات، والأجوفُ في زنةِ الأمر نحو عُد كبع **(و)** المعتلّ **(بالعين)** كقال وباع **(أجوف)**[٤] أي: يسمّى به لخلّو ما هو كالجوف له من الصّحة **(وذو الثلاثة)**[٥] أي: يسمّى به أيضاً لكونِ ماضيه على ثلاثةِ أحرفٍ، إذا أخبرت عن نفسِك نحو قلتُ وبعت **(و)** المعتلّ **(باللّام)** كغزا ورمى **(منقوص)**[٦] أي: يسمّى به لنُقصان آخره عن بعض الحركات **(وذو الأربعة)** أي: يسمّى به أيضاً لكون[٧] ماضيه على أربعة أحرفٍ إذا أخبرتَ عن نفسِك نحو غزوتُ ورميتُ[٨]. قال السعد[٩]

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣٢/١.

(٢) جاء كانا في (أ).

(٣) المثال: ما اعتلَّ فاؤه، كوَعَدَ ويَسَرَ. التعريفات للجرجاني ص ٢٥٧.

(٤) الأجوف: ما اعتلَّ عينُه، كقال وباع. التعريفات للجرجاني ص ٢٥.

(٥) ذو الثلاثة: لكون ماضيه على ثلاثة أحرف. تصريف العزّي ص ٦.

(٦) المنقوص: ما لامه ياء فَيَفْعِل. نحو: يَرْمي أو واو فَيَفْعُل نحو يغزه. ارتشاف الضرب ١٦٠/١.

(٧) ذو الأربعة: لكون ماضيه على أربعة أحرف. تصريف العزّي ص٧.

(٨) في الأصل قال. الصحيح ما أثبت لأن ما سبق من كلام التّفتازاني.

(٩) مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعد الدين التّفتازاني. ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة. أخذ عن القُطب والعَضُد. له شرح العُضد، شرح التّلخيص، مطوّل وآخر مختصر، شرح القسم الثالث من المفتاح، شرح تصريف العِزّي، الإرشاد في النّحو، حاشية الكشّاف، لم تتمّ. مات سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. بغية الوعاة ٢٨٥/٢.

التّفتازاني: «فإن قيل: هذه العلّةُ موجودةٌ في كل ما هو على ثلاثة أحرفٍ غيرِ الأجوف من المجّردات. قلت: هو في غير ذلك على الأصل بخلافِ النّاقصِ، فإنَّ كونَه على ثلاثةِ أحرفٍ هنا أولى منه في الأجوفِ، لكونِ حرفِ العلّةِ في الآخرِ الذي هو محلُّ التّغيير، فلمّا خالَفَ وبقي على الأربعة سمّي بذلك، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي[١] اختصاصه به»[٢].

(و) المعتلّ **(بالفاء والعين)** كوَيْل ويَوْم، لا يجيء في الفعل، وليس في كلامهم اسمٌ اجتمع في أوّلة ياءان إلّا يَيْن[٣] اسم بلد **(أو بالعين واللاّم)** كقَوَيَ وحَيَي[٤]، **(لفيف مقرون[٥])** أي: يسمّى به لالتفافِ، أي: اجتماعِ حرفَي العلّة فيه، واقترانِهما[٦] لعدم الفاصلِ[٧] بينهما، يقال للمجتمعين من قبائلِ شتى لفيف[٨] (و) المعتلُّ **(بالفاء واللاّم)** نحو وَقَى لَفِيْفٌ **(مفروق)**[٩] أي: يسمّى به لالتفافِ حرفَي العلّةِ فيه وافتراقهما.

(وللاسم الثّلاثيّ المجّرد عشرةُ أبنية، والقسمة) العقليةُ بعد التزام تحريك الفاء لتعذّر الابتداء بالسّاكن أو تعسره[١٠]، وبعد[١١] ترك اللّام لكونها محلّ الإعراب **(تقتضي)** أن تكون أبنيتهُ[١٢] **(اثْنِيْ عَشَرَ)** بناءً حصلتْ من ضربِ أحوالِ الفاءِ، وهي الحركاتُ الثلاثُ في أحوالِ العَيْنِ

---

(١) جاء لا يقتضي في (أ).
(٢) تصريف العزّي: ص ٧.
(٣) يَين: قال الزمخشري: عينٌ بوادٍ يقال له حَوْرتان، وهي اليوم لبني زيد الموسومي من بني الحسن. وقيل غير ذلك. معجم البلدن ٥١٨ ـ ٥١٩.
(٤) جاء حوي في (أ).
(٥) اللفيف المقرون: ما اعتلَّ عينُه ولامه كقوى. التعريفات للجرجاني ص٢٤٧.
(٦) جاء واقترانها في (أ).
(٧) جاء الانفصال في (أ).
(٨) لسان العرب **(لفف)** ٣٠٥/١٢.
(٩) اللفيف المفروق: ما اعتلَّ فاؤه ولامُه: كوَفَى. التعريفات للجرجاني ص ٢٤٧.
(١٠) جاء أو لعُسْرِه في (أ).
(١١) جاء **(تحرك)** في الأصل. والصواب ما أثبت.
(١٢) جاء الأبنية في (أ).

الأربعةِ، وهي الحركاتُ والسّكون (**سقط**) منها (**فُعِلٌ وفِعُلُ**) ـ بضمِّ الفاء وكسر العين وبالعكس ـ (**استثقالاً**) للانتقال فيهما من الضَّمةِ إلى الكسرةِ[1] وبالعكس، لأنَّهما حركتان ثقيلتان متباينتا المَخْرَج، لكنَّ الأوّلَ أخفُّ؛ لأنَّ فيه انتقالًا من الأثقلِ وهو الضّمّ. للاحتياجِ فيه إلى تحريك العضلتين. إلى ما دونه ثقلًا وهو الكسرُ، إذ لا يحتاجُ فيه إلّا إلى تحريكِ عضلةٍ واحدةٍ، ولهذا وضعوا البناءَ الأوّل في الفعل عند الاحتياج إليه، لأنّه لمّا كان الفعلُ يسكنُ آخرُه كثيراً باتّصال الضّمير المرفوعِ قاومَ ذلك من الخفّة ثقلَ البناءِ.

وأمّا نحو يَضْرِبُ مما فيه انتقالٌ من الكسرِ إلى الضمّ، فلم يعبئوا به، لأنَّ الضمَّ في معرضِ الزّوال بالنّاصب والجازم. وما ذكره من سقوط البناء الأوّل هو ما اختاره تبعاً لجمع. وبعضهم[2] قال بعدم سقوطه لثبوته، لكنَّه قليل. قال المرادي[3]: «وهو الظّاهر»[4] وأجاب المصنّف عمّا أوردَ على عدم مجيء البنائين فقال (**وجُعِلَ الدُّئِل**) ـ بضم أوّله وكسر ثانيه ـ لقبيلةٍ يُنسب إليها أبو الأسود الدؤلي[5]، أو لدُويبة[6] شبيهةٍ بابن عرس. (**منقولاً**[7]) من دُئِلَ المبنيّ للمفعول[8] من دألَ يدألُ دألًا ودألاناً، أي: مَشَى مَشْيَ المُثقل بحمل

---

(١) ارتشاف الضرب ٣١/١ ـ ٣٢ ـ ٣٣ والصيغ الثلاثيةُ مجردة ومزيدة ص٩٣ ـ ٩٤.

(٢) حكى ابن هشام، القولين من غير ترجيح (**قيل: ودُئِل؛ وقيل: منقول. وأمّا حِبُك؛ فمن التداخل والإتباع**). نزهة الطرف ص١٠٧ والصيغ الثلاثية مجردة ومزيده ص٩٧ـ٩٨.

(٣) الحسين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بابن أمّ قاسم. له شرح التّسهيل، شرح المفصّل، شرح الألفية، الجَنَى الدّاني في حروف المعاني. مات يوم عيد الفطر سنة تسع وأربعين وسبعمائة. بغية الوعاة ٥١٧/١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢١٦/٥.

(٥) ظالم بن عمرو سفيان بن جندل بن يعمر بن حلس بن بكر بن كنانة الدؤلي أبو الأسود. أوّل مَنْ وضعَ العربية ونقّط المصحف، مات في البصرة سنة تسع وستين، معجم الأدباء ٣٤/١١ وفيات الأعيان ٥٣٥/٢ وبغية الوعاة ٢٢/٢ وإنباه الرواة ٤٨/٢ـ٥١.

(٦) لسان العرب (**دال**) ٢٧٤/٤.

(٧) المسألة في ليس في كلام العرب لابن خالوية ص ٢٠ ـ ٢١ وارتشاف الضرب ٣٣/١.

(٨) يرى اليزدي (**أنَّ النَّقل من الفعل إلى الأسماءِ الأعلامِ معهود، وأمّا إلى أسماء الأجناس فغير معهود**) شرح التصريح ٣٠٥/٢ (**بينما ذهب السّيرافي إلى أنَّ النَّقل يجيء في أسماءِ الأجناسِ كما يجيءُ في الأعلام**). توضيح المقاصد والمسالك ٢١٧/٥.

شيء ثقيل، بأن تتقارب خطاه بالهنيهة. وبمثل هذا يجاب عمّا قيل إنّه جاء أيضاً رُئِمَ[١] للأُستِ، ووُعِل لغةٌ في الوَعْلِ، من رُئِم[٢] القَدَحُ أي: أُصلَح، ووُعِلَ[٣] أي: التجأ. **(والحِبُك[٤])** ـ بكسر الفاء وضمّ العين ـ لتكسّرِ كلِّ شيءٍ كالرّمل والماء إذا مرّت بهما الرّيح. **(إن ثبت)** محمولٌ **(على تداخل اللّغتين)** إذ المعروف أنّه جاءَ بكسرتين وبضمّتين، وإن كانت الأولى غيرُ فصيحةٍ، فلمّا تلفّظ المتكلّم بالحاءِ مكسورةً[٥] من اللّغة الأولى، غفل عنها وتلفّظ بالياء مضمومةً من الثّانية[٦]. وقال **(في حرفي الكلمة)** لأنَّ التّداخل يكون في كلمتين[٧] أيضاً، وهو أكثر كما قالوا قَنَطَ يَقْنِطُ، كضَرَبَ يَضرِبُ، وقَنِطَ يَقْنَطُ، كعَلِمَ يَعْلَمُ، ثمَّ لمّا قالوا: قَنِط يَقْنِطُ بالكسر أو بالفتح فيهما، عُلِم أنَّ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى.

أجاب بعضهم[٨] بأنَّ ما أوردَ شاذٌّ، بل قيل: **(الحِبُك لحن)**، وإليه يشير المُصَنِّفُ إنَّ ثبت[٩]. وبما تقرّر عُلِمَ أنَّ أبنيةَ[١٠] الثلاثيّ المجرّدِ على رأيهِ عشرةٌ. **(وهي فَلْس وفَرَس وكَتِفٌ وعَضُدٌ وحِبْرٌ وعِنَب وإبِلٌ وقُفْلٌ وصُرَدٌ وعُنُقٌ)** بدأ بمفتوحِ الفاءِ مع أربعةِ العين، ثم بمكسورِها مع ثلاثةِ العين ثم بمضمومِها كذلك، وكلُّها أمثلة من الأسماء. وأمّا من الصّفاتِ[١١]

---

(١) لسان العرب **(رأم)** ٨٤/٥.
(٢) لسان العرب **(رأم)** ٨٣/٥.
(٣) لسان العرب **(وعل)** ٣٤٧/٥.
(٤) الذاريات ٥١/٧ ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾، لسان العرب **(حبك)** ٢٧/٣.
(٥) جاء المكسورة في (أ).
(٦) المحتسب ٢٨٧/٢ وارتشاف الضرب ٣٤/١، وقد بحث السيوطي هذه المسألة في النكت النحوية ٢٩٠ ـ ٢٩١ والصيغ الثلاثة مجرّدة ومزيدة ص٩٩ ـ ١٠٠.
(٧) الخصائص ٣٨٠/١.
(٨) النكت النحوية ص٢٩٠.
(٩) قال ابن هشام: «كسر الحاءَ اتباعاً لكسرةِ ذاتِ، ولم يعتدّ باللاّم السّاكنة؛ لأنَّ السّاكنَ حاجزٌ غيرُ حصين» نزهة الطرف ١٠٧.
(١٠) كان الأولى أن يقول **(امثلة)** بدلاً من أبنية، والنكت النحوية ص ٢٩١ **(وقال ابو حيان: هذا حَسَنٌ)**..
(١١) لم يذكر سيبويه الصفات.

فهي بهذا التّرتيب: صَعْبٌ وبَطَلٌ وحَذِوٌ وطَمُع[١] لغة في طَمِع، وصِفر وزِيَم[٢] أي: متفرق، وبِلِز[٣] أي: ضخم، ومُرٌّ ولُكَعٌ[٤] أي: لئيم، وسُرُحٌ[٥] يقال: ناقةٌ سُرُحٌ أي: سريعة، **(وقد يردّ بعض)** من هذه الأوزان **(إلى بعض)** فرعاً لا أصلاً[٦] **(ففَعِل)** - بفتح الفاء وكسر العين - **(ممّا ثانية حرف حلق[٧])** وستعرفه **(كفَخِذ يجوز فيه)** ثلاثة أوزان أخر فرعية و**(فَخْذ)** بإسكان العين، للخفَّةِ **(وفِخْذ)** بنقلِ كسرةِ العينِ إلى الفاءِ بعد حذف حركتها لذلك **(وفِخِذ)** بإتباعِ الفاءِ العين. [[٨] إنّما يجوز إسكان العين في إبْل وبلْز لا في غيرهما، وهذا القول مردود لأنّه حينئذ يناقض آخرُ كلامِه أوَّله، وذلك] لقوة حرف الحلق، فاستتبع ما قبله.

والفرق بين هذه الثلاثة وبين فِلْس وحِبْر وإبْل، أنَّ هذه فروع للأوزان المردودة إليها وتلك أصول[٩] **(وكذلك الفعل)** الذي أوّله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور **(كشَهِدَ)** يجوز فيه الفروع الثلاثة بأعيانها[١٠].

والأوزانُ المذكورة تجري[١١] أيضاً فيما ثالثُهُ حرف حلقٍ كَفَرِحَ وشَرِهَ

---

(١) الطَّمَعُ ضدُّ اليأس. لسان العرب **(طمع)** ٢٠١/٨.

(٢) لسان العرب **(زيم)** ١٢٩/٦.

(٣) لسان العرب **(بلز)** ٤٨٢/١.

(٤) لسان العرب **(لكع)** ٣٢١/١٢.

(٥) لسان العرب **(سرح)** ٢٣١/٦.

(٦) قال الرّضي قولَ المصنّف وقد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعض «أنّه قد يُقالُ في بعض الكلم التي لها وزنانِ أو أكثر من الأوزان المذكورة قبل: إنَّ أصَلَ بعض أوزانِها البعضَ الآخر، كما يقال في فَخْذٍ - بسكون الخاء - إنَّه فَرْعُ فَخِذ بكسرها». شرح الشافية ٤٠/١.

(٧) حروف الحلق الهمزة والهاء والعينُ والحاءُ والغينُ والخاءُ، جمعها ابن الجزري في المقدّمة الجزرية ص٩ بقوله:

* ثمَّ لأقصى الحلقِ همزٌ هاءُ ثمَّ لِوَسْطِهِ فَعَيْنٌ حاءُ
* أدناهُ غينٌ خاؤها، والقافُ أقصى اللّسانِ فوقُ ثم الكاف

(٨) العبارة بين النَّجمتين ساقطة من الأصل، وقد أثبتها نقلاً من (أ) لحاجة الكلام إليها.

(٩) جاء تلك الأصول في (أ).

(١٠) كتاب سيبويه ١٠٧/٤.

(١١) جاء يجري في (أ).

اسمين أو فعلين. وإنَّما ذكر الفعل هنا[١]، وإن لم يكن محلُّ ذكرهِ قَصْدَاً للاختصار. **(ونَحْوُ كَتِفٍ)** بفتح الفاء وكسر العين مما ليس ثانية ولا ثالثة حرفَ حَلْقٍ **(يجوز فيه)** فرعان فقط **(كَتْف وكِتْف)** ـ بإسكان العين مع فتح الفاء وكسرها للخفّة ـ **(ونحو عَضُد)** **(يجوز فيه عَضْد)** بإسكان العين، قيل: **(وبإسكانها وضمّ الفاء بنقل حركتها إليها[٢])** **(ونَحْوُ عُنُقٍ يجوز فيه عُنْقٌ)** بالإسكان **(ونحو إِبِل)** في الأسماء **(وبِلِز[٣])** في الصّفات، للضخم كما مرَّ وللقصير **(ويجوز فيه إِبْل وبِلْز)** بالإسكان أيضاً **(ولا ثالث لهما)** بشهادةِ استقراءِ كلام الفصحاءِ[٤] وإن أوهمَ لفظُ نَحْو زيادةً عليهما، وما نُقل من نحو إِبِط وإِبِد[٥] ـ بالدّال ـ المولود[٦] من أَمَةٍ أو أتان، وحِبِر[٧] لِقَلَح الأسنان، وإِطِل[٨] للخاصرة، وبِلِص[٩] لطائر، وعِبِل[١٠] لبلد[١١]، ودِبِسُ[١٢] لغة في الدِّبْس[١٣].

[١٤]**(رُدَّ بأنّه لم يثبتْ عندهم، أو ثَبَتَ فرعاً لا أصلاً، أو غيرُ فصيح، والمرادُ بيان اللّغةِ الأصليّةِ الفصيحةِ وأمّا لفظ «نحو» فأتى به**

---

(١) جاء ههنا في (أ).
(٢) أدب الكاتب ص ٥٣٧.
(٣) وردت ص ٢٥.
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢١٩/٥.
(٥) لسان العرب **(ابد)** ٤١/١.
(٦) جاء للولود في (أ).
(٧) لسان العرب **(حبر)** ٧٢/٣.
(٨) لسان العرب **(أطل)** ١٦٠/١.
(٩) لسان العرب **(بلص)** ٤٨٣/١.
(١٠) جاء عابد في (أ). وإن كان الاسم عابد فهو جبل في أطراف مصر. معجم البلدان ٩١/٦.
(١١) معجم البلدان ١٠٩/٦.
(١٢) لسان العرب **(دبس)** ٢٨٥/٢.
(١٣) استدرك ابن خالويه وابن قتيبة ألفاظاً أُخر، انظر ليس من كلام العرب ٢٠ ـ ٢١ وأدب الكاتب لابن قتيبة ٥٨٦ والاقتضاب ٢٧٢ ـ ٢٧٣، المزهر للسيوطي ٦٥/٢ ـ ٦٦.
(١٤) مجموعة الشافية ٣٢/١.

نظراً للأفراد الذِّهنية وإن لم يوجد منها في الخارج غير إِبِل وبِلِز).

وما قيل من أنَّه أتى به نظراً للأفراد الخارجيّة أيضاً لأنَّها كثيرةٌ، لكن لم يَجُزْ[١] إسكان العين في شيء منها في غير إِبِل وبلز، لأنَّ المصّنف حكم في الحِبُك ـ بكسر الحاء وضمّ الباء ـ بأنَّه من التدّاخل، وذلك يقتضي ثبوت الحِبِك ـ بكسرتين ـ رُدَّ بأنَّه لو كان المعنى كذلك لتناقضَ كلامُ المصنّف، فإنَّ أوّل كلامِهِ صريحٌ في أنَّ كلَّ ما كانَ على فِعِل بكسرتين، يجوزُ فيه الإسكان، وآخره على هذا التفسير يدلُّ على أنَّه لا يجوزُ فيه الإسكانُ إلّا في إِبِل وبِلِزْ.

وأمّا الحُكْمُ بالتّداخل، فبُني على لغةٍ غير فصيحةٍ وهي الحِبِك بكسرتين، والمرادُ بالفصيح هنا كونُ اللفظ على ألسنةِ الفصحاءِ الموثوق بعربيتهم أكثرُ استعمالًا، وأنت لو استقريت كلامَهم لا تجدُ الحِبِك بكسرتين إلّا قليلًا، وتجده بالضّمتين كثيراً[٢] **(ونَحْوُ قُفُلٍ يجوز فيه فُعْل)** بضمتين **(على رأي)** للأقلّين[٣] **(لمجيء عُسْر ويُسْر)** في عُسْر ويُسْر ـ بالإسكان ـ فإنَّ الضَّمَّ فرعُ السّكونِ فيهما لقلّةِ استعمالهما بالضَّمِّ وكثرتهِ بالسّكون. والأكثرون[٤] على خلاف ذلك فإنَّ الفرعَ يجبُ أن يكونَ أخفّ، مع أنَّه يجوز أن يكون الضَّمُّ والسّكون أصليين وكَثُرَ استعمالُ الأخفّ، أو الضَّمُّ أصلًا والسّكون فرعاً وكَثُر استعمالُه لخفّته، بل قد يترك استعمالُ الأصلِ أصلًا في الاختيار لذلك، كما في «يَرى» بالنّظر إلى أصله وهو يَرْأَى.

(وللرُّباعي)، أي: للاسم الرّباعيّ المجّردِ **(خمسة)** من الأبنية، وإن اقتضت القسمةُ الفعليةُ أنَّ له ثمانيةً وأربعين بناءً بضربِ الاثنى عشرَ السّابقة في أحوالِ اللّامِ الأولى الأربعةِ، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا خمسة

---

(١) جاء لم يَجْرِ في الأصل.

(٢) مجموعة الشافية ٣٢/١ ـ ٣٣.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٣٩/١.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣٩/١.

للاستثقال: (جَعْفَر)[١] للنهر الصّغير (وزِبْرِجٌ)[٢] للسحابِ الرَّقيقِ وللذّهبِ وللزِّينةِ (وبُرْثُنٌ)[٣] لمخلبِ الأسدِ (ودِرْهَم وقِمَطْر)[٤] لما يُصانُ[٥] به الكتب وأمثلته من الصّفة: سَلْهَبٌ[٦] للطّويل، ودِفْنِس[٧] للحمقاء، وجُرْشُع[٨] للطّويل، وهِبْلَع[٩] للأكول، وسِبَطْر[١٠] للطّويل الممتدّ.

قال الجاربردي «وفي ثبوت فِعْلَل - بكسرِ الفاءِ وفتح اللّام - بحثٌ؛ لأنَّ دِرْهَماً[١١] مُعَرَّبٌ، وهِبْلَعاً إنَّما يكون رباعياً إن قلنا بأصالة الهاء، فإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا، وسنحقّقُ ذلك في باب ذي الزّيادة»[١٢] (وزاد) الإمام أبو الحسن[١٣] سعيد بن مسعدة (الأخفش) تلميذ سيبويه رحمه الله بناءً سادساً، نحو (جُخْدَب[١٤]) - بضمّ أوّله وسكونِ ثانيه[١٥] وفتح ثالثه -، لضربٍ من الجراد، وهو الأخضرُ الطّويل الرّجلين، وسيبويه[١٦]

---

(١) لسان العرب (جعفر) ٢/٣٠٠.

(٢) لسان العرب (زبرج)٦/١٣.

(٣) لسان العرب (برثن) ١/٣٥٨.

(٤) لسان العرب (قمطر) ١١/٣٠٤.

(٥) جاء تُصان في (أ).

(٦) لسان العرب (سلهب) ٦/٣٥١.

(٧) لسان العرب (دفنس) ٤/٣٧٥.

(٨) لسان العرب (جرشع) ٢/٢٥١.

(٩) لسان العرب (هبلع) ١٥/٢٢.

(١٠) لسان العرب (سبطر) ٦/١٥٥.

(١١) درهم مُعَرَّب، وقد تكلّمت به العرب قديماً، إذ لم يعرفوا غيره، وألحقوه بهجرع. المعربّ ص٣٠٧.

(١٢) مجموعة الشافية ١/٣٤. وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٢٨ - ارتشاف الضرب ١/٥٨.

(١٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط. سكن البصرة، قرأ النَّحو على سيبويه، صَنَّفَ: الأوسط في النّحو، معاني القرآن، المقاييس في النّحو، الاشتقاق، العروض، وغير ذلك - مات سنة عشر، وقيل خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين. وفيات الأعيان ٢/٣٨٠، وإشارة التعيين ص١٣١، وبغية الوعاة ١/٥٩٠ - ٥٩١.

(١٤) لسان العرب (جخدب) ٢/١٨٢.

(١٥) المنصف شرح التصريف ١/٢٧ - نزهة الطرف ص١٠٨.

(١٦) كتاب سيبويه ٤/٢٨٨ وشرح المفصل ٦/١٣٦.

يرويه بضمّ الدّالِ، فهو كبُرْثُن، وروى الفرّاء[1] طُحْلَباً ويُرْقَعاً بفتح ثالثهما، وقال أبو عليّ (**هو ـ أي: هذا البناء ـ مُعَرّب**[2]) قال الجاربردي وغيره: «والحقُّ ثبوتُه، لأنّهم يقولون: مالي عنده عُنْدَدٌ[3]، أي: بدٌّ، والدّال الثّانية للإلحاق، وإلّا لوجب الإدغام، فوجب ثبوتُ هذا البناء ليُلْحَقاَ به»[4].

وأجاب ابن مالك[5] بأنَّ سيبويه لعَلَّه إنَّما أهملَه، لأنّه عندَهُ مخفّفٌ من فُعْلَل مفرع عليه، ولا نسلِّم أنَّ فكَّ الإدغامِ للإلحاقِ بنحو جَخْدَب بل لأنَّ فُعْلَلًا من الأبنية المختصّة بالأسماء فقياسه الفك، كما في نحو جُدَدٌ وظُلَلٌ وحُلَلٌ، ولو سُلّم أنّه للإلحاق، فلا نسلّم أنّه لا يلحق إلّا بالأصول، إذ قد أُلحق بالمزيد فيه، فقالوا: اقْعَنْسَس، فألحقوه باحْرَنْجَم، فلمّا أُلحق بالفرعِ بالزيادة، فكذا يُلحق به بالتّخفيف (**وأمّا نحو**[6] **جَنَدِلٌ**[7]) لموضعٍ فيه حجارةَ (**وعُلَبِطٌ**[8]) لقطيع من الغنم وللضخم، (**فتوالي الحركاتِ**) الأربع في كلمةٍ واحدةٍ (**حَمَلَهُمَا على**) أنّهما[9] من (**باب جَنَادِل وعُلابِطٌ**)، أي: مأخوذانِ من مزيدِ الرُّباعّي إذ مثلهما مرفوضٌ في كلامهم[10]، فلا يثبت بهما بناءان آخران، وكذا هُدَبِدٌ[11] لِلَبنِ الخاثر، مأخوذٌ من هُدَابد (**وللخماسيّ**) أي:

---

(١) شرح المفصّل ١٣٦/٦ ـ ١٣٧، وشرح الشافية للرّضي ٤٨/١.
(٢) المنصف شرح التصريف ٢٧/١، والتكملة ص٢٢٩ (**وزاد الأخفش: فُعْلَل نحو يُرْفَعْ**).
(٣) لسان العرب (**عند**) ٤٢١/٩.
(٤) مجموعة الشافية ٣٤/١، قال ابن جني. (**قال ابو زيد: مالي عن ذاك عُنْدَدٌ وعُنْدُدٌ، اي بدٌّ**) المنصف شرح التصريف.
(٥) هو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك العّلامة جمال الدين أبو عبدالله الطّائي الجيّاني الشافعيّ النحويّ ولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة. توفي ابن مالك ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة. وإشارة التعيين ص٣٢٠ والبُلغة ص٢٢٩ وبغية الوعاة ١٣٠/١ـ١٣٦.
(٦) في شرح الشافية ٢٧/١ (**وأمّا جَنَدل**).
(٧) لسان العرب (**جندل**) ٣٨٢/٢.
(٨) لسان العرب (**علبط**) ٣٤٨/٩.
(٩) في الأصل (**انها**).
(١٠) كتاب سيبويه ٢٨٩/٤ والأصول في النّحو ١٨٤/٣ والمنصف شرح التصريف والممتع في التصريف ٦٨/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٣٠/٥ ـ ٢٣١.
(١١) لسان العرب (**هدبد**) ٤٨/٥.

وللاسم الخماسي المجرّد **(أربعةٌ)** من الأبنية، وإن اقتضت القسمةُ العقليّةُ أنَّ له مائة واثنين وتسعين بناءً بضربِ ما للرّباعيّ في أحوال اللّام الثّانية الأربعة، لكن لم يوجد منها بالاستقراء إلّا أربعةٌ للاستثقال؛ **(سَفَرْجَل)** معروف **(وقِرْطَعْبٌ**[1]**)** للشيء الحقير، **(وجَحْمَرِش**[2]**)** للعجوز **(قُذَعْمِل**[3]**)** - بذال معجمة - الضّخم[4]. وأمّا هُنْدَلِع[5] لبقلةٍ، فالصحيح[6] كما قال المرّادي **(إنّه رباعيٌّ)** ونونه زائدةٌ، ووزنه فُنْعَلِلْ، فلذا لم يذكره»[7] ومن أمثلة ذلك عن الصّفة هَمَرْجَلٌ[8] لواسع الخطو، وجَرْدَحْلٌ[9] للضّخم من الإبل، وقَهْبَلِس[10] للأفعون العظيم، وخُبَعْثِن[11] للشديد، **(وللمزيدِ فيه)** من الاسم الثلاثيّ والرّباعي **(أبنيةٌ كثيرٌ)** تُعرفُ إجمالًا في باب ذي الزّيادة. **(ولم يجئ في)** الاسم **(الخماسيّ)** المزيد منه **(إلاّ)** خمسةٌ على الأصحّ **(عَضْرَفُوْطٌ**[12]**)** لِذكَرَ العِظَاء، وهو دويبةٌ أكبرُ من الوزعةِ، ومؤنثه عِظَاءَةٌ وعِظَايةٌ، [13]**(وخُزعْبِيلٌ**[14]**)** للباطل **(وقِرْطَبُوْسٌ**[15]**)** للداهيةِ **(وقَبَعْثَرىً**[16]**)** بالتنوين للعظيم الشديد، وألفه ليست للتأنيث لقولهم قَبَعْثَرَاةٌ، ولو كان للتأنيث

---

(١) لسان العرب **(قرطعب)** ١١/١١٦.
(٢) لسان العرب **(قذعمل)** ٢/١٩٠.
(٣) لسان العرب **(جحمرش)** ٢/١٩٠.
(٤) في جميع النسخ: **(للإبل الضخم)** والسحيح ما أثبته.
(٥) لسان العرب **(هندلع)** ١٥/٥٥.
(٦) جاء والصحيح في **(أ)**.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٣٢.
(٨) لسان العرب **(همرجل)** ١٥/١٣١.
(٩) لسان العرب **(جردحل)** ٢/٢٣٩.
(١٠) لسان العرب **(قهلبس)** ١١/٣٣٣.
(١١) لسان العرب **(خبعثن)** ٤/١٨.
(١٢) لسان العرب **(عضرفوط)** ٩/٢٥٦.
(١٣) في الأصل **(خذعبيل)** والصحيح ما أثبتُ.
(١٤) لسان العرب **(خزعبل)** ٤/٨٣.
(١٥) لسان العرب **(قرطبس)** ١١/١١٦.
(١٦) لسان العرب **(قبعثر)** ١١/١٧.

لما لحقه تأنيثٌ آخر، ولا للإلحاقِ كما في القاموسِ[1] وغيره، وإذ لا أصل له سداسياً يلحق به، فهي لتكثير الكلمة فما[2] في الصّحاح[3] من أنّها لإلحاقِ الخمسةِ ببنات الستّة غيرُ صحيح كما قاله الجاربردي[4] **(وخَنْدَرِيْس)**[5] للخمرِ القديمةِ **(على)** قول **(الأكثرِ)** من أنَّ النّون أصليّةٌ[6]، ووزنُه فَعْلَلِيل، فهو مَزيدُ الخماسيّ، وعلى قول الأقلّ هي زائدةٌ[7]، ووزنه فَنْعِلِيْل، فهو مزيدُ الرّباعيّ. واحتجَّ الأوّل[8] بأنّه إذا تُرُدِّدَ في أصالةِ حرفٍ وزيادتهِ، فالأصلُ الأصليُّ. وعُورض بأنَّه إذا تَرَدَّدَ لفظٌ بين وزنين أحدهما بتقدير أصالةِ حرفٍ، وثانيهما بتقدير زيادته، وشيء منهما لم يوجد في أبنيتهم، فالحملُ على الزائد أولى.

وأُجيب بما فيه نظر كما بيّنه الجاربردي[9]، وأمّا مَرْزَنْجُوْش[10] فَمُعَّربٌ، فلذا لم يذكره المصنّف هنا، وسيتحقّقُ[11] حكمه في ذي الزيادة.

ولمّا فرغ من مبادئ هذا العلم، وهي ما يَتوقَّفُ عليه الشروعُ فيه؛ من تعريفِه وموضوعِه الّذي هو الأبنيةُ شرعَ في مسائِله التي هي أحوالُ الأبنيةِ فقال: **(وأحوالُ الأبنيةِ)** بشهادةِ الاستقراء **(قد تكونُ للحاجة)** إليها في فهم المعنى، أو في التّلفظِ، والأوّلُ يسمّى بالاحتياجِ[12] المعنوي **(كالماضي**

(١) **(والألفُ ليست للتانيث ولا للإلحاقِ، بل قسمٌ ثالثٌ)**. القاموس المحيط ١١٧/٢ وتاج اللغة ٢٧٤/٢.

(٢) جاء كما في نسخة (أ).

(٣) تاج اللغة ٢٧٤/٢ **(والألفُ ليست للتانيث، والجمعُ قباعث)**.

(٤) مجموعة الشافية ٣٦/١.

(٥) لسان العرب **(خندرس)** ٢٢٧/٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣٠٣/٤، والأصول في النّحو ٢٢٢/٣، وشرح الشافية للرّضي ٥٠/١، والممتع في التصريف١٦٣/١.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٥٠/١.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٤٩/١ ـ ٥٠.

(٩) مجموعة الشافية ٣٦/١.

(١٠) المُعَرب ٥٧٤ **(هي بالفارسية مُرْدَقُوْش، اي مَيِّت الأذن. وقد استعملوه)**.

(١١) جاء وستحقَّقُ في (أ).

(١٢) الاحتياج اللغويُّ: ما يتوقّفُ عليه فهمُ المعنى أو التّلفظُ بالكلمة. مجموعة الشافية ٣٦/١.

والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصّفة والمشبّهة وأفعال التّفضيل والمصدر واسمي) الأَوْلَى أو أسماء **(الزّمان والمكان والآلة والمصغَّر والمنسوب والجمع و)** الثّاني ويسمّى بالاحتياج اللّفظيّ[١] نحو **(التقاء السّاكنين والابتداء والوقفُ وقد تكون)** أحوال الأبنَية **(للتوسُّعِ)** في اللّغة لوزنٍ أو رويّ أو تجنيسٍ أو غير ذلك **(كالمقصور والممدود وذي الزّيادة)** وفي نسخة الزّوائد. **(وقد تكون للمجانسةِ كالإمالةِ، وقد تكونُ للاستثقالِ كتخفيفِ الهمزةِ والإعلالِ والإبدالِ والإدغام والحذفِ)** وقد بيّنَ هذه الأبواب على هذا التَّرتيب إلّا الصّفةَ المشّبهةَ، فإنَّه أَخَّرَها عن أفعل التّفضيل فقال: **(الماضي)** أي: هذا مبحثه **(للثلاثيّ المجرّد)** منه.

(ثلاثة أبينة) لتحرّك أوَّلِهِ[٢] بالفتح لخفّته[٣] وامتناع الابتداءِ بالسّاكن، ولا يَشْكَلُ بالمجهولِ، ولا بالمكسور كشِهِدَ لعروضِ الضَّمِّ[٤] والكسرِ فيهما ولقلَّتِهما وفرعيتهما. ولِعَيْنِهِ ثلاثةُ أحوالٍ إذ لا تكون ساكنه[٥] أصالةً لئلا يلزم اختلاطُ الأبنيةِ والتقاءُ السّاكنين عند اتّصال الضَّمير المرفوع البارز المتحرّك. فله ثلاثةُ أبنية **(فَعَل)** - بفتح العين - **(وفَعِل)** - بكسرها - **(وفَعُلُ)** - بضمِّها -؛ فالأوّل نحو **(ضَرَبَهُ، وقَتَلهُ، وجَلَسَ وقَعَدَ[٦])** مثّل له بأربعةِ أمثلةٍ، إما متعد أو لازم ومضارعه إما مضموم العين أو مكسورها ولا يردُ مفتوحها كَيَهبُ ويمنع لأنه في الأصل مكسورها أو مضمومها، وإنَّما فُتح لحرف الحلق[٧] كما سيأتي. **(و)** الثّاني نحو **(شَرِبَهُ ووَمِقَهُ[٨])** أي: أحبَّه **(وفَرِحَ**

---

(١) الاحتياج اللّفظي: كالتقاء السّاكنين، فإنَّ التّلفظَ بـ إِذْهَبْ من غير تحريك الباء متعذِّرٌ. مجموعة الشافية ٣٦/١.

(٢) كتاب سيبويه ٣٨/٤ - والمنصف شرح التصريف ٢٠/١٠ - ٢١، والممتع في التصريف ١٦٦/١.

(٣) أي لخفّةِ الفتح.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٢٢٢/٥ - ٢٢٣.

(٥) سقط ساكنة من (أ).

(٦) جاء قَتَلَه وضَرَبَهُ وقَعَدَ وجَلَسَ في (أ).

(٧) جاء لحروف في (أ).

(٨) لسان العرب **(ومق)** ٤٠٩/١٥.

ووَثِقَ). مثّل بأربعةٍ أيضاً؛ لأنّه إمّا متعدٍّ أو لازم، ومضارعُه إمّا مفتوحَ العين أو مكسورَها. ومثّل بوَمِقَ ووَثِقَ، لأنَّ مكسورَ العين في الماضي، إنَّما يُكسر غالباً في المضارع إذا كان مثالاً[1] **(و)** الثّالث نحو **(كَرُمَ)** مثّلَ له بمثالٍ واحدٍ لأنّه أبداً لازمٌ، ومضارعُه مضمومُ العين.

(وللمزيد فيه) من الثلاثي **(خمسةٌ وعشرون)** بناء، بعضها **(ملحقٌ بَدَحْرَجَ)** الرّباعيّ المجرّد، وهو على المشهور فَعْلَلَ وفَوْعَلَ وفَيْعَلَ وفَعْوَلَ وفَعْنَلَ وفَعْلَى **(نحو شَمْلَلَ[2])** بزيادة اللّام، أي: أسرع، **(وحَوْقَلَ[3])** الشيخ بزيادة الواو، أي: ضَعُفَ وهَرُمَ **(وبَيْطَرَ[4])** بزيادة الياء، أي: عمل البيطرة من البطر وهو الشقّ **(وجَهْوَرَ[5])** في كلامه، بزيادة الواو، أي: جهر **(وقَلْنَسَ)** بزيادة النون، **(وقَلْسَى[6])** بزيادة الألف، أي: لبس القلنسوة فيهما. ولم يذكر صاحب[7] المفتاح فَعْنَل، بل أبدله بفَعْيَل نحو شَرْيَفَ[8]

(١) عدَّ ابن مالك كَسْرَ عينِ المضارعِ شاذاً فقال «الضَّربُ الثّاني: ما شذَّ فيه الكسرُ دون استعمالِ الفتحِ، ووجهةُ ذلك ثمانيَةُ أفعالٍ: وَمِقَ ووَثِقَ ووَفِقَ ووَلِيَ ووَرِثَ ووَرِمَ ووَسِعَ ووَرِيَ المخُّ أي اكتنز، وكان الذي بعث على ذلك التّوصُّل إلى حذفِ الواوِ من المضارعِ، لأنّه لو جاءَ على القياسِ مضارعُ **(وَمِقَ)** لقيل فيه **(يَوْمَقُ)** بسلامةِ الواو، فإذا كسرت عين المضارع كان لحذف الواوِ موجبٌ فقيل **(يَمِقُ)** فَظُفِرَ بتخفيفٍ، وهو المطلوب». شرح الكافية الشافية ٢٢١٥/٤ ـ ٢٢١٦.

(٢) لسان العرب **(شملل)** ٢٠٤/٧.

(٣) لسان العرب **(حقل)** ٢٦٤/٣.

(٤) لسان العرب **(بطر)** ٤٣٠/١.

(٥) لسان العرب **(جهر)** ٣٩٧/٢.

(٦) لسان العرب **(قلس)** ٢٧٩/١١.

(٧) الجرجاني: عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي ٤٧١ هـ، فارسيّ الأصل، إمامٌ في العربية واللغة والبلاغة، هو أوّل مَنْ استنبط علم المباني والبيان، تخرّج على أبي الحسين بن عبدالوارث الفارسي. له: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز في المعاني، أسرار البلاغة. توفي بجرجان سنة إحدى وسبعين وأربعمائة. وفيات الأعيان ١٤٨/١ وإشارة التعيين ص١٨٨ بغية الوعاة ١٠٦/٢٥.

(٨) الشرّناف: ورق الزرع إذا كثُر وطال وخشِي فساده، فَقُطِعَ. يقال حينئذٍ شريف شَرْنَفْتُ الزَّرعَ إذا قطعتُ شِرْنافَهُ. لسان العرب **(شرنف)** ١٠٤/٧.

الزّرعُ، أي: قَطَعَ شريافه أي: ورقه إذا طالَ وكَثُر بحيث يخاف فساده **(و)** بعضها **(ملحق بتَدَحْرَجَ)** مزيد الرّباعي وهو تَفَعْلَلَ وتَفَوْعَل وتَفَيْعَلَ وتَفَعْوَلَ وتَمَفْعَلَ وتفاعَلَ وتَفَعّل نحو **(تَجَلْبَبَ)** أي: لبس الجلباب **(وتَجَوْرَبَ)** أي: لبس الجورَب **(وتَشَيْطَنَ)** أي: فَعَلَ فِعْلَ الشّيطان من المكروه **(وتَرَهْوَك[١])** أي: تبختر **(وتَمَسْكَنَ)** أي: أظهر الذلّ والمسكنة، وفيه كلام يأتي في ذي الزّيادة. **(وتَغَافَلَ)** أي: أظهر الغفلة **(وتَكَلَّمَ)** والتّاء في هذه الأبنية لتحقيق معنى المطاوعة كما هي كذلك في الملحق به لا للإلحاق، لأنَّ الزّائدَ للإلحاقِ لا يكون في أوّل[٢] الكلمة. ونوقش في عدّ تفاعَل وتفعَّل من الملحقات، لأنَّ الألفَ لا تكونُ للإلحاق إلّا بدلًا من الياء في الأخير كما في أسلَنْقَى على ما يأتي في ذي الزّيادة، وتَضعِيفُ العين لا يكون للإلحاق، لأنَّ تفعَّل مطاوع فَعَل، وفعَّل غير ملحقٍ بدَحْرَجَ لاختلافهما في المصدر[٣]، فكذا مطاوعه، فلا يكون تَفَاْفَلَ وتَكَلَّمَ مُلْحقين بِتَدَحْرَجَ. وبقي من الملحق بتدحرج تَفَعْلَتَ وتَفَعْنَلَ وتَفَعْلَى نحو تَعَفْرَتَ وتَقَلْنَس وتَقَلْسَ، لكنّها غير مشهورة. **(و)** بعضها **(ملحق باحْرَنْجَمَ)** أي: اجتمع مزيد الرّباعي أيضاً افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى **(نحو اقْعَنْسَسَ[٤])** أي: تأخّر ورجَعَ إلى خلفٍ من القَعْسِ، وهو خروجُ الصَّدرِ ودخولُ الظَّهْرِ ضد الحَدَبْ[٥] **(واسْلَنْقَى[٦])** أي: نام على قفاه، فالأبنيةُ

---

(١) لسان العرب **(رهك)** ٣٤٧/٥.

(٢) قال ابن جني: **(ولا تجيءُ الزّيادةُ للإلحاقِ في أوّل بنات الثّلاثة، وأيضاً، فإنَّ الزّيادةَ في الكلمةِ توهينٌ لها، لأنّه قد دخل فيها ماليس منها، وآخرُ الكلمةِ بالتّوهين أحقُّ من أوّلها)**. المنصف في التصريف ٨٨/١ وشرح الشافية للرضي ٥٦/١ وهناك من الصرفيين مَنْ أجاز مجيء حرف الإلحاق في أول الكلمة ومنهم أبو حيان الذي قال: «منه ما يكون حرفُ الإلحاقِ قبل الفاءِ فيكون على وزن يَفْعَل نحو: يَرْنَأ، أو تَفْعَل نحو تَرْمَسْ بمعنى رَمَسَ، وتَرْفَلَ بمعنى رَفَلَ، وعلى تَفْعَل نَرْجَسَ الدّواءَ، وهَفْعَلَ: هَلْقَمَ، إذا اكثر اللَّقْم، وسَفْعَلَ: سَنْبَس، بمعنى نَبَسَ» ارتشاف الضرب ١٦٨/١ - ١٦٩.

(٣) المفصل ص ٢٧٨• **(ومصداقُ الإلحاقِ اتّحادُ المصدرين)**.

(٤) لسان العرب **(قعس)** ٢٤٣/١١.

(٥) لسان العرب **(حَدَب)** ٧٣/٣: **(الحَدَبُ: خروجُ الظّهرِ ودخولُ البطن والصَّدْرِ)**.

(٦) لسان العرب **(سلق)** ٣٣٦/٦.

الملحقةُ خمسةَ عشرَ على المشهور، وتقدّم معنى الإلحاق والغرض منه، فتكونُ مصادرُ هذه الملحقات وما يتفرع عليها من التصاريف كمصادر الملحق به وما يتفرّع عليه تحقيقاً للغرض من[1] الإلحاق **(و)** بعضها **(غيرُ مُلْحَقٍ)** وهي عشرة[2] أَفْعَلَ وفعَّل وفاعل وانْفَعَلَ وافتعل[3] واسْتَفْعَلَ وافعالَّ وافْعَلَّ وافْعَوْعَلَ وافعَوَّلَ نَحْوُ **(أخرجَ وجَرَّبَ وقاتل)** وهذه الثلاثة[4] والخمسة عشر الملحقة السّابقة موازنة للرّباعي، وإنّما جعلوا شَمْلَلَ ملحقاً بدَحْرَجَ دون هذه الثلاثة، وإن[5] كانت موازنة مثله لاختلاف المصادر إذ قالوا شَمْلَلَ شَمْلَلَة، كما قالوا: دحرجَ دحرجةً، ولم يقولوا في الثلاثةِ ذلك، ولا اعتداء بمجيء دِحْرَاج في مصدر دَحْرَجَ كإخراج في مصدر أَخْرَج لاطِّرادِ إِفْعَال في مصدرِ أَفْعَل، وعدم اطِّراد فِعْلَال في مصدر فَعْلَلَ[6] على أنَّ الزّائدَ للإلحاقِ لا يكون أوّلَ الكلمة، وأنَّ تضعيف العين لا يكون للإلحاق كما مرَّ **(و)** بقيةُ غيرِ الملحقِ وهو سبعةُ أوزان[7] نحو **(انْطَلَقَ واقْتَدَرَ واستخرجَ واشهابّ)** الفرس **(واشْهَبَّ[8])** أيضاً إذا هاج أو غلب بياضه على سواده **(واغْدَوْدَنَ[9])** الشَّعر إذا طال وتمَّ من الغَدَنِ وهو الاسترخاءُ **(واعْلَوَّط[10])** بعيره إذا تعلّق بعنقه وعلاه، واعْلَوَّطَ المُهر إذا ركبه عُرْياً. وإنّما جعلوا اقْعَنْسَسَ دون استخرجَ

---

(١) **(والذي يعلم به أنَّ الأمثلة ملحقةٌ ببناءٍ، مجيءُ مصادرها على حسبِ مصادر ما ألحقت به، فتقول: جَلْبَبَةً وشَمْلَلَة وقَلْنَسَةَ وقلساةً كما تقول قرطسةً)** الممتع في التصريف ١/١٦٩.

(٢) سقطَ وهي عَشَرَةُ من (أ).

(٣) سقطَ افتعل من (أ).

(٤) وهذه الأمثلةُ على وزن **(دحرجَ)** وليست ملحقةً به بدليل أنَّكَ لا تقولُ **(ضَارَبَةَ ولا ضَرَّبَةَ ولا أكْرَمَةَ كما تقول دَحْرَجَةً)**. الممتع في التصريف ١/١٧٠ وقال الرضي **(ليست ملحقةً بدحرجَ لأنَّ مصادرَها إفعال وتَفْعِيل ومُفَاعَلَة)** في شرح الشافية ١/٥٥.

(٥) في الأصل **(فإن)** والصحيح ما أثبت، لعدم وجود جواب الشرط.

(٦) مجموعة الشافية ١/٣٩ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٦٧ ـ ٢٠٦٨.

(٧) في الأصل وهو سبعةُ غير موازن، والصحيح ما أثبته نقلاً عن (أ).

(٨) لسان العرب **(شهب)** ٧/٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٩) لسان العرب **(غدن)** ١٠/٢٦.

(١٠) لسان العرب **(علط)** ٩/٣٥٥.

موازناً لاخْرَنْجَمَ مع أنَّهما على صورته، لأنَّا لم نَعْنِ بالموازنةِ صورة حركاتٍ وسكناتٍ، بل وقوعُ الفاء والعين واللّام في الملحق موقعَها في المُلحق به، وإن كان ثمّة[1] زائد فلا بدَّ من مماثلته في الملحق، واستخرج مع احرنجم ليس كذلك، فإنَّ الخاءَ وهي فاء وقعت موقع النون الزّائدة في احرنجم، والنّون وقعت في احرنجم بعد الفاء والعين، وليس في استخرج نون[2] موقعها.

ولمّا ذكر غير موازن للرّباعيّ، واستكانَ منه، أشار إلى خلافٍ فيه فقال **(واستكان قيل)** إنَّه **(أفْتَعَلَ من السُّكُونِ)** وزيدت الألفُ لإشباع الفتحة **(فالمدُّ)** فيه **(شاذّ)** كما قال مَنْ رثى ابنه[3]:

* فأنتَ من الغَوَائِلِ[4] حين تُرْمَى[5] ومِـن ذمِّ الـرِّجـالِ بِـمُـنْـتَـزَاحِ[6]

يريد بمنتزح[7] أي: مبعد، إلّا أنّه أشبع فتحةَ الزّاي، فتولّدتِ[8] الألفُ، فإن قيل: إذا كانت ألفُه فلمَ ثبتَتْ في جميع تصاريفِه نحو يستكين ومُستكين قلنا: يجوز أن يكون من الزّيادات اللّازمة كما قالوا في مكان وهو مَفْعَل من الكون أمْكِنَة وأماكن وتَمَكَّنَ واستمكن على توهّم أصالة[9] الميم.

---

(١) في الأصل (ثَم).

(٢) مجموعة الشافية ٤٠/١.

(٣) إبراهيم بن هرمة. والبيت من قصيدة مدح بها عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك.

(٤) الغوائل: المهالك، جمع غائلة، والغَوْلُ المشقَّة. لسان العرب **(غول)** ١٤٨/١٠.

(٥) جاء: حين ترمي في الأصل.

(٦) الشاهد في الخصائص ٣١٦/٢ وسرّ صناعة الإعراب ٢٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ص٢٥٨ المحتسب ١٦٦/١. والمسائل الحلبيات ص١١٢. برواية:

* وأنـت مـن الـغـوائـل حـيـن تُـرمـى

موضع الشّاهد: إشباعُ فتحة الزاي، فتولّدت الألف لإقامة وزن البيت. معنى البيت: وأنت بعيدٌ عمَّا يهلكك عند القتالِ، وبعيدٌ عن الشَّتْمِ والانتقاصِ حين تُذكرُ الرِّجال.

(٧) لسان العرب **(نزح)** ١٠٤/١٤.

(٨) جاء فتولّدَ في (أ).

(٩) المجموعة الشافية ٤١/١.

(وقيل) إنّه **(استفعل)** فقيل من الكون المشار إليه بقوله **(من كان)** لأنّه يقال استكان[1] أي: ذلَّ وخضع، كأنّه بخضوعه[2] تغيّر من كونٍ إلى كون، كاستحالَ إذا تغيّر من حالٍ إلى حال، إلّا أنّ استحالَ عامٌ في كلّ حال، واسْتَكَانَ خاصّ بالتّغير عن كونٍ مخصوصٍ، وهو خلاف الذّلّ، وقيل من اللينِ[3]، وهو لحمُ الفَرْجِ، لأنّه أسفلُ موضعٍ وأذلُّه، أي: صار مثلَهُ في الحقارةِ والذُّلِّ **(فالمدّ)** فيه **(قياسٌ)** لأنّه مثلُ المدّ في استجاب واستقام ونحوهما، وأصله استكون أو استكين، قلبت الواو أو الياء ألفاً، وإلى هذا مَيْلُ أبي عليّ الفارسيّ[4] **(فَفَعَل)** - بفتح العين[5] - لكونه أخفَّ أبنيةِ الأفعالِ جاء **(لمعانٍ كثيرة)** لا تُضبط كثرةً وسعةً، فقلّما يوجد فعلٌ غيره إلّا وقد استعمل هو[6] بمعناه **(وبابُ المُغالبة)** وهو أن يذكر الفعل بعد المفاعلة مسنداً إلى الغالب[7] فيه، **(يُبنى على فَعَلْتُه)** - بفتح العين - **(أَفْعُلُهُ)** - بضمِّها -، وإن لم يكن من هذا الباب لكثرةِ معاني فَعَل وكثرةِ مجيءِ الفعلِ بمعنى المبالغة مما عين مضارعه مضمومٌ كالكَبْر والكَثْر والقَمْر للغَلَبَة[8] في الكِبَر والكَثْرَة والقِمَار **(نحو كارَمني فكَرَمْتُهُ أكْرمُهُ)** وضاربني فضربتهُ أَضرِبُهُ، أي: غَلَبْتُهُ أغلِبهُ في الكَرَم أو الضَّرْبِ، هذا إن غلبْتَهُ فيه، فإن غَلَبَكَ فيه قلتَ: فكَرَمني يَكْرُمُني، وضَرَبني يَضْرُبني، سواءُ وقع الفعلُ من كلٍّ منهما على الآخر أم على غيرهما، كَأَنْ: أَكْرَمَا أو ضَرَبَا غيرَهما

---

(١) لسان العرب **(مكن)** ١٢/١٩٢.

(٢) جاء لخضوعه في (أ).

(٣) لسان العرب **(كين)** ١٢/٢٠٥.

(٤) الخصائص ٣/٣٢٢. **(كان يقول: إنّ عين «استكانوا» من الياء، وكان يأخذهُ من لفظِ الكَيْنِ ومعناه)**. الخصائص ٣/٣٢٤ والتكملة ص٢٦٠، البحر المحيط ٣/٧٥.

(٥) بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع.

(٦) قال الرّضي **(لأنّ اللّفظ إذا خفَّ كَثُرَ استعمالُه واتّسع التَّصرّفُ فيه)** شرح الشافية ١/٧٠.

(٧) كتاب سيبويه ٤/٦٨ والأصول في النحو ٣/١١٩ والممتع في التصريف ١/١٧٣ - ١٧٤ شرح الشافية للرّضي ١/٧١ - ٧١.

(٨) سقط للغلبة من (أ) .

ليغلِب أحدُهما الآخرَ[1] في ذلك، **(إلاّ باب وَعَدْتُ)** ويَسَرْتُ **(وبِعْتُ ورَمَيْتُ)** من معتلّ الفاء مطلقاً، ومن معتلّ العين، ومعتلّ اللّام اليائيين **(فإنّه)** أي: بابُ المُغَالبةِ يُبْنَى منه على فَعَلْتُهُ **(أَفْعِلُهُ بالكسر)** لا بالضّم، فيقال واعدني فوعَدْتُهُ أَعِدُه، وياسَرَني فيَسرْتُه أَيْسِرُه، وبايعني فبعتُه أبيْعُه، وراماني فرميته أرميْه، لئلا يلزمُ خلاف لغتهم إذا لم يجئ من هذه المعتلّات بفَعُلَ - بضمّ العين - لأنّه لو ضمّ في معتلّ الفاء لثبتت[2] الواو في واويّه كما سيأتي في مبحث المضارع، أو في معتلّ العين أو اللّام بالياء لانقلبت الياءُ واواً فيه فيلتبس بذوات الواو، *وحمل[3] عليه معتلّ الفاء*، وعلى هذا حمل الجوهري قولَ جرير[4]:

* فالشَّمسُ طالعةٌ ليست بكاسفة   تَبْكِي عليك نجومَ اللّيلِ والقَمَرا[5]

حيث قال تبكي لا تبكو، والمفاعلة مقدّرة، والمعنى[6]: أنَّ الشّمس غالبتِ النُّجُومَ والقمرَ في البكاء فَغَلَبَتْهَا تَغْلِبُها، فقوله: نجومَ اللّيل والقمرا منصوب بتبكي، ويجوز نصبه بكاسفة: أي: لا تكسفها لعدم ضوئها، فلا

(١) يجوز ألا يكونَ ضَرَبْتَهُ ولا ضَرَبَكَ، ولكنَّكما ضربتمُا غيرَكما، لِتَغْلِبَهُ في ذلك أو لِيَغْلِبَكَ، وإنَّما فعلوا ذلك لأنَّ «الفَعْلَ» بمعنى المغالبةِ قد جاءَ كثيراً في هذا الباب. مجموعة الشافية ٤٢/١.

(٢) في الأصل: لثبتَ.

(٣) العبارة بين النجمتين ساقطة من الأصل. ونقلتُها من (أ).

(٤) هو جرير بن عطيّة بن حُذَيفة، وهو من بني كُلَيب بن يربوع، وكان جرير من فحول شعراءِ الإسلام ويشبَّه من شعراءِ الجاهلية بالأعشى ميمون، الشعر والشعراء ص٣٠٩ - ٣١٠، ووفيات الأعيان ٣٢١/١ وسير أعلام النبلاء ٥٣٠/٢.

(٥) [البسيط] قاله جرير في رثاء عمر بن عبدالعزيز. وهو شاهدٌ في الكامل في اللغة والأدب ٤٠٢/١، والصحاح **(بكى)** ٢٨٨٤/١ ومعاني القرآن للأخفش ٥٢٢/٢. والرواية في الديوان ص٣٠٤.
* فالشمس كاسفةٌ ليست بطالعة   تبكي عليكَ نجومَ الليلِ والقمرا
موضع الشاهد: على أنَّ تبكي للمغالبة، ونجوم الليل مفعوله، وهي المغلوبة بالبكاء، فإنَّ الشمسَ غلبت النجوم بكثرةِ البكاء.

(٦) قال ابن الأنباري: «والذي أذهبُ إليه أن يكون نصبَ النّجومَ والقَمر بـ تبكي، وكأنّه قال: بكت الشمسُ ونجومُ الليل والقمرُ، فبكتهما الشمسُ تبكيهما، أي غلبتْهما بالبكاء، كما تقول كارَمَني عبدُالله وكَرَمْتُهُ، وأنا أَكْرُمُهُ: غلبتُه». شرح المعلقات السبع ص ٤٩٥.

يكون من باب المغالبة[1] **(وعن الكسائي)** أنّه يُبنى **(في نحو شاعَرْتُهُ)** وفي نسخة شاعرني **(فَشَعَرْتُه)** مما عينه حرف حلق[2] **(أَشْعَرُهُ بالفتح)** لاستثقالِ الضّمةِ مع حرفِ الحَلْقِ. وردّ[3] بأنّ اعتبار هذه القاعدة، وهي النَّقْلُ إلى يفعُل بالضّم أولَى، لأنَّها قد ثَبُتَتْ، وحرفُ الحَلْقِ لا يُوْجِبُ الفتح، وإلّا لأوجَبَهُ في غير المغالبةِ أيضاً على أنَّ أبا زيدٍ[4] حكى **(شاعَرْتُهُ فَشَعَرْته اشْعُرُهُ، وفَاخَرْتُه فَفَخَرْتُه افْخُرُهُ بالضَّمِّ فيهم[5])**، وما ذُكر فيما عينه حرف حلق يجري فيما لامه كذلك. كما نعته.

(وفَعِل) بكسر العين **(تكثر فيه العِلل والأحزان وأضدّادُها)** أي: الأحزانِ **(كسَقِمَ ومَرِضَ)** في العِلل **(وحَزِن)** في الأحزان **(وفَرِح)** في أضدّادها، وهي[6] الأفراح، ويكون لغيرها أكثر كشَرِبَ وعَلِم وسَمِع، فالمرادُ أنَّها تكون فيه[7] أكثر منها في غيره، لا أنَّه يكونُ فيها أكثرَ منه في غيرها، فإنّه في غيرها أكثرُ منه فيها كما عُرف، فلذلك قال: تَكْثُرُ فيه العِلَلُ، ولم يَقُلْ يَكْثُرُ في العِلَلِ. **(وتجيءُ الألوانُ والعيوبُ والحلى[8])** أيضاً بكسر الحاء أكثر من ضمِّها، جمع حلية بمعنى الوصف **(كُلُّها)** هو

---

(١) معاني القرآن للأخفش ص ٣٠٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٧١/١ ـ الممتع في التصريف ١٧٣/١.

(٣) شرح الشافية للرّضي: ٧١/١.

(٤) هو سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري، كان إماماً نحوياً، صاحب تصانيف أدبية ولغوية، روى عن أبي عمرو بن العلاء. من تصانيفه: لغات القرآن ـ اللامات فعلت ـ توفي سنة خمس عشرة ومائتين. وقيل أربع عشرة، وقيل ست عشرة، عن ثلاثٍ وتسعين سنة بالبصرة. بغية الوعاة ٥٨٢/١. ونزهة الألبا ص ١٢٧ ـ ١٢٩، وإشارة التعيين ص١٢٨.

(٥) النوادر ٢٢٥ **(وقد شَاعَرني فَشعَرْتُه، وفاخرني ففخرتُه، وكارمني فكرمتُه، إذا كنتَ أشعَر منه وأفخرَ منه، وأكرمَ منه، والفعل منه: أفْخُرُهُ وأكرمُهُ وأشْعُرُهُ)**..

(٦) جاء وهو في (أ).

(٧) جاء جملةٌ اعتراضيةٌ ساقطةٌ من الأصل وهي: تكون فيه ـ وهي فَعِل ـ أكثرَ ب في (أ).

(٨) لسان العرب (حلا) ٣٠٩/٣، قال الرضي: «ونعني بالحِلي: العلاماتِ الظاهرةَ للعيون في أعضاء الحيوان كَشَمِرَ وصَلِعَ ورَسِحَ هَضِمَ». شرح الشافية ٧٤/١.

موجودٌ في بعض النسخ **(عليه)** أي: فَعِلَ[1] بالكسرِ **(وقد جاء)** من الألوان **(أَدِمَ وسَمِرَ)** ونحوها **(و)** من العيوب **(عجِفَ)**[2] أي: هُزِل ببنائه للمفعول، **(وحَمِقَ)**[3] أي: قلَّ عقلُه **(وخَرِفَ)**[4] أي: لم يَرْفق في فعله **(وعَجِمَ)** أي: عيٌّ[5] من العُجمة. وهي عيٌّ في اللّسان **(و)** من العيوب أو الحِلى **(رَعِنَ)**[6] أي: حَمُقَ أو استرخى، كلّها **(بالكسر والضَّمِّ)** فالمرادُ أنَّ كلَّ ما كان من الصِّفات المذكورة، يأتي بالكسر لا أن الكسر مختصٌّ به، فلا ينافي مجيئه بالضمِّ، ومما جاء بالضمِّ والكسر صَهِبَ[7] الشعر صُهبةً؛ احمرَّ ظاهره، وباطنه ابيضّ، وسَهِبَ البعير، خالط شعرَهُ سوادٌ، وكَهِبَ[8] البعيرُ كُهبةً، لم تَخْلُص حُمْرَتُهُ **(وفَعُل)** - بضمِّ العين - **(لأفعال الطَّبائع)** وهي ما جُبل عليه الإنسان من الأفعال الصّادرة عن الطبيعة، أي: الغريزة[9] وهي مَلَكَةٌ تصدرُ عنها صفات ذاتية وتعبر عنها بقوة موجودة في الشيء أثراً واقعاً على نهج واحدٍ، فهي لا تقتضي متعلقاً، إذ لا يتصوّر فيها تأثيرٌ ولا تأثّر صوريّ **(ونحوِها)** مما صار ملَكَة للإنسان[10] بالتكرار، وضُمّت العين

---

(١) وقد يشاركُه فَعُل مضموم العين في الألوان والعيون والحِلى، وفي الأمراض والأوجاع، بشرط أن لا تكون لامُهُ ياءً، فإنَّ فَعِلَ لا يجيءُ فيه ذلك إلاّ لغةً واحدةً نحو بَهُوَ الرَّجُلُ، وبِهِيَ، أي: صار بهيّاً). أي حَسَناً شرح الشافية الرّضي ٧٣/١.

(٢) لسان العرب **(عجف)** ٦٢/٩.

(٣) لسان العرب **(حمق)** ٣٢٩/٣.

(٤) لسان العرب **(خرف)** ٧٤/٤.

(٥) العبارة في شرح الجاربردي **(أي رعي من العجمة)** وهي رعيٌّ في اللسان. مجموعة الشافية ٤٣/١-٤٤.

(٦) لسان العرب **(رعن)** ٢٥٠/٥.

(٧) لسان العرب **(صهب)** ٤٢٦/٧.

(٨) لسان العرب **(كهب)** ١٧٥/١٢.

(٩) هي السجيّة: جُبِلَ عليها الإنسانُ كالطَّبع والطِّباع، وفُسِّرَت أيضاً بأنَّها ملكةٌ يصدر عنها صفات ذاتية كتاب سيبويه ٢٨/٤ وحاشية ابن جماعة ٤٣/٢ ومجموعة الشافية ٤٣/١ -٤٤. وشرح الشافية ٧٤/١.

(١٠) قال الرّضي: «وقد يجري غير العزيزة مجراها، إذا كان له لُبْثٌ ومُكْثٌ نحو: حَلُمَ - وَبَرُعَ وكَرُمَ وفَحُشَ». شرح الشافية ٧٤/١.

في هذه الأفعال لانضمام الطبيعة للذات عند صدورها عنها: كانضمام الشّفتين عند خروج الضَّمّ، وأفعال الطّبائع **(كحَسُنَ وقَبُحَ)** وليس المراد بالحسن ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللّون ولينِ الملمس. ونحو ذلك، بل كونُ الأعضاءِ متناسبةً على ما ينبغي أن يكون، ويقابلهُ القُبْحَ **(و)** نحوها نحو **(كَبُرَ)** أي: شَرُفَ وعَظُمَ **(وصَغُر)** أي: حقر وسفل. وقال الجاربردي: «المراد بالصِّغَرِ والكِبَرِ التَّغايرُ الظَّاهرُ الّذي يعرِضُ للشيء صادراً عن الطّبيعة يالنَّمَاء والوقوفِ، لا عِظَمُ الهيكلِ وصغرُه؛ إذ الصّغير قد يكون أعظمَ هيكلًا من الكبير، وإنمّا لم يُجعْلَا من أفعالِ الطبيعةِ بل نحوِها لاختلافِهما باختلافِ الأحوال والأوقات»[١]. **(فمن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ فَعُل - بالضَمّ - لهذه الأفعالِ اللّازمة للطبِيعة، أي: من أجل ذلك **(كان)** الفعل **(لازماً)** لا يتعدّى إلى مفعول[٢] **(وشذَّ رَحُبَتْكَ الدّارُ)** بحذف الباء اختصاراً، لكثرة استعماله **(أي رَحُبَتْ بك الدّار)** فهذا أصله، فهو أيضاً في الحقيقة لازمٌ[٣]، فإنّك لو قلتَ في شرفتُ بكذا: شرفتُ كذا لا يكون متعدّياً، فشذوذهُ في استعمالِه بصورةِ المتعدي. وقيل: إنّه متعدٍّ؛ لتضمّنه معنى وسعتكَ الدّارُ، ووسعَ متعدٍّ **(وأمّا باب سُدْتُه)** من معتلّ العين الواويُّ، مما يخيّل للنّاظر فيه أنّه مضمومُ العين المحذوفةِ؛ لالتقاء السّاكنين بعد نقل ضمتّها إلى الفاء مع أنّه متعدٍّ، لأنكَّ تقول: سادَ فلانُ القَوْمَ يَسُوْدُهم، فممنوع أنَّ الضَّمّ فيه أصليّ، بل عارضٌ؛ لأنَّ المعتلّ إذا أشكَل أمرُهُ حُمل على الصّحيح، ولم يجئ في الصّحيح فَعُل بالضَّمّ متعدّياً. واختلف في سبب[٤] عروضه فيه كما بيّنه بقوله **(فالصّحيحُ[٥] أنَّ الضمَّ)** فيه **(لبيانِ بناتِ الواو)** أي: لبيان أنّه واويٌّ **(لا للنقل)** من العين كما قيل **(وكذلك باب بِعْتُهُ)** مما هو معتلُّ العين اليائيّ، فالصّحيحُ أنَّ الكسر فيه

---

(١) مجموعة الشافية ٤٤/١.

(٢) **(لأنَّ العزيزةَ لازمةٌ لصاحبها ولا تتعدّى إلى غيره)** شرح الشافية للرّضيّ ٧٤/١.

(٣) ارتشاف الضَّرب ٧٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٢١/٥.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٧٥/١ - ٧٦.

(٥) جاء **(فالصّحيحُ إنْ ضَمّ)** في (ا).

لبيان بناتِ الياء لا للثقل، وذلك لأنَّ أصلهما سَوَدْتُ وبَيَعْتُ، بفتح الواو والياء، ثم قلبتا[1] ألفاً لتحركهما وانفتاحِ ما قبلهما، وحُذِفت الألفُ لالتقاءِ السّاكنين، فبقي سَدْتُ وبَعْتُ ـ بفتح فائهما ـ ثم ضُمّت فاءُ الأولى ليدلَّ[2] على أنّه واويٌّ، وكُسرت فاء الثّانية لتدلَّ على أنَّه يائي، والقائلون بأنَّه للنَّقلِ وهم الأكثرون ومنهم سيبويه[3]، يقولون أصلهما سَوَدْتُ وبَيَعْتُ بالفتح، ثم لمَا عُلم أنَّ العينَ بعد انقلابها ألفاً تحذف لما مرَّ، ولا يتميّز الواويُّ عن اليائيّ، نقل ذلك إلى فَعُلت بالضَّمِّ في سُدْتُ، وفَعِلْتُ بالكسر في بِعْتُ، ثم نُقِل الضَّمُّ والكسرُ إلى الفاء، ثم حُذفت العينُ لالتقاء السّاكنين.

وَرُدَّ[4] هذا[5] بأنَّه يلزمهم نقلُ وزنِ أصليٍّ إلى وزنٍ يخالفه لفظاً وهو ظاهرٌ ومعنى؛ لأنَّ أوزانَ الفعلِ الثلاثي مختلفةُ المعاني ـ كما مَّر ـ، وإنَّما ارتكبوا ذلك مع لزوم هذا المحذور لمَّا رأوا أنَّهم لم يفرّقوا في خِفتُ وهِبت، بين الواو والياء، إذ لو كانت الحركةُ لبيان بنات الواو والياء لوجبت الضَّمةُ في خِفْتُ لِتُفَارِقَ هِبْتُ.

وأجاب عنه المصنّف بقوله **(وراعَوا في باب خِفْتُ)** وهِبْتُ **(بَيَانَ البِنْية)** أي: الزّنة[6]، لا بيانَ الواويِّ واليائيِّ، حيث لم يضمّوا الفاءَ في خفْت، ليدلَّ على أنّه واويّ فيفارق هِبْت، لأنَّ بيانَ البُنْيَةِ أهمُّ من بيانِ الواويِّ واليائيِّ، الأوّلُ بالمعنى، والثّاني باللّفظ، وإذا كان الكسرُ في خِفُت وهِبْت يدلُّ على أنَّهما مكسورا العين، وأنَّ الكسرَة منقولةٌ عنها، إذ لا ماضي مكسورَ الفاءِ كان كسرُ فاءِ خِفْتُ أولى، بخلاف فتح فاء سَدْتُ وبَعْتُ، فإنَّه لمّا لم يدلّ على حركةِ العينِ لجواز كونِهِ أصليّاً وكونِه منقولاً

(١) جاء **(قلبتا)** في (أ).

(٢) جاء لتَدلَّ في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٣٣٩/٤ـ٣٤٠ ـ والأصول في النحو ٢٧٧/٣ـ٢٧٨ ـ والخصائص ٣٤٣/٢ ـ والمفصل ص٣٧٧ والممتع في التصريف ٤٣٩/٢ـ٤٤٣.

(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية (ضمن مجموعة الشافية) ١/ ٤٥.

(٥) أي النَّقل إلى فَعُلْتُ وفَعِلْتُ.

(٦) أي الدّلالة على حركة العين المحذوفة.

صِيْرَ إلى التَّغييرِ المذكورِ ليفيدَ بيانَ الواويّ واليائيّ حتّى لا يفوتَ المهمُّ[(١)] والأهمُّ جميعاً. **(وأَفْعَلَ)** يجيء **(للتّعدية غَالباً)** وهي عند بعضهم[(٢)] أن يُجْعَلَ الفعلُ بحيث يُتَوَقَّفُ فَهْمُهُ على متعلّق بعد أن لم يكن كذلك، وعند آخرين[(٣)] أن تُضمِّنَ الفعلَ معنى التَّصيير فيصيرَ فاعلُ أصلِ الفعلِ مفعولاً للتَّصيير، فإنّك إذا أردت أن تجعلَ اللّازمَ متعدّياً ضَمَّنْتَهُ معنى التَّصيير بإدخال الهمزة مثلًا، ثم جئت باسم وصيّرته فاعلًا لهذا الفعل، وجعلت فاعل أصل الفعل مفعولًا له **(نَحْوُ)** جلسَ زيدٌ و**(أجلستُه)** فمفعول أجلس هو الذي صَيَّرْتَهُ[(٤)] جالساً **(وللتّعريض)** للشيء بأن تجعلَ المفعولَ مُعَرَّضاً[(٥)] لأصلِ الفعلِ **(نحو أَبَعْتُهُ)** أي: عرضتَه[(٦)] للبيع، وجعلتَه منتسباً إليه، أو تجعلَ ما كان فاعلًا للثلاثيّ مُعَرَّضاً لمصدره، نحو باعَ زيدٌ فرسَه وأَبَعْتُه، أي: عرَّضتُه لأنْ يبيعَ فرسَهُ، وينسبه للبيع **(ولصيرورته)** يعني لصيرورة فاعله **(ذا كذا)** أي: منسوباً[(٧)] إلى ما اشتقَّ منه الفعل **(نحو**

---

(١) **(أي لمّا لم يمكنهم الدّلالةُ على البنيةِ في (قُلْتُ) و(بِعْتُ)** إذ لو فتحوا فيهما كما دلَّ على حركة العين، لم يتركوا أيضاً بيانَ بناتِ الواوِ والياءِ حذراً من فواتِ المقصودِ أجمعْ، بخلاف **(هِبْتُ)**، فإنَّ الكسرةَ تدلُّ على أنَّه مكسورُ العينِ فراعوا فيه بيانَ البينةِ) مجموعة الشافية ٤٥/١.

(٢) حاشية ابن جماعة ٤٥/١.

(٣) الجار بردي في مجموعة الشافية ٤٥/١ ـ والرّضي في شرح الشافية ٨٦/١ «أن يجعل ما كان فاعلاً للازم مفعولاً لمعنى فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى «أَذْهَبْتُ زيداً» جعلتُ زيداً ذاهباً فزيدٌ مفعولٌ لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان في ذهبَ زيدٌ» وشرح الملوكي ص ١٨٨.

(٤) كتاب سيبويه ٥٥/٤ والأصول في النّحو ١١٧/٣ ونزهة الطرف/١٤٣ ـ ١٤٥/والمفصل ص٢٨٠ والممتع في التصريف ١٨٦/١ وشرح الشافية للرّضي ٨٦/١.

(٥) كتاب سيبويه ٥٥/١ والأصول في النّحو ١١٨/٣ والممتع في التصريف ١٨٧/١ وشرح الشافية للرّضي ٨٨/١.

(٦) قال الرّضي: «تفيدُ الهمزةُ أنّكَ جعلتَ ما كان مفعولاً للثلاثي معرّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحَدَث سواء صار مفعولاً له أو لا، نحو **(أَقْتَلْتُهُ)** أي عرّضتُه لأن يكون مقتولاً، قُتِلَ أو لا». شرح الشافية ٨٨/١.

(٧) كتاب سيبويه ٥٨/٤ ـ ٥٩ والأصول في النحو ١١٨/٣-١١٩ والممتع في التصريف ١٨٧/١ وشرح الشافية للرّضي ٨٨/١ «أي لصيرورة ما هو فاعلَ أفعلَ صاحبَ شيءٍ، =

أَغَدَّ[١] **البعيرُ)** صار ذا غدّة **(ومنه أَحْصَدَ الزّرع)** أي: صار ذا حصادٍ بمعنى مستحقًّا للحصادِ لا بمعنى حصوله[٢]، ولهذا فَصَلَهُ، ومنه أيضاً أصبحنا[٣] أي: دخلنا في الصّباح، لأنَّه بمنزلة صرنا ذوي صباحٍ، وقد يسمّى هذا النّوع بالحينونة[٤] **(و)** يجيء **(لوجوده)** يعني لوجود مفعوله **(عليها)** أي: على الصّفة، وهي بمعنى المفعول إن كان أصلُ الفعلِ متعدّياً **(نحو أحمدتُه)** أي: وجدته محموداً **(و)** بمعنى الفاعل إن كان لازماً نحو **(أبخلْتُه)** أي: وجدته بخيلًا **(وللسّلب نحو أشكيته)** أي: أزلت[٥] شكايته **(و)** قد يجيء **(بمعنى فَعَلَ نحوُ قِلْتُهُ)** البيع **(وأَقَلْتُهُ)** ويعبّر عنه بأنَّه للزّيادة في المعنى[٦] نحو شغلتُه وأَشْغَلْتُه.

واعلمْ أنّه يُنقَلُ الشيء إلى أَفْعَلَ، فيصيرُ لازماً نحو أكبَّ وأعرض وأَقْشَعَ وأَشْنَقَ وانسَلَّ وأَنْزَفَ، ويقال: كبّه[٧] أي: ألقاه على وجهه فأكبَّ، وعرّضه[٨] أي: أظْهَره فأَعْرَضَ، وقَشَّعتِ[٩] الرِّيحُ السّحابَ أي: كَشَفْتُه فَأَقْشَعَ وانْقَشَعَ وتَقَشَّعَ، وشَنَّقْتُ[١٠] البعيرَ، أي: استوقفتُه بجذبِ زمامِه

= وهو على ضربين: إمّا أن يصير صاحبَ ما اشتقَّ منه، نحو: ألحمَ زيدٌ أي صار ذا لحم، وإمّا أن يصير صاحب شيءٍ هو صاحبُ ما اشتقَّ منه. نحو: أَجْرَبَ الرَّجلُ: أي صار ذا إبلٍ ذاتِ جَرَبٍ».

(١) الغُدة ِ والغُدَد: طاعونُ الإبل. لسان العرب **(غدد)** ٢١/١٠.

(٢) قال الرضي: «أهل التصريف قالوا: يجيء أفعلَ بمعنى حانَ وقتٌ يستحقُّ فيه فاعل أفعل أن يُوْقِع عليه أصل الفعلِ، كأحصدَ: أي حان أن يُحصَدَ». شرح الشافية ٨٩/١.

(٣) شرح الشافية الرّضي ٩٠/١.

(٤) قال ابن قتيبة: «أهل التّصريف قالوا: يجيء أفعلَ بمعنى حانَ منه ذلك». أدب الكاتب ص٤٦٣ ونزهة الطرف ص١٤٣ والممتع في التصريف ١١٨/١ ـ ١١٩ والمخصص لابن سيده ١٧٢/١٤.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٩١/١.

(٦) ذكر الرّضي في شرحه على الشافية ٩١/١. أنَّه لا بدَّ للزيادة من معنى وإن لم يكن إلاّ التّأكيد.

(٧) لسان العرب **(كبب)** ٨/١٢.

(٨) لسان العرب **(عرض)** ١٤٤/٩.

(٩) لسان العرب **(قشع)** ١٧٣/١١.

(١٠) لسان العرب **(شنق)** ٢١٥/٧.

فأَشْنَقَ، ونسَلتُ[1] ريشَ الطَّائِرِ فَأَنْسَلَ، ونَزَّقتُ[2] البئرَ فأَنْزَقت.

(وفعّل) بالتّشديد يجيء **(للتّكثير غالباً)** وهو قد يكون في المفعول نحو **(غلّقت)** الأبواب **(وقطّعتُ)** الثياب، فإن قلت: البابَ أو الثوبَ، خفّفت على الأفصح، إلّا أن يكون الفعل كثيراً، فتشدّد للتّكثير[3] في الفعل **(و)** قد يكون في الفعل نحو **(جوّلتُ وطوّفتُ)** بمعنى واحد **(و)** قد يكون في الفاعل[4] نحو **(مَوَّتَ الإبلُ)** لا مَوَّتَتِ[5] الشّاةُ، إذ لا يستقيمُ تكثيرُها وهي واحدةٌ، ولا كثيرَ في الفعلِ حتى يُشَدَّدَ، وظاهرٌ أنَّ التّكثير في الفاعِلِ أو المفعولِ يستلزمُ التّكثير في الفعلِ ولا عكس[6] **(و)** يجيء **(للتّعدية)** وتقدّم بيانُها **(نحو فَرّحْتُهُ)** أي: صيّرتُه فرحاً **(ومنه فَسَّقْتُه)** أي: نسبتُه إلى الفِسقِ لا صيّرته فاسقاً إلّا بتجوّز، ولهذا[7] فَصَلَهُ، بل جعله غيره أصلًا برأسه فقال: «ولنسبه المفعول إلى أصل الفعل نحو فسّقته»[8] **(وللسّلب**

(١) نسلَ الصُّوفُ والشعْرُ والرِّيشُ يَنْسُلُ نُسُولاً وأَنْسَلَ: سقط وتقطّع. لسان العرب **(نسل)** ١٤/١٢٨.

(٢) كالنَّزقُ: مَلءُ السِّقاءِ والإناءِ إلى رأسه. لسان العرب **(نزق)** ١٤/١١٠.

(٣) قال سيبويه «واعلم أنَّ التّخفيفَ في هذا جائز، كلُّهُ عربيّ، إلاّ أنَّ فَعَّلْتَ إدخالُها ههنا لتبين الكثير وقد يدخل في هذا التَّخفيف». في الكتاب ٦٤/١ والسِّيرافي النَّحوي ص١٨٠ـ١٨٢ والأصول في النحو ١١٦/٣ـ١١٧ والمصنف شرح التصريف ٩١/١. وقال ابن جني فيه: «اعلمْ أنَّ فَعَلت أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قَطَّعْتُ وكَسَّرْتُ، إنَّما تخبر أنَّ هذا فِعل وقعَ منك شيئاً بعد شيء على تطاول الزّمان». ونزهة الطرف ١٤٦ـ١٤٧ والممتع في التصريف ١٨٩/١ وشرح الشافية للرّضي ٩٣/١ـ٩٣.

(٤) ذكر الجاربردي أنَّ المصنّف قال في شرحه أنَّ الفعل إذا كان لازماً فالتَّكثير في فاعله. وقد ردَّ عليه بقوله: **(هذا على إطلاقه غيرُ صحيح، لأنّه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو: جوّلتُ وطوّفتُ وقد يكون في الفاعل نحو (مَوَّتَ الإبلُ)** مجموعة الشافية ٤٧/١.

(٥) جاء مَوَّت في (أ).

(٦) ذكر ابن جماعة في حاشيته أنَّ الفعل الذي هو الموت يمتنع تكثيره في نفسه من دون تكثير في فاعله أو مفعوله. مجموعة الشافية ٤٧/١.

(٧) قال اليزدي: «لا يلزم المصنف شيء من هذا، لأنّه فصل بقوله «ومنه» أي ومما نزلت النسبةُ فيه منزلة التصيغير» النكت النحوية ص٣١٠.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٩٤/١ ـ نزهة الطرف ص١٤٧.

نحو جَلَّدْتُ[١] **البعيرَ وقرَّدْتُه**[٢]) أي: أزلتُ جِلْدَهُ وقُرَادَهُ (**و**) يجيء (**بمعنى فَعَلَ نحو زِلْتُهُ**[٣] **وزَيَّلْتُهُ**) بمعنى فَرَّقْتُهُ، لكن في زَيَّلْتُه مبالغة، إذ لا بدَّ للزيادةِ من فائدة.

(**وفَاعَلَ**) يجيء (**لنسبةِ أصْلِهِ**) وهو مصدر ثلاثيّة (**إلى أحد الأمرين**) اللّذين اقتضاهما فَاعَلَ حالة كون أصله (**متعلِّقاً بالآخر**) على المفعولية (**للمشاركة**) بين الأمرين حالة كونِهِ ـ كلّ من نسبةِ الأصل إلى أحدهما وتعلّقه بالآخر ـ (**صريحاً فيجيءُ العكسُ ضِمْناً**) لأنَّ من شارك زيداً في شيء شاركه زيدٌ[٤] فيه (**نَحْوُ ضاربتُه وشاركتُهُ**) إذ أصل كلٍّ منهما وهو الضَّرب والشّركة منسوبٌ إلى ضمير المتكلم متعلقاً بالغائب، أي: واقعاً عليه صريحاً مع أنَّه أيضاً منسوبٌ إلى ضمير الغائب متعلّقاً بالمتكلم، أي: واقعاً عليه ضمناً، فكلٌّ منهما فاعلٌ من وجهٍ، ومفعولٌ من وجه[٥]. (**ومن ثَمَّ**) أي: من هنا، وهو تعلّقُ أصل الفعلِ بالأمر الآخر للمشاركة، أي: من أجل ذلك (**جاء غير المتعدّي متعدِّياً**) إلى واحدٍ (**نحو كارَمْتُه وشاعَرْتُهُ**) فلأنَّ[٦] ثلاثيهما لازمٌ[٧] وقد تَعَدَّيا (**و**)

---

(١) في شرح الشافية ٩٢/١ (**وللسّلب نحو جَلَّدتُهُ وقَرَّدتُهُ**).

(٢) القُرَاد دُوَيبةٌ تعضُّ الإبل: لسان العرب (**قرد**) ٩٤/١١.

(٣) ولفعَّلَ معاني أخر، ففي الممتع في التصريف ١٨٩/١: (**التَّوجُه كَشَرَّقتْ. واختصار حكاية أصله كامَّنْتُ، والدعاء للشيء أو عليه كقولك: سَقَّيتُه، قلتُ له: سقاكَ اللَّهُ، وجَدَّعْتُه: دَعَوْتُ عليه بالجَدَعْ. وان يراد به رميتُه بذلك. كقولك (شجَّعتُه)** أي رميتُه بالشجاعة، والقيام على الشيء كقولك: فَرَّحْتُهُ) وفي شرح الشافية للرّضي ٩٥/١ ـ ويجيءُ أيضاً بمعنى صار ذا أصله كورّق: أي صار ذا ورق، ويجيءُ بمعنى عَمَلُ شيء في الوقت المشتقّ هو منه كهَجَّرَ: أي سافر في الهاجرة.

(٤) قال سيبويه: «اعلم أنَّكَ إذا قلت: فاعَلْتُه: فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلتُه، ومثلُ ذلك: ضاربْتُه وكارمْتُه.. فإذا كنت أنتَ فعلت قلت: كارمني فكرمتُه». الكتاب ٦٨/٤.

(٥) الأصول في النحو ١١٩/٣ـ١٢٠ وشرح الشافية للرّضي ٩٦/١ـ٩٧ ومجموعة الشافية ٤٧/١ـ٤٨.

(٦) جاء فلأنَّ في (أ).

(٧) قال اليزدي: ««شاعرتُه» فيه نظر، لأنَّه إن أرادَ أنّه بمعنى العلم، فالحكم بكونه لازماً غير سديد، وإنْ أراد به أنَّه بمعنى إنشاء الشعر، فكذلك أيضاً، لأنَّ الشّعرَ مقولُ الشاعرِ =

جاء **(المتعدّي إلى واحد مغايراً للفاعِل)** بأن لم يصلح لمشاركته له في الفِعْل[١] **(متعدِّياً إلى اثنين نحو جاذبتُهُ الثَّوب)** إذ ثلاثيُّه متعدٍّ إلى واحدٍ غير صالحٍ للمشاركة فلا حاجة لزيادة مفعول آخر **(و)** يجيء فاعل **(بمعنى فَعَّلَ)** بالتَّشديد أي: للتكثير **(نحو ضاعَفْتُه)** بمعنى ضَعَّفْتُهُ **(وبمعنى فَعَلَ)** بالتخفيف، أي: لنسبة الفعل إلى الفاعلِ لاغير، **(نحو سافرتُ)** بمعنى سفرتُ، ويجيء بمعنى أَفْعَلَ نحو: عافاكَ الله بمعنى أعفاك[٢].

(وتفاعل) يجيء **(لمشاركة أمرين فصاعداً)** بنصبه حالًا، أي: فذهب الاشتراك أخذاً في الزّيادة إلى ثلاثة وأربعة، وهكذا **(في أصله)** وهو مصدر ثلاثيه **(صريحاً نحو تشاركا)** بخلاف فاعلَ، فإنّه لمشاركة أحدهما الآخر صريحاً كما مرَّ، لا لمشاركتهما معاً كذلك، فعُلم أنَّ وضع فاعَل لنسبه الفعل إلى الفاعل متعلّقاً [بغيره][٣]، مع أنَّ الآخر فعلَ مثلَ ذلك، ووضعَ تفاعَل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصدٍ إلى تعلّق له **(ومن ثمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ تفاعَل لمشاركتِهما صريحاً، أي: من أجل ذلك **(نَقَصَ مفعولاً عن فاعَلَ)** إذ لا يُقصد فيه تعلّقَ أحد الأمرين بالآخر، بل مجرّد تشاركهما في أصله، فإن كان تفاعَل من فاعَل المتعدّي إلى واحدٍ كضَارَبَ لم يتعدَّ، أو من المتعدّي إلى اثنين كجاذَبْتُه الثَّوْبَ، تعدّى إلى واحد، ويفرق بينهما أيضاً بأنَّ[٤] البادىءَ في فَاعَلَ معلومٌ، وهو من نُسب إليه الفعلُ

= ومفعوله، فيكون متعدّياً أيضاً، ويمكن أن يُجاب عن هذا بأنَّ يقال: الفعلُ المتعدّي المحذوف مفعولُه نسياً منسياً قريبٌ من اللاّزم لكونِ مُتعلّقه كالمعدوم، كقولك: فلانٌ يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فهذا الاعتبار يجوز أن يكون «شَعُرَ» جارياً مجرى اللاّزم». النكت النحوية ص٣١١.

(١) قال الرّضي: «إن كان المشارَك غير مفعول أصل الفعل نحو **(نازعتُ زيداً الحديث)** فإنَّ مفعول أصل الفعل هو الحديث، إذ هو المنزوع، والمشارَكَ زيدٌ، صار الفعل إذن متعدِّياً إلى مفعولين». شرح الشافية ٩٨/١.

(٢) قال سيبويه: «وقد تجيءُ فاعلتُ، لا تريدُ بها عملَ اثنين، ولكنَّهم بَنَوا عليه الفعل كما بَنَوْه على أفعلتُ، وذلك قولهم: ناولتُه وعاقبتُه وعافاهُ اللهُ وسافرتُ» الكتاب ٦٨/٤.

(٣) ورد في الأصل و(أ): الغير.

(٤) جاء أنَّ في (أ).

صريحاً، لأنّه الذي يسبق إليه الفَهْمُ، بخلافِهِ في تفاعَل، ولهذا يقال: أضاربٌ زيدٌ عمراً أم ضاربٌ عمرو زيداً. دون تضارب[١] **(و)** يجيء أيضاً للتكلُّفِ بمعنى ما ذكره بقوله **(ليدلَّ على أنَّ الفاعِلَ أظهر أنَّ أصله)** وهو مصدر ثلاثيه **(حاصلٌ له)** أي: لفاعله **(وهو منتفٍ عنه نحو تجاهلت وتغافلتُ)** إذ المعنى أنّه أظهر الجهلَ والغفلةَ من نفسِه وليسا[٢] فيه **(و)** يجيء **(بمعنى فَعَلَ نحو توانيتُ)** أي: ونيتُ من الوَنَى[٣]، وهو الضَّعف **(ومطاوع)** أي؛ ويجيء لمطاوع[٤] **(فَاْعَلَ نحو باعَدْتُهُ فتباعَدَ)** والمطاوعةُ[٥] حصولُ الأثر عن تعلّق الفعل المتعدّي بمفعوله، فإنَّكَ إذا قلت: باعدته، فالحاصلُ له التبّاعد، فالمطاوع تباعد، وهو مجازٌ أو حقيقةٌ عرفيَّةٌ وإلّا فهو في الحقيقة المفعولُ به الذي صار فاعلًا لتباعد.

(وتفعَّل)[٦] يجيء **(لمطاوعة فَعَّلَ)** بالتشديد **(نحو كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، للتكلّف)** أي: للدلالة على أنَّ فاعِلَ الفعلِ تكلّفَ حصولَه له، **(نحو تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ)** فالفرق بين التكلّف هنا وبينه فيما مّر، مع اشتراك الفعلين في أنَّ

---

(١) المسألة في شرح الشافية للرّضي ١٠٢/١ ـ ومجموعة الشافية ٤٨/١.

(٢) قال سيبويه: «وقد يجيءُ تفاعلتُ ليريَكَ أنّه في حالٍ ليس فيها، من ذلك تغافلتُ وتعافيتُ» الكتاب ٩٦/٤ وانظر الممتع في التصريف ١٨٢/١.

(٣) لسان العرب **(ونى)** ٤١٠/١٥.

(٤) جاء المطاوع في (أ).

(٥) معنى المطاوعة: **(أن تريدَ من الشيء أمراً ما، فتبلغَهُ، إمّا بانْ يفعلَ ما تريدُه إذا كان مما يصحُ منه الفعلُ نحو قولك: أَطْلَقْتُهُ فانطلقَ، الا ترى انّه هو الذي فعل الانطلاقَ بنفسه عند إرادتك إيّاه منه. وإمّا بان يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحُ منه الفعلُ، وإن كان مما لا يصحُ منه الفعلُ، نحو قولك: (قطعتُ الحبلَ فانقطع) الا ترى انَّ الحبلَ لا يصحُ منه الفعل لانّه لا قدرة له، إنّما أردت ذلك منه، فبلغتَه بما احدثته انت فيه. لا انّه تولّى الفعل، لانّه لا يصحُ من مثله)**. بتصرف وعرَّفها الرّضي في شرحه على الشافية بأنها التأثرُ وقبولُ أثر الفعل). الممتع في التصريف ١٨٣/١ ومجموعة الشافية ٤٩/١ ـ والتعريفات ص٢٨٠.

(٦) انظر معاني تفعَّل في كتاب سيبويه ٧١/٤ـ٧٣ وأدب الكاتب ٤٦٦ـ٤٦٧ والأصول في النحو ١٢٢/٣ـ١٢٣ ونزهة الطرف ١٥٣ـ١٥٤ والمفصّل ص٢٧٩ والممتع في التصريف ١٩٠/١ وارتشاف الضرب٨٢/١.

أصلهما ليس حاصلًا لفاعلهما، وأنَّ فاعلهما يُظهر حصوله له. أنَّ الفاعلَ هنا يطلبُ الفعلَ ويتكلَّفَهُ[1] ليحصلَ له، بخلافه ثمَّ[2]. **(وللاتّخاذ)** أي: جَعْلُ الفاعلِ والمفعولِ أصلَ الفَعْل **(نحو توسَّدَ الحجرَ)**[3] أي: اتّخَذَهُ وسادةً، **(وللتجنُّب)** أي: للدلالة على أنَّ الفاعل جانَبَ أصلَ الفَعْل **(نحو تأثَّمَ وتَحَرَّجَ)** أي: جانَبَ الإثم والحرج. **(وللعمل المتكرِّر في مُهْلَة)** أي: للدلالةِ على حصولِهِ مرّةً بعد مرّة **(نحو تَجَرَّعَهُ)** أي: شربه جُرعةً بعدَ جُرعةٍ، وفي نسخة تجرّعتُه **(ومنه تَفَهَّمَ)** المسألةَ بمعنى أنّه تَفَهَّمَهَا بالتَّدريج، لا بمعنى أنه فهمها كذلك لأنَّها شيءٌ واحدٌ فلا يتأتّى فهمها كذلك، فالتَّدريج في طريق فهمِها لا في فهمها، فاستعمالُه في فهمِها مجاز، ولهذا فصله[4] **(و)** يجيء **(بمعنى استفعل)** أي: طلبَ أصلَ الفَعْل **(نحو تَكبَّرَ وتَعَظَّمَ)** بمعنى استكبر واستعظم، أي: طلبَ من نفسِهِ أن يكون كبيراً[5] وعظيماً. **(وانْفَعَلَ[6] لازمٌ)** لأنّه للمطاوعة، فإنَّه **(مطاوعُ فَعَلَ)** المتعدّي لواحدٍ **(نحو كَسَرْتُهُ فأنكَسَرَ، جاء مطاوعَ أَفْعَلَ نحو)** سَفَقْتُ البابَ و**(أَسْفَقْتُهُ)**[7] أي: رددتُه **(فانْسَفَقَ وأَزْعَجْتُهُ)**[8] أي: أقلقته وقَلَقْتُهُ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١٠٢-١٠٣.

(٢) جاء ثَمَّةَ في (ا).

(٣) أي صار ذا وسادةٍ هي الحجرُ، مطاوعُ وسَّدتُه الحجَر، فهو مطاوعُ فَعَّلَ المذكور المتعدِّي إلى مفعولين ثانيهما بيانٌ لأصلِ الفعلِ، لأنَّ الحجَر بيانُ الوسادةِ، فلا جَرَمَ أن يتعدَّى هذا المطاوع إلى مفعولٍ واحد). شرح الشافية للرّضي ١/١٠٥ وانظر لسان العرب **(وسد)** ١٥/٢٩٢ - ٢٩٣.

(٤) قال الرّضي: «إنَّما قال **(ومنه)** لأنَّ معنى الفعل المتكرّر في مهلة ليس بظاهرٍ فيه، لأنَّ الفهمَ ليس بمحسوسٍ كما في التَّجرع والتَّحسس، فبيّن أنَّه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكرّرة في مهلة، هذا والظاهرُ أنَّ تفهمَّ للتكلّف في الفَهم كالتَّسمع والتَّبصّر». شرح الشافية ١/١٠٦.

(٥) شرح الشافية للرّضي ١/١٠٦ وشرح الملوكي ص٧٦ والصيغ الثلاثية مجردة وفريدة ص١٩٨-١٩٩.

(٦) معاني **(انفعل)** في كتاب سيبويه ٤/٦٥-٦٦ وأدب الكاتب ص٤٥٧ والأصول في النّحو ٣/١٢٦ والمنصف شرح التصريف ١/٧١-٧٢ ونزهة الطّرف ١٤٩ والمفصّل ص٢٨١ والممتع في التصرف ١/١٨٩-١٩٢ وارتشاف الضرب ١/١٨٥.

(٧) لسان العرب **(سفق)** ٦/٢٨٤.

(٨) لسان العرب **(زعج)** ٦/٤٤.

من مكانه **(فانزعج قليلاً)** حال من فاعل جاء، وإنَّما ذكر أنّه مطاوعٌ بعد ذكر أنَّه لازمٌ، لأنَّ اللّازمَ قد لا يكونُ مطاوعاً لشيء، فذكر أنَّه مع كونه لازماً مطاوعُ فَعَلَ وأَفعَلَ لا غير.

(ويختصُّ) انفَعَلَ **(بالعلاجِ والتَّأثير)** كأنَّهم لمّا خصّوه بالمطاوعةِ التزموا أن تكون[1] من أفعال الجوارحِ لتكونَ مطاوعتُه جليّةً عند الحسِّ، بخلاف ما لو كان من المعاني، فإنَّ مطاوعته قد تَخْفَى، ولهذا لا يقال علّمتُه فَانْعَلَمَ[2] **(ومن ثمَّ)** أي: من هنا، وهو اختصاص انفعل بما ذكر، أي: من أجل ذلك **(قيل انعَدَمَ، خَطَا)** لأنَّ الإعدام استئصال[3] الموجود، فلم يبق ثمّة علاج وتأثير.

(وافْتَعَلَ للمطاوعةِ[4]) أي: لمطاوعةِ فَعَلَ **(غالباً)** علاجاً[5] كان أو لا **(نحو غَمَمْتُهُ[6])** أي: أحدثتُ فيه الغمّ **(فاغتمَّ)** في غيرِ العلاج، وجمعتهُ فاجتمعَ في العلاج، ويأتي لمطاوعة أَفعَلَ أيضاً نحو أنْصَفْتُهُ فَانْتَصَفَ[7] **(وللاتّخاذ)** أي: لاتّخاذ فاعِلِه شيئاً **(نحو اشتوى[8])** واخْتَبَزَ أي: اتَّخَذَ الشّوى والخبز لنفسه **(وللتَّفَاعُلِ)** وفي نسخة وبمعنى تفاعل. **(نحو اجْتَوَرُوا واخْتَصَمُوا)** أي: تجاوروا وتخاصموا، ولهذا لم تقلب واو اجْتَوَرُوا ألفاً مع وجود علّة القلب فيه، لأنّه لمّا كان تابعاً لتجاوروا في المعنى جُعل تابعاً له في

---

(١) جاء يكون في (أ).
(٢) شرح الشافية للرّضي ١٠٨/١.
(٣) لسان العرب **(عدم)** ٨٨/٩.
(٤) جاءت معاني افتعل في: كتاب سيبويه ٧٣/٤-٧٤. وأدب الكاتب ٤٦٩ والأصول في النّحو ١٢٦/٣-١٢٧ والمنصف في شرح التصريف٧٤/١-٧٠ ونزهة الطّرف ص١٥٠ والمفصّل ص٢٨١ والممتع في التصريف ١٩٢/١-١٩٤ وارتشاف الضرب ٤٨/١.
(٥) أي في أفعال الجوارح، أو كما قال الرّضي في شرحه على الشافية ١٠٨/١ **(من الأفعال الظّاهرة)**..
(٦) لسان العرب **(غمم)** ١٢٧/١٠.
(٧) ما بين النّجمتين ساقط من الأصل.
(٨) شرح الرّضي ١٠٩/١.

اللّفظ مع عدم الإعلال[١]. **(وللتّصرف)** أي: لتصرّف فاعلِه بمعنى المُبَالَغَةِ والاعْتِمَال في تحصيله[٢] **(نحو اكتسب)** فالاكتسابُ تحصيلُ الشيءِ بالمبالغة والاعتمال فيه بخلاف الكسب، فإنَّ تحصيلَه على أي: وجه كان، ولهذا[٣] قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٤] تنبيهاً على لطفهِ بخلقهِ حيث أثبتَ لهم ثوابَ الفعل الحسَنِ على أيِّ وجهٍ كان، ولم يُثبت عليهم عقابَ الفعلِ القبيحِ إلّا على وجه المبالغة والاعتمال فيه، لأنَّ الشرَّ كما قال الزمخشري لمّا كان ممّا تشتهيه الأنفس[٥] وهي منجذبةٌ إليه وأمّارةٌ به، كانت في تحصيلِه أَعْمَلَ وأَجَدَّ، فجُعلت مكتسبةً فيه، ولمّا لم يكن الخيرُ كذلك وُصِفَت بما لا دلالةَ له على الاعتمال. ويجيء افتعل بمعنى الفَعَلَ[٦] نحو قَرَأَ واقْتَرَأَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

(واستَفْعَلَ[٧] للسّؤال غالباً) أي: لسؤال فاعلِه مفعولَه **(إمّا)** سؤالًا **(صريحاً نحو استكتبْتُهُ[٨])** أي: سألتُه الكتابة **(أو)** سؤالًا **(تقديراً)** أي: تقديرياً **(نحو استخرجتُه)** أي: الوَتِدَ من الحائط، فإنّه لا سؤالَ صريحٌ بل المعنى لم أزل أَتَلَطَّفُ وأَتَحَيَّلُ حتى خرج، ونُزّل ذلك منزلةَ السؤال **(وللتّحَوّلِ)**

---

(١) لسان العرب (جود) ٢/٤١٤ **(إنّما صحّت الواو في اجتوروا، لأنّه في معنى لابدَّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، وهو تجاوروا، فبني عليه، ولو لم يكن معناهما واحداً لاعتلّت، وقد جاء اجتاروا).**

(٢) شرح الرّضي معنى التصرف بقوله: **(الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصلِ الفعلِ)** شرح الشافية ١/١١٠.

(٣) جاء ولذا في (أ).

(٤) البقرة ٢/٢٨٦.

(٥) الكشّاف ١/٥٢٠. وقال سيبويه: «وأمّا اكتسب فهو التّصرّف والطلب والاجتهاد بمنزلةِ الاضطرابِ» الكتاب ٤/٧٤.

(٦) جاء فَعَلَ في (أ).

(٧) معاني استفعل في: كتاب سيبويه ٤/٧٠ـ٧١ وأدب الكاتب ٤٦٧ـ٤٦٨ والأصول في النّحو ٣/١٢٧ـ١٢٨ والمنصف شرح التصريف ١/٧٧ـ٧٨ ونزهة الطرف ص١٥١ والممتع في التصريف ١/١٩٤ـ١٩٥ وارتشاف الضرب ١/٨٧.

(٨) في الأصل: استكتبه. وفي الشافية استكتبة.

أي: لتحوّل فاعِلِه إلى أصل الفعل[١] حقيقةً أو مجازاً **(نحو استحجر الطّينُ)** أي: تحوّل إلى الحجر حقيقةً أو مجازاً بأن صار حجراً أو كالحجر **(و)** كقوله في المَثَلِ[٢] **(إنَّ البِغَاثَ)** ـ بتثليث الموحدة وبالمثلثة ـ طائرٌ دون الرّخمة بطيء الطّيران **(بأرضنا تستنسرُ)** أي: يتحوّل إلى صفة النَّسرِ.

وهو طائرٌ معروف، أي: مَنْ جاوَرَنَا[٣] عزَّبنا **(وبمعنى فَعَلَ نحو قَرَّ واسْتَقَرَّ)** لكن فيه مبالغةً ليست في قرَّ وما عدا هذه الأبنية الثمانية[٤] من بقية الخمسة والعشرين لا معنى له زائداً على أصله إلّا المبالغة[٥]، فلا حاجة لذكره فترك من الملحق ماعدا تَفَعَّلَ وتفاعل، ومن غيره افعلَّ[٦] وافعالَّ[٧] وافْعَوْعَلَ[٨] وافْعَوَّلَ[٩]، تقول: شَهِب[١٠] الشيء بالكسر، وللمبالغة اشْهَبَّ[١١] اشهِابَاً

---

(١) شرح الملوكي ص٨٣ وشرح الشافية للرّضي ١/١١١ والمخصص ٤/١٨١ والصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة ص٢٠٠.

(٢) مجمع الأمثال ١/١١٠ ـ ولسان العرب **(بغث)** ١/٤٥١.

(٣) لسان العرب **(بغث)** ١/٤٥١: يضربُ مثلاً للّئيم يرتفعُ أمرُه. وقيل: معناه: مَنْ جاوَرَنا عزَّ بنا.

(٤) هي أفعل ـ فعَّل ـ تفاعل ـ فاعل ـ تفعَّل ـ استفعل ـ انفعل ـ افتعل.

(٥) لأنّه ليس في الإلحاق زيادة معنى غير المبالغة إلاّ في تفعَّل وتفاعل.

(٦) افعلَّ: الأغلبُ كونُه للّون أو العيب الحسّي اللاّزم **(المتحوّل)** شرح الشافية للرضي ١/١١٢ ـ وكتاب سيبويه ٤/٢٦ والمنصف شرح التصريف ١/٧٨ ـ ونزهة الطرف ص **١٥٧ـ١٥٨**. قال ابن عصفور: «وهو مقصورٌ من افعالّ لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنّه ليس شيءٌ من **(افعلّ)** إلاّ يُقال فيه **(افعالّ)** إلاّ أنّه قد تقلُّ إحدى اللّغتين في شيء وتكثرُ في الأخرى». الممتع في التصريف ١/١٩٥.

(٧) افعالَّ: قال الرّضي: **(افعالّ في اللّون والعيب الحسيّ العارض (ما يزول)**. شرح الشافية ١/١١٢ وانظر كتاب سيبويه ٤/٢٥ـ٢٦ وقد يستغنى بافعالّ عن فَعِلَ وفَعُلَ، وذلك نحو ازراقّ واخضارّ.. واسوَدَّ وابيضَّ واحمرَّ أكثر في كلامهم لأنّه كَثُرَ فحذفوه. والأصلُ ذلك.

(٨) افعوعل: قال الرّضي: **(للمبالغة فيما اشتقّ منه نحو اعشوشبت الأرضُ، أي صارت ذات عشب)**. شرح الشافية ١/١١٢ وانظر كتاب سيبويه ٤/٧٥ ـ ونزهة الطّرف ١٥٨ ـ والممتع في التصرّيف ١/١٩٦ـ١٩٧.

(٩) افْعَوَّلَ: قال الرّضي: **(بناءٌ مُرْتَجَلٌ، وليس منقولاً عن فعلٍ ثلاثيٍّ كاعلوّط واجلوّذ)** شرح الشافية ١/١١٢. وارتشاف الضرب ١/٨٧.

(١٠) لسان العرب **(شهب)** ٧/٢٢٠: فَرَسٌ أَشْهَبُ وقد اشْهَبَّ اشْهِباباً واشهابَّ اشْهيباباً.

(١١) جاء اشهيباباً في (أ).

واشهابَّ اشهيباً[١]، وتقول أعشبت[٢] الأرض، وللمبالغة اعشوشبت، وجَلَّذَ[٣] بهم السَّيرُ، وللمبالغة، اجْلَوَّذَ[٤] بهم[٥]، أي: دام مع السُّرعة. فهذا تمامُ الكلام في ماضي الثّلاثيّ المجرّد والمزيد فيه.

(وللرُّباعيِّ المجرّد بناءٌ واحدٌ) وهو فَعْلَلَ لالتزامِهم فيه الفتحةَ لزيادةِ ثِقَلِهِ على الثلاثيّ بزيادةِ حروفه وإسكانِ ثانيه لئلا يلزمَ توالي أربعَ حركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وخُصَّ بالثّاني لتعذّره في غيره؛ أمّا الأوّل فلتعذّر الابتداء بالسّاكن، وأمّا الثالث فلئلا يلزم التقاءُ السّاكنين على غير حدّه عند اتصال الضّمير المرفوع المتحرّك به، وأمّا الرّابع؛ فلأنَّ الماضي مبنيٌّ على الفتح، ولأنَّ الوزنَ لا يحصُلُ بحركةِ الأخيرِ وسكونه، وفَعْلَلَ إمّا متعدٍّ وإمّا لازم **(نحو دَحْرَجْتُهُ ودَرْبَخَ[٦])** الرّجلُ أي: طأطأ رأسه وبسط ظهره **(وللمزيد)** أي: للرّباعيّ المزيد **(فيه)** من الأبنية **(ثلاثة)** تَفَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ وافْعَلَّلَ، وأصله افعَلْلَلَ بإسكان اللّام الأولى وذلك.

(نحوُ تَدَحْرَجَ) مطاوع دحرج بزيادة تاء **(واحْرَنْجَمَ)** القومُ أي: اجتمعوا، بزيادة همزة وصلٍ ونون، يقال: حَرْجَمْتُ الإبِلَ فاحْرَنْجَمَت، أي[٧]: رددتُها فارتدَّت[٨]، واجتمع بعضُها إلى بعض **(واقْشَعَرَّ)** جلدُ البعير، أي: أخذته قُشَعْرِيرة بزيادة همزة وصلٍ وتكرار الرّاء **(وهي)** أي: الثلاثة **(لازمةٌ)** كلُّها.

(المضارعُ) حدُّه في النّحو بأنّه ما أشبه[٩] الاسمَ بأحدِ حروفِ

---

(١) جاء اشْهِبَاباً في (ا).
(٢) في الأصل: أعشبَ الأرض.
(٣) في الأصل: جدَّ بهم السَّيْرَ. والصحيحُ ما أثبتُ.
(٤) لسان العرب **(جلذ)** ٣٢٦/٢.
(٥) سقط بهم من (ا).
(٦) لسان العرب **(دربخ)** ٣١٨/٤.
(٧) لسان العرب **(حرجم)** ١١/٣.
(٨) جاء في الأصل: رددتها فاردت.
(٩) الكافية في النحو لابن الحاجب ٢٢٦/٢.

نَأَيتُ، وبيّن هنا أنّه إنّما تحصلُ مادّتُه **(بزيادة حرف المضارعة)** وهو أحدُ حروفِ أنيت **(على الماضيّ)** وذلك للفرق بينهما، وخصوّا الزّيادةَ بالمضارع، لأنّه مؤخّرُ الزّمانِ عن الماضيّ، والأصلُ عدمُ الزّيادةِ فأخذه المقدم، والمراد بحرفِ المضارعة الهمزة التي[1] للمتكلّم وحده، والنّون التي له مع غيره، والياء التي للغائب. والتّاء التي للمخاطب وللغائبة ومثناهما، فلا يَرِدُ نحو أكرم ونَفَلَ ويَسَرَ وتَكَسَّرَ مما أوّله همزة، أو نون[2] أو تاء مع أنّه ليس بمضارع وأمّا هيئته **(فإن كان)** ماضيه **(مجرداً على)** وزن **(فَعَلَ)** بفتح العين **(كُسِرَت عينُه)** في المضارع نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ[3]، وفُتِح فيه أَوّلُه للخفّة، وسُكِّنَ فاؤه؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وخُصَّ الإسكان[4] بالفاء، لتعذّر إسكان غيره؛ أمّا أوّلهُ فلتعذّر الابتداء بالسّاكن كما مّر، وأمّا عينهُ فلأن أبينة الفعل إنّما تحصُل بحركتها، وأمّا لامُه فلأنَّه محلُّ الإعراب، وقولُه مجرّداً، ذكره للإشعارِ بمورد التَّقسيم وإلاّ فما بعده يغني عنه **(أو ضُمَّت)** عينُه نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، أو كُسرت وضُمَّت نحو عَكَفَ[5] وسَفَكَ[6] وفَتَنَ **(أو فُتِحَتْ إن كان العين أو اللاّم)** منه **(حرف[7] حَلْقٍ)** وهو الهمزة والهاء والعين والحاء المهملتان والغين والخاء المعجمتان، نحو: سَأَلَ يسأَلُ، ومَنَعَ يمنعَ، وشَرَطَ هذا ليقاومَ حرفُ الحلقِ ـ لكونه أثقلَ الحروفِ ـ فتحةَ العينِ[8]. ولا يشكلُ ذلك بمثل دَخَلَ يَدْخُلُ، ونَحَتَ يَنْحِتُ، وجاء يجيءُ،

---

(١) جاء التي هي للمتكلّم في (أ).

(٢) جاء أو نون أو ياء أو تاء في (أ).

(٣) شَرَطَ ابن عصفور في الممتع في التصريف ١/١٧٣: **(ان يكونَ معتلَّ العينِ أو اللاّم بالياءِ، أو معتلَّ الفاء بالواو)** وأدب الكاتب ص ٤٨٢.

(٤) جاء بالإسكان في (أ).

(٥) عَكَفَ يَعْكُفُ، سَفَكَ يَسْفُكُ، فَتَنَ يَفْتُنُ.

(٦) جاء: سَكَفَ ونَتَقَ، في الأصل.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٠.

* ما عَيْنُهُ أو لامُهُ من **(فَعَلا)** حلقيٌّ افتح عَيْنَهُ كـ **(سَأَلا)**

(٨) المزهر ١٠/٢٠٧.

لأنا نقول: المعنى أنَّه تفتح[1] عينه إذا وُجِدَ هذا الشّرطُ[2]، لا أنّه إذا وُجِدَ يجبُ الفتحُ، إذ لا يلزمُ من وجودِ الشّرطِ وجودُ المشروط **(غَيْرَ[3] ألفٍ)** فلا يجوزُ الفتحُ معها لخفتها، وإن كانت منقلبةً عن واوٍ أو ياءٍ نحو: قال ودعا[4] وفي عَدِّها من حروفِ الحَلْقِ نَظَر، إذ المشهورُ خلافُه، وكذا في جعلها من الحروف الأصول[5]، لأنَّها لا تكونُ إلّا منقلبةً **(وشذَّ أَبَيْ يَأْبَى)** أي: خالفَ القياس[6]، إذ ليس عينُه ولا لامُه حرفَ حلقٍ غيرَ ألفٍ، ولأنَّ الألفَ منقلبة عن الياء[7] فلا يجوز أن يكونَ الفتحُ لأجلها، إذ انقلابُها عن الياء للفتح[8]، فلو كان الفتح لأجلها لزمَ الدّورُ[9]، فهو مفتوحُ العين[10] حملًا على مَنَعَ يَمْنَعُ، لأنَّه بمعناه كما حملوا يَذَرُ على يَدَعُ، ولهذا لم يذكر الجمهورُ[11] الألفَ في حروف الحلقِ، لأنَّها لا تكون هنا إلّا منقلبة[12] كما مرَّت الإشارةُ إليه، وغرضُهم بيانُ حرفٍ يُفْتح[13] العينُ لأجله، فإن قلت: كيف يكون شاذّاً وهو واردٌ في أفصحِ الكلام:

---

(١) جاء: يفتح، في (أ).

(٢) قال ابن مالك: «كونُ عَيْنِ **(فَعَلا)** حرفاً من حروفِ الحلقِ مُجَوِّزٌ لفتحِ عينِ مضارعه فيما لم يُسمع فيه كسرٌ أو ضمّ». شرح الكافية الشافية ٤/٢٢٢٠.

(٣) قال الثمانيني: «فإذا كان حرفُ الحلقِ عَيْناً فتحَ نفسَه، وإذا كان لاماً فتح العين، وإذا كان فاءً لم يؤثِّر، وإذا لم يكن عينُ فِعْلٍ أو لامُهُ حرفاً حلقياً، لم يجز فتحُ العين في المستقبل، وقد شذَّ منه شيءٌ، قالوا: أَبَى يأبَى». شرح التصريف ص٤٣٣.

(٤) جاء: قال ودعا وباعَ ورمى. في (أ).

(٥) في الكامل ١/٣٦٦، عدَّ المبرِّد الألف والهمزة حرفاً واحداً.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٢٢٢٠ والمزهر ٢/٩٢ والتصريف العزّي ص١.

(٧) سقط: عن الياء، من (أ).

(٨) شرح الشافية للرّضي ١/١٢٣٠.

(٩) سبق تعريفه ص ١٣٤.

(١٠) جاء: فهو مفتوحُ العين في الأصل: في (أ).

(١١) سرّ صناعة الإعراب ١/٤٦.

(١٢) لأنَّ الألف إمّا زائدة أو بدلاً، ولا تكون متحرّكةً، فإنَّما هي حرفٌ ساكن.

(١٣) جاء تفتح في (أ).

قال تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾[(١)]. قلت: لا منافاة، لأنّهم قسّموا الشاذ:[(٢)] إلى مخالفٍ للقياسِ دون الاستعمال وعكسِه، وهما مقبولان، ومخالفٌ لهما وهو مردود. وخرجَ بعين الفعل ولامِهِ فاؤه إذا كان حرفَ حلقٍ كأَمَرَ يَأْمُرُ، فلا يفتح[(٣)] عين مضارعه لسكونِ حرفِ الحلقِ[(٤)] فيه، فلا يكون مستثقلًا **(وأمّا قلى يَقْلَى)** بفتح اللّام **(فـ)** لُغَيَّةٌ[(٥)] **(عامرية)** والفصيحُ كسرها **(وركَنَ يَرْكَنُ)** ـ بفتح الكاف ـ **(من التّداخلِ)** للُغتين[(٦)]، فإن جاء من باب نَصَرَ يَنْصُرُ وعَلِمَ يَعْلَمُ، فأخذ الماضي من الأوّل والمضارع من الثّاني **(ولَزِموا)** أي: علماء التّصريف وغيرهم **(الضَّمَّ في)** مضارع **(الأجوفِ بالواو)** في **(المنقوص)** وهو معتلّ اللّام كما مرَّ.

(بها)[(٧)] نحو يقول ويدعو لمناسبةِ الضَّمِّ الواو، ولئلا يلتبسَ باليائي، ولا ينتقضُ هذا بخافَ يخافُ، وعَمِي يَعْمَى؛ لأنَّ الكلامَ فيما عينُ ماضيه مفتوحٌ، ولو قال في الأجوف والمنقوص بالواو كان أخصرَ وأوضح[(٨)] نظير ما ذكره بقوله **(و)** لزموا **(الكسرَ فيهما بالياء)** نحو يبيعُ ويرمي لمناسبةِ الياء، ثمَّ استشعرَ اعتراضاً، بأنَّ طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ بالواوِ مع أنّهم قالوا: طاحَ يطيحُ وتاه يتيهُ، بكسر عين مضارعِ الأجوفِ الواويِّ، فأجابَ عنه بقوله **(ومَنْ قال طَوَّحْتُ)** أي:

---

(١) التوبة ٣٢/٩: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾.

(٢) الخصائص ٩٧/١ـ٩٨.

(٣) جاء تفتح في (أ).

(٤) أمسك سيبويه عن الاحتجاج لها قال في كتابه «وأمّا جَبَى يَجْبَى وقَلَىٰ يَقْلَى فغيرُ معروفين إلاّ من وُجَيْهٍ ضعيفٍ، فلذلك أُمسكُ عن الاحتجاجِ لهما» كتاب سيبويه ١٠٦/٤ وشرح التصريف للثمانين ص ٤٣٤ وشرح الشافية للرّضي١/١٢٤ـ١٢٥ والمخصص ١٢٦/١٤.

(٥) جاء فَلْفَةٌ في (أ).

(٦) الخصائص ٣٧٥/١.

(٧) عَيْنَ المُضَارِعِ اضمُمَنْ من **(فَعَلا)** إن كان واويّاً كـ **(جادَ)** و**(علا)**
شرح الكافية الشافية ٢٢١٩/٤ والممتع في التصريف ١٧٤/١.

(٨) سقط من الأصل: **(وأوضحَ)**، وقد أثبته نقلاً من (أ).

أهلكتُ[1] من طاح[2] أي: هلك **(أَطْوَحُ)** من كذا في التّفضيل **(وتَوَّهْتُ وأَتْوَهُ)** من كذا **(فطاحَ يطيحُ وتاهَ يتيهُ شاذٌّ عنده)** إذ قياسه طاحَ يَطُوحُ وتَاهَ يَتُوهُ. وأمّا مَنْ قال طَيَّحتُ وتَيَّهتُ وأَطْيَحُ وأَتْيَهُ، فلا يَرِدُ عليه ذلك، فجوابُ إيرادِه على القائل بالأوّل أنّه عنده شاذٌّ كما ذكر[3] **(أو)** هو **(من التّداخل)** للُّغَتَيْنِ، بأنَّ الماضي من الأوّل والمضارعَ من الثّاني، وضُعِّفَ هذا بأنّه إنْ ثبت أنّه يائيٌّ فطاحَ[4] منه، فلا شذوذ، وإلّا فلا تداخل، لكن لو ثبت طِحْتُ أَطُوحُ بكسر الفاء في الماضي أو طُحْتُ أَطِيحُ بضمِّها فيه تحقق[5] التّداخل **(ولم يضمّوا)** المضارعَ **(في المثال)** وهو معتلٌّ[6] الفاء ولو يائياً ـ كما مرَّ ـ لئلا يلزمَ إثباتُ الواو في واويِّه لارتفاعِ العلَّةِ المُوْجِبَةِ للحذفِ، وهي وقوعُها بين ياءٍ وكسرةٍ فيلزم واوٌ بعدها ضمّة، وهو مستثقل بل هو كذلك ولو حُذفت الواو. **(ووَجَدَ يَجُدُ)** ـ بالضَّمِّ ـ **(ضعيفٌ)** لتفرّد بني عامرٍ[7] به. قال لبيد[8] بن ربيعة العامريّ:

---

(١) جاء هلكت في (أ).

(٢) لسان العرب **(طوح)** ٨/٢١٥.

(٣) جاء ذكره في (أ).

(٤) جاء فطاحَ يطيحُ منه في (أ).

(٥) قال سيبويه: «وأمّا طاحَ يطيحُ وتاهَ يتيهُ، فزعم الخليلُ أنّهما فَعِلَ يَفْعِلُ، بمنزلةِ حَسِبَ يَحْسِبُ، وهي من الواو، ويدلُّكَ على ذلك، طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ، وهو أطوحُ منه، وأتْوَهُ منه، فإنَّما هي فَعِلَ يَفْعِلُ من الواوِ كما كانت منه فَعِلَ يَفْعَلُ». كتاب سيبويه ٤/٣٤٤ـ٣٤٥ وناقش ابن جني قولَ الخليل: «ذهبَ إلى أنَّها فَعَلَ يَفْعِلُ، فكأنَّها في الأصلِ عنده طَوِحَ يَطْوِحُ وتَوِهَ يَتوِهُ، فجري **(طحتُ وتِهتُ)** مجرى خِفْتُ، ثم نقل في المضارعِ الكسرةَ من عينِ الفعلِ إلى فائِهِ، فَسَكِنَتْ، وحصلت قبلها الكسرةُ، فانقلبت ياء كـ مِيْقَاتٍ وميزان» المنصف شرح التصريف ١/٢٦١ـ٢٦٢ والمفصل ص٣٧٦ والممتع في التصريف ٢/٤٤٤ وشرح الشافية للرّضي ١/١٢٧ـ١٢٨.

(٦) سقط وهو معتلٌّ الفاء من الأصل.

(٧) لسان العرب **(وجد)** ١٥/٢١٨ وَجَدَ مطلوبَهُ والشيءَ يَجِدُهُ وجوداً ويَجُده أيضاً بالضَّمِّ، لغةٌ عامريّةٌ لا نظير لها في باب المثال.

(٨) هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جَعْفَر بن كِلاب العامريَ، ويكنّى أبا عقيل، وكان من شعراءِ الجاهلية وفرسانهم وأدرك لبيد الإسلامَ، وقَدِم على رسول الله ﷺ =

* لو شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفؤادَ بِشَرْبَةٍ   تَدَعُ الصَّوَادي لا يَجُذْنَ غَلِيْلاَ[1]

يقال: نقعتُ بالماءِ أي: رويت به: والصّوادي[2] النخيل الطِّوال، وقد يقال للّتي لا تشربُ الماء. قاله[3] الجوهري[4] والغليل[5]: حرارةُ العطشِ، والفصيح فيه الكسر، ولا حاجة لِذكر وَجَد، فلو قال ويجد ضعيف كفى وكان أَخْصَرَ، نعم لو ثبت وَجُدَ ـ بالضم ـ لكان ذلك حسناً للاحتراز عن يَجُدُ مضارعه، فإنّه إذ ذاك ليس بضعيف، بل واجبٌ كَوَضُؤَ يَوْضُؤُ، كذا قيل، لكنّه ضعيف من جهة مخالفته لقاعدة أنّه لا يجوزُ حذفُ الواو الواقعةِ بين ياءٍ وغيرِ كسرة[6] **(ولزموا الضَّمَّ في)** عين **(المُضَاعَفِ المُتَعَدِّي نحو يَشُدُّ ويَمُدُّ)** لأنّهم علموا أنّه من كثرته تلحقه هاء المفعول المضمومة مع ما قبلِها نحو يَشدّه، فلزموا ضمَّ عينه إذ لو كسروها لزم الثُّقل بالنَّقل من الكسر إلى الضَّمِّ مع التَّضعيف، والفتحُ غيرُ سائغٍ لاشتراطه بحرف الحلق من[7] العين أو اللّام لا فيهما، وهو هنا إذا وقعَ، إنّما يكون فيهما نحو أحَّ يَؤُحُّ[8] أي: سَعَل **(وجاءَ)** قليلًا مع الضَّمِّ

= في وفد بن كلابٍ فأسلموا ورجعوا إلى بلادهم، مات في صحراء بني جعفر بن كلاب، ويقال إنَّ وفاتَه كانت في أوّلِ خلافةِ معاوية وأنّه ماتَ وهو ابن مائة وسبعٍ وخمسين سنة ـ طبقات فحول الشعراء ص١٠، ٣٢، ٤٥ ـ والشعر والشعراء ص١٧١ـ١٧٢ ـ ومعجم الشعراء ص٢٢٩.

(١) [الكامل]: ديوان الأدب ٢٤٨/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ ـ والمنصف ١٨٧/١ ونزهة الطرف ص١١٢ المقرّب ١٨٣/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٣٢/١ ـ والرواية في المنصف **(تَدَعُ الحوائِمَ)** وفي الديوان ص٢٠٦.
موضع الشاهد: على أنَّ ضمَّ الجيم من يَجُد لغة بني عامرٍ. ووجه ضعفها الشذوذ بخروجها عن القياسِ والاستعمال، وكسرُ الجيم هو القويُّ فيها.

(٢) لسان العرب **(صدي)** ٣١١/٧.

(٣) تاج اللغة **(صدي)** ٢٣٩٩/١.

(٤) ما بين النّجمتين ساقطٌ من الأصل، نقلته من **(أ)** لحاجته إليه.

(٥) لسان العرب **(غلل)** ١٠٦/١٠.

(٦) سرّ صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ـ٥٩٧.

(٧) جاء في: في **(أ)**.

(٨) لسان العرب **(احح)** ٨٢/١.

(الكسرُ في يَشِدُّهُ ويَعِلُّهُ) في الشَّرَاب **(ويَنِمُّهُ ويَبِتُّه)** ويصدُّه ويَصُرُّه[(١)] ويهزُّه[(٢)]، أي: يُكرهه ويَصُرُّه[(٣)] أي: يجمعه **(ولزموه)** أي: الكسر **(في حَبَّهُ يَحِبُّهُ وهو قليل[(٤)])** قال الجوهري **(حَبَّهُ يَحِبُّهُ بالكسر[(٥)])** شاذٌ لأنَّه لا يأتي مــن المضاعف يَفعِلُ ـ بالكسر ـ إلّا ويشركه يَفعُل بالضَّمّ إذا كان متعدِّياً ما خلا هذا الحرف، وخرجَ بالمتعدّي غيرُه فيلزمُ فيه الكسرَ نحو حسَّ يَحِسُّ وفرَّ يَفِرُّ، وطَلَّ يَطِلُّ، ضَنَّ يَضِنُّ، أي: بخل يبخل، وقوله **(وجاء)** ساقطٌ من نسخة[(٦)].

(وإن كان) ماضيه **(على فَعِل)** ـ بالكسر ـ **(فُتِحَتْ عَيْنُهُ)** مطلقاً نحو عَلِمَ يَعْلَمُ، ووَجِلَ يَوْجَلُ، ويَئِسَ ييئَسُ ووَجِيَ[(٧)] يَوْجَى **(أو كُسِرَت إن كان مثالاً)** ولو لفيفاً نحو: وَمِقَ يَمِقُ، ووَرِثَ يَرِثُ[(٨)]، ويَبِسَ يَيبِسُ، ليحصل التَّخفيف حينئذ في المتعلّ بالواو[(٩)] وبحذفها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، ولأنَّها[(١٠)] لو فتحت من نحو ولِيَ يلِيُ لأدّى إلى استثقالٍ إن بقيت الواو، وإلى إعلالين إن حُذفت، وهما: حذفُها وقلبُ الياءِ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وكلٌ منهما محذورٌ، والحقُّ بذلك المعتلّ بالياء طرداً للباب، وما جاء بالكسر في غير المثال المذكور قليلٌ[(١١)] نحو: نَعِمَ يَنْعَم،

---

(١) جاء يصرّه ويهرّه في (أ).
(٢) لسان العرب **(هرر)** ١٥/٧٢.
(٣) لسان العرب **(صرر)** ٧/٣٢٢.
(٤) شذَّ أيضاً على **(فَعَلَ)** المضاعف المتعدّي بشيء، فجاء مضارعُه على **(يفعِل)** بكسر العين، وهو: هرَّ الكأسَ يَهِرُّها، وعَلَّهُ يَعِلُّهُ، وحبَّ الشيءَ يَحِبُّهُ ـ الممتع في التصريف ١/١٧٨.
(٥) تاج اللغة **(حبب)** ١/٢٢٨: حَبَّهُ يَحِبُّه بالكسرِ فهو محبوبٌ.
(٦) جاء نسخ في (أ).
(٧) ابن عصفور في الممتع ٢/٤٣٢: **(ولا تحذف الواو لأنَّها لم يقع بين ياءٍ وكسرةٍ نحو وَجِلَ يَوْجَلُ)**.
(٨) جاء وورثَ يَرِثُ ووَلِيَ يَلِي ويَئِسَ يَئِسُ ويَبِسَ يَيْبَسُ في (أ).
(٩) سقطَ ومن (أ).
(١٠) الممتع في التصريف ٢/٤٣٤.
(١١) هو شاذٌ عند ابن عصفور: **(ألا ترى أنّه لا يجيءُ على يَفعِلُ إلاّ شاذاً نحو حَسِبَ يَحْسِبُ)** الممتع في التصريف ٢/٤٣٢.

وحَسِبَ يَحْسِبُ، مع أنَّه يجوز فيه الفتح أيضاً. وقضية كلامِهِ أنَّ الكسرَ في المثال قياسيٌّ، وفي غيره سماعيٌّ، وقضيُّه كلام غيرِهِ أنَّه سماعيٌّ فيهما، وإن كان كثيراً في المثال[1]، ولم يُجَوّزوا الضمَّ في شيء من ذلك للاستثقال **(وطَيِّءٌ تقولُ في بابِ بَقِيَ يَبْقَى)** ـ مما كانت الياء فيه مفتوحةً قبلَها كسرة[2] **(بقا يبقا)**، يقلبون[3] الياءَ المفتوحةَ في الماضي ألفاً بعد فتحِ ما قبلِها للتخفيف، وكذا في المجهولِ نحو دُعِيَ وبُنِيَ يقولون فيه دُعَا وبُنَا، ومنه قول شاعرهم[4] الحماسيّ:

* نَسْتَوقِدُ النَّبْلَ بالحَضيضِ ونَصـ ـطادُ نفوساً بُنَتْ على الكَرَمِ[5]

جعلَ خروجَ النّارِ من الحجر عند صدمةِ النّبل استيقاداً أي؛ تتّقَدَ[6] سهامُنا في الرَّمْيَةِ من أعلى الجبلِ حتّى تصلَ إلى حضيضهِ، فَيَخْرُجُ النار منه لشدّة رميها ونصيدُ بها نفوساً مبنيةً على الكرم، أي: نقتلُ[7] الرؤساء.

(وأمّا فَضِلَ يَفْضُلُ ونَعِمَ يَنْعُمُ[8]) نُعومةً أي: صار ناعماً ليناً بكسر

---

(١) ما بين النجمتين سقط من الأصل، فنقلته من (أ).

(٢) ما بين النّجمتين سقط من الأصل، فنقلته من (أ).

(٣) قال ابن مالك: «اطّردَ في لغةِ طيء ما آخره ياء تلي كسرةً من فعلٍ أو اسمٍ، جعلُ الكسرةِ فتحةً، والياءُ ألفاً» شرح الكافية الشافية ٢١٣٧/٤ وشرح الشافية للرّضيّ ١٢٥/١ ونزهة الطرف ص١٠٢.

(٤) جاء في ديوان الحماسة ٦٧/١: **(قال بعض بني بولان من طيء..)**.

(٥) [المنسرح]: ديوان الحماسة ٧٦/١ ونزهة الطرف ص١٠٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٣٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٢٤/١ وشرح شواهد الشافية ص٤٨ موضع الشاهد: «بُنَتْ» أصلُه «بُنِيَتْ»، وطيءٌ تفتحُ قياساً ما قبل الياء، إذا تحركت الياء بفتحةٍ غير إعرابيةٍ، فتنقلبُ الياءُ ألفاً، وكانت طَرَفاً، لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، فصار بُنَات، فحذفت الألفُ لالتقاء السّاكنين. شرح شواهد الشافية ص٤٨ شرح البيت: تنفذُ سهامُنا في الرَّمية حتى تصلَ إلى حضيضِ الجبلِ، فتخرجُ النَّارُ؛ لشدَّةِ رمينا وقوّة سواعدنا، ونصيدُ بها نفوساً مبنيةً على الكرمِ، يعني أنَّا نقتلُ الرؤوساء. شرح شواهد الشافية ص٤٨.

(٦) جاء **(تبتعد)** في (أ).

(٧) مجموعة الشافية ٧٣/١.

(٨) لسان العرب **(نعم)** ٢٠٨/١٤.

العين في الماضي وضمّها في المضارع فيهما **(فمن التداخل)** لأنَّ الأوّل جاء على وزن دَخَلَ يَدْخُلُ، وعَلِمَ يَعْلَمُ، والثّاني جاء[1] على وزن كَرُمَ يَكْرُمُ وعَلِمَ يَعْلَمُ، فأخذ فيهما الماضي من الثاني والمضارع من الأوّل، وتقدم في نَعِمَ يَنْعَمُ لغةٌ رابعةٌ وهي[2] الكسر فيهما، وفَضُلَ من[3] الفَضْلَةِ أي: البقية، لا من قولك فضلتُه أي: غَلَبْتُه في الفَضْلِ؛ لأنَّ ذلك ليس فيه إلّا الفتحُ في الماضي والضَّمّ في المضارع، لأنّه من باب المغالبة.

(وإن كان) ماضيه **(على فَعُلَ)** بالضّمّ **(ضُمَّتْ)** عينُه لما مرَّ أنَّ هذا الباب موضوعٌ للصّفات اللّازمةِ، فاختير للماضيّ والمضارع حركة لا تحصل إلّا بانضمام إحدى الشّفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظِ ومعانيها، لكن حكى سيبويه[4] كُدْتُ أَكَادُ بضمّ الكاف في الماضي وفتحِها في المضارع، وهو شاذّ، والجيِّد كِدْتُ[5] أكادُ كَنِمْتُ أنامُ.

(وإن كان) ماضيه **(غير ذلك)** أي: غير الثّلاثيّ المجرّد، وهو الثلاثيّ المزيد فيه والرّباعيّ المجرّد والمزيد فيه **(كُسِرَ ما قبل الآخِرِ منه)** لم يقل اللّام ليشمل الآخرَ لاماً نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، واحْرَنْجَمَ يَحْرَنْجِمُ، والآخرَ زائداً نحو قَلْسَى يُقَلْسِي واسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي، فإنَّ اللّامَ فيها: السّينُ[6] أو القافُ، والكسرُ في لام المضارع لا قبلها، وسواءٌ أكان كسر ما قبل الآخر واجباً ـ نحو ما مرَّ ـ أم جائزاً نحو «لم يشاقِقِ»[7] **(ما لم يكن**

---

(١) سقط **(جاء)** من **(أ)**.

(٢) جاء في لسان العرب **(نعم)** ٢٠٨/١٤: «ولغةٌ رابعةٌ نَعِمَ يَنْعِمُ، بالكسرِ فيهما، وهو شاذّ».

(٣) جاء **(من)** في **(أ)**.

(٤) قال سيبويه: **(وكذلك كُدْتُ تكادُ، اعتلّت من فَعُلَ يَفْعَل، وهي نظيرة متُّ في أنّها شاذّة)**. كتاب سيبويه ٣٤٣/٤.

(٥) شرح الشافية للرّضي ١٣٨/١.

(٦) جاء «و» في **(أ)**.

(٧) مثاله قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ النساء ١١٥/٤.

أوَّلُ ماضيه تاءً زائدةً) فإن كان كذلك **(نَحْوُ تَعَلَّم وتَجَاهَلَ)** وتدحرج **(فلا يُغَيَّرُ)** ما قبل آخره[١] فيقال: يتعلَّم يتجاهَلُ ويَتَدَحْرَجُ بالفتح لا بالكسر؛ إذ لو كُسر لا لتبسَ أمرُ مخاطبهِ تَعَلَّمْ بمضارعِ عَلَّمُ وجَاهَلَ ودَحْرَجَ، حال الخطاب، إذ لا فارقَ بينهما حينئذ إلّا حركةُ التّاء، وهي قد لا ترفعُ اللَّبسَ لاحتمال الذُهولِ عنها، ولم يجوّزوا فيها الضَّمَّ للاستثقال باجتماع ضمّتين أو للفرق بينها وبين مصادرها، وخرج بالزّائدة الأصلية كَبَتَرَ وتَرَجَمَ **(أولم تكن اللاّم مكرّرة)** فإن كانت مكّررة **(نحو اِحْمَرَّ واحمارّ فَيُدْغم)** في الآخر فيقال: تحمرُّ[٢] وتحمارُّ بالإدغام لاجتماع المثلين[٣]، وإن كان في الأصل مكسوراً، ويجوز الفكُّ مع الجازم نحو لم يَحْمَرَّ[٤]، ولم يَحْمَارِرْ، ويمتنعُ[٥] الإدغامُ في نحو يحمارِرْن ويَحْمَرِرْنَ[٦]. فكلامُه مُقَيَّدٌ بغير ذلك، كما أنَّه مُقيَّدٌ بكونِ اللّام مكرّرةً لغيرِ الإلحاقِ، وإنَّما لم[٧] يعبرِّ بالآخِرِ بدل اللّام نظير ما مّر؛ لأنّه لَيس بمكرّرٍ[٨] في الآخر إلّا اللّام، وكان ينبغي أيضاً أن يخرجَ الثلاثيُّ المضاعفُ غيرُ المجزومِ نحو شاقَّ يشاقّ، فإنَّه يمتنعُ فيه كسرُ ما قبل آخر مضارعه لوجوب الإدغام **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ المضارعَ إنَّما يحصلُ بزيادةِ حرفِ المضارعةِ على الماضي، أي: من أجل ذلك **(كان أصلُ مضارعِ أَفْعَلَ، يُؤَفْعِلُ)** نحو أكرمَ يُؤَكْرِمُ **(إلاّ أنَّه)** أي: هذا الأصل **(رُفِضَ)** أي: تُرِك **(لما لزِمَ)** في[٩] نسخةٍ يلزمُ **(من**

---

(١) إنَّ المبدوءَ بالتَّاءِ الزّائدةِ لا يكسر ما قبل آخره، وغيرُه يكسر ما قبل آخره تحقيقاً كَيَسْتَغْفِرُ، أو تقديراً كَيَحْمَرُّ إلاّ أن يكون نظرُهم إلى ظاهر الأمرِ من غير التفاتٍ إلى الأصل.

(٢) جاء» يحمرّ ويحمارّ» في الأصل.

(٣) الممتع في التصريف ٢/٦٣٤.

(٤) جاء» يَحْمَرِر» في (أ).

(٥) قال ابن عصفور: «فإن كان الثّاني من المثلين ساكناً فالإظهار، ولا يجوزُ الإدغامُ لأنَّ ذلك يؤدي إلى اجتماع ساكنين». الممتع في التصريف ٢/٦٦٠-٦٦١.

(٦) جاء يحررن ويحماررن في (أ).

(٧) جاء في الأصل: وإنّما ليغيرّ بالآخر. وقد أثبت عبارة (أ).

(٨) جاء ليس لنا مكرّر في (أ).

(٩) سقط من الأصل: وفي نسخة يلزم.

توالي الهمزتين في) مضارع **(المتكلّم)** من أَكْرَمَ **(فَخُفِّفَ الجميعُ)** أي: جميعُ أمثلةِ المضارع أُأَكْرِمُ لذلك ونُؤَكْرِمُ[1] وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ حملًا على أُأَكْرِمَ وإن لم تتوال فيه همزتانِ طرداً[2] للباب **(وقولُه)** أي: الشاعر[3]:

* يَحْسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا[4]

* شيخاً على كُرسِيّهِ مُعَمّما

* **(فإنَّه أهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا)**

بإظهار الهمزة شاذٌ، ارتكبه للضَّرورة.

(والأمر واسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التّفضيل تقدّمت) في النحو؛ لأنَّ البحثَ عن كيفية عملها متعلّقٌ به، وعدّهَا هنا؛ لأنَّ البحثَ عن كيفيةَ وَضعِها وعن هيئتِها[5] متعلّقٌ بالصّرفِ؛ لكونِها من الأحوالِ غير[6] الإعرابية **(الصّفة المشّبهة)** تقدّمت أيضاً في النّحو معنىً وعملًا، وهي ما اشتق[7] من فعلٍ لازمٍ لمَنْ قام به؛ بمعنى الثبوت وأمّا هيئتُها فتجيء **(من نحو فَرِحَ)** مما عَينه مكسورة وهو لازم **(على)** فَعِل بكسرها نحو **(فَرِحٍ غالباً)** قدّم ما عينُ ماضيه مكسورٌ؛ لأنَّ أكثرَ الصّفةِ المشبَهةِ منه، وأكثر ما تجيء منه بكسر العين **(وجاء معه الضَّمّ في بعضها، نحو**

---

(١) جاء: ويُؤَكرم ونُؤَكرم وتُؤكرم: في (أ).

(٢) المسألة في الكتاب: قال سيبويه: «حذفوا الهمزةَ في بابِ أَفْعَلَ من هذا الموضع، فاطرد الحذفُ فيه؛ لأنَّ الهمزةَ تثقل عليهم، وكَثُرَ هذا في كلامهم واجتمعوا على حذفه» كتاب سيبويه ٢٧٩/٤ والمنصف شرح التصريف ١٩٢/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٦٥/٤.

(٣) أبو حيان الفقسي.

(٤) [من الرجز] جاء في المنصف شرح التصريف ١٩٢/١ والخصائص ١٤٤/١ ونزهة الطّرف ص٢٠٠ وخزانة الأدب ٣١٦/٢ وشرح شواهد الشافية ص٥٨. موضع الشاهد: **(يُؤَكرما)** حيث أبقى الهمزةَ فلم يحذفها كما هو القياسُ في استعمال أمثاله، ولم يخفّفها بقلبها واواً، وإن لم يكن ذلك القلب واجباً لعدم الهمزتين.

(٥) جاء هيئاتها في (أ).

(٦) جاء: الغير. في الأصل و(أ)، وهو تحريف.

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٣٥/١.

نَدُس[١]) للفَطِنِ، **(وحَذُرٌ وعَجُل)** - بالضّمّ مع الكسرِ في الثلاثةِ - **(وجاءت)** منه أيضاً **(على)** فَعِيْل نحو **(سَلِيْم و)** على فَعْل - بإسكانِ ثانيه مع تثليث أوّله - نحو **(شَكْسٍ)**[٢] لسيِّء الخُلُق**(وحُرٌّ)**[٣] للخالص من الرِّق **(وصِفْر)**[٤] للخالي، يقال بيتٌ صِفرٌ، أي: خالٍ من المتاع **(و)** على فَعُوْلٍ وفَعْلَانٍ بفتح أوّلهما نحو **(غَيُورٍ)** وغَيْرَان من غار يَغَارُ غَيْرَةً وغَيْراً وغاراً فهو غيورٌ[٥] وغَيْرَان. قاله الجوهري[٦]: **(و)** جاءت منه أيضاً **(من الألوان والعيوبِ والحِليّ على أَفْعَل)** نحو أَسْوَد وأَعْوَر وأَعْمَى وأَحْمَق وأكحل[٧]، وقد يجيءُ منه[٨] على فَعِل كَعَم **(و)** جاءت **(من نحو كَرُمَ)** مما عينُه مضمومة **(على)** فَعِيْلٍ نحو **(كريم غالباً، وجاءت)** منه أيضاً **(على)** فَعِل بفتح أوّله مع كسر ثانيه أو فتحه أو إسكانه، أو ضمّ أوّله وإسكان ثانيه نحو **(خَشِنٍ وحَسَنٍ وصَعْبٍ وصُلْبٍ و)** على فِعْل بكسر أوّله وإسكان ثانيه نحو مِلْح، وعلى فَعَال بفتح أوّله أو ضمّه نحو **(جَبَانٍ وشُجَاْعٍ و)** على فَعُول بفتح أوّله نحو **(وَقُور، و)** على فُعُل بضمتين نحو **(جُنُب)** وعلى أَفعَل نحو أَخْطَب من خَطَبَ[٩] الأمرُ. **(وهي)** أي: الصّفة المشبّهة **(من فَعَل)** بالفتح **(قليلة)** استغناءً عنها باسم الفاعل **(وجاءت)** منه **(على)** فعيل نحو حَريصٍ و**(على أَفْعَل نحو أَشْيَبَ و)** على فَعِيل نحو **(ضَيِّقٍ وتجيءُ)** الصِّفَةُ المشبّهةُ[١٠] أيضاً **(من الجميع)** أي: من فَعُل وفَعِل وفَعَل مما هو **(بمعنى)** وفي نسخة، وتجيء من الجميع مَعْنَى

---

(١) لسان العرب **(ندس)**١٤/٩١.

(٢) لسان العرب **(شكس)** ١٧٣/٧.

(٣) لسان العرب **(حرّ)**: ١١٧/٣.

(٤) لسان العرب **(صفر)**: ٣٥٩/٧.

(٥) لسان العرب **(غير)** ١٥٦/١٠.

(٦) تاج اللغة **(غير)**: ٢١٥/٢.

(٧) كتاب سيبويه: ٢٥/٤.

(٨) جاء وقد يجيءُ منه على الأصحِّ فَعِلْ في (أ).

(٩) الخَطْبُ: الشَّأْنُ أو الأمرُ، صَغُرَ أو عَظُمَ. لسان العرب **(خطب)** ١٣٤/٤.

(١٠) وردت أوزان الصِّفَةِ المشبَّهةِ في كتاب سيبويه ٢١/٤ـ٢٥ ـ وأدب الكاتب ص٥٧٦.

(الجوعِ والعطشِ وضِدِّهِمَا) أي: الشّبع والرّي **(على فَعَلان نحو جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَان وريّانَ)** واستبعد ما قاله في فَعُل[(١)] بالضَّمّ لما مرَّ من أنَّه مختصٌ بالصِّفاتِ اللازمة.

(المصدر) بعض أبنيتهِ سماعيٌ وبعضُها قياسيٌّ، وبدأ بالأوّل؛ لكثرته[(٢)] فقال **(أبنيةُ)** مصدرِ **(الثلاثي المجرّدِ كثيرةٌ)** بعضها على فَعْل بسكون العين مع تثليث الفاء نحو **(قَتْل وفِسْق وشُغْل و)** بعضها على فِعْلَةُ بتاء التأنيث كذلك نحو **(رَحْمَة ونِشْدَة)** من نشدتُ[(٣)] الضالّة **(وكُدْرَةٌ)** من كَدُرَ[(٤)] الماءُ بالضّمّ، وبعضها على فِعْلَى بألف التأنيث كذلك نحو **(دَعْوَى وذِكْرَى وبُشْرَى و)** بعضها على فِعْلَان بالألف والنون كذلك نحو **(لَيَّان)**[(٥)] من لوى يلوى إذا مطل **(وحِرْمان وغُفْرَان و)** بعضها على فَعَلان بفتح أوّله وثانيه نحو **(نَزَوَان)**[(٦)] من نزا الفحل ينزو، وذكره هنا مع أنّه ليس ساكن العين لمناسبة ليّان في زيادة الألف والنون **(و)** بعضها على فَعَلَ بفتح الفاء وفتح العين أو كسرها، أو بفتح العين مع كسر الفاء أو ضمّها نحو **(طَلَبٍ وحَنِقٍ وصِغْرٍ وهُدىً)** لا بغير ما ذكر؛ لتوالي كسرتين أو ضَمَّتين أو للنقل من إحداهما إلى الأخرى **(و)** بعضها على فَعَلَة بفتح الفاء مع فتح العين أو كسرها نحو **(غَلَبَةٍ وسَرِقَةٍ و)** بعضها على فِعال بتثليث الفاء نحو **(ذَهَابٍ وصِرَافٍ**[(٧)]**)** من صَرَفَتِ الكلبةُ بالفتح إذا اشتهت الفَحْل **(وسُؤالٍ و)** بعضها على فُعالة كذلك نحو **(زَهَادة ودِرَاية وبُغَاية**[(٨)]**)** **(و)** بعضها على فُعُول بالضّمّ أو الفتح نحو **(دُخُولٍ**

---

(١) «ومن نَحْوِ كَرُمَ على كريم غالباً، وجاءت على خَشِنْ وحَسَنْ وصَعْبٍ وصُلْبٍ وجَبَانٍ وشُجَاعٍ ووَقُورٍ وجُنُبٍ». شرح الشافية للرّضي ١/١٤٨.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٥ـ٢٥ ـ وأدب الكاتب ص٦٣ وما بعدها ـ وشرح المفصّل ٦/٤٣.

(٣) نَشَدْتُ الضَّالّة إذا ناديتُ وسألتُ عنها. لسان العرب **(نشد)** ١٤/١٣٨.

(٤) الكَدَرُ: نقيض الصّفاء. لسان العرب **(كدر)** ١٣/٤٤.

(٥) لسان العرب **(لوي)** ١٢/٣٦٨.

(٦) النَّزو: الوثَبَان. ومنه نزو التَّيس. لسان العرب **(نزا)** ١٤/١١٤.

(٧) لسان العرب **(صرف)** ٧/٣٣٠.

(٨) جاء وبُغاية من بَغَيْتُ الشيءَ إذا طلبتُه، وستأتي، وبعضُها على فُعُوْل في (أ).

وقَبُولٍ و) بعضها على فَعِيل نحو **(وَجِيْفٍ)**[١] لضربٍ من سير الإبل والخيل **(و)** بعضُها على فَعُولة بالضَم، وهو قليل بالنسبة لما مرَّ نحو **(صُهُوْبةٍ)** من صَهُب الشّعرُ بالضّمّ إذا كان فيه حمرة أو شقرة **(و)** بعضها على مَفْعَل بفتح أوّله مع فتح العين أو كسرِها أو ضمّها نحو **(مَدْخَلٍ ومَرْجِعٍ)** ومَكْرُم، لكنّه بالضّمّ نادرٌ[٢]، فلذا لم يذكره هنا **(و)** بعضها على مَفْعِلَة[٣] بفتحِ أوّلِهِ مع فتح العَيْنِ أو كسرِها نحو **(مَسْعَاةٍ ومَحْمِدَة)** ويجوز فتح عينها، لكنَّ الأوّل أنسب هنا **(و)** بعضها على فُعَالة بالضَّمِّ، وفَعَالِية بالفتح، وهما قليلان بالنسبة لما مرَّ، نحو **(بُغَايَةٍ)** من بَغَى الشيءَ بالفتح أي: طَلَبَهُ **(وكَرَاهِيَةٍ)** من كَرِهَهُ كَراهةً وكَرَاهيةً.

فجميع الأبنية المشهورة، وإن تفاوتت، أربعةٌ وثلاثون، كلُّها سماعيةٌ سوى مَدْخَل، ولا ضبط لها إلّا بحسب الغالب، ففيه نوعُ ضُبِطَ كما قال **(إلاّ أنَّ الغالبَ في)** مصدر **(فَعَلَ اللاّزم)** بفتح العين[٤] **(نحو رَكَع)** أنّه يجيءُ **(على رُكُوْعٍ وفي)** مصدر فَعَل **(المتعدّي نحوُ ضرَبَ)** أنّه يجيءُ على ضَرْب والأصل في مصدر الثلاثيّ فَعْل لرجوعه إليه إذا أريد المرّة نحو دخلت[٥] دَخْلَةً وقمتُ قومةً وفُرّق بين المتعدّي واللاّزم بزيادة الواو فيه؛ لأنَّه[٦] أقلُّ، فأُعطي الأثقلَ، وجُعلت الزيادةُ في مصدره عوضاً[٧] عن المتعدّي **(وفي)** مصدرِه من أَفْعَالِ **(الصّنائع ونحوِها نَحْوُ كَتَبَ)** أنّه يجيء **(على كِتَابَةٍ)**

---

(١) لسان العرب **(وجف)** ٢٢٢/١٥.

(٢) جاء في زبدة الأقول ص ٩٨: «وليس في الكلام مَفْعُل سوى مَهْلُك إلاّ مَكْرُم، ومَعُوْنٍ، ومَأْلُكٍ في قوله ليَوْم رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُم» ومعاني القرآن للفراء ١٥١/٢-١٥٢ والسيرافي النحوي ص٢٣٥ والمنصف شرح التصريف ٣٠٨/١.

(٣) جاء وبعضها على مُفْعِلَة في (أ).

(٤) قال أبو حيان **(للعلماءِ في مصدر (فَعَل)** ثلاثةُ أقوالٍ.. ويجوز على الآخرين). ارتشاف الضرب ٢٢٣/١.

(٥) يدلُّ على المَرَّةِ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ بمثالٍ: فَعْلَةٍ» ما لم يكن المُقَدَّرُ منه مبنياً عليه، فيقال: ضَرَبَهُ ضَرْبَةً، وقَعَدَ قَعْدَةً وشَرِبَ شَرْبَةً. زبدة الأقوال ص٨١.

(٦) أي اللاّزم.

(٧) لأنّه أكثر، فَجُعِلَ له الأخف، شرح المفصل ٤٧/٦.

ونحو الصّنائع ما يشبهها كعَبَرَ[١] الرؤيا عِبَارَةً أو يضادّها كبَطَلَ[٢] بِطَالَةً حملًا للشيء على نقيضه **(وفي)** مصدره من أَفْعَالِ **(الاضطراب نَحْوُ خَفَقَ)** أنّه يجيء **(على خَفَقَان)** تنبيهاً بالحركة فيه على الحركة في مدلوله[٣]، ولهذا لم يعلّ نحو جَوَلان ومَوَتَان **(وفي)** مصدره من أفعال **(الأصوات نَحْوُ صَرَخَ)** أنّه يجيءُ **(على صُرَاخٍ)** وجاء في مصدر بَكَى، المدُّ؛ لأنّه لا يخلو من الصُّراخِ غالباً، والقصرُ؛ لكونِهِ كالحُزْنِ، لأنّه قد يخلو عن الصُّراخ[٤]. وقد أنشد ابن الأنباري[٥] لحسان بن ثابت[٦] شاهداً لذلك، وهو:

* بَكَتْ عَيْنِي وحُقَّ لها بُكاها   وما يُغْني البكاءُ ولا العويلُ[٧]

---

(١) عَبَرَ الرؤيا يَعْبُرُها عَبْراً وعِبارةً وعَبَّرَها: فَسَّرَها وأخبر بما يؤول إليه أمرُها. لسان العرب **(عبر)** ٩/١٦.

(٢) بَطَلَ الشيءُ يَبْطُلُ بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلاَناً: ذهبَ ضياعاً وخُسْراً. لسان العرب **(بطل)** ١/٤٣٢.

(٣) قال سيبويه: «وقد جاؤوا بالفَعَلانِ في أشياءَ تقاربت، وذلك الطّوفان والدّوران والجّوَلان. شهدوا هذا حيث كان تقلّباً وتَصَرُّفاً بالغليانِ والغثيانِ، لأنَّ الغليانَ أيضاً تَقَلُّبُ ما في القِدْرِ وتَصَرُّفه» كتاب سيبويه ٤/١٥ وأدب الكاتب ص ٥٧٦ والأصول في النّحو ٣/٩٢.

(٤) الأصول في النّحو ٣/٤١٦-٤١٧ - والكامل ص ٢٨٦-٢٨٧ - والمزهر ١/٢٦٤ - ولسان العرب **(بكى)** ١/٤٧٥.

(٥) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي كان من أعلم الناس بالنحو سمع من ثعلب وخَلَفٍ. أملى كتباً كثيرةً؛ منها غريب الحديث، الهاءات، الأضداء، المشكل، المذكر والمؤنث، أدب الكاتب، المقصور والممدود.. مات ليلة من ذي الحجة سنة ثمان. وقيل سبع وعشرين وثلاثمائة ببغداد. بغية الوعاة ١/٢١٤ وإنباه الرواة ٣/٢٨ والبلغة ص٢١٢.

(٦) حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري، وهو جاهليٌّ إسلاميٌّ متقدّم الإسلام إلاّ أنّه لم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً لأنّه كان جباناً، عاش في الجاهلية ستين سنةً، وفي الإسلام ستين سنة ومات في خلافةِ معاوية، وعَمِيَ في آخر عمره. الشعر والشعراء ص١٩٢ وسير أعلام النبلاء ٣/٥١٢ والأعلام ٢/١٧٥.

(٧) [من الوافر] هو مطلع قصيدة في رثاء حمزة رضي الله عنه، عمِّ النبيِّ - ﷺ - لما استشهد في غزوة أُحُد. وهو شاهد في المنصف شرح التصريف ٣/٤٠ وأدب الكاتب ص٣٠٤ والكامل ص٢٧٨ وشرح شواهد الشافية ص٦٦ ولسان العرب **(بكى)** ١/٤٧٥. وقد اختُلف في قائله؛ ففي الكامل والمزهر البيت لحسّان، وفي اللّسان هو لعبدالله بن رواحة وفي أدب الكاتب بلا عزو.

(وقال الفرّاء) رحمه اللّهُ: **(إذا جاءَكَ فَعَلَ)** بفتح العين **(ممّا لم يُسمع مصدرُه فاجْعَلْهُ فَعْلاً)** بفتح الفاء **(للحجاز)** أي: لأهله، إجراءً له مجرى مصدرِ المتعدّي من ذلك. **(وفُعُوْلاً)** بضمها **(لنجد)** أي: لأهلها، إجراءً له مجرى مصدر اللّازم[1] منه. **(نحوُ هُدىً وقِرىً)** بكسر القاف من قريتُ الضَّيفَ أَقْرِيهِ قِرَىَ أي: ضيّفته **(مختصٌّ)** من باب فَعَل بفتح العين، وفي نسخة مخصوص **(بالمنقوص)**[2] ولا ينتقضُ بنحو الصِّغَر؛ لأنَّ الكلامَ فيما ماضيهِ على فَعَل بالفتح **(ونحو طَلَبِ)** بفتح الفاء والعين **(مختَصٌّ)** من باب فَعَل أيضاً **(بيفْعُلُ)** بضمِّ العين **(إلاّ جَلَبَ[3] الجُرْحِ)** بالإضافة إلى الفاعل من جلبَ الجُرْحُ أي: علاه الجلبَة **(و)** إلّا **(الغَلَبِ)** فإنَّ مضارعهما مكسور العين[4]. قال الجوهري: **(جلب الجرحُ يَجْلِبُ ويَجْلُبُ، والجُلْبَةُ جُلَيْدَةٌ تعلو الجرحَ عند البُرْءِ وجَلَبَ الشيءَ يَجْلِبُهُ ويَجْلُبُهُ جَلْبَاً وجَلَبَاً[5])** انتهى.

فعليه لا يحتاجُ إلى إضافة الجَلَبِ إلى الجُرْحِ، بل هي مضرّةٌ لإخراجها الجَلَبَ بالمعنى الثاني مع أنّه أيضاً جاء من يَفْعِلُ بالكسر كما رأيت، ولا ينتقض ذلك بنحو فَرِحَ وكَرُم لما مرَّ. نعم يَنْتَقِضُ بالظَّعَنِ بفتح العين، فإنَّ مضارعه مفتوحها كالماضي، فينبغي استثناؤه أيضاً، والباء في كلامه داخلٌ على المقصورِ عليه، وتقدّم نظيره بزيادة **(و)** عطف على فَعَل اللّازم قوله في **(فَعِلَ)** أي: وإلّا، أنَّ الغالبَ في مصدر

---

(١) ديوان الأدب للفارابي ١٣٩/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٦/١ ـ وأدب الكاتب ١٢٤ ـ وشرح المفصل ٤٦/٦ ـ وشرح الشافية للرّضي ١٥٧/١.

(٣) لسان العرب (جلب) ٣١٥/٢.

(٤) قال الرّضي: «لم يجيء من باب فَعَلَ المفتوح مصدرٌ على فَعَلٍ المفتوح العين إلاّ ومضارعُه يفعُل بالضَّمِّ سوى حرفين: جَلَبَ الجرحُ جَلَبَاً، أي أخذ في الالتئام، والمضارعُ من جَلَبَ الجرحُ يَجْلِبُ ويَجْلُبُ معاً وليس مختصاً بيَفْعُلُ بالضَّمِّ، وأمّا الغَلَبُ فهو من باب غَلَبَ يَغْلِبُ. قال تعالى: ﴿وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝﴾. قال الفرَّاء: يجوز أن يكون في الأصلِ من بعد غَلَبَتِهم بالتّاء، فحذفَ التّاء». شرح الشافية ١٥٨/١.

(٥) تاج اللغة (جلب) ١٩٧/١.

فَعِل[1] **(اللازم)** بكسر العين **(نحوَ فَرِحَ)** أنّه يجيءُ **(على فَرَحٍ)** بفتح العين **(و)** في مصدر **(المتعدّي نَحْوُ جَهِلَ)** أنّه يجيءُ **(على جَهْلٍ)** بالإسكان.

وكما فرّقوا فيما مرّ بين اللّازم والمتعدّي بزيادة الواو، فرَقوا هنا بينهما بحركة العين **(و)** في مصدر فَعِل أيضاً **(في الألوانِ والعُيُوْبِ)** والحِليّ **(نَحْوُ سَمِرَ[2] وأَدِمَ[3])** وكَدُرَ وبَلَجَ أنّه يجيء **(على سُمْرَةٍ وأُدْمَةٍ)** وكُدْرَةٍ[4] وبُلْجةٍ[5]، وهي نقاء بين الحاجبين **(وفَعُلَ)** بالضَّمّ نحوُ **(كَرُمَ)** يجيءُ مصدرُه على **(كَرامةٍ غالباً و)** على **(عِظَمٍ وكَرَمٍ)** بفتح العين مع كسر الفاء أو فتحها **(كثيراً)** وعلى غير ذلك نادراً على نسَق وقوع الأشياء، فإنّه على هذه المراتب، والكثيرُ منها متوسطٌ بين الآخرين، ومثّلوا ذلك بالصِّحّةِ والمَرَض والجُذام، فإنَّ الصِّحة غالبةٌ، والمرضُ المُطْلَقُ كثيرٌ وليس بغالبٍ[6]، والجُذامُ[7] نادرٌ.

ولمّا فرغ من مصادر الثلاثي المجرّد شرعَ في مصادرِ غيره[8]، فقال: **(و)** مصدرُ الثلاثيّ **(المزيد فيه والرّباعي)** المجرّد والمزيد فيه **(قياسٌ فنحوُ أَكْرَمَ)** يجيءُ مصدرُه **(على إكرامٍ)**. وقول الميداني[9]: «يقال: أكرمتُه كرامةً

---

(١) مواضع مصادر **(فَعِل)** في كتاب سيبويه ٤/١٦ـ٢٥ ـ والأصول في النّحو ٣/٩٣ـ٩٤ ـ وديوان الأدب ٢/٢٥٥ ونزهة الطّرف ص١٦٦.

(٢) السُمْرَةُ: منزلَةٌ بين البياضِ والسّواد. لسان العرب **(سمر)** ٦/٣٥٧.

(٣) الأُدْمَةُ في الإبل لونٌ مُشْرَبٌ سواداً أو بياضاً. لسان العرب **(أدم)** ١/٩٧.

(٤) سبق شرح معناه ص٦١.

(٥) لسان العرب **(بلج)** ١/٤٧٧.

(٦) الغالبُ: أكثرُ الأشياءِ، والقليلُ: دون الكثير، والنَّادرُ: أقلُّ القليل. الكليات ٣/٦٤.

(٧) الجُذَام من الدّاء: معروفٌ لِتَجَرُّم الأصابعِ وتقطّعها. لسان العرب **(جذم)** ٢/٢٢٢.

(٨) أبنية المزيد من المصادر في كتاب سيبويه ٤/٧١ـ٨١ والأصول في النّحو ٣/١٣٠ـ١٣١. والمخصص ١٤/٢٨٤ ونزهة الطرف ص١٦٩ ـ وزبدة الأقوال ص٨٣.

(٩) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل، قرأ على الواحدي وغيره. صنّف: الأمثل، السّامي في الأسامي، الأنموذج في النّحو، نزهة الطرف في علم الصرف وغير ذلك، مات سنة ثمانٍ عشرةَ وخمسمائة. وفيات الأعيان ١/١٤٨ وإشارة التعيين ص٤٦ وبغية الوعاة ١/٣٥٦.

بحذف الهمزة وإبدال الهاء منها كما أقمتُه إقامةً»[١] خُطِّئَ فيه؛ لأنَّ الحذف والتعْويض في إقامة لمقتضى الإعلال وهو مفقودٌ في كرامة **(ونحو كَرَّمَ)** بالتشديد يجيءُ مصدره **(على تكريم و)** على **(تَكْرِمَةٍ وجاء)** في مصدرِهِ أيضاً **(كِذَابٌ وكِذّابٌ)** بكسر الفاء وتشديد العين وتخفيفها، وأكثر ما يجيءُ المصدرُ على تَفْعِلَه كتَكْرِمة من النّاقص[٢] نحو وصّيته توصيَةً، بل ذهب غيرُ المصنّف إلى أنَّه لا يجيءُ عليها قياساً إلّا منه، ولا تحذفُ منه الهاء إلّا لضرورة كما يعلم ممّا يأتي، وإذا حذفت منه عادَ إلى التفعيل[٣] لأنَّه الأصل كقوله:

* فــهــي تُــنَــزِّي[٤] دَلْوَهــا تَــنْــزِيّــا

* كــمــا تُــنَــزّي شَــهْــلَةٌ[٥] صَــبِــيّــا[٦]

يرد تنزيةً، يصفُ ناقةً بأنّها تُحرِكُ، أي: ترفعُ دَلْوَهَا إلى فوقِ البئرِ كما ترفعُ المرأةُ صَبِيَّها للتّرقيص وامرأة شهلةٌ إذا كانت نَصَفَاً[٧] عاقلةً، وهو لها خاصة لا يوصف به الرجلُ[٨]. **(والتزموا الحذف)** لحرف العِلَّة **(والتَّعويضَ)** عنه **(في نحو تَعْزِيَةٍ)** مصدر فَعّل من النّاقص، وأصله تَعْزِيْيٌ

---

(١) نزهة الطرف للميداني ٤٠٨/١.

(٢) كتاب سيبويه ٧٩/٢ والأصول في النّحو ١٣٢/٢ ـ ١٣٣ وشرح الشافية للرّضي ١٦١/١ ونزهة الطرف ص١٧٧.

(٣) جاء تفعيل في (أ).

(٤) النزو: قال ابن سيده: النزاء: الوثب. لسان العرب **(نزا)** ١٥/١٤.

(٥) لسان العرب **(شهل)** ٢٢٩/٧.

(٦) [من الرجز]: المنصف شرح التصريف ١٩٥/٢ والخصائص ٣٠٢/٢ ونزهة الطرف ص١٧٨ وشرح الكافية الشافية ٢٢٦/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٦٥/٢ وشرح شواهد الشافية ص٦٧ ولسان العرب **(نزا)** ١٥/١٤. والرواية في الخصائص واللسان.

* بــاتــت تــنــزّي دلــوهــا تــنــزيــاً

* كــمــا تــنــزّي شــهــلــة صــبــيــا

موضع الشاهد: مجيء المصدر المعتل اللام لِفَعَّلَ على تفعيل ضرورة. والقياس أن تفعلة كتكرمة.

(٧) نصف: المرأة بين الحدثة والمسنّة. لسان العرب **(نصف)** ١٦٦/١٤.

(٨) جاء رجل في (أ).

بوزن تفعيلٍ، فحذفوا ياء التفعيل تخفيفاً وعوّضوا عنها التّاء. وزعم النظام أنَّ الأصوبَ[١] أن يُقال إنّه على وزن تَفْعِلَة كَتَكْرِمَة من غير حذف وتعويض **(و)** في نحو **(إجازةٍ واستجازةٍ)** بالزّاي والرّاء فيهما مصدري أَفْعَلَ واستَفْعَلَ من الأجوف، وأصلهما إِجْوَازٌ واستجوازٌ، قلبوا الواو ألفاً كما في جاز، وحذفت الألف الثانية لالتقاء الساكنين[٢]، وعوّض عنها التّاء.

ويجوزُ تركُ التَّعويضِ في مصدرِ **(أَفْعَل)** عند الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٣] بجعلِ المضافِ إليه عوضاً عن التّاء[٤]، ولم يجوّزوا ذلك في الاستفعال لطولِ الكلام حينئذ. وقد يُترك الحذف كما في **(أروح[٥] اللّحم إرواحاً)** أي: تغيّر ريحه، واستحوذ استحواذاً[٦] أي: غلب، وذكرُهُ استجازةً هنا، استطرادٌ؛ لأنّه لم يتقدّم له ذكر استفعل **(و)** فاعل **(نحو ضَارَبَ)** يجيءُ **(على مُضَارَبَة[٧] و)** على **(ضِرَابٍ و)** أمّا **(مِرَّاءٌ[٨])** بالتّشديد من ماريتُه فهو **(شاذّ)** وهذا ساقطٌ من بعض النسخ. **(وجاء)** أيضاً **(قِيتال)** وأمّا قِتّال بالتشديد، قيل إنّه فرعُ قيتال[٩]، لأنَّ قيتالاً

---

(١) حاشية ابن جماعة ٦٤/١ وفي مجموعة الشافية ٦٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٧٩/٤ وشرح الشافية للرَّضي ١٦٥/١.

(٣) الأنبياء ٢١/٧٣ والنور ٢٤/٣٧.

(٤) قال سيبويه: «هذا بابُ ما لحقتهُ هاءُ التّأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولُكَ: أقمتُهُ إقامةً. واستعنتُهُ استعانَةً، وأريتُه إراءَةً، وإن شئت لم تعوّض، وتركت الحروفَ على الأصل». كتاب سيبويه ٨٣/١ ومعاني القرآن ٢٥٤/٢ وأدب الكاتب ص١٢٨ والأصول في النّحو ١٣٢/٣.

(٥) لسان العرب **(روح)** ٣٥٧/٥.

(٦) لسان العرب **(حوذ)** ٣٨٢/٣.

(٧) قال سيبويه: «وأمّا فاعلتُ، فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكرُ أبداً مفاعلَةً، جعلوا الميمَ عوضاً من الألف بعد أوّل حرفٍ منه، والهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر حرفٍ، وذلك قولُكَ: جالَسْتُه مجالسةً، وقاعَدْتُهُ مقاعَدَةً» كتاب سيبويه ٨٠/١ والمقتضب ٩٧/٢-٩٨ والأصول في النّحو ١٣١/٣.

(٨) المِرَاءُ: المماراةُ والجَدَلُ. لسان العرب **(مرا)** ٩٠/١٣.

(٩) كتاب سيبويه ٨١/٤ والمقتضب ٩٨/٢ **(الياءُ محذوفةٌ من فِيْعَال، استخفافاً وإنْ جاءَ بها جاء فَمُصِيبٌ)** وشرح الشافية للرّضي ١٦٦/١ ونزهة الطرف ص١٧٩ **(الإتمامُ لغةُ أهل اليمن)**.

جارٍ على الفعل، قُلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها (**نحو تَكَرَّم**) يجيء مصدرُه (**على تَكَرُّمٍ**[1]) بضمِّ الرّاء (**وجاء**) أيضاً في مصدره (**تِمِلاَّق**[2]) بالتّشديد، أي: تودّد وتلطّفَ. قال الشاعر:

* ثلاثةُ[3] أحبابٍ فحبُّ عِلاَقَةٍ   وحبُّ تِمِلاَّقٍ، وحبٌّ هو القَتْلُ[4]

ونحو تضارب[5] على تضارُب بضمِّ الرّاء، لكنَّ النّاقص منه ومن تفعَّل السّابق، تُكْسَرُ عَيْنُه نحو تجافى تجافيا، وتمنّى تمنيّاً، لأنَّه إن كان يائياً فلمجانسةِ الكسرةِ الياءَ، أو واويّاً؛ فلأنَّه إذا كان في آخر الاسم المتمكّن واو قبلها ضمّة، وجب قلبُ الواوِ ياءً، والضّمة[6] كسرة (**والباقي**) من الأبنية المزيد فيها مجيء مصادره (**واضح**) كأن يُؤتى بالمصدرِ بضمِّ ما قبل آخر ماضيه في نحو تَفَعْلَلَ، وبكسر ما بعد السّاكن الأوّل مع زيادة ألفٍ قبلَ الآخر[7] في نحو اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً وانْطَلَقَ انْطِلَاقاً واحْرَنْجَمَ[8] احْرِنْجَاماً

---

(١) كتاب سيبويه ٧٩/٤ ـ والأصول في النّحو ١٣٠/٣ـ١٣١ ـ ونزهة الطرف ص١٨٠ـ١٨٢ ـ وشرح المفصل ٤٨/٦.

(٢) لسان العرب (**ملق**) ١٨١/١٣.

(٣) في الأصل: ثلاثةٌ أحبابٌ.

(٤) من [الطويل] شرح المفصل ٤٨/٦ـ٤٩ وحاشية الخضري ٣٢/٢ وزبدة الأقوال ص٨٥ أنشدهُ ثعلب في أماليِّه عن الأعرابي، موضع الشاهدِ فيه قوله: (**تِمِلاّق**) جاءَ به على تملّق مطاوع ملق. ويروى فحبٌّ علاقةٌ بالتنوين، وبغير تنوين، والإضافة في الموضعين جعلَه منقوصاً من الأجزاء الخماسيّة يريدُ أنَّه جمعَ أنواع المحبّةِ، فحبُّ علاقة، وهو أصفى المودّةِ، وحبُّ تِمِلاّقٍ وهو التّودُّد.

(٥) قال سيبويه: «وأمّا مصدرُ تفعّلْتُ، فإنَّه التّفعّل، جاؤوا فيه بجميع ما جاء في تفعّل، وضمّوا العين لأنّه ليس في الكلامِ اسمٌ على تفعّلٍ». الكتاب ٩٧/٤ والأصول في النّحو ١٣٠/٣ نزهة الطرفِ ص١٨٠ـ١٨٢.

(٦) سيأتي في باب الإعلال.

(٧) قال سيبويه: «وأمّا ما لحقته الزِّيادةُ من بناتِ الأربعة، وجاءَ على مثال استفعلتُ، وما لحق من بناتِ الثلاثةِ ببناتِ الأربعةِ، فإنَّ مصدره يجيءُ على مثال (**استفعلتُ**) كتاب سيبويه ٨٥/٤». وأدب الكاتب ٦٢٩.

(٨) حَرْجَمْتُ الإبِلَ فاحْرَنْجَمَتْ إذا رَدَدْتُها فارتدَّ بعضُها على بعضٍ واجتمعت. لسان العرب (**حرجم**) ١١٠/٣.

واقْشَعَرَّ[١] اقْشِعْرَاراً (و) أمّا المصدرُ بوزن التَّفْعَال[٢] بفتح أوّله، والفِعِّيلى بكسره (**نَحْوُ التَّرْداد والتَّجْوَال والحِثِّيْثَى والرِّمِّيَّا**) فهو لم يُشتق منه فعلٌ فيه معناه، بل صيغ (**للتكثير**[٣]) والمبالغة في مصدره الأصليّ، وهو الرَّدُّ والجَّوَلَان والحثُّ من الجانبين، والرّميّ كذلك، فقيل مثلًا رَدَّ تَرْدَاداً والفعل[٤] الذي مَعَه ليس فيه معناه، بخلاف بقيّة المصادر، وهذا كثير الاستعمال، يكاد أن يكون قياساً[٥]. وأمّا التِّفعال بالكسر نحو التِّبيان والتِّلقاء فشاذٌّ[٦]. قال النظام: (**ولم يجيء**[٧] **غيرها**[٨]) بل قال غيره: (**إنَّ ما جاء من ذلك ليس بمصدر لكنه بمنزلة اسم المصدر**[٩]) ثم ذكر المصنِّف المصدر الميمي على حدّته فقال: (**ويجيءُ المصدرُ من الثلاثي المجرّد أيضاً**) متعدّياً أو لازماً (**على مَفْعَل**) بفتح العين (**قياساً مطّرداً**) سواء كان فِعْلُهُ المضارعُ مضمومَ العين أو مكسورها أو مفتوحها (**كَمَقْتَلٍ ومَضْرَبٍ**) ومَوْجَل ومَوْتَى، ونحو مَرْجِع بالكسر شاذاً إلّا[١٠] فيما فاؤه فقط معتلّة، وسقطت من مضارعه الواوي كَمَوْضِع من يَضَعُ ومَيْسِر من يَيْسَر، فإنّه بكسر العين، وأمّا مَيْسَرَةٍ فسماعي.

---

(١) القُشَعْرِيرَة: الرِعْدَةُ واقْشِعْرَارُ الجلدِ. لسان العرب (**قشعر**) ١١/١٧٤.

(٢) في الأصل: التَّفَاعُل. وأثبت ما ورد في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤١ ـ وشرح الشافية للرّضي ١/١٦٧.

(٤) مجموعة الشافية ١/٦٩ ـ وشرح الشافية للرّضي ١/١٦٧. (**قال الكوفيون. إنَّ التَّفْعَال أصلُه التَّفعيل الذي يفيد التَّكثير قُلِبت ياؤه الفاً، فاصلُ التَّكرار التكرير**)..

(٥) جاء قياسيّاً في (أ).

(٦) قال سيبويه: «وأمّا التِّبيان فليس على شيءٍ من الفعل، لحقته الزِّيادة، ولكنّه بُني هذا البناءَ، فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان وهو من الثلاثة وليس من باب التفعال، ولو كان أصلُها من ذلك فتحوا التَّاءَ، فإنّما هي بَيَّنتُ، كالغارةِ من أَغزتُ، والنِّيات من أنيتُ». كتاب سيبويه ٤/٤٨ وشرح الشافية للرّضي ١/١٦٧ والأصول في النّحو ٣/١٣٦ والمفصل ص٢٢٢.

(٧) جاء تجيءُ في (أ).

(٨) مجموعة الشافية ١/٦٦ ـ وشرح الشافية للرّضي ١/١٦٧.

(٩) سقط لكنَّه بمنزلة اسم المصدر من (أ).

(١٠) شرح الشافية للرّضي ١/١٧٤ وزبدة الأقوال ص٩٣ (**ما كان مضارعُه على يَفعِلُ، فإن كانت فاؤُهُ واواً فقياس اسم المصدر منه والزمان والمكان: مَفْعِل كقولك: وَعَدَ مَوْعِداً اي وَعْداً**).

واشتُكِلَ جعلُ المصدرِ الميميِّ قياساً مع ذكر مَدْخَل في السّماعيّ، وأجيب بأنّه ذُكِر[١] لبيان أنّه من جملةِ أبنيةِ المصادرِ من غير نَظَرٍ إلى أنّه سماعيّ أو قياسيّ[٢]، وذُكر هنا لبيان أنّه قياسيّ، ولم يجيء شيء من ذلك بضَمّ العين. **(وأمّا مَكْرُمٌ ومَعْوُنٌ ولا غيْرَهُمَا)** ثابتاً في الفصيح[٣] لا مصدراً ولا غيره، لأنّه لم يأتِ مَفْعُل[٤] في[٥] كلامهم **(فنادرانِ حتى جعلهما الفرّاء جمعاً[٦] لمِكْرُمَة)** بمعنى إكراماً **(ومَعُوْنَة)** بمعنى إعَانَة استبعاداً لمجيء المصدرِ على مَفْعُل. وأمّا مَهْلُك[٧] - بالضّمّ - مصدر هَلَكَ، ومَيْسُر[٨] - بالضّمّ - بمعنى السّعة ومَأْلُك - بالضّمّ - بمعنى الرّسالة[٩]، فغيرُ فَصِيحٍ. وإنّما لم يجعل مَعْوُنٌ مما جاء على مفعول كَميسُور للزوم كثرةِ التّغيير، وهو حذفُ الواو ونقلُ الحركةِ، وإذا جُعِلَ مَفْعُلًا، لا يلزمُ إلّا النّقلُ **(و)** يجيء المصدرُ **(من غيره)** أي: من غير

---

(١) جاء ذَكر مَفْعَل لبيان في (أ).

(٢) ابن جماعة في مجموعة الشافية ١/١٧-١٨.

(٣) زبدة الأقوال ص ٩٨ **(وليس في الكلام: مَفْعُلٌ سوى مَهْلُكٍ إلاّ مَكْرُمٍ، ومَعْوُنٍ، ومَأْلُكٍ في قوله)**.
* لِـيـوم رَوْعٍ أو فَـعَـالٍ مَـكْـرُمِ

وقول الآخر:
* بُـثَـيْـنُ الـزمـي لا إنَّ لا إنْ لَـزِمْـتِـهِ عـلـى كَـثْـرَةِ الـوَاشـيـنَ أيُّ مَـعْـوُنِ

وقول الآخر:
* أَبْـلِـغِ الـنُّـعْـمـانَ عـنِّـي مَـأْلُـكـاً أنّـه قـد طـالَ حَـبْـسِـيْ وانـتِـظـارْ

(٤) جاء مَفْعَلَ في (أ).

(٥) قال سيبويه: «وليس في الكلام مَفْعُل بغير الفاء» الكتاب ٤/٢٧٣ وارتشاف الضَّرب ٢/٥٠٤.

(٦) معاني القرآن للفرّاء ٢/١٥٢ - وشرح الشافية للرّضي ١/١٦٩-١٧٠.

(٧) المزهر ٢/١١ **(مَهْلُك - مَيْسُر - مَأْلُك)** وزبدة الأقوال ص٩٨.

(٨) البقرة ٢/٢٨٠ **(وإنْ كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَه)** وجاء في بعض القراءات: **(فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسِرِهِ)** انظر المحتسب ١/١٤٥. **(قرأ بها نافعٌ في جماعة من الصّحابة)**.

(٩) لسان العرب **(ألك)** ١/١٨٣.

الثلاثيّ المجرّدِ، بأنّه يكون ثلاثيّاً مزيداً فيه أو رباعيّاً مجرّداً أو مزيداً فيه **(على زنة)** اسم **(المفعول)** من ذلك الباب قياساً **(كمُخْرَج ومُسْتَخْرج)** بمعنى إخراج واستخراج، وهو يصلُح للمفعولِ والمصدر واسم المكان[1] والزمان[2] **(وكذلك[3] الباقي)** أي: باقي أوزان اسم المفعول كمُدَخْرج ومُتَدَخرِج **(وأمّا ما جاء)** من المصادرِ الميمّةِ في الثلاثيّ المجرّدِ **(على مَفْعُوْلٍ كالمَيْسُور والمَعْسُور[4])** بمعنى اليُسر والعُسْر من يَسُرَ وعَسُرَ - بالضَّم - **(و)** مثل **(المَجْلُوْدِ)** بمعنى الجَلَدِ والجَلَادَة[5]، وهما الصبر **(والمَفْتُون)** بمعنى الفتنة كما في قوله تعالى (﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝﴾[6]) إذا لم تجعل الباء[7] زائدة **(فقليلٌ)** ما جاء من مصادر الثلاثي على **(فاعلة كالعَافِية)** بمعنى المُعَافَاة **(والعاقِبَةُ)** من عَقَبَ[8] فلانٌ مكان أبيه، **(والباقية[9])** بمعنى البقاء **(والكاذبة[10])** بمعنى الكَذِب **(أقلّ)** مما جاء على مَفْعُول، وعَطَفَ على قوله فَنَحْوُ أكرمَ قولَه **(ونَحْو دَحْرَج)** مما هو رباعيٌّ مجرّدٌ أو مُلْحَقٌ به يجيءُ مصدرُه قياساً **(على دَحْرَجَة[11])** وغالباً

---

(١) جاء الزّمان والمكان في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٩٥ والأصول في النّحو ٣/١٤٩-١٥٠.

(٣) في شرح الشافية **(وكذا الباقي)**.

(٤) خالف سيبويه غيرَه في مجيء المصدر على وزن المفعول، وجعل المَيْسُور والمعسور صفة للزمان، أي الزّمان الذي يُوسَرُ فيه ويُعْسَرُ فيه. وشرح الشافية للرّضي١/١٧٤-١٧٥.

(٥) جاء الضرب في (أ).

(٦) القلم ٦٨/٦.

(٧) قال ابن هشام: **(وهو رأي أبو الحسن الأخفش، وإذا جُعلت الباء زائدة فهو اسم مفعول، ونسبه ابن هشام إلى سيبويه)** مغني اللبيب ص١٤٨.

(٨) لسان العرب **(عقب)** ٩/٣٠٠.

(٩) قال تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ الحاقّة ٦٩/٨. أي: من بقاء. انظر معاني القرآن للفرّاء ٣/١٨٠.

(١٠) قال تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ الواقعة ٥٢/٢. فالكاذبة هاهنا مصدرٌ مثل: العاقبة والعافية انظر معاني القرآن للفرّاء ٣/١٢١ والكامل ص١٥٦ وشرح الشافية للرضي ١/١٧٥.

(١١) كتاب سيبويه ٤/٨٥ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٢٣٦ وشرح الرّضي ١/١٧٨.

على (**دِحْرَاجٍ**[1] **بالكسر**) والمُلْحَق به نحو جَلْبَبَ جَلْبَبَةً وجِلْبَاباً (**ونَحْوُ زَلْزَلَ**) مما هو مضاعف الرّباعي، يجيء مصدرُه قياساً (**على زَلْزَلَةٍ وعلى زِلْزَالٍ بالكسر**) وهو الأفصح، لأنّه الأصلُ (**والفتح**) لثقل المضاعف.

(**والمرّة من الثلاثي**[2] **المجرّد**) المشتقّ (**ممّا**) أي: من مصدرٍ (**لا تاءَ فيه على فَعْلَة**) بفتح الفاءِ قياساً. (**نحو ضَرْبَةٍ وقَتْلَةٍ، وبكسرِ الفاءِ**) يكون (**لِلنَّوعِ**) أي: الهيئة التي يكون عليها فاعلُ الفعلِ من حيث أنَّه فاعلٌ له (**نحو ضِرْبَةٍ وقِتْلَةٍ**) في قولك: ضربتُ ضربةَ زيدٍ، وقتلتُ قتلةَ عمروٍ، تريد أنّك كنت على هيئة ضاربيةِ زيدٍ، وقاتليَةِ عمرو، سواء كان لمصدرِ ذلك في الأصل فعلًا كما مثّل أم[3] لا كسَغْلَةٍ وخَرْجَة (**وما عداهُ**) أي: الثلاثيّ المجرَّد الذي لا تاء في مصدره مما هو ثلاثيٌّ مجرّدٌ أو مزيدٌ فيه *أو رباعيّ مجرّد أو مزيدٌ فيه وفيها التّاء[4] *. (**فـ**) المَرَّةَ والنَّوْعُ منها (**على المصدر المُستعملِ**) لها والفارقُ[5] بين إرادتهما وإرادةِ المصدرِ المُطْلَقِ القرائنُ اللّفظيّة أو[6] المعنويّة نحو إجابةٍ واستجابة ونِشْدَة ودَحْرَجَةٍ وجَلْبَبةٍ[7] وطُمَأْنِينَةٍ، فتقول في نِشْدَةٍ مثلًا نَشَدْتُ نِشْدَةً واحدةً في المَرَّةِ، ونِشْدَةً حَسَنَةً في النّوعِ. (**فإن لم يكن**[8]) في المصدرِ المُستعملِ (**تاءٌ**) وأَرَدْتَهما (**زِدْتَها**) فيه وهو بحالِه نحو إكرامةٍ وانطلاقةٍ واحرنجامةٍ، والفارق بينهما القرائنُ أيضاً. نعم إن كان للفعلِ مصدرانِ، وأحدهما قياسيٌّ، فالمرّةُ

---

(١) لسان العرب (دحرج) ٢٩٩/٤: دَحْرَجَ الشيء دَحْرَجَةً ودِحْرَاجاً فَتَدَحْرَج أي تتابَعَ في حُدُوْرٍ.

(٢) كتاب سيبويه ٤٤/٤-٤٥ ـ وأدب الكاتب ص٥٣٨ ـ والأصول في النحو ١١٠/٣ ـ وشرح الكافية الشافية ٢٢٤٠/٤-٢٢٤١ ـ وشرح الرّضي ١٧٩/١-١٨٠ ـ وارتشاف الضَّرب ٤٩٢/٢-٤٩٣.

(٣) جاء على الهامش التعليق الآتي: «قوله «أم لا» أي سواء كان على فَعْل كالأول أو فُعال كالثاني أو فعول كالثالث، فالمرّة على فعْلة، والهيئة على فِعْله تقرير»..

(٤) ما بين النّجمتين ساقطٌ من الأصل. ونقلته من (أ).

(٥) جاء والفرق في (أ).

(٦) جاء وفي (أ).

(٧) جاء وجَلْسَة في (أ).

(٨) في الأصل: تكن.

والنَّوعُ على القياسي دون الآخر، فتقول: دَحْرَجَ دَحْرَجَةً واحدةً[1] أو حسنةً دون دِحْرَاجةٍ. **(وأتَيْتُهُ إِتْيَانَةً ولَقِيتُه لِقَاءَةً شاذٌّ)**؛ لأنَّهما من ثلاثيٍّ مجرّدٍ لا تاءَ في مصدرِه وهو إِتْيَان ولِقَاء، فالقياسُ أَتْيَة ولَقْيَة[2].

(أسماء الزّمان والمكان) هي الأسماءُ الموضوعةُ لهما باعتبارِ وقوعِ الفعلِ فيهما مُطْلَقاً، فَمَخْرَجٌ معناه زمانُ أو مكانُ الخروجِ المطلقِ، ومن ثمّة[3] لم يعملوها في مفعولٍ ولا ظرفٍ، فلا يقال: مَقْتَلُ زيداً، ولا مَخْرَجُ[4] اليومِ لئلّا يخرج من الإطلاقِ إلى التّقييدِ، وتأوّلوا قول النّابغة[5]:

* كأنَّ مَجَرَّ الرّامساتِ ذُيُولَها عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ[6]

بأنَّ المضاف محذوفٌ، والمَجَرُّ مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، ناصبٌ ذيولها. والتّقدير: كأنَّ مكان جرِّ الرّامساتِ[7]. أي: الرّياح التي تثير التّراب، وتدفنُ الآثار ذيولَها عليه من الرَّمْسِ، وهو الدّفن، قضيمٌ[8]، وهو رقٌ يكتب فيه، ونَمَّقته[9] أي: زيّنته، وامرأةٌ صَنَاعُ اليدين، أي: حاذقةٌ ماهرةٌ بعملها.

ومعنى البيت: تشبيه الموضع الذي جَرَت فيه الرّياحُ، بالرَّقِّ الذي

---

(١) سقط أو حسنةً من (أ).
(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٥ «ونحو إِتّانةٌ قليلٌ، والاطِّرَادُ على فَعْلَةٍ». وزبدة الأقوال ص٨١.
(٣) جاء ثَمَّةَ في (أ).
(٤) جاء ولا مخرجُ اليوم لئلا يخرج في (أ).
(٥) هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع، يُكنى أبا أمامة، اشتهر بفنِّ الاعتذاريات. عدّة ابن سلاّم من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليين. الشعر والشعراء ص٨٧ ونزهة الألباء ص١٥١ ومعجم الشعراء ص٢٦٦.
(٦) من [الطويل]: والمفصل ص٢٣٩، وشرح المفصل ٦/١١٠ وخزانة الأدب ٢/٤٥٣ ولسان العرب **(نمق)** ١٤/٢٩٤، وديوانه ص٤٣.
(٧) لسان العرب **(رمس)** ٥/٣١٤.
(٨) لسان العرب **(تضم)** ١١/٢٠٩.
(٩) لسان العرب **(نمق)** ١٤/٢٩٤.

زَيَّنَتْهُ الصّوانعُ بالكتابةِ أو النقش وإنّما صُيِّرَ إلى التأويل؛ لأنَّ المجرَّ لو كان مصدراً ولم يُقَدَّر مضافٌ محذوفٌ، لم يستقم حملُ قضيمٍ عليه، ولو كان اسمَ مكانٍ، لم يكن لنصبِ ذيولِها وجه ـ لما مرَّ[1].

وإذا عرفت حقيقة أسماءِ الزّمان والمكان، فنقول في هيئاتها أنَّها **(مما مضارعُه[2] مفتوح العين أو مضمومها)** نحو يَشْرَبُ و[3] يقتُل **(ومن المنقوص)** ولو مكسورَ العينِ نحو يرمي، أو لفيفاً نحو بقي ويطوي ويأوي **(على مَفْعَل)** بفتح العين **(نحو مشْرَبٍ ومَقْتَلٍ ومَرْمَى)** وموتى **(ومن مكسورِها[4])** نحو يضرِبُ **(و)** من **(المثال[5])** وهو معتلُّ الفاءِ فقط ـ كما مرَّ؛ ولو غير مكسورها نحو يَعِدُ ويَصنَعُ **(على مَفْعِلٍ)** بكسرها نحو **(مَضْرِبٍ ومَوْعِدٍ)** وموضِع، وجاء في المثال الفتحُ شاذاً نحو **(مَوْزَنٍ ومَوْجَلٍ)** **(وجاء المَنْسِكُ[6])** لمكان ذبح النُّسْكِ **(والمَنْبِت والمَجْزِرُ[7])** لمكان جِزْرِ الإبِل **(والمَطْلِعُ والمَشْرِقُ والمَغْرِبُ والمَفْرِقُ[8])** لوسط الرأس، وهو مكان فرق الشّعر **(والمَسْقِطُ[9])** لمكان سقوط الرأس وغيره **(والمَسْكِنُ والمَرْفِقُ[10])** لمكان الرّفق ضد العنف **(والمَسْجِدُ[11])** للبيت المبني للعبادةِ سُجِدَ فيه أو لا **(والمَنْخِرُ[12])** لثقب الأنف من النّخير للصوت بالأنف، بالكسر في

---

(١) سقط لما مَرَّ من (ا).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٨٩ـ٩٠ وأدب الكاتب ص٥٥٢ـ٥٥٣ والأصول في النّحو ٣/١٤١ـ١٤٢ وشرح المفصل ٦/١٠٧.

(٣) جاء أو في (ا).

(٤) كتاب سيبويه ٤/٨٧ وأدب الكاتب ص٥٥٢ والأصول في النّحو ٣/١٤١.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٩٢ والأصول في النحو ٣/١٤٦ـ١٤٧ وشرح المفصّل ٦/١٠٨.

(٦) لسان العرب **(نسك)** ١٤/١٢٧.

(٧) لسان العرب **(جزر)** ٢/٢٧١.

(٨) لسان العرب **(فَرَق)** ١٠/٢٤٤.

(٩) لسان العرب **(سقط)** ٦/٢٩٣.

(١٠) لسان العرب **(رفق)** ٥١/٢٧٤.

(١١) لسان العرب **(سجد)** ٦/١٧٥.

(١٢) لسان العرب **(نخر)** ١٤/٨٢.

الجميعِ. والقياسُ الفتحُ، لأنَّ مضارِعَها مضمومُ العين إلّا المَجْزِرُ فمفتوحُها. قيل[١]: وفي ذكرهم المَسْجِد نظر، لأنّهم إن أرادوا به البيت المبنيّ للعبادة كما مرَّ فليس ممّا نحن فيه، لعدم اعتبار وقوع الفعل فيه، أو محل السّجود، فهو بالفتح فقط على القياس.

ويُجاب باختيار الأوّل وشذوذ الكسر في المَسْجد بعد وقوع الفعلِ فيه لا قبلَه. وروي الفتحُ في المَنسَك والمَطْلَع والمَسْكَن والمَفْرَق والمَسْجَد. وقال الفرّاء: «الفتح في الجميع جائز، وإن لم نسمعه»[٢]، والأوزان كلُّها بفتح الميم. **(وأمّا مِنْخِرٌ)** بكسرتين **(فَفَرْعٌ)** على مَنْخَر - بفتح الميم وكسر الخاء - **(كمِنْتِن)** - بكسرتين - فإنّه فرعٌ على مُنْتِن، بضم الميم وكسر التّاء، من نَتُنَ[٣] الشيءُ وأَنْتَنَ **(ولا غَيْرَهُمَاْ[٤])** ثابتاً، وإنما جُعلا فرعَين؛ لأنَّ مِفْعِلًا بكسرتين غيرُ موجودٍ في كلامِهم، كما أنَّه بضمّتين كذلك **(ونحو المَظِنَّةِ[٥])** - كسراً - للمكان الذي يُظنُّ كون الشيء فيه **(والمَقْبَرَةِ[٦] فتحاً وضَمّاً)** للمكان الذي يقبر فيه مما كان على مَفْعِل[٧] ودخلته تاء التأنيث للمبالغة[٨] أو لإرادة البقعة. **(ليس بقياس)** بل مقصورٌ على السّماع؛ لأنَّ القياسَ عدمُ دخولِها؛ ولأنَّ القياسَ في نحو المَظِنَّة ونحو المَقْبَرة ضمّاً؛

---

(١) قال سيبويه: «وأمّا المَسْجِد، فإنَّه اسمٌ للبيت، ولستَ تريدُ به موضع السّجودِ وموضعَ جبهتك ولو أدرتَ ذلك لقلت: مَسْجَد». الكتاب ٩٠/٤ والأصول في النّحو ١٤٣/٣ وارتشاف الضرب ٥٠٣/٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ١٤٨/٢-١٤٩ **(هذه الألفاظ إن أُريد بها الموضعَ كُسِرَت، وإن أُريد بها المصدر فُتحت وقد سُمع في بعضها الفتح مع إرادة الموضِع مثل: مَسْكَن ومَسْجَد ومَطْلَع، فاجاز في جميعها الفتح لذلك وإن لم يُسمع)**. وأدب الكاتب ص٥٥٣ والمزهر ٩٧/٢ وشرح الشافية الكافية ٢٢٤٦/٤-٢٢٤٧.

(٣) لسان العرب **(نتن)** ٣٦/١٤.

(٤) كتاب سيبويه ٢٧٣/٤ وأدب الكاتب ٥٥٥-٥٥٦ والأصول في النّحو ٢٠٨/٣ والخصائص ١٤٣/٢ والممتع ٧٧/١-٧٨.

(٥) لسان العرب **(ظنن)** ٢٧٢/٨.

(٦) لسان العرب **(قبر)** ٩/١١.

(٧) جاء مَفْعَل في (أ).

(٨) المفصل ص٢٣٨.

الفتحُ، لأنَّ مضارعهما مضمومٌ[١]. لكن قيل[٢]: إنَّما يكون الضمُّ غيرَ قياسٍ لو أُريد باللفظ مكان الفعل، وليس كذلك، بل المرادُ به المكانُ المخصُوص، إذاً المرادُ بالمَقْبُرة بالضم. بل قيل[٣]: وبالفتح أيضاً المكانُ الذي من شأنِه أن يُقبر فيه، أي: المُهيّأ لذلك، لا مكان الفعل، وكذا المَشْرُقَة، الموضعُ[٤] الذي تَشْرُقُ فيه الشمسُ المُهَيَّأُ لذلك، ويُجاب بأنَّه وإن أُريد المخصوصُ، فالضَّمُّ غيرُ قياسٌ[٥] لكن بعد وقوعِ الفعلِ لا قَبْلَه. ونحو المَزِلَّة[٦] بالكسر على غير القياس من حيث إدخالُ التّاء[٧]. وإن كان على القياس من حيث[٨] حركة[٩] العين.

فهذه هيئات أسماءِ الزّمانِ والمكانِ من الثلاثيّ المُجَرَّدِ. **(و)** أمّا **(ماعداهُ)** من الرّباعي مجرّداً أو مزيداً فيه. والثلاثيّ المزيدُ فيه**(فَعَلى لفظِ)** اسم **(المَفْعُوْلِ)** من ذلك الباب ـ كما مرَّ ـ كما في المصدر[١٠] كمُدَحْرَج ومُخْرَج؛ لأنَّ لفظَ اسم المفعولِ أخفُّ لفتحِ قبل الآخر؛ ولأنَّه مفعولٌ فيه في المعنى، فكان لفظ المفعول له[١١] أقيس.

---

(١) ظنَّ يَظُنُّ ـ قَبَرَ يَقْبُرُ. فالقياسُ الفتح: مَقْبَرة ـ مَظَنَّة.

(٢) شرح الجاربردي في مجموعة الشافية ٧٢/١.

(٣) جاء في شرح الجاربردي ٧٣/١: «وذُكر في شرح الهادي أنَّ ما جاء على مَفْعُلَة بالضَّمِّ، يُرَاد بها أنَّها موضوعة لذلك، ومُتَّخذة له، فإذا قالوا: المَقْبَرة بالفتح أرادوا مكانَ الفِعْل، وإذا ضَمُّوا أرادوا البُقْعَة التي من شأنِها أن يُقْبَر فيها. أي التّي هي مُتَّخذة لذلك»..

(٤) لسان العرب **(شرق)** ٩٥/٧.

(٥) سقط لكن من **(ا)**.

(٦) لسان العرب **(زلل)** ٧٢/٦.

(٧) دخول التّاء لإرادة البقعة أو للمبالغة.

(٨) سقط من الأصل ما بين النّجمتين أو أثبته نقلاً من **(ا)**.

(٩) زلَّ يَزِلُّ، فالقياسُ مَفْعِل.

(١٠) قال سيبويه: «فالمكان والمصدر يُبنى من جميع هذا بناءَ المفعول، وكان بناءُ المفعولِ أولى؛ لأنَّ المصدرَ مفعولٌ، والمكانُ مفعولٌ فيه، فيضمُّونَ أوّلَه كما يَضِمُّونَ المفعول» الكتاب ٩٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٨٦/١.

(١١) جاء فكان لفظُ المفعول ليس أقيس في **(ا)**.

واعلم أنَّ العربَ قد بَنَت مَفْعَلَة[١] من الثلاثيّ إذا أرادت تكثيرَ الشيَّءِ بالمكانِ، فقالوا: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَة ومَذْأبَةٌ ومَبْطَخَةٌ ومَقْثَأَةٌ أي؛ كثيرةُ السِّباع والأُسد والذّئاب والبطيخ والقِثّاء. وأمّا غير الثلاثيّ كثَعْلَب وعُصْفُور، فلا يُبنى منه ذلك للثقل. بل يقال: كثيرة الثَّعْلَبِ والعصفور.

(الآلة) للفعل الثلاثيّ، وهي اسمٌ لما يُستعان به في الفعل المشتقّة[٢] هي منه. تجيء **(على مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعَلَة**[٣]**)** بكسر أوّله. والأصلُ في الآلة مِفْعَال، والآخران منقوصان منه **(كالمِحْلَبِ**[٤] **والمِفْتَاحِ والمِكْسَحَةِ)** لما يُستعان به في الحَلْب والفَتْحِ والكَسْحِ. والأوزان الثلاثةُ قياسيّةٌ لا من حيثُ أنّه يجوزُ أن يُشْتَقَّ كلٌّ منها من أي: فِعْلٍ اتُّفِقَ وإن لم يُسمع، بل من حيث أنَّ كلّا منها، إنْ وَرَدَ به السَّماعُ في فِعْلٍ أمكنَ أن يُطْلَقَ هو على كل ما يمكن أن يُستعان به في ذلك الفعل، كالمفتاح؛ فإنَّ كلَّ ما يمكن أن يُفتح به البابِ يسمّى مفتاحاً، وإن لم يكن الآلةَ المعروفةَ بذلك. **(ونَحْوُ المُسْعَطِ**[٥]**)** لما يُجعل فيه السَّعُوط، وهو دواءٌ يصبُّ في الأنف **(والمُنْخُلِ**[٦]**)** لما يُنَخَّلُ به **(والمُدُقِّ**[٧]**)** لما يُدَقُّ **(والمُدْهُنِ**[٨]**)** لما يُجعل فيه الدُّهن **(والمُكْحُلَةِ**[٩]**)** لما يُجعل في الكُحل **(والمُحْرُضَةِ**[١٠]**)** لما يُجعل فيه الأُشنان[١١] مما ضُمَّ أوّله وثالثه **(ليس بقياس)** إذ القياسُ كسرُ أوّلِها

---

(١) زبدة الأقوال ص١٠٢ وشرح الشافية للرّضي ١٨٨/١ـ١٨٩ وارتشاف الضَّرب ٥٠٦/٢ـ٥٠٧.
(٢) المفصل ص٢٣٩: **(اسمٌ ما يُعالَج به وَنُقل)**.
(٣) كتاب سيبويه ٩٤/٤ـ٩٥ والأصول في النّحو ١٥١/٣ وشرح الكافية الشّافية ٢٢٤٩/٤.
(٤) في الأصل **(كمحلب ومفتاح ومكسحة)** وأوردت نصَّ المتن.
(٥) لسان العرب **(سعط)** ٢٦٧/٦.
(٦) لسان العرب **(نخل)** ٨٥/١٤.
(٧) لسان العرب **(دقق)** ٤٣٣/٤.
(٨) لسان العرب **(دهن)** ٤٣٣/٤.
(٩) لسان العرب **(كحل)** ٤٠/١٢.
(١٠) لسان العرب **(حرض)** ١٢٧/٣.
(١١) لسان العرب **(شنن)**.

وفتحُ ثالثها؛ ولأنَّها ليست لذلك باعتبار الاستعانةِ بها في ذلك الفعلِ، بل لآلات مخصوصة: ولهذا قال سيبويه[١]:

«لم يذهبوا بها مذهبَ الفِعلِ؛ لأنَّ الجاري على الفعلِ لا يختصُّ بآلَةٍ مخصوصةٍ، وهذه مخصوصةٌ، فلا يقال: مُذْهُن إلّا للآلَةِ التي جُعِلَتْ للدَهْنِ، ولو جُعِلَ الدُّهْنُ في وعاءٍ غيرها، لم يُسَمَّ الوعاءُ بُذْهُنٍ، بخلاف المِحْلَبِ والمفتاح ونحوهما ـ كما مرَّ».

والمِخْرَضة[٢]، لم يذكرها سيبويه، لأنَّها عنده بكسر أوّلِها وفتح ثالثها، وعليه اقتصر الجوهري[٣] وغيره. وقد روي مِطَهرة ومِرَقاة ومِسَقاة بالكسر والفتح، فقيل: مَنْ كَسَرَها شبّهها بالآلة، ومَنْ فَتَحَها جعلَها لِمَا يجُعل فيه الشَّيء، قال السّعد التفتازاني: «وتحقيقه أنّ لها اعتبارين؛ أحدهما أنَّها أمكنةٌ، فإنَّ السُّلَّم مكان الرقيّ، من حيث أنَّ الرقيّ فيه، والآخر: أنَّها آلاتٌ؛ لأنَّ السُّلَّمَ آلةُ الرُّقيّ، فَمَنْ نَظَرَ إلى الأوّلِ فتح، ومَنْ نظر إلى الثاني كسر، فالمكسور والمفتوح إنَّما يقالان لشيء واحدٍ، لكنَّ النَّظر مختلف»[٤].



(١) كتاب سيبويه ٩١/٤.

(٢) المفصل ص٢٤٠.

(٣) تاج اللغة: **(حرض)** ١٠٧٠/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٨٧/١.

(٤) قاله ابن جماعة في مجموعة الشافية ٤٩/١.

باب المُصَغَّرُ

هو الاسم (**المزيد فيه**) شيء ممّا يأتي (**ليدلَّ على تقليل**) إمّا لحقارةِ ما قد يُتوهّم عِظَمُه، مُبْهَماً كانَ سَبَبُهَا كرُجَيْل وعُمَيْر، أو مُعَيَّناً كعُوَيْلِم[1] وزُوَيْهِدُ، وإمّا لتقليلِ ما قد يُتوهّم كثرته كدُرَيْهمات ودُنَيْنِيرَات، وإمّا لتقريبِ ما قد يُتَوَهَّم بُعْدُه كجئتُكَ قُبَيْلَ الشَّهر[2] - وسيأتي تحقيق ذلك - وهو من خواصّ الأسماء - كما أشرتُ إليه آنفاً - ونحو (**ما أُحَيْسِنَهُ**) غيرُ مُعْتَدٌّ به، لأنّه ليس على ظاهره، وإنّما المرادُ الذي وُصف بالحُسن - كما سيأتي -. وبما تقرّر عُلم أنَّ تعريفَه بما ذكر أعمُّ من تعريفه بأنّه اسم ضُمَّ أوّله وزيد فيه بعد ثانيه ياء لشموله نحو (**ذَيَّا وتَيَّا**)، وللمزيد فيه غير ياء - كما سيأتي بيانه -. لكن اعتُرض عليه بأنّه لا يشمل تصغيرَ التَّعظيمِ، كقول الشاعر[3]:

* وكلُّ أناسٍ سوفَ تدخُلُ بينهم   دُوَيْـهِيَّةٌ تَـصْـفَرُّ مـنـهـا الأنـامـلُ[4]

---

(١) تصغيره من جهةِ قلَّةِ علمه وزهده.

(٢) شرح المفصل ١١٣/٥ وارتشاف الضرب ٣٥١/١ والمقرّب ٨٠/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٩/٥.

(٣) لبيد بن ربيعة، وقد سبق ترجمته ص٥٤.

(٤) [من الطويل]: الأمالي الشجريّة ٢٥/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٩/١ وشرح المفصل ١١٤/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٩١/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩/٥ وخزانة الأدب ١٥٩/٦ وشرح ديوان لبيد ص٢٠٦. (**موضع الاستشهاد**): في قوله دويهيّةٌ؛ فإنَّ الكوفيين احتجّوا بها على أنَّ التَّصغير قد يأتي للتعظيم، فإنَّ دُوَيهيَةٌ تصغيرُ داهية، والمرادُ بها الموت. والمعنى: دُوَيْهِيَّةٌ عظيمةٌ.

فصغَّر الدَّاهية، والمراد بها الموت[١]، وأيُّ داهيةٍ أكبرَ منه. ولا تصغيرَ الشَّفَقَة كيا بُنَيَّ.

وأجيب عن الأوّل: بأنَّ الدّاهيةَ[٢] إذا كانت عظيمةً كانت سريعةَ الوصول، فالتّصغيرُ لتقليلِ المدّة، وبأنَّ المراد، أنَّ أصغرَ الأشياء قد يفسدُ الأمورَ العظام. وعن الثاني، بأنَّ الشفقة لا تنافي التقليل. والاسمُ الذي يراد تصغيرُه، إمّا أن يكون متمكَناً أو غير متمكّن **(فالمتمكن[٣] يضمُّ أوّله)** لأنَّ المصغَّر فرعُ المكبَّر، ودالٌ عليه كالفعل المبني للمفعول مع المبني للفاعل فضُمَّ مثلُه **(ويفتح ثانيه)**؛ لأنَّ ضمَّ أوّلِه غيرُ كافٍ في تمييز المصغَّر عن المكبَّر لجواز كون أوّل المكبَّر مضموماً، ففتح ثانيه ليحصلَ تمييزٌ قريبٌ، واختاروا الفتحَ، لأنّه أخفُّ من غيره. **(وبعدهما)** أي: ويُزاد بعد ضمِّ أوّله وفتحِ ثانيه **(ياء)**؛ لأنّهما غيرُ كافيين في ذلك أيضاً لجواز كونِ المكبَّر كذلكَ كصُرَدْ لطائرٍ، فزيدت الياءُ ليحصل التمييز الكامل. واختاروا زيادة الياء لأنّها أخفُّ من الواو، ولم يزيدوا الألف وإن كانت أخفَّ منها، لأنّها زيدت للجمع في نحو دراهم، ولم يعكسوا؛ لأنَّ الجمعَ أثقلُ من المصغّر، فأُعطي الأخفَّ، وزِيدت ثالثة كما قُلِبَ الثالث في الفعل المبني للمفعول ياء إذا كان حرف لينٍ كدُعي وأُقيم، ولأنّها لو زيدت أوّلَه التبس بالمضارع في بعض المواضع، أو ثانيه انقلب واواً، أو آخره التبسَ بياء الإضافةِ فتعيّن أن يكون[٤] ثالثه في الثلاثي فكذا في غيره **(ساكنة)** لئلا تنقلب ألفاً لو زيدت متحرّكة، وقوله يضمُّ أوّله ويُفتح ثانيه؛ أي: إذا لم يكن المُكَبَّر كذلك، أو يقال الضمّة والفتحة في المصغّر غيرهما في المكبّر كما قيل في فُلُك مفرداً[٥] وجمعاً **(ويكسر ما بعدها)** أي: الياء **(في)** ذي **(الأربعة)** الأصلي أو المزيد فيه كدُرَيْهِم ومُكَيْرِم في دِرْهَمْ ومُكْرِمٍ، لأنَّ حقَّ هذه الياء أن يُكْسَرَ ما قبلها لتصيرَ

(١) الداهية: الأمرُ المُفْكَرُ العظيم، لسان العرب **(دها)** ٤/٤٣٥.

(٢) خزانة الأدب ٢/٥٣٦.

(٣) الأصول في النّحو ٣/٣٦ ـ وشرح الكافية الشافية ٣/١٨٩٢ـ١٨٩٣.

(٤) جاء تكون في (أ).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٩٣.

مدّةَ حقيقية؛ لأنّها ساكنةٌ أبداً، إلّا أنّه لما فُتح ما قبلَها كُسِرَ ما بعدَها طلباً للتعادل ولمناسبة الكسرة لها، وإنّما لم يكسر ما بعدها في الثلاثيّ لأنَّ ما بعدها حينئذ حرفُ[1] إعرابِ يتغيّر بالعوامل فلا يكسر بكسرةٍ لازمة **(إلاّ في)** أربع[2] ذي **(تاء التّأنيثِ وألفي التأنيث)** المقصورة[3] والممدودة. وفي نسخَةٍ وألفيه **(والألف والنون المشبهتين بهما)** في أنّهما في بناء * يخصُّ المذكّر كما أنَّ تينك في بناءٍ[4] * يخصُّ المؤنث، وفي أنّهما لا تلحقهما التّاء[5]، وذلك إذا وقعن رابعة **(وألف أفْعَال جمعاً)** وذلك كطَلْحَة وحُبْلَى وحَمْرَاء وسَكْرَان وأَجْمَال، فإنَّ ما بعد الياء لا يُكْسَرُ فيهما بل يبقى مفتوحاً فيقال: طُلَيْحَة وحُبَيْلَى وحُمَيْرَاء وسُكَيْرَان وأُجَيْمَال قضاءً لحقِّ تاء التأنيث من وجوبِ فتح ما قبلها للخفّة ومحافظة على بقاء الألفات بحالها، بخلافِ ما إذا وقعت الثلاثة الأولى خامسةً كدحرجة وجَحْجَبَى وخنفساء وزعفران علماً، وبخلاف ألفي غير التأنيث كمَعْزَىٰ وكساء فيمَنْ صرفهما، وبخلاف الألف والنون إذا لم يشبها ألفي التأنيث كسرحان وسلطان وشيطان، فيقال فيها: دُحَيْرِجَة وجُحَيْجِب وخُنَيْفِساء وزُعَيْفِران ومُعَيِّزْ وكُسَيّ وسُرَيْحين وسُلَيْطين وشُيَيْطِين بكسر ما بعد الياء ولو تقديراً كما في كُسَيّ، وبخلاف ألف أفعال غير جمع كأَعْشَار[6]، فيقال فيه: أُعَيْشِير بالكسر، يُقال: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ، إذا كانت البُرمة[7]، وهي القِدْرُ من الحجر متكسِّرةً قَطَعاً. ويقال: الأعشارُ لقوادمِ ريشِ الطائر. قاله الجوهري[8]. وفي قوله كغيره[9] «وألفي التأنيث» تغليبُ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/١٩٣.

(٢) بعضُ النّحاة خمس، كما في توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٠٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٤١٨ـ٤١٩ والأصول في النّحو ٣/٣٦ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٩٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٩٨.

(٤) سقطت ما بين النَّجمتين من (أ).

(٥) سرَ صناعة الإعراب ١/٤٣٥.

(٦) جاء في الأصل: كأشعار. والصحيحُ ما أثبتُ نقلاً عن (أ).

(٧) لسان العرب (برم) ١/٣٩٢.

(٨) تاج اللغّة وصحاح العربية (برم) و(عشر) ١/٧٤٨.

(٩) المنصف في التصريف ١/١٥٥.

على مذهبِ غيرِ الجمهور، لأنَّ علامةَ التّأنيثِ في الممدودةِ عندهُ، الهمزةُ لا الألف؛ لأنَّ أصلَ حمراءَ مثلًا حَمْرَى بألف مقصورة زيدت قبلَها ألف أخرى للمدِّ والبناء، فقُلِبَتْ الثّانيةُ همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة **(ولا يُزَاد)** ما يقع فيه التّصغير **(على أربعة)** من الأصولِ، يعني لا يُصَغَّر على الأفصح إلّا الثلاثيُّ والرُّباعيّ[1].

وأمّا غير الأصول، فيُصغَّر وإنْ زاد على أربعةٍ كعُصَيْفِير وقُنَيْدِيل في عصفور وقنديل؛ لأنَّ الزَّائِدَ كالمعدومِ **(فلذلك)** الذي قلنا من أنّه يضمُّ الأوّلَ ويفتحُ الثّاني، ويُزَادُ بعدهما ياء ساكنة، ويُكْسَرُ ما بعدها من الرُباعيّ إلّا ما استثنى، ولا يُزاد على الرُّباعيّ **(لم يجيء في غيرها)** أي: غير الصور المستثناة **(إلاّ)** ثلاثة أمثلةٍ **(فُعَيْلٌ)** في الثّلاثيّ كفُلَيْس **(وفُعَيْعلٌ)** في الرُّباعيّ بلا مدّةٍ قبل آخره كدُرَيْهِم **(وفُعَيعِيْلٌ[2])** فيه بها كدُنَيْنِير. والنَّظر في الثّلاثة هنا إلى مجردِ العددِ مع ضمِّ الأوّلِ وفتح الثّاني وزيادةِ ياءٍ بعدها، لا إلى الحروفِ الأصولِ والزّوائد[3]، إلّا لقالوا[4] في مُكَيْرِم فُعَيْعِل لا مُفَيْعِل، وللدّلالةِ على ذلك، كرّروا العين فيها دون اللّام مع أنَّ عادتَهم تكريرُ اللّام لمعرفةِ الأوزانِ، وكان الأَوْلَى أن يقولَ بَدَل «غَيْرها» غيرَ أَفْعَالٍ جمعاً، إذ لا يخرجُ عن الثلاثةِ ما فيه تاء تأنيث أو ألفهُ أو ألف ونون لرجوعِ فُعَيْلَة وفُعَيْلَى وفُعَيْلان وفُعَيْلاء إلى فُعَيل كرجوعِ فُعَيْلاء وفُعَيلان إلى مُفَيْعِل. ولِمَا أفهمَ كلامُهُ أنَّ الخماسيَّ لا يُصَغَّرُ مع أنَّهَ يُصَغَّر على ضَعْفٍ، بيّنهُ بقوله:

(وإذا صُغِّرَ الخماسيّ على ضَعْفِه)، وندورِه لثقله بلا تصغير، وبتصغيره يزدادُ الثِقَل، ولاقتضائِه حذف حرفٍ أصليّ **(فالأَوْلَى حذفُ الخامس[5])** منه كما في جمع التّكسير؛ لأنَّ الثّقَل نَشَأَ منه، فيُقال في

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٠٢/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤١٥/٣ـ٤١٦ والأصول في النّحو ٣٦/٣ وشرح المفصل ١١٥/٥ـ١١٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٩١/٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٩٢/٥.

(٤) سقط» في» من (أ).

(٥) المخصص ٩٥/١٧ والمفصل ص٢٠٢ـ٢٠٣ وشرح المفصل ١١٦/٦ـ١١٧.

(**خَوَرْنَق**[١]) لقصرٍ بالعِراق. (**وجَحْمَرِش**) خُوَيْرِن وجُحَيْمِر (**وقيل**) حَذْفُ (**ما أشبه الزّائد**) من حروف سألتمونيها، لفظاً كخَوَرْنَق، أو مخرجاً، كفرزدق. فيقال في خَوَرْنَق، وجَحْمَرِش: خُوَيْرِق وجُحَيرِش، بحذف النون والميم لأنّها من الزّوائدِ، وإن كان نون خَوَرْنَق وميم جَحْمَرِش أصليّتين، وفي فرزدق فُرَيْزِق، بحذفِ الدّالِ؛ لأنّها[٢] تشبه التّاء التي هي من الزّوائِد في المخرج (**وسَمِعَ الأخفش**) من يقولُ في سَفَرْجَل (**سُفَيْرِجِلٌ**[٣]) بكسر الجيم من غير حذف شيء.

ثم شرعَ في بيانِ كيفية العملِ فيما يُرادُ تصغيرُه مما غُيِّرَ بقلبٍ أو حذفٍ أو زيادةٍ، فقال: (**ويُرَدُّ**) في التَّصغير (**نَحْوُ بابٍ ونابٍ ومِيْزانٍ ومُوْقِظٍ إلى أصله لذهابِ المقتضي**) للقلب فيها بالتَّصغِير، إذ المقتضي لقلبِ الواوِ والياءِ ألفاً في نحو بابٍ ونابٍ تحركُهما وانفتاح ما قبلهما، ولقلبِ[٤] الواوِ ياءً في نحو مِيْزان، سكونها وانكسار ما قبلها. ولقلبِ الياءِ واواً في نحو مُوْقِظٍ سكونها بعد ضَمَّة[٥]، وقد ذهب ذلك بتصغيرِها إذ يُقال فيه بُوَيْبٌ ونُيَيْبٌ ومُوَيْزِين[٦] ومُيَيْقِظ.

(**بخلاف**) نحو (**قائِم وتُرَاثٍ**[٧]) للمالِ الموروثِ (**وأُدَدٍ**[٨]) لقبيلة باليمن، فلا يُرَدُّ إلى أصله، إذ المقتضي للقلبِ عينُ[٩] الفعلِ في قائمٍ همزةٌ،

---

(١) لسان العرب (**خرنق**) ٧٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤٤٨/٣-٤٤٩ والأصول في النحو ٣٩/٣ وشرح المفصل ١١٧/٥ وشرح الشافية للرّضي ٢٠٥/١.

(٣) المفصل ص٢٠٣ ـ وشرح المفصل ١١٧/٥ ـ وشرح الشافية للرّضي ٢٠٥/١.

(٤) جاء ولقلبِ الواوِ ياءً في (أ).

(٥) جاء بعد ضَمٍّ في (أ).

(٦) جاء مُوَيْزِن في (أ).

(٧) لسان العرب (ورث) ٢٦٦/١٥. (**الميراثُ أصلُه مِوْراث، انقلبت الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها والتُّراثُ أصلُ التّاءِ فيه واو**).

(٨) تاج اللغة وصحاح العربية (**ادد**) ٤٤٠/٢: أُدَد: أبو قبيلة من اليمن وهو أُدَدُ بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير وفي لسان العرب (**ادد**) ٩٤/١ (**أُدَد**): أبو عدنان، وهو أُدُّ بن طانجة بن إلياس بن مضر وشرح الشافية للرّضي ٢١٦/١ والأعلام ٢٧٨/١.

(٩) كتاب سيبويه ٤٦٤/٣ ـ وشرح المفصل ١٢٤/٥.

كونه اسم فاعلٍ من معتلّ العين، ولقلبِ الواوِ في تُراثٍ وفي نحوِ أُدَدٍ همزةً كونُ الواوِ مضمومَة أوّل الاسم، وذلك باقٍ بعد تصغيرِها، إذ يُقال فيه قُوَيْئِم بالهمزةِ، وتُرَيْث وأُدَيْد **(و)** إنَّما **(قالوا عُيَيْد)** لا عُوَيدٍ في تصغير عيدٍ مع مشاركته لنحوِ مِيْزَانٍ في ذهابِ المقتضي[1] بالتَّصغير **(لقولهم)** في تكسيرِه **(أعياد)** فرقاً بينَه وبين أعوادٍ جمع عودٍ، فحملوا عليه المُصَغَّر؛ لأنَّ التَّكسيرَ والتَّصغيرَ من وادٍ واحدٍ من حيث أنَّهما يردّانِ الأشياءَ في الأغلبِ إلى أصولها. وقال الجاربردي: «من حيث أنهم قصدوا إلى معنىً زائد في الاسم فغيّروا صيغتَه»[2]. قال: «ولو قيل ابتداء. وقالوا عُيَيْد فرقاً بينه وبين مُصَغَّرِ عُوْدٍ لكان مستقيماً أيضاً، وكأنّه إنَّما عدل إلى ذلك لبيان جمعه هنا»[3].

(فإن كانت) أي: وُجدت في حرفٍ ما يُرَادُ تصغيره **(مدّة)** لا أصل لها **(ثانية)** أي: واقعة ثانية **(فالواو[4])** ترد إليها المدّة إن لم تكن واواً، وإلّا فلا معنى لردِّها واواً بل تفتح فقط **(نحو ضويرب في ضارب)** وفي ضويرب علماً **(وضُوَيْرِيْب في ضِيْرَاب)**؛ لأنَّهم لمَّا اضطّروا إلى تحريكها، ولم يكن لها أصل تُرَدُّ إليه، وجب قلبُها فيما قلنا حرفَ لينٍ، وكانت الواوُ أقْعَدَ، لانضمام[5] ما قبلها. والمرادُ بالمدّة حيث أُطْلقَت أحَدَ حروفِ اللِّينِ إذا كان ساكناً وحركة ما قبله من جنسه، فالألفُ أبداً مدّة لضرورةِ انفتاح ما قبلها بخلافِ الواوِ والياء، ثمَّ ثنّى بما غُيِّرَ بالحذف فقال[6]: **(والاسم)** المتمكِّنُ حالةَ كونِهِ **(على حرفين)** بأنْ حذف منه شيء، ولم يبق من أصولِه إلّا

---

(١) كتاب سيبويه ٤٦٤/٣ ـ والأصول في النحو ٥٨/٣ ـ والمفصل ص٢٠٣ ـ وشرح الشافية للرّضي ٢١١/١.

(٢) مجموعة الشافية ٨٠/١ـ٨١.

(٣) مجموعة الشافية ٨٠/١ـ٨١.

(٤) قال في الألفية ص٥٦:

* الألفُ الثاني المزيدُ يُجعَلُ ... واواً، كذا ما الأصلُ فيه يُجهَلُ

والتسهيل ص٢٨٤ ـ وشرح العمدة ص٩٤٨ ـ ونزهة الطرف ص١١٦.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢١٧/١٢.

(٦) جاء الحذف في (أ).

حرفان، ولم يزد فيه غير هاء التّأنيث **(يُرَدُّ محذوفُهُ)** من فاءٍ أو عينٍ أو لامٍ ليمكن بناء فُعَيْلٍ[(١)] منه **(تقول في)** تصغير **(عِدَةٍ وكُلْ اسماً[(٢)])** لا فِعْلًا؛ لأنَّ التّصغيرَ من خواصِّ الأسماءِ كما مرَّ. **(وُعَيْدَة وأُكَيْل)** بردِّ فائهما، لأنَّهما من الوعدِ والأكلِ **(وفي سَهٍ ومُنْذُ اسماً)** لا حرفاً كما مرَّ **(سُتَيْهَةٌ ومُنَيْذ)** بردِّ عَيْنِهِمَا[(٣)]؛ إذ أصلُ سهٍ وهو الأستُ[(٤)]، أي: العجز والدُّبر سَتَه بفتح التَّاءِ بدليلِ أستاهٍ، وأصلُ مُذْ، مُنْذُ؛ لأنَّ الأصلَ في الاسمِ أن يكون ثلاثيّاً، ولأنَّه لو لم يكن أصلُه منذُ لم تُضَمّ ذالُه عند ملاقاةِ السّاكنِ نحو مُذُ اليوم، بل يُكْسَرُ **(وفي دَمٍ وحِرٍ دُمَيٌّ وحُرَيْحٌ)** بردِّ[(٥)] لامهما، إذ أصلُ دم دَمَوٌ بالتَّحريك أو دميٌ بالإسكانِ، أو[(٦)] التَّحريك على الخلافِ فيه، وأصلُ حِرٍ[(٧)] وهو الفَرْجُ حَرِحٌ، بدليلِ أَحْرَاحٍ، والحذفُ في عِدَة قياسي، وفي البقيّةِ غيرُ قياسِيٍّ **(وكذلك بابُ ابنٍ واسمٍ وأُخْتٍ وبِنْتٍ وهَنْتٍ)** مما بقي على حرفينِ مع زيادةِ غيرِ هاءِ التَّأنيث، ولم يمكن معها بناءُ فُعَيْلٍ، بِرَدِّ محذوفه، إذ أصلُ ابن بَنَوٌ بالتَّحريك، واسْمٌ سِمْوٌ بكسر أوّله، قيل: بضَمَّةٍ، فَحُذِفَ آخرهما وعُوِّضَ عنه همزة[(٨)] الوصلِ بعد إسكانِ فائهما تخفيفاً، فلو صُغِّرا بحالهما، ولم يفتح ثانيهما، لم يمكن بناء فُعَيْل، أو فُتِحَ سقطت الهمزةُ؛ للاستغناء عنها، فيبقيان على حرفين، فيجب إسقاطُها وردُّ المحذوف. فَيُقال: بُنَيّ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٤٤٩ والمقتضب ٢/٢٣٥ـ٢٣٦ والأصول في النّحو ٣/٥٤ـ٥٦ وشرح المفصل ٥/١١٨ وشرح ابن عقيل ٢/٤٨٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٤٤٩ـ٤٥٠.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٤٥٠ـ٤٥١ والمنصف ١/٦١ـ٦٢ وشرح الشافية للرّضي ١/٢١٩ ونزهة الطرف ص١١٦.

(٤) لسان العرب **(سته)** ٦/١٧١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٥١ ـ والأصول في النّحو ٣/٥٥.

(٦) جاء وفي **(أ)**.

(٧) لسان العرب **(حرح)** ٣/١١٠ـ١١١.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٤٥٤ـ٤٥٥ والمقتضب ٢/٢٦٨ـ٢٦٩ والمفصل ص٢٠٣ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٨ **(هذا قول البصريين، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه مشتق من الوَسَم..)**.

وسُمَيّ[١]، وأصلُ أختٍ وبنتٍ: أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ بالتحْريك. وأصلُ هَنْتُ[٢] - وهي كنايةٌ عن الشيءِ، وقيل عن الفرج - هَنَوَةٌ بالتحْريك، فحُذفت واوها، وعُوِّضَ عنها تاء التّأنيث، ولذلك يكتبونها تاء، ويقفونَ عليها بالتّاء، ويُسَكِّنونَ ما قبلها، فلو صغّرت من غير ردِّ المحذوف لاعتدَّ بتاءِ التّأنيثِ. وهي في حكم كلمة أخرى، فيجب ردُّ المحذوف، فيُقالُ: أُخَيَّة وبُنَيَّة[٣] وهُنَيَّة أو هُنَيْهَة بإبدالِ الياءِ الثّانيةِ هاءً، وقد زال بالرَّدِّ العوضيّة وأحكامُها السّابقة فيكتبون التّاءَ هاءً، ويقفونَ[٤] عليها بالهاءِ، ويفتحونَ ما قبلها، ولا تسقطُ وصلًا ولا وقفاً؛ لأنّها تفيدُ مع التّعويضِ معنىً آخر، وهو التّأنيثُ، وهو باقٍ، بخلافِ همزة اسم ونحوِه، لا تفيدُ غيرَ التّعويضِ وإمكان الابتداء بمدخولها. وكلاهما قد زالَ بالتّصغير، وبالجملة، فثبت أنَّ ردَّ المحذوف في التّصغير واجب إذا كان الاسمُ على حرفين، ولم يعوّض عن المحذوف أو عُوّض عنه شيءٌ، ولم يمكن معه بناءُ فُعَيْل (**بخلافِ باب**[٥] **مَيْتٍ وَهَارٍ وناسٍ**) مما بقي على حرفين مع زيادةِ ما مرَّ آنفاً، وأمكن معهما بناءُ فُعَيل فيه[٦]. وأصلُ مَيْتٍ مَيِّتٍ بالتّشديدِ، ومعنى هارٍ[٧]، ما انصدعَ من جانب ما أشرف على الهدم والسُّقوط، وأصلُه هاوِر، حُذفت عينُه وهي الواو أو[٨] الهمزةُ المنقلبةُ عنها كما في شاكٍ شاذاً، ووزنُه فالٍ، وليس المحذوف منه ألفُ فاعل خلافاً لما وقعَ للزمخشري في كشّافِه[٩].

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٩١٣/٤ وشرح العمدة ص٩٥١ وشرح الشافية للرّضي ٢١٩/١ وأوضح المسالك٢٧٣/٣.
(٢) لسان العرب (**هنا**) ١٥٠/١٥-١٥١.
(٣) الأصول في النّحو ٥٦/٣ وارتشاف الضرب ٣٦٤/١. والمخصّص ١٩٥/١٣-١٩٦ وشرح الملوكي ص٢٩٩-٣٠٠.
(٤) سرّ صناعة الإعراب ١٤٨/١.
(٥) سقط من الأصل: باب. وقد أثبته نقلاً عن (أ) والمتن.
(٦) همع الهوامع ١٣٧/٦.
(٧) لسان العرب (**هور**) ١٥٧/١٥.
(٨) جاء (و) في الأصل. وما أثبته نقلاً عن (أ).
(٩) ارتشاف الضرب ٢٤٥/١-٢٤٦.

وأصلُ ناسٍ[1]، أُناس، فيُقالُ فيها: مُيَيْت وهُوَيْر ونُوَيْس بالتَّخفيف بوزن فُعَيل. ويُقال فيها أيضاً مُيَيِّت وأُنَيِّس[2] بالتَّشديدِ بوزن فُعَيْعِل. ووجهه في هُوَيْر أنَّ المحذوفَ الواو فلا همزَ[3] في مُكَبَّرِه، فكذا في مُصَغَّرِه، فَتُقَلب الواوُ ياءً، وتُدْغَمُ فيها ياء التَّصغيرويجوز هُوَيْئِر[4] بالهمز كقُوَيْئِم، بجعل المحذوف الهمزة المنقلبة عن الواو، وما ذُكِرَ من التَّشديدِ فيما ذُكِر، ومن الهمزةِ في هُوَيْئِر شاذٌ كما صرَّحَ به ابن مالك[5] وغيره. وإنْ أَوْهَم كلامُ المُصَنِّف خلافه **(وإنْ وَلِيَ ياء التَّصغير واو أو ألف منقلبة)** عن واوٍ أو ياءٍ **(أو)** ألف **(زائدة قُلِبَت)** تلك الواو أو الألف **(ياء)** وأُدغم فيها ياء التَّصغير **(وكذلك الهمزة المنقلبةُ)** عن واو أو ياء **(بعدها)** أي: بعد الألفِ التي بعد ياءِ التَّصغير تقلب[6] ياءً، وذلك **(نحوُ عُرَيَّة وعُصَيَّةٍ ورُسَيِّلَةٍ)** وعُطَيّ في تصغير عُروة وعصا ورسالة، إذ بالتَّصغير صار عُرْوَة عُرَيْوَة، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسّكون، فوجبَ قلب الواو ياء، وإدغامُ الياء في الياء، وأمّا ألف عصا المنقلبة عن واو وألفُ رسالة الزّائدة، فإنَّهم لمّا اضطروا إلى تحريكهما لوقوعهما بعد ياء التَّصغير، ردّوا الأولى إلى أصلها ثم قلبوها ياء وأدغموا، وأمّا عطاء فأصلُه عطاو فقُلبت الواو همزةً لتطرّفها بعد ألف، فإذا صُغِّر انقلبت الألفُ ياءً وزال الموجب[7]، فردَّ إلى أصله فصار. عُطَيِّو، ثمَّ قُلبت الواو ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها فصار عطيّياً بثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة؛ لما سيأتي فقيل عُطَيٌّ، وما ذُكر من قلب الواو ياءً إذا وليت ياء التَّصغير قانون كليّ **(وتصحيحها)** أي: الواقعة

---

(١) قال سيبويه: «وليس من العربِ أحدٌ إلاَّ يقولُ نُوَيْسٌ» الكتاب ٤٥٧/٣.

(٢) المفصل ص٢٠٣ وشرح المفصل ١٢١/٥.

(٣) جاء فلا همزةَ في (أ).

(٤) كتاب سيبويه ٤٥٦/٣ والأصول في النّحو ٥٦/٣ـ٥٧ وشرح المفصل ١٢١/٥ وشرح الكافية الشافية ١٩١١/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٠/٥.

(٥) شرح العمدة لابن مالك ص٩٥١ـ٩٥٢.

(٦) كتاب سيبويه ٤٧١/٣ والأصول في النّحو ٥٨/٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٧/١.

(٧) أي المُوجب للقلب؛ لأنَّها قلبت همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف الزّائدة، فلمّا صارت ياءً وعادت إلى أصلها وهو الواو، ثمَّ قلبت ياءً؛ للكسرةِ التي قبلها.

بعد ياء التَّصغير (**في باب أُسَيْدٍ وجُدَيْل**) في تصغير أَسْوَد وجَدْوَل ونحوهما مما وقعت فيه الواو متحرِّكة متوسّطة، بأن يقال أُسَيْوِد وجُدَيْول (**قليل**) ليس من اللغَة الفصيحةِ التي كلامُنا فيها، ومَنْ صَحَّحَها راعى مَكَبَّرهما[١]، فإنَّه مُصَحِّحٌ، محافظة على عدم الإلباس بالفعل في أسود[٢]، وعلى الإلحاق[٣] في جدول، ومَنْ أَعَلَّهما جرى على القانون مع أنَّ أُسَيِّداً بالإعلالِ والإدغام لا إلباسَ فيه، وجُدَيْل بهما، لا يخرجه[٤] عن حركته وسكونه. (**فإن اتفق**) بعد القلب (**اجتماعُ ثلاث ياءات حُذِفَت الأخيرةُ**) منها تخفيفاً، وخُصَّت بالحذفِ لتطرّفها وكثرةِ تَطَرُّق التَّغير إلى الآخر[٥]. وإذا حذفت صارت (**نسياً**) منسيا، بمعنى؛ أنّه لا يعتدُّ بها كما في يَدٍ، فيجعل الإعراب إن كان عليها على ما قبلها، وإن كان بعدها تاء التَّأنيث فتح لأجلها الياء الثّانية وهذا (**على الأفصح كقولك في**) تصغير (**عَطَاءٍ وإِدَاْوَةٍ**[٦]) للمطهرة (**وغاويةٍ**) من الغواية (**ومعاويةٍ عُطَيّ وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّة**[٧]) والأصل عُطَيْوٌ وأُدَيْوَة وغُوَيْوِية ومُعَيْوِية، ثم عَطيِّ وأُديِّة وغُوَيِّيَة ومُعَيِّية بثلاث ياءات، وأمّا عُطَيِّي، فالأولى ياء التَّصغير، والثّانية منقلبة عن ألف عطاء كما قلنا في عصا، والثالثة عن الواو الواقعة بعد ألف عطاء. وأمّا أُدَيِّة فكذلك إلّا الثّالثة فمُنقلبة عن واوٍ هي لام الكلمة. وأمَّا مُعَيِّية، فلأنَّ ألف مُعَاْوية حذفت ليَمْكُنَ تصغيرُه، ثم قلبت الواو ياءً، وأُدغم فيها ياء التَّصغير، فاجتمع ثلاث ياءات، فحُذِفَتِ الأخيرةُ في جميع ذلك بحيث لا يُعْتَدُّ بها كما مرَّ؛ لأنَّ حذفها

---

(١) كتاب سيبويه ٤٦٩/٣ وشرح المفصل ١٢٤/٥ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٠/١ـ٢٣١.

(٢) قال ابن جماعة: «لو اعْتلَّ فقيل أساد، كما قيل في أَقْوَمَ وأَجْوَاب أقام، أجاب» مجموعة الشافية ٨٤/١.

(٣) قال ابن جماعة: «أي بجعفر، ولولا الإلحاقُ لأُعِلَّ بقلبِ الواوِ ألفاً». مجموعة الشافية ٨٤/١.

(٤) جاء لا يخرج في (أ).

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢٣١/١.

(٦) لسان العرب (أدا) ١٠٠/١.

(٧) كتاب سيبويه ٤٧١/٣ والمفصل ص٢٠٤ وشرح المفصل ١٢٥/٥ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٩/١ـ٢٣١ ونزهة الطرف ص١١٧.

اعتباطيّ أي: لمجرد التخفيف لا إعلاليّ، فيُقال في عُطَيٍّ حال الرّفع: هذا عُطَيٌّ بالرّفع، ولو اعتدّ بها لقيل عطيٌ بالكسر كقاض ومقابل «الأفصح» أنّ الحذف ليس نسياً بل إعلاليّ ولو في بعض الصّور كما في تصغير أَحْوَى.

ولمّا كان أحْوَى كأَسْوَد في عدم إعلال عينه، وكونها واواً تلي ياءَ التّصغير، ذكره هنا فقال: **(وقياسُ أَحْوَى)** وهو مَنْ بِشَفَتِه[1] سُمْرة أو خالطَ خضرتَه سواداً أن يقال في تصغيره **(أُحَيٌّ)** لأنَّ أصلَه أُحَيْوِوٌ من الحُوّة، فقُلِبَت واوُه الأخيرة[2] ياء، ثمّ الأولى ياء، وأُدغم فيها ياء التّصغير، فاجتمعت ثلاثُ ياءاتٍ فحُذفَت الأخيرةُ نسياً، أي: اعتباطاً على الأفصح كما هو مذهب سيبويه[3] وعيسى[4] بن عمر وكثير[5]، فقيل أُحَيُّ **(غير مُنْصَرِف)** للصّفةِ ووزنِ الفعل؛ لأنَّ التّصغير لا يمنع اعتباره بدليل قولهم: هذا أُفَيْضِلُ منك **(وعيسى)** بنُ عمر شيخُ الخليل **(يَصْرِفُه[6])** وإن وافقَ على أنَّ الحذفَ اعتباطيّ لفواتِ صيغة أفْعَل بالتّصغير كما صَرَفَ خيرٌ وشرٌ، وإن كان أصلُهما أَخْيَرَ وأَشْرَ؛ لفوات صيغة أفعل بالحذفِ، ولأنّهم صغّروا أَغْلَى على أُعَيْلٍ بالتّنوين، فدلَّ على صَرْفه.

ورُدَّ الأوّلُ بأنَّ مبنى وزن الفعلِ على بقاءِ الزِّيادةِ في الأوّل[7]، ولم تبقَ ثَمَة، بخلافها[8] هنا والثّاني بأن أَصْلَ أُعَيْلٍ أُعَيْليّ، أُعِلَّ إعلالَ قاض،

---

(١) لسان العرب (حوا) ٣/٤٠٧ـ٤٠٨.

(٢) لانكسارِ ما قبلها.

(٣) الكتاب سيبويه ٣/٤٧١ـ٤٧٢.

(٤) عيس بن عمر الثّقفي أبو عمر إمامٌ في النّحو والعربية والقراءات. صنّف في النّحو: الإكمال، والجامع. ويُقال: إنّ له نيّفاً وسبعين مصنفاً ذهبت كلّها. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمسين ومائة. بغية الوعاة ٢/٢٣٧ـ٢٣٨ ـ ووفيات الأعيان ٣/٤٨٦.

(٥) منهم ابن جني في المنصف ٢/٢٨٠ وابن يعيش في شرح المفصل ٥/١٢٥ والرّضي في شرح الشافية ١/٢٣٢ـ٢٣٤ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٧ـ١٩٠٨ وغيرهم أيضاً.

(٦) قال سيبويه: «وأمّا عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ، ويصرفُ، وهو خطأ». الكتاب ٣/٤٧٢.

(٧) قال سيبويه: «لا تصرفهُ، لأنَّ الزِّيادةَ ثابتةٌ في أوّله». الكتاب ٣/٤٧١.

(٨) لأنّ الهمزةَ باقيةٌ.

فقيل: أُعَيْلِيْ بإسكانِ الياء، فمَنْ لم يُعَوِّض عنها[١] تنويناً أبقاها ساكنة رفعاً وجَرّاً، ومَنْ عوّض قال فيها: أُعَيْلٍ بالتّنوين لأنّه منصرفٌ عنده.

(وقال أبو عمرو[٢]) ابن العلاء **(أُحَيٍّ)** بالكسرِ والتّنوين رفعاً وجَرّاً بناءً على أنَّ الحذفَ إعلاليٌّ، وردَّ[٣] بأن ذلك سيلزمُ جواز عُطَيٍّ رفعاً وجَرّاً، إذ لا فرقَ بينهما، ولا قائِلَ به، وهذه الأقوال على تقدير قلب واو أُحَيْوى ياءً على قياسِ[٤] أُسَيِّدٍ معَلّاً **(و)** أمّا **(على قياسِ أُسَيْوِد)** مصحّحاً فيقال **(أُحَيْوٍ)**[٥] بالكسرِ والتّنوين رفعاً وجَرّاً، وأُحَيْوِى بالفتح نصباً اتفاقاً كما في قاض. نعم مَنْ لم يعوّض في مثله تنويناً قال أُحَيْوِيْ بإسكان الياءِ رفعاً وجَرّاً، وإنّما لم يجرِ فيه الخلافُ السّابقُ؛ لأنّه فرعُ اجتماع الياءات الثلاث وهو مُنْتَفٍ فيه، ثمّ ثَلَّثَ بما غُيِّرَ بالزِّيادةِ فقال: **(وتُزادُ في)** تصغيرِ**(المؤنّثِ الثلاثيّ)** عند تصغيره **(بغيرِ تاء)** ظاهرة **(تاءٌ كعُيَيْنَة وأُذَيْنَة)** في تصغيرِ عينٍ وأُذُنٍ إظهاراً لتائِه المُقَدَّرةِ في مُكَبَّره؛ ولئلا يجتمعُ فيه فرعيتان التَّصغيرُ والتَّقديرُ، وإنَّما قلتُ عند تصغيرِه ليشمل ما كان ثلاثيّاً عند تكبيره وتصغيرِه، وما كان رباعيّاً عند تكبيرِه ثلاثيّاً عند تصغيرِه بسبب حذفِ نحو سُمَيَّة في تصغير[٦] سماء؛ لأنّه إذا صغّر اجتمعت ثلاث ياءات، فتُحذَفُ الأخيرةُ نسياً، فعادَ إلى الثلاثيّ، ومحلُّ زيادةِ التّاء إذا لم يُخَف لبسٌ، فإنْ خِيفَ كما في اسم الجنس كشجَرٍ وبَقَرٍ وكما في بضع وعشر وما دونها من عدد المؤنّث، لم تزد لئلا يلتبسَ في الأوّل بواحدِه، وفي البقيّة بعددِ المذكّر،

---

(١) أي عن الضمّة أو الكسرةِ المحذوفةِ حالَ الرّفع أو الجر. مجموعة الشافية ٨٧/١.

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني، أحد القُراء السبعةِ المشهورين، كان إمامَ أهل البصرة في القراءات والنّحو واللغة. مات سنة أربع ـ وقيل تسع وخمسين ومائة ـ وفيات الأعيان ٢٨٣/١ وإشارة التّعيين ص١٢١ وبغية الوعاة ٢٣١/٢ـ٢٣٢.

(٣) ردّه سيبويه بقوله: «وأمّا أبو عمرو فكان يقول أُحَيٍّ، ولو جاز ذا لقلتَ في عطاء عُطَيّ؛ لأنّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياءٍ مكسورةٍ» الكتاب ٤٧٢/٤.

(٤) جاء خلاف في (أ).

(٥) كتاب سيبويه ٤٨١/٣.

(٦) التسهيل ص٢٨٦ وشرح العمدة ص٩٥٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٩/١.

(وعُرَيْب وعُرَيس) في تصغير عُرْب وعِرْسٍ[1] بكسر أوّلِهِ اسمٌ للزّوجةِ وللبوة الأسد، أي: أنثاه[2] **(شاذٌّ)** لأنّهما مؤنّثانِ، فالقياسُ زيادةُ التّاءِ ومثلُها حُرَيب في حَرْبٍ على المشهور وإنَّما لم تُزد التّاءُ في الثّلاثةِ، لأنَّ مكبّراتها في الأصل مصادرٌ[3]، **(بخلافِ)** المؤنث **(الرُّباعيّ)** فأكثر، بغيرِ تاءٍ **(كعُقَيْرِب)** في تصغير عَقْرَب، لا تُزادُ فيه التّاءُ لثقله[4] **(وقُدَيْدِمَة ووُرَيِّئة)** في تصغيرِ قُدّام ووراءٍ للجهتين المخصوصتين، أي: كلٌّ منهما شاذٌّ؛ لأنَّهما مؤنّثانِ غيرُ ثُلَاثيَّينِ، فالقياسُ تركُ التَّاء. قيل: وإنَّما تثبتُ فيهما، لأنَّ الظروفَ كلَّها مُذَكرَةٌ[5] غيرها، فلو لم تثبت فيهما لَظُنَّ أنَّهما مذكّرانِ، ولأنَّ القدَّام بمعنى الملِكِ[6] وبمعنى الجهةِ[7]، والوراءُ بمعنى ولَدِ الوَلد[8] وبمعنى الجهةِ[9]، فتصغيرُهما بلا تاءٍ يُوْهِمُ أنَّهما بمعنى الملك وولدِ الوليدِ، وأمّا التّاءُ الظّاهرةُ، فلا تُحذفُ في التّصغير أصلًا كضُوَيْرِبَة في ضاربةٍ. **(وتُحذفُ ألفُ التَّأنيثُ المقصورةُ غيرُ الرّابعة[10])** أي: الخامسةُ فأكثر **(كجُحَيْجِب وحُوَيليّ في)** تصغير **(جَحْجَبَى[11])** لرجلٍ سيِّدٍ في قومه ولحيٍّ من الأنصار **(وحولايا[12])** لموضعٍ. وإنَّما قيل في تصغيره حُوَيْلِيّ

---

(١) لسان العرب **(عرس)** ٩/٢٣١.

(٢) جاء في الأصل ونسخة (أ) انشاها. والصحيحُ ما أثبتُ.

(٣) الأصول في النّحو ٢/٤١٢ والمخّصص ١٧/٩١-٩٢.

(٤) قال ابن هشام: «ولا يُزاد المؤنث الثلاثيُّ تاءاً كنُوَيْرَة - بخلاف عُقَيْرب - إلاّ إنْ ألبَس كشُجَيْر» نزهة الطّرف ص١١٧.

(٥) المذكّر والمؤنّث لابن الأنباري ١/٤٦٣.

(٦) لسان العرب **(قدم)** ١٨/٦٩.

(٧) لسان العرب **(قدم)** ١١/٦٤.

(٨) لسان العرب **(وري)** ١٥/٢٨٤.

(٩) لسان العرب **(وري)** ١٥/٢٨٣.

(١٠) كتاب سيبويه ٣/٤١٨-٤١٩-٤٢٠ والمقتضب ٢/٢٥٧ والأصول في النّحو ٣/٤٠-٤١ والمفصَّل ص٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٠٣ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦.

(١١) لسان العرب **(جحجب)** ٢/١٨١.

(١٢) حولايا: قرية كانت بنواحي النّهروان. معجم البلدان ٢/٣٧٠.

بعد حذفِ ألفِ التّأنيث لما يأتي من أنَّ المدّةَ بعد كسرةِ التَّصغير تُقلب ياءً، فقُلبت ياءً وأُدغمت في الياءِ، فقيل: حُوَيْلِيّ منصرفاً لذهابِ ألفِ التّأنيث منه، ويقال في تصغيرِه أيضاً حُوَيِّل بحذف الياءِ تخفيفاً، وخرجَ بغيرِ الرّابعةِ، فلا تُحذف كحُبَيْلَى في حُبْلَى لخِفَّةِ الثلاثةِ **(وتثبتُ)** ألفُ التّأنيث **(الممدودةُ مطلقاً)** أي: سواء أكانت رابعةً أم أكثرَ[1] كحُمَيْراء وخُنَيفِسَاء في حمراء وخُنفساء[2]، لأنّها لمّا زادت على حرفٍ أَشْبَهَتْ مع ما هي فيه، المُرَكَّبَ، فثبتت[3] مطلقاً **(بثبوتِ الثّاني في)** نحو **(بَعَلَبكَّ)** فإنَّكَ تقولُ فيه بُعَيْلَبكَّ، وإنّما ثبت الثّاني فيه لئلا يلتبس بتصغيرِ غير المُرَكَّبِ، وتركوا ما قبل الثّاني مفتوحاً تشبيهاً له[4] بتاءِ التّأنيث، لأنّه ذيلٌ وتتمّةٌ لما قبله مثلها، ولذلك صغّروا[5] الصدرَ دون العَجْز، وكذا تقول في عبدالله وخمسةَ عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة *عُبَيدَ اللّهِ وخُمَيْسةَ عَشَرَ وثُنَيَّا عَشَرَ وثُنَيَّتا عشرة[6] *، سواءٌ أردتَ العددَ أم سمّيتَ به **(والمَّدةُ الواقعةُ بعد كسرة التصغير تنقلبُ ياءً إن لم تكن)** أي: المدّة **(إيّاها)** أي: ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها[7] **(نحو مُفَيْتِيح)** في مفتاح **(وكُرَيْدِيس)** في كُرْدُوس[8]، وهو القطعةُ العظيمةُ من الخيل، وكلُّ عظمتينِ التقيتا في مِفْصَلٍ كالمَنْكِب والرُّكبتين فهو كُردُوس أمّا إذا لم تقع المدّةُ بعد كسرةِ التَّصغيرِ، بأنْ لم يكسر ما بعد يائِه، أو وقعت بعدها، لكنَّها ياء، فإنّها تبقى بحالِها كسُكَيْرَان وحُمَيْرَاء في سكرانِ وحمراءَ، وكمُنَيْدِيل وقُنَيدِيْل في مِنْدِيل وقَنْدِيل. ولو قال: «وحرفَ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٤١٩ـ٤٢٠ والمقتضب ٢/٢٥٨ـ٢٥٩.

(٢) الخُنْفَساء: دُويبةٌ سوداء أصغر من الجُعَلُ، منتنة الرِّيح والأنثى: خُنفَسة وخُنفَساء. لسان العرب **(خنفس)** ٤/٢٣٥.

(٣) جاء فيثبت في **(أ)**.

(٤) سقط له في **(أ)**.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٧٥ـ٤٨٦ والأصول في النّحو ٣/٦٠ وشرح المفصل ٥/١٣٦ـ١٣٧ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٤٧.

(٦) سقط ما بين النّجمتين من نسخة الأصل، وأثبته نقلاً عن **(أ)** لحاجة الكلام إليه.

(٧) كتاب سيبويه ٣/٤١٦ والمقتضب ٢/٢٤٢ والمفصل ص٢٠٤.

(٨) لسان العرب **(كردس)** ١٢/٦٣.

العَلةِ» بدلَ قولِهِ: «والمدّةُ»، لكانَ أولَى؛ ليشملَ نحو جُلَيْلِيْز في جَلْوَز[(١)] ومُسَيْرِيل في مُسَرْوَل.

(وذو الزّيادتين غيرها) أي: غيرُ المدّةِ المذكورةِ **(من الثلاثيّ يُحْذَفُ أَقَلُّهما فائدةً)** إن تفاوتتا فيها **(كمُطَيْلِق[(٢)] ومُغَيْلِم[(٣)])** للّذي هاجَ به شهوةُ الضّراب **(ومُضَيْرِب ومُقَيْدِم[(٤)] في)** تصغير **(مُنْطَلِق ومُغْتَلِم ومُضارِب ومُقَدِّم)**؛ لأنَّ النونَ والتّاء والألف والدّال فيها أقلُّ فائدةً من الميم؛ إذ الميمُ تُوَضِّح المسمّى بدلالتها على كونِهِ اسم فاعل، والزّوائد[(٥)] الأُخر توضّح ما يعرضُ له من الانفعال والافتعال والمفاعلة والتّفعيل وغيرها. وخرج بقوله «غيرها» ما لو كانت إحدى الزّيادتين المدّة المذكورة، فيجب إبقاؤها إنْ بقيت الأخرى وإلّا جاز حذفها كما في تصغير التّرخيم الآتي **(فإنْ تساوتا)** في الفائدة فَمُخَيَّرٌ أنت في حذفِ[(٦)] أَيِّهما شئت **(كَقُلَيْنِسَة[(٧)] وقُلَيْسِيَة)** في قلنسوة، إذ النونُ والواو فيهما زائدتانِ، ولا فضلَ لإحداهما على الأخرى، فإذا حذفت الواوَ قلت قُلَيْنِسَة، أو النونُ قلت بعد قلب الواو ياءً لتطرُّفِها بعد كسرة: قُلَيْسِيَة **(و)** مثل **(حُبَيْنط وحُبَيْطٍ)** في حبنطىء[(٨)] بالهمز وبدونِهِ للكبير البطن؛ إذ النونُ والألفُ فيها زائدتانِ، ولا فضل[(٩)]. فإنْ حذفتَ الألفَ

---

(١) الجَلْزُ: الطَيُّ والكيُّ. لسان العرب (جلز) ٣٢٦/٢.

(٢) جاء كمُطَيْليق في (أ).

(٣) لسان العرب (غلم) ١١١/١٠.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٦/٣-١٢٧ والمقتضب ٢٤٣/٢-٢٤٤ والمفصل ص٢٠٤ والمقرّب ٩٤/٢-٩٧.

(٥) سقط الأخر من (أ).

(٦) كتاب سيبويه٤٣٦/٣ - والمقتضب٢٤٣/٢ - والأصول في النحو٤٦/٣ وشرح المفصل١٣٠/٥ - والمقرب ٩٧/٢.

(٧) جاء كقُلينسة في (أ).

(٨) لسان العرب (حبط) ٢٤/٣.

(٩) الفضلُ يكون بأنواعٍ منها: أن تكون الزّيادةُ في الأوّل كميم مُنْطَلِق وكهمزة أَلَنْدَد.. وكياء يَلَنْدَدْ ومن أنواع الفضلِ أن يكونَ أحدُ الزّائدين مكرّر الحرف الأصليّ دون الآخر، فالمكرر بالبقاءِ أولى، لكونه كالحرف الأصلي. فجيم عَفَنْجَجْ، ودال عَدَوْدَن أَوْلَى بالإبقاء من الباقيين، وكذا المضعّفُ في خَفَيْدَدٍ وحَمَارَّة وصَبَارّة أفضلُ من الباقي، هذا مع أنَّ النون والواو والياء والألفُ أبعدُ من الطَّرفِ إلاّ أنّها ضُعِّفَتْ بالسكون) شرح الشافية للرّضي ٢٥٢/١-٢٥٣.

قلت: حُبَيْنِط، أو النونَ قلت: حُبَيْطٍ بعد قلب الألفِ ياءً لأنَّها مدّة بعد كسرة، ثمَّ يُعَلُّ إعلالَ قاض، والألفُ ليست للتّأنيث، بل هي مع النون للإلحاقِ بسَفَرْجَل فلذلك يقال: رجلٌ حبنطىً بالتنوين **(وذو)** الزِّيادات **(الثلاث غيرَها)** أي: غير المدّة المذكورة **(تُبَقَّى الفُضْلَى)** منها **(كمُقَيعِسْ في مُقْعَنْسِس[1])**، إذ الميمُ والنون وإحدى السينين زائدتان والفُضْلَى منها الميمُ[2] ـ كما مرَّ ـ وخرج «بغيرها» ما لو كانت إحداهما المدّة المذكورة فتبقى على ما مرَّ كمُقَيدِيم في مقادم جمع مقدام **(وتُحذف زيادات الرّباعيّ كلّها مطلقاً[3])** أي: سواء أكان لبعضها على الباقي فضلٌ أم لا، وسواءٌ أكانت الزِّيادةُ واحدةً أم أكثر، ليمكُنَ تصغيرهُ إن كانت إحداهما غير المدّة المذكورة **(كقُشَيْعِر في مُقْشَعِرّ)** فإنَّه حذف منه الميم وإحدى الرّائين مع أنَّ الميم أفضل وكحُرَيْجِمْ في مُحْرَنْجِم **(و)** إن كانت إحداهما المدّة المذكورة نحو **(حُرَيْجِيم في احْرِنْجَامْ)** لم تحذف، لأنَّ بقاءَها مع حذف بقيّة الزّوائد لا يخلُّ بالتَّصغير فإنَّه يُصغَّر على بناءِ فُعَيْعِيل[4] **(ويجوزُ التَّعويضُ عن حذفِ الزَّائد)** عند التّصغير **(بمدّة بعد الكسرة)** أي: كسرة التّصغير **(فيما ليست فيه)** المدّة **(كمُغَيْلِيم)** بياءٍ بعد الكسرةِ في تصغير[5] **(مُغْتَلِم)** وإنْ شئتَ تركتَها كما مرَّ، وتقولُ في[6] قُشَيعِر قُشَيْعِير بمدّة، وفائدةُ الحذفِ والتّعويض عنه بمدّة، أنَّ ذلك لا يخلُّ ببناءِ التّصغير بخلافِ بقاءِ الزّائد لإخلالهِ به، وبخلافِ ما فيه المدّة لاشتغال محلّه بمثله كحُرَيْجِيم في احْرِنجام **(ويُرَدُّ)** وجوباً في التّصغير **(جمعُ الكثرة لا اسم الجمع)** وفي نسخة لا اسمه إمّا **(إلى جمعِ قلَّتِهِ[7])** إنْ كان **(فَيُصَغَّرُ)** وذلك **(نحو غُلَيْمَةَ)** وأُدَيْئِر **(في غلمان)**

---

(١) المقتضب ٢/٢٥١ـ٢٥٢ والبصريات ص٢٩٧ـ٢٩٨ وشرح المفصل ٥/١٣١.
(٢) المقصود من حيث دلالتُها على اسم الفاعل.
(٣) المفصل ص٢٠٤ ـ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٦١ـ٢٦٢.
(٤) الأصول في النّحو ٣/٥٢ والمفصل ص٢٠٤ـ٢٠٥ وشرح المفصّل ٥/١٣١.
(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٣٦ والأصول في النّحو ٣/٤٢ والمفصّل ص٢٠٤ـ٢٠٥ وشرح المفصل ٥/١٣١ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٦١ـ٢٦٤.
(٦) جاء هي في (أ).
(٧) الألفية ص٦٥.

=

ودُوْرٍ، بِرَدِّ غلمان إلى غِلْمَة ثم تصغيرِه على غُلَيْمَة، وبِرَدِّ دُوْرٍ إلى أَدْوُرٍ ثمَّ تصغيرُه على أُدَيْئِرٍ **(أو إلى واحِدِه)** سواءً أكان له جمع قِلَّة كما مَثَّلَ به أم لا، كشعراءَ ومساجِدَ **(فَيُصَغَّر)** الواحد **(ثمَّ يُجْمَع)** مصغَّره **(جمعَ سَلامَةٍ[1])** على[2] ما يقتضيهِ ذلك الواحدُ من جمعه بالواو والنّون أو بالألف والتّاء **(نحو غُلَيِّمُون ودُوَيْرَاتٍ)** بردِّ غلمان إلى غلام ثم تصغيرُه على غُلَيم ثم جمعه جمع المذكّر[3] السّالم، وبِرَدِّ دور إلى دار، ثم تصغيرُها على دُوَيْرَة، ثم جمعها جمعَ المؤنث السّالم[4]، ولا يُفَوَّتُ بذلك جمع الكثرة، بل استُعِيْرَت صيغة القِلَّة للكثرة مع أنّه قيل: لا بأس بفواتِهِ؛ لأنَّ تصغير الجمع للدلالةِ على قِلَّةِ ما يُتَوَهَّمُ كثرتُه، وإنّما رُدَّ جمعُ الكثرة إلى ما ذُكر، لتعذّر تصغيره على بنائِه للتنّافي بين الكثرةِ والتَّصغير، وإنّما جُمع غُلَيّمون بالواوِ والنّونِ مع عدم جوازه في مكبّره، لأنَّ المصغَّرَ كالصِّفَةِ فلا يشترطُ العلمية.

وبما تقَّررَ عُلِمَ أنّه إذا لم يكن له جمع قلّة تعيّنَ ردّه إلى واحِدِه، ثم تصغيرُه وجمعه - كما مرَّ - فإن لم يكن له واحدٌ كعباديد ردَّ كما قال سيبويه إلى ما يجوزُ أن يكون واحده، فعَبَابِيْد إمّا جمع ما وزنُه فَعْلُول أو فِعْلِيل أو فِعْلال وأيّاً ما كان فتصغيرُه عُبَيْديد، وجمعُه بالواو والنون على عُبَيْدِيْدُون، أو بالألفِ والتّاء على عُبَيْديدات[5]. وبما ذكر عُلِم أنَّ اسم الجمعِ كنَفَر ورَهْط يُصَغَّر على بنائِه لأنّه لا واحد له من لفظه، ولأنَّه بمنزلةِ جمع القِلَّة، لكنَّ جمعَ القِلَّة وإنْ صُغِّرَ على بنائِهِ لقربِ القلَّة من معنى التَّصغير، يُصَغَّر أيضاً على بناءِ واحِدِه، ثم يجمع جمع

= * أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثمَّ فِعْلَة ثمَّتَ أَفْعَالٌ، جموعُ قِلَّة
وانظر كتاب سيبويه ٣/٤٩٠-٤٩١ - والمقتضب ٢/٢٧٨ وشرح المفصل ٥/٦ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩١٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٣٤-٣٥.

(١) جاء السَّلامة في (أ).
(٢) كتاب سيبويه ٣/٤٩٠-٤٩١ والأصول في النحو ٣/٥٢ وشرح المفصَّل ٥/١٠ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧.
(٣) سقط المذكّر من (أ).
(٤) سقط السالم من (أ).
(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٩٣ والأصول في النحو ٣/٥٢-٥٣ وشرح الشافية للرّضي ١/٢٦٨.

السَّلامة[١] فتقول في أَكْلُب أُكَيْلِب أو كُلَيْبات، وتقول في الزَّيدون والهنداتِ: الزُيَيْدُوْن والهُنَيْدات؛ لأنّا نَرُدُّ جمع الكثرةِ إلى واحِدِه، ونجمعُ جمعَ السّلامةِ، فإبقاءُ جمع السّلامةِ على حالِهِ أَوْلَى.

واستشكل ما تقرَّرَ بمثل سكارى وحُمُر، فإنَّه ليس له جمع قلّةٍ، ولا يُجمع مفردُه جمعَ سلامةٍ[٢]. وأُجيب بحملِ قوله «ثم يُجمع جمعَ السَّلامَةِ» مع ما يجوزُ جمعُه، جمعَها بقرينةِ ما ذكره في الكافية[٣] من أنَّ مثلَ ذلك لا يُجمع جمعها **(وما جاء)** في الاسم المتمكّن **(على غير ما ذكر كَأُنَيسِيَان[٤])** في إنسانٍ **(وعُشَيْشِيَة)** في عَشِية **(وأُغَيْلِمَة)** في غِلْمَة **(وأُصَيْبِيَة)** في صِبْيَةٍ **(شاذٌّ)** إذ القياسُ أُنَيسيان وعُشَيّة وغُلَيْمَة وصُبَيَّة[٥]، كما جاء الأخيرانِ عن العرب كذلك قال الجاربردي: «وكان أُنَيْسَيَانُ مُصَغَّرُ إنسان، لكن استغنى عنه بإنسان، كما جاء يَدَعُ وترك وَدَعَ استغناءً عنه بَترِكَ. ووجهُ عُشَيْشِيَة، أنَّك لو صَغَّرْتَ عشيّة، اجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ، والقياسُ حذفُ الأخيرةِ كما في عُطَيَّة ومُعَيَّة، ولكن لو فعلوا كذلك وقالوا عُشيَّة[٦] لالتبَسَ بتصغير عَشْوَة، وهي ما بين أوّل اللّيلِ وربعه، فأبدلوا الياءَ الوسطى شيناً إذ يهونُ عليهم زيادة الحرفِ من جنسِ العينِ كما في باب التَّفعيل»[٧]. وأمّا الأخيرانِ فكأنّهما تصغيرا أَغْلِمَة وأَصْبِيَة؛ لأنَّ غلاماً فُعَال كَغُرَاب،

---

(١) سقط من الأصل من قوله: السّلامة حتّى آخر الباب، وقد أثبته نقلاً عن (أ).

(٢) مجموعة الشافية ٢٦٥/١ وجاء في النكت النّحوية ص٢٣١: «قال أبو حيّان: فيقال في سكارى جمع سكران سُكَيْرَانون، وفي رجالٍ حُمْرٍ رُجَيْلُون أُحَيْمِرُون» والموجز في النحو ص١٢٢.

(٣) قال الرّضي: «الاسمُ المرادُ جمعهُ جمعَ المذكّر السّالم إن كان صفةً شرطُه أن يكون مذكّراً يعقلُ، وأن لا يكون على أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل: أحمر وحمراء ولا على فعلان الذي مؤنثه فَعْلَى مثل سَكْرانٍ وسَكْرَى». الكافية ٣٤/١.

(٤) كتاب سيبويه ٤٨٤/٣-٤٨٦ والأصول في النّحو ٦٢/٣-٦٣ والمفصل ص٢٠٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٢٠/٤ - ١٩٢٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٥/٥.

(٥) المسائل العضديات ص٥٣ وارتشاف الضرب ٣٩١/١.

(٦) لسان العرب **(عشا)** ٢٢٨/٩.

(٧) المسائل العضديات ص٨٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٧٥/١ والمزهر ٤٥/٢-٤٦ ومجموعة الشافية ٩٤/١.

وصَبِيا فَعِيل كقَفِيزٍ، وهما يُجمعان في القِلّة على أَفْعِلَة كَأَغْرِبة وأَقْفِزَة، فردّوهما في التّصغير إلى بابهما (**وقولهم**) هو (**أُصَيْغِر مِنْكَ ودُوَيْنَ هذا وفُوَيْقَ هذا، لتقليل ما بينهما**) من التفاوت الذي لا يفيدُه هذا أصغرُ منك مثلًا لاحتمالِهِ التّفاوتَ القريبَ والبعيدَ (**ونحو ما أُحَيْسِنَهُ شاذٌّ**) إن أُجْرِي على ظاهره من أنَّ التّصغيرَ في الفعلِ، إذ معنى التّصغير الوصفُ بالصِغَرِ، والفعلُ لا يصحُّ وصفهِ بصِغرٍ ولا بغيره[1]. ولهذا لا يُصغَّرُ اسمُ الفاعلِ إذ عَمِلَ، لِقربه من الفعلِ، فالفعلُ أَوْلَى بذلك. (**و**) تأويلُه أن يقالَ (**المرادُ**) الشيء (**المُتَعجَبُ منه**) ولهذا قال الخليل في ما أُمَيْلِحَهُ، إنَّما يعنونَ الشيءَ الذي يصفُهُ بالمِلَح، كأنَّكَ قلتَ: زيدٌ[2] مُلَيِّحٌ (**ونحوُ جُمَيْلٌ وكُعَيْت لطائِرين**) أوّلُهما على[3] صورةِ العصفور، وثانيهما البلبلُ[4]. وقيل: العنْدَلِيب[5] (**وكُمَيْتٌ[6] للفَرَسِ**) الذي لونُهُ بين السّوادِ والحُمْرَةِ (**موضوع**) في الأصلِ (**على**) صيغة (**التَّصْغير**) فليس[7] بتصغيرٍ، ولمّا أرادوا جمعَ الثلاثة ردّوها إلى مُكَبَّرٍ مُقَدَّرٍ إذ ليس للمصغرِ جمعٌ على حيالِه فجمعوا الأوّلين على فِعْلان[8] - بالكسر - والثّالثَ على فُعْل[9] - بالضّمّ والإسكان - فلولا أنّهم قدّروا الأولين مُكَبَّراً بوزن فُعَل نحوُ صُرَدْ، والثالث مُكَبَّراً بوزن أفعل كأَحْمَر، لمّا جمعوها كذلك إذ وزنُ فعلان يختصُّ بجمعِ نحو صُرِدْ، وفُعْل يختصُّ بجمعٍ نحو أحمر.

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٧٩/١.
(٢) كتاب سيبويه ٤٧٨/٣ - والمفصّل ص٢٠٥ - وشرح المفصل ١٣٤/٥.
(٣) لسان العرب (**جمل**) ٣٦٣/٢.
(٤) لسان العرب (**كعت**) ١٠٩/١٢.
(٥) تاج اللغة (**عندلب**) ١٨٩/١. طائر يقال له: الهزَّاز، والجمع: العنادل.
(٦) لسان العرب (**كمت**) ١٥٣/١٢.
(٧) قال سيبويه: «هذا بابُ ما جرى في الكلام مصغّراً وتُرِك تكبيرُه، لأنّه عندهم مستصغر فاستغني بتصغيره عن تكبيره». الكتاب ٤٧٧/٣ والأصول في النحو ٦١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٢٠/٤.
(٨) جِمْلان وكِعْتَان.
(٩) مثل كُمْت.

(وتصغيرُ التَّرخيم) يحصلُ (يُحْذَفُ منه كلُّ الزَّوائد) ممّا يرادُ[١] تصغيرُه (ثمَّ يُصَغَّر كحُمَيْد في أحمد) ومحمد ومحمود وحمدان وحامد، ولا يبالى بالالتباسِ ثقةً بالقرائِن، وكعُنَيْقَة في عناق؛ لأنَّ الألفَ لمّا حُذفت منه صار ثلاثيّاً، فرُدّت إليه تاء التّأنيث[٢] فإن لم تُحذف الألف، لم تزد التّاء، فنقول: عُنَيِّق، بقلبِ ألفِهِ ياء وإدغامِ ياء التَّصغيرِ فيه. وسمِّي ذلك تصغيرَ التَّرخيمِ لما فيه من الحذف تخفيفاً كالتَّرخيمِ.

ولمّا فرغَ من بيان كيفية تصغيرِ ما يُصغَّر من الأسماء المعربةِ قياساً وشاذّاً مع ما أدّى ذلك إليه من حكم الفعل، أخذَ في بيانِ كيفيةِ تصغيرِ ما يُصَغَّر من الأسماءِ المبنيةِ، وبيانِ ما لا يُصغَّر منها ومن الأسماءِ المُعربةِ، فقال: (وخُوْلِفَ) في أمثلةِ التَّصغير (بالإشارة والموصول) أي: فيهما للإيذانِ في أوّلِ الأمرِ بأنّها غيرُ مُتَمكِّنَة؛ ولأنّها تقع على كلّ جنسٍ بخلاف نحو رجلٍ وفَرَس (فالحقت قبل آخرها ياء وزيد أخرها) وفي نسخةٌ بعد آخرها ألفٌ عوضاً عن ضمّ الأوّل وفتح الثّاني في المتمكّن، وإنّما عوّضوا فيها الألف لأنّها مبنيةٌ[٣]، والأصلُ في البناءِ السُّكونُ، فناسبَ أن يُؤتى بحرفٍ لازمٍ للسّكونِ وهو الألف (فقيل ذَيّا وتيّا) في[٤] «ذا» و«تا»؛ لأنّهما لمّا زادوا ياء قبل آخرهما وكان آخرهما ألفٌ، انقلبت الألفُ ياءً، وأدغم فيها ياء التّصغير، وفتحت لزيادة الألفِ بعدها، وأتَوْا بالياءِ الثانيةِ؛ لأنّها لمّا

---

(١) كتاب سيبويه ٤٧٦/٣ والمقتضب ٢٩٢/٢ وشرح المفصّل ١٣٧/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٨٣/١ وشرح العمدة ص٩٦٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣/٥.

(٢) التسهيل ص٢٨٩ ـ وشرح العمدة ص٩٦٥.

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٧/٣ والمقتضب ٢٨٦/٢ـ٢٨٧ والأصول في النّحو ٥٧/٣ والمخصّص ١٠٣/١٤ والمقرّب ١٠٣/٢ وشرح الكافية الشّافية ١٩٢٤/٤ـ١٩٢٦ قال ابن الأنباري: «إنما حَسَّنَ زيادة الألف في آخرها علامة للتّصغير؛ لأنّها أسماء مبنيةٌ فجُعل في آخرها ألفٌ؛ لتكون على صيغة لا يُتصوّرُ دخول الحركةِ التي هي آلة الإعراب عليه». أسرار العربية ص٢٥٧.

(٤) الألفية ص ٥٦:

* وصَغَّروا شذوذاً الّذي الّتي وذا مع الفُروع منها تا وتي

لم يُضَمّ الصّدرُ، لم يمتنع وقوعها بعده. وتُصَغَّر «تيُ» كما شَمَلَهُ قوله «وتيّاً». لكن قال ابن هشام[(١)]: «إنَّها لا تُصغَّرُ للاستغناء بتصغير تا» خلافاً لابن مالك[(٢)] ولا يصغَّر ذي وذه، لئلا يلتبس بتصغير المذكّر وللاستغناءِ عن تصغيرهما بتصغير تا وتي على ما مرَّ. ولا يجوز أن يقال فيما مرَّ زِيْدَ قبل آخرها ياءانِ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يُقال في الّذي الذيّي. وفي التّي التيّ، ولكن قالوا فيهما **(اللذّيا واللتيّا)** بإدغام الياء المزيدة في الياءِ بعدها، وفتح الثّانية لزيادةِ الألف. وإنّما فتحوا ماقبل ياء التّصغير ليكونَ على نحو ذا وتا طرداً لبابِ المبنيات. **(واللذَيَّان واللتيّان)** في المثنّى رفعاً واللّذيين واللّتيين نصباً وجراً بحذف العِوض من مفرديهما، وإلحاق علامة التّثنية بهما.

(والذَيُّوْن) في جمع المذكَّر بفتح الذال وضمّ الياءِ وتشديدها رفعاً، والذِييّن بكسرِ الياءِ نصباً وَجَراً بحذف ما ذُكر وإلحاق علامة الجمع، وهذا هو الموافقُ لكلامِ سيبويه[(٣)] وغيره[(٤)]، وتعليل الجاربردي[(٥)] بقوله: «لأنّهم زادوا في الّذين قَبل الياء ياءً، وقبلَ النُّونِ ألفاً، فصار اللذيّانِ، ثم أبدلوا الفتحةَ ضمَّةً، والألفَ واواً لئلا يلتبس بالمثنّى». يقتضي أنَّ صيغةَ تصغيرِ الجمعِ «الذيون» في حالةِ الرَّفعِ والنَّصب والجرّ، وعلى الأوّلِ فضمُّ الياء في الجمعِ رفعاً، وكَسرُها فيه نَصباً وجرّاً هو قولُ سيبويه، لأنّه يحذفُ ألف

---

(١) عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي، ولدَ في ذي القعدة سنة ثمانٍ وسبعمائة. وله تعليق على ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، والتوّضيح على الألفية، وعمدة الطّالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب وشذور الذهب وقطر الندى.. وغير ذلك توفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة. إشارة التعيين ص٣٤١ وبغية الوعاة ٦٨/٢ـ٦٩.

(٢) التسهيل ص٢٨٨ والموجز ص١٢٣. والجمل ص٢٥١، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٨/٣.

(٤) قاله المبرّد في المقتضب ٢٨٩/٢ ـ وابن يعيش في شرح المفصل ١٤١/٥ ـ والرّضي في شرح الشافية ٢٨٨/١.

(٥) مجموعة الشافية ٩٨/١.

العِوض نسياً؛ لأنَّه لا يقدّرُ هنا المزيدُ في تصغير المفرد. وخالف الأخفش[١]، فَفَتَحَهَا في الجميع؛ لأنّه لم يحذف الألفِ نسياً، بل لالتقاءِ السّاكنين، لأنَّه يقدّرُ المَزِيْدَ، فيقول: الّذيون والّذيين كالمصطفون والمصطفين **(واللتَيَّاتِ)** في جمعِ المؤنث، ولا يُصَغَّرُ اللّاتي[٢] واللّائي على لفظهما على الأصحّ، استغناء بتصغيرِ واحدهما على اللتيا، ثم جمعه على اللتّيات.

والمرادُ بقولِهِ أوّلًا بالإشارةِ[٣] والموصول بعضهما، لأنَّ منهما ثَمَّ وهنا ومَنْ وما وذو[٤] الطّائيةِ، وهي لاتُصَغَّرُ **(ورفضوا تصغيرَ الضَّمائِرِ)** لأنَّ منها ما لا يمكن تصغيره لكونِهِ. أقلّ من ثلاثةِ أحرفٍ، وحمل عليه بقيّتها طرداً للبابِ؛ ولأنَّ التَّصغير كالصِّفةِ، والضّمائِرُ لا توصف، **(و)** تصغير **(نحو أين ومتى ومَنْ وما وحيث ومنذ ومع وغير[٥])** لتوغّلها في معنى الحرف، والحرفُ لا يُصَغَّرُ، ولأنَّ تصغيرَ ما كان منها على أقلّ من ثلاثةِ أحرفٍ لا يمكن بناءُ فُعَيْل منه وللاستغناء عن تصغيرِ حيث ومنذُ بتصغير مكان ومُذْ، ولم يعكس في مُذ لأنّها لحذف النون والتّصرّف فيها أدخلُ في الاسمّية من منذ **(و)** تصغير **(حسبك)** أي: كافيك لوجود معنى الفعلية فيه، ولئلا يلتبس بتصغير الحَسَبِ **(و)** تصغير **(الاسم)** حالةَ كونِهِ **(عاملاً عملَ الفعل)** لقوّةِ معنى الفعل فيه حينئذٍ **(فمن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ الاسمَ المذكورَ لا يصغّر، أي: من أجل ذلك **(جاز ضويربُ زيدٍ)** لكونِهِ غير

---

(١) جاء في توضيح المقاصد والمسالك ١١٧/٥ **(وقال الأخفش: اللَذَيُّوْنَ واللَّذَيِّيْنَ - بالفتح كالمقصود)**. وشرح الشافية للرّضي ٢٨٨/١ - وارتشاف الضرب ٣٩٤/١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٨٩/٣ - وذكر السيوطي في النكت النحوية نقلاً عن حيّان أنَّ الأخفش قد أجاز تحقير اللاّتي واللاّئي. وهمع الهوامع ١٥١/٦ - وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٧/٥.

(٣) قال الرّضي: «وخُوْلِفَ باسم الإشارة والموصول» شرح الشافية ٢٨٤/١.

(٤) لغةُ طَيْ استعمالُ **(ذو)** موصولة، وتكون للعاقل ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنّها تكون بلفظ واحدٍ للمذّكر والمؤنث مفرداً ومثنى ومجموعاً، فتقول: جاءني ذو قامَ وذو قامت وذو قاما وذو قاموا وذو قمت. شرح ابن عقيل ١٤٩/١-١٥٠.

(٥) كتاب سيبويه ٤٨٩/٣ والمقتضب ٢٨٩/٢-٢٩٠.

عاملٍ **(وامتنعَ ضويربٌ زيداً)** لكونِهِ[1] عاملًا. قال الفارسي[2] وغيرُه: تصغيرُ الاسمِ بمنزلةِ الوصفِ له، فقولنا: حُجَيْر، كقولنا: حَجَرٌ صغيرٌ. وكما أنَّ الأسماءَ المشبهة بالأفعال إذا وصفت لا تعمل، فلا يقال: ضِراب ظريفٌ زيداً، فكذا إذا صغّرت الأسماء.



(١) المسألةِ في التكملة ص١٩٦ وشرح المفصل ٥/١١٣ـ١٣٥.

(٢) سيبويه في الكتاب ٣/٤٧٨ وابن يعيش في شرح المفصل ٥/١٣٧ـ١٣٩ والرّضي في شرح الشافية ١/٢٨٦ والمرادي في وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٩٠.

باب المنسوب[1]

اصطلاحاً هو الاسمُ **(المُلْحَقُ آخرُه ياء مشدَّدَةٌ ليدلّ)** إلحاقُها به أو مدخولُها معها **(على نسبته)** أي: الموصوف به. والمرادُ بالنِّسبَةِ اللغَوية **(إلى الاسم المجرّد عنها)** أَباً كان أو بلداً أو حِرْفَةً[2] أو غيرَها كرجل هاشِمِيّ وبَصْرِيّ وكسَائِيّ، فإنَّ إلحاقهَا الياءَ بها، يدلُّ على نسبةِ الرّجلِ إلى هاشم أو البَصْرَةِ أو مزاولةِ الكساء، وخرجَ «بمُشَدَّدَةٍ» ياء المتكلِّم، «وبيدلّ» إلى آخره، الياءَ المُشَدَّدَةَ للوحدة، نحو رُوْمِيّ أو للمبالغةِ نحو أَحْمَرِيّ أو لا لمعنى نحو كرسيّ وبختيّ وبرديّ غير منسوبَةٍ. وبما قرّرتُه سقط الاعتراضُ بأنَّ في الحدِّ دوراً لتوقف النِّسبَةِ على المنسوبِ المتوقّفِ عليها، وبأنَّه يقتضي اتّحَادَ المنسوبِ والمنسوبِ إليه، فلا يدلُّ المُلْحَقُ بآخرِه الياء على نسبته إلى المجرَّدِ عنها.

وفائدةُ[3] النِّسبةِ فائدة الصِّفةِ، ولكونها معنى حادثاً افتقرت إلى علامةٍ، وإنَّما جُعلت من حروفِ اللِّين لخفَّتِها وكثرةِ زيادتِها، وأُلحقت بالآخر، لأنَّها بمنزلةِ الإعرابِ من حيث العروضُ، وإنَّما لم يلحق الألفَ لئلا يصيرَ الإعرابُ تقديرياً، ولا الواوُ، لأنَّها أثقلُ، وما ذُكِر حَدٌّ للمنسوبِ بحسب الغالبِ إذ قد يُزاد عوضاً عن التَّشديد قبلَ الآخرِ ألف كيَمَانٍ وشآم على

---

(١) باب النَّسب ساقطٌ من نسخة الأصل.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٣٥ والمقتضب ٣/١٣٣ والأصول في النّحو ٣/٦٣.

(٣) قال ابن جماعة: «أي من التَّخصيصِ في النّكراتِ والتَّوضيح في المعارفِ نحوُ رأيتُ رجلاً كوفيّاً وزيداً الكوفيّ» مجموعة الشافية ١/٩٩ وشرح الشافية للرّضي ٢/٤.

منوال قاض في النسبةِ إلى اليمن والشام وقد تأتي النِّسبةُ على فَعَالٍ وفاعِلٍ كبتَّاتٍ وتَأمِرٍ كما سيأتي **(وقياسُهُ)** أي بناءُ المنسوبِ **(حذفُ تاءِ التَّانيث)** من المنسوبِ إليه **(مطلقاً**[1]**)** عن التَّقييدِ بما يأتي في الألف، وبكونِهِ غير عَلَم لئلا تكونَ تاءُ التأنيثِ وسطاً، ولئلا يؤدي إلى اجتماعِ تأنيثينِ في نسبةِ مؤنَّثٍ إلى مؤنّثٍ نحو بَصْرَتِيَّة، ولئلا يلزم تأنيثُ المذكَّرِ في نسبةِ مثل رجلٍ إلى ضَارِبَةٍ، ولا يرد عليه ما قيلَ من أنَّ التّاءَ لتأنيثِ المنسوبِ إليها لا لتأنيثِ المنسوبِ، إذ لم يبقَ بعد النِّسبَةِ إلّا معنى المنسوب، وخرجَ بتاءِ التَّأنيثِ ألفُهُ، فلا يجبُ حذفُها على ما يأتي؛ لأنَّ الألفَ قد تنقلبُ واواً في نحو حُبْلَاوِيّ، والتَّعليلُ بأنَّ التَّاءَ عَلَمٌ للتأنيثِ بخلافِ الألفِ، فيه نَظَرٌ **(و)** حذف **(زيادة)** كلٍّ من **(التَّثنيةِ والجمعِ**[2]**)** المصحَّحِ للمذكَّر وجوباً كزيدانٍ وزيدون؛ لأنَّ الغرضَ يحصلُ بالنِّسبةِ إلى المفردِ، فتقعُ الزِّيادةُ ضائعةً، ولأنَّكَ لو قلت: زيدانيّ وزيدونيّ، لصيَّرتَ الإعرابَ في وسطِ الكلمةِ، ولجمعتَ على الكلمةِ إعرابين أحدهما بالحرفِ، والآخرُ بالحركةِ[3] **(إلاّ)** إذا جُعل **(عَلَماً قد أُعربَ بالحركاتِ)** فلا تحذف زيادتاهُ؛ لأنَّهما خرجتا عن حالهما الذي كانتا له، فصارتا لغيرِ التَّثنيةِ والجمعِ كما في عِمْران وعَرْبُون وغِسْلين، فإن أُعرب بالحروف حذفتا، كما شَمَلَهُ المستثنى منه لبقاءِ أحكامهما **(فلذلك)** أي: فلحذفهما مما ذكر إلّا إذا جُعِل عَلَماً أعرب

---

(١) كتاب سيبويه ٣٧٣/٣ والمقتضب ١٣٣/٣ والأصول في النَّحو ٨٦/٣ والمفصل ص٢٠٧ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤ قال الرّضي: «سواءٌ كان ذو التَّاءِ عَلَماً لمكَّةَ والكوفةَ، أو غيرَ عَلَم كالغرفَةِ والصُغْرَةِ، وسواءٌ كانت التَّاءُ في مؤنَّثٍ حقيقي أو لا كعَزَّةَ وحَمْزَةَ، وسواءً كانت بعدَ الألفِ في جمع المؤنَّثِ نحو مسلماتٍ أولا». شرح الشافية ٥/٢.

(٢) قال في الألفية: ص٥٧.

* وعَلَمَ التَّثنيةِ احذِف للنَّسَبْ ... ومِثْلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ

وكتاب سيبويه ٣٧٢/٣ والمقتضب ١٦٠/٣ والأصول في النّحو ٦٨/٣ والمفصل ص٢٠٧ وشرح الكافيةِ الشافية ١٩٤٠/٤ـ١٩٤١ ـ ونزهةُ الطّرف ص١٢٠ ـ وشرح الشّافية للرّضي ٩/٢ـ١٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣٧٢/٣.

بالحركاتِ (**جاء**) في النِّسبَة إلى قِنَّسرين[١]َ بكسر أوّلِهِ وتشديد ثانيه مع كسره وفتحه، بلدةٌ بالشّام غيرُ منصرفٍ للعلميّةِ والتَّأنيث (**قنّسريّ وقنّسرينيّ**) بحذف الزِّيادتين وإبقائِهما، بناءُ الأوّل على إعراب قنّسرينُ بالحروفِ، وللثّاني على إعرابِه بالحركاتِ، أمّا جمعُ تصحيحِ المؤنّثِ ففي توضيح[٢] ابن هشام «أنَّ نحو تَمَرَاتٍ إنْ لم يُجعل عَلَماً نُسب إلى مفردِهِ، وإلّا فَمَنْ حكى إعرابَهُ نُسِبَ إليه على لفظه، ومَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ نسبَ إلى مُفْرَدِه وفتح ثانيه، فتقولُ: تَمَرِيّ كجَمَزِيّ، وأنَّ نحو ضَخْمَات في ألفه القَلْبُ والحذفُ كحُبْلَى، وأنَّ نحو مُسْلِمَات وسُرَادِقات، ليس في ألفه إلّا الحذفُ» وصرَّحَ غيرُهُ بأنَّ ذلك كجمعِ تصحيحِ المذكَّر، ويؤيِّدُ قولَ المصنِّفِ على ما في نسخة: (**والجمعَيْن**) وللنِّسبةِ تغيراتٍ أُخَر آخِذٌ في بيانِها فقال: (**ويُفْتَحُ الثَّاني**) وجوباً في نحو (**نَمِر والدُّئِل**) من كلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ مكسور[٣] ثانيه دون أوّله، وإن كان فيه تاء التّأنيث كشَقِرَة[٤]. وهيَ شقائقُ النُّعمان، نبتٌ معروفٌ، فيقال نَمَرِيّ ودُئَلِيّ وشَعَرِيّ بفتحِ ثانيهما كراهةَ توالي كسرتين ويائين مع قلَّةِ حروفِ الكلمةِ.

أمّا إذا كُسِرَ أوَّلُهُ أيضاً كإِبِل، فلا يجبُ[٥] الفتحُ، بل يجوزُ الكسرُ أيضاً؛ لأنَّ اللِّسَانَ يعملُ في جهةٍ واحدةٍ فلا يثقل (**بخلاف**) الرُّباعي إذا سكَنَ ثانيه نحو (**تَغْلِبِيّ**) في النِّسبةِ إلى تَغْلِب بكسرِ اللّام، قبيلةٌ، فلا يفتحُ[٦] المكسورُ منه، بل يبقى على كسرِهِ على (**الأفصحِ**) لأنَّ سكونَ ما

---

(١) قنّسرين اسم مكان، مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص بقرب العواصم. معجم البلدان (**قنّسرين**) ٤/٤٥.

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٤٣ والمقتضب ٣/١٣٧ والأصول في النّحو ٣/٦٤ والمفصل ص٢٠٧ وشرح المفصل ٥/١٤٥ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٧ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٣٠.

(٤) لسان العرب (**شقر**) ٧/١٦١.

(٥) أوجب ابن مالك الفتح فقال: «وإن كان المنسوبُ إليه ثلاثيّاً مكسور العينِ فُتحت عينُه وجوباً كقولك في نَمِر: نَمَرِيّ، وفي إِبِل: إِبَلِيّ، وفي الدُّئِل: دُؤَلِيّ». شرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٧.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٣١.

قبلَ الكسرتينِ هوَّنَ الأمرَ فيه، ولكثرةِ حروفهِ فلا يُجديه خفّةُ وضع حركةٍ مكان أخرى، ومقابلُ الأفصحِ يفتح فيه؛ لأنَّ السَّاكِنَ كالعَدَم، فكان كنَمِر، أمّا إذا تحرَّكَ ثانيه كعُلَبِط، فتبقى[1] الكسرةُ قطعاً، وكذا إذا كان فوقَ الرُّباعيّ كقُذَعْمِل ومُسْتَخْرِج بكسرِ الرَّاء، ولا يُلْحَقُ بِنَمِر لبُعدهِ عنه، ولا بتَغْلِب؛ لأنَّ الثِّقَلَ فيه أَزْيَدُ من أنْ يتداركَه هذا القدر من التّخفيف، فوجب إبقاؤه على أصلِهِ هذا إذا لم يكن بعد المكسور ولا قبلَه لين، فإنْ كان بعدَه فهو ما ذكره بقوله **(وتُحذفُ الياءُ والواوُ)** وتُفتحُ العينُ **(من فَعِيلَةٍ[2] وفَعُولَة بشرطِ صحَّةِ العينِ ونفي التَّضعِيفِ كحَنَفِيّ وشَنَئِيّ[3])** في حنيفة[4] أبي حي من العرب، وفي شنوءَة[5] حيّ من اليمن، بخلاف نحو حَنِيْف وشَنُوْء، لا يحذفانِ منه، بل يقال له: حَنِيْفِيّ وشَنُوْئِيّ، فرقاً بين المذكَّر والمؤنَّث، والمؤنَّث أَوْلَى بالحذفِ لثقَلِهِ ولفرعيتِهِ، ولأنَّ التَّاءَ لمّا حُذِفت فيه كما مرَّ انفتح بابُ الحذفِ، فحذفَ حرفُ اللّينِ أيضاً **(و)** تحذف الياءُ **(من فُعَيْلَة[6])** - بضمِّ الفاءِ وفتحِ العينِ - **(غيرَ مضاعَفٍ[7])** سواءٌ صحَّت عينُه **(كجُهَنِيّ)** في جُهَيْنَة[8] اسم قبيلة أم لا، كعُيَنِيّ في عُيَيْنَة، ونُوَرِيّ في نُوَيْرَة، فرقاً بينها وبين مُذَكَّرها؛ فإنّها لا تُحذف منه، وخرجَ بغيرِ المُضاعَفِ نحو شُدَيدة بالضّمّ، فلا تُحذف منه لما يأتي في شديدي، ولم

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٣-٣٤٤.

(٢) قال في الألفية ص٥٧:

* وتَمَّموا ما كانَ كالطَّوِيلَة وهكذا ما كانَ كالجَلِيلَة

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٣٩ والخصائص ١/١١٥ والمفصل ص٢٠٧ وشرح المفصل ٥/١٤٦-١٤٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٤ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٣.

(٤) لسان العرب (حنف) ٣/٣٦٣. **(ابو حيٌ من العرب، وهو حنيفةَ بن لُجَيْمِ بن صعب بن علي بن بكر بن وائل).**

(٥) لسان العرب **(شنا)** ٧/٢٠٨.

(٦) قال في الألفية ص٥٧:

* وفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِمْ وفَعَلِيٌّ في فُعَيلَةٍ حُتِمْ

(٧) لم يشترط سيبويه في الكتاب ٣/٣٣٩ لحذف الياءِ من فُعَيْلَة ألاّ تكونَ مضاعفة.

(٨) لسان العرب **(جهن)** ٢/٤٤.

يشترطوا[١] هنا صحَّةِ العينِ، لأنَّ حرفَ العلَّةِ إذا تحرَّكَ وانضمَّ ما قبلَهُ، لا ينقلبُ ألفاً، فلا يلزمُ المحذورُ الآتي في طويلي **(بخلاف)** نحو **(شَدِيْدِيّ وطويلِيّ)** وقَوُولِيّ وسَلُوْلِيّ في شديد وشديدة، وطويل وطويلة وقَوُوْل وقَوُوْلَة وسَلُول وسَلُولَة، فلا يحذفان منه، إذ لو حُذفا، وقيل: شددِيّ وطَوَلِيّ مثلًا، لأدّى إلى الثّقل. ولو أدغموا في شَدَدِيّ، وقلبوا الواوَ ألفاً في طَوَلِي لتحركها وانفتاحِ ما قبلها لزمَ زيادة التَّغيير[٢] مع اللَّبسِ، فلم يفرّقوا هنا بين المذكَّرِ والمؤنَّثِ، وهذانِ مما احترز عنهما في فُعَيْلَه، بقوله: بشرط صحَّةِ العينِ ونفي التَّضعيف، ولم يذكر ما احترز عنه في فَعُولة بهذين الشّرطين ولا ما احترز عنه بثانيهما في فُعَيْلَة ـ بالضَّمّ ـ إشارةً إلى أنَّ الغرضَ الأصليَّ هنا ذكر فُعَيل وفُعَيْلة بالفتح. وأمَّا فَعُول وفَعُوْلَة وفُعَيْل وفُعَيْلَة ـ بالضَّمّ ـ فبالغرضِ لقربها منهما لفظاً وحكماً، ولكونِها على أربعةِ أحرفٍ **(وسَلِيْقِيّ)** في سَلِيْقَة[٣]، وهي الطَّبيعة، ومنه قولهم: يتكلَّمُ بسليقَتِهِ، أي: بطبيعَتِهِ مُعْرِباً من غير تَعَلُّمٍ قال:

* ولستُ بِنَحْوِيّ يلوكُ لسانَهُ ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأُعْرِبُ[٤]

(وسَلِيمِيّ في) سَلِيْمَة[٥] لحيٍّ من **(الأَزْدِ وعَمِيْرِيّ في)** عُمَيْرَة[٦] لحيٍّ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢/٢٧.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/٢٧ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٣٧ ومجموعة الشافية ١/١٠٥.

(٣) لسان العرب **(سلق)** ٦/٣٣٤.

(٤) [من الطويل]: لم أقف على قائله شرح الشافية للرّضي ١/٢٨ ـ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٣٥ ـ ولسان العرب **(سلق)** ٦/٣٣٤ ـ وخزانة الأدب للبغدادي ٤/٥٤٣ وشرح شواهد الشافية ص١١٢. موضع الشاهد: قوله: سليقي؛ فإنَّ القياسَ فيه سلقي من دون الياء؛ لأنَّ النسبة إلى سَلِيْقَة وهي فَعِيْلَة، وفي النسبة إلى فَعِيْلَة تحذفُ الياءُ والهاءُ، كما تقول في حنيفة حَنَفي، وفي جُهَيْنَة: جُهَني، ولكنَّه جاء على غير القياس. خزانة الأدب ٤/٥٤٣. شرح البيت: يفتخر بكونه لا يتعمَّلُ الكلامَ، ولا يتّبع قواعدَ النُّحاةِ، ولكنَّه يتكلَّمُ على سجيَّته، ويُرسلُ الكلامَ إرسالاً، فيأتي بالفصيح العجيب. شرح الشافية ١/٢٨.

(٥) لسان العرب **(سلم)** ٦/٣٥٠.

(٦) لسان العرب **(عمر)** ٩/٣٩٥: **(عَمِيْرَةَ: ابو بطنٍ، وزعمها سيبويه في كلب)**.

من **(كَلْبٍ)** أي: كلٌّ من الثلاثةِ **(شاذٌّ)** لمجيئِهِ على خلافِ ما تقتضيه قاعدةُ النِّسبَةِ[١] إلى فَعيلة بفتحِ الفاءِ من حذفِ الياءِ وفتحِ العين **(وعُبَدِيّ وجُذَمِيّ)** بضمِّ أوّلهما وفتح ثانيهما وحذف الياءِ **(في بني عُبَيدَة[٢])** أي: عُبَيْدَة بنُ معاويةَ بن قُشير وعُبَيْدَةُ بنُ عمرو بن معاوية **(و)** في **(جَذِيمةَ[٣])** - بالمعجمة - لحيٍّ من أسد، ولحيٍّ من عبد القيس **(أشذّ)** من شذوذ ما مرَّ. أمّا شذوذُهما فلِمَا مرَّ، وأمّا أنّهما أشذُّ مما مرَّ؛ فلأنَّ في عدمِ الحذفِ ثَمّة رجوعاً إلى الأصل، وأمَّا الضَّمُّ فبعيدٌ عنه، وإنّما ضَمُّوا في عُبَدِيّ للفرقِ بينَه وبين المنسوبِ إلى عَبْدَةَ اسم رجل، وما قيل من أنّهم ضمُّوا في جُذَمِيّ للفرقِ بين المنسوبِ إلى جذيمة أسَدَ والمنسوب إلى جذيمة عبد القيس مخالفٌ لما قالَه الجوهري[٤] فإنَّه سوّى بينهما، وجَوَّزَ في المنسوبِ فتحَ الجيم وضمَّها، واقتضى كلامُه أنَّ فتحهَا أكثرُ من ضمِّها **(وخُرَيبِيّ)** في خُرَيْبَةَ[٥] بالضَّمِّ لموضع يسمَّى بصيرة الصُّغرى **(شاذٌّ)** إذ القياسُ خُرَبِيّ كجُهَنِيّ، وفعلوا ذلك لئلّا يلتبسَ بالنّسبَةِ إلى خُرَب عَلَمَاً، وهو في الأصلِ جمعُ خُرْبَة[٦] وهي عُرْوَةُ المَزَادِ **(وثَقَفِيّ[٧])** في ثَقِيفٍ أبو قبيلةٍ من هوازن **(وقُرَشِيّ[٨])** في قريش **(وفقمِيّ في)** فُقَيْم[٩] - بضمِّ أوّلهِ وضمِّ ثانيه - لحيٍّ من **(كنانة ومُلَحِيّ في)** مُلَيْح[١٠] كذلك لحيٍّ من **(خُزَاعَةَ)** أي: كلٌّ من

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢٨/٢.
(٢) كتاب سيبويه ٣٣٦/٣ وشرح المفصّل ١٢/٦ وشرح الشافية للرّضي ٢٨/٢ ولسان العرب **(عبد)** ١٥/٩.
(٣) لسان العرب **(جذم)** ٢٢٤/٢.
(٤) تاج اللغة **(جذم)** ١٨٨٤/٥: «وجَذِيمَةُ: قبيلةٌ من عبد القيس، يُنْسَبُ إليهم جَذَمِيٌّ بالتّحريك. وكذلك إلى جَذِيمة أسدٍ».
(٥) لسان العرب **(خرب)** ٥٠/٤ - ومعجم البلدان **(خريبة)** ٤٣٥/٢ موضعٌ بالبصرة.
(٦) لسان العرب **(خرب)** ٤٩/٤.
(٧) لسان العرب **(ثقف)** ١١٢/٢.
(٨) لسان العرب **(قرش)** ١٠٨/١١: **(قُرَيش: قبيلةُ سيدنا رسول الله ﷺ، أبوهم النَّضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مُضَر).**
(٩) لسان العرب **(فقم)** ٣٠٥/١٠.
(١٠) لسان العرب **(ملح)** ١٧٤/١٣.

الأربعةِ **(شاذّ)** إذ قياسُ الأوّل ثقِيْفي؛ لأنّه منسوبٌ إلى فَعِيل لا فَعِيلة، وقياسُ البقيّةِ قُرَشِيّ وفُقَيمِيّ ومُلَيْحِيّ؛ لأنّها منسوبةٌ إلى فُعَيْل ـ بضمّ أوّلِهِ وفتح ثانيهِ ـ ثم بيَّنَ النِّسبةَ إلى معتلّ اللّام مما ذكر، وقدَّمَ منه فَعِيْلًا وفُعَيْلًا، مذكّراً ومؤنّثاً فقال: **(وتُحْذَفُ الياءُ)** الأولى **(من المعتلِّ اللامِّ من المذكَّرِ والمؤنَّثِ)** وتفتحُ العينُ المكسورةُ كما في نَمِر **(وتُقْلَبُ الياءُ الأخيرةُ واواً)** كراهيةَ[1] اجتماع ياءاتٍ مع كسرتين، ولِدَفْعِ هذا الثقل المفرط لم يفرق بين المذكّر والمؤنّث **(كَغَنَوِيّ وقُصَوِيّ وأُمَوِيّ)** في غَنِيّ[2] وغَنِيّة حيٌّ من غطفان، وقُصي عَلَماً لرجلٍ وقُصَيّة وأُمَيّ وأُمَيَّة قبيلةٌ من قريش **(وجاء)** فيما نسب إلى فُعَيْلٍ بالضَّمّ **(أُمَيِّيٌّ)** بأربعِ[3] ياءاتٍ، إذ ليس قبلها كسرة **(بخلاف)** ما نُسِبَ إلى فَعِيْل بالفتح نحو **(غَنَوِيّ)** فإنّه لم يجيء فيه غَنِيِّيٌّ للكسرةِ **(وأَمَوِيّ)** بفتح الهمزةِ **(شاذّ)** إذ القياسُ الضَّمُّ **(وأُجْرِيَ تَحَوِيّ في)** النسبةِ إلى **(تَحِيّة[4])** لقبيلة **(مجرى غُنَوِي)** في حذفِ الياءِ الأولى وقلبِ الأخيرةِ واواً، وإن كان وزن تَحِيّةٌ تَفْعِلَةٌ كراهةَ اجتماع ما مرَّ. ثمَّ ثَنّى من ذلك بفَعُوْلٍ مذكّراً ومؤنّثاً فقال: **(وأمّا نحو عَدُوّ فَعَدُوِّيّ اتّفاقاً)** على قياسِ بابِ صحيحِ اللّام كصَبُوْرِيّ في صبور **(ونحو عَدُوّة قال)** فيه **(المبردُ[5]: مِثْلُهُ)** أيَ: عَدُوِّيّ[6]، فخالفَ فيه بابَ الصّحيح، فلم يفرّق فيه بين المذكّر والمؤنّث كما فرّق غيرُه بينهما ثَمّةَ كما مرَّ في شَنُوْءٍ وشَنُوْءَة؛ لأنَّ الإدغامَ أُجرِيَ محلَّهُ مجرى حرفٍ واحدٍ **(وقال)** فيه **(سيبويه عَدَوِيٌّ)**

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤٧٤/٣ وأدب الكاتب ص٢٧٩ والمقتضب ١٤٠/٣ والأصول في النّحو ٧٢/٣ـ٧٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٥/٤.

(٢) لسان العرب **(غنا)** ١٣٨/١٠.

(٣) كتاب سيبويه ٣٤٤/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٠/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٤٦/٣ والأصول في النّحو ٧٣/٣ والمفصل ص٢٠٨ وشرح الشافية للرّضي ١١/٢ ولسان العرب **(حيا)** ٤٣٢/٣: **(حَيَّةُ بنُ بَهْدَلَةَ، قبيلة)**.

(٥) محمد بن يزيد بن عبدالأكبر أبو العباس المبرّد. صنفَ: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، المقصور والممدود وغيرها. مات سنة خمسٍ وثمانين ومئتين في بغداد. وفيات الأعيان ٣١٣/٤ وإشارة التعيين ص٣٤٢.

(٦) والتّكملة ص٥٦ والمخصص ٢٤١/١٣ والمفصل ص٢٠٨ وشرح الشافية للرّضي ٢٤/٢.

بحذفِ[1] إحدى الواوَينِ وفتح الدّالِ فرقاً بين المذكَّرِ والمؤنَّث كما في الصحيح.

قال المصنِّف: وكلاهما غيرُ بعيدٍ، فإن سُمِعَ أحدُهما اتُّبعَ، وإنْ كان قبل المكسورِ حرفُ لينٍ، فإنْ كان المكسورُ صحيحاً أو حرفَ علَّةٍ، لا يجب إدغامُهُ، فلا تغييرَ كعَالِمِيّ وقائِلِيّ وعاوِرِيّ، وإلّا فهو ما ذكره بقوله **(وتحذفُ الياءُ الثَّانيةُ من نحو)** سيِّد وميِّت ومُهَيِّم مما صارَ بعد النِّسبَةِ إليهِ على نحو **(سَيْدِيّ ومَيْتِيّ ومُهَيْمِيّ)** لكراهةِ اجتماعِ ياءات[2] وكسرتين، ولم تُحذف الأولى لئلا يرجعَ إلى تحرّك حرفِ العلّةِ، وانفتاح ما قبله فيلزم الثِّقل إن لم تنقلب ألفاً وزيادة التَّغيير مع اللَّبس إن انقلبت. ولمّا كان مُهَيِّم كسَيِّدْ فيما ذكر وإن كان خماسيّاً والكلامُ في الرُّباعيّ ذكر معه وهو مأخوذٌ **(من هَيَّمَ[3])** الحبُّ الرَّجلَ إذا جعلَهُ هائِماً **(وطائِيّ)** بقلبِ الياءِ الأولى ألفاً **(شاذٌّ)** لسكونِها، والقياسُ طَيْئِيّ كسَيِّدِيّ بالاقتصار[4] على حذف الثّانية؛ لأنّه منسوبٌ إلى طيِّئ كسيِّدْ **(فإن كان نَحْوُ مُهَيِّمٍ تصغيرُ مُهَوِّمٍ)** اسم فاعلٍ من هوَّم[5] الرّجلُ إذا حرّك رأسَهُ من النُّعَاسِ **(قيل)** في النِّسبَةِ إليه **(مُهَيِّمِيٌّ بالتَّعْوِيضِ)** عن المحذوفِ[6] في التَّصغير؛ لأنَّ مُهَوِّماً إذا أُريدَ تصغيره حذفَ منه إحدى الواوينِ كما مرَّ في بابه، فصار بعدَ تصغيره مُهَيْوِمَاً، ثم قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعِ اليَّاءِ ساكنةً قبلها فصار مُهَيِّماً مثل اسم الفاعلِ مكبّراً من هيَّم أيضاً، فلو نسب إلى هذا أيضاً بحذف إحدى اليائين لالتبَسَ، أو بدونِ حذفها بلا زيادةِ شيءٍ، لزمَ الثِّقَلُ فزادوا فيه ياءً بعد الياءِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٥ـ٣٤٦ والأصول في النّحو ٣/٧٣.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٧١ والمقتضب ٣/١٣٥ والأصول في النَّحو ٣/٧٣ والمفصل ص٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٧ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٢ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٨.

(٣) لسان العرب **(هيم)** ١٥/١٨٣.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٢.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية **(هيم)** ٥/٢٠٦٢.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٣٧١ـ٣٧٢ والأصول في النّحو ٣/٧٣ والمفصل ص٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٧ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٣.

المُشَددةِ وخُصَّ بزيادتها دونَ الأوّل لحذفِ إحدى العينين منه، فكان أحقَّ بالتَّعويضِ، وإنَّما زادوا مع اجتماعِ ياءات وكسرتين؛ لأنَّ السّكونَ بغير الإدغام كالاستراحةِ، مع أنَّ السّكونَ في حرفِ المدِّ أبعَدُ **(وتُقْلَبُ الألفُ الأخيرةُ الثَالثةُ**[1]**)** ولو غير منقلبة كمَتَى وإلَىٰ عَلَمَينِ **(والرّابعةُ المنقلبةُ)** عن أصليٍّ واواً أو ياء **(واواً كعَصَوِيّ)** في عصا، وهو واويٌّ، لقولهم عَصَوْتُ **(ورَحَوِيّ)** في رحي وهو يائيٌّ لقولهم: رَحَيَان **(ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ)** في اللَّهوِ والرّمي. أمّا قلبُها؛ فلوجوبِ كسرِ ما قبل ياء النِّسبةِ مع عدم قَبُوْلِ الألفِ الحركةَ، وأمّا قلبُها واواً؛ فلأنَّها إن كانت عن واو، فالرُّجوعُ إلى الأصلِ أولى، أو عن ياءٍ فلكراهةِ اجتماعِ ياءاتٍ وكسرة، وإنَّما لم تقلب الواو ألفاً لوقوعها قبل ساكنٍ كما قال المصنِّف، ويجوزُ حذفُها رابعةً لا ثالثة؛ لأنَّ حذفهَا ثالثةً إجحامٌ عن الاسم لنقصهِ عن أقلِّ الأصولِ بخلافِ حذفِها رابعة فنقول: مَلْهِيّ ومَرْمِيّ[2] **(ويحذف غيرها)** أي: غيرُ الألف الثّالثةِ والرّابعةِ المنقلبةِ عما ذكر **(كحُبْلِيّ)** في حُبْلَى بحذفِ الألفِ[3] لزيادة وهي رابعةٌ للتأنيث غير مُنْقَلِبَةٍ ومَغْزِيّ بحذفِ[4] الألفِ أيضاً تشبيهاً بألفِ التأنيثِ كحُبْلَى، وهي رابعةٌ للإلحاقِ، مُنقلِبَةٌ عن ياء **(وجَمَزِيّ)** في جَمَزَى من الجَمْزِ[5]، وهو السَّيْرُ السَّريعُ. فيُقال: حمارٌ جَمزِيٌّ أي: سريعُ السَّيْرِ، وألفُه رابعةٌ للتّأنيثِ غير منقلبةٍ **(ومُرَامِيّ)** في مُرَامَى اسمُ مفعولٍ من المراماةِ، وألفُه خامسةٌ منقلبةٌ عن ياءٍ **(وقَبَعْثَرِيّ)** في قَبَعْثَرى[6] وألفهُ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٤٢ وأدب الكاتب ص٢٧٨ والمقتضب ٣/١٣٦-١٣٧-١٤٨ والأصول في النّحو ٣/١٥ والمفصل ص٢٠٨ وشرح المفصل ٥/١٤٩-١٥٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤١-١٩٤٢ وشرح العمدة ص٨٨٥-٨٨٧.

(٢) المقتضب ٣/١٤٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٣٩.

(٣) قال سيبويه: «فأحسنُ القولِ فيه أن تقولَ حُبْلِيّ» الكتاب ٣/٣٥٢.

(٤) قال سيبويه «والحذفُ في مِغْزَي أجوز، إذ جازَ في ملهىً لأنَّها زائدة». الكتاب: ٣/٣٥٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٥.

(٥) لسان العرب **(جمز)** ٢/٣٥٣.

(٦) قال سيبويه: «وأمّا جَمَزَى فلا يكون جَمْزَوِيٌّ ولا جمزاوِيّ ولكن جَمَزِيّ». الكتاب ٣/٣٥٤ والمقتضب ٣/١٤٨ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٩.

سادسةٌ[١] زائدةٌ غيرُ منقلبةٍ **(وقد جاءَ في نحو حُبْلَى)** ممّا ألفُه[٢] رابعةٌ للتّأنيثِ وثانيه ساكنٌ وجهانِ آخران **(حُبْلَوِيّ)** بقلبِ ألفِه[٣] واواً تشبيهاً لها بمَلْهَى **(وحُبْلاوِيّ)** بقلب الألفِ واواً وزيادةِ ألفٍ قبلَها، تشبهاً لها بالألفِ الممدودةِ كَصَحْرَاوِيّ، وهكذا ما فيه ألفُ الإلحاقِ كمَعْزَى تقولُ فيه: مِعْزَوِيّ ومِعْزَاوِيّ **(بخلاف نحو جَمَزَى)** مما ثانيه متحرِّكٌ ممّا مرَّ، لا يجوزُ فيهِ شيءٌ من الوجهين؛ لأنَّ حركةَ الثّاني حرفٌ آخرُ، فالألفُ فيهِ في حُكْمِ الخامسةِ، بدليلِ أنَّ مَنْ صرفَ هِنْدَاً ووَعْدَاً، لم يصرفْ سَقَر عَلَمَاً؛ لأنَّ الحركةَ صيَّرتْهُ في حُكم زَيْنَب، وكذا لا يجوزُ شيءٌ من ذلكَ ممّا ألفهُ خامسةٌ أو سادسةٌ كما عُلِمَ من كلامِهِ، لطولِ[٤] الاسمِ، فقولُ العامّةِ: مُصْطَفِويّ خطأٌ، والوَجْهُ[٥]: مُصْطَفِيّ **(وتُقلب الياءُ الأخيرةُ الثّالثة المكسورُ ما قبلَها واواً ويفتحُ ما قبلها كعَمَوِيّ[٦])** من عم[٧] من عَمِيَ عليه الأمرُ إذا التبسَ **(وشَجَوِيّ)** في شج[٨] أي: حزين بردِّ الياء المحذوفةِ فيهما لزوالِ موجبِ حذفِها، ثم قلبِها واواً وفتح ما قبلها كراهةَ اجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ وكسرتين، قال الجوهري[٩]: «الشّجوُ الهَمُّ والحزنُ، يقال: شجاهُ

---

(١) القبعثرى: **(الجَمَلُ العظيمُ، والأنثى قبعثراةٌ)** لسان العرب **(قبعثر)** ١٨/١.

(٢) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣.

(٣) قال في الألفية ص٥٦:

* وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا واواً وحَذْفُها حَسَنْ

وكتاب سيبويه ٣٥٣/٣ والمقتضب ١٤٨/١ وشرح الشافية للرّضي ٤٠/٢ والتكملة ص٦٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٥٥/٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥/٥.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٢/٣-٣٤٣ والمقتضب ١٣٦/٣ والأصول في النّحو ٦٥/٣ والمفصل ص٢٠٨ وشرح الفصّل ١٥١/٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤ وشرح الشافية للرّضي ٤٤/٢.

(٧) لسان العرب **(عمي)** ٤١٣/٩.

(٨) لسان العرب **(شجا)** ٤٠/٧.

(٩) تاج اللغّة وصحاح العربية **(شجا)** ٢٣٨٩/٦.

يشجاهُ شجواً، وتقول فيه شَجِيَ بالكسر يَشْجَاهُ شَجَاً» انتهى. **(وتُحذف)** الياءُ الأخيرةُ **(الرّابعةُ)** المكسورُ ما قبلَها إذا كان الثّاني ساكناً **(على الأفصحِ كقَاضِيّ**[١]**)** في قاض، كراهةَ اجتماع ما مرَّ[٢] لو لم تُحذف. ومقابلُ الأفصح لا يحذفُها فيقول: قاضَوِيّ بقلبِها واواً وفتح ما قبلَها[٣] إجراءً لها مجرى الياءِ الثّالثةِ، وإنّما كان غيرَ أفصح لما فيه من زيادةِ التَّغيير واجتماع حروفِ العلّةِ، ولم يُعتدّ بالسكونِ فيه كما اعتُدَّ به في تَغْلِبِيّ، فلم يكسر ما قبل الواو لثقله بالإعلالِ بخلاف تَغْلِبِيّ **(ويُحذف ما سواهما)** أي: الثّالثةُ والرّابعةُ بأنْ تكونَ خامسةً أو سادسةً **(كمُشْتَرِيّ)** ومُسْتَسْقِيّ في مُشْتَرِ ومُسْتَسْقِ لطولِ الاسمِ[٤] حينئذٍ.

(وباب مُحَيِّيّ) مما آخرُه ياءٌ خامسةٌ قبلَها ياءٌ مشدّدَةٌ مكسورةٌ، إذ مجيءُ اسم فاعلٍ من حَيَّى يُحَيِّي وأصلُه مُحَيِّي، أُعِلَّ إعلالَ قاض **(وجاءَ على مُحَوِيّ ومُحَيِّيٌّ**[٥] **كأُمَوِيّ وأُمَيِّيّ)** بعدم ردِّ الياءِ المحذوفةِ في الثّاني، وبعدم ردِّها مع حذفِ الأولى المُدْغَمَةِ وقلبِ المُدْغم فيها واواً في الأوّلِ، وأُمَيِّيَ متروكٌ في بعض النُّسَخِ. قال المبرِّد[٦]: محيِّيٌّ بأربعِ ياءاتٍ أجودُ. وقال أبو عمرو: ومُحَوِيٌّ أجود. وهو كما قالَ؛ لخلوِّه من اجتماعِ ياءاتٍ وكسرة **(و)** جاءَ على فَعْلَة أو فَعْلَ ـ بتثليثِ الفاءِ ـ ولامُهُ ياءٌ أو واوٌ **(نحو ظَبْيَةٌ وقِنْيَةٌ)** للاقتناءِ **(ورُقْيَةٌ وعَزْوَةٌ وعُرْوَةٌ ورِشْوَةٌ)** وظَبْيٌ وعَزْوٌ، فالنِّسبةُ إليه **(على القياس)** كالصّحيحِ **(عند سيبويه**[٧]**)** لأنَّ حرفَ العلّةِ إذا

(١) قال في الألفية ص٥٧:

* والحذفُ في اليا رابعاً أحقُّ من ... قَلْبٍ، وحَتْمٌ قلبُ ثالثٍ يَعِنْ

وكتاب سيبويه ٣/٣٤٠ـ٣٤١ ونزهة الطّرف ص١٢٢ والجمل ص٢٥٤.

(٢) أي اجتماعُ ياءات وكسرتين.

(٣) الأصول في النّحو ٣/٦٥ ـ والخصائص ٢/٤٣٦ ـ وشرح الشافية للرّضي ٢/٤٥.

(٤) المسائل العضديات ص٢٣١.

(٥) قال سيبويه: «وتقولُ في الإضافةِ إلى مُحَيٍّ مُحَيٌّ مُحَيِّيٌّ، وإن شئتَ قلت: مُحَوِيٌّ». الكتاب ٣/٣٧٣ وشرح الشافية للرضي ٢/٤٥ ـ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٧ والتكملة ص٥٥.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٧.

(٧) قال سيبويه: «تقولُ ظَبْيِيٌّ ورَمْيِيٌّ وغَزْوِيٌّ ونَحْوِيٌّ، لا تغير الياءَ ولا الواوَ لأنه حرفٌ =

سكَنَ ما قَبْلَهُ كانَ كالصّحيح، فالنِّسبةُ إليه كالنِّسبةِ إلى تَمْرٍ وتَمْرَةٍ، بحذفِ التَّاءِ فقط ممّا فيه تاء **(وزَنَوِيّ)** في بني زَيْنَةَ[1] **(ومُرَوِيّ)** في قرية، أي: كلٌّ منهما **(شاذٌّ عندَهُ)** إذا القياسُ فيهما زَيْنِيّ ومَرْمِيّ، وعندَ الخليلِ[2] ليسَ بشاذٍّ **(وقال)** أبو عبدالله **(يونس[3])** بن حبيبٍ كالزّجّاج[4]: النِّسبةُ إلى ظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ مما فيه تاءٌ يائياً أو واوياً **(ظَبَوِيّ وغَزَوِيّ[5])** بفتح العَيْنِ وقلبِ الياءِ واواً في اليائي قياساً على عَمَوِيّ في عم، ورُدَّ[6] بأنَّ ما قَبلَ الياءِ والواوِ في ظَبْيَةٍ وغَزْوَةٍ ساكنٌ، وفي عَم متحرّكٌ. وعَذَره الخليلُ[7] في اليائيّ دون الواويّ؛ لأنَّ حملَ ظَبْيَةٍ على عَم لئلّا تجتمعَ ياءاتٌ وكسرةٌ، فإنَّه مُستكرةٌ ولأنَّهُ قد جاء مثلُ ذلك في اليائِيّ حيث قالوا: زَنَوِيّ وقُرَوِيّ فيما مرَّ.

قال الجاربردي[8]: «ولسيبويه أن يجيبُ عن الأوّلِ، بأنَّ اجتماعَ ما ذُكر وإن استُكره، لكنَّ السّكونَ يُجْبِرُهُ. وعن الثّاني بأنَّهُ شاذٌّ لا يحتمل عليه» **(واتّفقا)** أي: سيبويه[9] ويونس **(في باب ظَبْي وغَزْو)** مما لا تاءَ فيه يائياً

= جرى مجرى غير المعتلّ» الكتاب ٣٤٦/٣ والمقتضب ١٣٧/٣ والأصول في النّحو ٦٥/٣ والمفصل ٢٠٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٠/٤ وشرح الشافية للرّضي ٤٨/٢.

(١) لسان العرب **(زنا)** ٩٧/٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣٤٧/٣ وشرح المفصل ١٥٣/٥.

(٣) يونس بن حبيب الضّبيّ البصريّ أبو عبدالرحمن. من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمعَ من العرب، وسمع منه الكسائي والفرّاء. مولده سنة تسعين أو مات سنة ثنتين وثمانين ومائة. وفيات الأعيان ٢٤٤/٧ـ٢٤٩ و إشارة التعّين ص٣٩٦ وبغية الوعاة ٣٦٥/٢٥.

(٤) ابراهيم بن السرّي بن سهل أبو إسحاقٍ الزّجّاج. له في التصّانيف: معاني القرآن والاشتقاق وفعلت وأفعلت ومختصر النحو وشرح أبيات سيبويه، وغير ذلك. مات في جمادى الآخر سنة إحدى عشرةَ وثلاثمائة. وفيات الأعيان ٤٩/١ ـ ٥٠ وإشارة التعيين ص١٢ وبغية الوعاة ٤١١/١.

(٥) كتاب سيبويه ٣٤٧/٣.

(٦) قال المبرّد: «فأمّا قولُ يونس في النِّسبة إلى ظَبْيَةَ ظَبَوِيّ فليس بشيء» المقتضب ١٣٧/٣.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٤٨/٢.

(٨) مجموعة الشافية ١١٣/١.

(٩) كتاب سيبويه ٣٤٧/٣.

أو واوياً، على أنّه كالصحيحِ لأنَّ المذكَّرَ قويّ فيحتملُ اجتماعَ ثلاثِ ياءاتٍ مع الكسرةِ بخلافِ المؤنَّث (**وبَدَوِيّ**) بفتحِ الدّالِ (**شاذٌّ**) عندهما، إذ القياسُ سكونُها، لأنه مثلُ غَزْوٍ[١] (**وبابُ حَيٍّ وطَيٍّ**[٢]) ممّا آخرُه ياءٌ مشدَّدَةٌ بعدَ حرفٍ واحدٍ (**تُرَدُّ**) الياءُ (**الأولى إلى أصلها**)، فإن كان واواً ردّت إليها، أو ياءً أُثبتت عليها (**وتُفْتَحُ**) لوجوبِ فكِّ الإدغامِ. واختيرَ الفتحُ؛ لأنَّهُ أخفُّ. وتُقْلَبُ الأخيرةُ واواً لئلّا يلزمَ اجتماع ياءات وكسرة (**فنقول طَوَوِيّ**) لأنّه من طَوَيت (**وحَيَوِيّ**) لأنّه من حَيِيْتُ، وإنّما لم يُقلب حرفُ العلّةِ ألفاً مع تحرّكه وانفتاحِ ما قبله؛ لأنَّ الأوّلَ من حرفَي العِلَّةِ حركتُه عارضةٌ والثّاني وإنْ قُلِبَ ألفاً حفظاً للقاعدةِ، لكنَّ الألفَ تُقلب واواً لأجلِ ياءِ النَّسَبِ (**بخلافِ دَوِّيٍّ**) في دَوٍّ[٣] للباديةِ (**وكَوِّيٍّ**[٤]) في كُوٍّ[٥] وكُوَّةٍ - بالفتحِ والضَّمِّ - لثقبٍ في البيت؛ لأنَّ الخطبَ في اجتماعِ واوٍ مشدَّدةٍ مع ياءٍ، كذلك هيِّنٌ. وما آخرُه ياءٌ مشدَّدةٌ أو واواً كذلك بعد حرفين كغَنِيّ وغَنِيَّة وعَدُوٌّ وعدوّة وأُمِيّ وأُمِيَّة، تقدّم بيانُه. (**وما آخرُه ياءٌ مشدَّدَةٌ بعد ثلاثة**) فأكثرَ من الأحرفِ (**إن كانت**) تلك الياءُ (**في نحو مَرْمِيّ**) ممّا الياءُ الثالثةُ فيه أصليّة (**قيل مَرْمَوِيّ**[٦]) بحذفِ أُولى اليائينِ، وقلبِ الأخيرَةِ واواً، وفتح ما قبلَها كغَنَوِيّ (**ومَرْمِيّ**) بحذفها للثِّقل، وهذا أفصح (**وإن كانت زائدةً حُذفت ككُرْسِيّ**) في كُرْسِيّ (**وبَخَاتِيٍّ في بَخَاتِي اسمَ رجل**[٧]) بخلافِهِ جمعاً، فإنّه كما سيأتي، يجبُ ردُّه إلى واحِدِه وهو بُخْتِيٌّ[٨] لنوعٍ من الإبِل، فيفوتُ

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٤٩/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٣٤٥/٣ والمقتضب ١٣٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٤٩/٤.

(٣) لسان العرب (**دوا**) ٤٥٢/٤.

(٤) كتاب سيبويه ٣٤٥/٣.

(٥) لسان العرب (**كوى**) ١٩٨/١٢.

(٦) قال في الألفية ص٥٧.

* وقِيلَ في المَرْمِيّ مَرْمَوِيُّ ... واخْتِيرَ في استعمالهم مَرْمِيُّ

(٧) كتاب سيبويه ٣٤٠/٣ والمقتضب ١٣٨/٣.

(٨) لسان العرب (**بخت**) ٣٢٨/١.

الغَرَضُ من التَّمثيلِ لمّا حُذفت منه الياءُ المشدَّدَةُ بعدَ رابعةٍ لياءِ النَّسَبِ وبخَاتِيٌّ غيرَ منسوبٍ لا ينصرف، وإنْ كان عَلَماً ومَنْسُوْبَاً ينصرفُ؛ لأنَّ ياءَ النِّسبَةِ ليست من بنيةِ الكلمةِ[١] ومثلُه شافِعِيّ في شَافِعي. ولم يذكر ما آخره واوٌ مشدَّدَةٌ بعدَ الثلاثةِ كمَغْزُو، وقد قالوا فيه مَغْزَوِيّ، لأنَّه لم يجتمع فيه ياءات. قاله سيبويه[٢]، ولم يَطَّلع عليه الجاربردي، فبحثهُ وقال: «لم أَرَ له نقلًا»[٣] **(وما آخرهُ همزة بعد ألفٍ إن كانت)** تلك الهمزةُ **(للتَّانيثِ قُلِبَتْ واواً)** كحمراوِيّ[٤] وصَحْرَاوِيّ في حمراء؛ لأنَّها أثقلُ من الواو. ولم تُقْلَب ياءَ لئلّا يجتمعَ ياءات وكسرة **(وصَنْعَانِيّ[٥])** في صنعاءَ[٦] اليمن **(وبَهْرَانِيّ)** في بَهْراء[٧] لقبيلةٍ من قُضاعة **(ورَوْحانِيّ[٨])** بفتحِ الرّاءِ في روحاءَ[٩]. لبلدٍ، وهو المرادُ هنا، وبضمِّها في النِّسبَةِ[١٠] إلى الملائكةِ والجِنّ، ويُقالُ لهم الرُّوحُ، للطافتهم واستتارِهم عن النَّاسِ. زادوا الألفَ والنُّونَ للفرقِ بينه وبينَ المنسوبِ إلى روحِ الإنسانِ **(وجَلُوْلِيّ)** في جلولاءَ[١١] لقريةٍ ناحيةِ فارس. **(وحَرُورِيّ)** في حروراءَ[١٢] لقريةٍ ينسب إليها الحروريةِ من

---

(١) مجموعة الشافية ١/١١٤.
(٢) قال سيبويه: «وقالوا في مَغْزوٍّ: مَغْزُوِّيٌّ؛ لأنَّه لم تجتمعُ الياءات». الكتاب ٣/٣٤٥.
(٣) مجموعة الشافية ١/١١٥.
(٤) كتاب سيبويه ٣/٣٥٥ وأدب الكاتب ص٢٧٨ والمقتضب ٣/١٤٩: «انقلبت المدّةُ واواً لأنَّها حرفٌ حيٌّ فلا يُحذف، ولأنَّها للتّأنيثِ تنقلب، ولا تكونُ كحرفِ الأصل». والمفصّل ص٢٠٩. وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥١.
(٥) كتاب سيبويه ٣/٣٣٦ وأدب الكاتب ص٢٨٠ وشرح الشافية للرّضي ٢/٥٨.
(٦) لسان العرب **(صنع)** ٧/٤٢٢ والكامل ١/٣٢٦.
(٧) لسان العرب **(بهر)** ١/٥١٨.
(٨) كتاب سيبويه ٣/٣٣٨.
(٩) لسان العرب **(روح)** ٥/٣٦٤ ومعجم البلدان **(الروحاء)**٣/٨٧ **(قرية من قرى بغداد على نهر عيسى قرب السّندية)**.
(١٠) لسان العرب **(روح)** ٥/٣٦١.
(١١) لسان العرب **(جلل)** ٢/٣٣٨ ومعجم البلدان **(جلل)** ٢/١٥٦ **(جلولاء: مدينة مشهورة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً)**.
(١٢) معجم البلدان **(حروراء)** ٢/٢٨٣ **(قرية بظاهر الكوفة)**.

«ولو قلبوا الهمزةَ واواً لم يَبْعُد كرِدَاوِيّ في رِدَاْء»[1] ومَنَعَهُ النَّظامُ قال: «لئلّا يلزم التَّغايرُ دفعةً واحدةً»[2] **(وبابُ شقاوة)** ممّا وقعَ فيه واو بعد ألفٍ زائدة، وصحّت لما مرَّ. يقال فيه **(شقاوِي بـ)** إبقاء **(الواوِ)** وإن زال المانعُ لئلّا يلتبس ببابِ سقاية، ولم يعكس؛ لأنَّ ثقلَ الواوِ مع اليائينِ ليس كثِقَلِ الياءاتِ **(وباب زاي وزاية[3])** مما وقعَ فيه ياء متطرفة، وصحّتْ لكونِها بعد ألفٍ مقلوبَةٍ عن حرفٍ أصلي، ويفرّق بين الواحدِ وغيرِه بالتّاءِ، يقال فيه **(زاييٌّ)** بالياءاتِ للسّكونِ قبلها مع قلّةِ الحروفِ كظَبْيِيّ **(وزائِيّ)** بالهمزةِ كسقائِيّ لوقوعِ الياءِ فيهما بعد الألفِ **(وزَاْوِيّ[4])** بالواوِ لثقلِ الياءاتِ هنا لتقدّم حرفِ العَلّةِ عليها بخلافِ ظَبْيِيّ.

وبالجملةِ فَزَايٌ[5] اسمُ جنسي من زَوَيْتُ بمعنى جمعتُ، أو هو اسمٌ للحرفِ المعروفِ **(وما كان على حرفين)** أصليين **(إنْ كان متحرِّكَ الأوسطِ أصلاً)** أي: في الأصلِ **(والمحذوفُ اللامُ ولم تعوّض)** عن المحذوف **(همزةَ الوصل، أو كانَ المحذوفُ فاءً وهو معتلُّ اللّامِ)** فهما قسمانِ **(وَجَبَ ردُّهُ)** فيهما عند الأكثرِ؛ فالأوّل **(كأبَوِيّ[6] وأَخَوِيّ)** في أبٍ وأخٍ **(وسَتَهِيّ في سَتٌّ)** لأنَّ أصلهَا أَبَوٌ وأَخَوٌ وسَتَهٌ بتحريكِ الأوسَطِ، وحذفت اللّامُ، ولم يعوّض عنها همزةَ وصلٍ فوجب ردُّها؛ لأنَّ اللامَ محلّ التَّغيير؛ ولأنّها لو لم تُرَدُ لاختلّتِ الكلمةُ بحذفها وحذفِ حركةِ العينِ؛ لأنَّ حركتّها الآن إنّما هي لياءِ النّسبةِ، ولا ينتقضُ ذلك بقولهم في دَم دَمِيٌّ ودَمَوِيّ حيث لم يوجبوا ردَّ المحذوفِ، لأنَّ دَماً في الأصلِ ساكنُ الأوسط

---

(١) مجموعة الشافية ١/١١٦-١١٧ وكتاب سيبويه ٣/٣٥١ والتسهيل ص٢٦٤.

(٢) مجموعة الشافية ١/١١٧.

(٣) جاء في متن الشافية ٢/٥٩ **(وباب رايٍ وراية)**.

(٤) وردت الأوجه في: كتاب سيبويه ٣/٣٥٠ والأصول في النّحو ٣/٦٦ والمفصل ص٢٠٩ والتسهيل ص٢٦٤ والموجز ص١٢٥ وارتشاف الضرب ٢/٦٢٦.

(٥) لسان العرب **(زوي)** ٦/١٢٠.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٣٥٩ والمقتضب ٣/١٥٢ والأصول في النّحو ٣/٧٦-٧٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٤.

الخوارج، إذ كان أوّل مجتمعهم بها وتحكيمهما منها **(شاذٌّ)** كلٌّ من الخمسةِ، إذ القياسُ[١] صَنْعَاوِيّ وبَهْرَاوِيّ وروحاوِيّ وجلولاويّ وحروراوِيّ. ويمكن أنْ يُقال كما قال النّظام[٢]: النِّسبَةُ إلى حروراءَ على لغةِ القَصْرِ لا المَدِّ، فالنِّسبةُ إليها بحذفِ الألفِ على القياسِ **(وإن كانت)** تلك الهمزَةُ **(أصلية تثبت على الأكثرِ)** لقوّتِها وأصالتها **(كقُرَائِيّ[٣])** في قُرّاء[٤]، للرّجلِ المُتَنَسِّكِ إذا انتسكَ وغيرِ الأكثرِ يجوزُ قلبُها أيضاً لثقلها كقُرَاوِيّ **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم تكن الهمزةُ للتّأنيث ولا أصلية، بأن كانت منقلبةً عن حرفٍ أصليٍّ أو عن حرفٍ للإلحاقِ **(فالوجهان[٥])** القلبُ والإثباتُ جائزانِ تشبيهاً للهمزةِ في الأوّل بهمزةِ التّأنيث لكونِها غير أصلية، وفي الثّاني بالأصلية لكونِها منقلبة عن أصلٍ أو عن مشبه بالأصل، فالأوّل **(ككساوِيّ)** وكسائِي في كساء **(و)** الثّاني نحو **(عِلْبَاوِيَ)** وعلبائِيّ في علباء[٦] لعَصَبِ العُنُقِ. وأصلُ كساء وعلباء كساوٌ وعلبايٌ، قُلِبَ حرفَ همزةٍ لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ كما سيأتي **(وبابُ سِقَايَة)** مما وقعَ فيه ياء وبعد ألفٍ زائدةٍ، وصحَّت للزوم تاءِ التّأنيثِ بعدها. يقال فيه **(سِقائِيّ بالهمزةِ)** لئلا تجتمعَ الياءاتُ والكسرةُ مع زوالِ المانعِ من قلب الياءِ همزةً وهو التّاءُ، لأنّها لمَا حُذفت للنِّسبَةِ وجبَ قلب الياءِ همزةً لتطرّفها بعد ألفٍ زائدةٍ[٧]. قال الجاربردي تبعاً للمصنّف

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٣٧. وشرح المفصل ٦/١١.

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٨٥.

(٣) قال في الألفية ص٥٧:

* وهَمْزُ ذي مَدٍّ يُنَالُ في النَّسَبْ ... ما كان في تثنيةٍ له انتَسَبْ

وكتاب سيبويه ٣/٣٥١-٣٥٢ والأصول في النّحو ٣/٦٦ والمفصّل ص٢٠٩ وشرح المفصّل ٥/١٥٥ ونزهة الطرّف ص١٢٢-١٢٣.

(٤) لسان العرب **(قرا)** ١١/٧٩.

(٥) المقتضب ٣/١٤٩ وشرح الشافية الشّافية ٤/١٩٥١وشرح الشافية للرّضي ٢/٥٥ وما بعدها ونزهة الطرّف ص١٢٣.

(٦) لسان العرب **(علب)** ٩/٣٤٦.

(٧) كتاب سيبويه ٣/٣٤٩ والأصول في النّحو ٣/٦٦ وشرح المفصل ٥/١٥٦ وشرح الكفاية الشافية ٤/١٩٥٢ والموجز ص١٢٥.

عند سيبويه[١] وغيره. وقولُ المُبَرِّدِ[٢] أنَّه متحرِّكُ الأوسط ضعيفٌ، فنحو دمٍ ممّا أوسطه ساكنٌ خارجٌ بما قالَه المُصَنِّفُ كما خرج به ما كان فوقَ حرفين، وما حُذفَ عينُه أو فاؤه وهو صحيحُ اللّام، وما عوّض عن لامه همزة وصل فلا يجبُ ردُّ المحذوفِ كما يأتي **(و)** الثّاني نحو **(وِشَوِيّ في شِيَةٍ[٣])** وهي كلُّ لونٍ يخالفُ معظمَ اللّونِ. وأصلُها وِشْيَة، حُذفت فاؤها لكونها واواً مكسورةً مع سكونٍ ما بعدها. وإنّما وجبَ ردُّ المحذوفِ؛ لأنَّ التّاءَ التي هي عِوَضٌ عن المحذوفِ تسقطُ في النِّسبَةِ وليس في الأسماءِ المُعْرَبَةِ المستقلّةِ اسمٌ على حرفين ثانيهما حرفُ علّة، ولو قيل فيه شِيِيّ. اجتمعت ياءاتٌ مع كسرةٍ وهو مُستكره، أو شِوِيّ، لم يكن فيه تنبيهٌ على حذفِ الواو، إذ ليس في كلامهم كلمةٌ فاؤها ولامها واوٌ إلّا «الواو»[٤]، وإذا رُدَّ المحذوفُ وجبَ فتحُ الشِّينِ؛ لأنّها لو أبقيت ساكنةً لزمَ بقاء الواوِ مع موجب حذفها، ثم تُقلب لامُها واواً كما في غَنَوِيّ، فيُقال: وِشَوِيّ **(وقال الأخفشُ وِشْيِيّ[٥])** بالإسكانِ وإبقاءِ الياءِ **(على الأصل)** كما في وَخْيِيّ. ورُدَّ[٦] بلزوم ما مرَّ آنفاً، وبأنَّ الواوَ ثَمَّ مفتوحةٌ بخلافِها هنا. وما نقلَهُ عنِ الأخفش يغني عنه قولُه بَعْدُ **(وأبو الحسن يُسَكِّنُ ما أصلُهُ السُّكُونُ)**.

---

(١) قال سيبويه: «اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على حرفين ذهبت لامُهُ ولم يُرَدَّ في تثنية، إلى الأصل، ولا في الجمعِ بالتّاءِ، وكان أصلُه فَعْل أو فَعَل أو فُعْل، فأنت فيه بالخيار إن شئت تركته على بنائِهِ قبلَ أن تضيفَ إليه، وإن شئت غيرَّته فرددتَ إليه ما حُذف منه». الكتاب ٣/٣٥٧.

(٢) قال المبرّد: **(ومن الدّليل على أنّه فَعَل، أنَّ الشاعرَ لمّا اضطرّ جاء به على فَعَل قال):**

* جرى الدَّمَيَانِ بالخَبَرِ اليقين»

المقتضب ٣/١٥٣.

(٣) لسان العرب **(وشا)** ١٥/٣١٢.

(٤) ليس في كلام العرب ص٢٧.

(٥) وهو مذهب سيبويه في الكتاب ٣/٣٦٩ والمقتضب ٣/١٥٦ والأصول في النّحو ٣/٨٠ والمفصّل ص٢١٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٧ـ١٩٥٨ وشرح الشافية للرّضي ٢/٦٠ وارتشاف الضرب ٢/٦١٩.

(٦) ردّه ابن جماعةَ في مجموعة الشافية ١/١١٩ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٨ـ١٤٩.

(وإنْ كانت لامُه) أي: ما كان على حرفين **(صحيحةً والمحذوفُ غيرُها)** فاءً أو عيناً، فهما قسمانِ أيضاً **(لم يُرَدّ)** المحذوف فيهما. فالأوّلُ **(كعِدِيّ وزِنِيٍّ**[١]**)** في عِدَةٍ وزِنَةٍ؛ لأنَّ أصلَهما وِعْدَةٌ ووِزْنَةٌ، حُذفت فاؤهما لما مرَّ، وإنَّما لم يُرَدّ، لأنَّها لو رُدّت فإنْ لم يفتح العين لزمَ بقاءُ الواوِ مع موجبِ حذفِها، وإنْ فُتحت لزمَ التّحريكُ بلا موجبٍ، ومع أنَّ المحذوفَ غيرُ اللّام التّي هي محلُّ التّغيير **(و)** الثّاني نحو **(سَهِيٌّ في سَهٍ)** لأنَّ أصلَه سَتَهٌ، حُذفت عينُه، وإنَّما لم تُرَدّ للفرقِ بين النِّسبَةِ إلى ما حُذفت لامُه والنِّسبَةِ إلى ما حُذفت عينُه، ولم يعكس؛ لأنَّ اللّامَ محلُّ التّغييرِ. وقال هنا: «في سَهٍ» وفيما مرَّ «في سَتٍ» لئلّا يُتَوَهَّم أنَّ النِّسبَةَ إلى كلٍّ منهما واحدٌ، ومحلُّ ما قالَه في القسمِ الثّاني إذا لم يكن مُضاعفاً وإلّا وجب الرَّدُّ نحو رُبَ مخفّفاً بحذفِ الباءِ الأولى إذا سمّي به فيقال: رُبِّيٌّ بردِّ المحذوف[٢]. نصَّ عليه سيبويه[٣]. قال المرادي: «ولا يُعلم فيه خلاف»[٤]. **(وجاءَ عِدَوِيٌّ)** في عِدَةٍ **(وليس)** ذكرُ الواوِ فيه **(بِرَدٍّ**[٥]**)** للفاءِ المحذوفةِ وإلّا لوجب أن يُقال: وَعْدِيّ، بل هو كالعِوض عنها. قال السيِّد ركنُ الدّين تِبْعاً للمصنِّف «ويمكنُ أن يُقال إنّه ردَّ المحذوفَ ثم قَلَبَ إلى محلِّ اللّام ليكونَ المحذوفُ في محلِّ التَّغيير»[٦]. **(وما سِوَاهما)** أي: ما سوى ما يجبُ فيه ردُّ المحذوفِ وما يمتنعُ مما كانَ على حرفينِ وهو محذوفُ اللّامِ **(يجوزُ)** فيه **(الأمرانِ)** الرَّدُّ وعَدَمُهُ، أي: إن كانَ صحيحَ العينِ، وإلّا وجب الرّدُّ مطلقاً كما في شاة، فإنَّه يجبُ فيه الرّدُّ مع أنَّ المحذوفَ اللّامُ. إذ أصلُه شَوْهَة وما يجوزُ فيه الأمرانِ ثلاثةُ أقسامٍ: ساكنُ عينِ أَصْلِهِ، إمّا مع تعويضِ همزةِ وصلٍ أو بدونِهِ، ومتحرِّكُ العينِ مع التّعويض. فالأوّل ولم يمثّل له المصنّف

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٣ والأصولُ في النَّحو ٨٠/٣ والمفصل ص٢١٠.
(٢) شرح الكافية الشّافية ١٩٥٨/٤.
(٣) كتاب سيبويه ٣٥٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ٦٧/٢.
(٤) توضح المقاصد والمسالك ١٤٩/٥ وارتشاف الضرب ٦٢٠/٢.
(٥) كتاب سيبويه ٣٦٩/٣ والمقتضب ١٥٦/٣ والأصول في النّحو ٨٠/٣ والمفصل ص٢١٠.
(٦) شرح المفصل للمصنف.

نحو اِسْمِيٌّ وسِمَوِيٌّ[١] في اسم، والثّاني: (**نَحْوُ غَدِيٌّ**[٢] **وغَدَوِيٌّ**) في غَدٍ[٣] وحَرِيّ وحَرَحِيّ في حرٍ[٤] كما سيأتي، ولو ذكره هنا كان أنسبَ، فيجوزُ ردُّ المحذوفِ؛ لأنَّ اللّامَ قابلٌ للتّغيير، وعدمُ ردّه، لسكونِ عين أصلهما وهو غَذْوٌ وحِرْحٌ، فلا يلزم إخلالٌ بالكلمةِ بخلافِ أبٍ وأخٍ كما مرَّ والثّالثُ نحو[٥] (**اِبْنِيّ وبَنَوِيّ**[٦]) في ابن، فيجوز الرّدُّ مع حذفِ الهمزةِ وعَدَمِهِ مع إثباتها، فلا يلزمُ إخلالٌ للتّعويضِ، لا يجوزُ ابْنَوِيّ لئلّا يلزمَ الجمعُ بين العِوَض والمعوّض (**وحِرِيٌّ وحِرَحِيٌّ**[٧]) في حرٍ هو من أمثلةِ الثّاني كما مرَّ. ومثَّل له بمثالينِ إشارةً إلى أنّه لا فرقَ فيه بين معتلِّ اللّامِ وغيرِهِ. والعينُ في نحو غَدَوِيّ وحَرَحِيّ مفتوحة وإن كان أصلها السُّكونَ (**وأبو الحسن**) الأخفش (**يُسَكِّنُ ما أصلُهُ السُّكُونُ**) تنبيهاً على سكونِ أصله (**فيقول**) في غَدٍ وحَرٍ (**غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ**) بإسكان العينِ، ومَنْ حرّكها كسيبويه قال: «التّغييرُ في غَدٍ حالَ النِّسبَةِ وقعَ بواوٍ لم تكن في آخره وقبلها سكونٌ فكان كطَوَوِيّ في طيٍّ ففتحت عينُه، ثم حملوا على المعتلِّ كغَدٍ غيرَه كحَرٍ، لكنَّ مذهبُ الأخفش أَقْيَس»[٨] قالَهُ الجاربردي. وقال المراديُّ[٩] وغيرُه: «الصّحيحُ مذهبُ سيبويه وبه ورد السَّماعُ وعنِ الأخفش أنّه رجعَ في الأوسطِ إلى مذهب سيبويه وذكره سماعاً عن العرب» (**وأُخْتٌ وبِنْتٌ كأخٍ**

---

(١) قال أبو علي: «ما كان أوله همزة وصل نحو: ابن وابنة واسم. فإنّك إذا حذفت همزة الوصل منه قلت فيه: بَنَوِيّ، فرددت اللاّم، وإن لم تحذف همزة الوصل قلت: ابْنِيّ، وكذلك اسْمِيّ فإن حذفت قلت سِمَوي». التكملة ص٦٠.

(٢) التكملة ص٦٠: (**الثاني: اي ساكن عين أصله من دون تعويض**).

(٣) لسان العرب (**غدا**) ٢٦/١٠ وشرح الملوكي ص٣٩٤.

(٤) لسان العرب (**حرح**) ١١/٣ وشرح الملوكي ص٤٣١.

(٥) متحرّك عين أصله مع التّعويض.

(٦) كتاب سيبويه ٣٦١/٣ والمقتضب ١٥٤/٣ والأصول في النّحو ٧٧/٣ والتكملة ص٧٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤ وشرح العمدة ص٨٩٣ وارتشاف الضّرب ٦٢٤/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٣٥٨/٣ـ٣٥٩ والمقتضب ١٥٣/٣ والتكملة ص٦٠.

(٨) مجموعة الشافية ١٢٠/١ـ١٢١.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٤٥/٥ وارتشاف الضّرب ٦٢٣/٢.

وابنٍ) بعد حذفِ همزته **(عند سيبويه**[١]**)** لصيرورتهما بعد حذفِ التَّاءِ للنِّسبة مثلهما، فيقال فيهما أَخَوِيّ وبَنَوِيّ **(وعليهِ)** أي: مذهب سيبويه يقال:

(كِلَوِيّ) في كِلْتَا؛ لأنَّ أصلَها على المختار كِلْوَى[٢] بوزن فِعْلَى، أُبدلت الواوُ تاءً إشعاراً بالتَّأنيثِ ولم يكتف بالألفِ؛ لأنَّها تُقلبُ ياءً في النَّصبِ والجرِّ، فإذا نُسب إليها حُذفت في أختٍ وبنتٍ، فَرُدَّ المحذوفُ فيها كما رُدَّ فيهما، وحذفت الألف للثّقل باجتماعِ واوينِ مع ياءِ النِّسبَةِ لو قلبت واواً، وياءات مع واوٍ لو قُلبت ياءً، فقيل كِلَوي كما تقرّر. **(وقال يونُس)** بن حبيب **(أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ**[٣]**)** بإثباتِ التَّاءِ لأنّها عِوَضٌ عن محذوفٍ وهو أصل.

وأمّا ابنة فيُقال فيها: اِبْنِيّ وبَنَوِيّ اتفاقاً إذ التَّاءُ فيها ليست عِوَضاً **(وعليهِ)** أي: مذهبُ يونُس يقال: **(كِلْتِيٌّ وكِلْتَوِيٌّ وكِلْتَاوِيٌّ)** بأوجهِ ثلاثةٍ كما في حُبْلَى؛ لأنَّ التَّاءَ عنده كالأصلِ. أمّا على القولِ بأنَّ وزنَ كِلْتَى فِعْتَلٌ على ما قالَهُ أبو عمر الجرمي[٤] حيث زعمَ أنَّ التَاءَ غير عِوض، وأنَّ الألفَ لام، فيقال كِلْتَوِيّ فقط، ورُدَّ هذا بعدمِ فِعْتَل[٥] وبعدم وقوعِ تاء التَّأنيثِ متوسِّطَةً. ولمّا فرَغَ من بيانِ النِّسبَةِ إلى المفرد، أخذ في بيانها في غيرِه من مُرَكَّبٍ وجمع مبتدِئاً بالمركّب فقال: **(والمُرَكَّبُ)** المزجيّ والإسناديّ والعدديُ والإضافيّ **(يُنْسَبُ إلى صَدْرِه**[٦]**)** في غيرِ الإضافيّ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٦٠ـ٣٦١ وأدب الكاتب ص٢٨١ والمقتضب ٣/١٥٤ـ١٥٥ والأصول في النّحو ٣/٧٧ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٥ وشرح العمدة ص٨٨٤ـ٨٨٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٥.

(٢) المنصف في التّصريف ٢/١٠٧ـ١٠٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٥١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٧٠.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٢/٦٩.

(٤) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ النّحويّ. إمامٌ في النحو، بصريّ، أخذ عن الأخفش وغيره، وأخذ اللغة عن أبي زيد. وله مصنفات في النّحو منها: كتاب الفرخ والأبنية والعروض وغريب سيبويه ز توفي سنة خمس وعشرين ومئتين. وفيات الأعيان ٢/٤٨٥ـ٥٨٦ وإشارة التعيين ص١٤٥ وإنباه الرواة ٢/٨٠.

(٥) قال ابن خالويه: «ليس في كلام العربِ اسم على افتعل إلاّ كلتا عند الجرمي»..

(٦) قال ابن مالك في الألفية ص٥٧: =

(كبَعْلِيّ وتَأَبْطِيّ) في بعلبكّ وتأبّط شرّاً عَلَمَين؛ لثقَلِ النِّسبَةِ إلى الجزءَين معاً[١]، فحذفَ أحدهما. والثّاني أَوْلى بالحذفِ؛ لأنّه بمنزلةِ تاءِ التأنيث ولإمكانِ الاستدلال عليه غالباً بالأوّل **(و)** نحو **(خَمْسِيّ في خمسةَ عَشَرَ عَلَماً)** كذلك **(ولا يُنْسَبُ إليه)** حالةَ كونِهِ **(عَدَداً)** لأنَّ الجزأينِ حينئذٍ مقصودانِ دلالةً، فلو حَذَفَ أحَدَهما اختلّ المعنى، ولو لم يُحْذَف ثَقُلَ. بخلافِهِ عَلَماً لا دلالةَ لأحدهما، فكان الثّاني كتاءِ التّأنيثِ كما مرَّ **(والمضافُ)** في المركّبِ الإضافيّ **(إن كان الثّاني[٢])** من جزأيه **(مقصوداً)** دلالةً **(أصلاً)** أي: في أصلِ وضعِهِ **(كابن الزُّبَيْرِ وأبي عَمْرٍ وقيل زُبَيْرِيّ وعُمَرِيّ[٣])** واغتفروا اللَّبسَ بين المنسوبِ إلى الجزأين لكونِهِ بمحلٍّ خاصٍّ بخلافِ ما لو نُسِبَ إلى الأوّلِ، فإنّه يلتبسُ في محالَّ كثيرة؛ وإنّما قال «أصلًا» ليشملَ كُنَى مَنْ ليس له ابن مسمّى بالمضافِ إليه؛ لأنَّ المضافَ إليه فيها في أصلِ وضعه مقصودٌ وإنْ لم يُقصد الآن، وإنّما أتى به تفاؤلًا[٤] **(وإن كان)** الثّاني غيرَ مقصودٍ في الأصلِ **(كَعَبْدِ مَنَافٍ وامرِئ القيس قيل: عَبْدِيّ ومَرَئِيّ[٥])** بفتحِ الرّاء أو إمْرِئيّ بكسرها أفصح من فتحها تنزيلًا لذلك منزلةَ بَعْلَبَكَّ في أنَّ كلاً من الجزأينِ لا مدلولَ له على

= * وانسُبْ لصدرِ جُملَةٍ وصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزجاً ولِثانٍ تَمَّمَا

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٧٤-٣٧٧ والمقتضب ٣/١٤٣ والأصول في النّحو ٣/٦٩-٧٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٢ وارتشاف الضرب ٢٠/٦٠٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٠ وأوضح المسالك ٣/٢٨٠.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص٥٧:

* إضافةً مبدوءةً بابنٍ أو أبْ أو ما لَهُ التّعريفُ بالثّاني وَجَبْ

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٧٥-٣٧٦ والمقتضب ٣/١٤١ والأصول في النّحو ٣/٦٩ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٤٠ والموجز ص١٢٦-١٢٧ والجمل ص٢٥٦.

(٤) قال السيِّد في شرحه: «إنّما قال أصلاً ليشمل كُنى الأطفالِ كأبي عمرو، إذ ليس له في الحالِ ابنٌ اسمُهُ عمرو يُعرفُ به، وثمّ يضاف الأبُ إليه، لكن سلك فيه طريقة التفاؤلِ، أي أنّه عاشَ حتى وُلِدَ له ولدٌ يسمّى بعمرو، فيكونُ المضافُ إليه في أصلِ الوضعِ مقصوراً في الكُنى». مجموعة الشافية ١/٨١.

(٥) المقتضب ٣/١٤٠ والموجز ص١٢٦-١٢٧ والجمل ص٢٥٦.

حياله، وقد يُعدل عن هذا القياسِ كما جاءَ منافِيّ[1] في عبدِ مناف. قال الخليل[2]: **(إنَّما قالوا ذلكَ خوفَ اللّبسِ)** لكون منافٍ مقصوداً لهم تعنّتاً منهم، فإنَّهُ اسمُ صَنَم مشهورٍ عندهم، وفيه نظر؛ لأنَّ منافاً إن كان مقصوداً أصلًا، فالقياس منافِيٌّ وإلّا فَعَبْدِيّ. ومن ثمَّةَ قال الجاربردي: «ولقائلٍ أن يقولَ لا نسلمُ أنَّ منافاً ليسَ بمقصودٍ، فإنَّه اسمُ صَنَم»[3] وأطالَ في بيانِهِ (وتقولُ في ذاتِ مالٍ ذَوَويّ؛ لأنَّكَ تحذفُ تاءَ التّأنيثِ وتُرَدَدُ إلى أصلها وهو ذوىً كعَصَاً، فتقول: ذَوَوِيٌّ كعَصَوِيّ[4]، وقولهم ذاتِيّ[5] خطأ[6]) قال ابن برهان[7]: (وكذا استعمال «ذات» في اللهِ تعالى ألا ترى أنّه لا يُقالُ له عَلّامَة، وإن كان أعلمَ العلماءِ، لكن أطبقَ المتكلّمون[8] على استعمالهِ فيه). ثم أخذَ في بَيَانِ النِّسبَةِ إلى الجمع فقال: **(والجمعُ)** أي: جمعُ التّكسيرِ، إذ جمعُ التَّصحيح قدّمَهُ مع التثنيةِ[9] أوّلَ البابِ لموافقته ما في

---

(١) شرح الكافية الشّافية ١٩٥٤/٤ وشرح العمدة ص٨٨٥ ونزهة الطّرف ص١٢٤.

(٢) قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولهم في عبدِ منافٍ منافِيٌّ، فقال: أمّا القياسُ فكما ذكرتُ لك، إلاّ أنَّهم قالوا: منافِيّ مخافةَ الالتباسِ». الكتاب ٣٧٦/٣.

(٣) مجموعة الشافية ١٢٣/١ والكشّاف ٥٤٢/٢ـ٥٤٣. أنَّ الخِطابَ لقريشٍ، والمعنى خلقكم من نفسٍ قُصَيّ، وجعل من جنسها زوجها عربيةٌ قُرَشِيَّةٌ، فلمّا آتاهما اللهُ تعالى ما طلبا من الولدِ، جعلا للهِ شركاءَ فيما آتاهما الله تعالى، حيث سمّيا أولادهما الأربع؛ بعبَدِ مناف وعبد العُزّى وعبد قُصَي وعبدِ الدّار.

(٤) كتاب سيبويه ٣٦٦/٣ والأصول في النحو ٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٥/٤.

(٥) ذكره أبو عليّ الفارسيّ في التّكملة ص٥٣: «وتقول في النَّسب إلى ذات: ذَوَوِيّ، وكذلك النّسب إلى مذكّره. وذاتي خطأ».

(٦) مجموعة الشافية ٢٣/١.

(٧) عبدالواحد بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري النّحوي، قرأ على عبدالسّلام المصري، وأبي الحسن السمسي، كان أوّلُ أمره منجّماً، فصار نحويّاً. مات في جمادى الآخرة سنة ستٍّ وخمسين وأربعمائة. ووفيات الأعيان ٩٩/١ وإشارة التعيين ص١٩٩ وبغية الوعاة ١٢٠/٢ ـ ١٢١.

(٨) المتكلّمون.

(٩) قال ابن مالك الألفية ص٥٨:

* والواحدَ اذكرْ ناسِبَاً للجمعِ إن لم يُشابِهْ واحداً بالوضعِ

التّاءِ حكماً (**يُرَدُّ إلى الواحِدِ**[١]) منه إن كان له واحدٌ مستعملَ قياسيّ تخفيفاً وحملاً على الأغلب من النّسبةِ إلى الواحدِ، وفرقاً بين الجمعِ عَلَمَاً وبينه غير عَلَم، ولحصولِ الغرضِ من النِّسبَةِ بذلك (**يُقال في كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجد وفَرَائِض كِتَابِيٌّ وصَحَفِيٌّ**) بفتحتين (**ومَسْجديّ وفَرَضِيّ**) بعد الرَّدِّ إلى كتابٍ وصحيفةٍ ومسجدٍ وفريضةٍ (**وأمّا مساجِدَ عَلَمَاً**) إذا نسب إليه (**و**) يقال فيه (**مَسَاجِدِيّ**[٢]) من غير ردٍّ؛ لأنَّ النِّسبَةَ إلى واحِدِه لا تفيدُ الغرضَ؛ ولأنَّ الأَعْلَامَ لا تُغَيَّرُ (**كأَنصَارِيٍّ**) في أنصار[٣]، لأنّه غَلَبَ حتّى صارَ عَلَمَاً، فكان كالأعلام الغالبةِ (**وكِلَابِيٍّ**) في كِلَابٍ[٤] جمع كَلْبٍ لقبيلةٍ، ومدائِنِيٌّ في مدائِنَ[٥] لبلدٍ، وإنَّما قيل في أَعْرَابٍ أَعْرَابِيٌّ؛ لأنّه جارٍ مجرى القبيلةِ، بل هو اسمُ جمعٍ لا جمع. لا يقال إنّه جمعُ عَرَب؛ لأنَّ الأَعْرَابَ[٦] سكانُ البوادي من العربِ. والعَرَبُ غيرُ العجمِ وإن لم يسكنوها، فلو كان جمعاً له، لكان المفردُ أعمَّ من الجمعِ، وهو ممتنعٌ[٧] أمّا إذا لم يكنْ للجمعِ واحدٌ، فلا رَدَّ، بل يُنسبُ إليه كعبادِيْدِيّ[٨] في عباديد[٩]، وهي الفِرَقُ من النَّاسِ الذّاهبونَ في كلِّ وجهٍ، وقيل: الخيلُ المتفرّقةُ في ذهابِها ومجيئِها، وقيل: الطُّرقُ المختلفةُ، ورُبَّما يقالُ فيها عَبَابِيد، وإنّما لم يُرَدّ إلى ما يجوزُ أن يكونَ واحدُه في القياسِ كما في تصغيره دفعاً للتحكُّمِ لاستواءِ فُعْلُوْلٍ وفِعْلِيْلٍ وفِعْلَالٍ في الاحتمالِ بخلافِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٧٨/٣ والمقتضب ١٥٠/٣ والأصول في النّحو ٧٠/٣ والمخصّص ٢٤٦/١٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣ والكامل ص١٢٣٣ والتكملة ص٦٤.

(٣) لسان العرب (**نصر**) ١٦٠/١٤ (**الأنصار: أنصارُ النبيّ ﷺ، غلبت عليهم الصِّفة فجرى مجرى الأسماءِ، وصار كأنّه اسم الحيّ، ولذلك أُضيفَ إليه بلفظ الجمعِ فقيل: أنصارِيّ**).

(٤) لسان العرب (**كلب**) ١٣٨/١٢.

(٥) لسان العرب (**مدن**) ٥٦/١٣ ومعجم البلدان ٨٨/٥ـ٩٠.

(٦) لسان العرب (**عرب**) ١١٣/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣ والتّكملة ص٦٤ والمقرّب ٥٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٩/٤.

(٨) كتاب سيبويه ٣١٩/٣ وشرح الشافية للرّضي ٧٨/٢ وارتشاف الضّرب ٦٢٧/٢ ـ ٦٢٨.

(٩) لسان العرب (**عبد**) ١٤/٩/١٥.

التّصغيرِ؛ لأنَّ تصغيرَ الكلِّ واحدٌ كما مرَّ بخلافِ النِّسبةِ إليها. وكذا لا يُرَدُّ الذي لا واحدَ له قياسيّ كمَحَاسِنِيّ ومَشَابِهِيّ في محاسن ومَشَابه جمعَي حَسنَ وشَبَه وهذا قولُ أبي زيدٍ[١]، ونقله عن العربِ وعليه جمعٌ.

وقيل[٢]: يُرَدّ فيقَال: حُسْنِيّ وشَبَهِيّ، وهو قولُ سيبويه وغيرُهُ؛ وظاهرُ كلام المصنفِ فهذه قواعدُ ينضبطُ بها هيئةُ المنسوبِ في الأغلبِ **(وما جاءَ على غير ما ذُكر)** من الأصولِ **(فشاذٌ)** وتقدّم بعضُه استطراداً كصَنْعَانِيّ وذلك كرازِيّ في النِّسبَةِ إلى الرّيّ[٣]. وبَدَوِيّ في البادية، وهُنْدُوانِيّ بكسرِ الهاءِ وضمِّها في نسبةِ السّيفِ إلى الهند[٤]، ومَرْوَزِيّ في مَرْوٍ[٥]. وهذا في الأناسِيّ وقالوا: ثَوْبٌ مَرْوِيٌّ على القياسِ، كأنَّهُ للفَرْقِ[٦]. وأَزَلِيّ في لم يَزَلْ[٧]، فقالوا: يَزَلِيٌّ، ثم قلبوا الياء همزةً وثُلَاثِيّ منسوبٌ إلى ثلاثة لا إلى ثُلَاثٍ الذي هو بمعنى ثلاثة ثلاثة، وكذا رُبَاعِيّ وغيره. ومنه قولهم: عَبْقَسِيَ وعَبْشَمِيّ وعَبْدَرِيّ في عبد القيسِ وبعد الشمسِ وعبد الدار[٨].

ثم أخذ في بيانِ أشياءَ تشابهُ المنسوبَ معنى فقال: **(وكَثُرَ مجيءُ)** ما يشابهُ المنسوب على **(فَعَّال[٩])** بالتّشديدِ **(في الحِرافِ)** أو الأشياءِ التي يُبالغُ المنسوبُ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٧٩/٣: قال أبو زيد: **(النِّسبَة إلى محاسن محاسِنيّ، لأنَّه لا واحدَ له. فصار بمنزلةِ نصر)**. وشرح الشافية للرّضي ٧٨/٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٧٨/٢.

(٣) لسان العرب **(ريا)** ٣٩٦/٥: **(الرّيُّ من بلاد فارس. النِّسب إليه رازِيٌّ على غير قياس)**. و معجم البلدان٣/١٣٢ـ١٣٣.

(٤) لسان العرب **(هند)** ١٤٥/١٥: **(سيفٌ مُهَنَّدٌ وهِنْدِيّ وهُنْدُوانِيّ إذا عُمِلَ ببلادِ الهند وأُحكمَ عملُه)**.

(٥) لسان العرب **(مرا)** ٨٩/١٣: **(مَرْوٌ: مدينةٌ بفارس، النِّسبُ إليه مُرْوِيٌّ ومَرَوِيٌّ ومَرْوَزِيّ والأخيرتانِ من نادر معدولِ النِّسبِ)**. ومعجم البلدان ١٣٢/٥.

(٦) للفرقِ بين الإنسانِ وغيرهِ.

(٧) جاء لم يزلي في **(أ)**. والصوابُ ما أثبت.

(٨) كتاب سيبويه ٣٧٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤ وارتشاف الضرب ٦٠٣/٢.

(٩) كتاب سيبويه ٣٨١/٣ـ٣٨٥ والمقتضب ١٦١/٣ـ١٦٥ والأصول في النّحو ٨٣/٣ـ٨٥ وشرح الكافية الشافية١٩٦٢/٤ وارتشاف الضّرب ٦٣٣/٢ وأوضح المسالك ٢٨٤/٣ وشرح ابن عقيل ٥٠٥/٢ـ٥٠٦.

في ملابستها (**كبتَّاتٍ**[١]) لمَنْ يعمل أو يبيعُ البتَّ أي: الطَيْلَسان[٢]، والجمعُ بتوتٍ (**وعَوَّاجٍ**[٣]) لصاحبِ العاج وهو عظم الفيل (**وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ**) لصاحبِ الثيابِ والجِمَالِ (**وجاءَ**) في الأشياء التي لم يبالغ المنسوبُ في ملابستها (**فَاعِل أيضاً بمعنى ذي كذا كتَامِرٍ ولابِنٍ ودَارعٍ ونَابِلٍ**) لذي تَمْرٍ ولَبَنٍ ودِرْعٍ ونَبْلٍ، ولذلكَ قيل: الفرقُ بينه وبين اسم الفاعِلِ أنّه لا يُؤَنَّثُ إذا كان لمؤنَّثٍ، فيُقال: جَمَلٌ شائلٌ[٤] أي: رافعُ ذنبه، وناقَةٌ شائل. كقوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾[٥] أي ذاتُ انفطارٍ[٦]، إذ لو كان بمعنى اسم الفاعلِ لقالَ منفطرة.

قال الخليل[٧]: (**ومنهُ**) أي: من فاعل بمعنى ذي كذا (**عِيشَةٌ راضية**[٨]) أي: ذاتُ رضا، إذ العِيْشَةُ لا تُوصف براضيةٍ بمعنى فاعلة فهي بمعنى ذاتِ رضى حتى تكون بمعنى مَرْضيَة، وإنَّما دخلت التَّاءُ للمبالغة كما في علّامة. وقال غيرُه[٩]: وعِيْشَةٌ راضيةٌ مجازٌ إسناديٌّ، إذ الرّاضي في الحقيقةِ صاحبُها كما يقال: نهارُه صائم (**و**) منه (**طَاْعِمٌ وكَاْسٍ**) أي: ذو طعام وكِسْوَةٍ، وهو مما يُذَمُّ به، أي: ليس له فِعْلٌ إلّا أنّه يأكلُ ويكتسي. قال الحطيئةُ[١٠] في هجو الزِّبرقان:

---

(١) لسان العرب (**بتت**) ٣٠٧/١.

(٢) لسان العرب (**طلس**) ١٨٣/٨: الطَيْلَسَان: ضربٌ من الأكسية.

(٣) لسان العرب (**عوج**) ٤٥٧/٩: العاجُ: أنيابُ الفِيَلَةِ، والعوّاجُ: بائعُ العاجِ.

(٤) لسان العرب (**شول**) ٢٤١/٧.

(٥) المزمّل ١٨/٧٣ «السّماءُ مُنْفَطِرٌ به كان وعدُهُ مفعولا».

(٦) جاء في التكملة ص ١١٧: **(وتاوّلَ الخليلُ قوله عز وجل ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ كانّه قال ذاتُ انفطارٍ، ولم يُرِدْ ان يُجْرِيَهُ على الفعل). ومعاني القرآن للفرّاء ١٩٩/٣: (السمّاءُ تُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ) ومعاني القرآن للأخفش ص٥٤ـ٥٥.**

(٧) قال سيبويه: «قال الخليل: إنَّما قالوا: عيشةٌ راضيةٌ، وطاعِمٌ وكاسٍ على ذا، أي ذاتُ رِضاً، وذو كِسْوَةٍ وطعام». الكتاب ٣٨٢/٣.

(٨) الحاقّة ٢١/٦٩: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾﴾.

(٩) علّق ابن جماعة بقوله: «إسنادُ الاسمِ الفاعِلِ إلى المفعولِ ليكونَ من بابِ الإسنادِ المجازيّ، وعلى هذا لا يكونُ بمعنى ذي كذا، فلا يكونُ ما ذكره جواباً عمّا يَرِدُ على الخليلِ بل توجيهاً ابتدائياً». مجموعة الشافية ١٢٦/١.

(١٠) هو جرول بن أوس، الحطيئةُ لقبٌ له؛ لأنّه كان قصيراً. اشتراك في حرب داحس =

* دَعِ المكارِمَ لا تَنهَضْ لِبُغْيَتِها   واقعُدْ، فإنَّكَ أنتَ الطّاعِمُ الكاسي[1]

ومنه طالِقٌ وحائِضٌ بمعنى ذات طَلاقٍ وحَيْضٍ، أي: أنّهما ثابتانِ لها من غير تعرض لحدوثهما في زمانٍ حتى لو أُرِيدَ[2] ذلكَ أُتِيَ بالتّاءِ، فيقالُ: حائِضة الآنَ وطالقةٌ غداً، كأنَّكَ قلتَ تحيضُ الآنَ وتَطْلُقُ غَداً. وحَمَلَ سيبويه ذلك على أنّه صنعةُ «شَيْءٍ» أو «إنسانٍ»؛ لأنَّ المرأةَ شيءٌ أو[3] إنسانٌ، والحملُ على المعنى طريقٌ مستقيم. وذهبَ الكوفيونَ[4] إلى أنَّ سقوطَ التّاءِ، ومما ذكر لاختصاصِ معناه بالمؤنَّثِ، وأبطل طَرْدَهُ بقولهم امرأةٌ حاملةٌ ومُرْضِعَةٌ، وعَكَسَهُ بقولهم رجلٌ عاشِقٌ وجَمَلٌ ضامِرٌ وامرأةٌ عاشِق وناقةٌ ضامِرٌ وكفَاعِل فيما ذكر «فَعِل» كقولهم: رجلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ وعَمِلٌ. بمعنى ذي طعامٍ وذي لباسٍ وذي عمل وأنشد سيبويه:

* لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنّي نَهِر[5]

أي نهاري أي: عامِلٌ بالنَّهارِ.

= والغبراء وأسلم، ووفد على النبي ﷺ وأنشده. توفي سنة تسعٍ وخمسين للهجرة. الشعر والشعراء ص٢٠٣.

(١) [من البسيط]: معاني القرآن للفرّاء ١٦/٢ والشعر والشعراء ص٢٠٧ وشرح المفصّل ١٥/٦ ولسان العرب **(طعم)** ١٦٥/٨ موضع الشاهد: الطّاعم والكاسي للنِّسبة: أي ذو كسوة وذو طعامٍ. شرح البيت: أي أنّك ترضى بأن تشبع وتلبسَ.

(٢) أي الإجراءُ على الفعل.

(٣) كتاب سيبويه ٣٨٣/٣-٣٨٤ والأصول في النّحو ٨٤/٣ وشرح المفصل ١٠٠/٥-١٠١ والمذكّر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٥/١.

(٤) المذكّر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٣/١ وما بعدها وأدب الكاتب ص٢٩٤ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٥٨/٢ وما بعدها.

(٥) كتاب سيبويه ٣٨٤/٣ وبعده:

* لا أدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتَكِرْ

وخزانة الأدب ص٥٤١.

موضع الشاهد: في قولهِ نَهِر، فإنَّه استغنى بهذا الوزن عن ياء النّسب، لأنّه يُستغنى عن ياء النسب بفعِلٍ بمعنى صاحب، كما يقال: رجلٌ طَعِمٌ، أي ذو طعامٍ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ أي بذي ظلم.

قال سيبويه في الكتاب ٣٨٢/٣: «أنَّ هذا وإن كَثُرَ لا ينقاسُ: **(وليس في كلِّ شيءٍ من هذا قيل هذا، ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البُرِّ: بَرّار، ولا لصاحبِ الفاكهةِ فكّاه)..**

باب الجمع[1]

أي[2] المكَسَّرُ؛ لأنَّ الصحيحَ ذكره في الكافية[3]، وما وقع في المتن هنا ممّا يتعلّق به فهو بالعَرضِ لغرضٍ يأتي في محلّه. ومفردُ المكّسر، إمّا ثلاثيٌّ أو رباعيٌّ أو خماسيّ، والثّلاثيّ إمّا مجرّد أو مزيد فيه، وكلٌّ منها إمّا اسم أو صفة، وكلّ منهما إمّا مذكّر أو مؤنّث. وقد أخذَ في بيانِها مقدّماً الثلاثيَّ لتقدّمه وخفّتِهِ وكثرةِ أبحاثِهِ فقال: **(الثلاثيُّ الغالب)** فيه **(في نحو فَلْسٍ)** في كلّ اسمٍ مفتوحِ الفاءِ ساكنِ العينِ صحيحُها أن يُجمع **(على أَفْلُس)** في القِلَّةَ. وأوزانُ جمعِها[4] أَفْعُلٌ وأَفْعَالٌ وأَفْعِلَة وفِعْلَة **(وفُلُوْسٍ)** في[5] الكثرة **(و)** الغالب في **(باب ثَوْب)** وبَيْتٍ من معتلّ العين مما مرَّ واويّاً أو يائياً، جمعه **(على أثواب)** وأبياتٍ، بخلافِ صحيحِ العينِ[6].

---

(١) باب الجمع في (أ) يبدأ من قوله **(ونحو جبان)** ص١٥٨.

(٢) هو كلُّ جمعٍ تغيرّ فِيه نَظْمُ الواحِدِ، وبناؤُه، وإعرابُهُ جارٍ على آخره، كما يجري على الواحدِ الصحِيح. اللُّمع في العربية ص٦٨.

(٣) الكافية لابن الحاجب ص٣٤.

(٤) قال ابن مالك الألفية ص٥٢:

* أَفْعِلَةٌ أَفْعُلٌ ثمّ فِعْلَة ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جموعُ قِلَّة

(٥) كتاب سيبويه ٥٦٧/٣ والأصول في النّحو ٤٣٢/٢ ـ ٤٣٤ والتكملة ص١٤٨ وشرح المفصل ١٥/٥.

(٦) المقتضب ١٩٦/٢: «جُمِع على أَفْعَالٍ كراهيةَ للضَّمِّ في الواو والياء ولو قلت **(أَفْعُل)**». والأصول في النّحو ٤٣٧/٢.

وأمّا أَزْنَادٌ وأَفْرَاخٌ وأَفْرَادٌ وآنَافٌ وأرْآدٌ في زَنْدٍ[1] وفَرْخٍ[2] وفَرْدٍ[3] وأنْفٍ[4] ورَأْدٍ[5]، وهو أصلُ اللَّحى، فأُجيبَ[6] عنها بأنَّها من التدّاخل، بمعنى أنَّهم شبهوها بفَعَلَ مفتوحِ العين بجامعِ الخِفَّة، وبأنَّهم حملوا زَنْداً علي عُوْدٍ لمــا يأتي، وفَرْخاً على وَلَدٍ، وفَرْداً على أَحَدٍ، وأَنْفَاً على عُضْوٍ، ورَأْداً على ذَقْنٍ فجمعوها جمعَها.

(وجاء زِنَاد) أي: فِعَال **(في غير باب سَيْلٍ)** أي: في غير معتلّ العين اليائيّ مما وزنُه فَعْل سواءٌ كان صحيحَ العين كزِنَادٍ في جمع زَنْدٍ لعودٍ يُقْدَحُ به النّار، أم معتلّها، واوياً كثِيَابٍ في ثَوْبٍ فخفته بانقلابِ واوه ياء بخلاف اليائيّ كسيْل، فلا يجمع على سِيَال، قالوا: لعدم الانقلابِ مع ثِقل الكسرة قبل الياء المتحركة، ولجمع فَعْل على فِعَال شرط آخر، وهو أن[7] لا يكون فاؤه ياء، ونَدَرَ قولهم يِعَارُ في يَعَر[8]، وهو الجدي **(و)** جاء **(رِئْلَان[9])** بكسر الفاء في رَئْل[10] بفتحها لولد النَعَامة **(وبُطْنَان)** بضمِّها في بَطْن للجانب الطويل من الرِّيش كما مرَّ، وللمطمئن من الأرض **(وغِرَدَةٌ)** بكسرها وفتح العين في غَرْدٍ[11] لضربٍ من الكمأة **(وسُقُفٌ)**

---

(١) الزَّنْدُ والزَّنْدَةُ: خشبتان يُستقدحُ بهما؛ فالسُّفلى زَنْدَةٌ والأعلى زَنْدٌ. لسان العرب **(زند)** ٩١/٥.

(٢) الفَرْخ: ولد الطّائر. والجمعُ القليل: أَفْرُخٌ وأَفْرَاخ وأَفْرِخَة نادرة. لسان العرب **(فرخ)** ٢١٢/١.

(٣) الفَرْد: الوِتْرُ. والجمعُ: أَفْرَادٌ وفُرَادى. لسان العرب **(فرد)** ٢١٤/١٠.

(٤) الأَنْفُ: المَنْخَرُ المعروف. والجمعُ: آنفٌ وآنافٌ وأُنُوف. لسان العرب **(انف)** ٢٣٦/١.

(٥) لسان العرب **(راد)** ٧٨/٥. **(الجمع: أرآدٌ وأرائدُ)**.

(٦) مجموعة الشافية ١٢٩/١ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣.

(٧) قال ابن مالك في الألفية ص ٦٦:

* فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا وقَلَّ فيما عينُه اليا مِنْهُمَا

(٨) لسان العرب **(يعر)** ٤٥١/١٥.

(٩) كتاب سيبويه ٥٧١/٣ والمقتضب ٢٠٣/٢ وأوضح المسالك ٢٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٧/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣/٥.

(١٠) لسان العرب **(رئل)** ٨٢/٥.

(١١) لسان العرب **(غرد)** ٤٠/١٠. **(الجمعُ غِرَدَةٌ وغِرَادٌ)**..

بضمّها في سَقْفٍ[١]. فهذه غالبُ أوزان جموع فَعْل بفتح أوّله، وسكون ثانيه وكلُّها سماعيّة، ذُكرت لِيُحْمَل عليها ما لم يُسمع، وكذا الحكم في بقية الأوزان الآتية.

(وأَنْجِدَة) في نَجد[٢] لما ارتفع من الأرض **(شاذٌ)** لأنَّ أَفعِلَة جمع مختصٌّ بما قبلَ آخره مدّة كحِمَار وأَحْمِرَة، وكِسَاء وأَكْسِيَة. وظاهر كلامه أن سقفاً ليس شاذّاً، لكن صرّح المرادي[٣] بأنّه شاذٌّ. وأمّا عَبِيْد فقال عبدالقاهر[٤] أنّه اسمُ جمعٍ لا جمع، لجواز تصغيره على لفظه.

وقال الجوهري[٥]: **(إنَّه جمعٌ عَزِيْزٌ ككَلْبٍ وكُلَيْبٍ)** **(و)** الغالب في **(نحو حِمْل[٦])** من كلّ اسم مكسورِ الفاء ساكن العين جمعه **(على أَحْمَالٍ)** في القلّة ولو معتلّ العين كعِيْد.

(وحُمُوْل) في الكثرة، والحِمْل[٧] بالكسر ما كان على ظهر أو رأسٍ، وبالفتحِ[٨] ما كان في بطن أو على شجرة قاله ابن السكّيت[٩] **(وجاء)** جمعُ نحو حِمْل أيضاً **(على)** خمسةِ أوزانٍ **(قِدَاح)** في قِدْح[١٠] للسّهم قبل أن

---

(١) السَّقف: غِمَاءُ البيت. والجمعُ سُقُفٌ وسُقُوْفٌ. لسان العرب **(سقف)** ٢٩٧/٦.
(٢) لسان العرب **(نجد)** ٤٥/١٤.
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥.
(٤) والأصول في النّحو ٤٣٢/٢.
(٥) تاج اللّغة وصحاح العربية **(عبد)** ٥٠٢/٢.
(٦) قال سيبويه في كتابه: «**(فِعْلاً)** إذا كُسِّرَ على ما يكون لأدنى العدد كُسِّرَ على **(أَفْعَال)** ويجاوزون به أدنى العدد، فيُكَسَّر على **(فُعُول وفِعَال)** وقد يُكَسَّر على **(فِعَلَة)** وربمَّا على **(أَفْعُلٍ)**». والمقتضب ١٩٤/٢ـ١٩٥ والأصول في النّحو ٤٣٤/٢ـ٤٣٧ والتكملة ص١٥٣ وشرح المفصل ١٩/٥.
(٧) لسان العرب **(حمل)** ٣٣١/٣.
(٨) لسان العرب **(حمل)** ٣٣٢/٣.
(٩) يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت. كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغّة والشعر. أخذ عن البصريين والكوفيين. له تصانيف كثيرة في النحو، وكان معلماً للصبيان ببغداد، ثم أدّب أولاد المتوكل الذي قتله سنة أربع وأربعين ومائتين. وفيات الأعيان ٣٩٥/٦، وإشارة التعيين ص٣٨٦، وبغية الوعاة ٣٤٩/٢.
(١٠) لسان العرب **(قدح)** ٥١/١١.

يُرَاشَ ويُرَكَّبَ نَصْلُه ولِقدح الميسر **(وأَرْجُلٍ)** في رِجْل[١] **(و)** على **(صِنْوَان)** في صنو[٢]، لما خَرَج من أصل النّخلة، فإذا خرج منه نخلةٌ فأكثر، فكلُّ واحدةٍ صِنْوٌ، والثّنتان صِنْوَانِ بكسر النّون، والجمع صِنْوَانٌ، بالتّنوين معرباً بالحركات **(وذُؤبَان)** ـ بضمّ أوّله ـ في ذئب[٣] **(وقِرَدَة)** في قِرْد[٤] **(و)** الغالب في **(نحو قُرْءٍ)** ـ بضمّ أوّله ـ لغة في قَرْء[٥] بفتحه، أي: من كلّ اسم مضموم الفاءِ[٦] ساكنِ العينِ، جمعه **(على أَقْرَاء)** في القلّة ولو معتلّ العين كعُوْدٍ **(وقُرُوْءٍ)** في الكثرةِ، إن لم يكن مضاعفاً كخُفٍّ[٧]، وشذَّ حُصُوْص في حُصٍّ[٨] للوَرْسِ **(وجاء)** جمعُه أيضاً **(على)** ثلاثةِ أوزان **(قِرَاطَة)** ـ بكسر أوّله وفتح ثانيه ـ في قُرْطٍ[٩] لما يعلّق في شحمة الأذن. نعم إن كان معتلَّ اللّام كَمُدَى لم يجمع على فِعَلَة **(خِفَاف)** في خُفّ الرّجلين، وأمّا خفُّ البعير فيُجمعُ على أَخفَاف، ويشترط لجمع فُعْلٍ على فِعَال أن لا يكون[١٠] واويَّ العين كحُوْتٍ، ولا يائي اللّام كمُدِي[١١] **(وفُلْك)**

---

(١) الرِّجل: قَدَمُ الإنسان وغيره. لسان العرب **(رجل)** ١٥٥/٥.

(٢) لسان العرب **(صنو)** ٤٢٥/٧.

(٣) الذِّئب: كلبُ البرِّ. والجمعُ أذؤبٌ في القليل، وذِئَابٌ وذُؤبان. والأنثى ذِئْبَة. لسان العرب **(ذأب)** ١٤/٥.

(٤) لسان العرب **(قرد)**٩٥/١١. **(الجمعُ أَقْرَادٌ وأَقْرُدٌ وقُرُدٌ وقُرُوْدٌ وقِرَدَةٌ كثير)**..

(٥) القَرْءُ والقُرْءُ: الحيض. والجمعُ أَقْرَاءٌ. لسان العرب **(قرأ)** ٨٠/١١.

(٦) كتاب سيبويه ٥٧٦/٣ والمقتضب ١٩٥/٢ـ١٩٦ والأصول في النّحو ٤٣٥/٢ـ٤٣٨ والتكملة ص١٥٣ وشرح المفصل ١٩/٥ وارتشاف الضرب ٤٠٦/٢: «وقد يستغنى بجمع القليل عن جمع الكثير وهما مستعملان نحو قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ وهو جمعُ قُرْء، وقد جُمع في القِلَّةِ على **(أقْرَاء)** فاستغني بقُروءٍ عنه»..

(٧) الخُفُّ: الذي يُلْبس. والجمعُ أخفافٌ وخِفَاف. لسان العرب **(خفف)** ١٥٧/٥ وفي المقتضب ١٩٦/٢ «والمُضعَّف يجيءُ على فِعَال؛ لأنّهم يكرهون التّضعيف والضمّ».

(٨) لسان العرب **(حصص)** ٢٠٥/٣ **(جمعه احصاصٌ وحُصُوْص)**..

(٩) لسان العرب **(قرط)** ١١٤/١١.

(١٠) شرح الكافية الشافية ١٨٤٨/٤.

(١١) المُدْيُ: هو مكيالٌ ضخمٌ لأهل الشّامِ وأهل مصر، والجمعُ أمداء ـ لسان العرب **(مدي)** ٥٧/١٣.

في فُلْكَ وزنهما[١] واحد، لكنَّ ضمّة الجمعِ كضمة أُسْد وضمَّة المُفرَدِ كضَمَّةِ فُعْل في أنَّ الأولى عارضة والثانية أصلية **(وبابُ عُوْدٍ)** من معتلّ العين بالواو من نحو قُرْءٍ، يُجمع على عِيْدَان[٢] لحصولِ التّخفيف بانقلاب الواو ياء **(و)** الغالب في **(نحو جَمَلٍ)** من كلِّ اسم صحيحِ العين على فَعَل بفتح فائِهِ وعينه جمعُه[٣] **(على أَجْمَال)** في القِلَّة **(وجِمَال)** في الكثرة. نعم إن كان مضاعفاً كطَلَل، أو لامه معتلّة كغنى، لم يجمع على فِعَال **(وباب تاج[٤])** من معتلّ العين بالواو من باب جَمل يُجمع **(على تِيْجَان وجاء)** جمع نحو جَمَل أيضاً على تسعة أوزان[٥] **(ذُكُور)** وذِكَارَة كحِمَارَة في ذَكر[٦] **(وأَزْمُنْ)** في زَمَنٍ **(وخِزبان)** ـ بكسر أوّله وإسكان ثانيه ـ في خَرَب[٧] لذكر الحبارى طائر **(وحُمْلاَنْ)** بضمّ أوّله في حَمَل[٨] للخروف وللبرق. ولو قال وذِكْرَان، كان أولى ليفيدَ أنَّه جمع أيضاً لِذَكر، ومحلُّ ذلك في صحيح العين **(وجِيْرَة)** بكسر الجيم وإسكان الياء في جار[٩] **(وحِجْلَى)** في حَجَل[١٠]، وهو القَبَج

---

(١) قال تعالى في الجمع ١٠/٢٢: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾، قال تعالى في المفرد ٢٦/١١٩: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾﴾.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/٩٤ والتكملة ص١٥٤.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥٧٠ والمقتضب ٢/١٩٧ـ١٩٨ والتكملة ص١٤٩ والأصول في النّحو ٢/٤٣٩ وشرح المفصل ٥/١٧ـ١٨ وهمع الهوامع ٦/٨٩.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٥٩٠ والمقتضب ٢/٢٠٢: **وامّا ما كان من المعتلّ متحرّكاً، فإنَّ ادنى العدد في ذلك أن تقول فيه (افعال)** نحو: تاج وأَتْوَاج.. فإن جاوزت أدنى العدد فإنَّ بابه **(فِعْلان)** وذلك قولك: تاج وتِيْجَان.). والتكملة ص١٥٤.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٥٧٠ والمقتضب ٢/١٩٧ـ١٩٨ والتكملة ص١٤٩ـ١٥٠.

(٦) الذّكَرُ: خلافُ الأنثى، والجمع: ذُكُور وذُكُورَة وذِكَارٌ وذِكَارَة وذُكْرَان وذِكَرَة. لسان العرب **(ذكر)** ٥/٤٩.

(٧) لسان العرب **(خرب)** ٤/٥٠ **(الجمع خِرَابٌ وأَخْرَاب وخِزبان عن سيبويه)**.

(٨) لسان العرب **(حمل)** ٣/٣٣٦ **(والجمعُ حُمْلاَن وأَحْمَال)**.

(٩) جارك: الذي يجاورك. والجمعُ أَجْوَارٌ وجِيْرَةٌ وجيران. لسان العرب **(جور)** ٢/٤١٤.

(١٠) لسان العرب **(حجل)** ٣/٦٣ **(قال ابن سيده: الحِجْلَى اسمٌ للجمع، ولم يجيء الجمعُ على فِعْلَى إلاّ حرفان: هذا والظِّربى، جمعُ ظِربان)**.

لطائرٍ، وأُسُد وأُسْد في أَسَد[١]، (و) الغالب في (نحو فَخِذ) من كلِّ اسمٍ صحيح على فَعِل مفتوح الفاءِ مكسور العين جمعُه[٢] (على أفخاذ فيهما) أي: في القلّة والكثرة.

ويُفَرَّقُ بينهما بالقرائن (وجاء) أيضاً ثلاثة أوزان (نُمُور[٣] ونُمُر) ونِمَار في نَمِر[٤] لسبع، والأخيران شاذّان. وجعل ابن[٥] مالك فُعُوْلَا غالباً ككَبِدْ وكُبُود، ونَمِر ونمور (و) الغالب في (نحو عَجُز[٦]) لمؤخّر الشيء، أي: من كلِّ اسمٍ صحيح مفتوح أوّله مضموم ثانيه، جمعُه (على أَعْجَاز[٧] فيهما) في القلّة والكثرة (وجاء سِبَاع) في سَبُع ورِجَال في رَجُل (وليس رَجْلَة) بفتح أوّله وإسكان ثانيه (بتَكْسِير[٨]) أي: بجمعِ تكسيرٍ للرّجل المقابل للمرأة خلافاً لابن السرّاج[٩]، لأنّها ليست من أبنيةَ الجموع بل هي اسم جمع للرّجل، قيل: أو جَمعٌ للرَّجُلِ بمعنى الرَّاجل[١٠] المقابل

---

(١) الأسدُ: من السِّباع، معروف، والجمعُ: آسادٌ وآسُدٌ وأُسُوْدٌ وأُسُدٌ وأُسْدَان. والأنثى أَسَدَة. لسان العرب **(اسد)** ١٣٩/١.

(٢) الفخذ: وصلُ ما بين السّاقِ والورك، أنثى، والجمعُ أفخاذٌ. لسان العرب **(فخذ)** ١٩٨/١٠.

(٣) كتاب سيبويه٥٧٣/٣ والمقتضب١٩٨/٢ـ١٩٩ والأصول في النّحو ٤٣٧/٢ والتكملة ص١٥٢ وشرح المفصل ١٨/٥.

(٤) لسان العرب **(نمر)** ٢٨٩/١٤. **(الجمع: أَنْمُرٌ وأَنْمَارٌ ونُمُرٌ ونُمْرٌ ونُمُورٌ ونِمَار)**.

(٥) المقتضب ١٩٩/٢ والأصول في النّحو ٤٣١/٢ وشرح الشافية للرّضي ٩٨/٢.

(٦) لسان العرب **(عجز)** ٥٨/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٥٧٣/٢ والمقتضب ١٩٩/٢ والأصول في النّحو ٤٣٤/٢ـ٤٣٧.

(٨) قال الرّضي في شرح الشافية «ليس بتكسير، بل هو اسم جمع؛ لأنَّ فَعْلَة ليس من أوزان الجموع، وقياسُه أرجالٌ كأعجاز، رَجْلَة للقليل، ورجال للكثير»..

(٩) محمد بن السرّي البغدادي النّحوي. أخذ عنه الزجاجيّ والسيرافي والفارسيّ. مات شاباً سنة ست عشرة وثلاثمئة. له من الكتب: الأصول الكبير، الموجز، الجُمَل، وغير ذلك. إشارة التعيين ص٣١٧، وبغية الوعاة ١٠٩/١ ـ ١١٠.

(١٠) لسان العرب **(رجل)** ١٥٥/٥ والأصول في النّحو ٤٣١/٢ **(جمعوا فَعُل عليه، قالوا: رَجُل، وثلاثة رَجْلَة، واستغنوا بها على أرجال)** وإصلاح المنطق ص١٣ـ٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٥/٥.

للفارس، أي: فكأنه جَمْعُ راجل، لكنَّ رَجُل بمعنى راجل صفة، والكلام في الاسم **(و)** الغالب في **(نحو عِنَب)** من كلّ اسم صحيح مكسور الفاءِ مفتوح العين، جمعُه **(على أَعْنَاب)** في القِلَّةِ[(١)] والكثرة **(وجاء أَضْلُعٌ وضُلُوْعٌ)** في ضِلَع بكسرِ أوّله وفتح ثانيه، ويجوز إسكانُ ثانيه **(و)** الغالب في **(نحو إِبِل)** من كلّ اسم مكسورِ الفاء والعين كإِبِد وعِبِل لبلدٍ، جمعه **(على آبالٍ[(٢)])** بالمدّ **(فيهما)** أي: في القلّة والكثرة **(و)** الغالب في **(نحو صُرَد[(٣)])** لطائرٍ من كلّ اسم مضموم الفاء مفتوح العين **(على صِرْدان[(٤)])** بكسر أوّله وإسكان ثانيه **(فيهما)** أي: في القلّة والكثرة.

(وجاء) أيضاً **(على أَرْطِاب[(٥)])** في رُطَب[(٦)] **(ورِباع)** بكسر أوّله في رُبَع[(٧)] للفصيل الذي يُنْتَجُ في الرّبيع، وهو أوّل النتاج، وفي نسخ وجاء أَرْطَاب ورِبَاع **(ونحو عُنُقٍ)** من كلّ اسم مضموم الفاء والعين جمعُه **(على[(٨)] أَعْنَاقٍ فيهما)** أي: في القِلَّةِ والكثْرة ثم نبّه على قاعدتين متعلّقتين بالجمع، فقال في الأولى **(وامتنعوا من)** الجمع على **(أَفْعُل)** بضمّ العين **(في المعتلّ العين)** واويّاً كان أو يائياً، فلا يقال: أَعْوُدٌ في عُوْد، ولا أَسْيُلٌ في سَيْلٍ، لثقل الضمّة على حرف العين وإن سُكِّنَ ما قبله؛ لأنَّ الجمعَ ثقيلٌ لفظاً ومعنى، فيثقُل بأدنى ثِقَل؛ ولأنَّ الضَّمَّة مع الواو كثلاث ضمّاتٍ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٥٧٣ والمقتضب ٢/٢٠٠ والأصول في النّحو ٢/٤٣٣ـ٤٣٤ والتكملة ص١٥٢ وشرح المفصل ٥/١٩ وارتشاف الضرب ١/٤١٢ وهمع الهوامع ٢/٩٠.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٥٧٤ والمقتضب ٢/٢٠١ وشرح المفصل ٥/١٩.

(٣) لسان العرب **(صرد)** ٧/٣٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٥٧٤ والمقتضب ٢/٢٠٢ والتكملة ص١٥٢ـ١٥٣ وشرح المفصل ٥/٢٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٧ وشفاء العليل ٣/١٠٤٢ وارتشاف الضرب ١/٤٤٦.

(٥) قال سيبويه: «وقد أجرت العرب شيئاً منه مجرى فَعَلٍ وهو قولهم: رُبَعٌ وأرباعٌ ورُطَبٌ وأرطاب. كقولك: جَمَلٌ وأجمال». الكتاب ٣/٥٧٤.

(٦) الرُّطب: نضيج البُسْرِ قبل أن يُتْمِرَ، واحدته رُطَبَةٍ. وجمع الرُّطب أرطابٌ ورِطابٌ. لسان العرب **(رطب)** ٥/٢٣٧.

(٧) لسان العرب **(ربع)** ٥/١١٧ **(الجمع رِبَاعٌ وأرباعٌ، والأنثى رُبَعَة، والأنثى رُبَعَات)**.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٥٧٤ والمقتضب ٢/٢٠٠ والتكملة ص١٥٢.

مع الياء لا تجانسها (**وأَقْوُسٌ**[١] **وأَثْوُبٌ**) في قوسٍ وثوب من الواويّ (**وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ**[٢]) في عين وناب[٣] من السنّ من اليائيّ أي: كلٌّ منها (**شاذّ**) وهو من باب فَعْل بفتح الفاءِ وإسكان العين إلَا نَاب فمن باب فَعَلَ بفتحتين، وقال في الثّانية (**وامتنعوا من فعال في الياء**) أي: في معتلّ العين بالياء غالباً (**دون الواو**) لِمَا مرَّ من امتناع سِيَال دون ثياب (**كـ**) ما امتنعوا من (**فُعُوْل في الواو دون الياء**) فلا يقال ثُوُوْبٌ ويقال سُيُوْلٌ؛ لأنَّ ثِقَلَ الضَّمِّ مع الواو والياء ليس كثِقَلِهِ مـع الواوين ومنهم مَنْ يقلب الضَّمَّة الأولى كسرةً، فيقول: سِيُوْلٌ وبِيُوْتٌ هرباً من الضَّمتين (**وفُؤُوْجٌ**) في فوج[٤] للجماعة من النّاس (**وسُؤُوق**) في ساق[٥]. وأصلُه سَوَقَ بفتحتين، أي: كلٌّ منها (**شاذّ**) وجاء في جمعهما أفواج وسُوُقٌ مثل أُسُدٌ وسِيْقَان، وذلك قياسيّ. وبعضهم فرَّ من الثّقل في نحو سُوُوق إلى إبدال الواو الأولى همزة وهو مع ذلك شاذّ.

(**المؤنث**) بالتّاء، من الأبنية المذكورة، يقال فيه (**نحو قَصْعَةٍ**[٦]) من كلّ اسم على فَعْلَة[٧] مفتوح الفاء وساكن العين يجمع (**على قِصَاع**) في غير معتلّ العين بالياء غالباً في القِلّة والكثرة (**و**) جاء جمعُه أيضاً (**على بُدُوْرٍ**)

---

(١) كتاب سيبويه ٥٨٧/٣ وشرح المفصل ٣٤/٥.

(٢) قال سيبويه: «وقالوا: نابٌ وأنيابٌ، وقالوا: نُيُوْبٌ كما قالوا أُسُوْدٌ وقد قال بعضهم: أَنْيُبٌ كما قالوا في الجبل: أَجْبُلٌ». الكتاب ٥٩١/٣.

(٣) النّاب: من الأسنان. والجمعُ أَنْيُبٌ وأَنْيَابٌ ونُيُوْبٌ وأَنَايب. لسان العرب (**نيب**) ٣٤٥/١٤.

(٤) لسان العرب (**فوج**) ٣٤٤/١٠. (**والجمعُ أَفْوَاج وأَفَاوِجُ وأَفَاوِيج. وحكى سيبويه: فُؤُوج**).

(٥) السّاقُ من الإنسان: ما بين الرُّكبة والقَدَم. والجمعُ أَسْوُقٌ وأَسْؤُقٌ وسُوْوق وسُؤُوق وسُوْق وسُوُق والأخيرة نادرة. لسان العرب (**سوق**) ٤٣٦/٦.

(٦) القصعةُ: الضّخمة تُشبعُ العشرة. والجمعُ قِصَاعٌ وقِصَعٌ. لسان العرب (**قصع**) ١٩٣/١١. والمقتضب ٢٣٠/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٥٧٨/٣ـ٥٧٩ والأصول في النّحو ٤٣٩/٢ والتكملة ص١٥٥ـ١٥٦ وشرح الشافية للرّضي ١٠٠/٢ ـ ١٠١.

- بضمّ أوّله - في غير معتلّ العين بالواو (و) على (**بِدَر**) - بكسرِ أوّله وفتح ثانيه - في بَدْرَةٍ[١] بعشرةِ آلافِ درهم (**ونُوَبٍ**) - بضمّ أوّله وفتح ثانيه - في نوبة[٢] (**ونحو لِقْحَة**[٣]) - بكسرِ أوّله وإسكان ثانيه - للحلوب من النّوقِ يُجمع (**على لِقَحٍ**[٤]) بكسر أوّله وفتح ثانيه (**غالباً**) في القلّةِ والكثرة (**وجاء**) جمعه أيضاً (**على لِقَاحٍ**[٥] و) على (**أنْعُم**) في نِعْمَةٍ، وعلى فُعَل - بضمّ أوّله - كلِحْية[٦] ولُحىً (**ونحو بُرْقَةٍ**[٧]) من كلّ اسم مضمومِ الفاء ساكنِ العين، لأرضٍ غليظةٍ ذاتِ أحجار بيضٍ يجمع (**على بُرَق**[٨]) - بضمّ أوّله وفتح ثانيه - (**غالباً**) في القِلّة والكثرة (**وجاء**) جمعه أيضاً (**على حُجُوزٍ**[٩]) - بضمّ أوّله - في حُجْزَةٍ[١٠] لما فيه التّكّة من السّراويل، ومحلّه في غير معتلّ العين بالواو (و) على (**بِرَامٍ**) - بكسر أوّله - في بُرْمَةٍ[١١] لِقِدْرٍ من الحجر. وعلى فِعَلٍ[١٢] - بكسر أوّله - كصُوْرَة وصِوَرْ (**ونحو رقَبَةٍ**[١٣]) - بفتحتين يُجْمَعُ -

---

(١) البَدْرَة: كيس فيه ألفٌ أو عشرة آلاف. لسان العرب (**بدر**) ٣٤١/١.

(٢) النائبة: المصيبة. لسان العرب (**نوب**) ٣١٨/١٤. وكتاب سيبويه ٥٩٣/٣-٥٩٤.

(٣) لسان العرب (**لقح**) ٣٠٨/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٥٨٠/٣-٥٨١ والأصول في النحو ١٠٤/٢ والتكملة ص١٥٧.

(٥) كتاب سيبويه ٥٨٥/٣.

(٦) اللحيةُ: اسمٌ يجمعُ من الشّعر على ما ينبتُ على الخدّينِ والذّقن. والجمعُ لِحىً ولُحىً بالضّمّ. لسان العرب (**لحا**)٢٥٩/١٢.

(٧) لسان العرب (**برق**) ٣٨٣/١. (**جمعها بُرَقٌ وبِرَاقٌ**).

(٨) قال سيبويه: «فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسّرته على (**فُعَل**)، وذلك قولك: رُكَب وغُرَف وجُفَرْ وربّما كسّروه على (**فِعَال**)، وذلك قولك: نُقْرَةٌ ونِقار، وبُرْمَةٌ وبِرَام». الكتاب ٥٧٩/٣ والأصول في النّحو ٤٤٠/٢ والتكملة ص١٥٦ وشرح المفصّل ٢٣/٥.

(٩) قال الرّضي: «أمّا الحُجُوْز في جمع حُجْزَة؛ فشاذّ» شرح الشافية ١٠٥/٢.

(١٠) لسان العرب (**حجز**) ٦٢/٣.

(١١) لسان العرب (**برم**) ٣٩٢/١. (**الجمع بُرَامٌ وبِرَامٌ وبُرَمٌ**).

(١٢) قال سيبويه: «فإذا أردت بناءَ الأكثر قلت: سِدَرٌ وقِرَبٌ وكِسَر» الكتاب ٥٩٤/٣.

(١٣) كتاب سيبويه ٥٧٩/٣ وشرح المفصل ٢١/٥-٢٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٠/٤ وشفاء العليل ١٠٣٨/٣ وهمع الهوامع ٩٨/٦ وشرح الشافية للرّضي ١٠٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٠/١.

(على رِقَابٍ) غالباً في القِلّة والكثرة بالشَّرطِ السّابق في جمع فَعَلٍ بفتحتين **(وجاء)** جمعه أيضاً على **(أَنْيُق)** في ناقةٍ[1] وأصلُه أَنْوُقٌ[2] بدليل قولهم نُوْقٌ وبعيرٌ مَنُوْقٌ، أي: مُذَلّل، استثقلت الضَّمّة على الواو، فقدّموها على النون، فصار أَوْنُقٌ، ثمَّ عوّضوا منها ياء زائدة، فوزنُه أَفْعُلٌ[3]، وألف ناقة[4] بدلٌ من واو متحرّكة **(و)** على **(تِير[5])** - بكسر أوّله وفتح ثانيه - في تارة[6] أي: مرّة. وقال الجوهري[7]: «تِيرٌ مقصورٌ من تِيَار أي: فَجَمْعُ تَارَةٍ تِيَار، حُذفت ألفه». **(و)** على **(بُدْنٌ)** - بضمّ أوّله مع إسكان ثانيه أو ضمه - في بَدَنَةٍ[8] **(ونحو مَعِدَة[9])** من كلّ اسم مفتوح الفاء مكسور العين يجمع **(على مِعَد)** بحذف التّاء، وقد يُجمع علَى فِعَل - بكسر الفاء وفتح العين - **(ونحو تُخَمَة[10])** - بضمّ الفاءِ وفتحِ العينِ - يُجمع **(على تُخَمٍ[11])** بحذفِ التّاء.

---

(١) النّاقة: الأنثى من الإبل. لسان العرب **(نوق)** ٣٣٢/١٤. **(الجمع أَنْوُقٌ وأَوْنُقٌ وأَنْيُقٌ)**.

(٢) قال سيبويه: «أَيْنُقٌ إنّما هو أَنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو، وقلبوا، فإذا حقَّرت قلت: أُيَيْنِقٌ وكذلك لو كسَّرتَه للجمع كما قالوا: أيانِقُ» الكتاب ٤٦٦/٣.

(٣) تذكرة النحاة ص٤٤٢ والمحتسب ٢٦٢/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٩/٢ والخصائص ٢٦٥/١ والمخصص ٢٤/٧ والأصول في النّحو ٣٣٧/٣.

(٤) ناقة: أصلُها نَوَقَة بالتَّحريك، قلبت الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

(٥) قال سيبويه: «وقد كُسِّرَت على فِعَل. قالوا: تارةٌ وتِيَرٌ. وقال:

* يـقـومُ تـاراتٍ ويـمـشـي تِـيَـرا»

الكتاب ٥٩٤/٣.

(٦) لسان العرب **(تير)** ٦٨/٢.

(٧) تاج اللغة وصحاح العربية **(تير)** ٦٠٣/٢ وكتاب سيبويه ٥٩٤/٣ والمخصص ٩٩/١٣.

(٨) البَدَنَةُ: ناقةٌ أو بقرةٌ تُنحَرُ بمكّة. والجمعُ بُدُنٌ وبُدْنٌ. لسان العرب **(بدن)** ٣٤٦/١.

(٩) قال سيبويه: «أمّا الفَعِلَةُ فإذا كُسِّرَتْ على بناء الجمع ولم تُجمع بالتّاء وكُسِّرَت على **(فِعَل)** وذلك قولك نَقِمَة ونِقَمٌ ومَعِدَةٌ ومِعَدٌ». الكتاب ٥٨٢/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٠٨/٢ وشفاء العليل ١٠٣٧/٣.

(١٠) التُّخمة: الذي يصيبك من الطعام الذي استوخمته. لسان العرب **(وخم)** ٢٤٥/١٥.

(١١) قال سيبويه: «و **(الفُعَلَةُ)** تُكَسَّرُ على **(فُعَلٍ)** إن تُجمع بالتّاء. وذلك قولك: تُخَمَةٌ وتُخَمٌ». الكتاب ٥٨٢/٣. والأصول في النّحو ٤٤٣/٢ وشرح المفصل ٢٣/٥ وشفاء العليل ٣٧/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٠٨/٢ وارتشاف الضرب ٤٢٧/١.

يقال: أتخمَ من الطّعامِ وعنِ الطّعام، وأصلُ تُخَمةٍ وُخَمَة من الوَخَامةِ، وليس ذلك كرَطْبَة[١] ورُطَبٍ في أنّه اسم جنسٍ، وإن وافقه في أنّه يفرّق بين واحدِهِ وجمعه بالتّاء؛ لأنَّ رطباً مذكّرٌ كتَمْرٍ، وتُخَماً يؤنّث كغُرَفٍ؛ ولأنَّ تصغيرَ رَطْبٍ رُطَيْب، وتصغيرُ تُخَم تُخَيماتٍ بالرَّدِّ إلى واحده، ثم جمعُه بالألفِ والتّاء. ثمَّ استطراد هنا ذكر شيءٍ من جمع الصّحيح للمؤنّث لما يدخلُه من التّغيير المقرِبِ له من التكسير، ولأنّه لو لم يُذكر[٢] هنا لم يُعلم حكمه من قاعدته المذكورة في الكافية[٣] مقدّماً ما جُمع بألفٍ وتاءٍ، ولم تحذف لامه على ما جُمع بواوٍ ونون؛ لأنَّ أبحاثه أكثر، ولأنَّ مفرد كليهما من الأسماء المؤنث، والأصلُ فيها إذا صَحّحتَ أن تجمعَ بالألف والتّاء، فقال **(وإذا صحّ بابُ تَمْرَة)** مما هو على فَعْلَة ـ بفتح الفاء وإسكانِ العينِ ـ ولو معتلّ اللّام كركوةٍ وظَبْيَةٍ **(قيل)** فيه **(تَمَرَات[٤])** ورَكَوَاتٍ وظَبَيَات **(بالفتح)** للعين، فرقاً بين الاسم منه والصّفة وكان الاسمُ أولى بالتّغيير؛ لأنّه أخفُّ منها **(والإسكانُ ضرورة[٥])** في الشّعرِ كقوله:

* فتستريحَ النَّفسُ من زَفْرَاتها[٦]

---

(١) قال سيبويه: «وليس كَرْطْبَة ورُطَب. ألا ترى أنَّ الرُّطب مذكَّرٌ كالبُرِّ والتَّمرِ، وهذا مؤنّثٌ كالظُّلَمِ والغُرَف». االكتاب ٥٨٢/٣ وشرح الشافية للرّضي ٩٩/٢ وشفاء العليل ١٠٣٢/٣ وهمع الهوامع ١٧٤/٢.

(٢) في الأصل **(يتذكر)** والصحيح ما أثبت.

(٣) الكافية في النحو ١٧٩/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٥٩٣/٣ والمقتضب ١٨٦/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٠/٤ وشرح الشافية للرّضي ١١٢/٢.

(٥) قال ابن الأنباري: «وإنَّما خفّفوا جمعَ الاسم، وليس ذلك بالوجه، وإنَّما يفعلونه في ضرورة الشِّعر». المذكّر والمؤنث ١٦١/٢. وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١/٥.

(٦) [من الرجز]: لم ينسب البيت، وهو في الخصائص ٣١٦/١ مع بيتين آخرين:

* علَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دُولاتِها يُدِلْننا اللَّمَةَ من لَمَّاتِها
* فتستريحَ النفسُ من زَفَرَاتِها

وسرّ صناعة الإعراب ٤٠٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١/٥ وخزانة الأدب ٤٤٢/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤. موضح الشاهد: على أنَّ إسكانَ الفاء من «زَفْرَاتِها» ضرورة، والقياسُ منعها. شرح شواهد الشافية ١٢٨/٢.

بالإسكانِ. واقتصرَ في التَّحريك على الفتح؛ لأنَّه حركةُ الفاءِ، فكان أَوْلَى من حركةٍ أجنبيةٍ مع أنَّه أخفُّ **(ومعتلُّ العين)** من باب تَمْرَة **(ساكن)** لا غير، كبَيْضَة[1] وبيضاتٍ، وجَوْزَةٍ وجَوْزَاتٍ، لثقل الحركة على الياء والواو وتغيير البنيةِ إن قلبت ألفاً **(وهُذَيل تُسَوِّي[2])** المعتلَّ العينِ بالصّحيح، ولا تلتفتُ إلى الثِّقَلِ المذكور لعروضِهِ بعروضِ الحركةِ بدليلِ، أليسَ قالَ قائلُهم في النَّعامة:

* أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ[3] متأوِّبُ[4]

أي جاء أوّل الليل. وأجاب غيرُهم، بأنَّ العارضَ هنا مُطَّرِدٌ بخلافه، إذ القلبُ المكانيّ ليس مطَّرداً بل نادرٌ **(وباب كِسْرة[5])** وهي القطعة من الشيء المكسور، أي: بابُها ممّا هو مكسور الفاءِ ساكن العين صحيح العين واللّام تجمعُ **(على كِسَراتٍ[6] بالفتحِ والكسر)** للعين

---

(١) كتاب سيبويه٣/٥٩٣ والمقتضب٢/١٩١ والمذكّر والمؤنث لابن الأبناري ١/١٦٢-١٦٣ وارتشاف الضرب٢/٥٩٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٠٣.

(٣) لسان العرب (روح) ٥/٣٦٢.

(٤) الأوب: الرُّجوع. لسان العرب (أوب) ١/٢٥٧.

(٥) [من الطويل]: الرّاوية في الخصائص ٣/١٨٤:

* أَبُو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبُ رفيقٌ بمسحِ المنكبينِ سَبُوحُ

وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٧٨ والمنصف شرح التصريف ١/٣٤٣ وأسرار العربية ص٢٢٩ والمفصل ص١٩١ والرّواية في شرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٣٠٢ وخزانة الأدب ٨/١٩١ وشرح شواهد الشافية ٤/١٣٢.

* أخو بَيَضاتٍ

موضع الشاهد: على أنَّ بَيَضَاتٍ بفتح العين على لغة هُذَيل، فإنَّهم يفتحون العين فيجمع فَعْلَة صحيحاً كان أو معتلاً. شرح البيت: يصف ظليماً وهو ذَكَرُ النّعامة. شبَّه به ناقته فيقول: ناقتي في سرعة سيرها ظليم ودله بيضات يسيرُ ليلاً ونهاراً ليصل إلى بيضاته، رفيقٌ بمسح المنكبين، عالمٌ بتحريكهما في السَّير سبوحٌ حَسَنُ السَّيرِ. شرح شواهد الشافية ٤/١٣٢-١٣٣.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٥٨٠-٥٨١ والمقتضب ٢/١٨٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٠٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٨-٢٩.

للفرق السّابق مع الخفّة في الفتح ومع الاتباع في الكسر لا بالضمّ لعدم مقتضيه ولا متناع فِعُل **(والمعتلّ العين)** سواء كان بالياء كبِيْعَة[١] أو بالواو كدِيْمَة[٢]، وهي مطر دائم لا رعد فيه ولا برق **(والمعتلّ اللاّم بالواو)** كرُشْوَة[٣] **(يُسَكَّن[٤])** عينهما لحرفِ العلّة **(ويُفتح)** للفرق السّابق مع الخفّة، لكن منعه ابن مالك في الأوّل كما منعه[٥] في معتلّ العين الآتي. ولا يُكسَرً لثقل تحريك الياء بالكسر مع ما قبلها وامتناع تحرّك واو في آخر الاسم قبلها كسرة، ولهذا انقلبت الواو ياء إذا انكسر ما قبلها أمّا معتلّ اللّام بالياء كقِنْيَة[٦] فيجوز في جمعه الكسر[٧] أيضاً؛ لأنَّ الياء المفتوحةَ إذا انكسرَ ما قبلها كانت كالصّحيح نحو رأيتُ القاضيَ **(ونحو حُجْرَة)** من كلّ اسم على فُعْلَة مضمومُ الفاء ساكن العين صحيح العين واللّام يجمع **(على حُجُرَاتٍ[٨] بالضَّمِّ والفتح)** للعين للفرقِ السّابق مع الاتباع في الضَّمّ ومع الخفَّة في الفتح لا بالكسر لعدم مقتضيه ولا متناع فُعِل عند المصّنف **(والمعتلّ العين)** ولا يكون إلّا بالواو لانضمام ما قبلها كَدُوْلَة[٩] **(والمعتلّ اللاّم بالياء)** كرُقْيَة[١٠] **(يُسَكَّن[١١])** عَيْنَهما مراعاة لحرف العلّة

---

(١) البِيْعَةُ: كنيةُ النّصارى، والجمع بِيَعٌ. لسان العرب **(بيع)** ٥٥٨/١.

(٢) لسان العرب **(ديم)** ٤٥٨/٤.

(٣) الرَّشوة والرُّشوة والرِّشوة: الجُعْلُ، والجمعُ رُشَى ورِشًى. لسان العرب **(رشو)** ٢٢٢/٥.

(٤) كتاب سيبويه ٥٨١/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٨٠٣/٤.

(٦) القِنْوَة والقُنْوَة والقِنْيَة والقُنْيَة: الكِسْبَةُ. لسان العرب **(قنا)** ٣٢٨/١١.

(٧) قال سيبويه: «ومَنْ قال كِسْرات. قال: لِحْيَات». الكتاب ٥٨١/٣.

(٨) قال سيبويه: «ما كان على فُعْلَة، فإنَّك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد وألحقت التاء وحرّكت العين بضمّة. وذلك قولك: رُكْبَةٌ وركُبات وغُرْفَة وغُرُفات». الكتاب ٥٧٩/٣ وشرح المفصل ٢٩/٥.

(٩) الدَّوْلة والدُّولة: العُقْبَة في المال والحَرْبِ سواء. لسان العرب **(دول)** ٤٤٤/٤.

(١٠) الرُّقية: العَوْذَة. لسان العرب **(رقا)** ٢٩٣/٥.

(١١) قال سيبويه: «وأمّا ما كان فُعْلَةً، فهذا منزلة غير المعتلّ، وتجمعه بالتّاء إذا أردت أدنى العدد، وذلك قولك: دُوْلَة ودُوْلات، لا تحرِّك الواو، لأنَّها ثانية». الكتاب ٥٩٤/٣.

(ويُفْتَحُ[١]**)** للفرق السابق من الخفّة، ولا يُضَمُّ لاستثقالِ واوِ مضمومةٍ قَبْلَها ضمّة وامتناع ياء قَبْلَها ضمّة، أمّا معتلُ اللّام بالواو كعُرْوَة، فيجوز في جمعه الضمّ[٢] أيضاً؛ لأنَّ ثقل الواو بعد ضمّتين ليس كثقل الياء بعدها للتّنافي بينهما، والدُوَلة[٣] بالضمّ، وهو المراد هنا، وبالفتح ما يُتَدَاول بين الناس، وقيل بالضم في المال، وبالفتح في الحرب، وقيل: بالضمّ ما يتداول بين الناس وبالفتح الفعلُ. **(وقد تُسَكَّن في)** لغة **(تميم**[٤]**)** العين - وفي نسخة، وقد تسكن تَميم - **(في)** نحو **(كِسِرَات وحُجُرَات)** من[٥] كل اسم على فِعلْه بكسر الفاء أو ضمّها مع سكون العين وإن لم يحصل الفرق السابق لثقل الكلمة بضمّ الفاء أو كسرها مع أنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصل **(والمضاعَفُ)** وسطه ولو معتلًا **(ساكنٌ)** عينه **(في)** جمع **(الجميعِ)** أي: فَعْلَة - بفتح[٦] الفاء - كشَدَّة وغَيَّة، أو بكسرها[٧] كرِدّة ونِيَّة، أو بضمّها[٨] كعُدَّة وقُوَّة، وذلك لئلا يلزم بالتحريك فك الإدغام الواجب لاجتماع المثلثين في كلمة. هذا حكم مؤنث الثلاثي المجرد إذا كان اسماً. فإن كان صفة، فقد ذكره هنا لئلا يحتاج إلى ذكره في بحث الصفة فيطول فقال **(وأمّا الصفات فبالإسكان**[٩]**)** في الجميع لثقلها، فلا تحتمل زيادة الحركة كصَعْبَة

---

(١) لم يذكر سيبويه في الكتاب ٥٩٤/٣ لغةَ الفتح في المعتل العين بالواو.

(٢) كتاب سيبويه ٥٨٠/٣ والمقتضب ١٩٢/٢.

(٣) لسان العرب **(دول)** ٤٤٤/٤.

(٤) شرح الشافية للرّضي ١١٣/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧/٥.

(٥) الكافية في النّحو ١٩٠/٢.

(٦) قال سيبويه: «المضاعف في هذا البناء بتلك المنزلةِ، تقول: سَلَّةٌ وسَلاَّت». الكتاب ٥٧٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٩/٤.

(٧) قال سيبويه: «والمُضاعف بمنزلةِ رُكْبَةٍ. قالوا سُرَّاتٌ وسُرَرٌ، وجُدَّةٌ وجُدَدٌ» الكتاب ٥٨٠/٣.

(٨) قال سيبويه في: «والمُضاعف منه كالمُضَاعَف من فُعْلَةٍ، وذلك: قِدَّةٌ وقَدَّاتٌ وقِدَدٌ». الكتاب ٥٨١/٣.

(٩) كتاب سيبويه ٦٢٧/٣ والمقتضب ١٨٨/٢ وشرح المفصل ٣١/٥ وقال الرّضي في شرح الشافية ١١٦/٢ : «اعلم أنَّ الأصل في الصِّفاتِ أن لا تكسَّر، لمشابهتها الأفعال وعملَها، فيلحق للجمع بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتّاء؛ لأنَّ فَرْعُه».

وصَعْبَات وصِفرَة وصِفرَات وصُلْبَة وصُلْبَات، وكان يمكنه اختصار هذا مع ما قبله بأن يقول: والمُضَاعَفُ والصِّفَاتُ ساكنَةٌ لكن لمّا كان كلٌّ منهما قسماً برأسِهِ أَفْرَدَهُ مع اختصاص الثاني بما ذكره بقوله **(وقالوا لَجَبَات)** - بفتح الجيم - جمع لَجْبَة[1] - بإسكانِ وتثليث[2] حركة اللّام - للشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فقلّ لبنها **(وربَعَات)** - بفتح الباء - وجمع رَبْعَة[3] بإسكانها وفتح الراء المربوع[4] الخلقِ لا طويل ولا قصير، يقال رجلٌ رَبْعَةٌ وامرأة رَبْعَةٌ أي: حرّكوا هذين الجمعين، مع أنَّ القياسَ لكونِ المفردِ ساكنَ العين إسكانهما **(لِلَمْحِ اِسْمِيَّةٍ أَصْلِيَّة)** فيهما فاعتبروا الأصل، فحركوهما على أنَّ في لَجَبَة لغةً - بالتحريك - قاله الجوهري[5] **(وحُكْمُ نحو أَرْضٍ وأَهْلٍ وعُرْسٍ[6])** - بضم أوّله - لوليمة العرس **(وعِيرٍ[7])** - بكسر أوّله - للإبل التي تحمل الميرة، أي: حكم نحو ذلك مما فيه تاء تقديراً **(كذلك[8])** أي: كحكم ما مرَّ مما فيه تاء لفظاً في حكم عين جمعه بالألف والتاء كتَمْرَة وكِسْرَة وحُجْرَة فتفتح العين في نحو أَرَضَاتٍ كما في تَمَرَات، وتُفتحُ وتُسَكَّنُ في نحوأَهَلاتْ؛ لأنَّ[9] الأهل فيه معنى الصِّفة لأنّه بمعنى مستحق، فالفتحُ نظراً إلى الاسميةِ، والإسكانُ نظراً إلى الوصفية العارضة، وتضمّ وتفتح وتُسَكّن في نحو عُرُسَات كما في حُجُرات،

---

(١) لسان العرب **(لجب)** ٢٣٧/١١.
(٢) لَجْبَة ولُجْبَةٌ ولِجْبَةٌ ولَجَبَةٌ.
(٣) الربع: الفصيل الذي ينتج في الرّبيع، وهو أوّلُ النتاج. لسان العرب **(ربع)** ١١٧/٥.
(٤) لسان العرب **(ربع)** ١١٩/٥.
(٥) تاج اللّغة وصحاح العربية **(لجب)** ١٢٨/١: «اللَجَبَات: وهو شاذٌّ لأنّ حقَّه التسّكين، إلاّ أنّه اسمٌ وُصف به، كما قالوا امرأة كلبةٌ، فجمع على الأصل؛ ويكونُ لَجَبةٌ في الواحدِ لغةً».
(٦) لسان العرب **(عرس)** ١٣١/٩.
(٧) لسان العرب **(عير)** ٤٩٥/٩.
(٨) كتاب سيبويه ٦١٥/٢ والمفصل ص١٩٢: «وحكم الأنثى ممّا لا تاء فيه كالّذي فيه التّاء وقالوا: أَرَضات وأهلات في جمع أهلٍ وأرض».
(٩) لسان العرب **(أهل)** ٢٥٤/١.

وتسكن وتفتح في نحو عِيْرَات كما في بِيْعَاتٍ، وتُفْتَحُ وتُكْسَرُ وتُسَكَّنُ في نحو هِنْدات كما في كِسْرَات.

ونصّ سيبويه[١] على أنّ العرب لا تجمع الأرض جمع تكسير، لكن جاء جمعها على أراضي. وحكى أبو زيد[٢] فيه أرْوُضاء، وأبو الخطّاب[٣] آراضا[٤] بالمدّ، وجاء في جمع أَهْلٍ آهَالٍ بالمدّ أيضاً، وفي جمع عِيْر عِيْران.

ثم لمّا فرَغ ممّا جُمِعَ بالألف والتاء من الأسماء المؤنثة شرعَ فيما جُمِعَ بالواو والنون منها، وهو قسمان تامٌ كأرض، ولم يذكره إذ لم يتعلّق به مزيد بحث وقد عُلم من كافيته[٥] شذوذه، ومحذوف اللّام وذكره ضامّاً إليه ما يناسبه من جمع الأسماء المؤنثة المحذوف لامها، وقسّم ذلك ثلاثة أقسام؛ قسم جمع بالواو والنون وقسم جمع بالألف والتاء، وقسم جمع على أفعل، وقد ذكره بأقسامه فقال: **(وباب سَنَة[٦])** مما حذفت لامه وفيه الهاء **(جاء فيه سِنُون)** بكسر أوّله في سنَة وأصلها سَنْوة[٧] بدليل سَنَوات،

---

(١) كتاب سيبويه ٥٩٩/٣ والمخصص ٦٧/١٠.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٣٤/١.

(٣) هو عبدالحميد عبدالمجيد النّحوي أبو الخطّاب الأخفش الأكبر، أحد الأئمة الكبار في النّحو واللغة، أخذ عنه سيبويه. توفى سنة سبع وسبعين ومائة. إشارة التعيين ص١٧٨ وسير أعلام النبلاء ٢٠٦/١٠ بغية الوعاة ٧٤/٢.

(٤) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطّاب أنّهم يقولون: أَرْضٌ وآراضٌ أَفْعَال، كما قالوا: أَهْلٌ وآهال». الكتاب٦١٦/٣.

(٥) الكافية ص٣٤: «وقد شذَّ نحو سنين وأرضين». على أنَّ ابن الأنباري جمع **(ارض)** على **(أَرَضون)** وعلّل ذلك بقوله: لأنَّ الأصلَ في أرضٍ: أَرَضة، بدليل قولهم في التّصغير **(أُرَيْضة)** وكان القياسُ يقتضي أن تجمع بالألفَ والتّاء إلاّ أنّهم لمّا حذفوا التّاء من أرض، جمعوه بالواو تعويضاً عن حذف التاء، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته. لهذا لمّا كان هذا الجمعُ في أرضٍ على خلاف الأصل، أدخل فيه ضربٌ من التّكثير، ففتحت الرّاء من **(أَرَضون)**. أسرار العربية ص٦٧.

(٦) السَّنَة: واحدةُ السنين، قال ابن سيده: السَّنَة العام منقوصة. لسان العرب **(سنه)** ٤٠٢/٦.

(٧) كتاب سيبويه ٤٥٢/٣ والمقتضب ٢٣٩/٢ والخصائص ٣٩/٣ ورسالة الملائكة ص١٦٩.

أو سَنْهَة[١] لقولهم سانَهتُ الأجير مُسَانَهَةً، وسَنَهَتِ[٢] النخلةُ أتت عليها سُنُونٌ. على الخلاف في ذلك **(وقِلُون)** ـ بكسر أوّله ـ في قُلَّةٍ بضمَّة مخفّفة، والقُلَّةُ[٣] والمِقَلَاءُ عودان؛ طويلٌ وقصيرٌ تلعب بهما الصبيان، فالمقلاء؛ الطويل الذي يضرب به، والقُلَّةُ القصيرُ الذي يُنصَب، من قَلَوْتُ القلَّة وقليتها وأصلُها على الأوّلِ قَلْوَة ـ بفتح[٤] أوّله ـ والهاء عوض. قال الفرّاء: وإنّما ضُمَّ ليدلَّ على الواو **(وثُبُوْن[٥])** ـ بضمّ أوّله[٦] ـ في ثُبَةٍ للجماعة من الناس ولوسط الحَوْض الذي يثوب إليه الماء وأصلها ثُبَوة بضمّ أوّله وفتح ثانيها فلامها واو، وقيل ياء من ثبيت أي: جمعت **(وجاء قُلُوْن[٧])** ـ بضمّ أوّله ـ في قُلةٍ أيضاً، ففي جمعها وجهان: التغيير، وعدمه. وكذا يجوز الوجهان في ثُبون، فلا وجه لإفراد قلون بهما. فالثلاثة جمعت بالواو والنون على غير القياس عوضاً عن المحذوف في جمعها، وكسرت فاء الأولين كراهة أن يكونا بمنزلة الواو والنون فيه مطردتان فمفتوح الفاء يكسر. وحُكي ضمّها ومكسورها يبقى بحاله، ومضمومها يُكسر ويضمّ **(و)** جاء في باب سنة أيضاً **(سَنَوَات وعِضَوَات)** في عِضَة[٨] ـ بكسر أوّلها ـ للقطعة من الشيء وللشجّرة العظيمة ذات الشّوك، وأصلها عَضَوَة[٩]، بدليل عضوات **(وثُبَات)** في ثُبة **(وهَنَات)** وهنواتٍ في هَنَة[١٠]، كناية عن الشيء، وقيل: عن القبيح، وأصلُها هَنَوَة.

---

(١) سانَهَهُ مُسَانَهَةً وسِناهاً: عَامَلَهُ بالسَّنَةِ أو استأجره. لسان العرب **(سنه)** ٦/٤٠٣ـ٤٠٤.

(٢) سانَهَتِ النَّخلَةُ وهي سَنْهَاء: حَمَلَت سَنَةً، ولم تحمل أخرى. لسان العرب **(سنة)** ٦/٤٠٤.

(٣) لسان العرب **(قلا)** ١١/٢٩٤.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٢/٦٠٦ وشرح الملوكي ص٤٠٧ وشرح المفصل ٥/٥.

(٥) لسان العرب **(ثبا)** ٢/٨٣ **(الجمع ثُبَاتٌ وثُبُوْنٌ وثِبُوْنٌ)**.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٥٩٨ وشرح المفصل ٥/٣٧.

(٧) الأصول في النّحو ٢/٤٤٦ والتكملة ص١٦٢ والأشباه والنظائر ١/٢٧٥ـ٢٧٦.

(٨) لسان العرب **(عضة)** ٩/٢٦٢.

(٩) المخصص ٣/٧٨، ١١/١٨١ وشرح الملوكي ص٤٢٠ـ٤٢١ وشرح المفصّل ٥/٥.

(١٠) لسان العرب **(هنا)** ١٥/١٤٩.

جَمَعَ الأوّلان(١) مع ردّ المحذوف والثالث(٢) مع عدم ردّه. والرّابع(٣) مع الرّدّ وعَدَمِهِ(٤) **(وجاء)** في باب سنة أيضاً **(آمٍ)** على(٥) أَفْعُلٍ في أَمَة(٦) وأصلُها أَمَوَةٌ بالتحرّيك على أأْمُوٍ كأفلُسٍ، قُلبت الهمزة الثّانية ألفاً وجوباً كما في آدم، فصار **(كآكُم)** في جمع أَكَمَةٍ(٧) للرّبوة ثم قلبت الواو ياءً وكُسِر ما قبلها، ثم أُعِلَّ إعلالَ قاضٍ كأدلٍ في جمع دَلوٍ(٨)، فصار في الرّفع(٩) والجرِّ آمٍ، وفي النّصب آميا. والأشهر في جمع أَمَةٍ إماءٍ كرقابٍ، وجاءَ أَمَوَانٍ كأخوانٍ، ولا تجمع بالواو والنّون. وقضيّةُ كلامه أنّها لا تجمع

---

(١) أي» سنه».

(٢) أي» شبةٍ».

(٣) أي هَنَةٍ.

(٤) قال سيبويه: «أمّا ما كان من بناتِ الحرفين وفيه الهاءُ للتأنيث، فإنَّكَ إذا أردت الجمعَ لم تكسّره على بناء يَرُدُّ ما ذهب منه؛ وذلك لأنّه فُعِل بها ما لم يُفعل بما فيه الهاء مما لم يحذف منه شيءٌ، وذلك أنّهم يجمعونها بالتّاءِ والواو والنون كما يجمعون المذكّر نحو مُسْلِمين، فكأنّه عِوَض، فإذا جمعت بالتّاءِ لم تغيّر البناءَ، وذلك قولك: هَنَةٌ وهَنَاتٌ وشِيَةٌ وشِيَاتٌ وقُلَةٌ وقُلاتٌ. وربمّا ردُّوها إلى الأصلِ إذا جمعوها بالتّاءِ، وذلك قولهم: سِنُوْنَ وقِلُوْنَ وثِبُوْنَ، فإنّما غيرّوا أوّل هذا، لأنّهم ألحقوا آخره شيئاً ليس هو في الأصل للمؤنث، ولا يلحق شيئاً منه الهاء ليس على حرفين. فلمّا كان كذلك غيّروا أوّل الحرف كراهيةَ أن يكون بمنزلة ما الواو والنون له في الأصل نحو قولهم: هَنُونَ ومَنُونَ، وبعضههم يقول: قُلُون، فلا يغيرّ كما لم يغيّروا في التّاء». الكتاب ٥٩٨/٣ والتكملة ص١٦٣ والعضديات ص١٦ والأمالي الشجرية ٣٨/٢ وشرح المفصل.

(٥) كتاب سيبويه ٥٩٩/٣ والكامل ص٧٦ والخصائص ١٠٨/٢ وشرح الشافية للرّضي ١١٦/٢.

(٦) الأمة: المملوكة، خلاف الحُرَّة. والجمعُ: أَمَوَات وإِمَاءٌ وآمٍ وإِمْوَانٌ وأُمْوَانٌ. لسان العرب **(اما)** ١٩٧/١.

(٧) الأكمة: هو الموضع الذي هو أشدُّ ارتفاعاً مما حوله، وهو غليظ لا يبلغ أن يكون حجراً. والجمع أَكَمٌ وأُكُمٌ وإكامٌ وآكامٌ وأُكُمٌ. لسان العرب **(اكم)** ١٧٣/١.

(٨) الدّلو: معروفة، واحدة الدِّلاء التي يُستقى بها. تذكّر وتؤنّث، والجمعُ أَدْلٍ في أقلِّ العدد وهو أَفْعُلٌ، قلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد ضمّة. والكثير: دِلاءٌ ودُلِيٌّ على فُعُوْلٍ. لسان العرب **(دلا)** ٣٩٧/٤.

(٩) هذه آمٍ ومررتُ بآمٍ ورأيتُ آمياً.

بالألفِ والتّاءِ، فإن قلتَ: جَمْعُ التّصحيح ما سَلُمَ فيه بناءُ واحِدِهِ، وكثيرٌ من الأمثلة الدّاخلةِ في قوله وإذا صحَّ باب تَمْرَةٍ إلى هنا، لم يسلمْ فيه ذلك؛ لحذف التّاء وتحرّك العين، فكيف عدَّها من جمع التّصحيح؟ قلت: أجيبُ بأنّه لم تحذف التاء ولم تُحَرّك العين فيها إلّا بعد جمعها، فَجَمْعُهَا إنّما وَرَدَ على ما سَلُمَ بناؤه.

ولمّا فرغ من جموع الاسم الثلاثي مذكراً أو مؤنثاً أخذ في بيان جموع الصفة كذلك فقال: **(الصّفة)** من الثلاثيّ المجرد أي: هذا بحثها، فيقال فيها **(نحو صَعْبٍ)** أي: مَنِيع[1] مما هو صفته على فَعْل - بفتح أوّله وإسكان ثانيه - ولم تُعَلّ عينُه ولا فاؤه بالياء يُجمع **(على صِعَاب[2] غالباً وبابُ شَيْخٍ)** مما أُعِلّت عينهُ من ذلك **(على أَشْيَاخٍ[3] وجاء)** في جمع معتلّ العين من ذلك ثمانية أبنية[4] أُخر، بل تسعة **(ضِيفَانٌ)** - بكسر أوّله - وضِيَاف في ضَيْفٍ[5] **(ووُغْدَان)** - بضمّ أوّله - في وَغْدٍ[6] لِلّئيم **(وكُهُول)** - بضمتين - في كَهْلٍ[7] لمن جاوز ثلاثينَ سنةً إلى أربعينَ، وقيل إلى إحدى وخمسين **(ورِطَلَةٌ)** - بكسر أوله وفتح ثانيه - في رَطْلٍ[8] بالفتح لمن لم تستحكم قوته.

---

(١) رجلٌ منيعٌ: قويّ البدن شديدُه. لسان العرب **(منع)** ١٣/١٩٥.

(٢) قال سيبويه: «أمّا ما كان **(فَعْلاً)** فإنّه يُكَسَّرُ على **(فِعَال)** ولا يُكَسَّرُ على بناء أدنى العدد الذي هو الفَعْل من الأسماء.. وذلك صَعْبٌ وصِعَاب وعَبْلٌ وعِبَال وقد كسّروا بعضه على فُعُوْلٍ. . . ذلك نحو كَهْلٍ وكُهُوْلٍ». الكتاب ٣/١٢٦ والخصائص ٣/١٣ والتكملة ص١٨١ وشرح المفصل ٥/٢٥ وشفاء العليل ٣/١٠٣٨ وهمع الهوامع ٦/٩٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٩.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٦٢٨.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٦٢٦ـ٦٢٧ـ٦٢٨ والأصول في النّحو ٣/١٣ والمفصل ص١٩١ والتكملة ص١٨١ وشرح المفصل ٥/٢٤ـ٢٥.

(٥) الضّيف: المُضيّف، يكون للواحد والجمع. لسان العرب **(ضيف)** ٨/١٠٨.

(٦) لسان العرب **(وعد)** ١٥/٣٥٠.

(٧) لسان العرب **(كهل)** ١٢/١٧٧.

(٨) لسان العرب **(رطل)** ٥/٢٣٨.

وأمّا الرَّطْلُ الذي يوزن به بالفتح والكسر، ويجمع على أَرْطَالٍ؛ لأنّه اسم لا صفة **(وشِيْخَة)** بكسر أوّله وإسكان ثانيه في شَيْخ أيضاً **(وَوُرْدٍ)** بضم أوّله وإسكان ثانيه في وَرْدٍ، يقال فرس وَرْدٌ[1] إذا كان بين الكُمَيْتِ والأشقر؛ أي: على لون الورد. **(وسُحْل)** - بضمّتين وبالحاء المهملة - في سُحْلٍ[2] للثوب الأبيض من القطن **(وسُمَحَاء[3])** بضمّ أوّله وفتح ثانيه في سَمِح[4] للكريم، ونَدَرَ أَعْبُدٍ في عَبْد قال المرادي «وسَهَّلَهُ غَلَبَةُ الاسميّة»[5] **(ونحو جِلْفٍ[6])** - بكسر أوّله وإسكان ثانيه - أي: جاف، يجمع **(على أَجْلاَفٍ[7] كثيراً وأَجْلُفٍ نادراً)** وكذا عِلَجَةٌ في عِلْج[8] **(ونحو حُرٌّ)** - بضمّ أوّله وإسكان ثانيه - **(يُجمع على أَحْرَارٍ ونحو بَطَلٍ[9])** - بفتحتين - للشّجاع يجمع **(على أَبْطَالٍ وجاء)** جمعُه أيضاً قليلاً على أربعةِ أبنيةٍ أُخر، بل خمسة[10] **(حِسَان وإِخْوَان)** - بكسر أوّلهما - في حَسَن وأَخ **(وذُكْرَان)** - بضمّ أوّله - وذِكَرة - بكسره وفتح ثانيه - في ذَكَرٍ **(ونُصُفٌ)** - بضمّتين - في نَصَف[11]. يُوْصَفُ به الذّكر والأنثى، فيقال: رَجُلٌ نَصَفٌ وامرأةٌ نَصَفٌ أي:

---

(١) لسان العرب **(ورد)** ٢٦٧/١٥.

(٢) لسان العرب **(سحل)** ١٩٦/٦. **(الجمع أَسْحَالٌ وسُحُوْنٌ وسُحْلٌ)**.

(٣) قال الرّضي: «وقالوا سُمَحَاء وتشبيهاً لفَعْلٍ وهو الصِّفَةُ المشبَّهَةُ باسم الفاعل بفَاعِلٍ؛ فَسَمْح وسُمَحَاء كعَالِم وعُلَماء». شرح الشافية ١١٨/٢.

(٤) لسان العرب **(سمح)** ٣٥٥/٦.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٠/٥ وقال الرّضي: «وإذا استُعمل بعضُها استعمالَ الأسماءِ، نحو عَبْدٍ جُمِعَ على أَفْعُل في القِلَّة فقالوا: أَعْبُد». شرح الشافية ١١٨/٢.

(٦) لسان العرب **(جلف)** ٣٣٢/٢.

(٧) قال سيبويه: «جِلْفٌ وأَجْلاَفٌ... وقد قال بعضُ العرب: أَجْلُفٌ كما قالوا: أَذْؤُب». الكتاب ٦٢٩/٣ والأصول في النّحو ١٤/٣ والتكملة ص١٨٢ وشرح المفصل ٢٥/٥ وارتشاف الضرب.

(٨) العِلْج: الرّجل الشديدُ الغليظ. لسان العرب **(علج)** ٣٤٩/٩.

(٩) لسان العرب **(بطل)** ٤٣٢/١.

(١٠) الأصول في النّحو ٤٢٦/٢ والمفصل ص١٩١ وشرح الشافية للرّضي ١١٩/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٦/١.

(١١) لسان العرب **(نصف)** ١٦٦/١٤.

بين الحديثة والمُسِنَّةِ **(ونحو نَكِدٍ)** بفتح أوّله وكسر ثانيه أي: عَسِر[١]، يُجمع **(على أَنْكَادٍ[٢])** غالباً **(و)** جاء جمعُه قليلًا على ثلاثة أبنيةٍ[٣] أُخَر **(وِجَاع)** بكسر أوّله في وَجِع[٤] **(وخُشُن)** - بضمتين - في خَشِن[٥] **(وجاء)** فَعَالَى[٦] بالفتح نحو **(وَجَاعَى)** في وجع **(وحَبَاطَى)** في حَبِطٍ[٧] لمنتفخ البطن **(وحَذَارى)** في حَذِر[٨]. ومَثَّلَ لفَعَالَى ثلاثة أمثلةٍ بخلافِ ما قبله لإرادةِ استقراءِ ما سمع منه. وظاهرُ كلامه أنّ الأبنيةَ الثلاثة الأُول غالبةٌ دون الرابع وعليه جرى الجاربردي[٩]. وكلام غيرهما يقتضي ما قَدَّمْتُهُ من أنَّ الغالبَ الأوّلُ منها فقط **(ونحو يَقُظ[١٠])** - بفتح أوّله وضمّ ثانيه - للمتيقِّظ الحذر يُجْمَعُ **(على أَيْقَاظٍ[١١])** حملًا له على نَكِدٍ وأَنْكَادٍ ولكثرة اشتراكهما كيَقِظ ويَقُظ ونَدِس[١٢] ونَدُس[١٣] **(وبابُهُ)** أي: نحو يَقُظ أي: أصل جمعه

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٦٣٠ والأصول في النّحو ٣/١٥ وشرح الشافية للرّضي ٢/١١٩.

(٢) لسان العرب **(نكد)** ١٤/٢٨١.

(٣) المفصل ص١٩١ وشرح المفصل ٥/٢٧ والمقرّب ص٧٤٢ وهمع الهوامع ٦/٨٩ وارتشاف الضرب ١/٤١٥.

(٤) الوَجَعُ: اسمٌ جامعٌ لكلِّ مرضٍ مؤلم. وقد وَجِعَ فلانٌ يُوْجَعُ ويَيْجَعُ وياجَعُ، فهو وَجِعٌ من قوم وَجْعَى وَوَجَاعَى ووَجِعِيْن ووِجَاع وأَوْجاع. لسان العرب **(وجع)** ١٥/٢٢١.

(٥) الخشونَة: ضدّ اللين. والجمع خُشُنٌ. لسان العرب **(خشن)** ٤/١٠٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٦٤٦ وشرح الشافية للرّضي٢/١٢٠وشفاء العليل٣/١٠٤٣ وهمع الهوامع ٦/١٠٧ وارتشاف الضرب ١/٤٥٢.

(٧) الحَبَط: وَجَعٌ يأخذُ البعيرفي بطنه من كلأ يَسْتَوْبِلُهُ، وقد حَبِطَ حَبَطاً فهو حَبِطٌ وإبِلٌ حَبَاطَى وحَبَطَةٌ. لسان العرب **(حبط)** ٣/٢٣.

(٨) الحِذْرُ والحَذَرُ: الخيفةُ، ورجلٌ حَذِرٌ وحَذُرٌ. متيقِّظٌ شديدُ الحذر والفزع والجمع حَذِرونَ وحَذَارَى. لسان العرب **(حذر)** ٣/٩٢.

(٩) مجموعة الشافية ١/١٣٨.

(١٠) لسان العرب **(يقظ)** ١٥/٤٥٤.

(١١) كتاب سيبويه ٣/٦٣١ والأصول في النّحو ٣/١٤ والتكملة ص١٨٢ وشرح المفصل ٥/٢٦ـ٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٢١ وشفاء العليل ٣/١٣٣ وهمع الهوامع ٦/٨٩ وارتشاف الضرب ١/٤١٥.

(١٢) في الأصل: دَنِس ودَنُس.

(١٣) رجل نَدْسٌ ونَدُسٌ ونَدِسٌ: أي فَهِمٌ سريعُ السمعِ فَطِنٌ. لسان العرب **(ندس)** ١٤/٩١.

(التَّصْحِيحُ) كيَقِظُوْن، والتكسير فيه قليل **(ونحو جُنُب[1])** - بضمّتين - يجمع **(على أَجْنَابٍ[2])** وأهمل فِعُلا - بكسر أوّله وضمّ ثانيه - لعدمه وبالعكس لعدمه عنده وفُعَلا كحُطَم[3] لقليل الرحمة للماشية، وفِعَلّا كزِيَم[4] للمتفرق وفِعْلا كبِلْزٍ[5] للضخم لما قيل إنها لا تكسّر[6]، وإنّما تجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء **(والجميعُ)** من هذه الصفات أيضاً **(يُجْمَعُ جمعَ السَّلامةِ للعقلاءِ[7] الذكُور)** كصَعْبُون وحَسَنُون وحَذِرُون. هذا حكم مذكر الصفات.

(وامّا مؤنّثه) يجمع **(بالألف والتاء[8] لا غير)** أي: فلا يجمع جمع تكسير **(نحو عَبْلاَتٍ)** في عَبْلَة[9] للضخمة الوجه، وحَذَفَ[10] هذا؛ لقوله بَعْدُ أنَّ عبلةَ جاءت على عبال فكيف يمثل بها لما لا يجوز فيه إلّا التصحيح **(وحَذِرَاتٍ)** في حَذِرَةٍ **(ويَقُظَانٍ)** في يقظة **(إلاّ نَحْوَ عبْلَةٍ)** ممـا سُكِّنَت عينُه وفُتِحَت فاؤه ككَمْشَةٍ[11] للنّاقةِ الصغيرة الضَّرْعِ **(فإنّه جاء على عِبَال[12] وكِمَاشٍ)** فكسّروه

---

(١) الجنابة: المني: لرَّجل جُنُبٌ من الجنابَةِ، وكذلك الاثنان والجميع والمؤنث. لسان العرب **(جنب)** ٣٧٤/٢.

(٢) قال سيبويه: «وأمّا **(الفُعُل)** في الصفات، قليل؛ وهو قولك: جُنُبٌ، فمَنْ جمع من العرب قال: أجنابٌ، كما قالوا أبطال». الكتاب ٦٢٩/٣ والأصول في النّحو ١٤/٣ والتكملة ص١٨٢ وشفاء العليل ١٠٣٣/٣ وهمع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٤/١.

(٣) لسان العرب **(حكم)** ٢٢٧/٣.

(٤) لسان العرب **(زيم)** ١٢٩/٦.

(٥) لسان العرب **(بلز)** ٤٨٢/٢.

(٦) قال الرّضي: «أمّا الأمثلة الثلاثة الباقيةُ من الصِّفات فَفُعَل كحُطَم، وفِعِلٍ كأتانٍ إِبِدٍ وامرأةٍ بِلِزٍ وفِعل كسِوىً.. فلم يُسمع فيها تكسير». شرح الشافية ١٢٢/٢.

(٧) الكافية ص٣٤.

(٨) شرح المفصل ٢٧/٥-٢٨.

(٩) لسان العرب **(عبل)** ٢٤/٩.

(١٠) في الأصل و(أ): تحريف.

(١١) لسان العرب **(كمش)** ١٥٦/١٢. **(وجمعه كِمَاشٌ وأكْمَاش)**.

(١٢) قال سيبويه: «وأمّا ما كان **(فَعْلاً)** فإنّه يُكَسَّرُ على **(فِعَال)** ولا يُكَسَّرُ على بناء أدنى العدد... وجميعُ هذا إذا لحقته الهاء وللتأنيث كُسِّر على فِعَال، وذلك: عَبْلَةٌ وعِبَال، وكَمْشَةٌ وكِمَاش... وليس شيءٌ من هذا يمتنع من التّاء غير أنك لا تحرِّك الحرفَ الأوسط؛ لأنّه صفة». الكتاب ٦٢٦/٣ والتكملة ص١٨١ وشرح الشافية للرّضي ٢٤/٢.

أيضاً **(وقالوا)** أيضاً على وجه الاستثناء **(عِلَج[١])** ـ بكسر أوّله وفتح ثانيه ـ **(في عِلْجَة[٢])** مؤنثِ عِلْجٍ ـ بكسر أوّله وإسكان ثانيه ـ وهو الكافر الضخم.

هذه تفاصيل جموع الثلاثيّ المجرّد اسماً أو صفةً، مذكّراً أو مؤنّثاً **(و)** أمّا المزيد فمنه **(ما زيادته مدّة ثالثة)** وهو إمّا اسم أو صفة والاسم إمّا مذكّر أو مؤنّث **(في الاسم)** منه مذكراً يقال فيه **(نحو زَمَانٍ)** مما فاؤه مفتوح ومدّته ألف يجمع **(على أَزْمِنَةٍ[٣] غالباً وجاء)** في جمعه ثلاثة أبنية أُخر **(قُذُل[٤])** ـ بضمّتين ـ في قَذَال[٥] لما بين نَقْرَةِ القَفَا والأذن، فلكلّ إنسان قذالان **(وغِزْلانٍ[٦])** في غزال[٧] **(وعُنُوقٌ[٨])** ـ بضمتين ـ في عَنَاقٍ[٩] للأنثى من ولد المعز وهذا لا يليق بذكره هنا، على ما في نسخة من إفرادِ المؤنث ببحث؛ لأنّه مؤنث، وكلامه في المذكّر، فإن أُرِيْدَ بعَنَاقٍ شيءٍ من دوابِّ الأرضِ كالفَهْد فذاك لكنّه يتوَقّفُ على سماع جمعه على عُنُوْقٍ[١٠] **(ونحوِ حِمَار)** مما فاؤه مكسور ومدّته ألف يجمع **(على أَحْمِرَة[١١] وحُمُر)**

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١٢٤/٢ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ وارتشاف الضرب ٤٤٢/١.
(٢) لسان العرب **(علج)** ٣٤٩/٩.
(٣) كتاب سيبويه ٦٠٢/٣ والكامل ص١١٣ والأصول في النحو٤٤٨/٢ والتكملة ص١٦٥وشرح الشافية للرّضي١٢٥/٢.
(٤) المقتضب ٢١١/٢ وشفاء العليل ١٠٣٥/٣ وهمع الهوامع٩٤/٦ وشرح الشافية للرّضي١٢٥/٢ وارتشاف الضرب٤٢٤/١.
(٥) لسان العرب **(قذل)** ٧٦/١١.
(٦) المفصل ص١٩٣.
(٧) الغزال من الظّباء: الشّادن قبل الإثْنَاءِ حين يتحرّك ويمشي. لسان العرب **(غزل)** ٦٦/١٠.
(٨) قال سيبويه: «وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنّثاً، فإنَّهم كسّروه على بناءِ أدنى العدد، كسّروه على **(أَفْعُلٍ)** وذلك قولك: عَنَاقٌ وأَعْنُقٌ وقالوا في الجميع: عُنُوق». الكتاب ٦٠٥/٣ وشرح الشافية للرّضي١٢٦/٢ والتكملة ص١٦٧ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٥/٤ وشفاء العليل ١٠٣٩/٣ وارتشاف الضرب ٤٣٧/١.
(٩) لسان العرب **(عنق)** ٤٣٢/٩. **(الجمع: أَعْنُقٌ وعُنُقٌ وعُنُوْقٌ)**.
(١٠) كتاب سيبويه ٦٠٥/٣ وشفاء العليل ١٠٣٩/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٢٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٧/١.
(١١) قال سيبويه: «ما كان **(فِعَالاً)** فإنَّكَ إذا كسّرته على بناء أدنى العدد وكسّرته على **(أَفْعِلَة)** وذلك قولك حَمَارٌ وأَحْمِرَة. . . فإذا أردت بناء أدنى العدد بنية على **(فُعُلٍ)** =

- بضمّتين - **(غالباً وجاء)** في جمعه بناءان[١] آخرانِ **(صِيْرَان[٢])** - بكسرِ أوّلِهِ وإسكانِ ثانيه - في صِوَار[٣] لوعاءِ المسك، وللقطيع من بقر الوحش **(وشَمَائِل[٤])** في شِمَالٍ[٥] للخُلق ولطائرٍ يُتَشاءم به **(ونحو غُرَاب[٦])** ممّا فاؤه مضموم ومدّته ألف يُجمع **(على أَغْرِبَة[٧])** غالباً **(وجاء)** في جمعه ثلاثةُ أبنيةٍ أُخر[٨] كثيراً **(قُرُدٌ[٩])** - بضمّتين - في قُرَادٍ[١٠] **(وغِرْبَان[١١])** في غُرَاب **(وزُقَّان[١٢])** بتشديدِ القافِ في زُقاق[١٣] للسكّةِ، يذكّر ويؤنّث **(وغِلْمَةٌ[١٤])** - بكسر أوّله وإسكان ثانيه - في غُلَامٍ[١٥] **(قليل، وذُبٌّ)**

= وذلك: حِمَارٌ وحُمُرٌ» الكتاب ٦٠١/٣ والأصول في النّحو٤٤٨/٢ والتكملة ص١٦٥ وشرح المفصّل ٥، ٤١ وشرح الشافية للرّضي ١٢٦/٢ وارتشاف الضرب ٤١٦/١.

(١) ذكرهما الزمخشري في المفصل ص١٩٣، بينما ذكر سيبويه في الكتاب ٦٠٣/٣ صِيْرَان فقط.

(٢) كتاب سيبويه ٦٠٣/٣ وشرح المفصل ٤٠/٥ وشرح الكافية الشافية ١٨٥٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٢٨/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٦/١.

(٣) لسان العرب **(صور)** ٤٤٠/٧.

(٤) كتاب سيبويه ٦٠٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٦/٤ وشفاء العليل ١٠٤٥/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٣٦/٢ وارتشاف الضرب٤٥٥/١.

(٥) لسان العرب **(شمل)** ٢٠٠/٧.

(٦) لسان العرب **(غرب)** ٣٧/١٠. **(والجمعُ أَغْرِبَة وأَغْرُبٌ وغِرْبان وغُرُبٌ).**

(٧) كتاب سيبويه ٦٠٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٢٩/٢ وارتشاف الضرب ٤١٦/١.

(٨) كتاب سيبويه ٦٠٣/٣ـ٦٠٤ والمقتضب ٢١١/٢ـ٢١٣ والتكملة ص١٦٥ـ١٦٦.

(٩) شرح الكافية الشافية ١٨٣٤/٤.

(١٠) القُرَادُ: دُوَيْبَةٌ تعضُّ الإبل. لسان العرب **(قرد)** ٩٤/١١ وتاج اللغة وصحاح العربية **(قرد)**.

(١١) ارتشاف الضرب ٤٤٦/١.

(١٢) لسان العرب **(زقق)** ٦٠/٦ **(والجمعُ أَزِقّةٌ وزُقّاق)**..

(١٣) كتاب سيبويه ٥٧٦/٣ والمقتضب ٢١٠/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٢٩/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٩/١.

(١٤) كتاب سيبويه٦٠٣/٣ والمقتضب٢٠٩/٢ والأصول في النّحو٤٤٩/٢ وشرح المفصل٤١/٥ وشرح الكافية الشافية١٨٢٦/٤.

(١٥) الغُلام: ابن سيده: الغلامُ الطّارُّ الشارب. والجمعُ أَغْلِمَة وغِلْمَةٌ وغِلْمَانٌ. لسان العرب **(غلم)** ١١١/١٠.

ـ بضمّتين ـ قبل الإدغام، وبضمٍّ فإسكان بعده في ذُبْابٍ[١] (نادر[٢]) لأنّه لا يجيءُ في المضاعف سواءٌ كان مضمومَ الفاءِ كذُبَابٍ أم مفتوحها كبَتَاتٍ[٣] أم مكسورها كزِمَامٍ[٤]، إنْ أُدْغِمَ التبسَ، وإلّا لزم الثّقل وكما لا يجيءُ في المضاعفِ، لا يَجيءُ في معتلّ اللّام كسَمَاءٍ ودواءٍ وسقاء لزيادة التّغييراتِ، ولئلا يصيرَ الجمعُ على حرفين (وجاء في مؤنّث) هذه الأوزانِ (الثّلاثةِ) مجرّداً عن التّاء وهي نحو عَنَاقٍ للأنثى من ولد المعز ـ كما مرَّ ـ وذِرَاع[٥] لما يُذْرَعُ به وعُقَاب[٦] لطير (أَعْنُقٌ[٧] وأَذْرُعٌ وأَعْقُبٌ) بخلاف التاء فيها وإثباتها في جمع المذكر كأزمنة فرقاً بينهما كما فرّقوا بينهما بذلك في العدد (وأَمْكُنٌ شاذ[٨])؛ لأنَّ المكان[٩] مُذَكَّرٌ فحقُّه أن يُجمع على أَمْكِنَةٍ، وقيل إنَّه مُؤَوَّلٌ بالأرض، وهي مؤنّثة. والمكان في الحقيقة مَفْعَل من الكون، معناه

---

(١) الذّبابُ الأسودُ الذي يكون في البيوت، يسقط في الإناء والطعّام، والجمع أَذِبَّة في القلّة. وحكى سيبويه عن العرب ذُبٌّ، فهو مع الإدغام على اللغّة التّميمية. لسان العرب (ذبب) ٥/٢٠ـ٢١.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٦٠٤ والأصول ٢/٤٤٩ والتكملة ص١٦٦ وشرح الشّافية ٢/١٢٩ وارتشاف الضرب ١/٤٢٣.

(٣) البَتَاتُ: الزّادُ والجهازُ. والجمعُ أَبِتَّةٌ. لسان العرب (بتت) ١/٣٠٩.

(٤) الزّمام: الحبلُ الذي يُجعل في البُرَةِ والخشبةِ. وقد زُمَّ البعيرُ بالزّمام. الجمع أَزِمّةٌ. لسان العرب (زمم) ٦/٨٤.

(٥) لسان العرب (ذرع) ٥/٣٧.

(٦) لسان العرب (عقب) ٩/٣٠٦.

(٧) قال سيبويه: «وأمّا ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنّثاً فإنَّهم إذا كسّروه على بناء أدنى العدد كسّروه على (أَفْعُل) وذلك قولك: عَنَاق وأَعْنُق وقالوا في الجميع: عُنُوق، وكسّروها على فُعُوْل كما كسّروها على (أَفْعُل).. وقالوا: ذِرَاعٌ وأَذْرُعٌ حيث كانت مؤنّثة، ولا يجاوز بها هذا البناء. . . . وقالوا: عُقَاب وأَعْقُب، كما قالوا: غِرْبَان، وقالوا: كُرَاع وأَكْرُع. وأَتَان وأُتُن، كما قالوا: أَشْمُل، وقالوا: يمين وأَيْمُن لأنَّها مؤنّثة». الكتاب ٣/٦٠٥ـ٦٠٦ والكامل ص١١٢ـ١١٣ والأصول في النّحو ٣/٨ والتكملة ص١٦٧ وشرح المفصل ٥/٤٣ وشرح الشافية للرّضي٢/١٢٩ وارتشاف الضرب ١/٤١٠.

(٨) التكملة ص١٧٤ والمخصص ١٤/١١٥ وشرح المفصل ٥/٤٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/٦٠٥ـ٦٠٦.

(٩) لسان العرب (مكن) ١٣/١٦٣ وارتشاف الضرب ١/٤١٠.

الموضع، لكنّه لمّا كَثُرَ لزومُ الميم تُوُهِّمَت أصليةً، وجُعِل فَعَالًا ثم اشتقَّ منه مَكَنَ وتَمَكَّن ونحوهما. وأمّا المؤنّث بالتاء فسيأتي على ما في نسخه **(ونحو رَغِيف)** مما مدّته ياء، ولا يكون فاؤه إلّا مفتوحاً، يجمع **(على أَرْغِفَةٍ ورُغُف[1])** - بضمّتين - **(ورُغْفَان)** - بضمِّ أوّله - **(غالباً وجاء)** في جمعه ثلاثة أبنيةٍ[2] كثيراً **(أَنْصِبَاء)** في نصيب[3] **(وفِصَال)** في فصيل[4] لولد الناقة إذا نصل عن أمّه **(وأَفائِل)** في أَفِيْلٍ[5] للصغير من الإبل، **(وظِلْمَان)** - بكسر أوّله - في ظليم[6] للذكر من النعام **(قليل[7] وربما[8])** أي: وقليل **(جاء مُضَاعِفُه)** أي: مضاعف نحو رغيف كسرير **(على سُرُر[9])** - بضمّتين - **(ونحو عَمُوْدٍ)** مما مدّته واو ولا يكون فاؤه في المفرد غير المصدر إلّا مفتوحاً، يُجمع **(على أَعْمِدَةٍ وعُمُدٍ[10])** - بضمّتين - غالباً إن لم يكن معتل اللّام **(وجاء)** في جمعه ثلاثة أبنية[11] أُخر **(مِعْدَانٍ)** - بكسر أوّله - في قَعُوْدٍ[12]

---

(١) المقتضب ٢/٢٠٤ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٣ وشفاء العليل٣/١٠٣٣ وشرح الشافية للرّضي٢/٣١ وارتشاف الضرب ١/٤١٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٦٠٤ـ٦٠٥ والمقتضب٢/٢٠٧ والأصول في النّحو٢/٤٤٩ والتكملة ص١٨٤ وشرح المفصل٥/٤١ـ٤٢ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٣٢.

(٣) النّصيب: الحظّ من كلّ شيء. والجمع أنصباء وأنصبة. لسان العرب **(نصب)** ١٤/١٥٧.

(٤) لسان العرب **(فصل)** ١٠/٢٧٣.

(٥) لسان العرب **(أفل)** ١/١٦٧ **(الجمع إفَالٌ، لأنّ حقيقته الوصف)**..

(٦) لسان العرب **(ظلم)** ٨/٢٦٨.

(٧) قال سيبويه: «وقد كسّره بعضهم على فِعْلان)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيْمٌ وظِلْمَان».. الكتاب ٣/٦٠٤ والمقتضب ٢/٢١٠ وشرح المفصل ٥/٥٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٥٨ وارتشاف الضرب ١/٤٤٧.

(٨) المفصّل ص١٩٤: «ولم يجيء فُعُل من المضاعف».

(٩) الأصول في النّحو ٢/٤٤٩ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٣١ وارتشاف الضرب ١/٤٢٦.

(١٠) كتاب سيبويه ٣/٤٠٥ والمقتضب ٢/٢١١ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٣٣ وارتشاف الضرب ١/٤٢٤.

(١١) كتاب سيبويه ٣/٦٠٧ـ٦٠٨ والأصول في النّحو ٣/٨ـ٩ والتكملة ص١٦٦ وشرح المفصل ٥/٤٢ وارتشاف الضرب ١/٤١٢.

(١٢) لسان العرب **(قعد)** ١١/٢٣٧ **(جمعه أَقْعِدَة وقُعُد وقِعْدَان وقَعَائد)**.

للبعير الذي يركبه الراعي في كل حاجة (**وأفلاء**) في فَلُوّ[١] ـ بتشديد الواو ـ لولد الفرس الذي يُفتَلى أي: يُفطَم (**وذنائِب**) في ذَنُوبٍ[٢] للدلو المملوء ماء. (**المؤنث**) من السّالم المزيد فيه مدّة ثالثة (**كيف كان**) بفتح أوّله أو كسره أو ضمّه مؤنثاً بالتاء أو بالمعنى يجمع (**على**[٣] **حَمَائِم ورَسَائِل وذَوَائِب وصَحَائِف وصُحُفٍ وسُفُنٍ**) وسَفَائِن وحَمَائل وشمائل وعَقَائِب وعجائِز في حمامة ورسالة وذؤابة[٤] للناصية ولمنبتها، وصحيفة وسفينة وحمولة[٥] وشَمال[٦] ـ بالفتح ـ لريح تهبُّ من ناحية القطب ـ وبالكسر ـ لخلاف اليمين وعُقَاب وعَجُوْز عَلَمُ امرأةٍ، وجاء يمينٌ على أَيْمُنٍ، وقوله المؤنَّثُ إلى آخره ساقط في بعض النسخ. وتقدّم بعضه في قوله؛ وجاء في مؤنث الثلاثة إلى آخره. (**الصفة**) ممّا زيادته مدّة ثالثة مذكراً يقال فيها (**نحو جَبَانٍ**) مما مدّتُه ألفٌ وفاؤهُ مفتوحٌ يُجمع (**على جُبَنَاء و**[٧]) على (**صُنُع**[٨]) ـ بضمّتين ـ في صَنَاعٍ[٩] يقال امرأةٌ صَناعُ اليدين أي: ماهرة بعملها ورجل صَنِيعٌ وصِنْع بكسر أوّله وإسكان ثانيه (**و**) على (**جِياد**[١٠]) في جواد[١١] للفرس الجواد في جادَ الفرسُ جُوْدَةً ـ بالضّمّ ـ وأمّا جواد من جادَ الرّجلُ بماله جوداً فَجَمْعُهُ جُوْدٌ، قيل: وأَصْلُهُ جُوُدٌ بضمّ الواو (**ونحو كِنَازٍ**[١٢]) ممّا مدّته ألف وفاؤه مكسور

(١) لسان العرب (**فلا**) ٣٢٩/١٠.
(٢) لسان العرب (**ذنب**) ٦٤/٥.
(٣) كتاب سيبويه ٦١٠/٣ والأصول في النحو ١٠/٣ والتكملة ص١٦٩ وشرح المفصل ٤٤/٥ وارتشاف الضرب ٤٥٤/١ ـ ٤٥٥.
(٤) لسان العرب (**ذأب**) ١٥/٥.
(٥) الحَمُوْلَة: الإبل التي تحمل. لسان العرب (**حمل**) ٣٣٤/٣.
(٦) لسان العرب (**شمل**) ٢٠٠/٧.
(٧) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشرح المفصل ٤٩/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٣/١.
(٨) شرح الكافية الشافية ١٨٣٦/٤ وارتشاف الضرب ٤٢٥/١.
(٩) لسان العرب (**صنع**) ٤٢٠/٧.
(١٠) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٣٥/١.
(١١) لسان العرب (**جود**) ٤١١/٢.
(١٢) لسان العرب (**كنز**) ١٦٦/١٢.

للناقة المكتنزة من اللَّحم، جمع (**على كُنُزٍ**[١]) بضمّتين (و) على (**هِجَانٍ**[٢]) في هَجَان[٣] للبَعير الأبيض، والكسر[٤] في المفرد كهَي في كِتَاب، وفي الجمع كَهِي في رِجَال وصَنَاع وكِنَاز، لا يليق ذكرهما هنا؛ لأنّهما مؤنثان وكلامه في المذكر (**ونحو شُجَاع**) ممّا مدّته ألف وفاؤه مضموم يُجْمَعُ (**على شُجَعَاء**[٥] **وشُجْعَانٍ**) - بضمّ أوّله - (**وشِجْعَانٍ**) - بكسره - (**وأَشْجِعَةٍ**[٦] **ونحو كَرِيم**) ممّا مدّته ياء وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يجمع على تسعة[٧] أبنية (**على كُرَمَاء وكِرَامٍ**) غالباً وشرط ابن مالك في مفرد فُعَلاء كونه غير مضاعف ولا معتل اللّام، وفي مفرد فِعَالٍ كونه صحيح اللّام (و) على (**نُذُر**) في نذير[٨] (و) على (**ثُنْيَان**) - بضمّ أوّله - في ثنيّ[٩] لمن يُلْقِي ثَنِيَّتَهُ، وهي واحدةُ الثنايا وهي الأسنان المتقدمة، اثنتان فَوْق واثنتان تحت (و) على (**خِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاء وأَشِحَّةٍ وظُرُوف**) - بضمّ أوّله - في خُصِ[١٠] وشريف وصديق وشحيح[١١] وظريف (**ونحو صَبُوْر**) ممّا

---

(١) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ وشفاء العليل ١٠٣٦/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٦/٤ وشرح المفصل ٥٠/٥ وشرح الشافية للرّضي١٣٥/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٦٣٩/٣ والتكملة ص١٨٧ وشرح المفصل ٥٠/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٣٥/٢ وارتشاف الضرب ٤٣٢/١.

(٣) لسان العرب (**هجن**) ٤٢/١٥.

(٤) جاء والكسرة في (أ).

(٥) كتاب سيبويه ٦٣٤/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٣٦/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٤/١.

(٦) سقط وأشجعة من (أ). ولم يذكر سيبويه في الكتاب ٦٣٤/٣ هذا الجمع. والعبارة في متن الشافية للرّضي١٣٥/٢ (**شُجَعَاء وشُجْعَان وشِجعْة**).

(٧) كتاب سيبويه ٦٣٤/٣ـ٦٣٧ والأصول في النحو١٧/٣ـ١٩ والتكملةص١٨٥ـ١٨٦ وشرح المفصل١٤٥/٥ـ١٤٦ وشرح الشافية للرّضي ١٣٧/٢ـ١٣٨ وارتشاف الضرب ٤٢٤/١.

(٨) النّذير: المُنْذِرُ. والجمع نُذُرٌ. لسان العرب (**نذر**) ١٠٠/١٤.

(٩) لسان العرب (**ثني**) ١٤١/٢ـ١٤٢ (**الجمع: ثِناءٌ وثُناء وثُنيات**).

(١٠) الخصية: من أعضاء التّناسل. والعرب تقول: خَصِيّ. والجمع خِصْيَة وخِصْيَان. لسان العرب (**خصي**)١١٧/٤.

(١١) الشُّحُ: البُخْلُ، ورجلٌ شَحِيْحٌ وشَحَاحٌ من قومِ أَشِحَّةٍ وأَشِحَّا، وشِحَاح. لسان العرب (**شحح**) ٤٢/٧.

مدّته واو وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يُجْمَعُ **(على صُبُر**[١]**)** بضمّتين غالباً **(و)** على **(وُدَدَاء**[٢]**)** في وَدُوْدٍ[٣] للمُحِبّ **(وأعداء**[٤]**)** في عَدُوٍّ، قيل: وكان ينبغي أن يقول ولا يجمع جمع التصحيح كما سيقوله في فعيل بمعنى فعول لئلا توهم[٥] الاختصاص **(وفَعِيْل بمعنى مَفْعُوْل)** دالّاً على آفة و[٦] **(بابُه)** أي: أصله في الجمع **(فَعْلى**[٧]**)** - بفتح فائه وسكون عينه - **(كجَرْحَى وأَسْرَى وقَتْلَى)** في جَرِيْحٍ وأَسِيْرٍ وقَتِيْلٍ، بخلاف ما لا يدلّ على آفةٍ ككَحِيْلٍ[٨] وخَصِيْبٍ[٩] ووَهِيْنٍ[١٠]، وعادتُه جَرَت بتقديم الأخفّ من الأبنيةِ، وهنا عَكَسَ فقدَّمَ على هذا فَعُوْلًا مع أنَّ الكسر والياء أخفّ من الضمّ والواو، ومع أنَّ المناسب أن لا يفصِلَ بين قسمي فَعِيْلٍ بغيرهما تنبيهاً على أنَّ فَعِيْلًا بمعنى مَفْعُول على خلاف الأصل؛ إذ الأصلُ في فَعِيْلٍ أن يكونَ بمعنى فَاْعِل؛ لأنّه يفرق فيه بين المذكّر والمؤنّث الجاري ذلك على الأصل في الأسماء؛ ولأنَّ الفاعلَ أصلٌ بالنسبة للمفعول وللكثرة إذ ما من فعل إلّا وله فاعل **(وجاء)** في جمعِ فَعِيْل بمعنى مَفْعُوْلٍ **(أُسَاْرَى)** بوزن سُلَامَى[١١]

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٦٣٧ـ٦٣٨ والأصول في النّحو ٣/١٩ والتكملة ص١٨٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٣٩ـ١٤٠ وارتشاف الضرب ١/٤٢٣.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/١٤٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١ وهمع الهوامع ٦/١٧٨ وارتشاف الضرب ١/٤٤٤.

(٣) لسان العرب **(ودد)** ١٥/٢٤٧.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢/١٤٠.

(٥) جاء يوهم في (أ).

(٦) سقط ومن (أ).

(٧) قال سيبويه: «فَعِيْل: إذا كسّرتَه كسَّرْتَه على فَعْلَى، وذلك: قَتِيْل وقَتْلَى وجريح وجرحى، وعَقِيْرٍ وعَقْرَى، ولَدِيْغ ولَدْغى». الكتاب ٣/٣٤٧ وشفاء العليل ٣/١٠٤١ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٤١ وارتشاف الضرب ١/٤٤٢.

(٨) رجلٌ أكحل بَيِّنُ الكُحْل. وكحيل وقد كَحِلَ. لسان العرب **(كحل)** ١٢/٤١.

(٩) الخصب: نقيضُ الجَدْبِ. لسان العرب **(خَصب)** ٤/١٠٦.

(١٠) رجلٌ وهينٌ: ضعيف. لسان العرب **(وهن)** ٤/٤٣٣.

(١١) شفاء العليل ٣/١٠٤٣ وارتشاف الضرب ١/٤٥٣.

في أسير[١] **(وشَذَّ)**[٢] فيه **(أُسَرَاء[٣] وقُتَلاء)** بوزن كُرَمَاء **(ولا يُجْمَعُ[٤])** فَعِيْل هذا **(جَمْعَ التَّصحيحِ)** فلا يقالُ في المذكَّرِ جَرِيْحُوْنَ، ولا في المؤنَّثِ جَرِيْحَات **(يتميَّز عن فَعِيْل الأصل)** أي: الذي بمعنى فاعل، فإنّه يجمع جمع التّصحيح[٥] فيقال: كَرِيْمُوْن وظَرِيْفُوْن، ولم يعكسوا؛ لأنَّ الأصلَ أَوْلَى بالجمعِ الأشرفِ، قوله «ليتميَّزَ» فيه تغليبٌ؛ لأنَّه يرجعُ إلى جمع المذكَّر، إذْ امتناعُ جمعِ المؤنَّثِ تصحيحاً في فَعِيْلٍ المذكورُ ليس للتميز؛ لأنَّه ممتنعٌ في فَعِيْلٍ بمعنى فَاْعِل أيضاً، بل لأنَّه لمّا امتنعَ جمعُ المذكَّرِ تصحيحاً كان امتناعُه في المؤنث أَوْلَى، لئلا يكونَ للفرعِ على الأصلِ مزيّة **(ونحو مَرْضَى)** في مَرِيْضٍ مع أنَّه بمعنى فاعل، إذْ يقالُ مَرِضَ الرَّجلُ فهو مريض **(مَحْمُوْلٌ على جَرْحَى[٦])** والمعنى أنَّ مَرِيْضاً مُلْحَقٌ بجَرِيْح في جمعه؛ لاشتراكهما في الزِّنَةِ والمعنى بإصابةِ الألمِ وأيَّدَ ذلك بقوله **(وإذا حَمَلُوا عليه)** أي: على فَعِيْلٍ بمعنى مَفْعول **(نحو هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى[٧])** في هَالِكٍ[٨] ومَيِّتٍ وأَجْرَبَ[٩] مع مخالفته له زنة لموافقته له معنى **(فهذا)** أي: فحملُ مريض

---

(١) الأسير: الأخيذُ. لسان العرب **(أسر)** ١/١٤٠.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/١٤٨.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١ وشرح المفصل ٥/٥١ وارتشاف الضرب ١/٤٤٥.

(٤) قال سيبويه: «وأمّا **(فَعِيل)** إذا كان بمعنى مَفْعُوْلٍ فهو في المؤنّث والمذكَّر سواء، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تُجمع فَعُول». الكتاب ٣/٦٤٧ والتكملة ص١٨٧ وشرح المفصل٥/٥١ وتوضيح المقاصد والمسالك٥/٥٠ـ٥١.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢/١٤٨.

(٦) قال سيبويه: «قال الخليل: إنَّما قالوا: مَرْضَى وهَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى وأشباه ذلك لأنَّ ذلك أمرٌ يُبتلونَ به، وأُدخلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى». الكتاب ٣/٦٤٨ والمقتضب ٢/٢١٧ـ٢١٨ والأصول في النّحو ٣/٢٧ والتكملة ص١٨٩ والمخصص ٩/٦٣ وشرح المفصل ٥/٨١ـ٨٢ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٤٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٤٤ـ١٤٥ وارتشاف الضرب ١/٤٤٢.

(٧) كتاب سيبويه ٣/٦٤٨.

(٨) رجلٌ هالِكٌ من قوم هُلَّكٍ وهُلاَّكٍ وهَلْكَى وهَوَالِك، والأخيرة شاذّة. لسان العرب **(هلك)** ١٥/١١٦.

(٩) الجَرَبُ: بَثَرٌ يعلُو أبدانَ النّاسِ والإبِل. والجمع جُرْبٌ وجَرْبَى وجِرَابٌ. لسان العرب **(جرب)** ٢/٢٢٧.

عليه **(أَجْدَرُ)** أي: أحق لموافقتِهِ له زنةً ومعنىً، وحَمْلُ الشيءِ على الشيءِ في صفة الجمع لتوافقهما معنىً لا زِنَةً جائزٌ **(كما حملوا أَيَامَى[1])** في أَيِّم[2] بتشديد الياء لِمَنْ لا زوجَ له من رجل وامرأة **(ويَتَامى)** في يتيم[3] لمن لَّا أب له من بني آدم، ولِمَا لا أمَّ له من البهائم، ولِمَا لا نظيرَ له من الدّر أو غيره. **(على وَجَاعَى)** في وَجِعٍ[4]، **(وحَبَاطَى[5])** في حَبِط[6] لِمُنْتَفِخ البطنِ مع أنَّ مفردَ الأوّلينِ فَيْعِلٌ وفَعِيْل، ومفردُ الأخيرَين فَعِلٍ[7] لاشتراكهما في المعنى بإصابة الآفةِ مع تقاربهما زنةً؛ إذ لا تفاوتَ بين المفردَين إلّا بزيادة ياء، وخالف الجوهري[8] في أيامى فقال[9]: «أصلها أيائم فقلبت».

(المؤنّث) صفة ممّا زيادته مدّةٌ ثالثةٌ ياء أو واو، وفاؤه لا يكون إلّا مفتوحاً يقال فيه **(نحو صَبِيْحَةٍ[10])** من الصَّباحةِ أيَ الحسنُ والجمالُ، يُجمع **(على صِبَاحٍ[11])** بكسر أوّله **(وصَبَائِحَ)** غالباً. وشَرَطَ

---

(١) قال سيبويه: «قالوا: يتامى وأيامَى، شبهّوه بوَجَاعَى وحَبَاطى، لأنَّها مصائبُ قد ابتلوا بها، فشبِّهَت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلَى». الكتاب ٦٥٠/٣ والتكملة ص١٨٩ وشرح المفصل ٨٢/٥ وشرح الكافية الشافية١٨٦٩/٤ وشرح الشافية للرضي ١٤٥/٢ـ١٤٦ وهمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٢) لسان العرب **(أيم)** ٢٨٩/١ **(الجمع أَيَايم وأَيَامى)**.

(٣) لسان العرب **(يتم)** ٤٣٥/١٥ **(الجمع أيتامٌ ويتامى ويَتَمَة)**.

(٤) لسان العرب **(وجع)** ٢٢١/١٥ **(قومٌ وَجْعَى ووُجَاعَى ووَجِعِين ووِجَاعٍ وأَوْجَاع)**.

(٥) كتاب سيبويه ٦٤٩/٣ـ٦٥٠ والتكملة ص١٨٩ وشرح المفصل ٨٢/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٤٥/٢.

(٦) لسان العرب **(حبط)** ٢٣/٣.

(٧) قال الرّضي: «وفَعِلٌ من هذا الباب فيما يدلُّ على الهيجانات والعيوب الباطنية، فلمّا تقاربَ معناهما واتَّحد مبناهما، أعني من باب فَعِل يفعَل، تشاركا في كثيرٍ من المواضعِ نحو عَطِشَ وعَطْشَان». شرح الشافية ١٤٥/٢ـ١٤٦.

(٨) تاج اللغة وصحاح العربية **(أيم)** ١٨٦٨/٥.

(٩) بسط المسألة في الكشّاف ٤٩٤/١: «الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا، والأيم للرّجل والمرأة، وقد آم وآمت وتأيما؛ إذا لم يتزوجا، بكْرَيْنِ كانا أو ثيّبين»..

(١٠) لسان العرب **(صبح)** ٢٧٤/٧.

(١١) قال سيبويه: «وإذا لحقت الهاء فَعِيْلاً للتأنيث، فإنَّ المؤنّث يوافق المذكّر على فِعالٍ، =

ابن مالكٍ[١] في مُفْرَدِ فِعَالٍ أن يكونَ صحيحَ اللّام، وفيه وفي مفردِ فعائِلَ أن لا يكونَ بمعنى مَفْعُولَةٍ، ليخرجَ نحو غَنِيَّةٍ وذَبِيْحَةٍ وقَتِيْلَةٍ فلا يجمعُ على ذلك، وما ورد منه فشاذٌّ. **(وجاءَ)** في جمع ذلك **(خُلَفَاءُ[٢])** في خَلِيْفَةٍ بجعلِ التّاءِ فيه للمبالغةِ كعلامةٍ، لا للتأنيث؛ ولأنّه لمّا لم يقع إلّا على المذكّرِ، فكأنّه لا تاءَ فيه، **(وجَعْلُه جَمْعَ خَلِيْفٍ أَوْلَى)** من جعلهِ جمع خليفةٍ لكثرةِ مجيءِ جمع فَعِيْلٍ على فُعَلَاء كَكُرَمَاء، والحملُ على الأكثرِ أَوْلَى، فجمعُ خليفٍ خلفاءُ، وجمع خليفةٍ خلائِفَ غالباً، وقد جاء القرآن بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٖ﴾[٣] و﴿خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾[٤].

(ونَحْوُ عَجُوْز[٥]) وهي المرأة الكبيرة يجمع **(على[٦] عَجَائِز)**. قال ابن السكيت: **(ولا يقال[٧] عجوزة، والعامَّةُ تقولُه)** ولم يذكر المصنّفُ لمؤنّثِ الصِّفَةِ بالتّاءِ ما مدّتُهُ ألفٌ؛ لأنَّ الظّاهرَ أنَّ فِعَال بحركاتِهِ الثلاث يستوي فيها المذكّرُ والمؤنّث، فكأنّه لا مؤنَّثَ له بالتّاءِ، أمّا المؤنَّثُ بالمعنى

= وذلك: صَبِيْحةٌ وصِبَاح، وقد يكسّر على فعائل كما كُسِّرت عليه الأسماء وذلك صبَائح..» الكتاب ٦٣٦/٣ وشرح المفصل ٥١/٥ـ٥٢ وشرح الشافية للرّضي ١٤٩/٢ـ١٥٠.

(١) قال ابن مالك في الألفية ص:

* وفَعَلٌ أيضاً له فِعَالُ ما لم يكن في لامهِ اعتلالُ
* وفي فَعِيْلٍ وصفَ فاعلٍ وَرَدْ كذاك في أنثاه أيضاً اطّرد

وقال المرادي: «يطّرد فِعال أيضاً في فعيل بمعنى فاعل وفعلَة مؤنّثة نحو ظريف وظريفة يجمعان على ظِرَاف، واحترز من فعيل بمعنى مفعول ومؤنّثه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جِرَاح». توضيح المقاصد والمسالك ٥٤/٥ـ٥٥.

(٢) كتاب سيبويه ٦٣٦/٣ والأصول في النّحو ١٨/٣ والتكملة ص١٨٥ والمفصل ص١٩٤ وشرح الكافية الشافية ١٨٦١/٤ وشفاء العليل ١٠٤١/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٥٠/٢ وارتشاف الضرب ٤٤٣/١.

(٣) الأعراف ٦٩/٧.

(٤) فاطر ٣٩/٣٥.

(٥) لسان العرب (عجز) ٦٠/٩. (الجمع عُجُزٌ وعُجْزٌ وعَجَائِز).

(٦) كتاب سيبويه ٦٣٧/٣ والأصول في النّحو ١٩/٣ والتكملة ص١٨٦.

(٧) لسان العرب (عجز) ٦٠/٩.

فقدّمَ حكمَ المفتوحِ والمكسورِ منه في نحو صَنَاعٍ وكِنَازٍ. ولمّا فرغ ممّا زيادته مدّة ثالثة شرع فيما زيادته مدّة ثانية، وهي ألفٌ فقال (**فَاْعِلٌ**) إمّا اسم أو صفة (**الاسمُ**) مذكر أو مؤنث، المذكّر منه يقال فيه (**نَحْوُ كاهِلٍ**[١]) لِمَا بين الكتفين، يُجمع (**على كواهِلَ**[٢]) غالباً (**وجاء**) في جمعه (**حُجْزَاْنُ**[٣]) بضمّ أوّله وإسكان ثانيه ـ وبراءٍ مهملة في حاجز[٤] لحفرة تمسك ماء المطر بجنب الوادي. (**وجِنَّانٌ**) بتشديد النون في جان[٥] لأبي الجن وللعظيم من الحيات البيض، ومنه خبرُ نَهْيٍ[٦] عن قتل جِنَّان البيوت، وجاء في جمعه[٧] أيضاً أجوزة. قال الجوهري[٨]: «والجائر وهو سهم في البيت، يجمع على أجوزة وجوزات» (**المُؤَنَّثُ**) منه بالتاء، يقال فيه (**نحو كاثِبَةٍ**[٩]) بالمثلثة، لما يقع عليه مقدم السرج من الفرس، يجمع (**على كَوَاثِبَ**[١٠]، **وقد نَزَّلوا فَاْعِلاءَ**) بألف التأنيث (**مَنْزِلَتَهُ**) أي: منزلة نحو كاثبة لاشتراكهما في زيادة علامة التأنيث على فاعل (**فقالوا قَوَاْصِعُ**[١١]) في قاصعاء[١٢] لِجُحْرٍ من جُحْرَةِ اليَرْبُوْعِ يتقصَّعُ فيه، أي: يدخل فيه (**ونَوَاْفِقُ**[١٣]) لأحد حُجْرَته

---

(١) لسان العرب (**كهل**) ١٢/١٧٩.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٦٤.
(٣) كتاب سيبويه ٣/٦١٤ والأصول في النّحو ٢/٤٥٠ والتكملة ص١٧٠ وشرح المفصل ٥/٥٢ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٠ وارتشاف الضرب ١/٤٤٨.
(٤) لسان العرب (**حجر**) ٣/٥٩.
(٥) لسان العرب (**جان**) ٢/٣٨٩.
(٦) صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٤.
(٧) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٣ وشفاء العليل ٣/١٠٣٣ وارتشاف الضرب ١/٤١٧.
(٨) تاج اللغة وصحاح العربية (**جوز**) ٣/٨٧١ ولسان العرب (**جوز**) ٢/٤١٨ والمفصل ص١٩٤ وشرح المفصل ٥/٥٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٥٤.
(٩) لسان العرب (**كثب**) ١٢/٣٥.
(١٠) كتاب سيبويه ٣/٦١٧ـ٦١٨ والأصول في النّحو ٣/٢٦ والتكملة ص١٧٢ والمفصل ص١٩٤ وشرح المفصل٥/٥٤ وشرح الشافية للرّضي ٥/١٥٤.
(١١) لسان العرب (**قصع**) ١١/١٩٤.
(١٢) ارتشاف الضرب ١/٤٤٩.
(١٣) لسان العرب (**نفق**) ١٤/٢٤٢.

أيضا؛ يكتمه ويُظهر غيرَه، وهو موضع يُرَقِّقُهُ، فإذا أُتيَ من قِبَلِ القاصعاءِ ضَرب النافقاءَ برأسه فانتفق أي: خرج **(ودَوَامٌ)** - بتشديد الميم - في داماء[١]، كذلك لأحد جُحْرَيْهِ أيضاً يدمُه بالتُّرابِ أي: يَطْلي رأسهَ به **(وسَوَابٍ)** كجوارٍ وزناً وإعلالاً في سابياء[٢] للمَشِيْمَةِ التي يكون فيها الولد، وإنَّما قلبت[٣] ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسير بالتصغير. **(والصفة)** من فاعل إمّا مذكّر أو مؤنّث، لمذكّر يقال فيه **(نحو جَاهِلٍ[٤])** ممّا صحّت لامه يجمع **(على[٥] جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِباً و)** جاء جمعه على **(فَسَقَةٍ)** في فَاْسِقٍ[٦] **(كثيراً و)** جاء جمعه **(على قُضَاةٍ)** ودعاة غالباً **(في)** قاض[٧] وداعٍ[٨] من **(المعتلِّ اللامِ[٩])** وأصلهما قُضَية ودُعَوَة - بضمّ أوّلهما - قُلب حرفُ العلّة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله. وقال الفرَّاء: أصلهما قَضيّ ودَعوّ بتشديد الياء والواو، حذفت إحدى اليائين أو الواوين وعوّض عنها التاء **(و)** جاء في[١٠] جمعه من صحيح اللّام قليلًا **(على بُزُلٍ)** في بازلٍ[١١] للبعير الذي انشق

---

(١) لسان العرب **(دمم)** ٤٠٩/٤.

(٢) لسان العرب **(سبي)** ١٦٧/٦.

(٣) في مجموعة الشافية ١٤٢/١: «سوابٍ: أصلُه سوابي، أُعلَّ إعلالَ قاض، فيقال هذه سوابٍ، ومررتُ بسوابٍ، ورأيتُ سوابي. وإنما قُلبت ألف فاعل واواً تشبيهاً للتكسر بالتّصغير». والسِّيرافي النحوي ص٦٢٠ والمخصص ٢٤/١.

(٤) الجهل: نقيض العلم. لسان العرب **(جهل)** ٤٠٢/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٦٣١/٣-٦٣٢ والأصول في النحو ١٦/٣ والتكملة ص١٨٤ والمفصل ص١٩٤ وشرح المفصل٥٤/٥.

(٦) الفِسقُ: العصيان والتّركِ لأمرِ الله عزَّ وجلّ والخروج عن طريق الحقّ. لسان العرب **(فسق)** ٢٦٢/١٠.

(٧) القضاء: الحُكْمُ. لسان العرب **(قضي)** ٢٠٩/١١.

(٨) رجلٌ داعيةٌ إذا كان يدعو النّاسَ إلى بِدعة أو دين. لسان العرب **(دها)** ٣٦٠/٤.

(٩) كتاب سيبويه ٦٣١/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٤٢/٤ وارتشاف الضرب ٤٤١/١ قال ابن مالك: «ومن أمثلة الكثرة **(فُعَلَة)** والقياسي منه ما كان لِفاعِل معتلّ اللاّم، صفة لمذكّر عاقل كـ قاضٍ وقُضاة ورامٍ ورُمَاة». وهمع الهوامع١٠٢/٦.

(١٠) سقط في من **(أ)**.

(١١) لسان العرب **(بزل)** ٤٠٠/١.

نابه، وذلك في السّنة التاسعة وربما بزل في الثامنة. (و) على[١] (شُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ) في شاعر وصاحب (و) على (تِجَارٍ) ـ بكسر التّاء وتخفيف الجيم ـ في تاجر[٢]، ويُجمع أيضاً على تُجّار ـ بضمّ التّاء وتشديد الجيم ـ وقدّمه في جُهّالٍ، وعلى تُجْرٍ بوزن صُحْبٍ، وتَرَكَهُ؛ لأنَّ مذهبَ سيبويه[٣] أنْ فُعْلًا من أبنية أسماء الجمع لا من أبنيةِ الجمعِ خلافاً للأخفش (و) على (قُعُودٍ) بضمّ القاف في قاعد.

(وأمّا فَوَارِس) في فارس (فشاذٌّ[٤])؛ لأنَّ فَوَاعِل إنّما يكون جمعاً لِفَاعِلَه كضَارِبَةٍ، ولفَوْعَلَةٍ كصَوْمَعَة[٥]، ولِفَاعِلَاء كقَاصِعَاء، ولفَوْعَل كجَوْهَرٍ[٦]، ولفَاعَل ـ بفتح العين ـ كطَابَع[٧]، ولفاعِل ـ بكسرها ـ اسماً ككاهِل، أو صفة لمؤنّث كحائِض وحَامِل، أو لمذكّر لا يعقل كبازل.

---

(١) قال سيبويه: «وقد يُكَسَّرُ على (فُعَلاء) وذلك شاعرٌ وشعراءُ. وجاء على (فِعَال) وذلك: جِيَاعٌ ونِيَام». الكتاب ٦٣٢/٣.

(٢) تَجَر يَتْجُرُ تَجْراً وتجارةً: باع وشرى. ورجلٌ تاجرٌ، والجمع تِجَار وتُجَّار وتَجْرٌ. لسان العرب (تجر) ١٩/٢.

(٣) قال سيبويه: «بابُ ما هو اسمٌ يقعُ على الجميع لم يكسّر عليه واحدُه. وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ. فالرّكبُ لم يُكَسَّر عليه راكبٌ، ألا ترى أنّك تقول في التّحقير: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ، فلو كان كُسِّرَ عليه الواحد رُدَّ إليه؛ فليس فَعْلٌ مما يُكَسَّر عليه الواحد للجميع». الكتاب ٢٤/٣.

(٤) قال سيبويه: «إلاّ في فَوَارِسَ؛ فإنَّهم قالوا: فَوَارِس، كما قالوا: حَوَاجِز لأنَّ هذا اللفْظ لا يقع في كلامهم إلاّ للرِّجال، وليس في أصل كلامهم أن يكونَ إلاّ لهم، فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا: فَوَاعِل». الكتاب ٦١٤/٣ـ٦١٥ وشرح المفصل ٢٤/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٥٣/٢ وشرح العمدة ص٩٣٥ وشفاء العليل ١٠٤٣/٣ وهمع الهوامع ١٠٦/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٠/١ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٦٣/٤.

* فَوَاعِلٌ لِـ فَوْعَلٍ وفَاعَلٍ ... وفَاعِلاء ـ مطلقاً ـ وفاعِل
* وَصْفاً للأُنثى، أو مُذَكّرٍ بِلا ... عَقْلٍ، وشذّ في ذكور الفُعَلا

(٥) الصومعة: منارُ الرّاهب. لسان العرب (صمع) ٤٠٧/٧.

(٦) الجَوْهَر: كلُّ حجرٍ يُستخرج منه شيءٌ يُنْتَفع به. لسان العرب (جهر) ٣٩٩/٢.

(٧) الطَّابَع والطَّابِع: الخَاتَم الذي يُختم به. لسان العرب (طبع) ١١٨/٨.

فالشذوذ إنَّما هو في جمع فَاعِل صفة لمذكّر يعقل، وقد ورد منه فوارس كما تقرّر وحَسَّنَةُ غلبةُ الاسمية. وعليه اقتصر سيبويه[١]، وزاد غيره[٢]: هَوَالِك ونَوَاكِس في ناكس[٣] أي: متطاطئ[٤] رأسه، وروافس في رافس[٥] للذكر من الخيل والرفس الضرب بالرِّجْلِ، بل هذا مطّرد؛ لأنَّ فاعلًا في صفات ما لا يعقل يجمع على فَوَعِلَ قياساً مطـرّداً **(المؤنث)** بالتاء، وبالمعنى، يقال فيه **(نَحْوَ نَائِمَةٍ)** ممّا صحّت لامه، يُجْمَعُ **(على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وكذلك حوائِضُ وحُيَّضٌ[٦])** ممّا لا مُذَكَّرَ له، وقد تقدّم أنَّ فَاعِلًا مذكراً، يُجمع على فُعَّل كجُهَّل، فهو مشترك بين المذكّر والمؤنّث المذكور. **(والمؤنَّث بالألفِ رَابِعَةً)** إما اسم أو صفة فالاسم[٧]، يقال فيه **(نحو أُنْثَى)** ممّا أَلِفُهُ مقصورةٌ يُجمع **(على إناثٍ[٨])** بحذف ألفِ التأنيثِ كما تُحذف تاؤه، وعلى أناثي بوزن فَعَالِي كدَعَاوِيّ في دَعْوَى[٩]، واعتداداً بألفِ التَّأنيث؛ لأنّها للزومها نزّلت منزلَة لامِ الكلمةِ فجُمع جمعَ الرُّباعيّ، ثم قُلبت ألفُ التأنيثِ ياءً فَكُسِرَ ما قبلها، وقد تبقى بحالها فتبقى الفتحةُ، وفي حال قلبِ ألفهِ ياءً، يَجُوْزُ إعلالُها إعلالَ جَوارٍ. **(ونَحْوُ صحراء)** ممّا ألفهُ ممدودةٌ، يُجمع **(على صَحَاْرِي[١٠])**. قال الجوهري[١١]: «وأصلُهُ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٦١٥.

(٢) المقتضب ٢/٢١٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٥٣ وارتشاف الضرب ١/٤٥١.

(٣) لسان العرب **(نكس)** ١٤/٢٨٣.

(٤) جاء مطأطئ في **(أ)**.

(٥) لسان العرب **(رفس)** ٥/٢٦٦.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٤ وارتشاف الضرب ١/٤٤٩.

(٧) سقط من الأصل **(فالاسم)**. وأثبتُه نقلاً عن **(أ)**.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٦٠٩.

(٩) الدّعاء: الرّغبة إلى الله عزَّ جلّ. دَعَاهُ دعاءً ودَعْوَى. لسان العرب **(دعا)** ٤/٣٦٠.

(١٠) كتاب سيبويه ٣/٦٠٩ والتكملة ص١٠٩ وشرح المفصل ٥/٥٨ والممتع في التصريف ١/٣٢٩ـ٣٣٨ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٦١ـ١٦٢ وسرّ صناعة الإعراب ١/٨٥ـ٨٦ والسِّير في النّحوي ص٦٥٨ـ٦٥٩ وارتشاف الضرب ١/٤٥١.

(١١) تاج اللغة وصحاح العربية **(صحر)** ٢/٧٠٨.

صحاريّ بالتشديد، وقد جاء في الشعر[١]؛ لأنَّك إذا جمعتَ صحراءَ، جئتَ بألفٍ قبل الرَّاءِ وكسرتَ الرّاءَ كما يُكسر ما بعدَ ألفِ كلِّ جمع كمَسَاجِدَ وجَعَافِرَ[٢]، فتقلبُ الألفُ الأولى التي بعد الرّاء ياءً لكسرِ ما قبلها وكذا الثانيةُ التي للتّأنيثِ، فتُدْغَمُ، ثم حُذفت الياءُ الأولى، وأبدلوا الثانيةَ ألفاً، فقالوا: صحارَى بفتح الراءِ لتَسْلَمَ الألفُ من الحذفِ عند التَّنوين، وإنّما فعلوا ذلك ليفرّقوا بين الياءِ المنقلبةِ من ألفِ التأنيثِ والياءِ المنقلبةِ من الألفِ التي ليست للتّأنيث نحو ألف مَرْمىً ومَغْزَى، وإذ قالوا مَرَامِي ومَغَازِي. وبعضُ العربِ لا يحذفُ[٣] الياءَ الأولى، ولكن تحذف الثانية فتقول صحارِي بكسر الراء، وهذه صحارٍ، كما تقول جوارٍ» انتهى.

فالهمزة في صحراءَ وحمراءَ ونحوهما بدلٌ من ألفِ التّأنيث، والأُولى ألفُ المدِّ، وبذلك صرّح غيره[٤]، فإنَّ الألفَيْنِ لما التقيا لم يمكن حذفُ أحديهما[٥] لئلا يخلَّ بمدلولها ولم يمكن تحريكُ الأولى لفَوَاتِ المدِّ به، فتعَيَّنَ تحريكُ الثانية، فانقلبت همزةً؛ لأنّها أختها، وقيل الألفانِ معاً للتّأنيث، وهو باطلٌ، إذ لا يُعلم علامة تأنيثٍ على حرفين. وقيل الأولى في حمراء للتّأنيث والثانية زائدة للفرق بين مؤنث أفعل كأَحْمرَ وحَمْرَاء، ومؤنَّثُ فَعْلَان كسَكْرَان وسَكْرَى، وهو ضعيف؛ لأنَّ علمَ التّأنيثِ لا يكون إلّا طرفاً. **(الصفة)** يقال فيها **(نحو عَطْشَى[٦])** ممّا ألفهُ مقصورةٌ، وليس مذكَّره على أَفْعَل، يُجمع **(على عِطَاشٍ[٧])** وعلى عَطَاشَى، بفتح أوّله

---

(١) ورد في سرَ صناعة الإعراب ٨٦/١ وشرح الشافية للرّضي ١٦٢/٢: «أنشد أبو العباس للوليد بن يزيد:

* لقد أغدو على أَشْقَـ ـرَ يَغْتالُ الصَّحاريّا

(٢) سقط وجَعَافِر من (أ).

(٣) جاء لا تحذف في (أ).

(٤) ابن جني في سر صناعة الإعراب ٨٥/١ـ٨٦.

(٥) لأنَّ الأولى للمدِّ والثانية عَلَمٌ للتّأنيث.

(٦) العَطَشُ: ضدُّ الرِّي؛ عَطِشَ يَعْطَشُ عَطَشاً، وهو عاطشٌ وعَطِشٌ وعُطُشٌ وعَطْشَان والجمعُ عَطِشُون وعَطْشُونَ وعِطَاشٌ وعَطْشَى وعَطَاشَى وعُطَاش. لسان العرب **(عطش)** ٢٦٧/٩.

(٧) شرح الشافية للرّضي ١٥٩/٢.

وضمّه مع فتح شينه. **(ونحو حَزمَى[١])** - بفتح الحاء المهملة - للأنثى من ذواتِ الظِّلْفِ، إذا اشتهت الفَحْلَ بجمع **(على حَرَامَى[٢])** المثالُ الأوّل مذكّرٌ بالألف والنون كعطشان والثاني ليس له ذلك، لكن نُزِّلَ منزلة ما له ذلك كعَجِلٍ[٣] وعَجْلَانُ وعَجَالى **(ونحو بَطْحَاء[٤])** بالمدّ لمَسيلٍ واسعٍ فيه دُقَاقُ الحَصَى يُجمع **(على بِطَاحٍ[٥])** وبَطَائِحَ **(ونحو عُشَرَاء[٦])** - بالمدّ وضمّ العين وفتح الشين - للناقة التي عليها من يومِ أرسلَ عليها الفحلُ عشرةَ أشهرٍ يُجمع **(على[٧] عِشَار)** فإنْ قلت تأنيث الممدود إنّما هو بألف خامسة لا رابعة، قلت: الأصل فيه القصر، ثم زيدت ألف المدّ قبل ألف التأنيث، فانقلبت الثانية همزة، فإيراد ذلك هنا باعتبار الأصل، وإن مدّ باعتبار الزيادة **(وفَعْلَى)** بالقصر مؤنث **(أَفْعَل[٨] نحو الصُّغرى)** يجمع **(على[٩] الصُّغَر)** - بضمّ أوّله وفتح ثانيه - تشبيهاً له بالمؤنث بالتاء وكغرفة يجمع على غُرَفٍ[١٠]، وأمّا فَعْلاء بالمدّ نحو حَمْرَاء مؤنث أَحْمَر فيُجمع على فُعْل - بضمّ أوّله وسكون ثانيه - نحو

---

(١) لسان العرب (حرم) ١٤١/٣.

(٢) قال سيبويه: «يقال: شاةٌ حَرْمَى وشِيَاهٌ حِرَامٌ وحَرَامَى؛ لأنَّ فَعْلَى صفةٌ بمنزلةِ التي لها فَعْلاَن، كأنَّ ذا لو قيل في المذكّر قيل: حَرْمان». الكتاب ٦٤٦/٣ وشرح المفصل ٥٩/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٥٨/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٧/٢ وهمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٣) العَجَلُ والعَجَلَة: السُّرعَةُ خِلافَ البُطء. ورجلٌ عَجِلٌ وعَجُلٌ وعَجْلاَن وعاجِلٌ وعَجِيْلٌ من قوم وعُجَالى وعِجَالٍ. لسان العرب (عجل) ٦٣/٩.

(٤) لسان العرب (بطح) ٤٢٨/١.

(٥) كتاب سيبويه ٦٤٧/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٥٩/٢.

(٦) لسان العرب (عشر) ٢١٩/٩.

(٧) كتاب سيبويه ٦٤٧/٣ وأدب الكاتب ص١٠٥.

(٨) لسان العرب (صغر).

(٩) كتاب سيبويه ٦٢٤/٣ والمقتضب٢١٥/٢ والتكملة ص١٧٢ وشرح المفصل٥٩/٥-٦٠ وارتشاف الضرب٤٢٧/١.

(١٠) الأصول في النّحو ٤٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٣٧/٤ وهمع الهوامع ٩٥/٦ وارتشاف الضرب٤٢٦/١.

حُمْر[1]، وجمع عليه أَحْمَر أيضاً؛ لأنّهم لمّا استأنفوا لكلٍّ من المذكّرِ والمؤنّثِ في ذلك صيغةً على حدة كأَحْمَر وحَمْرَاء، ولم يقولوا في المؤنث أَحْمِرَة كما قالوا كَرِيم وكَرِيمَة وضَارِب وضَارِبة، آثروا الموافقةَ في صيغةِ جَمْعَيْهِمَا لتكونَ هذه الموافقةُ بإزاءِ تلك المخالفةِ، ويقال في حُبْلَى[2] حَبَالٍ وحَبَالَى وحَبَالَيات إذ ليس لها[3] أَفْعَل **(و)** المؤنث **(بالألف خامسة)** مقصورة يقال فيه **(نحو حُبارى[4])** - بضمّ أوّله - لطائر، يُجمع **(على حُبَارَيَات[5])** لا على جمع تكسير؛ لأنّه مع كونه خماسياً مقصوراً كرهوا تكسيره، فلا بدَّ من الحذف، فإنْ حَذَفْتَ ألفَ التأنيث وقلتَ حَبَائِرَ، اشتبه برَسَائِلَ، أو الأولى[6]، وقلت حَبَارَى اشتبه بَحَبالَى. وقَوْلُ الجوهري[7]: إنَّ ألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق، وإنّما بني الاسم بها فكأنّها من نفس الكلمة لا تنصرف معرفة ولا نكرة، أي: لا تُنَون، رُدَّ بأنّه متناقض؛ لأنّها لو لم تكن للتأنيث لَصُرِفَت وقد صرّح غيره بأنّها لتأنيث. فإن كانت الخامسة زائدة لغير التأنيث ومعها زائد

---

(١) كتاب سيبويه ٦٤٤/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٦٦/٢ وهمع الهوامع٩٢/٦ وارتشاف الضرب ٤٢٠/١.

(٢) الحَبَلُ: الحَمْلُ: لسان العرب **(حبل)** ٣١/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٦٠٩/٣ والمقتضب ٢٣٠/٢ وشرح الكافية الشافية ١٨٦٨/٤ وهمع الهوامع ١٠٧/٦ وارتشاف الضرب ٤٥٢/١.

(٤) لسان العرب **(حبر)** ١٧/٣.

(٥) قال سيبويه: «أمّا ما كان على **(فُعَالَى)** فإنَّه يُجمع بالتّاء، وذلك: حُبَارَى وحُبَارَيَاتٌ. ولم يقولوا: حَبَائِرُ ولا حَبَارَى ولا حَبَار؛ ليفرّقوا بينها وبين فَعْلاَء وفِعَالَةٍ وأخواتها، وفَعِيْلَة وفُعَالَةٍ وأخواتها». الكتاب ٦١٧/٣ والأصول في النّحو ٢٦/٣ والتكملة ص١٧٢ وشرح المفصل ٦٢/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٦٥/٢-١٦٦.

(٦) أي الألف الأولى.

(٧) تاج اللغة وصحاح العربية **(حبل)** ١٦٦٥/٤: «الحَبَلُ: الحَمْلُ، ونسوة حَبَالَى وحَبَالَيَات والأصل حَبَالِي بكسر اللاّم، لأنَّ كلَّ جمع ثالثهُ ألفٌ انكسر الحرفُ الذي بعدها نحو مساجِد وجعافِر، ثم أبدلوا من الياء المنقلبة من ألف التأنيث ألفاً فقالوا: حَبَالَى بفتح اللاّم ليفرقوا بين الألفين»..

آخر حذفتَ أيَّهما شئتَ كسرنديً[١] للشديد ووزنه فَعَنْلَى، فالنون والألف للإلحاق[٢] بسَفَرْجَلٍ، فإنْ حذفت الألف بقي سرند فَيُنْقَلُ إلى سَرْنَد كجَعْفَر، فيقال سرانِدْ، وإنْ حذفتَ النون بقي سَرَدَا، فينقل إلى سَرْدَى كأرطى[٣] فيقال سَرَادٍ بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها.

ثم شرَع فيما زيادته همزة في أوّله فقال **(وأَفْعَلُ)** إمّا اسم أو صفة **(الاسمُ)** منه **(كيف تَصرَّفَ)** في حركاتِ همزتِهِ يُقال فيه **(نَحْوَ أَجْدَل[٤])** للصَّقر **(وأُصْبِع)** ـ بتثليث أوّله وثالثه ـ **(وأَحْوَصِ[٥])** عَلَماً من حَوِصَ أي: ضاقت عينه يُجمع **(على[٦] أَجَادل وأَصَابِعَ وأَحَاوِص)** لَلِمْحِ الاسميَّةِ العارضة[٧] بالعلميةِ في أَحْوَصِ **(وقولهم)** في جمعه **(حُوْصٌ)** في قول الأعشى[٨]:

* أتاني وَعِيْدُ الحُوْصِ من آل جَعْفَرٍ   فيا عبدَ عمرٍو لو[٩] نهيت الأحاوصا[١٠]

أي من أجلّهم.

(لِلَمْحِ الوصِفِيَّةِ) الأصلية، والمرادُ بالأَحَاوِصِ في البيتِ عبدُ

---

(١) لسان العرب **(سرند)** ٦/٢٤٩.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٦٠ـ٢٦١ والأصول في النّحو٣/٣٥٢ـ٣٥٣ والمنصف في شرح التصريف١/٤٩.

(٣) الأَرطَى: شَجَرٌ ينبتُ بالرَّملِ والجمع أَرْطَى. لسان العرب **(ارط)** ١/١٢٠.

(٤) لسان العرب **(جدل)** ٢/٢١١.

(٥) لسان العرب **(حوص)** ٣/٣٩٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٦١٣ـ٦١٥ والمقتضب ٢/٢١٤ والكامل ص٧٣ وشرح المفصل ٥/٦٢.

(٧) في الأصل **(العارضية)** والصحيح ما أثبت.

(٨) هو مَيْمون بن قيس بن جندل بن شرَاحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن بكر بن وائل شاعر جاهليّ مشهورٌ. كانت العرب تسميه صنَّاجة العرب. أدرك الإسلام في آخر عمره. الشعر والشعراء ص٢٥٧ ومعجم الشعراء ص٢٢.

(٩) في الأصل **(أو)** والصحيح ما أثبت.

(١٠) [من الطويل] هو في المخصص ١/١٠٢ والمفصل ص١٩٥ وخزانة الأدب ١/١٨٣ وشرح شواهد الشافية ص١٤٤. موضع الشاهد: الأحوص بالنَّظر إلى كونه في الأصل وَصْفاً، جُمع على الحُوْص، وبالنَّظر إلى الاسّمية جُمع على أحاوص.

عمرو بن شُرَيْحٍ وأولاده، وقيل: المراد بهم أولاد عَوْفٍ وعمرو وشُرَيح، فكلٌّ منهم كانَ أحوص. وكان عَلْقَمَةُ بنُ عُلَاثَة بن عوف بن الأحوص نافر[١] عامرَ بنَ الطُّفَيْل ابن مالك بن جعفر، فَهَجَا الأعشى علقمةَ ومدحَ عامراً، فأَوْعَدَهُ بالقتلِ، ولو للتَّمنِّي؛ أي: وددتُ لو تنهاهم **(والصِّفَةُ)** من أَفْعَل يُقال فيها **(نَحْوَ أَحْمَرَ)** ممّا يدلُّ على لونٍ أو عَيْبٍ، يُجمع[٢] **(على حُمْرَانٍ)** كثيراً **(و)** على **(حُمْرٍ)** قياساً، فلو قال على حُمْرٍ وجاء على حُمْرَان كان أنسب **(ولا يُقَالُ)** فيه **(أَحْمَرُون)** بالواو والنون **(لِتُمَيِّزَهُ[٣] عن أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ[٤])** فإنّه يُجمع بهما، ولم يعكس؛ لأنَّه أكثرُ، فهو بالتَّصحيح أَجْدَرُ **(ولا)** يُقال في مؤنثه **(حَمْرَاوَات)** بالألف والتّاء **(لأنَّه فَرْعَه)** فإذا لم يُجمع جمعَ التَّصحيح فَفَرْعُهُ أَوْلَى **(وجاء)** في جمعِ الخضراء **(الخَضْرَاوَاتُ)**[٥] في قوله ﷺ[٦]: **«ليس في الخضراوات صدقة»** مع امتناع أخضرون في أَخْضَر **(لِغَلَبَتِهِ[٧] اسماً)** لأنَّه لا يَصْحَبُ موصوفاً، فكأنَّه قيل: ليس في البقول صدقة، وهذا كالأسود للحيَّةِ السوداء، لا يحتاج إلى ذكرِ الموصوفِ بخلاف غيرها من السُّودِ، نحو ليلٍ أسودَ وعندي أسودَ من الرجال **(ونَحْوُ الأَفْضَلِ)** ممّا هو أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ، يُجمع **(على الأفاضِلِ)** مع جمع التكسير **(والأَفْضَلينَ)** من جمع التصحيح.

---

(١) جاء قد نافر في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٣/٦٤٤ والمقتضب ٢/٢١٥ والأصول في النحو ٣/٢١-٢٢ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٦٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٢٨ وارتشاف الضرب ١/٤٢٠.

(٣) جاء ليتمّيز في (أ).

(٤) «لم تجمع الصِّفات بالألفِ والتّاء نحو **(حمراء)** و**(صفراء)** لأنَّ هذا الجمعَ فرعٌ على جمع المذكّر ولمّا لم يقولوا: **(احمرون)** و**(اصفرون)** في المذكّر، لم يقولوا **(حمراوات)**، والعلّة في ذلك أنَّ الصِّفة مشتقّةٌ من الفعل، ففيها ضربٌ من الثِّقل، ولهذا كانت إحدى علل منع الصّرف، والجمعُ والتّأنيث ثقيلان فتزداد ثقلاً». اللُّباب في علل البناء والإعراب ص١٢٠-١٢١.

(٥) كتاب سيبويه ٣/١٤٤ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٧١.

(٦) الجامع الصغير ٢/٣٩٥ **(ليس في الخضراوات زكاة)** والمقتضب ٢/٢١٥.

(٧) اللُّباب ص١٢١.

ثم شرع فيما زيادته ألف ونون، وهو إمّا اسم أو صفة، فقال في الاسم منه (**ونَحْوَ شَيْطَانٍ**) من شَاْط[١] أي: هلك (**وسِرْحَان**[٢]) للذئب (**وسُلْطَان**) يجمع (**على**[٣] **شَيَاطِيْنَ وسَرَاْحِينَ وسَلاْطِيْنَ**) بوزن فَعَاْلِين[٤] (**وجاء**) في سِرحان (**سِرَاْحٌ**) بوزن فِعَاْل. والمراد بالسلطان، الحاكم[٥]، لا الحُجَّة والبرهان، فإنَّ ذاك لا يُجمع؛ لجريانِهِ مجرى المصدر (**والصِّفَةُ**) منه يقال فيها (**نَحْوُ غَضْبَانَ**) وسكران يُجمع (**على غِضَاب**[٦] و) على (**سَكَارَى**[٧]) - بفتح أوّله مع فتح الرَّاء - (**وقد ضُمَّت**) اختياراً (**أَرْبَعة**[٨]) من جموع فَعْلَان فُعْلى وهي (**كُسَالَى**[٩] **وسُكَارى**[١٠] **وعُجَالى وغُيَارى**) في كَسْلَانٍ وسَكْرَاْنٍ[١١] وعَجْلَانْ[١٢]، أي: بَيِّنُ العَجلةِ، وغَيْرَان[١٣] من غارَ يغارُ غيراً وغاراً وغيرةً.

ولم يخصّ المرادي[١٤] وغيره ذلك بالأربعة، بل عمّموه، وتقدّمَ أنَّ فَعْلَى صفة، تُجْمَعُ أيضاً على فِعَال وعلى فَعَاْلَىٰ مثل ما هنا فاستوى فيهما المذكّر والمؤنث من ذلك، فيقال في غَضْبَى غِضَاب، وفي سَكرى سَكاْرى

---

(١) لسان العرب (**شاط**).
(٢) لسان العرب (**سرح**) ٦/٢٣٢ (**الجمع: سراحٍ وسارحين وسَراحٍ**).
(٣) سقط على من (أ).
(٤) كتاب سيبويه ٣/٦٤٥.
(٥) لسان العرب (**سلط**) ٦/٣٢٧.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٥١ وهمع الهوامع ٢/١٧٧ وارتشاف الضرب ١/٤٣١.
(٧) كتاب سيبويه ٣/٦٤٥-٦٤٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٣٧ وهمع الهوامع ٦/١٠٧ وشرح الشافية للرّضي٢/١٦٧ وارتشاف الضرب ١/٤٥٢.
(٨) قال الزمخشري: «ويقول بعض العرب كُسَالَى وسُكارى وغَيَارى وعُجَالا». المفصل ص١٩٦ وذكر منها سيبويه في الكتاب ٣/٦٤٥: (**سُكارى وعُجَالى**).
(٩) قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾ النساء ٤/١٤٢.
(١٠) قال تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَـٰرَىٰ﴾.
(١١) السُّكر: نقيض الصَّحو. لسان العرب (**سكر**) ٦/٣٠٥.
(١٢) العَجَلَةُ: السُّرعة، خلافُ البطء. لسان العرب (**عجل**) ٧/٦٣.
(١٣) لسان العرب (**غبر**) ١٠/١٥٦.
(١٤) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٦٨-٦٩.

بالوجهين السابقين، ويُجمع نحو خُمْصَان[١]، - بضمّ أوّلِهِ - على فُعَال لا على فُعَالى؛ لأنَّ مؤنّثهُ ليس على فَعلى - بالفتح - حتى تُحْمَلَ عليه فَعْلَان يقال رجلٌ خَمِيْصٌ أي: ضامرُ البطن، وامرأة خَمِيْصَةٌ وخُمْصَانةٌ وخُمَصَاء. ثم شرع فيما زيادته ياء ساكنة ثانية فقال **(وفَيْعِلٌ)** يُقال فيه **(نحو مَيِّتٍ)** كجَيِّدٍ[٢] وبَيِّنٍ[٣] يُجمع **(على[٤] أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ)** بوزن أَفْعَال وفِعَال وأَفْعِلَاء. **(ونَحْوَ شرَّابُون)** بالفتح **(وحُسَّانُوْنَ)** في حُسان[٥] - بالضمّ - للأَحْسَنِ من الحُسْنِ والأنثى حَسَّانة قاله الجوهري[٦]. **(وفِسِّيقون[٧])** - بالكسر - **(ومَضْرُوبُون ومُكْرِمُوْنَ[٨])** - بكسر الرّاء - **(ومُكْرَمُوْنَ)** - بفتحها - والمرادُ بنحوِها؛ ما كان من أسماءِ الفاعلين والمفعولين الموضوعة للمبالغة ولغيرِها من الثلاثي المجرّد وغيرِه سوى فاعل كما مرَّ. **(واستُغْنِيَ فيها بالتَّصحيح[٩])** عن التكسير **(وجاء)** التَّكسيرُ في بعضها، فقالوا **(عَوَاوِير[١٠])** في عُوّار[١١] بالضمّ والتشديد للجبان وللخطّاف وللقذا في العين **(ومَلَاعِيْنُ)** في ملعون[١٢] **(ومَيَامِيْنُ)**

---

(١) الخَمْصَان والخُمصانُ: الجائعُ الضَّامِرُ البطنِ. لسان العرب **(خمص)** ٢١٩/٤.

(٢) الجَيِّد: نقيضُ الردِيء. والجمعُ جياد وجيادات جمعُ الجمعِ. لسان العرب **(جيد)** ٤١١/٣.

(٣) البيَان: ما بُيِّنَ به الشيءُ. وبانَ الشيءُ بياناً: اتّضَحَ، فهو بيِّنٌ والجمعُ أَبْيِنَاء. لسان العرب **(بين)** ٥٦٢/١.

(٤) كتاب سيبويه ٦٤٢/٣ والأصول في النّحو ٢٠٨/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٢٣/٤ وهمع الهوامع ٨٩/٦ وارتشاف الضرب ٤١٥/١.

(٥) لسان العرب **(حسن)** ١٧٨/٣.

(٦) تاج اللغة وصحاح العربية **(حسن)** ٢٠٩٩/٥.

(٧) الفسق: العصيانُ والتَّرِكُ لأمرِ اللهِ عزَّ وجلّ. لسان العرب **(فسق)** ٢٦٢/٤.

(٨) الكريم: الجمعُ لأنواعِ الخيرِ والشّرفِ والفضائل) لسان العرب **(كرم)** ٧٤/١٢.

(٩) جاء بالصحيح في **(أ)**.

(١٠) كتاب سيبويه ٦٤٠/٣-٦٤٢ والأصول في النّحو ٢٣/٣ والتكملة ص١٩٣.

(١١) لسان العرب **(عور)** ٤٦٦/٩.

(١٢) اللّعن: الإبعادُ والطَّردُ من الخير. ورجلٌ لعينٌ وملعونٌ والجمعُ ملاعين. لسان العرب **(لعن)** ٢٩٢/١٢.

في ميمون[١] أي: مبارك **(ومَشَائِيمُ)** في مشؤم في الشُّوم[٢] وهو ضدُّ اليُمْنِ **(ومَيَاسِيْرُ)** في مُوْسِرٍ أو[٣] ميسور[٤] بمعنى اليسر **(ومَفَاطِيرُ)** في مُفْطِر[٥] في صيامه **(ومَنَاكِيْرُ)** في مُنْكَرٍ[٦] ومنكور **(ومَطَافِلُ)** في مُطْفِل[٧] للطفل وللظبية يتبعها وهي قريبة عهد بالنِّتَاج **(ومَشَادِنُ)** في مُشْدِنٍ[٨] من أَشْدَنَت الظَّبْيَة إذا طَلَع قَرْنَا ولدِها، ويقال في جمعها[٩] أيضاً مطافيل[١٠] ومشادين.

واعلم أنَّ الثلاثيَّ المزيدَ فيه حرفان فأكثر إذا كُسِّر، إن كان من الزَّوائِدِ ما لَهُ مزِيَّة على الباقي، بقي وحُذف الباقي كمُسْتَدْع ومُنْطَلِق، يقال فيهما مَدَاعٍ ومَطَالِق، والأخير كسَرَنْدَى[١١] يقال فيه سَرَانِد أو سَرَادٍ. هذا تمام الجموع القياسية وغيرهما للثلاثي مجرداً ومزيداً **(و)** أمّا **(الرّباعي نحو جَعْفَرٍ وغيره[١٢])** من بقية هيئاتِ الرُّباعي كدِرْهم وزِبْرِج وبُرْثُن وقِمَطْرٍ فيجمع **(على جَعافِرِ[١٣])** ودَرَاهِمِ وزَبَارِج وبراثِن وقَمَاطر **(قياساً)** اسماً كان

---

(١) اليُمن: البركة. واليُمن خلاف الشؤم والجمع: ميامين. لسان العرب **(يمن)** ١٥/٤٥٧.

(٢) الشؤم: خلافُ اليُمن. ورجلٌ مشؤومٌ على قومه. والجمع مشَائِيم. نادر. لسان العرب **(شام)** ٧/٨.

(٣) جاء أو في (أ).

(٤) لسان العرب **(يسر)** ١٥/٤٤٦.

(٥) لسان العرب **(فطر)** ١٠/٢٨٨.

(٦) النُكر والنَّكْرَاء: الدَّهاءُ والفِطنةُ. لسان العرب **(نكر)** ١٤/٢٨١.

(٧) لسان العرب **(طفل)** ٨/١٧٥.

(٨) لسان العرب **(شدن)** ٧/٥٨.

(٩) جاء جمعتهما في (أ).

(١٠) الأصول في النحو ٣/٢٠.

(١١) السَّرَندى: الشديد. لسان العرب **(سرند)** ٦/٢٤٩.

(١٢) **(أراء بنحو جَعْفَرٍ: ما كان مكسورها أو مضمومها وما كان على زِنَةِ الرُّباعيّ حُكْمُهُ حُكْمَه)**. مجموعة الشافية١/١٤٧.

(١٣) كتاب سيبويه ٣/٦١٢-٦١٣ والأصول في النحو ٣/١١ والتكملة ص١٧٣ والمفصل ص١٩٣-١٩٦ وشرح المفصل ٥/٣٨ - ٣٩ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٤ وشرح الشافية للرّضي ٢/١٨٣.

أو صفة مجرداً عن تاء التأنيث أولًا (**ونَحْوَ قِرطَاسٍ**[١]) من كل رباعي زيد فيه مدّة رابعة كعُصْفُورٍ وقِنْدِيْلٍ[٢] يُجْمَعُ (**على**[٣] **قَرَاطِيس**) وعَبَّرْتُ بالمدّة أَخْذاً من كلامه الآتي، والمرادُ حرفُ اللِّينِ كما عَبَّرَ به جَمْعٌ، منهم ابن مالك[٤] ليُدخل فيه نحو فِرْدَوْسٍ[٥] وغِرْنِيْقٍ[٦] (**وما كان على زِنَتِه**) أي: زِنَةِ الرُّباعي المجرَّدِ أو المزيد (**مُلْحَقاً**) كان بالرباعي (**أو غيرَ مُلْحَقٍ**) به سواء كان (**بغيرِ مدَّةٍ**) رابعةٍ (**أو بها**) وفي نسخة أو بمدّة، وفي أخرى بمدّة وبغير مدّة (**يجري مجراه**) في أنّه يُجمع على مثالِ فَعَالِلَ[٧] أو فعاليل (**نَحْوُ كَوْكَب**[٨] **وجَدْوَل**[٩]) للنهر الصغير (**وعِثْيَرٍ**[١٠]) بوزن دِرْهَم للغبار، هذه الثلاثة ملحقةٌ بالرُّباعي[١١] بلا مدّة (**وتَنْضُب**[١٢]) لشجر يُتَّخَذُ منه السِّهَامُ (**ومِدْعَسٍ**[١٣]) للرمح، وهذانِ غيرُ مُلْحَقَيْنِ[١٤]، وبلا مدّة، فتُجمع الخمسةُ على مثال فَعَالِلْ لعدم المدّة، فتقول: كَوَاكِبِ وجَدَاوِلِ وعَثَابِرِ وتَنَاضِب ومَدَاعِسُ (**و**) نحو (**قِرْوَاح**[١٥]) للأرضِ البارزة للشمس لم يختلط

(١) القرطاس: الصّحيفة الثابتة التي يُكتب فيها. لسان العرب (**قرطس**) ١١/١١٦.

(٢) لسان العرب (**قندل**) ١١/٣١٦.

(٣) قال سيبويه: «فإن كان فيه حرفٌ رابعٌ حرف لينٍ، وهو حرف المدّ، كسّرته على (**مفاعيل**) وذلك قولك: قنديل وقناديل». الكتاب ٣/٦١٢-٦١٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٦.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/١٨٧٦.

(٥) الفردوس: البستان. لسان العرب (**فردس**) ١/٢١٦.

(٦) الغرنيق: طائر الكركي. لسان العرب (**غرنق**) ١١/٦١.

(٧) المفصل ص١٩٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٧٦.

(٨) الكوكب والكوكبةُ: النَّجمُ. لسان العرب (**كوكب**) ١٢/١٨٩.

(٩) لسان العرب (**جدل**) ٢/٢١٣.

(١٠) لسان العرب (**عثر**) ٩/٤٥.

(١١) شرح الشافية للرّضي ٢/١٨٤.

(١٢) لسان العرب (**نضب**) ١٤/١٧٢.

(١٣) لسان العرب (**دعس**) ٤/٣٥٣.

(١٤) شرح الشافية للرّضي ٢/١٨٤.

(١٥) لسان العرب (**قرح**) ١١/٩٢.

فيها شيء، وللنّاقةِ الطّويلةَ القوائِم **(وقُرْطَاْطٍ**[١]**)** - بالضّمّ - للبُرْذُعَة، وهذان ملحقان مع مدّة **(ومِصْبَاح)** غيرُ ملحق مع مدّةٍ فتُجمع الثلاثةُ على مثال فعاليل[٢] لوجود المدّة فتقول: قَرَاوِيح وقراطيطِ ومَصَابِيْح، بقلب الألف ياء لكسرة ما قبلها، والمراد بزنة ما كانَ على زنة الرباعي التّرتيبُ في الحركةِ والسّكون لا أشخاصُ الحركاتِ بدليل تمثيلِهِ بتَنْضُب، فخرج بذلك نحو فَعُوْل وفَعِيْل، وهو ظاهر، ونحو فَاْعِل؛ لأنَّ الألفَ لِلِينِهَا تُخرجُ الوزنَ عن وزنِ فَعْلَل كما ذكر فيما مرَّ **(ونحو جَوَاْربة**[٣]**)** في جَوْرَبٍ[٤] **(وأشاعثة**[٥]**)** في أشعثي؛ الأول **(في الأعجمي**[٦]**)** والثاني في **(المنسوب)** بزيادةِ التّاء فيهما؛ لأنَّ الأعجميَّ فرعُ العربيّ، فَزِيْدَ أمارة الفرعيةِ، وهي التاء؛ لتدلَّ على عُجْمته، والتاء كياء النِّسبةِ؛ لمجيئها للفرق بين المفرد والجنس كتَمْرَة وتَمْرٍ وزِنْجيّ[٧] وزَنْجٍ، وللمبالغة كعَلَامَةٍ؛ وأَحْمَرِيّ، إلّا أنَّ التّاء في المنسوب لازمة؛ لأنّها عِوَضٌ عن الياءِ التّي حُذفت لاستثقالها في الجمع، فلا يقال: أَشَاْعت، بخلافها في الأعجميّ؛ فإنّها غيرُ لازمةٍ[٨]؛

---

(١) القُرطاط: هو كالبَرْذَعة يُطرح تحت السَّرج. الأصمعي: من متاعِ الرَّحل البرذعة وهو الجلسُ للبعير. لسان العرب **(قرطط)** ١١٦/١١.

(٢) شرح الشافية للرّضي ١٨٥/٢.

(٣) قال سيبويه: «زعم الخليل أنّهم يلحقون جمعَه الهاءَ إلاّ قليلاً، وكذلك وجدوا أكثره، وذلك: جَوْرَبٌ وجَوَارِبةٌ، وقالوا: جوارب». الكتاب ٦٢٠/٣.

(٤) الجَوْرب: لِفَافَةُ الرِّجْلِ. مُعَرَّب، والجمع جَوَاربة. لسان العرب **(جرب)** ٢٣٠/٢.

(٥) الأشاعثة: منسوبون إلى الأشعث. لسان العرب **(شعث)** ١٣١/٧ وارتشاف الضرب ٤٧٢/١.

(٦) قال سيبويه: «هذا بابُ ما كان من الأعجميّة على أربعةِ أحرفٍ فكسّرته على مثالِ مَفَاْعِلَ؛ زعم الخليل أنّهم يلحقون جمعَه الهاءَ إلاّ قليلاً، وذلك مَوْزَجٌ ومَوَازِجة وجَوْرَب وجَوَارِبة، وقد قالوا: جوارب». الكتاب ٦٢٠/٣. والأصول في النّحو ٤٠٨/٢ والتكملة ص١٣٠ـ١٨٠ والمقرّب ٧١/٢ـ٧٢ وشرح الكافية الشافية ١٧٣٦/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٨٥/٢ـ١٩٢.

(٧) الزِّنجُ والزَّنْجُ: جيلٌ من السُّودان، وهم الزنوجُ واحدهم زِنْجيٌّ وزَنْجِيٌّ. لسان العرب **(زنج)** ٨٩/٦.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٨٧/٤ـ١٨٨.

لأنّها ليست عِوَضاً عن شيء، فيقال له جوارب، وقد تجيء التّاء عوضاً عن المدّة كجَحَاجِحَة في جَحْجَاح[١]، للسّيدِ، أصلُه جَحَاجِيْحٌ، ولا يُجمع بين الياءِ والتَّاء والمرادُ بنحو ما ذكر ما كان رباعياً أو على زنتهِ.

واعلم أنَّ كلَّ رباعيٍّ فيه زيادةٌ ليست بمدّة رابعة، يُجمع بحذفِها على فَعَالِل نحو حَبَارك في حَبَرْكَى[٢] للقُرَادِ، وعَنَاكِبُ في عنكبوت[٣]؛ لأنَّ التّاءَ لزيادتها كالعدم، ويجمع أيضاً على عَنَاكِبُ. هذا تمام الكلام في الرباعيّ **(و)** أمّا **(تَكْسِيْرُ الخُمَاسِيِّ)** فهو **(مُسْتَكْرَهٌ كتَصْغِيْرِهِ)** لزيادةِ ثِقَلِهِ إن لم يُحذف منه شيء، وإلّا فللزوم حذف حرف أصليٍّ، فإنْ جُمِعَ على استكراهٍ[٤]، فليُجمع **(بَحَذْفِ[٥] خامِسِهِ)** مع ما فوقِه؛ لأنَّ الثِّقَلَ نَشَأَ منه، فيُقال في جَحْمَرِش وقَبَعْثَرَى جَحَامِر وقَبَاعِث، وقيل: يُحذف ما أشبه الزَّائدِ، فيُقال في فرزدق[٦] مثلًا على الأول فرازِد، وعلى الثاني فرازق لشبه الدال بالتاءِ، كما مرَّ نظيره في التصغير.

وقيل[٧]: يُحذف ما أشبهَ الزَّائِدَ إن قَرُبَ من الطَّرَفِ كما في فَرَزْدَق بخلاف نحو جَحْمَرِش، لا يقال فيه جَحَارِش، لِبُعْدِ الميم من الطَّرف، فإنْ زِيْدَ فيه مدّةٌ قبل الطَّرفِ لم تُحذف، فيقال في خزعبيل خزاعيب، ثم ذَكَرَ

---

(١) لسان العرب **(جحجح)** ١٨١/٢.

(٢) لسان العرب **(حبرك)** ١٨/٣.

(٣) العنكبوت: دُوَيْبَةٌ تنسجُ في الهواءِ، وعلى رأسِ البئر نسجاً رقيقاً مهلهلاً والجمعُ العنكبوتات وعناكِبُ وعناكيب. لسان العرب **(عنكب)** ٤٣٦/٩.

(٤) جاء استكراه في (أ).

(٥) كتاب سيبويه ٤٤٨/٣ والمقتضب ٢٢٨/٢ والأصول في النّحو ١٢/٣ والتكملة ص١٩٥ وشرح الكافية الشافية٤/١٨٧٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٧/٥ وشرح الشافية للرّضي ١٩٢/٢.

(٦) الأصول في النحو ١٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ وارتشاف الضرب ٤٦٢/١.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٧٧/٥: «إذا أُريد جمع الخماسي المجرّد حذف آخره ليتوصّل بذلك إلى بناء فَعالِل، فتقول في سفرجل سفارج، ثم إن كان رابعُه شبيهاً بالزّائد. جاز حذفُه وإبقاء الخامس كما نبه عليه بقوله والرّابعَ الشبيهُ بالمزيد قَدْ يُحْذَفُ دون ما بِهِ تَمَّ العدد» وارتشاف الضرب ٤٦٢/١-٤٦٣.

ألفاظاً، وقيل إنّها جمعٌ وليست به فقال: **(ونحو تَمرٍ**[١] **وحَنْظَلٍ**[٢] **وبِطِّيخٍ**[٣] **ممّا يُمَيِّزُ واحدَهُ)** عن جنسه **(بالتَّاءِ)** في واحده كالأمثلة السابقة أو في جنسه ككَمْأَة[٤] وجَبْأَة[٥] - كما سيأتي - **(ليس**[٦] **بجَمْعٍ على الأصحِّ)** بل اسمُ جنسٍ وضع للماهيةِ المجرّدة عن المشخصات لوقوعه على القليل والكثير منها، ولوقوعه تمييزاً نحو: عندي خمسةُ أرطالٍ تمراً، كما يقال: عندي خمسةُ أرطالٍ عسلًا. وقد قدّمه[٧] في النحو، وقيل إنّه جمعٌ لِصِدْقِهِ عليه في الجملة، ومَثَّلَ بثلاثةِ أمثلةٍ من الثلاثي واحدٌ للمجرَّدِ وآخرُ لذي زيادة وآخر لذي زيادتين **(وهو)** أي: نحو ما ذكر **(غالبٌ)** أي: قياسي **(في غيرِ المصنوعِ)** للآدمي كالأمثلة السابقة **(ونَحْوُ سَفِيْنٍ ولَبِنٍ وقَلَنْسٍ)** في سَفِيْنَةٍ[٨] ولَبِنَةٍ[٩] وقَلَنْسوة[١٠] **(ليس بقياسٍ)** بل شاذٌ، لأنّه مصنوعٌ[١١] **(وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ)** لِنَبْتٍ **(وجَبْأَةٌ)** بوزن عِنَبَةٍ **(وجَبْءٌ)** بوزن كَمْءٍ للحُمْرِ والأَحْمَرِ من الكَمْأَة **(عَكْسَ تَمْرَةٍ وتَمر**[١٢]**)**؛ لأنَّ واحدَه بغيرِ التَّاء،

---

(١) التَّمْرُ: حَمْلُ النّخل. اسم جنس، واحدته تَمْرَةٌ وجمعها تمرات. لسان العرب **(تمر)** ٢/٥٠.

(٢) الحنظل: الشَّجرُ المرُّ. لسان العرب **(حنظل)** ٣١/٣٦٢.

(٣) البِّطيخُ: من اليقطين الذي لا يعلو، ولكن يذهب حبالاً على وجه الأرض. لسان العرب **(بطخ)** ١/٤٢٩.

(٤) الكَمْءُ: نباتٌ يُنَقِّضُ الأرضَ فيخرجُ كما يخرج الفطر. لسان العرب **(كما)** ١٢/١٥٢.

(٥) الجَبْءُ: الكَمأةُ الحمراء. اسم جمع. لسان العرب **(جبا)** ٢/١٦٠.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٥٨٢-٥٨٣ و٣/٦٢٤ - ٦٢٦ والأصول في النّحو ٢/٤٤٢ و٣/٣١ والتكملة ص١٥٨ وص١٧٨.

(٧) ١/٢١٩.

(٨) السّفينة: الفُلْكُ، لأنّها تسفن في وجه الماء أي تقشره. لسان العرب **(سفن)** ٦/٢٨٦.

(٩) اللَّبِنَة واللِّبْنَةُ: التي يُبنى بها، وهو المضروب من الطين مُرَبَّعاً. والجمعُ لَبِنٌ ولِبْنٌ. لسان العرب **(لبن)** ١٢/٢٢٩.

(١٠) القَلَنْسُوة: من ملابس الرؤوس والواو في قلنسوة للزيادة غير الإلحاق وغير المعنى. لسان العرب **(قلس)** ١١/٢٧٩.

(١١) همع الهوامع ٦/١٢٧.

(١٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥/٨٥.

والجنسُ بالتَّاءِ، وقيل كَمْأَة وكَمْءٍ[1] كتَمْرَة وتَمْرٍ لا عكسهما.

وفي ذكره جَبْأَةٌ وجَبْءٌ فيما يُمَيزُ واحدُه بالتَّاء تسامحٌ[2] لحصولِ تميزهما باختلافِ وزنهما (**ونَحْوُ رَكْبٍ**) في راكبٍ[3] (**وحَلَقٍ**[4]) بفتح الحاء واللّام في حَلْقةٍ بإسكان اللّام لا بفتحها، وإلّا لدخل ذلك فيما يُمَيِّزُ واحدُهُ بالتاء مع أنَّ الفتحَ فيها ضعيفٌ (**وجَامِلٍ**[5]) بالجيم في جَمَلٍ (**وسَرَاةٍ**) في سَرِيّ[6] للسيد (**وفُرْهَةٍ**) ـ بضمِّ الفاءِ وإسكان الرَّاء ـ في فارهٍ[7] للحاذق (**وغُزِيٍّ**) ـ بفتح أوَّله ـ في غَازٍ[8] (**وتُؤَامٍ**[9]) بوزن غُلامٍ في تَوْأَمٍ[10] بوزن جَعْفَرٍ (**ليس بِجَمْعٍ على الأصحِّ**) بل اسمُ جمعٍ لوقوعه تمييزاً عن نحوِ خمسةَ عشرَ، ولتصغيره على لفظِهِ، فلو كانَ جمعاً لكان جمعَ كثرةٍ لانتفاءِ بناءِ جمعِ القلَّةِ فيه، وجمعُ الكثرةِ لا يقعُ تمييزاً ولا يُصَغَّرُ على لفظِهِ، وقيل إنَّه جَمْعٌ لما مرّ.

(**ونَحْوُ أَرَاهِطَ**) في رِهْطٍ لما دون العشرةِ من الرِّجالِ (**وأَبَاطِيلَ**) في بَاطِلٍ (**وأَحَادِيْثَ**) في حَدِيْثٍ (**وأَعَارِيْضَ**) في عَرُوْض للجزء الثاني في آخر

---

(١) جاء كمؤ في (أ).
(٢) جاء تسمّحٌ في (أ).
(٣) لسان العرب (**رعب**) ٢٩٥/٥.
(٤) حلق: كلُّ شيءٍ استدار كحلقةِ الحديدِ والفضة والذّهب، والجمعُ: حِلاَقٌ على الغالب وحَلَقٌ على النّادر. لسان العرب (**حلق**) ٢٩٠/٣.
(٥) الجامل: قطيع من الإبل معها رعيانها. لسان العرب (**جمل**) ٣٦١/٢.
(٦) لسان العرب (**سرا**) ٢٥٠/٦.
(٧) لسان العرب (**فره**) ١٠٢٥٤.
(٨) لسان العرب (**غزا**) ٢٥٤/١.
(٩) كتاب سيبويه ٦١٧/٣ وذكر ابن قتيبة في آدب الكاتب ص٥٤٨: «قالَ أبو عبيدة، ولم يأت على (**فُعَال**) شيءٌ من الجمعِ إلاّ أحرفٌ منها: تَوأم وتؤَام وشاةٌ رُبَّى وغَنَمٌ رُباب وظِئْرٌ وظُؤَار وعَرْقٌ وعُرَاق ورِخْلٌ ورِخَال وفرير وفُرَار. قال: ولا نظير لهذه الأحرف». وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٥/٥.
(١٠) التَّوْأم من جميع الحيوان: المولود مع غيره في بطنٍ من الاثنين إلى ما زاد ذكراً كان أو أنثى. لسان العرب (**تام**) ٩/٢.

النّصف الأوّل من البيت (**وأَقَاْطِيعَ**) في قطيع (**وأَهَالٍ**) بحذف الياء كقاضٍ في أَهْل (**ولَيَاْلٍ**) بحذفها أيضاً في ليلة (**وحَمِيْرٍ**) في حِمَارٍ، (**وأَمْكُنٍ**) في مكان، يجمع (**على غيرِ الواحدِ منها**) كنساء في امرأة، فهو غير قياسي، إذ القواعدُ السَّابقةُ اقتضت أن لا تكون هذه الجموعُ جموعاً لآحادها، بل لأَرْهُط كأَصْبُع ولإِبْطِيل وأُحْدُوْثَة وإِغْرِيض وإِقْطِيعْ وأَهْلَاةْ كمَرماة ولَيْلَاة كَمْوماة وحُمْرٍ كَعَبْدٍ، بناءً على أنَّ فَعِيلًا جُمع على ما قدَمتهُ أوّلَ البابِ ومَكْنٍ كفَلْس. وقد ذكرَ قَبْلُ أمكناً، وأنّه شاذٌّ، فذكره هنا إشارةً إلى جواز كونِهِ على غيرِ واحدة لا إلى أنه على واحده شاذٌّ كما مرَّ، والحاصلُ أنَّ الجموعَ المذكورةَ على هذا، جموعٌ لألفاظٍ مُهْمَلَةٍ استُغني بها عن جمع المستعملة وهو مذهبُ سيبويه والجمهور، وذهب جماعةٌ إلى أنّها جموعٌ للمستعملة على غيرِ قياسٍ (**وقد**[1] **يُجمعُ الجمعُ**) جمعَ تكسيرٍ وجمعَ تصحيحٍ بالألفِ والتّاءِ وأفاد بعد، أنّه لا يَطّردُ قياساً، لكنّه كثيرٌ في جمع القلّة، قليلٌ في جمعِ الكثرة إلّا بالألف والتاء، ومن ثَمّةَ[2] قدَّم فيما يأتي مثالي أَكَالِب وأَنَاعِيم على مثال جَمَاْيِل.

وجمع الجمع لا ينطلق على أقلَّ من تسعةٍ أو أَرْبَعَةٍ، كما أنَّ جمعَ المفرد لا ينطلقُ على أقلَّ من ثلاثةٍ أو اثنين على اختلافٍ منه، فيقدَّرُ الجمعُ مفرداً، ويُجمع على ما تقتضيه الأصولُ (**نَحْوُ أَكَاْلِب**[3]) جمعَ أَكْلُبٍ جمع كَلْبٍ (**وأناعيم**) جمع أنعام جمع نَعِمْ (**وجَمَاْيِل**[4]) جمع جِمال - بكسر الجيم - جمع جَمَل، وهذه الثلاثة جمع كثرة، وكل من آحادها وإنْ كان جمعاً هو بزنة المفرد الذي يجمع على ذلك فأَكْلُب كَأَصْبُع وإِنْعَام كقِرْطاس وجِمَال كشِمَال (**وجمالات**) جمعُ جِمَال جمع جَمَل أيضاً (**وكِلاْبات**) جمع

(١) قال سيبويه: «باب جمع الجمع: أمّا أبنيةُ أدنى العدد فتُكسَّر منها (**أفعِلَةٌ وأَفْعُلٌ**) على أفاعِل؛ وذلك أيدٍ وأيادٍ وأَوْطُب وأواطِب. وأمّا ما كان (**أفعالاً**) فإنَّه يُكسَّرُ على أفاعيل نحو: أَنْعَام وأناعيم». الكتاب ٦١٨/٣ والتكملة ص١٧٥ والمخصص ١١٧/١٤.

(٢) جاء ثمَّ في (أ).

(٣) شرح المفصل ٧٤/٥ وشرح الشافية للرّضي ٢٠٨/٢ وارتشاف الضرب ٤٧٦/١.

(٤) المخصص ١١٧/١٤ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.

كلاب جمع كلب (**وبيوتات**[١]) جمع بيوتٍ جمع بيت. (**وحُمُرَات**[٢]) - بضمّ أوّله وثانيه - جمع حُمُرٍ جمع حِمَار (**وجُزُرَات**[٣]) - بضمّ أوّله وثانيه - جمع جُزُر جمعُ جَزُورٍ للبعير. وهذه الخمسة جمع تصحيح، وكلٌّ من آحادها جمع. بقي عليه أن يقول: ونواكسون[٤] وَأَيَامَنون[٥]، فيذكر جمع تصحيح المذكر أيضاً.



(١) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ والمخصص ١١٨/١٤ وشرح الشافية للرّضي٢/٢١٠ وهمع الهوامع ١٢٤/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٧/١.

(٢) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ والخصائص ٢٣٦/٣ وشرح الشافية للرّضي٢٠٨/٢ وهمع الهوامع ١٢٤/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.

(٣) كتاب سيبويه ٦١٩/٣ وشرح المفصل ٧٦/٥ وشرح الشافية للرّضي ٢١٠/٢ وهمع الهوامع ١٢٥/٦ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.

(٤) النّاكس: المطاطئ رأسه، ونكسَ رأسَه إذا طأطاه من ذُلٍّ، وجُمع في الشِّعر على نواكس وهو شاذٌّ. لسان العرب (**نكس**) ٢٨٣/١٤ وهذا جمع جمع الجمع. يقول السيوطي في همع الهوامع ١٢٥/٦: «أمّا جمعُ جمعِ الجمع فأثبته الزّجاجي». والمخصص ١١٧/١٤-١١٨ وارتشاف الضرب ٤٧٩/١.

(٥) أيامنون: جمع مذكر سالم لجمع التكسير أَيَامِن. التّي هي جمع يمين. اليَمْنَةُ: خلافُ اليُسْرَة لسان العرب (**يمن**) ٤٥٨/١٥ قال ابن سيده: «عندي أنّه جمع يميناً على أيمان، ثم جمع أيماناً على أيامين، ثم أرادوا وراء ذلك جمعاً آخر، فلم يجد جمعها من جموع التكسير أكثر من هذا؛ لأنَّ بابَ أفاعل وفواعل وفعائل ونحوها، نهاية الجمع، فرجع إلى الجمع بالواو والنون». لسان العرب (**يمن**) ٤٥٨/١٥ والخصائص ٢٣٦/٣ وارتشاف الضرب ٤٧٨/١.

باب التقاء الساكنين

ممتنعٌ من حيث يمتنعُ الابتداءُ بالسَّاكنِ؛ لأنَّ السَّاكنَ الأوَّلَ على صورةِ الموقوفِ عليه، لكنه (**يُغْتَفَرُ في الوقفِ مطلقاً**[1]) أي: سواءٌ كان أولهما مُدْغَماً أم حرفَ لِيْنٍ أم لا؛ لأنَّ الوَقْفَ محلُّ تخفيفٍ وقَطْعٍ؛ ولأنَّ الوَقْفَ على الحرفِ سدَّ مَسَدَّ حركته لتوفُّرِ[2] الصَّوتِ عليه؛ لأنَّكَ إذا وقفت على عَمْروٍ مثلًا، وجدت للرّاء من التَّكرُّر وتَوَفُّرِ الصَّوتِ عليه ما ليس له إذا وصَلْتَه بغيره، فالموقوف عليه أتمُّ صوتاً من وصْلِهِ بغيره؛ فسدَّ ذلك مَسَدَّ حركته، فجاز اجتماعُهُ مع ساكنٍ قبلَه، بل يجوز التقاءُ ثلاثةِ سواكن في الوقف على ما أوّلُها لين وثانيها مدغم في الثالث كدوابّ وتَمُوْدَّ وأُصَيْم تصغير أصمّ (**و**) يُغتفر في غير الوقف (**في المدغم**) الذي (**قبله لِيْنٌ**[3]) سواء كان مدّةً، بأن جانسه حركةُ ما قبله

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٢/٢٠٥.

(٢) قال ابن حني: «عينُ الثلاثيّ إذا كانت متحركةً والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان حدث هناك لتواليهما ضربٌ من الملال لهما، فاسترُوِحَ حينئذ إلى السّكون. وأمّا إذا كان عين الثلاثيّ ساكنة، فليس سكونهما كسكون اللاّم؛ لأنَّ الحرف ليست حالُه إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه، وذلك لأنَّ من الحروفِ حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صُوَيْتٌ ما من بعدها، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضَعُفَ ذلك الصُّوَيت وتضاءَل نحو قولك: إحْ. إصْ.. فإذا قلت: يَجْرِ ويَصْبِر، خفي ذلك الصُّويت وقلَّ وخفَّ ما كان له من الجَرْس عند الوقوف عليه». الخصائص ١/٥٦ـ٥٧.

(٣) حروف اللِّين: هي حروف المدِّ التي يُمَدُّ بها الصّوت، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء. كتاب سيبويه ٣/٤٢٦.

أم[١] لا، وكانا (**في كَلِمَة نحو خُوَيْصّة**) في تصغير خاصّة[٢] إذ الياء والصاد الأولى ساكنتان (**والضّالين[٣]**)[٤] إذ الألف واللّام الأولى ساكنتان (**وتُمُوْدَّ الثَّوبُ**) في مجهول تَمَادَدْنا الثوبَ؛ إذ الواو والدّال الأولى ساكنتان، وكان الأَوْلَى تأخيرُ خُوَيْصَّة عن مثالي الألف والواو؛ لأنّهما أقيسُ منه؛ ولأنَّ الألف والواو في مثاليهما مدّ ولين، والياء في مثالها لا مدَّ فيها؛ ولأنَّ مثالَها مختلفٌ فيه بخلاف مثاليهما، وإنَّما اغتفر التقاء الساكنين هنا لِمَا في اللِّينِ من المدّ الذي يتوصّل به إلى النطق بالساكن بعده وكون المُدْغَم مع المدغم فيه كحرفٍ واحد لارتفاع اللسان عنهما دفعة واحدة[٥]، والمدغم فيه متحرّك، فيصيرُ السَّاكنُ الثاني كلا ساكن مع كونه مع اللين في كلمة واحدة أي: أو ما في حكمها نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾[٦] ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾[٧] فيخرج اللِّين بالمدغم، فكأنّه لم يجتمع ساكنان بخلافه في كلمتين نحو ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ﴾[٨] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾[٩] ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾[١٠] فيجب حذف اللين لوقوعه آخر الكلمة الذي هو محلّ التغييرات. وأمّا ﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾[١١] على قراءة

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٧ـ٤٣٨ والمفصّل ص٣٥٢ وشرح المفصّل ٩/١٢١ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٥ وشفاء العليل ٣/١٠١١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢١٠ وارتشاف الضرب ٢/٧١٧.

(٢) الخاصّة: الذي اختصصته لنفسك. لسان العرب (**خصص**) ٤/١٠٩.

(٣) الضَّلال والضَّلالة: ضدُّ الهدى والرَّشاد. لسان العرب (**ضلل**) ٨/٧٨.

(٤) الفاتحة ١/٧.

(٥) الإدغام: «إسكانُ الحرف الأوّل وإدراجُهُ في الثّاني. ويسمّى الأوّل: مُدْغَماً، والثّاني مُدْغَماً فيه». التعريفات ص٢٩ـ٣٠.

(٦) الأنعام ٦/٨٠ ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾.

(٧) يونس ١٠/٨٩ ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٨) الانفال ٨/٣٢ ﴿وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾.

(٩) الأنفال ٨/ ٦٤ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٤﴾﴾.

(١٠) المائدة ٥/٦ ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾.

(١١) عبس ٨٠/١٠ ﴿فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ﴾.

البزّي[١] فغير مقيس[٢] عند البصريين **(و)** يُغتفرُ أيضاً **(في نحو مِيْمْ قَافْ عَيْنْ)** زَيْدْ، إنسأنْ، بَكْرْ، **(ممّا بُني لعدم التركيب)** وإنْ لم يكن قبل آخره لِيْن **(وقفاً)** لمّا مرَّ **(ووصلاً)** للفرق بين ما بُني لذلك وما بني لوجود مانع وهو مشابهة مَبْنَى الأَصْلِ، ولم يعكس لكثرة ذلك وقلّة هذا فجعل الأصل، وهو المنعُ من التقاء الساكنين للكثير، وبعضُهُم زعم أن التقاءهما فيما ذكر وصلًا للوقف أيضاً وأنَّ الوصل فيه بنيَّة الوقف، وعلى هذا اختُلِفَ في ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ﴾[٣] فمن زعم هذا جعلَ حركةَ الميم منقولة من الهمزة، لعدم إسقاط الهمزة؛ ولأنّها لا تسقط إلّا في الدّرج[٤]، فلذلك فُتحت الميمُ، ومن قال بالأول قال[٥]: سقطت الهمزةُ في الدَّرْجِ والتقى ساكنان. الميم واللّام، فحرّكوا الميم ـ كما سيجيء ـ وفتحوهَا محافظةً على بقاء تفخيم اسم الله تعالى، ولأنّهم لو كسروها اجتمع كسرتان وياء[٦] **(و)** يُغْتَفَرُ أيضاً **(في نحو آلْحَسَنُ[٧] عِنْدَكَ وآيْمُنُ[٨] اللهِ يَمِيْنُكَ[٩])** وآيم[١٠] الله يمينك ممّا دخلت فيه همزةُ الاستفهامِ على همزةِ

---

(١) البزّي مقرئ مكّة ومؤذّنها، أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدالله القاسم بن أبي بَزّة المخزومي، ولد سنة سبعين ومائة. أستاذ محقّقٌ ضابطٌ متقن، قرأ على أبيه وعبدالله بن زياد، روى القراءة عنه قُنْبُل مات سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة. وكان ديِّناً عالماً. غاية النهاية ١/١١٩ ـ ١٢٠ سير أعلام النبلاء ١٢/٥٠ـ٥١.

(٢) السبعة في القراءات ص٦٧٢.

(٣) آل عمران ٣/١ـ٢ ﴿الٓمٓ ۝ اللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۝﴾.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢/١٢.

(٥) الفرّاء في معاني القرآن ١/٩ والفارسي في البصريات ص٤٠٨.

(٦) كتاب سيبويه ٤/١٥٣ والتكملة ص١١ والمفصّل ص٣٥٣.

(٧) جاء **(االحسن عندك وايمن الله يمينُك)** في (أ).

(٨) أيمن: أخذ يميناً. لسان العرب **(يمن)** ١٥/٤٥٩.

(٩) قال الرّضي: «لأنَّ حركتي الهمزتين متّفقتان؛ إذ هما مفتوحان، وللعرب في ذلك طريقان، أكثرهما قلبُ الثّانية ألفاً محضاً، والثّاني تسهيلُ الثانية بين الهمزة والألف، والأولى أَوْلَى؛ لأنَّ حقَّ الهمزةِ الثانيةِ كان هو الحذف؛ لوقوعها في الدّرج، والقلب أقربُ إلى الحذفِ من التّسهيل». شرح الشافية ٢/٢٢٤.

(١٠) جاء اليم في (أ).

الوصلِ المفتوحة (**للالتباس**[١]) أي: لئلا يلتبس الاستخبارُ بالإخبار لو حذفت همزة الوصل، فأبدلوا الهمزة ألفاً لذلك[٢]، وبعض العرب يجعلها بين بين[٣]. قال المثقب العبدي[٤]:

* وما أَدْري إذا يَمَّمْتُ وَجْهاً   أريدُ الخيرَ أيُّهُما يَلِيْنِي[٥]
* أَأَلْخَيْرُ الذي أنا أبتغيهِ   أَمِ الشَّرُّ الذي هو يبتغيني

ولو لم يجعلها بين بين لم يتّزن البيت، ولا يجوز أن يُقَال حَقَّقَهَا؛ لأنّه قائل به، ونقل عن القُرّاء[٦] الوجهان[٧] في ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾[٨] و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[٩] والمشهور الأول (**و**) التقاء الساكنين (**في نحو**) قولك (**لاهَا اللهِ وإي اللهِ جائز**) بإثباتِ ألفِ هاء، وياء إي، لِتَنَزُّلِهِمَا منزلةَ الجزء من الكلمة ولكراهة أنْ يجيءَ في «إي الله» لفظٌ كلفظ الله مكسوراً همزته، فلا يُعرف معناه، ويجوز حذف[١٠] ياء إي وفتحها والأفصحُ إيِ اللهَ بنصب الله؛ لأنَّ الأصل:

---

(١) جاء للإلباس في (أ).

(٢) معاني القرآن للأخفش ٧/١ وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٩٢-١٩٣ والتكملة ص١٨ وشرح المفصل ١٣٨/٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٤/٢.

(٣) أي بين الهمزة والألف.

(٤) عائذ بن محصن، وقيل: اسمه شأس بن عائذ بن محصن بن ثعلبة بن وائلة بن عدي شارعِ جاهليّ، وهو من شعراء البحرين، وعدّه ابن سلاّم من طبقة شعراء القرى، وكان سيّداً في قومه مصلحاً. الشعر والشعراء ص٣٩٥ وخزانة الأدب ٤٣١/٤ ومعجم الشعراء ص٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥) [من الوافر] شرح شواهد الشافية ص٢٦٨ والمفضليات ص٢٩٢ وديوان المثقب ٢١١ - ٢١٣ والمغني ص٦٠. موضع الشاهد: أدخلوا همزة الاستفهام على همزة الوصلِ المفتوحة، فقد يجعلونها بين بينَ - أي بين الهمزة وبين حرف حركتها.

(٦) جاء الفرّاء في (أ).

(٧) جاء في البحر المحيط ٧٠/٦: «قرأ الجمهور (**الآن**) على الاستفهام بالمدّ. وقرأ طلحة والأعراج بهمزة الاستفهام بغير مدّ، وهو على إضمارِ القول». والسبعة في القراءات ص٣٢٧ والنشر ٣٧٧/١-٣٧٨.

(٨) يونس ٥١/١٠: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴿٥١﴾﴾.

(٩) الانعام ١٤٣/٦ ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾.

(١٠) إي الله «وفي لفظِهِ ثلاثةُ أوجهٍ: منهم مَنْ يقول: إيَ اللَّهِ لأفعلَنَّ، ففتح الياء لاجتماع =

إي وَاللهِ، فلمّا حُذف حرفُ الجرّ، انتصبَ مجرورهُ كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾[1] أي: من قومه[2]، وفي ها اللهِ لا يجوز إلّا[3] الجر؛ لأنَّ «ها» عوضٌ عن حرف القسم لمناسبتها للواو في طَرَفيَّةِ المَخْرَجِ[4]، فكأنَّ حرفَ القَسَمِ باقٍ، ولهذا لا يجتمعان بخلاف «إي»، فإنَّها جوابٌ كنَعَم.

واعلم أنَّه يجوز في هَا اللهِ إثباتُ الألفين، وحذفهما، وإثبات الأولى فقط، وعكسه، ذكرهما في التسهيل[5] وأَضْعَفُهَا الأخيرُ، ووجهُهُ تقديرُ حذفِ ألف «ها» للسَّاكنين، ثم قطع الهمزةَ واستبعد جوازه مع عدم جواز يا الله في النداء، وكأنَّهم تسامحوا[6] هنا؛ لأنَّ حذفَ ألف «ها» يردها إلى حرف وهو مساوٍ لِحَرْفِ القَسَم بخلاف ألف ياء (**وحَلْقَتَا الْبِطَانِ**[7]) بإثبات الألف (**شاذٌّ**[8])؛ لأنَّ ثاني الساكنين غيرُ مُدْغَم وليسا في كلمة، والقياس حذفها كما تقول غلام الأمير إذ لا يُتَلَفَّظُ فيه بالألف. قال أوس[9].

* وازدَحَمَتْ حَلْقَتَا الْبِطَانِ بأَقْوامِ   وجَاشَتْ نُفُوسُهُم جَزَعَا[10]

= السّاكنين. ومنهم مَنْ يقول: إيْ اللَّهَ لأفعلنَّ، فيثبت الياء ساكنةً وبعدها اللاّم مشدّدة، ومنهم مَنْ يسقط الياء فيقول: إاللَّه لأفعلَنَّ بهمزة مكسورة بعدها لامٌ مشدّدة». كتاب سيبويه ٣/٥٠٠ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٦ وارتشاف الضرب٢/٧١٧.

(١) الأعراف ٧/١٥٥.

(٢) الأصول في النّحو ١/١٧٧-١٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٤٩٩.

(٤) قال ابن جماعة في حاشيته: «فإنَّ مخرجَ الهاء والألف من أقص الحلق، ومخرج الواو من الشفتين». مجموعة الشافية ١/١٥٤.

(٥) لم أقف عليه في التسهيل.

(٦) جاء سامحوا في (أ).

(٧) تمثال الأمثال للشيبي ١/٢٦٥ والخصائص ١/٩٣ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠٦ وشرح الشافية للرّضي٢/٢٢٤ وشفاء العليل ٣/١١٢.

(٨) قال أبو حيان: «فأمّا التقت حلقتا البِطَان بإثباتِ الألفِ فنادرٌ عند البصريين لا يُقاسُ عليه، وجائز عند الكوفيين، وقاسوا عليه». ارتشاف الضرب ٢/٧٢٠ وشرح المفصل ٩/١٢٣.

(٩) أوس بن حَجَر بن مالك التّميمي، شاعر تميم في الجاهلية، عَمَّر طويلاً، ولم يدرك الإسلام. الأعلام ٢/٣١.

(١٠) الكامل ١/٢٩ وديوان أوس بن حجر ص٥٤.

والبِطَان[١]: الحِزَامُ الذي تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا دلّ على نهاية الهزال، وهذا مَثَلٌ يُضربُ لِشدَّةِ الأمرِ وتفاقُم الشَّرِّ، كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تعظيماً للحادثة بتحقيق التَّثنيةِ في اللّفظِ المذكور.

هذا إذا كان ما التقى فيه الساكنان ما مرّ **(فإن كان غير ذلك وأوّلهما مدّةٌ حُذِفت)** ألفاً كانت أو واواً أو ياءً سواءٌ كان السَّاكنانِ في كلمة أو في كلمتين ثانيتهما إما كالجُزْءِ[٢] من الأُولى في أنّه لا يستقلُّ بالتَّلفُّظِ به، ولا يُستغنى عنه، أو في أنَّه لا يستقلُّ فقط أو ليس كالجزء فمثال الأول **(نحو خَفْ وقُلْ وبِعْ)** أصلها يخاف ويقول ويبيع، فحُذِفَ حرفُ المضارعةِ، وسُكِّنَت اللّامُ، فالتقى ساكنان وتحريك الأوّلِ يؤدي إلى قلبه همزةٍ أو إلى واوٍ مضمومةٍ قبلَها ضمةٌ أو ياءٍ مكسورةٍ قبلَهَا كسرة، وذلك ثقيل فحذف، وخُصّ بالحذف لضعفه؛ لأنّه حرف علّة؛ ولأنَّ حرف العلّة يدلّ عليه حركةُ ما قبله بخلاف حذف الثاني[٣]، ولأنّه لا يمكن حذف لام لم يَخَفْ ولم يَقُلْ ولم يَبِعْ، إذ لو حُذِفَ لصارَ لم يخا ولم يقو ولم يبي. وتسقطُ عينُه إذا لقيها ساكن فتبقى الكلمة المعربة على حرف واحد أصل، وحَمَلَ عليه خف وقل وبع **(و)** مثال الثاني نحو **(تَخْشَيْنَ)** يا هند تَخْشَيْنَ[٤] أصله تَخْشَيين، قلبت الياء التي هي لام الفعل ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان الألف وياءُ الضمير، فحُذفت اللّامُ، فصار تَخْشَين على تَفْعَيْنَ[٥]، وأمّا تَخْشِيْنَ للنّسوةِ فعلى تَفْعِلْنَ لم يُحذف[٦] منه شيء **(واغْزُوا)** أصله اغزُوُوا،

(١) لسان العرب **(بطن)** ٤٣٦/١ وتاج اللغة **(بطن)** ٢٠٧٩/٥.

(٢) «وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متّصلاً نحو تَخْشَيْنَ وتَغْزُونَ وتَرْمِيْن» شرح الشافية للرّضي ٢٢٦/١.

(٣) على ألاّ يؤدّي الحذفُ إلى اللّبس. قال الرّضي: «فإنْ أدّى إليه حُرِّك الثاني، إذ المدّ لا يحرّك كما في مسلمُوْنَ ومسلمانِ، فإنَّ النونَ في الأصل ساكنٌ. فلو حذفت الألف والواو للسّاكنين لالتبسَ بالمفرد المنصوب والمرفوع المنوّنين، وإن لم يؤدِّ الحذفُ إلى اللّبس حُذِفَ المدُّ سواءٌ كان السّاكنُ الثّاني من كلمة الأول كما في خَفْ وقُلْ وبِعْ، أو كان كالجزءِ منها، وذلك بِكونِه ضميراً مرفوعاً». شرح الشافية ٢٢٥/٢-٢٢٦.

(٤) سقط من الأصل: تخشين. وقد أثبتُّه نقلاً عن (أ).

(٥) الأمالي الشجرية ٣٧٦/١.

(٦) المفتاح للجرجاني ص/٧٦-٧٧.

حذفت[١] ضمة الواو للثقل ثم الواو لالتقاء الساكنين **(وارْمِي)** أصلُه ارمِيِيْ حُذفت[٢] كسرةُ الياء ثم الياءُ لذلك **(و)** مثال الثالث **(اغْزُنَّ)** يا رجالُ **(وارمِنَّ)** يا امرأة إذ بعد اتصال نون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة بهما يلتقي ساكنان فحُذِفَ ـ بعد ما ذكر في اعزوا وارمي ـ ضميرُ الفاعل **(و)** مثال الرابع نحو **(يَخْشَى القومُ، ويَغْزُوْ الجيشُ ويَرْمِي الغَرَضَ[٣])** أي: الهدفَ، إذ فيه التقاء الساكنين فحُذف الأول وخُصّ كنظيره السابق بالحذف لما مرّ ـ من أنَّ حرف العلّة يدل عليه حركة ما قبله بخلاف الثاني، ثم محلُّ حذفِ المدّة فيما إذا لم تَلْبَس[٤]، وإلّا فلا تُحذف، بل يُحرّكُ الثاني نحو مُسْلِمان ومسلمون؛ إذ النُّونُ في الأصل ساكنةٌ، فلو حُذفت المدّةُ؛ لالتبس المثنّى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنوّنين، وكذا لا تحذف في نحو انصرانِّ؛ لئلا يلتبس المثنى بالواحد، إذ بعد حذفها تصير النون مفتوحةً؛ لأنَّ الأصل فيها الفتح، وإنّما كسرت لوقوعها بعد ألف تشبهاً بنون التثنية **(والحركةُ)** على السَّاكن الثَّاني **(في نحو خَفِ الله واخشَوُا الله واخشَوُنَ)** يا رجال **(واخشَيِنَ)** يا امرأة **(غيرُ مُعْتَدٌّ بها[٥])** لعروضها، فلم يَرِد السّاكنُ الأول، وهو الأول في هذه الأمثلة مع انتفاء موجب حذفها، أمّا في خف، فظاهرٌ، وأمّا في البقية فلأنَّ أصلها اخشَيُوا واخشَيِي، قلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت الحركة عارضة في ذلك؛ لأنّه إنّما جيء بها لمجيء ساكنٍ قبلها في كلمة أخرى منفصلة[٦]. وأمّا في خف الله وما يليه فظاهر، وأمّا في الباقي فلأنَّ نون التأكيد مع الضمير البارز كالمنفصل كما سيأتي **(بخلاف)** نحو **(خافا وخافَنَّ)** بتثليث

---

(١) المفتاح ص٧٥.

(٢) المفتاح ص٧٥.

(٣) لسان العرب **(غرض)** ٥٣/١٠ والتكملة ص١٢ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٦/٢.

(٤) جاء يلبس في (أ).

(٥) قال سيبويه: «إنّما حرّكوا السّاكنَ لساكنٍ وقعَ بعده، وليست بحركةٍ تلزم». الكتاب ١٥٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٨٧ والتكملة ص١٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٨/٢.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٢٢٨/٢.

حركة الفاء، إذ الحركة فيه كالأصلية؛ لأنَّ ما بعدها كالجزء من الكلمة لشدّة اتصال نون التأكيد مع الضمير المستتر بالفعل[١] هذا إذا كان أوّل الساكنين مدّة **(فإن لم يكن مدّة حرك)** صحيحاً كان وهو ظاهر، أو حرف علّة؛ لأنَّ حركة ما قبله فتحة، وهي[٢] لا تدلّ عليه لو حُذِفَ فَحُرِّكَ؛ لأنَّ سكونه يمنع من النطق بالساكن الثاني، وتحريكُه يزيلُ المانع، ولا يؤدي إلى ثقل كما أدّى إليه فيما لو كان مدّة **(نحو اذهبِ اذهبْ)**، ساكنان فيه، الباءُ والذَّالُ **(ولم أُبَلْهِ[٣])** أصلُه أُبالي[٤] حذفت الياء للجازم فصار لم أُبَالِ، ثمَّ كَثُرَ حتى صار كأنّه لم يُحذف منه شيء، فسكَّنوا اللّامَ وحذفوا الألف لالتقاء الساكنين فبقي لم أُبَالِ، ثم ألحقوا به هاءَ السكت مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللّام والهاء فحرّكوا اللّام. **(و)** نحو **(ألَمَ اللهُ)** حيث حرّكوا الميم - كما مرَّ - وسيأتي في كلامِهِ أيضاً **(واخشَوُا اللهَ واخشَيِ اللهَ)** حيث حرّكوا الواو والياء **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنّه إذا لم يكن أول الساكنين في غير ما مرَّ أولًا، مدةً يُحَرَّك[٥]، أي: من أجل ذلك **(قيل اخشَوُنَّ)** يا رجال **(واخشَيِنَّ)** يا امرأة، فحرّكوا الواو والياء كما حرّكوهما في اخشَوُا اللهَ

---

(١) قال الرّضي: «بينَ اتّصال النون بلام الكلمة وبينَ اتّصالها بالضّمير فرقٌ، وذلك لأنَّ النون إذا اتّصلت لفظاً بالضّمير فهي غير متّصلة به معنى؛ لأنّها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضّمير وأيضاً، فإنَّ لاَمَ الكلمةِ عريقٌ في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة، بخلافِ واو الضمير ويائه؛ فإنّهما عريقان في السكون». شرح الشافية ٢٢٩/٢.

(٢) قال الجاربردي: «فإن لم يكن أوّل السّاكنين مدّة فلا يحذف سواء كان صحيحاً أو حرف علّة، أمّا إذا كان صحيحاً فظاهر، وأمّا إذا كان حرفَ علّةٍ، فلأنَّ حركة ما قبله ليست من جنسه، فلا يلزم المحذور المذكور من التحريك، ولأنَّ الواو والياء السّاكنين إذا كان حركة ما قبلهما من غير جنسهما فلا يكون إلاّ مفتوحاً، لأنّه لو انكسرَ ما قبل الواو وانضمَّ ما قبل الياء السّاكنتين لانقلاب الواو ياءً، والياء واواً، وإذا انفتح ما قبلهما وهما ساكنان لم يجز حذفهما لالتقاء الساكنين، لأنَّ قبلهما فتحة، والفتحة لا تدلُّ على الواو، ولا على الياء، لأنّك لو أسقطتهما لصار اللفظ في اخشوا الله واخشي الله: اخشَ اللهَ فيلتبس بخطاب الواحد المذكر». مجموعة الشافية ١٥٦/١ - ١٥٧.

(٣) كتاب سيبويه ٤٠٥/٤ والأصول في النّحو ٢٧٧/٣و ٣٤٣-٣٤٤ والتكملة ص٨.

(٤) بَلَوْتُ الرّجل بَلْواً وبَلاءً وابتليته: اختبرتُه. لسان العرب **(بلا)** ٤٩٧/١.

(٥) جاء تحرّك في (أ).

واخشَيِ الله، ولم يردوا المحذوف فيهما كما ردّوه في نحو خافن واخشين يا رجل؛ **(لأنّه)** أي: نون التأكيد مع الضمير البارز **(كالمنفصل)** عن الفعل بخلافه في نحو خافَنَّ واخشَيَنَّ يا رجلُ، فإنَّهم ردّوا فيهما المحذوف لما مرَّ من أنَّ نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصّل بالفعل فحركة اللّام فيهما كالأصلية، ولو عاملوا اخشوا معاملة خف لقالوا: اخشَيِنَ، لوجوب ردّ الياء المحذوفة، ثم حذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين أو نقول: لقالوا اخشاون. وجوّز الجاربردي[1] في قوله: لأنّه كالمنفصل أن يكون إشارة إلى عدم جواز التقاء الساكنين هنا وإن كان الأول حرف لين والثاني مدغماً، لأنَّهما ليسا في كلمة، لأنَّ النون كالمنفصل. وحاصل ما تقرّر أنَّه يجب تحريك أَوَّلُ السَّاكنين فيما ذكر. **(إلاّ في نحو انْطَلْقَ[2] ولم يَلْدَه[3])** ممّا اجتمع فيه ساكنان. وَفُرَّ من تحريك أولهما للتخفيف، كما في كَتْفْ، فالتقى ساكنان، فحرّكوا الثاني، لا الأول، لئلا يفوت الغرض من إسكانه وهو التخفيف واختير الفتح اتباعاً لحركة أقرب المتحركان إليه وهي فتحة الطاء، ولأنَّهم لو حرّكوا بالحركة الأصلية للساكن الأوّل لزم الرجوع إلى ما فروا منه وهو الكسر. ولم يلده في قول الشاعر[4]:

* ألا ربَّ مولودٍ وليس لــــه أبٌ   وذي وَلَــدٍ لــم يَــلْـــدَهُ أَبَــوَانِ[5]

---

(١) مجموعة الشافية ١٥٨/١.

(٢) أصل انْطَلْقَ: انْطَلِقْ بكسر اللاّم وسكون القاف، فأشبهوا: طَلِقْ بـ كَتِفْ فسكنوا لامه، فالتقى ساكنان فحرّكوا القاف وفتحوها إتباعاً لحركةِ أقرب المتحرِّكاتِ إليها وهي فتحة الطّاء. مجموعة الشافية ١٥٨/١.

(٣) كتاب سيبويه ١١٥/٤ والتكملة ص٧ والمخصّص ٢٢١/١٤ وشرح المفصّل ١٢٦/٩ وشرح الملوكي ص٤٥٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٨/٢.

(٤) من أزد السّراة.

(٥) [من الطويل]: السّيرافي النحوي ص٣٠٢ والكامل ١٠٩٤/٣ والأصول في النّحو ٣٦٤/١ والتكملة ص٧ والمفصل ص٣٥٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٨/٢. موضع الشاهد: لم يَلْدَه: يريد لم يَلِدْهُ، فأسكن اللاّمَ، فاجتمع ساكنان، اللاّم والدّال، ففتح الدّال لاجتماع السّاكنين. الرّواية في كتاب سيبويه ١١٥/٤:

* عـجـبـتُ لـمـولـودٍ ولـيـس لـه أبٌ

* وذي شامةٍ سوداءَ في حُرِّ[١] وجهه مُجَلَّلَةٍ[٢] لا تنقضي لزمانِ
* ويُكْمِلُ في خمسٍ وتسعٍ شبابه ويهرمُ في سبعٍ مَضَتْ وثَمانِ

أصله لم يَلِدْه بكسر اللّام وسكون الدال، فشبهوا يلد بكتف أيضاً، فالتقى ساكنان فحرّك الثاني بالفتح لما مرَّ، وأراد بالمولود عيسى، وبذي الولد آدم عليهما السلام، وبذي شامة إلى آخره القمر وقوله: في حرِّ وجهه يعني وسطه، وإن كان معنى حرِّ الوَجْهِ لغةً ما بدا منه، وروي بدل ألارب مولود، عجبت لمولود، وبدل سوداء غرّاء، وبدل مجللّة مخلّدة. **(و) إلّا (في)** نحو **(رُدَّ ولم يَرُدَّ)** بالإدغام **(في)** لغة بني **(تميم[٣])** أي: نحوهما **(مما فُرَّ من تحريكه للتخفيف)** إذ أصلهما: أَرْدُدْ ولم يَرْدُدْ، فأسكنوا أوّل المثلين، وحرّكوا الرّاء بحركته فالتقى ساكنان **(فَحُرِّكَ الثاني)** لا الأول لئلا يفوت الغرض من الإدغام وهو التخفيف، فقوله ممّا فرّ إلى آخره، راجع إلى جميع ما بعد إلّا، والحجازيون[٤] يقولون: اردد ولم يَرْدُدْ على الأصل؛ لأنَّ شرط الإدغام أن لا يكون الثاني ساكناً. وبنو تميم لم يعتبروا السكون؛ لعروضه، ويستثنى أيضاً نون التأكيد الخفيفة؛ فإنّها لا تُحَرَّك بل تُحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر كقوله:

* لا تُهِيْنَ الفقيرَ عَلَّكَ أن تَرْ كَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رَفَعَهْ[٥]

وكذا تنوين العلم[٦] الموصوف بابن مضاف إلى علم كزَيْدِ بنِ بَكْرٍ،

---

(١) حرّ الوجه: ما أقبلَ عليك منه. وقيل: حُرُّ الوجهِ الخدُّ. لسان العرب **(حرر)** ١١٨/٣.
(٢) جَلَّلَ الشيءُ تجليلاً أي عمَّ. لسان العرب **(جلل)** ٣٣٦/٢.
(٣) في الكامل ٤٣٨/١ هي لتميم وقيس وأسد. وديوان الأدب ١٣٥/٣.
(٤) كتاب سيبويه ٤١٧/٤ والتكملة ص٥ وشرح الملوكي ص٤٥٤ والممتع ٦٥٦/٢ـ٦٥٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٨/٢ـ٢٣٩.
(٥) [من المنسرح] هذا آخر أبيات للأضبط بن قريع السَّعدي. شرح شواهد الشافية ص١٦٠. موضع الشاهد: على أنَّ أصلهُ **(لا تهينَنِ الفقير)** فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء السّاكنين وبقت الفتحة دليلاً عليه.
(٦) المقرّب ٣٦٩/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٨/٢ وشرح الشّافية للرّضي ٢٣٤/٢ وارتشاف الضرب٧١٨/٢.

فإنَّه يُحذف تخفيفاً لكثرة استعمال ابن بين علمين. **(وقراءةُ**[١] **حَفْصٍ)** قوله تعالى: ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾[٢] ـ بإسكان القاف[٣] وكسر الهاء ـ بعد حذف الياء للجازم. زعم جماعة[٤] أنَّها ممّا حرّك فيه الثاني لالتقاء الساكنين ظنّاً منهم أنَّ الهاء للسكت وأن تَقْهِ ومن يَتَّقْهِ ككَتِف، فأسكنت القاف، فالتقى ساكنان، فحرّكت الهاء لأجله كما في انطلق مع أنَّها **(ليست منه على الأصحّ)**؛ لأنَّ هاء السكت لا تثبت وصلًا ولا تحرَّك أصلًا، ولو حرّكت هنا لحرّكت بالفتح كما في انطلقَ، فوجه قراءته أنَّ الهاء ضمير عائد إلى الله تعالى، وسُكِّنت القاف للتخفيف كما في كَتِف فلا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله **(والأصلُ)** فيما يحرّك لالتقائهما **(الكسر)**؛ لأنَّ الجزم في الأفعال عوضٌ عن الجر في الأسماء، وأصل الجزم السكون فلما ثبتَ بينَهمَا التعارض واحتيج هنا إلى تعويض عن السكون كان الكسر به أولى **(فإنْ**[٥] **خُوْلِفَ)** هذا الأصل **(فلعارض)** اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه، كما بيّنه بأمثلته فقال: **(كوجوب الضَّمّ في ميم الجمع)** نحو ﴿عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ ﴿مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ رعاية لحركتها الأصلية؛ لأنَّها في الأصل مضمومة إتباعاً لما قبلها بدليل قراءة المكيين[٦] نعم إن كان قبلها هاء قبلها كسرة أو ياء نحو ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾[٧] أو (عليهم اليوم) جاز كسرها إتباعاً لكسرة الهاء **(و)** كوجوب الضمّ في ذال **(مُذْ**[٨]**)** في نحو «مُذُ اليوم»، تنبيهاً على حركته الأصلية؛ لأنَّه مخفّف من منذ **(وكاختيار الفتح في)** نحو ميم

---

(١) حفص بن عبدالله بن راشد الإمام الحافظ الصادق القاضي الكبير أبو عمرو وأبو سهل السُّلَمي الفقيه قاضي نيسابور. ولد بعد ثلاثين ومائة. ولي القضاء عشرين سنة. مات لخمس بقين من شعبان سنة تسع ومئتين. سير أعلام النبلاء ٤٨٦/٩.

(٢) النور ٥٢/٢٤.

(٣) جاء الثّاني في (أ).

(٤) منهم الجاربردي في مجموعة الشافية ١٥٩/١.

(٥) جاء فإنّه في (أ).

(٦) السبعة في القراءات ص١٠٩ وشرح الشافية للرضي٢٤١/٢.

(٧) البقرة ١٦٦/٢.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٢٤١/٢.

﴿الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ﴾ تخفيفاً، ولما مرَّ أوائلِ الباب. وأجاز الأخفش[١] كسرها على قياس التقاء الساكنين **(وكجواز الضّم)** في أول الساكنين **(إذا كان بعد الثاني منهما ضمّةٌ أصليةٌ في كلمته)** أي: كلمة الثّاني **(نحو وقالت اخْرُج[٢])** إذ بعد الثاني وهو الخاء ضمّة أصليّة في كلمته، فيجوز[٣] ضمّ الأوّل للاتباع وكسره على الأصل **(و)** نحو **(قالت اغْزُي)** إذ بعد الثاني وهو الغين ضمّة أصلية في كلمته؛ لأنَّ الزّاي في الأصل مضمومةٌ؛ لأنّه من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، ولا اعتداد بكسرتها العارضة، وإنّما التزمت هذه الشّرائط لِيَتَقَّوى بها أمر الاتباع **(بخلاف إن امرؤ[٤])** لا يجوز فيه ضمّ الأوّل فإنَّ ضمّة الرّاء ليست بأصلية[٥] بل تابعةٌ لحركةِ الهمزةِ بدليلِ: «هذا امرؤٌ» «ورأيت امرأً» ومررت بامرِئٍ فحركة عينه تابعة لحركة لامه **(و)** بخلاف **(قالت ارمُوا)**؛ إذ ضمّه الميم عارضة؛ لأنّها منقولةٌ من الياء المحذوفة إذ الأصل ارمِيُوا **(و)** بخلاف ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ﴾[٦]؛ إذ ضمّة الحاء، وإنْ كانت أصليةً، لكنّها ليست في كلمة الثاني إذ لام[٧] التعريف كلمة برأسها، وإذا لم تكن في كلمته، لم تكن لازمة للساكنين، فلا يُعتدّ بها، فلا يُجعل السَّاكنُ الأوّلُ تابعاً للحاء في حركتها **(واختياره)** أي: وكاختيار الضّمّ **(في نحو اخشَوُا[٨] القومَ)** ﴿دَعَوُا

---

(١) قال في معاني القرآن ٢٢/١: «ولو كانت كُسِرَت لجاز، ولا أعلمها إلاّ لغة». والمساعد ٣٣٩/٣.

(٢) قال تعالى: ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ يوسف ٣١/١٢. ومنعه سيبويه في الكتاب ٢٥٤/٤ والسيِّرا في النحوي ص٣٧٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٦/٢-٢٣٧.

(٣) الكشف ٢٧٤/١-٢٧٥ والتيسير ص٧٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٧/٤.

(٤) قال تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ﴾ النساء ١٧٦/٤.

(٥) المنصف ٦٢/١ وإيضاح الوقف والابتداء ص٢١١.

(٦) قال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ۝﴾ الأنعام ٥٧/٦.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٢٤٢/٢.

(٨) قال سيبويه: «هذا باب ما يُضمُّ من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل، وذلك الحرف الواو التي هي علامة الإضمار، إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك قولُه عزَّ وجل: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ ورمَوُا ابْنَك واخشَوُا الله. فزعم الخليل أنّهم جعلوا حركة الواو منها ليُفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو وَاْ ولَوْ وأَوْ. وقد قال قومٌ: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ جعلوها بمنزلة ما كسروا من السواكن». الكتاب ١٥٥/٤-١٥٦ الأصول في النّحو ٣٧٠/٢ والتكملة ص١٢-١٣.

﴿اللَّهَ﴾[(١)] وهؤلاء مُصْطَفُو الله، ممَّا السَّاكن الأول فيه[(٢)] واوُ جمعٍ مفتوحٍ ما قبلها؛ لأنَّ الضمّة من جنس الواو، فهي أشدّ مناسبة لها من غيرها[(٣)] **(عكس)** نحو **(لَوِ استطعنا[(٤)])** ممّا ليست واوه واو جمع، فإنَّ المختار فيه الكسر إيذاناً بأنَّ واوه ليست ضميراً، ومقابل المختار في الشقين شَبَهُ كلّا منهما بالآخر فكسرت الواو في الأول[(٥)] وضمّت في الثاني. وزاد ابن مالك[(٦)] فتحها في الأول **(وكجواز الضَّمِّ والفتح)** مع الكسر الذي هو الأصلُ في تحريك الساكن **(في نحو رُدَّ ولم يَرُدُّ[(٧)])** بالإدغام في لغة بني تميم من كلّ مُضَاعَفٍ مضمومِ عينُ مضارعِهِ، فالضمُّ للاتباع، والفتحُ للتَّخفيف، وجوازُ الثلاثة على السواء **(بخلاف نحو رُدَّ القومَ[(٨)])** ممّا لقي فيه المضاعفُ ساكناً غيرَ ضمير بعده، فإنَّ المختار فيه الكسر **(على)** قول **(الأكثر)**؛ لأنَّه الأصل؛ لأنك لو تركت الإدغام لقلت ارْدُدِ القومَ بالكسر، لا غير والأقلُّ يجوز الضمّ والفتح أيضاً وقد روي بالثلاثة قولُ جرير:

* ذمَّ المنازلَ بعد مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... والعيشَ بعد أولئكَ الأيَّامِ[(٩)]

---

(١) يونس ١٠/٢٢: ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٢٢﴾﴾.

(٢) سقط فيه من (أ).

(٣) قال الجاربردي: «مع أنَّ قبلها ياءً أو واواً مضمومةً محذوفةً، فتحريكها بحركةِ الحرف المحذوف أَوْلَى» مجموعة الشافية ١/١٦١.

(٤) التوبة ٩/٤٢ في البحر المحيط ٥/٤٢٤: «قرأ الأعمش وزيد بن علي: لَوُ استطعنا بضمِّ الواو، فرَّ من ثقل الكسرة على الواو، وشبّهاها بواو الجمع عند تحريكها لالتقاء السّاكنين. وقرأ الحسن: بفتحها». والكتاب ٤/١٥٥ والمنصف في التصريف ١/٢١٣ وسرّ صناعةِ الإعراب ٢/٧٧٨ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٤٣.

(٥) جاء الأصل في (أ).

(٦) قال ابن مالك: «وتضمُّ الواوُ المفتوحُ ما قبلها إن كانت للجمع، وإلاّ كُسرت، وقد تردُ بالعكس، وربَّما فتحت». التسهيل ص٢٦٠.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٢/٢٤٣.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٥٤٠ والكامل ١/٤٣٨ والأصول في النّحو ٢/٣٦٢-٣٦٣ والتكملة ص٨ وشرح الشافية للرّضي٢/٢٤٤ وارتشاف الضرب ٢/٧٢٦.

(٩) [من الكامل] النقائض ١/٣٦٦ ومعاني القرآن للأخفش ١/٩٧ والكامل ١/٤٣٩ والمخصص ١٤/١٠١ والمفصل ص٣٥٤ وخزانة الأدب ٥/٤٣٠. موضع الشاهد: على أنَّه روي ذمَّ =

فإن كان الساكنُ ضميراً وجب مع الألف الفتح، ومع الواو الضمُّ، ومع الياء الكسرُ نحو رُدَّاْ رُدُّوا[١] رُدِّيْ للمناسبة. أمّا إذا كان المضاعف مفتوحةَ عينُ مضارعه كعَضَّ، أو مكسورة كَفِرَّ فلا يجوز ضمُّهُ لتعذّر الاتباع[٢] **(وكوجوب الفتحِ في)** نحو **(رُدَّهَا[٣])** من مضاعف اتَّصلَ به ضمير غائبه؛ لأنَّ الهاءَ لخفائِهَـا كالعدم فكان الألف بعد الدال وما قبل الألف يجب فتحه **(و)** كوجوب **(الضَّمِّ في نحو رُدُّه[٤])** من مضاعف اتصَّل به ضمير[٥] غائبٍ؛ لأنَّ الواو الملفوظ بها بعد الهاء كأنَّها بعد الدَّال لما مرَّ لكن ما قبل الواو لا يجب ضمه فلذا قال **(على الأفصحِ، والكسرُ)** فيه **(لُغَيَّةٌ[٦])** سمعها الأخفش من بني عقيل وليست مستكرهةً؛ لأنَّ الواو تنقلب ياء لكسرة الهاء **(وغُلِّطَ ثعلب[٧] في جوازِ الفتح)**[٨] أي: في إجازته الفتح قياساً على ردَّ؛ لأنَّ الواو موجودة لفظاً، والهاء حاجز غير حصين، فلا يصحُّ القياس. هذا، وقد نقل المرادي[٩] عن الكوفيين جواز الضمّ والكسر في رَدَّها، فعليه يمكنُ

= بفتح الميم وكسرها. شرح البيت: إنّه تأسّف على منزله باللِّوى وأيام مضت له فيه، وأنّه لم يتَهَنَّ بعيشٍ بعد تلك الأيام، ولا راق له منزل. شرح شواهد الشافية ص١٦٧.

(١) قال أبو حيان: «وأمّا غير الحجازيين من العرب، فتدغم وتفتح إنْ اتّصل به ألف، نحو رُدَّ، وتضمُّ عند الواوِ نحو ردُّوا. وتكسر عند الياء ونحو رُدِّي». ارتشاف الضرب ٧٢٧/٢.

(٢) قال أبو حيان: «فإنْ لم يتّصل به شيءٌ، منهم من يتبع حركته حركةَ ما قبله مطلقاً نحو رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ».. ارتشاف الضرب ٥٢٧/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٣٢/٣ والأصول في النّحو ٣٦٢/٢ والتكملة ص٥-٦ والممتع في التصريف ٦٥٨/٢.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢٤٥/٢ وارتشاف الضرب ٧٢٧/٢.

(٥) أي هاء المذكر.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

(٧) أحمد يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب. ولد سنة مائتين. صنّف: اختلاف النحويين، الوقف والابتداء، الهجاء، الأمالي، الفصيح وغير ذلك. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. وفيات الأعيان ١٠٢/١ وسير أعلام النبلاء ٥/١٤ وبغية الوعاة ٣٩٦/١-٣٩٨.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢ وتذكرة النحاة ص١١٥.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦/٦.

جعل قوله «على الأفصح» راجعاً إلى الأمرين قبله وإنْ قصر عن الغرض، قولُه: والكسرُ لُغَيَّةٌ **(و)** كوجوب **(الفتح في نونِ منَ مع اللاّم[1])** المعرفة أو الموصولة أو الزائدة **(نحو منَ الرَّجلِ)** أو الذي أو اليزيدُ تخفيفاً لكثرة استعمال من مع الـ **(والكسر)** فيه على الأصل **(ضعيف[2])** للثقل، وكاللّام والميم المعرّفة **(عكسُ منِ ابْنِكَ)** فإنَّ الكسر فيه[3] واجب على الأصل، وإن توالى فيه كسرتان لقلّة استعماله، والفتح فيه ضعيف لذلك **(وعن)** عند ملاقاته ساكناً يكسر **(على الأصل)** لذلك **(وعَنُ الرَّجُلِ بالضَّمِّ)** اتباعاً لضمّة الجيم وإن جاز، لكنّه **(ضعيف)** للثّقَلِ مع خروجه عن الأصل، ولا يجوز الفتح اتباعاً؛ لأنَّ الاتباع ليس بأصل، وإنّما يؤخذ منه ما ورد **(وجاء في)** التقاء الساكنين **(المُغْتَفَرُ)** الذي[4] مرّ بيانه هذا **(النَّقُر[5])** وهو التقاط الطّيرِ الحبَّ **(ومن النَّقِرْ واضْرِبُهْ)** بتحريك الساكن الأول بحركة الثاني الموقوف عليه، وإن كانت ضمّة أو كسرة كما أفاده كلامه إمعاناً في الهرب من التقاء الساكنين

---

(١) قال سيبويه: «ونظير ذلك قولهم: منَ اللَّهِ، منَ الرَّسولِ لمّا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلاً، وكان الفتحُ أخفَّ عليهم فتحوا، وشبّهوها بأينَ وكيفَ». الكتاب ١٥٤/٤ـ١٥٥ والسِّيرافي النحوي ص٣٧٦ـ٣٧٧ والتكملة ص١٠ـ١١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٩/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢ـ٢٤٧ وشفاء العليل١٠١٣/٣ وارتشاف الضرب ٧٢٢/٢.

(٢) قال سيبويه: «وزعموا أنَّ ناساً من العرب يقولون: منِ اللّه، فيكسرونه ويجرونه على القياس». الكتاب ١٥٤/٤ وشفاء العليل ١٠١٣/٣ وارتشاف الضرب ٧٢٣/٢.

(٣) قال سيبويه: «وقد اختلفت العرب في «مِنْ» إذا كان بعدها ألفُ وصلٍ غير ألفِ اللاّم، فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثرُ في كلامهم، ولم يكسروا في ألفِ اللاّم لأنّها في ألف اللاّم أكثر؛ لأنَّ الألفَ واللاّم كثيرٌ في الكلام، تدخلُ في كلِّ اسمٍ، ففتحوا استخفافاً، فصار مِنَ اللَّهِ بمنزلةِ الشّاذّ». الكتاب ١٥٤/٣ والتكملة ص١١ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٢ وارتشاف الضرب ٧٢٣/٢ .

(٤) جاء الذي هو مرَّ بيانه في (أ).

(٥) لسان العرب **(نقر)** ٢٥٨/١٤. وجاء في كتاب سيبويه ١٧٣/٣: «قال الرّاجز: والكامل ٦٩٢/٢ـ٦٩٣ «يريدُ النَّقْرَ يا فتيى، وهو النَّقْر بالخيلِ، فلمّا اسكنَ الرّاء ألقي حركتها على السّاكن الذي قبلها».

* أنـا ابـنُ مـاويّـةَ إذْ جَـدَّ الـنَّـقُـرْ»

وإنْ كان جائزاً في الوقف. ولا يجوز الفتح عند البصريين في «رأيتُ النَّقُر» إلّا على شذوذٍ، وأجازه الكوفيون بلا شذوذ **(و)** جاء **(دَأَبَّةٌ وشَأَبَّةٌ**[1]**)** بقلب الألف همزةً إمعاناً فيما ذكر **(بخلاف نحو** ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾[2]**)** وتأمرينّي ممّا تكون المدّة فيه غير ألف، فلا تقلب المدّة فيه همزةً لِثِقَلِ الضَّمّ والكسرِ عليها ومثله خُوَيْصّة.



---

(١) المنصف ٢٨١٢/١ وسرّ صناعة الإعراب ٧٢/١ـ٧٣ والمسائل البصريات ص٣٠٨ والخصائص ١٤٧/٣ـ١٤٨ والممتع في التصريف ٣٢١/١.

(٢) الزمر ٦٤/٣٩.

باب الابتـــداء

هو الأخذُ في النطقِ بالحرفِ بعد الصَّمْتِ لا الأخذُ في النُّطقِ به بعدَ ذهابِ ما قبلَه كما تخيَّلَهُ بعضُهم إذ **(لا يبتدأ إلاّ بمتحرك[1])**[2]؛ لأنَّ الحرفَ المنطوقَ به إمَّا مُعْتَمِدٌ على حركَتِهِ كباء بَكْرٍ أو على حركةِ ما قبلَه ككافِهِ، أو على لِيْنٍ قَبْلَهُ يجري مجرى الحركةِ كباءِ دَابَّة وصاد خُوَيْصَة، فمتى فُقِدَت هذه الاعتماداتُ تعذّرَ التَّكلُّمُ، ودليلُه التجربةُ، ومَنْ أنكرَ ذلكَ فقد أنكَر العَيَان.

وقيل[3] يجوزُ الابتداءُ بالسَّاكنِ، لكن يَعْسُرَ؛ لأنَّ النُّطْقَ بالحركةِ إنَّما يحصُلُ بعد النُّطْقِ بالحرفِ، وتوقُّفُ الشَّيءِ على ما يحصُل بعده مُحَالٌ. وأُجيبَ بمنعِ أنَّها بعدَهُ، بل هي معه[4] وإلّا لأمْكَنَ الابتداء به بدونها، وأنَّه

---

(١) المتحّرك: هو الذي لا يمكن تحميلُه أكثر من حركتين، وذلك نحو ميم **(عُمَر)** يمكن أن تحمِّلَها الكسرة والضمّة، فتقول عُمِر وعُمُر ولا يمكن أن تجتلب لها فتحة. المنصف ٢٧/١.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص٦١:

* لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سابِقٌ، لا يَثْبُتُ إلاّ إذا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

والتكملة ص١٤ والخصائص ٣٢٨/٢ والمنصف ٥٣/١ وشرح المفصل ٦٧/٩.

(٣) قال الرّضي: «الأكثرون على أنَّ الابتداء بالسّاكن متعذّر، وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسِّر لا مُتَعَذِّر، وقال: يجيءُ ذلك في الفارسية نحو: شْتَرْ وسْكَام، والظاهر أنَّه مستحيلٌ ولا بدَّ من الابتداء بمتحرِّك». شرح الشافية ٢٥١/٢ والمنصف شرح التصريف ٥٣/١ والخصائص ٩١/١.

(٤) اختلفت أقوال النحاة في بيان مرتبة الحركة. هل هي قبل الحرف أو معه أو بعده. سرّ صناعة الإعراب ٢٨/١ـ٣٣ والخصائص ٣٢١/٢ـ٣٢٧.

مُحَال فلا يُبْتَدَأُ إلّا بمتحركٍ **(كما لا يُوْقَفُ إلاّ على سَاْكِنٍ**[١]**)** أو في حكمه؛ إذ الوقفُ ضدُّ الابتداءِ فيجبُ أَنْ تكونَ علامَتُهُ ضدَّ علامتِهِ، إلّا أنَّ الابتداءَ بالمتَّحَركِ ضروريّ على المشهور، والوقفُ على السَّاكنِ استحسانيٌّ عند كَلَالِ اللِّسانِ من ترادُفِ الكلماتِ والحركاتِ.

ولمّا كان وقوعُ همزةِ[٢] القطعِ في الكلام أكثرَ من وقوع همزة[٣] الوصل بَيَّنَ مواضعَ الثَّانيةِ ليُعْلَمَ أنَّ ما عداها الأُولى[٤] فقال **(فإن كان الأوَّلُ)** من الكلمة **(ساكناً)** ألحق به[٥] همزةُ وَصْلٍ ـ كما سيأتي ـ **(وذلك)** سماعيٌّ وقياسيٌّ فالسّماعيُّ **(في عَشْرَةِ أسماءٍ محفوظةٍ**[٦]**)** أي: مسموعة **(وهي اِبْنٌ)** أصله بَنَوٌ كجَمَلٍ لتكسيره على أَبْنَاءٍ بوزن أَفْعَال، حذفت[٧] واوه للثِّقَلِ بتعاقب حركات الإعراب عليها، وسُكِّنَت فاؤه لتكون الهمزةُ عوضاً عن المحذوف، ثم أتى بها للتَّوصُّلِ إلى النُّطق بالسَّاكن **(وابْنَةٌ)** أصلها بَنَوَةٌ كشَجَرَةٍ؛ لأنَّها مؤنَّثَة ابن، فالتَّاءُ للتَّأنيثِ؛ بخلاف تاء بِنْت فإنّها بدلٌ من اللَّام، لا للتأنيث لسكونِ ما قبلها؛ ولأنّه لو سمي بِبِنْتٍ رجلًا لَصُرِفَت، وإنَّما استفيد التأنيث من صيغتها، ومثلها أخت **(وابْنُمٌ)** بمعنى ابن وليست الميم بدلًا من[٨] اللّام

---

(١) السّاكن: **(ما أمكن تحميلُه الحركات الثلاث نحو كاف بَكْر وميم عَمْرو، ألا تراك تقول: بَكَر وعَمَرو وبَكِر وعَمِرو وبَكُر وعَمُرو، فلمّا جاز أن تُحَمِّلَه الحركات الثلاث علمت أنَّه قد كان قبلها ساكناً)** المنصف في شرح التصريف ٢٧/١.

(٢) همزة القطع: هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها. أسرار العربية ص٢٧٥.

(٣) همزة الوصل: هي التي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل. أسرار العربية ص٢٧٥.

(٤) جاء أولى في (أ).

(٥) سقط: به من (أ).

(٦) قال ابن مالك في الألفية ص٤٦١:

* وفي اسْمِ اسْتٍ ابْنِ ابْنم سُمِعْ ... واثْنَينِ وامْرِئٍ وتَأْنِيثٍ تَبِعْ

* وأيْمُنٍ، هَمْزُ ألْ كذا، وَيُبْدَلُ ... مدّاً في الاستفهام أو يُسَهَّلُ

(٧) المقتضب ٢٣١/١ وشرح الملوكي ص٤٠٠ـ٤٠١ وشرح الشافية للرّضي ٢٥٥/٢ـ٢٥٦.

(٨) قال الرّضي: «ابْنُم وامْرُؤٌ وايمُن ليست بمحذوفة الأواخر، وميم ابْنُم بدل من اللاّم: أي الواو، لكنْ لمّا كانت النون والرّاء في ابنم وامرئ تتبع حركتُهما حركَةَ الإعراب بعدهما، صارتا كحرف الإعراب، على أنّه قيل: إنَّه قيل: إنَّ الميم زائدة كميم زُرْقُمْ». شرح الشافية ٢٥٢/٢ والمنصف شرح التصريف ٥٨/١.

كما هي بدل من العين في فم؛ لأنَّ ذلك يقتضي سقوط الهمزة؛ لأنَّها عوض، وإنَّما هي زائدة للمبالغة والتوكيد، وتتبع نونه ميمه في الإعراب كما في امرئ[1] **(واسْمٌ)** أصله عند البصريين[2] سِمْوٌ كقِنْوٍ[3]، حُذِفت واوه للثّقل بتعاقب الحركاتِ الإعرابيّةِ عليها، ونَقْلِ سكونِ الميم إلى السّينِ لتعاقبِ تلك الحركاتِ عليها ثُمَّ أُتي بالهمزةِ وعند الكوفيين وَسْمٌ أي: علامةٌ؛ لأنَّ الاسمَ علامةٌ على مسمّاه، والمختار الأوّلُ؛ لأنّهم يقولون في تكسيره «أسماءُ»، وفي تصغيره «سُمَيّ»، وعند اتّصالِ[4] الضّميرِ المرفوع المُتَحَرِّك «سَمَّيْتُ» ولو صحَّ الثاني لقيل أَوْسَام وَوُسَيْم ووَسَمْتُ **(واسْتٌ[5])** أَصْلُهُ سَتَهٌ كحَمَلٍ[6] لتكسيره على أَسْتَاه، وتصغيره على سُتَيْهَةٍ **(واثْنَان واثْنَتَان[7])** أصلهما ثِنْيان[8] وثنيتان كَحِمْلَانِ وشَجَرَتان بدليل قولهم في النسبة إليها ثَنَوِيّ بفتحتين، فاسكنت[9] فاؤهما وزيدت الهمزة **(وامْرُؤٌ وامْرَأَةٌ)** أصلها مَرْءٌ[10] ومَرْأَةٌ وهما لغةٌ أخرى، سُكِّنَ أولُهما، ثمَّ زيد فيه همزةُ الوَصْلِ وإنْ كان على ثلاثة أَحْرُفٍ؛ لأنَّ لامهما[11] همزة، ويلحقها التخفيف[12] فيقال مَرٌ ومَرَةٌ فجريا مجرى

---

(١) هذا امرُؤٌ ورأيتُ امرَأً ومررتُ بامرِئٍ.

(٢) المسألة مبسوطة في الأمالي الشجرية ٢/٦٦ـ٦٨ والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٦ وما بعدها وشرح الملوكي ص٤٠٤ـ٤٠٥ وشرح المفصل ١/٢٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٥٨ـ٢٥٩.

(٣) القِنْوُ: العِذْق بما فيه من الرطب. لسان العرب **(قنو)** ١١/٣٣١.

(٤) الكلمة غير واضحة في الأصل. وقد أثبتُها نقلاً عن (أ).

(٥) كتاب سيبويه ٣/٤٦٤ والمنصف شرح التصريف ١/٦١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٥٩.

(٦) جاء في الأصل: كحِمل. وأثبت حَمَل نقلاً عن (أ).

(٧) كتاب سيبويه ٣/٣٦٣ وأدب الكاتب ص٢٨١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٥٩.

(٨) جاء ثنتان في (أ).

(٩) جاء فاسكت في (أ).

(١٠) إصلاح المنطق ص٩٣.

(١١) جاء لامها في (أ).

(١٢) السِّيرافي النحوي ص٣٧٠ والأمالي الشجرية ٢/٥٥: «امرؤ وامرأة ألحقوهما همزةَ الوصل، وإنَّما تلحق همزة الوصل عِوَضاً من محذوف، وجاز ذلك فيهما من غير أن يلحقهما حذفٌ لأنَّ الهمزة يلحقها التخفيف بجعلها بين بين وبالإبدال منها ساكنة ومتحرّكة».

ابن وابنة **(وايْمُنُ اللَّهِ)** بناء على ما ذهبَ إليه البصريونَ من أنّه مفردٌ بزنةِ أَفْعُل، إذ جاء عليه المفرد كآجُر[١] وآنُك[٢] وهو الأُسْرُبُ[٣] أي: الرصاصُ المُذَابُ، والمفرد هو الأصل؛ ولأنَّ العرب قد تصرّفت فيه تَصَرُّفَاتٍ لم يجئ مثلُها في الجمعِ، فقالوا[٤]: أَيْمُن وإيْم وأَمُ ـ بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة مع ضمِّ الميمِ فيها ـ وأَيْمَن بفتحها ومُ[٥] ـ مثلثهُ ومُنُ[٦] ـ بضمِّ الحرفين وفتحهما وكسرهما ـ والأصلُ فيما فيهِ همزةٌ من ذلك كَسْرُهَا[٧] لأنّها همزةُ وصلٍ، إلّا لما سقطت في الدَّرج وهو عند[٨] سيبويه من اليُمْنِ[٩] بمعنى البركة. فإذا قالَ المقْسِمُ «أيْمُنُ اللّهِ لأفْعَلَنَّ»، فكأنَّهُ قالَ بَرَكَةُ اللّهِ قَسَمِي لأفعَلَنَّ. وذهبَ الكوفيونَ إلى أنّه جمعُ يمينٍ؛ لأنّه لم يجيء على زنته واحدٌ، وآجرُ وآنُك أعجميان وأيضاً ليس جعلهما أَفْعُلا أَوْلَى من فَاْعِل فهمزته همزة قطع[١٠]، وإنّما سقطت وصلًا لكثرة الاستعمال **(و)** القياسيّ **(في كلّ مصدَرٍ بعد أَلِفِ)** أي: بعد همزة **(فِعْلِهِ الماضي)** أحرفُ **(اربعةٌ فصاعداً[١١])** وهي

---

(١) الآجُرُّ والآجِرُّ: طبيخُ الطّين. لسان العرب **(اجر)** ٧٨/١ والمُعَرَّب ص١١٨.

(٢) لسان العرب **(انك)** ٢٤١/١ والمُعَرَّب ص١٤١.

(٣) لسان العرب **(سرب)** ٢٢٧/٦.

(٤) كتاب سيبويه ٣٢٤/٣ـ٣٢٥ ـ ١٤٨/٤ـ١٤٩ والسِّيرافي النحوي ص٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٦١/١ وسرّ صناعة الإعراب ١١٧/١.

(٥) مَ اللّهَ ـ مُ اللّهُ ـ مِ اللهِ.

(٦) مُنُ الله، مَنَ الله ـ مِنِ اللهَ.

(٧) كتاب سيبويه ١٤٩/٤ـ١٥٠.

(٨) لم أقف عليه في الكتاب. ولكن قال الزجاجي في الجمل ص٧٣: «وألفُه ألفُ وصلٍ لدخولها على اسم غير متمكّنٍ، كذلك يقول سيبويه، واشتقاقه عنده من اليُمْنِ والبركةِ»..

(٩) لسان العرب **(يمن)** ٤٥٧/١٥.

(١٠) قال ابن مالك في الألفية ص٦١:

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوى عَلَى ... أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَة، نَحْوُ انْجَلَى

والأمرِ والمَصْدرِ مِنْهُ، وكَذَا ... أَمْرُ الثُّلاثِيِّ، كَاخْشَ وامْضِ وانْفُذا

وكتاب سيبويه٥٣/٣ والسّيرافي النحوي ص٣٦٦ـ٣٦٧ والمنصف شرح التصريف٦١/١ والمخصص١١٥/١٣.

(١١) كتاب سيبويه ١٤٤/٤ـ١٤٥ والأصول في النحو ١٦٨/٢ والتكملة ص١٦ـ١٧ ورسالة الملائكة ٩٠ـ٩١.

أَحَدَ عَشَرَ بناءَ الافتعال والانفعال والاستفعال والافعلال والافعيلال والافعيعال والافعوَّال والافعنلال والافعنلاء من مزيد الثلاثي والافعنلال والافعِلّال من مزيد الرباعي **(كالاقْتِدَار)** والانْطِلَاق **(والاِسْتِخَراج)** والاخمِرَار والاخمِيْرَار والاغشِيْشَاب والاخْرُوَاط يقال اخروَّط[(١)] بهم السير أي: امتدَّ والاقعِنْسَاس[(٢)] والاسلِنْقَاءُ[(٣)] والاخرِنْجَام[(٤)] والاقشِعْرَار[(٥)] **(وفي أَفْعَالِ تلك المصادرِ من ماضٍ أو أَمْرٍ)** كاقْتَدَرَ واقْتَدِرْ إلى آخره. وخرجَ «بأربعةٍ فصاعداً» ما كانَ بعد ألفِ ماضيهِ ثلاثةُ أحرفٍ نحو إكرام وأَكْرِم فإنَّ همزتَهُمَا همزةُ قَطْع[(٦)]؛ لأنَّها جاءَتْ لمعنىً بخلاف همزةِ الوَصْلِ، فإنَّها إنَّما جاءت وُصْلَةً إلى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ ولا يَرِدُ نحو أَهْرَاق وإِسْطَاع؛ لأنَّ أصلهما أراق وأطاع فليس بعد الألف إلّا ثلاثة أحرف والهاء والسين زيدتا عوضاً من حركة العين **(وفي صيغة أَمْرِ الثُّلاثيِّ)** إذا كانَ بَعْدَ حرفِ المضارعِ ساكِناً[(٧)]، وإلّا فلا يحتاج إلى الهمزة كما في عِدْ وقُلْ ورِدْ.

ويستثنى من ذلك خُذْ وكُلْ ومُرْ، إذ يَصْدُقُ عليها ما ذُكِرَ مع أنَّه لا يَحتاجُ فيها عند الأكثرِ إلى الهمزةِ. **(وفي لام التَّعريفِ ومِيْمِهِ)** عند طيئ وحمير أبدلوهما من لامه[(٨)] وعلى لغتهم خبر[(٩)] **(ليسَ مِن اِمْبِرِّ امْصِيَامُ في**

---

(١) لسان العرب **(خرط)** ٦٥/٥.

(٢) اقعنسس البعيرُ وغيره: امتنع فلم يتبع، وكلُّ ممتنع مقعنسس. لسان العرب **(قعس)** ٢٤٣/١١.

(٣) اسلنقى: نام على ظهره. لسان العرب **(سلق)** ٣٣٦/٦.

(٤) حرجمَ الإبلَ: ردَّ بعضها على بعض. لسان العرب **(حرجم)** ١١٠/٣.

(٥) القُشَعْريرة: الرِّعْدَة واقْشِعْرارُ الجلد. لسان العرب **(قشعر)** ١٧٤/١١.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٢٥٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧١/٤ وأسرار العربية ص٢٧٧.

(٧) يقول ابن مالك: «كلُّ فعلٍ ثلاثيّ ثاني مضارعه ساكنٌ فالأمر منه مفتتح بهمزة الوصل، لأنّه يحذف منه حرف المضارعة، ويبقى السّاكنُ معرّضاً للابتداء به، فزيدت همزة الوصل توصّلاً للابتداء بما كان الابتداء به مُتَعَذِّراً نحو: اِذْهَب واِرْكَب، فإن كان ثاني المضارع محرّكاً استغني عن همزة الوصل نحو هَبْ وبِعْ وقُمْ». شرح الكافية الشافية ٢٠٧٢/٤ وكتاب سيبويه ١٤٤/٤ والتكملة ص١٦.

(٨) المفصل ص٣٦٦.

(٩) سرّ صناعة الإعراب ٤٢٣/١ والمفصل ص٣٦٦ وشرح العمدة ص٩٧.

اِمْسْفَر) فالهمزةُ فيهما زائدة وإلّا لم تحذف وصلًا كما لم تحذف همزة أُمٍّ، ولأنَّ التَّنوينَ يدلُّ على التَّنكيرِ وهو حرفٌ واحدٌ فيكونُ دَلِيْلُ التَّعرِيْفِ أيضاً حَرفاً واحِداً حَمْلًا للنَّقِيْضِ على النَّقِيض، هذا مذهب سيبويه وذَهَبَ[١] الخليلُ إلى أنَّها أصلية، وأنَّ حرف التعريف ثنائيٌّ؛ لأنَّه من خصائِصِ الأسماءِ، ويفيدُ معنىً فيها، وهو بمنزلةِ قَدْ في الأفعالِ فيكونُ ثنائيًّا مثلَه؛ ولأنَّ حروفَ المعاني الواقِعَةِ أولًا ليس فيها ما وُضِعَ على حرفٍ واحِدٍ سَاكِنٍ، فَيُحْمَلُ هذا على ما ثَبَتَ دونَ ما لَمْ يَثْبُت، وإنَّما حُذفت همزتُه وصلًا، تخفيفاً لكثرةِ الاستعمالِ واختارَ هذا ابن[٢] مالك، وعن سيبويه[٣] قولٌ آخر أنَّه ثُنائِيٌّ، لكنَّ الهمزةَ زائدةٌ معتدٌّ بها في الوضع **(أُلْحِقَ)** جواب الشرط[٤] أي، فإنْ كان الأول ساكناً أُلْحِقَ هو فيما ذكر **(في الابْتِدَاْءِ)** أي: لا في الوَصْلِ. فقولُهُ **(خاصَّةً)** تأكيدُ **(همزةُ وَصْلٍ)** لأنَّ الهمزةَ أقوى الحروفِ والابتداءُ بالأقوى أَوْلَى، وتسمَّى الهمزةُ ألفاً لما عُلِمَ من كلامه قبل، وصرّح به الجوهري[٥] وغيره؛ لأنها إذا كانت أولًا تُكْتَبُ ألفاً، ولأنَّهما مُتَقَاربانِ مَخْرَجاً؛ لأنَّ الألفَ كثيراً ما تُقْلَبُ همزةً. وسمِّيَتِ الهمزةُ فيما ذُكر همزةَ وصلٍ؛ لأنَّها تُوْصِلُ ما بعدها بما قبلها، ولأنَّه يُتَوَصَّلُ بها إلى النُّطقِ بالسَّاكِنِ. ولهذا سَماها الخليل[٦] سُلَّمَ اللِّسانِ، وسُمِّيَت فيما عَدَاه همزة قطعٍ؛ لأنَّها تقطعُ ما بعدَها عمّا قبلَها لثبوتها وصلًا نحو نَصَرَ أَحْمَد **(مكسورة**[٧]**)**؛ لأنَّه إنَّما جيءَ بها لِدَفْعِ الابتداءِ بالسَّاكِن، فناسَبَ الكسرَ لما بَيْنَهُ وبينَ السُّكونِ من العَارِض **(إلاّ فِيْمَا بعدَ ساكِنِهِ ضَمَّةٌ أصليَّةٌ فإنَّها)**

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٣٢٤ـ٣٢٥ و٤/١٤٧ ـ ١٤٨ والسيرافي النحوي ص٣٦٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٧٤: «الهمزة المتقدّمة على لام التعريف هي همزة الوصل».

(٣) كتاب سيبويه ٤/١٤٨.

(٤) كلمة **(ألحق)** جواب شرط، أي إنْ كان الأول ساكناً أُلحق في الابتداءِ خاصةً همزة وصلٍ.

(٥) تاج اللغة وصحاح العربية: باب الألف المهموزة ١/٣٤ وإيضاح الوقف والابتداء ١/١٥٥ـ١٦٦.

(٦) كتاب العين للخليل ١/٤٣.

(٧) كتاب سيبويه ٤/١٤٩ـ١٥٠ والأصول في النحو ٢/٣٦٨ والمنصف شرح التصريف١/٥٣ وسرّ صناعة الإعراب ١/١١٢.

أي: الهمزةُ (**تُضَمُّ نحو اُقْتُل واُغْزُ واُغْزُي**[1]) إذ ضَمَّةُ ما بعدَ السَّاكنِ في الثَّلاثةِ أصليّةٌ، وإن كانت في الثالثِ مقدّرةً اعتداداً بعُرُوضِ الكسرةِ فيه مع أنَّ البَدْرَ[2] ابنُ مالك جوّز[3] فيه كسرَ الهمزةِ، ونَحْوُ اِنْطُلِقَ به بالبناءِ للمفعولِ؛ لأنَّ ضَمَّةَ ما بعدَ السَّاكن بالنِّسبَةِ إلى هذا البناء أصليةٌ، وإن كانت بالنِّسبَةِ إلى المبني للفاعل عارضةً (**بخلافِ اِرْمُوا**) إذ ضمّةُ ميمِهِ غيرُ أصليَّةٍ كما مرَّ (**وإلاّ في لامِ التَّعريفِ ومِيْمِهِ وفي اَيْمُنٍ فإنَّها**) أي: الهمزة (**تُفْتَحُ**[4]) في الثَّلاثةِ وجوباً في الأَوَّلَيْنِ، وجوازاً في الثَّالثِ لكثرة استعمال لامِ التَّعريف، وشُبِّهَ بها ميمُه. وكذا اَيْمُن[5]، لأنَّه لا يُستعمل إلّا في[6]

---

(١) علل الأنباري في أسرار العربية ص٢٧٧ ذلك بقوله: «وإنَّما ضُمَّت في نحو اُدْخُل وما أشبه ذلك، لأنَّ الخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ مُسْتَثقل؛ ولهذا ليس في كلام العرب شيءٌ على وزن (**فِعُل**)» وكتاب سيبويه ١٤٦/٤ والمقتضب٢١٩/١ وسرّ صناعة الإعراب ١١٦/١ وشرح المفصل ١٣٧/٩ وشر الكافية الشافية ٢٠٧٦/٤.

(٢) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الإمام بدر الدين بن الإمام جمال الدين الطّائي الدّمشقي الشافعي النّحوي ابن النّحوي. له من التصانيف: شرح ألفية والده. شرح كافيته، شرح لاميته، تكملة شرح التسهيل، روض الأذهان. وغير ذلك مات سنة ستٍّ وثمانين وستمائة. وبغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٣) جوّزَ ابنُ مالك ذلك في شرح الكافية الشافية ٢٠٧٦/٤ بقوله: «فإنْ زالت الضمَّة اللاّزمةُ من اللفظ لاتصّال محلّها بياء المؤنّث نحو (**اغزي**) جاز في الهمزة الوجهان، أجودهما الضّمُّ، لأنَّ الأصل (**اغْزوِي**)»..

(٤) قال الأنباري: «أمّا الهمزةُ مع لام التَّعريف ففتحت لثلاثةِ أوجُهٍ: ـ أحدها: أنَّ الهمزة لمّا دخلت على لام التعريف وهي حرفٌ؛ أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخلُ على الاسم والفعل. والوجه الثاني: أنَّ الحرفَ أثقلُ، فاختاروا له الفتحةَ؛ لأنّها أخفُّ الحركات. والوجه الثالث: أنَّ الهمزةَ مع لام التعريف، يكثر ورودها في الكلام، فاختاروا لها أخفّ الحركات وهي الفتح». أسرار العربية ص٢٧٦.

(٥) وعلّل الأنباري: فتحَ همزةَ ايمن بقوله: «بُنيت على الفتح لوجهين: أحدهما أنَّ الأصلَ فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة؛ فإذا وصلت لكثرة الاستعمال؛ بقيت حركتها على ما كانت عليه. والثاني: أنّها فُتحت؛ لأنَّ هذا الاسمَ نابَ عن حرف القَسَم وهو الواو، فلمّا ناب عن الحرف، شُبِّه بالحرف، وهو لام التعريف، فوجب أنْ تُفتح همزته، كما فتحت مع لام التّعريف». في أسرار العربية ص٢٧٦ـ٢٧٧.

(٦) سقط في من (أ).

القَسَم فضارَعَ الحرفَ من قِبَلِ عَدَم التَّصرفِ، فَفُتِحَت همزتُهُ تشبيهاً بالدَّاخِلَةِ على لامِ التَّعريفِ، وفَتْحُها في الـ على مَذْهَبِ الخليلِ[1] ظاهرٌ؛ إذ همزتُه عنده همزةُ قَطْعٍ لا وَصْل، وإنَّما حُذِفَت وصلًا لما مرَّ، وكَلَامُ التَّعريفِ هنا، وفيما مرَّ، اللَّامُ المَوْصُوْلَةُ والزَّائِدَةُ **(وإثْبَاتُهَا وَصْلاً لَحْنٌ[2])** أي: خطأ؛ لأنَّ وضعَها[3] للتَّوصُّلِ إلى النُّطقِ بالسَّاكِنِ فإذا وُصلَ الساكنُ بما قَبْلَهُ فقد استُغني عنها **(وشذَّ)** إثباتُها **(في الضَّرورةِ)** كقوله[4]:

* إذا جَاوَزَ الإِثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّه ببثٌّ[5] وتَكْثِيرِ الْوُشَاةِ قَمِينُ[6][7]

(والتزمُوا جعلها ألفاً لا بَيْنَ بَيْنَ) أي بين الهمزة والألف **(على الأفصحِ في نحو آلْحَسَنُ عِنْدَكَ وآيْمُنُ[8] الله يمينك)** ممّا همزةُ الوصل فيه مفتوحةٌ **(للَّبْسِ)** بالخبر كما مرّ في التقاء الساكنين أيضاً، وإنَّما لم يجعلوها بينَ بينَ لأنَّ بَيْنَ بَيْنَ قريبةٌ منها، فلو جعلوها كذلكَ لكانوا كأنَّهم أثبتوهَا وصلًا، وهو خلافُ وَضْعِها. نَعَمْ جُعِلَتْ كذلك في الفصَيْح لا الأفْصَح كما نبهّ عليه بقوله على الأفصح، وقد قُرِئَ به في نحو ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[9] كما مرَّ بيانه في التقاء السّاكنين، أمّا إذا كانت مكسورة أو مضمومة فتسقط[10] نحو

---

(١) كتاب سيبويه ٤/ ١٥٠ والتكملة ص١٤ـ١٦.
(٢) اللَّحْنُ: ترك الصواب في القراءة والنشيد ونحو ذلك. لسان العرب **(لحن)** ١٢/ ٢٥٥.
(٣) السيرافي النحوي ص٣٦٦ والمقتضب١/ ٢٢٣ والأصول في النحو ٢/ ٣٦٩ والتكملة ص١٨.
(٤) قيسُ بنُ الخَطيم.
(٥) بَثَثْتُ الخبرَ فانْبَثَّ أي انتشر. لسان العرب **(بثث)** ١/ ٣١٣.
(٦) قَمِيْنٌ: حَرِيٌّ. لسان العرب **(قمن)** ١١/ ٣١٠.
(٧) [من الطويل] ورد البيت في بروايات مختلفة ففي سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٢: «بِنَشْرٍ وتكثيرِ» والمفصل ص٣٥٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/ ٢٦٥ وفي شرح شواهد الشافية ص١٨٣: «بِنَثٍ وتكثير» وفي شرح التسهيل ٣/ ٤٦٦: «بِنَثٍّ وإنشاءِ». موضع الشاهد: على أنَّ قطعَ همزة الإثنين شاذٌّ في ضرورةِ الشِّعر.
(٨) جاء: «في نحو ألحسن عندك؟ وأأيمن الله يمينك؟» في **(الأصل)**.
(٩) الأنعام ٦/ ١٤٣ قال المبرِّد: «فإنْ ألحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصلِ التي مع اللام لم تحذف لأنَّها مفتوحة، ولو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فَصْلٌ، ولكنَّها تُجعل مدّة، فتقول: آلرجلُ قال ذاك؟ والعلّةُ الفرقُ بين الخبر والاستخبار». المقتضب ١/ ٢٢٣.
(١٠) المقتضب ١/ ٢٢٢ـ٢٢٣ وشرح المفصل ٩/ ١٣٨.

أَبْنُ زيدٍ عندكَ؟ وأَسْتُخْرِجَ المالُ؟ إذ لا لبسَ لأنَّه عُلِمَ بفتحِ الهمزةِ أنَّها همزةُ استفهام لا همزةُ وَصْلٍ **(وأمَا سكون هاءِ وهْوَ**[١] **ووَهْيَ وفَهْوَ وفَهْيَ**[٢] **ولَهْوَ**[٣] **ولَهْيَ**[٤] **فَعَارِضٌ)** لدخولِ ما قبلَها عليها **(فصيحٌ)** لوروده في الكلامِ[٥] الفَصِيحِ.

وحاصلُهُ أنَّ أوَّلَ هذه الألفاظِ ساكنٌ مع أنَّها لم تكن شيئاً مِمّا مرَّ، ومع سكونِ أَوَّلِهَا لم تدخل عليه همزةُ الوصلِ لعروضِ سكونِهِ، فشَبَّهوها مع ما اتَّصَلَ بها بعَضُد وكَتِفْ فجوّزوا سُكونَ أَوَّلِهَا فصيحاً عند اتِّصَالِ الواوِ أو الألفِ أو اللَّامِ بها، لأنَّها صارت كالجزء[٦] منها مع كثرة الاستعمال **(وكذلك لامُ الأمرِ**[٧]**)** إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه نَحْوُ ﴿وَلْيُوفُواْ﴾[٨]، ﴿فَلْيَنظُرْ﴾[٩] وأسكنوها ولم يدخلوا عليها همزة الوصل لعروض سكونها **(وشُبِّهَ به)** أي: بما ذكر من الألفاظ **(أَهْوَ وأَهْيَ**[١٠]**)** وإنْ لم يَكْثُر لِكَثْرَةِ استعمالِهِ؛ لأنَّهما[١١] بِزِنَتِه **(وثُمَّ هْوَ**[١٢]**)** كما هو في

---

(١) قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ البقرة ٢/٢١٦.

(٢) قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ﴾ البقرة ٢/٧٤.

(٣) قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ الحج ٢٢/٥٨.

(٤) قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ لَهِيَ ٱلۡحَيَوَانُۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٦٤﴾ العنكبوت ٢٩/٦٤.

(٥) جاء كلام الفصيح في (أ).

(٦) كتاب سيبويه ٤/١٥١ والسيراني النحوي ص٣٧٢ ومعاني القرآن للفرّاء ٢/٢٢٤.

(٧) جاء في السبعة ص١٧٧: «وقد اتّفقوا على تسكين لام الأمرِ إذا كان قبلها واو أو فاء في جميع القرآن، واختلفوا إذا كان قبلها (ثمّ)».

(٨) قال تعالى: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ تَفَثَهُمۡ وَلۡيُوفُواْ نُذُورَهُمۡ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ٢٩﴾ الحج ٢٢/٢٩.

(٩) قال تعالى: ﴿فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ﴾ الكهف ١٨/١٩.

(١٠) كقول الشاعر:

* وقمتُ للزَّورِ مُرتاعاً وأرّقني ... فقلتُ: أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ

الخصائص ١/٣٠٥ والمفصل ص٣٥٦.

(١١) قال الرّضي: «وَشُبِّهَ به أَهْوَ لكون الهمزة على حرف، وإن لم يكثر استعمالها مع هو وهي كاستعمال الواو والفاء معهما، فلذا كان التّخفيف في أَهْوَ وأَهِيَ أقلّ». شرح الشافية ٢/٢٧٠.

(١٢) **(ثُمَّ هْوَ يوم القيامة). قال أبو حيان في البحر ٢/٣٤٥: «وقُرِئَ شاذاً بإسكان ها (هُو)** =

نسخة **(وثُمَّ ليَقْضُوا)** سَكَّنُوا أوَّلَهُما ولم يدخلوا عليه همزةَ الوصلِ؛ لأنَّ ثمَّ للعطفِ الجمعي كالواو والفاء فيما مرَّ **(ونَحْوُ أَنْ يُمِلَّ[1] هْوَ)** بإسكان الهاء **(قليلٌ[2])** لعدم الجزئية وكثرة الاستعمال.



= إن كان قد سبقها ما ينفصل إجراءً للمنفصل مجرى المتصل بالواو واللام نحو: **(وَهْوَ)** **(فَهْوَ)** **(لَهْوَ)**، وهذا أشذُّ من قراءة **(ثمَّ هو يوم القيامة)**؛ لأنَّ **(ثمَّ)** شاركت في كونها للعطف، لأنَّه لا يُوْقَفُ عليها، فيتمُّ المعنى». والنشر٢/٢٠٩.

(١) البقرة ٢/٢٨٢.

(٢) قال الرّضي: «هو قبيحٌ لأنَّ **(يملَّ)** كلمةٌ مستقلَّةٌ، ولا يمكنُ تشبيهها بحرف العطف كما شُبِّهَ به **(ثمَّ)**». شرح الشافية ٢/٢٧٠.

باب الوقـــف

لغةً مَصْدَرُ[١] وَقَفْتُ الشَّيءَ أي: حَبَسْتُهُ، فَوَقَفَ وُقُوْفاً، أي: انحبسَ. واصطلاحاً **(قطعُ الكلمةِ عمَّا بعدَها[٢])** ولو مقدراً، وقيل: قطعُها عن تحريك آخرها. ورُدَّ بأنَّه ليس بجامع لخروج الموقوف عليه مع التحريك[٣] إذ لا يصدق عليه الحدّ مع أنّه وقف. ولهذا يقال فيه وقف، وأخطأ في ترك حكمه، ولا مانع لدخول ما قطع عنه الحركة وصلًا كقولك واحد اثنان ثلاثة وصلًا، إذ يصدق عليه الحدّ، وليس بوقف لعدم السكتة المؤذنة بالوقف **(وفيه وجوهٌ مختلفةٌ في الحُسْنِ[٤] والمَحَلِّ)** لتفاوت حُسنه ومحاله، ووجوهُهُ أَحَدَ عَشَرَ بالاستقراء، ويُقال اثنا عشر، ولا خلاف في المعنى؛ الإسكانُ[٥] المُجَرَّدُ، الرَّومُ[٦]، الإشمامُ[٧]، إبدال الألف، إبدال الهمزة، التَّضعيفُ[٨]، نقل الحركة **(فا)** ولها **(الإسكانُ[٩] المجرَّدُ)** عن الرَّومِ

---

(١) لسان العرب **(وقف)** ٣٧٣/١٥.

(٢) شرح الشّافية للرّضي ٢٧١/٢.

(٣) مثل: زَيْدٍ.

(٤) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٣٨٤/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٧١/٢.

(٥) وعلامته الخاء. كتاب سيبويه ١٦٩/٤، وقال السِّيرافي: «لأنَّ الخاء أوّل قولك: خفيف، فدلَّ به على السّكون؛ لأنَّه تخفيفٌ». السيرافي النحوي ص٤١٥ وفي توضيح المقاصد والمسالك ١٦٦/٥: علامتُه دائرة.

(٦) قال سيبويه: «ولِرَوم الحركةِ خطٌّ بين يدي الحرف». هذا عُمَرْ. الكتاب ١٦٩/٤.

(٧) قال سيبويه: «وللإشمام نقطة: هذا خالدٌ» الكتاب ١٦٩/٤.

(٨) قال سيبويه: «وللتّضعيف الشّينُ هذا خالِدٌ» الكتاب ١٦٩/٤.

(٩) السكون: هو حذف الحركة والتنوين. أسرار العربية ص٢٨٢.

والإشمامِ وغيرهما ممّا يأتي كالنَّقْلِ وهو الأصل؛ لأنَّ سَلْبَ الحركةِ أبلغُ في تحصيل غَرَضِ الوقفِ وهو الاستراحة[(١)]، كائن **(في المتحرك)** معرباً أو مبنياً **(و)** ثانيها. **(الرَّوْمُ[(٢)])** كائن **(في المتحرك)** أيضاً **(وهو أن تاتي)** أنت **(بالحركة خَفِيَّةً[(٣)])** أي: بصوت ضعيف كأنك تروم[(٤)] الحركة ولا تُتِمَّهَا بل تختلِسُهَا اختلاساً تنبيهاً على حركة الوصل مع تحصيل بعض الغرض من الوقف **(وهو)** أي: الرّومُ **(في المفتوح قليلٌ[(٥)])** لخفة الفتحة وعُسْرِ الإتيان بها خَفِيَّةً، فلا تكاد تخرج إلّا على حالها في الوصل؛ ولأنّه يشبه الثُّوباء[(٦)] فيقتضي إلى تشويه صورة الفم، ومن ثَمَّةَ لم يقرأ به أحد من القرّاء وإنّما ذكره سيبويه[(٧)] عن العرب **(و)** ثالثها **(الإشمام[(٨)])** كائن **(في**

---

(١) السّيرافي النحوي ص٤١٣ـ٤١٤ وشرح المفصل ٦٧/٩.

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص٥٨:

* وغَيْرَهَا التّأنيثِ من مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ، أو قِفْ رائمَ التَّحَرُّكِ

الرّوم: «هو أن تشير إلى الحركة بصوتٍ ضعيفٍ، وهذا يدركُهُ البصيرُ والضَّرير». أسرار العربية ص٢٨٢ السيرافي في النحوي ص٤١٤ والأصول في النحو ٣٧٢/٢ وشرح المفصل ٦٧/٥. وتعريف الرّوم عند القُرَّاءِ: «هو النُّطقُ ببعض الحركة. وقال بعضهم: هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها». النشر ١٢١/٢.

(٣) جاء مخفيّة في (أ).

(٤) لسان العرب **(روم)** ٣٧٧/٥.

(٥) قال الرّضي: «إذا كان المفتوح منوّناً نحو زيداً ورجلاً، فلا خلافَ أنّه لا يجوز فيه الرَّوم إلاّ على لغة ربيعةَ القليلة، أعني حذف التنوين نحو قوله: ـ وآخذُ من كلّ حيٍّ عُصُمْ ـ وإذا لم يكن منوّناً نحو رأيتُ الرَّجلَ وأحمدَ، فمذهبُ القُرَّاء من النحاة أنّه لا يجوز رومُ الفتحة فيه، لأنَّ الفتح لا جزء له لخفّته، وجزؤه كلُّه، وعندَ سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الرّومُ كما في المرفوع والمجرور». شرح الشافية ٢٧٥/٢ وكتاب سيبويه ١٧١/٤ـ١٧٢ والسيرافي النحوي ص٤١٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٩/٤.

(٦) التثاؤب: أن يأكل الإنسانُ شيئاً أو يشرب شيئاً تغشاه له فترة كثَقْلَةِ النعّاس من غير غَشْي عليه. لسان العرب **(ثاب)** ٧٥/٢.

(٧) قال سيبويه: «حدَّثَنا بذلك عن العرب الخليلُ وأبو الخطّاب» الكتاب ١٦٩/٤.

(٨) قال ابن مالك في الألفية ص٥٨:

* أو أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أو قِفْ مُضْعِفاً ما ليسَ همزاً أو عَلِيلاً إن قَفَا =

المضموم وهو أن تضمَّ) أنت **(الشفتين بعد)** الأَوْلَى بُعَيْدَ **(الإسكان)** وتَدَعَ بينهما بعض انفراج ليخرج منه النَّفَسُ فيراهُما المخاطب مضمومتين فيعلم أنَّك أردت بضمِّهما الحركة، فهو شيءٌ مختصٌّ بإدراكه البَصَرُ دونَ السَّمعِ؛ لأنَّه ليس بصوت يسمع، وإنَّما هو تحريك عضو، فلا يدركه الأعمى بخلاف الرَّومِ واشتقاقه من الشَّم[١]، كأنَّك أشممتَ الحرف رائحة الحركة، بأن هَيَّأت العضو للنطق بها تنبيهاً على حركة الوصل، واختصَّ بالمضموم، لأنَّك لو ضممت الشفتين في غيره أو همتَ خلافه، فرفض لئلّا يؤدي إلى نقيض ما وضع له، وقيل[٢]: يجوز في المكسور أيضاً، وممن جوّزه فيه الجوهري **(والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التانيث[٣])** نحو رحمة، لأنَّهما لبيان حركة الحرف الموقوف[٤] عليه حال الوصل، ولا حركة لهاء التأنيث، وإنَّما كانت الحركة للتاء المبدلة هي منها وهي معدومة. وخرج بهاء التأنيث غيرها كتاء أُخْتٍ وبِنْتٍ، فيجري فيه الرَّوم والإشمام اتّفاقاً **(و)** لا في **(ميم الجمع)** نحو «لكَمُ»، إذ لا حركة لها عند مَنْ وصل

= والإشمام: «هو أن تضمَّ شفتيكَ من غير صوتٍ؛ وهذا يدركه البصيرُ دون الضّرير». أسرار العربية ص٢٨٢ وكتاب سيبويه ١٧١/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤١٤ والأصول في النّحو ٣٧٢/٢.

(١) لسان العرب **(شمم)** ٢٠٥/٧.

(٢) قال الرّضي: «وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الإشمام في المجرور والمكسور أيضاً، والظاهر أنّه وَهْمٌ، لم يجوّزه أحدٌ من النّحاة إلاّ في المرفوع والمضموم؛ لأنَّ آلةَ الضَّمَّة الشَّفة. وقصدُك بالإشمام تصويرُ مخرج الحركة لناظر بالصورة التي يتصوّر ذلك المخرج بها عند النُّطق بتلك الحركة ليستدلّ بذلك على أنَّ تلك الحركة هي السّاقطة دون غيرها، والفتحة جزء الألف التي مخرجها الحلق وهما محجوبان بالشفتين والسِّنِّ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئة المخرجين للحركتين». شرح الشافية ٢٧٥/٢ وتاج اللغة **(روم)** ١٩٣٨/٥.

(٣) جاء في الوافي في شرح الشاطبية ص١٧٧-١٨٧.

* وفي هاءِ تأنيثٍ وميمِ الجميعِ قُلْ ... وعَارِضِ شَكْلٍ لم يَكُونا لِيَدْخُلا
* وفي الهاءِ للإضمارِ قَوْمٌ أَبَوْهُمَا ... وَمِنْ قَبْلِهِ ضَمٌّ أو الكَسْرُ مُثِّلا
* أَوْ أُمّا هُمَا واوٌ وياءٌ وبَعْضُهُمْ ... يُرَى لَهُمَا في كلِّ حالٍ مُحَلِّلا

(٤) شرح الشافية للرّضي ٢٧٦/٢-٢٧٧ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٨/٤.

بإسكانها[١]، ولا هي آخر الكلمة عند مَنْ وصلها بواو، لأنَّ الآخر عنده إنَّما هو الواو المحذوفة[٢] مع أنَّه وافق حال الوقف مَنْ لم يصلها بها في السكون. وبهذا فارقت هاء الضمير المضموم ما قبله نحو «لَهُ»، وما قبل الآخر المعتل المحذوف نحو لم يغزُ **(و)** لا في **(الحركة العارضة)** نحو ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ﴾[٣]، إنَّ حركة لام «قُلِ» عارضةٌ لالتقاء السَّاكنين فهي كالعدم[٤]، ومقابل الأكثر في الثلاثة يجيز الرّوم والإشمام نظراً إلى حركة التاء الأصلية في الأول، لأنَّه إنَّما يقف بها والحركة العارضة في الثالث وحركةُ الميمِ في الثاني عند مَنْ وصلها بواو.

كما نظروا إلى حركة هاء الضمير في نحو له، وحركة ما قبل الواو والياء بعد حذفهما في نحو يغزو ويرمي عند الوقف عليهما، وجوبهما عُلِمَ ممّا مرَّ، وبما تقرّر عُلِمَ أنَّ الأكثر والأقلَّ في الأوَّلِ لم يتواردا على محلٍّ واحد؛ لأنَّ الأكثر إنما مَنَعَ الرَّومَ والإشمامَ فيه لكونه يقف بالهاء والأقلُّ إنَّما جوّزهما لكونه يقف بالتاء، واعلم أنَّ القرّاء[٥] ذكروا مع الثلاثة المذكورة هاء الضَّمير المذكَّرِ مع خلاف فقيل بالمنع، وقيل بالجواز، وقيل بالمنع إذا كان قبلها ضمّةٌ أو كسرةٌ أو واوٌ أو ياءٌ، وبالجواز إذا خلت من

---

(١) قال الرّضي: «وأمّا ميمُ الجمعِ فالأكثرُ على إسكانه في الوصل، نحو عليكُمْ وعليهِمْ والرَّومُ والإشمام لا يكونان من السّاكن». شرح الشافية ٢/٢٧٨.

(٢) قال الرَّضي: «وأمّا مَنْ حرَّكَها في الوصل، ووصلَها بواوٍ أو ياءٍ، فإنَّما لم يروم ولم يُشِمْ أيضاً بعد حذف الواو والياء كما رامَ الكسرةَ في القاضي بعد حذف يائه؛ لأنَّ تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ ولم يأتِ عليكُمُ وإليهِمِ إذا وصلهما بمتحركٍ بعدهما متحركي الميمَيْنِ محذوفَيْ الصِّلَةِ، فكيف تُرَامُ أو تُشَمُّ حركةٌ لم تكن آخراً قطّ». شرح الشافية ٢/٢٧٨.

(٣) الإسراء ١٧/١١٠.

(٤) قال الرّضي: «لأنَّ الرّومَ والإشمامَ إنَّما يكونانِ للحركة المقدّرة في الوقف، والحركة العارضة للسّاكنين لا تكونُ إلاّ في الوصل». شرح الشّافية ٢/٢٧٨-٢٧٩.

(٥) قال الرّضي: «لم أر أحداً من القُرّاء ولا من النّحاة، ذكر أنَّه يجوز الرّوم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة، بل كلّهم منعوهما فيه مطلقا». شرح الشافية ٢/٢٧٦ والنشر ٢/١٢٦ والكشف ١/١٢٢.

ذلك، واختاره العلّامة الجزريّ[1] ولي به أسوة **(و)** رابعها **(إبدال الألف)** من التنوين، كائنٌ **(في المنصوب المنوّن[2])** ما لم تكن فيه تاء التأنيث الاسمية نحو رأيت زيداً؛ لأنَّ التنوين حرفٌ جيء به للدلالة على الأمكنية، وليس في إبداله ألفاً ثِقَل[3] الواو، ولا التباس الياء فيما يأتي. والمراد بالمنصوب[4] المنوّن كلُّ مُنَوَّنٍ مفتوحٌ آخره ولو مبنياً، فيشمل نحو أيُّها ووَيْهَا من المبنيات، ويخرج نحو رأيت زيناتٍ ممّا نصب بكسرةٍ **(و)**

---

(١) محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري. ولد سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. قرأ التيسير والشاطبية عل العلاَّمة ابن الصائغ، وألَّف في القراءات: النشر في القراءات العشر، ومختصره التقريب وتحبير التيسير، كما ألَّف في التفسير والحديث والفقه والعربية، ونظم طيبة النشر في القراءات العشر والجوهرة في النحو... توفي سنة ثلاثٍ وثلاثين وثمانمائة. غاية النهاية ص٢٤٧ـ٢٥١.

(٢) الألفية ص٥٨:

* تَـنْـوِيـنـاً إثْـرَ فـتـحٍ اجـعـلْ ألـفـا وَقْـفـاً، وتِـلْـوَ غَـيْـرِ فـتـحٍ احـذفـا

ـ **إحداها**: لغةُ ربيعةَ، وهي أن يُوقف عليه بحذف التنوين وسكونِ الآخرِ، مطلقاً، كقولك: **(هذا زَيْدْ)** و**(مررتُ بزَيْدْ)** و**(رايت زَيْدْ)**.

ـ **والثانية**: لغةُ الأَزْدِ، وهي أن يُوْقَف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضّمة، ياءً بعد الكسرة كقولك: **(رايتُ زيدا)** و**(هذا زيدُو)**و**(ومررتُ بزيدي)**.

ـ **والثالثة**: لغة سائر العرب، وهي أن يُوْقَفَ على المنصوبِ والمفتوحِ بإبدال التنوين ألفاً وعلى غيرهما بالسّكون وحذف التنوين بلا بدل. وكتاب سيبويه ١٦٧/٤ والأصول في النحو ٣٧٢/٢ـ٣٧٣ وسرّ صناعة الإعراب ٥٢٢/٢ وأوضح المسالك ٢٨٦/٣ والممتع في التصريف٤٠٦/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٧٩/٢ وارتشاف الضرب ٧٩٩/٢.

(٣) وعلّل الأنباري في أسرار العربية ص٢٨٢ـ٢٨٣: علّةَ إبدال التنوين ألفاً في حال النَّصب من وجهين، أحدهما: لخفة الفتحة، بخلاف الرّفع والجرّ؛ فإنَّ الضمّة والكسرة ثقيلتان.

والوجه الثاني: أنّهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالةِ الرّفع؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمّة، وليس في كلام العربِ اسمٌ متمكّن في آخره واوٌ قبلها ضمّة، ولو أبدلوا من التنوين ياءً في حالةِ الجرّ؛ لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتكلم.

(٤) قال ابن مالك: «المرادُ بالمنصوبِ ما فتحتُه فتحةُ إعرابٍ نحو **(رايتُ زيداً)** والمرادُ بالمفتوح ما فتحتُه لغيرِ إعراب ونحو **(إيْهاً)** و**(واهاً)**» شرح الكافية الشافية ١٩٨١/٤.

إبدالها من النون، كائنٌ **(في إذن**[١]**)** تشبيهاً لنونه بتنوين المنصوب؛ لأنَّ صورتها صورته لفظاً **(و)** في **(نحو اضربَنْ**[٢]**)** ممَّا آخره نون توكيد خفيفة لذلك ولئلّا يكون للفعل على الاسم مزيةٌ **(بخلاف المرفوع والمجرور)** المنوّنين **(في الواو)** للمرفوع **(والياء)** للمجرور **(على الأفصح)** فلا يبدل التنوين[٣] في الأول واواً، ولا الثاني ياء، بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم، ومقابل الأفصح قولان أحدهما أنّه يبدل في الأحوال الثلاثة[٤]، فيقال جاءني زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ؛ لأنّه يجري مجرى حركة الإعراب لأنّه تابع لها، فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه. والثاني، أنّه يحذف في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعاً لحذف حركة الإعراب، وكما في غير المنون. **(ويوقف على ألف)** وفي نسخة الألف **(في باب عصاً**[٥] **ورحى)** ومُسَمّىً ممّا هو مقصورٌ مُنَوَّنٌ في الرفع والنّصبِ والجرّ. **(باتّفاق)** لكنهم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه[٦]: إنَّ الألف في النصب ألف التنوين، أي: مبدلة منه كما في غير المقصور، وأمّا في الرفع والجرّ فهي أصلية لأنّه لما زال في الوقف التنوين الموجب لحذف الألف عادت؛ لانَّ المعتل إذا أَشْكَلَ أمرُهُ يُحْمَلُ على الصحيح وقد

---

(١) قال أبو حيان: «وأمّا **(إذن)** فمذهب أبي علي والجمهور أنّه يُبْدَلُ من نونها ألفٌ، وذهب بعضهم إلى أنّه يُوْقَف عليها بالنون». ارتشاف الضرب ٨٦١/٢ والممتع في التصريف ٤٠٩/١.

(٢) قال ابن عصفور: «الوقف على النّون الخفيفة اللّاحقة للأفعال المضارعة للتأكيد نحو **(هل تضربَنْ)** فإنّك إذا وقفتَ عليه قلت: **(هل تضربَا)** والسّببُ في ذلك قصدُ التّفرقة بين النون التي هي في نفس الكلمة، والنون التي تلحق الكلمة بعد كمالها نحو قوله:

فإياكَ والمَيْتَاتِ، لا تَقْرَبَنَّهَا ... ولا تَعْبُدِ الشَّيطان، واللّهَ فاعبدَا

يريد فاعْبُدَنْ» الممتع في التصريف ٤٠٨/١ وشرح المفصل ٨٩/٩ ـ ٩٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٨٠/٢.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٢٨٠/٢.

(٤) كتاب سيبويه ١٦٧/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٨٠/٢.

(٥) جاء عصى ورحى في (أ).

(٦) قال سيبويه: «وأمّا الألفات التي تذهب في الوصل فإنّها لا تحذف في الوقف». الكتاب ١٨٧/٤.

ثَبُتَ قلب التنوين فيه ألفاً في النصب وحذفه في الرفع والجرّ، فكذا هنا وقال المبّرد[١]: إنّها الألف الأصلية في الأحوال الثلاثة، لأنّهم يُميلون نحو رحىً في الثلاثة، ويكتبونه فيها بالياء ولو كانت ألف التنوين لم يفعلوا ذلك. وأجيب: بأنَّ ذلك إنّما هو على مذهب مَنْ وافق المبرد[٢] فلا ينتهض دليلًا على غيرهم وقال المازني[٣]: إنّها ألف[٤] التنوين في الثلاثة، والألف الأصلية حذفت؛ لأنَّ التنوين واقع بعد الفتحة في جميعها فوجب قلبه ألفاً في غير النصب كما في النصّب وأجيب: بأنّهم يراعون المقدّر في الأكثر بدليل ضمّ همزة أُعزي، لأنَّ أصله أُغْزُوِي وكَسْرِ همزة اِرموا؛ لأنَّ أصله اِرْمِيُوا، فوجب حذف التنوين في غير النصب للضم أو الكسر المقدّر، وقبله في النصب ألفاً للفتحة المقدّرة لا الملفوظ بها **(وقلبُها)** أي: الألف المبدلة من التنوين كرأيت رجلًا **(وقلب كلِّ ألف)** غيرها سواء كانت للتأنيث كحبلى أم لا كعصى ويضربها **(همزةً[٥])** في الوقف كقولك رجلأ وحبلأ وعصأ ويضربهأ **(ضعيفٌ[٦])** أي: قليل الاستعمال غير فصيح

---

(١) قال ابن جماعة: «وقال المبِّرد هي الألف الأصلية، سبقه إلى ذلك أبو عمرو والكسائي». مجموعة الشافية١/١٧٢.

(٢) قال ابن جماعة: «وبهذا المذهب قال ابن كيسان والسِّيرافي وابن برهان، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها، ورجحّه أبو حيان وغيره، واستُدلّ له أيضاً بأنَّ هذه الألف قد وقعت روياً في شعر الشَّماخ ومُتَمِّم وغيرهما في المرفوع والمخفوض والمنصوب، والألف المبدلةُ من التنوين في النصب لا يكون روياً، فلا يقع في القوافي مثل: رأيتُ يدا وفي بيتَ آخر العصا». مجموعة الشافية ١/١٧٢.

(٣) بكر بن محمد بن بقيه بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني، قيل: مولى بني سدوس وهو بصري، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وعنه المبرِّد واليزيدي وجماعة له من التصانيف: كتاب في القرآن، وعلل النحو والتصريف والعروض مات سنة تسع أو ثمان وأربعين ومائتين. وفيات الأعيان ١/١٨٣ وإشارة التعيين ص٦١ وبغية الوعاة ١/٤٦٣.

(٤) رأي المازني في التكملة ص٢٦ وشفاء العليل ٣/١١٢٩ والتسهيل ص٣٢٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٣ وارتشاف الضرب ٢/٨٠١.

(٥) كتاب سيبويه ٤/١٧٦ والأصول في النّحو ٢/٣٧٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٧٤ والمفصل ص٣٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٨٥ وارتشاف الضرب ٢/٨٠٢.

(٦) عزاها أبو حيان في الارتشاف ٢/٨٠٢ إلى طيء.

(وكذلك قلب ألف نحو حبلى) وقال المرادي[١]: أو نحو عصى **(همزة أو واواً أو ياء)** كقولك حُبْلأ وحُبْلَو وحُبْلَي، وعَصَأ وعَصَوْ وعَصَيْ ضعيفٌ. ووجه قلبها ما ذكر أن الألف خفيفةٌ فأبدلت بما هو أبين منها ممّا هو من جنسها، وإنما لم تكن الهمزة في رجلأ بدلًا من التّنوين لِبُعْدِ ما بينهما، ولهذا تقول حبلا ويضربها مع أنّه لا تنوين فيهما. قيل[٢]: «وفي عبارته نظر، لأنَّ قوله: وقلب كل ألف يُغني عمّا قبله وعن ذكر الهمزة بعد قوله حبلى» ورُدَّ[٣] بأنّه لو اغتني بذلك لَتُوُهِّمَ في الأوّلَ أنَّ المراد الألف الثابتة حالة الوصل، وألف التنوين لم تكن كذلك؛ ولَتُوُهِّمَ في الثّاني أنَّ قلب الألف همزة ممتنعٌ في نحو حبلى، فيكون مخرجاً من قوله كلّ ألف. **(و)** خامسها **(إِبْدَالُ تاءِ التَّأنيث الاسميةِ[٤] هاءً)** كائن **(في نَحْوِ رَحْمَةٍ)** ممّا ليس بجمع مؤنَّثٍ سالم، ولا قبل تائه ساكنٌ سكوناً أصلياً كغُزَاةٍ وقُضَاةٍ **(على الأكثر)** فرقاً بينها وبين تاء التأنيث الفعلية كضَرَبَتْ، والحرفية كلَاتِ، والتاء الأصلية كوقت والتي قبلها ساكن كأُخْت[٥]، ولم يعكسوا، لأنّهم لو قالوا ضَرَبَهْ ولَاهْ ووَقَهْ وأُخَه، لَألْبَسَ مع أنَّ بعضهم أبدل الحرفية في لاتِ هاءً فقال: لاه، وهو ضعيف. وقال غير الأكثر: يوقف[٦] فيما ذكر بالتاء فيقال رحمت، وقد قُرئ[٧] بهما

(١) توضيح المقاصد والمسالك ١٦٥/٥ وكتاب سيبويه ١٨١/٤ والتكملة ص٢٦ والمنصف ١٦٠/١ وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤:

* وواواً أو هَمْزاً أو اليَا من ألفِ ... أَبْدَلَ بعضُ الفُصحاءِ إذ يَقِفْ

(٢) قاله السيّد في شرحه. مجموعة الشافية ١٢٤/٢.

(٣) ردّه الجاربردي في شرحه. مجموعة الشافية ١٧٤/١.

(٤) قال ابن مالك الألفية ص٥٨:

* في الوَقْفِ تا تأنيثِ الاسم هَا جُعِل ... إنْ لم يكن بساكنٍ صحّ وُصِلْ

(٥) كتاب سيبويه ١٦٦/٤ وشرح العُمدة ص٩٧٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٦) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطّاب أنَّ ناساً من العرب يقولون في الوقف: طَلْحَتْ، كما قالوا في تاء الجميع قولاً واحداً في الوقف والوصل». الكتاب ١٦٧/٤ ومعاني القرآن للأخفش ص٤٨٦ والتكملة ص٢٠ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٩/١.

(٧) معاني القرآن للفرّاء ٩٧/٣ ومعاني القرآن للأخفش ص٤٧٧-٤٧٨.

جميعاً (وتشبيه تاء ﴿هَيْهَاتَ﴾[1] به) أي: بتاء التانيث الاسمية لِيُوْقَف عليه بالهاء (قليل[2]) وقُرئ به[3].

قال النّحاة[4]: إنَّ جعلَ «هيهات» جمعاً، قدَّر أنَّ أصله هَيْهَيَاْتٍ حُذفت ياؤه التي هي اللّام على غير قياس، أو قلبت ألفاً، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، ويوقف عليه بالتاء كما في مسلمات فوزنُهُ فَعْلَاتْ والأصل فَعْلَلَاتْ. وإنْ جُعِلَ مفرداً فأصلُه هَيْهَيَة بوزن فَعْلَلَة من المضاعف كالقَلْقَلَةِ، ويوُقف عليه بالهاء كما في مسلمة قال المصنّف في شرح المفصل: وهذا أمر تقديري، إذ هيهات اسم فعل، فلا يتحقق فيه إفراد وجمع، وإنَّما ذلك لشبه تائه بتاء التأنيث، ونظر فيه غيره بأنَّه وإنْ كان اسم فعل، لكن أصله مصدر، والمصدر يجوز جمعه باعتبار أنواعه ومرّاته **(و)** إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء **(في)** نحو **(الضاربات)** ممّا هو جمع مؤنث سالم **(ضعيف)** والأقوى[5] الوقف عليه بالتاء لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعاً فكرهوا إبطال صورتها بخلاف التاء في المفرد، فإنَّها تَدُلُّ على التأنيث المَحْضِ **(وعِرْقَات)** ـ بكسر أَوَّله وسكون ثانيه أو كسره ـ **(إن فُتحت[6] تاؤه في)** حال

---

(١) المؤمنون ٢٣/٣٦.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٢٩١ـ٢٩٢ وإيضاح الوقف والابتداء ١/٢٩٨ـ٣٠٠ والتكملة ص٢٠ والخصائص ٣/٤١.

(٣) معاني القرآن للفرّاء ٢/٢٣٥ـ٢٣٦ والتيسير ص٦٠ والنشر ١/١٣١ـ١٣٢ وأوضح المسالك ٣/٢٩١. «وأمّا هيهات. وهو الحرفان في المؤمنون، فوقف عليها بالهاء: الكسائي والبزِّي. واختلف عن قنبل، فروى عنه العراقيون قاطبةً الهاءَ كالبزِّي، وقطع له بالتّاء منهما صاحب التبصرة والتيسير، وبذلك قرأ الباقون». النشر ١/١٣١ـ١٣٢.

(٤) أوضح المسالك ٣/٢٩١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٩١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٧٥.

(٥) قال الرّضي: «وأمّا ما روى قطرب عن طيّء أنّهم يقولون: «كيف البَنُوْنَ والبُنَاْهْ وكيفَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاه» بإبدالِ تاء الجمعِ هاءً في الوقف تشبيهاً بتاءِ التّأنيثِ الخالصةِ فضعيف». شرح الشافية ٢/٢٩٣ والمفصل ص٣٧٠ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٦٣ والممتع في التّصريف ١/٤٠٢.

(٦) جاء: «فاؤه» في الأصل، والصحيح ما أثبت نقلاً من (أ) ومن متن الشّافية.

(النَّصب) كما في قولهم» استأصل[١] اللهُ عرقاتَهم» أي: أصلهم **(فبالهاء[٢])** يوقف عليه؛ لأنَّ فتح تائه دليلٌ على أنَّه ليس بجمع فَحُكِم عليه بأنه اسمُ جمع فالتاء فيه لمحض التأنيث فتبدل هاء كسَعْلَاْه **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت **(فبالتاء)** يُوقف عليه على الأقوى لكونه حينئذ جمعاً **(وأمّا ثلاثة أربعة فيمَنْ حَرَّكَ)** هاء ثلاثة بفتحة بعد[٣] قلب التاء هاء **(فلأنَّه نقل)** إليها **(حركة همزة القطع[٤])** التي في أربعة **(لمَّا وَصَلَ)** وإنّما قلبوا هنا التاءَ هاءً مع أنَّ ذلك من أحكام الوقف إجراءً للوصل مجرى الوقف، لأنَّ الضِّدَّ يُحمل على الضِّدِّ، وجواب ما يقال إن كان واصلًا، فلم أتى بالهاء، أو وافقا فلِمَ حَرَّكَها، أمّا من سَكَّنَ فلا نقل عنده **(بخلاف)** فتح ميم **(﴿الٓمٓ ۝ ١ ٱللَّهُ﴾ فإنَّه[٥])** ليس كذلك بل **(لما وصل)** الّم[٦] بالله **(التقى ساكنان)** لسقوط الهمزة في الوصل، فحرّك الأوّلُ بالفتح لا بالكسر، وإن كان هو الأصل محافظةً على التفخيم كما مرَّ فليست هذه الفتحة منقولة من الهمزة كما توهَّمه بعضهم **(و)** سادسها **(زيادة الألف)** كائنة **(في)** الوقف على **(أنا[٧])** ضمير المتكلم لبيان الحركة لأنَّه إنَّما بنى عليها فرقاً بينه وبين

---

(١) العَرْقاة والعِرْقاة: الأصلُ الذي يذهبُ في الأرض سُفْلاً وتَشَعَّبَ منه العروق. وعِرْقاةُ كلِّ شيءٍ وعَرْقاتُه: أصلُه وما يقوم عليه. والعربُ تقولُ: عِرقَاْتهم وعرقاتِهِم: شأفتهم. لسان العرب **(عرق)** ١٦١/٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢٩٢/٢ والخصائص ٣٠٤/٣ وشرح المفصل ٨١/٩ ولسان العرب **(عرق)** ١٦١/٩.

(٣) سقط: بعد من الأصل وقد أثبتها نقلاً من (أ) ولأنَّ السياق يفرض وجودها.

(٤) قال سيبويه: «وزعم مَنْ يُوثَقُ به: أنَّه سمعَ من العربِ مَنْ يقولُ: ثَلاثَةَ ٱرْبَعَهْ، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحوّلها تاءً، لأنَّه جعلها ساكنةً، والسّاكن لا يتغيّر في الإدراج. تقول: اِضْرِب، ثم تقول: اِضْرِبْ زيدا». الكتاب ٢٦٥/٤ والخصائص ٣٠٥/١ والمنصف في شرح التصريف ١٠/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٣/٢.

(٥) آل عمران ٣/١، ٢.

(٦) جاء الّم الله في (أ).

(٧) قال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وصل قال: أَنَ أَقولُ ذاك، ولا يكونُ في الوقف في أَنَاْ إلاَّ الألف، لم تُجْعَل بمنزلةِ هُوَ؛ لأنَّ هُوَ آخِرُها حرفُ مدٍّ والنونُ خفيّةٌ، =

أن النَّاصبة، ولا يوقف عليه بسكون النون كما يوقف به على هو وهي؛ لأنَّ النون أَخَفُّ من[1] حروف اللِّين. أمّا في الأصل فجيء بالألف وبدونه، وقد كَثُرَت الألفُ حتى قال الكوفيون[2]. إنَّها ليست بزائدة، هذا كلّه على قول مَنْ حَرّكَ النُّونَ وصلًا، أمّا مَنْ سكّنها فيه فالوقف بالسكون لا غير، ولم تقف العرب بالألف لبيان الحركة إلّا في أنا وجيهَّلَا، وإذا أُريد بيانُ الحركةِ في غيرهما وقف بالهاء كما سيأتي ذلك **(ومَنْ ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ الوقف على» أنا» بزيادة الألف، أي: من أجل ذلك **(وقف[3] على)** لكنّا في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[4] بألف[5] إذ أصله لكن أنا، نقلت حركة همزة أَنا إلى النون قبلها، ثمَّ حُذفت الهمزةُ ثمَّ أُدغمت النُّونَ في النُّونِ، فقيل[6] «لكنّا»، بإثبات الألف، وهو فصيح، وإثباتها وصلًا فصيحٌ أيضاً بخلافه في أَنا، لأنّه بالألف، يعلم أنَّ أصله «لكن أنا» وبدونها يلتبس، بلكنَّ المشدّدة لوقوفهم عليه بالألف، وهو ممتنع في لكن؛ ولوقوع الضمِّيرِ المرفوع بعده وهو لا يقع بعد «لكن»، ولا يستقيم تقدير ضمير الشَّأن مع أن المخفَّفةِ إلّا في الضرورة[7]، وقوله «هو» ضمير الشَّأن، والجملة بعده خبرهُ،

= فجمعت أنَّها على أقلِّ عددِ ما يُتكلّم به مفرداً وأنَّ آخِرها خفيٌّ ليس بحرفِ إعرابٍ، فحملهم ذلك على هذا». الكتاب ٤/١٦٤ والمنصف ١/٩-١٠ والسِّيرافي النحوي ص٤٠١ والأصول في النحو ٢/٣٧٨ وارتشاف الضرب ٢/٨٠٢.

(١) سقط من من (أ).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ١/٤٠٩ - ٤١١.

(٣) سقط من الأصل ما بين القوسين الكبيرين ابتداء من **(وقف على لكنّا.. إلى قوله: بخلاف ما حركته إعرابه)**.

(٤) الكهف ١٨/٣٨ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشۡرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدٗا ۝٣٨﴾.

(٥) قرأه ابن عامر بألفٍ في الوصل، أجرى الوصل مجرى الوقف، وكأنّه جعل **(أنا)** بكمالِهِ الاسمَ وهو مذهب الكوفيين من أهل النحو، وحذفها إلى نون في الوصل، وكلهم وقف بألفٍ» وإيضاح الوقف والابتداء ١/٤٠٨ - ٤٠٩ والكشف ١/٦١ والتيسير ص١٤٣ والبحر المحيط ٧/١٧٨/١٧٩ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٩٥.

(٦) معاني القرآن للفرّاء ٢/١٤٤ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٨٥ والخصائص ٣/٩٢.

(٧) تخفَّفُ **(أنَّ)** المفتوحة، فيبقى عملُها، ولكن يجب في اسمها كونُه مضمراً محذوفاً. فأمّا قولُه: =

والجملة الكبرى خَبَرُ أنا (و) الوقف على (مه) في ما الاستفهامية بالهاء بدلًا من الألف لقرب مخرجيهما[١]، أو بياناً لحركة ما قبلها، قليلٌ كقول أبي ذؤيب[٢] «قدمت[٣] المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلّوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ أي: مَا الحديثُ؟ أو ما الحالُ؟ فقالوا: توفي رسول الله ﷺ» (و) الوقف على (أَنَهْ[٤]) في أنا بالهاء بدلًا من الألف لما مرّ (قليل) ولقلّته وقلّة ما قبلها لم يَعُدَّهما من وجوه الوقف (و) سابعها (إلحاق هاء السَّكتِ) لبيان الحرف كما سيأتي، أو الحركة ليتوصل بها إلى بقاء الحركة في الوقف، كما زادوا همزة الوصل في الابتداء لِيُتَوَصَّلَ إلى بقاء السَّاكن فيه (لازمٌ) في كلّ كلمةٍ تكونُ في الوقف على حرف واحد، ولم يكن كالجزء ممّا قَبْلَهُ بأن لم يكن قبله شيءٌ، أو قبله، ولم يكن كذلك لكون ما اتَّصَلَ به هو، اسماً مشتقّاً بمعناه، فالأول كما (في نحو رِهْ وقِهْ[٥]) أَمْرَيْن من رَأَى يَرَى؛ ووَقَى يَقِي. قال ابن مالك[٦]: «ولم يره ولم يقه إذ لا اعتداد بالزَّائِدِ»، ورُدَّ بإجماعهم على الوقف على نحو ولم أكِ بلا هاء (و) كما في نحو (مجيء[٧] مَهْ ومِثْلَ مَهْ في مجيءِ مَ جِئْتَ. ومِثْلَ مَ أَنْتَ) ممّا

= * بِأَنَّكَ رَبِيعٌ، وغَيْثٌ مَرِيعٌ   وأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالا

فضرورة. أوضح المسالك ٢١٥/١ـ٢١٦.

(١) قال ابن مالك: «ولحاقُ الهاءِ واجبٌ في الوقف على (ما) الاستفهامية المضاف إليها». شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٦/٢.

(٢) هو خويلد بن خالد بن محرّث بن زبيد بن مخزوم بن صاهلة ..بن تميم بن سعيد بن هذيل خرج مع عبدالله بن الزبير في مغزى إلى الغرب. فمات سنة ٢٨هـ، وهو شاعرٌ مخضرم أدرك الإسلام، فحسن إسلامُه. خزانة الأدب ٢٠٣/١. وجمهرة أشعار العرب ٢٤١.

(٣) المفصّل ص١٤٦ وشرح المفصّل ٦/٤ـ٧ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٦/٢.

(٤) المنصف ١٠/١ وسرّ صناعة الإعراب ٥٥٥/٢.

(٥) كتاب سيبويه ١٤٤/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٥٥ وشرح الكافية للرّضي ٤٠٨/٢ـ٤٠٩.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ وشرح العمدة ص٩٧٩ـ٩٨٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٧٧/٥.

(٧) قال ابن مالك في الألفية ص٥٩: =

الجارّ فيه اسمٌ مضافٌ إلى ما الاستفهامية؛ لأنَّ اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتِّصال الحرف بمجروره لاستقلاله كما تقرر. وأصل ذلك مجيء مَاْ، وأَنْتَ مِثْلُ ما؛ أي: جئتَ مجيءَ أيِّ شيءٍ مَ، وأنت مِثْلُ أيِّ شيءٍ، وذلك سؤال عن مجيئه وعن حاله، أي: جئت على أي: صفة، ثم أخَّرَ الفعل والمبتدأ؛ لأنَّ للاستفهام صَدْرَ الكلام ولم يمكن تأخير المضاف فبقي بحاله، وحذفت الألف لأنَّ ما الاستفهامية تحذف[1] ألفها إذا وقعت مجرورةً ولم تُرَكَّب[2] مع ذا فرقاً بين الاستفهام والخبر، وإنَّما لزم إلحاق الهاء فيما ذكر لئلا يلزم الابتداء بالساكن، أو الوقف على المتحرك، **(و)** إلحاقها **(جائزٌ)** راجحاً فيما لم يلزم إلحاقها به، وذلك إمّا بأن لم تكن الكلمة في الوقف على حرف واحد كما **(في نحو لم يَخْشَهْ ولم يَغْزُهْ ولمْ يَرْمِهْ)**؛ لأنَّ لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالَّةً عليها، فلو لم تلحق الهاء، ووُقِفَ عليها بالسُّكون[3] لذهب الدَّالُّ والمدلولُ، وجاز فيها عدم إلحاق الهاءِ؛ لأنَّها لمّا لم تكن على حرف واحد لم يلزم المحذور السابق، ومن ذلك «هو» و«هي» عند جرِّهما وصلًا، فالأكثر الوقف عليهما بالهاء فيقال هُوَهْ[4] وهَيهْ محافظةً على الحركات الثنائية، وبعضهم يقف عليهما بالسُّكون لما مرَّ، ومن سَكَّنَهُمَا

= * وليس حتْماً في سِوَى ما انْخَفَضَا ... باسم كقولك اقتضاءَ مَ اقتضى

وكتاب سيبويه ١٦٤/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٠٥-٤٠٦ والأصول في النّحو ٣٨١/٢ والتكملة ص٢٧ وشرح الكافية الشافية ١٩٩٩/٤ والمقرّب ٣٨٤/٢ وارتشاف الضرب ٨٢٠/٢ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٦/٢.

(١) قال ابن مالك في الألفية ص٥٩:

* وما في الاستفهام إنْ جُرّت حُذِف ... أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الها إنْ تَقِفْ

ومغني اللبيب ص٣٩٣.

(٢) قال المرادي: «شرطُه أنْ لا يُركّب مع ذا، فإذا رُكِّبت معها لم تحذف الألف نحو: على ماذا تلومونيِ». توضيح المقاصد والمسالك ١٨٠/٥ والتسهيل ص٣٣١.

(٣) قال سيبويه: «وقد يقولُ بعضُ العرب: إرْمْ في الوقف، واغْزْ واخْشْ. حدّثنا بذلك عيسى بن عُمر ويونس، وهذه اللغة أقلُّ اللّغتين..» الكتاب ١٥٩/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٩٠-٣٩١ والأصول في النّحو ٣٨٢/٢ وشرح الكافية للرّضي ٤٠٩/٢.

(٤) كتاب سيبويه ١٦٣/٤ وشرح المفصل ٨٥/٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٨/٢.

وصلًا فلا يقف عليهما إلّا بالسكون لأنَّ الهاء لا تلحق ساكناً إلّا ألفاً[١] **(و)** إمَّا بأن تكون الكلمة في الوقف على حرف واحد، لكن يكون مع ما قبله كالشيء الواحد كما في نحو **(غُلامِيَهْ وعَلامَهْ وحَتَّامَهْ وإلامَهْ[٢])**؛ لأنَّ الكلمة فيها على حرف واحد. أمّا في نحو يا غلامِيَهْ فظاهر، وأمّا في ما الاستفهامية في البقية فلسقوط ألفها بدخول الجارّ عليها لما مرّ، وجاز[٣] عدمُ إلحاقِ الهاءِ فيها؛ لأنَّها لمَّا صارت كالجزء ممَّا قبلَها لكون ياء الضَّمير لا تنفصل بحال و«ما» متّصلةٌ بحرف وهو غير مستقلّ بمعناه كما مرّ صار وصلًا في «غلامي» تحريك الياء وتسكينها[٤] شَائِعٌ، فمَنْ حَرَّكَهَا وَقَفَ بإثباتها ساكنة[٥] بلا هاء، وبتحريكها[٦] بهاء، ومَنْ سَكّن وَقَفَ على الميم[٧]، وسيتحقق ذلك، وكغلامي في جواز الوجهين ضربني وأكرمتك.

ثم بَيَّنَ ضابطَ ما يجوز فيه الوجهان من الأمرين المذكورين بقوله **(ممَّا حركتُه غيرُ إعرابيَّةٍ ولا مشبَّهةٍ بها)** بخلاف ما حركته إعرابية كجاء زَيْدٌ، فإنَّه يعرف بالعامل، فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت، وبخلافِ ما حركته مُشَبَّهةٌ بالإعرابية **(كالماضي[٨])** فإنه بُنِيَ على الحركة تشبيهاً بالمضارع فَشُبِّهَت حركتُهُ بحركتِهِ، ولأنَّه لو قيل ضَرَبَهْ لالتبسَ بضمير المفعول، قاله

---

(١) قال سيبويه: «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأنَّ الألفَ خفيّةٌ، فأرادوا البيان». الكتاب ١٦٥/٤ وشرح الكافية للرّضي ٤٠٨/٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٦٤/٤ والأصول في النّحو ٣٨١/٢.

(٣) قال سيبويه: «وقد قال قومٌ: مِيَمْ، وعَلامْ، وبِمُ ولِمْ؟ كما قالوا: اِخْشْ وليس هذه مثل إنَّ، لأنَّه لم يُحذف منهما شيءٌ في آخرها». الكتاب ١٦٤/٤ والكشف ١٢٩/١ والتيسير ٦١-٦٢.

(٤) قال ابن جنّي: «وتزاد الياء بمعنى الاسم في نحو غُلامِي وصاحبي وللعرب في هذه الياء لغتان، منهم مَنْ يفتحها، ومنهم مَنْ يسكّنها، فمَنْ فتحها قال: هي اسمٌ، وهي على أقلّ ما تكون عليه الكلم فقوّيتها بالحركة، ومَنْ سَكَّنَها قال: الحركات على كلِّ حالٍ مستثقَلةٌ في حرفي اللين». سرّ صناعة الإعراب ٧٧٨/٢ وكتاب سيبويه ١٦٣/٤.

(٥) فقال: غُلامِيْ.

(٦) فقال: غُلامِيَهْ.

(٧) فقال: غُلامْ.

(٨) كتاب سيبويه ١٦٤/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٠٣-٤٠٤ وارتشاف الضرب ٨٢٢/٢.

المبرّد[(١)] واعترض عليه[(٢)] بأنّه تَتَعَوَّض بنحو لم يَغْزُهْ، وأجيب بأنّهم حملوا لم يغزه على نحو مَه، لأنَّ الأمر مأخوذ من المضارع فلذلك جوّزوا لم يغزه دون ضربه **(و)** مثل **(باب يا زيدُ[(٣)])** من المنادى المضموم **(و)** باب **(لا رجلَ)** من المفتوح المنتفي بلا التي لنفي الجنس، فإنَّ حركتَهُمَا شبيهةٌ بحركة الإعرابِ لعروضِها بما[(٤)] يشبه العامل، ولذلك جاءت صفاتهما معربة مراعاة للفظهما **(و)** إلحاق الهاء جائز وقفاً **(في نحو هَهُنَاهْ وهَؤُلاهْ[(٥)])** بالقصر ممَّا آخرُه ألفٌ يُراد بيانها نحو يا رَبَّاه؛ لأنَّ الألفَ خفيَّةً فزيد لإظهارها الهاء، نعم، إن التبس بالمضاف كعصاه وحبلاه لم تجز زيادتها[(٦)]، وأمّا هؤلاء بالمدّ ممّا آخره ياءٌ فداخل فيما[(٧)] مرّ **(و)** ثامنها **(حذفٌ للياءِ)** وسكونُ ما قبلها جائز وقفاً **(في نحو القاضِيْ[(٨)])** رفعاً وجرّاً ممّا آخره ياء ساكنة قبلها كسرة فرقاً بين الوقف والوصل، بخلافه نصباً، فإنّها لا تحذف منه خلافاً لما في المفصّل[(٩)]، بل تبقى ساكنةً؛ لأنّها لمّا

---

(١) الكامل ٤٦٩/١: «ولا يجوز أن تقول: ضربته، وأنت تريد ضَرَبْتُ، والهاء لبيان الحركة؛ لأنَّ المفعولَ يقع في هذا الموضع، فيكونُ لَبْسَاً». وفي السِّيرافي النحوي ص٣٩٨: «ومنع بعضهم أصحابنا جواز ذلك؛ لأنَّه يلتبس بالمفعول أو المصدر». وشرح الكافية للرّضي ٤٠٨/٢.

(٢) اعترض عليه الزنجاني في التّصريف العزّي.

(٣) قال الرّضي: «**(وباب يا زيد)** لأنَّ الضَّمة تحدثُ بحدوثِ حرف النِّداء، وتزولُ بزواله، كحدوث الإعرابِ بحدوثِ العملِ وزواله بزواله، وكذا باب **(لا رجلَ)**». شرح الشافية ٣٠٠/٢.

(٤) جاء لما في (أ).

(٥) كتاب سيبويه ١٦٥/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٠٦ـ٤٠٧ والأصول في النّحو ٣٨١/٢ والتكملة ص٢٦ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٠/٢.

(٦) شرح المفصل ٨٥/٩ السِّيرافي النحوي ص٤٠٦ وشرح الكافية للرّضي ٤٠٨/٢.

(٧) داخلٌ فيما حركتُه حركةَ إعراب، ولا مُشْبَّه به، فُيوقف عليه بالسّكون. شرح المفصل ٨١٥/٩.

(٨) كتاب سيبويه ١٨٣/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٤٢ والأصول في النّحو ٣٧٥/٢ والأمالي الشجرية ٧٢/٢ـ٧٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٧/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٠/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٣/٢ـ٨٠٤.

(٩) المفصّل ص٣٤٠.

تحرّكت وصلًا كانت كالصحيحة؛ لأنّها قويت بالحركة **(و)** في نحو **(غُلاَمِيْ)** ممَّا آخرُهُ ياء متكلم قبلَهَا كسرة سواء **(حرِّكت**[١]**)** وصلًا **(أو سُكِّنت)** فيقال جاءني القاض ومررت بالقاض، وجاءني غلامْ ورأيتُ غلام ومررت بغلام وضَرَبَنْ، وفي المفصل[٢] والمفتاح ما يدلُّ على أنَّ مَنْ يحرّك ياء المتكلم وصلًا لا يحذفها وقفاً. قيل: وهو أقربُ؛ لأنَّ المقصود من حذفها الفرق بين الوقف والوصل، وذلك حاصلٌ بإسكانها، فلا حاجة إلى حذفها، ورُدَّ بأنَّ الحقّ جواز حذفها فقد جاء في القرآن ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾[٣] مفتوحاً وصلًا، محذوفاً وقفاً[٤] في قراءة أبي عمرو[٥] وقالون[٦] وحفص[٧] بخلاف، وفي قراءة ورش بلا خلاف، فيكون على ما في المفصل والمفتاح قراءة من حذف وقفاً غيرُ صحيحةٍ؛ لأنّه وَصَلَ مُتَحَرِّكاً. ووَقَفَ بالحذف، فإثباتها وحذفُها جائزان على اللغتين كما شمله قوله **(وإثباتها)** في نحو القاضي رفعاً وجرّاً وغلامِيْ وضَرَبَنِي **(أكثر**[٨]**)** من حذفها منه؛ إذ لا موجب لحذفها، فإنَّ الوقف يقتضي السُّكون، وذلك حاصل مع إثباتها، ومَنْ حذفها إنَّما حذفها للتخفيف، لأنَّ الوقف محل تخفيف **(عكس)** نحو **(قاض)** رفعاً

(١) جاء أو حُرِّكَتْ في (أ).

(٢) المفصل ص٣٤٣ ولم أقف عليه في المفتاح للجرجاني.

(٣) النمل ٣٦/٢٧.

(٤) الكشف ٣٣١/١ـ٣٣٢ والنشر ١٨٧/٢ـ١٨٨ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٦٥/١ـ٢٦٦.

(٥) شيخ الإقراء بالدّيار المصرية، أبو سيعد وأبو عمرو عثمان بن سعيد بن عبدالله بنِ عمرو ولد سنة عشر ومئة. جوّد ختماتٍ على نافع. مات بمصر في سنة سبعٍ وتسعين ومئة. سير أعلام النبلاء ٢٩٥/٩ـ٢٩٦.

(٦) مقرئ المدينة، وتلميذ نافع، هو الإمام المجوّد النحوي أبو موسى عيسى بن مينا، مولى بني زُريق، مات سنة عشرين ومئتين، عن نيفٍ وثمانين سنة. سير أعلام النبلاء ٣٢٦/١٠ـ٣٢٧.

(٧) عثمان بن سعيد، شيخ القرّاء المحقِّقين، عرض القرآن على نافع. لقَّبه شيخُه بورشٍ لبياضه. توفي بمصر سنة سبعٍ وتسعين ومئة، عن سبعٍ وثمانين سنة. غاية النهاية ٥٠٢/١ ـ ٥٠٣.

(٨) كتاب سيبويه ١٨٦/٤ والتكملة ص٢٩ وشرح الشافية للرّضي ٣٠١/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٢/٥.

وجرّاً، ممّا حُذفت ياؤه للتنوين، فإبقاؤه على حذفها وقفاً أكثر من إثباتها، لأنَّ التنوين مُقَدَّرٌ[1]، ومَنْ وقف عليه بالياء نظر إلى زوالِ مُوْجِبِ حذفِها في الوقفِ أما الوقفُ عليه نصباً فلا تحذف فيه ياؤه، ويبدل تنوينه[2] ألفاً، ولم يُخْتَلَفْ في إثبات ألفِ باب عصى ورضى وقفاً مع أنّه محذوف وصلًا للتنوين أيضاً؛ لأنَّ الألف خفيفة كما مرَّ، فلم تؤثر، بخلاف الياء. هذا كلُّه في غير المنادى المقصود من ذلك، أمّا فيه، فإنْ بقي على حرف أصليّ فسيأتي، أو على أكثر، فاختيارُ الخليل[3] أنّه كالباقي على حرفٍ؛ لأنَّ الياء إنّما تسقط غالباً للتنوين ـ والمنادى المقصود لا تنوين فيه، واختيار سيبويه[4] الحذف، لأنَّ النداء بابُ حذفٍ وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا **(وإثباتُها في نحو يا مُرِي[5])** ممّا لو حُذفت ياؤه، لاختلَّ بناءُ الكلمةِ بصيرورتها على حرف واحدٍ أصلي **(اتّفاقٌ[6])** مع الخلافِ في نحو كجاءَني مَرِيُ قاضٍ. ومررت بمري قاض، ومُرٍ اسم فاعل من أرى يرى، وأصله يامَرْئِيُ، نقلت حركة همزته إلى الراء، وحُذفت الهمزة، ثم حُذفت الضَّمَّةُ استثقالاً، فلو حُذفت الياء أيضاً لاختلَّت الكلمة من غير إعلالٍ موجب، بخلاف حذفها من نَحْوِ قاض ونَحْوُ مُرٍ غيرُ منادى، فإنّه للإعلال لالتقاء الساكنين مع الياء الساكنة، هذا ما قرّره أكثر الشّراح تبعاً لظاهر كلام المصّنف. وبعضُهم لمّا

---

(١) كتاب سيبويه ١٨٣/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٤١ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٣٥/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤ـ١٩٨٦.

(٢) رأيتُ قَاضِياً.

(٣) قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن القاضي في النِّداء، فقال: أختارُ: يا قاضي لأنّه ليس بمنوّنٍ، كما أختارُ: هذا القاضي». الكتاب ١٨٤/٤.

(٤) قال سيبويه: «وأمّا يونُس فقال: يا قاضْ، وقولُ يونس أقوى؛ لأنّه لمّا كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النِّداء، كانوا في النّداء أجدر، لأنَّ النِّداءَ موضعُ حذفٍ، يحذفون التنوين». الكتاب ١٨٤/٤.

(٥) قال ابن مالك في الألفية ص٥٨:

* وغَيْرُ ذي التَّنوينِ بالعَكْسِ وفي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الياء اقْتُفي

(٦) كتاب سيبويه ١٨٤/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٤٤ والتكملة ص٤٤ والأمالي الشجريّة ١٩/٢ والمفصل ص٣٤٠ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٦/٤ وشرح العمدة ص٩٧٠.

رأى أنَّ جمهورَ النُّحاةِ التابع لهم ابن مالك[(١)] سَوَّوا بين المنادى وغيره في لزوم الإثبات لاختلال الكلمة فيهما، أجاب عمّا أوهمه كلام المصّنف من الفرق بينهما، بأنّه إذ لزم الإثبات في النِّداءِ ففي غيره أولى؛ لأنَّ النداء يحذف فيه ما لا يحذف في غيره بدليل الترّخيم[(٢)]. ويُرَدُّ هذا بما صرّح به المصنّف من شرحه في الفرق بينهما باختلال الكلمة في المنادى من ذلك من غير إعلالٍ **(وإثباتُ الواو والياء)** في نحو لم يغزو ولم يرمي **(وحذفهما)** في نحو زيد يغزُ ويرْمِ إذا وقع ذلك **(في الفواصل[(٣)])** وهي رؤس[(٤)] الآي ومقاطع الكلام **(و)** في **(القوافي)** وهي[(٥)] أواخر الأبيات من قَفَوتُ، أي: تبعت، كأنَّ أواخرها يتبع بعضها بعضاً **(فصيحٌ)** بخلاف وقوعه في غير الفواصل والقوافي إذ يغتفر فيهما ما لا يُغتفر في غيرهما لغرض التَّناسبِ بينهما؛ لأنَّ محلّهما محلُّ تخفيف **(وحذفهما)** أي: الواو والياء **(فيهما)** أي: في الفواصل والقوافي **(في نحو)** الرجال **(لم يغزوا)** وأنت **(لم ترمي)**، والأُخْوَانُ **(صَنَعُوا)** في قول الشاعر[(٦)]:

* لا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَاْنَاً لنا ذَهبوا   لم أَدْرِ بَعْدَ غَدَاْةِ البَيْنِ مَاْ صَنَعْ[(٧)]

أي ما صنعوا **(قليل)**، لأنَّ كلّا منهما في ذلك كلمة برأسها فحذفه

---

(١) شرح العمدة ص٩٧٠.

(٢) التَّرخيم: حذفُ آخر الاسم تخفيفاً. التعريفات ص٧٨.

(٣) قال سيبويه: «وجميعُ ما لا يُحذف في الكلام، وما يُختار فيه أن لا يُحذفَ يُحذفُ في الفواصلِ والقوافي». الكتاب ١٨٤/٤ـ١٨٥ والمفصل ص٣٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٠١/٢.

(٤) أواخر الآيات في كتاب الله فَوَاصِل، واحدتُها فاصلة. لسان العرب **(فصل)** ٢٧٥/١٠.

(٥) لسان العرب **(قفا)** ٢٦٥/١١.

(٦) ابن مُقْبِل.

(٧) [البسيط]: كتاب سيبويه ٢١١/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٩٤ والأصول في النّحو ٣٩٠/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٦/٢ والمفصل ص٣٤٠ وديوانه ص١٦٨. والشاهد في شرح شواهد الشافية ص٢٣٦: **(لا يُبْعِدُ اللهُ إخواناً تركتُهم)**. موضع الشاهد: على أنَّ أصله **(صنعوا)** فحذفت واو الضَّمير للوقفِ، وإن كان ينكسر الشِّعرُ بحذفها، فإنَّهم لا يُبَالونَ للوقف.

مُخِلٌ بالكلمة بخلاف حذف ما مرّ فإنّه جزء كلمة فما بقى منها دليل على ما حذف، وإنّما حذفتا تشبيهاً للواو والياء السّاكنين وصلًا بالحركة فسقطتا كالحركة ولأنّه لو قال في البيت ما صنعوا، لم يدرِ، أواصلٌ هو أم واقفٌ، فلمّا حذف عُلم أنّه واقف، ولا يجوز حذف الألف، لأنّها خفيفةٌ لم يثقل اللّفظُ بها **(وحذفُ الواو)** وإسكانِ ما قبلها واجب وقفاً **(في نحو ضَرَبْه)** ممّا اتّصل به هاءُ ضميرِ مذكّر، ولم يكن قبله كسرةٌ ولا ياءٌ نحو مِنْهُ وعَنْهُ **(و)** في **(ضَرَبَهُم)** ممّا اتّصل به ضمير جمع مذكّرٍ مخاطب أو غائب نحو منكم وعليهم **(فيمن أَلْحَقَ)** الواو بذلك وصلًا فقالوا ضَرَبَهُو ومِنْهُو وعَنْهُو وضَرَبَهُمُو ومِنْكُمُوْ وعَلَيْهِمُو، وهو الأصل لقولهم في المؤنّث، ضَرَبَهَاْ، وفي التثنية ضَرَبَهُمَا، فيقال وقفاً ضَرَبْه ومَنْه وعَنْه إلى آخره بالإسكان وحذف الواو لزيادتها[1] كما يقوله مَنْ لا يلحق، وإنّما قال فيمن ألحق؛ لأنَّ مَنْ لم يلحق وصلًا لا يُتَصَوَّر منه الحذفُ وقفاً.

واعلم أنَّ إلحاق الواو بضمير المذكّرِ وصلًا مفرداً أو جمعاً إذا اتّصل باسم أو فعل أو حرف نحو غلامه وغلامهم وضربه وضربهم ومنه ومنهم، جائز[2] مطلقاً، لكنّ الحذف فيما قبل هاء وضمير المفردِ منه حرف لين نحو: ﴿وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴿١٠٦﴾﴾[3]، ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ﴾[4] أحسن كراهة اجتماع المتشابهات، وكذا إن كان ما قبل الهاء حرفاً ثنائياً نحو منه وعنه والإثبات

---

(١) السِّيرافي النحوي ص٤٠٣ـ٤٠٤ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٢٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٠٨ـ٣٠٩.

(٢) قال السِّيرافي: «إذا جُمع الهاء زيدَ عليها ميمٌ وواو إذا كانت الهاء مضمومة كقولك، هُمُو، وكذلك لو جُمع ما فيه الكاف والتاء وكقولكَ: عَلَيْكُمو وأَنْتُمُوْ. وإن كانت الهاء مكسورة في الميم قولان: منهم مَنْ يكسر ويصلها بياء فيقول: عليهمي، ومنهم مَنْ يكسر الهاء ويضمُّ الميم ويصلهم بواوٍ فيقول: عليهمُوْ. فوصْلُ الميم هو الأصل كما يصلونها بالألف في التثنية في: عليهما وعليكما». السِّيرافي النحوي ص٤٥٨.

(٣) الإسراء ١٧/١٠٦.

(٤) يوسف ١٢/٢٠: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾.

فيما عدا ذلك نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ﴾[١] أحسنُ إلّا مع ضميرِ الجمع، فالأحسن الحذف، ويأتي في حذف الياء[٢] وإثباتها ما تقرّر في حذف الواو وإثباتها نحو عليه وعليهم **(و)** حذفُ **(الياء)** واجبٌ وقفاً **(في نحو تِهِ وهذِهِ)** من أسماء الإشارة فيمَنْ أَلْحَقَ الياءَ بذلك فقال تِهِيْ وهذهي، فيقال تِهْ، وهَذِهْ بإسكان الهاء كما يقوله مَنْ لم يُلحق، وأصل هَذِهِ هَذِيْ فأُبدلت الهاء من الياء، لأنَّ الياء تجيء مع الكسرة التي هي من جنسها للتأنيث كأنت تفعلين، بخلاف الهاء، وحينئذ فيه وجهان[٣] * أحدهما إلحاق ياء زائدة بعد الهاء كما في تهي، فإذا وقفت قلت هذهْ بالإسكان، وحذف الياء كما تقول: مررت بهْ * وثانيهما أن تُسَكِّن الهاءَ وصلًا ووقفاً بلا إلحاق ياء نحو هَذِه أَمَهُ[٤] الله، لأنّه لمّا كان العوضُ عنه ساكناً جعل عوضه كذلك وته كهذه فيما ذكر **(و)** تاسعها **(إبدال الهمزة)** الواقعة آخراً **(حرفاً من جنس حركتها)** كائن **(عند قوم)** من العرب، ثم إن كان ما قبلها مفتوحاً ترك بحاله، أو ساكناً نقلت حركتها إليه سواء أكان[٥] قبله فتحة أم ضمة أو كسرة، وقد مُثّل لها على هذا الترتيب فقال **(نحو)** وفي نسخة مثل **(هذا الكلَو)** ـ بفتح اللّام ـ في الوقف على الكلا[٦] وهو العشبُ **(والخبُو)** ـ بِضَمِّ الباء ـ في الوقف على الخبا[٧] ـ بإسكان ـ وهو ما خبئ **(والبطُو)** ـ بضمّ الطاء ـ في الوقف على البطئ[٨] ـ بإسكانها ـ ضدَّ السُّرعةِ **(والردُو[٩])** بضمّ الدال في الوقف على الردى ـ بإسكانها ـ العون، فيقال

---

(١) القصص ٨/٢٨ ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾.

(٢) كتاب سيبويه ١٩٢/٤ ومعاني القرآن للأخفش ص٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٩/٢.

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٦٨ـ٤٦٩ والتكملة ص٢٧.

(٤) قال سيبويه: «سمعتُ مَنْ يُوثَقُ بعربيّته من العرب يقول: هذهْ أَمَةُ اللَّهِ فَيُسَكِّن». الكتاب ١٩٨/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٩/٢.

(٥) جاء سواء كان في (أ).

(٦) لسان العرب **(كلأ)** ١٣٤/١٢.

(٧) لسان العرب **(خبا)** ٦/٤ وتاج اللغة **(خبا)** ٤٦/١.

(٨) لسان العرب **(بطا)** ٤٢٨/١.

(٩) لسان العرب **(ردا)** ١٨٢/٥.

في الرفع ما ذكر **(و)** في النَّصب **(رأيتُ الكَلاَ والخَبَا والبَطَا والرِّدَا و)** في الجرّ **(مررت بالكلي والخَبِي والبُطِي والرِّدِى)** فجوّزوا هذا الرِّدُو بكسر أوّله وضمّ ثانيه، والبُطِي بالعكس مع ثقلهما لعروض الواوِ والياء ولثقل الهمزة **(ومنهم مَنْ يقولُ)** وهم طائفة من بني تميم[١] **(هذا الرِّدِى ومن البُطُو فيُتبع)** العين ألفاً فراراً من الثقل. وأمّا إن كان قبلها ضمّةٌ نحو أكمو جمع كمي فتقلب واواً أو كسرة نحو أنا أهنئ من هنأت[٢] * واعلم أنَّ المرادي[٣] حكى لغتين أُخريين[٤] أحديهما أن تبدل الهمزة بعد سكون باقٍ في الرفع والجر نحو هذا البَطْو ومررت بالبَطْي[٥]، وعليه يجتمع ساكنان، وأمّا في النصب فيلزم فتح ما قبلها، ثانيهما ـ ونسبها للمجازيين ـ أن تحذف الهمزة مطلقاً بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها وتبدل ألفاً مطلقاً بعد فتحة لخفتها، فيقولون: الكلا في الأحوال كلها. **(و)** عاشرها **(التّضعيف[٦])** كائنٌ[٧] في الحرفِ[٨] المتحرّك الصحيح غير الهمزة المتحرّك ما قبله، فلا تضعيفَ في ساكنٍ كقُمْ لأنَّ التَّضعيفَ كالعِوَضِ من الحركة، ولا في متحرك معتلٍّ كرأيت القاضي لثقل حرف العلّة، ولا في متحرك صحيح همزة كالكلأ لئلا تجتمع همزتان، ولا في متحرك صحيح غير همزة قبله ساكن كبَكْرٍ؛ لئلا تجتمع ثلاثة سواكن، وليس منه دوابّ، لأنَّ حرف المدّ قائم مقام

---

(١) قال سيبويه: «واعلمْ أنَّ ناساً كثيراً من العرب يلقونَ على السّاكن الذي قبل الهمزة حركةَ الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد..» الكتاب ١٧٧/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٣١ـ٤٣٢ والتكملة ص٢٤ـ٢٥ وشرح الكافية الشافية ١٩٩٤/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣١٢/٢.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٣١٣/٢ والسِّيرافي النحوي ص٤٣٤ـ٤٣٥.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ١٧٢/٥.

(٤) جاء آخرين في (أ).

(٥) جاء ومررت بالبطو في (أ).

(٦) التّضعيف: «هو أن تضاعفَ الحرفَ الموقوف عليه، بأن تزيدَ عليه حرفاً مثله فيلزم الإدغام نحو هذا خالدّ». شرح المفصل ٦٧/٩.

(٧) سقط من قوله: كائن في الحرف حتى قوله: كقُمْ. من (أ).

(٨) قال الرّضي: «وشرطُ التّضعيف أن يكونَ الحرفَ المضعّف متحرّكاً في الوصل لأنَّ التَّضعيفَ لبيان ذلك. وأن يكون صحيحاً؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العلّة. وأن لا يكون همزة؛ إذ هي وحدها مستثقلة». شرح الشافية ٣١٥/٢ وارتشاف الضرب ٨٠٩/٢.

الحركة، فالتّضعيف إنَّما يجوز بهذه[١] الشروط الأربعة **(مثل جَعْفَرّ)** - بتشديد الراء - **(وهو قليل[٢])** استعمالًا لوقوع التضعيف في محل التخفيف **(ونحو)** قول الشاعر[٣]:

* لَقَد[٤] خشيتُ أن أرى جَدَبَّا[٥]
* مثلَ الحريقِ وافق[٦] القَصَبّا[٧]

شاذٌّ ضرورة، لأنَّه أتى بحكم الوقف وهو التّضعيف حال الوصل؛ لأنَّ القوافي إذا حُرّكت، فإنّما تُحرَّك بنيَّةِ وصلها، والجدبّا والقصبَّا الجدب والقصب **(و)** حادي عشرها **(نقلُ الحركةِ)** من الآخر كائن **(فيما قبلَهُ ساكنُ العينِ[٨] صحيحٌ[٩])** إذ المتحرّك لا يقبل حركةً أخرى، وحرف العلّة يزيد ثقله بنقل الحركة إليه أو يتعذّر، والنقل يجري[١٠] في كل الحركات

---

(١) جاء لهذه في (ا).

(٢) قال ابن مالك في الألفية ص٥٨:

* ورُبّما أُعطيَ لفظُ الوصلِ ما للوقفِ نَثْراً وفَشا مُنتَظِما

(٣) رُؤبة بن العجّاج.

(٤) جاء «لو» في الأصل.

(٥) الجدب: المَحْل، نقيضُ الخِصْب. لسان العرب **(جدب)** ٢/١٩٤.

(٦) القصب: كلُّ نبتٍ ذي أنابيب. واحدتها قصبة. لسان العرب **(قصب)** ١١/١٧٦.

(٧) كتاب سيبويه ٤/١٧٠ والسِّيرافي النحوي ص٣٧٨-٣٧٩ والتكملة ص١٩ والعضديات ص٢١١ والمفصل ص٣٤٢ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٠١ وشرح العمدة ص٩٨٢ وارتشاف الضرب ٢/٨٠٩ والمخصص ١٢/١٣٤ وشرح شواهد الشافية ص٢٥٥ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣١٩. موضع الشاهد: ضعّفَ آخرَ الكلمة للوقف ثم حرّكها ضرورةً.

(٨) سقط العين من الأصل. وقد أثبته نقلاً من (ا) ومن متنِ الشافية.

(٩) قال ابن مالك في الألفية ص٥٨:

* مُحَرَّكاً وحركاتٍ انقُلاَ لِسَاكِنٍ تَحرِيكُهُ لن يُحْظَلاَ

وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٩٠-١٩٩١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٧٢-١٧٣ وارتشاف الضرب ٢/٨١٠.

(١٠) قال ابن مالك: «ويجوزُ نقلُ حركةِ الحرفِ الموقوفِ عليه إلى ما قبله إن كان ساكناً قابلاً للحركة، وكانت الحركة غير فتحة، نحو قولك في (عَمْرُو): **(هذا عَمُرْ)** و**(مررتُ بِعَمِرْ)**». شرح الكافية الشافية ٤/١٩٨٩.

(إلاّ الفتحة) فلا تنقل لخفّتها، فاغتفر حذفها بخلاف الضمّة والكسرة، فإنَّهما لقوتهما كرهوا حذفهما، ولا تُنقل الفتحة في أي: حرف كان **(إلاّ في الهمزة)** يجوز نقل فتحتها كما يجوز في ضمّتها وكسرتها **(وهو)** أي: الوقف بالنقل المذكور **(أيضاً)** أي: كالوقف بالتّضعيف **(قليل)** استعمالاً **(مثل هذا بكرْ وخُبؤْ)** بنقل ضمّة آخرهما إلى ما قبله **(ومررتُ بِبَكِرْ وخَبِئْ)** بنقل كسرة آخرهما إلى قبله **(ورأيت الخَبَأْ)** بنقل فتحة الهمزة إلى ما قبلها لثقل الهمزة، لأنّك لو قلت الخَبْأْ ـ بالإسكان ـ بغير نقلٍ وجدت ثقلًا واضحاً بخلافه فيما آخره غير همزة وهو ما ذكره بقوله **(ولا يقال رأيت البَكَرْ[1])** بنقل فتحة الراء **(ولا)** يقال **(هذا حِبُرْ ولا مِنْ قُفِلْ)** ونحوهما ممّا يلزم من نقل ضمّة آخره الذي ليس بهمزة أو كسرته إلى ما قبله بناء مرفوض[2] **(ويقال هذا الرِّدُؤْ ومن البُطِئْ[3])** وإنْ لزم منه بناءان مرفوضان لوجوه التّخفيف بالنّقل فيما آخره همزة لثقلها ـ كما مرَّ ـ **(ومنهم مَنْ يفرُّ)** من لزوم ذلك فيما آخره همزة أيضاً **(فيتبع)** العين ألفاً فيقول هذا الرَّدَى ومن البَطوَ، ولم يجوّزوا الاتباع في حِبْر وقُفْل، لأنَّ اجتماع الساكنين في مثلهما ليس ثقيلًا ثقله إذا كان ثانيهما همزةً فوقف في الأول على الأصل، وعَدَلَ في الثّاني إلى البناء المرفوضِ أو إلى الاتباع.



(١) قال الرّضي: «وأمّا في النّصب: فإنْ كان الاسم منوّناً فلا يثبت إلاّ في لغة ربيعة لحذفهم الفتحة أيضاً، وإن لم يكن منوّناً فقد منعه سيبويه، وقال: لا يقال: رأيت البَكَرْ، بناءً على أنَّ اللاّم عارضة، والأصلُ التّنوين، فالمعرّف باللاّم في حكم المنوّن وغيرُ سيبويه جوّزه؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء في وجوب إسكان اللاّم». شرح الشافية ٣٢١/٢ وكتاب سيبويه ١٧٣/٤ والسِّيرافي النحوي ص٤٢٣ والأصول في النحو ٣٧٣/٢.

(٢) أسرار العربية ص٢٨٤.

(٣) قال سيبويه: «واعلم أنَّ ناساً من العرب كثيراً يُلْقُون على السّاكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأَسَدٍ، يريدون بذلك بيانَ الهمزة». الكتاب ١٧٧/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٢١/٢ والسِّيرافي النحوي ص٤٣٢. والأصول في النّحو ٣٧٣/٢.

باب المقصور والممدود[١]

هو المقصور[٢] من الأسماءِ المُتَمكِّنةِ، إذ غيرُها من الأفعالِ والحروفِ والأسماءِ غيرِ المتمكِّنةِ كمَتَى وإلى وإذا لا يُقال فيه مقصورٌ ولا ممدودٌ وإن كان آخُره ألفاً أو همزةً قبلَها ألف. وأمّا قولُهم: هؤلا وهؤلاء، مقصوراً وممدوداً فتَسَمُّحٌ[٣] مع ما في أسماء الإشارةِ من شَبَهِهَا بالمُتَمَكِّنَة من جهة وَضعها، والوصفِ بها وتصغيرِها، وقول الفرّاء في مثل جاء وشاء ممدود، فعلى مُقْتَضَى اللُّغَةِ لا على مُصْطَلَحِ النُّحاةِ[٤]. فالمَقْصُور[٥] **(ما في[٦] آخره ألفٌ)** لازمة **(مُفْرَدَةٌ)** سواءٌ أكانت منقلبةً عن واوٍ أم عن ياءٍ، أم زائدةً لتأنيثٍ أو إلحاقٍ **(كالعَصَا والرَّحَى)** وحُبْلَى ومِعْزَى.

* وخرج بلازمةٍ نحو أخاه، فإنَّ ألفه ليست بلازمةٍ وبمُفْرَدَةٍ نحو صحراء؛ لأنَّه كان بالقصر زِيْدَ فيه ألفٌ آخرى توسعاً في اللُّغَةِ وتكثيراً

---

(١) سقط من الأصل و(أ): الممدود.

(٢) المقصور والممدود لأبي علي القالي ص١٣.

(٣) قال ابن مالك: «وأمنعُ من (أُولاء) و(دَرَاء) ونحوهما ممدوداً في اللّغة، بل أمنعه عُرْفاً واصطلاحاً». شرح الكافية الشافية ٤/١٧٦٠.

(٤) شرح المفصل ٦/٣٦.

(٥) قال ابن مالك في الألفية ص٦٤:

* إذا اسمٌ استَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَف　　فَتْحاً، وكان ذا نَظِير كالأَسَف
* فَلِنَظِيْرِه المُعِلِّ الآخِرِ　　ثبوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظاهِرِ

والجمل ص٢٨٣ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٩ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٢٥-٢٢٦.

(٦) جاء ما في آخره ألف في (أ).

لأبنيةِ التَّأنيث، ثم قُلبت الثانيةُ همزةً كما مرَّ في الجمع، فَيَصْدُقُ أنَّ في آخره ألفاً، أي: في الأصلِ لكنَّها ليست مفردةً، إذ قبلها ألفُ أخرى في الأصل، ولا يَرِدُ عليه نحو زَيْدَاً في الوَقْفِ، لأنَّ أَلِفَهُ مُنقَلِبَةٌ عن تنوينٍ، فليست من بنيةِ الكلمة **(والمَمْدُوْدُ ما كان بَعْدَهَا**[1]**)** يعني بعدَ ألفٍ زَائِدَةٍ **(فيهِ)** أَيْ في آخره **(همزةٌ)** سواءٌ أكانت منقلبةً عن واوٍ أم ياءٍ أم ألفٍ لوقوعِ الثلاثةِ بَعْد ألفٍ زائدة والمنقلبةُ عن الألف قد تكون ألفُها للتَّأنيث، وقد تكونُ للإلحاق **(كالكِسَاء والرِّدَاْءِ)** وصَحْرَاء وعِلْبَاء، وخرجَ بقولي «زائدة» نحو ماء فإنَّهُ لا يُسَمَّى ممدوداً لِعُرُوض المدّ فيه؛ لأنَّ أَصْلَهُ مَوْهٍ، قُلِبَت الواوُ أَلِفَاً، والهاءُ هَمْزَةً. نصَّ على ذلك أبو عليّ الفارسيّ[2] وسميّ المَقْصُورُ مَقْصُوَراً؛ لأنَّ أَلفَهُ ليس بعدها همزة فَتُمَدَّ ولأنَّها تُحذفُ للتَّنوينِ أو للسَّاكنِ بَعْدَهَا، فَيُقْصَرُ الاسمُ. والممدودُ ممدوداً؛ لأنَّ ما قبل الهمزةِ يُمَدُّ لأجلِها، ولا يُحذفُ بحالٍ، وكلٌّ منهما قياسيٌّ وهو ما عُلِمَ قَصْرُهُ أو مَدُّهُ بقاعدةٍ معلومةٍ من استقراءِ كلامِهِم. وسماعيٌّ وهو ما يَفْتَقِرُ إلى السَّماع. وقد أخذ في بيانهما فقال **(والقياسيُّ**[3] **من المقصور أن يكون ما قَبْلَ آخِرِ نظيرِهِ من الصَّحِيْحِ فَتْحَةٌ)**؛ لأنَّها إذا وقعت قبل آخر مُعْتَلِّ اللَّامِ تَحرَّكَتِ الواوُ أو الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فتُقلب ألفاً فيحصُلُ في آخِره[4] ألفٌ لازمةٌ مُفْرَدَةٌ، وهو معنى المقصور **(و)** القياسي **(من الممدود أن يكون ما قبله)** أي: قبل آخر نظيره من الصحيح **(ألفاً)** زائدةً، لأنَّها إذا وقعت آخِرَ المعتلّ اللَّام وجب قلبُ لامِهِ همزةً، فصارَ ممدوداً، ثم بَسَطَ ما اشتمل عليه هاتان القاعدتان **(فالمعتلُّ اللاَّمِ من أسماءِ المفاعيل من**

---

(١) قال ابن مالك في الألفية ص٦٤:

* ومــا اســتــحــقَّ قَــبْــلَ آخِــرٍ أَلِــفْ فــالــمــدُّ فــي نــظــيــرِه حَــتْــمَــاً عُــرِف

وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤/٥ ومجموعة الشافية ١٩٠/١.

(٢) والمسائل العضديات ص١٥٤ـ١٥٥.

(٣) كتاب سيبويه ٥٣٦/٣ والأصول في النّحو ٤١٥/٢ والتكملة ص٥٧ وشرح الكافية الشافية ١٧٦٠/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٥/٢.

(٤) جاء آخره في (أ).

غير الثلاثيّ المجرّد) سواءٌ أكانَ ثلاثياً مزيداً أم رباعياً مجرّداً أم مزيداً **(مقصورٌ[١] كَمُعْطَىً ومُشْتَرَىً)** ومُسْتَقْصَىً أصلها مُعْطَوٌ ومُشْتَرَيٌ ومُسْتَقْصَيٌ **(لأنَّ نظائرَهُمَا)** أي: أسماءُ المفاعيلِ من الصَّحِيح **(مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ)** ومُسْتَفْتَحٌ بِفَتْحِ ما قبل آخرها، فَعُعِلَ بالمُعْتَلِّ ما مرَّ فَصَارَ مقصوراً **(و)** كذا المعتلُّ اللّام **(من أسماءِ الزَّمانِ والمكان)** سواء أكان فِعْلُهُ ثلاثيّاً أم غيرُه، لأنَّ ما قبلَ آخِرِها مفتوحٌ، فتُقلب الواو والياء ألفاً فيصيرُ الاسمُ مَقْصُوْرَاً **(و)** كذا المعتلُّ اللّامِ من **(المَصْدَرِ ممّا قياسُه مَفْعَل)** - بفتح الميم والعين - في الثلاثي المجرّد **(ومُفْعَل)** - بضمِّ الميم وفتح العين - في غيره. ولو قال: والمصدرُ الميميُّ كان أَخْصَرَ **(كمغزى)** - بفتح الميم - اسم زمان أو مكان أو مصدر من الثلاثي المجرّد **(ومُلهًى)** - بضمّها - كذلك من غيره **(لأنَّ نظائرهما[٢])** أي: أسماءُ الزَّمانِ والمكان والمصدر من الصحيح **(مَقْتَل)** - بفتح الميم - من الثلاثي المجرّد **(ومُخرج)** - بضمّها - من غيره **(و)** كذا المعتلُّ اللّام من **(المصادِرِ[٣])** المَأْخُوْذَةِ **(من فَعِل)** - بكسر العين - **(فهو أَفْعَل أو فَعْلَان أو فَعِل)** أي: إذا كانت الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ من فعل بزنةِ هذه الأوزانِ الثلاثة فمصدرُهُ مَقْصُوْرٌ؛ لأنَّه على فَعَل بِفَتْحِ العين، فَتُقْلَبُ اللّامُ ألفاً في المعتلِّ اللّامِ فيصيرُ مقصوراً **(كالعَشَى[٤])** مَصْدَر عَشِيَ فهو أَعْشَى أي: لا يُبْصِرُ ليلاً **(والصَّدَى[٥])** مَصْدَرُ صَدِيَ أي: عَطِشَ فهو صَدٍ **(والطَّوى[٦])** مصدرُ

---

(١) قال الرّضي: «فمن أَفْعَلَ نحو مُعْطىً، ومن فعَّل نحو مُسَمّىً ومن فاعل مُرَامىً، ومن تفاعل نحو مُتَقَاضىً منهُ، ومن انفعل نحو مُنْجَلىً عنه، ومن اسْتَفْعَلَ نحو مُسْتَدْعىً، ومن تَفَعَّلَ نحو مُتَسَلّىً عنه، ومن تفاعلى نحو مُتَقَاضىً منه، ومن افعلَّ وافعالَّ مُرْعَوّىً عنه ونَحْوَ اوّى له، ومن فعلل مُقَوْقىً فيه» شرح الشافية ٢/٣٢٧ والمخصص١٥/١٠٩ والمقرّب ٢/١٣٩ـ١٤١.

(٢) جاء نظائرهما في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥٣٧ـ٥٣٨ والأصول في النّحو ٢/٤١٥ والتكملة ص٧٥.

(٤) لسان العرب **(عشا)** ٩/٢٢٥.

(٥) لسان العرب **(صدى)** ٧/٣١١.

(٦) لسان العرب **(طوى)** ٨/٢٣٢.

طَوَى أي: جاع نحو طَيَّان. فاللَّفُ والنَّشرُ[١] في المذكوراتِ غيرُ مُرَتَّبٍ[٢] ويجوز كَوْنُهُ مُرَتَّباً بجَعْلِ الصِّفَةِ من صَدِي صَدْيَان، ومن طَوِي طوٍ، وكلّها مقصورة **(لأنَّ نَظَائِرَها)** من الصحيح **(الحَوَل)** مصدر حَوِلَ[٣] فهو أحول **(والعَطَش)** مصدر عَطِشَ[٤] فهو عطشان **(والفَرَق)** مصدر فَرِق[٥] أي: خاف فهو فَرِقٌ، فالعشى كالحَوَل والصَّدى كالفَرَق والطَّوى كالعَطَش، ففي كلامه لفٌّ ونَشرٌ غيرُ مُرَتَّبٍ بالنَّظَرِ للأَمْثِلَةِ، ومُرَتَّبَ بالنَّظر لما مرّ. **(والغَرَاء)** ـ بفتح الغَيْنِ المعجمة ـ وهو مصدر غَرِي[٦] بالشَّيءِ أي: أُوْلِعَ به فهو غرٍ كصدي فوجب **(شاذٌّ[٧])** لأنّه ممدودٌ، وقياسُه القَصْرُ. فَمَدُّهُ خلافُ القياس. **(والأصمعيُّ يَقْصُرُه)** على القياس. لكنَّ المسموع كما قال سيبويه المدّ **(و)** كذا المعتلُّ اللَّام من **(جمعِ فُعْلَة وفِعْلة[٨])** ـ بضمِّ الهاءِ وكَسْرِها وسكونِ العين ـ **(مقصور كعُرىً)** ـ بضمّ أوّله ـ **(وجِزيً)** ـ بكسرةٍ ـ جمع عُرْوَة[٩] وجِزْيَة[١٠] **(لأنَّ نظائِرهَما[١١])** من الصَّحيحِ **(قُرَب)** جمع قُربة[١٢] ـ بضمِّ القاف فيهما ـ **(وقِربْ)** جمع قِربة ـ بكسرها فيهما ـ **(و)** المعتل اللّام **(نحو الإعطاء والرِّماء والاِشْتِرَاء**

---

(١) اللّفُّ والنشر: هو أن يُذكر مُتَعَدِّدٌ ثمَّ يُتممّ بِمُعَدِّدٍ آخر، إمّا على ترتيبه أو على غير ترتيبه. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة ص٢٧٦.
(٢) شرح المفصل ٣٩/٦ والنكت النحوية ١٣٥/٣.
(٣) الحول في العين أن يظهر البياض في مؤخِّرها، ويكون السّواد من قِبَل الماق. لسان العرب **(حول)** ٤٠٣/٣.
(٤) العطش: ضدُّ الرِّي. لسان العرب **(عطش)** ٢٦٧/٩.
(٥) الفَرَق: الخوف. لسان العرب **(فرق)** ٢٤٧/١٠.
(٦) لسان العرب **(غرا)** ٦٢/١٠.
(٧) كتاب سيبويه ٥٣٨/٣ والمقصور والممدود للفراء ص٢١ وشرح الشافية للرّضي ٣٦٧/٢.
(٨) كتاب سيبويه ٥٤١/٣ والمقصور والممدود لابن السكّيت ص٥٠ـ٥٢ والأصول في النّحو ٤١٦/٢ والتكملة ص٧٦٥ وارتشاف الضرب.
(٩) عُروة الدّلو: مَقْبِضه. لسان العرب **(عرا)** ١٧٧/٩.
(١٠) الجزية: ما يؤخذ من أهل الذِّمّة. لسان العرب **(جزي)** ٢٨٠/٢.
(١١) جاء نظائرهما في (أ).
(١٢) القِرَاب إذا قاربَ أن يمتلئ الدّلو. لسان العرب **(قرب)** ٨٣/١١.

الاحبنطاء[١]) والأرعواء[٢] من المصادرِ المُعْتَلَّة اللَّامِ التي فِعْلُهَا مبدوءٌ بهمزةِ وَصْلٍ، أوزنة فاعل أو أفعل (**مَمْدُوْدٌ**[٣] **لأنَّ نظائِرَها**) في الصحيح (**الإكرام والطِّلاَب والافتَتاح والاحرنجام**) والاحمراء، فإذا بنيتَ مثلَها من المعتلِّ اللَّامِ وقعَ حرفُ العِلَّةِ طَرَفَاً بَعْدَ ألفٍ زائدةٍ فَوَجَبَ قَلْبُهُ همزةً، وهو معنى الممدود، لكنَّ الاحِبنطَاء ليس معتلّاً؛ لأن اِحْبَنْطى مُلْحَقٌ باحرنجم بزيادةِ الألفِ، لكن لمّا كانتِ الزِّيَادَةُ فيه بالإلحاق بالأصليِّ أَدْرَجُوهُ (**و**) كذا المعتلُّ اللَّام من (**أسماءِ الأصواتِ**[٤] **المضموم أوَّلها كالعُوَاء**[٥]) لِصَوْتِ الذِّئْبِ (**وَالثُّغاء**[٦]) لصوتِ الشَّاةِ (**لأنَّ نَظَائِرَهاْ**[٧]) من الصَّحِيْحِ (**النُّباحُ والصُّراخ**) وأمّا البُكَا بالقَصْرِ فأجابَ عنه الخليل بأنَّه لم يَقْصُدْ بِهِ الصوتَّ، بل الحزن (**و**) كذا المتعلُّ اللَّام من (**مُفْرَدِ أَفْعِلَة نَحْوِ كِسَاْءٍ وقَبَاْءٍ**) ودُعَاْءٍ مفرداتِ أَكْسِيَةٍ وأَقْبِيَةٍ وأَدْعِيَة (**لأنَّ نظائِرَهما**[٨]) من[٩] الصَّحِيْحِ (**حمَارٌ وقَذَاْلٌ**) وغُرَاْبٌ مفردات أَحْمِرَة وأَقْذِلَة وأَغْرِبَة (**وأَنْدِيَةٍ**) في قولِ الشاعر[١٠]:

* في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أنديةٍ لا يُبْصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُّنُبا[١١][١٢]

---

(١) الحبط: وجعٌ يأخذ البعيرَ في بطنه من كلأ يَسْتَوْبِلُه. لسان العرب (**حبط**) ٣/٢٣.

(٢) جاء الارعواء في الأصل. وأثبت ما جاء في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥٣٩ـ٥٤٠ والتكملة ص٧٦ والمخصص ١٥/١٠٣ـ١٠٨ والمقرّب ٢/١٤٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٧٦٣ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٢٨ـ٣٢٩ ومجموعة الشافية ١/١٩١.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٥٤٠ والمقصور والممدود للفراء ص٧ والمقصور والممدود لابن السكّيت ص٧٨ والتكملة ص٧٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٢٩.

(٥) لسان العرب (**عوى**) ٩/٤٨٧.

(٦) لسان العرب (**ثغا**) ٢/١٠٥.

(٧) جاء في الأصل نظائرهما.

(٨) جاء في الأصل نظائرهما.

(٩) كتاب سيبويه ٣/٥٤٠ـ٥٤١ والتكملة ص٧٦ وارتشاف الضرب.

(١٠) مُرّة بن محْكَان.

(١١) الطنب: حَبْل الخِباء والسُّرَادق ونحوها. لسان العرب (**طنب**) ٨/٢٠٥.

(١٢) [من البسيط]: شرح المفصل ٦/٤٠ـ٤١ وأوضح المسالك ٣/٢٤٣ وشرح شواهد الشافية ص٢٧٧. موضع الشاهد على أنه جمع ندىً على أندية.

(شاذ) إذ القياس أن يقال في مفرده نداءٌ[١] بالمدّ كقباء وأقبية لا ندىً، وهو في الشذوذ من المعتل كأنجدة في جمع نجد من الصحيح، وكان قياسُ مفرده نجاداً وقيل: جمع ندى على نداء كجمل وجِمَال ثم جمع نداء على أندية ككساء وأكسية، فلا تكون أندية جمع المقصور، ولا ندى مفرد أندية بل مفرد نداء **(والسماعي[٢])** من المقصور **(نحو العصا والرَّحى)** بالقصرّ **(والخفاء والإباء)** بالمدّ **(مما ليس له نظير)** من الصحيح **(يُحمل عليه)** في القصر والمدّ والأَباء[٣] بالفتح والمدّ والقصر. وواحده أَبَاءَةَ. وأمّا الإباء ـ بالكسر ـ فمدّه قياسي، لأنَّ نظيره نَفَرَ[٤] نِفَاراً وجَمَحَتِ[٥] الدَّابة جِمَاحاً، وكذا الأُباءُ[٦] ـ بالضمّ ـ لأنّه داءٌ كالزُّكام والصُّداع، وهو أن لا يشتهي الطعام. يقال منه أخذه أُباء.



(١) الندَّى: البَلَل. والنّدى: ما يسقط بالليل. والجمع نداء وأندية على غير قياس. لسان العرب **(ندا)** ٩٦/١٤.

(٢) كتاب سيبويه ٥٣٩/٣ـ٥٤٠ والتكملة ص٧٧ـ٨٥ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٠/٢.

(٣) لسان العرب **(أبا)** ٣٩/١.

(٤) النَّفْرُ: التّفرّق. لسان العرب **(نفر)** ٢٣١/١٤.

(٥) فرسٌ جموحٌ: هو الذي إذا حُمَلَ لم يَرُدُّه اللّجام. لسان العرب **(جمح)** ٣٤٦/٢.

(٦) لسان العرب **(ابي)** ٥٦/١.

باب ذو الزيادة وحروفها

عشرةٌ يجمعُها قولك **(اليوم تنساه**[١] **أو)** قولك **(سألتمونيها)** على ما حُكي أنَّ طالباً سأل شيخه عنها، فقال له[٢]: سألتمونيها، فظنَّ الطالب أنَّه أحَالَهُ على شيءٍ أجابَهُمْ به قبلُ، فقال: ما سألناك إلّا هذه المَرّة. فقال الشيخ: اليوم تنساه، فقال: والله لا[٣] أنساه، فقال: ياأحمق قد أجبتُكَ مَرَّتين **(أو)** قولُكَ **(السَّمَان هَوِيْتُ)** على ما حُكي[٤] أنَّ المبرِّدَ سأل المازني عنها فأنشده:

* هَـوِيـتُ الـسَّـمَـانَ فـشَـيَّـبْـنَـنـي وقـد كُـنْـتُ قِـدْماً هَـوِيـتُ الـسَّـمـانـا

فقال: أنا أسألُك عن حروف الزِّيادة، وأنت تُنشدني الشِّعرَ؟! فقال: أجبتُكَ مرَّتَيْنِ، وتَبِعَ المصنِّفَ في تقديم السَّمانَ على هويتُ صاحبُ المفصّل، وحكمتُه أن تثبتَ الهمزةُ لكونها ابتداء. وبعضُهم تورَّع عن هَوَيْتُ السَّمانَ فقال: هُوِيَت السَّمَانُ، وبعضهم ضَبَطَها بغير ذلك. وإنَّما اختصّت هذه العشرةُ بالزِّيادةِ؛ لأنَّ أَوْلَى ما زِيْدَ حروفُ المدِّ واللِّين؛ لأنَّها أخفُّ الحروفِ ـ كما سيأتي بيانه ـ.

وأمّا قولُ النُّحاةِ: الواو والياء ثقيلتانِ، فبالنِّسبةِ إلى الألفِ. وأمّا بالنِّسبةِ

---

(١) مواضع حروف الزّيادة في: المقتضب ١/١٩٤ والأصول في النحو ٣/٢٣٢ والسِّيرافي النّحوي ص٥٥٢ والتكملة ص٢٣١ وسرّ صناعة الإعراب ١/٦٢ والمفصّل ص٣٥٧ والممتع في التّصريف ١/٢٠١ وارتشاف الضرب ١/١٩٣.

(٢) جاء فقال له الشيخ في (أ).

(٣) جاء ما في (أ).

(٤) المنصف شرح التّصريف ١/٩٨ وشرح المفصّل ٩/١٤١.

إلى بقيَّةِ الحروفِ فخفيفتان، وغيرُ حروفِ المدِّ واللِّينِ من الحروفِ العشرةَ مُشَبَّهةٌ بها. فالهمزةُ مجاورةٌ للألف في المَخْرَج، وتنقلب إلى حروفِ اللِّينِ عند التَّخفيف * والهاءُ أيضاً مجاورةٌ للألفِ في المَخْرَج وهي خفيفةٌ * والميمُ من مخرج الواوِ وهي الشَّفَةُ وفيها غُنَّةٌ مناسبةٌ لِلِيْنِ[1] حروفِ اللِّين، والنُّونُ أيضاً فيها غنَّةٌ وتمتدّ في الخَيْشُومِ امتدادَ الألفِ في الحَلْقِ * التَّاءُ حرفٌ مهموسٌ وأُبدلت من الواوِ في تُجاه * وَتُرَاث * والسِّينُ حرفٌ مهموسٌ فيه صفيرٌ فَنَاسَبَ بِهَمْسِهِ لِيْنَ حروفِ اللِّين، ويَقْرُبُ مَخْرَجُهُ من مخرج التَّاءِ، ولذلك أبدلوها منها فقالوا: اِسْتَخَذَ من اتَّخذ، وعكسه سِتّ، وأَصْلهُ سُدْسٌ * واللَّامُ وإن كان مجهوراً، لكنَّهُ يُشْبِهُ النُّوْنَ لِقُرْبِهِ منهُ في المَخْرَج، ولذلك تُدْغَمُ فيه النُّون نحو «مِنْ لَدُنْهُ»، ثمَّ بيَّنَ معنى زيادتها فقال **(أي)** الحروف **(التي لا تكونُ الزِّيادةُ لغيرِ الإلحاقِ و)** لغير **(التَّضْعِيْف إلاّ منها)** لا أنَّها تكونُ أبداً زائدةً وإلَّا لزمَ أن تكونَ حروفُ سَأَلَ ونَامَ مثلًا زائدة، وليس كذلك. أما الزِّيادةُ للإلحاقِ فقد تكونُ منها كشَمْلَلَ، وقد تكونُ من غيرها كجَلْبَبَ، وكذا الزِّيادةُ للتَّضْعِيْفِ، أي: تكريرُ حروفِ الكلمةِ كعَلَّمَ وفَرَّحَ، والمقصودُ من هذا البابِ بيانُ زيادةٍ لا تكونُ للإلحاقِ ولا للتضْعِيفِ بل؛ إمّا لإفادة معنى كهمزة أَنْصُرُ وألفُ ضَارِب، وياءُ التَّصْغِيْر، ولِلْعِوَضِ كتاء[2] زنادقة[3] وميم اللهمَّ، أو لِتَفْخِيْم المعنى[4] كميم زُرْقُمْ[5]، أو للمدِّ كألف[6] حِمَار وواو عَمُوْد وياء قضيب، أو لإمكانِ التَّلَفُّظِ كهمزةِ الوصلِ وهاء السَّكتِ **(ومعنى)** زيادتِها لأجل **(الإلحاقِ أنَّها إنَّما زِيْدت لِغَرَضِ جَعْلِ مثالٍ على مثالٍ أَزْيَدَ منه)** بأَنْ يُجْعَلَ الحرفُ الزَّائِدُ في المزيدِ فيه مُقَابِلًا للحرفِ الأَصْلِ

(١) سقط حروف اللين من (أ).
(٢) كتاب سيبويه ٢٥/١ وسرّ صناعة الإعراب ٥٦/٢ والخصائص ٣٠٢/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٨٨/٢-١٩٠.
(٣) الزِّنديقُ: القائلُ ببقاءِ الدّهر، فارسيّ معرّب. لسان العرب **(زندق)** ٩١/٦.
(٤) السِّيرافي النحوي ص٣٧٠.
(٥) الزُّرقم: الرّجلُ الأزرق. لسان العرب **(زرقم)** ٣٩/٦.
(٦) شرح المفصل ١٤١/٩ وشرح الملوكي لابن يعيش ص١٠٧-١٠٨ والممتع في التصريف ٢٠٥/١-٢٠٦ وارتشاف الضرب ١٩٣/١.

في المُلْحَقِ به (**لِيُعَامَلَ مُعَامَلَتَهُ**) في التَّكسير والتَّصغير[١] وغيرهما (**فنحو قَرْدَدْ**) للمكان الغليظ المرتفع (**مُلْحَقٌ بِجَعْفَر**) ولهذا يُقال قَرَاْدِد وَقُرَيْدِد مثل جَعَاْفِر وجُعَيْفِر (**ونحو مَقْتَلٍ غيرُ مُلْحَقٍ**) وإنْ كانَ بصورةِ جَعْفَرٍ، وصحَّ فيه مَقَاتِل ومُقَيْتِل(**لِمَا ثَبَتَ من قياسِها**) أي: قياسُ زيادةِ الميم (**لِغَيْرِه**) أي: لغيرِ معنى الإلحاقِ، وهو الدَّلالةُ على المصدرِ والزَّمانِ والمكانِ مع أنَّ حرفَ الإلحاقِ لا يكون في[٢] الأوَّلِ (**ونحوُ أَفْعَل وفَعَّلَ وفَاْعَلَ كذلك**)؛ أي: مُلْحَقٍ وإنْ كان بصورةِ دَحْرَجَ (**لذلك**) أي: لِمَا ثَبَتَ من قياسِ الزِّيادةِ فيه لِغَيرِ مَعنى الإلحاق ـ كما مرَّ في محلّه ـ (**ولمجيءِ مصادرِها مخالِفَة**) لمصادر دَحْرَجَ؛ إذ مصدرُ الإفعال والتَّفعيل والمُفَاعَلَةِ غيرُ الفَعْلَلَةِ مع أنَّ مصدرَ الفعلِ المُلْحَقِ يجبُ أنْ يُوَاْزِنَ مصدرَ المُلْحَقِ به. وبما قاله عُلِمَ أنَّ دليلَ الإلحاقِ الموافقةُ في المصدرِ وهو ما استدلَّ به المصنف في شرح المفصّل[٣]، واستدلَّ لهُ فيه أيضاً بأنَّ حرفَ الإلحاقِ هو الذي ليس لِمعنى وضِعَتِ الكلمةُ له بسببِ ذلك الحرف (**ولا تقعُ الألفُ**) بالأَصَاْلِةِ (**للإلحاقِ في الاسم حشواً**[٤]) فلا يقال كَتَاْب مُلْحَقٌ بِقِمَطْرٍ ولا عُلَاْبِط مُلْحَقٌ بُقَذْعِمِل (**لِمَا يَلْزَمُ من تحريكِهَا**) قبل ياء التصغير إن كانت ثانية وبعدها إن كانت ثالثة، وإن كانت رابعة كانت آخراً فيه وفي جمع التكسير، لأنَّها إذا كانت رابعة حشواً وهي للإلحاق، فإنَّما تكون للإلحاق بالخماسي فيجب حذف الآخر ليمكن تصغيره وتكسيره، وحينئذ يصير عُرْضَةً للإعرابِ اللفظيِّ، إذ لا يجوز جعلُ الإعرابِ عليها تقديرياً، لأنَّها وقعت[٥] موضع حرفٍ أصلي قابلٍ لأنواع الحركات، ولو كان الإعراب لفظياً، انعدمت الألف فيكون الزَّائدُ قد عَرَضَ له

---

(١) معاني الإلحاق في كتاب سيبويه ٢٨٦/٤ وما بعدها، والأصول في النّحو ٣٥١/٣ والسِّيرافي النحوي ص٥٩٤ ونزهة الطرف لابن هشام ص١١٨.

(٢) أثبت سابقاً أنَّ بعض النحاة أجاز الإلحاق في بداية الكلام ص.

(٣) المفصل ص٢٧٨ وشرح الشافية للرّضي ٥٣/١ وما بعدها.

(٤) شرح الملوكي ص١٢٨ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧٠/٤ وشرح الشافية للرّضي ٥٧/١ـ٥٨.

(٥) قال الرّضي: «ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً، لأنَّه يلزمُها في الحشو الحركةَ في بعض المواضعِ، ولا يجوز تحريكُ ألفٍ في موضعِ حرفٍ أصليّ». في شرح الشافية ٥٧/١.

أشدّ التّغايير وهو انعدامه بالكلّية مع ثبوت ما يقع الزائد موقعه، وهذا بخلاف ما كان الألف فيه للإلحاق آخراً فإنّها حينئذ وقعت موقعَ ما هو عُرْضَةٌ للتغايير وهو الحرف الأخيرُ من الملحق به فأمكن بقاؤها إمّا بحالها كما في عَلْقَى، أو بقلبها همزة كما في علباء هذا مع أنّ ما ذكره[1] من امتناع تحريكها حشواً منعه بعضهم[2] فقال: لا نسلم امتناع تحريكها لأنّها تحرّكُ في التّصغيرِ بانقلابها ياء كما في كُتَيِّب تصغير كتاب أو واواً كما في كُوَيْتِب تصغير كاتب، وخرج بقولنا بالأصالة وقوعها في الاسم حشواً تِبْعاً، فإنّا إذا حكمنا بأنّها في تغافَلَ. للإلحاق بتدحرج ـ على ما وقع للمصنّف فيما مرَّ ـ لَزِمَ الحكمُ بأنّها في مصدَرِهِ واسمِ فاعله ومفعوله أيضاً للإلحاق وبقوله «في الاسم» وقوعها في الفعل ـ على ما مرَّ له في تغافَلَ ـ لكنَّ الذي في شرح المفصل والهادي[3] يدلُّ على أنّها لا تقعُ للإلحاق لا في[4] حشوِ[5] الفعل ولا في حشو الاسم؛ لأنَّ المدّة لا تُقَابَل بحرف صحيح وبقوله حشواً وقوعها في الاسم آخراً ـ كما مرّ ـ إذ لا محذور، لأنَّ الحرف الأخير متعرض للتغيير، فلم يَقْوَ قُوَّةَ الوسط فجاز أن يقابل بحرف العلّة، وقيل[6] لا تكون للإلحاق مطلقاً لأنّها لا تكون أصلًا بل زائدة أو بدل من أصل فلا تكون للإلحاق وإنّما تكون بدلًا ممّا زيد للإلحاق آخراً. وقد مرَّ أول الكتاب كيفية وزن الأسماء والأفعال. وبيَّن هنا معرفة الحرف الزائد من الأصلي وبَيَّنَهُما بثلاث طرق[7] فقال **(ويعرف الزائد**

---

(١) شرح الشافية للرّضي ١/٥٧.

(٢) جاء بعض في (أ).

(٣) لم أقف على الكتاب.

(٤) سقط في من (أ).

(٥) شرح الشافية للرّضي ١/٥٦ـ٥٧.

(٦) قال الرّضي: «واحترز بعضهم فقال: والألف لا تكون للإلحاق أصلاً، أصلُها في نحو أرطىً ومَغْزىً ياء، ولا دليلَ على ما قالَ؛ وإنّما قُلبت في رأيتُ أُرَيْطِيّاً وأَرَاطِيَ لكسرة ما قبلها». في شرح الشافية ١/٥٧.

(٧) السِّيرافي النحوي ص٥٩٦ وشرح الملوكي ص١١٩ والمقرّب ٢/١٤٤ والتسهيل ص٢٩٩ـ٣٠٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٢٣٥ـ٢٣٨. وعدّها ابن عصفور في الممتع ١/٣٩ ـ ٥٨ تسعة أدلة.

بالاشتقاق[١]) وهو ردُّ لفظ إلى آخر لمناسَبَةٍ بينهما في المعنى والحروف الأصلية. وهذا حدُّهُ باعتبار العمل * وحدُّهُ باعتبار العلم أن يَجِدَ[٢] بين اللفظين تناسباً في المعنى والتركيب[٣] فَيَرُدَّ أحدَهُما إلى الآخَرِ، وخرجَ بمناسبةِ المعنى نحو الضَّربِ بالعصا وضَرَبَ[٤] في الأرض، وبمناسبةِ الحروفِ نحو حَبَسَ ومَنَعَ ونحو جَبَذَ وجَذَب، فإذا وَرَدَ المشتقُّ وفيهِ بعضُ حروفِ الزيادة، ولم يوجد في المشتَقِّ منه حُكم بزيادته[٥] كألف نَاْصِر وميمِ منصور وواوه، فإنَّها زائدةٌ لفقدانها في النّصر (**وَعَدَمِ النَّظيرِ**[٦]) بأنْ يلزمَ منَ الحُكم بأصالةِ حرفٍ أو بزيادتِهِ بناءٌ غيرُ موجودٍ في كلامهم كنون قَرَنْفُلٍ[٧]، فيُحكم بزيادتها إذ ليس في كلامهم فَعَلَّل[٨] مثل سَفَرْجُل ـ بضمِّ الجيم ـ (**وغَلَبَةِ الزِّيادةِ فيه**[٩]) بأن يكونَ ذلك الحرفُ زائداً في ذلك المَحَلِّ غالباً، كالهمزة إذا وقعت أولّا وبعدها ثلاثةُ أصولٍ نحو أَحْمَرِ (**والتَّرْجِيْحِ**) لأحد دليلَيْ الزِّيادةِ والأصالةِ يُحْكَمُ به (**عند التَّعارضِ**) لهما ـ كما سيأتي بيانه ـ ثم قد تنفردُ دلالةٌ واحدةٌ من الثلاثة ـ كما مرَّ ـ وقد يجتمعُ ثنتان كتَرْتُب[١٠]، إذ يدلّ على زيادة التاء الاشتقاقُ، لأنَّه من رَتَبَ. وَعَدَمُ النَّظيرِ، إذ ليس في كلامهم فَعْلُل ـ بضمّ[١١] اللّام الأولى ـ وقد تجتمع الثلاثةُ كعُرُنْد[١٢] للغليظ لانتفاء فُعُل[١٣] ـ

---

(١) الحدود للرّمّاني ص٦٩ والممتع في التصريف ١ـ٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٣٤ـ٣٣٥.
(٢) جاء تجد في (أ).
(٣) جاء والتّرتيب في (أ).
(٤) جاء الضّرب في (أ).
(٥) السِّيرافي النحوي ص٥٩٧ والتكملة ص٢٣١ وشرح الملوكي ص١١٩.
(٦) وسمّاه السِّيرافي ص٥٩٧: (**الخروج من الأمثلة**) وابن عصفور في الممتع ٥٨/١ (**الدُّخولُ في أوسع البابين**).
(٧) القرنفل: شجر هندي ليس من نبات أرض العرب. لسان العرب (**قرنفل**) ١٢٤/١١.
(٨) جاء فعنلل في (أ).
(٩) سمّاه السِّيرافي ص٥٩٨: (**الحملُ على النظير**).
(١٠) التُّرتب: الأمرُ الثابت. لسان العرب (**رتب**) ١٢٨/٥ـ١٢٩.
(١١) المخصّص ٧٢/١٢ وشرح المفصل ١٥٨/٩.
(١٢) لسان العرب (**عرد**) ١٢٤/٩.
(١٣) الأصول في النّحو ٢٤١/٣ والتكملة ص٢٤٠ والمخصص ٢١٤/١٠ وشرح المفصل ١١٩/٦.

بضمّ الفاء والعين ـ ولغلبةِ زيادةِ النُّون الثَّالثةِ السَّاكنة، ولوجودِ الاشتقاق فيهِ لقولهم عُرُدٌ[1] قال الشاعر[2]:

* والـقَـوْسُ فـيـهـا وَتَـرٌ عُـرُدُ[3]

(والاشتقاقُ المُحَقَّقُ) ثلاثةُ أقسام: مُفْرَدٌ وهو ما لا يعارِضُهُ اشتقاقٌ آخر، ووَاضِحٌ: وهو ما عارضه آخر غيرُ واضح، ومُحْتَمَلٌ؛ بأن لم يترجح أحدهما على الآخر. وخرجَ بالمحقَّقِ شُبْهَةُ الاشتقاقِ، بأن تكونَ الدِّلالةُ على المعنى المُشْتَرَكِ غيرُ ظاهرةٍ كهَجْرَع للطَّويلِ عند القائل بأنَّه من الجَزْع[4] وهوما استوى من الرَّمل ـ وسيأتي بيان حكمه ـ فالمُحَقَّقُ بأقسامه **(مُقَدَّمٌ)** على غيرِه من شُبهةِ الاشتقاقِ وعدمِ النَّظير وغلبة الزِّيادة **(فلذلك)** أي[5] فلأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم **(حُكِمَ بثلاثية عَنْسَل[6])** للناقة السريعة من عَسَلَ الذِّئبُ؛ أي: أسرع، فنونه زائدة ووزنه فنعل مع عَدَمِهِ في أبنيتهم، وقيل إنه من العَنسِ[7] للناقة الصلبة، فنُونه[8] أصليَّةٌ ولامُه زائدةٌ، والأول رأي سيبويه[9] وغيره؛ وهو الأصح لأنَّ زيادةَ النُّون ثانيةً أكثرُ من

---

(١) قال سيبويه: «ونون عُرُنْدٍ زائدة، لأنَّهم يقولون عُرُدٌ؛ ولأنَّه ليس من بنات الأربعة على هذا المثال». الكتاب ٣/٣٢٢.

(٢) هو حنظلة بن ثعلبة بين يسار.

(٣) [من الرجز] الأفعال للسرقسطي ١/٧٩ ومعاني القرآن للزّجاج ١/٢١٠ وشرح شواهد الشافية ص٣٠٠ـ٣٠١ موضع الشاهد: على أنَّ عُرُداً يدلُّ على زيادة النون في عُرُنْد بضمّتين فسكون؛ لأنَّه بمعناه.

(٤) لسان العرب **(جرع)** ٢/٢٥٣.

(٥) سقط أي من (أ).

(٦) لسان العرب **(عسل)** ٩/٢١٠.

(٧) لسان العرب **(عنس)** ٩/٤٢٥.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ١/٣٢٤ والخصائص ٢/٤٩ والممتع في التصريف ١/٢١٥.

(٩) قال سيبويه: «وأمّا النونُ فتلحقُ ثانيةً، ويكون على **(فَنْعَل)**، وقالوا: عَنْسَل وعَنْبَسٌ وهما صفة». الكتاب ٤/٢٦٩ والسِّيرافي النحوي ص٥٥٨ والتكملة ص٢٣٩ وشرح الملوكي ص٢١٢.

زيادةِ اللّام آخراً، كما في عُنْصُل[١] للبصل البرّي لاعوجاجه من قولهم: رجل أَعْصَل مُعْوَجُّ السَّاقِ - ولهذا نظائر ستأتي - **(و)** بثلاثية **(شَأْمَلٍ[٢] وشَمْأَلٍ[٣])** لريحٍ تهبُّ من ناحيةِ القُطب الشّمالي فهمزتُهما زائدةٌ لسقوطها من بقية لغاتهما وهي شَمْل - بالتسكين - وشَمَل - بالتحريك - وشمال - بالألف - وهي ثلاثية فهما ثلاثيان ووزنهما فَأْعَلٍ وفَعْأَل مع عَدَمِهِ في أبنيتهم **(و)** بثلاثية **(نِئْدِل[٤])** - بكسر النون والدال - للكابوس من النَّدْلِ، يقال نَدَلْتُ الشيءَ، أي: أخذتُه بسرعة، فهمزته زائدة لذلك ولقولهم النيدَلان[٥] - بفتح الدَّالِ وضَمِّها - بمعناه إذ لا همزة فيه ووزنه فِئْعَل مع عدمه، ولا يجوز أن تكونَ الياءُ في النَّيدلان مبدلةٌ من الهمزةِ، لأنَّ الهمزةَ السَّاكنةَ المفتوح ما قبلها لا تقلبُ ياءً **(و)** بثلاثية[٦] **(رَعْشَن)** للمُرتعش من الرَّعْشِ - بالتحريك - فنونه زائدة، ووزنه فَعْلَنٍ مع عدمه **(و)** بثلاثية **(فِرْسِن[٧])** - بكسر أوّله وثالثه - لِخُفِّ البعيرِ من فَرَسَ الأسدُ فريسَتَهُ، أي: دقَّ عُنُقَها، فنونُهُ زائدةٌ ووزنه فِعْلِنْ مع عدمه **(و)** بثلاثية **(بِلَغْن[٨])** - بكسر أوّله وفتح ثانيه - للبلاغة من

---

(١) لسان العرب **(عنصل)** ٤٢٧/٩.

(٢) لسان العرب **(شمل)** ١٩٩/٧-٢٠٠.

(٣) كتاب سيبويه ٢٤٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص٥٥٦ والأصول في النّحو ١٨٧/٣ والتكملة ص٢٣٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ والخصائص ١٤٢/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٥/١-١٠٦ وشرح الملوكي ص١٤٥-١٤٦.

(٤) لسان العرب **(ندل)** ٩٤/١٤.

(٥) التكملة ص٢٣٣ والمصنف شرح التصريف ١٠٦/١ وسرّ صناعة الإعراب ١١١/١ والخصائص ١٤٦/٣ والممتع في التصريف ٢٢٧/١.

(٦) كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ والسِّيرافي النحوي ص٥٥٨ والأصول في النّحو ٢٠٦/٣ وشرح الملوكي ص١٨٥ والممتع في التصريف ٨٩/١، ٢٧١ ولسان العرب **(رعش)** ٢٤٤/٥.

(٧) كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ وأدب الكاتب ٥٩٨ والسِّيرافي النحوي ص٦٢٤ والأصول في النّحو ٢٠٦/٣ والمنصف شرح التصريف ١٦٧/١ وسرّ صناعة الإعراب ٤٩١/٢ والممتع في التصريف ٨٩/١ ولسان العرب **(فرس)** ٢٢١/١٠.

(٨) لسان العرب **(بلغ)** ٤٨٦/١.

البلوغ فنونه زائدةٌ ووزنه فِعَلْن مع عدمه **(و)** بثلاثية **(حُطَائِط**[1]**)** - بضمّ أوّله وبالهمز - لِلْقَصِيْرِ من الحطِّ، لأنَّه ينحطُّ عن الطَّويل، فهمزتهُ زائدةٌ ووزنه فُعَائِل مع عدمه **(و)** بثلاثية **(دُلامِص**[2]**)** - بضمّ أوّله - للشيء البَّراقِ، يقال دلصَتِ الدِّرعُ، أي: بَرَقَتْ، فميمه زائدة ووزنه فُعَاعِل مع عدمه **(و)** بثلاثية **(قُمَارِص**[3]**)** - بضمّ أوّله - لِلَّبَنِ الشَّدِيْدِ الحموضَةِ من القرص بالإصبعين، فميمه زائدة ووزنه فُمَاعِل؟؟ مع عدمه **(و)** بثلاثية **(هِرْمَاس**[4]**)** - بكسرِ أوّلِهِ - من الهَرْسِ وهو الدَّف، فميمه زائدة ووزنه فِعْمالُ مع عدمه **(و)** بثلاثية **(زُرْقُم**[5]**)** للأزرقِ الشَّديد الزرقة[6] من الزُّرْقَةِ الشديدة، فميمه زائدة ووزنه فُعْلُم مع عدمه **(و)** بثلاثية **(قِنْعَاس**[7]**)** - بكسر أوله - للإبل العظيم من العقس ضدَّ الحَدَبِ، يقال إبل أقعس إذا مالَ رأسَهُ وعنقه إلى نحو ظهره، فنونُه زائدةٌ ووزنه فِنْعَال مع عدمه **(و)** بثلاثية **(فِرْنَاس)** - بكسر أوّله - للأسد الغليظ الرَّقبةِ من فَرَسَ الأسدُ فريسته فنونه زائدةٌ ووزنه **(فِعْنَال)** مع عدمه **(و)** بثلاثية **(تَرْنَمُوت)** - بفتح أوّله وسكون ثانيه - لترنُّم القوس عند النزع من رَنَّم إذا رَجَّعَ بصوتِهِ، فتاؤه زائدةٌ ووزنه تَفْعَلُوْت مع

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٢٧٠ والأصول في النّحو ٣/١٩٠ وسرّ صناعة الإعراب ١/١١٠ والمنصف شرح التصريف ١/١٠٦ ولسان العرب **(حطط)** ٣/٢٢٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٧٤ والسِّيرافي النحوي ص٥٦٣ والأصول في النّحو ٣/٢٠٩ والتكملة ص٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨ والممتع في التصريف ١/٢٣٩ـ٢٤٠ ولسان العرب **(دلص)** ٤/٣٨٨.

(٣) التكملة ص٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٩ وشرح المفصّل ٩/١٥٣ـ١٥٤ والممتع في التصريف ١/٢٤٠ ولسان العرب **(قرص)** ١١/١٠٩.

(٤) التكملة ص٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٩ والمنصف شرح التصريف ١/١٥٢ وشرح المفصّل ٩/١٥٤ والممتع في التصريف ١/٢٤٢ـ٢٤٣ ولسان العرب **(هرس)** ١٥/٧٤.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٢٧٣ والسِّيرافي النحوي ص٥٦٣ والأصول في النّحو ٣/٢٠٨ والتكملة ص٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٣١ والمنصف شرح التصريف ١/١٥١ وشرح المفصل ٩/١٥٤ والممتع في التصريف ١/٨٩ ولسان العرب **(زرق)** ٦/٣٨.

(٦) سقط الزرقة من (أ).

(٧) كتاب سيبويه ٤/٢٦٠ والأصول في النحو ٣/١٩٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٢٤ والممتع في التصريف ١/٢٦٨.

عدمه، ففي هذه الصور كلها قُدِّم الاشتقاق على عدم النَّظير **(وكان)** عَطَفَ على حُكِمَ أي: ولأجلِ أنَّ الاشتقاقَ المحقّقَ مُقَدَّمٌ كان **(أَلَنْدَد)** لشديد الخصومة كالألَدِّ **(أَفَنْعَلاً[١])** ـ بسكون النونِ ـ لا فَعَنْلَلا بزيادةِ اللّام الثانيةِ؛ لأنَّه من اللَّدِ، فهمزتُهُ ونونُهُ زائدتان تقديماً للاشتقاقِ على عدم النَّظيرِ الدَّالِ على أنّه من الألَد بالتخفيف ليكون وزنه فَعَنْلَلَا كجَحَنْفَل[٢] لغليظ الشَّفة، وعلى الإظهار الشَّاذ أيضاً وهو ترك الإدغام[٣]، ولا يلزم ذلك على تقدير أن يكونَ من الألَدِ، لأنَّه حينئذ تكون زيادةُ الدَّالِ للإلحاقَ فلا تُدْغَم كما في قَرْددٍ، والإظهارُ الشَّاذُ وإن لم يكن من أدلّةِ معرفةِ الزَّائد[٤] صالحٌ للترّجيح عند تعارضها * ثم إنَّ غلبةَ الزِّيادةِ أيضاً تدلُّ على زيادةِ الهمزة إذ تُقْلَبُ زيادتُها أولًا قبلَ ثَلَاثَةِ أحرفِ أُصُوْلٍ كما في أَحْمَرٍ وإِجْفِيْلٍ[٥] وهو الجبان **(و)** كان **(مَعَدٌّ)** لمَعْدِ بنِ عدنان **(فَعَلاً[٦])** بزيادةِ اللّام الثّانيةِ لا مَفْعَلًا بزيادةِ الميم مع غَلَبَةِ مَفْعَلٍ وعدم فَعَلّ تَقْدِيماً للاشتقاق على عدم النَّظِيْرِ وغَلَبَةِ الزِّيادَةِ **(لمجيء تَمَعْدَدَ[٧])** الرَّجُلُ إذا تشبَّه بمَعَدِّ بنِ عدنان في التكلم بكلامه أو في خشونة العيش. قال الرّاجز[٨]:

* رَبَّيْتُهُ حتى إذا تَمَعْدَدَا
* كان جزائي بالعصا أن أُجْلَدَا[٩]

---

(١) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ وأدب الكاتب ص٥٩٦ والأصول في النّحو ١٨٨/٣ والخصائص ٥٧/٢ وشرح المفصّل ١٢٠/٦ـ١٢١.
(٢) لسان العرب **(جحفل)** ١٨٨/٢.
(٣) الخصائص ٢٨٨/١.
(٤) جاء الزائدة في (أ).
(٥) لسان العرب **(جفل)** ٣٠٩/٢.
(٦) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والأصول في النّحو ٢٣٧/٣ والتكملة ص٢٣٧ والمنصف شرح التصريف ١٠٨/١ وشرح المفصل ٥١/٩ والممتع في التصريف ٢٥٠/١ـ٢٥١.
(٧) جاء في المنصف ١٢٩/١: «قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اِخْشَوْشِنُوا وتَمَعْدَدُوا: أي كونوا على خُلُقِ مَعَدٍّ».
(٨) هو العجاج.
(٩) [من الرّجز]: المنصف شرح التصريف ٢٩/١ وشرح المفصّل ١٥١/٩ والمخصص ١٧٥/١٤ =

ولا شك أنَّ تاءَ تَمَعْدَدَ زائدةٌ، فلو حُكِمَ بزيادةِ الميم أيضاً لصار وزنُهُ تَمَفْعَل وليس بموجودٍ **(ولم يُعْتَدَّ بِتَمَسْكَنَ**[1]**)** الرَّجُلُ أي: أظهرَ المَسْكَنَةَ **(وَتَمَدْرَعَ**[2]**)** أي: لبِسَ الدِّرْعَ **(وتَمَنْدَلَ**[3]**)** أي: مسحَ يدَهُ بالمنديل وتَمَنْطَقَ[4] أي: لبس المِنْطَقَة **(لوضوحِ شذوذِهِ)** وكأنَّهم توهّموا أصالةَ الميم فقالوا تَمَسْكَنَ إلى آخره، أو اشتقوا من لفظ الاسم كما اشتقوا من لفظ الجُمَلِ نحو حَوْلَقَ وسَبْحَلَ والفصيحُ تَسَكَّنَ وتَدَرَّعَ وتَنَدَّلَ وتَنَطَّقَ[5]، وإنّما لم يُجعل تَمَعْدَدَ خَارِجاً عن القياس كتَمَسْكَنَ وأخوته؛ لأنَّ الاشتقاقَ الذي هو أوضح الأدِلَّةَ كما عرفتَ دلَّ على زيادةِ الميم في ذلك بخلافِهِ في تَمَعْدَدَ، فلا يَلْزَمُ من الحُكم بأصالةِ الميم في تَمَعْدَدَ لِجَرْيِهِ على القياسِ وعدم المناقض للحكم بأصالَتِها، الحكمُ بأصالتِهَا في تلك مع وجود المُناقضِ لذلك **(و)** كان **(مَرَاْجِل**[6]**)** بفتح أوَّلِهِ وبالجيم لثياب الوشى **(فَعَالِل)** لا مَفَاعِل لمجيء ثَوْبٌ مُمَرْجَل، فإنَّ ميمه الثانية أَصْلِيَّةٌ[7] وإلّا لَزِمَ بناءُ مُمَفْعِل، وليس بموجود فكذا ميم مَرَاْجِل. فَقُدِّمَ الاشتقاقُ على غلبةِ الزِّيادةِ، إذ تغْلِبُ زيادةُ الميم أوَّلًا قبلَ ثلاثةِ أَحْرُفٍ أُصُوْلٍ **(و)** كان **(ضَهْيأ**[8]**)** بوزنِ جَعْفَرٍ للمرأة المُشَبِهَةِ للرَّجُلِ في أنَّها لا يتدلَّى ثدياها ولا تحيض **(فَعَلاً**[9]**)** بزيادةِ

= ولسان العرب **(معد)** ١٣٩/١٣ وخزانة الأدب ٤٣٢/٨ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٥ موضع الشاهد: على أنَّ وزنه عند سيبويه تَفَعْلَلَ، ومعناه غَلُظَ واشتدَّ. شرح البيت: يُقال معناه: تشبهّوا بعيش مَعَدٍّ، وكانوا أهل قَشَفٍ وغلظ في المعاش. يقول: فكونوا مثلهم ودَعُوا التَّنَعُّمَ وزَيَّ العجم.

(١) لسان العرب **(سكن)** ٣١٥/٦.

(٢) لسان العرب **(درع)** ٣٣١/٤.

(٣) لسان العرب **(ندل)** ٩٣/١٤.

(٤) النّطاق: شِبْهُ إزارٍ فيه تِكَّةٌ كانت المرأة تنتطقُ به. لسان العرب **(نطق)** ١٨٨/١٤.

(٥) المنصف شرح التصريف ١٢٩/١ والأصول في النحو ٢٣٠/٣ وشرح المفصل ١٥٢/٩.

(٦) لسان العرب **(رجل)** ١٦٠/٥.

(٧) كتاب سيبويه ٣١١/٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٨/٢.

(٨) لسان العرب **(ضهيا)** ٩٧/٧ـ٩٨.

(٩) كتاب سيبويه ٢٤٨/٤ والأصول في النّحو ١٨٧/٣ والتكملة ص٢٣٣ والمنصف شرح التصريف ١١٠/١ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ والممتع في التصريف ٢٢٨/١ـ٢٣٠.

الهمزةِ وأصالةِ الياءِ لا فَعْلَلَا ولا فَعْيَلا (**لمجيءِ ضَهْيَاْء**[1]) بوزن حَمْرَاء بمعناه[2]، وهمزتُهُ زائدةٌ وياؤه أصليةٌ لِعدَم فَعْيَال، فكذا الأَوَّلُ فَقُدِّم الاشتقاقُ الدَّالُ على زيادة الهمزةِ على عدمِ النَّظير الدَّالِ على أصالتها إذ ليس فَعْلاً في كلامهم؛ ولأنَّ الهمزةَ إذا وقعت غيرَ أوَّلٍ حُكم بأصالتها لقلَّةِ زيادتِها حينئذ مع أنَّ الأصلَ عدمُ الزِّيادةِ هذا مع أنَّهم يقولون ضَاهَيْتُ[3] أي: شَابَهْتُ وضَهْيَاء موافقٌ له في الحروفِ الأُصولِ ومعناهُ، فيكون منه، فتكونُ الهمزةُ زائدةً، ولا يَشْكُلُ بمجيء ضَاهَأْتُ بالهمزة؛ لأنَّ ضَاهَيْتُ بالياء أكثرُ استعمالًا، فاعتبارُهُ أَوْلَى؛ ولأنَّ فَعْلَاً أَقْرَبُ من فَعْيَل؛ لأنَّ الزيادةَ في الآخر أَوْلَى، ولأنَّه لو اعتبرَ ضاهأتُ، لم يمكن حَمْلُ ضَهْيَاء عليه فاعتباره أولى (و) كان (**فَنْيَاْنٌ**[4]) للشَّجر إذا التفَّت أَغْصَانُه واسودَّ ظِلُّه (**فَيْعَاْلا**[5]) لا فَعْلَان مع كثرة زيادةِ النُّونِ بعد الألف آخراً (**لمجيءِ فَنَنَ**) للغُصْنِ، فقدَّم الاشتقاقَ على غلبةِ الزِّيَاْدَةِ (و) كان (**جُرَاْئِضٌ**[6]) - بضمِّ أوَّله وبالهمز - للضَّخم العظيم البطن (**فُعَاْئِلا**[7]) لا فَعَاْلِلَا مع كثرته كعُلَابِط وعُذَافِر للغيظ الشَّديدِ وعدم فَعَائِل (**لمجيء جِرْوَاض**) وجرياض بمعناه، فقُدِّم الاشتقاقُ على عدمِ النَّظير (و) كان (**مِعْزَىً**[8]) - بكسر الميم والتنوين - (**فِعْلَىً**) لا

---

(١) السِّيرافي النحوي ص٦١٧ وشرح المفصل ١٤٦/٩ وشرح الملوكي ص١٤٨ والممتع في التصريف ٢٢٩ـ٢٨٨/١.
(٢) سقط بمعناه من (أ).
(٣) لسان العرب (**ضهيا**) ٩٧/٨.
(٤) لسان العرب (**فنن**) ٣٣٧/١٠.
(٥) قال سيبويه: «وسألتُه عن رجلٍ يسمّى فَيْنَاناً، فقال: مصروف لأنَّه فَيْعَال، وإنّما يريدُ أن يقول لشَعْره فُنُوْنٌ كأفنانِ الشّجر». الكتاب ٢١٨/٣ والمخصص ٦٥/١.
(٦) لسان العرب (**جرض**) ٢٥٢/٢.
(٧) كتاب سيبويه ٣٢٦/٤ والأصول في النّحو ١٩٠/٣ والتكملة ص٢٣٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٨/١ والخصائص ١٤٢/١ وشرح المفصل ١٤٦/٩ والممتع في التصريف ١١٨/١.
(٨) الماعز: ذو الشَّعْرِ من الغنم، خلاف الضأن، وهو اسم جنس، وهي العنز. لسان العرب (**معز**) ١٤٠/١٣.

مِفعَلًا مع كثرة زيادةِ الميمِ أولًا قبلَ ثلاثةِ أُصُوْلٍ (**لقولهم مَعَزَ**[1]) - بفتح الميم مع سكون العين وفتحها - بمعناه فسقطت الألفُ وثبتت الميم، إذ لا يبقى الاسم المتمكِّنُ على حرفينِ. فَقَدَّمَ الاشتقاقُ على غلبةِ الزِّيادةِ ومَعْزىً. قال سيبويه[2]: مَصْرُوفٌ؛ لأنَّ ألفَهُ للإلحاقِ؛ بدِرْهَم لا للتأنيثِ لقولهم مُعَيْز بكسر ما بعد ياء التَّصغير ولو كانت للتأنيث لَمَا كسَّروا كما في حُبَيْلَى (**و**) كان (**سَنْبَتَةُ**[3]) لبرهة من الزمن (**فَعْلَتَةٌ**[4]) لا فَعْلَلَةٌ مع كثرتها وعدم فَعْلَتَة (**لقولهم سَنْبٌ**) بمعناه، فقُدّم الاشتقاقُ على عدم النظيرِ، يقال: مضى سَنْبٌ من الدَّهرِ وسَنْبَتَةٌ أي: بُرْهَةٌ (**و**) كان (**بُلَهْنِيَةٌ**[5]) - بضمِّ أَوَّلِهِ - لسعةِ العيش (**فُعَلْنِيَه**[6]) لا فُعْلَلِيَّة مع كثرتها كسُلَحْفِيَّة وعدم فُعْلَنِيَّة لأنَّها (**من قولهم عَيْشٌ أَبْلَهُ**) أي: قليلُ الغُمُوم، فقُدّم الاشتقاقُ على عدم النظير (**و**) كان (**العِرَضْنَةُ**[7])[8] - بكسر أوَّله - للنَّاقةِ التي تمشي معترضة لنشاطها (**فِعَلْنَه**[9]) لا فِعَلْلَة مع كثرتها كَرِبَحْلَة[10] وسِبَحْلَة[11] وهما للطَّويلِ السَّمينِ وعدمِ فِعَلْنَة (**لأنَّه**) مشتقٌّ (**من الاعتراض**) فَقُدِّمَ الاشتقاقُ على عدمِ النَّظير

---

(١) قال المازني: «والمِعْزَى أصلُه أعجميٌّ، ولكن قد أُعرب، وجعلت العرب ميمه نفس الحرف فقالوا: مَعَزٌ». المنصف شرح التصريف ١/١٣٢.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٢١١.

(٣) لسان العرب (**سنب**) ٦/٣٨٣.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٢٣٧ والسِّيرافي النحوي ص٥٦٠ والأصول في النّحو ٣/٢٠٧ والتكملة ص٢٤١ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٥٨ـ١٦٨ـ١٦٩ وشرح المفصل ٩/١٥٨ والممتع في التصريف ١/٢٧٦ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٠.

(٥) لسان العرب (**بله**) ١/٤٩٦.

(٦) كتاب سيبويه ٤/٢٦٩ـ٣٢٠ والأصول في النّحو ٣/٢٠٥ والتكملة ص٢٤٠ والممتع في التصريف ١/١٢٦.

(٧) جاء عرضنة في (أ).

(٨) لسان العرب (**عرض**) ٩/١٤٨.

(٩) كتاب سيبويه ٤/٢٦١ـ٢٧٠ والسِّيرافي النحوي ص٥٥٨ والأصول في النّحو ٣/٢٠٦ـ٢٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٤٥.

(١٠) لسان العرب (**ربحل**) ٥/١٠٥.

(١١) لسان العرب (**سبحل**) ١/١٤٧.

فنونُهُ زائدةٌ، وإن كان القياسُ أنّها لا تُزادُ ثالثةً فأكثر إلّا بعدَ ألفٍ كسَكْرَان. **(و)** كان **(أَوَّلُ أَفْعَلُ)** بزيادة الهمزةِ لا فَوْعَلا بزيادة الواوِ مع كثرة زيادتِها ثانيةً كجَوْهَرٍ وكَوْثَرٍ[1] **(لمجيء الأُوْلَى)** في مؤنثه **(والأُوَلِ)** في جمع مؤنَّثِهِ وهما فُعْلَى وفُعَل اتفاقاً ولا يجيء من فَوْعَل مثل ذلك؛ لأنَّ مؤنثه فَوْعَلَة، وجمعه فَوَاعِل، كجَوْهَر وجَوْهَرَة وجَوَاهِر، فَقُدِّم الاشتقاقُ على غلبةِ الزِّيادةِ، وفيما اشتُقَّ منه أوَّلُ ثلاثةُ أقوالٍ ذكرها بقوله **(والصحيحُ أنَّه)** مشتقٌّ **(من وَوَلٍ[2])** بواوين ثمَّ لام، زِيْدَت عليه همزةً فصار أَوْوَل **(لا مِنْ وَأَلَ[3])** بواو ثم همزة ثم لام **(و)** لَا من **(أَوَلَ)** بهمزة ثم واو ثم لام، قلبت الهمزة في الأخيرين واواً وأدغمت الواو في الثلاثة، وصَحَّحُوا الأوَّلَ لِمَا يلزمُ من مخالفةِ القياسِ على الأخيرين. إذ ليس فيهما ما يقتضي قلبَ الهمزةِ واواً. وأصلُ أُوْلَى على الصحيح وُوْلَى، قلبت الواو همزة لزوماً وإن كانت الثانية ساكنة حملًا على الأول كما - سيجيء - فهمزتها غير همزة مذكرها **(و)** كان **(إِنْقَحْلٌ[4])** للشيخ المُسِنِّ اليابس الجِلْدِ على العَظْم **(إِنْفَعْلا[5])** لا فِعْلَلًا مع كثرته كقِرْطَعْبٍ، وعدمِ إنْفَعْل لأنَّه مشتقٌّ **(من قَحَلَ)** - بفتح الحاء وكسرِها - **(أي يَبِسَ)** فقُدِّم الاشتقاقُ على عدمِ النَّظِير إذ لا يكونُ زيادتان في أول الاسم غير الجاري[6] على الفعل إلّا ما شذَّ من قولهم رَجُلٌ إِنْقَحل وإِنْزَهْو وإِنْقَحْر، إذ الهمزة والنون فيها زائدان لاشتقاقها من القَحْلِ والزَّهْو والقَحْرِ

(١) الكوثر: نهرٌ في الجنّة يتشعّبُ منه جميعُ أنهارها. لسان العرب **(كثر)** ٣٧/١٢.

(٢) كتاب سيبويه ١٩٥/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٦٠٠/٢.

(٣) الوأل والموئِل: الملجأ. لسان العرب **(وأل)** ١٩٢/١٥. جاء في المنصف ٢٠٢/٢: «وحكى ثعلب عن الفرّاء أن **(اوّل)** يجوز أن يكون من **(وَأَلْتُ)** ويجوز أن يكون من أُلْتُ. فإن كان من **(وَأَلْتُ)** فهو في الأصل: **(أَوْأَلُ)**، وإذا كان من **(أُلْتُ)** فهو في الأصل: **(أأْوَلُ)** والقياسُ يحظُرُ أن يجوز فيه شيءٌ من هذين المذهبين».

(٤) لسان العرب **(قحل)** ٤٦/١١.

(٥) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والمنصف شرح التصريف ١٤٤/١ وسرّ صناعة الإعراب ٧٥٤/٢ والخصائص ٢٢٩/١ والممتع في التصريف ١١٣/١.

(٦) الجاري على الفعل هو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول، نحو استخراج ومستخرِج ومستخرَج. شرح المفصل ١٢٦/٦.

(و) كان **(أُفْعُوَان**[١]**)** لذكر الأفاعي **(أُفْعُلانَاً**[٢]**)** كأُقْحُوان[٣] لِنَبْتٍ طَيِّبِ الرَّائحةِ حَوَالَيْهِ ورقٌ أبيضُ ووسَطُهُ أصفرُ لا فُعْلُوَانًا كعُنفُوان[٤] لأوَّلِ الشبابِ مع غَلَبَةِ زيادةِ الواو إذا كانت غيرُ أوَّلٍ مع ثلاثةِ أصولٍ فأكثر **(لمجيء أَفْعَىً)** في مؤنثه، وأَفعَى أَفْعَلُ[٥] لقولهم فَعْوَةُ[٦] السُّمِّ، فهمزةُ أُفعُوان زائدة دونَ واوه، ولا يُقال: إنَّها أصليَّةٌ وألفُهُ للإلحاقِ بدليلِ صَرْفِه، لأنَّه لو كان كذلك لجازَ أن يُقَال أفعاةٌ كما يقال عَلْقَاةٌ، فقُدِّمَ الاشتقاقُ على غلبة الزِّيادة ـ وفي نسخة أُفعلان بدل أفعلانا ـ.

وَزَعَمَ بعضُهم أنّه حينئذ ممنوعُ الصَّرف للعلميةِ وزيادةِ الألف والنون، وأن أُفعلانا ـ على ما في بعض النسخ ـ خلاف الصوابِ. قال: وينبغي أن يُقرأ أَفعَى غيرَ منّون، ليحصل بذلك دليلُ كونِهِ أَفْعَلْ. وبعضهم ضبطه بالتنوين **(و)** كان **(إِضْحِيَانْ**[٧]**)** للمضيء وللغيم **(إِفْعِلانًا**[٨]**)** كإِسْحِمَانْ[٩] لجبل بعينه لا فِعْلِيَانْ كصِلِّيَانْ[١٠] لنبت مع غلبة زيادة الياء أو الواو المبدلة هي منها هنا مع ثلاثة أصول، لأنّـه مشتق**(من الضُّحَىْ)** فقُدّم الاشتقاقُ على غَلَبَةِ الزِّيادة، وفي أُفعلانا ما مرّ في أُفعلانا آنفاً **(و)** كان

---

(١) لسان العرب **(فعا)** ١٠/٢٩٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٤٧ وشرح الملوكي ص١٤٠ وشرح المفصل ٦/١٣٤ والممتع في التصريف ١/١٣٣.

(٣) لسان العرب **(قحا)** ١١/٤٩ وكتاب سيبويه ٤/٢٤٧ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٧.

(٤) لسان العرب **(عنف)** ٩/٤٣٠ وكتاب سيبويه ٤/٢٦٢ والممتع في التصريف ١/١٣١.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٣١٠ والأصول في النّحو ٣/٢٣٤ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨ وشرح الشافية للرّضي٢/٣٤٣.

(٦) فَعْوَةُ السُّمّ: حدّتُه وحرارته. لسان العرب **(فوع)** ١٠/٣٤٩.

(٧) لسان العرب **(ضحا)** ٨/٣٢.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٢٤٨ وأدبُ بالكاتب ص٥٩٦ والأصول في النّحو ٣/١٨٩ وشرح المفصل ٦/١٣٤ والممتع في التصريف ١/١٣٢ـ١٣٣.

(٩) لسان العرب **(سحم)** ٦/١٩٩.

(١٠) لسان العرب **(صلل)** ٧/٣٩٥ وكتاب سيبويه ٤/٢٦٢ وشرح المفصل ٦/١٣٢ والممتع في التصريف ١/١٣٢.

(**خَنْفَقِيقٌ**[١]) للدَّاهيةِ (**فَنْعَلِيلاً**[٢]) لا فَعْلَليلا كسَلْسَبِيل[٣] مع غلبة أصالةِ النّونِ ثانيةٍ ساكنةً، وعدم فَنْعَلِيْل تقديماً للاشتقاقِ على عَدَمِ النَّظير، لأنَّه مشتق (**من خَفَقَ**) وكان (**عَفَرْنىً**[٤]) ـ بالتنوين ـ للأسد فَعَلْنَى لا فَعَلّي[٥] كحَبَرْكَى للقُرَادِ مع كثرته وعدم فَعَلْنَى تقديماً للاشتقاق على عدمِ النظيرِ لأنه مُشتقٌ (**من العَفر**[٦]) ـ بالسكون ـ للتَّمريغِ في التُّراب المُسمَّى بالعَفَرِ ـ بالفتح ـ سُمِّيَ به الأسدُ؛ لأنَّه يُلْصِقُ فريستَهُ بالتُّرابِ فَنُونُهُ وأَلِفُهُ للإلحاق بِسَفَرْجَل، لقولهم نَاقَةٌ عَفَرْنَاةٌ أي: قويّةٌ، فلو كانت الألفُ للتّأنيث لم يُدْخِل عليه تاءَ التأنيث، هذا كلّه إذا رَجَعَ اللّفظِ إلى اشتقاقٍ واحدٍ(**فإنْ رَجَعَ إلى اشتقاقَيْنِ**) فإن كانا (**وَاضِحَيْنِ**) أي: لا تَرْجِيْحَ لأحدهما على الآخر (**كأَرْطىً**[٧]) بالتنوين لشجرٍ من أشجارِ الرَّمْلِ يأكلُه البعيرُ ويُدْبَغُ به وهو القرظ (**وأَوْلَقَ**[٨]) للجنون (**حيث قِيْلَ بعير آرِطٌ**) بوزنِ ضارب بجعل الهمزةِ أصليةً (**و**) بعيرٌ (**رَاطٍ**) بجعلها زائدة، وأصلُه رَاطَ أُعلَّ إعلالَ قَاضٍ (**وأدِيمٌ مَأرُوطٌ**[٩] **ومَرْطِيّ**) بالاعتبارين (**و**) حيث قيل رجل (**مَألُوقٌ ومَولُوق**) بالاعتبارين أيضاً جاز (**الأمْرَانِ**) أي: الاشتقاقان أي:

---

(١) لسان العرب (**خفق**) ١٥٨/٤.

(٢) كتاب سيبويه ٢٦٩/٤ والأصول في النحو ٢٣٩/٣ والمخصص ١٢٦/٧ وشرح الملوكي ص١٨٥ والممتع في التصريف ١٤٣/١.

(٣) سلسبيل: اسمُ عين في الجنَّة. لسان العرب (**سلسل**) ٣٢٦/٦ وكتاب سيبويه ٣٠٣/٤ والأصول في النّحو ٢٢٢/٣ والمعرّب ص١٨٩.

(٤) لسان العرب (**عفر**) ٢٨٥/٩ وكتاب سيبويه ٢٦٠/٤ والأصول في النّحو ٢٣٩/٣ وشرح الكافية الشافية٢٠٤٩/٤.

(٥) جاء فَعَلّلا في (أ).

(٦) لسان العرب (**عفر**) ٢٨٢/٩.

(٧) لسان العرب (**ارط**) ١٢٠/١ وكتاب سيبويه ٣٠٨/٤ وأدب الكاتب ص٦١٠ والأصول في النّحو ٢٣٢/٣ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤.

(٨) لسان العرب (**ولق**) ٣٩٨/١٥.

(٩) كتاب سيبويه ٣٠٨/٤ والتكملة ص١٠٠ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٨/١ والمنصف شرح التصريف ٣٦/١ وشرح المفصل ١٤٧/٩ والممتع في التصريف ٥٥/١.

اعتبارهما بمعنى اعتبار كلّ منهما دفعاً للتّحَكُم، فيجوز أن يُقَدَّر أَرْطَى فَعْلَى بجعل الألف زائدة للإلحاق بِجَعْفَر لا للتأنيثِ لقولهم أرْطَاةٌ وإنْ يُقَدَّرَ أَفعَل مصروفاً لكونه اسم جنس.

اِحتُجَّ للأوّلِ[١] بقولهم بعيرٌ آرِطٌ أي: آكل الأرطى وأَدِيْمٌ مَأروْطٌ مدبوغٌ به، إذ بقاء الهمزة فيهما يدلُّ على أصالتها. وللثاني بقولهم: رَاطٍ ومَرْطِيٌّ[٢]، إذ سقوط الهمزة فيهما، يدلُّ على زيادتهاويجوز أن يقال أولق فَوْعَلَ، وأن يقال أَفْعَل مصروفاً أيضاً؛ لأنَّ فيه وزنَ الفعلِ فقط، واحتُجَّ للأوَّلِ بقولهم: مَأْلُوقٌ، إذ بقاءُ الهمزةِ فيه يدلُّ على أصالتها وللثاني بقولهم مَوْلُوقٌ إذ سقوطها فيه يدلُّ على زيادتِها. **(وكحَسَّانٍ)** عَلَمَاً لرجلٍ **(وحِمَارٍ قَبَّانَ**[٣]**)** لِدُوَيْبَة **(حيث صُرف)** كلٌّ منهما **(ومُنِعَ)** صرفُهُ، فالصَّرفُ دليلُ كونِهِ حَسَّان من الحُسْنِ، وقَبَّان من القَبَنِ[٤] وهو الذهاب في الأرض يقال: قَبَنَ في الأرضِ، أي: ذَهَبَ فيها ومَنْعُ الصَّرْف دليلُ كونِهِمَا من الحِسّ ومن القَبِّ[٥] وهو يَبَسُ الجلد وذهابُ نداوةِ اللَّحمِ وغيره، يقال: قَبَّ اللَّحْمُ يَقُبُّ قبوباً، أي: ذهبت نَدَاوَتُهُ أو من القَبَبَ وهو[٦] دِقَّةُ الخَصْرِ، فوزنُهُما على الأوَّل فعَّال، وعلى الثَّاني فَعْلَان، ولا يُؤَثِّرُ فيما قالَه في حَسَّان وقبَّان قولُ الجوهري[٧] في الثاني وابن مالك في الأوَّلِ المسموعِ فيه منُع الصَّرف؛ لأنَّ المثبت مُقَدَّم على الثَّاني. وقيل جاء رجلٌ اسمه حيَّان إلى ملكٍ، فقيل للملك:

أَيَنْصَرِفُ حيان أو لا ينصرف؟ فقال الملكُ: إن أَكْرَمْتُهُ فلا يَنْصَرِف وإلّا فينصرف، ووُجِّهُوْهُ بأنَّه إن أَكْرَمَهُ فكأنَّه أَحْيَاهُ فيكونُ من الحيِّ فلا

(١) شرح الملوكي ص١٣٠ وشرح المفصل ١٤٧/٩.
(٢) سرّ صناعة الإعراب ٤٢٨/١ والمنصف شرح التصريف ٣٧/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٩/٤.
(٣) لسان العرب **(قبب)** ٧/١١.
(٤) لسان العرب **(قبن)** ٢٦/١١.
(٥) لسان العرب **(قبب)** ٦/١١.
(٦) لسان العرب **(قبب)** ٦/١١.
(٧) تاج اللّغة **(قبن)** ٢١٧٩/٦.

ينصرف للعَلميَّةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ، وإن لم يُكْرِمْهُ فكأنَّه أَهْلَكَهُ فيكون مِنَ الحَيْنِ - بالفتح - أي: الهلاك فينصرف **(وإلاّ)** أي: وإن لم يكن الاشتقاقان واضحَيْن **(و)** يُطلبُ **(التَّرجِيْحُ)** ليُؤخَذَ بالرَّاجح **(كَمَلْأَكٍ**[1]**)** فإنَّه **(قيل)** وزنه **(مَفْعَل**[2]**)** لأنَّه **(من الألُوكَةِ**[3]**)** وهي الرِّسالةُ قُلِبَتِ العَيْنُ إلى مَوْضِعِ الفاء، فقيل: مَأْلَك، ثم حُذِفَت همزتُهُ تخْفِيفاً لكثرةِ الاستعمال، فقيل: مَلَكٌ وهو المختارُ؛ لأنَّ الملك فيه معنى الرِّسالة قال تعالى **(جعل الملائكة رسلاً**[4]**)** وليس فيهِ خلافُ الظَّاهِرِ إلّا القلبُ وهو كثيرٌ. والحاصلُ أنّهم اتَّفقوا على أنَّ مَلَكاً مُخفَّفُ مَلْأَك لقولهم في جَمْعِهِ مَلَائِكَة ومَلَائِك ولقول الشاعر:

* فَلَسْتَ لإنْسِيٍّ ولكن لِمَلْأَكٍ   تَنَزَّلَ من جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوْبُ[5]

ثم اختلفوا فيه فقال الكسائي[6]: وزنه مَفْعَل أي: في الأصل، وأصله مَأْلَكٌ من الألْوَكَةِ قُلبت العين إلى آخر ما قدّمته **(و)** قال **(ابنُ كَيْسَان**[7]**)** أبو الحسن محمدُ بنُ أحمد بن إبراهيم **(فَعْأَل**[8]**)** بأصالة الميم وزيادة الهمزة؛ لأنَّه **(من المُلْك)** - بضمِّ الميم وإسكانِ اللَّامِ - وهو بعيدٌ، لأنَّ فَعْأَلًا نادِرٌ ومَفْعَلًا

---

(١) جاء ملك في (أ).
(٢) كتاب سيبويه ٣/٣٧٩-٣٨٠ والمنصف شرح التصريف ٢/١٠٢ والأصول في النّحو ٣/٣٣٩.
(٣) الألوك والمَأْلَكَة والمأْلُكة: الرِّسالة التي تُؤْلَكُ في الفم. لسان العرب **(ألك)** ١/١٨٣.
(٤) فاطر ٣٥/١.
(٥) [من الطويل] كتاب سيبويه ٤/٣٨٠ والأصول في النّحو ٣/٣٣٩ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٣٢١ والمنصف شرح التصريف ٢/١٠٢ والأمالي الشجرية ٢/٢٠ وشرح الشافية للرَّضي ٢/٢٤٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٧٣ وشرح شواهد الشافية ص٢٨٧. موضع الشاهد: على أنَّ ملكاً أصلُه مَلْأَك. الصَّوب: نزول المطر. لسان العرب **(صوب)** ٧/٤٣٢.
(٦) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٧ ورسالة الملائكة ص٦ والأمالي الشجرية ٢/٢٩٢.
(٧) محمد بن أحمد بن كَيْسَان أبو الحسن، أخذ عن المبرِّد وثعلب، وكان ميلُه إلى مذهب البصريين، وكان إماماً في العربية ماتَ سنةَ تسعٍ وتسعين ومئتين. من تصانيفه: المُهَذّب في النّحو، اللاّمات، البرهان، معاني القرآن... إنباه الرواة ٣/٥٧-٦٠ وإشارة التعيين ص٢٨٩ وبغية الوعاة ١/١٨.
(٨) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٧.

كثيرٌ، والحَمْلُ على الكثير أَوْلَى (و) قال (**أبو عبيدة**[١]) معمر بن المثنى وزنه (**مَفْعَلٌ**) لأنَّه (**من**[٢] **لأكَ أي: أَرْسَلَ**) وهو سَالِمٌ من القَلْبِ اللّازمِ للأوّلِ، ومن زيادةِ الهمزة اللَّازِمَةِ للثَّاني. لكن قال المصنِّفُ في شرحه: إنَّهُ بعيدٌ مَعْنىً؛ لأنَّ المعنى في المَلَكِ أنه رسولٌ لا مُرْسِلٌ، وإذا كان من لأَكَ كان معناه مُرْسِلًا لارَسُوْلًا. قيل: وفيه نَظَرٌ؛ لأنا لا نُسَلِّمُ أنّه لو كان من لأَكَ كان معناه ذلك لجواز أنْ يكون مَفْعَلًا من لأَكَ بمعنى مَوْضِعِ الرِّسَالَةِ أو بمعنى الرَّسول، عُبِّرَ عن الموضِعِ أو عن المَفْعُوْلِ بالمَفْعَل؛ لأنَّ المَفْعَلَ لا يَمْتَنِعُ وُقُوْعُهُ في محل اسم المفعولَ كما[٣] لا يمتِنِعُ وُقُوْعُهُ في محلِ اسمِ الفاعل وبالجملةِ الرَّاجحُ من هذه الاشتقاقاتِ الأَوَّلُ لِتَحقُّقِ نسبةِ المَلَكِ إلى الرِّسالة للآية السابقة فهو الواضحُ بخلاف نسبته إلى المَلَكِ والإرسالِ (**ومُوْسَى**[٤]) الحَدِيْدِ وزنه (**مُفْعَل**[٥]) لأنَّه (**من أَوْسَيْتُ**) رَأْسَهُ (**أي حَلَقْتُ و**) قال (**الكوفيون**) وزنه (**فُعْلَى**[٦]) لأنّه (**من مَاسَ**[٧]) أي: تَبَخْتَر أو من قولهم رَجُلٌ ماسٍ أي: خَفِيْفٌ طيّاشٌ، ورُجّح الأَوّلُ؛ لأنَّ نسبة موسى إلى الحلق أكثرُ منها إلى التبختر وإلى الخِفَّةِ والطَّيْشِ؛ ولأنَّ مُفْعَلا أكثر من فَعْلَى؛ لأنه يُبْنَى من كلِّ أَفْعَلْتُ[٨]، ولأنّه مَصْرُوْفٌ، ولو كان فُعْلَى لَمَا صُرِفَ؛ لأنَّ ألفَ فُعْلَى للتَّأنيثِ إلّا ما شذَّ من قولهم: دُنْيَاً

---

(١) معمر بن المثنّى اللّغوي والبصريّ أبو عبيدة، مولى بني تَيْم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، أخذ عنه أبو عُبيد وأبو حاتم والمازني.... صنّفَ: المجاز في غريب القرآن، والمثالب، وأيام العرب، ومعاني القرآن والخيل، الإبل. واللغات.... ولد سنة اثنتى عشرة ومائة ومات سنة تسع، وقيل ثمانٍ وقيل عشرٍ وقيل: إحدى عشرة ومائتين. إشارة اليقين ص ٣٥٠ وبغية الوعاة ٢/٢٩٤ ـ ٢٩٦ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/٧٣ـ٧٤.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٧ والأمالي الشجرية ٢/٢٩٢.

(٣) سقط كما لا يمتنعُ وقوعه في محل اسم الفاعل من (أ).

(٤) المُوْسى: آلة الحديد. لسان العرب (**موسى**) ١٣/٢٢٢.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٢١٣ والأصول في النّحو ٣/٢٣٤ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨ وشرح الشافية للرّضي٢/٣٤٨.

(٦) قال الرّضي: «قال الفرّاء: هي فُعْلَى؛» في شرح الشافية ٢/٣٤٨ وأدب الكاتب ص٢٨٨.

(٧) لسان العرب (**موس**) ١٣/٢٢٢.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٨.

بالتنوين وهو نادرٌ. وأمّا موسى اسمُ رَجُلٍ فقال أبو عَمْرو بن العلاءِ وزنُهُ مُفْعَلٌ[١]؛ لأنَّهُ ينصرفُ نكرةً، وفُعْلَى لا ينصرف بحال. وقال الكسائي: وَزْنُهُ فُعْلَى **(و إِنْسَانٌ[٢])** وزنه **(فِعْلاَنٌ)** بأصالةِ الهَمْزَةِ؛ لأنَّه **(من الأُنْس)** - بضمّ الهمزة - **(وقيل)** وزنه **(إفْعَان)** بزيادةِ الهمزةِ وأصالةِ الياء وحَذْفِها؛ لأنَّه **(من نَسِي لمجيء أُنَيْسِيَانٍ)** بالتَّصغيرِ بوزن أُفَيْعِلَانٍ ولِمَا رُوي عن ابن عبّاس[٣] رضي الله عنهما أنَّه إنّما سُميَ[٤] إنساناً لأنَّه عُهِدَ إليه فَنَسِيَ كما قال تعالى **(ولَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ[٥])** ولقول أبي تمام[٦]:

* لا تَنْسَيَنْ تِلْكَ العُهُوْدَ فإنَّما   سُمِّيْتَ إنْسَاناً لأنك نَاسِيْ[٧]

فوزنه مُكَبَّراً إفْعَان، ومصغَّراً أُفَيْعِيَلان؛ لأنَّهم صغَّروه على أُنَيْسِيَانٍ[٨] وهو الحاملُ لهم على أنَّ أصلَهُ أُنسيان حذفت الياءُ على غيرِ القياس. والرَّاجحُ الأوَّلُ لمجيء إِنْس - بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ - وأَنَيْس - بفتحها - وأُنَيْس - بفتح الهمزة - وأُناس - بضمها - في معنى الإنسان؛ ولأنَّه لا يوافقُ نَسِي لفظاً؛ إذ ليس فيه ياء، ولا معنى، إذ ليس فيه دلالة على نِسْيَان. فوزنه

---

(١) كتاب سيبويه ٢١٣/٣.

(٢) معاني القرآن للفرّاء ٦٩/٢ وأدب الكاتب ص٦١٣ والمخصص ١٦/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ٨٠٩/٢-٨١٢ ولسان العرب **(انس)** ٢٣١/١-٢٣٢.

(٣) أبو العباس عبدالله بن العباس بن عبد المطلب، ابن عمّ رسول الله - صلى الله عليه وسلّم - مات بالطّائف في فتنة ابن الزبير، وبلغ سبعين سنة وقد كُفَّ بصره. وفيات الأعيان ٦٢/٣.

(٤) أدب الكاتب ص٦١٣-٦١٤ والمسائل الجلبيات ص١٧١.

(٥) طه: ١١٥/٢٠.

(٦) أبو تمّام حبيب بن أوس الطّائي الشّاعر: شاميُّ الأصل، جالسَ الأدباءَ فأخذ عنهم وتعلَّم، وكان فَطِناً فَهِماً، وكان يحبُّ الشِّعرَ، فلم يزل يُعاينه حتى قال الشِّعْرَ وأجاده. قدم إلى بغداد فجالس بها الأدباء وعاشر العلماء. نزهة الألبا ص١٥٥-١٥٦ والبداية والنهاية ٢٥١/١٠ والأعلام ١٦٥/٢.

(٧) [من الكامل] ديوان أبي تمام ٢٤٥/٢ ورسالة الغفران ص ٣٦١ موضع الشاهد: قوله: سمّيت إنساناً لأنَّك ناسي، يدلُّ على أنَّ همزة إنسان زائدةٌ من النّسيان. فلامُهُ محذوفة.

(٨) الإنصّاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢ وأدب الكاتب ص٦١٣.

فِعْلان ووزنه مصغرًاً فُعَيْلِيَان. وما قاله الثَّاني فاسدٌ؛ لأنَّه يقتضي الإعلالَ بِحَذْفِ اللَّام في الإفرادِ وهو ظاهرٌ وفي الجمعِ إذا قلتَ أَنَاسِيّ؛ لأنَّ ياءه الأخيرةَ مُبدلةٌ من النُّونِ، وأصلُه أَنَاسِيْن والياء قبلها زائدةٌ وليست بلام الفعلِ؛ إذ لا تقع بعد ألف الجمع ثلاثةُ أحرفٍ بغيرِ هاءِ التأنيث إلّا وأوسطها حرفٌ زائدٌ كمَصَابيح. والمروي عن ابن عباس لم يَثْبُتْ، وأبو تمام لا يُحتج بشعره **(وتَرَبُوْت**[١]**)** - بفتح الراء - وزنه **(فَعَلُوْت)** بأصالةِ أَوَّلِهِ وزيادةِ آخره لأنَّه **(من التُّرابِ عند سيبويه**[٢]**، لأنه من الذُّلول)** يقال جَمَلٌ تَرَبُوْتٌ أي: ذَلُوْلٌ، والذِّلَة والمَسْكَنةُ يناسبان التراب. قال تعالى **(أو مسكنياً ذا متربة**[٣]**)** ولأنَّ التَّاءَ[٤] بعدَ الواوِ تُزاد كثيراً في مثله كَجَبَرُوْت[٥] ومَلَكُوْت[٦] للمبالغةِ في التَّجبُّرِ والمُلْكِ، ويقال[٧]: رَهَبُوْت خَيْرٌ من رَحَمُوْت، أي: لِأنْ تُرهَبَ خيرٌ من أنْ تُرْحَم. ويقال: رَجُلٌ رَغَبُوْتٌ ولم يجعل[٨] وزنه تَفْعُوْلا بأن يكونَ من قولِهم رَبَّتَ الصَّبِيُّ يُرَبِّتُهُ تَرْبِيتَاً أي: رَبَّاهُ، مع أنَّ المناسبةَ المعنويَّةَ مُتَحَقِّقَةٌ بينهما؛ لأنَّ الجَمَلَ إنّما يَصْيرُ ذَلُوْلا بالتَّرْبِيْتِ والاِعْتِمَالِ. وقدّم الاشتقاقَ الأوَّلَ وإنْ كانَ بعيداً لكثْرَةِ زيادةِ الواوِ والتَّاءِ في مثل ذلك **(وقال)** سيبويه[٩] **(في سُبْرُوْت)** وزنه **(فُعْلُول)**؛ لأنَّه من قولهم: سُبْرُوت[١٠] للأرضِ القَفْرِ وللشيء التّافه وللرَّجُلِ الفقيرِ. فيكون مُشْتَقَّاً منه، وتكون

---

(١) لسان العرب **(ترب)** ٢/٢٤.
(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٧٢ والتكملة ص٢٤١ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٥٧.
(٣) البلد ٩٠/١٦.
(٤) كتاب سيبويه ٤/٢٧٢ والأصول في النّحو ٣/٢٤٢ والمنصف شرح التصريف ١/١٣٩ وشرح الملوكي ص١٩٦ والممتع في التصريف ١/١٢٥.
(٥) الجبار: المتكبِّر الذي لا يرى لأحدٍ عليه حقاً. لسان العرب **(جبر)** ٢/١٦٥.
(٦) الملك: السلطان. عن اللحياني: المَلَكوت من المُلْك كالرهبوت من الرَّهبة. لسان العرب **(ملك)** ١٣/١٨٢.
(٧) فصل المقال ص٥٦.
(٨) جاء تجعل في **(أ)**.
(٩) كتاب سيبويه ٤/٣١٨.
(١٠) لسان العرب **(سبرت)** ٦/١٥١-١٥٢.

الضَّمَّةُ في أحدِهِمَا غيرَها في الآخَرِ كما في فُلْك مفرداً وجمعاً ليتحققَ الاشتقاقُ **(وقيل)** وزنه فُعْلُوت؛ لأنَّه **(من السَّبر)** بموحدة؛ لأنَّ السُبْرُوت الدليلُ الحاذِقُ في خَبْرِ الطُّرُقَاتِ وسَبْرِها، فقد وَافَقَ معنى السَّبْر، وقدّم الأوّل؛ لأنّ فُعْلُوْتاً نادرٌ وفُعْلُوْلَا كثيرٌ كعُصْفُوْف وخُرْنُوْب على أنَّ جَعْلَ الدَّليل الحَاذِقِ تفسيرَ السُبْرُوت لم أره. بل الذي في الصِّحاح[1] وغيره أنّه تفسير للخبير **(وقال)** سيبويه **(في تِنْبَالَة[2])** وزنه **(فِعْلَالَة[3])** بأصالةِ أوّلِهِ لأنّه من التَنْبَل **(وقيل)** وزنه مِفْعَالَة لأنّه **(من النَّبَل)** ـ بفتح الباء ـ جمعُ نَبِيلٍ **(للصِّغار)** وللكبار، فهو من الأضداد[4] **(لأنَّه)** أي: تِنْبَالَة **(القَصِيرُ)**. وقَدَّمَ الأوّلَ؛ لأنَّ فِعْلَالَة أكثر من تِفْعَالَة **(وسُرِّيَّة[5])** ـ بضمّ السين ـ للأَمَةِ التي يَطَؤُها سيِّدُها ويَنزِلُ فيها **(قيل من السِّرّ[6])** وهو الجماع، أو ما يخفى، للمناسبة المعنوية. إذ الغالبُ[7] كَتْمُ المرءِ لها عن حُرَّتِهِ فوزنُها فُعْلِيَّة، وضُمّت سينُها مع أنَّ القياسَ كَسْرُهَا؛ لأنَّ التغيير قد يقع في النَّسب كما قالوا دُهْرِي في النِّسْبَةِ إلى الدّهرِ[8]. وقيل أصلُها سُرُّوْرَةُ بوزن فُعُّولَة[9] من السِّرّ أيضاً، أبدلوا من الرّاء الثالثة ياءً للتَّضْعِيفِ، ثمَّ قلبوا[10] الواوَ ياءً وأدغموا، ثمَّ كسروا ما قبل الياءِ للمناسبةِ فوزنُها فُعْلِيْلَةٌ مُغَيَّرَةٌ من فُعْلُوْلَةٌ. وقيل من السُّرور؛ لأنَّ المرءَ سُرَّ بها فوزنُها فُعْلِيَّة والأصلُ فُعُّولَة، أبدلوا من الراء الثالثة ياء ثم قلبوا الواو ياءً وأدغموا كما مرَّ. **(وقيل من السَّراة[11])** وهي

---

(١) تاج اللغة **(سبر)** ١/٢٥١.

(٢) التنبال: الرّجل الصغير. لسان العرب **(تنبل)** ٢/٥٦.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٣١٨ والمخصص ٢/٧٢ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٥.

(٤) تاج اللغة **(نبل)** ٥/١٨٢٤.

(٥) لسان العرب **(سرر)** ٦/٢٣٥.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٩.

(٧) الأصول في النّحو ٣/٣٤٢ والمخصص ١٣/٢٨٩ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٩.

(٨) كتاب سيبويه ٣/٣٣٦ والأصول في النّحو ٣/٨٢ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٤٩.

(٩) جاء: فُعْلُوْلَة في (أ).

(١٠) الإبدال لابن السكّيت ص١٣٤ .

(١١) سراةُ كلِّ شيء: أعلاهُ وظهره ووسطه. لسان العرب **(سرا)** ٦/٢٥٠.

الخَيَار؛ لأنَّ المرءَ يختارُها لنفسه، ووزنها فُعْيْلَة[١] بزيادة إحدى الرّائين وإحدى اليائين، وقُدِّم الأول لقوة المعنى ـ كما مرّ ـ واللَّفْظِ لكثْرَةِ فُعْليَّة كحرّية، وقِلَّةِ فُعْلُوْلَة وعدم فُعْيْلَة **(ومَؤُوْنَة)** بغير همز وبه **(قيل)** إنها فَعُولَة **(من مَانَ[٢])** الرَّجُلُ أَهْلَهُ **(يَمونُ)** هم بغير همزٍ، أي: قامَ بمؤونتهم فأصلهُ مَوُوْنَة[٣] بواوين، قلبت الأولى همزةً لانْضِمَامِهَا متوسّطَةَ ضماً لَازِماً كما في أَدْؤُرا، ومَنْ مَأَنَهُم يَمْأَنَهُم بالهمز بمعنى الثقل من مَأَنْتُهُمْ أي: تَحَمَّلْتُ مؤونتهم، أو بمعنى العدة من قولهم: أتاني هذا الأمرُ وما مَأَنْتَ له مَأناً، إذ لم تستعدّ له. **(وقيل)** إنها مَفُعْلَة ـ بضمِّ الفاءِ وسكون العين ـ **(من الأوْنِ لأنَّها ثِقَلٌ)** على الإنسانِ، فتناسِبُ الأوْن[٤]، وهو العِدْلُ وأَحَدُ جانِبَيْ الخَرْج فأصلها مَأْوُنَة ـ بسكون الهمزة ـ نُقِلَت حركةُ الواوِ إلى الهمزة على القياس فصارت مَؤُوْنة **(وقال الفرّاء)** إنه مَفُعْلَة أيضاً لكن **(من الأيْنِ[٥])** وهو التَّعبُ والشِّدَّةُ، وأصلُها مَأْيُنَة ـ بسكون الهمزة ـ نُقِلَت حركةُ الياءِ إلى الهمزة فصَارت مَأُيْنَة، ثم قُلبت الياءُ واواً لِسُكُونِها وانضمام ما قبلِها، فصارت مَؤونَة، فجرى على أصلِهِ في أنَّ الياء إذا وقعت عيناً مضموماً ما قبلَها تُقلب واواً إلّا أنْ تُبدل الضَّمَةُ كسرةً كما هو مذهب سيبويه[٦]. والمختارُ من الأقوالِ القولُ الأوَّلُ لِدَلالةِ المَؤُوْنَة على معنى مانَ يمونُ لزوماً ومباشرةً بخلافه في الثِّقلِ والتَّعَبِ. وقَوْلُ الفرَّاءِ أَبْعَدُ؛ للزوم كَثْرَةِ التَّغييرِ على مَذْهَبِهِ **(وأمّا مَنْجَنِيْق[٧])** ـ بفتح ميمه وجنِمِهِ ـ وهو مؤنث قال زُفَر بن الحارث[٨].

---

(١) قال ابن جني: «وإذا كنت سُرِّيَّة من السَّرَاة فأصلُها سُرِّيوه، لأنَّ السّراة من الواو، فلمّا اجتمعت الياءُ والواوُ. وسبقت الياء بالسكون، قلبت الواو ياءً. وأُدغمت الياء في الياء، فصارة سُرِّيَّة». في سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٥٦.

(٢) لسان العرب **(مون)** ١٣/٢٢٥.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٣٣١ والمسائل العضديات ص٩٩.

(٤) لسان العرب **(اون)** ١/٢٧٢.

(٥) لسان العرب **(اين)** ١/٢٩٤.

(٦) كتاب سيبويه ٣/٣٣١.

(٧) المَنجنيق والمِنجنيق والمَنْجَنُوق: القَذَّاف. لسان العرب **(مجنق)** ١٣/٣٣.

(٨) زُفَر بن الحارس الكلابي ٧٥ هـ. هو أبو هُذَيل زُفر بن الحارث بن عمرو بن كلاب =

* لقد تَرَكَتْني مَنْجَنِيقُ ابنُ بَجْدَل[١] أَحِيدُ مِنَ العُصْفورِ حين يَطْيرُ[٢][٣]

* مُعَرَّب؛ لأنَّ الجيم والقاف لا يجتمان في كلمةٍ واحدةٍ في كلام العرب إلّا أن تكون مُعَرَّبَةً كالجَرْوَقَة[٤] للرَّغيف فإنها مُعَرَّبةٌ كَرْدَة أو حكايةُ صوتٍ كجَلَنْبَلَق[٥] فإنَّه حكايةُ صوتِ بابٍ ضَخْمٍ في حال فَتْحِهِ وإصْفَاقِهِ؛ جَلَنْ على حِدَة؛ وبَلَق على حِدَة. إذا عُرِفَ ذلكَ فقيل: ينبغي أن لا يُحْكَمَ على مثلِهِ بزيادةِ بعضِ الحروفِ وأصالةِ بعضها؛ لأنَّ ذلك إنما يكون في خالص كلامِهم وإلّا كَثُرَ، على أنَّه يُحْكَمُ عليه بذلك لَصَيْرُوْرَتِهِ بالتَّعريب من جنسِ كلامِهِم، فيُتَصَرَّفُ فيه بما لا يقتضيه القياسُ بتقدير كونِهِ من كلامِهِم، ولذا حُكِمَ على أن ألفَ لِجَام[٦]، وياء إبراهيم، بالزيادة لقولهم لُجَم وأَبَارِه[٧]. فإذا أُريد وزنُ مَنْجَنِيْقٍ **(فإن اِعْتُدَّ بِجَنَقُوْنَا)** أي: رمونا بالمَنْجَنِيْق **(و)** وزنه **(مَنْفَعِيْل[٨])**؛ لأنَّ أصولَهُ جيم ونون وقاف **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم يُعْتَدّ به لِقِلَّتِهِ في استعمال الفُصَحَاءِ، أو لِمَا قيل أنَّه مُعَرَّبٌ أو لِعِلَّةِ مَنْفَعِيْل **(فإنْ اعتدَّ بمجانيق)** في جمعه وبِمُجَيْنِيْقٍ في مصَّغره **(و)** وزنه **(مَفْعَلِيْل)** وهو ما ذهب إليه سيبويه[٩]؛ لأنَّ حذف النُّونِ الأُوْلَى في جمعه وتصغيره

= ابن عامر بن صعصعة حارب في صفوفِ معاوية في معركة صفّين، وانضمَّ بعد ذلك إلى ابن الزبير. توفي سنة خمس وسبعين للهجرة. خزانة الأدب ١/٣٠٠ ومعجم الشعراء ص ١٠٣.

(١) جاء: ابن جندل في (أ).

(٢) جاء: تطير في (أ).

(٣) [من الطويل]: شرح شواهد الشافية ص٢٩٩ وسفر السعادة ص٤٨٠ ولسان العرب **(مجنق)** ١٣/٣٣٣. موضع الشاهد: على أنَّ المنجنيق، مؤنّث، ولهذا قال تركتني.

(٤) لسان العرب **(جردق)** ٢/٢٣٩ والمعرّب ص٢٣٢.

(٥) لسان العرب **(جلنبلق)** ٢/٣٤١.

(٦) لجام الدّابة: معروف. وقال سيبويه في فارسي معرّب. لسان العرب **(لجم)** ١٢/٢٤٢.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٢٩.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٥٠ والمنصف شرح التصريف ١/١٤٧.

(٩) كتاب سيبويه ٤/٢٩٣ وأدب الكاتب ص٦٠٩ والأصول في النّحو ٣/٢١٧ والتكملة ص٢٣٧ وشرح المفصل٩/١٥٢ والمنصف شرح التصريف ١/١٤٧ وشرح الملوكي ص١٥٥ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٥١.

يدلُّ على زيادتِها، فتعيَّن أصالةَ الميم وإلّا اجتمعَ زيادتان في أَوَّلِ الاسم، وذلك مُمْتَنِعٌ إلّا إذا كان جارياً على فِعْلِهِ كَمُنْطَلِق **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم يُعْتَدّ بذلك **(فإن اعتُدَّ بِسَلْسَبِيل)** لِعَيْنٍ في الجنَّةِ **(على الأكثرِ)** كما يأتي **(و)** وزنه **(فَعْلَلِيل)** إذ التقديرُ أنَّه لم يُعتدّ بجنقوناً ولا بمجانيق. فلا دليلَ على زيادةِ الميم والنُّونِ. والأصلُ عدمُ الزِّيادةِ، والتقديرُ أنَّ فَعْلَلِيْلا ثابتٌ في كلامِهِم، فَلا يَلْزَمُ من جعلِهِ على فَعْلَلِيْل محذورٌ من عدم النَّظير وغيره **(وإلاّ)** أي: وإنْ لم يُعْتَدُّ بشيء من ذلك **(و)** وزنُهُ **(فَعْلَنِيْل)** إذ لا يكون فَعْلَلِيْلا لعدمِ النَّظير، ولم يدلّ دليلٌ على زيادة ميمِهِ ونُوْنِهِ، الأوْلَى والزِّيادةُ بالآخرِ، وما قَرُبَ منه أَوْلَى. وقُدِّمَ جَنْقُوْنا؛ لأنَّ الاشتقاقَ مُقَدَّمٌ، ثم مَجَانِيْق؛ لأنَّ زيادَةَ نُوْنِهِ عُلِمَت بالاشتقاق، وأصالةِ مِيْمِهِ بعدمِ النَّظيرِ، ثم ذَكَرَ أنَّهَ إنْ ثبتَ أنَّ سَلْسَبِيلا فَعْلَليل فَمَنْجَنِيْق كذلك تمسُّكاً بالنَّظير، وإلّا فَيُتَمَسَّك بعدم[1] النَّظير. والمختارُ من الأقوالِ قولُ سيبويه لأنَّ جنقوناً غيرُ مُعْتَدٍّ به لما مرَّ[2] ولا وَجْهَ لعدمِ الاعتدادِ بمجانيق واعتبارِ الأخيرين مشروط بعدم الاعتداد بهذا **(ومجانيق)** لا بالنَّظَرِ إلى ذاتِهِ المقتضي أنّ وزنه فَعَالِيْل بل بالنَّظر إلى غيرها **(يحتملُ[3])** الأوزانَ **(الثلاثةَ)** الباقيةَ الدَّالَّ عليها الأوزانُ الثلاثةُ الباقيةُ بعد فَنْعَلِيْلٍ في مَنْجَنِيْق؛ لأنَّه إنْ اعتدَّ بِجَنْقُوْنا، فوزنه مَفَاعِيْل بزيادةِ الميم والنُّونِ الأُوْلَى في مفردِهِ، أو بَسَلْسَبِيْل فوزنُهُ فَلَالِيْل بأصالتهِمَا وأصالةِ[4] النُّونِ الثَّانيةِ، وحذفِ العين على خلاف القياس في جمعِ الخُماسيِّ وإلّا فوزنُه فلانيل بأصالة الميم والنُّونِ الأولى وحذفِها **(ومَنْجَنُوْن[5])** للدُّولابِ الذي يُسْقَى عليه **(مِثْلُهُ)** أي: مثل منجنيق في أوزانه السابقةِ **(لمجيءِ منجنِين)** بمعناه **(إلاّ: في مَنْفَعِيْل)** فليس مثلُه فيه إذ لم يَجِيء جننوناً ليدلّ على زيادةِ الميمِ والنُّونِ الأولى في مَنْجَنِين كما دلَّ

---

(١) عدم النظير: وهو أنَّه لا يكون في أول الاسم غير الجاري على الفعل زيادتان في أوّله.

(٢) كونه قليل الاستعمالِ عند الفصحاء، ولقول الفرّاء؛ إنَّه مُوَلَّدٌ.

(٣) جاء تحتمل في الأصل. وما أثبته نقلاً من المتن والنسخة (أ).

(٤) جاء: «وبأصالة» في (أ).

(٥) لسان العرب **(مجنق)** ١٣/١٩١.

جنقونا على زيادتهما في منجنيق. وبيانُ كونِه مثله فيما عدا ذلك أنَّه إن اعتُدَّ بمجانين فَمَنْجنين فَنْعَلِيْل، ومنجنون منفعول وإلّا فإنْ اعتُدَّ بِسَلْسَبِيْل فمنجنيق فَعْلَلِيْل ومَنْجَنُوْن فَعْلَلُوْل[1]، وإلّا فمنجنين فَعْلَنيل ومَنْجَنُوْن فَعْلَنُول **(ولولا مَنْجَنِينٌ)** أي: مجيئه **(لكان)** مَنْجَنُون **(فَعْلَلُوْلا[2])** لمجيء هذا الوزن في كلامهم **(كعَضْرَفُوْط)** فلا يَعْدِلُ عنه إلى غيرِه الذي لم يجيء. ثم مَنْ جَعَلَ نُوْنَ مَنْجَنُوْن ومَنْجَنِين الأُوْلَى أصليةً جمعهما على مَنَاْجِين وعليه عامَّة العُرب. ومن جعلها زائدةً جمعهما على مَجَاْنِيْن[3]، ولك أَنْ تقولَ: لا يختصُّ مَجَاْنِين بجعلها زائدةً، بل يأتي على جعلها أصليةً، ويكونُ وزنُهُ على زيادتِها فَعَاْنِيْل، وعلى أصالَتِها إن اِعْتُدَّ بِسَلْسَبِيْل فَعَاْلِيْل وإلّا فَعْلَانِيْل نظيرَ ما مرَّ في مجانيق وقيل: لو قال: ومَنْجَنِين مِثْلُهُ كانَ أَوْلَى لاتّحادهما صورةً، بخلافِ مَنْجَنُون. ورُدَّ بأنَّه لا شبهة في أنَّ مَنْجَنيناً مِثْلَهُ ولكنَّه أرادَ أن يبّين أنَّ منجنوناً أيضاً مثله **(وخَنْدَرِيس كمنجنين)** في القولين المشهورين وهما فَنْعِلَيْل وفَعْنَلِيْل لا في القولِ الأخيرِ وهو فَعْلَنِيْل؛ إذ لا نونَ فيه في مقابلةِ النُّونِ الثانية في منجنين. وهذا ذكره في أوائل الكتاب، وجعل وزنَهُ فَعْلِلَيْلا على قول الأكثرِ وبيّنا ثَمَّ دليلَ كلٍّ من القولين.

* ولمّا فرغ من الاشتقاق أخذ في عدم النظير، وقَسَّمَه ثلاثةَ أقسام؛ لأنَّ الكلمةَ إمّا أن تخرجَ عن الأصول بتقدير الأصالة أو لا تخرجَ، بل تخرجُ زنةُ أخرى لها، أو تخرجُ هي بتقديرِ الأصالة والزِّيادة، وبيّنها بهذا الترتيب فقال: **(فإنْ فُقِدَ الاشتقاقُ)** في الكلمةِ **(فبخروجها عنِ الأُصولِ)** والنَّظائر يُعرف الزائد **(كتاء تَتْفُل[4])** ـ بفتح أَوَّلِهِ وضمِّ ثالثه ـ لولدِ الثَّعْلَبِ **(و)** تـاء

---

(١) كتاب سيبويه ٢٩٢/٤ وشرح الملوكي ص١٥٦ـ١٥٧ وشرح المفصل ١٥٢/٩ وشرح الشافية للرّضي ٣٥٤/٢ وارتشاف الضرب ٢٠٦/٢.

(٢) الأصول في النّحو ٢١٦/٣ والتكملة ص٢٣٨ والمنصف شرح التصريف ١٤٦/١ والممتع في التصريف ١٥٩/١.

(٣) شرح الملوكي ص١٥٧.

(٤) لسان العرب **(تفل)** ٣٩/٢ وكتاب سيبويه ٢٧٠/٤ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٣٨/١ والسِّيرافي النحوي ص٦٤٨ وشرح المفصل ١١٧/٦ والممتع في التصريف ٥٧/١.

(**تَرْتُبْ**[١]) كذلك للشيءِ الثّابتِ، إذ لـو جُعِلَت التّاءُ فيهما أصليةً لَزِمَ بناء فَعْلُل ـ بفتح الفاء وضمِّ اللّام ـ وهو خارجٌ عن الأصولِ والنَّظائِرِ، فَحُكِمَ بأنَّ وَزْنَهُمَاَ تَفْعُل، وإنْ كان خارجاً عن النَّظيرِ أيضاً؛ لأنَّ أوزانَ المزيدِ ليست مضبوطةً بخلافِ الأُصُوْلِ، فالحَمْلُ على الزّائِدِ أَوْلَى، لكن يَلْزمُ عليه أنَّ المثالينِ خارجانِ عن الأُصُوْلِ بتقديرِ أصالةِ التَّاءِ وَزِيَاْدَتِهَاْ ـ وهذا سيأتي ـ. والكلامُ هنا إنّما هو فيما يخرجُ عنها بأحد التَّقديرَيْنِ إلّا أنْ يُقَال لا نظرَ إلى تقديرِ الزِّيادةِ، أو أنَّ الاعتراضَ على المثالِ لا يُقْدَحُ. واعتُرِضَ ذلك بأنه قيل: إنَّ التّاءَ فيهما زائدةٌ للاشتقاقِ؛ إذ الأوّلُ مشتقٌّ من التَفْلِ[٢] وهو أقلُّ من البَصْقِ وسُمِيَّ به وَلَدُ الثَّعْلَبِ لما فيه من اللِّيْنِ أو كُدُوْرَةِ اللَّوْنِ. والثّاني مِنْ رَتَبَ أي: ثَبَتَ[٣] فكيف جعلهما المصنِّف مِمَّا فُقِدَ منه الاشتقاقُ. وأجيب عن الأول بمنعِ تحقُّقِ الاشتقاقِ، بل هو شُبهَةُ اشتقاقٍ، وعن الثاني بأنّ المراد من ذكره هنا بيان أنّه يخرج عن الأصول بتقديرِ أصالة التاء من غير نظر إلى اشتقاق وفيه نَظَرَ مع أن جواب الأول يصلُح للثاني وعكسه (**و**) مثل (**نون كُنْتَاْلٌ**[٤]) ـ بضمِّ أَوّلِهِ وأَصَاْلَةِ الهمزةِ وزيادتِها ـ للقَصِيْرِ فوزنُهُ بتقديرِ أَصَاْلَتِهِمَا فُعْلَلٌ أو فُعْلَاْلٌ، وكلاهما مَفْقُوْدٌ، فَحُكِمَ بأنّه فُنْعَلٌ[٥] أو فُنْعَاْلٌ وإنْ كانا مَفْقودَيْنَ أيضاً لما مرَّ (**و**) كنون (**كَنَهْبُل**) ـ بضمِّ الباءِ ـ لنوعٍ من شَجَرِ الباديةِ، فَوَزْنُهُ بتقديرِ أصالَتِهَا فَعَلُل ـ بضمِّ اللّامِ ـ وهو مفقودٌ فَحكم بأنَّه فَنَعْلُل[٦] وإنْ كان مفقوداً أيضاً لما مرَّ. (**بِخِلاْفِ**) نون (**كَنَهْوَر**[٧]) للسَّحَابِ

---

(١) كتاب سيبويه ١٩٦/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٥٨/٢.

(٢) لسان العرب (**تفل**) ٣٨/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣١٥/٤ والأصول في النّحو ٢٤٢/٢ والمنصف شرح التصريف ١٠٤/١ وسرّ صناعة الإعراب١/١٦٨.

(٤) لسان العرب (**كتل**) ٣٠/١٢ وارتشاف الضرب ٢٠٥/٢.

(٥) جاء في الأصل مَنْفَعِل أو مُنْفَاْل. وما أثبتُه نقلاً من (أ).

(٦) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ والأصول في النّحو ٢١٩/٣ وشرح الملوكي ص١٧٠ـ١٨٠ والممتع في التصريف ١٤٦/١.

(٧) لسان العرب (**كنهر**) ١٧٤/١٢.

العظيم الأبيض، فإنَّها أصليَّةٌ لوجود فَعَلَّل في الأصول كسَفَرْجَل؛ إلّا أنَّ الواوَ للإلحاقِ فوزنه فَعَلْوَلٌ[1]، وعطف على فاء تَتْفُل قوله **(ونُوْنِ خُنْفساء[2])** - بفتح الفاءِ - **(وقُنْفَخْر[3])** - بضمِّ القافِ - للعظيم الجثَّةِ، فإنّها فيهما زائدةٌ لِعَدَمِ[4] فُعْلَلَاء وفُعْلَلّ فوزنهما فُنْعَلَاء[5] وفُنْعَلّ، وكهمزة أَلَنْجُوج فإنَّها زائدة لعدم فَعَلْلُوْل وعطف على «بخروجها» قوله **(أو بخروجِ زِنَةٍ أُخْرَى بها)** أي: الكلمة عن الأصولِ وإنْ لم تَخْرُجْ هي عنهما. أي: يُعْرَفُ الزَّائِدُ بذلك **(كَتَاءِ تُتْفُلٍ وتُرْتُب)** بضمِّها فيهما مع ضمِّ ثالثهما الثابتين **(مع تَتْفُلٍ وتَرْتُبٍ)** فإنَّها فيهما زائدةٌ[6] وإنْ كان فُعْلُلْ كَبُرْثُنْ موجوداً، لزيادَتِها في تَتْفُل وتَرْتُب بفتحها فيهما؛ لأنَّ اللفظَ والمعنى مُتَّفِقانِ، فكيف تكونُ في إحداهما أَصْلًا وفي الآخر زائداً **(و)** مثل **(نونِ قِنْفَخْرٍ)** - بكسر القافِ - الثَّابتِ **(مع قُنْفَخْرٍ)** - بضمِّها - فإنَّها فيه زائدةٌ، وإنْ كان فِعْلَلْ كقِرْطَعْب موجوداً[7] لما مرَّ **(و)** كنون **(خُنْفُسَاءَ)** - بضم الفاء - الثابت **(مع خُنْفَسَاءَ)** - بفتحها - فإنَّها فيه زائدةٌ، وإن كان فُعْلُلَاءُ كقُرْفُصَاء[8] لنوع من الجلوس موجوداً لما مرَّ **(و)** مثل **(همزةِ أَلَنْجَجِ[9])** لعودٍ يُتَبَخَّرُ به، الثَّابتُ **(مَعَ أَلَنْجُوْجٍ)** فإنَّها فيه زائدةٌ[10] وإنْ كان فَعَنْلَلْ كشَرَنْبَث[11] للغليظِ، موجود،

---

(١) كتاب سيبويه ٢٩١/٤ والأصول في النحو ٢١٥/٣ والممتع في التصريف ١٥٠/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٦٠/٢.
(٢) الخُنفساء: دُويبة سوداء تكونُ في أصول الحيطان. لسان العرب **(خنفس)** ٢٣٥/٤.
(٣) لسان العرب **(ففخر)** ٢٥٢/١١.
(٤) كتاب سيبويه ٢٦١/٤ والأصول في النّحو ٢٠٠/٣ والممتع في التصريف ١٣٤/١.
(٥) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ وشرح الملوكي ص١٨٣ والممتع في التصريف ١٤٦/١.
(٦) شرح الشافية للرّضي ٣٦٠/٢ والممتع في التصريف ٥٧٧/١ - ٥٨٨.
(٧) كتاب سيبويه ٢٩٧/٤ والأصول في النحو ٢١٩/٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٦٩/١ وشرح المفصل ١٣٧/٦ والممتع في التصريف ٢٦٧/١-٢٦٨.
(٨) لسان العرب **(قرفص)** ١٢٧/١١.
(٩) لسان العرب **(لجج)** ٢٤٠/١٢.
(١٠) كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والأصول في النّحو ١٨٨/٣ والخصائص ٥٧/٢ وشرح المفصل ١٢٠/٦-١٢١ والممتع في التصريف ٩٤/١.
(١١) لسان العرب **(شربث)** ٦٩/٧.

لزيادتها لزيادتها مع أَلَنْجُوْج لعدم النظير، وهما مُتَّحِدَانِ في المعنى والأُصولِ، وكان المناسبُ أنْ يُذْكَرَ فيما مرَّ أَلَنْجُوْج كما فَعَلْتُ وكما فعلَ هو في البقية. وذُكِرَ في كثيرٍ من الشُروحِ أنَّهم حكموا بزيادة همزة أَلَنْجَج، وإن كان مثل سَفَرْجَلْ موجوداً أي: في كلامهم، وهو يُوهم أنَّ نُوْنَهُ أصليةٌ، وليس كذلك. *فإن قلتَ هلّا عُكسَ في الأمثلةِ المذكورةِ، كأنْ تَحْمِلَ تَتْفُلْ - بفتح التّاءِ - على تُتْفُلِ - بِضَمِّها - فتحكمَ بأصالَتِها. قلتُ: لأنَّه يَلْزَمُ من ذلك مخالفةَ الأصولِ بخلافِ ما تقرَّرَ * ثم بَيَّنَ القسمُ الثَّالِثَ فقال: **(فإن خَرَجَتَا معاً)** أي: الزّنتانِ إلى الحاصِلتانِ بتقديرِ أَصَالَةِ الحرفِ[1] وزيادته عن الأصول **(ف)** الحرفُ **(زَائِدٌ أيضاً كنون نَرْجِس[2])** - بفتحِها - فإنَّهُ بتقديرِ أَصَالَتِهَا فيه وزنه فَعْلِل، وبتقدير زيادتها وزنه تَفْعِل، وكِلَاهُمَا خارجٌ عن الأُصُوْلِ، فَحُكِمَ بزيادتها[3]؛ لأنَّ بابَ الزِّيادةِ واسعٌ. وبعضُهم كَسَرَ نُوْنَهُ وهي فيه زائدةٌ أيضاً، وإنْ وُجِدَ فِعْلِلْ كزبْرِجْ لما مرَّ في تَتْفُل ونحوه. فإنْ قِيْلَ: نَرْجِس[4] أعجميٌّ فَهَلَّا جعلتُم نُوْنَهُ أَصْلًا وإنْ خَالَفَ الأُصُوْلَ، كما قال به الأخفش في نون جالينوس وإن خرج وزنه عن الأُصُوْلِ. أُجيبب بأنَّ جالينوس عَلَمٌ في لغة العَجَم كزيدٍ وعمرٍو. والأعلامُ يُسْتَجازُ فيها ما لا يُسْتَجْازُ في الأجناسِ **(وكـ)** نُوْنِ **(حِنْطَاو[5])** للقَصِيْرِ ولعظيم البَطْنِ، فإنَّه خارجٌ عن الأصولِ؛ إذ ليس في كلامِهم فِعْلأْوْ ولا فِعْلَلْو ولا فِنْعَلْو، فحُكم بزيادتها. لكن اعتُرِضَ خروجُهِ عن الأصولِ مع زيادةِ النُّونِ بأنَّ الأخيرَ موجودٌ في كلامهم نحو كِنْثَأْوٌ[6] لعظيم اللِّحية من كَثَأَتْ لحيتُه أي: نَبَتَت،

---

(١) جاء الحروف في (أ).

(٢) النرّجس: من الرياحين. لسان العرب **(نرجس)** ١٤/١٠٢.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/١٦٨ والمنصف شرح التصريف ١/١٠٤ وشرح الملوكي ص١٦٦ والممتع في التصريف١/٨٠ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٥٧.

(٤) المعرّب ص٦٠٦.

(٥) لسان العرب **(حنطا)** ٣/٣٦٠.

(٦) لسان العرب **(كثا)** ١٢/٣٣ وكتاب سيبويه ٤/٢٦٩ والمنصف شرح التصريف ١/١٦٤_١٦٥ وشرح المفصل ٦/١٢٥ والممتع في التصريف ١/٥٦ وارتشاف الضرب ٢/٢٠٤.

وَعِنْزَهوَ لمَنْ لا يُحدِّث النَّاسَ ولا يَلْهُو وفيه غفلةٌ. من قولهم: رجلٌ عِزهَاةٌ[١] وعِزْهىً بالتَّنوينِ لمَنْ لا يطرب للّهو. فلم تكن زيادةُ النُّونِ لعدم النَّظيرِ؛ بل لأنَّ أكثرَ ما جاءَ في ذلك قد دلَّ فيه الاشتقاقُ على زيادتِها، وقد يُردُّ بأنَّ ما اعترض به نادرٌ، ولا يُرَدُّ على المصنِّفِ ما قيل أَنَّهُ قد وُجِدَ في كلامهم بتقديرِ أصالةِ النُّون فِعْلَلْ نحو قِرْطَعْب، وبتقدير زيادتها فِنْعَأْل نحوَ سِنْدَأْوَ[٢] من السَّذْو[٣] مصدر سَدَتِ الإبلُ في سيرها، مدّت أيديها[٤]؛ لأنَّ الواوَ في مثالِهِ[٥]. زائدةٌ كما صرّح به بعد **(و)** مثلَ **(نونِ جُنْدَب[٦])** - بفتحِ الدّالِ - لضربِ من الجَرَادِ فإنّها بالتقديرَيْنِ خارجةٌ عن الأُصُوْلِ؛ إذ ليس في كلامهم فُعْلَل ولا فُنْعُل **(إذ لم يَثْبُت جُخْدَب)** بوزن جُنْدَب وهو بمعناه، فإذا ثبت كما رواه الأخفش فوزنه فُعْلَلْ؛ لأنَّ الحملَ على الأصلِ حينئذٍ أَوْلَى. قيل لا نُسَلِّمُ أَصَالَةَ النون فيه حينئذ؛ لأنَّ الاشتقاقَ يدلُّ على زيادتها؛ لأنَّه[٧] من الجَذْبِ؛ لأنَّ الأرضَ تَجْدُبُ مع الجَرَادِ غالباً، وأجيبُ بأنّ هذا إنّما يتمُّ إن لو كان الاشتقاقُ مُحَقَّقاً، وليس كذلك، ويجوزُ جُنْدُب - بضم الدال - ونونه زائدة أيضاً وإنْ وجد فُعْلُل كبُرْثُن لمّا مرَّ في تَتْفُل **(إلاّ أن يَشِذَّ)** بأن تُستبعد **(الزيادةُ)** للحرفِ في ذلك المحلِّ فإنَّه يُحْكَمُ بأصالتِهِ **(كميم مَرْزَنْجُوْش[٨])** لنَبْتِ **(دُوْنَ نُوْنِها إذ لم تُزَدْ الميمُ أَوَّلاً خامسةً)** أي: واحد[٩] من خمسةٍ يعني إذا وقعتِ الميمُ[١٠] أوّل كلمةٍ وكانت بحيثُ إذا جُعِلَت أَصْلًا كانت واحدةً من الحروفِ الأصولِ الخمسةِ. فلا يُحْكَمُ بزيادتها في غير

---

(١) لسان العرب **(عزه)** ١٩٤/٩.
(٢) لسان العرب **(سندا)** ٣٨٩/٦.
(٣) وزنها في كتاب سيبويه ١٦٩/٤: فِنْعَلْو.
(٤) جاء يديها في (أ).
(٥) جاء أمثاله في (أ).
(٦) لسان العرب **(جدب)** ١٩٦/٢.
(٧) شرح الشافية للرّضي ٣٦٢/٢ وشرح الملوكي ص١٧١.
(٨) لسان العرب **(مرزجش)** ٧٧/١٣.
(٩) جاء: واحداً في (أ).
(١٠) شرح الشافية للرّضي ٣٦٣/٢ والممتع في التصريف ٧٣٢/٢.

الجاري على الفعلِ. أمّا ميم مَرْزَنْجُوْش فَيُحْكَمُ بزيادتِها لِعَدَم فَعْلَلُوْلٍ فوزنه فَعْلَنْلُوْلٍ[١] **(و)** مثل **(نونِ بَرْنَاسَاء[٢])** للناس يقاس: ما أدري من أي: البَرْنَاسَاءِ هو، فإنّه يُحْكَمُ بأصالتها؛ لأنَّ النونَ لا تُزاد ثالثةً متحركةً كما يأتي فوزنُهُ فَعْلَالَاءُ[٣] **(وأمّا كُنَابِيْل[٤])** لأرض **(فمثل (خُزَعْبِيْل[٥])** للباطل في أصالةِ ثانِيهِ وثالثه وزيادة الياء لعدم فُنَعْلِيْل وفُعَالِيْل وفُعَأْلِيْل ووجود فُعَلِّيْلٍ فهو من مزيد الخماسي، لكنِ ذكره جماعة منهم صاحب المفصل[٦] في مزيد الرباعي، وجعلوا وزنهُ فُعَأْلِيْل.

ولمّا فرغ من عدم النظير أخذ في الغَلَبَةِ فقال: **(فإن لم تَخْرُج)** زِنَةُ الكلمةِ ولا زنة أخرى لها بِتَقْدِير[٧] الأصالةِ والزِّيَادَةِ عن الأصولِ **(فبالغَلَبَةِ)** أي: بغلبةِ الزِّيَادَةِ في ذلك المحلّ يُعْرَفُ الزَّائِدُ من الأصلي **(كالتَّضعيف في مَوْضِعٍ)** أي: عين أو لام **(أو)** في **(مَوْضِعَيْنِ)** أي: فاء وعين ولام لا فاء ولام ـ لما سيأتي ـ **(مع ثلاثةِ أُصُوْلٍ للإلحاق وغيره)** فإنّه يُحكم بزيادةِ المضعّف، وقد مرّ أنَّ الغرضَ هنا الزِّيَادَةُ لغير تَضعيف وإلحاقٍ، وإنّما ذُكِرَ التَّضْعِيْفُ هنا لغلبةِ الزِّيادة له، لا لأنّه الغرض، ولذلك مَثَّلَ له بما ليسَ من حروف الزِّيادة **(كقَرْدَدَ[٨])** بِزِيادةِ اللّامِ للتَّضعِيْف في مَوْضِعٍ مع أنّه للإلحاق بِجَعْفَر، ولهذا لم يدغم **(ومَرْمَرِيْس[٩])** للدَّاهِيَةِ الشَّديدةِ بزيادةِ فَائِهِ وعَيْنِهِ للإلحاقِ بِسَلْسَبِيْل ووزنه

---

(١) الممتع في التصريف ٢٤٧/٢ وسرّ صناعة الإعراب ٤٢٦/١.

(٢) لسان العرب **(برنس)** ٣٩٣/١ وأدب الكاتب ٤٩٥ والمعرّب ص١٥٦ وشرح الكافية الشافية ١٧٥٥/٤ وجاء في فصل المقال ص٥١٣: «زعم ابن دريد أنّها كلمة نبطية، وأنَّ البرَّ: الولد، والنسا: الإنسان».

(٣) كتاب سيبويه ٢٩٥/٤ والمفصل ص٢٤٣.

(٤) معجم البلدان **(كنابيل)** ٥٤٥/٤: كنأبيل: موضع.

(٥) لسان العرب **(خزع)** ٨٣/٤.

(٦) المفصل ص٢٤٣.

(٧) جاء: بتقديري في (أ).

(٨) القردد: ما ارتفع من الأرض. لسان العرب **(قرد)** ٩٦/١١.

(٩) لسان العرب **(مرس)** ٧٩/١٣.

فَعْفَعِيل[(١)] **(وعَصَبْصَب[(٢)])** للشَّديدِ بزيادة عَيْنِهِ ولَامِهِ للإلحاق بسَفَرْجَل ووزنه فَعَلْعَل[(٣)] **(وهَمَّرِش[(٤)])** للعجوزُ بزيادة عَيْنِهِ لغير الإلحاق ووزنه فَعَّلِل[(٥)]، حكموا بتضعِيفهِ لكثرة التضعيف، وإنَّما أَخَّرَه عن التّضعيف الذي في موضع؛ لأنَّ الزِّيادة فيه لغير الإلحاق ـ كما تقرَّر ـ وليذكر ما فيه من الخِلَافِ المذكور بقوله **(وعند الأخفش)** ليس مُضَعَّفاً بل **(أصلُه هَنْمَرِش كجَحْمَرِش)** بمعناه ووزنه فَعْلَلِلْ **(لعدم فَعَّلِل قال[(٦)])** جواباً لما يقال لو كان أصله ذلك لما أدغم لئلا يلبس بوزن آخر **(ولذلك)** أي: ولعدم فَعَلِّلْ **(لم يظهروا)** كما أظهروا في صِنْوَأن ونحوه، بل أدغموا إذ لا يلتبس بِفَعَلِّل لعدمه فوزنه فَعْلَلِل لوجوده لا فَنْعَلِلْ ولا فَعْلَلّ لانتفائهما، وحاصل الجواب منع الالتباس عند الإدغام **(والزَّائِدُ في نحو كَرَّمَ)** من كلِّ مُضَعَّفِ كَقَرْدَدَ الحرفُ **(الثَّاني[(٧)])** لأنَّه المحلَّ الذي احتجنا عندهَ إلى دَعْوَى الزِّيادة وهذا قولُ الجمهور **(وقال الخليل[(٨)])** الحرف **(الأول)** لأنَّ الحكم على الساكن بالزيادة أَوْلَى تقليلًا للمجاز وحُمل عليه المتحرك **(وجوّز سيبويه الأمرين[(٩)])** لِتَعَادُلِ الأَمَارَتَيْنِ عِنْدَهُ **(ولا تُضَاعَفُ الفَاءُ وحدَها)** عند

---

(١) كتاب سيبويه ٤٣٢/٣ و٢٦٩/٤ والأصول في النّحو ٢١٣/٣ والتكملة ص٢٤٢ والمنصف شرح التصريف ١٢/١ـ١٣.

(٢) لسان العرب **(عصب)** ٢٣٤/٩.

(٣) جاء في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٨/٢: «أنَّ وزنه على قول البصريين فَعَلْعَل وعلى قول الكوفيين فَعَلَّل».

(٤) لسان العرب **(همرش)** ١٣١/١٥.

(٥) كتاب سيبويه ٢٩٨/٤.

(٦) الأصول في النّحو ٢٢١/٣ والخصائص ٦٠/٢ والممتع في التصريف ٢٩٦/١ـ٢٩٨ وشرح الشافية للرّضي ٣٦٤/٢.

(٧) المنصف شرح التصريف ١٦٤/١ والأصول في النّحو ٢٤٣/٣ والممتع في التصريف ٣٠٤/١.

(٨) كتاب سيبويه ٣٢٩/٤.

(٩) كتاب سيبويه ٣٢٩/٤ والخصائص ٦١/٢ـ٦٩ والمنصف شرح التصريف ١٦٤/١ والممتع في التصريف ٣٠٣/١ـ٣٠٧.

البصريين لأنّها إن كُرِّرت بعد العينِ لَزِمَ تكريرُ الحرفِ مع الفَصْلِ بحرفٍ أَصْلِيٍّ[1] ولم يَثْبُت مِثْلُهُ أو قبلها أدّى إلى الإدغام، وهو متعذّرٌ لاستلزامِهِ الابتداءَ بالسَّاكنِ، والإتيانُ بالهمزةِ قد يُلْبِس مع الاستغناءِ عنها **(ونحو زَلْزَل وصِيصِيَة[2])** للحُصْنِ **(وقَوْقَيْتُ)** في قوقى[3] الدِّيكُ قَوْقَاة، أي: صاح **(وضَوْضَيْت)** في الضوضاء[4] وهو الصِّياح أي: كل منها **(رباعيٌّ)** أوزانها فَعْلَلٌ وفِعْلِلَةٌ وفَعْلَلْتُ وأصلُ الأخيرين قَوْقَوْتُ وضَوْضَوْتُ، قُلِبَت الواوُ فيهما ياءً لوقوعِها رابعةً كما في أَغْزَيْتُ[5] **(وليس)** نحو زلزل إلى آخره **(بـ)** ذي **(تكرير لفاءٍ ولا لعينٍ للفصل)** أي: للزوم الفصلِ بين المُكَرَّرَينِ كما تقرَرَ بخلافِ نحو مَرْمَرِيس، حيث حُكِمَ فيه بالتكرير مع الفَصْلِ لأنَّ الفاءَ والعينَ معاً ثُمَّ مُكَرَّرَانِ مع وجودِ اللَّامِ آخراً ولأنَّ الرَّاءَ مُكَرَّرُ فيه فكأنَّهُ ليس بأصلٍ، ولا يمكنُ ذلك في نحو زَلْزَلَ لصيرورتِهِ حينئذٍ على وزن فَعْفَعَ وهو ممتنعٌ لِبَقَاءِ الكلمة بلا لام **(ولا بذي زيادةٍ لأحدِ حرفي اللِّيْنِ)** أي: العلَّةِ مع أنَّ الياءَ والواوَ من حروفِ الزِّيادة، وأنَّ الياءَ لا تقعُ مع ثلاثةِ أُصُولٍ إلّا زائدةٍ غالباً **(لِدَفْعِ التَّحَكُّمِ)** على أنَّه لو جُعِلَ الزَّائِدُ أولُهما، صارت الكلمةُ ثلاثيةً فاؤُها وعينُها من جنسٍ واحد نحو «يَيْن»[6]لمكان، أو ثانيهماً صارت فاءُ الكلمةِ ولامُها من جنسٍ واحدٍ نحو سَلس، وكلٌّ منهما قليلٌ **(وكذلك سَلْسَبِيْل)** ليس بذي تَكْرِيرٍ لفاءٍ ولا لعينٍ لمّا مرَّ فهو **(خماسيٌّ على الأكثرِ)** فوزنُهُ فَعْلَلِيْل لا فَعْفَليل ولا مَفْلَلِيع ولا فَعْفَلِيْع **(وقال الكوفيونَ[7])** يجوز تكريرُ الفاءِ وحدَها لأنَّ

---

(١) جاء أصلٍ في (أ).

(٢) لسان العرب **(صيص)** ٤٥٤/٧ وشرح الشافية للرّضي ٣٦٨/٢.

(٣) لسان العرب **(قوا)** ٣٦٧/١١.

(٤) لسان العرب **(ضوا)** ١٠٣/٨.

(٥) المنصف شرح التصريف ١٧٢/١ والممتع في التصريف ٥٩٠/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٦٩/٢.

(٦) يَيْنُ: عينٌ بواوٍ يقال له: حورتان. معجم البلدان **(يين)** ٥١٨/٥.

(٧) قال أبو العلاء: «اختلفوا في بناء **(زلزل)**، فقال المتقدّمون من البصريين: وزنُه فَعْلَلَ. وقال المتقدمون من أصحاب اللغة: وزن زلزل فَعْفَعَ. وقال بعضهم وزن زلزل: فَعْفَلَ، وإلى هذا ذهب الزّجّاج». رسالة الملائكة ص٢٧٨-٢٧٩.

(**زَلْزَلَ من زَلَّ وصَرْصَرَ**[١]) أي: صَوَّتَ (**من صرَّ**) القلمُ والبابُ صَرِيراً (**ودَمْدَمَ**[٢]) اللّهُ عليهم أي: أَهْلَكَهُم (**من دَمَّ**[٣]) اليَرْبُوْعُ جُحْرَهُ أي: كَبَسَهُ وسَدَّهُ، وإنَّما صاروا لهذه الاشتقاقات (**لاتِّفاق المعنى**) وهو ضَعيفٌ؛ إذ لم يَثْبُت تكريرٌ مع الفَصْلِ بحرفٍ أصليٍّ ـ كما مرَّ ـ وخرجَ بالأصليِّ الزائدُ كالعين الثَّانيةِ من عَصَبْصَبٍ، فإنَّ وَزْنَهُ فَعَلْعَلُ كما مرَّ، ومثَّل بعضهُم له بكَوْكَبٍ، وعَلَّلَهُ بأنَّ وَزْنَهُ فَوْعَل لا فَعْفَل بإتفاق. وفيه نَظَرٌ يعلم من تعليله، وعَطَفَ على «كالتَّضْعِيْفِ» قَوْلَهُ (**وكالهمزة**) الواقعةِ (**أوَّلاً مَعَ ثلاثةِ أُصُوْلٍ فقط**) فإنَّه يُحْكَمُ بزيادَتِها[٤]، لِغَلَبَةِ زيادتها حينئذ كأَحْمَر وأَكْرَم وكإِبْرِيْق؛ لأنَّ الياءَ فيه ليست من الأصولِ، فالأصولُ فيه ثلاثةٌ فقط (**فأَفْكَلَ**[٥]) ـ بالتَّنوين ـ للرعدة وزنه (**أَفْعَل**[٦]) بزيادة الهمزةِ لوجودِ الشَّرطين المذكورَين لا فَعْلَلٌ ومثَّلَ بأَفْكَلَ بأَفْضَل ونحوه؛ لأنَّ الكلامَ فيما اشتقاقَ له، وإنَّما تُعْرَفُ زيادَتُهُ بالغلبةِ (**والمُخَالِفُ**) أي: المدَّعِي أَنَّهُ فَعْلَلَ بأصالةِ (**مُخْطِئٌ**) لارتكابهِ خلافَ الغالبِ بلا ضرورةٍ، وخَرَجَ بقوله «أَوَّلَا»[٧]، ما لَوْ وَقَعَتِ الهمزَةُ غيرَ أَوَّلٍ ولم يَدُلَّ دليلٌ على زيادَتِها نحو «بَرْأَلَ»[٨] الدِّيْكُ بَرْأَلَةً، إذا ردَّ بُرَائِلَه أي: ريش قفَاهُ إلى رأسِهِ عند الهِراش مثلًا، ونحو «تَكَرْفَأَ»[٩] السَّحابُ أي: ارتفعَ. وبقوله مع ثلاثَةِ أُصُوْلٍ فقط

---

(١) لسان العرب (**صرصر**) ٣٢٢/٧.

(٢) الشمس ١٤/٩١: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾﴾.

(٣) لسان العرب (**دمم**) ٤٠٩/٤.

(٤) كتاب سيبويه ٣٠٧/٤ والسِّيرافي النحوي ص٥٥٢ـ٥٥٦ والأصول في النّحو ١٨٦/٣ـ١٩٠ والتكملة ص٢٣١ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٧/١ والمنصف شرح التصريف ٩٩/١ـ١٠٠ ونزهة الطرف ص٢١٢ والممتع في التصريف ٢٢٧/١.

(٥) لسان العرب (**فكل**) ٣٠٩/١٠.

(٦) كتاب سيبويه ٢٣٥/٤.

(٧) قال سيبويه: «الهمزة لا تُزاد غير أُوْلى إلاّ بثبتٍ». الكتاب ٣٢٥/٤ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٧/١ـ١٠٨ والمنصف شرح التصريف ١٠٥/١.

(٨) لسان العرب (**برال**) ٣٥٦/١ـ٣٥٧.

(٩) لسان العرب (**كرفا**) ٧٤/١٢.

ما لو وَقَعَت مع أقلّ من ثلاثةٍ كإِبْدَأ ومعَ أكثرَ منها كإصْطَبْل[١] كما صرّح به في قوله **(وإصْطِبْل)** وزنه فِعْلَلّ **(كقِرْطَعْب)** فالهمزة في[٢] ذلك كلّه أصليَّةٌ، إذ لم تَثْبُت زيادَتُها في مثلِهِ، والأصلُ عدمُ الزِّيادة، واحتُجَّ[٣] لأصَالَتِها في إصْطَبْل بأنّها مع ثِقَلِهَا ومع ثقله؛ لكونِهِ رُبَاعِيًّا ليست فيه لمعنى فلا حاجةَ لِزِيَادَتِهَا، وبأنّه أَعْجَمِيٌّ[٤] ولذلك حُكِمَ بأصالَتِهَا في إبراهيم وإسماعيل **(والمِيْمُ كذلك[٥])** أي: كالهمزة في أنّها إذا وقعت أوّلًا مع ثلاثةِ أُصُوْلٍ فقط كانت زائدةً؛ لأنَّ الهمزةَ أوّلُ مخارجِ الحلقِ والميمُ أوّلُ مخارجِ الشَّفَتين فجُعلت زيادَتُهما أوّلًا لِيُنَاسِبَ مخرجاهُما محلَّ زيادَتِهِمَا، لكنَّ الهمزةَ زِيدَت في الاسمِ والفعلِ؛ والميمُ في الاسم[٦] فقط كمَنبِج[٧] - بكسر الباء - لبلد فميمُه زائدةٌ لِغَلَبَةِ زيادَتها في مِثْلِهِ ونُوْنُه[٨] أصليَّةٌ؛ لأنَّ زيادَتَها ثانيةً قليلٌ، ولا يجوزُ جعلُهما أَصْلِيَّين إذ ليس في الأُصُوْلِ مثل جِعْفَرٍ - بكسر الفاء - ولا زَائِدَينِ لئلا تَبْقَى الكلمةُ المُعَرَبَةُ

---

(١) الإصطبل: موقف الدّابة. لسان العرب **(إصطبل)** ١/١٥٤.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٩٤ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠٨ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٤٠ والممتع في التصريف١/٢٣٠.

(٣) المسائل الحلبيات ص٣٧٩ والمعرَّب ص١١٢ وشرح المفصل ٩/١٤٥ وشرح الملوكي ص١٤١ـ١٤٣ والممتع في التصريف١/٢٣١.

(٤) سرّ صناعة الإعراب١/١٠٧ وشرح المفصل٨/١٤٥ وشرح الملوكي ص١٤١ـ١٤٣ والممتع في التصريف١/٢٣١.

(٥) مواضع زيادة الهمزة في كتاب سيبويه ٤/٢٣٧ والسِّيرافي النحوي ص٥٦٣ والأصول في النّحو ٣/٢٠٧ والتكملة ص٢٣٧ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٦ ونزهة الطرف ص٢١٧ وشرح المفصل ٩/٤٥١ والممتع في التصريف١/٢٣٩ وارتشاف الضرب ٢/١٩٣ـ١٩٦.

(٦) سرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٦.

(٧) منبج: «أوّل مَنْ بناها كسرى لمّا غلب على الشام. وهي مدينةٌ كبيرةٌ، بينها وبين الفرات ثلاثةُ فراسخ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ». معجم البلدان **(منبج)** ٥/٢٣٨.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٣٠٨ والأصول في النّحو ٣/٢٣٧ والتكملة ص٢٣٧ والتكملة ص٢٣٧ وشرح الملوكي ص١٥٢.

على أَصْلَيْنِ فَأَحَدُهُمَا زائدٌ وهو الميمُ لِمَا قلناهُ وخَرَجَ ما لو وَقَعَت الميمُ غيرَ أَوَّلٍ، ولم يَدُلَّ دليلٌ على زيادَتِها كقِمَطْرٍ أو مع أقلّ من ثلاثةِ أصولٍ كمَنَعَ[١] أو مع أكثر منها كمَرْزَنْجُوْش فالميم فيها أصليَّةٌ **(و)** زيادتها **(مَطَّرِدَةٌ في)** في الاسم **(الجاري على الفعلِ)** من اسم فاعلٍ من غيرِ ثلاثيٍّ واسمِ مفعولٍ ومصدرٍ ميميٍّ وأسماءِ زمانٍ ومكانٍ وآلةٍ كما عُرف ذلك بالاشتقاق، فإنْ أُبْهَمَ شيءٍ حُمِلَ على ما علم. **(والياءُ زِيْدَت[٢])** ولو غيرَ أوْلٍ **(مع)** أُصُوْلٍ **(ثلاثةٍ فصاعداً)** كيَعْمُل وضَيْغَم[٣] للأسد من الضَّغم وهو العضُّ **(إلاّ في أوّلِ الرُّباعيّ)** بأن يكونَ بعد الياءِ أربعةُ أحرفٍ كيَغْقُوْب، فليست بزيادةٍ[٤]؛ لأنَّ الزوائدَ لا تلحقُ بناتِ الأربعةِ من أَوَّلها **(إلاّ فيما يجري على الفعلِ)** المضارعِ[٥] كيُدَحْرِجُ عَلَمَاً فإنَّها حينئذٍ تكونُ زائدةً **(ولذلك كان[٦] يَسْتَعُوْرُ)** لموضعِ عند حَرَّةِ المدينةِ ولشجرٍ يُسْتَاك به ولكساءٍ يُجْعَلُ على عَجُزِ البعيرِ وللدَّاهيةِ وللبَاطلِ فَعْلَلُوْلَا **(كعَضْرَفُوْطٍ[٧])** لِذَكَرِ القَطاَ كما مرَّ فالياء أصلية[٨] **(وسُلَحْفِيَة[٩])** لغةٌ في سُلَحفَاة لِدَابَّةٍ جِلْدُهَا عِظَامٌ وزنها **(فُعَلِّيَة)** فالياءُ زائدةٌ - لما مرّ - وزيادتُها للإلحاقِ

(١) جاء كمصع في (أ).

(٢) مواضع زيادة الياء في كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النّحو ٢٠٣/٣ والتكملة ص٢٣٥ ذ وسرّ صناعة الإعراب ٧٦٧/٢ والمنصف شرح التصريف ١١١/١-١١٢ ونزهة الطرف ص٢١٦ وشرح المفصل ١١٧/٦ والممتع في التصريف ٢٨٦/١ وما بعدها وارتشاف الضرب ٢٢٠/٢ - ٢٢١.

(٣) لسان العرب **(ضخم)** ٦٨/٨.

(٤) جاء بزائدة في (أ).

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣٧٥/٢.

(٦) لسان العرب **(يستعر)** ٤٤٥/١٥. قال سيبويه: «وأمّا يستعور فالياء فيه بمنزلة عين عَضْرَفُوطٍ؛ لأنَّ الحروفَ الزّوائدَ لا تلحق بنات الأربعة أوّلاً إلاّ الميمُ التي في الاسم الذي يكون على فِعْلَة، فصار كفِعْل بناتِ الثلاثة المزيد». الكتاب ٣١٣/٤ والأصول في النّحو ٢٣٥/٣.

(٧) لسان العرب **(عضرفط)** ٢٥٦/٩.

(٨) كتاب سيبويه ٣٠٣/٤ والأصول في النّحو ٢٣٥/٣.

(٩) لسان العرب **(سلحف)** ٣٢٣/٦.

بقُذَعْمِلَة[١] **(والواو[٢] والألفُ[٣] زِيدَتَا)** أي: كلٌّ منهما **(مع)** أصولِ **(ثلاثةٍ فَصَاعدا[٤])** كجَوْهَر من الجَهَارةِ[٥]. وهي الحُسْنُ، وضَارِب وجَدْوَل وكتاب وعرقوة وحبلىَ وعَضْرَفُوْط وحبنطا وقبعثرى وأربعاوى[٦] **(إلاّ في الأوَّلِ[٧])** من الكلمةِ فلا يُزَادان فيه؛ إذ لا يمكنُ الابتداءُ بالألفِ، وأمّا الواوُ فلأنَّها إن كانت مضمومةً أو مكسورةً يتطّرق إليها الهمزُ كأُجُوْه وإِشَاح أو مفتوحةً تطَّرق إليها الهمزُ عند صَيْرُوْرَتِها مضمومةً في الاسم مُصَغَّراً، وفي الفعلِ عند بنائِهِ للمفعولِ وإذا همزتَ لم يُعْلَم أهيَ المنقلبةُ[٨] أم لا **(ولذلكَ)** أي: ولكونِها لا تُزادُ أوّلًا **(كان ورنْقل[٩])** للداهية فَعَنْلَلا[١٠] بأصالتها **(كجَحَنْفَل[١١])** لغليظِ الشَّفة **(والنُّونُ[١٢]. كَثُرَت)** زيادتُها **(بعد الألفِ)** المَسْبوقة بثلاثةِ أُصُوْلِ فَصَاعداً **(آخراً)**

---

(١) كتاب سيبويه ٢٩٣/٤ والأصول في النحو ٢١٧/٣ والتكملة ص٢٣٥ وشرح المفصل ١٤١/٦.

(٢) مواضع زيادة الواو في: كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النّحو ٢٠٩/٣ وما بعدها والتكملة ص٢٣٦ ونزهة الطرف ص٢١٥ وشرح المفصل ١٥٠/٩ والممتع في التصريف ٢٩١/١ وما بعدها.

(٣) مواضع زيادة الألف: كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النّحو ١٩٠/٣ وما بعدها ونزهة الطرف ص٢١٥ وشرح المفصل ١٤٦/٩.

(٤) المنصف شرح التصريف ١١٢/١ والممتع في التصريف ٢٩٢/١.

(٥) لسان العرب **(جهر)** ٣٩٨/٢.

(٦) أَرْبُعاوي: حُكي عن ابن الأعرابي: لا تكن أربعاويّاً أي ممَنْ يصوم الأربعاء وحده والأربعاء والأربعاوي: عمودٌ من أعمدة الخِباء. لسان العرب **(ربع)** ١٢٠/٥-١٢١.

(٧) سرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ وشرح الملوكي ص١٣١ وشرح المفصل ١٥٠/٩.

(٨) سرَ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ والمنصف شرح التصريف ١١٢/١-١١٣ وشرح الملوكي ص١٣١-١٣٢.

(٩) لسان العرب **(ورنقل)** ٢٨٠/١٥.

(١٠) كتاب سيبويه ٣١٥/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٥/٢ والمنصف شرح التصريف ١٧١/١ وشرح المفصل١٥٠/٩.

(١١) سبق توضيح معناه في ص.

(١٢) مواضع زيادة النون في: كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النّحو ٢٠٥/٣ ونزهة الطرف ص٢١٨ وشرح المفصل ١٥٤/٩ والممتع في التصريف ٢٥٧/١.

نحو عُثْمَان وسَكْرَان وسَرْحَان وزَعْفَرَان وعَبَوْثَران[١] لنبت طيب الرائحة بخلاف نحو سِنَان وعَنَان نعم إنْ دلَّ دليلٌ[٢] على أصالتها كانت أصليةً كنون مَرّان[٣] لأنَّه من المَرَانَة وهي اللين **(و)** كَثُرَت زيادتُها **(ثالثةً نحو شَرَنْبَث[٤])** لغليظ الكَفَّينِ والرِّجْلَيْنِ، وربَّما وصف به الأسد، وزيادتُها فيه لموافقته[٥] معنى شُرَابِث ـ بضمِّ الشين ـ والألفُ فيه[٦] زائدةٌ فكذا النون لتعاقبهما في الاسم على معنى كما في ذلك ونحوه «كجُرَنْفِش»[٧] لعظيم الجنبين «وجُرافش» ـ بضمّ الجيم ـ **(و)** نحو **(عُرُنْد[٨])** لِلْغَلِيظ بزيادتِها لعدم فُعُلْل ـ بضمِّ الفاءِ والعين ـ فيما اختلفت فيه اللّامانِ بخلافِ نَحْوِ جُبُن[٩] وعُتُلّ[١٠]. وأشار بقوله «والنون كَثُرَت» إلى آخره أنَّ زيادتَها أوَّلَا كنَرْجِس وثانياً كعَنْسَل ورابعاً كرَعْشَن. وإن وقعت كما ذكرها في محلِّها لم تَكْثُر **(واطَّرَدَت)** زيادتُها **(في)** وفي نسخة مع **(المضارع)** المتكلِّم مع غيرِهِ نحو نَضْرِب **(و)** في **(المُطَاوِع)** نحو انَقَطع واحْرَنْجَمَ، أما في غيرهما فلا، بمعنى أنّ لا نحكمُ بزيادتها إلّا إذا دلَّ دليلٌ من اشتقاقٍ أو غيرِهِ على زيادتها ولذلك حُكِمَ بأصالتها في نَهْشَلٍ[١١] للذئب وللصَّقر، وفي

---

(١) لسان العرب **(عبثر)** ٩/٩.

(٢) قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمّى» مُرَّاناً «، فقال: اصرفْهُ لأنَّ المُرَان إنَّما سمّي لِلِيْنِهِ، فهو فُعّال، كما يُسمّى الحُمّاضُ لحموضته، وإنَّما المرانة: اللِّينُ». الكتاب ٣١٨/٣ والمنصف ١٣٤/١ والممتع في التصريف ٢٦٠/١.

(٣) المُرّان: الرِّماحُ الصلبةُ اللَّدنة. لسان العرب **(مرن)** ٨٦/١٣.

(٤) سبق توضيح معناه ص٢٦٣.

(٥) جاء لموافقة في (أ).

(٦) كتاب سيبويه ٣٢٣/٤ والأصول في النّحو ٢٤٠/٣.

(٧) لسان العرب **(جرش)** ٢٥٠/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٢٧٠/٤ والأصول في النّحو ٢٠٦/٣ والممتع في التصريف ٨٥/١.

(٩) جاء جبق في (أ). والجُبْنُ والجُبُنُ والجُبُنُّ: الذي يُؤكل، والواحدة من كلٍّ ذلك بالهاء جُبُنَّه. لسان العرب **(جبن)** ١٧٢/٢١.

(١٠) العُتُلّ: الغليظ. لسان العرب **(عتل)** ٤٠/٩. قال تعالى: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ القلم ١٣/٦٨.

(١١) لسان العرب **(نهشل)** ٣٠٦/١٤.

عَنتَر[١] للذُّبَاب الأزرقِ، وأمّا زيادَتُها في المثنّى والمجموعِ على حدِه، والأمثلة الخمسة فقد مَرّت في النّحو[٢] مع أنَّ بعضَها بعدَ الألف آخراً والبعض الآخر قريبٌ منه فلذا لم يذكره هنا، **(والتّاءُ[٣])** اطَّرَدَت زيادتُها **(في تَفْعِيل)** كتَقْدَيسِ **(ونحوِهِ)** كتَفَعُّل وتَفَاعل وتَفْعَال كتكلُّم وتَضَارب وتَرْدَاد وفي نحو **(رَغَبوت)** وجَبَروت ـ وقد مرَّ ـ **(والسِّينُ اطَّرَدَت[٤])** زيادتُها **(في استفعل)** كاستخرج **(وشذّت)** زيادتها **(في اسطاع[٥] قال سيبويه[٦] هو)** في الأصل **(أطاع)** من الإطاعة **(فمضارعه يُسْطِيعُ بالضمّ)** وأصله يُطيع فالشّاذ زيادة السين قال أبو البقاء[٧]: وإنّما زِيْدَت ليكونَ جَبْرَاً لِمَا دَخَلَ الكلمةَ من التَّغيير؛ لأنَّ أصلها أَطْوَعَ[٨] يُطْوِعُ **(وقال الفرّاء[٩] الشَّاذُ فتحُ الهمزة)** وجعلها همزةَ قطع **(وحذفُ التَّاءَ)** لأنّه في

(١) لسان العرب **(عنتر)** ٤١٧/٩ وكتاب سيبويه ٣١٩/٤ والأصول في النّحو ٢٣٩/٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٦٨/١ والمنصف شرح التصريف ١٠٣/١.

(٢) الأصول في النّحو ٢٣٨/٣.

(٣) مواضع زيادة التاء في كتاب سيبويه ٢٣٦/٤ والأصول في النّحو ٢٠٦/٣ والتكملة ص٢٤١ وسرّ صناعة الإعراب. . . ١٥٧/١ ونزهة الطرف ص٢١٩ والممتع في التصريف ٢٧٢/١.

(٤) مواضع زيادة السين في كتاب سيبويه ٢٨٣/٤ والأصول في النّحو ٢٤٣/٣ والتكملة ص٢٤٢ وسرّ صناعة الإعراب ١٩٧/١ والممتع في التصريف ٢٢٢/١.

(٥) أشار ابن جني في الخصائص ٢٦٠/١ إلى خمس لغات هي: «استطعت واسطعت واستعت وأسطعت وأستعت».

(٦) كتاب سيبويه ٤٨٣/٤.

(٧) الشيخ الإمام العّلامة النّحوي محبّ الدّين أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري الضرير النحوي. ولد سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة. قرأ العربية على ابن الخشّاب من تصانيفه: تفسير القرآن وإعراب القرآن وشرح الحماسة وشرح المقامات. توفي في ثامن ربيع الآخر سنة ست عشرة وستمائة. وفيات الأعيان ١٠٠/٣ وسير أعلام النبلاء ٩١/٢٢ـ٩٣.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ١٩٩/١ـ٢٠٠.

(٩) سرّ صناعة الإعراب ٢٠٠/١ـ٢٠١ والممتع في التصريف ٢٢٦/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٨٠/٢.

الأصل استطاع من الاستطاعة (**فمضارعه**) يُسْطِيْعُ (**بالفتح**) وأصلُهُ يستطيع.

ثمَّ ردَّ على الزّمخشري[١] دعواه أنَّ سينَ الكَسْكَسَة من الزَّوائِدِ فقال (**وعدُّ سِيْنِ الكَسْكَسَةِ**[٢]) وهي التي تَلْحَقُ بكافِ المؤنث في لغة بكر حالةَ الوقف نحو أَكْرَمْتكِس، ومررت بِكِسْ آنفاً ـ بِكَسْرِ الكافِ ـ فَرْقَاً بينهما وبين كافِ المذكَّرِ أي: عدّها من الزَّوائد (**غلطٌ لاستلزامه شينَ**) أي: عدَّ شين (**الكَشْكَشَة**) في لغة بني تميم حالةَ الوقفِ من ذلك نحو أَكْرَمْتُكِش ومررت بِكِشْ من الزَّوائد مع أنَّها ليست منها، ولأنَّ السينَ جِيءَ بها لمعنى كما تقرّر فَعَدُّهَا من الزَّوائِدِ غَلَطٌ مع أنَّه يُعْتَبَر في المعدودِ منها أن يصيرَ من المزيدِ فيه كشيءٍ واحدٍ كألف ضاربٍ، وما ذُكِرَ، بخلاف ذلك، بل هو كلمةٌ مُتَّصِلَةٌ بأخرى كهاءِ السَّكْتِ. وقيل: خصوا السين والشين بالزّيادةِ في ذلك لخفائِهما لما فيهما من الهَمْسِ على إلحاقهما، غيرُ فصيح. والكِسْكِسة قيل بكسر الكاف بلحوقِها كافِ المؤنَّث وهي مكسورةٌ، فالحكايةُ أيضاً بالكسرِ، والمختارُ الفتحُ؛ لأنَّها مصدرُ كَسْكَسَ بوزن فَعْلَلَ، وهو بالفتحِ لا غير بدليلِ فتحِ باء بَسْمَلَة، أي: قالَ بِسمِ اللَّهِ، مع أنّها مكسورةٌ في بسم الله، وسينَ سَبْحَلَةَ مصدر سَبْحَل، أي: قال سُبْحَان اللَّه، مع أنّها مضمومةٌ في سُبحَان اللَّه. قيل: وسمَّى المذكوران بالكسكسة والكشكشة لتكرّرِ الكافِ مع السِّين أو الشين فيهما (**وامّا اللامُ**[٣] **فقليلةٌ**) زيادتُها؛ لأنَّها أَبْعَدُ حروفِ الزِّيادةِ شبهاً بحروفِ المدِّ (**كزَيْدل وعَبْدَل**) في زيد وعبد عَلَمَين (**حتى قال بعضُهم**[٤] **في فَيْشَلَةِ**[٥]) لرأسِ الذَّكَر وزنُها (**فَيْعَلَة**) بِزِيَادة

---

(١) المفصل ص٣٦٠ والسِّيرافي النحوي ص٤٧٢ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٢٠ـ١٢١ والممتع في التصريف١/٢٠١ وشرح الشافية للرّضي ٢/٣٨٠ـ٣٨١ وشرح الكافية ٢/٤٠٩.

(٢) مجالس ثعلب ص١١٦.

(٣) مواضع زيادة اللاّم في كتاب سيبويه ٤/٢٣٧ والأصول في النّحو ٣/٢٤٣ والتكملة ص٢٤٢ ونزهة الطرف ص٢٢٢ وشرح المفصل ١٠/٦ والممتع في التصريف ١/٢١٣.

(٤) قال الرّضي: «اعلم أنَّ الجرمي أنكر كونَ اللاّم من حروف الزِّيادة». شرح الشافية ٢/ ٣٨١.

(٥) لسان العرب (**فيش**) ١٠/٣٦٥.

الياءِ وأصالةِ اللَّام **(مع)** مجيء **(فَيْشَة)** بمعناها الدّال على العكس **(و)** قال **(في هَيْقَل**[١]**)** للذَّكر من النَّعَام وزنه **(فَيْعَلْ)** بزيادةِ الياءِ وأصالةِ اللَّام **(مع)** مجيء **(هَيْقٍ)** وبمعناه الدَّال علَى العكس **(وفي طَيْسَل**[٢]**)** وزنُه فَيْعَل بزيادةِ اليَّاء وأصالة اللام **(مع)** مجيء **(طَيْس)** بمعناه الدَّال على العكس، وكلاهما للكثير من الرَّمْلِ وغيره **(وفي فَحْجَل**[٣]**)** وزنه فَعْلَلَ **(كجَعْفَر)** بأصالة اللَّام **(مع)** مجيء **(أَفْحَجَ بمعناه)** الدَّال على زيادتها ومعناهما: الذي يَتَدانى صدورُ قَدَمَيْهِ ويَتَبَاعَد عُقْبَاه، فتكون المذكوراتُ[٤] مأخوذةً من معنى المحذوفِ منها اللّام، لا من لفظها، وإن وافقتها في بعض الحروفِ كدَمِثْ ودِمَثْر ـ كما يأتي بيانه ـ والمختار أنَّ لامَها زائدةٌ ولا اعتداد بمثل[٥] دَمِث[٦] ودِمَثْر لقلَّة مثلِ ذلك، والإلحاقُ بالأكثرِ أَوْلَى، وقال في الأخير كجَعْفَر، ولم يقل فَعْلَلَ لأنَّ فَعْلَلًا مُشْتَرِكٌ بين الثُّلاثيِّ المزيدِ لاماً كقَرْدَدَ وبين الرُّباعيّ المُجرّد، ففي ذِكْرِ جَعْفَر تصريحٌ بأصالةَ اللَّام **(وأمّا الهاء فكان المبرِّدُ**[٧] **لا يعدُّها)** من حروف الزِّيادة **(ولا يَلْزَمُهُ)** نقضاً **(نحو اِخْشَهْ)** ممّا زِيد فيه هاءُ السّكت **(فإنّها)** مع أنّها ليس مع ما زيدت فيه كشيء واحد **(حرفُ مَغْنَى كالتَّنوين وباءِ الجرّ ولامه)** فلا يُعَدُّ من حروف الزِّيادة **(وإنَّما يَلْزَمُهُ)** نقضاً **(أُمَّهاتٍ)** في أُمَات جمع أُمّ، وقد يقال أُمَّهات في الأَنَاسِي وأُمَّاتٌ في البهائِم **(و)** يلزمه **(نحو)** قول قُصي[٨] بن كلاب:

---

(١) لسان العرب **(هيق)** ١٥/١٨١.

(٢) لسان العرب **(طيس)** ٨/٢٤٢.

(٣) لسان العرب **(فحج)** ١٠/١٩١.

(٤) ساق ابن جني في الخصائص ٢/٤٤ـ٤٩ طائفة من هذه الألفاظ في بابٍ سمّاه «بابٌ في تداخل الأصول الثلاثية والرُّباعية والخماسيّة».

(٥) الخصائص ٢/٤٩.

(٦) الدَّمث: المكان اللّين ذو رملٍ، وأرضٌ دِمَثْرٌ: سَهْلَةٌ. لسان العرب **(دمث)** ٤/٤٠٠.

(٧) صرّح المبرّد في المقتضب ١/١٩٤ أنَّ الهاء من حروف الزِّيادة. وفي ٣/١٦٩ أنَّ الهاء من حروف البدل لكنّهم نقلوا خطأً في سرّ صناعة الإعراب ١/٦٢ والأصول في النّحو ٣/٢٣٦ وشرح المفصل ١٠/٢ والممتع في التصريف١/٢١٧.

(٨) قُصَيّ بن كلاب: أحدُ أجداد النبي ﷺ واسمه زيد. السيرة النبوية لابن هشام ١/١.

* إنّـي لَدَى الـحَـرْبِ رَخِـيُّ الـلَّـبَـبْ
* مُـعْـتَـزِمُ الـصَّـوْتِ عـالـي الـنـسـب
* **(أُمَّـهَـتِـي خِـنْـدِفُ وإلْـيَـاسُ أَبِـي[1])**

اللَّبَبُ[2] ما يُشَدُّ على صدرِ الدَّابة ليُمْنَعَ الرَّحلُ من التَّأَخرِ، ويقال: فلانٌ في لَبَب رخِيٍّ، أي: حالٍ واسعٍ، والاعتزامُ العزم ولزومُ القَصْدِ في المشي، وخِنْدَف[3] اسمها لَيْلَى، وسُمِّيت به من الخَنْدفةِ[4] وهي مِشْيَةٌ كالهَرْوَلَةِ، وهمزة إلياس[5] همزة قطع عند الأكثر وهمزةُ وصلٍ عند الأقلّ. وعلى الثَّاني جَرَى الشَّاعِرُ **(وأُمٌّ)** وزنها **(فُعْلٌ بدليل[6])** مجيء **(الأُمُومَةِ)** في مصدرها، وأُمَّات في جمعها، فأُمَّهَة فُعْلَهَةٌ بزيادة الهاء **(وأجيب)** عن ذلك إمَّا بمنع أنَّ أُمّاً فُعْل والهاء زائدة ويسند **(بجواز أصالتها بدليل)** مجيء **(تَأَمَّهْتُ)** أي: اتخذْتُ أمّاً **(فتكون أُمَّهَةٌ فُعَّلَةٌ كأُبَّهَةٍ[7])** للعظمة **(ثم حُذفت الهاءُ)** والتاءُ، فوزن أُمٍّ فُع، وأُمُومَة فُعُوعَة **(أو)** بمنع لزوم زيادة الهاء بتقدير تسليم أنَّ أُمّاً فُعْل، ويُسْنَدُ بجواز أن يقال **(هما أصلان)** فأُمّ فُعْل وأُمَّهَة فُعَلَة **(كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ)** للمكان اللين، فإنهما أصلان، إذ لا يمكن أن يُقال الرَّاءُ زائدةٌ؛ لأنَّها ليست[8] من حروفِ الزيادة **(و)**

---

(١) الرّجز في: سرّ صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ وشرح المفصل ٣/١٠ وشرح الملوكي ص٢٠٣ والممتع في التصريف ٢١٧/١ وشرح شواهد الشافية ص٣٠١. موضع الشاهد: على أنَّ الهاء في أُمَّهَتي زائدةٌ.

(٢) لسان العرب **(لبب)** ٢١٧/١٢.

(٣) «قال ابن هشام/: خِنْدَف بِنْت عِمْرَان بن إلحاق بن قُضاعة». السيرة النبوية ٧٥/١.

(٤) لسان العرب **(خندف)** ٢٢٧/٤.

(٥) قال تعالى: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٢٣﴾ الصّافّات ١٢٣/٣٧. قال ابن مجاهد: «قرأ ابنُ عامر وحدة: **(وإنَّ الْيَاسَ)** بغير همز وقرأ الباقون: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ﴾ بالهمز». السبعة ص٥٤٨.

(٦) سرّ صناعة الإعراب ٥٦٤/٢ وشرح المفصل ٤/١٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٨٤/٢ الممتع في التصريف ٢١٨/٢.

(٧) لسان العرب **(ابه)** ٥٤/١.

(٨) قال ابن جني: «ولا يمكن لأحدٍ أن يقول إنَّ الراء من حروف الزيادة». المنصف شرح التصريف ٢٦/١ بتصرف.

كـ (**ثَرَّةٍ**[1] **وثَرْثَار**) لمعنيين متقاربَين، يقال عَيْنٌ ثَرَّةٌ، وسَحَابٌ ثَرٌّ، أي: كثيرُ الماءِ ورجلٌ ثَرْثَارٌ أي: مِكْثَارٌ مِهْذَارٌ من الثرثرة. وهي كَثْرَةُ الكلام وتَرْدِيْدُهُ إذ لا يمكن زيادةُ الثاءِ الثَّانيةِ في ثَرْثَار لِلُزُوْم الفَصْلِ بين المُكَرَّرَيْنِ (و) كـ (**لُؤْلُؤ ولأّل**[2]) لبائع اللؤلؤ، إذ الثَّاني ليس من الأوّلِ؛ لأنَّ فَعَّالًا للنِّسبَةِ لا يجيءُ إلّا من الثلاثيّ[3] كخَبَّاز وعَطَّار فاللآل من ثلاثيٍّ لم يستعمل، ولا يمكنُ القولُ بزيادةِ الهمزةِ الثَّانيةِ من لُؤْلُؤ لِلُزُوْم الفَصْلِ بين المكرَّرَيْنِ بحرفٍ أصليٍّ. هذا وقد قال بعضهم[4]: الرَّاجحُ زيادةُ الهاءِ كما مرَّ، وتَأَمَّهتُ شَاذٌّ، ولأنَّ ما زِيْدَ في الكلام أضعَافُ ما حُذِفَ منه. وأمَّا نحو دَمِثٌ ودِمَثْر فقليلٌ لا يُعْبَأُ به، وقولُ المصنف: وإنَّما يَلْزَمُه قد يميل إليه، ولهذا قيل إنَّ «أُجيب» لا يَحْسُنُ بعد جَزْمِهِ أولًا باللّزوم (**ويَلْزَمُهُ**) أيضاً (**نحو أَهْرَاقَ**[5]) الماءَ (**يُهْرِيْقُ إِهْرَاقَة**) فهو مُهْرِيقٌ، والماءُ مُهْرَاقٌ - بإسكان الهاء - ومَهْرَاق - بفتحها - بزيادة الهاء. وأجيب عنه بأنه شاذ كما في أَسْطَاعَ يُسْطِيْعُ، وفيه لغتان أخريان ذكرهما الجوهري[6] هَرَاقَ يُهَرِيْقُ - بفتح الهاء - هِرَاقَةً وأَهْرَق يُهْرِقُ إِهْرَاقاً، وأصلُ الكلّ أَرَاقَ إِرَاقَةً وأصله أَرْيَقَ يُرِيْقُ، وأصل يُرِيقُ يُؤَرِيقُ، فأبدلوا من الهمزة هاء ثم أُلْزِمَتْ فصَارت كأنَّها من نفسِ الكلمةِ، ثم أُدْخِلَ عليها في اللُّغةِ الأُوْلَى والثَّانيةِ[7] الألفُ، وتُرِكَت الهاءُ عِوَضاً عن حذفِ العَيْنِ في الثالثةِ؛ لأنَّ أصلَها أَرْيَقَ - كما مرّ -. ويُؤْخَذُ من خَبَرِ أَمْرِ النبيِّ[8] - صلى الله تعالى عليه وسلّم - بِذَنُوْب

---

(١) لسان العرب (**ثرر**) ٩١/٢.

(٢) جاء لا أل في (أ).

(٣) المسائل العضديات ص١١٤-١١٥ وسرّ صناعة الإعراب ١-١٨١ والممتع في التصريف ٥٤/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٨٤/٢.

(٤) شرح الملوكي ص٢٠٤.

(٥) الأصول في النّحو ٢٢٨/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٢٠١/١ وشرح الشافية للرّضي ٣٨٤/٢-٣٨٥.

(٦) تاج اللغة (**هرق**) ١٥٦٩/٤-١٥٧٠.

(٧) في الأصل تحريف: (**والثالثة**) والصحيح ما أثبته نقلاً من (أ).

(٨) صحيح البخاري ٨٩/١.

من ماءٍ فأُهْرِيْقَ عليه لغة أخرى وهي أَهَرَاق - بفتح الهاء - ثم ذكر إلزامَيْنِ آخَرَيْنِ والجوابَ عنهما فقال (**وقال أبو الحسنُ**) الأخفش[١] (**هِجْرَعٌ**[٢] **للطَّوِيْلِ من الجَرَع**) بالتحريك (**للمكان السَّهل وهِبْلَعٌ**[٣] **للأكول من البَلْع**) أي: الابتلاع بزيادة الهاء فيهما (**وخولف**) أي: خالفه فيهما العلماءُ[٤] لعدم وضوح الاشتقاقِ فيهما فلا يكون دليلًا (**و**) قال[٥] (**الخليل هِرْكَوْلَة**[٦] **للضخمة**) وزنها (**هِفْعَوْلَة**) بزيادة الهاء (**لأنها تَرْكُلُ في مشيها**) من الرَّكْلِ[٧]، وهو الضَّرْبُ بالرِّجْلِ الواحدةِ (**وخُولف**) أيضاً لذلك، هذا كلُّه فيما إذا كانَ ما غَلَبَت زيادتُه في الكلمة حرفاً واحداً (**فإن تعدَّدَ الغَالِبُ**) اثنين فأكثرَ، فإن كان المتعدِّدُ (**مع ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ**) فأكثر (**حُكِمَ بالزِّيادة فيها**) أي: في ثلاثة فأكثر (**أو فيهما**) أي: في اثنين[٨] (**كحَبَنْطىً**) فإنَّ نونَهُ وأَلِفَهُ زائداتانِ[٩] لِغَلَبَةِ زيادةِ كلٍّ منهما في محلِّها وكإِهْجِيْرَي[١٠] وهي العادة، فإنَّ همزتَهُ وياءه وألِفَه زائداتٌ[١١] سُمِّيَت بذلك وبِهِجِرَى؛ لأنَّه يَهْجُرُ إليها في كلِّ شيءٍ وإنْ كانَ مع أَصْلَيْنِ فقط تَعَيَّنَ أَحَدُهما أو أحدها وذلك ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الزِّنَةَ إمّا أن تَخْرُجَ بتقدير أَصَالَةِ أحدهما أو أحدَها دون الباقي، أو بالتَّقديرَين، أَوْ لا يخرجُ بتقدير، وقد أخَذَ في بيان ذلك

---

(١) ليس في كلام العرب ص١٠٧ وسرّ صناعة الإعراب ٥٦٩/٢ وشرح المفصل ٥/١٠ والممتع في التصريف٢١٩/١.

(٢) لسان العرب (**هجرع**) ٣٧/١٥.

(٣) لسان العرب (**هبلع**) ٢٢/١٥.

(٤) كتاب سيبويه ٢٨٩/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٥٧٠/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٨٥/٢.

(٥) قول الخليل في سرّ صناعة الإعراب ٥٦٩/٢ والمنصف شرح التصريف ٢٥/١.

(٦) لسان العرب (**هركل**) ٨٠/١٥.

(٧) لسان العرب (**ركل**) ٣٠٥/٥.

(٨) شرح الشافية للرّضي ٣٨٦/٢.

(٩) كتاب سيبويه ٢٦٠/٤ والأصول في النّحو ١٩٩/٣.

(١٠) لسان العرب (**هجر**) ٣٣/١٥.

(١١) جاء «زائدتان» في الأصل: زائدتان. وأثبت ما ورد في (أ). كتاب سيبويه ٢٤٧/٤ والأصول في النّحو ١٨٨/٣ والممتع في التصريف ١٢٧/١.

وإن فرض المتعدد قبل الأمثلةِ حرفين مبتدئاً بالقسم الأول فقال **(فإن تَعَيَّنَ)** من غَالِبَيْنِ **(أَحَدُهما)** للأصالةِ والآخر للزِّيادةِ لكونِهما مع أصلين فقط في كلمة **(رُجَّحَ)** الزَّائدُ منها[1] **(بخروجِهَا)** أي: الكلمةُ عن الأصولِ بهذا التقدير **(كمِيْمِ مَرْيَمِ ومَدْيَنِ[2])** لمكان فإنّها زائدةٌ دونَ الياءِ لِعَدَمِ[3] فَعْيَل وكَثْرَةِ مَفْعَلٍ **(و)** كـ **(همزةِ أَيْدَعَ[4])** للزعفران، فإنَّها زائدةٌ دون الياءِ لِعزَّةِ فيعَل كصَيْقَل[5] وبَيْدَر[6]، وكثرةَ أَفْعَل **(و)** كـ **(ياءِ تَيَّحَانٍ[7])** - بفتحها - للذي يقعُ فيما لا يعنيهِ وللمِقْدَام؛ فإنَّها زائدةٌ لِعَدَم تَفْعِلَانٌ وكثرةِ فَيْعَلَانٌ[8] كحَيْزران[9] وسَيْسَبان[10] وطَيْلَسَان[11] **(و)** كـ **(تاءِ عِزْوِيت[12])** لبلد ولطائر، فإنَّها زائدةٌ دونَ الواوِ لوجودِ فِعْلِيْت كعفْرِيتٍ دون[13] فِعويل[14]، ولا يجوز أن تكونا زائدتَيْنِ لئلا يكونَ الاسمُ المتمكِّنُ على حرفين ولا أصليتين كقِنْدِيْل وبِرْطِيل[15] لحجر طويل قدر الذراع، وشِنِظير[16] لسيئ الخلق - لما مرَّ - أنَّ الواو لا تكون أصلًا في بنات

---

(١) جاء منهما في (أ).

(٢) مدين: تجاه تبوك بين المدينة والشام على ستّ مراحل. معجم البلدان **(مدين)** ٥/٩٢.

(٣) المنصف شرح التصريف ١/١٤٠ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠٨ والممتع في التصريف ١/٨٤.

(٤) لسان العرب **(يدع)** ١٥/٤٣٧.

(٥) الصَّيقل: شحّاذ السيوف وجلاّؤها. لسان العرب **(صقل)** ٧/٣٧٧.

(٦) البَيْدَر: المكان الذي يُدَاسُ فيه الطعام. لسان العرب **(بدر)** ١/٢٤١.

(٧) لسان العرب **(تيح)** ٢/٦٧.

(٨) يقول سيبويه: «ويكون على فَيْعَلان في الاسم والصفة، فالاسمُ القَيْقَبَان وسَيْسَبَان، والصفة: الهَيَّبان والتَّيَّحان، ولا نعلم فُعَلان في غير المعتل». الكتاب ٤/٢٦٢.

(٩) الحوز والحيز: السَّير الرّويد والسَّوْق اللَّيِّن. لسان العرب **(حيز)** ٣/٤١٧.

(١٠) السَّيب: العطاء، والعُرْفُ. لسان العرب **(سيب)** ٦/٤٥٠.

(١١) الطَّيس: الكثيرُ من الطعام والشراب والماء، والطَّيس ما على الأرض من التراب والغمام. لسان العرب **(طيس)** ٨/٢٤٢.

(١٢) معجم البلدان **(عزويت)** ولسان العرب **(عزا)** ٩/١٩٧.

(١٣) جاء في الأصل: كعفريت بفعويل. والصحيح ما أثبت نقلاً من (أ).

(١٤) كتاب سيبويه ٤/٣١٦.

(١٥) لسان العرب **(برطل)** ١/٣٧٩.

(١٦) لسان العرب **(شنظر)** ٧/٢١٢.

الأربعةِ إلّا في الأول (وكـ) (طَاْءِ قَطَوْطَىَ[1]) الثانية للمتبختر في مشيه (و) كـ (لامِ اذْلَوْلَى[2]) الثانية بالدال المهملة أي: أسرع وبالمُعْجَمَةِ أي: انطلق في استخفاء، فإنَّهما زائدتان فيما (دون ألفهما لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى ووجود فَعَوْعَل) كعَثَوْثَل[3] للطويل الضخم المسترخي الأعضاء وافْعَوْعَلَ كاِعْشَوْشَبَ، ففي ذلك لفٌّ ونشرٌ مرتب، وكاِذْلَوْلَى من المعتلّ وزناً ومعنىً إِقْطَوْطَى والقَطْوُ مُقَارَبَةُ الخطو (وكـ) (وَاْوِحَوْلَاْيَاْ[4]) لمكان، فإنَّها زئدة (دون) يائِها لوجود فَوْعَاْلَا كزَوْعَاْلَا[5] للنَّشَاطِ دون فَعْلَايَا (و) كَـ (أَوَّلُ يَهْيَرٌ) أي: يائِه الأولى (و) ثاني حَرْفَي (التَّضْعيف) فإنَّهما زائدانِ (دونَ) الياء (الثَّانيةِ) لوجودِ يَفْعَلّ وعدم[6] فَعْيَلّ، «واليَهْيَرُّ»[7] بتشديدِ الرَّاءِ، يُقال لصمغ الطّلح وهو شجر عظَام، وللباطل، وبتخفيفها يقال لِصَمْغِ الطَّلحِ أيضاً وللحَجَرِ الصُّلْبِ وللسَّرابِ، «واليهيرّى» بزيادة ألفٍ مع التَّشديد يُقالُ للباطل، ووزنه يَفْعَلّى كيَحْمَرَّى بمعنى الأحمر (وكـ) (همزةِ أَرْوَنَاْنٍ[8]) ليومٍ شديدٍ، فإنَّها زائدة[9] (دون واوه) لعدم فعولان[10]

---

(١) لسان العرب (قطا) ٢٣٣/١١ وكتاب سيبويه٢٧٥/٤ والأصول في النّحو ٢٠٩/٣ والتكملة ص٢٣٤.

(٢) لسان العرب (ذلى) ٥٧/٥ وكتاب سيبويه ٣١١/٤.

(٣) لسان العرب (عثل) ٤٧/٩.

(٤) حولايا: قرية بنواحي النَّهروان. معجم البلدان (حولايا) ٣٧٠/٢.

(٥) لسان العرب (زعل) ٤٦/٦ وشرح الشافية للرّضي ٣٩٣/٢.

(٦) قال سيبويه: «فأمّا يَهْيَرٌّ فالزِّيادةُ فيه أوّلاً، لأنّه ليس في الكلام فَعْيَلٌّ. وقد ثقل في الكلام ما أوّلُه زيادة، ولو كانت يَهْيَرٌ مخفّفَةُ الرَّاءِ كانت الأُولى هي الزيادة، لأنَّ الياءَ إذا كانت أوّلاً فهي بمنزلة الهمزةِ». الكتاب ٣١٣/٤ والأصول في النّحو ٢٣٥/٣ والتكملة ص٢٣٥ والمنصف شرح التصريف ١٤٠/١ـ١٤١.

(٧) لسان العرب (هير) ١٧٧/١٥.

(٨) لسان العرب (رون) ٣٧٨/٥.

(٩) كتاب سيبويه ٣١٠/٣ـ٣١١ والأصول في النّحو ٢٣٢/٣ وجاء في شرح الكافية الشافية ٢٠٥٢/٤.

* والـرَّوْنُ مـنـهُ صِـيـغَ أَرْوَنـان فـوزنُـهُ لِـذَاكَ أَفْـعَـلَان

(١٠) جاء فعلال في (ا).

ووجود أَفْعَلاَنْ **(وإن لم يات)** منه مع أَرْوَنَان **(إلاّ أَنْبَجَانِ[1])** للعجين المنتفخ؛ لأنَّ الحمل على ما وجد ولو مثالًا واحداً أولى من حمله على ما لا مثال له، قال الجوهري[2]: «هذا الحرف في بعض الكتب بالخاءِ معجمة[3]، وسماعيٌ بالجيم عن أبي سعيد[4] وأبي الغوث[5] وغيرهما[6]».
ثم بيّن المصنف القسم الثاني فقال: **(فإن خرجتا)** أي: الزِّنَتانِ الحاصِلَتانِ بتقدير أصالةِ كلٍّ من الحرفين وزيادةِ الآخِرِ عن الأصول **(رُجِّحَ)** الزَّائِدُ **(باكثرهما)** زيادةً **(كالتَّضعيفِ في تَئِفَّان[7])** لأوَّلِ الشَّيء، فياؤه الثانيةُ زائدةٌ دون تائه؛ لأنَّ كلًّا من فِعِلَّان وتَفْعِلاَنْ وإنْ لم يُوْجَدْ في أبنيتهم، ولكنَّ زيادةَ التَّضعيفِ أكثرَ من زيادةِ التَّاءِ، فوزنُهُ فَعِلَّان[8] **(و)** كـ **(الواو[9] في كَوَأْلَلَ[10])** للقصير، فإنّها زائدةٌ دون همزتِهِ؛ لأنَّ كلّاً من فَوْعَلَلْ وفَعَأْلَلٍ[11] وإن لم يُوْجَدا، لكنَّ زيادةَ الواو أكثرَ من زيادةِ الهمزةِ حشواً، فوزنه فَوَعْلَلْ[12] مُلْحَقاً بسَفَرْجَل **(و)** كـ **(نونِ حِنْطَأْو وواوِها)** فإنَّهما زائدتانِ دون همزتِها؛ لأنَّ زيادتَهُمَا أكثرُ من زيادتِها فوزنه فِنْعَوْل لا فِنْعَأْل

(١) لسان العرب **(نبج)** ١٤/١٤ وقال سيبويه: «ويكون على أَفْعَلان، وهو قليل، لا نعلمُه جاء إلاّ أَنْبَجَان، وهو صفة، يقال: عَجِيْنٌ أَنْبَجَان، وأَرْوَنَانٌ، وهو وصفٌ». كتاب سيبويه ٢٤٨/٤.
(٢) تاج اللّغة **(نبج)** ٣٤٣/١.
(٣) جاء المعجمة في (أ).
(٤) الحسن بن عبدالله القاضي أبو سعيد السيرافي، ولد قبل السبعين ومائتين. له من التصانيف شرح كتاب سيبويه، ألفات القطع والوصل. والوقف والابتداء. ووفيات الأعيان ٧٨/٢ وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٦ وبغية الوعاة ٥٠٧/١ ـ ٥٠٨.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) السيرافي النحوي ص٦١٥.
(٧) التَّئِفَّانُ: النشاطُ. لسان العرب **(تانى)** ٨/٢.
(٨) قال سيبويه: «ويكون على فَعِلاّن. قالوا تَئِفّانٌ. وهو اسمٌ ولم يجيء صفة». الكتاب ٢٦٤/٤ والممتع في التصريف ١٣٧/١.
(٩) جاء واو في (أ).
(١٠) لسان العرب **(كال)** ٧/١٢.
(١١) جاء فعألعل في (أ).
(١٢) كتاب سيبويه ٢٧٤/٤ والممتع في التصريف ٩٨/١.

ولا فِعْلأْو ولا فِعْلأْلٌ، وإن كانت الأربعةُ غير موجودةٍ ـ على ما مرَّ ـ وتقدَّم بيانُ معنى حِنْطَأْوٌ وزيادة نونه.

ثم بيّن القسم الثالث فقال **(فإن لم تَخْرُج)** أي: الكلمةُ أو وَزْنُهَا عن الأصولِ **(فيهما)** أي: في التقديرين، فإمّا أن يكونَ ثمَّ[1] إظهارٌ شاذٌّ أوْلَا؛ فإنْ كانَ فإمّا أن تَثْبُتَ شُبْهَةُ الاشتقاقِ أَوْ لَا؛ فإن لم تَثْبُت رُجِّحَ بالإظهارِ الشّاذِ بالاتفاقِ، ولم يذكره لوضوحه، وإن ثَبُتَ، فإمّا أن تَثْبُتَ في أَحَدِ التَّقديرَيْنِ أو فيهما فإن ثبتت في أَحَدِهما بأن كان في الكلمةِ إظهارٌ شاذٌّ على أحد التَّقديرَيْنِ وشُبْهَةُ اشتقاقٍ على الآخر **(رُجِّحَ)** الزَّائِدُ **(بالإظهارِ الشَّاذِّ)** أي: بالتقدير السَّالِم مِنْهُ **(وقيل بِشُبْهَةِ الاشتقاقِ[2])** ومعناها موافَقَةُ البناءِ بناءَ كلامِهِم في الحروف الأصولِ، ولم تُعْلَم الموافقةُ في المعنى الأصليِّ، وقدّمت ما هو قريب من ذلك **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا وهو اختلافُهُم في المرجَّح أي: من أجل ذلك **(اخْتُلِفَ في يَأْجَج[3])** لقبيلة **(ومَأْجَج[4])** لمكانٍ، فمَنْ رَجَّحَ بالأوَّلِ لئلا يلزمَ خرمُ قاعدةٍ معلومةٍ وهي الإدغام عند اجتماعِ المِثْلَيْنِ، فإنَّ وزنَهُمَا فَعْلَلْ بزيادةِ[5] اللَّام للإلحاق بجَعْفَر، إذ لو كان أصليةً لَزِمَ الإظهارُ الشّاذُّ، ومنَ رَجَّحَ بالثَّاني لئلا يَلْزَم بناءٌ لم يُوْجَد له أصلٌ في كلامِهِم قال: وَزْنُهُمَا يَفْعَل غير منصرفٍ ومَفْعَل إذ وُجِدَ في أبنيتِهم أَجَّ[6] من أَجَّتِ النَّارُ تَؤُجُّ أَجِيجاً، أي: تَلَهَّبَتْ، ولم يوجد يَأَجْ ومَأَجْ[7]، فَجَعْلُهُ على بناءِ كلامِهِم أَشْبَهُ، وضعَّفَ هذا

---

(١) جاء ثَمَّة في (أ).

(٢) معنى شبهة الاشتقاق: أن يوافق البناءُ بناءَ كلامِهِم في الحروف الأصول، ولم نعلم الموافقة في المعنى الأصلي.

(٣) لم أقف على يأجج، وإنّما يأجوج ومأجوج، قبيلتان من خلق الله. لسان العرب **(اجج)** ٧٧/١.

(٤) يأجج: اسمُ مكانٍ من مكة على ثمانية أميال. معجم البلدان **(ياجج)** ٤٨٧/٥.

(٥) كتاب سيبويه ٣٠٩/٤ والأصول في النّحو ٢٣٥/٣ والتكملة ص٢٣٨ والممتع في التصريف ٢٤٩/١ـ٢٥٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٦٣/٤ـ٢٠٦٤.

* **(ومَأْجَجٌ)** كـ **(جَعْفَر)** لا **(مَفْعَل)** إذ لا يُفَكُّ **(مَفْعَل)** بل **(فَعْلَل)**

(٦) لسان العرب **(اجج)** ٧٦/١.

(٧) المَأْجُ: الماءُ المِلْحُ. لسان العرب **(ماج)** ١٣/٥.

بتعذُّر الاطِّلاع على كلّ ما وَقَعَ في كلامِهِم، فالأخذُ بالأوَّلِ أَوْلَى، على أنَّه قد وُجِدَ مَأَجٌّ كما في القاموس[1]. ووقع في بعض الشروح أنَّ من رَجَّحَ بالثَّاني[2] قال: وزنُهُمَا يَفْعَلْ ومَفْعَل؛ لأنَّ في بنائهم أَجَّ ومَجَّ، وذِكْرُ مجَّ يُوْهِمُ أنَّ مَنْ قال بالثَّاني يقول مَأْجَج من المَجّ، وليس كذلك، وإلّا لكان وزنُه عِنْدَهُ فَأْعَلًا لا مَفْعَلًا **(ونحو مَحْبَبْ)** عَلَمَاً بوزن جَعْفَر **(يُقَوِيُّ الضَّعيف)** من القولين. وهو الثَّاني؛ لأنَّ وزنَهُ مَفْعَل[3] بالإتِّفاق، فلو رجّح بالأول لَقِيْلَ وزنه فَعْلَلْ. والأحسنُ أن لا يجزمَ بذلك بل يقول: وقويَّ الضَّعِيْفَ بنحو مَحْبَبْ لقوله **(وأُجِيْبَ)** عنه إما **(بِوُضُوْحِ اشتقاقِهِ)** من حَبَّ، وليس من شُبْهَة الاشتقاق في شيء، وإمّا بأنَّه عَلَمٌ، والأعلامُ يُغْتَفَرُ فيها ما يُغْتَفَرُ في غيرِهَا ـ كما مرَّ ـ فلا يَلْزَمُ من ترجيحِ الثَّاني على الأول في العَلَمِ ترجيحُهُ عليه في غيره **(فإن ثَبَتَتْ)** شُبْهَتُه للاشتقاق **(فيهما)** أي: في التقديرَيْنِ **(فبالإظهارِ)** الشَّاذِّ يُرَجَّحُ الزَّائِدُ **(اتِّفاقاً)** إذ ليس حينئذٍ[4] غيرُه **(كَدَالِ مَهْدَدٍ[5])** لا مرأةٍ، فإنَّها زائدةٌ دونَ المِيْم، إذ لو[6] عَكَسَ لوجب الإدغامُ، فوزنُهُ فَعْلَل لا مَفْعَل فهو من المَهْدِ لَا من الهَدِّ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث **(فإن لم يكن إظهارٌ شاذٌّ)** وهو ثلاثةُ أقسامٍ؛ لأنَّه إمّا أن تَثْبُتَ فيه شُبْهَةُ الاشتقاقِ أو، لا، فإن ثَبَتَت إمّا[7]

---

(١) القاموس المحيط **(اجج)** ١/٢٨٢.

(٢) أي بشبهة الاشتقاق. قال الرّضي: «وهو الأقوى عندي؛ لأنَّ إثبات تركيبٍ مرفوضٍ في كلام العرب أصعبُ من إثباتِ إظهار شاذٍّ؛ إذ الشاذُّ كثيرٌ، ولا سيَّما في الأعلام، فإنَّ مخالفةَ القياسِ فيها غيرُ عزيزة». شرح الشافية ٢/٣٨٧.

(٣) قال ابن جني: «وأمّا مَحْبَب فمَفْعَل، وإنَّما لم يُدْغَم لأنَّه عَلَمٌ؛ والأعلامُ قد تأتي كثيراً مخالفةً للأصولِ الأجناس». سرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٧ والمنصف شرح التصريف ١/١٤٢ والممتع في التصريف ١/٢٥٢ـ٢٥٣.

(٤) سقط حينئذٍ غيره من الأصل.

(٥) الأصول في النّحو ٣/٢٣٧ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤٢٦ـ٤٢٧ والمنصف شرح التصريف ١/١٤١ والممتع في التصريف ١/٢٥٢.

(٦) سقط لو عكس لوجب الإدغام من (أ).

(٧) جاء فإمّا في (أ).

في أحدِ التَّقديرَيْنِ أو فيهما، فإن ثَبُتَتْ في أحدِهِماَ ولم يعارضها[١] أغلبُ الوزنين في الآخر **(فَبِشُبْهَةِ الاشتقاقِ)** يُرَجَّحُ الزَّائِدُ **(كميم مَوْظَبٍ[٢])** ـ بالفتح ـ لبقعةٍ فإنّها زائدة دون الواو؛ لأنَّ كلّاً من مَفْعَل وفَوْعَل وإنْ وجد كمَضْرَب وجَوْهَر، لكن التَّرجيح بشبهة الاشتقاق أَوْلَى، لأنك إن جعلته مَفْعَلا كان من وَظَبَ وهو موجود؛ يقال: وَظَبَ[٣] على الشيء وظوباً أي: دَاوَمَ[٤]. أو فَوْعَلَا كان من مَظب وهو مفقودٌ، ومَوْظَب غير منصرف للعلمية والتأنيث **(و)** كمِيْم **(مَغْلَى)** فإنّها زائدة دون الألف؛ لأنَّ عَلَو مُسْتعْمَلٌ دون مَعَل، وفيه نظر؛ لأنَّه يُقال. فَعَلْتُ الشَّيءَ: اختلستُهُ، ومَعَلْتُ[٥] في السَّيْرِ أَسْرَعْتُ فيه وأوردَ مثالين إشارةً إلى أنَّه يُرَجَّحُ بِشُبْهَةِ الاشتقاق في ذلك سواء أعارَضَها أَقْيَسُ الوَزْنَيْنِ كما في مَوْظَب[٦] أم لا كما في مَغْلَى **(وفي تقديم أَغْلَبِهِمَا)** أي: الوزنين **(عليها)** أي: شُبْهَةِ الاشتقاقِ إذا عارضها **(نَظَرٌ)** الأولَى خلاف والأصحُّ تقديمُها عليه لجوازِ أن يكونَ رَدُّ اللفظِ إليها ردّاً إلى تركيبٍ مُسْتَعْمَلٍ، وردُّه إلى أغلب الوزنين ردّاً إلى تركيب مُهْمَلٍ، والرَّدُّ إلى المُستعملِ أَوْلَى. وقيل: يُقَدَّمُ عليها؛ لأنَّ الحَمْلَ على ما كَثُرَت نظائِرُهُ أَوْلَى من الحَمْلِ على ما قلّت نظائِرُهُ **(ولذلك)** أي: ولترجيح أَغلَبِ الوزنين في شُبْهَةِ الاشتقاقِ **(قيل رُمَّان)** وزنه **(فُعَّال)** من رَمَنَ وإنْ كان مُهمَلًا لا فُعْلَان من رَمّ[٧] أي: أصلح **(لغلبتها)** أي: لغلبة زِنَةِ فُعَّال ـ وفي نسخة لِغَلَبَتِهِ ـ أي: فُعَّال، **(في نحوه)** من أسماءِ

---

(١) شَرَحَ الرَّضي معنى المعارضة بقوله: «أغلب الوزنين يقتضي زيادة أحدهما، وشبهة الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر». شرح الشافية ٢/٣٨٨.

(٢) معجم البلدان **(موظب)** ٥/٢٦٠ وفي لسان العرب **(وظب)** ١٥/٣٣٩: «مَوْظب: أرضٌ معروفة، وقال أبو العلاء هو موضع مَبْرَك إبل بني سعد ممّا يلي أطراف مكة».

(٣) لسان العرب **(وظب)** ١٥/٣٣٩.

(٤) جاء داوم عليه في (أ).

(٥) لسان العرب **(معل)** ١٣/١٤٥ـ١٤٦.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٢/٣٩٧.

(٧) لسان العرب **(رمم)** ٥/٣٢٢.

النَّبَاتِ كتُفَاحِ وكُرّاث[١] وحُمَّاضٍ[٢] لِنَبْتٍ له نَوْرٌ أَحْمَر، وقُلّام[٣] لِضَرْب من الحَمْضِ، وعُلّامٍ[٤] للحِنَّاء، ومع ذلك، فالأصحُّ رُمَّانٍ عند المصنِّفِ[٥] اقتضاهُ كالخليل وسيبويه صريحاً أنَّ وزنَه فُعْلَان تقديماً لشُبْهَةِ الاشتقاقِ عند الأوّلِ، ولكونه أغلبَ في النَّباتِ عند الآخَرَيْنِ، والأصحُّ فيه عند المرادي[٦] كالأخفش[٧] أنَّ وزنَهُ فُعَّال، لكونِهِ أغلبُ في النباتِ عند الأخفش، ولثبوت نونِهِ في الاشتقاقِ عند المرادي مُسْتَدِلّا بقولهم مَرْمَنَةٌ[٨] للبقعةِ الكثيرةِ الرُّمَّانِ. قال: ولو كانت زائدةً قالوا: مَرَمَّة. قلت: ويؤيده ما ذكره المصنف في شرح المفصل أن رَمَنَ جاء بمعنى أقام. ففيما ذكر من أنّه مُهْمَلٌ نظر **(فإن ثَبَتَتْ)** شُبْهَةُ الاشتقاقِ **(فيهما)** أي: في التَّقْدِيْرَيْنِ **(رُجِّحَ بأَغْلَبِ الوزنين)** إن كان أحدُهما أَغْلَبُ **(وقيل: بأَقْيَسِهِمَا)** إن كان أحدُهما أَقيس **(ومن ثَمَّ)** أي: ومن هنا وهو اختلافُهُم في المُرَجِّحِ أي: من أجل ذلك **(اِخْتُلِفَ في مَوْرَق)** ـ بالفتح ـ اسم رجل، فمَنْ رَجَّحَ بالأول قال وزنُه مَفْعَل[٩] من وَرَقَ بزيادة الميم؛ لأنَّه أغلبُ من فَوْعَل، يقال: وَرَقْتِ[١٠] الشَّجَرَةُ، إذا أخذت وَرَقَهَا. ومَنْ رَجَّحَ بالثَّاني قال: وزنُه فَوْعَل من مَرَقَ ـ بزيادة الواو ـ لأنَّه أقيسُ من مَفْعَل؛ لأنَّه لو كان مَفْعَلًا لكُسِرت الرَّاءُ؛ لأنَّ قياسَ ما زِيْدَت الميمُ في مِثْلِهِ ممّا هو معتلُّ الفاءِ أن تُكْسَرَ

---

(١) الكُرَّاث: ضربٌ من النباتِ ممتدٌّ، أهدبُ. إذا تُرك خرج من وسطه طاقةٌ فطارت. لسان العرب **(كرث)** ١١/١٢.

(٢) لسان العرب **(حمض)** ٣٢٧/٣.

(٣) لسان العرب **(قلم)** ٢٩١/١١.

(٤) لسان العرب **(علم)** ٣٧٤/٩.

(٥) كتاب سيبويه ٢١٨/٣ والمسائل العضديات ص٨٤.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٢٥٥/٥ـ٢٥٦.

(٧) حكى أبو عليّ الفارسيّ قول الأخفش في المسائل العضديات ص٨٤ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤.

(٨) لسان العرب **(رمن)** ٣٢٧/٥.

(٩) شرح الشافية للرّضي ٣٩٥/٢.

(١٠) لسان العرب **(ورق)** ٢٧٤/١٥.

عينُه كمَوْعِدٍ ومَوْجِلٍ (**دون حَوْمَانٍ**[١]) للمكان الغليظ، والواحدة حَوْمَانَةٌ وجَمْعُهَا حَوَامِيْن، فإنَّه لم يُخْتَلَف فيه، بل وزنُه فَعْلَانٌ من الحُوْمِ لا فَوْعَالٍ من الحَمْيِ لغلبة فَعْلَان مع أنَّه لم يُعَارِضْهُ أقيسُ الوزنَيْنِ والحمنانةُ[٢] القُرَاد. هذا إن لم يَنْدُرِ الوزنان (**فإن نَدَرَ احْتَمَلَهُمَا**) أي: اللفظ (**كأُرْجُوَانٍ**[٣]) لِصَبْغٍ شديدِ الحُمْرَة، ويقال له بالفارسية أَرْغَوَان[٤]، فإنَّه يحتمل أن يكونَ وزنُه أُفْعُلَانًا[٥] كأُفْعُوَان من رَجَوْنُ، وأن يكون فُعْلُوَانًا من أَرِجَ[٦] الطِّيْبِ ـ بالكسر ـ يَأْرَجُ إذا فَاحَ كالعُنْفُوَان لأوَّلِ الشَّبَابِ (**فإن فُقِدَت شُبْهَةُ الاشتقاقِ فيهما**) أي: في التقديرَيْنِ (**فبالأغلَب**) من الوزنَيْن يرجّح (**كهمزة أَفْعَى**) فإنَّ زيادتَها أغلب من زيادةِ ألفةِ فوزنه أَفْعَل لا فَعْلَى؛ لأنَّ أَفْعَلَ أغلبُ مع فَقْدِ شُبْهَةِ الاشتقاقِ لفَقْدِ أَفَعَ وفَعَوَ (**و**) كهمزة (**أَوْتَكَانٍ**[٧]) للقصير، فإنَّها أغلبُ من واوه، فوزنُهُ أُفْعَلَانٌ كأَبْنَجَان، لا فَوْعَلَانٌ كحَوْتَنَانٍ[٨] بمثنّاه فَوْقِيَّةٍ أو بمثلثه لأرضٍ؛ لأنَّ أَفْعَلَانٌ أكثر من فَوْعَلَانٌ مع فَقْدِ أَتَكَ ووَتَكَ. واعترض على كونه أكثر[٩] بأنَّ فَوْعَلَانًا جاء كثيراً كحَوْقَرَان اسم رجل وحَوْتَنَان، ولم يجيء على أَفْعَلَانٌ إلّا أَنْبَجَان وأَرْوَنَان، ويجُاب بأنَّهم نظروا إلى أكثرية أفعل ولو بلا ألف ونون (**و**) كـ (**ميم إمَّعَة**[١٠]) للذي يكونُ لِضَعْفِ رَأْيِه مع كلِّ أَحَد، فإنَّها أغلبُ من

---

(١) لسان العرب (**حوم**) ٣/٤٠٧.

(٢) لسان العرب (**حمن**) ٣/٣٤٦.

(٣) لسان العرب (**رجا**) ٥/١٦٥.

(٤) المعرّب ص١١٢.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٢٤٧ والممتع في التصريف ١/١٣٣.

(٦) لسان العرب (**أرج**) ١/١١٣.

(٧) الأَوْتكى: ضَرْبٌ من التَّمر. لسان العرب (**وتك**) ١٥/٢٠٩.

(٨) معجم البلدان ٢/٣٦٣ ولسان العرب (**حتن**) ٣/٤٥.

(٩) قال سيبويه: «ويكون على فَوْعَلانٍ، وهو قليل، قالوا حَوْتَنَانٌ وحَوْفَزَانٌ وهو اسمٌ، ولم يجيء صفةً». الكتاب ٤/٢٦٤ والأصول في النّحو ٣/٢٢ والممتع في التصريف ٢/١٤١.

(١٠) لسان العرب (**امع**) ١/٢١١.

همزته فوزن إِمَّعَة فِعَّلة[١] كدِنَّمَة[٢] للقصير لا إِفْعَلَة كإِنْفَحَة[٣]؛ لأنَّ فِعَّلَة أكثر من إفعَلَة، هذا إن لم يندرِ الوزنان **(فإنْ ندرا احتملهما)** أي: اللفظ **(كأُسْطُوَانَة[٤])** فإنّه **(إن ثبتت أُفْعُوَالَة)** في الكلام احتملَ الوزنين أُفْعُوَالَة وفُعْلُوَانَة كعُنْفُوَانَةٍ لنُدرَتِهما مع نَقْلِ سَطَنَ وأَسَطَ **(وإلاّ)** أي: وإن لم تَثْبُت أُفْعُوَالَة **(فـ)** وزنُهُ **(فُعْلُوَانَة[٥])** فقط، وخرج عمّا نحن فيه لعدم احتماله وزناً آخر، إذ لا يحتمل أُفْعُوَالَة لعدم ثبوته و**(لا أُفْعُلانَة[٦] لمجيء أَسَاطِين)** في جمعه، أي: لأنّه لو كان وزنه أُفْعُلانَة لم تُحذف لامُه في جمعه، لكنها حُذِفَت، إذ الياء في أَسَاطِين زائدةٌ لا بَدَل من الواوِ، إذ لا يقعُ بعد ألفِ الجمعِ ثلاثةُ أحرفٍ بغيرِ هاء تأنيثٍ إلّا والوسطُ حرفُ مدٍّ زائدٍ كمصابيح، ولو كانت أُسْطُوَانة أُفْعُلانَة لقيل في الجمع أَسَاطٍ أو أَسَاطِيٌّ كما يقال في جمع أُقْحُوَان[٧] للبابونج وهو نبتٌ طيِّبُ الرِّيح حواليه ورقٌ أبيضٌ ووسطه أصفر: أقاحٍ وأَقَاحِيّ وأصل أَقَاحٍ أَقَاحُوْ فأَعَلّوا الواو إعلالَها في الغازي، ثم أعلّوا الياءَ إعلالها في قاضٍ وأقاحيّ بياء مشدَّدةٍ عوضاً عن المحذوف.



(١) كتاب سيبويه ٢٧٦/٤ وأدب الكاتب ص٦١٠ والأصول في النّحو ٢٣٢/٣ والتكملة ص٣٣٢ والمنصف شرح التصريف ١١٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٦٣/٤.

(٢) لسان العرب **(دنم)** ٤١٨/٤.

(٣) الإنفحة: كَرِشُ الحَمْلِ أو الجدي ما لم يأكل. لسان العرب **(نفح)** ٢٢٧/١٤ وكتاب سيبويه ٢٤٥/٤ والممتع في التصريف ٢٣٤/١.

(٤) الأسطوانة: السّارية. لسان العرب **(سطن)** ٢٦٠/٦.

(٥) الأصول في النّحو ٣٥٠/٣.

(٦) الأصول في النّحو ٣٥٠/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٩٦/٢.

(٧) لسان العرب **(قحا)** ٤٩/١١.

باب الإمالـــة

وهي لغةً[١]: الانحراف عن القصد. واصطلاحاً **(أن يُنْحَى بالفتحة نحو الكَسْرَةِ)** أي: عدولٌ بها عن استوائِها إلى الكسرة بأن تُشْرَبَ شيئاً من صوتِ الكسرةِ فتصيرَ الفتحةُ بينها وبينَ الكسرة، ثم إن كان ثَمَّةَ ألف أُمِيْلَت الألفُ نحو الياء وتعريفُها بذلك أَوْلَى من تعريفِها بأن يُنْحَى[٢] بالفتحةِ والألفِ نحو الكسرةِ والياءِ، ومِنْ تعريفها بأن يُنْحَى[٣] بالألفِ نحو الياءِ؛ لأنَّ كلّاً منهما غيرُ جامعٍ؛ لأنَّ الفتحة قد تُمال منفردةً ـ كما يأتي ـ وليست الإمالةُ دَأْبَ جميعِ العربِ[٤]، فإنَّ الحجازيين لا يميلون وأحرصُ النَّاس عليها بنو تميم **(وَسَبَبُهَا)** المُجَوِّز لها **(قَصْدُ المُنَاْسَبَة)** لأحد سَبْعَةِ أشياءَ **(لكسرةٍ أو ياء)** بخلافِ الضَّمةِ والفتحةِ وغيرِ الياء من الحروف **(أو لكونِ الألفِ منقلبةً عن)** حرفٍ **(مَكْسُوْرٍ أو)** عن **(ياءٍ أو)** لكونها صائرةً في حينٍ **(ياءً مفتوحةً أو للفَوَاْصِل)** قَبْلَها أو بَعْدَها **(أو لإمالةِ قَبْلَها)** لا بَعْدَها **(على وَجْهٍ)** ضَعيفٍ ثم أخذ في بيان السَّبعة فقال **(فالكسرة[٥])** إن كانت

---

(١) لسان العرب **(ميل)** ١٣/٢٣٤.

(٢) الأصول في النّحو ٣/١٦٠ والتكملة ص٢٢٣ وأسرار العربية ص٢٧٩ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٠ وتوضيح المقاصد والمسالك ٥/١٨٦.

(٣) شرح المفصل ٩/٤٥.

(٤) قال سيبويه: «وناسٌ كثيرون لا يميلون الألف ويفتحونها، يقولون: حُبْلَى ومِعْزَى». الكتاب ٤/١٢٠ وشرح المفصل ٩/٥٤ وشرح الشافية للرّضي ٣/٤.

(٥) كتاب سيبويه ٤/١١٧ والأصول في النّحو ٣/١٦٠ وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٧٢-١٩٧٣ وشرح الشافية للرّضي ٣/٤.

(قبل الألفِ) فإنّما تكون سَبَباً **(في نحو عَمَادْ وشِمْلَالْ)** ممّا يكون بَيْنَها وبين الألف حرفٌ أو حرفان أَوَّلُهما ساكنٌ[١] **(بخلاف نحو شمَلَال)** - بفتح الميم أو تشديدها - والشَّملال[٢] الناقة المسرعة **(ونحو دِرْهَمَان)** كعِنْدَهَا وبِهَنْبَاء ممّا يكون بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف أحدها ساكن وأحد الآخَرَيْنِ هاء لا ضمَّ قبلها **(سَوَّغَهُ)** أي: جوَّز إمالته **(خَفَاْءُ الهاءِ)** فلم يُعْتَدَّ بها، فكأنّه من قَبِيْلِ شِمْلَال وعِمَاْد هذا **(مع شذوذه)** وكنحو دِرْهَمَانِ فيما ذكر نحو يريد أن يَنْزِعَهَا ممّا يكون بين الكسرة والألف حرفان متحركان أحدهما هاء لا ضمَّ قبلها. واعتُرِضَ على التمثيل بِدِرْهَمَاْنِ لجواز أن تكون إمالتُهُ لكسرةِ النُّوْنِ فلا يكون شاذّاً ولا ممّا نحن فيه إلّا أن يقال لا اعتداد بكسرة النونِ لسقوطها عند الإضافة. والأَوْلَى أن يجاب بما أجاب به بعضهم من أنّ المثال مُقَيَّدٌ بسكون النونِ ولخفَّةِ الهاءِ أجازوا في نحو مَهَاْرِي جمع مُهْرِيَّة من الإبل إمالة الهاء والميم فكأنه قيل مَاْرِي **(و)** إن كانت الكسرةُ **(بعدَها)** أي: بعد الألف فإنّما تكونُ سبباً **(في نحو عَاْلِم[٣])** ممّا لا يكونُ بينها وبين الألفِ فاصلٌ، وتكون هي أصلية وقيل: تمال مع الفاصل كغُلَامَاً بشرُ كما لو كانت الكسرة قبل الألف. والفرق على الأول أنَّ الانحدار بعد الصعود أهون من عكسه **(ونَحْوِ مِنْ الكَلَاْمِ[٤])** بالإمالة **(قليلٌ لِعُرُوْضِهَا)** أي: الكسرة بخلاف **(نحو من دَاْرٍ[٥])** بالإمالة، فليس بقليل وإن كانت كسرته عارضة **(للرَّاء)** أي: لما في الرَّاء من التكرار فكأن عليها كَسْرَتَيْنِ هذا في الكسرة المَلْفُوْظَةِ. أمّا المقدَّرةِ ففيها تفصيل ذكره بقوله: **(وليس مُقَدَّرُهَا**

---

(١) لأنَّ السّاكن حاجزٌ غيرُ حصين. كتاب سيبويه ١١٧/٤ والسِّيرافي النّحوي ص٣٠٨ والأصول في النّحو ١٦١/٣. وشرح المفصل ٥٦/٩.

(٢) لسان العرب **(شمل)** ٢٠٤/٧١.

(٣) كتاب سيبويه ١١٧/٤ وشرح المفصل ٥٥/٩-٥٦.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٢/٤.

(٥) قال سيبويه: «وإذا كانت الرّاء بعد ألفٍ تُمال، أمّا في الجرِّ فتميل، كان أوّل الحرف مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، لأنّها كأنّها حرفانِ مكسوران». الكتاب ١٣٦/٤ وشرح الشافية للرّضي ٧/٣.

الأصليُّ كمَلْفُوْظِهَا على الأفصح كجَادٌّ وجَوَادٌّ) إذ أصلهما جَادِدٌ وجوادِدٌ، لكنْ لمَّا التزموا إدغامَ الدَّال في الدَّالِ صارت الكسرةُ كالعدمِ للزوم السكون ومُقَابِل الأَفْصَح أنَّ مُقَدَّرها كملفوظِهَا نظراً للأصل فيميلون ذَلك كما يميلون خاف وكاد إذ أصلها خَوِفَ[١] ولَوِذ * وفرق الأول بأنَّ سبب إمالة هذين في نفس المجال بخلاف ما ذكر **(بخلاف سكون الوقف[٢])** ولو على غير الرّاء كالوقف على دَاعٍ ومَاشٍ ودَارٍ فإن مُقدَّر الكسرة كملفوظِها؛ لعروضِ السكونِ بلا لزوم **(ولا تَؤثِّرُ الكسرة في)** إمالة الألف **(المنقلبة عن واو)** سواءً أكانت قبلَها أم بعدَها ولم تكن على راءٍ نحو بِعَامِهِ ومن عَامِه؛ لأنَّ ألفه عن واو بدليل أعوام فالكسرة لا تأثير لها **(ونحو من بَابِه ومَالِه والكِبَا[٣])** ـ بكسر الكاف والقصر ـ للكُنَاسَة **(شاذٌّ[٤])** إمالتُها؛ لأنَّ ألفَها عن واو بدليل أبوابٍ وأموالٍ وكَبُوْتُ البيتَ، أي: كنسته **(كما شذَّ)** أن يمال **(العشا[٥])** ـ بالفتح والقصر ـ مصدر الأعَشى، وألفه عن واو لقولهم امرأة عَشْوَاء **(والمكَا[٦])** ـ بالفتح والقصر ـ لجُحْرِ الثَّعلَبِ ونحوه، وألفه عن واو لقولهم في معناه مَكْوٌ **(وبَاْب ومَاْل والحجَّاج والنَّاس بغير[٧] سبب)** من أسبابِ الإمالةِ من كسرةٍ وغيرِهَا ولا عِبْرَةَ بصيرورة ألف نحو اَلمكَا ياءً مفتوحةً في التصغير مثل مُكَيِّه؛ لأنَّ سكونَ ما قبلَهَا يُبْعِدُهَا عن صورةِ الألفِ المُمَالَةِ، فالألفُ في الأمثلةِ الأربعةِ الأُول منقلبةٌ عن واوٍ، وفي الأخيرَيْنِ ليست منقلبةً

---

(١) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٣٤ والأصول في النّحو ١٦٥/٣ـ١٦٦ والتكملة ص٢٢٦ وشرح المفصل ٦٤/٩ وشرح الشافية للرّضي ٧/٣.

(٢) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣١٥ وشرح الشافية للرّضي ٧/٣ـ٨.

(٣) لسان العرب **(كبو)** ٢١/١٢.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٨/٣ـ٩.

(٥) العشا: مقصور، سوء البصر باللّيل والنّهار، يكون في النّاس والدّواب والإبل والطير. لسان العرب **(عشا)** ٢٢٥/٩.

(٦) لسان العرب **(مكا)** ١٦٤/١٣.

(٧) قال سيبويه: «هذا باب ما أُميل على غير قياسٍ، وإنَّما هو شاذٌّ، وذلك الحجّاج إذا كان اسماً لرجُل، وذلك لأنَّه كَثُرَ في كلامهم فحملوه على الأكثر، لأنَّ الإمالةَ أكثرُ في كلامهم». الكتاب ١٢٧/٤ـ١٢٨ والتكملة ص٢٢٤ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٦/٤.

عن شيءٍ بل زائدةٌ، وما قِيل من أنَّها في النَّاسِ منقلبةٌ عن واو ليس بشيءٍ لأنَّه يقتضي أنَّها أصليةٌ؛ لأنَّ الألفَ في مِثْلِهِ إذا كانت منقلبةً كانت أصليةً، وليست ألفُ النَّاسِ أصليةً فإنَّها[1] من أَنِسَ لا من نَوس فأصله أُنَاس[2] فَخُفِّفَ، والنَّاس من الإنسِ، وقد يكونُ من الجنِّ أيضاً **(وأما الرِّبا[3])** ومن دَارٍ ونحوهِمَا ممّا فيه راءٌ مكسورةٌ متقدمةٌ على الألف أو متأخرةٌ عنها **(فلأجلِ الرَّاءِ)** لم تشذَّ[4] إمالتُهُ، وإن كانت ألفه عن واو ولما في الراء من التَّكرار ـ كما مرّ ـ **(والياء[5])** وهي ثاني الأسباب **(إنّما تؤثر)** حالة كونها **(قبلها)** أي: قبل الألف **(في نحو سيَّال[6])** ـ بالفتح ـ لشجر له شوك **(وشَيْبَان[7])** لحيٍّ من العَرَبِ، أي: نحوِهما ممّا يكون الياءُ فيه متَّصلةً بالألف أو منفصلة عنها وهي ساكنةٌ بحرفٍ لقلَّةِ الحاجزِ ولِيْنِها ومناسبَتِها للكسرةِ حينئذٍ بخلاف غير ذلك نحو حَيَوَان وسَيْسَبَان[8] لشجر، نَعَمْ يُمَالُ ما فُصل فيه بحرفين أحدهما هاء لا ضمَّ قبلها نحو أَدِرْجَيْبَهَا لخفاءِ الهاءِ وخرج بقلبِها ما لو كانتِ الياءُ بعدَهَا فلا يمال نحو سَابِر. وأجاز بعضهُم[9] إمالةَ نحو حَيَوَان وسايِر، ويمكن إدخاله في كلام المصنف **(و)** الألفُ **(المنقلبةُ عن)** حرفٍ **(مكسورٍ[10])** وهي ثالث الأسباب **(نحو خاف)** وهاب إذ

---

(١) جاء فإنَّه في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ١٩٦/٢ والخصائص ٢٨٥/٢ والممتع في التصريف ٦١٩/٧.

(٣) ربا الشيءُ يربو رُبُوّاً ورِبَاْءً: زاد ونما. لسان العرب **(ربا)** ١٢٦/٥.

(٤) المفصل ص٣٣٧.

(٥) قال سيبويه: «وممّا تُمال ألفُه قولهم: كيّال وبيّاع، وإنَّما فعلوا هذا لأنَّ قبلها ياءً فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو سِرَاج وجِمَال، وكثيرٌ من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف». الكتاب ١٢١/٤ والأصول في النّحو ١٦٠/٣ وشرح المفصل٥٦/٩ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤ وشرح الشافية للرّضي٩/٣.

(٦) لسان العرب **(سيل)** ٤٥٨/٦.

(٧) لسان العرب **(شيب)** ٢٣٢/٧.

(٨) لسان العرب **(سبسب)** ١٥٢/٦.

(٩) قال الرّضي: «إذا وقع بعد الألف ياء مضمومةٌ أو مفتوحةٌ فلا يُمال، أمّا إذا كانت مكسورةً فالمقتضي فيه للإمالةِ قوي». شرح الشافية ١٠/٣.

(١٠) كتاب سيبويه ١٢٠/٤ـ١٢١ والأصول في النحو ١٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٢/٤.

أصلهما خَوِفَ وهَيِبَ ـ بالكسر ـ وكَسْرَتُهُ قد تعود بأن تنقل إلى ما قبل الألف كخِفْتُ وهِبْتُ فجازت الإمالة، ونحو مُخْتَار اسمُ فاعلٍ إذ أصله مُخْتِير ـ بالكسرة ـ نعم المنقلبةُ عن واو مكسورةٍ في الاسم نحو رَجُلُ مَالٍ أي: كثيرُ المال، وأصله مَوِل لا يمال؛ لأنَّ الكسرة لا تعود فيه أبداً **(و)** الألف المنقلبة **(عن ياء)** واو غير مكسورة او انقلبت عن واو في الاسم والفعل وهي رابع الأسباب **(نحو نَابٍ[1] والرَّحَى)** ويُغطِي **(وسال ورمى[2])** وأعطى، بدليل أَنيَاب ورَحيَانِ ومُغطيَان ويسيل ويرمي ويعطي، وخرج بالمنقلبة عن ياءِ المنقلبةُ عن واوٍ غيرِ مكسورةٍ كتَاج وعصي وطال وقال فلا تُمَالُ، أو مكسورةٍ، فتقدَّمَ حُكْمُهَا، ومثَّل لذلك بأربعةِ أمثلةٍ لأنَّه إمَّا اسمٌ أو فعلٌ، وعلى التقديرَيْنِ فالألفُ إمَّا عَيْنُ الكلمةِ أو لامُها، **(و)** الألفُ **(الصَّائِرَةُ)** في حين **(ياءً مفتوحةً)** وإن انقلبتا عن واوٍ هي خامس الأسباب **(نحو دَعَا[3] وحُبْلَى والعُلَى)** جمعُ مؤنَّث الأَعْلَى لقولهم دُعِيَ وحُبْلَيَان وألفُ العُلَى منقلبةٌ عن واوٍ؛ لأنَّه من العُلُوِّ وأُميلت فيه لقولِهم في مفرده العُلْيَا بقلبِ الواوِ ياءً ـ كما سيأتي[4] ـ من أنَّ واو فُعْلَى اسماً تُقْلَبُ ياءً، ونحو يَتَامَى ونَصَارَى لقولِهم يتامَيَان ونَصَارَيان؛ لأنَّ تثنيةَ الجمع جائزةٌ بتأويل[5] الجَمَاعَتَيْنِ. والمرادُ بالياءِ المفتوحةِ غيرُ الياءِ التّي بعد ياءِ التَّصغيرِ ـ كما قدمته في نحو المَكَا ـ وبنحو ما ذكره ـ كلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ مُعْتَلِّ اللَّامِ كغَزَا، وكل اسم آخرُهُ ألفُ تأنيثٍ مقصورةٍ كمَعْزَى، وكلُّ جمع مؤنَّثٍ مُعْتَلِّ اللَّامِ مفردُهُ بوزنِ فُعْلَى **(بخلاف)** نحو **(جَالَ وحَالَ)** من الجَوَلَان

---

(١) كتاب سيبويه ١١٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٠٩ ـ ٣١٠ والأصول في النّحو ١٦١/٣.

(٢) قال الرّضي: «قال سيبويه: وكره بعضُ العربِ إمالةَ نحو رَمَى لكراهةِ أن يصيروا إلى ما فرّوا منه: يعني أنّهم قلبوا الياء ألفاً أوّلاً، فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء. قلت: وينبني على هذا أن يكرهوا إمالةَ نحو باب وعاب وباعَ وهابَ لحصولِ العِلَّةِ المذكورة». شرح الشافية ١١/٣.

(٣) كتاب سيبويه ١١٩/٤ والأصول في النّحو ١٦٢/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٠/٤ـ١٩٧١.

(٤) في باب الإعلال ص٣٢٣.

(٥) قال الزمخشري: «وقد يثنّي الجميعُ على تأويل الجماعتين والفرقتين، وأنشد أبو زيد:

* لَنَا إِبِلاَنِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ»

المفصل ص١٨٦.

والحَوَل، فإنَّه لا يُمَالُ لقولهم في مجهولِهما جِيْلَ وحِيْلَ، فلا تصيرُ الألفُ فيهما ياءً مفتوحةً بل ساكنةً، والسَّاكِنُ كالمَيِّتِ لا سيمًا من حروفِ اللِّينِ مع أنَّ هذه الكسرةَ يجوز تغييرُها، إذ يجوز أن تُشَمَّ ضَمًّا، وأن تُبْقى الضَّمَّةُ على أَصْلِها، وتُبْقى الواو. وما مرَّ فيما إذا كانَ السببُ في الكلمةِ التي فيها الألفُ المُمَالَةُ، فإنْ لم يكنْ فيها فهو ما ذكره هنا فقال (**والفواصلُ**[1]) وهي سادسُ الأسبابِ (**نحوُ والضُّحَى**[2]) إذ لولا الفواصلُ لم يُمِل إذ لا سبب لإمالته غيرَها سَواءٌ تأخَّرَت عما يُمَالُ لها كما في مثاله المذكور أم تقدّمت عليه كما أَفْهَمَهُ مِثَالُه بالأولى وأفادَهُ كلامُه أَوَّلَ البابِ حيث أَطْلَقَ الفواصِلَ، وقيدَّ الإمالةَ بقوله قَبْلَها ـ كما مرَّ بيانه ـ (**والإمالةُ**) لإمالةِ (**قبلها**[3]) غيرُ الفواصل، وهي سابع الأسباب (**نَحْوُ**) إمالة دال (**رَأَيْتُ عِمَادًا**) وقْفاً، لإمالةِ الميم قَبْلَها. وهذا سَبَبٌ ضعيفٌ كما أشار إليه أَوَّلَ البابِ بقوله «على وجهٍ»؛ لأنَّها ليست كسرةً مُحَقَّقَةً ولا ياءً، وأضعفُ منه الإمالةُ لإمالةِ بعدَها وقُرِئَ[4] بها من طريقِ عن الكساني في اليَتَامَى[5] والنَّصارَى[6] بإمالةِ الألفِ الأُولى لإمالةِ الثانيةِ لقلبِهَا ياءً في التثنية ـ كما مرّ ـ ولأضعفيَّتِهِ تَرَكَهُ المصنِّفُ. ووَجْهُ أَضْعَفِيَّتِه على ذلك أنَّه لو لم يُمل في ذاكَ لَعَدَلَ من سفل[7] إلى عُلوٍ وهو مُستَكْرَهٌ، وفي هذا إنَّما يَعْدلُ من

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص٤٣٧ـ٤٣٨ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ والنشر ٣٥/٢، ٣٧، ٤٨.

(٢) الضحى ١/٩٣ ـ ٢ ـ ٣:

(٣) كتاب سيبويه ١٢٣/٤ والسِّيرافي النّحوي ص٣١٦ والأصول في النّحو ١٦٣/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٣/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٩٩/٥.

(٤) الكشف ١٧٨/١ والتبصرة ص١٢٨ والنشر ٣٥/٢ـ٣٦، ٦٦.

(٥) البقرة ٨٣/٢: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ...﴾.

(٦) البقرة ٦٢/٢: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا..﴾.

(٧) أسرار العربية ص٢٨٠.

عُلْوٍ إلى سُفْلٍ وهو أسهلُ فكانَ تأثيرُ الإمالةِ المتأخرةِ أضعفَ. ولذلك إذا أمالوا ذاكَ مُحَاذِرٍ لِكَسْرِهِ[١] رائه كما يأتي[٢] لا يُميلون ألفَه مع أنَّ الإمالتَيْنِ في كلمةٍ واحدةٍ، فكيف إذا كانتا في كلمتين. وقد يُقَوِّي الأضعفَ وذلك فيما إذا كانَ الثَّاني من المُمَالَيْنِ فتحةً على همزةٍ نحو رَأى ونَأَىَ فيُميلون فَتْحَتَيْ الرَّاءِ والنُّونِ لإمالةِ فتحةِ الهمزةِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيلٌ فَطَلَبُ التَّخفيفِ معهَا أكثرُ بتعديلِ الصَّوْتِ في مجموعِ الكلمةِ. وقُرِئ بذلك في السَّبعِ[٣] **(وقَدْ تُمَالُ ألفُ التَّنْوِيْنِ**[٤]**)** وإن لم يكن قبلَها إمالةٌ **(نحو رأيتُ زَيْدَاً)** تَشْبِيْهَاً بِنَحْوِ حُبْلَى. وأَفَادَ بعْدُ أنَّ ذلك قليلٌ؛ لأنَّ ألفَهُ عارضةٌ للوقفِ، فكأنَّها التَّنوينُ، ويُمَالُ أيضاً ألفُ نحو لزيدٍ مَالٌ. قال الجاربردي[٥]: «ولو تأمَّلْتَ فيما مضى ظَهَرَ لكَ رُجُوْعُ جميعِ أسبابِ الإمالةِ إلى الكسرةِ والياء *ثم اختلفوا فقال بعضهم[٦]: إنَّ الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنَّها حرف والحرفُ أقوى لقيامه بنفسه ولأنَّ الكسرة بعضه. وقال آخرون[٧]: الكسرةُ أقوى؛ لأنَّ اللسان يَتَسَفَّل بها أكثر من تَسَفُّلِه بالياء».

* ثم أخذ في بيان موانع الإمالة وهي ثمانيةُ أحرفٍ، حروفُ الاستعلاءِ والرَّاءِ غيرِ المكسورةِ فقال **(والاستعلاءُ)** أي: حروفُهُ[٨] وهي

---

(١) جاء لكسر في (أ).

(٢) جاء سيأتي في (أ).

(٣) قال تعالى في سورة الأنعام ٧٦/٦: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا..﴾ قال ابن مجاهد: «قرأ ابنُ كثيرٍ وعاصمٍ في رواية حفص ﴿رَءَا﴾ بفتحِ الرّاءِ والهمزة. وقرأ نافعٌ: بين الفتح والرّاء. وقرأ أبو عمروٍ (رَءِا) بفتح الرّاءِ وكسرِ الهمزة. ورُوي عن أبي عمرو (رِءِا) بكسرِ الهاءِ والهمزة جميعاً» السبعة في القراءات ص٢٦٠.

(٤) شرح الشافية للرّضي ١٤/٣.

(٥) مجموعة الشافية ٢٤٢/١.

(٦) قال ذلك ابن السرّاج في الأصول ١٦٠/٣ وغيره.

(٧) سيبويه في الكتاب ١١٧/٤ والمرادي في توضيح المقاصد والمسالك ١٨٦/٥-١٨٧.

(٨) كتاب سيبويه ١٢٨/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٢٨ والأصول في النّحو ١٦٣/٣ والتكملة ص٢٢٥ وسرّ صناعة الإعراب ٢٠٩/١ وأسرار العربية ص٢٨٠ وشرح الشافية للرّضي ١٤/٣.

الخاءُ والصَّادُ والضَّادُ والطَّاءُ والظَّاءُ والغَيْنُ والقافُ (**في غير بابِ خَافٍ وطَابَ وصَفَا مانعٌ**) الإمالةِ طَلَبَاً لِتَجانُسِ الصَّوتِ.

كما أُمِيْلَ فيما مرَّ طَلَبَاً له؛ لأنَّ اللِّسانَ يَرْتَفِعُ[1] به إلى الحَنَكِ، فلو أُمِيْلَتِ الألفُ بعدَهُ أو قَبْلَهُ لا نحدَرَت بعد إصْعَادٍ أو صَعَدَتْ بعد انحدارٍ. وكلٌّ منهما شاقٌّ، لكنَّ الثَّاني اشقُّ ـ كما عُلِمَ ممّا مرّ ـ ولذلك كان حرفُ الاستعلاء بعدَها أقوى مانعاً ـ كما سيجيءُ ـ أمَّا في باب خافَ طَابَ وصَفَا ممّا ألفُهُ منقلبةٌ عن مكسورٍ كخَافَ أو عن ياءٍ كطَابَ. أو صائرةٌ ياءً مفتوحةً كصُفِيَ لانقلابِ ألفِهِ ياءً إذا بُني للمفعول، فلا يمنع الإمالةَ لقوةِ السَّبب فيه؛ لأنَّه[2] في نفسِ الحرفِ المُمَالِ، يُقال: صَفَى يَصْفُو ويَصْفِي صُفُوّاً، أي: مَالَ. قاله[3] الجوهري، وكالثَّلاثةِ المذكورةِ ما كسرتُه مقدَّرَةٌ للوقفِ نحو ماضٍ. ثمَّ حرفُ الاستعلاء في غيرِ بابِ ما ذُكِرَ إمَّا أن يكونَ قبلَ الألفِ أو بعدَهَا. فإن كان (**قَبْلَهَا**) فإنَّما يُمنع حيث (**يَلِيْهَا في كلمتِهَا**[4]) كخَالِدٍ وصَاعِدٍ وضَامِنٍ (**و**) حيثُ يتقدَّمُها، وهو ساكن إثر كسرةٍ[5] بحرفٍ في كلمتِها كمِصْبَاح ومِقْلَاغ (**على رأي**) والمشهور[6] أنه لا يُمْنَع، وخَرَجَ بما ذُكِرَ ما لو وَلِيَهَا أو تقدَّمها بحرفٍ يغير كلمتِهَا نحو وَجَدْتُ رَفِيْقَاً، وقفاً[7] وارْبِطَ سَالِمَا وجاءَ[8] رَابطُ سَالِمٍ ورأيتُ رَابِطَ سَالِمٍ

---

(١) أسرار العربية ص٢٨٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/١٣١ـ١٣٢ والسِّيرافي النحوي ص٣٣٣ ومعاني القرآن للأخفش ص٣٩ وشرح الشافية للرّضي ١٥/١٣.

(٣) تاج اللغة (**صفا**) ٦/٢٤٠٠.

(٤) كتاب سيبويه ١٢٩/٤ والأصول في النّحو ١٦٤/٣ وشرح المفصل ٥٩/٩.

(٥) سقط إثر كسرة من (أ).

(٦) كتاب سيبويه ٤/١٣٠ـ١٣١ والسِّيرافي النّحوي ص٣٣٣ والأصول في النّحو ١٦٤/٣ـ١٦٥ وشرح الشافية للرّضي ١٩/٣ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٣/٤.

(٧) جاء في نسخة (أ) إضافات: «وجدت رفيقاً وقفاً، أي يجعل التنوين المبدل ألفاً للوقف، كلمةً برأسها، ومالو تقدّمها بأكثر من حرفٍ كصغماتي أو بحرفٍ في غير كلمتها نحو واربط سالماً وجاء رابطُ سالمٍ».

(٨) شرح الشافية للرّضي ١٩/١٣ـ٢٠.

واحفظْ سَالِمَاً وارفضْ شانِئَكَ ومالوا كانَ مكسوراً أو تَقَدَّمَها بحرفين نحو خِلَافٌ وصَفَحَاتِي، فلا يُمْنَع جزماً. وإن اقتضى كلامُ بعضِهِم في المكسورِ، ونسخةٌ من المتن في التقدّم بحرفين خلافاً، وما لو كان مفتوحاً أو مضموماً أو ساكناً إثْرَ غيرِ كسرةٍ وهو في كلمتها نحو صَوَاعِد وهَمَارِح واقلامي في بُطْنَانِهِمْ فيمنع جزماً. وبما تقرّر عُلِمَ أنَّ قولَه «وبحرف» على رأي، مُقَيَّدٌ وإن شَرحَهُ بعضُهم على إطلاقه. وأنَّ قولَهُ في كلمتِهَا قيد في المعطوف أيضاً. وفي نسخة تأخيرٌ في كلمتها عن «وبحرف». فَفَهِمَ بعضُهُم أنَّه قَيَّدَ فيه فقط. وهو مخالِفٌ للمعتمِدِ في الأصولِ من أنَّ القيدَ إذا تأخَّر عن مُتَعَاطِفَاتٍ يَرْجِعُ إلى الجميع، كما أنَّه إذا تقدَّم أو توسّط كذلك **(و)** إن كان حرفُ الاستعلاءِ **(بعدَهَا)** أي: بعدَ الألفِ فإنَّما يُمنَعُ حيث **(يليها في كلمتها)** كآخذ[١] وعَاصِم وعَاضد، أو يتأخر عنها في كلمتها **(بحرف)** كنافخ **(و)** حيث يتأخر عنها في كلمتها **(بحرفين[٢])** كمَنَافِيْخ ومَعَارِيض **(على الأكثر)** وغيرُهم لا يمنع الإمالةَ لِبُعْدِ حرفِ الاستعلاءِ. وخرج بكلمتها ما لو كان في غيرِهَا نحو بَيْتَاْ صَالِحٍ وعِمَادٍ وقَاسِم وكتابةُ خَالِدٍ، فلا يُمنع الإمالةَ إلّا فيما أُمِيْلَ لكسرةٍ عارضةٍ نحو بمالِ قاسم[٣] وبمال نضٍ وبمالِ مِلْقٍ أو أُمِيْلِ من ألفاتٍ هي صِلَاتُ[٤] الضَّمائِرِ نحو أَرَادَ أَنْ يَغْرِفَهَاْ قَبْل، وأن يُسْكِنَهَا مِصْر. وأنْ يُعْطِيْهَا وَرَقَاْ وأنْ يَضْرِبَهَاْ بِسَوْط فيمنعها غالباً. وإنَّما فرقوا فجعلوا الاستعلاءِ مانعاً مع تأخُرِهِ بما ذكر غير مانع مع تقدمه به بشرطه؛ لأنَّ في الإمالة مع تقدُّمِهِ بذلك عُدُوْلًا من عَلْوٍ إلى سفل[٥] ومع تأخُرِهِ به بالعكس وما تقرَّرَ هوَ الموافقُ لنصوص النُّحاة[٦].

---

(١) كتاب سيبويه ١٢٩/٤ والأصول في النّحو ١٦٤/٣ وشرح الشافية للرّضي ١٥/٣-١٦.
(٢) كتاب سيبويه ١٣٠/٤ والأصول في النّحو ٣م١٦٤ والتكملة ص٢٢٥ وشرح الشافية للرّضي ١٩/٣.
(٣) كتاب سيبويه ١٣٢/٤ وشرح المفصل ٦١/٩ وشرح الشافية للرّضي ١٩/٣-٢٠.
(٤) جاء في الأصل: **(صلاة)**.
(٥) جاء أسفل في (أ).
(٦) كتاب سيبويه ١٣٠/٤ وشرح المفصل ٦٠/٩.

وفي نسخة يليها وبحرفٍ وبحرفين وظاهرها منع الإمالة ولو كان حرف الاستعلاء في غير كلمةِ المُمَالِ وعليها شرح بعضهم **(والرَّاءُ غيرُ المكسورةِ)** الواقعة مع حرف استعلاء أو بدونه **(إذا وليت الألف قبلها)** كَرَاضٍ ورَابِعٍ ورَاحِم **(أو بعدَهَا)** نحو فَقَدْتُ الاخصَارَ وهذا إخْصَارٌ ولن[1] يُمْسِكَهَا رَغْبَةً، ومررتُ بِفَارُوقٍ[2] ووَجَدْتُ حِمَارَكَ وهذا حِمَارُكَ **(مُنِعَت)** منَ الإمالةِ **(مَنْعَ)** الحروفِ **(المُسْتَعْلِيَةِ)** منها غالباً للتَّكرارِ الذي فيها، بل قيل هي أشدُّ مانعاً وأوفى كلامِهِ مانعةً خلوّ، فيدخل نحو أُحِبُّ الإسْرَارَ وهذا إسْرَارٌ، وهذا كما أفادَهُ آخر كلامِهِ إذا كانت في غير باب خَافَ وطَابَ وصَفَى وفي كلمةِ الألفِ وإلّا فلا تمنع فيها. أمّا في الأول بأقسامه فلانقلاب ألفه عن مكسور نحو هَارَ[3] الجُرْفُ أو عن ياء نحو رَانَ[4] ذَنْبُهُ على قَلْبِهِ أي: غلبه عليه، ولصيرورَتِهَا ياءَ نحو تَتْرَا[5] أي: واحداً بعد واحدٍ. فإنَّ أَلِفَهُ تصيرُ في التَّثنيةِ ياءً. تقول تَتْرَيَانِ وتاؤه الأُولَى بدل عن واوِ أَصْلِهِ وَتْرَى من الَوِتْر[6] وهو الفرد. وأمّا في الثّاني فلاختلافِ الكلمةِ نحو رأيت بَشِيْرَاً، وقفاً. وهذان ثَدْيَا رَجُلٍ. نعم قد يُقَال يُسْتَثْنَى ما أُمِيْلَ في ألفاتِ الضَّمائِرِ فلا يُمَالُ نحو أَنْ يَنْزِعَهَا رَجُلٌ **(وتَغْلِبُ)** الرَّاءُ **(المكسورةُ)** الواقعةُ **(بعدَها)** أي[7] بعد الألفِ الحروفَ **(المُسْتَعْلِيَةَ)** الواقعةَ قبلَها **(و)** الرَّاءُ **(غيرُ المكسورةِ فيُمَالُ طَارِدْ وغَارِم[8])**

---

(١) جاء وأن في (أ).

(٢) جاء بطاروق في (أ).

(٣) هار الجُرْفُ والبناءُ وتهيَّرَ: انهدم. لسان العرب **(هير)** ١٥/١٧٧.

(٤) لسان العرب **(رين)** ٥/٣٩٥. قال تعالى في سورة المطففين ٨٣/١٤: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾.

(٥) وردت في قوله تعالى في سورة المؤمنين ٢٣/٤٤: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾.

(٦) لسان العرب **(وتر)** ١٥/٢٠٥.

(٧) العبارة ساقطة من الأصل. وأثبتها نقلاً من (أ).

(٨) كتاب سيبويه ٤/١٣٦ والسِّيرافي النحوي ص٣٤١ والأصول في النّحو ٣/١٦٧ والتكملة ص٢٢٧ وشرح المفصل ٩/٦١ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢١.

وضَبَارِم (**ومِنْ قَرَارِ**[١]) ونحوِها بخلافِ المكسورةِ قبلَ الألفِ سواءٌ أوقفت الأُخْرَيَانِ قبلَ الألفِ أيضاً أم بعدها فلا تغلبُهمَا، بل يَغلِبَانِها، فلا يُمَالُ نحو رِقَاع ورِبَاطٍ ورِفراف، ولم يَضْرِبْنَا رجُلٌ. ولم يَعْرِفْنَا ركانة، لبُعْدِهَا عن الألفِ ولئلّا يَلْزَمَ العدولُ من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ كما يُعلم ذلك ممّا يأتي. أمّا لو كانت المستعليةُ بعد الألفِ فإنَّها لقوّتِهَا حينئذٍ تَغْلِبُ الرَّاءَ المكسورةَ، فلا يُمَالُ نحو فَارِق وقَرَارِيط، فلو قال وتَغْلِبُ المكسورةُ بعدَهَا المستعلية قبلَها غيرُ المكسورة لَوَفّى بذلك. هذا كلُّه بالنَّظَرِ لمنطوقِ كلامِهِ إذا وَلِيَت الرَّاءُ الألفَ (**فإن تَبَاعَدَتْ**) عنها (**فـ**) وجودها (**كالعَدَمِ في المَنْعِ**) من الإمالةِ لو كانت غيرَ مكسورةٍ (**و**) في (**الغَلَبِ**) على المستعلية والرَّاءِ غيرِ المكسورةِ لو كانت مكسورةً بعد الألف هذا (**عِنْدَ الأكثرِ فَيُمَالُ**) عندهم نحو (**هذا كافِرٌ**[٢]) ونحو قَوَارِير وبعَرَفَات وبفُرُخَات ومراة[٣] للكسرة، ولا يُعْتَدُّ في المنع بالرَّاءِ غيرِ المكسورةِ لِبُعْدِهَا (**ويُفْتَحُ**) أي: لا يمال عندهم (**نحو مَرَرْتُ بِقَادِرٍ**[٤]) ومن سرايرهم وشِعَارٌ عريض؛ لأنَّ الرَّاءَ بعدَها حينئذٍ لا تَغْلِبُ المستعليةَ قبلَها ولا الرَّاءَ غيرَ المكسورةِ (**وبَعْضُهُم يَعْكِسُ**) ذلك فيفتح نحو هذا كافر. وما مرَّ معَهُ اعتباراً بالرَّاء غيرِ المكسورةِ في المنع وإن بَعُدت. ويميل نحو مررت بِقَادِرٍ وما مرَّ معه اعتباراً بالمكسورةِ في غَلَبَتِها المستعليةَ والرَّاءَ غيرَ المكسورةِ وإن بَعُدَت (**وقيل**) إنَّ هذا (**هو الأكثرُ**) أي: قولُ الأكثرِ. والمشهورِ الأول (**وقد يُمال ما**) أي: الفتحة (**قَبْلَ هاءِ التَّأنيثِ**) المنقلبةِ عن التَّاءِ (**في الوقف**[٥]) وإن لم يكن ثمَّة كسرة ولا ياء لمشابهتِها الألفَ لفظاً

---

(١) كتاب سيبويه ١٣٧/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٤١ وشرح المفصل ٦١/٩-٦٢ وشرح الشافية للرّضي ٢١/٣.

(٢) كتاب سيبويه ١٣٧/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٤٣ والأصول في النّحو ١٦٧/٣ وشرح المفصل ٦٢/٩.

(٣) جاء مراء في (أ).

(٤) كتاب سيبويه ١٣٧/٤-١٣٨ والسِّيرافي النحوي ص٣٤٥ والأصول في النّحو ١٦٨/٣ والتكملة ص٢٢٨.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢٥/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٥/٥.

لخفائِهَا وحُكْمَاً لكونِها للتَّأنيثِ[1] بخلافِ تاءِ التَّأنيثِ الفعليةِ لِفَقْدِ الشَّبَهِ اللَّفظي، وبخلافِ هاءِ السَّكتِ والضَّميرِ والهاءِ الأصليَّةِ نحو ولمّا توجّه، ولِفَقْدِ الشَّبَهِ الحُكمي **(وتَحْسُنُ)** هذه الإمالةُ **(في نحوِ رَحْمَهْ)** فما لم تكن فتحتُهُ على راءٍ ولا حرفَ استعلاءٍ **(وتَقْبُحُ في)** فتحةِ **(الرَّاءِ نحو كُدْرَهْ[2])** إمالَتُهَا كإمالةِ فَتْحَتَيْن لتكرّرِ الرَّاءِ **(ويتوسَّطُ في)** فتحةِ **(حرفِ الاستعلاءِ نحو حِقَّةٍ[3])**[4] وخالَفَت فتحةُ الرَّاءِ بأنَّها ليست كفَتْحَتَيْنِ بخلافِ فتحةِ الرَّاءِ ـ كما مرَّ ـ لا بأنَّ الرَّاءَ غيرَ المكسورةِ أشدُّ منعاً من حرف الاستعلاءِ كما قيل، إذ الأمر بالعكس لأنَّها مُلْحَقَةٌ ومُشَبَّهَةٌ به فلا تَبْلُغُ درجتَهُ، ولهذا كانت الإمالةُ في لنْ يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ أقوى منها في: لَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ. وأُجيزَ إمالةُ عُمْرَان دون برقان **(والحروف لا تمال)** لقلَّةِ تَصَرُّفِهِم فيها، والإمالةُ تُصْرَف، ولأنَّه أصل لألِفَاتِها، فتُمَالُ للمناسبةِ، وإمالةُ بعضِ العجم لَكِنْ[5]، لَحْنٌ **(فإن سُمِّيَ بها فكالأسماءِ[6])** فإنْ وُجِدَ فيها ما يقتضي الإمالةَ كإلّا وإمَّا أُمِيلَت؛ لأنَّ الألفَ الرابعةَ في الاسم يُحكم بأنَّها عن ياءٍ، ولهاذ يُقال في التَّثنيةِ إلَيَانِ وأَمَيَانِ على قياس حُبْلَيَانِ. وإنْ لم يُوجد فيها ذلك لم تُمَل كما لو سميت بإلى وعلى؛ لأنَّ التَّسميةَ تجعلُها من بناتِ الواو لأنَّها أكثرُ، ولذلك يقال في التثنية إلَوَانِ[7] وعَلَوَانِ **(و)** قد **(أُمِيْلَ بَلَىْ ويَاء ولا في إمَّا لا لِتَضَمُّنِهَا)** أي: الثلاثة أي: كل منها **(الجملةَ)** فصارت مُسْتَقِلَّةً كالجُملَة. قال تعالى[8]: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا

---

(١) شرح الشافية للرَّضي ٢٤/٣ والنشر ٨٧/٢ـ٨٨.

(٢) الكدر: نقيض الصفاء. لسان العرب **(كدر)** ٤٤/١٢.

(٣) الحِقُّ: الذي استكمل ثلاث سنين ودخل في الرابعة. والجمع أَحُقٌ وحِقاقٌ، والأنثى حِقَّة وحِقٌّ. لسان العرب **(حقق)** ٢٦٠/٣.

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٤/٣ـ٢٥.

(٥) جاء لفظ لكن في **(أ)**.

(٦) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والسِّيرافي النحوي ص٣٣٨ والتكملة ص٢٢٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٦/٣.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٢٦/٣.

(٨) الأعراف ١٧٢/٧ وفي إيضاح الوقف والابتداء ص٤١٢ أنَّ حمزة والكسائي قد أمالوها.

﴿بَلَىٰ﴾ أي: بلى أنت ربنا. «ويَا قائمة»[١] مقامَ أدعو. وأصلُ أمَّا لا، إنْ لا، وما[٢] صلة تقول: اخرجْ، فإذا امتنعَ قلتَ: أمَّا لا فتكلم، أي: إن كنتَ لا تَخْرُجُ فتكلَّم. فَعُلِمَ أنَّ لا في إمّا لا مغنيةٌ غناء الجملةِ الفعليةِ، كذا ذكروه[٣]، وهو يدلُّ على أنَّ همزتَه مكسورةٌ، وقال بعض الشارحين إنَّها بالفتح، فإنَّ معنى أمّا لا إن كنتَ لا تفعلُ ذلك افعلْ هذا، أي: لأنْ كنتَ، فحُذِفَت اللّامُ ثم «كان» فصارَ الضَّمِيْرُ المتَّصِلُ منفصلًا، وزيدت «ما عِوَضاً عن الفعلِ المحذوفِ، وقُلِبَت النُّونُ ميماً، وأُدغمت في الميم **(وغيرُ المتمكِّنِ)** من الأسماءِ كإذا ومَاْ الاستفهامية **(كالحروفِ)** في الامتناعِ[٤] من الإمالةِ لعدم اشتقاقها وتصرُّفها **(و)** لكن **(ذَاْ)** من أسماءِ الإشارةِ **(وأنَّى ومَتَى)** من أسماء الاستفهامية **(كبَلَىْ)** في استقلالِها بالمفهومية فتمال وإن كانت غيرَ متمكِنَةٍ تقول: «ذا»[٥] لمن قالَ مَنْ فَعَلَ كذا، وأَنَّى[٦]، أي: من أيْنَ، لمن قال: ألكَ ألفُ دينار؟ ومتى[٧]، لمن قال: زيد يسافر. ويمال أيضاً «ها» و«فا» لكن إنْ تقدَّم سَبَبُ الإمالةِ الهاءَ بحرفٍ أو حرفينِ أوَّلُهما ساكنٌ فشرطُها أن لا ينضمَّ ما قبل الهاء نحو لن يَنْزِعَهَا ورأيت جَرْمَهَا وأَدْرَجَيْبَهَا **(وأُمِيْلَ عَسَى[٨])** لأنَّ ألفه عن ياء **(لمجيء عَسَيْتُ)** كرَمَيْتُ فلا يضرّ عدم تصرُّفِها **(وقد تُمَالُ الفتحةُ منفردةً)** عن ألف هاء تأنيث ولا تكون إلّا قبل الراء المكسورة لما في

---

(١) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والتكملة ص٢٢٨ والمنصف شرح التصريف ١٢٣/١.
(٢) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٢٣/١ وشرح الكافية الشافية ١٩٧٥/٤.
(٣) شرح المفصل ٦٥/٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٧/٣.
(٤) شرح المفصل ٦٦/٩.
(٥) كتاب سيبويه ١٢٣/٤ـ١٣٥ والسِّيرافي النحوي ص٣١٧ والمنصف شرح التصريف ١٢٢/١ وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣.
(٦) قال سيبويه في الكتاب ١٣٥/٤ معلِّلاً سبب إمالة أنَّ بقوله: «ولكنَّهم يميلون في أنَّ، لأنَّ أنّى تكون مثل أَيْنَ، وأين كخَلْفَكَ، وإنّما هو اسمٌ صار ظرفاً فَقَرُبَ من عطش». وشرح المفصل ٦٦/٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٧/٣.
(٧) كتاب سيبويه ١٣٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٧/٣ـ٢٨.
(٨) شرح المفصل ٦٦/٩ وشرح الشافية للرّضي ٢٨/٣.

إمالة[١] الفتحة من الكلفة فلم يقوَ عليها إلّا المكسورة[٢] لما فيها من تقدير كسرتين - كما مرَّ بخلاف غيرها - وهي تغلب المستعلية والراء المفتوحة هنا أيضاً (**في**[٣] **نَحوِ منَ الضَّرَرِ**) ومن البَقر[٤] وبِشَرَر (**ومن الكِبَرِ ومن المُحَاْذَرِ**) - بفتح الباء والذال - وشرط سيبويه[٥] لإمالةِ الفتحةِ أن لا يفصل بينها وبين الراء ياءٌ ساكنة نحو بِخَيْرٍ ولا حرف محرَّكٌ غير مكسور نحو (**سَنُرِيهِمْ**[٦]) وأن لا[٧] تكون الفتحة على ياء نحو من الغير وأن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من السرق وقد يمال للراء المكسورة الضمة أيضاً نحو من السرر، وإذا أُميلت ذالُ محاذِرَ لم تمل ألفه لأنَّها قد اكتنفها فتحتان إذ كسرة الذال مشوبة بفتحة؛ ولأنَّ الرّاء لا قوة لها إلّا على إمالة حركة قبلها متصلة بها - كما مرّ - أو منفصلة بغير ما ذكر نحو من عَمرو بفتح العين ومن عُمرو بضمها.



(١) جاء إمالته في (أ).
(٢) جاء الراء المكسورة في (أ).
(٣) كتاب سيبويه ١٢٤/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٣/٥ والأصول في النّحو ١٦٩/٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٩/٣ - ٣٠.
(٤) جاء من النفر في (أ).
(٥) كتاب سيبويه ١٤٣/٤ والسِّيرافي النَّحوي ص٣٥١-٣٥٢.
(٦) فصلت ٥٣/٤١.
(٧) سقط لا من (أ).

باب تخفيف الهمزة

بأن تُرَدَّ إلى وجهٍ من التَّخفيفِ لكونِها حَرْفاً ثقيلًا **(يجمعُهُ)** ثلاثةُ أنواع **(الإبدالُ)** وتُسَمَّى قَلْباً **(والحذفُ وبَيْنَ بَيْن[1] أي: بينَهَا)** أي: بينَ الهمزةِ **(وبَيْنَ حرفِ حَرَكَتِها[2])** كما تقول سُيُل بين الهمزةِ والياءِ، وهو المشهور **(وقيل)** بينها وبين حرفِ حركتِهَا ـ كما ذكر ـ **(أو)** بينها وبين **(حرف حركةِ ما قَبْلَها)** كما سُؤِلَ بين الهمزة والواو، وهمزة بَيْنَ بَيْن عند الكوفيينَ ساكنةٌ، وعند غيرِهم[3] متحركةٌ حركةً ضعيفةً يُنْحَى بها[4] نحو السَّاكِنِ، والأصلُ في الأنواعِ الثَّلَاثةِ؛ بَيْنَ بَيْن، لأنَّه تخفيفٌ مع بقاءِ الهمزةِ بوجهٍ، لكنَّه أَخَّرَه لِيَقْرنَ به تفسيره، ثمَّ الإبدالُ؛ لأنَّه إذهابُ الهمزةِ بعِوَضٍ، ثم الحذفُ؛ لأنَّه إذهابُها بلا عِوَضٍ وتخفيفُها لغةُ قُرَيْشٍ. وأكثرُ الحجازيينَ. وهو استحسانٌ. وتحقيقُها كسائِرِ الحروفِ لغةُ تميم وقيسٍ وهو الأصل **(وشرطُه)** أي: تخفيفُها **(أن لا تكونَ مبتدأً بها[5])** في اللَّفظِ، فإن ابتُدِئَ بها نحو أَحْمَد وإِبِل وأُمّ لم تُخَفَّف؛ لأنَّها لو خُفِّفت حينئذٍ لَجُعِلَت بَيْنَ بَيْن، لأنَّه الأصلُ فيه ولانتفاءِ مُوْجِبِ الحذفِ والإبدالِ، لكنّها قريبةٌ من

---

(١) كتاب سيبويه ٥٤١/٣ وإيضاح الوقف والابتداء ص٣٩٢ والتكملة ص٣٤ وشرح الشافية للرّضي ٣١/٣ـ٣٢.

(٢) الأصول في النحو ٣٩٩/٢.

(٣) أي عند البصريين.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢ـ٧٣١.

(٥) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣ والتكملة ص١٤ والمفصل ص٣٤٩ والمحتسب ١٤٧/١ والكشف ٩٦/١ـ٩٧.

السّاكن فيمتنعُ الابتداءُ بها، وإذا امتُنِعَ الأصلُ تَبِعَهُ فَرْعُهُ هذا مع أنَّ الهمزةَ المُبْتَدَأَ بها ليست ثقيلةً * ولا يَرِدُ عليه نحو خُذْ[١] وأصله أأْخُذ حُذِفَت همزتُه تخفيفاً؛ لأنَّ المحذوفَ تخفيفاً إنَّما هو الهمزةُ الثانيةُ، ثم حُذِفَت همزةُ الوصلِ للاستغناءِ عنها لا تخفيفاً * ولا نحو قُلْ وأصله أَقْوُل؛ لأنّا نَمْنَعُ أنَّ أصلَهُ[٢] ذلك؛ لأنَّه مَأْخُوذٌ من تَقْوُلُ، حُذِفَت التَّاءُ، وسُكِّنَت اللَّامُ فصَار قُوْلْ، ثم حُذِفَت الواوُ للسّاكنين، فَلَمْ تُوْجَد همزة، فلا تخفيفَ لها، سلّمنا أنَّ أصلَهُ ذلك، لكنَّه أُعِلَّ بنقلِ حركةِ الواوِ إلى القَافِ، وحُذِفَتِ الواوُ لِما مرَّ. ثم همزةُ الوصلِ للاستغناءِ عنها لا تخفيفاً، وإنَّما عَبَّرَ بِمُبْتَدَإٍ لا بأوَّلًا؛ لأنَّ الهمزةَ في أوَّلِ الكلمةِ قد تُخفف إذا اتَّصلت بأُخرى كجاء أجلهم - كما سيأتي - **(وهي)** أي: الهمزةُ التي يُرَاد تَخْفِيْفُهَا، إمّا واحدةٌ أو اثنتان والواحدةُ إما **(ساكنةٌ و)** إما **(متحرِكةٌ فالسّاكنةُ تُبْدَلُ)** عند تخفيفها **(بحرفِ حركةِ ما قَبْلَها[٣])** فإن كانَ ما قبلَهَا فتحةً، قُلِبَت ألفاً أو كسرةً قُلِبَت ياءً، أو ضمةً قُلِبَت واواً، سواءٌ أكانت[٤] هي وما قبلَها في كلمةٍ واحدةٍ حقيقيةً أم تَنْزِيْلًا **(كرَاْسٍ وبِيْرٍ وسُوْتُ)** فعلٌ ماضٍ لمتكلّم أو مخاطَبٍ من سَاءَ يَسُوْءُ. أم في كلمتين **(و)** ذلك كقوله تعالى: ﴿لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ﴾[٥] فقوله: «اِئتنا» أمرٌ قُلِبَت همزتُهُ الثَّانيةُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قَبْلِها، ثم اتصَّل بالهُدى، فسقطت همزةُ الوصلِ، فعادت الثانيةُ المنقلبةُ لِزَوَالِ مُوْجِبِ القلبِ. فالتقى ساكنانِ وهما ألفُ الهُدى والهمزةُ العائدةُ، فحذفت الألفُ لكونها آخرَ الكلمةِ، والتَّغييرُ بالآخِرِ أَوْلَى

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/١٦-١٧ وشرح الملوكي ص٣٦٥-٣٦٦ وشرح المفصل ٩/١١٥ والممتع في التصريف ٢/٦١٩ وشرح الشافية للرّضي ٣/٥٠.

(٢) الأمالي الشّجرية ١/٣٧٧ وشرح الملوكي ص٣٤٨-٣٤٩.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥٤٣-٥٤٤ ومعاني القرآن للأخفش ص٤٣ والأصول في النحو ٢/٣٩٨-٣٩٩ والتكملة ص٣٤ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٦٤-٦٦٥ وشرح المفصل ٩/١٠٧-١٠٨ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣٢.

(٤) جاء سواءٌ كانت في (أ).

(٥) الأنعام ٦/٧١.

فصَارَ إلى الهُدَ أتينا بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الدالِ فقُلِبَت ألفاً وصار إلى الهُدَاْتِنَا[١] **(و)** كقوله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾[٢] فقوله أوتمن فعلُ ماضٍ مجهول، قُلِبَت همزتُه الثانيةُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلها، ثم اتَّصل «بالذي» فسقطتْ همزةُ الوصلِ فعادتِ الثانيةُ المنقلبةَ فالتقى ساكنانِ الياءُ والهمزةُ فحُذِفَت الياءُ فصار الذئْتُمنَ بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الذال، فقُلِبت ياءً فصار[٣] الذِيْتُمِنَ **(و)** كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾[٤] فقوله إيْذَن، فعلُ أمرٍ قُلِبَت همزتُه الثانيةُ ياءً لسكونِهَا وانكسارِ ما قبلِهَا، ثم اتَّصلَ بيقول فسقطتْ همزةُ الوصلِ فعادتِ الثَّانيةُ المنقلبةُ، فصار يقولُون لي بهمزةٍ ساكنةٍ بعد اللَّامِ فقُلبت واواً فصار يقولُوْذَن[٥] لي. وإنَّما تعيَّنَ إبدالُها في ذلك عند إرادةِ تخفيفِهَا لأنَّه لا يمكنُ حذفُها لعدمِ بقاءِ ما يدلُّ عليها، ولا جعلُها بَيْنَ بَيْن، لا المشهورُ لسكونِها ولا غيرُ المشهورِ؛ لأنَّ امتناع الأصل يوجب امتناع الفرع **(والمتحركةُ إن كانَ قبلَها ساكنٌ)** وهي غير متطرِّفَةٍ أو لم يُوقَف عليها والساكن في كلمتها **(وهو واوٌ أو ياءٌ زائدتانِ لغيرِ الإلحاقِ قُلبت)** أي: الهمزةُ **(إليهِ)** أي: إلى الساكن **(وأُدغم)** السَّاكنُ فيها **(كخطيَّةٍ)** بياءٍ مشدَّدةٍ وأصلُها خَطِيْئَة بوزن فَعِيْلَة **(ومَقْرُوَّة)** بواو مشدّدة وأصلها مَقْرُوءة بوزن مَفْعُوْلة **(وأُفَيِّسٌ)** بياءٍ مشدّدة مصغر أَفْؤُس جمع فَأْسٍ وأصلُه أُفَيْئِس قُلِبَت الهمزةُ إلى السَّاكنِ في الجميعِ وأُدغم[٦] فيها، فَتَخْفِيْفُهَا هنا بالقَلْبِ فقط، وإنَّما تَعَيَّنَ؛ لأنَّه لا يمكنُ جعلُها بَيْنَ بَيْن؛ لأنَّه قريبٌ من

---

(١) شرح المفصل ١٠٨/٩ والتيسير ص٣٤ والنشر ٣٩٠/١ـ٣٩١.

(٢) البقرة ٢٨٣/٢.

(٣) النشر ٣٩٠/١ـ٣٩١ «قرأ أبو جعفر بإبدال الهمزة فيه حرف مدٍّ بحسب حركة ما قبله، إن كان ضمَّةً فواوٌ، أو كسرةً فياء، أو فتحةً فألف».

(٤) التوبة ٤٩/٩.

(٥) جاء في البحر المحيط ٤٣١/٥: «قرأ ورش بتخفيف همزة إئذن لي، بإبدالها واواً؛ لضمّةِ ما قبلها».

(٦) كتاب سيبويه ٥٤٧/٣ والأصول في النحو ٣٩٩/٢ والتكملة ص٣٥ وشرح المفصل ١٠٨/٩ وشرح الشافية للرّضي ٣٤/٣ـ٣٥ وشرح الكافية الشافية ٢١٠٥/٤ـ٢١٠٦.

السّاكِنِ فَيَلْزَمُ التقاءُ السَّاكنين، ولا حذفُها بِنَقْلِ حركتِهَا إلى ما قبلها، لكراهتهم تحريكَ حرفٍ لا أصلَ له في الحركةِ مع الاستغناءِ عن تحريكهِ بالقَلْبِ الذي هو أَوْلَى منه ـ لما مرَّ ـ وتخفيفُها بذلك جائزٌ لا لازمٌ **(وقولُهم)** أي: بعضُ النَّحويين **(التُزِم)** ذلك **(في نَبيٍّ وبريَّةٍ**[1] **غيرُ صحيحٍ)** فإنَّ نافعاً[2] يقرأ النبيءَ[3] بالهمزة[4] فتخفيفها بالقَلْبِ فيهما ليسَ بلازمٍ **(ولكنّه كثيرٌ)** فيهما.

(وإن كان) السَّاكِن الذي قبلَ الهمزةِ **(ألفاً)** وأُريد تخفيفها **(فَبَيْنَ بَيْن المشهورُ)** يَتعيَّنُ، فإن كانت مفتوحةً فَبَيْنَهَا وبينَ الألفِ نحوِ قَراءَةٍ، أو مضمومةً فَبينَهَا وبين الواوِ نحو تَسَاؤُل أو مكسورةً بينها وبين الياءِ نحو قَائِل، وإنَّما تَعَيَّنَ بَيْنَ بَيْن لامتناع الحذفِ بنقل الحركةِ؛ لأنَّ الألفَ لا تقبلُها، ولامتناعِ القلبِ والإدغام إذِ الألفُ لا تُدْغَمُ ولا تُدْغَمُ فيها، ولا يمكن بَيْنَ بَيْن غير المشهور؛ لأنَّ ما قبلَ الهمزةِ ساكنٌ، فإن قلت هلّا امتنع أيضاً بَيْنَ بَيْن المشهور لأدائِهِ إلى التقاءِ السَّاكنين؛ لسكونِ الألفِ وقُرْبِ همزة بَيْنَ بين منَ السَّاكن، قلتُ الألفُ لخفائِها كالعَدَم مع أنَّ زيادةَ المدِّ فيهما قائمٌ مَقَامَ الحركةِ كالمُدْغَمِ، وحركةُ الهمزةِ غيرُ مسلوبةٍ بالكُلّيَةِ **(وإن كان)** السَّاكن الذي قَبْلَ الهمزةِ **(حَرْفاً صحيحاً أو معتلاً غير ذلك)** الذي مرَّ من كونِهِ واواً أو ياءً زائدتين لغيرِ الإلحاقِ أو ألفاً **(نُقِلَت حركتُها إليه وحُذِفَت، نحو مَسَلَة وخَبٍ)** من خَبَأْتُ[5] الشيءَ سَتَرْتُهُ بتحريكِ السِيْنِ والياء وهما حرفان صحيحان بحركةِ الهمزة التي كانت في الكلمتين **(و)** نحو **(شيءٍ وسَوٍ)** ـ بتحريك الياء والواو ـ وهما معتلّان أصليّان

---

(١) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣ والمفصل ص٣٤٩ ومعاني القرآن للأخفش ص٩٩ـ١٠٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٥/٣.

(٢) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم اللّيثي بالولاء المدني. أحد القرّاء السبعة المشهورين، كان أسود، صبيح الوجه، اشتهر في المدينة، وانتهت رئاسة القراءة فيها، وأقرأ الناس نيِّفاً وسبعين سنة، وتوفي بها سنة ١٦٩هـ. الأعلام ٥/٨.

(٣) النشر ٤٠٦/١ والأصول في النحو ٥٨/٣.

(٤) جاء يقرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن، ويقرأ ابن ذكوان البَرِيْئة، أي الخلق في (أ).

(٥) لسان العرب **(خبا)** ٦/٤.

بحركةِ الهمزةِ التي كانت في الكلمتين **(و)** نحو **(جَيَل وجَوَبٍ)** بتحريك الياء والواو وهما معتلّانِ زائدانِ للإلحاقِ بجَعْفَرٍ بحركةِ الهمزةِ التي كانت في الكلمتين إذ أصلُهما جَيْأَل للضبع[1] وجوأب[2] لماءٍ من مياهِ العَرَبِ بطريقِ البَصْرَة، وحُذفَتْ الهمزةُ في الجميعِ بعد نَقلِ حركتِهَا؛ لأنَّ حذفهَا أبلغُ في التخفُيف مع بقاءِ حركتِها المنقولةِ الدَّالةِ عليها، نعم جاء مَرَاه وكمَأة بقلب الهمزةِ السَّاكنةِ بعد نقلِ حركتِها، ألفاً خالصةً، وهو شاذ عند سيبويه[3] ومطّرد عند الكسائي والفرّاء **(و)** إن لم يكن الساكن في كلمةِ الهمزةِ نُقِلَت حركتها إليه وحذفت أيضاً سواء أكان الساكنُ صحيحاً أم معتلًا نحو **(أَبُوَ يُوبَ[4]، وَذُوَ مْرِ هِمْ، واتَّبِعِيَ مْرَهُ، وقَاضُوَ بيكَ)** في أَبُو أَيُوب وذُوْ أَمْرِهم واتبعي أمره وقاضو أبيك جمع قاض. والأصل قاضون. حذفت النون للإضافة وكذا تقول مَنَ بُوْكَ ومَنُ مكّ وكَمِ بْلُكَ[5]. وإنّما لم تُستثقل الضَّمَّةُ والكسرةُ على الواوِ والياءِ في نحو قَتَلُوْمّك وجَزَرُوْبلك وأكْرِمِي مِك واجزري بِلِكِ بخلاف نحو قاضيٌ وقاضيٍ؛ لأنَّ حركاتِ الإعرابِ وإن كانت عارضةً إلّا أنّها غيرُ منقولةِ فهي ألزمُ مِن الحركاتِ المنقولةِ **(وقَدْ)** أي: وقليلًا **(جاءَ بابُ شَيْءٍ وسَوْءٍ)** ممّا ساكنُهُ ياءٌ أو واو أصليتان **(مُدْغَماً[6] أيضاً)** تشبيهاً للأصلِ[7] بالزَّائدِ في نحو خَطِيْئَةٍ ومَقْرُوءَةٍ **(والتُزِمَ ذلك)** أي: ما ذُكِرَ من نقلِ حركةِ الهمزةِ إلى السَّاكنِ قبلَها وحذفِ الهمزة **(في باب يَرَى)** أصلُه يَرْأَى كيَرْعَى؛ لأنَّ ماضيه رَأَىٰ كرَعَىٰ نُقِلَت حركةُ[8] همزته إلى الرَّاءِ وحُذِفت **(و)** في بابِ

---

(١) سقط للضبع من (أ).

(٢) لسان العرب **(جاب)** ١٥٦/٢.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤٨/٣ والتكملة ص٣٥ وشرح المفصل ١٠٩/٩ـ١١٠ والنشر ٤٠٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٥٥٦/٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٦/٣.

(٥) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣ والتكملة ص٣٥.

(٦) كتاب سيبويه ٥٥٦/٣ والتبصرة ص٩٤ـ٩٥.

(٧) جاء للأصلي في (أ).

(٨) جاء حركته في (أ).

(أَرَى يُرِي[1]) أصلهما أَرْأَى يُرْئِي كأَعْطَى يُعْطِي، نُقِلَت حركةُ الهمزةِ فيهما إلى الرَّاء وحُذِفَت، ونبّه بِبَابِ المذكوراتِ على أنَّ ذلك يجري في سائِرِ تصرفاتِها في أمرٍ وغيرهِ ممَّا سُكِّنَت راؤُه. وعُلِم من كلامِهِ أنّه لا يجوزُ الرُّجُوعُ في ذلك إلى الأصلِ إلّا للضرورة[2] كقوله[3].

* أُرِي عَيْنَيَّ ما لم يرأَياهُ كِلانا عالِمٌ بالتُّرَهاتِ[4][5]

وإنَّما التُزِمَ ذلك فيما ذُكر **(للكثرةِ)** أي: لكثرةِ استعمالِهِ **(بخِلافِ يَنْأَى[6] وأَنْأَى يُنْئِي)** فإنَّه فيها جائزٌ[7] لا لازمٌ؛ لأنَّ استعمالَها لم يَكْثُر كثرة استعمالِ تلك **(وكَثُرَ)** ذلك **(في سَلْ[8])** وأَصْلُه اِسْأَل **(للهَمْزَتَيْنِ)** همزةُ الوصلِ وهمزةُ الأصلِ، فنقلوا حركة الثَّانية إلى السِّينِ وحُذِفَت الأُولى للاستغناءِ عنها. وهو وإنْ لم يُلْتَزَم لقولهم اِسْأَل أكثر من جَرْ في قولك اِجأَر من الجُؤار بمعنى الجُوَار يقال: جَأَرَ[9] الثَّوْرُ أي: صاح. وكَثُرَ حَذْفُ الهمزةِ الثَّانِيَةِ في: ﴿أَرَءَيْتَ﴾[10] وهو قراءة[11] الكسائي **(وإذا وُقِفَ على)** الهمزةِ المتحركةِ في الوصل **(المُتَطَرِّفَةِ وُقِفَ بمقتضَى الوَقْفِ)** من سكونٍ ورَوْمٍ

---

(١) كتاب سيبويه ٥٤٦/٣ والأمالي الشجرية ١٨/٢ وشرح الشافية للرّضي ٣٨/٣.

(٢) قال سيبويه: «وحدّثني أبو الخطّاب أنّه سمعَ مَنْ يقول: قد أرْآهم، يجيءُ بالفعلِ من رأيتُ على الأصل، من العرب الموثوق بهم». الكتاب ٥٤٦/٣ وشرح الكافية الشافية ٢١٠٤/٤.

(٣) يُنسب إلى قيس بن عبد الرُّقيّات، وإلى سُراقة بن مِرْداس البارقي.

(٤) التُرهات والتُرَّهات: الأباطيل. لسان العرب **(تره)** ٣٣/٢.

(٥) [من الوافر] التسهيل ص١٧٨ والمحتسب ١٢٨/١ والخصائص ١٥٣/٣ وشرح المفصل ١١٠/٩ وشرح شواهد الشافية ص٣٢٢ وديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ص١٧٨ وديوان سُراقة البارقي ص٧٨ موضع الشاهد: جاء لضرورةِ الشعرِ، إثباتُ الهمزة في **(تَرْأَياه)** والقياسُ نقلُ حركتها إلى الرّاءِ وحذفها.

(٦) النّأي: البُعْدُ. لسان العرب **(ناي)** ٧/١٤.

(٧) شرح المفصل ١١٠/٩.

(٨) كتاب سيبويه ٥٤٦/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٦/٢ والأمالي الشجرية ١٧/٢-١٨ والنشر ٤١٤/١.

(٩) لسان العرب **(جار)** ١٥٧/٢.

(١٠) الماعون ١/١٠٧: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝﴾.

(١١) قُرِئ **(أَرَيْتَ)** بحذف الهمزة، وليس بالاختيار، لأنَّ حذفها مختصٌ بالمضارع، ولم يصحّ عن العرب **(ريت)** الكشّاف ٤٣٩/٦.

وإشمام (**بعد التخفيف**) أي: تخفيفُ الهمزةِ بما يقتضيه التخفيفُ في الوَصْلِ (**فيَجِيْءُ في**) قولك (**هَذَا الخَبْ وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ، السُّكُوْنُ والرَّوْمُ والإِشْمَامُ**[1]) أمّا في الأوّلِ وهو مثالٌ للصحيح، فلأنّكِ إذا خَفّفتَ همزتَهُ بتقديرِ الوَصْلِ بنقلِ الحركة والحذفِ، حصلَ الخبُء ـ بضمّ الباء ـ وقد عُلِمَ في الوَقْفِ أنّه إذا وُقِفَ على مضمومٍ جازَ فيه الأوجه الثلاثةُ وأمّا في الأخيرَيْنِ وهما مثالانِ للمعتلّ اليائيّ والواويّ، فلأنّك إذا خففّت همزتَهُمَا بقلبِهَا إلى ما قَبْلِهاَ والإدغام حصل بريٌّ ومقروٌّ بياءٍ وواوٍ مُشَدَّدَتَيْنِ مَضْمُوْمَتَيْنِ، وقد عُلِمَ في الوقفِ أنّه إذاَ وُقِفَ على مثلِ ذلك جاز فيه الأوجهُ الثلاثةُ (**وكذلك باب شَيٌّ وسَوٌّ**) ممّا همزتُهُ مُتَطَرِّفَةٌ وبعدَ ياءً أو واوٍ أصليتين وهو مرفوع يجوز فيه الأوجه الثلاثة سواء (**نَقَلْتَ**) حركة الهمزة وحذفتها (**أو**) قلبتها ياء أو واواً و(**أدْغَمْتَ**) فيها ما قبلها؛ لأنَّ في الآخر حينئذ ياء مضمومة مخففة أو مشدّدة أو واواً كذلك، فيرجع إلى ما مرَّ، ومثَّلَ بثلاثةِ أنواع ما ليس فيه إلّا النقل كالخبُء، وما ليس فيه إلّا القلب كبَرِيّ ومَقْرُوّ، وما فيه الوجهان كشيءٍ وسوّ. والأوجه الثلاثة جارية في الجميع (**إلاّ أنّ ما قبلها**) أي: الهمزة المتحركة المتطرفة (**ألفاً**) كقرّاء (**إذا وُقِفَ**) عليها (**بالسُّكُوْنِ**) أو بالإشمام (**وجَبَ قلبُها ألفاً؛ إذ لا نَقْلَ**) إذ ليس عليها بعد الوقف بذلك حركةٌ حتّى يمكن نقلها، وبتقدير الإمكان ما قبلها ـ وهو الألف ـ غير قابل للحركة (**وتَعَذَّرَ التسهيلُ**) لها بَينَ بَينَ لسكونها وسكون ما قبلها فتعين تخفيفها بقلبها ألفاً، وإذا قلبت ألفاً اجتمع ألفان (**فيجوزُ القَصْرُ**) بحذف إحداهما (**للساكنين (و)**) ويجوز (**التَّطْوِيْلُ**[2]) أي: المدّ بإبقائهما لإمكان الجمع فيهما بالمد، ومنهم مَنْ عدَّ أطول من ألفين نظراً إلى المدّ الذي كان بين الألف والهمزة (**وإن وقف بالرَّوْمِ**) محافظةً على بينَ بينَ الذي كان حالَ الوَصْلِ[3] (**فالتَّسهيلُ**) ببينَ بينَ متعيّنٌ (**كالوصل**) أمّا المنصوب المنوّنُ كسمعت دعاءً، فلا يأتي فيه ما ذكر؛ لأنّه عند الوقف عليه لم تكن الهمزة

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣/٤٣.
(٢) شرح الشافية للرّضي٣/٤٣ـ٤٤.
(٣) جاء الوقف في (أ).

متطرفة لقلب التنوين ألفاً، هذا كلّه إذا كان قبل الهمزة المتحركة ساكن كما عرف (**وإن كان قبلها مُتَحَرِّكٌ فَتِسْعٌ**[1]) من الصور محتملة همزة (**مَفْتُوحَةٌ وقَبْلَها**) الحركاتُ (**الثلاثُ، ومَكْسُورَةٌ كذلكَ ومضمومَةٌ كذلك**) متصلًا كان ذلك (**نَحْوَ سَأَلَ ومَائَه ومُؤَجِّلٍ وسَئِمَ ومُسْتَهْزِئِينَ وسُئِلَ وَرَؤُف ومُسْتَهْزِئُون ورُؤُوس**) أو منفصلًا نحو: لكَ أَبوك ولكَ إبراهيم ولكَ أُمك وهذا مالُ أَبيك ومالُ إبراهيم ومالُ أُمِّك، ومررتُ بغلام أَبيك وبغلام إبراهيم وبغلامِ أُمك، وقياسُ تخفيفها أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ لأَنّه الأَصلُ ـ كما مرَّ ـ لكنَّه مُتَعَذِّرٌ في بعض ذلك كما ذكره بقوله (**فَنَحْوُ مُؤَجِّلٍ**[2]) وهذا مالُ أَبيك ممّا همزتُه مفتوحة وقبلَها ضمةٌ، همزتُه (**وَاوٌ**) في تخفيفها (**ونحو مِائَةٍ**) وبغلام أَبيك ممّا همزته مفتوحة وقبلها كسرة همزته (**ياء**) في تخفيفها؛ لأَنّهم لو جعلوها بينَ بينَ المشهور مع قربها من الألف حينئذ لزم أن يكون ما قبل ما يقرب من الألف ضمة أو كسرة، وذلك مستكره، ولمّا تعذّر المشهور تعذر البعيد لأنّه فرعه ـ كما مرَّ ـ (**ونَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ**[3]) وبغلام أمكَ (**وسُئِلَ**) وهذا مالَ إِبراهيم ممّا انضمَّت همزتُه وانكسرَ ما قبلَها أو بالعكس همزته (**بَيْنَ بَيْنَ المَشْهُوْرُ**) في تخفيفها لأنَّه الأصل ـ كما مرّ ـ (**وقِيْلَ**) يعني وقال الأخفش: بينَ بينَ (**البَعِيْدُ**) لمناسبة ما يشبه الياء الكسرة، وما يشبه الواو الهمزة، فعلى الأوّل، يقول: مُستهزون بين الهمزة والواو، وسُئِلَ بين الهمزة والياء، وعلى الثاني تقول: مستهزون بين الهمزة والياء، وسُئِل بين الهمزة والواو[4]، وبعضهم

(١) كتاب سيبويه ٥٤١/٣ وما بعدها. وشرح الكافية الشافية ٢١٠٨/٤ وشرح المفصل ١١١/٩.

(٢) كتاب سيبويه ٥٤٣/٣ والأصول في النحو ٤٠١/٢ والتكملة ص٣٧ وشرح المفصل ١١٢/٩ وشرح الشافية للرّضي ٤٥/٣.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤٢/٣ والتكملة ص٣٧.

(٤) قال الرّضي: «وذهب بعضُهم في نحو؛ مستهزِئونَ وسُئِلَ إلى بَيْنَ بَيْن البعيد، ونسبَ بعضُهم هذا القولَ أيضاً إلى الأخفش، وإنّما ارتكب هذا الوجه من التَّسهيل ههنا مَنْ ارتكبَهُ وإن كان بعيداً نادراً مِرَاراً مما لزم سيبويه في بَيْنَ بَيْن المشهور من مجيء شبه الواو الساكنةِ بعد الكسر، وشبه الياءِ السّاكنةِ بعد الضَّمِّ» شرح الشافية ٤٦/٣ وهو ظاهر كلام الأخفش حيث قال: «ومَنْ خَفَّفَ قال: سُيِلَ، فإنْ قيل: كيفَ جعلتها بَيْنَ بين وهي تكون بين الياءِ السّاكنةِ وبين الهمزة».. معاني القرآن ص١٤٣.

نحو مستهزؤن واواً محضة. وفي نحو سُيِل ياءٌ[1] محضةٌ، وبعضهم جعلها فيهما واواً محضة، وبعضهم ياء محضةً **(والبَاْقي)** من الصور همزته في تخفيفها **(بَيْنَ بَيْنَ المَشْهُورُ)** أمّا في نحو سَال ومستهزِين ورُوس. فلا فرق فيه بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها، والحملُ على المشهور أولى. وأمّا في نحو سَئِمَ ورؤف؛ فلأنَّ الهمزة على البعيد تقرب من الألف وعليها كسرة أو ضمّة وذلك مستكره، ويقول أيضاً في الأخيرين بحركة ما قبلها لا بحركة نفسها **(وجاءَ مِنْسَاةٌ[2])** وهي العصا **(وسَاْلَ)** بقلب الهمزةِ المفتوحةِ المفتوح ما قبلَها ألفاً وليس بقياس[3]، والقياس بَيْنَ بَيْن كما قلنا. وقال ابن مالك[4] ﴿سال سايل﴾[5] في قراءة من قرأ مخففاً[6] ليس مِنْ سأل المهموز، وإنّما هو معتل مثل هاب وهو مرادف لسأل المهموز **(و)** جاء **(ونَحْوُ الْوَاْجِي[7])** ممّا قبل همزته المتحركة كسرة بقلبها ياء **(وَصْلاً)** وليس بقياس، والقياس جعلها بين بين كما مرَّ، وخرج بالوصل الوقف فإبدالها ياء فيه على القياس كما صرّح به في قوله **(وأمّا)** إبدالها ياء في قول الشاعر[8]:

* ولولاهم لكنــت كحُوْت بَحْر ... هَوَى في مُظْلِمِ الغَمَرَاتِ[9] داجِي[10]

---

(١) جاء في الأصل: ياء محصنة. والصحيحُ ما أثبتُه نقلاً من (أ).

(٢) لسان العرب **(نسا)** ١٤/١١٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣/٥٥٣ـ٥٥٤ والأصول في النحو ٣/٤٧٠ـ٤٧١ والمفصل ص٣٥١ وشرح المفصل ٩/١١٢ـ١١٣ وشرح الشافية للرّضي ٣/٤٠٧ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١١٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ٤/٤١١٠.

(٥) المعارج ٧٠/١.

(٦) جاء في التبصر ص٧٠٧ قرأ نافع وابن عامر: ﴿سال سائِلٌ﴾ وقرأ الباقون بالهمز إلاّ حمزة والكشف ٢/٣٣٤ والتيسير ص٢١٤ والنشر ٢/٣٩٠.

(٧) الوجءُ: اللَّكر. لسان العرب **(وجا)** ١٥/٢١٤.

(٨) عبدالرحمن بن حسّان.

(٩) الغَمْرِ: الماءُ الكثير. لسان العرب **(غمر)** ١٠/١١٦.

(١٠) الدُّجى: سوادُ اللَّيلِ مع غَيْمٍ، وأن لا ترى نَجْماً ولا قمراً. لسان العرب **(دجا)** ٤/٤٩٦.

* وكُنْتَ أَذَلَّ مِـــن وَتَـدٍ بِقَـاعٍ (يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بالفِهْرِ[1] وَاجِي)[2]

هو فاعل يُشَجِّجُ من وَجَأْتُهُ بالسِّكين ضربته بها **(فَعَلَى القِيَاسِ)** لسكونها للوقف **(خِلافاً لسيبويه[3])** في قوله إنّه على خلاف القياس. والدَّاجي: المظلم. والقاع: المستوى من الأرض. والفهرُ: الحجر ملء الكف يذكر ويؤنث، قاله الجوهري[4] **(والتزموا)** حذف الهمزةِ من **(خُذْ وكُلْ)** إذ أصلهما أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ بهمزتين حذفت الثانية **(على غيرِ قياسٍ)** تخفيفاً **(للكثرة)** أي: كثرة الاستعمالِ، ثم الأُولى للاستغناءِ عنها، والقياس قلبُ الثانية واواً ـ كما يجيء في أحكام الهمزتين ـ **(وقالوا: مُرْ)** في أُؤْمُرْ على مِنْوَالِ خُذْ وكُلْ، وليس الحذفُ فيه لازماً؛ لأنّه لم يكثر كثرةَ خُذْ وكُلْ **(وهو)** مع ذلك في الابتداء **(أفصح من أُوْمُرْ)** بإبدال الهمزة الثانية واواً على القياس ـ كما يجيء ـ لأنّه ثقيل **(وأما)** قولك في الوصل **(وَأْمُرْ[5])** فأفصح من وَمُرْ[6]؛ لأنَّ همزة الوصل سقطت في الدَّرْجِ، فلم يبقَ للثانية ثِقَلٌ بخلافِهِ في الابتداء، فإنَّ همزة الوصل باقية، واجتماعَ الهمزتين ثقيلٌ، فناسبَ التخْفيفَ بالحذفِ، وهو الأفصحُ، أو بالإبدال، وهو دونه ـ كما تقرّر ـ وإنّما ذكر خُذْ وكُلْ ومُرْ هنا مع أنّ ذكرها في مبحث الهمزتين الآتي أليق لمناسبته نحو الوَاجِيْ بالياء وصلاً ومِنْسَاة وسَال بالألف من حيث كونُ

---

(١) الفِهْرُ: الحجَرُ قَدْرَ ما يُدَقُّ به الجَوْز. لسان العرب **(فهر)** ٣٤١/١٠.

(٢) [من الوافر] كتاب سيبويه ٥٥٥/٣ وشرح المفصل ١١٤/٩ والخصائص ١٥٢/٣ والمنصف شرح التصريف ٧٦/١ وسرَ صناعة الإعراب ٧٣٩/٢ وشرح شواهد الشافية ص٣٤١ ولسان العرب **(وجا)** ٢١٤/١٥. موضع الشاهد: أصله واجي ـ بالهمز. فقُلبت الهمزةُ ياءً لضرورة الشعر عند سيبويه. معنى البيتين: لولا أنَّ الخلفاءَ من قومك وقد احتميت بهم لذبحتك أو لصفعتك على أَخْدَعَيْكَ ولولاهم لكنتَ خاملاً لعدم نباهتك مختفياً لا يراكَ أحدٌ، كالحوتِ في البحرِ لا يرى لعمقه وتكاثفِ المياه عليه.

(٣) كتاب سيبويه ٥٥٥/٣.

(٤) تاج اللغة **(فهر)** ٧٨٤/٢.

(٥) الأعراف ١٤٥/٧.

(٦) كتاب سيبويه ١١١/٤ وشرح المفصل ١١٥/٩ وشرح الملوكي ص٣٦٨ وشرح الشافية للرّضي ٥٠/٣ـ٥١ .

تخفيفها بذلك غير قياسي **(وإذا خُفِّفَ)** همزةُ **(بابُ الأَحْمَرِ)** وهو كل ما وقعت همزتُه بعد لام التَّعريف الواقعة بعد همزةِ الوصل **(فَبَقَاءُ همزةِ اللامِ)** وهي همزة الوصل **(أَكْثَرُ)** من حذفها في الابتداء وإن تَحَرَّكَتِ اللَّامُ بحركةِ الهمزةِ بعدها؛ لأنَّ حركتَها غيرُ مُعْتَدٍّ بها لعروضها، فهي في حكم الساكن، والأقل يُعْتَدُّ، بها، فيحذفُ همزةَ الوصل للاستغناءِ عنها بحركة اللَّام **(فَيُقَالُ)** على الأكثر **(أَلَحْمَر[1])** ببقاء الهمزة **(و)** على الأقل **(لَحْمَرْ)** بحذفها. وإنَّما اعْتُدَّ عليه بالحركة العارضة، ولم يَعْتَدّ أحدٌ بحركة النون في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾[2] وإلّا لعادت الواو؛ لأنَّ اللَّام صارت مع الاسم كالجزء لفظاً لكونها على حرف واحد، ومعنىً لتغييرِهَا مدلولَهُ من التَّنكير إلى التعريف فأَشْبَهَتِ الحركةَ المنقولةَ إليها حركةَ سَلْ وأصلهَ اِسْأَل - كما مرَّ - **(وعلى الأكثرِ[3] قِيلَ مِنَ لَحْمَرِ، لفتحِ النُّونِ، وفِلَحْمَرِ بحذفِ الياءِ)** كما قبل التخفيف دفعاً لالتقاء الساكنين، والنون أو الياء أو لام التعريف لأنَّها في حكم الساكن - كما مرَّ - وعلى الأقل يقال: منْ لَحْمَر - بسكون النون - وفي لحمر بإثبات الياء لعدم موجب فتح النون وحذف الياء وعلى الأقلّ جاء **(﴿عادَ لُّولَى﴾)**[4] في قراءة[5] نافع وأبي عمرو المخففة مِن عاداً الأولى؛ لأنَّه لما اعتدَّ بحركة اللَّام ولم يحرك التنوين صار عَادَنِ لُوْلَى، فأدغم وصار عَادَلُّوْلَى. وأمّا على الأكثر فيجب تحريك التنوين كما قبل التخفيف فيقال: عادن لولى **(ولم يقولوا)** على الأقل **(اِسَلْ ولا أُقُلْ)** بإبقاءِ همزةِ الوصلِ بناءً على عدمِ الاعتدادِ بالعارض **(لاتِّحادِ الكلمةِ)** في الحروف المنقولِ عنه

---

(١) كتاب سيبويه ٥٤٥/٣، والمفصل ص٣٥١ وشرح المفصل ١١٥/٩ وشرح الشافية للرّضي ٥١/٣.

(٢) البينة ١/٩٨.

(٣) المسائل البصريات ص٢٢١ وشرح الشافية للرّضي ٥٢/٣.

(٤) النجم ٥٠/٥٣.

(٥) قرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ منوّنةً. وقرأ نافع وأبو عمرو **(عاداً لُّولى)** موصولة مدغمة وعن نافع: **(عاداً لُؤلى)** بالهمز، وعن ورش **(عاداً لُولى)**. السبعة في القراءات ص٦١٥. والتبصرة ص٣٣٨ والتيسير ص٢٠٤ والنشر ٤١٠/١ والأمالي الشجرية ٢٦/٢ وشرح المفصل ١١٦/٩.

والمنقولِ إليها هنا فاستغنى عن همزة الوصل[١] بخلافه في الحَمْرَ، ولأنَّ النَّقل فيما هنا غالب، وصار في حكم المُلْتَزَم، بل هو لازمٌ في أقل، فصارت الحركة المنقولة كالأصلية بخلافه فيما مرَّ فإنَّه قليل، ولهذا قد يقال: اِجَرْ وارُف في الأمر من جَأَرَ يَجْأَرُ ورَؤُفَ يَرْؤُفُ بإبقاءِ همزةِ الوصلِ لقلَّةِ التخْفيف بالنَّقْل فيهما. هذا في الهمزة الواحدة.

(و) أمّا **(الهمزتانِ)** فإن كانتا **(في كَلِمَةٍ)** واحدة فَقُل **(إن سَكَنَتِ الثَّانيةُ وَجَبَ قلبُها[٢])** حرفاً من جنس حركة الأولى طلباً للتخفيف **(كآدم[٣])** للأسمر[٤] من الأُدْمَةِ وأصله، أَأْدم بهمزتين الأُولى زائدةٌ والثانيةُ فاءُ الكلمة قُلِبَت ألفاً[٥]، وجوباً لسكونِهَا وانفتاحِ ما قبلها ووزنها أفْعَل[٦]، ولا يجوزُ جعلها زائدَةً والأُولى فاء الكلمة لكثرةَ زيادةِ الهمزةِ أولًا، وقلّتها حشواً، والحملُ على الأكثر أَوْلَى، ولأنّه لو كان كذلك لكانَ وزنهُ فَأْعَلَا كشَأْمَلَ فيُصرف، فلما لم يصرف دلَّ على أنّه أَفعَلُ، وبه عُلِمَ أنّه لا يجوزُ أن يكون على فاعل كخَاْتَم بأن تكونَ الألفُ زائدةً غيرَ منقلبة عن همزةٍ؛ لأنّه حينئذ يُصْرَفُ. وقد جرى الزمخشري في مفصّله على أنّه اسم عربيٌّ على أَفْعَل لكنه خالف كشّافه[٧] فجعله أعجَمِيّاً على فَاْعَل كعازر آذر وعَابَر وشَالَخ وفَالَغ أولاد آدم **(و)** نحو **(إِيت)** أَمْرٌ من أَتَى يأتي إِتْيَانَاً وأصلهِ إِئْتِ[٨] بهمزتين قُلِبَت[٩] الثَّانيةُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها **(و)** نحو **(أُوْتُمِنَ)**

---

(١) المنصف شرح التفصيل ٧٠/١، وليس في كلام العرب ص٣١-٣٢.

(٢) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ والأصول في النحو ٤٠٣/٢ والتكملة ص٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٥/٢ والتبصرة ص٧١ والكشف ٧٠/١ والنشر ٣٨١/١.

(٣) البقرة ٣١/٢: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ ...﴾.

(٤) لسان العرب (ادم) ٩٧/١.

(٥) جاء قلبت الثّانية في (أ).

(٦) كتاب سيبويه ٥٤٩/١ والتكملة ص٣٨ وسرّ صناعة الإعراب ٥٧٩/٢.

(٧) الكشاف ٢٥٢/١.

(٨) جاء إِأْت: في الأصل.

(٩) إيضاح الوقف والابتداء ص١٦٦ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٢/٤ وشرح الشافية للرّضي ٥٣/٣.

ماض مجهول من إِتَمَنَ[١] بهمزتين قُلِبَتِ الثَّانيةُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلها **(ولَيْسَ آجَرَ[٢])** بمعنى أَكْرَى **(مِنْهُ)** أي: ممّا اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنةٌ فَقُلِبَت ألفاً **(لأنَّه فَاْعَلَ)** كضارَبَ **(لا أَفْعَلَ)** كأَكْرَمَ، فألِفُهُ زائدةٌ لا منقلبةٌ عن همزة أصلية **(لِثُبُوْتِ يُؤَاجِرُ)** في مضارعِهِ بهمزةٍ بعد الياءِ وبإبدالها واواً كآخذ يؤاخذ لو كان أفعل لكان مضارعه يُؤْجِرُ **(ومِمَّا قلتُه فيه)** أي: في أن آجَرَ فَاعَلَ لا أَفعَلَ هذان البيتان وهما: **(دَلَلْتُ ثلاثاً[٣])** أي: بثلاثة أوجه **(على أنَّ يُؤْجِرَ*لا يستقيمُ)** أن يكون **(مُضَاْرِعَ آَجَرْ)** حتى يلزم أن يكون آَجَرَ أَفْعَلَ فعبَّر عن هذا بلازمة؛ لأنَّ كونَ آَجَرَ فَاْعَلَ لا أَفْعَلَ يستلزم أن لا يكون يُؤْجِرُ مضارع آَجَرَ؛ لأنَّ يُؤْجِر لا يكون إلّا مضارع أَفْعَلَ، وقد بين الأوجه الثلاثة فقال **(فِعَاْلَةَ جَاْءَ)** فإنَّهم يقولون أَجَرَتِ الدَّابَّةُ إجَارَةً، وفِعَاْلَة مصدر فَاْعَلَ لا أَفْعَلَ نحو كَاْتَبْتُهُ كِتَاْبَةً؛ واعتراض بأنَّه لا يلزم من مجيء فِعَاْلَة أن لا يكونَ آجر أَفْعَلَ لجواز أن يكون مشتركاً بين فَاْعَلَ وأَفْعَل، ومصدر الأول فِعَاْلَة ومصدر الثاني إفعَال **(والإفْعَاْل)** بالدَّرْج **(عَزَّ)** فلم يقولوا في مصدر آجر إيجاراً ولو كان أَفْعَلَ لكانَ مصدرُه على إِفعَال. واعتُرِض بأنَّه إن أراد بعَزَّ، أنَّه قليل فَمُسَلَّم، لكن لا يحصل به مُدَّعَاة[٤] وإن أرادَ به أنَّه لم يوجد فممنوع فقد وجد في المُحْكَم **(وَصِحَّةُ آجَرَ)** الذي هو فَاْعَلَ **(تَمْنَعُ آجَرْه)** يعني تمنع أن يكون أَفْعَلَ. واعترض بأن صحة ذلك لا تمنع ما ذُكر لجواز ثبوتِهما. ويكون مضارع الأول يُؤَاجِرُ ومضارع الثاني يُؤْجِرُ وأمّا آجره بمعنى أعطاه أجره فهو أفعل لمجيء مصدره على إيجار. والحقّ كما قال المعترض أنّ آجر، بمعنى أكرى مشترك فيهما إذ جاء فيه أنه فاعل ومضارعه

---

(١) جاء إؤتمن في (أ).
(٢) لسان العرب (اجر) ٧٨/١.
(٣) قال الرّضي في شرح الشافية ٥٢/٢: «ممّا قُلْتُهُ فيه:
* دَلَلْتُ ثلاثاً على أنَّ يُوجِـرَ لا يستقيمُ مضارعَ آجَرْ
* فِعَالَةُ جاءَ، والإفعَالُ عَزَّ وصِحَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرْ»
الأفعال لابن القطاع ٢٤/١.
(٤) جاء ما ادّعاه في (أ).

يُؤَاجِرُ، وأنَّه أفعل ومضارعه يُؤْجِرُ وجاء له مصدران فالإجارة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل **(وإن تَحَرَّكَتِ)** أي: الهمزة الثانية ولم تكن لاماً **(وسَكَنَ ما)** أي: الهمزة التي **(قَبْلَهَا كسَأَّلٍ)** لكثير السؤال **(تثبتُ[1])** أي: الثانية وأُدغِمَت الأُولى فيها لحصولِ التَّخفيفِ بذلك مع بقاءِ الهمزتين، إذ لا يمكن تخفيفها بالإبدال فرقاً بينها وبين ما إذا كانت لاماً ـ كما سيجيء ـ ولا بَيْنَ بَيْن المشهور؛ لأنَّها حينئذ تصيرُ قريبةً من ألفِ ويلزمُ التقاءُ الساكنين ولا عِبْرَة لسكونِ الهمزة الأُولى ولا بالحذفِ؛ لأنَّه لا يُدْرَى أنه فَعَّال ـ بالتشديد أو بالتَّخفيف ـ. فإن كانت لاماً قُلِبَت ياءً كما لو بَنَيْتَ من قَرَأَ مثل قِمَطْرٍ، فإنك تقول: قِرَأْي ـ وسيجيء وجهه في مسائل التمرين ـ **(وإنْ تَحَرَّكت)** أي: الثانية **(وتَحَرَّكَ ما)** أي: الهمزة التي **(قَبْلَهَا فقالوا: وجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ ياءً إن انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا)** أو انكَسَرَتْ **(هي أو تطرفت)** **(و)** قلبها **(وَاْواً في غيره)**. فالمكسور ما قبلها **(نحو جَاءٍ)** أصلُهُ جايِىء بِهَمْزَةٍ بعد ياء قُلبت الياءُ عند غيرِ الخليل همزة كما في بايع فاجتمع همزتان، أولاهما مكسورة فُقلبت الثانيةُ ياءً ثم أُعِلَّ إعلالَ قاض، فبقي جاءٍ ولم يُجْعَل بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنَّ في ذلك ملاحظةً للهمزةِ فيلزم الجمعُ بين همزتين وأمّا عند الخليل[2] فقُلِبَت الياءُ إلى موضع الهمزةِ، وبالعكس ـ كما مرَّ ـ ثم أُعِلَّ إعْلَالَ قَاضٍ فلا يكون من هذا الباب، نعم إن كانت الثانيةُ المنكسِرُ ما قبلَهَا مضمومةً غيرَ مُتَطَرِّفةٍ قُلبت واواً نحو إِوُم في إِأُم **(و)** المكسورُ المفتوح ما قبلها نحو **(أَيمَّةٍ[3])** جمع إمام وأصله أَأْمِمَة كأَحْمِرَة جمعُ حِمَارٍ بهمزتين، وكان القياس قَلْبُ الثَّانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها، لكن لما وقع بعدهما مثلان وأرادوا إدغامهما نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة. وأدغموا فصار أَإِمَّة[4] وقلبوا الهمزة الثانية ياء ولم يجعلوها بَيْنَ بَيْنَ لمّا مرَّ في جاءٍ.

---

(١) الخصائص ١/١٢٨ وشرح المفصل ٩/١١٨ وشرح الشافية للرّضي ٣/٥٥.

(٢) كتاب سيبويه ٥/٥٤٩ وشرح الشافية للرّضي ٣/٥٦.

(٣) الإمام: ما ائتُمَّ به من رئيسٍ وغيره والجمع: أَئِمَّة. لسان العرب **(أمم)** ١/٢١٣.

(٤) معاني القرآن للزّجاج ٢/٤٣٤ـ٤٣٥ وشرح المفصل ٩/١١٦ـ١١٧ والممتع في التصريف ١/٣٨٠ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩٦.

والمكسورةُ المكسورُ أو المضمومُ ما قبلَها نحو إِيِمَّ وأُيِم أصلهما إِئِمَّ وأُئِم فُعِلَ فيهما ما مرَّ.

والمتطرفة نحو قَرأَي بوزن جَعْفَر وقُرْؤُى[1] بوزن بُرْثُن **(و)** أمّا غيرُ ما ذُكِرَ فنحوُ **(أُوَيْدِم)** في تصغير آدَم **(وأَوَادِم)** في تكسيره إذ أصلهما أُأَيْدِم وأَأَادِم بهمزتين بعدهُمَا في الثَّاني ألفٌ قُلِبَت الثانيةُ واواً نحو أَوَّب جَمْعُ أبٍّ[2] وهو المرعى وأَوَمّ إذ أصلهما أأبب وأأمّ **(ومنه)** ممّا اجتمع فيه همزتانِ متحركتان **(خَطَايَا في التَّقدير الأَصليّ)** أي: أصله خَطَائِئ بهمزتين أولاهُمَا منقلبةٌ عن ياءٍ واقعة بعد ألف كما في قبائل - وسيجيءُ في الإعلالِ - والثانيةُ لامُ الكلمةِ فَوَجَبَ قلبها ياء لانكسارِ ما قبلها فَصَار خطائي بهمزةٍ ثمَّ ياء. هذا ما يتعلق باجتماع همزتين - وسيجيء - ثمَّ إنَّ الياءَ في مثلِ ذلك تُقلب ألفاً بعدَ فتحِ الهمزةِ، وإنَّ الهمزةَ تُقْلَبُ ياءً فصار خَطَايَا، وقَيّدَ التَّقْدِيْرَ بالأصلي؛[3] لأنَّ تقديره أيضاً خطائي بهمزة ثمَّ ياء، لكنّه ليس تقديرَهُ الأصلي، بل تقديره الأصلي أيضاً خطائئ بهمزتين، على أنَّ هذا أيضاً ليس تقديرَهُ الأصلَ بل تقديرُهُ الأصليُّ خطايئ بياء ثم همزة، فخطائئ بهمزتين أصلٌ لِخَطَائِي بهمزة ثم ياء فرعٌ لخطايئ بياء ثم همزة **(خلافاً للخليل)** فإنَّه وإنْ وَافَقَ على أنَّ أصلَهُ خطايئ بياءٍ ثم همزةٍ، إلّا أنّه لا يَفْعَلُ به ما يؤدي إلى اجتماعِ همزتين، بل يُقْلَبُ قلباً مكانياً ثم يُفْعَلُ به ما مرَّ. والأوّل وهو مذهب سيبويه[4] أَقْيَسُ وأصحُّ لما نُقِلَ عن العربِ الموثوقِ بعربيّتهم: اللهم[5] اغفر لي خطائئي - بهمزتين قبل ياء الإضافة - فلو كان خطايا مقلوبةً كما ذَكَرَ الخليلُ لم يكن لذلكَ وجهٌ، ثم اعتُرِضَ على قول النُّحاةِ السَّابِقِ أنَّه يجب قَلْبُ الثَّانيةَ ياءً وإن انكسرت أو إِنكَسَرَ ما قبلهَا واواً في غيره بقوله في

---

(١) كتاب سيبويه ٥٥٢/٣ وشرح المفصل ١١٦/٩ وشرح الشافية للرّضي ٥٦/٣-٥٧.

(٢) لسان العرب (ابب) ٣٩/١.

(٣) سقط من (ا) من قوله: «لأنَّ تقديره....» إلى قوله: «تقديره الأصلي».

(٤) كتاب سيبويه ٥٥٣/٣ والتكملة ص٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٥٤/٢-٦٠ وشرح المفصل ١١٧/٩ وشرح لكافية الشافية ٢٠٨٦/٤ وشرح الشافية للرّضي ٥٩/٣.

(٥) الأصول في النحو ٣٨٢/٣ والمفصل ص٣٥١ والمنصف شرح التصريف ٥٧/٢.

الشّقّ الأوَّلِ (**وقد صحَّ**) عند القُرَّاءِ (**التَّسْهِيل**[١] **في نحو أَيمَّةٍ**[٢] **والتَّحقيقُ**[٣]) للهمزتين وبقوله في الثاني (**والتُزِمَ في باب أُكْرِمُ**) مضارعُ أَكْرَمَ (**حَذْفُ الثَّانية وحُمِلَ عليه أخواتُهُ**) - كما مرَّ - وإذا ثَبتَ التَّسْهِيْلُ والتَّخْفِيْفُ والحَذْفُ فوجوبُ قلبِهَا غيرُ صحيحٍ. وأُجِيْبَ بأنَّ مُرادَ النُّحاةِ أنَّ القياسَ يقتضي وجوبَ القلبِ، وما خَالَفَهُ شاذٌ لا يُقاس عليه وإن كان واقعاً في القراءات لجوازِ أَنْ يكونَ مُخالفاً للقياسِ لا للاستعمال، ومثلُه مَقْبُوْلٌ واقِعٌ في الفصيحِ. فإنَّ الشَّاذَّ ثلاثةُ[٤] أضربٍ: شاذٌ قياساً لا استعمالاً، وعكسه، وشاذٌ مُطلقاً والأوَّلان مَقْبُوْلَانِ، والثالثُ مردودٌ فالأول كالقَوَد[٥]. والثّاني كقول الشاعر:

* وأمِّ[٦] أَوْعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبا[٧]

لأنَّهم لا يُدخلون كافَ التَّشبيه على الضَّمير. والثَّالثُ كمَبْيُوْع ومَصْوُوْنٍ (**وقدِ التزموا قَلْبَهَا**) أي: الهمزة حال كونها (**مُفْرَدَةً**) عن أخرى (**ياءً مفتوحةً في باب مَطَايَا**) ممّا همزتُه بعد ألفِ الجمعِ فمطايا جمع مَطِيَّة أصلها مَطِيْوَة من المَطْوُ[٨] وهو إسراع الدابة في المشي، قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغمت فيها الياء. وأصل مطايا مطايُوْ قُلِبَت الواوُ ياءً لتطُرفِهَا وانكسارِ ما قبلَها ثم

---

(١) صحَّ التسهيل عند: نافع وأبي عمرو وابن كثير وأبي جعفر النشر ٣٧٨/١.

(٢) قال تعالى في التوبة ١٢/٩: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ١٢﴾.

(٣) التحقيق عند: ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف وروح. النشر ٣٧٨/١.

(٤) المنصف ٢٧٧/١-٢٧٨ والخصائص ٩٦/١ وما بعدها.

(٥) القَوَد: القِصاص. لسان العرب (**قود**) ٣٤٢/١١.

(٦) أمُّ أَوْعَالٍ: هضبةٌ معروفةٌ قُرْبَ برقة أَنْقَدَ باليمامة. معجم البلدان (**ام اوعال**) ٢٩٦/١.

(٧) [من الرجز] كتاب سيبويه ٣٨٤/٢ والأصول في النحو ١٢٣/٢ والعضديات ص٢٧٤ والمفصل ص٢٨٨ وشرح شواهد الشافية ص٣٤٥. موضع الشاهد: على أنَّ دخولَ الكافِ على الضَّميرِ شاذٌ في الاستعمالِ لا في القياسِ، إذ القياسُ أن يدخل الكاف على الاسم ظاهراً كانَ أو مُضمراً كسائِرِ حروف الجرّ. البيت من أرجوزة للعجّاج. وقبله:

* خَلَّى الذِّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا

وهذا وصفُ حمار الوحشِ أرادَ أن يردَ الماءَ مع أُتُنِهِ، فرأى الصَّيَّادِ.

(٨) لسان العرب (**مطا**) ١٣٤/١٣.

قُلِبَتِ الياءُ الأولى همزةً لوقوعِهَا بعد ألف الجمع كما في قَبَائِل، فاستثقلوا الياء بعد كسرةٍ على همزةٍ، فأَبْدَلُوْا الكسرةَ فتحةً والياءُ ألفاً كما في عَذَارَى، بل أَوْلَى لثقل الهمزةِ، فصار مَطَاءَا بهمزةٍ بين ألفين والهمزةُ قريبةٌ من الألف، فكأنَّك جمعتَ بين ثلاثِ ألفاتٍ، فقلبوا الهمزةَ ياءً[١] فصار مَطَايَا **(ومنه)**؛ أي: ممّا هَمزتُه مفردةً بعد ألفِ الجمع **(خَطَايَا على القَوْلَيْنِ)** قول الخليل[٢] وغيرِه. أمَّا على قول الخليل؛ فلأنَّه بعدَ القلبِ المكاني يصير خطائِي بهمزةٍ ثم ياءٍ مثل مَطَائي. وأمّا على قول غيرِه فلأنَّه بعد اجتماعِ الهمزتين وقلبِ الثانيةِ منهما ياءً يؤول إلى ذلك فلم تقلب إلّا مفردة.

(و) إن كانت الهمزتان **(في كَلِمَتَيْنِ)** وأقسامُه خمسةَ عشرةَ؛ لأنَّ الثانيةَ إمّا مفتوحةٌ أو مكسورةٌ أو مضمومةٌ، وقبل كلٍّ مِنْهَا[٣] أربعةُ أحوالٍ. وإمّا ساكنةٌ وقبلها الحركاتُ الثلاثُ **(يَجُوْزُ تحقيقهما[٤])** أي: إبقاؤهما[٥] لأنَّ عروضَ اجتماعهما لكونهما في كلمتين هَوَّنَ أَمْرَ ذلك **(و)** يجوزُ **(تخفيفُهما[٦])** بأنْ تُخَفَّفَ الأُولى على قياسِ ما يقتضيه تخفيفُها انفراداً والثانيةُ على قياسِ ما يقتضيه تخفيفُها انفراداً أو اجتماعاً في كلمةٍ لِمَا يَلْزَمُ من ثِقَلِ اجتماعِهِمَا ففي نحو: «رأيتُ قارئَ أبيك» تُقلب الأولى ياءً مثل مائة، والثانية تُجعل بينَ بينَ مثل لَكَ أبوك أو تُقْلَب واواً مثل أَوَادم وفي نحو «اقرأ آية» تقلبُ الأُولى ألفاً مثل رَاس، وتُسَهَّلُ الثَّانيةُ مثل قراءة وفي

---

(١) كتاب سيبويه ٣٩٠/٤ والأصول في النحو ٣٠١/٣ وشرح الشافية للرّضي ٦٠/٣.
(٢) للوقوف على قول الخليل وسيبويه: كتاب سيبويه ٥٥٣/٣ ـ ٣٧٧/٤ والتكملة ص٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٥٤/٢ـ٦٠.
(٣) جاء منهما في (أ).
(٤) قال سيبويه: «وأمّا الهمزتانِ، فليس فيهما إدغامٌ في مثل قولك: قَرَأَ أَبوك، وأَقْرِئْ أَباكَ؛ لأنَّكَ لا يجوز لك أن تقولَ: قرأَ أَبوك، فتحقّقهما فتصيرَ كأنَّكَ، إنَّما أَدغمتَ ما يجوزُ فيها البيانُ، لأنَّ المنفصلَيْنِ يجوزُ فيهما البيانُ أبداً، فلا يجريانِ مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب، وهو قولُ الخليلِ ويونس». الكتاب ٤٤٣/٤ والأصول في النحو ٤٠٤/٢ والتكملة ص٣٨ والممتع في التصرّيف ٦٣٣/٢ـ٦٣٤.
(٥) جاء بقاؤهما في (أ).
(٦) كتاب سيبويه ٥٥/٣ وشرح الشافية للرّضي ٦٥/٣.

نحو من شَا ايتُمِن، تُسَهَّلُ الأولى مثل قراءة وتقلب الثانية ألفاً مثل رأس **(و)** يجوز **(تَخْفِيْفُ إِحداهُمَا**[١]**)** دون الأخرى، ثم اختلفوا فاختار أبو عمرو[٢] تخفيفَ الأُولى؛ لأنَّ الثِّقَلَ باجتماعهما. فأيُّهما خفَّفتَ جازَ، لكن رأيناهم أبدلوا أول المثلين في نحوِ دِيْنَارٍ[٣] ودِيْوَانٍ[٤] حرفَ لِيْنٍ، وكان ذلك للتَّخفيف، فكذا في الهمزتين واختار الخليلُ[٥] تخفيفَ الثَّانِيَةِ؛ لأنَّ الثِّقَلَ إنَّما يحصلُ عندهَا وكيفيةُ تخفيفِ إحديهما تكون **(على قِيَاْسِهَا)** في التخفيف لو انفردت سواء اتفقتا أم اختلفتا **(وجاءَ في نحو يَشَاْءُ**[٦] **إلى)** مع تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف إحداهما على ما مرَّ **(الواوِ**[٧] **أيضاً في الثانية، وجاء في المتَّفِقَتَيْنِ)** مع الأوجُهِ الثَّلاثةِ السَّابقةِ وجهان آخران **(حَذْفُ إحديهما)** وتحقيق الأخرى **﴿كجاء**[٨] **أمرنا﴾** و ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[٩] **(و)** جاء[١٠] **(قلبُ الثَّانِيَةِ)** بحرف من جنس حركة ما قبلها نحو ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾[١١] و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[١٢] **(كالسَّاكِنَةِ)** في كلمةٍ كآدم وسواء في الوجهين أكانت آخر كلمةٍ أم لا كما مثَّلنا وجاز فيما إذا كانت الأولى همزة استفهام نحو أَأَنتَ، إقحامُ[١٣] الألفِ بين الهمزتين هرباً من اجتماعهما، ولا يجوز

---

(١) جاء في الأصل: أحدَهما. وما أثبته نقلاً من المتن و(أ).

(٢) قال سيبويه: «أهلُ التَّحقيقِ يُخَفِّفُون إحداهُما ويستثقلونَ تحقيقهما». الكتاب ٣/٥٤٨-٥٤٩ والتكملة ص٣٨.

(٣) المعَرب ص٢٩٠. أصلُه دِنّار. وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٥٧.

(٤) المعرّب ص٣١٧.

(٥) كتاب سيبويه ٣/٥٤٩ والأصول في النحو ٢/٤٠٤ والتكملة ص٣٨.

(٦) الحج ٢٢/٥٥ ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

(٧) النشر ١/٣٨٨.

(٨) هود ١١/٤١.

(٩) الأحقاف ٤٦/٢٠.

(١٠) جاء جاء فيهما في (أ).

(١١) الأعراف ٧/٣٤.

(١٢) البقرة ٢/٦: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۝٦﴾.

(١٣) قال سيبويه: «ومن العربِ ناسٌ يُدخلونَ بين ألفِ الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنَّهم كرهوا التقاءَ همزتين ففصلوا». الكتاب ٣/٥٥١ والأصول في النحو ٢/٤٠٥.

إثباتها في الخط كراهة اجتماع ثلاثة ألفات وبما تَقَرَّرَ عُلِم أن تقييدِ الجاربردي[١] ما ذُكِرَ بما قالَهُ غيرُ مُحَرَّرٍ.

واعلم أنّه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين خَفَّفْتَ كلّ ثانية إذ نشأَ منها الثُقَلُ إلى أن تصل إلى آخر الكلمة، فلو بنيتَ من الهمزاتِ مثل قِرَطَعْبَ قلت إيأأأ بقلب الثانيةِ ياءً مثل إيْتِ والرابعةِ ألفاً مثل آدم وتَبْقَى الخامسةُ بحالها مثل إِيْوَاءٍ وإِعْطَاْءٍ.



(١) مجموعة الشافية ٢٦٦/١.

باب الإعـــلال

(الإعلالُ تغييرُ حرفِ العلَّةِ) خرج منه تغييرُ غيرِه كالهمزةِ ونون أُصَيْلَانٍ حيث أبدلت لاماً ـ كما سيجيء ـ **(للتّخفيفِ)** نحو عَأْلَم بالهمز في عَالِم * وبينَ الإعلالِ والإبدالِ المفهوم من التَّغيير عُمُوْمٌ من وَجْهٍ، فيُوْجَدَاْنِ في نحو مَاْلَ، والإعلالُ فقط في نحو يَقُوْلُ وقُلْ، والإبدالُ فقط في نحو أصلالِ. **(ويجمعُهُ)** أي: الإعلالُ ثلاثةُ أشياء **(القَلْبُ)** كما في قَاْلَ **(والحَذْفُ)** كما في قُلْتُ **(والإسكانُ)** كما في تَقُوْلَ **(وحروفُهُ)** الأُولى وأحرفه أي: الإعلال **(الألفُ والواوُ والياءُ)** سُمِّيت بذلك لمَا وَقَعَ فيها من التَّغيراتِ المُطَّردة فليس من حروفِ العلَّةِ الهمزةُ كما أشرت إليه خِلَافاً لبعضهم وإنْ دَخَلَها تغييرٌ إذ لم يَجْرِ فيها ما جرى في حروفِ العلَّة من الإطِّرادِ اللَّازمِ في كثير من الأبواب **(ولا تكونُ الألفُ أصلاً[1] في)** اسم **(متمكِّنٍ)** كفتىً وعصى **(ولا)** في **(فعل)** كرمى وغزا **(ولكن)** تكون منقلبةً **(عن واوٍ أو ياءٍ)** أو زائدةً، وذلك بحُكْمِ الاستِقراءِ؛ ولأنَّ الألفَ ـ كما مرَّ ـ لا تقعُ للإلحاقِ في الاسم فلأن تقعَ أصلًا أَوْلَى؛ ولأنَّها لو وقعت أَصْلًا فإمَّا أنْ تَقَعَ مُبْدَلَةً من واوٍ أو ياءٍ في محل آخر أَوْلَا: فإنْ وقعت كذلك أدّى إلى لَبْسِ الأصليَّة بِالمُنْقَلِبَةِ وذلك يُخِلُّ بمعرفةِ الأوزانِ. وإنْ لم تقع كذلك أدَّى إلى وقوعِ الواوِ والياءِ المتحرِّكتين في كلِّ محل كان أصلُهُما فيه التحّركُ وهو كثير مستثقل فلا تَقَعُ الألفُ أصلًا فيما ذُكِرَ بل

---

(١) المنصف شرح التصّريف ١/١١٨ والأمالي الشجرية ٢/٧٣ والممتع في التصريف ١/٢٧٩.

في الحروفِ[١] والأسماءِ المبنيَّة والأَعْجَمِيَّةِ؛ لأنَّها غيرُ مشتقة ولا متصرِّفَةٍ فلا يُعرف لها أصلٌ غيرُ هذا الظاهر، فلا يُعْدَلُ عنه من غير دليلٍ. فلا يُقال ألفُها زائدةٌ لأنَّها غيرُ مشتقَّةٍ، ولا بدل؛ لأنَّه نوعٌ من التَّصرف. * ثم بَيَّنَ اتّفاقَ الواوِ والياءِ واختلافَهما في المواقِع فقال (**وقد اتَّفقنا**) في وقوعِهما إما (**فاءينِ كوَعْدٍ ويُسْرٍ**) وإمَّا (**عَيْنَيْنِ كقَوْلٍ وبَيْعٍ**) وإمَّا (**ولامَيْن كغَزْوٍ ورَمْيٍ. وتقدَّمَت كلٌّ واحدةٍ**) منهما (**على الأُخْرَى فاءً وعيناً كوَيْلٍ ويَوْمٍ و**) قد (**اختلفَتَا في الواو تَقَدَّمت عَيْناً على**[٢] **اليَاءِ لاماً**) نحو طَوَيْتُ (**بخلاف العَكْسِ**) وهو تَقَدُّمُ الياءِ عَيْناً على الواوِ لاماً فإنَّه غيرُ واقعٍ إلّا في الواو على وجه (**و**) لهذا قالوا (**واو حَيَوَانٍ بَدَلٌ عن ياء**[٣]) لعدم النَّظيرِ وأَصْلُه حَيَيَان، وقياسُهُ حَايَانِ لِتحرُّكِ الياءِ وانفتاحِ ما قبلها، لكن بَقَّوْهُ مُتَحَرِّكاً لِيُطابقَ مَدْلُوْلَهُ في التَّحرُّكِ كالجَوَلَانِ، وفي المَوَتَانِ، حملوا النَّقيضَ على النَّقيضِ. ولذلك لم يدغموا في الحَيَوَان؛ ولأنَّهم لو أدغموا فيه لالتبسَ بتثنية حَيّ، لكن لمّا كرهوا اجتماعَ المثلين قلبُوا الثَّانيةَ واواً، ولم يقلبوا الأُولى؛ لأنَّ التَّغييرَ بالأَوَاخِرِ أَوْلَى (**و**) اختلفتا أيضاً في (**أنَّ الياءَ وَقَعَت فاءً وعَيْناً في يَيْن**) لمكانٍ (**وفَاءً**[٤] **ولاماً في يَدَيْتُ**[٥]) أي: أنعمتُ، وعَيْناً ولاماً بكثرةٍ كحَيٍّ وعَيٍّ دون باب قُوَّة، فَنَادِرٌ (**بخِلافِ الواوِ**) فإنَّها لم تقع فاءً وَعَيْناً ولا فاءً ولاماً (**إلاَّ في**)

---

(١) قال ابن جني: «إنَّ الأسماءَ المبنيّة والأصواتَ المحكية والأسماءَ الأعجميةَ، تجري مجرى الحروفِ من أنَّ الألفاتِ فيها أصولٌ غيرُ منقلبة لأنَّه لا يُعْرَفُ لها اشتقاق». المنصف شرح التصريف ١/١٢٠.

(٢) كتاب سيبويه ٣/٤٦٢-٤٦٣ و٤سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٩٨-٥٩٩ والمنصف شرح التصريف ٢/٢١٤.

(٣) قال سيبويه: «وأمّا قولهم: حَيَوَانٌ، فإنَّهم كرهوا أن تكونَ الياءُ الأولى ساكنةً، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والأخرى غيرُ معتلَّة من وموضعها، فأبدلوا الواوَ ليختلفَ الحرفانِ». الكتابُ ٤/٤٠٩ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٨٣-٢٨٥ وشرح الملوكي ص٢٦٣-٢٦٤.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٢/٨٥٤ والمنصف شرح التصريف ٢/٢١٥-٢١٦.

(٥) لسان العرب (يدا) ١٥/٤٣٧.

لفظ (**أَوَّل**)؛ فإنَّ أَصْلَهُ واوٌ وواوٌ ولام (**على الأَصَحِّ**) كما مرَّ في ذي الزيادةِ (**وإلاّ في**) لفظ (**الواوِ**[1] **على وجهٍ**) وهو القولُ بأنّه مُرَكَّبٌ من واوٍ وياءٍ وواوٍ؛ لأنَّ بابَ سَلِسَ أكثر من باب ببّ (**و**) اختلفتا أيضاً في (**أنَّ الياءَ وَقَعَت فاءً وعيناً ولاماً في يَيَّيْتُ**[2]) أي: كتبتُ يَاْءً (**بخلافِ الواوِ**) فإنَّها لم تقع كذلك (**إلاّ في**) لفظ (**الواو على وَجْهٍ**) وهو القولُ بأنَّها مركَّبةٌ من ثلاثِ واواتٍ؛ لأنَّهم صغرّوهُ على أُوَيَّة بقلب فائِهِ همزةً لكونِها أوّلُ واوايْنِ مُصَدَّرَيْن، إذ لو كانَ عَيْنُهُ ياءً لَصُغِّرَعلى وُيَيَّة؛ ولأنَّ كونَ العينِ واواً نحو جَالَ أكثرُ من كونِها ياءً نحو باعَ، والحَمْلُ على الأكثر[3] أولى * ثم الإعلالُ إمَّا أن يكونَ في الفاءِ أو في العين أو في اللّامِ، وقد أخذ في بيانها فقال:

(**الفاءُ**) أي: هذا مبحثُها تُقْلَبُ الواو همزةً لزوماً[4] في نحو أَوَاْصِل[5] ممّا أوّلُه واوانِ ثانيتهما متحركة وواصلٍ جمع واصل (**وأُوَيْصَل**) تصغير واصل وأصلهما وَوَاْصِل ووُوَيْصِل بواوين الأُولى فاء والثانية مبدلة كما في ضَوَاْرِب وضُوَيْرِب[6] (**والأُوَلُ**) جمعُ الأُوْلَى مؤنّث الأوّل وأَصْلُ[7] وُوَل؛ لأنَّ حروفه

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٥١٨/٢ والمنصف شرح التصريف ٢١٤/٢ والممتع في التصريف ٥٦١/٢ وشرح الشافية للرّضي ٧٤/٣.

(٢) لسان العرب (**ييا**) ٤٧٠/١٥ وسرّ صناعة الإعراب ٧٢٩/٢-٧٣١ وشرح الشافية للرّضي ٧٤/٣-٧٥.

(٣) كتاب سيبويه ٤٦٢/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٥٩٨/٢-٥٩٩ والمنصف شرح التصريف ٢١٤/٢.

(٤) قال ابن مالك في الألفية ص٦٢:

* أَحْـرُفُ الإبْـدَالَ هَـدأتُ مـوطـيـا ... فـأَبْـدِلِ الـهـمـزةَ مـن واوٍ وَيَـا
* آخِـراً إِثْـرَ أَلِـفٍ زِيْـدَ، وفـي ... فَـاْعِـلِ مـا أُعِـلَّ عَـيْـنَـاً ذا اقـتُـفـي

وكتاب سيبويه ٣٣٣/٤ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ والتكملة ص٢٤٩ وسرّ صناعة الإعراب ٩٨/١ والمنصف شرح التصريف ٢١٨/١-٢١٩ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٨/٤-٢٠٨٩ وارتشاف الضرب ٢٥٩/٢.

(٥) سقط من قوله: مما أوله.. إلى قوله: وواصل من (أ).

(٦) المقتضب ١٩٩/٥ وسرّ صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ والممتع في التصريف ٣٣٢/١ وشرح المفصل ٢٩/١٠.

(٧) جاء وأصل في (أ).

الأُصولَ واوانِ ولام على الأصحّ كما مرَّ فأُبدلت الواو الأولى في الجمعِ همزةً لاستثقالِ اجتماعِ مِثْلَيْنِ في أَوَّلِ الكلمةِ، ولذلك قَلَّ[١] بابُ دَدَنٍ ولاستثقال واوين متحركين كما أشار إليه بقوله **(إذا تحركت الثانية)** إذ الأولى متحركة قطعاً لأنَّها فاء الكلمة **(بخلاف)** نحو **(وُورِيَ)** مجهول وارى[٢] أي: ستر فإنَّ واوه وإن جاز قَلْبُهَا همزةً كما يُعْلَمُ ممّا يأتي لا يلزم؛ لأنَّ سكونَ واوِهِ الثّانيةِ خَفَّفت بعضَ الثِّقل **(و)** تقلبُ الواو همزةً **(جوازاً في نحو أُجْوُه)**[٣] وأَدْؤُر ممّا واوُهُ مفردةٌ مخفّفةٌ مضمومةٌ بضمَّةٍ أَصْلِيَّةٍ، سواءٌ أكانت أوَّلَ الكلمةِ أم لا كما عُرِفَ بخلافِها في نحو تَقَوَّلَ لقوَّتِها بالتَّشديد، وفي نحو دَلْوٍ لعروض ضَمَّتها **(و)** في نحو **(أُوْرِي[٤])** ممّا في أَوَّله واوانِ ثانيتُهُمَا ساكنةٌ. وأصل الثلاثةِ وُجُوهٍ وأَدْوُرٍ ووُورِيَ[٥] **(وقال المازني[٦])** وتُقْلَبُ الواوُ همزةً أيضاً قياساً **(في نحو إِشَاحٍ)** ممّا أوَّله واوٌ واحدةٌ مكسورةٌ وغيره[٧] يقصره على السَّمَاعِ، وأصلُه وِشَاحٌ[٨] وهو شيءٌ يُنْسَجُ من الأَدِيمِ عَرِيضاً وَيُرَصَّعُ بالجواهرِ، وتَشُدُّهُ المَرْأَةُ بينَ عاتِقَيْهَا وكشحيها **(والتزموه)** أي: القلب **(في**

---

(١) قال ابن جني: «اعلم أنَّ التَّضعيفَ في أوّل الكلمةِ عزيزٌ قليلٌ، وإنَّما جاءت منه أحرفٌ معلومةٌ نحو: دَدَنٍ وكَوْكَبٍ». المنصف ٢١٧/١.

(٢) لسان العرب **(وري)** ٢٨٣/١٥.

(٣) كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ـ٣٣١ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٩٢/١ والمنصف شرح التصريف ٢١٢/١ وشرح المفصل ١١/١٠ والممتع في التصريف ٣٣٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤ وشرح الشافية للرّضي ٧٨/٣ وارتشاف الضرب ٢٥٧/٢.

(٤) الأصول في النحو ٣٠٧/٣ وسرّ صناعةِ الإعراب ٨٠٢/٢.

(٥) الأعراف ٢٠/٧: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾.

(٦) قال المازني: «واعلم أنَّ الواوَ إذا كانت أوّلاً وكانت مكسورةً فمن العرب مَنْ يُبْدِلُ مكانها همزةً، ويكون مُطَّرِداً فيها، فيقولون في وِسَادَة: إِسَادَة. وفي وِعَاءٍ: إِعَاءٌ. وفي الوِفَادَة: إِفَادَة». المنصف شرح التصريف ٢٢٩/١.

(٧) الفارسي في التكملة ص٢٤٨ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٠٩٠/٤ وابن عصفور في الممتع ٣٣١/١.

(٨) لسان العرب **(وشح)** ٣٠٦/١٥.

الأُوْلى) وإن كانت الواوُ الثانيةُ ساكنةً **(عملاً)** له **(على الأوَّل**[1]**)** لرجوعهما إلى اشتقاق واحد، ولم يعكسوا كراهية الثقل **(وامَّا أَنَاةٌ**[2]**)** وهي المرأة التي فيها فتورُ من الوَنَى وهو الفُتُوْرُ **(وأَحَد وأَسْمَاءَ)** لامرأةٍ وأصلُها وَنَاةٌ ووحَدَ ووَسْمَاء بوزن فعلاء من الوَسَامة[3] وهي حُسْنُ الوَجْهِ. وقال المبرِّدُ[4] هو جمعُ اسم بوزن أَفْعَالٍ. مُنع من الصَّرفِ للعلميةِ والتَّأنيثِ المعنويِّ أي: وأما قلبُ الواوِ همزةً في الثلاثة **(فَعَلَى غيرِ القياسِ**[5]**)** بالاتفاق، بل هو سماعيٌّ؛ لأنَّ الواوَ الواحدةَ المفتوحةَ في أوَّلِ الكلمةِ ليست ثقيلةً **(وتُقْلَبَانِ)** أي: الواو والياءُ **(تاءً**[6]**)** وجوباً **(في نحو اتَّعَدَ واتَّسَرَ**[7]**)** أي: لَعِبَ بالقمارِ. وأصلهما اِوْتَعَدَ واِيْتَسَرَ قُلب حرفُ العلَّةِ فيهما تاءً، وأُدغم احترازاً عن المخالفةِ في التَّصاريف، إذ لو لم يُقْلَبَا تاءً لقيل في الماضي المعلوم اِيْتَعَدَ، وفي المجهول أُوْتَعَد، وفي المضارع واسم الفاعل يَوْتَعِدُ ومُوْتَعِد. ولزمت المخالفةُ بخلافِ ما إذا قُلبتا تاءً؛ لأنَّها لا تتغُّير في ذلك مع أنَّه يحصلُ بها تخفيفٌ. وهو إدغام التَّاءِ في التَّاءِ. والمُرَادُ بنحو ذلك ما كان فيه قَلْبُ[8] التَّاءِ واواً أو ياءً غيرَ منقلبةٍ عن همزةٍ **(بخلاف)** نحو **(اِيْتَزَر)** ممّا كانت الواوُ والياءُ فيه منقلبةً عن همزةٍ، فلا تُقْلَبُ تاءً لعروضها. وأَصْلُ إيتزَرَ اِئْتَزَرَ[9] بهمزة بعد همزة الوصل. **(وتقلب)** وجوباً **(الواوُ ياءً إذا انكسرَ**[10]

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣/٧٦-٧٧.
(٢) لسان العرب **(وني)** ١٥/٤١٠.
(٣) لسان العرب **(وسم)** ١٥/٣٠٣.
(٤) المقتضب ٢/٣٦٥ ولسان العرب **(وسم)** ١٥/٣٠٣.
(٥) كتاب سيبويه ٤/٣٣١ والأصول في النحو ٣/٣٠٧ والمنصف شرح التصريف ١/٢٣١ وشرح الكافية الشافية ٤/٢٠٩١.
(٦) كتاب سيبويه ٤/٣٣٤ والمنصف شرح التصريف ١/٢٢٢ والممتع في التصريف ١/٣٨٦-٣٨٧ والمقتضب ١/٢٠١.
(٧) لسان العرب **(يسر)** ١٥/٤٤٨.
(٨) جاء قبل في (أ).
(٩) شرح المفصل ١٠/٦٤ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٥٤ وشرح الشافية للرّضي ٣/٨٣.
(١٠) كتاب سيبويه ٤/٣٣٥ والمقتضب ١/٢٠٠.

ما قبلها، والياءُ واواً إذا انضمَّ ما قبلها نحو مِيْزَان ومِيْقَات ومُوْقِظ ومُوْسِر) وأصلها مِوْزَانٍ ومِوْقَات ومُيْقِظ ومُيْسِر من الوزنِ والوقتِ واليَقَظَة واليَسَارِ كَرِهُوا في نَحْوِ الأوَّلَيْنِ واواً ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبوها ياءً. وفي نحو الأخيرَيْنِ ياءً ساكنةً بعد ضَمَّةٍ فقلبوها واواً **(وتُحْذَفُ الواوُ)** وجوباً من **(نحو يَعِدْ**[١] **ويَلِدْ، لوقوعها بين ياءٍ)** مفتوحة **(وكسرةٍ أصليَّةٍ)** لأنَّها من جِنْسِ الضَّمةِ، بل تُقَدَّرُ بضمتَّين، والكسرةُ بعدَهَا من جنسِ الياءِ قبلَها، ووقوعُ الشَّيء بين شيئين يُضَادَّانِهِ ثقيلٌ، فَوَجَبَ[٢] الفرارُ منه **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا وهو وجوبُ الحذفِ فيما ذكر أي: من أجل ذلك **(لم يَبْنِ نحو وَدَدْتُ بالفتح)** لعينه من كلِّ مُضَاعَفٍ معتلِّ الفاءِ **(لِمَا يَلْزَمُ من الإعلالين)** حذف الواوِ والإدغامِ **(في يَدٍّ)** لأنَّه لو كان وَدَدَ بالفتح، لكان مضارعُه يَوْدِدُ بالكسرِ، فكان يجبُ حذفُ الواوِ فلو أُدْغِم لَزِمَ إعلالان كما قال، وإلّا لزمَ خِلافَ القاعدةِ، ولا تُحْذَفُ من نحو يُوْعِدُ؛ لأنَّ الياءَ ليست مفتوحةً، ولأنَّ الواوَ في الأصل ليست بينَ ياءٍ وكسرةٍ بل بين همزة وكسرة إذ الأصل[٣] يؤَوْعِدُ ولا من نحو يَوْسِم لما عرف **(و)** إذا وجب حذف الواو في نحو **(يعد حُمِل أخوانه نحو نَعِد وأَعِدُ وتَعِدُ وصيغَةُ أَمْرِهِ)** وهو عِدْ **(عليه)** وإن لم تقع الواو فيها بين ياء وكسرة طرداً للباب **(ولذلك)** أي: ولوجوب حَذفِ الواوِ الواقعةِ بينَ ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ أصليةٍ **(حُمِلَت فتحةُ)** عَيْنِ **(يَسَعُ ويَضَعُ**[٤]**)** ونحوهما كيَقَع **(على العُرُوض)** إذ لو كانت أصلية لم يكن لحذفِ الواوِ وجْهٌ، فالأصلُ الكسرُ ولذلك حُذِفَت الواوُ وفُتحت العينُ لحرفِ الحَلْقِ **(و)** حُمِلَت فتحةَ **(يَوْجَل**[٥] **على الأصلِ)** ولهذا لم تُحذف الواوُ، إذ لو كانت عارضةً وجبَ

---

(١) جاء يلد ويعد في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٥٢ـ٥٣ والأصول في النحو ٣/٣٠٦ـ٣٠٧ والمنصف شرح التصريف ١/١٨٨ وشرح الشافية للرّضي ٣/٨٨ـ٩٢.

(٣) المنصف شرح التصريف ١/١٩٤ وشرح الملوكي ص٣٣٨ والممتع في التصريف ٢/٤٢٦ـ٤٢٧.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٥٥ والسِّيرافي النحوي ص١٥٦ والمنصف شرح التصريف ١/٢٠٦ـ٢٠٧ والمخصص ١٤/١٦٤ والأمالي الشجرية ١/٣٧٩ والممتع في التصريف ٢/٤٢٦.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٥٣ وشرح الشافية للرّضي ٣/٥٩٢.

الحذفُ فظهر الفَرْقُ بين فَتْحَتَي يَسع ويَوْجَل **(وشُبِّهَتَا بالتَّجَارِي والتَّجَارِب)** أي: شُبِّهَت فتحةُ يَسَع بكسرةِ التَّجَارِي، وفَتْحَةُ يَوْجَل بكسرة التجارب[١]، فإنَّ كسرة الرَّاءِ في التَّجَارِي عارضةٌ. وأصله تَجَارُيّ بالضَّمِّ، فقلبوا الضَّمَة كسرةً لوقوعها قبل ياءٍ مُتطرفة، وفي التجارب أصليّةٌ؛ لأنَّه[٢] جمع تَجْرِبَة **(بخلاف الياء في نحو يَيْسِر)** أي: يلعبُ القمار **(ويَيْئِسُ)** فإنَّها لا تُحذف لأنَّها أخفُّ من الواوِ لأنَّها من جنسِ[٣] الكسرةِ سواءً أكان ما بعدَ الياءِ همزةً أم غيرَها **(وقد جاءَ)** فيما بعدها همزة **(يَئِسُ[٤])** بحذفِ الياءِ لاستثقالِ يائَيْنِ وهمزة **(وجاء يائس[٥])** بقلبِ الياء ألفاً فتوسَّطوا في ذلك، فلم يحذفوا الياء كما في يَئِس ولم يثبتوها كما في يَيْئَس بل قلبوهَا ألفاً فبقي يائس **(كما جاء يَاْتَعِدُ ويَاْتَسِرُ[٦])** في يَوْتَعِدُ ويَوْتَسرُ بقلب الواو ألفاً **(وعليه)** جاء **(مُوْتَعِد ومُوْتَسِر)** بإبقاء[٧] الواو وهو لغة الشافعي[٨] رضي الله عنه كان يتكلم بها **(وشذَّ في مضارع[٩] وجَلَ)** أي: خاف **(يَيْجَلُ ويَاْجَلُ ويِيْجَلُ)** بقلبِ الواوِ

---

(١) جاء التجاري في (أ).

(٢) شرح المفصل ٦٢/١٠.

(٣) كتاب سيبويه ٥٤/٤ والمنصف شرح التصريف ١٩٥/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٦٢/١٠.

(٤) قال سيبويه: «وزعموا أنَّ بعض العرب يقول: يئسَ يئسُ، فاعلم، فحذفوا الياءَ من يفعلِ لاستثقالِ الياءات ههنا مع الكسرات». الكتاب ٥٤/٤ والسيرافي النحوي ص١٥٩ والمنصف شرح التصريف ٣٥/٣ والممتع في التصريف ٤٣٧/٢.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ٤٣٧/٢.

(٦) كتاب سيبويه ٥٢/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٨/٢.

(٧) كتاب سيبويه ٣٣٤/٤ وسرّ صناعة الإعراب ١٤٧/١ والممتع في التصريف ٣٨٦/١ـ٣٨٧.

(٨) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشميّ. أبو عبدالله. أحد الأئمة الأربعة عند أهل السُّنّة. ولد بغزَّة سنةَ خمسين ومائة. وتوفي في رجب سنةَ أربعٍ ومائتين وهو ابن أربعٍ وخمسن سنةً. كتبه كثيرة منها: الأمُّ، والمُسْنَد، وأحكام القرآن، والسُّنَن وفضائل قريش، واختلاف الحديث.... وفيات الأعيان ١٦٣/٤ والبداية والنهاية ٢١/١٠ ومعجم الأدباء ٤٥٢/٦ـ٤٨٥.

(٩) كتاب سيبويه ١١١/٤ـ١١٢ والأصول في النحو ١٥٦/٣ـ١٥٧ والتكملة ص٢٤٧ وسرّ صناعة الإعراب ٦٦٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٢٠٢/١ـ٢٠٣ والممتع في التصريف ٤٣٢/٢ـ٤٣٣.

ياءً أو ألفاً أو ياءً بعدَ كسرِ ياءِ المضارعةِ. فالفصيح يَوْجَلُ، وشذَّت الثلاثةُ. فبعضُهم يقلبُ الواوَ ياءً؛ لأنَّها أخفّ من الواو. وبعضُهم ألفاً لأنَّها أخف منها، وبعضهم بكسر ياء المضارعة لتنقلب الواوُ ياءً، وهذه أَشذُّها. وليست هذه مخالفة مَنْ يقولُ تِعْلَم بكسر التاء؛ لأنَّ أولئك لا يكسرون الياءَ لاستثقالهم الكسرة عليها وإنَّما كُسرت هنا لما ذكر **(وتُحذف الواو)** وجوباً بعد نَقْلِ حركتِهَا إلى ما بعدَهَا **(من نحو[1] العِدَة والمِقَه)** أي: المحبَّة ممّا كُسِرَت واوُه، وأُعِلّ فِعْلُهُ لاستثقالهم الكسرةَ على الواوِ مع أنَّ فعلها مُعَلٌّ. ولزمت فيها التَّاءُ عِوضاً عن المحذوفِ، وأصلهما وِعْدَة ووِمْقَة. فلا تُحذف الواوُ في نحو الوَعْذ لعدم كَسْرَتِها ولا في نحو الوِصَالِ[2] والوِدَادِ[3] لعدم إعلالِ فعله نحو وأَصَلْتُه واددتُه. وإنَّما اعتُبر في حذفِ الواوِ نقلُ حركتِهَا، ولم تُحذف متحركةً لئلا يزيدَ إعلالُ الاسم على إعلال الفعلِ وهي في الفعل حُذِفَت ساكنةً لا متحركة. وعَيْنُ نحو عِدَة كَسْرُهَا واجبٌ في كل مالم يُفْتَح عَيْنُ مضارِعِهِ لأجل حَرْفِ الحَلْقِ تِبْعَاً لمضارعه. أمَّا ما فُتِحَ لأجله فيجوزُ فتحُ العينِ من ذلك حَملًا على المضارع نحو يَسَعُ سَعَةً، ويجوز بقاؤُها على الكسرِ[4] نحو يَهَبُ هِبَةً **(ونحو وِجْهَة)** في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾[5] **(قليلٌ)** وإنّما لم تُحذف الواوُ فيها مع لزومِ الجمعِ فيها بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه لوجهين *أحدهما أنَّها ليست مصدراً جارياً على الفعل، بل اسمٌ للجِهَةِ المُتوجَّهِ[6] إليها، والواوُ تَثْبُتُ في الاسم نحو وِلْدَة[7] جمع وَلِيْدٍ وهو الصبيُّ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٣٦/٤ـ٣٣٧ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ وشرح الملوكي ص٣٣٩.

(٢) الوصل: ضدُّ الهجران. لسان العرب **(وصل)** ٣١٦/١٥.

(٣) الودُّ: الحبُّ، يكون في جميع مداخل الخير. لسان العرب **(ودد)** ٣٤٧/١٥.

(٤) جاء الكسرةِ في (أ).

(٥) البقرة ١٤٨/٢.

(٦) قال ابن قاسم المرادي: «ذهب المازني والمبرِّد والفارسي إلى أنَّ وِجْهَة اسمٌ للمكانِ المتوجِّهِ إليه، فعلى هذا لا شذوذَ في إثباتِ واوِه لأنَّه ليس بمصدره». توضيح المقاصد والمسالك ٩٧/٦ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ والتكملة ص٢٤٦ والمنصف شرح التصريف ٢٠٠/١.

(٧) لسان العرب **(ولد)** ٣٩٣/١٥.

والعَبْدُ، فالاسم وِغدَة والمصدر عِدَة* وثانيهما أنَّها مصدرٌ لكنَّها صُحِّحَت[1] تنبيهاً على الأصل كالقَوَد واستحْوَذَ، وردَّه أبو عليٍّ[2] فقالَ: متى صحَّ المصدرُ صحَّ الفِعْلُ كاستحوذ استحواذاً، وعورض بالبَيْع، والقَوْلِ. وأجيبُ[3] بأنَّهما غيرُ موازنين للفِعْلِ بخلافِ وِجْهَة، فإنَّها موازنةٌ له، والإعلالُ للموازنة. وَرُدَّ: بأنَّها غيرُ مُوَازِنَةٍ له أيضاً، ولئن سُلِّم فموازنُه الفعل إنَّما هي مُعْتَبَرَةٌ في الصِّفَاتِ لا في المصادر.

(والعينُ) أي: هذا مبحثها وإعلالُها بالقلبِ وبالنَّقلِ والإسكانِ وبالحذفِ. والأول بانقلاب الواو والياء ألفاً أو بانقلابهما همزة أو بانقلاب أحدهما إلى الآخر وقد أخذ في بيانها بهذا التَّرتيب فقال: **(تقلبان)** أي: الواوُ والياءُ **(ألفاً إذا تحركتَا)** تَحَرُّكاً أصليّاً **(مفتوحاً ما قبلَهما[4] أو)** كانا **(في حُكْمِهِ)** أي: حُكْم المُتَحَرِّكِ المفتوحِ ما قبله؛ لأنَّ كلّاً من الواوِ والياءِ مُقَدَّرٌ بحركتين، فإذا انضمَّ إلى ذلك حركَتُهُ وحركةُ ما قَبْلَهُ، اجتمعَ في التَّقدير أربعُ حركاتٍ متوالياتٍ في كلمة، وذلك مُسْتَثْقَلٌ[5] فاجْتَنَبُوْهُ بقلبهما ألفاً لتجانُسِ حركة ما قبلها[6] ويقعُ ذلك إمّا **(في اسمٍ ثلاثيٍّ أو)** في **(فعلٍ ثلاثيٍّ أو)** في فِعْلٍ **(محمولٍ عليه)** أي: على الفعلِ الثُّلاثيِّ **(أو)** في **(اسمٍ محمولٍ عليهما[7])** أي: على فعلٍ ثلاثيٍّ وفعلٍ محمولٍ على فِعْلٍ ثلاثي **(نحو نَابٍ وبابٍ)** مِثَالا الاسم الثلاثيِّ وأصلهما بَوَبَ[8] ونَيَبَ فأُعِلّا موافقةً للفعلِ في عددِ حروفِهِ وحركَاتِهِ، ولذلك لا تُقلبُ الياءُ

---

(١) المنصف شرح التصريف ١/٢٠٠.

(٢) قال أبو عليٍّ: «لأنَّه اسمٌ للمكان المُتَوَجَّهِ إليه، فقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ أي مكانٌ يتوجَّهُ إليه. ومِنْ جعلها التوجُّهَ، كان شاذّاً كشذوذِ القُصْوَى والقَوَدِ..» التكملة ص٢٤٦.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٦.

(٤) جاء في الأصل: قبلها. والصحيح ما أثبتُ.

(٥) شرح المفصل ١٠/١٦ وشرح الشافية للرّضي ٣/٩٥ وما بعدها.

(٦) جاء قبلهما في (أ).

(٧) جاء عليها في الأصل.

(٨) جاء نَيَبٌ وبَوَبٌ في (أ).

في نحو حَيَدَى؛ لأنَّ علّةَ القلبِ ضَعِيفةٌ فلا تُؤثّرُ في غيرِ محلِّ التغيير في الاسم الذي هو فَرْعُ الفعلِ في الإعلالِ إذا لم يوافقه الاسم في الوزنِ **(و)** نحو **(قامَ[(١)] وباعَ)** مثالا الفعل الثلاثي وأصلهما قَوَمَ وبَيَعَ **(و)** نحو **(أَقَامَ وأَبَاعَ)** مثالا الفعلِ المحمولِ على فعلٍ ثلاثيٍّ؛ لأنَّهما فرعا قَامَ وبَاعَ فأُجريا مجراهما فجُعِلَ ما قبلَ الواوِ والياءِ في حُكْم المفتوحِ. أو نُقلت الحركةُ منهما إليه وجُعِلَتَا في حُكم المتحرِّكةِ؛ لأنَّهما في الأصل كانتا مُتَحركتين فَقُلِبَتا ألفاً. وفي نسخة بدل وباع وأباع بانَ وأبانَ **(واسْتَكَانَ منه)** أي: من الفعلِ المحمولِ على الفعل الثلاثي **(خلافاً للأكثر)** من علماءِ التَّصريفِ في قولهم: إنَّه ليس منه، وإنَّما كان منه؛ لأنَّه استفعل من كان لا اِفتعل من السُّكون **(لبُعْدِ الزِّيادةِ)** أي: زيادةِ المدَةِ كما في مُنْتَزَاحِ **(ولقولهم)** في مصدره **(استكانَةً)** فإنَّهُ يدلُّ على أنَّه استفعل لا افتعلَ؛ لأنَّ افتعلَ لا يجيءُ منه افتعالةً وتقدَّمَ تقديرُه **(و)** نحو **(مَقَامٌ)** بالفتح اسم زمانٍ أو مكانٍ أو مصدرٍ وهو[(٢)] مثالُ الاسمِ المحمول على فِعْلٍ ثلاثيٍّ، وأصلُه مَقْوَم. ونحو مُقَام ـ بالضمِّ ـ اسم لمَا ذُكِر وهو مثالُ الاسمِ المحمول على فعلٍ ثلاثيٍّ، فإنَّه محمولٌ على أقام وأَقَامَ محمولٌ على قَامَ[(٣)] **(و)** نحو **(الإِقَامَة والاستقامة)** مِثَالَا الاسمِ المذكورِ أيضاً **(ومَقَامِ[(٤)] ومُقَامِ)** فإنَّهما مَحْمُوْلان على أَقَامَ واِسْتَقَامَ المحمولان على قَامَ، فقُلبت الواوُ ألفاً فالتقى ألفانِ فَحُذِفت الثَّانيةُ الزائدة عند الخليل وسيبويه أو الأولى التي هي عَيْنٌ عند الأخفشِ[(٥)] ثمَّ عوِّضَ عنها التَّاء كما مرَّ. **(بخلاف قَوْلٍ وبَيْعٍ)** فلا تُقْلَبُ الواوُ والياء فيهما ألفاً لِسُكُوْنِهِمَا، وقد يُقَالُ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤٥/٤، والسِّيرافي النحوّي ص٢١٥ والمنصف شرح التصريف ٢٦٧/١ـ٢٦٨ وشرح المفصّل ٦٧/١٠ـ٦٨، .

(٢) سقط من (أ): من قوله: وهو مثال الاسم.. إلى قوله: لِما ذكرَ.

(٣) المنصف شرح التصريف ٢٧٠/١.

(٤) سقط من الأصل و(أ). وأثبته نقلاً من المتن.

(٥) معاني القرآن للفرّاء ٢٥٤/٢ والسِّيرافي النحوي ص٢١٦ والمنصف شرح التصريف ٢٩١/١ـ٢٩٢ وشرح الشافية للرّضي ١٥١/٣.

الفعلُ أَصْلٌ للمصدر في الإعلالِ فهلّا أُعِلَّ حَمْلاً عليه كما في الإِقَامَةِ. ويُجاب بأنَّ إعلالَه يستلزمُ لَبْسَهُ بِفِعْلِهِ **(وطائي)** في طيء وبوزن سَيِّد **(ويَاْجَل)** في يَوْجَل **(شاذٌّ)** كلٌّ منهما لِقَلْبِ الواوِ والياءِ فيهما ألفاً مع سكونهما وعليها جاء:

* تُبْتُ إليك فتَقَبَّل تَابَتِي وصُمْتُ ربيّ فتَقَبَّل صَامَتِي[1]

أي توبتي وصومي. ويُمْكِنُ كما قال الجاربردي[2]: أن يُقَال القَلْبُ في ذلك على لغة مَنْ يَقْلِبُ حرفَ العِلَّةِ السَّاكِنِ المفتوحِ ما قبله ألفاً وهي لغة بلحارث بن كعب وزَبِيْد وخثعم وقبائلَ من اليمن كما قال الواحدي[3] في وسيطه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4] لا يَحْسنُ يأجل هنا، لأنّه ليس ممّا نحن فيه؛ لأنَّ الواو فيه فاء، والواو والياء إذا وقعتا فائَيْنِ لا تقلبان ألفاً نحو تَوَسَّع وأَيِسَ وأصله يئس؛ لأنَّ علّة القَلْبِ ضعيفة كما مرَّ، فلا تؤثر فيما يليقُ به الخفّة. وبخلاف نحو جَيَل وقَوَم مُخَفَّفي جَيْئَل وقَوْأَم لعروض تحركهما. **(وبخلاف قَاْوَلَ وبَاْيَعَ وقَوَّمَ وبيَّعَ وتَقَوَّمَ وتَبَيَّعَ وتَقَاْوَلَ[5] وتَبَاْيَعَ)** وما تَصَرَّفَ منها فلا تُقلب الواوُ والياءُ فيها ألفاً لعدم انفتاحِ ما قبلها، ولأنَّ السَّاكنَ قبلهما ليس بفاءِ الكلمةِ **(ونحو القَوَد)** القصاص **(والصَّيَد[6])** مصدر صَيِدَ الرَّجلُ أي: تكبرَّ **(وأَخْيَلَتْ[7])** أنا، للنَّاقةِ أي: وَضَعتُ قُربَ ولدِهَا خيَالًا ليفزعَ منه الذِّئبُ

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٦٦٩/٢ وشرح اللُمَع لابن برهان ص٤٦٢ والإبدال لأبي الطَّيب ٥٢٤/٢ لسان العرب **(توب)** ٦١/٢.

(٢) مجموعة الشافية ٢٧٧/١.

(٣) هو الشيخ أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي بن متوّية. وهو صاحب التفاسير الثلاثة البسيط والوسيط والوجيز من تفسير القرآن الكريم. وله شرح ديوان المتنبي توفي سنة ثمانٍ وستين وأربعمئة. البداية والنهاية ١٠٢/١٢ ووفيات الأعيان ٣٠٣/٣.

(٤) طه ٦٣/٢٠.

(٥) شرح المفصل ٦٨/١٠.

(٦) لسان العرب **(صيد)** ٤٥١/٧.

(٧) لسان العرب **(خيل)** ٢٦٧/٤.

فلا يَقْرَبُه **(وأَغْيَلَت**[١]**)** المرأةَ أي: سقت ولدَها الغَيْل يقال: أَضرَّت الغَيْلَةُ بوَلَدِ فُلانٍ، إذا أُتِيَتْ أُمُّهُ وهي تُرْضِعُهُ. والغَيْلُ بالفتح اسمُ ذلك اللَّبن **(وأَغْيَمَت**[٢]**)** السَّماءُ أي: صارت ذاتَ غَيْم **(شاذٌّ**[٣]**)**؛ لأنَّ الواوَ والياءَ فيه تحركتا وانفتحَ ما قبلهما، أو هو في حُكْم المنفتح ومع ذلك لم تقلبا ألفاً، خالفوا القياسَ فيه تنبيهاً على الأصل، لكنَّه موافقٌ للاستعمالِ وإن لم يكن مطَّرداً لكن قال الجوهري[٤] «قال أبو زيد: هذا البابُ كلُّه يعني نحو استحوذَ يجوز أن يُتَكَلَّم به على الأصل، فيقال: اِسْتَصَابَ واِسْتَصْوَبَ واِسْتَجَابَ واِسْتَجْوَبَ، وهو قياسٌ مُطَّرِدٌ وعندهم. قال تعالى[٥]: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾ أي: نَغْلِبْ على أمورِكُم **(وصحَّ باب قَوِيَ وَهَوِيَ)** ممّا اجتمع فيه واوان في الأصل، أو واوٌ وياءٌ بوزنه المذكورِ مع تحرُّكِ الأوَّلِ فيهما وانفتاح ما قبله لتأدية إعلالهما **(لإعلالين)** لأنَّ أصلهما قَوِو وهَوَيَ، قُلِبَت الواوُ المتطرِّفَةُ في الأوَّلِ ياءَ لانكسار[٦] ما قبلها، والياءُ في الثَّاني ألفاً، فلو أُعلَّ الأوَّل فيهما أيضاً اجتمعَ إعلالانِ؛ وهو ممتنعٌ إلّا لضرورةٍ، ولم يَعْكس؛ لأنَّ الإعلال[٧] بالأواخر أولى **(و)** صحَّ **(باب طَوِيَ)** أي: جاءَ **(وحَيِيَ)** ممّا اجتمعَ فيه واوٌ وياء أو ياءان بوزنه المذكورِ مع أَنَّهُ لا يجتمعُ فيه إعلالانِ لو قلبت العينُ ألفاً، **(لأنَّه)** أي: بابُ طَوِيَ وحَيِيَ أي: فَعِل بالكسر **(فَرْعُهُ)** أي: فرعُ هَوَى؛ لأنَّ الأصلَ فَعَلَ ـ بالفتح ـ

---

(١) لسان العرب **(غيل)** ١٥٩/١٠.
(٢) لسان العرب **(غيم)** ١٦١/١٠.
(٣) الأصول في النحو ٢٨٢/٣ وشرح الشافية للرّضي ١١١/٣.
(٤) تاج اللغة **(حوذ)** ٥٦٣/٢.
(٥) النساء ١٤١/٤.
(٦) جاء في الأصل: بالإنكسار. وما أثبته نقلاً من (ا).
(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٢٩/٤.

* وحَيْثُ ذا الإِعْلالِ يَسْتَحِقْ حَرْفَانِ، فالثَّاني بِهِ أحَقْ

أي لو اجتمع في كلمةٍ واوانِ أو ياءانِ، أو واوٌ وياء، وكلُّ واحدٍ منها مُسْتَحِقٌّ، لأنْ يُقْلَبَ ألفاً لِتَحَرُّكِهِ وانفتاحِ ما قبله، فلا بدَّ من تصحيحِ أحدِهما وإعلالُ الآخر، والآخِرُ أحقُّ بالإعلالِ.

لخفته وكثرته وكثرة معانيه، فامتنع الإعلالُ في الفرعِ لامتناعه[1] في الأصلِ **(أو لِمَا يَلْزَمُ)** من إعلالِ ما ذكر **(من)** أن يقالَ في مضارعه **(يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ)**؛ لأنَّ إعلالَ الماضي يستلزمُ إعلالَ المضارع كما في خاف يخافُ فيلزمُ تحرّكُ الياءِ التي هي لام - بالضمِّ - وذلك مرفوض. ولم يذكر مضارعَ هَوَيَ؛ لأنّه يهوي بالكسرِ فلا تجري فيه العلَّةُ الثانية. ولمَّا ذكر أن فَعِل لا يعلُّ بالقلب. ذَكَرَ أنَّ بعضَه يُعَلُّ بالإدغامِ فقال **(وكَثُرَ الإدغامُ في بابِ حَيِي)** ممّا هو ماض مجرّدٍ فيه ياءان وحركةُ الثانية لازمة» **(لِلمِثْلَيْنِ)** أي: لاجتماعهما فيقالُ حَيَّ بخلاف نحو يُحْيِيَهِ[2] لعروضِ الحركةِ لأجلِ تاءِ التَّأنيث. وبعضُهم[3] لا يُدغم؛ لأنَّ قياسَ ما أُدغم في الماضي أنْ يدغم في المضارع فيلزم تحرك الياء بالضمِّ **(وقد تكسر[4] الفاءِ)** منه عند إدغامه، فيقال حِيَّ بالكسر لمناسبة الياء أو لثقل كسرةِ العينِ إلى الفاءِ **(بخلاف باب قَوِيَ)** السَّابق فلا يَكْثُر بل لا يجري فيه الإدغامُ، وإنْ اجتمعَ فيه مِثْلَانِ في الأصل **(لأنَّ الإعلالَ قَبْلَ الإدغام)** أي: مُقَدَّمٌ عليه؛ لأنَّ سبب الإعلالِ مُوْجِبٌ له، وسببُ الإدغامِ هنا مُجوِّزٌ[5] له، ومن ثَمَّةَ وجب الإعلالُ في رضي، وجاز الإدغام في حيّ. وقولُ ابن هشام «والمعروفُ العكسُ»[6] يعني تقديمُ الإدغامِ على الإعلالِ بدليلِ إبدالِ همزة أَئِمَّة ياءً لا ألفاً مردودٌ بما يأتي من نحو يُحيي. وإنَّما قدَّمَ الإدغامَ في أئمَّة على الإعلالِ لِمَا في عكسه من لَبْسِ آمِمَة[7] بفاعلة بمعنى قاصدة. وأَصْلُ قَوْيَ قَووَ، قُلِبَت الواوُ المتَّطرفةُ ياءً - كما مرَّ - فلم يبقَ مثلان فتعذَّر الإدغامُ ولذلك أي: ولِكَوْنِ الإعلالِ قبلَ الإدغامِ **(قالوا يحيى**

---

(١) شرح الملوكي ص١٢٢ وشرح الشافية للرّضي ١١٣/٣.

(٢) جاء يُحْيه في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٣٩٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ١١٥/٣ وقد قُرِئَ بالوجهين قولُه تعالى في الأنفال ٤٢/٨: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾.

(٤) المنصف ١٨٩/٢ وشرح الشافية للرّضي ١١٦/٣-١١٧.

(٥) سقط من الأصل من قوله: مجوّز له.. إلى قوله وجاز الإدغام. وقد أثبته نقلاً عن (أ).

(٦) أوضح المسالك ٣٣٧/٣.

(٧) لسان العرب (امم) ٢١٢/١.

ويَقْوَى واجْوَاوى) الفَرَسُ **(يَحْوَاْوي)** من الحُوَّةِ[١] وهي حمرةٌ تضرب إلى سوادٍ **(وارْعَوَى[٢] يَرْعَوِي)** أي: انكفَّ عن القبيح من رعى يرعى **(فلم يُدْغِمُوا)** لانقلابِ الياءِ في يحيا والواو في يَقْوَى واَحْوَاْوَى وارْعَوَى ألفاً[٣] والواو في يحواوي ويَرْعَوِي ياءً فلم يبق مِثْلَانِ. والأصل في الأخيرَيْنِ اِحْـوَاوَو، ويَـحْـوَاوِوْ وارعـوَو وَيَـرْعَـوِوْ **(وجـاء)** فـي مـصـدر احْـوَاْوَى **(احْوِيْوَاء[٤])** بالإظهار ليناسب فعله في صورته **(واحْوِيَاْء)** بالإدغام لاجتماعِ الياءِ والواوِ وسُبق أحداهما بالسُّكون **(ومَنْ قال)** في اِشْهِيْباب **(اشْهِبَاْب)** بحذف الياء **(قال احْوِوَاْء)** بحذفها أيضاً بطريق الأَوْلَى؛ لأنَّه أثقلُ من اِشْهِيْبَاب؛ لأنَّ[٥] الياءَ فيه محفوفَةٌ بالواوين بخلافِها في اشهِيْبَاب، ولم يُدغم لسكون ما قبل المثلين **(كاِقْتِتَالٍ[٦]، ومن أدْغَمَ اقتتالاً)** ولم يُراعِ السُّكونَ، وقالَ قِتَّالًا بإسكانِ أوَّل المِثْلَيْن وتحريكِ ما قبله بحركتِهِ **(قالَ حِوَّاء[٧])** وعطف على كَثُرَ قوله: **(وجازَ الإدغامُ في نحو أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ)** ماضيين بالبناء للمفعولِ لاجتماعِ المِثْلَيْنِ، لكنَّه لم يَكْثُر كثرة حَيَّ لسكون ما قبلهما هنا ولا يَلزم جَعْلَهُ مثله كما جعل أجَّ مثلَ حَجَّ؛ لأنَّ الإدغامَ في ذلك واجبٌ بخلافِهِ هنا **(بخلاف أَحْيَى واسْتَحْيَى)** بالبناءِ للفاعلِ، لا يجوزُ فيهما الإدغامُ لأنَّ الإعلالَ يجري فيهما قبلَ الإدغام **(وأمَّا امتناعهم)** من الإدغام **(في يُحْيِي ويَسْتَحْيِي)** مُضارعَيْنِ مع اجتماعِ المِثْلَيْنِ، فإنْ كانا بالبناءِ للفاعلِ **(فلِئَلاَّ ينضمَّ ما رُفِضَ)** أي: تُرِكَ **(ضَمُّه)**

---

(١) لسان العرب (حوا) ٣/٤٠٧.

(٢) لسان العرب (رعى) ٥/٢٥٣.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٢٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٢٠.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٠٤ والتكملة ص٢٧٢.

(٥) سقط من الأصل من قوله: لأنَّ الياءَ.. إلى قوله: اشهيباب. وقد أثبته نقلاً عن (أ).

(٦) شرح المفصل ١٠/١٢٠.

(٧) قال ابن عصفور: «ومَنْ قال في مصدر اقْتَتَلَ قِتَّالاً، قال في مصدر احوَوَى: حِوَّاء، هذا قولُ أبي الحسن، وغيرُه يقول: حِيَّاءٌ، فَيَقْلِبُ الواوَ السّاكنةَ ياءً، لانكسارِ ما قبلها، ثم تُقلب الثَّانيةُ ياءً، وتدغم الياءَ في الياء». الممتع في التصريف ٢/٥٨٩ وكتاب سيبويه ٤/٤٠٤ والتكملة ص٢٧٢ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٢٠.

وهو الياءُ، أو بالبناءِ للمفعولِ فلأنَّ الإعلالَ قبلَ الإدغام **(ولم يَبْنُوا من باب قَوِيَ)** ممّا عينُه ولامُه واوٌ **(مِثْلَ ضَرَبَ و)** لا **(شَرُفَ)** - بفتح العَيْنِ أو ضمِّها - **(كراهةَ)** اجتماعِ الواوين **(قَوَوْتُ وقَوُوْتُ)** لأنَّه لاجتماع الواوَيْنِ أكرهَ[1] منهم لاجتماعِ اليائَيْنِ، أو الواو والياء، فخصّوا المُضَاعَفَ الواويَّ بفَعِلَ - بكسر العَيْنِ - لئلا يَلْزم ما ذُكر **(ونحو القُوَّة والصُوَّة[2])** للعَلَمِ في الطَّريقِ **(والبَوّ[3])** لجلدِ وَلَدِ النَّاقَةِ أو نحوها المملوءِ تبناً أو نحوه **(والجَوّ[4])** للهَوْلِ، ولما اتَّسع من الأوديةِ ولبلدٍ وهي اليمامةُ يَمَامَةُ[5] زَرْقَاء **(مُحْتَمَلٌ)** بفتحِ الميم الثَّانيةِ أي: مُغْتَفَرٌ فيه اجتماعُ الواوَيْنِ مع أنه مُسْتَكْرَهٌ **(للإدغام[6])** أي: لأجلِ إدغامِ أَحَدِهِمَا في الآخر فكأنَّهما واوٌ واحدةٌ لسكونِ الأوَّلِ، وعطف على صحَّ بابُ طَوِيَ قولَه[7] **(وصحَّ بابُ ما أفعلَهُ[8])** من فِعْلَي التَّعجُبِ نحو ما أَقْوَلَ زَيْدَاً، ومَا أَبْيَعَهُ وأَبْيِعْ به **(لعدمَ تَصَرُّفِهِ)** حيث لم يَجُزْ تثنيتُهُ وجمعُهُ وتأنيثُه. فلا[9] يُحْمَل على قالَ وباعَ في الإعلالِ، إذ لو أَعَلَّ لكان للحَمْلِ عليهما لعدمِ عِلَّةِ الإعلالِ فيه، ولمّا فيه، ولمّا لم يَتَصَرَّف تَصَرُّفَ الأفعال، لم يُحْمَل على المُتَصَرّف في الإعلالِ **(وأَفْعَلُ)** التَّفضيلِ نحو زَيد أَقْوَلُ وأَبْيَعُ من عمروٍ **(مَحْمُوْلٌ عليه)** أي: على باب ما أَفْعَلَهُ في التَّصحيحِ؛ لأنَّهما يجريانِ مجرىً واحداً فيما يجبُ ويمتنعُ ويجوزُ فإنَّه يجبُ أن يكونَ بناؤُهما من ثلاثيٍّ مجرَّدٍ *ويمتنع

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٠٠ والمنصف شرح التَّصريف ٢/٢٠٩-٢١١.
(٢) لسان العرب **(صوا)** ٧/٤٤٧.
(٣) لسان العرب **(بوا)** ١/٥٤٤.
(٤) لسان العرب **(جوا)** ٢/٤٢٩.
(٥) هند بنت الخُسّ، من بني جديس من أهل اليمامة، مضرب المثل في حدّة النّظر وجودة البصر، يقال لها: زرقاء اليمامة وزرقاء جوّ، لزرقة عينيها. الأعلام ٣/٤٤.
(٦) كتاب سيبويه ٤/٤٠٠ والمنصف شرح التصريف ٢/٢١٢ وشرح المفصل ١٠/١٢٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٢٣.
(٧) سقط قوله من (ا).
(٨) شرح الشافية للرّضي ٣/١٢٤.
(٩) جاء فلا في (ا).

أن يكون من الألوانِ العُيوب * ويجوز عن كل ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ وليس بلَوْنٍ ولا عَيْبٍ، فلم يُعَلَّ أفعل للحمل على فِعْل التَّعَجب **(أو لِلَّبْسِ بالفعلِ)** لأنَّ لفظَ الماضي من الإقَالَةِ ولفظُ اسم التَّفصيل من القَوْلِ مُتَّفِقَان لو أُعِلّا جميعاً، فصحَّحوا الاسمَ وأَعَلُّوا الفعلَ حَمْلًا على الثُّلاثيِّ، وكان أَوْلَى العكسِ؛ لأنَّ الفعلَ بالفعلِ أشبَهُ، فحملُهُ عليه أَوْلَى، وبعضهم جعلَ قولَ المصنِّفِ «أَفعَلُ» شاملًا لأَفعَلِ لغَيْرِ التَّفضيل كأَسْوَد وأَبْيَض وما فَعَلَهُ المُصَنِّفُ من حَمْلِ أَفعَلَ على فِعْل التَّعجب عكس ما فعله سيبويه[1] **(و)** صحَّ **(باب اِزْدَوَجُوا واجْتَوَرُوْا)** مع تَحرُّكِ الواوِ وانفتاح ما قبلها **(لأنَّه بمعنى تفاعلوا)**[2] فازْدَوَجُوْا واجْتَوَرُوا بمعنى تَزَاوَجوا وتَجاوروا. وقولُه: لأنَّه بمعنى تفاعلوا، أي: مع بُعْدِ الواوِ عن الألفِ لئَلا ينتقضَ بنحو استافوا أي: تضاربوا بالسيوفِ **(و)** وصحَّ **(باب اعوارَّ واسْوادَّ لِلَّبْسِ)** لأنَّهما لو أُعِلَّا لتحركت الفاءُ وحُذفت همزةُ الوصلِ واجتمعَ ألفانِ. وبعد حذفِ أحدهما يصير عَارَّ وسَادَّ فلا يُدرى أهما اِفعالَّ[3] أو فَاعَلَ **(و)** صحَّ باب **(عَوِرَ وسوِدَ)**[4] وإن وُجِدَت العلّةُ فيه **(لأنَّهُ بمعناهُ)** أي: بابُ اعوارَّ واسوَادَّ والأصلُ في الألوانِ والعُيوب باب اِفْعَالَّ، فحُمل بما ليس بأصل على الأصل **(وما تَصَرَّف ممَّا صحَّ)** أي: لم يعلّ **(صحيحٌ أيضاً كأَعْوَرْتُهُ)** أي: جعلتُهُ أَعْوَرَ **(واستَعْوَر)** ومُعْوِر ومُسْتَعْوِر لأنَّها مُتَصرِّفات عَوِرَ وهو غير مُعَّل **(و)** كذا نحو **(مُقَاوِلِ ومُبَايِعِ)** لأنَّ قَاوَلَ وبَايَعَ غيرُ

---

(١) قال سيبويه: «ويُتَمُّ أَفْعَلُ اسماً، وذلك قولك: هو أَقْوَلُ النَّاسِ، وأَبْيَعُ النَّاسِ، وأَقْوَلُ منك، وأَبْيَعُ منك، وإنَّما أَتَمُّوا ليفصلوا بينه وبين الفعلِ المتصرِّف نحو: أَقَالَ وأَقَامَ، ويُتَمُّ في قولك: ما أَقْوَلَهُ وأَبْيَعَهُ؛ لأنَّ معناه: أَفْعَل منك وأَفْعَلَ النَّاسِ... وهو بُعْدُ نحوُ الاسم لا يتصرّف تصرُّفَهُ. ولا يقوى قُوَّته، فأرادوا أن يفرّقوا بين هذا وبين الفعلِ المتصَرِّفِ نحو أقالَ وأقامَ، وكذلكَ أَفعِلْ به؛ لأنَّ معناهُ معنى ما أَفْعَلَهُ. وذلك قولك أَقْوِل به، وأَبْيِعْ به..».

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ٣٥٠ والمنصف شرح التصريف ٣١٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٠/٤.

(٣) كتاب سيبويه ٣٤٤/٤ والأصول في النحو ٣١٨/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٦١/١

(٤) والممتع في التصريف ٤٧٣/٢، ٤٧٤.

مُعَلَّيْنِ، إذ لو أُعِلّا لوجب إعلالُ مُقَاوِل ومُبَايع بقلبِ الواوِ والياءِ همزةً كما في نحو قَائِم وبائِع ـ كما سيأتي ـ **(و)** نحو **(عَاوِر[1])** لأنَّ عوِرَ لم يعلّ وإلّا لوجب أن يقال عائر بالهمز **(و)** نحو **(أَسْوَدَ)** لأنّه مَنقُوصُ اسواد **(ومَنْ قال)** في الثلاثي **(عَارَ)** بالإعلال كقَامَ **(قال أَعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ)** كأقام واستقام وقائم. والغرض أنَّ مَنْ أعلَّ عَوِرَ أعلَّ سائر متصرفاته **(وصَحَّ)** باب **(تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ)** بفتح أَوَّلهما من القَوْلِ والسَّيْرِ، وإن كانا مصدرَي فعلَيْن مُعَلَّيْنِ **(لِلَّبْسِ)** لأنَّهما لو أُعِلَّا لاجتمعَ ألفانِ، وبعد حذفِ أَحَدِهِمَا يبقى تَقَالَ وتَسَار، فيلتبس بنحو تُقَالُ وتُسَارُ مجهولي تقولُ وتسيرُ، واستغرب بأنَّ ذاك مَضموم الأوَّل. وأجيب بأنَّه قد يَذْهَلُ السَّامِعُ عن الضَّمِّ والفتحِ أو يشكُّ في أيِّهما هو. **(و)** صحَّ باب **(مِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ[2])** **للإبرة (لِلَّبْسِ)** أيضاً إذ لو قيل مِقَال ومِخَاط لم يُدْرَ أَهُمَا مِفْعَل أم مِفْعَال[3]، ولأنَّهما ليسا على مثال الفِعْلِ لمُفَارَقَتِهِمَا له بالألفَ التي بعد العَيْنِ، ولأنَّه اكتنف فيهما حرفُ العِلَّة ساكنانِ، وذلك مُوْجِبٌ للتَّصحيح في الفعل كاِسْوَادَّ، ففي الاسم أَوْلَى. ولو قَدَّمَ هذين على قولِهِ لِلَّبْسِ كان أَخْصَرَ، وكأنَّه ارتكبَ ذلك لأنَّهما نوعٌ آخر، ولِيَحْسُنَ عَوْدُ ضميرِ منهما والآتي عليهما **(ومِقْوَلٌ ومِخيَطٌ مَحْذُوفَانِ)** أي: منقوصان **(فِيْهِمَا)** أي: من مِقْوَالٍ و مِخْيَاطٍ فلم يُعلَّا لنقصهما منهما **(أو)** لأنَّهما **(بِمَعْنَاهُمَا)** وإنَّما اعتُذر في هذه الصورِ لتحقُّقِ مقتضى الإعلال وهو الحمل على الثلاثي **(وأُعِلَّ نحو يَقُوْمُ ويَبِيْعُ ومَقُوْمٍ و مِبَيْعٍ)** بفتح مِيْمِيهِمَا وتحريكِ ثانيهما **(بغيرِ ذلك)** الذي قلنا من قلبِ حرفِ العِلَّةِ أَلفاً حَمْلًا على قَامَ وبَاعَ **(لِلَّبْسِ)** إذ لو قيل يَقَامُ ويَبَاعُ ومَقَامٌ ومَبَاعٌ لم يُعْلَم أعينُهُما مفتوحةٌ أم مكسورةٌ[4] أم مضمومةٌ، فعدلوا لذلك عن إعلالهما

---

(١) الممتع في التصريف ٤٨٣/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٢٤/٣.

(٢) مسألة (عَوِرَ) مبسوطة في كتاب سيبويه ٣٤٤/٤ والأصول في النحو ٣١٨/٣ والمسائل العضديات ص١٨٨ والمنصف شرح التصريف ٢٥٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٢٧/٤.

(٣) شرح الشافية للرضي ١٢٥/٣.

(٤) جاء أو في (أ).

بالقاعدة السابقة إلى قاعدةٍ أُخرى وهي إسكانُ حرفِ العِلَّةِ ونَقْلِ حَركتِها إلى ما قبلهما كما سيجيء **(و)** صَحَّ **(نحوُ جوَادٍ وطَوِيْلٍ وغَيُوْرٍ)** ممّا زِيْدَ فيه حرفُ مدٍّ بعدَ العَيْنِ مع وجودِ مُقتضى الإعلالِ بالقلبِ **(للإلْبَاسِ بِفَاعِلٍ وبِفَعُلَ)** بتحريكِ العَيْنِ أو سُكُوْنِهَا إذ بعدَ قلبِ حرفِ العلَّةِ ألفاً فيهما يجتمعُ ساكنانِ أَوَّلُهما ألفٌ. فلو حُرِّكَ الثَّاني، وقيل جائد وطايل وغاور التبس بفاعل، ولو حذف الأول بقي جاد وطيل وغَورَ، والتبس الأَوَّلُ بما يأتي في حذف الثاني والباقيات بفعل ساكنِ العينِ. ولو حُذِفَ الثاني بقي جاد وطَاْلَ وغَار والتبس بِفِعِلٍ مُتَحَرِّكِ العَيْنِ وبالفعل الماضي من جَاْدَ ومَجُوْدَ، وطَاْلَ يَطُوْلُ وعَاْرَ يَغُوْرُ وباسم الفاعل المضاعِفِ أو باسم الفاعل من جَدَيْتُه[1] أي: سألتهُ وطليتُه بالدُّهن وغَرَوْتُهُ[2] أي: ألصقتهُ بالغراء، فلم يُعَلّ لذلك **(أو لأنَّه ليس بِجَارٍ على الفِعْلِ[3])** إذ الجاري عليه هو اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ لأنَّهما الموافقان له صيغةً ودلالةً على الحدوثِ بخلافِ الصِّفَةِ المُشَبَّهةِ كابيضَّ واسودَّ، ولو أُرِيْدَ الجاري على فعله لقيل جَائِدٌ وطَائِلٌ وغَائِرٌ غداً، إنَّما قُيِّدَ بذلك لِيَكُونَ جارياً للفعلِ المُضارع فيَعْمَلَ عمَله **(ولا مُوَافِقٍ)** له الموافقةَ الآتيةَ بأن يوافقَهُ حركةً وسكوناً مع مخالفتِهِ له بوجه **(و)** صحَّ **(نَحْوُ الجَوَلاْنِ والحَيَوَاْنِ والصَّوَرَى[4])** لماء بعينه **(والحَيَدَى)** لذي التُّمايُل، يقال حِمَارٌ[5] حَيَدَى إذا كانَ كثيرَ الحَيْدِ عن ظِلِّهِ لنشَاطِهِ، أي: صحَّ ذلكَ مع وجودِ مقتضى الإعلالِ فيه **(للتَّنبِيْهِ بحركتِهِ على حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ و)** صحَّ **(المَوَتَانُ)** وإن لم يكن لِمُسَمَّاه حركةٌ حملًا على الحيوان **(لأنَّه نَقِيْضُهُ)** والنقيض يُحمل

---

(١) لسان العرب (جدا) ٢١٤/٢.

(٢) لسان العرب (غرا) ١٠/ ٦٣.

(٣) المفصل ص٢٢٦ وما بعدها و شرح المفصل ٦٨/٦.

(٤) سقط من الأصل من قوله: إنما قُيِّد.. إلى قوله: المضارع. وقد أثبته نقلاً من (أ). الصَّوَرَى: موضعٌ أو ماءٌ قربَ المدينة. معجم البلدان (صورى) ٤٩١/٣ والمنصف شرح التصريف ٥٩/٣.

(٥) لسان العرب (حيد) ٤١٣/٣.

على النقيض لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال ثمَّ يُحمل النَّظيرُ على النَّظير لتشاركهما في أمر مُعْتَبَرٍ في حكمهما، وعَطَفَ على «للتَّنْبِيهِ» قَوْلَهُ: **(أو لأنَّهُ ليسَ بجارٍ على الفعلِ ولا مُوَافِقٍ**[١] **له)** حركة وسكوناً **(و)** صحَّ **(نَحْوَ أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ)** جمعي دَارٍ وعَيْنٍ مع وجودِ مقتضى الإعلالِ بالقَلْبِ أو النَّقلِ والإسكان **(للإلْبَاسِ)** بماضي الإدارة والإعانةِ أو بمضارع دَارَ وعَانَ من قولهم عَانَ فُلَانٌ علينا بِعَيْنٍ[٢] عِيَانَةٍ أي: صارَ لنا عَيْنَاً أي: رَبِيئَةٍ[٣] **(أو لأنه ليس بِجَارٍ)** على الفِعْلِ **(ولا مُخَالِفٍ)** له بوجهٍ وإن كان موافقاً له؛ لأنَّ شرطَ اعتبارِ الموافقةِ له أن يكونَ مَعَها مخالفة له بوجه - كما سيأتي - وتقدَّمت الإشارةُ إليه. ولمّا لم يكن في ذلك تلكَ المخالفةِ فقد شَرَطَ الإعلالَ فوجب التصحيحُ **(و)** صحَّ **(نَحْوُ جَدْوَلٍ**[٤]**)** للنهر الصغير **(وخِرْوَعٍ**[٥]**)** لنبت معروف **(وعُلَيْبٍ**[٦]**)** لواد **(لِمُحَافَظَةِ الإلْحَاقِ)** بجَعْفَرٍ ودِرْهَم وجُخْدب إن ثبت فلو أُعِلَّ فاتَ الإلحاقُ لفواتِ الموازنةِ، وكذا كلُّ مُلْحَقٍ إلّا إذا كان حرفُ الإلحاقِ آخراً، فإنَّه قد يُعَلُّ بحذفِ الحركةِ لأنَّ الأواخِرَ محلٌّ للتَّغييرِ **(أوِ للسُّكُوْنِ المَحْضِ)** أي: اللّازمِ الذي قبلَ حرفِ العلَّةِ فلم يكن ما قبلَها مفتوحاً ولا في حكم المفتوحِ وصحَّ أيضاً نحو شَيَرَةٍ في شجرةٍ؛ لأنَّ الياءَ بدلٌ من حرفٍ لا يُعَلُّ، وعَطَفَ على تُقْلَبَان ألفاً أَوَّلَ مَبْحَثِ العَيْنِ بقَوْلَهُ: **(وتقلبان همزةً في نحو قَائِمٍ وبَائِعٍ)** من **(المعتلِّ)** وفي نسخة المُعَلِّ **(فِعْلُه)** والأصل قَاوِم وبَايِعْ بالواو والياء، ولا يمكنُ إعلالُهما بالحذفِ لأنَّه يُزِيْلُ صيغةَ اسمِ الفاعلِ. ويُلْبس بلفظِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٣/٤ والمنصف شرح التصريف ٦/٢ والممتع في التصريف ٤٩١/٢-٤٩٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٣٢/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٠٦/٣-١٠٧.

(٢) لسان العرب **(عين)** ٥٠٥٨/٩.

(٣) الرَّبيئة: وهو العَيْنُ، والطّليعةُ الذي ينظر القومَ لئلّا يدهمهم عدوٌّ، ولا يكون إلاّ على جبلٍ أو شَرَ فٍ يَنظر منه. لسان العرب **(ربا)** ٩٤/٥.

(٤) لسان العرب **(جدل)** ٢١٣/٢.

(٥) لسان العرب **(خرع)** ٦٧/٤.

(٦) عُلَيْب: موضعٌ بين الكوفة والبصرة. معجم البلدان **(عليب)** ١٦٨/٤ وكتاب سيبويه ٢٦٨/٤ والأصول في النحو ٢٠٤/٣.

الفعلِ فقلبتا ألفاً كما في فعليهما بناءً على عدمِ الاعتدادِ بالألفِ، فكأن حرفَ العلَّةِ ولي الفتحةَ أو على تنزيلِ الألفِ مَنْزِلَتَهَا لزيادتِهَا عليها ولكونِها من جوهرها ومخرجِها فالتقى ألفانِ، فكرهوا حذفَ أحديهما وتحريك الأولى - كما مرَّ - فحرَّكوا[١] الثَّانيةَ لالتقاءِ السَّاكنين بقلبِهَا همزةً لقُربِهَا من الألف، ونقطها[٢] حينئذ خطأ (**بخلافِ عَاوِرٍ**) وصايدٍ اسمُ فاعلَيْنِ من عور وصيد، فإنَّهما لا يُعَلَّانِ تِبْعَاً لفعلَيْهِمَا (**ونحو شَائِكٍ**[٣]) - بالكسرِ - لشجرِ ذي شَوْكٍ ولذي شَوْكَةٍ وهي شدَّةُ البَأسِ، يقال: شَاكَ الرَّجلُ يُشَاكُ شَوْكَاً، أي: ظهرت شوكَتُهُ وحدَّتُه (**وشاكٌ**) - بالضَّم - رفعاً أي: نَحوِهِمَا ممَا عينُه معتلَّةٌ ولم تُقْلَب همزةً كقَائِم (**شاذٌّ**[٤]) وأصلُهُ شَائِكٌ فمَنْ كَسَر شاكٍ نقلَ العَيْنَ موضعَ اللَّام وعكَسَ ثُمَّ أعلَّهُ إعلالَ قاضٍ وأعرب إِعْرَابَهُ، ومَنْ ضَمَّهُ حَذَفَ حرفَ العِلَّةِ تخفيفاً وجعله نَسْيَاً مَنسِيّاً، وأُعرب إعراب زَيْدٍ فوزنه على الأول فَالِعٍ، وعلى الثاني فَالٍ، وعلى كِلَا القَوْلَيْنِ هو شاذٌّ، ومَنْ قال شَائِكٌ بالهمز جرى على القياسِ، ومَنْ قال في شاكٌ - بالضمّ - رفعاً أنَّه فَعِلٌ قُصِرَ عن فَاعِلٍ بأن تكون أَلِفُه منقلبةً عن عينه كما قيل بمثله في هارٍ في باب التَّصغير فليس بِشَاذٍّ (**وفي نحو جاءٍ**) من معتلّ العين مهموز اللَّام (**قولان، قال الخليلُ**[٥]**: مقلوبٌ**) يقلباً مكانياً (**كالشَّاكي، وقيل**) وهو قول سيبويه[٦] والأكثرُ أنَّه (**على القياس**) وهو أنَّه قُلِبَت عينُه وهي الياءُ همزةً ثم قُلِبت الهمزةُ الثانيةُ ياءً لاجتماعِ الهمزتين. ثم أُعلَّ إعلالَ قاضٍ،

---

(١) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ والأصول في النحو ٢٤٥/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٨٠/١-٢٨١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٣/٤.

(٢) قال الجاربردي: «ونقطُ هذه الهمزةِ كما نقطها الحريري في الرِّسالةِ الرَّقطاءِ في نحو (**نائل**) حيث قال: نايلُ يديه فاضَ: خطَأ. ». مجموعة الشافية ٢٨٦/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣/٥.

(٣) لسان العرب (**شول**) ٢٣٩/٧.

(٤) كتاب سيبويه ٣٧٧/٤-٣٧٨ والمنصف شرح التصريف ٥٣/٢.

(٥) قال سيبويه: «وأمّا الخليلُ، فكان يزعمُ أن قولكَ جاءٍ وشاءٍ ونَحْوِهِمَا، اللاَّمُ فيهنَّ مقلوبة. »كتاب سيبويه ٣٧٧/٤

(٦) كتاب سيبويه ٣٧٨/٤.

وتقدّم ذلك مُفَصَّلًا أَوّل الكتابِ **(و)** تقلب الواو والياء ألفاً ثم همزةً **(في نَحْوِ أوائِلِ وبوائِعَ ممَّا وقعتا)** أي: الواو والياء **(فيه بَعْدَ ألفِ بابِ مساجدَ وقَبْلَهَا)** أي: الألف **(واوٌ او[1] يَاءٌ)** وأقسامُهُ أربعةٌ لأنَّ ألفَ الجمعِ إمّا يكتنفها واوان كما في نحو أَوَاوِل جمع أَوّل أو ياءان كما في خَيَائِرَ جمع خَيِّر أو ياءٌ وواو كما في سَيَاوِق جمع سَيِّقَة[2] وهو ما استاقه العدوُّ من الدوابِّ أو واو ياء كما في بَوَايِع جمع بَوْيَعَه فَوْعَلَة من البَيْعِ وإنَّما جَعَلُوْهُ جمع بَوْيَعَة مع أنَّه جمع بَايِعة أيضاً دفعاً لتوهُّم أنَّ الهمزةُ فيه هي همزةُ المفردِ فدفعوا ذلكَ بتقديرِ مفردٍ لا همزةَ فيه، وإنَّما تقلبان في ذلك همزةً استثقالًا لحرفَي عِلَّةٍ بينهما حاجزٌ غيرُ حصين في جمعِ ثقيلٍ لكونِهِ أقصى الجموعِ مع أنَّ حرفَ العلَّةِ مجاورٌ للطَّرَفِ الذي هو محلُّ التغيير **(بخلافِ عَوَاوِيْرَ)** جمع عُوَّار[3] للجبان ولوجَعِ العَيْنِ **(وطَوَاوِيْسَ)** جمع طَاوُوس وبيايع جمع بَيَّاع، وقياويم جمع قَيَّام ونحوها لِبُعد حرف العلَّة عن الطَّرَفِ **(وضَيَاوِنُ)** جمع ضَيْوَن[4] لِلسنُّور الذَّكَر **(شاذٌّ)** عند[5] الخليل وسيبويه، إذ القياسُ ضَيَائِن بالهمز وأمّا عند الأخفش فعلى القياس؛ لأنَّه لا يَرَى الهمزةَ إلّا في الوَاوَين[6] لمزيدِ ثِقَلٍ لهما بخلافِ بقية الأقسام، والأوَّلُ أقْوَى؛ لأنَّهم لم يفرِّقوا بين الواو والياء في نحو كساءٍ ورداءٍ حيث قلبوهما همزةً لوقوعهما طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ، فكذا هنا

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٩/٤ والأصول في النحو ٢٩٠/٣ والمنصف شرح التصريف ٤٤٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٥/٤
(٢) لسان العرب **(سوق)** ٤٣٥/٦.
(٣) لسان العرب **(عور)** ٤٦٩/٩.
(٤) لسان العرب **(ضون)** ١٠٢/٨.
(٥) كتاب سيبويه ٣٧١/٤ـ٣٧٢ والأصول في النحو ٢٩٢/٣ والمنصف شرح التصريف ٤٥/٢ والممتع في التصريف ٣٣٧/١ـ٣٣٨.
(٦) قال ابن يعيش: «وإن اكتنفها ياءانِ أو ياءٌ وواوا، فالخليل وسيبويه يريان همزها ويقلبانِ ذلك على الواوَين لمشابهةِ الواوِ والياءِ، والأصل: الواوان. وأبو الحسن لا يرى الهمز إلاّ في الواوَينِ لثقلهما، ولا يهمز في اليائين ولا مع الواوِ والياءِ.». شرح المفصل ٩١/١٠.

لمجاورتهما الطرَّف (و) إنَّما (صحَّ عَوَاوِرُ) في قول الشاعر[١]:

* وكَحِلُ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِرِ[٢]

مع مجاورةِ حرفِ العِلَّةِ للطَّرَفِ (وأعلَّ عَيَائِيْلَ[٣]) في قول الشاعر[٤]:

* فيها عيائِيلُ أُسُودٍ[٥] وَنُمُرْ[٦]

مع عدم مجاورةِ حرفِ العِلَّةِ للطَّرَف (لأنَّ الأصلَ) في عَوَاوِر (عواوِيْرُ) بالياءَ (فحُذِفَت) ياؤه (و) في عيائيل (عَيَائِلُ) بلا ياء (فأُشْبِعَ) كَسْرَتَهُ فتولَّدَت الياءُ وعيائيل جمع عيَّال جمع عَيِّل[٧]. وقيل هما جمعُ عَيِّل. هذا إذا كانَ قبلَ ألفِ بابِ مساجدِ واوٌ أو ياءٌ كما ذكره، ومِثْلُهُ ما لو كان حرفُ العلَّةِ الواقعِ بعدَ الألفِ ممدوداً زائداً في المفرد كما في رَسَائِل وعَجَائِز، فإن كان غيرَ ممدودٍ كقَسْوَرَ وقَسَاوِرَ بقي، وكذا إذ كانَ أصليّاً كما نبّه عليه بقوله (ولم يَفْعَلُوهُ) أي: قلب الواو والياء فيما ذكر همزة (في بابِ مَقَاوِمَ ومَعَايِشَ) جمع مقامة[٨] ومعيشة ممّا حرفُ العِلَّةِ

---

(١) ينسب إلى جندل بن المثنى الطّهوي.

(٢) [من الرجز] كتاب سيبويه ٣٧٠/٤ والأصول في النحو ٢٩٠/٣ والخصائص ٣٢٦/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٧٧١/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٨٥/٤. موضح الشاهد: على أنَّ أصله العَوَاوِير، فحذفت الياءُ ضرورةً، وبقيت كسرتها دليلاً عليها. شرح الشاهد: يريد أنَّ الدَّهر جعل في عينيه القَذَى والرَّمَد بَدَلَ الكُحْلِ.

(٣) أَعَالَ الذِّئبُ والأَسَدُ والنَّمِرُ يُعِيلُ إِعَالَةً: إذا التمسّ شيئاً. لسان العرب **(عيل)** ٥٠٢/٩.

(٤) هو حُكَيْم بن مُعَيَّة الرَّبَعي، من بني تميم.

(٥) الأسد: من السِّباعِ، معروفٌ، والجمعُ آسادٌ وأُسْدٌ وأُسُوْدٌ. لسان العرب **(أسد)** ١٣٩/١

(٦) [من الرجز] كتاب سيبويه ٥٧٤/٣ والأصول في النحو ٤٣١/٢ والمفصل ص٣٨٢ والممتع في التصريف ٣٤٤/١ وشرح الشافية للرّضي ١٣٢/٣. موضع الشاهد: على أنَّ أَصْلَه عَيَائِيْلُ بهمزةٍ مكسورةٍ، والياءُ حصلت من إشباعِ كسرتها لضرورةِ الشِّعْرِ كياءِ الصياريف، فلم يُعْتَدّ بها، فصارت الياءُ بعد الألفِ في الحُكْمِ مجاورةً للطَّرف، فهمزت لذلك.

(٧) عِيَالُ الرَّجُلِ وعَيِّلة: الذينَ يَتَكَفَّلُ بهم ويَعُوْلُهم. لسان العرب **(عيل)** ٥٠٢/٩.

(٨) المَقَامُ والمقامَةُ: المجلس. لسان العرب **(قوم)** ٣٦٢/١١.

فيه بعد الألف أصلي (**لِلفَرْقِ بينَه وبَيْنَ باب رسائِلَ وعَجائِزَ وصَحَائِفَ**[١]) إذ حرفُ العلَّةِ في البابِ الأوَّلِ أصليٌّ، وفي الثَّاني زائدٌ والزَّائِدُ بالتَّغيير أَوْلَى (**وجاء ﴿مَعَائِشَ﴾**[٢] **بالهَمْزِ على ضَعْفٍ**) لخروجه عن القياسِ. فإن قلتَ الاعتذارُ كما في قوله ولم يفعلوهُ إلى آخره إنَّما يَحسنُ بعدَ ذِكْرِ القَاعِدَةِ، فكان حَقُّهُ أن يقولَ: وتُقْلَبَانِ في نحوِ رسائلَ وعجائِزَ وصحائِفَ بخلافِ باب مَقَاوِم ومَعَايِش للفرق. قلتُ: لا يَحْسُنُ ذلك هنا؛ لأنَّ الكلامَ في إعلالِ العينِ لا الزَّائِدِ، فلهذا قال ما معناهُ، ولم يُعلّوا عَيْنَ الجمعِ في نحوِ مَقَاوِم ومَعَايِش للفرق بين الزَّائِدِ والأصليِّ فأتى بمسألة الزَّائِدِ تَتِمَّةً لا أصلًا (**والتُزِمَ هَمْزَةُ مَصَائِبَ**) جمعُ مصيبةٍ على خلافِ القياسِ؛ لأنَّ واوَهُ عَيْنٌ، وليس قبلَ الألفِ واوٌ ولا ياءٌ، فهو كمقَاوِم، لكنَّهم فعلوا ذلك تنبيهاً على أنَّه ليس جمعَ مَفْعَلة ولا مَفْعِلَة كمَقَاوِمِ ومَعَايِش. بل جمع مُفْعِلَة إذ الأصل مُصْوِبَة نَقَلُوا وقَلَبُوا[٣]، وإنّما احتيج لهذا التنبيهِ؛ لأنَّ قياس نحو مُكْرِم ومكرمة أن يستغنوا فيهما بالتَّصحيح عن التَّكسير - كما مرَّ - فلمّا لم يستغنوا كان مَظَنَّةً أن يُتوهَّم أنَّه ليسَ جمعَ مُفعِلة - بضمِّ الميم وكسرِ العَيْنِ - بل مَفْعِلة أو مَفْعلة، بفتحِ الميم فيهما وكسرِ العينِ أو فتحِها كمَحْمَدَةٍ ومَقْبَرَةٍ أو مَفْعَلَة كمَروحة.

ولما فرغ ممّا تقلب فيه الياء والواو ألفاً أو همزة أخذ فيما يقلب فيه أحديهما إلى الآخر[٤]. وبدأ بقلب الياء واواً فقال (**وتُقْلَبُ ياءُ فُعْلَى**) بالضَّمِّ (**اسماً**) لا صفة (**واواً في نحو طُوْبىَ وكُوْسَى**) مؤنَّثي أَطْيَب وأَكْيَس[٥]

---

(١) التكملة ص٢٥٨ والمنصف شرح التصريف ٣٢٦/١ وما بعدها وشرح المفصل ٩٧/١٠.

(٢) الأعراف ١٠/٧ وقال المازني: «فأمّا مَنْ قرأ من أهلِ المدينةِ معائِشَ بالهمزِ، فهي خطأ، فلا يُلْتَفَتُ إليها، وإنَّما أُخذت عن نافعْ بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرفٌ يقرؤها لَحْناً نحواً من هذا. .» المنصف شرح التصريف ٣٠٧/١ والأصول في النحو ٢٨٧/٣ والخصائص ١٤٤/٣ والسبعة ص٢٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٣٥٦/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٠٩/١-٣١٠ والممتع في التصريف ٣٤٠/١.

(٤) جاء الأخرى في (ا).

(٥) الكَيْسُ: خِلافُ الحُمْقِ. تاج اللغة (**كيس**) ٩٧٢/٣.

وهما وإن كانا في الأَصلِ صفتين، لكنَّهما جاريانِ مجرى الأسماء؛ لأنَّهما لا يكونانِ وصفَيْنِ بغير الجر[١] والإضافة **(ولا تُقْلَبُ)** ياء فُعْلَى واواً **(في الصِّفَةِ، ولكن يُكْسَرُ ما قبلَها فتَسْلَم)** وفي نسخة لتسلم **(الياءُ نحو مِشْيَةٌ حِيْكَى[٢])** إذا كان فيها حَيَكَان ـ بفتح الياء ـ أي: تبختر و(﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾)[٣] أي: جَائِرة من ضَازَ يَضِيزُ إذا جَارَ، وأصلهما حُيْكَى وضُيْزَى فلم يقلبوا فيهما الياءَ واواً بل قَلَبُوا الضَّمَّةَ كسرةً لتسلمَ الياءُ فرقاً[٤] بين الاسم والصِّفةِ، وكانت الصِّفةُ أَوْلَة بالتَّغيير الأسهلِ لِثِقَلِهَا، وإنَّما حكموا بأنَّهما فُعْلَى ـ بالضمّ ـ لا فِعْلى ـ بالكسر ـ؛ لأنَّه ليس في الصِّفاتِ فِعْلَى إلّا عِزْهَى للذّي لا يَطْرَبُ لِلَّهْوِ، وفيها فُعْلَى[٥] كثيرٌ كحُبْلَى وفُضْلَى **(وكذلك بابُ بِيْضٍ)** وعِيْن جَمْعَيْ أَبيض وأَعْيَن، وأصلهما بُيْض وعُيْن ـ بضم الفاء ـ كأحْمَر وحُمْر، فقلبوا الضَّمَّةَ كسرةً لتَسْلَمَ الياءُ[٦]، وعدلوا عن تغيير الحركةِ؛ لأنَّ الجمعَ ثقيلٌ، فهو أَوْلَى بالتَّغيير الأسهل **(واختُلِفَ في غير ذلك)** أي: في غيرِ فُعْلَى اسماً أو صفةً، وغيرِ فُعْل جمعاً ممّا عينُه ياء بعد ضَمَّةٍ **(فقال سيبويه القياسُ[٧] الثَّاني)** وهو قَلْبُ الضَّمَّةِ كسرةً لِتَسْلَم الياءُ لأنَّه أقلُّ تغييراً **(فنحوُ مَضُوْفَة)** في قول الشاعر[٨]:

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٤/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والسِّيرافي النحوي ص٥٨٢ والتكملة ص٢٦٩.

(٢) لسان العرب **(حيك)** ٤٢١/٣.

(٣) النجّم ٢٢/٥٣. لسان العرب **(ضيز)** ١٠٥/٨.

(٤) كتاب سيبويه ٣٦٤/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والممتع في التصّريف ٤٩٣/٢ وارتشاف الضرب ٢٨١/٢.

(٥) كتاب سيبويه ٢٥٥/٤ والأصول في النحو ٢٦٧/٣ والتكملة ص١٠٤ والممتع في التصريف ٨٨/١.

(٦) المسائل العضديات ص٥٦ والمنصف شرح التصريف ٢٩٩/١ وما بعدها، والممتع في التصريف ٤٦٨/٢ـ٤٦٩.

(٧) ظاهرُ قول سيبويه مبنيٌّ على معيشة. والمسائل العضديات ص٥٧ والمنصف شرح التصريف ٢٩٦/١ـ٣٠١ وشرح الشافية للرّضي ٤٣٦/٣.

(٨) أبو جُنْدُب بن مُرَّة الهذلي الجاهلي.

* وكنتُ إذا جاري دعا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حتىّ يَنْصُفَ السَّاقَ مِئْزَرِي[1]

وهي مَفْعُلة من ضِفتُ الرَّجُلَ ضِيَافَةً[2] إذا نَزَلْتَ عليه ضَيْفاً، أو مِنْ أضفتُ من الأمرِ: أَشْفَقْتُ منهُ وحَذِرْتُ، فهي[3] أمرٌ يُشْفَقُ منهُ، والمرادُ منه؛ ما يَنْزِلُ عليه كالضَّيفِ أو يَنْزِلُ عليه من حوادثِ الدّهر (**شاذٌّ عنده**)؛ لأنَّ أصلَها مَضْيُفَة ـ بضمّ الياء ـ والقياس[4] نَقْلُ الضَّمةِ إلى الضَّادِ ثم إبدالُها كسرةً لِتَسْلَمَ الياءُ، وأمَّا أنَّه واويٌّ كما ذكره الزُبيدي[5] في مختصر العين ويروى أيضاً لِمَضَافةٍ ولِمضيفةٍ (**ونحو مَعِيْشَةٍ يجوزُ**) عنده (**أن يكون مَفْعِلَةٍ**) بالكسر فيه، إلَّا نقلُ الكسرةِ فلا يكونُ ممَّا نحنُ فيه (**و**) أنْ يكونَ (**مَفْعُلَة**) بالضَّمِّ، نُقِلَت[6] الضَّمَّةُ ثمَّ أُبدِلَت كسرةً، فيكونُ ممّا نحنُ فيه (**وقال الأخفش**[7]: **القياسُ الأوَّلُ**) وهو قَلْبُ الياءِ واواً للضَّمَّةِ كما في طُوبىَ وكُوْسَى (**فمَضُوْفَة قياسٌ عنده**) لأنَّ الضَّمَّةَ نُقِلَت فيها وقُلِبَت اليَاءُ واواً (**ومَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ**) بالكسرِ لا بالضَّمِّ (**وإلاَّ لَزِم**) أن يُقَال (**مَعُوْشَة**[8])

---

(١) [من الطويل] المنصف شرح التصريف ٣٠١/١ والمفصل ص٣٧٩ والممتع في التصريف ٤٧٠/٢ وشرح شواهد الشافية ص٣٨٤ موضح الشاهد: على أنَّ مضوفة شاذٌّ. وقال المازني: أصلها مَضْيُفَة، فنُقِلَت الضَّمَّةُ إلى الضَّادِ، فانقلبت الياءُ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. شرح البيت: إذا جاري دعاني لهذا الأمر، شَمَّرْتُ عن ساقي، وقمتُ في نصرته.

(٢) لسان العرب (**ضيف**) ١١٠/٨.

(٣) جاء فهو في (أ).

(٤) شرح شواهد الشافية ص٣٨٤.

(٥) هو محمد بن الحسن بن عبدالله بن مُذْحِج بن محمد ابن عبدالله بن بشر أبو بكر الزُبَيْدِي من أهلِ إشبيلية، عالمٌ بالنّحو واللّغة والأخبار، أخذ العربيةَ عن أبي علي القالي، من تصانيفه: كتاب الواضح في النحو، وكتاب الأبنية، وكتابُ ما تلحن به العامة، توفي سنة تسعٍ وسبعين وثلاث مئة. إشارة التعيين ص٣٠٧ وإنباه الرواة ١٠٨/٣ وبغية الوعاة ٨٤/١ـ٨٦.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٩/٤ والأصول في النحو ٣٤٨/٣ـ٣٤٩ والمنصف شرح التصريف ٩٦/١ وما بعدها.

(٧) مذهب الأخفش مذكورٌ في شرح الشافية للرّضي ١٣٦/٣.

(٨) رسالة الملائكة ص٣٣ والمنصف شرح التصريف ٢٩٦/١ وما بعدها.

مثل مَضْوَفَة على القياسِ وعنده. وأجيب عنه: بأنَّ القلبَ في طُوْبَى وكُوْسَى إنَّما كان للفرقِ بين الاسمِ والصِّفةِ بخلافِ نحو مَضُوْفَةٍ ممَّا هو على مفعَلة، فإنَّه لم يأتِ منه صفة؛ لأنَّه إمَّا اسمُ مكانٍ أو زمانٍ **(وعليهمَا)** أي: القَوْلَيْنِ **(لو بُنِيَ منَ البَيْعِ مِثْلُ تُرْتُب)** بضمّتين **(لَقِيْلَ تُبِيعٌ)** عندَ سيبويه[١] بنقل الضَّمَّةِ ثمَّ إبدالُها كسرةً لِتَسْلَمَ الياءُ **(وَتُبُوْعٌ)** عند الأخفش[٢] بنقل الضَّمَّةِ ثمَّ قلبُ الياءِ واواً.

ثم ثنّى بقلبِ الواو ياء فقال **(وتُقْلَبُ الواوُ المكسورُ ما قَبْلَهَا في المَصَادِرِ)** لا في نحوِ عوَض وخوان **(ياءً نَحْوُ)** قام **(قِيَامَاً[٣])** **(و)** عاذ[٤] **(عِيَاذَاً)** أو دِيْنًا ﴿قِيَمًا﴾[٥] لإعلالِ أفْعَالِهَا بقلب الواو فيهما ألفاً **(وَحَالَ[٦] حِوَلاً)** أي: تَغَيَّرَ **(كَالْقَودِ[٧])** في شذوذه والقياس حِيلًا وقادا، وهذا **(بِخلافِ مَصْدَرِ نَحْوِ لاوَذَ)** القومُ مُلَاوَذَةً ولِوَاذاً[٨] وعَاوَدَ عِوَاداً، فلا يُعَلُّ لعدمِ إعلالِ فِعْلِهِ لِمَا مرَّ من أنَّ نحو قاومَ وقاوَلَ لا تُقْلَبُ الواوُ فيه أَلِفاً. ولو كان فِعْلُهُ لَاذَ لقيل لِيَاذاً[٩] **(و)** تقلب الواو ياء أيضاً **(في نَحْوِ جِيَادٍ)** جمعُ جَيِّد ممّا هو جمعُ أَعِلّ[١٠] مفردُهُ وأصلُه جَيْوِد اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقت إحداهما بالسُّكونِ فَقُلِبَت الواوُ ياءً أُدغمت **(و)** نحو **(دِيَارٍ)** جمعُ دارٍ، وأصله دَوَرٌ انقلبت الواوُ المتحركةُ ألفاً **(ورِيَاح)** جمع رِيْحٍ، وأصله

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٣٥٣.
(٢) مذهب الأخفش في الأصول في النحو ٣/٢٨٥ والتكملة ص٢٥٦ والمفصل ص٣٧٩.
(٣) كتاب سيبويه ٤/٣٦٠ والممتع في التصريف ٢/٤٩٥ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٣٧.
(٤) عاذَ به يَعُوْذُ عَوْذاً وعِيَاذاً ومَعَاذاً: لاذَ به ولَجأ إليه واعتصم. لسان العرب **(عوذ)** ٩/٤٦٤.
(٥) الأنعام ٦/١٦١.
(٦) لسان العرب **(حول)** ٣/٣٩٨.
(٧) سبق توضيح معناه ص.
(٨) قال تعالى في سورة النور ٢٤/٦٣: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾.
(٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٢ والمنصف شرح التصريف ١/١٩٤-١٩٥ وشرح المفصل ١٠/٢٣.
(١٠) كتاب سيبويه ٤/٣٦٠ والممتع في التصريف ٢/٤٩٥-٤٩٦ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٣٨.

رِوْحٌ انقلبت الواوُ ياءً لسكونِهَا وانكسارِ ما قبلِهَا **(وتِيَرٍ)** جمعُ تارة، وأصله تِوَرَه لقولهم تَأْوَرْتُهُ[١]، والنَّاسُ يَتَتَأْوَرُوْنَ وعلى هذا جماعةٌ، لكن الّذي في الصِّحَاحِ أنّه[٢] يائِيٌّ **(ودِيَمٍ)** جمع دِيْمَة وأصلُه دِوَمة من دَاْمَ يَدُوْمُ، وعلى هذا جماعة[٣]، لكن الذي في الصِّحاح[٤] أنَّه يائي أيضاً، وإنَّما أُعِلَّ ذلك **(لإِعْلاْلِ المُفْرَدِ، وشذَّ طِيَالٌ)** جمعُ طَوِيْلٍ لعدم إعلالِ المُفْرَدِ، وشذوذُهُ من جِهَةِ القياسِ، ومن جهةِ الاِستعمالِ أيضاً إذ الأكثرُ طِوَال لصحّتهِ[٥] في المُفْرَدِ ومِثْلُهُ في الشُّذُوْذِ جِيَاد جمعُ جَوَادٍ من جَاْدَ[٦] الفَرَسُ يَجُوْدُ جُودَةً بالضَّمِّ إذا صارَ رائعاً أي: جَوَاْداً، لكنَّ شذوذَهُ من جِهَةِ القِيَاْسِ لا الاستعمالِ. قال تعالى: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾﴾[٧] **(وصَحَّ رِوَاءٌ في جمع رَيَّانَ[٨])** ضِدُّ عَطْشَان **(كراهةَ اجتماع إعْلاْلَيْنِ[٩])** فيه إذ أَصْلُهُ رِوَاْيٌ من رَوِيت من الماءِ بالكسر قَلَبُوا الياءَ همزةً كما في رداء فلو قلبوا الواوَ أيضاً ياءً كمفردِهِ اجتمعَ إعلالانِ، وذلك مُسْتَكْرَهٌ؛ لأنَّه لو أُعلَّ لالتبسَ بضدِّ الإخلاصِ وأمّا عدمُ إعلالِ حِوَج جمع حَاجة فشاذٌ **(و)** صحَّ **(نِوَاءٌ)** لأنَّه **(جمعُ نَاوٍ[١٠])** وهو السَّمينُ من الإبلِ من نَوتِ النَّاْقَةُ أي: سَمِنَت تَنْوِي نِوايَةً ونيّا، فلم يُعَلّ[١١]، لأنّ مفرده لم يعلّ ولكراهَةِ اجتماع إعلَاْلَيْنِ أيضاً والنَّيّ بفتحِ النُّونِ وتشديدِ الياءِ، الشحم أيضاً وأصله نَوَى والنِّيءُ بكسر النون وبالهمز ضِدُّ النَّضيجِ **(و)** تُقلب الواو

---

(١) التَّارة: الحِيْنُ والمَرَّةُ، ألفُها واوٌ، وجمعُها تاراتٌ وتيرٌ. لسان العرب **(تور)** ٦٣/٢.

(٢) تاج اللغة **(تير)** ٦٠٢/٢.

(٣) منهم الزمخشري في المفصل ص٣٨١.

(٤) تاج اللغة **(ديم)** ١٩٢٤/٥.

(٥) المنصف شرح التصريف ٣٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠.

(٦) لسان العرب **(جود)** ٤١١/٢.

(٧) ص٣١/٣٨.

(٨) لسان العرب **(روي)** ٣٧٩/٥.

(٩) سرّ صناعة الإعراب ٧٣٤/٢ وشرح المفصل ٨٨/١٠ والممتع في التصريف ٤٩٦/٢.

(١٠) لسان العرب **(نوى)** ٣٤٤/١٤.

(١١) شرح المفصل ٨٨/١٠.

ياءً أيضاً **(في نَحْوِ رِيَاضٍ وثِيَابٍ)** جمع رَوْضَةٍ وثَوْبٍ **(لِسُكُوْنِهَا في الوَاْحِدِ مَعَ)** وُقُوْعِ **(الألِفِ بَعْدَهَا)** المُسْتَلْزِمَةِ لِثِقَلِهَا بِطُوْلِ النُّطْقِ بها ومع صحَّةِ اللَّامِ مع أنَّ سكونَ الواوِ في المُفردِ نوعٌ من الإعلالِ؛ لأنَّهُ يجعلُ حرفَ العِلَّةِ كالمَيِّتِ[1]، فلمَّا أُعِلَّ المفردُ أُعِلَّ الجمعُ **(بِخِلافِ عِوَدَةٍ)** جمعُ عودٍ[2] بفتحِ العينِ للمُسِنِّ من الإبلِ وهو الذي جاوزَ في السِنِّ البَاْزِلَ **(وكِوَزَةٍ)** جمع كُوْزٍ[3] لا تُقْلَبُ واوهما ياء لعدمِ الألفِ[4] بعد الواوِ، وكذا طِوَال جمعُ طويلٍ لتحرُّكِ الواوِ في الواحدِ، وجِوَاء جمع جَوٍّ لاعتلالِ لامِهِ فلو أَعلَ لَزِمَ اجتماعُ إِعْلالَيْنِ **(وأمَّا ثِيَرة)** جمع ثَوْرٍ **(فَشَاذٌّ[5])** والقياسُ ثِوَرَة لِمَا مرَّ في كِوَزَة، وشذوذُهُ في القياسِ لا الاستعمال كاسْتَحْوَذَ[6] وقال المبرِّدُ[7]: «قصدوا بذلك الفرقَ بين ثَوْرٍ من الحيوانِ وثَوْرٍ من الأَقِط[8] وخصّ الأَوَّلَ[9] بالإعلالِ لأنَّه أكثرُ استعمالًا، ولِقَوْلِهِم فيه ثِيْرَانٍ، فقلبوا عينَهُ ياءً لِسُكُوْنِهَا بعدَ كسرةٍ فَحُمِلَ عليه ثِيَرَة، وليس لِثِوَرَة جمعُ ثورٍ من الأقط ما يحمل هو عليه **(وتُقلب الواوُ)** حالةَ كونِهَا **(عَيْنَاً أو لاماً أو غيرِهِمَا)** بأنْ تكونَ زائدةً **(ياءً إذا اجتمعت مع ياءٍ)** أصليَّةٍ زائدةٍ في كلمةٍ **(وسكنَ السَّابق)** منهما، وكان هو وسُكُونُه مُتَأَصِّلَيْنِ وليس بدلًا من ألفِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٤٢/١ وسرّ صناعة الإعراب ٥٨٧/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٣٨/٣.

(٢) لسان العرب **(عود)** ٤٦٢/٩.

(٣) الكُوْزُ: من أواني، معروف، والجمعُ: أَكْوَازٌ وكِيْزَان وكِوَزَة. لسان العرب **(كوز)** ١٨٦/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٣٦١/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٥) كتاب سيبويه ٣٦١/٤ وارتشاف الضرب ٢٧٨/٢.

(٦) المنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٧) المنصف شرح التصريف ٣٤٦/١.

(٨) الأَقِطُ والإِقْطُ والأَقْطُ والأُقُطُ: شيءٌ يُتَّخَذُ من اللَّبنِ المخيضِ، يُطْبَخُ ثمَّ يُتْرَكُ ثم يَمْصُلُ، والقطعة منه أَقِطَةٌ. قال ابن الأعرابي: هو من ألبانِ الإِبِلِ خاصّة. لسان العرب **(اقط)** ١٦٨/١.

(٩) الأصول في النحو ٢٦٤/٣-٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٣٤٦/١-٣٤٧ وسرّ صناعة الإعراب ٥٨٧/٢ والممتع في التصريف ٤٧١/٢-٤٧٢.

أو واوٍ **(وتُدغم)** الياءُ الأولى في الثَّانية؛ لأنَّ مخرجَيْ الواوِ الياءِ وإنْ تَبَاْعَدَا لكنَّهما يجريانِ مجرى المثلين لاشتراكهما في المدِّ وسَعَةِ المَخْرَج فكرهوا اجتماعَهُمَا فقلبوا الواوَ ياءً و أدغموها في الياء **(ويُكْسَرُ ما قبلَها)** أي: الياء، وفي نسخة قبلَهُمَا أي: اليائين **(إنْ كانَ ضمَّةً)** وإنَّما قلبوا الواوَ ياءً لأنَّها أخفُّ. وبيَّن أمثلةَ ذلكَ فقال: **(كَسَيِّدٍ[1])** أصلُه سَيْوِد الواو عين والياء زائدة ووزنه فَيْعِل - بالكسرِ - لا فيعَل - بالفتح - ثم نُقلَ إلى فيعِل - بالكسر - خلافاً البغداديين[2] **(وأيَّام)** أصلُه أَيْوَام لأنَّهُ جمعُ يَوم، الياءُ والواوُ أصليَّتان **(وديَّار[3] وقيَّام)** أصلُها دَيْوار وقَيْوَام بوزنِ فَيْعَاْلٍ لا أَفعَال، وإلّا لقالوا دَوَّار وقَوَّام؛ لأنَّهما واويان، يقالُ ما بالدّارِ من ديَّار، أي[4] أحد **(وقَيُّوم[5])** أصلُه قَيْوُوْم بوزنِ فَيْعُوْل لا فَعُّول وإلّا لقالوا قَوُّوم - لِمَا مرَّ - فالواوُ في الثلاثة عَيْنٌ، والياءُ زائدةٌ، وقَيَّام[6] وقَيُّوم في قَاْمَ يَقُوْمُ اسمان[7] لله تعالى، ومعناهما القَائِمُ[8] بتدبيرِ خَلْقهِ **(ودُلَيَّة)** أصله دُلَيْوَة لأنَّه تصغيرُ دَلْوٍ، وأتى بالتَّاءِ؛ لأنَّ الدَّلْوَ يُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ، فالواو لامٌ، والياءُ زائدةٌ للتصغير **(وطَيٍّ)** أصلُه طَوْيٌ؛ لأنَّه مصدرُ طَوَيْتُ، فالياءُ والواوُ فيه أصليَّتَاْنِ **(ومَرْمِيٍّ)** أصلُه مَرْمُوْي الياءُ لامٌ والواوُ زائدةٌ **(ومُسْلِمِيَّ رفعاً)** أصلُه مُسْلِمُوْي الواو

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٥/٤ والمنصف شرح التصريف ١٥/٢-١٦ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩٦/٢.

(٢) قال ابن جني: «وأمّا البغداديونَ فذهبوا إلى أنّه **(فَيْعَلٌ)** بفتحِ العَيْنِ، نُقِلَ إلى **(فَيْعِل)** بكسرها قالوا: لأنّا لم نر في الصَّحيحِ بناءَ **(فَيْعِلٍ)** إنَّما هو بفتح العَيْنِ نحو: ضَيْغَم، وخَيْفَقٍ، وصَيْرَفٍ. . » المنصف شرح التصريف ١٦/٢ والممتع في التصريف ٤٤٩/٢.

(٣) المنصف شرح التصريف ١٧/٢.

(٤) لسان العرب **(دور)** ٤٤٠/٤.

(٥) آل عمران ٢/٣ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝﴾.

(٦) قال الفرّاء: «الحيُّ القيّوم قراءة عامة، وقرأها عمرُ بن الخطاب وابن مسعود [القيّام]، وصورة القَيُّوم: الفَيْعُوْل. والقيّام: فَيْعَال. وأهلُ الحجاز أكثرُ شيءٍ قولاً الفَيْعَاْل من ذواتِ الياء، فيقولون للصّواغ: صيّاغ». معاني القرآن١٩٠/١ والمنصف شرح التصريف ١١٨/٢.

(٧) معاني القرآن للفراء ١٩٠/١.

(٨) لسان العرب **(قوم)** ٣٦٠/١١.

زائدةٌ للجَّمع، والياءُ كذلك للمتكلِّم وكُسِرَت الضَّمَّةُ في مَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيّ لئلَّا تقعَ ياءٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، وقَيَّدَ مُسْلِمِيّ بالرَّفعِ؛ لأنَّ الواوَ والياءَ لا يجتمعانِ فيه نصباً وجرّاً **(وجاء لِيٌّ في جمع ألْوَى)** من لَوَى[1] الرَّجلُ إذا اشتدَّت خصومَتُهُ **(بالضَّمِّ)** على الأصلِ في جمع أَفْعل صفة لغيرِ تفضيلٍ، وهذا تقييدٌ لِقَوْلِهِ ويُكْسَرُ ما قبلها إن كان ضمَّةً **(والكسرِ[2])** للمناسبةِ وجرياً على الأصلِ السابق من أنَّ الصفَّةَ تُقْلَبُ كسرةً قبلَ الياءِ السَّاكِنَةِ بخلافِ لَيِّ مصدراً لا يجوزُ فيه ضمٌّ ولا كسرٌ. وبما تقرَّرَ عُلِمَ أنَّها لا تُقْلَبُ ياءً في نحو يدعوُ يَاسِر ويَرْمِي وَاعِد، لكونِهِمَا في كلمتين ولا في نحو طويلٍ وغيورٍ لتَحَرُّكِ السَّابِقِ منهما، ولا في نحو سُوْيِرَ[3] وتُسُوْيِرَ مجهولي سَايَرَ وتَسَايَرَ؛ لأنَّ الواوَ فيه بدلٌ من الألفِ، والألفُ لا تُدْغَمُ في شيءٍ، فكذا بدَلُهَا ولئلا يلتبسَ بسُيِّرَ وتُسَيِّر مجهولَي سَارَ وتَسِيْرُ، ولا في نحوِ دِيْوَان ـ بكسر الدال وفتحها ـ لأنَّ أصله دِوَّان بوزن فِعَّال قُلِبَت الواوُ ياءً على القياسِ في لغةِ كسرِ الدَّالِ وعلى غَيْرِه في لغةِ فَتْحِهَا ولو كان وزنه فَيْعَالًا قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ، ولا في نحو رُوْيَا ورويَة إذا خففَّتَ الهمزةَ لعروضِ الواوِ ولا في نحو قَوْيَ مخفف قَوِيَ بكسر العين لعروض السكون. هذا وقد اطّرد في تصغير ما يكسر على مَفَاعِل نحو جَدْوَل وأَسْوَد للحيّة. الإعلال والتصحيح **(وأمّا ضَيْوَنٍ)** للسنَّورِ الذَّكر **(وَحَيْوَة)** اسم رجل **(ونَهُوٌّ)** عن المنكر مبالغة ناهٍ **(فشاذٌّ[4])** كلٌّ منها، والقياسُ قلبُ الواوِ ياءً ثم إدغامُ الياءِ في الياءِ، والياء في ضَيْوَن زائدةٌ والواوُ أصليةٌ لوجودِ فَيْعَلَ كصَيْقَل، وعَدَمِ فَعْوَل، والياءُ في حَيْوَة أصليَّةٌ لوجودِ[5] فَيْعَلَ، والواوُ مُبْدَلَةٌ من الياءِ الأصليَّةِ، وأصلُ نَهُوّ نَهُوْيٌ قلبت الياءُ واواً وأدغمت الواوُ في الواوِ على غير

---

(١) لسان العرب (لوى) ١٢/٣٧٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٠٤ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٠-٣١ وشرح المفصل ١٠/١١٨.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٣٦٨ والأصول في النحو ٣/٢٦٣ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٩ والمسائل العضديات ص٧٤.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/١٤٢.

(٥) تسقط من الأصل: لوجود فَيْعَل. وأثبتُّه نقلاً من (ا).

قياس كما عرف (**وصُيَّمٌ وقُيَّمٌ**) جمعا صَائِم وقائِم (**شاذٌّ**[١]) كلٌّ منهما أيضاً لِقَلْبِهِم الواوَ ياءً بلا مُقْتَضٍ، وأصلُهما صُوَّمٌ وقُوَّمٌ. وظاهرٌ أنَّ شذوذَ هذا بالنَّظَرِ إلى القاعدةِ المذكورةِ لا مطلقا، فإنَّهُ مَقِيسٌ بالنَّظَرِ إلى قاعدةِ أنَّ الواوَ إذا كانت عَيْنَاً لفعْلٍ جمعاً صحيحَ اللامَ تُقْلَبُ ياءً وإن كان الأكثر فيها التصحيح (**وقوله**) أي: الشاعر[٢]:

* ألاَ طَرَقَتْنَا مَيَّةُ اِبنَةُ[٣] مُنْذِرٍ (فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إلاّ سَلاَمُها[٤])

(**أشذُّ**) ممّا قَبْلَهُ والقياس النُّوَّامُ، ووجه شذوذه ما مرّ فيما قبله وَوَجْهُ كَوْنِهِ أَشَذَّ بُعدُهُ مِنَ الطَّرَفِ الذي هو محلُّ التَّخفيفِ وعدم موافقتِهِ لقاعدة. والحاصلُ أنَّ سوادَ البابِ ثلاثة أنواعٍ: نوعٌ صُحِّحَ مع استحقاهِ الإعلالَ كضَيْوَنٍ وحَيْوَة، ونوعُ أُعِلَّ مع استحقَاقِهِ التَّصحيح كصُيَّم وقُيَّم. . ونوعٌ أُعِلَّ إعلالًا لا يستحقُّهُ وهو نَهُوٌّ * ولمَّا فرغَ ممّا يُعَلُّ عينُه بالقَلْبِ أَخَذَ فيما يعلُّ عينُه بالنَّقْلِ والإسكان فقال: (**وتُسَكَّنَانِ**) أي: الواو والياء (**وتُنْقَل حَرَكتُهُمَا**) إلى ما قبلهما (**في**) نَحوِ (**يقومُ ويَبِيْعُ**) كيَصُوْنُ ويبينُ (**لِلَبْسِهِ بِبَاْبِ يَخَاْفُ**) لو حُمِلَ على الماضي في قلبِ حرفِ العلَّةِ فيه ألفاً - كما مرَّ بيانه في مبحث ما تُقْلَبُ فيه العَيْنُ ألفاً - (**ومَفْعُلٌ**) - بضمِّ العَيْنِ - (**ومَفْعِلٌ**) - بكسرها - (**كذلك**) أي: مثل ما مرَّ في أنَّ عينَهُ تُسَكَّنُ وتُنْقَلُ[٥] حركتُهَا إلى ما قبلها نحو مَعُونٍ ومَبِيْتٍ أصلُهما مَعْوُن ومَبْيِت نُقِلَت حركة

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٢/٤-٣٦٣ والأصول في النحو ٢٥٦/٣ والممتع في التصريف ٤٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٧/٤.

(٢) ذو الرِّمة.

(٣) جاء بنتُ منذر في (ا).

(٤) [من الطويل] المنصف شرح التصريف ٥/٢ والمفصل ص٣٨٣ وشرح الملوكي ص٤٩٦-٥٠٠ والممتع في التصريف ٤٩٨/٢ وشرح شواهد الشافية ص٣٨١ وما بعدها. وفيه رواية أخرى هي: «كلامُها» بدلاً من «سلامُها». والدّيوان ص. موضع الشاهد: على أنَّ النُّيَّامَ أشذُّ من صُيَّم؛ لأنَّ ألفَ فُعَّالٍ لما حجزت بين العينِ واللاَّمِ قويت العين، فلم يجز قلبها.

(٥) كتاب سيبويه ٣٤٩/٤.

العَيْنِ إلى ما قبلها، ولم تُقلَب ألفاً لِلَّبس كما مرَّ (**وَمَفْعُوْلٌ كذلكَ نحو مَقُوْل ومَبِيْعٍ**) أصلهما مَقْوُوْل ومَبْيُوْع نُقلت حركةُ العينِ إلى ما قبلها فالتقى ساكنانِ، العينُ وواوُ مفعولٍ فحذف أحدهما[1] (**والمحذُوْفُ عِنْدَ سِيْبَوَيهْ[2] وَاوُ مَفْعُوْلٍ**) لا عينُه لأنَّ حذف الزَّائِدِ أَوْلَى لا سيما إذا لم يُنَطْ به كبيرُ فائدةٍ، فإنَّ علامةَ اسم المَفْعُوْلِ الميمُ لاستمرارهَا في الثلاثيِّ وغيرِهِ. غيرَ أنَّ الواوَ نَشَأَت من إشباعِ ضَمَّةِ عَيْنُ مَفْعُل الجاري على يُفْعَلُ لكونِهِ بناء مرفوضاً (**و**) المحذوف (**عِنْدَ الأخْفَشِ[3] العَيْنُ**) لأنَّ الأصلَ في اجتماعِ السَّاكنين حذفُ الأَوَّلِ كما في قُلْ وبِعْ، وهو في الواويِّ ظاهرٌ، وأمَّا في اليَائيِّ فَبَعْدَ نقلِ ضمَّةِ الياءِ وحذفِها وإبدالِ الضَّمةِ كسرةً (**وانْقَلَبَتْ واوُ مَفْعُوْلٍ عِنْدَهُ ياءً لِلْكَسْرَةِ**) قبلها (**فَخَالَفَا أَصْلَيْهِمَا**) أمَّا مخالفة سيبويه أَصْلَه فلأنَّهُ قال كغيره: إذا اجتمعَ ساكنانِ وأَوَّلُهُمَا حرفُ مدٍّ حُذِفَ الأوَّلُ، وهنا حذف الثاني. واعترض بأنَّ ذلكَ إنَّما ثَبَتَ فيما إذا كان الأوَّلُ فيه حرفَ مدٍّ والثَّاني صحيحاً كقُلْ وبِعْ. وأمَّا إذا كانا حَرْفَي مَدٍّ فلمْ يثبتْ إلّا إذا كانَ حَذْفُ الثَّاني مُفَوِّتاً للدَّلالةِ على معناه كما في مُصْطَفُون. وأمَّا مخالفةُ الأخفشِ أَصْلَه فلأنَّ أصلَه أنَّ الفاءَ إذا اِنْضَمَّت قبلَ ياءٍ ساكنةٍ أصليَّةٍ قُلبَ الياءُ واواً إلّا في الجمع نحو بِيْضٍ. وفي فِعلى صِفةً نحو ضِيزى - كما مرَّ -؛ وهنا قلبُ الضَّمةِ كسرةً مراعاةً لِلْعَينِ التي هي ياءٌ قال الجاربردي[4]: كغيره «وكأن كلًّا منهما حافظ على أصلِهِ من وجهٍ آخر، فراعى سيبويه أصلَهُ في أنَّ الياءَ التي هي عينٌ إذا انضمَّ ما قبلها قَلَبَ[5] الضَّمةَ كسرةً، فلمَّا رأى الفاءَ في مَبِيْع كُسِرتْ، غَلَبَ على ظَنِّهِ أنَّ الكسرَ لأجلِ الياءِ، فرأى أنَّ المحذوفَ واوُ مفعولٍ، وراعى الأخفش أصلَهُ

---

(١) جاء أحداهما في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤-٣٤٩.

(٣) رأيُ سيبويه والأخفش في الأصول في النحو ٢٨٣/٣ والتكملة ص ٢٥٥ والمفصل ص٣٧٨ والممتع في التصريف ٤٥٤/٢.

(٤) مجموعة الشافية للجاربردي ٢٩٦/١.

(٥) جاء قلبت في (أ)، تحريف.

في أنَّ الياءَ الأصليَّةَ لو بقيت لانقلبَت واواً لانضمام ما قبلها على أَصْلِهِ، فرأى أنّ الكسرةَ[1] للفرقِ بين الواويّ واليائيّ ورأى أنّ حذف الياء الأصلية أولى؛ لأنّه قياسُ اجتماعِ السَّاكنين» **(وشَذَّ مَشِيْبٌ)** من شَابَهُ يَشُوْبُهُ، والقياسُ[2] مَشُوْبُ كمَقُوْلَ **(ومَهُوْبٌ)** من الهَيْبَةِ، والقياس مَهِيْب كمَبِيْع، وكلام الجوهري[3] يقتضي أنّه مأخوذٌ من واويٍّ فقد قال مَهُوْبٌ، بنى على قولهم هَوَبَ الرَّجُلُ، لما نقل من الياء إلى الواو فيما لم يُسَمَّ فاعله **(وكثُرَ نَحْوُ مَبْيُوعٍ[4])** ومَخْيُوْطٍ من اليائي بالتّصحيح **(وقَلَّ نَحْوُ مَصْوُوْنٍ[5])** من الواوي بالتَّصحيح، وذلك لِخِفَّةِ الياءِ دون الواوِ. قال الجوهري[6]: «لم يأتِ مَفْعُوْلٌ من بناتِ الواوِ بالتمام إلّا حرفانِ مِسْكٌ مَدْوُوْفٌ أي: مَبْلُوْلٌ وثَوْبٌ مَصْوُوْنٌ» وقد جاء فيهما النُّقصان أيضاً، قال: «من النُّحاةِ مَنْ يقيسُ على ذلك فيقولُ قَوْلٌ مَقْوُوْلٌ وفَرَسٌ مَقْوُوْدٌ»، وكلام القاموس[7] في مادَّةِ دوفِ يوافقه، وفي مادَّةِ قَوَلَ وقَوَدَ، يقتضي أنَّ ذلك مسموعٌ، وبه صرّح ابن هشام[8] في مَقْوُوْدٍ **(وإعلالُ نحو تَلْوُوْنَ ويَسْتَحْيِي)** بِنَقْلِ حركةِ الواوِ والياءِ إلى ما قبلهما، وحذفِ إحدى الوَاْوَيْنِ في الأوَّلِ وإحدى اليائَيْنِ في الثّاني **(قليلٌ)** لِمَا يلزمُ من اجتماعِ إعلالَيْنِ وتَلْوُوْا من

---

(١) جاء الكسرةَ في (ا)، تحريف.

(٢) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤ وشرح الشافية للرّضي ١٤٨/٣ـ١٤٩.

(٣) قال الجوهري: «الشَّوْبُ: الخَلْطُ، وقد شُبْتُ الشيءَ أَشُوْبُهُ، فهو مَشُوْبٌ». تاج اللغة **(شوب)** ١٥٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٣٤٨/٤ والممتع في التصريف ٤٥٨/٢ـ٤٥٩ وشرح الشافية للرّضي ١٤٩/٣.

(٥) الصَّوْن: أن تقي شيئاً أو ثوباً. جعلتُ الثوبَ في صَوَانه صوَانه وصيَانه: وهو وعاؤه الذي يُصانُ فيه. ابن الأعرابي: الصَّوْنَة: القَتِيْدَة، وثوبٌ مَصُوْنٌ على النَّقص، ومَصْوُوْنٌ على التَّمام، الأخيرَةُ نادرةٌ، وهي تميميَّة. لسان العرب صون) ٤٤٦/٧.

(٦) تاج اللغة **(درف)** ١٣٦١/٤، **(صون)** ٢١٥٣/٦.

(٧) الدَّوفُ: الخَلْطُ، البَلُّ بماءٍ ونحوِهِ، دُفْتُهُ، فهو مِسْكٌ مَدُوْفٌ ومَدْوُوفٌ، أي مبلولٌ. القاموس المحيط ١٠٨١/٢.

(٨) أوضح المسالك ٣٤٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤.

لَوَى[١] الرَّجُلُ رَأْسَهُ يَلْوِى. وأصلُه يَلْوِيُوا كيَضْرِبُوا، نُقِلَت حركةُ الياءِ إلى الواوِ وحُذِفَت لالتقاءِ السَّاكنينِ، فصار يَلْوُوْا. وعليه اقتصرَ الأكثرُ، ومنهم من يَنْقُلُ ضمَّةَ الواوِ إلى اللَّامِ ويحذفُ الواوَ التي هي عينُ الفعلِ، وخرجَ بتلووا من اللَّيِّ تَلُيْوا من الوَلْى فإعلالُه ليسَ بقليلٍ، ثمَّ أَخَذَ في بيان ما إِعْلَالُ عينهِ بالحذفِ بقسميه الواجب والجائز فقال مبتدأً بالواجب: **(وتُحْذَفَانِ)** أي: الواو والياء[٢] **(في نَحْوِ قُلْتُ وَبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ)** كطُلْتُ وسِرْت وطُلْن وسِرْنَ؛ لأنَّه لمّا اتَّصَلَ به ما يُوجبُ سكونَ آخره التقى ساكنانِ فوجبَ حذفُ العينِ لذلك **(ويُكْسَرُ الأوَّلُ)** من الكلمة **(وإنْ كانت العَيْنُ ياءً)** كبِعْتُ **(أو واواً مكسورة)** كخِفْتُ، قيل: وقد اجتمعا في هبتُ وقلْت، وفي صحته نَظَرَ أو تكلّف **(ويُضَمُّ في غَيْرِهِ)** كقُلْتُ وطُلت وتقدّم بيانه أول الكتاب **(ولَمْ يَفْعَلُوْهُ)** أي: ما فُعِلَ في بِعْتُ من كَسْرِ الأوَّلِ **(في لَسْتُ لِشَبَهِهِ بالحرفِ)** أي: لِشَبَهِ لَيْسَ بالحرفِ في جُمُوْدِهِ **(ومن ثَمَّ)** أي: من هنا، وهو أنَّ لَيسَ تُشْبِهُ الحرفَ أي: من أجلِ ذلك **(سَكَّنُوا الياءَ)** منها، ولم يَقْلُبُوْهَا ألفاً، إجراءً لها مجرى الحرفِ كلَيْتَ، وأصلها لَيِسَ بالكسر لا بالفتح؛ لأنَّ فتحةَ العَيْنِ لا تُحذف لخفَّتِها بدليل أنَّ مَنْ قال في عَلِمَ[٣] وظَرُفَ عَلْمَ وظَرْفَ لم يَقُلْ في قَتَلَ وضَرَبَ، قَتْل وضَرْبَ، ولا بالضَّمِّ[٤]؛ لأنَّ هذا المثال مُنْتَفٍ في ذواتِ الياءِ، وإنْ أَتَى منه فرد فشاذٌ **(و)** تُحذفان[٥] أيضاً **(في)** نحو **(قُلْ وبِعْ)** كصُنْ وسِرْ **(لأنَّهُ)** فرعٌ **(عن)** نحو **(تَقُوْلُ وتَبِيْعُ)** ولذلك لم تختلف الضمَّةُ والكسرةُ

---

(١) ألوى الرَّجلُ برأسِهِ ولَوَى رَأْسَهُ: أَمَالَ وأَعْرَض. لسان العرب **(لوي)** ٣٦٩/١٢.

(٢) جاء «الياء والواو» في (أ).

(٣) قال سيبويه: «هذا بابُ ما يُسَكَّنُ استخفافاً، وهو في الأصلِ متحرِّكٌ وذلك قولُهم في فَخِذٍ فَخْذ، وفي كَرُمَ الرَّجُلُ: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ. وهي لغةُ بكرِ بنِ وائلٍ، وأُناسٍ كثيرٍ من بني تميم». كتاب سيبويه ١١٣/٤.

(٤) قال الرّضي: «وبابُ فَعُلَ بالضَّمِّ لا يجيءُ فيه الأجوفُ اليائيّ إلاّ هَيُؤ وهو شاذٌّ». شرح الشافية ١٥٠/٣.

(٥) جاء يحذفان في الأصل. وهو تحريف. لأنَّ الحروفَ مؤنَّثةٌ غالباً.

فيهما **(وفي)** نحو **(الإقَامَةِ والاستقامة)** كالإقَالَةِ والاستقالَة، والأصل إقْوَامٌ واستقوام وإقْيَال واستقيال، قُلِبَت الواوُ والياءُ فيها ألفاً حَمْلًا على أفْعَالِهَا فالتقى ساكنانِ الألفُ التي بين العَيْنُ والألف الزائدة فحُذفت الأولى على أصل الأخفش في مَقُوُول ومَبْيُوْع؛ لأنَّ الكلامَ في حذفِ العَيْنِ وليسَ ذِكْرُ الإقامةِ والاستقامة هنا مع ذكرِهَما فيما مرَّ مكرّراً؛ لأنَّ ذكرهما[1] لِلْقَلْبِ وهنا لِلْحَذْفِ ولالتقاءِ السَّاكنين؛ومثله يأتي في سَيِّد ومَيِّت[2] فيما يأتي ثم ثنى بالجائز فقال **(ويجوزُ الحذفُ)** للواو والياء **(في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُوْلَةٍ)** بوزن فيعل بِكَسْرِ العَيْنِ وفَيْعَلُوْلَة بِفَتْحِهَا ويصيرُ بعدَ حذفِ العَيْنِ، وهي الياءُ السَّاكنةُ الثَّانيةُ تخفيفاً لاجتماعِ يَائَيْنِ وكَسْرَةٍ[3] بوزن فَعِلٍ وفَيْلُوْلَة إلّا أن الحذفَ نحو كَيْنُوْنَة أكثر منه في نحو سيِّدٍ لكثرةِ الحُرُوْفِ[4] مع تاءِ التَّأنيث واستعمالِهِ بدونِ الحذفِ قليلٌ، بل قيل: إنَّه ممتنعٌ لا يُرْتَكَبُ إلَّا لضرورةٍ. وبما ذُكِرَ علم أنَّ أصل كَيْنُوْنَة المُخَفَّفِ كَيِّنُوْنَة المشدَّدة وبه قال البصريون[5]، وقال الكوفيونَ: أصله كُوْنُوْنَة بضمِّ الكاف * وضيفَ بأنَّه لو كان كذلك لم يكن لإبدالِ الواوِ ياءً، والضمَّةِ فتحةً وجهٌ **(وفي باب قِيْلَ وبِيْعَ)** من كلِّ فعلٍ ماضٍ ثلاثيٍّ مجهولٍ معتلِّ العَيْنِ **(ثلاثُ لغاتٍ الياءُ[6])** الخالصةُ؛ لأنَّ أصلَ بِيْعَ بُيِعَ سكنُّوا الياءَ كراهةَ الكسرةِ عليها بعد الضَّمَّةِ، ثم كَسَروا الفاء. وهذا أفصحُ اللُّغاتِ، ثم حَمَلُوا عليه قِيْلَ لأنَّهما من بابٍ واحدٍ، وبهذا يُقَوِّي قولَ سيبويه على قول الأخفش حيثُ غُيِّرَتِ الحركةُ دون الحرفِ **(والإشمامُ[7])** وهو هنا يُشمّ

---

(١) جاء ثمّة في (أ).

(٢) جاء سيدٌ وميّت وكينونة وقيلولة في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٣٦٦/٤ وشرح الملوكي ص٤٦٥ والممتع في التصريف ٤٩٨/٢ـ٤٩٩.

(٤) جاء الحذف في (أ).

(٥) المنصف شرح التصريف ١٠/١-١٥ والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩٦/٢ـ٨٠١ وشرح الكافية الشافية ٢١٦٨/٤ـ٢١٦٩ وشرح الشافية للرّضي ١٥٤/٣.

(٦) كتاب سيبويه ٣٤٢/٤ والتكملة ص٢٥٢ والمنصف شرح التصريف ٢٤٨/١ـ٢٥١ والممتع في التصريف ٤٥١/٢.

(٧) قال ابن جني: «وأمَّا مَنْ أشمَّ، فإنَّه أرادَ البيانَ، وقد كان في الفاءِ ضَمَّةٌ، فأرادَ أن يَنْقُلَ =

الفاءُ الضَّمَّ تنبيهاً على أصلها إذ فاءُ المجهول في الماضي الثُّلاثيِّ مضمومٌ، فالإشمامُ هنا غيرُ الإشمامِ في الوَقْفِ؛ لأنَّه هناك ضَمُّ الشَّفتينِ بعد إسكانِ الحرفِ بلا تصويتٍ. وهنا ضَمُّهما مع التَّصْوِيْتِ كما عُرِفَ **(والواو)** الخالصة؛ لأنَّ أصلَ قُوْلَ قُوِلَ كرهوا الكسرةَ على الواوِ وبعدَ الضَّمِّ، فحذفوها ثم حملوا عليه بُوْعَ، وهذه وإن قَوَّت مذهبَ الأخفش إلَّا أنَّها لغةٌ رديئةٌ[1] لا اعتدادَ بها؛ لأنَّ حملَ الثَّقيلِ على الخفيفِ أَوْلَى من عَكْسِهِ **(فإن اتَّصلَ به ما يُسَكِّنُ لامَهُ)** من ضميرٍ مرفوعٍ مُتَحَرِّكٍ **(نَحْوُ بِعْتُ يَاْعَبْدُ وَ قُلْتُ ياقَوْلُ)** بحذف العين لالتقاء الساكنين **(فالكَسْرُ[2] والإِشْمَامُ والضَّمُّ)** جائزة **(وبابُ اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ[3])** من كل فعلٍ ماضٍ مجهولٍ من الافتعال والانفعال **(مِثْلُهُ)** أي: مثلُ بابِ قِيْلَ وبِيْعَ **(فيهما)** أي: في الواوي واليائي مجيء اللُّغات الثلاث، فاختير يائيٌّ، وانقيد واويٌّ إذ أصلُ اختير[4] وانقيد اخْتُيِرَ وانقُوِدَ، وتِيْرَ وقُوِدَ، كبِيْعَ وقُولَ، فكانا مثلهما في الحكم بل أَوْلَى؛ لأنَّ المزيد أثقلُ من المجرَّدِ **(بخلافِ باب أُقيمَ واسْتُقِيْمَ)** من كلِّ فعلٍ ماضٍ مجهولٍ من الإِفْعَالِ والاسْتِفْعَالِ، إذ أصلُهما أُقْوِمَ واستُقْوِمَ، فلم يقع فيهما قَبْلَ العينِ المكسورةِ ضَمَّة ليُعَامَلا معاملةَ قِيْلَ وبِيْعَ بل وَقَعَ قبلَها سكونٌ، فلم يَجْرِ فيهما ما جرى[5] في قِيْلَ وبِيْعَ؛ لأنَّ

= إليها كسرةَ العينِ، فلم يُمكنهُ أنْ يجمعَ في الفاءِ الكسرة والضَّمَّةَ، فأشمَّ الكسرةَ، فصارت الحركةُ في الفاءِ بين الضمَّةِ والكسرةِ، بمنزلةِ الحركةِ في كافِرٍ، وجابِرٍ، لأنَّها بين الفتحة والكسرةِ. ومَنْ أخلصَ الضَّمَّةَ ولم يُشِمَّها الكسرةَ، فإنَّه أحرصُ على البيانِ ممَّنْ أشمَّ، فأخلَصَ الضَّمَّةَ كما يُخلِصُهَا في الصحيح نحو ضُرِب. ». المنصف شرح التصريف ١/٢٤٩.

(١) جاء في المحتسب ١/٣٤٥ـ٣٤٦: إنَّها لُغَةٌ لبني ضَبَّة.

(٢) المنصف شرح التصريف ١/٢٥٣ـ٢٥٥ وشرح الكافية للرّضي ٢/٢٧١.

(٣) قال المازني: «وإذا قلت: «فُعِلَ من هذا» قلت: اُختِيْرَ واُنْعِيْدَ فَتُحَوِّل الكسرةَ على التّاء، والقافَ، كما فُعِلَ ذلك. . . . بِيْعَ وقِيْلَ». المنصف شرح التصريف ١/٢٩٣ـ٢٩٤ وشرح المفصل ١٠/٧٤ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٥٦

(٤) جاء انقيد واختير في (أ).

(٥) شرح المفصل ١٠/٧٤ وشرح الكافية للرّضي ٢/٢٧١.

حرفَ العلَّةِ إذا سَكَنَ ما قبلَه خَفَّ أمرُهُ، ولهذا أَظْهَرَ الإعرابُ على ياءِ ظَبْيٍ، وواو غَزْوٍ، وإنَّما نَقَلُوا هنا، وفي باب يَقُوْلُ ويَبِيْعُ لِثِقَلِ الحركةِ بلزومِهَا **(وشَرْطُ إِعْلاَلِ العَيْنِ في الاسْمِ غَيْرِ الثُّلاثيِّ و)** غير **(الجَارِي على الفعلِ ممّا لم يُذْكَر)** حكمه فيما مرَّ **(مُوَافَقَةُ الفِعْلِ)** أي: موافقتُهُ الفعلَ **(حَرَكَةً وسُكُوْناً مع مُخَالَفَةٍ)** له **(بزيادةٍ أو بِنْيَةٍ)** أي: زِنَةٍ **(مَخْصُوصَتَيْنِ به)** أي: بالاسم المذكورِ كمَفعِل[1] تِفعِل **(فلِذَلِكَ لو بَنَيْتَ من البَيْعِ مثل مَضْرِبٍ)** بفتحِ الميم وكسرِ الرَّاءِ **(وتَحْلِئٍ[2])** بكسر التَّاءِ واللَّام وهو ما أفسده السِّكيْنُ من الجلد إذا قشر من حَلأْتُ الجِلْدَ أي: قَشَرْتُهُ **(قُلْتَ مَبِيْعٍ وتِبِيْعٍ مُعَلاً)** وفي نسخةٍ، مُعْتَلًّا لموافقتهما الفعلَ حركةً وسكوناً مع المخالفةِ في مَبِيْع بزيادةِ الميم التي لا تُزاد[3] في الأفعالِ، وفي[4] تِبِيع بكسرِ التَّاءُ وإذ التاءُ كانت تزادُ في الأفعالِ إلَّا أنَّها تُكْسَرُ فيها مع كسرِ العَيْن إلّا شُذُوذاً، فلا يحصلُ من الإعلالِ التباسٌ، وأمّا مَدْيَن ومريب ومكوزة بلا إعلالٍ فشاذٌ **(و)** لوبنيت من البيع **(مِثْلَ تَضْرِبُ)** بفتح التَّاءِ وكسر الرَّاءِ **(قُلْتَ تَبِيعُ مُصَحَّحَاً)** لئلا يلتبسَ بالفعلِ. وأمّا نحو يَزِيْدُ في الأعلام[5] فمنقولٌ عن الفعل بعدَ إعلالِهِ لا أنَّه أُعِلَّ[6] بعد جعلِهِ اسماً، وخرجَ بقولِه غير الثلاثي إلى آخره الثلاثيُّ كبابٍ ونَابٍ، والجاري على الفعلِ هو اسمُ الفاعلِ أو المفعولِ وغير ذلك ممّا ذُكِرَ حكمه فيما مرَّ، فإنَّ ذلك يُعَلُّ بغير ما شرطِ هنا. **(اللاَّمُ)** أي: هذا مبحثها وإعلالها بالقلب كما قال **(تُقْلَبَانِ)** أي: الواوُ والياءُ **(ألفاً إذا تحرّكتا وانفتح ما**

---

(١) شرح المفصل ٨٥/١٠ وما بعدها، وشرح الشافية للرّضي ١٠٤/٣-١٠٥.

(٢) لسان العرب (حلأ) ٢٧٤/٣.

(٣) قال المازني: «وكلُّ اسم بَنَيْتَه في أَوَّلِهِ زوائِدُ الفِعْلِ المضارعِ وهو بها على مثال المضارعِ، وصحِّحْهُ ولا تُعَلِلْهُ». المنصف شرح التصريف ٣٢١/١ وشرح المفصل ٨٦/١٠ والممتع في التصرِّيف ٤٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) سقط من الأصل: «وفي تِبِيعٍ بكسرِ التاءِ؛ إذ التَّاءُ وإن كانت تزاد في الأفعال». وقد أثبتها نقلاً من (أ).

(٥) جاء الإعلال في (أ).

(٦) المنصف شرح التصريف ٢٧٩/١.

قبلَهما إنْ لم يكن بعدَهَا موجبٌ للفتحِ) ولا بعدَ الواوِ ياءٌ مشدَّدَةٌ سواء كانتاً في الماضي أم المضارعِ أم الاسم أم الأمر؛ لأنَّ اللَّامَ محلُّ التَّغيير، فتُؤثِّرُ العلّةُ فيه وإن كانت ضعيفةً **(كغَزَا**[1] **ورَمَى وتَقْوَى ويَحْيَى وعَصَاً ورَحىً بخلافِ)** نحو **(غزوتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ)** لجمعي المؤنث، فلا تُقْلَبَانِ فيه لسكونِهِمَا أمَّا تَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ للواحدةِ فأصلهما تَخْشَيِنَ وتَأْبَيِنَ فتقلبان فيهما **(و)** بخلافِ نحو **(غَزْوٍ ورَمْيٍ)** لسكونِ ما قبلهما **(وبِخِلافِ)** نحو **(غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ)** وهو ساقط من بعض النسخ **(ورَحَيَانِ)** وإن تحرَّكتَا وانفتحَ ما قبلَهُمَا **(للإلباسِ)** بالمُفْرَدِ في الفعلِ، وعندَ الإضافةِ في الاسمِ لسقوطِ الألفِ المنقلبةِ لالتقاءِ السَّاكنين، وكلٌّ من الضَّمير المتَّصل وحرفُ التَّثنية فيما ذكر مُوْجبٌ للفتح وبخلاف نحو عَلَوِيّ ومنويّ؛ لأنَّ الواوَ قبلَ الياءِ المَشَدَّدَةِ في موضعٍ تُقْلَبُ فيه الألفُ واوٌ **(واخْشَيَا نَحْوُهُ)** أي: نحو غَزَوَا في عدمِ قلبِ حرفِ العِلَّةِ مع وجودِ المُقْتَضِي، ومع عدمِ الإلباسِ بالمفردِ وهو اِخْشَ **(لأنَّه من بابِ لن يَخْشَيَا)** إذ الأمرُ يُؤخَذُ من المضارعِ، وبعدَ اللَّام فيهما ألفُ الضَّمير، فلم يُعَلّ نحو لن يخشيا للإلباسِ، وحُمِلَ عليه اخْشَيَا، وإن لم يحصلُ إلباسٌ؛ لأنَّه حينئذٍ كان يُقال فيه اِخْشَا، وفي المفرد اِخْشَ، ومَثَّلَ بلَنْ يَخْشَيَا، دونَ لم يَخْشَيَا؛ لأنَّ لم يخشيا لم يَلْتَبِسُ بالمُفْرَدِ مطلقاً؛ لأنَّ المفرَد لم يَخْشَ بخلافِ لِنْ يَخْشَيَا، فإنَّه لو قال: لَنْ يَخْشَا التبسَ، وإن لم يُعَلّ لَمْ يَخْشَيَا حملًا له أيضاً على لَنْ يَخْشَيَا **(واخْشَيَنَّ)** يا رجلُ، نحوُ غَزَوَا أيضاً في عَدَمِ القلبِ مع وجودِ المُقْتَضِي ومع عدم الإلباسِ **(لِشَبَهِهِ بذلك)** أي: بلَنْ يَخْشَيَا؛ لأنَّه وإن لم يحصلْ فيه إلباسٌ بالإعلالِ؛ لأنَّه حينئذٍ كان يقال اِخْشَانَّ، لكنه حُمِلَ على لن يَخْشَيَا لموافقته له في وجوبِ فتح اللام لما بعدها ويجوز كما قال الجاربردي أن يُشَار بقوله بذلك إلى اخْشَيَا فيكون قد حَمَل أولًا اخْشَيَا على لن يَخْشَيَا ثم اِخْشَيِنَّ، على اخشيا **(بخلاف**[2]

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣/١٥٧.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٣/١٥٩ـ١٦٠.

اِخْشَوُا واخشَوُنَّ) يا رجالُ[١]، فتقلبُ اللَّامُ فيهما ألفاً[٢] إذا أصلُهما اِخْشَيُوا قُلِبَت اليّاءُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، ثم حُذِفَت الألفُ لالتقاء السَّاكنين، فبقي اخشوا، لكن لمّا اتصَّلَ به في الثاني نونُ التَّأكيد وَجَبَ ضَمُّ الواوِ للسَّاكنين كاخْشَوُ القومَ، إذ لا يمكنُ حذفُها لأنَها كلمةٌ برأسِهَا **(و)** بخلاف **(اخْشَيْ واخشَيِنَّ)** يا امرأة، إذ أصلُهما اِخْشَيِي قُلِبَت الياءُ ألفاً ثم حُذِفَت لما مرَّ، فبقي اِخْشَي، لكن لمَّا اتصَّلَ به في الثَّاني نونُ التَّأكيدِ وَجَبَ كسرُ الياءِ للسَّاكنين كاخْشَيِ القوم **(وتُقْلَبُ الواوُ ياءً إذا وَقَعَت)** ثالثةً **(مكسوراً ما قبلَهَا)** لكراهَتِهِم واواً متطرِّفةً حقيقَةً أو حُكْمَاً بعد كسرةٍ **(أو)** وَقَعَتْ **(رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلَها)** بل كُسِرَ أو فُتِحَ لِثِقَلِ اللَّفْظِ بزيادته على ثلاثةِ أحرفٍ مع خفَّةِ الياء ولا مانعَ كما في يَدْعُو، ولوُجوبِ القلبِ في بعض مُتَصَرِّفَاتِهِ، وحُمِلَ البَاقي عليه كما سيتَّضح. فالثالثةُ المكسورُ ما قبلها المتطرِّفة حقيقةً **(كدُعِي ورُضِيَ)** أصلهما دُعِوَ و رُضِوَ، أو حكماً كشَجِيَّة وشَجيان أصلهما شَجِوَة وشَجِوَان من الشَّجْوِ[٣] وهو الهمّ والحزنُ فالتاء والألف والنون في حُكْم الانْفِصَالِ **(و)** الرابعة فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها مثل[٤] **(الغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ ويُغْزَيَان ويُرضَيَانِ)** ووَجْهُ القَلْبِ ما مرَّ آنفاً، وبيانه في الحَمْلِ أنَّهم حَمَلُوا أَغْزَيْتُ واسْتَغْزَيْتُ على مضارِعِهِمَا وتَغَزَّيْتُ على مضارع مُطَاوِعِهِ؛ لأنَّ المكسورَ ما قبلَ آخره، ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ على الماضي، لذلك كما حملوا يَقُوْلُ ويَبِيْعُ على قَاْلَ وبَاْعَ، وإذا كانوا قد أَعَلُّوا اسمَ الفاعلِ بالحملِ على الفعلِ مع اختلافِ جِنسِهِمَا فَحَمْلُ الفِعْلِ على الفِعْلِ أَوْلَى **(بِخِلاَفِ)** نَحْوِ **(يَدْعُو ويَغْزُو)** لا تُقْلَبُ الواوُ فيه ياءً وإنْ كانت رابعةً لانضمام ما قبلها، وهذا في الفِعْلِ. أمّا الاسمُ فسيأتي في قوله: وتُقْلَبُ الواوُ طَرَفَاً إلى آخره

---

(١) جاء في الأصل: يا رجلان. وما أثبته نقلاً من (أ).
(٢) سقط من الأصل: ألفاً. وما أثبته نقلاً من (أ).
(٣) لسان العرب **(شجا)** ٧/ ٤٠.
(٤) كتاب سيبويه ٤/ ٣٩٣ والأصول في النحو ٣/ ٢٥٨ والتكملة ص ٢٧٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/ ١٦٧.

(وَقِنْيَةٌ[١]**)** - بكسر القاف وضمّها - من قنوتُ[٢] الشيءَ أي: كَسَبْتَه **(وهو ابنُ عَمِّي دِنْيَا)** أي: قريباً[٣] من دَنَوْتُ **(شاذٌّ)** كلٌّ منهما إذ لا مُوجِبَ لقلبِ الواوِ ياءً لسكونِ ما قبلها، والقياسُ قِنوة[٤] ودِنْواً. والذي حَسَّنَهُ في الأوَّلِ قولُهم قَنَيْتُ، وقيل: لا شذوذَ فيه لقولهم قَنَوْتُهُ وقَنَيْتُهُ قُنوَة وقِنيَة، ويُقالُ هو ابن عمّ دَني ودُنيَا ودِنيَا بألف الإلحاقِ أو التأنِيث في الثاني كذِكْرَى، وبألفِ التَّأنيث لا غير في الثالث ككُبْرَى **(وطيٌّءٌ)** أي: قبيلته **(وتَقْلِبُ الياءَ في بابِ رَضِيَ وبَقِيَ ودُعِيَ)** من كلّ كلمةٍ آخرُها ياءٌ قبلَها كسرة **(ألفاً)** فيقولون رَضَا وبَقى ودُعَا قياساً مطَّرِداً لاستثقالِهم الكسرةَ قبلَ اليَاءِ فقلبُوهَا فتحَةً فانقلبتِ اليَاءُ ألفاً، قيل: وذلك مختصٌّ بالأفعالِ[٥]؛ ورُدَّ بأنَّه ليسَ شيءٍ بدليل يا صاحبا ويا غلاما **(وتُقْلَبُ الواوُ)** إذا وَقَعَتْ **(طَرَفَاً بعد ضَمَّةٍ)** لَازِمَةٍ **(في كلِّ)** اسم **(مُتَمَكِّنٍ ياءً فَتَنْقَلِبُ**[٦] **الضَّمَّةُ)** لِمُنَاسَبَةِ اليَاْءِ **(كَسْرَةً كمَا انْقَلَبَتْ)** ضَمَّةُ التَّفَاعُلِ كَسْرَةً **(في التَّرَاْمِي والتَّجَارِي)** مَصْدَرَيْ تَرَاْمَيَا[٧] وتَجَاْرَيَا بِجَاْمِعِ أنَّ في آخر كلٍّ منهما ياءً بعدَ ضَمَّةٍ

(١) كتاب سيبويه ٣٨٨/٤ والأصول في النحو ٣٠٠/٣ والتكملة ص٢٦٨ وسرّ صناعة الإعراب ٧٣٦/٢-٤٣٧.

(٢) لسان العرب **(قنا)** ٣٢٨/١١.

(٣) سقط من قوله: أي قريباً... إلى قوله: بألفِ الإلحاق من (أ).

(٤) قال ابن جني: «وأَصْلُ قِنيةٍ من قَنَوْتُ، ودِنْيا من دَنَوْتُ، وقِياسُه: قِنْوَة ودِنْوَا. ولكن لمّا جاورتِ الوَاْوُ الكَسْرَةَ قَبْلَهَا، صارت الكسرةُ كأنّها قبلَ الواوِ، ولم يُعْتَدَّ السّاكنُ حاجزاً لِضَعْفِهِ». المنصف شرح التصريف ٢/٢.

(٥) قال سيبويه: «ليس في الأسماءِ واوٌ قبلها حرفٌ مضمومٌ، وإنَّما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعال، ألا ترى أنَّه قال: أنا أدلو، حين كان معتّلاً، ثمَّ قال: أَدْلٍ، حين جعلها اسماً..» كتاب سيبويه ٣١٦/٣ والممتع في التصريف ٥٥٧/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٢٥/١.

(٦) قال سيبويه: «اعلم أنَّ الواوَ إذا كان قبلها حرفٌ مضمومٌ في الاسم وكانت حرف الإعرابِ قُلِبَت ياءً وكُسِرَ المضمومُ، كما كُسِرَت الياءُ في مَبِيْعٍ، وذلك قولُك: دَلْوٌ، وأَدْلٍ». كتاب سيبويه ٣٨٣/٤ والمنصف شرح التصريف ١١٨/١ وشرح الشافية للرّضي ١٦٨/٣.

(٧) جاء ترامينا وتجارينا في (أ).

(فَيَصِيرُ) الاسمُ **(مِنْ بابِ قَاضٍ)** فَيُعَلُّ إعلالَهُ؛ لأنَّ آخر كلٍّ مِنْهُمَا ياءٌ مكسورٌ ما قَبْلَهَا **(مثل أَدْلٍ)** جمعُ دَلْوٍ وأَصْلُهُ أَدْلُوٌ بوزنِ أَبْحُرٍ، قُلِبَتْ الوَاوُ ياءً والضَّمةُ كَسْرَةً ثمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ قاض. ويُقَال هذه أَدْلٍ. ومنهم مَنْ قال قُلِبَت الضَّمَّةُ فيهما كسرةً، فانقلبت الواوُ ياءً، والأوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّ الحركةَ تابعةٌ للحرفِ لا العكس، وإنَّما قُلِبَت الواوُ المذكورةُ في ذلك لأنَّه ليس لنا اسمٌ متمكِّنٌ آخِرُهُ واوٌ قَبْلَهَا ضَمَّة، وإنَّما يجيءُ ذلك في الفعل كيَغْزُو ويدعو، وفي الاسم المُتَمَكِّن نحو هو وذو الطَّائيَّةِ **(بِخِلافِ قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ**[1]**)** وهي ما خلفَ الرَّأسِ فلا تُقْلَبُ[2] الواوُ فيهما ياءً لِعَدَمِ تَطَرُّفِهَا **(وبِخِلافِ العَيْنِ)** الواقعةِ واواً أو ياءً بعد ضَمَّةٍ **(كالقُوَبَاءِ**[3]**)** - بفتحِ الواوِ - أكثرُ من إسكانِهَا، لداءٍ مَعْرُوفٍ[4]. ويُدَاوَى بالرِّيقِ والجمع قُوْب **(والخُيَلاءِ**[5]**)** للكِبَرِ، فلا تُقْلَبُ[6] الواوُ ياءً والضَّمَّةُ كَسْرَةً في الأوَّلِ، ولا الضَّمَّةُ كسرةً في الثَّاني، لعدم تَطَرُّفِ الواوِ والياء فيهما. نَعَم تُقْلَبُ الواوُ ياءً في فعل جمعاً صحيح اللَّام كصُوَّم وقُوَّم - كما مرَّ في مبحث العَيْنِ - وبخلاف نحو خُطُوَاتٍ بالضَّمِّ؛ لأنَّ ضَمَّةَ الطَّاءِ غيرُ لازمةٍ، إذ يجوزُ إسكانُها واختصَّ ما ذكرنا بالطَّرَفِ لِسهُوْلَةِ التَّغييرِ فيه، وقُوَبَاء إنْ حُرِّكَت واوُهُ أُنِّثَ ومُنِعِ الصَّرْفَ، وإنْ سَكَنَتْ ذُكِّرَ وصُرِفَ وهَمْزَتُهُ منقلبةٌ عن ياءِ الإلحاقِ[7] بقُرطَاسٍ **(ولا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الفَاصِلَةِ)** بينَ الضَّمَّةِ والوَاوِ أَيْ لا يُعْتَدُّ بها حاجزاً

---

(١) لسان العرب **(قحد)** ٤٣/١١.

(٢) قال سيبويه: «فإنْ كان قبلَ الواوِ ضَمَّةٌ، ولم تكن حرفَ إعرابٍ ثبتت وذلك نحو: عُنْفُوَان وقَمَحْدُوَةٍ، وأُفْعُوَانٍ؛ لأنَّ هذه الأشياءِ التي وقعت على الواوِ في أَدْلٍ، ونحوِها، وقعت ههنا على الهاءِ والنونِ، وقالوا قَلَنْسُوَةً، فأثبَتُوا. ثمَّ قالوا: قَلَنسٍ، فأبدَلوا مكانَهَا الياءَ لمّا صارت حرَفِ إعرابٍ». كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ والأصول في النحو ٢٥٦/٣ وسرُّ صناعةِ الإعراب ٦١٦/٢.

(٣) لسان العرب **(قوب)** ٣٣٨/١١.

(٤) جاء معروف يتقشّر ويُداوى. . في (أ).

(٥) لسان العرب **(خيل)** ٢٦٥/٤.

(٦) شرح الشافية للرّضي ١٦٩/٣.

(٧) المسائل العضديات ٨٤-٨٥.

بينهما (**في الجَمْعِ**) الذي على فُعُوْلٍ من معتلّ اللّام الواويّ (**إلاّ في الإعْرَابِ**) له حيثُ لا يبقى بعدَ قَلْبِ الواوِ ياءً، والضَّمَّةُ كسرةً من باب قَاضٍ بل إعرابُهُ كإعرابِ زَيْدٍ (**نَحْوُ عُتِيٍّ وجُثِيٍّ**[1]) جَمْعَي عَاتٍ وجَاثٍ فإنَّ أصلهما عُتُوْوٌ وجُثُوْوٌ، والواوُ الأُوْلَى[2] هذه زائدةٌ لا يعتدُّ بها حاجزاً، فصارت الثَّانيةُ كأنَّها وَلِيَت الضَّمَّة، أو نَزَّلُوا المدَّة منزلةَ الضَّمَّةِ فَقُلِبَت الواوُ الثَّانيةُ ياءً كقَلْبِهَا في أَدْلٍ فصار عُتُوْي وجُثُوْي فاجتمع الواوُ والياء[3] فأُعِلَّ إعلالَ مَرْمِيّ[4]، فصار عُتِيّ وجُثِي ـ بضمّ أَوَّلِهِمَا وكَسْرِ ثانيهما ـ فَظَهَرَ أنَّه لا أَثَرَ لِلْمَدَّةِ الفاصلة إلّا في الإعرابِ، فهو بِحَالِهِ تقول: هذا عُتِيٌّ ومررت بعُتِيّ ورأيت عُتيّاً (**بِخِلافِ المُفْرَدِ**) فإنَّ المَدَّةَ الفَاصِلَةَ مؤثِّرَةٌ في عَدَمِ وجوبِ القَلْبِ فيه نحو عَتَا عتوّاً. قال تعالى: ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾[5] وذلكَ لَخِفَّةِ المُفْرَدِ على الجَمْعِ (**وقَدْ تُكَسَّرُ الفاءُ**) في الجمعِ بعدَ قَلْبِ الواوِ ياءً والضَّمَّةِ كَسْرَةً (**للإتْبَاعِ**) للعين (**فَيُقَالُ عِتِيٌّ وجِثِيٌّ**) ـ بكسرتين ـ (**ونَحْوُ نُحُوٌّ**) جَمْعُ نَحْوٍ[6] لِلجهةِ وغيرِها (**شاذٌّ**) ارتكب تنبيهاً على الأَصْلِ كالقَوَدِ. وعليه قولُ أعرابيٍّ[7]«لَتَنْظُرُوْنَ في نُحُوٍّ كثيرةٍ» والقياس نَحْو (**وقَدْ جَاءَ**) في المُفْرَدِ كالجَمْعِ (**نَحْوُ مَغْدِيٌّ**) في العُدْوَانِ (**ومغزِيٍ**) بِقَلْبِ الواوِ فيه ياءً (**كثيراً**[8] **والقياسُ الواوُ**) كما قال سحيم[9]:

---

(١) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ والأصول في النحو ٣٠٨/٣ والممتع في التصريف ٥٥١/٢ وشرح الشافية للرّضي ١٧٠/٣ـ١٧٣.

(٢) أي واو مفعول.

(٣) أي الياءُ المنقلبةُ عن الواوِ الأصلية.

(٤) «اجتمعت الواوُ والياءُ، والسّابقةُ ساكنةٌ فقُلبت ياءً، وأُدغمت في الياءِ، وكسروا عينَ الكلمة التي هي التاءُ والثاءُ كما كسروا في أدلٍ». مجموعة الشافية ٣٠٥/١.

(٥) الفرقان ٢١/٢٥.

(٦) لسان العرب (**نحا**) ٧٦/١٤.

(٧) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ والأصول في النحو ٢٥٦/٣ والمفصل ص٣٩٠ والممتع في التصريف ٥٥١/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٣٨٤/٤ وشرح الملوكي ص٤٨٠ وشرح الكافية الشافية ٢١٤٤/٤.

(٩) سُحَيْم بن الأَعْرَفِ هو من بني الهُجَيم بن عمرو بن تميمٍ، كان معاصراً للفرزدق وجرير. الشعر والشعراء ص٤٣٣، والأعلام ٧٩/٣.

* أنـا الـلَّيـثُ مَـغـدِيّاً عـليَّ وعَـادِيـا[1]

(وتُقْلَبَانِ) أي: الواوُ والياءُ **(همزةً)** بعدَ قلبهما ألفاً **(إذا وقَعَتَا طَرَفاً بعد ألِفٍ زائدةٍ نحو كِسَاءٍ ورِدَاءٍ[2])** أصلهما كِسَاوٌ ورِدَايٌ، من قولك فلانٌ حسنُ الكِسْوَةِ والرِّدْيَةِ، قُلِبَت الواوُ والياءُ ألفاً، إمّا لعدم الاعتدادِ بالألف الزّائدة فكأنَّ حرفَ العِلَّةِ وَلِيَ الفتحةَ، أو لتنزيلِها[3] منزِلَةَ الفَتْحَةِ لِزِيَادتِهَا عليها وكونها من جوهرها ومخرجها، فقلبوا حرف العلَّةِ ألفاً كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفانِ، فكرهوا حذفَ أحديهما أو تحريكَ الأولى لئلا يعود الممدود مقصوراً فحرّكوا الأخيرة لالتقاء السّاكنين وهذا **(بِخِلافِ)** نحو شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ، ـ كما سيأتي ـ لِعَدَمِ تَطَرُّفِهِمَا، وبخلافِ نَحْوِ غَزْوٍ وظَبْيٍ؛ لعدمِ وُقُوعِهِمَا بعد ألفٍ وبخلافِ نحو **(زَايٍ)** كوَاوٍ[4] وزاي اسمُ جِنسٍ أو اسمٌ للحرف ـ كما مرَّ في بحثِ النَّسب ـ **(وثَايٍ)** بمثلثة من ثَوَيْتُ، وهو اسمُ جنسِ ثَايَة وهي لِمَأوَى[5] الإبلِ والغَنَم ولِحِجَارَةٍ، تُرفع فتكونُ علماً بالليل لِلرَّاعي إذا رَجِعَ، فلا[6] تُقْلَبُ اليَاءُ والواوُ فيهما همزةً لِعَدَم زيادةِ الألِفِ لانقلابها عن حرفٍ أصليٍّ هو واوٌ، ولِئَلَّا يَتَوَالَى على الكلمَةِ إعْلَالَانِ لإعلالِ اللَّام والعَيْنِ، وأُعِلَّت العَيْنُ دون اللَّام مع أنَّ الأصلَ والقياسَ العَكْسُ كما في هَوَىً ونَوَىً وزَايٌ و ثَايٌ * قيل إنَّهما جمعُ زَايَة

---

(١) [من الطويل] البيتُ من قصيدة لعبد يغوث الحارثيّ الجاهليّ، قالها لمَّا أَسَرَتْهُ تَيْمُ الرِّبابِ كتاب سيبويه ٤/٣٨٥ والمنصف شرح التصريف ٢/١٢٢ والمفصّل ص٣٩٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٧٢ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٠ـ٤٠١. موضع الشاهد: على أنَّ أَصْلَهُ مَعْدُوٌّ، وهو القياسُ، وقلبُ الواوِ ياءً في مثله نادرٌ لأنه غير جمع . وصدرُ البيت:

* وقَدْ عَلِمَتْ عِرسِي مُلَيْكَةُ أنني

(٢) قال سيبويه: «كما أبدلوا الهمزةَ من ياءٍ قضاءٍ وسِقَاءٍ حيث كانتا معتلّيَنِ وكانتا بعد الألفِ، وذلك قولهم: خائِفٌ وبائِعٌ. ». كتاب سيبويه ٤/٣٤٨.

(٣) جاء لتزيله في (أ).

(٤) أي اسمٌ لحرفِ الهجاءِ كالواو.

(٥) لسان العرب **(ثو)** ٢/١٥٣.

(٦) المنصف شرح التصريف ٢/١٤٠ـ١٤٢ وسرّ صناعةِ الإعراب ٢/٨٠٤ـ٨٠٥.

وثَأيَة وردَّه الجاربردي بأنَّ الوجهَ أن يُقال زاي وزاية وثاء وثايٌ على حدِّ تَمْرٍ وتَمْرَة (**ويُعْتَدُّ بتاءِ التَّأْنِيْثِ**[1]) اللازمةِ (**قِيَاسَاً**) في جعل الواوِ والياءِ قبلَهُمَا مُتَطَرِّفتَيْنِ (**نَحْوَ شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ**) مَصْدَرَيْ شَقَى وسَقَى؛ لأنَّ ذلك يُخرج حرفَ العِلَّةِ عن وقوعِهِ طَرَفَاً (**ونَحْوُ صَلاءَةٍ**[2]) للحَجر ملء الكف (**وعَظَاءَةٍ**[3]) لدويبة أكبر من الوزعة (**وعَبَاءَةٍ**[4]) لنوع من الأكيسة (**شاذٌّ**) والقياسُ صَلَايَة وعَظَايَة وعَبَايَة لِلُزُوْم التَّاءِ فيها عند الجمهور. أمّا غيرُ اللَّازِمَةِ، وهي الفارقةُ بين المُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ في الصِّفَاتِ كسَقَاءَة وعَدَاءة أو بين اسم ومفرده كصَلَاءَة وعَظَاءَة وعَبَاءَةَ عند من يجعلها مفردةً كصلاء وغطاء وعَباء فلا يُعتَّد بها فيُعَلُّ ما قبلَها لأنَّه كالمُتَطَرِّفِ، ومِثْلُهَا تاءُ الوحدةِ وعلامةُ البُنْيَةِ غيرِ اللَّازمَةِ (**وتُقْلَبُ الياءُ واواً في فِعْلَى**[5]) - بالفتحِ - إن كان (**اسمَاً كتَقْوَى**[6]) من تَقَيْتُ، وأَصْلُهُ وَقيَى قُلِبَتْ واوُهُ تاءُ كما في تُرَاث، ثم ياؤُه واواً فصار تَقْوَىٰ وهو غيرُ منصَّرفٍ لأنَّ ألفهَ للتأنيث. وفي الكشَّاف[7] عن عيسى بن عمر أنَّه قرأ[8] ﴿على تقوىً من الله﴾ بالتنْوين بجعلِ الألفَ للإلحاقِ بجَعْفَرٍ كتَقْوَى[9] (**وبَقْوَى**)[10] من أَبْقَيْتَ عليه أي: رَحِمْتَهُ، والاسمُ منه البُقْيَا - بضمِّ الباءِ - والبَقْيَا - بفتحها - قُلِبَت ياؤُه واواً في المَفْتُوْحِ، وأمّا عدمُ قَلْبِهَا في طَغْيَا[11] لولدِ البقرةِ الوَحْشِيَّة - والواو تقلُّ فيه ضم الفاء - فَرُوْعِيَ فيه ذلك، أو لأنَّه شاذٌّ، وإنَّما لم يُرَاعَ الضَّمُّ في

---

(١) المنصف شرح التصريف ١٢٧/٢.

(٢) لسان العرب (**صلا**) ١٢٧/٧.

(٣) لسان العرب (**عظا**) ٢٨٠/٩.

(٤) العباءة: ضربٌ من الأكسية، وساعٌ فيه خطوطٌ سُوْدٌ كِبَارٌ. لسان العرب (**عبا**) ٢٧/٩.

(٥) كتاب سيبويه ٣٨٩/٤ وشرح الكافية الشافية ٢١٢٢/٤.

(٦) تَقَى اللهَ تَقْيَاً: خافَهُ. والتاءُ مُبْدَلَةٌ من واوٍ. لسان العرب (**تقي**) ٤١/٢.

(٧) الكشاف ٩٥/٣ والمحتسب ٤٠٣/١.

(٨) التوبة ١٠٩/٩.

(٩) المخصص ١٨٤/١٥.

(١٠) لسان العرب (**بقي**) ٤٦٨/١.

(١١) لسان العرب (**طغى**) ١٧٠/٨.

بَقْوَى لِعِلَّتِهِ فيه وكَثْرَتِهِ في طَفيَا، ولانَّ القَلْبَ وُجِدَ مع الضَّمِّ أيضاً في بَقُوَى وإن كان شاذّاً، وأمّا عَدَمُهُ في شعبا ـ بإعجام أوَّلِهِ وإهْمَالِهِ ـ لنبيّ. وقيل بإعجامِهِ لموضعِ فيحْتَمَلُ أنَّهُ نُقِلَ من صِفَةٍ، فَرُوْعِيَ فيه ذلك، أو أنَّه شاذٌ **(بخلافِ)** فِعْلَى **(الصِّفَةِ نَحْوُ[1] صَدْيَا)** مؤنَّثُ صَدْيَانٍ أي: عَطْشَانٍ **(وَرَيَّا)** ضدُّ صَدْيَاً، وهو مؤنَّثُ رَيَّان، فإنَّه لا تُقْلَبُ[2] الياءُ فيهما واواً فرقاً بين الاسم والصِّفَةِ، والاسمُ أَوْلَى بالتَّغْيير لخِفّتِهِ وثِقَلِ الصِفَةِ، ولهذا كانت من الأسبابِ المانعةِ من الصَّرف **(وتُقْلَب الواو ياءً في فُعْلَى)** بالضَّمِّ إذا كان **(اسماً كالدُّنيا[3] والعُليا)** وأَصْلُهُمَا الدُّنْوَا والعُلْوَا من دَنَا يَدْنُوْ وعَلَا يَعْلُو فإنْ قُلْتَ كيف تقولُ إنَّهُمَا اسمانِ، وأنتَ تَصِفُ بهما، فتقولُ الدَّارُ الدُّنْيَاْ والمَنْزِلَةُ العُلْيَاْ؟ قلتُ: مَعَ التَّعْريفِ خَاصَّةً إذ لا يُقَالُ دارٌ دُنْيَاْ ولا مَنْزِلَةٌ عُلْيَاْ، وكذا قيل. وقال ابن جنّي[4]: «هُمَا وإنْ كانَا صفتَيْنِ إلّا أنَّهما خَرَجَا إلى الأسماءِ كما في الأَجْرَعِ والأَبْطَحِ والأَبْرَقِ. ألا ترى أنَّهُم قالوا: أَجْرَعٌ وأَجَارِعُ وأَبْطَح وأباطح وأَبْرَق وأَبَارِق، فَصَرَفُوا المُفْرَدَ وجمعوه على مثالِ أَحْمَدَ وأَحَامِد[5]» **(وشذَّ القُصْوَى[6])** لأنَّه لمَّا استُغْنِيَ به عن الموصوفِ كالصَّاحِبِ، والأصلُ فيه الغايةُ القُصْوَى صار كأنَّه اسمٌ غيرُ صِفَةٍ، فلذا حُكِمَ بشذوذه، وجاءَ القُصْيَا[7] أيضاً على القياسِ، وهي لغةُ تميمٍ **(و)** شذّ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٢١ وشفاء العليل ٣/١٠٩٦.

(٣) قال سيبويه: «وأمّا الياءُ: فَتُبْدَلُ من الواوِ لاماً في قُصْيَا ودُنْيَا ونحوهما». كتاب سيبويه ٤/٢٣٩ والأصول في النحو ٣/٢٥٧ـ٢٥٨ وسرُّ صناعةِ الإعراب ٢/٧٣٥ـ٧٣٦ والممتع في التصريف ٢/٥٤٤ـ٥٤٥.

(٤) عثمان بن جنيّ أبو الفتح. من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والتّصريف. صنّف: الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، وشرح تصريف المازني، والمحتسب في الشواذ وغيرهم. مات سنة اثنتين وتسعين وثلاثمئة. وفيات الأعيان ٣/٥١٤ وبغية الوعاة ٢/١٣٢ وإشارة التعيين ص٢٠٠.

(٥) المنصف شرح التصريف ٢/١٦١.

(٦) قال تعالى في سورة الأنفال ٨/٤٢. ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾.

(٧) أدب الكاتب ص٦٠٣ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٢ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٧٨

(**حُزْوَى**[١]) لمكانٍ. والقياسُ حُزيَا وهذا (**بخلاف**) فُعْلَى (**الصِّفةِ نحو الغُزْوَى** [٢]) وفي نسخة كالغُزْوَى مُؤَنَّث الأَغْزَى، فإنَّه لا تُقْلَبُ فيها الواوُ فرقاً بينَ الاسمِ والصِّفَةِ ـ كما مرَّ نظيره ـ هذا كلامه، ولِمَا كان فيه تَعَسُّف كما رأيت، وعَكس ابن مالكٍ[٣] فقال: وتُقْلَبُ الواوُ ياءً في فُعْلَى صفةً لا اسماً، وجعل حُزْوَى على القياس، ووافقه ابنه على ذلك، وقال: تَمْثِيلُ ابنِ الحاجِبِ الصِّفَةِ بغُزْوى من عند ياته، والقياسُ الغزيا (**ولم يُفْرَقْ**) بينهما (**في فَعْلَى**) بالفتح إذا كان (**مِنَ الواوِ نَحْوُ دَعْوَى**) من الأسماء (**وَشَهْوَى**) مؤنث شهوان من الصفات (**ولا في فُعْلَى**) ـ بالضَّمِّ ـ إذا كانَ (**من الياء نَحْوُ الفُتْيَا**) من الأسماءِ (**والقُصْيَا**) مؤَنَّثُ الأقْصَى من الصِّفَاتِ والحاصل[٤] أن فَعْلَى ـ بالفتح ـ إمَّا واويٌّ أو يائيٌّ، فإن كانَ واويّاً لم يُفَرَق لاعتدالِ الكلمةِ بالفتحةِ في أوَّلِهَا والواو في آخرِهَا فلو قُلِبَت واوُها ياءً لصار طَرَفَاهَا خَفِيفَيَن، وإن كانَ يائيّاً عُدِّلَ الاسمُ الذي هو أَوْلَى بالتَّغييرِ بقلبِ الياءِ واواً وتُركَت الصِّفَةُ لِلفَرْقِ وفُعْلَى ـ بالضَّمِّ ـ إمَّا يائيٌّ أو واويٌّ أيضاً، فإن كان يائياً لم يفرق لاعتدالِ الكلمةِ بالضَّمَّةِ في أوَّلِها والياءِ في آخرها، وإن كان واوياً عُدِّلَ الاسمُ بقلبِ الواوِ ياءً وتُركت الصِّفَةُ للفرق. * وأمّا فِعْلَى[٥] بالكسر فلا تُقْلَبُ وَاوُهُ ياءً ولا عكسه اسماً كان أو صِفَةً لأنَّ الكسرةَ ليست

---

(١) موضع بنجدٍ في ديار تميم. معجم البلدان (**حزوى**) ٢/ ٢٩٥.

(٢) التسهيل ص٣٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٢١ـ٢١٢٢.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص٨٥٣ـ٨٥٤.

(٤) قال الجاربردي: «وحاصلُ الكلام أنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين الاسم والصِّفَةِ في البابين أعني في فُعْلَى وفَعْلَى، فقلبوا في الاسم، ولم يقلبوا في الصِّفَةَ فَرْقاً بينهما، ولم يعكسوا لأنَّ الاسمَ لخفَّتِهِ بالتغيير أَوْلَى، ثمَّ لمَّا تَقَرَّرَ أنَّهم يقلبون في الاسم دونَ الصِّفَةِ، أرادوا أن يفرِّقوا بين البَابَيْنِ، أعني فَعْلَى وفُعْلى، فخصوّا فَعْلَى مفتوحَ الفاءِ بقلب يائِهِ واواً، وخَصوُّا فُعْلَى مضمومَ الفاءِ بقلب واوِهِ ياءً تفرقةً بينهما، ولم يعكسوا لأنَّ فُعْلَى بالضَّمِّ أثقل، فكان أَوْلَى بأن يُقْلَب فيه الواوُ ياءً ليحصلَ الخِفَّةَ فظهر لكَ أنَّه لم يفرّق بين فَعْلَى بالفتح من الواوِ بين الاسم والصِّفَةِ نحو دعوى من الأسماءِ، وشَهْوَى مؤنّث شَهْوَان من الصِّفات، وكذا لم يُفَرِّق في فُعْلَى بالضَّمِّ من الياءِ، بين الاسمِ والصِّفَةِ أيضاً نحو الفتيا من الأسماءِ والقُصيا من الصِّفاتِ». مجموعة الشافية ١/ ٣٠٩.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣/ ١٧٩.

في ثِقَلِ الضَّمَّةِ ولا في خِفَّةِ الفَتْحَةِ، فلها اعتدالٌ مع الياءِ ومعَ الواوِ **(وتُقْلَبُ الياءُ إذا وقَعَت بعدَ همزةٍ)** واقعةٍ **(بَعْدَ ألِفٍ في باب مَسَاْجِدَ ولَيْسَ مُفْرَدُهُ كَذَلِكَ)** أي: فيه ياءٌ بعدَ همزةٍ واقعةٍ بعد ألفٍ **(أَلِفَاً)** أي: تُقْلَبُ الياءُ فيما ذكر ألفاً **(والهَمْزَةُ ياءً نَحْوُ مَطَاْيَا)** جَمْعُ مِطيَّةٍ[1] للرَّاحِلَةِ **(ورَكَاْيَاْ)** جمع ركيَّة[2] للبئر، وأصلهما مَطَاْيِوُ و رَكَاْيِوُ من مَطْوْتُ بهم، أي: مَدَدْتُ لهم في السَّيْرِ ورَكَوْتُ البئرَ، أي: شَدَدْتُها وأَصْلَحْتُهَاْ، قُلِبَت الواوُ فيهما ياءً[3] لِتَطَرُّفِها وانكسارِ ما قبلِهَا ثُمَّ قُلِبَت الياءُ الواقعةُ بعد الألفِ همزةً، فكرهوا وقوعَ الهمزةِ المكسورةِ بينَ حَرْفَي عِلَّةٍ في الجمعِ المُسْتَثْقَلِ مع أنَّ مُفْرَدَهُ ليس كذلِكَ حتى يُرَاْعَى. فأَبْدَلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً فانقلبت الياءُ ألفاً فصار مطاءا وركاءا، فكرهوا وُقُوْعَ الهمزةِ بينَ أَلِفَيْنِ فَقَلَبُوْهَا ياءً فصار مطايا وركايا **(و)** نحو **(خَطَاْيَاْ عَلَى القَوْلَيْنِ[4])** أي قولُ الخليلِ وغيره.

أمّا على قولِ الخليل فلأنَّهُ لما قدَّم الهمزةَ على الياءِ في الجمعِ، وقعت الياءُ بعد همزةٍ بعد ألفٍ في باب مساجد. وأمّا على قوله غيره وهو المختار: فلأنَّهُ تُقْلَبُ الياءُ الواقعةُ بعد الألفِ من خطائِي همزةً فَتُجْمَعُ همزتانِ، فتُقْلَبَ الثَّانيةُ ياءً لانكسارِ ما قَبْلِهَا، فيصير خطائي بياءٍ بعدَ همزةٍ بعد ألفٍ في باب مساجد، فتُقْلَبُ الياءُ ألفاً والهمزةُ ياءً **(و)** نحو **(صَلاْيَا جمعُ المَهْمُوْزِ)** وهو صَلَاءَة وأَصْلُ الجَمْعِ في الأوَّل صَلَايِئ بهمزة بعد ياء ثمَّ قُلِبَت الياء همزة صار صلائئ بهمزتين قُلِبَت الثَّانيةُ ياءً فصار صلائي بياءٍ بعدَ همزةٍ فقُلِبَت الياءُ[5] ألفاً والهمزةُ ياءً وأصلُه في الثاني صلايي بياءَيْنِ قُلِبَت الأُولى همزةً ثمَّ الثانيةُ ألفاً والهمزةُ ياءً **(وَ)** نحو **(شَوَاْيَاْ)** جَمْعُ شَاْوِيَةٍ[6] اسمُ فاعلٍ من شويتُ اللَّحْمَ وهو لَفِيْفٌ مَقْرُونٌ، وأَصْلُه شَوَاْوِى

---

(١) لسان العرب **(مطا)** ١٣/١٣٥.
(٢) لسان العرب **(ركا)** ٥/٣٠٦.
(٣) سقط من الأصل ياء. وقد أثبتها نقلاً من **(أ)**.
(٤) كتاب سيبويه ٣٧٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٥٤/٢ـ٥٦.
(٥) سقط من الأصل **(للياء)** وقد أثبتها نقلاً من **(أ)**
(٦) لسان العرب **(شوا)** ٢٤٦/٧.

قُلِبَت الواوُ بعد الألفِ همزةً فَوَقَعَت اليَاءُ بعدَ همزةٍ بعدَ ألفٍ في بابِ مساجدَ، فَعُمِلَ فيه ما مرَّ، وإنَّما لم تُقْلَبْ العينُ في شَاوِيَة همزةً كما في قَائِلَة وبَائِعَة؛ لأنَّ فِعْلَهَا لم يُعَلّْ عَيْنُه نحو شَوَى يَشْوِي وذلك **(بِخِلافِ شَوَاءٍ)** بِوَزْنِ جوارٍ **(جَمْعِ شَائِيَةٍ)** اسمُ فاعل **(مِنْ شَأَوْتُ)** النَّاقصُ المهمُوز العَيْنِ أي: سُبقت، فإنَّه لا يُعْمَلُ فيه ما ذُكِرَ وإنْ وقَعَتْ فيه وهو من باب مساجد ياءً بعدَ همزةٍ بعدَ ألفٍ؛ لأنَّ مفردَهُ كذلك فَرُوْعِيَ فيه ذلكَ تحقيقاً لمشاكَلَتِهِ لمُفْرَدِهِ، فأُعِلَّ إعلالَ جَوَارٍ **(وبِخِلافِ شَوَاءٍ وَجَوَاءٍ جَمْعَي)** وفي نسخة جمعِ **(شَائِيَةٍ وجَائِيَةٍ**[١]**)** اسْمَي فَاعِلَين من شِئْتُ وجِئْتُ الأجوفُ المهموزُ اللَّام **(على القَوْلَيْنِ فيهما)** أي: قولُ الخليلِ وغيرِه فإنَّ أصلهما شَوَائِيءُ وجَوَائِيءُ بياءٍ ثمَّ همزةٍ، فَقُدِّمَتْ الهمزةُ على الياءِ عند الخليل فصار شوائي، فقُلِبَت الياءُ همزةً عند غيرِهِ فصارَ شوائئ بهمزتين، قُلِبَت الثَّانيةُ ياءً لانكسارِ ما قبلِهَا فصار شَوَائِي. فَعَلَى القَوْلَيْنِ وَقَعَتْ اليَاءُ بعدَ همزةٍ بعدَ ألف مَسَاجِد، ومع ذلك لم يُعْمَل فيه ما مرَّ؛ لأنَّ مفردَهُ كذلك فَرُوْعِيَ فيه ذلك لما مرَّ، فالثَّلاثَةُ المذكورةُ خَرَجَت بقولهِ وليس مفردَهَا كَذَلِكَ فهو أَوْلَى من قولِ بعضِ النُّحاةِ إنَّما تُقْلَبُ إذا كانت الهمزةُ عارضةً في الجمعِ لأنَّه وإنْ أخرج الأوَّلُ فِيها لِكَوْنِ الهمزةِ غيرُ عارضةٍ بل عَيْنٌ[٢]، لكن قد يَرِدُ عليه الآخران[٣] لأنَّ الهمزةَ فيهما عارضةٌ[٤] لانقلابها عن حرفِ عِلَّةٍ[٥]؛ لأنَّ أصلَهُمَا شوايئ وجوايئ مع أنَّه لم يُعْمَل فيهما ما ذُكِرَ **(وقَدْ جاءَ أَدَاوَى)** في جمع إِدَاوَة[٦] **(وَعَلاوَى)**[٧] في جمع عَلَاوة وهي ما يُعَلَّقُ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٧٧/٤ والمنصف شرح التصريف ٥١/٢-٥٢ وشرح الشافية للرّضي ١٨١/٣-١٨٢.

(٢) أي عين الكلمة.

(٣) شَوَاءٍ وجَوَاءٍ جَمْعَا شائِيَةٍ وجَائِيَةٍ، من شَاْءَ يَشَاْءُ وجاءَ يَجِيْءُ.

(٤) قال الزمخشري: «وإذا لم تكن الهمزةُ عارضةً في الجمعِ كهمزةِ جواءٍ وشواءٍ جمعُ جائيةٍ وشائيةٍ، فاعَلَتْينِ من جاءَ وشاء، لم تقلب». المفصل ص٣٩١

(٥) جاء في الأصل: عليه. وهو تحريف.

(٦) الإداوة: المَطْهَرَة. لسان العرب **(ادا)** ١٠٠/١.

(٧) لسان العرب **(علا)** ٣٨٢/٩.

على البَعِيْرِ بعد حَمْلِهِ نحو السِّقاءِ و السّفْرَةِ والسَّفُّودِ[١]. وهي الحديدةُ التّي يُشْوَى عليها اللَّحْمُ **(وَهَرَاوَى)** في جمع هَرَاوة[٢] لِلْعَصَا، وليست بقياسٍ لأنَّ أصلَها أَدَايِوُ وعَلَايِوُ وهَرَايِوُ، قُلِبَت الواوُ فيها ياءً لانكسار ما قَبْلِهَا، وقُلِبَتْ الياءُ همزةً كما في صَحَائِف[٣]، فَصَارَت بياءٍ بعَدَ همزةٍ بعد ألفٍ في باب مَسَاجِد وليس مفردُها كذلك، فكان القياسُ أَدَايَا وعَلَايَا وهَرَايَا، لكنَّهم قَلَبُوا الهمزةَ واواً **(مُرَاعَاةً للمُفْرَدِ)** أي: لِيُشَاكل الجمعُ مفردَهُ **(ويُسكَنَّانِ[٤])** أي الواوُ والياءُ **(في بَابِ يَغْزُو ويَرْمِي مَرْفُوْعَيْنِ)** تقولُ: هو يَغْزُوْ ويَرْمِيْ بإسكانِ الواوِ والياءِ لاستثقال الضَّمَّةِ عليهِمَا بعدَ الضَّمَّةِ أو الكسرةِ **(وَ)** في باب **(الغَازِي والرَّامِي مَرْفُوْعَاً ومَجْرُوْرَاً)** تقول جاءَنِي الغَازِي والرَّامي، ومررتُ بالغازي والرامي ـ بإسكان الياءِ لاستثقالِ الضَّمَّةِ والكسرةِ عَلَيْهَا بعدَ الكَسْرَةِ ـ ولا يأتي ذلك في الواوِ لأنَّه ليسَ في الأسماءِ المُتَمَكِّنَةِ ما آخِرُهُ واوٌ قَبْلَهَا حركةٌ **(والتَّحْرِيْكُ في الرَّفْعِ)** في الياءِ ولو في الفعلِ، وفي الواو فيه **(وَ)** في **(الجَّر في اليَاْءِ)** في الاسم **(شَاذٌّ كالسُّكُوْنِ في النَّصْبِ و)** كـ **(الإِثْبَاتِ فيهما)** أي: في الواو والياء **(وفي الأَلِفِ في الجَزْمِ)** فإنَّ كلّاً من ذلك شاذٌّ أيضاً، فالتَّحْرِيكُ في الرَّفعِ في الفِعْلِ في الياءِ كقوله:

* تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاْهِمِ[٥]

وفي الواو كقوله:

---

(١) لسان العرب **(سفد)** ٢٧٦/٦.

(٢) لسان العرب **(هرا)** ٨٣/١٥.

(٣) قال سيبويه: «وأمّا ما كانت الواوُ فيه ثابتةً نحو إِدَاوَةٍ، وعَلاْوَةٍ وهِرَاوَةٍ، فإنَّهم يقولون فيه: هَرَاوَى وعَلاْوَى وأَدَاوَى، ألزموا الواو هنا...». كتاب سيبويه ٣٩١/٤ والتكملة ص٢٦٥ والمنصف شرح التصريف ٦٣/٢ـ٦٤ والممتع في التصريف ٦٠٣/٢ـ٦٠٤.

(٤) المنصف شرح التصريف ١١٣/٢ـ١١٤ وشرح الشافية للرّضي ١٨٢/٣.

(٥) [من الطويل] هو في خزانة الأدب ٢٨٢/٨ والمقاصد النحوية ٢٤٧/١. موضع الشاهد: في قوله تُساوي حيث أبرز الشاعر فيه الضَّمَّةَ على الياءِ لضرورةِ الوزن. ومطلعه:

* فَعَوَّضَنِي عَنهَا غِنَاْيَ وَلَمْ تَكُنْ

* إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قَيَّضَتْ   هَوَاجِسُ لا تنفكُّ تُغْرِيْهِ بالوَجْدِ[١]

وفي الاسم في الياء كقوله:

* قَدْ كَادَ تذهب بالدُّنيَا ولَذَّتِها   مَوَالِيّ كَكِبَاشِ العُوْسِ سُحَّاحِ[٢]

والعُوس[٣] بالضم ضربٌ من الغنم، ويقال شاة: سَاحٌ، أي: سمينة كأنَّها من سمنها تصب الودك. والتحريكُ في الجرِّ كقوله:

* مَا إنْ رَأَيتُ ولا أرى في مُدَّتِي   كَجَوَارِيِ يَلْعَبْنَ في الصَّحْرَاءِ[٤]

والسكون في النصب في الفعل في الياء كقوله:

* ما أَقْدَرَ اللَّهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ   مَنْ دارُهُ الحُزْنُ مِمَّنْ دارُهُ صُوْلُ[٥]

وفي الواو كقوله[٦]:

* فَمَا سَوَّدَ تْنِيْ عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةِ   أَبَى اللَّهُ أنْ أَسْمُوْ[٧] بأُمٍّ ولاْ أَبِ[٨]

---

(١) [من الطويل] المقاصد النحوية ٢٥٢/١. موضع الشاهد: في قوله: يَسْلُوُ، حيث أظهر الضَّمَّةَ على الواو.

(٢) السَّحّ والسُّحُوح: هما سِمَنُ الشَّاةِ، شبَّه موالي بني هاسمٍ بهذه الكباشِ لِطُوْلِ رَغْيِهِم في مراتِعِ اللَّذَّاتِ. المفصل ص ٣٨٥ وشرح الشافية للرّضيّ ١٨٢/٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٢ ولسان العرب **(سحح)** ١٨٨/٦ موضع الشاهد: على أنَّ تحريكَ الياءِ في مواليّ بالرَّفعِ شاذٌّ.

(٣) لسان العرب **(عوس)** ٤٧٣/٩.

(٤) [من الكامل] المفصل ص٣٨٦ وشرح المفصل ١٠١/١٠ وشرح الشافية للرّضي ١٨٣/٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٣ـ٤٠٤ موضع الشاهد: على أنَّ قَوْمَاً من العرب يُجْرُوْنَ الياءَ مجرى الحرفِ الصّحيح في الاختيار فيحرِّكونها بالجرِّ والرَّفع. شرح البيت: لا أرى في مُدَّةِ عُمْري كالشَّابَّاتِ يَلْعَبْنَ في البريَّةِ والخَلاءِ.

(٥) [من البسيط] المقاصد النحوية ٢٣٨/١ والإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٨/١. موضع الشاهد: قولُه: أن يدنِيَ حيث سكَّن الياءَ شذوذاً وحقُّها الفتح؛ لأنَّ الفعل منصوبٌ بـ أن.

(٦) عامر بن الطُفَيْلِ العامري.

(٧) السُّموُّ: الارتفاعُ والعلوّ. لسان العرب **(سما)** ٣٧٨/٦.

(٨) [من الطويل] المفصل ص٣٨٤ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٤ موضع الشاهد: على =

وفي الاسم في الياء كقوله:

* يا بَارِيَ[1] القَوْسِ بَرْيَاً لَيسَ يُحْكِمُهُ[2] لا تُفسِدِ القَوْسَ، أعطِ القَوْسَ بَارِيهَا[3]

والإثبات للواو والياء والألف حالة الجزم كقوله:

* هَجَوْتَ[4] زَبَّانَ[5] ثمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرَاً مِنْ هَجْوِ زبّانَ لَمْ تَهْجُوْ ولَمْ تَدَعِ[6]

أي لم تَهْجُ لأنَّكَ اعتذرتَ، ولم تَتْرُكِ الهَجْوَ لأنَّكَ هجوته، وكقوله:

* أَلَمْ يَأْتِيْكِ والأَنْبَاءُ تَنمى[7] بِمَا لاقَتْ لَبُوْنُ[8] بَنِي زِيَادِ[9]

وكقوله:

* مَا أَنسَ لا أَنسَاهُ آخِرَ عِيْشَتِي مَا لاحَ بالمَعْزاءِ رِيعُ سَرَابِ[10]

= أنَّ تسكين الواو من **(اسمو)** مع النَّاصِب شاذٌّ. شرح البيت: ما جعلتني عامرٌ سيِّدَ قبيلةِ بن عامرِ بالإرثِ عن آبائهم، بل سُدْتُ بأفعالي.

(١) بَرَى العودَ والقَلَمَ والقِدْحَ وغيرها يَبْرِيْهِ بَرْيَاً: نَحَتَهُ. لسان العرب **(برا)** ١/٣٩٤.

(٢) أحكمتُ الشيءَ فاستحكم: صار محكماً. لسان العرب **(حكم)** ٣/٢٧٢.

(٣) [من البسيط] المفصل ص٣٨٤ وشرح شواهد الشافية ص٤١٢ موضح الشاهد: على أنّه سَكَّنَ ياء «باريها» شذوذاً، والقياسُ فتحُها؛ لأنَّ باريها المفعول الثاني لأَعْطِ.

(٤) هجاهُ يهجُوهُ: شتمه بالشِّعْرِ. لسان العرب **(هجا)** ١٥/٤٤-٤٥.

(٥) اسمُ رجل وهو أبو عمرو بن العلاء. شرح شواهد الشافية ص٤١٢.

(٦) [من البسيط]: المنصف شرح التصريف ٢/١١٥ وسرُّ صناعة الإعراب ٢/٦٣٠ والمفصل ص٣٨٧ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧ موضع الشاهد: على أنّه سُكِّنَتِ الواوُ من تهجو شذوذاً مع وجودِ المقتضي لحذفِها وهو الجازم. شرح البيت: هجوتَ واعتذرتَ، فكأنّكَ لم تهجُ على أنّك لم تدع الهجو.

(٧) نَمَي يَنْمي نَمْيَا: زادَ وكَثُرَ. لسان العرب **(نما)** ١٤/٢٩٦.

(٨) اللَّبُوْنَة: ما كان بها لبن لسان العرب **(لبن)** ١٢/٢٢٨.

(٩) [من الوافر]: المنصف شرح التصريف ٢/١١٤ وسرُّ صناعة الإعراب ٢/٦٣١ والمفصل ص٣٨٧ وشرح شواهد الشافية ص٤٠٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/١٨٤. موضح الشاهد: سكونُ الياءِ من **(ياتي)** في موضع الجزم.

(١٠) [من الكامل]: الأمالي الشجرية ١/٨٦ والمفصل ص٣٨٨ وشرح المفصل ١٠/١٠٤ موضع الشاهد: على أنّه أثبتَ الألفَ في **(انساه)** شذوذاً، كما أثبتَ الواوُ في لم تهجو =

والأمعز[١] المكانُ الصَّلْبُ الكثيرُ الحَصَاءِ والأرضُ مَعْزاء، والرِّيعُ[٢] - بالكسر - لطريق، وقوله آخر عيشتي: أي: مُدَّةُ حَيَاتِي، والقياسُ لا أَنْسَه لأنّه جواب ما * وقال قومٌ هذه الحروفُ الثَّابِتةُ[٣] للإشباع والحروفُ الأصليَّةُ حُذِفَت للجازم **(وتُحْذَفَانِ)** أي: الواو والياء **(في مثل تَغْزُون)** أَصْلُهُ تَغْزُوْوْنَ استُثْقِلَت الضَّمَّةُ على الواوِ فسُكِّنَتْ، فالتقى ساكنان فَحُذِفَتِ[٤] الواوُ التّي هي لامُ الكلمةِ فبقي تَغْزُونَّ بوزن تَفْعُوْنَّ **(و)** مثل **(تَرْمُوْنَ)** أصلُه تَرْمِيُوْن، سُكِّنَتْ الياءُ، ثمَّ حُذِفَت للالتقاءِ السَّاكنين، ثمَّ ضُمَّت الميمُ لِتُنَاسِبَ الواوَ **(و)** مثل **(اغْزُنَّ)** يا رجالُ أَصْلُهُ اغزُوُوا، حُذِفَت ضَمَّةُ الواوِ ثمَّ الواوُ للسَّاكنَيْنِ، ثمَّ ألحقت نُوْنُ التأكيد، فالتقى ساكنان فحُذِفَتِ الواوُ لهما، ولم تُحَرَّكِ كما في اخْشَوُنَّ اكتفاءً بالضَّمَّةِ قبلها بخلاف اِخْشَوُنَّ فإنَّ ما قبلَ الواو فيه فتحةٌ **(و)** مِثْلُ **(اِغْزِنَّ)** يا امرأة أَصْلُهُ اِغزُوِي، استُثْقِلَت الكسرةُ على الواوِ فَسُكِّنَت ثُمَّ حُذِفَت لالتقاء[٥] السَّاكنين، ثمَّ كُسِرَت الزَّايُ لوقُوعِ ياءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا ثمَّ أُلْحِقَت نونَ التَّأكيد، فالتقى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَت الياءُ لَهُمَا، ولَمْ تُحَرَّكْ كما في اخشِيِنَّ اكتفاءً بالكسرةِ قَبْلَهَا بخلافِ اِخْشِيِنَّ **(وَ)** مثل **(اِرْمُنَّ)** يا رجالُ **(وارْمِنَّ)** يا امرأةُ وهما كاغزُنَّ واغزِنَّ - فيما مرَّ - إلّا أنَّ مِيْمَ اِرْمُنَّ، أصلُها الكسرة لكنَّها لأجلِ واوِ الجمعِ ضُمَّت بعد حذفِ الياءِ **(ونَحْوُ يَدٍ وَ دَمٍ واسْمٍ و ابنٍ وأخٍ وأبٍ و أُخْتٍ)** بحذفِ لاماتِها مَعَ أنَّ شيئاً منها لا يقتضي الحذف **(لَيسَ بِقِيَاسٍ)** بَلِ القياسُ إِثْبَاتُهَا فيما عَيْنُه سَاكِنَةٌ كيَدٍ ودَم على المشهور، واسمٍ؛ لأنَّ أصلَها[٦] يَدْيٌ ودَمْيٌ أو دَمْوٌ وسِمْوٌ كظَبْيٍ وقَفْوٍ وإبدالُها ألفاً

= ولم تَدَعِ والقياسُ: لا أَنْسَه ولم تهجُ. بحذفهما شرح البيت: مهما أنسى من شيء من الأشياء لا أنسى هذا الميتَ مدَّة دوامِ لَوْحِ المَعْزَاء.

(١) لسان العرب **(معز)** ١٤١/١٣.

(٢) لسان العرب **(ربع)** ٣٩١/٥

(٣) جاء الثانية في (أ).

(٤) الأصول في النحو ١٣٦/٣-١٤٠ وشرح الشافية للرّضي ١٨٥/٣-١٨٦.

(٥) جاء في الأصل: للساكنين. وما أثبته نقلاً من (أ).

(٦) الأصول في النحو ٣٢١/٣-٣٢٤ والمفتاح في الصرف ص١٠١.

فيما عَيْنُهُ مفتوحاً كابْنٍ وأخت؛ لأنَّ أصلَها بَنَوٌ وأَخَوٌ، فكان القياسُ ابَنَاْ وأَخَاْ و أَخَاة كفَتَىٰ وفَتَاْةٍ لكنَّها حُذِفَت على خلافِ القياسِ لِكَثْرَتِهَا في كلامِهِم.



باب الإبـــدال

الشائعُ عند المصنِّفِ لغيرِ الإدغام[١]، أَوَّلَهُ بحرفٍ لا يختصُّ هو به **(جَعْلُ حَرْفٍ)** من حروفِ الإبدالِ الآتية **(مكانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ)** فاءاً، أو عيناً، أو لاماً، أو زائداً بينها ـ كما سيأتي ـ فلا يُسَمَّى إبدالًا نحو اظَّلَمَ بجعلِ الظَّاءِ مكانَ التَّاء للإدغام؛ لأنَّه يختصُّ بها، وأَصْلُهُ اِظْتَلَمَ، ولا نَحْوَ هَمْزَةِ ابنٍ[٢] واسم وتَاْءِ عِدَة وَزِنَة ممَّا عُوِّضَ فيه حرفٌ عن حرفٍ في غيرِ مَكَانِهِ، وهو ظَاْهِرٌ، ولا نحو أَبٍ وأَخٍ ممَّا يردُّ فيه المَحْذُوْفُ عند النِّسْبَةِ حينَ يُقَالُ أَبَوِيّ وأَخَوِيّ؛ لأنَّه لم يُجْعَلْ فيه حرفٌ مكانَ غيرِهِ، بل أُعِيْدَ بِعَيْنِهِ، ولا نحو أُخْتٍ وبِنْتٍ؛ لأنَّ التَّاءَ وإنْ جُعِلَت عِوَضاً عن المحذوفِ، لكن ليست في الحقيقة مكانَهُ؛ لأنَّ المُرَاْدَ بِكَوْنِهِ في مَكَاْنِهِ أَنْ يكونَ البَدَلُ[٣] فاءً إنْ كانَ الأصلُ فاءً، وعيناً إنْ كانَ عَيْناً، ولَاْمَاً، وزائداً دَاْلّاً على المقصودِ وإنْ كانَ الأَصْلُ كذلك، ومعلومٌ أنَّ تاءَ أُخْتٍ وبِنْتٍ ليست كذلك **(ويُعْرَفُ)** الإبدالُ **(بامثلةِ اشتقاقِهِ)** أي: اللَّفْظُ الَّذي فيه الحرفُ المُبْدَلُ، أي: بالأمثلةِ التي اشْتُقَّ هو منها **(كتُرَاْثٍ[٤])** للمالِ المَوْرُوْثِ إذ وَرَثَ، وَوَاْرِث ومَوْرُوْث،

(١) قال الفارسيّ: «إبدالُ الحروفِ على ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهما بَدَلُ حرفٍ من حرفٍ لأجلِ الإدغام، والآخر: بَدَلُ حرفٍ من حرفٍ لغير الإدغام». التكملة ص٢٤٣ وكتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٤٤/٣ والممتع في التصريف ٣١٩/١.

(٢) جاء اسمٍ وابنٍ في (أ).

(٣) قال ابنُ جني: «فالبَدَلُ أعمُّ من العِوَضِ، فكلُّ عِوَضٍ بَدَلٌ، وليسَ كلُّ بدَلٍ عَوضاً» الخصائص ٢٦٥/١ وشرح الملوكي ص٢١٣ـ٢١٤.

(٤) لسان العرب **(ورث)** ٢٦٦/١٥.

يدلُّ على أنَّ تاءَهُ بدلٌ من الواوِ، فأَصْلُهُ[١] وُرَاث **(وأُجُوْهٍ)** جمعُ وجهٍ، إذ الوَجْهُ والتَّوْجِيْهُ والمُوَاجَهَةُ تَدُلُّ على أنَّ همزتَهُ عِوَضٌ من[٢] الواو **(و)** يُعْرَفُ أيضاً **(بِقِلَّةِ استعمالِهِ[٣])** أي: اللَّفظُ المَذْكُوْرُ **(كالثَّعَالِي)** بإِبْدَالِ اليَاءِ من البَاءِ، فإنَّه أَقَلُّ استعمالاً من الثَّعَالِب، ويُعْرَفُ الإبدالُ فيه أيضاً بأمثلةِ الاشتقاقِ لأنَّه جَمْعُ ثَعْلَب، ويقال ثَعْلَبَة للأُنْثَى، وثُعْلُبَانِ ـ بفتحِ الثَّاءِ وضَمِّ اللَّامِ ـ للذكر **(و)** يُعْرَفُ **(بكونِهِ)** أي: اللفظُ **(فَرْعَاً والحَرفُ)** المُبْدَلُ هو منه **(زائدٌ)** في الأصلِ **(كَضُوَيْرِبٍ[٤])** فإنَّه فرعُ ضَارِب، والألفُ فيه زائد، فالواو في الفَرْعِ أيضاً زائدٌ مُبْدَلٌ * ونُقِضَ بِعَلْقَيَان[٥] تَثْنِيَةُ عَلْقَى، فإنَّه فَرْعُهُ، وألفُ عَلْقَى زائدٌ مع أنّ ياءَ عَلْقَيَان ليسَ بدلًا منه بل ألفُ عَلْقَى مُنْقَلِبَةٌ عن الياءِ؛ لأنَّها للإلحاقِ وتُنَوَّنُ، والواحدةُ عَلْقَاةٌ وأجيب: بأنَّ سيبويه نصَّ على أنَّها للتَّأْنِيْثِ، ولهذا مُنِعَ صَرْفُهُ، وأَلِفُ التَّأْنِيْثِ غيرُ مُنْقَلِبَةٍ عن شيءٍ، فالياءُ في التَّثنيةِ فَرْعُهَا، وبأن في أَلِفِهَا وَجْهَيْن؛ أَحَدُهُما: أنَّها للتَّأْنِيْثِ، والثَّاني أنَّها للإلحاقِ كما في أَرْطَى وأَرْطَاةٍ، وتثنيةُ ما فيهِ أَلفُ الإلحاقِ يكونُ بالقَلْبِ فالياء[٦] منقلبة عن أَلفٍ منقلبةٍ عن ياءٍ **(وبِكَوْنِهِ)** أي: اللفظ **(فَرْعَاً وهو)** أي: الحرفُ المُبْدَلُ منه **(أَصْلٌ)** في الفَرْعِ **(كمُوَيْهٍ[٧])**

---

(١) كتاب سيبويه ٣٣٢/٤ والإبدال لابن؟؟ ص١٣٩.
(٢) جاء عن في (أ).
(٣) شرحَ الرّضي معنى «قِلَّة الاستعمالِ» بقوله: «أي بِقِلَّةِ استعمالِ اللَّفظ الذي فيه البدل، يعني إذا كان لفظانِ بمعنى واحدٍ، ولا فَرْقَ بينهما لفظاً إلاّ بحرفٍ في أحدهما، يمكن أن يكون بدلاً من الحرف الذي في الآخر، فإنْ كان أحدهما أقلَّ استعمالاً من الآخر، فذلك الحرفُ في ذلك الأقلِّ استعمالاً بدلٌ من الحرفِ الذي في مثل ذلك الموضع من الأكثر استعمالاً». شرح الشافية ١٩٧/٣ـ١٩٨.
(٤) شرح الشافية للرّضي ١٩٨/٣.
(٥) العلقى: شجرٌ تدومُ خضرتُه في القيظِ، ولها أفنانٌ طِوَالٌ دِقاقٌ وورقٌ لِطَاف. لسان العرب **(علق)** ٣٥٨/٩.
(٦) جاء والياء في (أ).
(٧) قال ابن جني: «ماءٌ: أصلُه: مَوَهٌ. فانقلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصار التَّقدِيرُ **(ماهٌ)** ثمَّ قُلبت الهاءُ همزةً». المنصف شرح التصريف ١٤٩/٢ـ١٥٠ وكتاب سيبويه ٢٤٠/٤ والأصول في النحو ٢٤٦/٣ وسرّ صناعة الإعراب ١٠٠/١.

فإنَّه فَرْعُ ماءٍ، والواوُ والهاءُ فيه أصلٌ، إذ التَّصْغِيْرُ يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصُوْلِهَا فأبدل منهما الألفَ والهمزة في المكبر * واعترِضَ بأَوَائِل، فإنَّه فَرْعُ أوَّلٍ، وهمزتُهُ غيرُ زائدةٍ، مع أنَّها ليست بَدَلًا من واوِ أوَّلٍ.

وأجيب بأنَّه لا يَلْزَمُ من كونِهَا غيرُ زائدةٍ في الفَرْعِ أَنْ تكونَ أصليَّةً فيه، فهي وإن كانت غير زائدةٍ ليست بأصليَّةٍ بل هي منقلبةٌ عن واو[1] **(وبِلُزُوْمِ**[2] **بناءِ مَجْهُوْلٍ)** لو لم نَحْكُم بالإبدالِ **(نَحْوُ هَرَاقَ)** وأصلُهُ أَرَاقَ **(واصْطَبَرَ)** وأصلُهُ اصتبر **(وادَّارَكَ)** وأصلُهُ تَدَارَكَ، فأُبدلت التَّاءُ دالًا للإدغام، وأُتي بهمزةِ الوَصْلِ لامتناعِ الابتداءِ بالسَّاكِنِ، وذلك لأنَّا لو لم نَحْكُمَ بأنَّ الهاءَ بدلٌ من الهمزةِ والطَّاءُ والدَّالُ بدلانِ من التَّاءِ، لَزِمَ أبنيةُ هَفْعَلٍ وافطعل وافَّاعَلَ أو افواعل في كلامهم وهي مَجْهُوْلَة؛ لأنَّها قليلةٌ أو معدومةٌ والمعروف أفعل وافتعل وتفاعل **(وحروفه)** أي: الإبدالُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ[3] يجمعها **(أَنْصَتَ)** من الإنصاتِ **(يَوْمَ)** ظرفٌ له وهو مضاف إلى جملة **(جَدُّ طاهٍ زَلَّ)** فجدُّ[4]، هو هنا الحَظُّ وأبو الأبِ، مبتدأٌ مضافٌ إلى طَاهٍ وهو عَلَمٌ، وقيل اسمُ فاعلٍ من طَهَا[5] الرَّجُلُ، أي: ذهبَ في الأَرْضِ وزَلَّ من الزَّلَلِ، وهو خبرُ المبتدأ، والمعنى أنَّ الإبدالَ لا يقعُ إلَّا في هذه الحروف لا أنَّها تكونُ أبداً مُبْدَلَةً، وأيضاً لا تُبْدَلُ عن أي: حَرْفٍ اتُّفِق، بل عن بعض الحُرُوْفِ - كما سيأتي تفصيله - **(وقولُ بَعْضِهِم)** وهو الزمخشري[6] أنَّ حروفَ الإبدالِ ثلاثةَ عشرَ يجمعُها **(اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهَمٌ)** - بفتح الهاءِ - أي: غَلَطٌ - وبإسكانِهَا - أي: ذَهَبَ فيه وَهَمُه إليه وهو

---

(١) جاء من واوٍ ويُعرف في (أ).

(٢) شرح الشافية للرّضي ٣/١٩٨-١٩٩.

(٣) وقع خلافٌ بين النحويّين في عدد حروف الإبدال فأشار سيبويه في الكتاب ٤/٢٣٧ إلى أنَّها أَحَدَ عَشَرَ يجمعها قولهم، أجد طويت منها. وتابَعَهُ ابن جني في شرح الملوكي ص٢١٣ وذهب ابن مالك في الالفية ص٧٥ إلى أنَّها تسعةٌ يجمعها قولهم:

* أَحْرُفُ الإبدالِ هدأتُ موطيا

(٤) لسان العرب (جدد) ٢/١٩٨.

(٥) لسان العرب (طها) ٨/٢١٤.

(٦) المفصل ص٣٦٠.

يريد غيره **(في نَقْصِ الصَّادِ والزَّاي منها)** أي: من حروفِ الإبدالِ وَهماً منها **(لِثُبُوْتِ صِرَاْطِ وَزَقَرَ)** في سِرَاْطِ وسِقَرِ **(وفي زيادة السِّيْنِ)** عليها وليست منها **(ولو أَوْرَدَ)** هذا البعضُ أنَّها بَدَلٌ من التَّاءِ في **(اسَّمَعَ)** بتشديدها، وأصلُهُ اِسْتَمَعَ **(وَرَدَ)** عليه نحو **(اذَّكَرَ)** بالمُعْجَمَة **(واظَّلَمَ)** وليس ممّا نحن فيه لأنَّه من بابِ الإدغام لا من باب الإبدالِ السَّابِقِ الذي الكلامُ فيه، فلو قيل: إن القلب للإدغام إِبْدَاْلٌ حقيقةً لَزِمَ أن يكونَ جميعُ الحروفِ التي تُبْدَلُ للإدغام، وهي على ما قال الجاربردي[1] ما عدا حروف «ضوي مِشْفَرٍ»، من حروفِ الإبدال وليس كذلك، وقال المرادي[2]: «الإبدالُ للإدغامِ يكونُ في جميعِ الحروفِ إلّا الألفِ، ولغير الإدغام يكون غير الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والمعجمات والعين والقاف، فيكون في اثنين وعشرين حرفاً كما قاله في التسهيل[3] مقيَّداً بالبدل الشَّائِعِ ومن غَيْرِ الشَّائِعِ قراءةُ الأعمشِ[4] **(فَشَرِّذْ)**[5] بمعجمة»[6].

* واعلم أنَّ الإبدالَ إمَّا للتَخْفِيْف أو لمشاكَلَةِ الحروفِ وتُقَاْرِبُهَا في المَخْرَجِ أو في الصِّفَةِ كالجَهْرِ والهَمْسِ **(فالهمزةُ[7])** تُبْدَلُ **(من حروفِ اللِّين و)** من **(العَيْنِ والهَاْءِ)** والإبدالُ من حروفِ اللِّيْنِ ضربان مُطَّرِدٌ وغيرُ مُطَّرِدٍ، والمُطَّرِدُ ضربان لازم فيما ذكره بقوله **(فـ)** إِبْدَاْلُهَا **(من)** حروف **(اللِّيْنِ إعلالٌ)** الأولى إبدالٌ مُطَّرِدٌ **(لازمٌ في نحو كِسَاْءٍ ورِدَاْءٍ)** لما مرَّ في الإعلالِ وفي نحو صحراء ممّا أَلِفُهُ للتَّأْنِيْثِ وسُبقت بألف **(و)** في نحو

---

(١) مجموعة الشافية ٣١٦/١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك: ٦/٤ بتصرف.

(٣) التسهيل ص٣٠٠.

(٤) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي الإمام الجليل ولد سنة ستين. أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم النخعي وغيره. مات في ربيع الأول سنة ثمانٍ وأربعين ومائة. غاية النهاية ص٣١٥ـ٣١٦.

(٥) الأنفال ٥٧/٨.

(٦) المحتسب ٢٨٠/١.

(٧) مواضع إبدال الهمزة في كتاب سيبويه ٢٣٧/٤ والأصول في النحو ٢٤٤/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٧٢/١ـ١١٠ والمفصل ص٣٧٠ والممتع في التصريف ٣٢٠/١.

(قَائِلٍ وبَائِعٍ) وجَمْعَيْهما[1] لذلك **(و)** في نحو **(أَوَاصِل)** لذلك وأَصْلُهُ وَوَاصِل، ولمّا كـان التغيير بالآخرِ أَوْلَى قُدِّمَ ما الإبدالُ في لامِهِ على ما في عَيْنِهِ وما في عَيْنِهِ على ما في فائه **(و)** مطّرد **(جائز نحو أُجُوْهٍ وأُورِى)** وأصلهُما وجُوْهٌ ووُوْرِي ـ كما مرَّ ـ **(وأمّا نحو دَأبَّةٍ وشَأبَّةٍ والعَأْلَم)** في قول العجّاج[2]:

* يا دارَ سَلْمَى ياَ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي * فَخِنْدِفٌ هَامَةُ هـذا الْعَأْلَمِ[3]

(وبَأْزٌ[4]) بهمزةٍ مُبْدَلَةٍ من ألفٍ، لكنَّها منقلبةٌ عن واوٍ في بَأْزٍ بدليل أَبْوَازٍ **(وشِئْمَة[5])** بإبدالِ همزتِهِ من ياءٍ **(ومُؤْقِدَة)** ومُؤسى بإبدالها من واو في قوله[6]:

* لَحَبُّ الْمُؤْقِدِيْنَ إلَيَّ مُؤْسَى[7]

---

(١) جاء وجمعهما كذلك في (أ).

(٢) عبدالله بن رؤبة بن لبيد، يعدُّ وابنه رؤبه من أشهر الرّجّاز، واختلف في مولده، أقام بالبصرة والشام، توفي في خلافة الوليد، وأراجيزه بعضها مألوف وبعضها غريب. وكَثُر الاستشهاد عند اللغويين بها. الشعر والشعراء ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥.

(٣) [من الرجز] سرّ صناعة الإعراب ٩٠/١ وشرح شواهد الشافية ص٤٨٢ موضع الشاهد: على أنَّ العجّاج هَمَزَ العَأْلَم، ليكون موافقاً لقوافي القصيدة نحو **(اسلمي)** في عدمِ التأسيس، فلو لم يهمز لَلَزِمَ السِّناد، وهو من عيوب القافية. مطلع الأرجوزة:

* يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي * بِسَمْسَمٍ وعَنْ يَمِيْنِ سَمْسَمِ

وإنّما جمع الشارحُ بينهما ليبّين القافيةَ غيرَ المؤسسةِ مع المؤسّسةِ على تقديرِ عدمِ الهمزِ.

(٤) البَأْزُ: لغةٌ في البازي. والجمعُ أَبْؤُزٌ وبُؤُوزٌ وبِئْزَانٌ. لسان العرب **(باز)** ٣٠١/١ وسرّ صناعة الإعراب ٩٠/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٠٥/٣.

(٥) الشِّيمة: الخُلق. لسان العرب **(شيم)** ٢٦١/٧.

(٦) المذكور صدر البيت، تمامهُ: وجعْدةُ إذ أضاءَهما الوَقُودُ.

(٧) [من الوافر] سرّ صناعة الإعراب ٧٩/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٠٦/٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٢٩ـ٤٣٠ والقصيدة لجرير، مدح بها هشام بن عبدالملك المرواني. وموسى وجعدة: ولدي جرير. موضع الشاهد: على أنّه روى بهمز المؤقدين ومؤسى.

(فشاذٌ) جائزٌ غيرُ مُطَّرِدٍ **(وأُبَابُ**[١] **بَحْرٍ)** في عُبَابِ[٢] بَحْرٍ، وهو مُعْظَمُ الماءِ بإبدالِ همزتِهِ من عَيْنٍ **(أَشَذُّ**[٣]**)** من المذكوراتِ قَبْلَهُ وهذا جائزٌ غيرُ مُطَّرِدٍ **(وماءٌ شَاذٌّ لازِمٌ)** غيرُ مُطَّرِدٍ وأَصْلُهُ مَوه بدليل أَمْوَاهٍ، قُلِبَت الواوُ ألفاً لتحركها وانفتاحِ ما قبلها، وأُبدِلَت الهاءُ همزةً، وقد تُبْدَلُ في جمعه أيضاً، لكنَّه جائزٌ لازمٌ **(والألفُ**[٤]**)** تُبْدَلُ **(من أختيها)** الواوِ والياءِ **(و)** من **(الهمزةِ والهاءِ)** والنونِ الخَفِيْفَةِ وقفاً **(و)** إِبْدَالُهَا **(من أُخْتَيْهَا لازِمٌ في نحوِ قَالَ وبَاعَ)** عند الكلِّ **(وآل على رأي)** الكسائي[٥] لأنَّ أَصْلَهُ عَنْدَهُ أَوَلٌ، بدليلِ تصغيرهِ على أُوَيل، فَقُلِبَت[٦] الواوُ أَلِفَاً **(ونحو يَاْجَل)** في يُوْجِلُ **(ضعيف وطَاْئِيّ)** في طيّ **(شَاذٌّ لازِمٌ)** غَيْرُ مُطَّرِدٍ، وتفرقته بين يَاْجَل وطَاْئِيّ تُخَاْلِفُ ما مرَّ له في الإعلالِ مِنْ أنَّ كلّاً منهما شاذٌّ، فلو قال: ونَحْوُ يَاْجَل وطَاْئِيّ شاذٌّ لَسَلِمَ من ذلك **(و)** إِبْدَاْلُهَاَ **(من الهمزةِ)** جائزٌ مُطَّرِدٌ **(في)** نحو **(رَأْسٍ)** كما مرَّ في تخفيفِ الهمزةِ **(ومن الهاءِ في آلٍ على رأي)** لِلْبَصْرِيّينَ[٧]؛ لأنَّ أصلَهُ عندهم أَهْلٌ، لكنَّهم إنَّما يقولون أُبْدِلَتِ الهاءُ همزةً والهمزةُ ألفاً لا أنَّ الألفَ أُبْدِلَت من الهاءِ، وهذا مع قوله فيما مرَّ، الهاءُ

---

(١) [من الرجز]: المفصل ص٣٦٣ وسرّ صناعة الإعراب١/١٠٦والممتع في التصريف١/٣٥٢ وشرح شواهد الشافية ص٤٣٢.

* أُبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوْقِ

موضع الشاهد: على أنَّ أصله **(عُبَابُ بَحْرٍ)** فأُبدلت العينُ همزةً، وهو أشذُّ مما قبله، لأنَّه لم يثبت قلب العين همزةً في موضع.

(٢) لسان العرب **(عبب)** ٧/٩.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ١/١٠٦ـ١٠٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٠٧.

(٤) ذكرت مواضع إبدال الألف في: كتاب سيبويه ٤/٢٣٨ والأصول في النحو ٣/٢٤٦ وسرّ صناعة الإعراب٢/٦٦٤ والممتع في التصريف ١/٤٠٤.

(٥) المخصص ٣/١٢٨ والممتع في التصريف ١/٣٤٨.

(٦) المخصص ٣/١٢٨ وشرح الملوكي ص٢٧٨.

(٧) قال ابن جني: «أصلُها **(اهل)**، ثم أُبدلت الهاءُ همزةً، فصارت في التقدير **(أأل)** فلمّا توالت الهمزتان أبدلوا الثّانية ألفاً كما قالوا: آدم». سرّ صناعة الإعراب ١/١٠٠ـ١٠١ والممتع في التصريف ١/٣٤٨.

ساقط من نسخ، وآلُ[١] الرَّجُلِ أَهْلُهُ وعِيَالُهُ، وإِبْدَالُهَا من النُّونِ الخفيفةِ نحو قَفَا في قفن **(والياءُ)** تُبْدَلُ **(من أُخْتَيْهَا[٢])** الألفُ والواوُ **(ومن الهمزةِ، ومن أحدِ حَرْفَيْ المُضَاعَفِ والنُّوْنِ والغينُ والبَاْءِ)** الموحدة **(والسِّيْنِ والثَّاْءِ)** المثلثة والجيم **(وَ)** إبدالها **(مِنْ أُخْتَيْهَا)** إمّا **(لاَزِمٌ)** فمن الألفِ **(في نَحْوِ مَفَاْتِيْحَ ومُفَيْتِيْحٍ)** أصلُهما مِفْتَاْحٌ بألفٍ زائدةٍ، ـ وهذا ساقط في نسخ ـ **(و)** من الواو **(في)** نحو **(مِيْقَاْتٍ وغَاْزٍ وقِيَاْمٍ وحِيَاْضٍ)** أَصْلُهما مِوْقَات وغَازِو وقِوَام وحِوَاض ـ كما مرَّ في الإعلالِ ـ **(و)** إمّا **(شاذٌّ)** فمن الألف **(في نَحْوِ[٣] حُبْلَى)** بالياءِ عند فَزَارَة **(و)** من الواو في نحو **(صُيَّمٍ وصِبْيَةٍ ويَيْجَلُ أصلها صُوَّم وصِبْوَة ويَوْجَل (و)** إبدالها **(مِنَ الهَمْزَةِ في نَحْوِ ذِيْبٍ[٤])** جوازاً، وفي نحو إيمان لزوماً **(و)** إبدالُها **(من البَاْقِي)** وهو أحد المضاعف والنون والعين والياء والسين والثاء والجيم **(مَسْمُوْعٌ كثيرٌ[٥] في نحو أمْلَيْتُ)** الكتابَ من كلّ ثلاثيٍّ مزيدٍ اجتمع فيه مِثْلَانِ، وتَقَدَّرَ فيه الإدغامُ لِسُكُوْنِ الثَّاني كأمْلَلْتُ **(و)** في نحو **(قَصَّيْتُ[٦])** من كلّ ثلاثيٍّ مزيدٍ اجتمعَ فيه ثلاثةُ أمْثَالٍ أَوَّلُهَا مُدْغَمٌ في الثَّاني كقَصَّصْتُ أظْفَارِي، والسَّمَاعِيُّ هو إبدالُ الثاني المضاعفِ؛ أمّا إبدالُ أَوَّلِهِ كدِيْمَاْسٍ ودِيْنَاْرٍ، فقياسي **(وفي نَحْوِ أَنَاْسِيّ[٧])** أصله أَنَاسِيْن[٨] لأنَّه جَمْعُ إِنْسَانٍ **(وأمّا الضَّفَاْدِي[٩])** من

---

(١) لسان العرب **(اهل)** ١/٢٥٣.

(٢) ذكرت مواضع إبدال الياء في: كتاب سيبويه ٤/٢٣٨ والأصول في النحو ٣/٢٥٥ وما بعدها وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٣١ وما بعدها والمفصل ص٣٦٣ والممتع في التصريف ١/٣٦٨.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٣/٢١٠.

(٤) شرح الملوكي ص٢٤٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢١٠.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٢٤.

(٦) الأمالي الشجرية ١/٣٨٩ وشرح المفصل ١٠/٢٤.

(٧) قال تعالى في سورة الفرقان ٢٥/٤٩: ﴿وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴿٤٩﴾﴾.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٥٨ وشرح الكافية الشافية ٤/١٨٦٩ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢١١-٢١٢.

(٩) جاء في المفصل ص٣٦٤:

* ومنهلٍ ليس له حَوَازِقُ ولِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ

الضفادع (**والثَّعالِي**[١]) في الثَّعَالِبِ (**والسَّادِي**[٢]) في السَّادِس (**والثَّالِي**[٣]) في الثالث وشِيْرَة[٤] في شَجَرَة (**فَضَعْيفٌ**) الإبدالُ في كلٍّ منها؛ لأنَّه غيرُ مسموعٍ من العَرَبِ الموثوقِ بهم وإنْ وَرَدَ في شعرٍ.

(**الواو**[٥]) تُبْدَلُ (**من أختيها**) الألف والياء (**ومن الهمزة و**) إبدالُها (**من أختيها**) إمّا (**لازمٌ**) كما في إِبْدَالِهَا من الألفِ (**في نَحْوِ ضَوَارِب**) جمع ضَارِبة (**و ضُوَيْرِب**) مُصَغَّرُ ضَارِب (**ورَحَوِيّ وعَصَوِيّ**) في النِّسبَةِ إلى رَحىً وعصىً بألف، وهي فيهما بَدَلٌ عن أَصْلٍ، وفي الأَوَّلَيْنِ زائدةٌ (**و**) كما في إبدالِها من اليّاءِ في نحو (**مُوْقِنٍ وطُوْبَى**[٦] **ويَوْطِرَ وبَقْوَى**) بموحدة. وأصلها مُيْقِن اسمُ فاعلٍ من أَيْقَنَ وطُيْبى من طاب يَطِيْبُ ويُبْطِر من البَيْطَرةِ وبَقْيَا من أَبْقَى[٧] عليه، أي: أَشْفَقَ عليه وهو من بَقَى فكأنَّه طُلِبَ بَقَاؤُه (**و**) إمّا (**شاذٌّ**) فالشَّاذُّ إمَّا لازمٌ كما في ماء كذا مثّل به. الجاربردي[٨] وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ الكلامَ في إبدالِ الواوِ من أختيها لا في غيره (**و**) إمّا (**ضعيفٌ**) كإبدالِهَا من الياء (**في**) قولهم (**هذا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ**[٩]) من مَضَى يَمْضِي (**وخلاف نَهْوٌ**) بفتحِ النُّونِ (**عن المُنْكَرِ**) والقياسُ فيهما

---

(١) جاء في المفصل ص٣٦٥:

* لـهـا أَشَـارِيـرُ مـن لَـحْـمٍ تُـتَـمِّـرُهُ   مـن الـثَّـعَـالـي وَوَخْـزٌ مـن أَرَانـيـهـا

(٢) جاء في المفصل ص٣٦٥:

* إذا مـــا عُـــدَّ أَرْبَـــعَـــةٌ فِـــسَـــالٌ   فَـزَوْجُـكِ خَـامِـسٌ وأَبُـوْكِ سَـادِي

(٣) جاء في المفصل ص٣٦٦:

* قـد مـرَّ يـومـانِ، وهـذا الـثَّـالـي   وأنـتَ بـالـهُـجْـرَانِ لا تُـبـالـي

وسرّ صناعة الإعراب ٧٦٢/٢-٧٦٣.

(٤) جاء في سرّ صناعة الإعراب ٧٦٤/٢: تحسبُه بينَ الأَغَام شِيَرَة.

(٥) ذكرت مواضع إبدال الواو في: كتاب سيبويه ٢٤١/٤ والأصول في النحو ٢٦٦/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٥٧٣/٢ وما بعدها والمفصل ص٣٦٦ والممتع في التصريف ٣٦٢/١ وما بعدها.

(٦) كتاب سيبويه ٢٤١/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢١٤/٣.

(٧) لسان العرب (**بقى**) ٤٦٧/١.

(٨) مجموعة الشافية ٣١٩/١.

(٩) سرّ صناعة الإعراب ٥٨٩/٢.

قَلْبُ الواوِ ياءً مع الإدغام كمَرْمَى (**وَجِبَاْوَةٍ**[١]) والقياسُ جِبَاْيَة من جَبَيْتُ الخَرَاْجَ قيل: وفي كَوْنِ الواوِ في مَمْضُوٍّ وجِبَاْوَةٍ بَدَلًا من الياءِ نَظَرٌ؛ لأنَّه يُقال: مَضَيْتُ على الأمرِ مُضِيًّا، ومَضَوْتُ عليه مُضُوّاً وجَبَيْتُ جِبَاْيَةً وجَبَوْتُ جِبَاْوَةً، ورُدَّ بأنَّه لا يَلْزَمُ استعمالهما أَصَالَتهما لجوازِ معرفةِ الإِبْدَالِ فيهما بِقِلَّةِ الاستعمالِ (**و**) إبدالُها (**من الهمزة**) كما (**في نحو جُؤْنَةٍ وجُؤَنٍ**[٢]) ـ بضمِّ جِيْمِهِمَا وإسكانِ الواوِ في الأَوَّلِ وفتحِها في الثَّاني ـ وأَصْلُهُمَا الهمزةُ، قيل: وفيه نَظَرٌ لِفَقْدِ جَأَنَ، فلا يُعْلَمُ أن أصلهما الهمزة. وقال الجوهري[٣]: «والجُوْنَة ـ بِضَمِّ الجِيْم ـ مَصْدَرَ الجَوْنِ مِنَ الخَيْلِ، يقال للأبيض والأسود، والجُوْنَةُ أيضاً جُوْنَةُ العَطَّار، ورُبَّما همزوا» فقوله: وربمّا هَمَزُوا ظاهرٌ في عَكْسِ ما قالَهُ المصنِّفُ[٤]، فالأَوْلَى التَّمثيلُ بنحو مُوْمِن في مؤمِن (**والميم**[٥]) تبدل (**من الواو واللاَّم والنون والباء**) الموحدة (**و**) إِبْدَالُهَا (**مِنَ الواوِ لازِمٌ في فِمٍ وَحْدَهُ**) أَصْلُهُ فَوْهٌ[٦] ـ بالإسكانِ ـ بدليلِ أَفْوَاْهٍ، حُذِفَت الهاءُ لِخَفَاْئِهَا، ثم أُبْدِلَت الواو ميماً[٧] لئلا تسقط بالتقائها مع التَّنوين فيبقى المُعْرَبُ على حرفٍ واحدٍ (**و**) إبدالُها (**ضعيفٌ في لام التَّعريف**) وهي لغة (**طائيَّةٌ**) وحِمْيَرِيَّةٌ ـ وقد مرَّ في الابتداء ـ (**و**) إِبْدَالُها (**من النُّونِ**) لفظاً لا خطّاً (**لازمٌ في نحو عَنْبَرٍ وشَنْبَاْءَ**[٨]) للسّحائِب المذكورة (**ومن**

---

(١) جَبَى الماءَ في الحوضِ جَبْياً: جمعه. لسان العرب (**جبى**) ١٧٤/٢.

(٢) الخصائص ٢٦٥/١ والممتع في التصريف ٣٦٢/١.

(٣) تاج اللغة (**جون**) ٢٩٦/٥. والمزهر ٢٧٦/٢.

(٤) ذهب المصنّف إلى أنَّ الواوَ مُبْدَلَةٌ عن الهمزة.

(٥) ذكرت مواضعُ إبدال الميم في: كتاب سيبويه ٢٤٠/٤ والأصول في النحو ٢٧٣/٣ وسرّ صناعة الإعراب٤١٣/٢ والمفصل ص٣٦٦ والممتع في التصريف ٣٩١/١ وما بعدها.

(٦) كتاب سيبويه ٢٤٠/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٤١٣/١ والأمالي الشجرية ٣٩/٢ وشرح الملوكي ص٢٩١.

(٧) سقط من قوله: ميماً لئلاً تسقط ص٣٨٤، إلى قوله: على الأفصح ص٣٨٦ من (أ).

(٨) الشَّنب: نقط بيضٌ في أسنان. شَنِبَ شَنَباً، فهو شانبٌ وشَنِيْبٌ وأَشْنَب، والأنثى، شنباء لسان العرب (**شنب**) ٢٠٨/٧.

الباء في بنات بحرٍ ومَخْرٍ) بِمَا مُهْمَلَةٍ أيضاً **(و)** في قولهم **(ما زلتُ رَاتِمَاً)** أي: راتِبَاً من الرُتُوبِ[1]، أي: الثُبُوتِ. وفي قوله رَأَيْتُهُ **(من كَثَمٍ)** أي: مِنْ قُرْبٍ، وأصلُهُ كَثَبٍ.

(والنُّونُ[2]) تُبدَلُ **(من الواوِ واللاّم)** والميم والهمزةِ. فإبْدَالُها من الواو **(شاذٌ في صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ)** كأنَّهم قالوا: صَنْعَاوِي وبَهْرَاوِيّ كصَحْرَاوِيّ. ثمَّ أَبْدَلوا من الواوِ نوناً. وقِيل: إنَّها[3] أُبْدِلَت من همزةِ صَنْعَاء[4] وبَهْرَاء[5]، والأوّلُ[6] أصحُّ؛ إذ لا مُقَارَبَةَ بينهما؛ لأنَّ النُّوْنَ من الفَم، والهمزةَ من أقصى الحلقِ، بخلافِ النُّوْنِ[7] والواوِ **(و)** إِبْدَالُها من اللَّامِ **(ضعيفٌ)** في لَعَنَّ[8] وأصْلُهُ لَعَلَّ، لكثرةِ استعماله، ثمَّ أُبْدِلَت اللَّامُ نوناً لتقارِبِهِمَا مَخْرَجاً، ولذلك تُدْغَمُ فيها نحو: مِنْ لَدُنْه. وإنَّما حُكِمَ في هذا بالضَّعْفِ، وفيما قَبْلَه بالشّذوذِ؛ لأنَّ المُرَادَ بالشَّاذِّ ما كان بخلافِ القياسِ وإن وافقَ استعمالَ الفصحاءِ، وبالضّعيفِ ما كان بخلافِ استعمالهما. وإبدالُها من الميم نحو أَسْوَدٌ قَاتِنٌ. في قَاتِم، ومن الهمزةِ نحو حِنَّان في حِنَّاء **(والتّاء[9])** تُبدَلُ **(من الواوِ والياءِ والسِّين والباء)** الموحدة

---

(١) لسان العرب **(رتب)** ١٢٨/٥.

(٢) ذكرت مواضع إبدال النون في: كتاب سيويه ٢٤٠/٤ والأصول في النحو ٢٧٦/٣ والمفصل ص٣٦٧ وسرّ صناعة الإعراب ٤٣٥/٢ وما بعدها والممتع في التصريف ٣٩٥/١.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٤٣٦/٢-٤٣٧ والمنصف شرح التصريف ١٥٨/١ والممتع في التصريف.

(٤) صنعاء: موضعان؛ أحدهما باليمن، والثاني قرية بالغوطة من دمشق. معجم البلدان **(صنعاء)** ٤٨٤/٣.

(٥) بَهرَاةُ: مدينةٌ بمكرَان. معجم البلدان **(بهرة)** ٦١٠/١.

(٦) المفصل ص٣٦٧.

(٧) الأمالي الشجرية ٣٨٦/١.

(٨) سرّ صناعة الإعراب ٤٤٣/٢.

(٩) ذكرت مواضع إبدال التاء في كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٦٨/٣ وما بعدها وسرّ صناعةِ الإعراب ١٤٥/١-١٥٧ وشرح الملوكي ص٢٩٢ والممتع في التّصريف ٣٨٣/١ وما بعدها.

(والصّاد) والطّاء والدّال **(فـ)** إبدالُها **(من الواوِ والياءِ لازمٌ في نحو اتّعَدَ واتَّسَر)** وأصلُهُمَا أوْتَعَدَ وإيْتَسَرَ. أُبدلت الواوُ والياءُ تاءً **(على الأفصح)** وغيرُ الأفصَح بقول إيْتَعَد بإبدالِ الواوِ ياءً، وإيْتَسَرَ بإبقاءِ الياءِ **(و)** إبدالُها تاءً عن الواو **(شَاذٌّ)** في نحو أَتْلَجَهُ[1] وأصلُه أَوْلَجَهُ؛ لأنّه من الوُلُوْج[2] **(و)** من السِّينِ شاذٌّ **(في طَسْتٍ وَحْدَهُ)** وأصلُه طَسٌّ[3]، لجمعه على طُسُوْسٍ وتَصْغِيْرُه طُسَيْسٍ. فإن قلتَ: وجُمِعَ أيضاً على طَسُوْتٍ، فهلّا جُعِلَت التَّاءُ أصلًا؟ قُلْنَا: السِّينُ ليست من حروفِ الإبدالِ، وأيضاً: طُسُوْت قليلٌ وأمّا قولَهُم سِتٌّ في العدَد وأَصْلُهُ سُدْسٌ، فقيل: الإبدالُ فيه للإدغام، أي: حِفْظاً لقاعدتهم. ورُدَّ بأنَّ الإبدالَ فيه إنَّما هو لكراهةِ بابِ سَلِسَ **(و)** من الباب الموحدة شاذٌّ **(في الذَّعَالِتِ[4])** بِمُعْجَمَةٍ فَمُهْمَلةٍ. وأَصْلُهُ لِقِطَعِ الخِرَقِ، ولأَطْرَافِ الثِّيابِ، مُخَفَّفُ ذَعَالِيْبِ بانقلابِ مَدَّة مُفْرَدِهِ ـ وهو ذُعْلُوْب ـ ياءً كما في عُصْفُوْرٍ وعَصَافير **(و)** من الصَّاد **(في لَصْتٍ)** ـ بفتح اللّام ـ وأصلُه لِصٌّ[5] ـ بكسرها ـ أفصحُ من ضَمِّهَا وفتحها، لقولهم تَلَصَّصَ عليهم وهو بَيِّنُ اللُّصُوصِيَّةِ **(ضعيفٌ)** وقد يُقال: مُقْتَضَى كلام الجوهري أنَّ كلّا منهما أصلٌ؛ لأنّه ذَكَرَ الأوَّلَ في بابِ التَّاءِ[6] وفَسَّرَهُ باللِّص، وقال إنَّ جَمْعَهُ لُصُوْتٌ. والثاني في باب الصاد[7]، وقال إن جمعه لصوص. ولم يَذْكُر إبْدَالًا. ويُجَابُ: بأنَّ ذلك لا يقتضي ما ذُكِرَ لأنَّ المُبْدَلَ من أَصْلٍ أَصْلٌ، ولكن لِقِلَّةِ الأوَّل مفرداً وجمعاً، وكَثْرَةِ الثَّاني كذلك كان الثاني أَصْلًا للأوَّلِ

---

(١) جاء في الأصل **(تلجه)** وما أثبتُه نقلاً من المتن نقلاً من المتن و(أ).

(٢) سرّ صناعة الإعراب ١٤٧/١ وشرح المفصل ٣٧/١٠.

(٣) الطَّسُّ والطَّسَّةُ والطِّسَّة: لغةٌ من الطَّسْت. لسان العرب **(طسس)** ١٦١/٨ وأدب الكاتب ص١٠٦ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٦/١.

(٤) لسان العرب **(ذعلب)** ٤٤/٥ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٧/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٢١/٣.

(٥) اللِّصُّ: السَّارقُ. قال ابنُ دُرَيد: لِصٌّ ولَصٌّ ولُصٌّ. لسان العرب **(لصص)** ٢٧٧/١٢ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٦/١ وشرح المفصل ٤١/١٠.

(٦) تاج اللغة **(لصت)** ٢٦٤/١.

(٧) تاج اللغة **(لصص)** ١٠٥٦/٣.

فهو كَطَسْتُ وطَسّ، وإبدالها في الطّاء[1] ونحو فُسْتَاطٍ في فُسْطَاطٍ[2] ومن الدَّال نحو ناقةٌ تَرَبُوْتٌ في دَرَبُوْتٍ أي: مُذَلَّلَةٍ.

(والهاءُ[3]) تُبْدَلُ (من الهمزةِ والألفِ والياءِ والتَّاءِ و) إبْدالُها (من الهمزةِ مَسْمُوْعٌ في هَرَقْتُ[4]) وأصله أَرَقْتُ **(وهَرَحْتُ[5])** الدَّابَّةَ بحاءٍ مُهْمَلَةٍ في أَرَحْتُهَا أي: رَدَدْتُهَا إلى المُرَاحِ **(وهِيَّاكَ)** ـ بكسرِ الهاءِ ـ في إيَّاكَ. قال الشاعر[6]:

* فَهِيَّاكَ والأَمْرَ الَّذِي إنْ تَوَسَّعت مَوَارِدُهُ[7] ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ[8]

(ولَهِنَّكَ[9]) في لأَنَّكَ؛ لأنَّ اللَّامَ للابتداءِ، فلا تُجَامِع أنَّ؛ لأنَّهم لا يَجْمَعُوْنَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ لِمَعْنَىً واحدٍ **(وَهِنْ[10] فَعَلْتَ)** في إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ **(في)** لغةِ **(طيء وهَذَا الذِّي[11])** في أَذَا الَّذي للاستفهام قال الشاعر:

---

(١) الممتع في التصريف ٣٩٠/١.

(٢) الفسطاط: بيتٌ من شَعَر. وفيه لغات. فُسْطَاط، وفُسْتَاط وفُسّاط. لسان العرب **(فسط)** ٢٦٢/١٠.

(٣) ذكرت مواضع إبدال الهاء في: كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والأصول في النحو ٢٧٥/٣ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وسرّ صناعة الإعراب ٥٥١/٢ـ ٥٦٢.

(٤) كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ والإبدال ص٨٨ والمحتسب ٤٠/١.

(٥) كتاب سيبويه ٢٣٨/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ والإبدال ص٨٩.

(٦) أبو تمام حبيبُ بن أوسٍ الطّائيّ الشاعر؛ شاميُّ الأصل، جَالَسَ الأدباء، فأخذ عنهم وتعلَّم، وكان فَطِيناً فَهِماً، وكان يحبُّ الشِّعَر، فلم يزل يعانيُه حتى قال الشِّعر وأجاده، قدم إلى بغداد فجالس بها الأدباء وعاشر العلماء. توفي سنة إحدى وثلاثين ومئتين للهجرة. له تصانيف منها: فحول الشعراء، ديوان الحماسة. البداية والنهاية ٢٥١/١٠ والأعلام ١٦٥/٢ ونزهة الألبا ص١٥٥ـ١٥٦ والأعلام ١٦٥/٢.

(٧) المورد: الطّريق من الماء. لسان العرب **(ورد)** ٢٦٨/١٥.

(٨) [من الطويل] سرّ صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٢٣/٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٦. موضع الشاهد: على أنّ أصله **(إيَاك)** فأُبدلت الهمزةُ هاءً.

(٩) كتاب سيبويه ١٥٠/٣.

(١٠) سرّ صناعة الإعراب ٥٥٢/٢ وشرح الملوكي ص٣٠٦ والممتع في التصريف ٣٩٧/١ وشرح الشافية للرّضي٢٢٣/٣.

(١١) سرّ صناعة الإعراب ٥٥٤/٢.

* وأتـت..................

ورُوِيَ:

* وأَتَىٰ صَوَاحِبها فقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنَا وجَفَانَا[١]

أي، وأتَتِ الرَّجلَ صاحباتِ المرأةِ، فقُلْنَ: هَذَا الذَي؟ أي: أَذَا الَّذِي، وإنَّما أَبْدَلُوا الهمزةَ هنا في هذه الصُّورَةِ؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ ثقيلٌ، والهاءُ حرفٌ مهموسٌ خفيفٌ، ومخرجاهما[٢] متقاربان **(و)** إبدالها **(من الألفِ شاذٌّ في أَنَهْ وحَيهَّلَهَ[٣])** مُركَّبٌ من حَيَّ وهَلْ مبنيٌّ على الفتحِ. يُقال: حَيهَّل[٤] الثَّرِيْدَ، أي: إيته، وقد جاءَ حَيهَّلا بالألف، وهو المرادُ هنا. **(وفي مَهْ مُسْتَفْهِماً)** فيما قال الشاعر:

* قَـد وَرَدَتْ مِـن أَمْكِنَـهْ
* مِـنْ هَـهُـنَـا وَمِـنْ هُـنَـهْ
* إنْ لَمْ تُـرَوِّهَـا فَـمَـهْ[٥]

أي وَرَدَت الإبلُ من أمكنةٍ مختلفةٍ إن لم تُرَوِّهَا فما تَصْنَع؟ وروي:

* إنْ لـم أُرَوِّهَـا

بالهمزةِ، وقيل حُذفت الألفُ من ما الاستفهامية غيرِ المجرورةِ، وأَتَى بهاءِ السَّكْتِ كما في المجرورةِ في نحو فِيْمَهْ وقيل: إنَّها اسمُ فِعْلٍ للزّجرِ، أي: مَهْ يا إنسانُ، كأنَّهُ يخاطبُ[٦] نفسه ويزجرها.

---

(١) [من الكامل] سرّ صناعة الإعراب ٥٥٤/٢ والمفصل ص٣٦٩ والممتع في التصريف ٤٠٠/١ وشرح الشافية ٢٢٤/٣ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٧. موضع الشاهد: أصله: أَذا الذي، فأبدلت همزةُ الاستفهامِ هاءً.

(٢) شرح الملوكي ص٣٠٤.

(٣) جاء بعد **(حَيَّهَلَه)**: في أنا وحَيَّهلا وقفاً، وقيل: الهاء للسّكتِ كَقِهْ ويرهْ في **(أ)**.

(٤) شرح المفصل ٤٥/٤ ولسان العرب **(حيا)** ٤٣٢/٣ و**(هلل)** ١٢٤/١٥.

(٥) [من مشطور الرّجز]: سرّ صناعة الإعراب ١٦٣/١ والمنصف شرح التصريف ١٥٦/٢ والممتع في التصريف ٤٠٠/١ وشرح شواهد الشافية ص٤٧٩. موضع الشاهد: الأَوْلى أن تكون الهاءُ في مَهْ بدلاً من الألفِ، وأن تكون دِعَامَةً لِمَا الاستفهامية بعد حذفِ ألفها بدون جارٍّ على قِلَّةٍ.

(٦) سرّ صناعة الإعراب ١٦٤/١ وشرح المفصل ٤٣/١٠.

(و) في **(يَا هَنَاهُ**[١]**)** في النِّداء **(على رأي)**. وأصلُه هَنَاو مِنْ الهَن، أُبْدِلَت الواوُ ألفاً كما في كِسَاءٍ، ثم قُلبت الألفُ هاءً لا همزةً، لئلا يُظَنُّ أنَّه فَعَالٌ من التَّهْنِيَةِ. وقيل: إنَّها أُبدِلَت[٢] من همزةٍ مُبْدَلَةٍ من واوٍ، وقيل: إنَّها أصليّةٌ لا بدل، وضُعِّفَ بِقِلَّةِ بابِ[٣] سَلِسَ، وإن فَصَل بين المِثْلَيْنِ بِحَرْفَيْنِ؛ لأنَّ الألفَ غيرُ مُعْتَبَرَةٍ لزيادتها وعَدَم حَصَانَتِهَا. وقيل: الألفُ[٤] بدلٌ من الواوِ. والهاءُ للسّكت. وقيل: الألفُ[٥] والهاءُ زائدتان والهاء للسّكتِ واللامُ محذوفة كما في هنٌ وهَنَةٌ. ويُبْطِلُهُ وما قَبْلَهُ جَوَازُ تحرِيكِهَا في السَّعَةِ وأجيبَ بأنَّه وَصَلَ بِنِيَّةِ الوَقْفِ، وشَبَّهَ هاءَ السَّكْتِ بهاءِ الضَّمير. **(و)** إبدالُها **(من الياء**[٦]**)** التحتية شَاذٌّ **(في هَذِهْ أَمَةُ اللهِ)** بإسْكَانِ الهاءِ وَصْلًا، وذلك لغة تميم، وأصلها هذي قيل: لأنَّ الياءَ للتّأنيث كما في نَحْوِ تَضْرِبِيْنَ. وَرُدَّ بأنَّهُ يجوزُ كما قال جَمْعٌ[٧] أن تكونَ صيغةً موضوعةً للمؤنَّثِ أو تكونَ ياؤها بَدَلًا من هاءِ هذِهْ. **(و)** إبدالُها **(من التَّاءِ)** شاذٌّ **(في باب رَحْمَهْ وقفاً)** كما مرَّ في بابه **(واللامُ**[٨]**)** تُبْدَلُ **(من النُّوْنِ والضّاد)** المُعْجَمَةِ، فإبدالُها من

---

(١) كما في قول الشاعر:

* وقَدْ رَابَنِي قولُها: يا هَنَاه وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرّاً بِشَرّ

نقف على أقوال النُّحاة في: سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٦١ والمنصف شرح التصريف ٣/١٣٩ وشرح الملوكي ص٣٠٩ وشرح المفصل ١٠/٤٣.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/١٠١ وشرح الملوكي ص٣١١ وشرح المفصل ١٠/٤٣.

(٣) المنصف شرح التصريف ٣/١٤٠.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٦١ والمنصف شرح التصريف ٣/١٣٩.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ٢/٥٦٢ والمنصف شرح التصريف ٣/١٤٢ والممتع في التصريف ١/٤٠١.

(٦) الممتع في التصريف ١/٤٠٠.

(٧) قال ابن الحاجب: «وعلامةُ التأنيثِ التَّاءُ، والألفُ مقصورةٌ أو ممدودةٌ. وقد زادَ بعضُهم الياءَ في قولهم: **(هَذِيْ أَمَةُ اللهِ)** وزعم أنَّها للتأنيث، وليس ذلك بحجّة، لجواز أن تكونَ موضوعةً للمؤنث، أو تكونَ الياءُ بدلاً من الهاءِ في قولك: هذه أمة اللهِ». شرح الكافية ٢/٨٧.

(٨) ذكرت مواضع إبدال اللاّم في كتاب سيبويه ٤/٢٤٠ والأصول في النحو ٣/٢٧٥ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٢١ والممتع في التصريف ١/٤٠.

النُّوْنِ (**في أُصَيْلالٍ قليلٌ**[١]) والأصيلُ[٢] من العصرِ إلى المَغْرِبِ، وجَمْعُهُ أُصُلٌ وآصَال وأَصَائِل وأُصْلَانٌ، كَبَعِيْرٍ وبُعْرَان، وصَغَّروا هذا على أُصَيْلَانٍ، ثُمَّ أَبْدَلُوا النُّونَ لاماً، لِقُرْبِهِمَا مَخْرَجاً، وهذا التَّصْغِيرُ شاذٌّ، إذْ فَعْلان جَمْعُ كَثْرَةٍ فلا يُصَغَّرُ على لفظِهِ. وقيل: هو تَصْغِيْرُ أَصِيْلٍ على غير لَفْظِهِ كَعُشَيْشَيةٍ. وكلامُ سيبويه[٣] يدلُّ له (**و**) من الضَّادِ (**في الطجع**[٤] **رديءٌ**) وأصلُه اضْطَجَعَ (**والطَّاءُ**[٥]) تُبْدَلُ (**من التَّاءِ**) والدَّالِ فإبْدَالُها من التَّاء (**لازمٌ في نحو اصْطَبَر**) ممّا فاءُ اِفْتَعَلَ فيه صَادٌ[٦] أو ضادٌ أو طاءٌ أو ظاءٌ. وأصلُه اِصْتَبَرَ من الصَّبْرِ (**وشاذٌّ في نحو حُصْطُ**[٧]) وأصلُه حُصْتُ من الحَوْصِ[٨]، وهو الخِيَاطَةُ شبهّوا تاء الفاعل بتاء افتعل. فأبدلوها طاء، ووجه شذوذه أنَّ تاءَ الضَّميرِ كلمة، فتغييرُها يوجبُ انهدامُها بالكليةِ، وإبدالُها من الدّالِ نحو الإبْعَاطِ في الإبْعَادِ. (**والدّال**[٩]) تُبْدَلُ (**من التَّاءِ**) وإِبْدَالُهَا منها (**لازمٌ في نحو اِزْدَجَرَ واذَّكَرَ**) ممّا فاءُ اِفْتَعَلَ فيه دَالٌ[١٠] أو ذالٌ أو زَايٌ

---

(١) كتاب سيبويه ٢٤٠/٤.

(٢) لسان العرب (**أصل**) ١٥٥/١.

(٣) كتاب سيبويه ٤٨٤/٣.

(٤) جاء في المفصل ص٣٧١:

* مال إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالْطَجَع

(٥) ذكرت مواضع إبدال الطاء في كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٧١/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٢١٧/١ والممتع في التصريف ١٦٦/٢.

(٦) وهي حروف الإطباق.

(٧) قال سيبويه: «وقد أُبدلت الطَّاءُ من التَّاء في فَعَلْتُ، إذا كانت بعد هذه الحروف. وهي لغةٌ لتميم. قالوا: مِخْصَطَ برجلك وحِصْطَ. يزيدون حِصتُ وفَحَصتَ» كتاب سيبويه ٢٤٠/٤ والمنصف شرح التصريف ٣٣٢/٢ والأصول في النحو ٢٧٢/٣.

(٨) لسان العرب (**حوص**) ٣٩٤/٣.

(٩) ذكرت مواضع إبدال الدال في: كتاب سيبويه ٢٣٩/٤ والأصول في النحو ٢٧٠/٣ وسرّ صناعة الإعراب٩٥/١ والممتع في التصريف ٣٥٦/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٥٨/٤.

(١٠) قال الرضي: «الحروفُ الثلاثةُ مجهورةٌ، والتاء مهموسة، فقلبت التَّاءُ دالاً؛ لأنَّ الذال مناسبةٌ للذال والزايُ في الجهر وللتاء في المخرج، فتوسط بين التاء وبينهما، وإنّما أُدغمت الذالُ في الدال دون الزاي لقرب مخرجها من مخرج الدّال، وبعد مخرج الزاي منها». شرح الشافية ٢٢٧/٣.

وأَصْلُهُمَا اِزْتَجَرَ واذتَكرَ (وشَاذٌ في نحو فزدُ) لِمَا مرَّ في حُضطُ، وأصلُه فُزْتُ من الفَوْزِ (وفي[1] اجدَمعوا) في اجتمعوا (واجْدَزَّ) في اجتزَّ أي: قطع (ودَوْلَجَ) في تَوْلج[2] لمَوْضِعٍ يَدْخُلُهُ الوَحْشُ من الولوج. قال سيبويه[3]: «التّاءُ فيه مُبْدَلَةٌ من الواو، وهو فَوْعَلٌ؛ لأنّك لا تكادُ تجدُ تَفْعَل اسماً وفَوْعَل كثير».

(والجيمُ[4]) تُبْدَلُ (من الياءِ المشدَّدَةِ في الوقف في نحو فُقَيْمِجّ) في فَقِيْمِيّ؛ لأنّهما من وسَط اللّسانِ، ومجهورتَانِ ومُشَدَّدَتَانِ. قال أبو عمرو: «قلتُ[5] لرجلٍ من بني حَنظَلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمَجٌّ. قلتُ: من أيّهم؟ قال مُرّجَ» (وهو) أي: إبدالُها من الياءِ شاذٌّ لِقِلَّةِ وُرُوْدِهِ وهذا مع ما مرَّ في أُصيلال، عكسه المرادي[6]، فقال فيه: «إنّه قليلٌ، وفي أصيلال أنّه شاذٌّ» (و) إبدالُها من غير المشدّدة في نحو» قوله:

* لا هـمَّ إن كُنْـتَ قَـبِلْتَ حِجَّتِجْ[7]
* فـلا يَـزَالُ شـاحِـجٌ يـأتِـيْـكَ بـجْ
* أَقْـمَـرُ نـهَّـاتٌ يُـنَـزّيَ وَفْـرَتَـجْ

---

(١) قال ابن جني: «وقد قلبت تاء افتعل دالاً مع الجيمِ في بعض اللّغات. قالوا: اجدمعوا في اجتمعوا، واجدَزَّ في اجتزَّ وأنشدوا:
* فقلتُ لصاحبي لا تحبسانا بِنَزعِ أُصُوْلِه، واجدَزَّ شِيْمَا»
سرّ صناعة الإعراب ١/٨٧.

(٢) لسان العرب (ولج) ١٥/٣٩١.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٣٣٣.

(٤) ذكرت مواضع إبدال الجيم في كتاب سيبويه ٤/٢٤٠ والأصول في النحو ٣/٢٧٤ وسرّ صناعة الإعراب١/١٧٥ والمفصل ص٣٧١ والممتع في التصريف ١/٣٥٣.

(٥) هذه الحكاية في سرّ صناعةِ الإعراب ١/١٧٦ والمفصل ص٣٧١ والممتع في التصريف ١/٣٥٣.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك.

(٧) [من الرّجز] الإبدال ص ١٩٦ والأصول في النحو ٣/٢٧٤ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٧٧ والمفصل ص٢٧٢ وشرح شواهد الشافية ص٢١٥ـ٢١٦ موضع الشاهد: على أنّه أبدل الجيمَ من الياءِ الخفيفةِ. وأصلُه: حِجَّتي وبِي.

أي اللّهم إنْ قَبِلْتَ حِجَّتي، فلا يزاك يَأْتِيْكَ بي بَغْلٌ شاحِجٌ نهَاقٌ يُحَرِّكُ وَفْرَتي، والشَّاحجَ من شحج[١] البغلُ، صوتٌ، والوفرةُ[٢] الشَّعرُ إلى شحمةِ الأذن. **(أشذُّ)** ممّا قبلَه؛ لأنَّ الجيمَ مشدّدةٌ والياءُ مخففَةٌ، فلا تَقَارُبَ بينهما **(و)** إبدالُها من غَيْرِ المُشَدَّدَةِ **(مِنْ[٣])** وفي نسخة في **(نَحْوِ)** قوله[٤]:

*** (حتَّى إذا ما أَمْسَجَت وأَمْسَجَا[٥])**

أي أَمَسْتَ وأَمسا، وأصلُه أَمْسَيْتُ وأَمْسَيَا **(أشذُّ[٦])** من الأشذِّ الذي قبله لانتفاء التَّشْديدِ والوَقْفِ، وَلِجَعْلِ الياءِ المقدَّرة كالملفوظة. وقيل: إنَّها بدلٌ من ألف أَمْسَا وجاز؛ لأنَّ الألفَ بدلٌ من الياء، وإن كانت الجيمُ لا تُبدل من الألف.

(والصّاد[٧]) المهملةُ تُبدل **(من السِّين الّتي بَعْدَها غَيْنٌ)** مُعْجَمَةٌ **(أو خاءٌ)** كذلك **(أوقَافٌ او طَاءٌ)** مهملةٌ مُتَّصِلَةٌ بها أو مُنفَصِلَةٌ عنها **(جوازاً نحو أَصْبَغْ وصَلَخْ ومسَّ صقر وصِرَاط)** في ﴿وَأَسْبَغَ﴾[٨] وسَلَخَ ﴿مَسَّ سَقَرَ ﴿٤٨﴾﴾[٩] وسِرَاط[١٠]؛ لأنَّ هذه الحروفَ مجهورةٌ مُسْتَعْلِيَةٌ، والسِّينُ مهموسةٌ مُنْخَفِضة، فكرهوا الخروجَ منها إلى هذه الحروفِ للثِّقَل، فأبدلوا السِّينَ

---

(١) لسان العرب **(شحج)** ٧/.
(٢) لسان العرب **(وفر)** ١٥/٣٥٥.
(٣) جاء «في» في (ا).
(٤) ينسب للعجاج.
(٥) [من الرّجز] سرّ صناعة الإعراب١/١٧٧ والمفصل ص٣٧٣ والممتع في التصريف١/٢٥٥ وشرح شواهد الشافية ص٤٨٦ـ٤٨٧. موضع الشاهد: على أنَّ أصله: أَمْسَيْتَ وأَمْسَى، فأبدلت الياءُ فيهما جيماً. شرح البيت: أَمْسَتِ النّاقةُ وأَمْسَى الظَّلِيمُ.
(٦) قال الرضي: «وإنّما كان في نحو أَمْسَجَتْ أشذُّ؛ لأنَّ الأصلَ أن يُبْدَلَ في الوقف لبيان الياء، والياءُ في مثله ليس بموقوفٍ عليه» شرح الشافية ٣/٢٣٠.
(٧) ذكرت مواضع إبدال الصاد في سرّ صناعة الإعراب ١/٢٠٩ والمفصل ص٣٧٣ وشرح المفصل ١٠/٥١ـ٥٢ والممتع في التصريف ١/٤١٠ـ٤١١.
(٨) لقمان: ٣١/٢٠.
(٩) القمر ٥٤/٤٨.
(١٠) التبصرة ص٥٥ والتيسير ص١٨ـ١٩.

صاداً؛ لأنّها توافقها في الهَمْسِ والصَّفير، وتوافقُ هذه الحروفَ في الاستعلاءِ فَيَتَجَانَسُ الصوتان، بِخلافِ ما لو تَأَخَّرَت السِّين عنها نحو قِسْتُ وبَخَسَ، فَيَمْتَنِعُ الإبدالُ؛ لأنَّ المُتَكَلِّمَ حينئذٍ يكونُ مُتَصَعِّداً بالصَّوْتِ من منخفضٍ فيثقل، وفيما مرَّ يكونُ منحدراً به من عالٍ فلا يثقل ثِقَلَ ذاك.

(والزَّاي[1]**)** تُبْدَلُ جَوَازاً **(من السِّينِ والضَّادِ الواقعتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ)** حالةَ كَوْنِهِمَا **(سَاكِنَتَيْنِ نحو يُزْدِلُ)** في يُسْدِلُ[2] ثوبَه؛ لأنَّ السِّين مهموسةٌ، والدّالُ مجهورةٌ. فكَرِهُوا الخُرُوْجَ من حرفٍ إلى آخرَ يُنَافِيْهِ، فَقَرَّبُوا أحدهما من الآخر، فأبدلوا من السِّين زَاْيَاً؛ لأنَّها توافقها في المخرج والصَّفير، وتوافق الدّال في الجهر، فيتجانس الصوتان **(و)** نحو **(هذا فَزْدِي أَنَهْ**[3]**)** في فَصْدِي أَنَا. قَالَهُ حاتمٌ[4] لمَّا نَحَرَ نَاقَةً وقيل له: هَلَّا فَصَدْتَهَا. يُقال إنَّه وَقَعَ في أَسْرِ قوم فَغَزَا رجالُهُم، وبقى مع النِّساء. فَأَمَرْنَهُ بالفَصْدِ فَنَحَرَ. وجوّزوا ذلك لأنَّ الصَّادَ مُطبقةٌ مهموسةٌ رخوةٌ، والدّال منفتحةٌ مجهورةٌ شديدةٌ، فكرهوا اجتماعهما فأبدلوا الصاد زَاْيَاً للتَّوَافُقِ مع المَخْرَجِ والصَّفِيْرِ مع أَنَّ الزَّايَ تُنَاسِبُ الدَّالَ في الجَهْرِ **(وقد ضُوْرِعَ بالصَّادِ الزَّاي**[5]**)** بأن تُشْرَبَ شَيْئاً من صَوْتِ الزَّاي، فيصيرَ بَيْنَ بَيْن، أي: حرفاً مَخْرَجُهُ بين المخرَجَيْنِ، لئلا يَذْهَبَ صوتُ الصَّادِ البَتَّةَ، فيذهب الإطباقُ. وهذه المضارعةُ جائزةٌ في الصَّادِ **(دُوْنَهَا)** أي: السِّين، فلا يضارع بها الزّاي إذ لا إِطْبَاقَ فيها حتّى يحافظ عليه. **(و)** كما ضورع بالصَّادِ الزَّاي ساكنة قبل الدّال **(ضُوْرِعَ بها مُتَحَرِّكَةً أَيْضاً نَحْوُ صَدَقَ وصَدَرَ)** ولا يجوز إبدالُها زاياً

(١) ذكرت مواضع إبدال الزاي في سرّ صناعة الإعراب ١٩٥/١ والمفصل ص٣٧٣ والممتع في التصريف ٤١٢/١.

(٢) أسدل ثوبه: أرخاه وأرسله. لسان العرب **(سدل)** ٢١٨/٦.

(٣) السِّيرافي النحوي ص٥٨٨ والمفصل ص٣٧٣ وشرح المفصل ٥٣/١٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٢/٣.

(٤) القصة في النوادر في اللغة لأبي زيد ص٦٤ والسيرافي النحوي ص٥٨٨.

(٥) كتاب سيبويه ٤٧٨/٤-٤٧٩ والأصول في النحو ٤٢٩/٣-٤٣٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٣/٣.

خالصة لوقوع حركتها فاصلةً بين الصاد والدّال وليقوى الحرفُ بالحركةِ. والمُضَارَعَةُ فيها أقلّ منها في السّاكنة لأنَّها محمولة عليها، وهي إنَّما غير لضعفها بالسّكون، فإن كان الفاصلُ أكثر من حركةٍ كحرفٍ نحو صاد، لم تجز المضارعة كما لم يجز إبدالُها زاياً خالصة **(والبَيَانُ)** في الصّاد السّاكنة الواقعة قبل الدّالِ بأن يؤتى بها خالصة على أصلها **(أَكْثَرُ منها)** أي: من الإبدال [والمضارعة[1]، ففي الصّاد المذكورةِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ. وظاهرٌ أنَّ البيانَ في السِّين السّاكنة أيضاً أكثر من الإبدال] وفي الصّادِ المتحرِّكة أكثر من المضارعة **(ونَحْوُ مَسَّ زَقَرَ)** بإبدال السِّين المتحركة زاياً لغةٌ **(كَلْبِيَّةٌ**[2]**)** نسبة لبني كلب **(وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمُضَارَعَةِ)** وهي الإتيان بالجيم كالشين أو كالكافِ وبالشِّين كالجيم. أو إشرابُ كلٍّ منهما صوتُ الزاي **(قَلِيلٌ**[3]**)** والبيانُ أكثرُ وأعرفُ.



(١) سقط من الأصل من قوله والمضارعة.. إلى قوله: من الإبدال. وقد أثبته نقلاً من (ا).
(٢) قال ابن جني: «وكَلْبٌ تقلبُ السِّيْنُ مع القافِ خاصةً زاياً» وسرّ صناعة الإعراب ١٩٦/١ المفصل ص٣٧٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٣/٣.
(٣) كتاب سيبويه ٤٧٩/٤ والأصول في النحو ٤٣٠/٣ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٣/٣.

باب الإدغـــام

بإسكان الدّالِ لُغَةُ الكوفيينَ، وبتشديدها لغةُ البصريين[١]، ونُقِلَ عن سيبويه[٢]. وفائِدَتُه التَّخفيفُ. وهو لغةً: إدخالُ الشيءِ في الشَّيء، تقول: أَدْغَمْتُ[٣] اللِّجامَ في الفَرَسِ إذا أدخلْتَهُ في فِيْهَا. واصطلاحاً[٤]: **(أن تاتي بحرفَيْنِ)**؛ لأنّه لا يَتَأَتّى إلَّا فيهما **(ساكنٌ)** أصالةً أو عَرَضاً **(فمتحرِّكٌ من مَخْرَجٍ واحدٍ من غَيْرِ فَصْلٍ)** بينهما، واعتُبِرَ سكونُ الأوّلِ لِيَتَّصِلَ بالثَّاني، إذ لو حرّك حَالَت الحركة بينهما، فلم يَتَّصل بالثَّاني، واعتُبر تَحَرُّكُ الثَّاني، لئلّا يلتقي ساكنانِ على غير حَدِّهِ، ولأنّه مَبَيِّنٌ للأوّلِ، والسّاكنُ كالمَيِّت لا يُبينُ نَفْسَه، فكيف يُبيْنُ غيرَهُ. وأتى بالفاءِ لا بالواوِ ولا بِثُمَّ، ليفيد التَّرتيبَ بلا مُهْلَةٍ، وخَرَجَ بقوله من مخرجٍ واحدٍ نحو فَلْس. فيمتنعُ فيه الإدغامُ لِتَغَايُرِ الحرفَين وبقوله «من غير فصلٍ» أي: ولو بِنَقْلٍ نحو يُعْطِيْ يَاسر ويَغْزُوْ وَاقِد ورِئيَا مخفّفاً، فيمتنع فيه الإدغامُ للفاصِلِ بنقلِ اللّسانِ من محلٍّ إليه، فإنَّ الفصلَ قد يكونُ بحرفٍ نحو رَبْرَب، وقد يكون بنقلِ اللّسانِ من محلٍّ إلى آخر نحو فَلْسٍ أو مِنْ محلٍّ إليه نحو ما ذكرنا، إذ في الإدغام[٥] يجب النُّطْقُ بالحرفَيْنِ دفعةً بحيثُ يصيرُ الحرفُ السّاكِنُ كالمُسْتَهْلَكُ لا على حقيقةِ

---

(١) شرح المفصل ١٢١/١٠.
(٢) كتاب سيبويه ٤٣١/٤ـ٤٨١.
(٣) لسان العرب (دغم) ٣٦٦/٤.
(٤) الجمل للزجاجي ص٤٠٩ والأصول في النحو ٤٠٥/٣ وشرح الملوكي ص٤٥٢ وشرح الشافية للرّضي٢٣٥/٣ وارتشاف الضرب ٣٣٧/١.
(٥) شرح المفصل ١٢١/١٠.

التَّداخُلِ، بل على أن يَصِيرَا حرفاً مُغَايِرَاً لهما بهيئةٍ وهو الحرفُ المُشَدَّدُ، وزمانُهُ أطولُ من زمانِ الحرفِ الواحدِ وأقصرُ من زمانِ الحَرفين. ولذلك يُفَرَّقُ[١] بين قولِنَا قَدَّ بالإدغام، وقَدَدَ بفكِّهِ، فإنَّه يتلفظ بالدَّالَين في الأوَّلِ بِرَفْعِ اللِّسانِ دفعةً، وفي الثَّاني بِرَفْعِهِ مرَّتين هذا وفي رِيَّا[٢] خلافٌ لكونِ الحرفِ الأوّل بدلًا من همزةٍ ـ وسيأتي ـ والكلام هنا في حقيقة الإدغام، وأمّا وجوبُهُ أو جوازُه ـ فسيأتي ـ **(ويكون)** الإدغامُ **(في المثلين)** في **(المتقاربَيْنِ)** بعد جعلِهِمَا مثلَيْنِ ـ كما يجيءُ ـ **(فالمثلانِ)** أي: إدغامُهما **(واجبٌ)** وممتنعٌ وجائزٌ، فالواجبُ **(عِنْدَ سكونِ الأوَّلِ)** فهما سواء أكانا في كلمةٍ كمدٍّ أم في كلمتَيْنِ كاضربْ[٣] بكْراً **(إلاَّ في الهمزَتَيْن)** فيمتنعُ الإدغامُ كما لو بنيتَ من قَرَأَ مثلَ سِبَطْر، فتقول قِرَأْيِ، بقلبِ الثَّانيةِ ياءً ـ كما يجيءُ في مسائلِ[٤] التَّمرين ـ وكقولك إمْلَاء[٥] إناءَ **(إلاَّ في نحو[٦] السَّآلِ والدَّآثِ[٧])** لِلأَكَّال ولِوَادٍ[٨]، وسُؤَّالُ جمعُ سَائِلٍ ممّا تكونُ الهمزتان فيه عَيْنَاً مُضاعَفَةً، فإنَّ الإدغامَ فيه واجبٌ ـ كما مرَّ في تخفيف الهمزةِ، وعطف على إلّا في الهمزتَيْن قوله **(وإلاَّ في الألف[٩])** الأنسبُ في الألفين نحو صحراء، لأنَّ أصلَهُ القَصْرُ، وزيد الألفُ للمدِّ توسّعاً، فالتقى ألفانِ، ولم يمكن حذفُ إحداهما لِمَا مرَّ في الجمعِ، ولا الإدغامُ **(لتعذّره)** ومنه نحو كِسَاءٍ ورِدَاءٍ وقَائِلٍ وبَائِعٍ، قُلِبَ حرفُ العِلَّةِ فيه ألفاً، فالتقى أَلِفَانِ، ولم يُمكن حذفُ ما ذُكِر، فقُلبتِ الثانية

---

(١) جاء فرق في (أ).
(٢) جاء ريّا في (أ).
(٣) الممتع ٦٥٠/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٧٥/٤.
(٤) ص ٥٦٤.
(٥) كتاب سيبويه ٤٤٣/٤.
(٦) شرح المفصل ١٣٤/١٠ وشرح الشافية للرّضي ٢٣٦/٣.
(٧) لسان العرب **(وأث)** ٢٧١/٤.
(٨) دأث: اسم موضع، في كتاب الجزيرة للأصمعي: واد يقال له الدَّءاث به مياهٌ لبني أسد. معجم البلدان **(وأث)** ٤٧٥/٢.
(٩) شرح الشافية للرّضي ٢٣٧/٣ـ٢٣٨.

همزةَ (**وإلاّ في نحو قُوْوِلَ**[1]) مجهول قَاوَلَ ممّا يُؤدي فيه الإدغامُ (**للإلباس**) إذ لو أُدغم قُوْوِلَ المذكور لالتبسَ بِقُوِّلَ مجهولُ قَوَّلَ (**و**) **إلّا في** (**نحو** (**قَالُوْا**[2] **وَمَا**) لنا أن لا نُقَاتلَ في سبيلِ الله (**وفِيْ يَوْمٍ**[3]) كانَ مِقْدَارُهُ ألفَ سَنَةٍ من أوّلِ المثْلَين فيه ممدودٌ في آخر كلمةٍ، فإنّه يَمْتَنِعُ[4] فيه الإدغامُ محافظةً على فَضِيْلَةِ المدِّ الثّابِتِ للحرفِ الأَوّلِ قبلَ انضمامِ الثّاني من كلمةٍ أُخرى إليه، بخلافِ ﴿ءَاوَوا وَّنَصَرُوٓا﴾[5] لانتفاءِ مدِّ الأَوَّلِ، فوَجبَ[6] الإدغامُ، وبخلافِ نحو مَغْزُوّ ومَرْمِيّ ونحو مَقْرُوّ وبَرِيّ وأصلُها مَغْزُوْو ومَرْمُوْي ومَقْرُوْوْ وبريْء؛ لأنَّ الأوّلَ ليس في آخرِ كلمةٍ، وإنّما وجبَ الإدغامُ فيها مع أنَّ الإدغامَ أزالَ المدَّ؛ لأنَّ الغرضَ من القلبِ الإدغامُ فلو لو يَدْغُمْ لَزِمَ نقضُ الغَرَضِ؛ لأنَّ ذلكَ في كلمةٍ واحدةٍ، والكلمةُ موضوعةٌ على الإدغام (**و**) **إلّا** (**في نحو تُوْوِيَ**[7]) مضارع أَوَى (**وريياً**) لِلْمَنْظَرِ الحَسَنِ ممّا اجتمع فيه همزةٌ ثَمَّ واوٌ أو ياءٌ، فإنّه يمتنعُ فيه الإدغامُ (**على المختار إذا خُفِفَّ**) بقلب همزتِهِ واواً أو ياءً؛ لأنَّ الحرفَ الأوّلَ فيه: بَدَلٌ من الهمزةِ فلم يُعْتَدّ به لعروضِهِ، ومقابلَ المختارِ يجوزُ الإدغامُ فيه. وقرأ به حمزة[8] وَقْفاً، في قوله تعالى: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ۝٧٤﴾[9] اعتداداً بالعَارِضِ، أو لأنّه من رَوِيَتْ أَلْوَانُهم وجُلُوْدُهم، أي: اِمْتَلأَت وحَسُنَت والمُجَوّزُ. قال أَوَّلَ الحرفَيْنِ إذا كان

---

(١) جاء في الأصل: قوول. وما أثبته نقلاً من المتن و(أ).

(٢) البقرة ٢/٢٤٦.

(٣) السجدة ٣٢/٥.

(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٣٧.

(٥) الأنفال ٨/٧٢.

(٦) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٣٨.

(٧) الأحزاب ٣٣/٥١.

(٨) أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي المعروف بالزيّات كان أحد القرّاء السّبعة، وعنه أخذ الكسائي القراءة، وأخذ هو عن الأعمش توفي سنة خمسين ومئة، وله ستّ وسبعون سنة. وفيات الأعيان ٢/٢١٦.

(٩) مريم ١٩/٧٤ قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وهمزة والكسائي (**وَرِءْيا**) وقرا ابن عامر: (**وَرِيًّا**) السبعة في القراءات ص٤١١ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٥٦٠ـ٥٦١ والكشف ٢/٩١ والنشر ١/٤٦١.

بدلًا إن أُبْدِلَ لُزُوماً، وَجَبَ الإدغامُ لوجوبِ الإعلالِ نحو أوّب في أَأْوَبَ بهمزتَيْنِ، قُلِبَت ثانيتهما واواً وأُدْغِمَ. أو غيرَ لُزُوْمْ نحو رِئْيَا، لم يجب الإدغامُ بل يجوزُ، والمصنِّفُ استثنى خمسَ صورٍ يمتنعُ فيها الإدغام، وبقي عليه هاءُ السّكتِ نحو: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾[1]، فإنَّه يمتنعُ فيه الإدغامُ على المختار؛ لأنَّه إمّا موقوفٌ[2] عليه أو منويٌّ به الوقفُ، عليه. وعطف على عندَ سكونِ الأوّلِ قوله **(وعند تحرّكهما)** وفي نسخة تحريكهما. أي: وإدغامُ المثلينِ واجبٌ أيضاً عند تَحْرِيْكِ الحَرْفَيْنِ **(في كلمةٍ ولا إلحاقَ ولا لبسَ نحو ردَّ ويَرُدُّ)** فخرجَ ما لو كانا في كلمتين نحو ضرب بكر، فلا يجب فيه[3] الإدغامُ[4] إذ لا يجبُ تلاقِيْهِمَا، وما لو كانا في مُلْحَقٍ نحو قَرْدَدٍ[5]، إذ الإدغامُ يُنَافي الغَرَضَ من الإلحاقِ وهو رِعَايَةُ الوزنِ، وما لَوْ حَصَلَ بالإدغامِ لَبْسٌ نحو سُرُر؛ إذ لو أَدْغَمَ لم يَدْرِ أنَّه فُعُل - بضمّتين - أو فُعْل - بسكونِ العَيْنِ - بخلافِ ما عدا ذلك فيجب فيه الإدغامُ **(إلاّ في نحو حَيِيَ[6])** ممّا المِثْلَانِ فيه ياءانِ وحركةُ الثّانيةِ لازمةٌ كأحيّ **(فإنّه جائزٌ)** لا واجبٌ وإن انتفتْ عنه الموانِعُ المذكورةُ، لئلا يَلْزَم ضمُّ اليَاءِ في مضارِعِهِ، وهو مرفوضٌ - كما مرَّ في الإعلال - **(وإلاّ في نحو اِقْتَتَلَ وتتنزَّلُ وتَتَبَاْعَدُ)** مِنْ كلِّ ماضٍ أو مضارعٍ توالى فيه تاءَانِ، فإنَّ الإدغامَ فيه أيضاً جائزٌ لا واجبٌ بشرطِهِ الآتي؛ لأنَّ التّاءَ الأُولى في نحو اقْتَتَلَ في حُكْمِ المُنْفَصِلَةِ عن الثّانِيَةِ لأنَّ تاءَ الاِفْتِعَالِ

---

(١) الحاقة ٦٩/٢٨-٢٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢١٧٥/٤.

(٣) سقط فيه من (ا).

(٤) شرح المفصل ١٢٢/١٠.

(٥) قال ابن عصفور: «أن يكون الإدغام مؤدّياً إلى تغيير بناء الملحق عمّا أُلحق به نحو قَرْدَدٍ، ملحقٌ بجَعْفَرٍ، ولو أدغمت فقلت: (قَرَدٌّ) لحرَّكْتَ الرّاءَ وهي في مقابلة العَيْنِ من جَعْفَر، وسَكَّنْتَ الدّال الأولى، وهي في مقابلةِ الفاءِ في جَعْفَرٍ، فكنتَ تضعُ متحرِّكاً في مقابلةِ ساكنٍ، وساكناً في مقابلةِ مُتَحَرِّك». الممتع ٦٤٨/٢-٦٤٩. وقال في الألفية ص٦٥:
* وحَيِيَ افكُكْ، وادَّغِمْ دونَ حَذَرْ كذاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى واسْتَتَرْ

(٦) المنصف ١٨٨/٢-١٨٩ ونزهة الطرف ص١٧٦ وشرح الكافية الشافية ٢١٨٤/٤-٢١٨٥ وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٠/٦.

لا يلزمُها وقوعُ تاءٍ بعدَهَا، فهي كتاءِ نَعتْ تِلْكَ، والإدغامُ في نحوِ الأخيرَيْنِ لا يُحْوِجُ إلى همزةِ الوصلِ الممتنعِ[1] إدخالُها على المضارعِ؛ لأنَّه إنَّما يكونُ وصلًا (وسياتي) ذلك آخرَ البابَ قيل: وكان الأَوْلَى تأخيرُ، «فإنَّه جائزٌ»، عن الثلاثةِ بَعْدَهُ لاشتراكِ الجميعِ في الجَوَازِ، وأُجِيبَ بأنَّه إنَّما مَيَّزَ نَحْوَ حَيِيَ بذلك؛ لأنَّ جوازَ الإدغامِ فيه، أيِ: في بعضِهِ كثيرٌ وغيرُ مُعتَّدٍ بشيءٍ، بخلافِهِ في البقية فإنَّه في نحو اِقْتَتَلَ، قليلٌ، وفي نحو الأخيرَيْنِ[2] قليلٌ ومُقَيَّدٌ بأن يكونَ في الوصلِ لا في الابتداءِ، وبأن لا يكونَ قبله ساكنٌ صحيحٌ نحو[3] ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ﴾ ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾[4]. ويُستثنى مع ما ذَكَر مَا لَوْ كان أوّلُ المُتحرّكين مصدراً نحو دَدَن، أو مدغماً فيه نحو رَدَدَ، وما لو كانت حركةُ الثّاني عارضةً نحو اِرْدُدِ القَوْمَ، وما لو كانا في اسم على فَعَل - بفتح أوّلِهِ وفتح ثانيه -، وبضمّ أوّلِهِ وتثليث ثانيه، وبكسر أوّلِهِ وفتحِ ثانيه أو كسره - نحو لَبَب وضُعُف وذُلِلَ ورُدِدْ كذُئِلَ وكِلَل ورِدِد كإبِل، فيمتنع فيه الإدغامُ، لكن مَنْ جوّزه عند سكونِ الثاني كما سيأتي، جوّزه عند تحرُّكه بحركةٍ عارضةٍ، ومَنْ رأى أنَّ وزن رُدِد كَدُئِل أصلٌ في الفعلِ ينبغي أن يدغم فيه. فإن قلت يرد على المُصَنِّفِ نحو قُوُوْ وادْعُوُا، حيث قُلب الثّاني فيهما، ولم يدغم فيه الأوّل، قلنا: الإعلالُ مُقَدَّمٌ على الإدغامِ - كما مرَّ -. واعلم أنَّه يجوزُ فكُّ الإدغامِ الواجبِ للضَّرورةِ كقوله:

* مَهلاً أعاذِلَ قد جرَّبْتِ من خُلقي أنّـي أجـودُ لأقـوامٍ وإنْ ضَـنِنُـوا[5]

يـزيـدُ ضَـنُّـوا أي: بَـخِلوُا. وشـذَّ نـحـو قَـطِطَ[6] شَـعْـرُهُ أي: اشـتـدّت

---

(١) المفصل ص٣٩٣ والممتع في التصريف ٦٣٨/٢ وما بعدها.

(٢) أي في تتنزل وتتباعد.

(٣) النحل ٢٨/١٦.

(٤) البقرة ٢٦٧/٢.

(٥) [من البسيط]: كتاب سيبويه ٥٣٥/٣ والأصول في النحو ٤٤١/٣ والمنصف شرح التصريف ٦٩/٢ وشرح شواهد الشافية ص٤٩٠ موضع الشاهد: على أنَّ ضَنِنُوا، شاذٌّ للضرورة، والقياس: ضَنُّوا بالإدغام. شرح البيت: يا عاذلة، قد جَرَّبت من خُلقي أني أجودُ على مَنْ بَخِلَ عليَّ، وأعطي مَنْ لا ألتمسُ منه المكافأة.

(٦) لسان العرب (قطط) ٢١٨/١١.

جعودتُه، ودَبِبَتِ[١] المَرْأَةُ، أي: نبت الشَّعر على جبينها، ولَحَحَتِ[٢] العَيْنُ لَصِقَت بالرَّمص، وضَبَبَ[٣] الوَلَدُ أي: كَثُرَ ضبابُه، وذلك لبيانِ الأصلِ[٤] كالقَوَد في الإعلالِ (و) متى أُريدَ إدغامُ المِثْلَينِ وأوّلُهما متحرِّكٌ (**تُنقل حركتُه**) إلى ما قبله (**إن كان**[٥] **قبلَهُ ساكنٌ غيرُ**) حرفِ (**لينٍ**) الأولى غير مدَّةٍ ولا ياءَ تصغير (**نَحْوُ يَرِدُّ**[٦]) أصلُه يَرْدُدُ، نُقلت ضمَّةُ الدّالِ الأُولى إلى الرَّاءِ وأُدغمت. ونحو ﴿يَوَدُّ﴾[٧] أصلُه يَوْدَد الرَّجلُ. فإن كانَ قَبْلَهُ ساكنٌ وهو مَدَّةٌ أو ياءُ تصغيرٍ، سُلِبَتْ حركتُه[٨] وأُدْغِمَ؛ لأنَّ التقاءَ السَّاكِنَيْنِ مُغْتَفَرٌ في مثله نحو مَادٌّ وتُمُودَّ الثَّوْبُ وخُوَيْصَّة. وإن كان قبلَه متحرِّكٌ سُلِبَت الحركةُ أيضاً وأُدْغِمَ نحو مَدَّ ورَدَّ، الأصلُ مَدَدَ ورَدَدَ (**وَ سُكُوْنُ الوَقْفِ**) في جميع ما ذكر (**كَالْحَرَكَةِ**) في أنَّه لا يَمْنَعُ الإدغامُ كالوقفِ على مدَّ وسُرَّ (وَ) أمّا (**نَحْوُ مَكَّنَني**[٩] **وَيُمَكِّنُنِي** و﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾[١٠] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾[١١]) ممّا اجتمعَ فيه مِثلانِ ثانِيهِمَا نونُ وقايةٍ أو ضمير مجرور ومنصوب (و) إنَّما لم يجبُ إدغامُهُ مع أنَّه قد اجتمعَ فيه مِثلانِ ولا إلحاقَ ولا لبسَ لأنَّه (**من بابِ كَلِمَتَين**) لأنَّ كلًّا من

---

(١) لسان العرب (**دبب**) ٢٧٨/٤.

(٢) لسان العرب (**لحح**) ٢٤٠/١٢.

(٣) لسان العرب (**ضبب**) ٩/٨.

(٤) وردت الألفاظ السّابقة في: أدب الكاتب ص٦٠٨ والمنصف شرح التصريف ٣٠٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٢١٨١/٤.

(٥) سقط: (**كان**)، من الأصل.

(٦) شرح الملوكي في التصريف ص ٤٥٣.

(٧) البقرة ٩٦/٢.

(٨) كتاب سيبويه ٤٣٧/٤ـ٤٣٨ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٦/٣.

(٩) الكهف ٩٥/١٨. قرأ ابن كثيرٍ وحده: (**ما مَكَّنني**) بنونَيْنِ، وكذلك هي في مصاحف مكة، وقرأ الباقون: (**ما مكَّنّي**) مُدْغماً. السبعة ص٤٠٠ والكشف ٨٧/٢.

(١٠) البقرة ٢٠٠/٢.

(١١) المدثر ٤٢/٧٤. وكان مذهب أبي عمروٍ ألاّ يدغم ما التقى من الحرفين المِثْلَيْنِ في كلمةٍ، وإن كان مما يدغمه إذا انفصلا، وكانا في كلمتين إلاّ قوله: ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ و﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾. السبعة في القراءات ص١٢١ والنشر ٢٨٠/١.

نُوْنِ الوقايةِ والضميرِ المجرورِ والمنصوبِ ليسَ من نفس الكلمةِ التي اتَّصل بها فليستا في كلمة.

ثم أخذَ في بيانِ غَالِبِ ما يمتنعُ فيه الإدغامُ فقال: **(وَمُمْتَنِعٌ)** وفي نسخة ويَمْتَنِعُ **(فِي الهَمْزَةِ)** في غير نحو سَأَّال بقرنيةِ ما مرَّ[1] **(على)** قول **(الأكْثَرِ، وفي الألِفِ)** وذكرهما فيما مرَّ، إنَّما عُلم منه عَدَمُ وجوبِ الإدغام، وهو أعمُّ من امتناعِهِ مع أنَّ ما هناكَ مُقَيَّدٌ بسكونِ الأوّل، بخلافِهِ هنا في الهمزِ نحو قَرَأ أَيَةً، فما هنا أعمُّ من وجهٍ آخر **(وعِنْدَ سُكُوْنِ الثَّانِي)** من المثلينِ **(لِغَيْرِ الوَقْفِ[2])** في كلمةٍ كانا أو كلمتَيْنِ **(نحو ظَلِلْتُ ورَسُوْلُ الحَسَنِ)** إذ لو أدغمَ تَحرَّكَ الثَّاني، ولا يستقيمُ، إذ لا يجوز تحريكُ ما قبلَ الضَّميرِ المرفوعِ المتحرّك مطلقاً، ولا تحريكُ لام التَّعريفِ للإدغام. وقالَ الخَليلُ[3]: «إنَّ بعضَ العربِ يدغم نحو رَدَدْنَ، فيقولَ ردّن». قال السِّيرافي «هذه لغةٌ رَدِيَّةٌ فاشِيَةٌ في عَوَامِ بغداد» **(وتميمٌ[4] تدغمُ في نحو رُدَّ)** يا رجلُ **(ولم يَرُدَّ)** ممّا سكونَ الثَّاني فيه عَارِضٌ إذ أصلُ ذلك اِرْدُدْ ولم يَرْدُدْ، فالسُّكونُ فيه عارضٌ، لوجودِ مقتضيهِ، فلا يعتدّ به، ويفرقون بين ذلك، وبين ظَلَلْتُ، مع أنَّ السُّكونَ فيه عارضٌ[5]، بأنَّ السُّكونَ في ظَلَلْتُ لا ينفكُّ بخلافِهِ فيما ذُكِرَ، فإن قيل دخولُ الجازمِ في لم يَرْدُدْ نظيرُ الاتّصال بالضَّميرِ في ظَلَلْتَ، قلنا التَّاءُ كجُزْءٍ من الكلمةِ بخلافِ الجازم. أمّا الحجازيونَ فلا يدغمونَ في ذلك اعتداداً بالعارضِ، ومحلُّ الخلافِ إذاَ لم يتَّصل بهما ضميرٌ بارزٌ مرفوعٌ، أو نونُ توكيدٍ، وإلّا امتنعَ الإدغامُ إن كان الضَّميرُ متحرّكاً نحو اِرْدُدْنَ على الأكثر، ووجب إن كان ساكناً نحو ردَّا ردُّوا رُدِّيْ أو اتَّصلَ بهما نون تأكيدٍ نحو رُدُّنَّ،

---

(١) قال سيبويه: «أمّا الهمزتانِ فليس فيهما إدغامٌ في مثل قولك: قرأ أبوك». كتاب سيبويه ٤/٤٤٣.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٢١-١٢٢ والمعرَّب ١/٣١٨.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٦/١٠٦.

(٤) قال سيبويه: «ولكنَّ بني تميم أدغموا ولم يشبّهوها برَدَدْتُ، لأنّه يُدركُها التثنيةُ، والنونُ الخفيفةُ والثقيلةُ، والألفُ واللاَّمُ، فَتُحَرَّكُ لهنَّ». كتاب سيبويه ٤/٤٧٣ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٩١.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٤٤ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٠-٢١٩١.

واتّفقوا على وجوب الإظهارِ في فِعْلِ التَّعَجُبِ نحو أَحْبِبْ بهِ؛ لأنَّه غيرُ متصرِّف، وعلى وجوبِ الإدغامِ في هَلُمَّ، وعَطَفَ على «في الهمزةِ» قَوْلَهُ: **(وعِنْدَ الإلْحَاقِ و)** عند **(اللَّبْسِ بِزِنَةٍ أُخْرَى نحو قَرْدَدَ)** مثالٌ للمُلْحَقِ **(وسُرُرُ)** مِثَالٌ للمُلْبَس، وتقدّما، ومن الملبس قُوول ـ وتقدّم ـ ونحو طَلَلَ وشَرَر؛ لأنَّه لو أدغَمَ لم يُعلم أنَّه فَعَلَ ـ بالفتح ـ فَسُكِّنَ للإدغام، أو فَعْلْ ـ بالسُّكون[1] ـ. فإن قيل: فقد أدغموا رَدَّ ومَدَّ مع وجودَ اللَّبسِ. قلنا: الإدغامُ ينفكُّ مع الضَّميرِ نحو رَدَدْتُ، بخلافِ نحو طَلَل وشَرَر من الأسماءِ، ولأنَّه ليس في الفعلِ الثلاثيِّ[2] ما هو ساكنُ العَيْنِ وضعاً، فالسُّكونُ فيه عارضٌ بخلافِ الاسم، وإذا كان وضعُ الفعلِ تحريكُ عينه فخصوصية حركتِهِ من ضمٍّ وفتح وكسرٍ تُعْلَمُ في الماضي من المضارع وعند اتِّصالِ ما يُوجبُ الانفكاكِ. وأمّا قولُهم قَصٌّ[3]، بمعنى قَصَصٍ، لرأسِ الصَّدرِ، فليس ممّا اجتمع فيه مِثْلَانِ مُتحَرِّكانِ، وأُدْغِمَ، بل هما اسمانِ أحَدُهما مُتحرِّكُ العَيْنِ، والآخرُ ساكنُها كنَشْرٍ[4] ونَشَرَ **(و)** يمتنع[5] **(عِنْدَ سَاْكِنٍ صحيحٍ قَبْلَهُمَا)** أي: المِثْلَيْنِ وهما **(في كَلِمَتَيْنِ نحو قَرْمُ[6] مَاْلِك)** بالرّاءِ، أي: سيدّه، إذ لو أَدْغَمَ، فإنْ لم تُنقَل حركةُ الأوّلِ لَزِمَ التقاءُ السَّاكِنَيْنِ على غَيْرِ حَدِّهِ أو نُقِلَتْ لَزِمَ تَغْيِيْرُ بناءِ الكلمةِ[7]. وخرجَ بالصَّحيحِ حَرْفُ العِلَّةِ، فيجوزُ عندَهُ الإدغامُ سواءٌ أكان حرفَ[8] مدٌّ نحو النَّاس سَوَاْء والرحيْمُ[9] ﴿ملِكِ﴾ أم لا نحو قَوْمُ

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٢٣ والممتع في التصريف ٢/٦٤٤ـ٦٤٥.

(٢) شرح المفصل ١٠/١٢٣.

(٣) لسان العرب **(قصص)** ١١/١٩١.

(٤) المنصف شرح التصريف ٢/٣٠٥ـ٣٠٦ وأدب الكاتب ص٥٢٧ والأصول في النحو ٣/٦٠٤.

(٥) سقط من الأصل **(يمتنع)** وقد أثبته نقلاً من **(أ)**.

(٦) لسان العرب **(قرم)** ١١/١٣٠.

(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٣٨ وما بعدها، والأصول في النحو ٣/٤١١.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٤٣٧ـ٤٣٨ والأصول في النحو ٣/٤١٠ـ٤١١ والتكملة ص٢٧٥ والممتع في التصريف ٢/٦٥١.

(٩) الفاتحة ١/٢.

مَالك بالواو، ومنعه بعضهم في الشقِّ الثّاني (**وحُمِلَ قولُ القُرَّاءِ**[1]) بجواز الإدغامِ وإن كان السّاكنُ حرفاً صحيحاً (**على الإخفاءِ**) فليس إدغاماً محضاً، جَمْعاً بين مذهبِهم ومذهبِ النَّحويين، إذ الإخفاءُ قريبٌ من الإدغامِ.

قال المصنِّف في شرح المفصل: وهذا الجوابُ للشَّاطبي[2]. قال[3]: «وهو وإنْ كانَ جَيِّداً إلّا أنَّه لم يَثْبُت أنَّ القُرَّاء امتنعوا من الإدغام المَحْضِ. قال: والأَولى الرَّدُّ على النحَّويين، إذ لا يكون قولُهم حُجَّةً إلّا إذا اجتمعوا، ومن القرّاءِ جماعةٌ منهم يقرؤون بالإدغام، فلا يكونُ قولُهم حجّة. بل لو قُدِّرَ أنَّه ليس من القُرَّاءِ نَحْوِيٌّ كان قَولُهم أولى؛ لأنَّهم ناقلونَ هذه اللُّغَةَ، وهم مشاركونَ للنحَّويين في نقل اللّغةِ، فلا يكونُ إجماعُ النحَّويين حَجّةً دُوْنَهُم. وحينئذٍ فالمصيرُ إلى قولِ القُرَّاءِ أَولى؛ لأنَّهم ناقلونَ عَمَنْ ثَبت عصمتُه عن الغَلَطِ في مثله، ولأنَّ ما نقلَهُ القُرَّاء ثبت تواتراً، وما نقلَهُ النحويون آحادٌ، ولو سُلِّم أنَّ مثلَ ذلك ليس تواتراً. فالقرّاءُ أعدلُ وأكثر، فالرُّجوعُ إليهم أَولى»[4] (**و**) الإدغامُ (**جائزٌ فيما سوى ذلك**) أي: ما ذكر من الوَاجِبِ والمُمْتَنِعِ. واعترض عليه بأنَّ المِثْلَيْنِ إذا كان أوّلُهما كلمةٌ لا يصحُّ الابتداءُ بها نحو اخشيْ يَاْ هندُ، فإنَّ إدغامَهُ جائزٌ؛ لأنَّه كجزءِ الكلمةِ، ويُجاب بأنَّ مفهومَ قولِهِ ـ فيما مرَّ ـ عند تحركهما في كلمة، فيه تفصيلٌ بين ما يكونُ أَوَّل المِثْلَيْنِ كلمة يصحُّ الابتداءُ بها كالمثالِ المُعْترض به، وما لا يكونُ، كذلك كاخشيْ يَاْ هِنْدُ، وضربَ بَكر ومثلُ ذلك لا يعترض به.

---

(١) التيسير ص٢٥ والنشر ٢٩٨/١.

(٢) القاسم بن فِيْرة بن خلف بن أحمد أبو القاسم وأبو محمد الشاطبي الرُّعيني الضرير ولد في آخر سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمئة بشاطبة، قرأ ببلده القراءات وأتقنها على النفزي. توفي سنة تسعين وخمسمئة بالقاهرة. سير أعلام النبلاء ٢٠/٢.

(٣) قال في الوافي في شرح الشاطبية ص٦٧:

* وإدغامُ حَرفٍ قَبْلَهُ صَحَّ ساكنٌ عَسِيرٌ، وبالإخفاءِ طَبَّقَ مِفْصَلا
* خُذِ العَفْوَ وأْمُرْ ثمَّ من بَعْدِ ظُلْمِهِ وفي المَهْدِ ثمَّ الخُلْدِ والعِلْم فاشملا

سرّ صناعة الإعراب ٦/١ ـ ٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(٤) سرّ صناعة الإعراب ٦/١ـ٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(المتقاربان) أي: هذا مبحثهما **(ونعني بهما ما تَقَارَبَا في المَخْرَجِ أو في صفةٍ تَقُوْمُ مقامَهُ)** كالجَهْرِ والهَمْسِ. ومخرجُ الحرفِ مكانُه الذي يخرج منه، ومعرفة ذلك بأن تسكِّنَهُ، وتُدْخِلَ عليه همزةَ[١] الوَصْلِ وتنظرَ إلى أين ينتهي الصّوتُ، فحيثُ انتهى فثمَّة مخرجُه. ألّا ترى أنَّك تقول: «اِبْ» فتجد الشَّفتَين قد انطبقَتْ إحداهُمَا على الأخرى، وهذه الهمزةُ مكسورةٌ إلّا أن يكونَ الحرفُ الذي أُريد امتحانُه الألفَ فتكونُ مفتوحةً؛ لأنَّ الألفَ لا تثبتُ بعدَ كسرةٍ. قال بعضُهم: والذي يقتضيه النَّظرُ الصّحيحُ أنَّها لا يُؤتى بها قَبْل الألفِ، بل يُؤْتَى باللَّامِ مكانَها فيقال «لا» لأنَّه الحرفُ الذي استُعير للنُّطقِ بمسمَّى ألف اسمٌ، إذ ألفَ اسم للحرفِ الأخير من نحو الفتى والعصى وأمَّا قولُ العَوَامِ لَامَ ألف، فخطأٌ **(ومخارج[٢] الحروف ستة عشر)** مَخْرَجاً **(تقريباً)** بحسب الأماكن؛ أمّا بحسَب الجهاتِ فأربعٌ: الحَلْقُ واللّسَانُ والشَّفتانِ والخَيَاشِيم ـ وستأتي في كلامه ـ **(وإلاّ)** أي: وإن لم تكنِ المخارجُ ستةَ عشر تقريباً **(فلكلٍّ)** من الحروفِ وهي تسعةٌ وعشرونَ[٣] **(مخرجٌ)** مُخَالِفٌ لمخرج غيرِهِ وإلّا لكانَ إيّاهُ. فالمخارجُ حقيقةً بِعِدَّةِ الحروف؛ لأنَّ اختلافَ المخارجِ وآلاتِ التَّقطيع هو المُوْجِبُ لاختلافِ الهَيْئَاتِ القَائِمَةِ بالأصواتِ **(فللهمزةِ والهاءِ والألفِ[٤])** من المخارج **(أَقْصَى الحَلْقِ)** أي: أَبْعَدَهُ عن الفَمِ بهذا الترتيب فأبعدُ الحروفِ مَخْرَجاً الهمزةُ، ولذلك ثَقُلَ إخراجُهَا، فالهاءُ فالألفُ، وسوَّى أبو الحسن[٥] بين الهاءِ

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٦/١ـ٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠.

(٢) قال أبو حيان: «والمخارج ستة عشر، خلافاً لقطرب والجرمي والفرّاء وابن دريد في زعمهم أنَّها أربعة عشر». ارتشاف الضرب ٥/١ والنشر ٩٨/١ والجمل في النحو ص٤١٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٥/١ وهي عند المبرِّد ثمانية وعشرون حرفاً، والمقتضب ٣٢٨/١.

(٤) كتاب سيبويه ٤٣١/٤ـ٤٣٢ وسرّ صناعة الإعراب ٤٦/١ والجمل في النحو ص٤١٠ والممتع في التصريف ٦٦٨/٢.

(٥) قال ابن جني: «زعم أبو الحسن أنَّ ترتيبها الهمزة، وذهب إلى أنَّ الهاء مع الألفِ لا مثلها وبعدها». سرّ صناعة الإعراب ٤٦/١ وارتشاف الضرب ٦/١.

والألفِ. وردَّ[١] بأن الألف إذا حُرِّكت انقلبتْ إلى الهمزةِ ولو كانت الهاءُ من مَخْرَجِهَا كانت أقربَ إليها من الهمزةِ فكانَ ينبغي أن تُقلبَ إليها، وأجيب بأن هذا يدلُّ على فسادِ مَذْهَبِكُم؛ لأنَّ الهاءَ أقربُ إليها عندكم مِن الهمزةِ، فلو كانَ الانقلابُ لِلْقُرْبِ لانقلبت هاءً، فلمَّا انقلبت همزةً، دلَّ على أنَّه لا فاصلَ بينها وبينَ الهمزةِ ولم تُقلبْ إلى الهاءِ مَعَهَا في المكانِ، وضُعِّفَ بأنَّ المانعَ من قَلْبِهَا إليها خفاءُ الهاءِ لا كَوْنُهَا في مكانِها، هذا مع أَنَّهما لو اتَّحدا مخرجاً لم يَتَمَيَّز أَحَدُهُمَا عن الآخر **(وللعين[٢] والحاء)** المهملتين من المخارج **(وسطه)** أي: الحلقُ بهذا التَّرْتِيْبِ فأبعدُهُمَا عن الفَم العَيْنُ ثم الحاءُ **(وللغين والخاء)** المعجمتين **(أدناه[٣])** أي: الحلقُ؛ بهذا التَّرْتيبِ فهذه الحروفُ السبعةُ حلقيةٌ، فلِلْحَلْقِ سبعةُ أَحْرُفٍ، ومَخَارِجُهَا ثلاثةٌ. **(ولِلْقَافِ)** من المَخَارِجِ **(أقصى اللِّسَانِ)** أي: أَبْعَدَهُ عن الفَم **(وما فوقَهُ)** من الحَنَكِ الأَعْلَى **(ولِلْكَافِ مِنْهُمَا)** أي: من أقصى اللِّسَانِ وما فوقَهُ من الحَنَك **(ما يليهما)** فَمَخْرَجُهُمَا[٤] أَقْرَبُ إلى الفَم من مخرجِ القَافِ كما يُعْرَفُ بالوَقْفِ عليهما. **(ولِلْجِيْمِ[٥] والشِّيْنِ)** المُعْجَمَةِ **(واليَاءِ)** المُثَنَّاةِ التَحْتِيَّةِ **(وسط اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى)** **(وللضَّادِ[٦])** المُعْجَمَةِ

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٤٦/١-٤٧ وشرح المفصل ١٢٤/١٠ والممتع في التصريف ٦٦٨/٢ وشرح الشافية ٢٥١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٧/١.

(٣) الواضح في شرح المقدّمة الجزرية ص٩:

* أدناهُ غَـيْـنٌ خـاؤُهـا، والـقـافُ ... أقـصـى الـلِّـسـان فـوقُ ثـمَّ الـكـافُ

ترتيبُ مخارج الحروفِ في: كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ والأصول في النحو ٤٠٠/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٤٧/١ والممتع في التصريف ٦٦٩/٢ وارتشاف الضرب ٧/١.

(٤) جاء في الأصل: فمخرجها. وما أثبته نقلاً من (أ).

(٥) الواضح في شرح المقدّمة الجزرية ص٩:

* أَسْفَلُ، والوَسْط فَجِيْمُ الشِّينِ يا ... والـضَّـادُ مـن حـافَـتِـهِ إذ وَلِـيَـا

والجمل في النحو ص٤١٠ وارتشاف الضرب ٨/١.

(٦) كتاب سيبويه ٤٣٣/٤ وسرّ صناعة الإعراب ٤٧/١ وشرح الشافية للرّضي ٢٥٢/٣ والممتع في التصريف ٦٦٩/٢ وارتشاف الضرب ٩/١.

من المَخَارِج (**أَوَّلُ إحدى حافَّتَيْهُ**) أي: اللِّسَانِ، أي: أَحَدُ جانبيه الأَيْمَنِ أو الأَيْسَرِ (**وما يليها من الأضراسِ**) وإخراجُها من الجانبِ الأَيْسَرِ أَكثرُ وأَيْسَرُ عندَ الأكثرِ، وقد يستويان عند بَعْضِهِم.

(**وَلِلاَّمِ**[١]) من المَخَارِجِ (**ما دونَ طَرَفِ اللِّسَانِ**) يعني أَوَّلَهُ مُمْتَدّاً (**إلى منتهاهُ وما فوق ذلك**) من الحَنَكِ الأَعْلَى فُوَيْقَ الضَّاحِكِ والنَّابِ والرُّبَاعِيَّةِ والثَّنِيَّةِ وليس في الحروف أَوْسَعُ مَخْرَجاً منه.

واعلم أنَّ الأسنانَ[٢] أربعةُ أقسام[٣]: ثَنَايَا وهي الأسنانُ المتقدِّمةُ اثنتانِ فوق اثنتان تحت، ورَبَاعيَّات ـ بفتحِ الرَّاءِ وتخفيفِ البَاءِ ـ وهي الأربعُ خَلْفَهَا وهي الثنايا لِلْقَطْعِ، وأنيابٌ وهي أَرْبَعٌ أخرى خلفَ الرباعيات لِلْكَسْرِ، والبقيةُ وهي عشرونَ في الغالب: أضراسٌ منها[٤] الضَّوَاحِكُ وهما أربعةٌ من الجانبين، ثم الطَّواحين اثنا عشر من الجانبين، ثم النَّواجِذُ من كلِّ جانبْ ثِنْتَانِ، واحدةٌ من فوق وأخرى من تحتٍ يُقال لها ضِرْسُ الحُلْمِ وضِرْسُ العَقْلِ.

(**وللرَّاءِ**[٥] **منهما**) أي: ممَّا دونَ طَرَفِ اللِّسَانِ وما فَوْقَهُ (**ما يليهما وللنُّونِ منهما ما يليهما**) بَعْدَ الرَّاءِ فمخرجُ الرَّاءِ أَدْخَلُ من مَخْرَجِ النُّونِ وأخرجُ من مَخْرَجِ اللَّامِ؛ كما يُعرف بالوَقْفِ عَلَيْهِمَا. وهذا سرُّ إفرادِ كلٍّ من الرَّاءِ والنُّونِ بالذِّكْرِ (**وللطَّاءِ**[٦] **والدَّالِ**) المُهْمَلَتَيْنِ (**والتَّاءِ**) المُثَنَّاةِ الفَوْقِيَّةِ من

---

(١) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص١٠:
* والأَضْرَاسَ من أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاها والَّلامُ أدناها لِمُنْتَهَاها
وسرّ صناعة الإعراب ٣/٤٠٠ والممتع في التصريف ٢/٦٦٩ـ٦٧٠ وارتشاف الضرب ١/٩.
(٢) جاء في الأصل: أنَّ الإنسان. وهو تحريفٌ.
(٣) أدب الكاتب ص١٤٩ـ١٥٠ وارتشاف الضرب ١/٩.
(٤) جاء في الأصل: فمنها.
(٥) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص١١:
* والنُّونُ من طَرَفِهِ تحتُ اجعلوا والرَّا يُدَانيه لِظَهْرِ أَدْخَلُ
وكتاب سيبويه ٤/٤٣٣ وارتشاف الضرب ١/١٠.
(٦) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص١٢:
* والطَّاءُ والدَّالُ وتَا منهُ ومِنْ عُلْيَا الثَّنايا، والصَّفيرُ مُسْتَكِنْ =

المخارج (**طرفُ اللِّسَانِ وأُصُوْلُ الثَنَايَا**) العُلْيَا، وقد يكون ذلك من بَعْدِهَا عند سلامةِ الطَّبْعِ (**وللصَّادِ**) المُهْمَلَةِ (**والزَّاي والسِّين**) المُهْمَلَةِ، طرفُ اللِّسَانِ والثنايا السُّفلى نفسها (**وللظَّاءِ**[1] **والذَّالِ**) المُعْجَمَتَيْنِ (**والثَّاءِ**) المُثلثة (**طرفُ اللِّسَانِ وطَرَفُ الثَّنَايَا**) العُلْيَا. قال في شرح الهادي: «وينبغي تقديمُ السِّين على الزَّاي؛ لأنَّها أَدْخَلُ في الفَم، فهي مُقَدَّمةٌ فـي المَخْرَج»[2]. والشَّاطبي[3] قدَّم هذه الثَّلاثَةِ على أَحْرُفِ[4] الصَّفِيْر[5]، والمصنِّفُ عَكَسَ وهو أَوْجَهُ؛ لأنَّ هذه الثلاثة لها أطرافُ اللِّسَانِ وأطرافُ الثنايا. وأَحْرُفَ الصَّفِيرِ لها طرفُ اللِّسَانِ ونفسُ الثَّنَايَا، والثَّنَايَا سابقةٌ على أطرافها.

وبما تقرَّرَ عُلِمَ أنَّ لنا تسعةَ أَحْرُفٍ لِطَرَفِ اللِّسانِ مع ما يشارِكُه من الثَّنايا: ثلاثةٌ لها وثلاثةٌ لأُصولها وثلاثةٌ لأطرافها وأنَّ لِلِّسَانِ مع ما شاركه ثمانيةَ عشرَ حَرْفَاً وأنَّ مخارجَهَا عشرةٌ (**وللفاءِ**[6] **بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وطَرَفُ الثَّنَايَا العُلْيَا**) والمرادُ بالثنايا هنا وفيما مرَّ الثنيتانِ، وإنما عبرَّ بلفظِ

= وكتاب سيبويه ٤٣٣/٢ والأصول في النحو ٤٠٠/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ وارتشاف الضرب ١٠/١.

(١) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص١٢:

* منه ومن فَوْقِ الثَّنايا السُّفْلَى والظَّاءُ والذَّالُ وثا لِلْعُلْيا

كتاب سيبويه ٤٣٣/٢ والأصول في النحو ٤٠١/٣ وسر صناعة الإعراب ٤٧/١ والممتع في التصريف ٦٧٠/٢.

(٢) وممَّنْ قدَّم السِّينَ على الزّاي: صاحب العين ٥٨/١ والمبرِّد في المقتضب ١٩٣/١.

(٣) جاء في الوافي في شرح الشاطبية ص٣٨٩ـ٣٩٠:

* وَمِنْه ومِنْ عُلْيَا الثَّنايا ثلاثةٌ ومِنْهُ ومِنْ أَطْرَافِهَا مِثْلُهَا انْجَلَى

* ومِنْهُ ومِنْ بينِ الثَّنَايا ثلاثةٌ وحَرْفٌ من أَطْرَافِ الثنايا هي العُلاَ

(٤) سقط من الأصل: وأحرفُ الصَّفِيرِ لها طرفُ اللسان، ونفسُ الثنايا. وقد أثبتها نقلاً من (أ).

(٥) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص٢٣:

* صفيرُها صادٌ وزايٌ سين قَلْقَلَةٌ قطبُ جَدٍ، واللِّيْنُ

كتاب سيبويه ٤٣٣/٣ وارتشاف الضرب ١٠/١.

(٦) الواضح في شرح المقدمة الجزرية ص١٣:

* من طَرَفَيْهِمَا ومن بَطْنِ الشَّفَهْ فالفَا مع أَطْرَافِ الثَّنايا المُشْرِفَهْ

الممتع في التصريف ٦٧٠/٢ وارتشاف الضرب ١٠/١.

الجَمعِ لأَنَّهُ أخذ مع كونه معلوماً (**وللبَاْءِ**) الموحدة (**والميم والواو ما بين الشفتَين**) فهذه الأحرفُ الأربعةُ مخرجُهَا الشَّفَةُ وإن كانَ بمشاركةِ غيرِهَا في البَعْضِ، ويُقال لها شَفَهِيَّةٌ[1] أو شَفَوِيَّةٌ على الخلافِ في أنَّ لامَ الشفةِ هاءٌ وهو المختارُ أو واوٌ، فهذه خمسةَ عشرَ مخرجاً للحروفِ المذكورةِ. وأمَّا السادسَ عشرَ وهو الخَيْشُوْمُ فهو للنُّوْنِ الخَفِيَّةِ ـ وستأتي ـ.

ولما فَرَغَ من مخارجِ الحروفِ أَخَذَ في بيانِ مخارجِ ما يَتَفَرَّعُ عليها فقال (**ومَخْرَجُ المُتَفَرِّعِ عَلَيْهَا واضحٌ**) لأَنَّها حروفٌ تَحْدُثُ من إشْرَابِ بعضِ الأُصولِ صَوْتَاً غَيْرَهُ، ولهذا كانت متفرِّعَةً عليها وإلا فهي هي لكنها أُزِيْلَتْ عن معتمد أُصُوْلِهَا فتغيرَّت جُرُوْسُهَا. وبهذا اندفع ما يقالُ لِمَ جعلتم مَخْرَجَ النُّوْنِ الخَفِيَّةِ زَائِداً على المخارج الخمسة عشر ولَمْ تجعلوا مخارجَ المتفرغة كذلك (**والفَصِيْحُ**) من المتفرع (**ثَمَاْنِيَةٌ: همزةٌ[2] بَيْنَ بَيْنَ**) وهي (**ثلاثةٌ**) بين الهمزةِ والألفِ أو الياءِ أو الواو (**والنونُ[3] الخَفِيَّةُ**) وهي الواقعةُ قبل حروفٍ[4] ـ يأتي بيانها ـ (**نحو عَنْكَ**) وسُمِّيَت خَفِيَّةً لِخَفَائِهَا عند الحروفِ المُشَارِ إليها وتُسمَّى أيضاً خَفِيْفَةً[5] لِسُكُوْنِهَا ومَخْرَجُهَا الخَيْشُوْمُ[6] فقط، وهو أَقْصَى الأَنْفِ، ويَظْهَرُ عند إمْسَاْكِهِ (**والفُ الإمالةِ[7]**) كرَمَى وسمَّاهُ سيبويه ألفُ التَّرْخيم؛ لأنَّ التَّرخيم[8] تَلْيِيْنُ الصَّوْتِ ونُقْصَانِ الجَهْرِ فيه (**ولامُ[9] التَّفخيمِ**) وهي التي تَقَعُ قَبْلَ مفتوحٍ

---

(١) الأمالي الشجرية ٢/٥٢ـ٥٣ وشرح الملوكي ص٤١٨ـ٤١٩ والممتع في التصريف ٢/٦٢٤ـ٦٢٥ وارتشاف الضرب ١/١٠.

(٢) المفصل ص٣٩٤ والمقتضب ١/٣٣٠.

(٣) الأصول في النحو ٣/٤٠١ والمفصل ص٣٩٤ وارتشاف الضرب ١/١١.

(٤) جاء في الأصل: حرف. وهو تحريفٌ.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٣٤ والمقتضب ١/٣٣٠ والأصول في النحو ٣/٣٩٩ـ٤٠١ والممتع في التصريف ٢/٦٦٢.

(٦) لسان العرب (**خيشم**) ٤/١٠٣ وارتشاف الضرب ١/١١.

(٧) شرح المفصل ١٠/١٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٥٥ وارتشاف الضرب ١/١٢.

(٨) التَّرخيمُ: حذفُ آخرِ الاسم تخفيفاً. التعريفات ص٧٨.

(٩) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٥٥ وارتشاف الضرب ١/١٣.

أو ساكنٍ من صادٍ أو ضادٍ أو ظاءٍ كصَلَاةٍ ويُصَلُّون وكذا لامُ الله، إذا كانَ قَبْلَهَا ضمَّةٌ أو فتحةٌ (**والصَّادُ**[1]) التي (**كالزّاي**) أي: بينهما (﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾[2] **والشّين**[3]) التي (**كالجيم**) نحو: أَشْدَقَ ـ وتقدَّما في باب الإبدال ـ وزادَ سيبويه[4] الألفُ التي يُنْحَى بها نحو الوَاوِ كالصَّلاة والزَّكاة والحياة وهي لغةُ أهل الحجازِ ولهذا تُكتبُ بالواو على زعمهم (**وأمَّا الصَّاد**[5]) التي (**كالسِّين**) كسبغ في صبغ (**والطَّاءُ**) التي (**كالتاء**) وهي في لسانِ العِرَاقِ كثيرةٌ كسُلْتَانٍ في سُلْطَانٍ، وينشأ هذا من لغة[6] العَجَم؛ لأنَّ الطاءَ ليست من لغتهم فإذا تكلَّموا بها ضَعُفُوْا عَنْهَا، (**والفاءُ**[7]) التي (**كالباءِ**) وفي المفصَّل[8] وغيرِهِ، والباءِ كالفاءِ (**والضَّادِ**[9]، **الضَعِيْفَةُ**) أي: التي يكون مخرجُهَا بين مَخْرَجَيْ الضَّادِ والظَّاءِ (**والكافِ**) التي (**كالجيمِ**) نحو جَدَّ في كَدَّ (**مُسْتَهْجَنَةٌ**[10]) مُسْتَقْبَحَةٌ؛ لأنَّها لـم تُوْجَد في كلامِ الفُصحاءِ والمُسْتَهْجَنَةُ نَشَأَتْ من مُخَالَطَةِ العَرَبِ العَجَمَ، وذلكَ حينَ جاءَ الإسلامُ واقْتَنَوْا الإمَاءِ من غيرِ

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢ وسر صناعة الإعراب ١/٥٠ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥.

(٢) النساء ٤/١٢٢ والتيسير ص٩٧.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢ وسرّ صناعة الإعراب ١/٥٠ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥ وارتشاف الرب ١/١٢.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢ وشرح المفصل ١٠/١٢٨ والممتع في التصريف ٢/٦٦٦.

(٦) شرح المفصل ١٠/١٢٨ والممتع في التصريف ٦/٦٦٧.

(٧) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٥٦.

(٨) المفصل ص٣٩٤ والممتع في التصريف ٢/١٦٧.

(٩) قال الرّضي: «قال السِّيرافي: إنّها لغةُ قوم ليس في لغتهم ضادٌ، فإذا احتاجوا إلى التكَّلم بها في العربيةِ اعْتَضَلَتْ عليهم، فربَّما أخرجوها ظاءً؛ لإخراجهم إياها من طرف اللِّسان وأطرافِ الثنايا العليا، وربَّما تكلّفوا إخراجها من مَخْرَجِ الصَّادِ، فلم يتأتَّ لهم، فخرجت بين الضَّادِ والظاء». شرح الشافية ٣/٢٥٦ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٦.

(١٠) كتاب سيبويه ٤/٤٣٢ وشرح المفصل ١٠/١٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٢/٢٥٧ والممتع في التصريف ٢/٦٦٥.

جِيْلِهِم، وجاءَ منهم أولادٌ أَخَذُوا حروفاً من لغةِ أمهاتِهم فخلطوها بلغةِ العربِ **(وأمَّا الجيمُ)** التي **(كالكافِ، والجيمُ)** التي **(كالشِّينِ**[1] **فلا يتحقَّق)** شيءٌ منهما لأنهما[2] بعينِهِمَا، الكافُ كالجيم والشينُ[3] كالجيم اللَّذين تقدَّما، لا فرقَ إلا من حيث الفرعيَّةُ والأصالةُ فأصول حروفَ التهَّجي التي[4] هي تسعة[5] وعشرون لم يكمل عددها إلّا في لغة العرب ولا طاءَ[6] في لغة العَجَم كما مرَّ ولا همزَةَ فيها إلّا في الابتداء، ولا ضادَ[7] إلّا في العربيةِ ولذلك قالَ صلى اللهُ عليه وسلَّم[8]: **«أنا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضَّاد»**.

قال في شرح الهادي، وعَدُّ لام ألف حرفاً مُسْتَقِلاً عاميٌّ لا وَجْهَ له، وتقدَّمَ فيه كلامٌ وبعضهم لا يعد الهمزَة حرفاً مستقلاً.

وتنقسم الحروف بِحَسْبِ صِفَاتِهَا إلى أقسام للفرقِ بَيْنَ ذَوَاتِهَا إذ لولاها لا تَحْدُثُ الأصواتُ كما أنَّه لولا اختلافُ المَخَارِجِ لاتَّحدَ اللَّفظُ، وقد أَخَذَ في بيانِ المشهورِ منها وهو ثماني عشرةَ فقال: **(ومنها المجهورة والمهموسة ومنها الشديدةُ والرِّخْوَةُ وما بينهما ومنها المُطْبَقَةُ)** بفتح الباء **(والمنفتحة ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذَّلاقة)** بالمعجمة **(والمُصْمَتَةُ)** بفتح الميم الثانية **(ومنها حروف القلقلة و)** حروف **(الصَّفير و)** منها **(اللَّيِّنَةُ والمُنْحَرِفُ والمُكَرَّرُ والهَاوِي والمَهْتُوْت،**

---

(١) ارتشاف الضرب ١/١٣-١٤.

(٢) سقط من الأصل: لأنَّهما. وقد أثبتها نقلاً من (أ) لضرورة السِّياق.

(٣) سقط من الأصل: والشين كالجيم. وقد أثبتها نقلاً من (أ).

(٤) سقط التي هي من (أ).

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٣١ والأصول في النحو ٣/٣٩٩ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤١-٤٥.

(٦) قال السيوطي: «ومما اختصت به لغةُ العربِ الحاءُ والظّاءُ، وزعمَ قومٌ أنَّ الضّاد مَقصورةٌ على العرب دون سائر الأمم». المزهر ١/٣٢٩.

(٧) قال ابن جني: «واعلم أن الضَّادَ للعربِ خاصة، ولا توجد في كلام العجمِ إلاَّ في القليل». سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٤.

(٨) ورد في ضعيف الجامع الصغير ص١٨٧: «أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر».

فالمجهورة[1] **ما يَنْحَصِرُ)** أي: يَنحبسُ بمعنى ينقطع **(جَرْيُ النَّفَسُ مع تَحَرُّكِهِ)** سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ الجهرَ بالشيء، الإعلانُ به ولما امتنع جَرَيَانُ النَّفَس معها، انْحَصَرَ الصَّوتُ بها فَقَوِي التَّصويت **(وهي ما عَدَا حروف سَتَشْحِثُكَ)** بمثلثة بعد الحاء **(خَصَفَه)** أي: ستُلحُّ وتَكُدُّ عليك في السُّؤَال هذه المرأة أو القبيلة. فالمجهورة تسعةَ عشر حرفاً **(والمهموسةُ**[2] **بخلافِها)** أي: بخلاف المجهورة فهي مالا ينحصر جَرْيُ النَّفَس مع تحرُّكِهِ، وهي الحروف المجموعة فيما ذكر وسُمّيت بذلك أخذاً من الهَمْسِ وهو الإخفاءُ؛ لأنَّ جَرَيَانَ النَّفَسِ معها يقتضي أن لا يقوى الصَّوتُ بها قُوَّةَ المجهورةِ **(ومُثِّلاْ)** أي: المجهورة والمهموسة **(بِقَقَقَ وكَكَكَ)** باللَّف والنَّشر المرتَّب فإنَّك تَجِدُ النَّفَس في الأُوْلى محصوراً، وفي الثَّانيةِ جَارِياً مع النُّطْقِ بها غيرَ محصورٍ، وإنَّما مَثَّلَهُمَا بالقَاْف والكَاْفِ؛ لأنَّهما مُتَقَاْرِبَاْنِ، وإذا ظَهَرَ تَبَاْيُنُ القِسْمَيْنِ فيهما كان في المُتَبَاْعِدَيْنِ أَظْهَر. وحرفُ المِثَاْلَيْنِ كلُّها مُتَحَرِّكَةٌ بالفَتْحِ، ولا يُنَوَّنُ آخرُها؛ لأنَّها ليست كلمة ذاتِ معنى وإنَّما هي أحرف صوت بها **(وخَاْلَفَ بعضُهم)** في القِسْمَيْنِ **(فَجَعَلَ الضَّادَ والظَّاء والذَّال)** المُعْجَمَاْتِ **(والزَّاي والعينَ والغينَ والياءَ)** المُثَّناة التحتية **(مِنَ المَهْمُوْسَةِ والكاف والتَّـاء)** المُثَّناة الفوقية **(من المَجْهُوْرَةِ، ورأى أنَّ الشِّدَةَ تُؤَكِّدُ الجَهْرَ)** وليس كذلك وإنَّما الشِّدَةُ[3] انحصارُ جَري الصَّوْتِ عندَ الإسكانِ كما سيجيءُ والجَهْرُ انحصار جَرْي النَّفَسِ مع التَّحرك ـ كما مرَّ ـ فقد يجري النَّفَسُ ولا يجري الصَّوتُ كالكاف والتاء الفوقية، وقد يجري الصَّوتُ ولا يجري النَّفَسُ كالضَّادِ والغَيْنِ ـ المعجمتين ـ فظَهَرَ الفَرْقُ بينهما. ورجع الخلاف إلى الخِلَافِ في تَفْسِيرِ الجَهْرِ، هل هو بالمعنى المُتَقَدِّم أو بهذا المعنى **(والشديدةُ**[4]

---

(١) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ والمقتضب ٣٣٠/١ والأصول في النحو ٤٠١/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٦٠/١ والممتع في التصريف ٦٧١/٢ وارتشاف الضرب ١٧/١.

(٢) سرّ صناعة الإعراب ٦٠/١ والمقتضب ٣٣٥/١ والممتع في التصريف ٦٧١/٢ـ٦٧٢ وارتشاف الضرب ١٦/١ ويجمعُها: «سَكَتَ فَحَثَّهُ شَخصٌ».

(٣) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ وارتشاف الضرب ١٧/١ وحروف الشِّدَّة: **(أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ)**.

(٤) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ والمقتضب ٣٣٠/١ـ٣٣١ وارتشاف الضرب ١٧/١.

ما ينحصرُ جَرْي صوتِهِ عِنْدَ إسكانِهِ في مَخْرَجِهِ فلا يجري)؛ لأنَّه إذا انحصرَ لا يجري **(و)** هو ثمانية **(يجمعُها)** أي: الشديدة قولك **(أجِدُكَ قَطَبْتَ)** من القُطُوبِ[1] وهو العُبُوس وسُمِّيَت شديدةً أخذاً من الشِّدَةِ وهي القُوة؛ لأنَّ الصَّوْتَ لمَّا انحصرَ في مَخْرجِهِ اشتدَّ أي: امتنعَ قَبُوْلَهَ التَّلْيين **(والرِّخْوَةُ[2] بِخِلافِهَا)** فهي ما لا يَنحَصِرُ جَرْيُ الصَّوْتِ عند إسكانِهِ، وسُمِّيت رِخْوَةً أخذاً من الرَّخاوة وهي اللِّين، بقَبُولِهَا التَّطويلَ بِجَرْي الصَّوْتِ في مَخرجِهِ عند النُّطقِ كما يُعْلَم بالوَقْفِ عليها **(وما بينهما)** أي: الشَّديدةِ والرِّخوةِ هو **(ما لا يتم له الإنْحِصَارُ و)** لا **(الجَرْيُ)** المذكوران **(و)** هو ثمانية **(يجمعُها[3])** قولُكَ **(لَمْ يُرَوِّعْنَا)** من الرَّوع[4] وهو الفَزَعُ. فالرِّخْوَةُ[5] ثلاثةَ عشرَ حَرْفَاً **(ومُثَلَّث)** أي: الشَّديدةُ والرِّخوةُ وما بينهما **(بالحَجِّ[6] والطَّشِّ[7])** بشين معجمة وهو المطر الضعيف **(والخَلِّ)** باللَّفِ والنَّشْرِ المُرَتَّبِ، والوَقْفِ عليها؛ ليتبيَّن انحصارُ الصَّوْتِ في المَخْرَجِ، وعَدَم انحصارِهِ فيه، وتَوَسُّطِه في ذلك؛ لأنَّك لو حرَّكْتَها، والحركاتُ أَبْعَاضُ الحُرُوْفِ التي هي الواوُ والياءُ والألفُ. وفيها رِخَاوَةٌ، لجَرَت الحركاتُ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهَا بالحروفِ غيرِ الرِّخْوَةِ[8]؛ حروفاً شديدةً أو متوسِّطَة. إلى الرَّخاوةِ، فلم يتبَيَّن شِدَّتُها ولا تَوَسُّطها **(والمُطْبَقَةُ[9] ما يَنْطَبِقُ على مَخْرَجِهِ الحَنَكُ)**

---

(١) لسان العرب **(قطب)** ٢١٢/١١.

(٢) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ـ٤٣٥ وارتشاف الضرب ١٧/١.

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٦١/١ وشرح المفصل ١٢٩/١٠ والممتع في التصريف ٦٧٢/٢ـ٦٧٤ وارتشاف الضرب ١٧/١.

(٤) لسان العرب **(روع)** ٣٧١/٥.

(٥) كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ـ٤٣٥ والمقتضب ٣٣٠/١ والأصول في النحو ٤٠٢/٣.

(٦) قال سيبويه: «وذلك أنّك لو قلتَ الْحَجَ، ثم مَدَدْتَ صوتَكَ لم يَجْزِ ذلك». كتاب سيبويه ٤٣٤/٤ والأصول في النحو ٤٠٢/٣ وشرح المفصل ٦٢٩/١٠.

(٧) لسان العرب **(طشش)** ١٦٣/٨.

(٨) جاء في غير حروف في (أ).

(٩) كتاب سيبويه ٤٣٦/٤ والأصول في النحو ٤٠٤/٣ وسرّ صناعة الإعراب ٦١/١ والممتع في التصريف ٦٧٤/٢.

يعني ما ينطبق اللِّسانُ معه على الحَنَكِ الأَعْلَى فينحصرُ الصَّوْتُ حينئذٍ بين اللِّسانِ وما حاذاه من الحَنَكِ الأَعْلَى، ففي تَسْمِيَتِهَا بالمُطْبِقَةِ تَجَوُّزٌ إذ المُطْبِق إنَّما هو اللِّسانُ والحَنَكُ، وأمَّا الحرفُ فإنَّه مُطْبَقٌ عِنْدَهُ، فاختصرَ فقيل مُطْبَقٌ كما قيل لِلَّفظِ المُشْتَرَكِ فيه؛ مُشْتَرَكٌ ومثل ذلك يأتي في المنفتحة وتاليها **(وهي)** أي: المُطبقة **(الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء والمُنْفَتِحَةُ**[1] **بِخِلافِهَا)** فهي ما يَنْفَتِحُ ما بينَ اللِّسانِ والحَنَكِ عِنْدَ النُّطقِ بها وهي ما عدا الحروف الأربعة **(والمستعلية**[2] **ما يرتفع اللِّسانُ لها)** بمعنى أنَّه يرتفعُ بها[3] عندها **(إلى الحَنَكِ وهي)** الحروف **(المُطْبَقَةُ والخاءُ والغينُ)** المعجمتان **(والقافُ)** فكل مُطْبَقٍ مُسْتَعْلٍ ولا عكس، ويُعْرَفُ ذلك بالوَقْفِ عَلَيْهَا؛ لأنَّك حينئذٍ تجدُ في الخاء استعلاءَ الصَّوْتِ بها دون النُّطْقِ باللِّسان، بل بأَقْصَاهُ، وتجد في الصَّادِ الأَمْرَيْنِ **(والمنخفضة**[4]**)** وتسمَّى المُسْتَفِلَةُ **(بخلافِهَا)** أي: بخلافِ المُسْتَعْلِيَةِ؛ لأَنَّ اللِّسَانَ ينخفضُ معها. وفي نسخة والانخفاضُ بخلافِهِ، أي: بخلافِ الاستعلاءِ **(حروفُ الذَّلاقَةِ**[5] **ما لا ينفكُّ رباعيٌّ أو خماسيٌّ)** أي بناؤه **(عن شيءٍ منها لِسُهُوْلَتِهَا)** على اللِّسانِ من قولهم لِسَانٍ ذَلِقٌ من الذَّلْقِ، وهو مَجْرَى الحَبْلِ في البَكْرَةِ لسهولةِ جَرْيِهِ فيها **(و)** هي ستَّةٌ **(يجمعها)** قولك **(مُرْبِنَفَل**[6]**)** ـ بفتح الفاء ـ أي: بغُنَيْمَةٍ وسُمِّيَت بذلك؛ لأنَّ الذَّلاَقَةَ وهي السُّرْعَةُ في النُّطقِ، إنَّما هي بِطَرَفِ أَسَلَةِ اللِّسانِ والشَّفَتَيْنِ، وهما مدرجتا هذه الحروف؛ لأَنَّ ثلاثةً منها ذَوْلقية وهي: اللَّامُ والرَّاءُ والنُّون، وثلاثةٌ شفهيَّة: وهي الباءُ والفَاءُ والمِيْمُ فتسميتُه السِّتَّةِ على هذا ذِلاَقَة تغليبٌ، وهذا السِّتَّةُ أحسنُ الحروفِ امتزاجاً بغيرها ولا تجدُ كلمةً في العربية رباعيةً أو خماسيةً إلّا وفيها شيءٌ منها إلّا ما شذَّ، فمتى خَلَت

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٣٦ والأصول في النحو ٣/٤٠٤.

(٢) الممتع في التصريف٢/٦٧٥.

(٣) سقط بها من (أ).

(٤) ارتشاف الضرب ١/١٧.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١/٦٤ـ٦٥ والممتع في التصريف ٢/٦٧٧ وارتشاف الضرب ١/٢٠.

(٦) لسان العرب **(نفل)** ٤/٢٤٤.

عنها فهي دَخِيلَةٌ[١] في العربيَّةِ كَالغَسَجَدِ[٢] للذَّهَبِ والدَّهْدَقَةِ[٣] لِلْكَسْرِ **(والمُصْمَتَةُ بِخِلافِهَا لأنَّهُ صَمْتٌ)** أي: سَكَتٌ **(عَنْهَا في بِنَاءٍ رُبَاعِيٍّ أو خماسيٍّ منها)** أو لأنَّها لِثِقَلِهَا كانت كالشيءِ المُصِمَتُ الذي لا جوف له **(وحروفُ القَلْقَلَةِ[٤])** وهي شدَّةُ الصَّوْتِ، ويُقال اللَّقْلَقَةُ[٥] وهي شدَّةُ الصِّياحِ **(ما ينضمُّ إلى الشدَّة)** التي **(فيها ضَغْطٌ)** أي: عَصْرٌ **(في الوَقْفِ)** عليها، وسُمِّيت بذلك لِشِبْهِ صَوْتِهَا بالقَلَقَةِ[٦] التي هي صَوْتُ الأشياءِ اليابسةِ، أو أخذاً من قَلْقَلَهُ إذا حَرَّكه؛ لأنَّها شديدةٌ مجهورةٌ فالجهرُ يمنعُ النَّفَسَ أن يجريَ معها، والشِّدَّةُ تمنعُ الصَّوتَ أن يجريَ معها؛ فلذلكَ يَحْصُلُ لها ما يحصلُ من الضَّغْطِ للمتكلِّم بها، ساكنة حتى يكاد يخرج إلى شبه تحريكها لِقَصْدِ بيانِها إذ لولا ذلك لَمْ تتبيَّن **(و)** هي خمسة أحرف **(يجمعها)** قولك **(قَدْ طُبِجَ)** بجيم من الطَّبْج ـ بالإسكانِ ـ للضَّرْبِ على الشيءِ المجوَّف كالرأسِ والطَّبْلِ أو من طَبِجَ الرَّجُلُ فهو أَطْبَجُ[٧] أي: أحمقُ **(وحروفُ[٨] الصَّفيرِ ما يَصْفِرُ بها)**؛ لأنَّها تخرجُ من بين الثنايا وطَرَفِ اللِّسان فينحصرُ الصُّوتُ ثَمَّ[٩] ويأتي كالصَّفير **(وهي الصَّاد)** المُهملةُ **(والزَّاي والسِّين)** المهملة **(واللَّيِّنَةُ وحروفُ اللِّين)** وهي الألف والياء لما فيها من قَبُولِ التَّطويلِ، أو لأنَّها تخرجُ في لِينٍ من غيرِ كلفةٍ على اللِّسانِ لاتِّساع مخارجها؛ لأنَّ المخرج إذا اتَّسَعَ انتشرَ الصَّوتُ وامتدَّ ولان، وإذا ضاقَ انضغطَ الصَّوتُ وصَلُبَ إلَّا أنَّ الألفَ أشدُّ امتداداً واستطالةً لأنَّهُ أوسعُ

---

(١) سرّ صناعة الإعراب ٦٤/١ـ٦٥ وتذكرة النحاة ص٢٦.
(٢) لسان العرب **(عسجد)** ٢٠٠/٩.
(٣) القاموس المحيط **(دهدق)** ١١٧٥/٢.
(٤) لسان العرب **(لقق)** ٣١٥/١٢ وكتاب سيبويه ١٧٤/٤ والمقتضب ٣٣٢/١ والممتع في التصريف ٦٧٥/٢ وارتشاف الضرب ١٧/١ـ١٨.
(٥) لسان العرب **(لقق)** ٣١٥/١٢.
(٦) جاء القلقلة في **(أ)**.
(٧) لسان العرب **(طبج)** ١١٧/٨.
(٨) شرح المفصل ١٣٠/١٠ وارتشاف الضرب ٢١/١.
(٩) جاء ثَمَّةَ في **(أ)**.

مَخْرَجاً. والحروفُ الثلاثةُ إذا سَكَنَت فهي حروف[1] لِيْنٍ ثمَّ إنَّ جانَسها حركةُ ما قبلَهَا فهي حروف مدٍّ أيضاً، فالألفُ حرفُ مدٍّ ولينٍ أبداً وكذا الواو والياء إن سَكَنَتا وجانَسَهُمَا حركةُ ما قبلَهُمَا كقَوْلَ وبَيْعَ فحرفا لين **(والمُنْحَرِفُ**[2] **اللامُ لأنَّ اللِّسان ينحرف)** عند النُّطقِ **(به)** إلى داخل الحنك **(والمُكَرَّرُ**[3] **الرَّاءُ، لتعثُّرِ اللِّسانِ)** عند النُّطق **(به)** لِمَا فيه من التَّكرير **(والهاوي**[4] **الألف)** سمّيت بذلك **(لاتِّساع هواء الصَّوت)** عند النُّطق **(به)** باتِّساعِ مَخْرَجِهِ، ولأنَّه يَهْوِي في مخرجِهِ الذي هو أقصى الحَلْقِ إذا مَدَدْتَهُ من غير عَمَلِ عُضْوٍ فيه، ومخرجُهُ أوسعُ من مخرجَيْ الواوِ والياءِ كما مرَّت الإشارةُ إليه؛ لأنَّكَ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ للواو، وتَرْفَعُ لسانَكَ نحو الحَنَكِ للياءِ، فَيَضِيْقُ. مخرجَاهُما، ويحصلُ عَمَلُ العُضْوِ والألفُ تجدُ فيه الفمَ والحلقَ منفتحتَيْنِ لا أثرَ لهما في الصَّوتِ بضغطٍ ولا عَصْرٍ ويقال له الجَرْسِيُّ أيضاً لأنَّهُ صوتٌ لا مُعْتَمَد له في الحَلْقِ والجَرْسِ الخَفِيّ والهاوي بمعنى ذي هَوَاءٍ كَتَامِرٍ. بمعنى ذي تَمْرٍ، مأخوذٌ من الهَوَى بفتح الهاءِ أشهرُ من ضمِّها أي: النُّزُوْلُ، وبضمِّها الصُّعُوْدُ **(والمَهْتُوْتُ**[5] **التَّاءُ لِخَفَائِهَا)** وضَعْفِهَا؛ ولأنَّها حرفٌ شديدٌ، فيمتنعُ أن يجريَ معها الصَّوتُ، وهي وإن كانت مهموسةً يجري النَّفَسُ معها إلَّا أنَّها عند الوَقْفِ عليها لا نَفَس يجري معها فيتحقَّقُ خفاؤُها، وقيل: المَهْتُوْتُ الهاءِ لِخِفَّتِهَا وضَعْفِهَا وسُرْعَتِهَا على اللِّسانِ من الهَتِّ[6] وهو إسراعُ الكلام، يقال للرجلِ إذا كان جيِّدَ السِّيَاقِ للحديث: هو يَسْرُدُهُ سَرْداً ويَهُتُّهُ هَتّاً ورجلٌ هَتَّاتٌ. أي: خَفِيْفٌ كثير

---

(١) شرح المفصل ١٠/١٣٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥ والأصول في النحو ٣/٤٠٣ وسرّ صناعة الإعراب ١/٦٣ والممتع في التصريف ٢/٦٧٨.

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥ والأصول في النحو ٣/٤٠٣ وسرّ صناعة الإعراب ١/٦٣ والممتع في التصريف ٢/٦٧٥.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٣٥والأصول في النحو ٣/٤٠٤ وشرح المفصل ١٠/١٣٠-١٣١ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٦١.

(٥) سرّ صناعة الإعراب ١/٦٤ وشرح المفصل ١٠/١٣١ والممتع في التصريف ٢/٦٧٦.

(٦) لسان العرب **(هتت)** ١٥/٢٤.

الكلام؛ وهذا هو الأَوْجَهُ بل قيل: إنَّ الأَوَّلَ غَلَطٌ من النَّاسِخ؛ لأنَّ الحرفَ الخَفِيَّ هو الهاءُ لا التَّاءُ **(ومتى قُصِدَ إدغامُ المُتَقَارِبِ)** في مِثْلِهِ **(فلا بدَّ من قَلْبِهِ)** إليه لِيَتَحَقَّقَ الإدغامُ **(والقياسُ قَلْبُ الأوَّلِ)** منهما؛ لأنَّ تغييرَ السَّاكنِ أَوْلَى **(إلاّ لِعَارِضٍ[1])** يَمْنَعُ القياسَ، فينقلبُ الثَّاني إلى الأوَّل **(في نحو اذْبَحتَّودا واذبحّاذه)** والأصلُ اِذْبَحْ عَتُوْداً، واِذْبَح هذه، فقُلِبَ الثَّاني منهما؛ لأنَّه أَدْخَلُ مَخْرَجاً، وكلَّما كان الحرفُ أَدْخَلَ مَخْرَجاً كانَ أثقلَ، ولهذا كانت الهمزةُ أثقلَ الحروف.

وإذا كانت العينُ والهاءُ[2] أَدْخَلَ في الحَلْقِ من الحاءِ فكرهوا أن يَقْلِبُوْهَا إليهما للثِّقَل فَقُلِبَ الثَّاني إلى الأوَّلِ لهذا العَارِضِ، والعُتُوْدِ[3] من أولادِ المَعْزِ ما رعي وقوي وأتى عليه حَوْلٌ. قاله الجوهري **(وفي جملة تاءِ الافتعال)** قَلْبُ الثَّاني إلى الأوَّلِ نحو اسَّمَّعَ وازَّانَ، وأصلهما اِسْتَمَعَ وازْتَأنَ، قُلِبَ الثَّاني إلى الأوَّلِ في اِسْتَمَع وكذا في اِزْتَان بعد قَلبِ التاء زاياً وأدغم **(لِنَحْوِهِ)** أي: لِمِثْلِ ما مرَّ من العارضِ، وهو ثِقَلُ الثَّاني ونحوه في المثالين فوات الصفير **(ولِكَثْرَة تغيرّها)** أي: تَغَيُّرِ تاءِ الافتعالِ فإنَّها قد تُغَيَّرُ لغير الإدغام نحو اِضْطَرَبَ واِصْطَبَرَ كما سيجيء **(ومَحُّمْ[4] في مَعَهُمْ ضعيفٌ)** إذ لم يُقْلَب فيه الأَوَّلُ إلى الثَّاني كما هو القياس، ولا العكسُ كما هو مقتضى العَارِضِ؛ بل قُلِبَا إلى ثالثٍ وهو الحاءُ، وهذه لغةُ بعضِ بني تميمٍ، والأكثرُ تَرْكُ القَلْبِ والإدغام **(وستٌّ وأصلُه سِدْسٌ)** بدليلِ تصغيرِه على سُدَيْسٍ وتكسيرُهُ[5] على أَسْدَاسٍ، كرهوا توافقَ الفاءِ واللَّام لقلَّةِ باب سَلَس، فقلبوا السِّينَ تاءً لموافقتها لها في الهَمْسِ فصار سَدْتًا ثم قَلَبُوا الدَّالَ تاءً لموافقتها لها في الشِّدَّةِ، ثم أدغموا

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٥١ والمقتضب ١/٣٤٣ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٦٥.

(٢) جاء الهاء والعين في (أ).

(٣) تاج اللّغة **(عتد)** ٢/٥٠٥.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٤٩ـ٤٥٠ والمقتضب ١/٤٣٤ والأصول في النحو ٣/٤١٤ والممتع في التصريف ٢/٦٨٠ـ٦٨٢.

(٥) جاء في الأصل: تكثيره. وما أثبته نقلاً من (أ).

التاء (**شاذٌ**[1]) لِمَا مرَّ في مَعَهُم إذ لو قُلِبَت الدّالُ سِيْنَاً على القياسِ اجتمع ثلاثُ سِيْنَاْتٍ، ولو عَكَسَ زالَ صَفِيْرُ السِّيْنِ فَقُلِبَا إلى حرفٍ يناسبهما وهو التاء ـ كما مرَّ بيانه ـ (**لازمٌ**) لأنَّه لم يُستعمل إلّا كذلك (**ولا يُدغَم منها**) أي: من المتقاربة (**من كلمةٍ ما يُؤَدِّي**) فيه الإدغامُ (**إلى اللَّبْسِ بتركيبٍ آخرَ نحو: وَطَدٍ**[2] **ووَتَدٍ**)[3] إذ لو أُدْغِم فَقِيْلَ وَدٌّ لم يُدْرَ أَهُمَا دالان أو طاء ودال أو تاءٌ ودال (**و**) نحو (**شاةٌ زَنْمَاءُ**) والزَّنْمَةُ[4] شيءٌ يُقْطَعُ من أُذُنِ الشَّاةِ والبعيرِ فَيُتْرَكُ معلَّقاً وإنَّما يُفعَلُ ذلك بالكَرائِمِ منها، يقال: بَعِيْرٌ زَنِمٌ[5] وأَزْنَم، وناقة زَنِمَةٌ وزَنْمَاءُ. أمَّا الإدغامُ منها في كلمتين فجائِزٌ وإن أَدَّى إلى لَبْسٍ؛ لأنَّهما بَصَدَدِ الانفكاكِ بِخِلافِ الكلِمَةِ (**ومن ثم**) أي: من هنا، وهو أنَّه لا يدغم من المُتَقَاْرِبَة في كلمةٍ ما يؤدي إلى لَبْسٍ أي: من أجل ذلك (**لم يقولوا**[6] **وَطْدَاً ولا وَتْداً**) بالإسكان (**لما يلزم من ثِقَلٍ**) إن لم يُدْغَم (**أو لَبْسٍ**) إن أَدْغَم كذا قالوا. والذي ذكره الجوهري[7] وصاحب[8] القاموس وغيرهما في الأَوَّلِ الإسكانُ وفي الثاني الإسكانُ والتَّحريك. يقال: وَطَدْتُ الشيءَ أَطِدُهُ وطداً، أي: أثبتهُ ووتدت الوتد أتده وتداً أي: ضربته وهذا (**بخلاف امَّحَى واطَّيَّرَ**) فهي انْمَحَى وتَطَيَّرَ، إذ ليسَ لعدم انْفَعَلَ أو افَّعَلَ ـ بتشديد الفاءِ ـ وافَّعَّلَ ـ بتشديدها مع العين ـ (**وجاء وَدٌّ**) بالإدغامِ (**في وَتِد**) بالتَّحريك. وقيل بالإسكانِ (**في**) لغة بني

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٨١ـ٤٨٢ وأدب الكاتب ص١٠٦ والأصول في النحو ٣/٢٧٠ وأسرار العربية ص٢٩٢ والممتع في التصريف ٢/٧١٥ـ٧١٦.

(٢) جاء وَتَد ووطد في (أ).

(٣) الأصول في النحو ٣/٤١٨ـ٤١٩ وشرح المفصل ١٠/١٣٣ وارتشاف الضرب ١/٣٤٨.

(٤) لسان العرب (زنم) ٦/٩٤.

(٥) جاء في (أ): زنيم.

(٦) قال أبو حيان: «فأمّا وَتْدٌ ووَطْدٌ، فلا يُدغمُ، وهما مصدر وَتَدَ وَوَطَدَ» ارتشاف الضرب ١/٣٥٠ وكتاب سيبويه ٤/٤٧٤ والأصول في النحو ٣/٤٣٢ والجمل في النحو ص٤١٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٦٨.

(٧) تاج اللغة (وتد) ٢/٥٤٧.

(٨) القاموس المحيط (وطد) ١/٤٧٠.

(**تميم**[١]) وهو شاذٌّ ولم يجيء وَطَدْ إبقاءً لِفَضِيلَةِ الإِطْبَاقِ. (**ولا تُدْغَمُ حروفُ ضَوِي**[٢]) بكسر الواو أي: هَزل (**مِشْفَرٌ**) لِشَفَةِ البعير (**فِيمَا يُقَارِبُهَا**) في المَخْرَجِ لا في كلمةٍ ولا في كلمتين، بخلافِ ما يماثِلُهَا، فإنَّها تُدْغَمُ فيه، وإنَّما لم تُدْغَم فيما يُقَارِبُهَا (**لِزِيَادَةِ صِفَتِها**) إذ في الضَّادِ استطالةٌ، فإنَّها طَالَت فأَدْرَكَت مَخرجَ اللَّام.

وفي الواوِ والياءِ لِيْنٌ، وفي الميم غُنَّة وفي الشِّيْنِ والفَاءِ تَفَشٌّ، أي: انتشارٌ لإفراطِ رِخاوتِهما وفي الراء تكرير[٣] (**ونحو سَيِّد**[٤] **وَلَيَّة**) وأصلهما سَيْوِد ولَوْيَة من لَوَى (**إنَّما أُدْغِمَا**) مع أن الواو والياء من حروف ضَوِي مِشْفَرٌ، ومتقاربان (**لأنَّ الإعلالَ**) بقلبِ الواوِ ياءً لِلْثِقَل ـ كما مرَّ ـ (**صَيَّرهُمَا مِثْلَيْنِ**) فالإعلالُ لِلْثِقَلِ لا للإدغام غايتُهُ أنَّه اتفق بعد الإعلالِ اجتماعُ مِثْلَيْن أَوَّلُهُمَا ساكنٌ فَوَجَبَ الإدغامُ على أن الواوَ والياءَ مُتَمَاثِلَانِ في صِفَةِ اللِّيْنِ لا مُتَقَارِبَانِ (**لكراهةِ نَبْرَتِهَا**) أي: رَفْعِ الصَّوتِ بها ونَبْرَةُ المُغَنِّي: رفعُ صوتِهِ. وإنَّما احتيج فيها إلى رفعِ الصَّوْتِ؛ لأنَّ لها مَخْرَجَينِ الفَمُ والخَيْشُوْمُ فلا بدَّ في النُّطْقِ بها من اعتمادِ قويٍّ، فدعا[٥] ذلك إلى إِخْفَائِهَا قليلًا بأن يقتصر على[٦] مَخْرَجِ الخَيْشُوْمِ. وقال بعضهم: الأَوْلَى أَنْ يُقَالَ بَدَلَ لكراهة[٧] نبرتها لقرب مخرجها منهما إذ لا نبرةَ للنُّوْنِ، وإنَّما النبرةُ لِلْهَمْزَةِ؛ لأنَّ النَفَسَ بها يَرْتَفِعُ من أقصى الحَلْقِ (**و**) أُدغمت النونُ (**في الميمِ وإن لم يَتَقَارَبَا لِغُنَّتِهَا**) أي: الميمُ، فهما مُتَمَاثِلان صفةً، وهذا يقتضي أنَّ الميمَ تُدْغَمُ في النُّوْنِ أيضاً، بل أَوْلَى لأنَّها أَزْيَدُ غُنَّةً من الميمِ، لكن زَعَمَ بعضُهم أنَّها لا تُدغم فيها (**و**) أُدغمت (**في الياءِ**[٨]

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٨٢ والأصول في النحو ٣/٤٣٢ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٦٨.
(٢) لسان العرب (**ضوي**) ٨/١٠٣.
(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٤٧ والأصول في النحو ٣/٤٢٧ـ٤٢٨ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٧٠.
(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٧٠ـ٢٧١.
(٥) جاء فدعى في (أ).
(٦) جاء إلى في (أ).
(٧) جاء الكراهة في (أ).
(٨) كما في قوله تعالى في سورة الجمعة ٦٢/٩: ﴿مِن يَوۡمِ﴾.

والواوِ[١]) وإن لم يكن تَقَارُبٌ **(لإمكانِ بَقَائِهَا)** أي: الغنَّةُ مع الإدغامِ، فكأنَّها باقيةٌ، واعْتُرِضَ بوجهَيْنِ أَحَدُهُمَا أنَّه يقتضي جوازَ إدغامها[٢] عند جميع أَحْرُفِ الإخفاءِ؛ لأنَّها ما دامت مُخَفَّاةً فالغنَّةُ موجودةٌ، وثانيهما أنَّه يقتضي أنَّا لو أدغمنا وأَذْهَبْنَا الغُنَّة، لم يَجُزْ ذلك، ولكن قَدْ قَرَأَ حمزةُ مِنْ طريق خَلفٍ[٣] بالإدغامِ بغيرِ غُنَّةٍ.

واعلم أنه لو قَدَّمَ إدغامَ النُونِ فيما ذكر على مسألة حروفِ ضَوِي مِشفَرٌ أو[٤] أَخَّرَهُ عنها كان أَوْلَى؛ لأنَّ النُّوْنَ ليست من حروفِ ضَوِي مِشْفَرٌ، وإنَّما وسطه لِقُرْبِ منشأ ذِكْرِهِ، وهو غُنَّةُ الميم المأخوذةِ من قولِهِ لزيادةِ صِفَتِهَا **(وقد جاء)** إدغامُ حروفِ ضَوْيَ مِشْفَرٌ فيما يُقَارِبُهَا نحو: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٥] و﴿اَغْفِرْ لِي﴾[٦] بإدغام الضَّادِ في الشِّينِ، والرَّاء في اللَّامِ لأبي عمرو. و﴿نَّخْسِفْ بِهِمُ﴾[٧] بإدغَامِ الفاءِ في الباءِ للكسائي[٨] وبعضُ النحاة[٩] مَنَعَ ذلك فَحَمَلَ ما نُقِلَ منه على الإِخْفَاءِ **(ولا)** تُدْغَم **(حروف**

---

(١) كما في قوله تعالى في سورة الرعد ٣٤/١٣: ﴿مِن وَاقٍ﴾.

(٢) جاء إدغام في (أ).

(٣) خلف بن هشام بن ثعلب بن هشيم.. أبو محمد الأسدي. أحدُ القُراء العشرة. ولد سنة خمسين ومائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ بالطلب وهو ابن ثلاث عشرة. وكان ثقةً كبيراً زاهداً عابداً عالماً. مات في جمادى الآخر سنة تسعٍ وعشرين ومائتين ببغداد. غاية النهاية ٢٧٢/١ـ٢٧٤.

(٤) سقط من الأصل: أو أَخَّرَه عنها كان أَوْلى؛ لأنَّ النُّونَ ليست من حروفِ ضوي مِشْفَرٌ. وقد أثبته نقلاً من (أ).

(٥) النور ٦٢/٢٤.
قال ابن مجاهد: «كان أبو عمرو يدغم [لبعضِ شأنهم] ولم يأتِ به غيره». السبعة ص١٢٢ والنشر ٢٩٣/١.

(٦) الأعراف ١٥١/٧.
قال ابن مجاهد: «وكان أبو عمرو يدغم الراء في اللام تحرَكت أو سكنت مثل: ﴿يغفرْ لكم﴾». السبعة ص١٢١.

(٧) سبأ ٩/٣٤.

(٨) الكشف ١٥٦/١ والنشر ١٢/٢ والمفصل ص٤٠١ والسبعة ص٥٢٦ـ٥٢٧.

(٩) قال ابن جني: «واعلم أنَّ الرّاءَ لِمَا فيها من التكرير، لا يجوزُ إدغامُها فيما يليها =

الصَّفِيْرِ في غيرِهَا) لِفَوَاتِ فَضِيْلَةِ الصَّفِيْرِ في الإدغام بالقلب القِيَاسِيّ، وحملًا عليه في الإدغامِ بغيره بلا شذوذ **(ولا المُطبقةُ في غَيْرِهَا من غير إطْبَاقٍ على الأفصَحِ)** إبقاءً لِفَضِيلَةِ الإطباقِ وتُدْغَمُ في غيرِها على غير الأفْصَحِ، وقَضِيَّة كَلَامِهِ أنَّها إذا أُدغِمَت وبقي الإطباقُ جازَ نحو ﴿فَرَّطتُ﴾[1] في قراءةِ أبي عمرو - وفيه نَظَرٌ سيأتي - **(ولا حَرْفُ حَلْقٍ في)** آخر **(أَدْخَلَ منه)** وإن اتفقا مخرجاً لئلّا يَلْزَمَ إدغامُ الأسْهَلِ في الأثْقَلِ، فيلزَمُ الثُّقَلُ فيفوتَ غَرَضُ الإدغام **(إلا الحاءَ)** فإنَّها تُدْغَمُ **(في العَيْنِ والهاءِ)** مع أنَّهما أَدْخَلُ مِنْهَا لِشِدَّةِ التقَارُبِ **(ومن ثَمَّ)** أي: من[2] هنا وهو أنَّ حرفَ الحَلْقِ يُدْغَمُ في أَدْخَلَ منه إلّا الحاءَ في العَيْنِ والهاءِ، أي: من أجلِ ذلك **(قالوا فيهما)** أي: في العينِ والهاءِ **(إذْ بحتّودا)** في اِذْبَح عَتُوْدَا **(واذْ بَحَّاذِه)** في اِذْبَح هذه، بقلبِ[3] الثَّاني إلى الأوَّل، وإنْ لَزِمَ منه خِلَافُ القياس.

واعتُرض بأنَّهم أدغموا الخَاءَ في العَيْنِ بقلبِهَا غَيْناً مع أنَّ الغَيْنَ أَدْخَلُ منها لِمَا سيجيءُ. وأُجِيْبَ بأنهما لَمَّا كانا في مَخْرَج واحِد وهو الثَّالِثُ من مخارجِ الحَلْقِ، فكأنَّهما مُتَمَاثلانِ، فلا أَدْخَلَ ولاَ أَخْرَجَ، فاعتُرِضَ بأنَّ العَيْنَ والحاءَ في المخرج كذلك، وقد ذكرهما، فلو صحَّ ما ذكرتُم لم يَذْكُرْهُمَا أيضاً، فأُجِيْبَ بأنَّه لَمَّا جازَ إدغامُ الحاءِ في الهاءِ مع أنَّهما ليسا مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ ولم يكن بدٌّ من ذِكْرِ الهاءِ، لِذَلِكَ ضمَّ العَيْنَ معها، لئلّا يُتَوَهَّمَ الاختصاصُ. ولَمَّا بَيَّنَ من الحروفِ ما لا يُدْغَمُ فيما يقاربها أخذ في بيان ما يُدْغَمُ فيما يقاربها على ترتيبِ مخارجِ الحرُوْفِ فقال **(فالهاءُ[4])** تُدْغَمُ **(في الحاءِ)** فقط لأنَّها أدخلُ من الحاءِ نحو اجْبَحَّاتِمَا

= من الحروفِ؛ لأنَّ إدغامَها في غيرها، يسلبُها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأمّا قراءة أبي عمر [يغفر لم] بإدغام الراءِ في اللاَّم فممنوعٌ عندنا، وغيرُ معروفٍ عند أصحابنا، وإنَّما هو شيءٌ رواه القرّاءُ، ولا قوّةَ له في القياس». سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٣.

(١) الزمر ٣٩/٥٦. وقال ابن عصفور في الممتع ٢/٧٢٤-٧٢٥: «جميع ذلك ينبغي أن يُحمل على الإخفاءِ لِمَا في الإدغامِ من الجمع بين ساكنين».

(٢) جاء ومن في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٥١.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٤٩ والممتع في التصريف ٢/٦٧٩-٦٨٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٧٦.

في اِجْبَهْ حَاتِما. يُقال جَبَهْتَهُ[1]، أي: صَكَكْتُ جَبْهَتَهُ، وترك الهمزة؛ لأنَّها لا تُدْغَمُ فيما يُقَارِبُها، وحروفُ ضَوِيَ مِشْفَرٌ لأنَّها كذلك ـ كما مرَّ ـ والألفُ لا تُدغم مُطلقاً، إذ لو أُدْغِمَتْ في مثلها وجبَ تحريكُ الثَّانيةِ، وتحريكُهَا يُؤَدِّي إلى قَلْبِهَا همزةً، فلا يكونُ الأوَّلُ كالثَّاني فيتعذَّرُ الإدغامُ، وإذا لم تُدْغَم في مثلِهَا فبالأوْلَى أن لا تُدغم فيما يُقَارِبُها؛ لأنَّ الإدغامَ فيه لا يكونُ إلَّا بعد صيرورتهما مِثْلَيْنِ فيعودُ إلى إدغامِ الألفِ في الألفِ، ولا تُدغم الهاءُ في العَيْنِ المُهْملةِ، وإن كانت العينُ أقربَ مخرجاً إلى الهاءِ من الخاءِ؛ لأنَّ الهاءَ مهموسةٌ رِخْوَةٌ، والعينُ مجهورةٌ، وبَيْنَ الشَّديدة والرِّخْوَةِ **(والعينُ[2])** تُدغم **(في الحاءِ)** نحو اِرْفَحَّاتِمَا في اِرْفَعْ حَاتِمَا؛ لأنَّها أَدْخَلُ من الحاءِ **(والخاءُ)** تُدْغَمُ **(في الهاءِ والعَيْنِ بقلبهما حَائَيْنِ)** ـ كما مرَّ في اِذْبَحْ هذه، واذبحْ عَتُوْدًا ـ **(وجاءَ)** في قراءة[3] أبي عمرو ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾[4] بالإدغام بقلبِ الحاءِ عيناً لشدَّةِ تقاربهما **(والغَيْنُ[5])** المعُجمةُ تُدْغَمُ **(في الخَاْءِ)** المعجمةِ على القياسِ نحو أَبْلِخَّلَيْلِي في أَبْلِغْ خَلِيْلي؛ لأنَّها أَدْخَلُ من الخَاءِ **(والخاءُ[6])** تُدغم **(في الغَيْنِ)** في نحو اِسْلَغَّنَمَكَ في اِسْلَخْ غَنَمَكَ؛ وإن كانت الغينُ أَدْخَلَ منها لِشِدَّةِ تقاربهما ولأنَّ مخرجَهُمَا أَدْنَى مخارجِ الحروفِ الحَلْقِيَّةِ إلى اللِّسانِ، فأُجْرِيَ مَجْرَى حُرُوْفِ الفَمِ ولهذا يقولُ بعض العربُ مُنْخُل[7]. بإخفاءِ النُّوْنِ في الخَاءِ كما يَخْفَى في حروفِ اللِّسانِ والفم **(والقافُ[8])** تُدغم في **(الكافِ)** نحو

---

(١) لسان العرب (جبه) ٢/١٧٢.
(٢) قال سيبويه: «الإدغامُ حَسَنٌ، والبيانُ حَسَنٌ، لأنَّهما من مخرجٍ واحدٍ». كتاب سيبويه ٤/٤٥١.
(٣) النشر ١/٢٩٠ـ٢٩١ والتيسير ص٢٣.
(٤) آل عمران ٣/١٨٥. تقديرُ القراءة: (فَمَنْ زُحْزِعَّنِ النَّارِ).
(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٥١ والأصول في النحو ٣/٤١٥.
(٦) كتاب سيبويه ٤/٤٥١ والمقتضب ١/٣٤٤، والأصول في النحو ٣/٤١٥ والممتع في التصريف ٢/٦٨٣.
(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٥١ والمقتضب ١/٣٤٤ والأصول في النحو ٣/٤١٥.
(٨) كتاب سيبويه ٤/٤٥٢ والأصول في النحو ٣/٥١٥ والممتع في التصريف ٢/٦٨٥.

خَلَكُم[1] في خَلَقَكُم[2] **(والكافُ[3] في القاف)** نحو لَكَ[4] قُصُوْرَا لتقاربهما مخرجاً **(والجيمُ[5])** تُدغم **(في الشِّيْنِ)** نحو ﴿أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾[6] لتقاربهما مع كون الشِّينِ أَزْيَدَ صفةً، ولذلك لم تُدْغَم[7] الشِّينُ فيها ولا في غيرها عندَ النّحاةِ وأُدغمت الجيمُ في التّاءِ عند أبي عَمرو في (**﴿ذي المعارج* تَعرُجُ﴾**)[8] **(واللامُ[9])** إمّا مَعْرِفَةٌ أو غَيْرُها، فاللّامُ **(المَعْرِفَةُ)** الأُوْلَى ولامُ اَلْ لتشمل الزائدة والموصولة **(تُدْغَم وجوباً في مِثْلِهَا)** نحو اللّحم والذّي **(وفي ثلاثةَ عَشَرَ حرفاً)** وهي التّاءُ والثّاءُ والدّالُ إلى الظّاءُ والنُّونُ لكثرةِ دور لام[10] ال ومقاربتها لهذه الحروف في المخرج وإنما ذَكَرَ اللّامِ في مِثْلِهَا مع أنّهما مِثْلَانِ، والكلامُ في المتقاربين؛ لأنّه أراد حَصْرَ ما يُدغم فيه **(و)** اللّامُ **(غيرُ المعرفةِ[11])** الأُوْلَى لامُ غيرِ اَلْ، إدغامها **(لازم في نحو ﴿بل رّانَ﴾[12])** مما اجتمع فيه لامُ بَلْ وهَلْ وقُلْ مع الرّاءِ **(جائزٌ في البواقي)** أي[13] بواقي الثلاثة عشر نَحْو ﴿فهل تّرى﴾[14]

---

(١) سقط (خَلَكُم) من (ا) وقد أثبته نقلاً من (ا)؛ لضرورة السياق.

(٢) قال تعالى في سورة البقرة ٢١/٢: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ..﴾. ووردت قراءة الإدغام في التيسير ص٢٢.

(٣) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ والأصول في النحو ٤١٦/٣ والممتع في التصريف ٦٨٥/٢.

(٤) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ والتيسير ص٢٣ والمفصل ص٣٩٨ وشرح الشافية للرّضي ٢٧٨/٢.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٢٧٨/٣ والممتع في التصريف ٦٨٦/٢.

(٦) الفتح ٢٩/٤٨ والتيسير ص٢٣.

(٧) قال المبرِّد: «ولا تُدغم الشِّينُ في الجيم البتّة؛ لأنَّ الشِّينَ من حروفِ التّفشّي، فلها استطالةٌ من مخرجها حتّى تتّصل بمخرجِ الطّاء، والإدغام لا يبخسُ الحروفُ ولا ينقصُها». المقتضب ٣٤٦/١ والممتع في التصريف ٦٨٧/٢.

(٨) المعارج ٣/٧٠ـ٤ ووردت القراءة في التيسير ص٢٣.

(٩) كتاب سيبويه ٢٥٧/٤.

(١٠) أسرار العربية ص٢٩١ـ٢٩٢.

(١١) كتاب سيبويه ٤٥٧/٤ والمقتضب ٣٤٨/١ والمفصل ص٣٩٩.

(١٢) المطفّفين ١٤/٨٣ والكشف ١٥٨/١ والسبعة ص٦٧٥.

(١٣) جاء أي يوافق في الثلاثةَ عشر في (ا).

(١٤) الحاقة ٨/٦٩.

و﴿هل ثُوِّبَ﴾[1] وبقي عليه أن يقول مُمْتَنِعٌ في بقيةِ الحروفِ غيرِ اللَّامِ، وكأنَّه تركَهُ للعلم به من القِسْمَيْنِ المذكورين وكان ينبغي أن يذكر في اللازم نحو بَلْ لَهُ وهلْ لَكَ. لا يُقال تَرَكَهُ؛ لأنَّهُ إدغامٌ في مُتَمَاثِلٍ؛ لأنَّا نقولُ وقد ذكر إدغام اللام المعرفة في مثلها.

واعلم أنَّ صاحبَ المُفَصَّل قال[2]: «إدغامُ لامِ غير[3] التَّعريف في هذه الحروفِ جائزٌ لكن يتفاوتُ جَوَازُهُ إلى حَسَنٍ، وهو إدغامُها في الرَّاءِ نحو هلْ رَأَيْتَ، وإلى قَبِيْحٍ، وإِدْغَامُهَا في النُّونِ هل تخرج، وإلى وَسطٍ وهو إدغامُها في البواقي وقُرِئَ ﴿هَلْ ثُوِّبَ بالإدغام﴾ وذَكَر سيبويه[4] نَحْوَهُ ولم يَذْكُر في ذلك شيئاً لَازِماً وقول المفصل[5]«يقبح إدغام اللَّام في النون مردود» فإنَّ الكسائي يقرأ ﴿بل[6] نَّحن محرومون﴾ بالإدغام **(والنُّونَ[7])** إمَّا ساكنةٌ أو متحرِّكةٌ؛فالنُّونُ **(السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وجوباً في حروفِ يَرْمَلُوْن)** نحو ﴿**مِنْ**[8] **يوم**﴾ و ﴿**مِنْ**[9] **رَبك**﴾ و﴿**ومِنْ**[10] **مَا**﴾ و ﴿**مِنْ**[11] **لَبنٍ**﴾ و﴿**مِنْ**[12] **وَالٍ**﴾ و ﴿**مِنْ**[13] **نُورٍ**﴾ إلَّا إنْ أَدَّى إلى لَبْسٍ بتركيبٍ آخر كما مرَّ نحو قَنْوَانٍ[14] **(والأفصح إبقاء غُنَّتِها)** أي: النُّون في إدغامها

---

(١) المطففين ٣٦/٨٣ والسبعة ص٦٧٦.
(٢) المفصل ص٣٩٩.
(٣) جاء لام التعريف في (أ).
(٤) كتاب سيبويه ٤٥٩/٤.
(٥) المفصل ص٣٩٩.
(٦) القلم ٢٧/٦٨.
(٧) كتاب سيبويه ٤٥٢/٤ـ٤٥٤ والمقتضب ٣٥٠/١ـ٣٥١ والمفصل ص٤٠٠ وشرح الكافية الشافية ٢١٩٣/٤ـ٢١٩٤.
(٨) قال تعالى: ﴿مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ الجمعة ٩/٦٢.
(٩) قال تعالى: ﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦﴾﴾ الدخان ٦/٤٤.
(١٠) قال تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ البقرة ٣/٢.
(١١) قال تعالى: ﴿وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ﴾ محمد ١٥/٤٧.
(١٢) قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ الرعد ١١/١٣.
(١٣) قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ النور ٤٠/٢٤.
(١٤) قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ...﴾ الأنعام ٩٩/٦.

(في[١] **الواوِ والياء و)** الأفصحُ **(إذْهَابُهَا)** أي: غُنَّتِها في **(اللامِ والرَّاءِ)** وأمَّا إدغامُها في الميم والنُّونِ فَيَجِبُ فيه إبقاءُ غُنَّتِهَا جَزْماً كما يشير إليه كَلَامُهُ **(وتُقْلَبُ)** النُّونُ السَّاكنةُ **(مِيمَاً)** حالة كَوْنِهَا **(قَبْلَ البَاءِ)** في نحوِ عَنْبَر وقَدْ مرَّ في الإبْدَال. **(وتُخفَى)** النُّوْنُ بأنْ يُقْتَصَر على الغُنَةِ **(في غيرِ حروفِ الحَلْقِ)** وحروفِ يَرْمَلُوْنَ والباءِ وهي خمسة عشر **(فيكون لها)** مع الحروفِ **(خمسُ أحوالٍ)** بل ستٌ، أحدُهما وثانيهَا وثالثها إدغامُها وجوباً في حروف يرملون إمّا بِإبْقَاء الغُنَّةِ على الأَفْصَحِ، وذلك مع الواو والياء، أو ذَهَابُهَا عليه وذلك مع الرَّاءِ، أو إِبْقَاؤُهَا جَزماً وذلك مع الميم والنون، وكأنَّ المصنِّف عدَّ الأَوْلَيَنِ باعتبارِ الأَفْصَحِيَّةِ واحداً أو لم يَعُدّ الثالثَ، ورابعها قَلْبُها ميماً مع الباء[٢] وخامِسُهَا إخفاؤها مع[٣] غَيْرِ حروفِ الحَلْقِ ويرملون والباء، وسادسُهَا إظهارها بلا إخفَاءٍ[٤] مع حروفِ الحَلْقِ **(و)** النُّوْنُ **(المُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَاْزاً)** في حرفِ يَرْمَلون على التَّفصيل المذكورِ في إبقاءِ الغُنة وتَرْكِهَا **(والطَّاءُ**[٥] **والدَّالُ والتَّاءُ)** أي: غيرُ تاءِ اِفْتَعَلَ وتَفَعَّل وتَفَاعَلَ ونحوها فإنَّ لها أحكاماً تأتي **(والظَّاءُ والذَّالُ والثَّاءُ تُدْغَمُ)** السِّتَةُ **(بعضُها في بعض)** لِتَقَارُبِ مخارجها، وكانَ يقتضي تأخيرَ هذه الثلاثةِ عن[٦] قولِهِ، والصَّاد والزاي والسِّين، تُدغم بعضُها في بَعض لتأخرها عنها مخرجاً، لكنَّه ذكره مع الثلاثةِ قَبْلَهَا لاتِّحادها في حُكْم الإدغامِ **(و)** تدغم كلُّها **(في الصَّادِ والزَّاي والسِّين)** لذلك بخلافِ الثَّلاثةِ الأخيرةِ لا تُدْغَمُ في غيرِهَا لِفَوَاْتِ الصفير - كما مرَّ - وقد مرَّ أنَّ فيما اقتضاه كلامهم في المطبقة من أنَّها إذا أُدغمت مع بقاء الإطباق جاز نظراً وقد بين وجهه هنا بقوله **(والإطباقُ في**

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٧٣.

(٢) كما في: **(مِنْ باب)**.

(٣) كما في: **(مِنْ دار)**.

(٤) جاء خفاء في (أ).

(٥) قال سيبويه: «هذا بابُ الإدغامِ في حروفِ طرفِ اللِّسانِ والثنايا» كتاب سيبويه ٤/٤٦٠ والأصول في النحو ٣/٤٢٢-٤٢٥ والممتع في التصريف ٢/٧٠١ وما بعدها.

(٦) سقط من قوله: **(عن قوله)**. . إلى قوله: **(مع الثلاثة)** من (أ).

نحو فَرَّطْتُ إنْ كانَ معه إدغامٌ فهو إتيانٌ بطاءٍ أُخرى) لِتَعَذُّرِ الإطباقِ بدونِ حَرْفِهِ؛ لأنَّ الصِّفَةَ لا تُوجد بدونِ مَوْصُوْفِهَا **(وجَمْعٌ بَيْنَ سَاْكِنَيْنِ)** الطَّاءُ الأصليَّةُ والمَأْتِيُّ بها؛ لأنَّها قُلِبَت لِتُدْغَمَ في التَّاءِ. والحاصلُ أنَّ الإطباقَ يُنافي الإدغام؛ لأنَّه إنّما يكونُ بالمُطْبَقَةِ كما عُرِف، والإدغامُ يجبُ به قَلْبُها إلى المُدْغَم فيه، فيؤدِّي ذلك إلى كَوْنِهَا موجودةً غيرَ موجودة وهذا **(بخلاف غُنَّةِ النُّونِ في)** نَحْوِ **(مَنْ يَقُوْلُ)** بإبقائِهَا مع إدغام النُّوْنِ؛ لأنَّها تخرجُ من الخَيْشُوْم، والنونُ من الفمِ. فأَمْكَنَ انفرادُهَا عَنْهَا نعم لا تَتَبَيَّنُ النُّوْنُ إلَّا بها، ولا يلزمُ من اللُّزومِ التَّلازُمُ بخلافِ الإطباقِ؛ لأنَّه رَفْعُ اللِّسانِ إلى ما يحاذيه من الحَنَكِ للتَّصْوِيْتِ بصوتِ الحَرْفِ المُخْرَجِ عنده، فلا يستقيمُ إلَّا بنفسِ الحرفِ، فالتَّحققُ أنَّه لا إدغامَ حقيقةً مع الإطباقِ، بل هو إخفاءٌ سُمِّي إدغاماً لشَبَهِهِ به، ولذلك يحَسُّ الشَّخْصُ من نَفْسِهِ ضرورةً عند قولِهِ «فَرَّطتُ» النُّطْقَ بالطَّاءِ حقيقةً وبالتَّاءِ بعدهَا، فلا يجوزُ أن يُقَال[1]: إنَّ الطَّاءَ مُدْغَمَةٌ؛ لأنَّ إدغامَها يُوْجِبُ قَلْبَها إلى ما بعدها **(والصَّادُ[2] والزَّايُ والسِّينُ تُدْغَمُ بعضُها في بعضٍ)** لاشتراكِهَا في الصَّفِيْرِ مع تقارُبِهَا مخرجاً **(والبَاْءُ)** تُدغم **(في الميمِ[3] والفاءِ[4])** لِتَقَاْرُبِهَا مخرجاً **(وقد تُدْغَمُ تاءَ اِفْتَعَلَ)** في نَحْوِ اقْتَتَلَ في التَّاءِ التي هي عَيْنُ الكلمةِ بأن تُنْقَل حركةُ التَّاءِ الأُوْلَى إلى فاءِ الكلمةِ فيُستغنى عن همزةِ الوَصْلِ، أو بأنْ تُحْذَف حَرَكَتُهَا فَيَلْتَقِي سَاْكِنَاْنِ؛ فاءُ اِفْتَعَلَ وتَاْؤُهُ فَتُكْسَر القَاْفُ على الأصلِ في التقاءِ السَّاكنَيْنِ، ويُسْتَغْنَى عن همزةِ الوَصْلِ **(فيقال[5] قَتَّلَ)** - بفتح القاف - على الأول **(وقِتَّل)** - بكسرِها - على الثاني، ويُقال في المضارعِ على الأَوَّلِ: يَقَتِّلُ - بفتحِ الياء[6] والقاف -

---

(١) جاء في الأصل: بقا. وهو تحريف.

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٦١ والأصول في النحو ٣/٤٢٤ والممتع في التصريف ٢/٤٠٦-٧٠٩ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٣.

(٣) كما في: يُعَذِّبُ مَنْ يشاء.

(٤) كما في: يعذِّبُ في النَّار.

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٤٣-٤٤٤ والأصول في النحو ٣/٤٠٩ والمنصف شرح التصريف ١/٢٢٢ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٣.

(٦) جاء في الأصل: بفتحِ الباء وكسرِ القاف. والصحيحُ ما أثبت نقلاً عن (أ).

وعلى الثاني يَقِتِّلُ بِفتحِ الياءِ وكسرِ القَاْفِ وأصلهما يَقْتَتِلُ، فُعِلَ به ما مرَّ **(وعليها**[١]**)** تَقُوْلُ في اسمِ الفاعل **(مُقَتِّلُون)** - بفتحِ القَاْفِ وكَسْرِ التَّاء - **(ومُقِتِّلُوْن)** - بِكَسْرِ القَاْفِ - والأصل مُقْتَتِلُون فُعِلَ به ما مرَّ، ويجوزُ مُقُتِّلُون بِضَمِّ القَاْفِ اِتِبَاْعاً للميم كما في ﴿مُرُدِفِينَ﴾[٢] وسيأتي، ويجوزُ في نحو يِقِتِّل - بكسرِ القافِ كَسْرُ اليَاْءِ اتباعاً للقَاْفِ - ومنه قراءة ﴿أَمَّن لَّا يِهِدِّيَ﴾[٣] - بكسرِ الياءِ والهاءِ - ولا تكسر الميم في مَقِتل - بكسر القاف اتباعاً - كما جازَ في المضارِعِ؛ لأنَّ حرفِ المضارعةِ قد يُكْسَرُ في غير[٤] ذلك نحو اعلم وتِعلم ونِعلِم وتيجل[٥] قال في شرح المفصل: وكان قياسُ إجراءِ اِقْتَتَلَ مَجْرَى الكلمتين عند النَّحويين منع الإدغام لسكونِ ما قبلَ الأَوَّلِ؛ لأنَّهم يمنعون من إدغام مِثْلِ قَوْمَ[٦] مَاْلِك، والجوابُ أنَّ فيه شائِبَة شِبْهِ الكلمةِ وشِبْهِ الكلمَتَيْنِ فَجَاْزَ فيه الإدغامُ، ولم يَجُز في قَوْمَ مَاْلِك؛ لأنَّ الانفصالَ فيه مُحَقَّقٌ وإنَّما لم يَجُزْ بقاءُ هَمْزَتِهَا وحَذْفِهَا كما في اَلَحْمَر ولَحْمَر؛ لأنَّ أَصْلَ فاءِ الكلمةِ الحركةُ، وسكونُها عارضٌ، بخلافِ لَاْمِ التَّعريفِ، فإنَّ أصلَها السُّكُوْنُ وتَحْرِيْكُهَا عَاْرِضٌ **(وقد جاء)** في قراءةِ المَكِّيِّينَ **(مُرُدِفِيْنَ**[٧]**)(بضمِّ الرَّاءِ (إتباعاً)** للميمِ. وأَصْلُهُ مَرْتَدِفِيْنَ أي: مُسْتَدِبِرِيْنِ من اِرْتَدَفَهُ[٨] أي:

---

(١) جاء عليهما في (أ).

(٢) الأنفال ٨/٩.

(٣) يونس ١٠/٣٥.
قرأ ابن كثير وابنُ عامرٍ: **(أَمَّنْ لا يَهِدِّي)** مفتوحة الياء والهاءِ مشدّدة الدالِ. وقرأ نافعٌ وأبو عمرو: **(يَهْدِّي)** بإسكان الهاءِ وتشديد الدال. السبعة في القراءات ٣٢٦ والكشف ٥١٨/١.

(٤) سقط غير من (أ).

(٥) جاء ييجل في (أ).

(٦) جاء قرم مالك في (أ).

(٧) الأنفال ٨/٩.
اختلفوا في فتح الدال وكسرها من قوله **(مُرْدِفِين)**؛ فقرأ نافعٌ وحدَه **(مُرْدَفِين)** وقرأ الباقون: **(مُرْدِفِين)** بكسر الدال. السبعة ص٣٠٤ والكشف ٤٨٩/١ والأصول في النحو ٤٠٩/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٢٦/٢.

(٨) لسان العرب **(ردف)** ١٩٠/٥.

استدبَرَهُ، بِأَنْ أَخذَهُ من ورائِهِ، قُلِبَت التَّاءُ دَالًا، ثـمَّ حُذِفَت حركةُ الدَّالِ الأُوْلَى، وأُدْغِمَت في الثَّانِيَةِ، وحُرِّكَت الرَّاءُ لالتقاءِ السَّاكنين بالضَّمِّ للاتباع ويجوزُ الكسرُ والفتحُ لِمَا مرَّ **(وتُدْغَمُ الثَّاْءُ)** المثلثةُ **(فيها)** أي: في تَاْءِ الافْتِعَالِ[1] **(وُجُوْباً على الوَجْهَيْنِ)** القياسيُّ وهو قَلْبُ[2] الأَوَّلِ إلى الثَّاني، وغيرُ القياسي وهو عَكْسُهُ **(نحو اثَّارَ)** بمثناة **(واثَّار)** بمثلثة والأَصْلُ اِثْتَأَرَ[3] أي: أَدْرَكَ ثَأْرَهُ، وتَبِعَ في وجوبِ إدغامِ ذلك الزَّمخشري[4]، وجرى جماعةٌ[5] على أنَّه جائزٌ وعليه نصَّ سيبويه[6] لاختلافِ الحَرْفَيْنِ، لكنَّ الإدغامَ أَحسَنُ لِتَقَارُبِهِمَا مَخْرَجاً واتِّحادِهِمَا هَمْساً **(وتُدغَمُ فيها)** أَيْ في تاءِ الافتعالِ **(السِّيْنُ)** لذلك إدغاماً **(شاذّاً على الشَّاذ نحو اِسَّمَعَ[7])** في اِسْتَمَعَ، أمَّا شُذُوْذُ الإدغامِ، فلِمّا مرَّ أنّ حَرْفَ الصَّفِيْرِ لا يُدْغَمُ في غَيْرِهِ، وأما كَوْنُهُ شاذّاً على شاذٍّ؛ فلأنَّ القياسَ في إدغام المُتَقَارِبَيْنِ قَلْبُ الأَوَّلِ إلى الثَّاني وَهُنَا وَجَبَ عَكْسُهُ **(لامْتِنَاْعِ اتَّمعَّ)** في اِسْتَمَعَ لِئَلّا يَفُوْتَ الصفير **(وتُقْلَبُ)** تاءُ الافتعالِ الواقعةِ **(بعد حُرُوْفِ الإطباقِ[8] طَاْءً)** لأَنَّها لو لم تُقْلَب لأدّى إلى إدغامِ حروفِ الإطباقِ فيها، وهي لا تُدغم فيها لئلّا يَفُوْتَ الإطباقُ أو إلى إِظْهَارِهَا فَيَعْسُرُ النُّطْقُ بالتَّاءِ لِقُرْبِهَا في[9] مَخْرَجِهَا، ومُنَاْفَاْتِهَا في صِفَتِهَا؛ لأنَّ التَّاْءَ حرفٌ شَدِيْدٌ مَهْمُوْسٌ، والصَّادُ والضَّادُ والظَّاءُ المُعْجَمَةُ

---

(١) جاء الافعال في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٦٧ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٧٢.

(٣) لسان العرب **(ثأر)** ٢/٧٧.

(٤) المفصل ص٤٠٣.

(٥) جرى على ذلك ابن السّراج في الأصول ٣/٢٧١ وابن جنيّ في سرّ صناعة الإعراب ١/١٧١-١٧٢.

(٦) قال سيبويه: «فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ: مُتَّرِدٍ، لأنّهما متقاربانِ مهموسانِ والبيانُ حَسَنٌ». كتاب سيبويه ٤/٤٦٧

(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٦٨ والأصول في النحو ٣/٢٧٢ والتكملة ص٢٨٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٨.

(٨) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠ والأصول في النحو ٣/٢٧١ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٦ وما بعدها.

(٩) جاء من في (أ).

رِخْوَةٌ والضَّادُ المُعْجَمَةُ والطَّاءُ والظَّاءُ مجهورةٌ فَقَلَبُوا التَّاءَ حَرْفاً يوافِقُهَا مَخْرَجاً، ويُوافقُ ما قَبْلَهَا صَفَةً قصداً لِنَفْيِ التَّنَافِي بين الحروفِ وإذا قُلِبَت طاءً **(فَتُدْغَمُ)** حروفُ الإطباقِ **(فيها)** أي: في تاءِ الافتعالِ **(وجوباً في)** نحو **(اِطَّلَبَ)** ممّا فاءُ الافتعالِ فيه طاءٌ مهملةٌ لاجتماعِ المِثْلَيْنِ، وأَصْلُهُ اِطْتَلَبَ **(وجوازاً على الوجهين)** القياسيِّ وغيرِهِ **(في)** نحو **(اِظْطَلَمَ[1])** ممَّا فاءُ الافتعالِ فيه ظاءٌ معجمةٌ، وأَصْلُهُ اِظْتَلَمَ. وبعد الإدغامِ تقول على الوجهِ الأوَّلِ: اِطَّلَمَ بالطَّاءِ المهملة، وعلى الثاني: اظَّلَمَ بالمُعْجَمَةِ، والبيانُ أيضاً حَسَنٌ فتقولُ: اِظْطَلَم **(وجاءت)** الوجوهُ **(الثَّلاثُ)** الإدغامُ بِوَجْهَيْهِ وتَرْكُهُ **(في)** قولِ زهير[2]:

* هُوَ الجَوَادُ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوَاً **(ويُظْلَمُ أحياناً فَيَظْطَلِمِ)**[3]

والمعنى: أنَّه يُعطي مَالَهُ عَفْواً، أي: بسهولةٍ بِغَيْر مَنٍّ ولا مَطلٍ ويُظَلمُ أحياناً أي: يُطْلَبُ منه في غيرِ مَحَلِّ الطَّلب فَيُحْمَل ذلك لِمَنْ سَأَلَه ويتحمَّل ظُلْمَهُ **(و)** تُدْغَمُ **(شاذاً على الشَّاذِّ في)** نحو **(اِصَّبر[4] واضْطَرَبَ)** ممَّا فاءُ الافتعالِ فيه صادٌ أو ضادٌ فتقول اِصْبِر واِضْطَرِب. أما شذوذه فَلِمَا مرَّ أنَّ حُرُوْفَ الصَّفِيْرِ لا تُدْغَمُ في غَيْرِهَا، وأنَّ حروف ضَوِيَ مِشْفَر لا تُدغم فيما يُقَارِبُهَا، وأمَّا كَوْنُهُ شاذاً على شاذٍّ فلوجوب قلب الثَّاني إلى الأوَّل **(لامتناع اطَّبرَ واطَّرَبَ)** بقلبِ الأوَّلِ إلى الثَّاني لئلا يَفُوْتَ صَفِيْرُ الصَّادِ واِسْتِطَالَةُ[5] الصَّادِ، لكن نَقَلَ المُرادي[6] جوازَ اطَّرَبَ شاذاً وكأنَّ المُصَنِّفَ لم يطّلع عليه أو لم يعتبره لغاية شذوذه **(وتُقْلَبُ)** تاءُ

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤٦٨.

(٢) زهير بن أبي سلمى.

(٣) [من البسيط] كتاب سيبويه ٤/٤٦٨ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٩ والمفصل ص٤٠٢ وشرح الملوكي في التصريف ص٣١٩. موضع الشاهد: على أنَّه جاء بالأوجه الثلاثةِ، وهو تركُ الإدغامِ والإدغامُ على الوَجْهَين بالظاء والطّاء.

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٣٢٧ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٧٢ وشرح الملوكي ص٣١٩

(٥) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٩/٨٠.

الافتعال (**مع الدَّال والذَّالِ والزَّاي**) الواقعاتِ قَبْلَها (**دَالاً**) لأنَّ التاء حرفٌ شديدٌ مهموسٌ، والذَّال المعجمةُ والزَّايُ رِخْوَتَانِ مَجْهُوْرَتان، والدَّال المُهْمَلَةَ مَجْهُوْرَةٌ، فَبَيْنَ الثَّلاثةِ والتاءِ تَنَافٍ فَقُلِبَتْ التَّاءُ دالًا لِمُوَافَقَتِهَا للتَّاءِ مَخْرَجاً و للذَّالِ والزَّاي[1] صفةً وهي الجَهْرَ (**فَتُدْغَمُ**) الثلاثة في الدال المُبْدَلَةِ من تاء الافتعال (**وجُوُبَاً[2] في اِدَّانَ**) لاجتماعِ المِثْلَيْنِ وأَوَّلَهمَا ساكنٌ والأصلُ اِدتَأنَ افتعل من الدين (**وقَوِيّاً[3]**) أي فصيحاً (**في[4] ادَّكَرَ**) بالمهملة وأَصْلُهُ اِذْتَكَرَ من الذِّكْرِ، قُلِبَت التَّاءُ دالًا، ثمَّ أُدْغِمَت المُعَجَمَةُ فيها بعدَ قَلْبِها إليها على القياس (**وجاء اذَّكَرَ**) بالمعجمة بِقَلْبِ الثَّاني إلى الأَوَّلِ على خلافِ القياس (**و**) جاء (**اذْدَكَرَ**) بغير إدغام (**وضعيفاً في ازْآنَ**) وأَصْلُهُ ازْتَأَنَ اِفْتَعَلَ من الزَيْنِ قُلِبَت التَّاءُ دالًا فَصارَ اِزْدَأنَ وهو الفصيحُ، ولَمَّا أُرِيْدَ الإدغام وَجَبَ قَلْبُ الثَّاني إلى الأَوَّل على خلاف القياس (**لامتناع ادَّأَنَ**) بِقَلْبِ الأوَّلِ إلى الثَّاني على القياس لئلّا يفوتَ الصَّفِيْرُ. فهذه أحكامُ إدغامِ تاءِ الافتعالِ (**ونحو خَبَطُّ وحُصْطُ وفُزْدُ وَعُدُّ في خَبَطْتُ[5]**) الشَّجرةَ إذا ضَرَبْتَهَا بالعصا ليسقط ورَقُهَا (**وحُصْتُ**) من الحُوْصِ وهو الخياطة (**وفُزْتُ وعُدْتُ**) منَ الفَوْزِ والعودِ (**شَاذٌّ**) حيث شُبِّهَت[6] تاءُ الضَّميرِ بتاءِ الافتعالِ. بجامعِ أنَّ كلًّا منهما جزءٌ من الكلمةِ، فَقُلِبَت في الأَوَّلَيْنِ طاءً لوقوعِهَا[7] بعد حَرْفِ الإطباقِ، وفي الآخَرَيْنِ دَالًا لِوُقُوْعِهَا بعد زايٍ ودالٍ مُهْمَلَةٍ، فصارَ الإدغامُ واجباً في

---

(١) جاء للزاي في (أ).

(٢) كتاب سيبويه ٤/٤٧٠.

(٣) المنصف شرح التصريف ٢/٣٣١ وسر صناعة الإعراب ١/١٨٧ والمفصل ص٤٠٢ والممتع في التصريف١/٣٥٧

(٤) يوسف ١٢/٤٥.

(٥) لسان العرب (**خبط**) ٤/١٦.

(٦) كتاب سيبويه ٤/٤٧١ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٠ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٧.

(٧) الأصول في النحو ٣/٢٧١ـ٢٧٢ وشرح المفصل ١٠/١٥١ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٨٨.

خَبَطٌّ[1] وعُدَّ، لاجتماعِ المِثْلَيْنِ، وشاذّاً على الشاذِّ في حُضطُ بأن تُقْلَب الطَّاءُ صاداً ويقال خُصُّ كما في اصَّبَرَ، وضعيفاً في فُزْدُ بأن تُقْلَب الدال زاياً ويقال فُزُّ، كما في ازَّانَ ولا يُقْلَبُ فيهما الأوّل إلى الثّاني ويُدْغَمُ ويقال: حُطُّ وفُدُّ، لئلّا يفوتَ الصَّفِيْرُ، وتَشْبِيْهُ تاءِ الضَّمِيرِ بتاءِ الافتعالِ عربيٌّ لكنَّهُ غيرُ مُطَّرِدٍ بل مسموعٌ، ولهذا لم يَحْكِهِ سيبويه في نحو أَخَذْتُ **(وقد[2] تُدْغَمُ تاءُ نحو تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا)** كتَدَحْرَجُ وغيرِهِ ممّا اجتمعَ في أوَّلِهِ تاءُ المُضَارَعَةِ وتاءُ نحو التَّفَعُّلِ والتَّفَاعُلِ، لفظاً أو تقديراً لِثِقَلِ اجتماعِهِمَا في الجُملةِ أولَّ الكلمةِ فَتُدْغَمُ الأُولى في الثَّانيةِ **(وصلاً وليس قَبْلَهُمَا ساكنٌ صحيحٌ)** بل مُحَرَّكٌ نحو ﴿ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[3] أو ساكنٌ غيرُ صحيحٍ نحو ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟﴾[4] و﴿عَنْهُ تَلَهَّىٰ ⑩﴾[5] وقيل الإدغامُ يمدُّ[6] هذا الساكن فلا يجوز الإدغامُ في غيرِ الوصلِ، إذ لو أُدغم فيه لاحتيج لهمزةِ الوَصْلِ وهي لا تدخلُ[7] على المضارعِ كاسمِ الفاعلِ؛ لأنَّه بمعناه، ولِئَلَّا يلزمَ الالتباسُ ـ كما مرَّ ـ ولأنَّ حرفَ المُضارعَةِ لِقُوَّةِ دلالَتِهِ تقتضي التَّصدُّرَ، ولا فيما إذا كان قَبْلَ التّاءِ ساكنٌ صحيحٌ نحو ﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ﴾[8] لئلا يلزمَ التقاءُ السَّاكنينِ على حَدِّهِ. وبَعْضُهُم جوَّزَ هذا ومنه قراءة البَزِّي

---

(١) كقول علقمة بن عَبَدَة:

* وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ فَحُقَّ لِشَأْسٍ من نَدَاكَ ذَنُوبُ

كتاب سيبويه ٤/٤٧١.

(٢) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٩٠ـ٢٩١.

(٣) النحل ١٦/٢٨.

اختلفوا في الياءِ والتّاء من وقوله: **(تتوفاهم)**. فقرأ حمزة وحده **(يَتَوَفّاهم الملائكةُ)** بياءٍ وبالإمالةِ وقرأ الباقون: بتاءَين. السبعة ص٣٧٢ والكشف ٢/٣٦.

(٤) البقرة ٢/٢٦٧، وجاء في (أ): ولا تيمّموا الخبيث.

(٥) عبس ٨٠/١٠.

(٦) جاء بمدّ في (أ).

(٧) كتاب سيبويه ٤/٤٧٦ وشرح المفصل ١٠/١٥٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٦/١١١ـ١١٢ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٩٠ـ٢٩١.

(٨) التوبة ٩/٥٢.

في نَحْوِ ﴿هل تَّربَّصون﴾ و﴿فإن تَّولَّوا﴾[1] و﴿ألف شهر* تَّنَزَّلُ الملائكة﴾[2] واعلم أن هذا الإدغامَ لا يجوزُ في المضارعِ المبنيِّ للمفعولِ نَحْوُ تُتَدَارَكُ، لاختلافِ حركتي التَّاءيْنِ فلا يَثْقُلُ اجتماعُهُمَا بخلافِ المبني للفاعل (و) تُدْغَمُ **(تاءُ تَفَعَّلَ وتَفَاْعَلَ فيما تُدْغَمُ فيه التَّاءُ)** إذا وقعَ بعدَهَا، وهو ثمانيةُ أَحْرُفٍ غيرَ التاءِ، مخارجُها طَرَفُ اللِّسان وشيءٌ من الثَّنايا كالتَّاءِ، وهي الثَّاءُ والدَّالُ والذَّالُ والزَّايُ والسِّينُ والصَّادُ[3] والطَّاءُ والظَّاءُ، فتُدْغَمُ فيها التَّاء وصلًا وابتداءً **(فَتَجِبُ[4] همزةُ الوَصْلِ ابتداء نحو اطَّيَّروا وازَّيَّنوا واثَّاقلوا وادَّارَؤُا)** واذَّكَّروا واسَّمَّعُوا واصَّابَرُوا واظَّلَّمُوا واتَّرَّسُوا، وأصلُها: تَطَيَّرُوا وتَزَيَّنُوا وتَثَاقَلُوا وتَدَارَؤُا وتَذَكَّرُوا وتَسَمَّعُوا وتَصَابَرُوا وتَظَلَّمُوا وتَتَرَّسُوا، أمَّا وَصْلًا، فلا يحتاجُ إلى همزةِ الوَصْلِ قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ﴾[5] وقال: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا﴾[6] وقد يُضَمُّ إلى هذه الحروفِ أيضاً الضَّادُ لِمَا مرَّ، من أنَّها باستِطَالَتِهَا قَرُبَت من حروفِ[7] طرفِ اللِّسانِ، نحو اِضَّارَبُوا في تَضَارَبُوا، وكذا الشِّينُ والجِيْمُ نحو اِشَّاجَرُوا واِجَّارَؤُا في تَشَاجَرُوا، وتَجَارَؤُا، وإن كانتا بعيدتين عن ذلك. وهذا الإدغامُ مُطَّرِدٌ في الماضي والمضارعِ والأمرِ والمصدرِ واسمي الفاعلِ والمفعول وليس اِطَّيَّرَوا وازَّيَّنُوا اِفْتَعَلُوْا، بل تَفَعَّلُوا[8]؛ لأنَّ لو كانَ اِفْتَعَلُوا لَوَجَبَ أَنْ يُقَاْلَ: اِطَّاروا وازَّانوا، وكذا ليس

---

(١) آل عمران ٣/٣٢.

(٢) القدر ٩٧/٣ ـ ٤.

قال الدّاني: «البزّي يشدِّد التَّاءَ التي في أوّل الأفعالِ المستقبلة في حال الوصل في إحدى وثلاثين موضعاً... هلا تربصون...» التيسير في القراءات السبع ص٨٣ـ٨٤ والنشر ٢/٢٣٢.

(٣) جاء والصَاد والضاد في (أ).

(٤) كتاب سيبويه ٤/٤٧٥ ومعاني القرآن للفرّاء ١/٤٣٧ـ٤٣٨ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٩١.

(٥) يونس ١٠/٢٤.

(٦) البقرة ٢/٧٢.

(٧) الطاء والدال والتاء.

(٨) ارتشاف الضرب ١/٣٤٩.

اثّاقلوا وادّارؤا اِفْتَعَلُوا بل تَفَاعَلُوا، فلذلك أُقِرَّت الألفُ بين الفاءِ والعَيْنِ **(ونحو اسطّاع)** في اِسْتَطَاْعَ ممّا هو من بابِ الاستفعالِ بِجَعْلِ تَائِهِ **(مُدْغماً)** فِيمَا تُدْغَمُ فيه التَّاءُ ـ كما مرَّ بيانه آنفاً ـ **(مع بقاءِ صَوْتِ السِّيْنِ نَاْدِرٌ)** وهي قراءةُ حَمْزَة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓا۟ أَن يَظْهَرُوهُ﴾[1] ولَحَنَهُ بعضُ النُّحَاْةِ لِمَا فيه من الجَمْعِ بين سَاْكِنَيْن على غَيْرِ حَدِّهِ؛ ولأنَّ القاعدةَ في باب الاستفعالِ أنَّ التَّاءَ لَا تُدْغَمُ فيما بَعْدَها من الحروفِ المذكورةِ سواءٌ أكانت الحروفُ ساكنةً كاِسْتَدْرَكَ واِسْتَطْعَمَ، لفقد شَرْطِ الإدغام، ولهذا لا تُدْغَمُ التَّاءُ في التَّاء في نحو استتبع أَمْ مُتَحَرِّكَةً لإِعْلَاْلٍ لأنَّها في نيَّةِ السُّكُوْنِ كاِسْتَدَاْنَ واِسْتَطَاْلَ والأَصْلُ اِسْتَدْيَنَ واِسْتَطْوَلَ؛ ولأنَّها لو أُدْغِمَت فيه لتحرَّكت السِّيْنُ بإلقاءِ حركةِ التَّاءِ عليها وسينُ استفعلَ لا تكونُ إلّا ساكنةً[2]. هذا ووجهُ ما قَرأ به حَمْزَةُ أنَّهُ اِعْتُدَّ بالعَاْرِضِ وخَرَجَ بقوله مع بقاءِ صوتِ السِّينِ ما لو لم يبقَ فلا إدغام قطعاً **(الحذفُ الإعلاليُّ[3] و)** الحذفُ **(التَّرخيمي تَقَدَّمَ)** كلٌّ منهما؛الأَوَّلُ في هذا الكتابِ، والثاني في الكافيةِ **(وجاءَ غَيْرُهُ)** أي: حذفُ غيرِ كلٍّ منهما **(في نحو تَتَفَعَّلُ وتَتَفَاْعَلُ)** كتَتَفَعْلَلُ وفي نسخ حَذَفَ نحو، والأُولى أَولى لِشُمُوْلِهَا تَتَفَعْلَلُ وذلك نحو تَنَزل[4] وتَبَاْعَدُ وتَدَحْرَج والأصلُ تَتَنَزَّلُ وتَتَبَاْعَدُ وتَتَدَحْرَجُ، بتائَيْنِ إحداهما تاءُ المضارعةِ والثانيةُ تاءُ التَّفَعُّل والتَّفَاْعُلِ والتَّفَعْلُل، فاستُثْقِلَ اجتماعُهما في أوّلِ الكلمةِ، فَجَوَّزَ التَّخفيفُ بحذفِ إِحْدَاْهُمَا؛ لأنَّه اجتمعَ مِثْلَاْنِ، ولم يكن الإدغامُ، إذ لو أَدْغَمَ لاحتيج إلى

---

(١) الكهف ٩٧/١٨.
كلُّهم قرأ: **(فما أسطَعوا)** بتخفيفِ الطّاءِ، غير حمزة، فإنَّه قرأ: **(فما اسْطّعُواْ)** مشدّدةَ الطّاءِ، يريدُ فما استطاعوا، ثم يدغم التّاءَ في الطّاءِ، وهذا غيرُ جائزٍ لأنَّه قد جَمَعَ بين السِّين، وهي ساكنة، والتّاءُ المُدْغَمَةُ وهي ساكنة.
السبعة في القراءات ص٤٠١ والكشف ٨٠/١، والتيسير ص١٤٦ والنشر ٣١٦/٢.

(٢) كتاب سيبويه ٤٧٣/٤.

(٣) قال الرّضي: «يعني بالحذف الإعلالي ما حُذِفَ مُطّرِداً لِعِلَّةٍ، كعصا وقاض، والتَّرخيمي؛ما حُذِفَ غيرَ مُطَّرِد كما في يدٍ ودم. ». شرح الشافية ٢٩٢/٣.

(٤) كقوله تعالى: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ فصلت ٣٠/٤١.

تَسكِيْنِ الأَوَّلِ واجتلابِ هَمْزَةِ الوَصْلِ وهي لا تَدْخُلُ على المضارعِ كما مرَّ فَتَعَيَّنَ الحذفُ قال تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾[1] فإنَّه مُضَارِعٌ، وأصلُه تَتَلَظَّى، إذ لو كان ماضياً لقال تَلَظَّت.

واختُلفَ في المحذوف فقال سيبويه[2] والبصريون الثَّانيةُ؛ لأنَّ الثِّقَلَ منها نَشَأَ، ولأنَّ الأُولى جيء بها لمعنى المُضارعة، وقال الكوفيون[3]: الأُوْلَى؛ لأنَّ الثَّانيةَ إنما زِيْدَت في ذلك لمعنىً كالمُطَاوَعَةِ والتَّكَلُّفِ، وحَذْفُهَا يُخِلُّ به، وجَوَّزَ بعضُهم الأَمْرَيْنِ، وإذا حذفت إحداهما لم تُدْغِم الباقيةَ فيما بعدَهَا سواء ماثَلَها نَحْوَ تَتَابَعَ أم قَارَبَهَا نحو تَذَكَّرُوْنَ؛ لأنَّها لو أُدغمت لاحتيج إلى همزة الوَصْلِ، وهي لا تدخل على المضارع - كما مرَّ - ولأنه يكون إجحافاً بالكلمةِ بالجمع في أَوَّلِهَا بين حَذْفٍ وإدغامٍ مع أنَّ قياسَهُمَا أن يكونَا في الآخِرِ، وإنْ لم يُحْذَف منهما شيءٌ، جاز إدغَامُ الثانيةِ فيما بَعْدَهَا ممّا تُدْغَمُ فيه التاء نحو تَذَكَّرُون وفي التنزيل: ﴿تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا﴾[4] والأصلُ تَتَسَاقَطُ والتَّخفيفُ بالحذفِ، إنَّما يجوزُ في المبني للفاعِلِ، لا في المبني للمفعولِ، كتَتَحَمَّلُ لِمَا مرَّ في الإدغام؛ ولأنَّ حرفَ التَّاءِ الأَوْلَى منه، يَلْبُسُ بالمبني للفاعِلِ من ذلك، وحَذْفُ الثَّانية منه يَلْبُسُ بباب التَّفعيل **(و)** جاءَ الحَذْفُ أيضاً **(في نحو مِسْتُ**[5]**)** - بِفَتْحِ الميم وكَسْرِهَا - **(وأَحَسْتُ وظَلْتُ)** - بفتحِ الظَّاءِ وكسرِهَا - ممّا عَيْنُ الفِعْلِ ولاَمُهُ من جنسٍ واحدٍ وآخره ساكنٌ لاتِّصاله بتاءِ الضَّميرِ أو نونِهِ وأصل مِسْتُ مَسِسْتُ بكسر العين، وقد تَعَذَّرَ فيه الإدغامُ لِسُكُوْنِ الثَّاني فَحَذَفُوا إمَّا الأَوَّلَ وهو أَوْلَى، أو الثاني فَبَقِيَ مَسْتُ بفتح الميم فيهما، إن لم تَنْقُل إليها حركةَ الأَوَّلِ، بأن حذَفْتَ وبِكَسْرِها إنْ

---

(١) الليل ١٤/٩٢.

(٢) قال سيبويه: «وكانت الثانيةُ أَوْلَى بالحذف؛ لأنَّها هي التي تُسَكَّنُ وتُدْغَمُ» كتاب سيبويه ٤/ والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢-٦٥٠ ومعاني القرآن وإعرابه للقرآن ٣١٦/٢-٣١٧ والأمالي الشجرية ٣٨٨/١ وشرح الكافية الشافية ٢١٨٧/٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٨/٢-٦٥٠.

(٤) مريم ٢٥/١٩.

(٥) كتاب سيبويه ٤٢٢/٤-٤٢٣ والتسهيل ص٣١٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٤٥/٣ والممتع في التصريف ٦٦١/٢.

نُقِلَت لِبَيَانِ البنية، وأصلُ أَحَستُ أَحْسَسْتُ، حُذِفَ أَحَدُ المثلين بعد نَقْلِ حركةِ الأَوَّلِ إلى الحَاءِ، إذ لو حُذِفَ الأَوَّلُ مع حركتِهِ لاجتمعَ ساكنانِ على غير حَدِّهِ، أو الثاني مع بقاءِ حركةِ الأَوَّلِ لاتَّصل بتاءِ الضمير متحرك وأصلُ ظَلْتُ ظَلِلْتُ بكسر العين فُعِلَ به ما مرَّ في مَسْتُ، والحذف فيه فَصِيحٌ لكثرةِ استعمالِهِ، بخلافِ مست وأحست وأمَّا قولُه تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[1] ـ بكسرِ[2] القَافِ وفتحِهَا ـ، فيجوزُ أن يكونَ من ذلك حَذْفُ أَحَدِ المِثْلَيْنِ من اِقْرَرْنَ واِقْرِرْنَ المأخوذَيْنِ من قَرَرْتُ[3] بالمكانِ بالفتحِ، أَقِرُّ بالكسر، وقَرِرْتُ بالكَسْرِ أُقِرُّ بالفَتْحِ ونَقْلِ كَسْرَةِ الأَوَّلِ أو فَتْحَتِهِ إلى القافِ وحُذِفَت همزةُ الوَصْلِ للإغتناءِ عنها، ويجوزُ أن يكون المكسورُ من وَقَرَ[4] يَقِرُ وَقَار وهو الثَّبَاتُ، والمفتوح من قَارَ يَقَارُ إذا اجتمعَ، ومنه القَارَةُ وهي الأَكَمَةُ لاجْتِمَاْعِهَا **(و)** جاء الحذف أيضاً في **(اسْطَاْعَ)** و **(يَسْطِيْعُ)** والأصلُ استَطَاْعَ، حُذِفَت تَاْؤُه تخفيفاً وهو فصيحٌ لكثرةِ استعمالِهِ، بخلافِ اِسْتَدَاْنَ قال تعالى: **(فما[5] اسطاعوا أن يظهروه((وجاءَ اِسْتَاْعَ يَسْتِيْعُ)** بالتَّاءِ، قال سيبويه[6]: «إن شِئْتَ قلتَ حُذِفَت التَّاءُ؛ لأنَّها في مقام الحرف المُدغم ثم جُعل مكان الطاء تاء ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها كما قالوا ازدان ليكون ما بَعْدَ الزَّاي مَجْهُوْراً مثلها وإنْ شئت قلت حُذِفت الطاء لأنَّ التكرير منها نشأ» **(وقالوا)** أي: العربُ **(بلَعَنْبَر[7] وعَلْمَاء ومِلْمَساء في بني**

---

(١) الأحزاب ٣٣/٣٣.

(٢) اختلفوا في فتحِ القافِ وكَسْرِها في **(قَرن)**؛ فقرأ نافعٌ وعاصم: **(وَقَرْن)** بفتح القاف. وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي **(وَقِرْن)** بالكسرِ. السبعة ص٥٢١ـ٥٢٢ والنشر ١٩٧/٢ والتيسير ص١٧٩ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١/٦.

(٣) قَرَّت: استقَرت. لسان العرب **(قرر)** ٩٩/١١.

(٤) لسان العرب **(قرر)** ١٠٢/١١.

(٥) الكهف ٩٧/١٨.

(٦) كتاب سيبويه ٤٨٤/٤.

(٧) قال سيبويه: «ومن الشّاذ قولُهم في بني العَنْبَر، وبني الحارث: بَلْعَنْبَر، وبَلْحَارِث بحذف النون». كتاب سيبويه ٤٨٤/٤ والأصول في النحو ٤٣٣/٣ وشرح المفصل ١٥٥/١٠ والممتع في التصريف ٦٦٢/٢.

العَنْبَرِ وعلى الماءِ ومن المَسَاءِ) لأنَّه لمَّا كان النُّونُ واللَّامُ في الأوَّلِ والثَّالثِ مُتقارِبَيْنِ واللَّامانِ في الثاني مُتَمَاثِلَيْنِ، وتَعَذَّرَ الإدغامُ في الجميع؛ لسكونِ الحرفِ الثَّاني، حذفوا الأوَّلَ تخفيفاً وهو قليل **(وأمَّا نَحْوُ**[1] **يَتَسِعُ ويَتَقِي)** بِتَخْفِيْفِ التَّاءِ فيهما، والأصلُ يَتَّسعُ ويَتَّقِي بتشديدها **(فشاذٌّ)**؛ لأنَّه لما أَمْكَنَ التَّخفيفُ بالإدغام كان العُدُوْلُ عنه إلى الحذفِ خلافُ القياسِ، ووجهُهُ أنَّهم لمّا حَذَفُوا الواوَ من يَسْع يَقِي، حَمَلُوا عليه يَتَّسعُ ويَتَّقي **(وعليه جاءَ)** قولُ الشاعر[2]:

* اتقِ اللَّهَ فينا والكتابَ الذي تَتْلُوْ[3]

لأنَّه حَذَفَ من يتَّقي مُخَفَّفاً حرفَ المُضَارَعَةِ، وكان ما بَعْدَهُ مُتَحَرِّكاً، لم يُحْتَج إلى همزةِ الوَصْلِ في الأمرِ، وحُذِفَت الياءُ من آخره كنظائِره فبَقِي تقى[4] وقالوا تَقَى ويَتْقِي كرَمَى يَرْمِي، فأصله وَقَى يَوْقِي، فلو أَبْقَوا الواوَ: لَزِمَ حَذْفها في المضارع؛ لوقوعِهَا بين ياءٍ وكسرةٍ فأَبْدَلُوا الواوَ تاءَ لئلَا يَقَعَ الحَذْفُ **(بخلافِ**[5] **تَخِذَ)** ـ بكسرِ العَيْنِ ـ **(يَتْخَذُ)** بفَتْحِهَا وإسكانِ التَّاءِ **(فإنَّه أَصْلٌ)** ولهذا تقولُ في الأمرِ منه اتَّخِذْ، وفي ماضيه تَخِذَ ـ بكسر الخاء ـ ولو كان من قبيل يَتَسِعُ ويَتَقِي بأنْ يكونَ مُخَفَّفَاً من اِتَّخَذ يَتَخِذُ، لَقُلْتَ في الماضي والمُضَارِعِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣٨٣/٤.

(٢) عبدالله بن همام السَّلُوْلي.

(٣) [من الطويل]: سرّ صناعة الإعراب ١٩٨/١ والأمالي الشجرية ٢٠٥/١ وشرح شواهد الشافية ص٤٩٦. **موضع الشاهد**: على أنَّ تَقِ، أمرٌ من يتّقي بفتح التاءِ المخفَّفةِ، وماضيه تَقَى، وأصلُها: اتَّقَى يتّقي بالتّشديد على افتَعَلَ يَفْتَعِلُ من الوقاية، والأصلُ أوتقَى يوتقي، فقُلبت الواوُ في الأولى ياءَ لانكسارِ ما قبلها، ثمّ أُبدلت تاءَ، وأُدغمت، وأُبدلت في الثانية تاءَ و أُدغِمَت ولم تحذف لعدمِ انكسار ما بعدها، فلمّا كَثُرَ الاستعمالُ كذا حذفوا التَّاءَ السّاكنةَ منها وهي فاءُ الفعلِ، فصار: تَقَى يَتَقِي بتخفيف التاءِ المفتوحةِ، وحُذفت الهمزة من الماضي لعدمِ الحاجةِ إليها، فصار: تقى ووزنُه: تَفَلَ. وصدرُ البيت:

* زِيَادَتَنَا نُعْمَانُ لا تَنْسَيَنَّهَا

(٤) جاء في الأصل: تق، وما أثبته نقلاً من (أ).

(٥) قال السِّيرافي: «وحكى أبو زيد: تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذًا». السيرافي النحوي ص٢٩٨ وشرح الشافية للرَّضي ٢٩٣/٣.

والأمرِ تَخَذَ ـ بفتح العين ـ يَتَخِذ ـ بكسرها وفتح التاء ـ تَخِذْ **(واسْتَخَذَ**[١] **من**[٢]**)** وفي نسخةٍ من **(اِسْتَخْذَ)** وهو اسْتَفْعَلَ من تَخِذَ يَتَّخِذ حذفوا إحدى اليائين **(وقِيْل)** السين فيه **(إبدال)** أي: بدل **(من تَاءِ اتَّخَذَ)** الأُوْلَى، لكونِهِمَا مَهْمُوْسَتَيْنِ، واستخذَ مبتدأً، خَبَرُهُ **(أَشَذُّ)** في الحَذْفِ أو الإبدالِ من يَتَسع ويَتَقي بحذف التاء فيهما؛ لأنَّ الحذفَ منهما كان لِلْحَمْلِ على يَسَع وبَقَى، وهنا لا وَجْهَ له، ولأنَّهم عَدَلُوا ثَمَّ من الإدغام إلى الحَذْفِ الذي هو أخفُّ. وهنا عَدَلُوا منه إلى الإبدالِ بمتقاربِ الّذي هو أَثْقَلُ قال الجاربردي[٣]: «والظاهرُ أنّه ليسَ أصلُه اسْتَخَذَ؛ لأنَّهم لا يقولون اسْتَتْخَذَ، ولو كان منه لقالوه ولأنَّه بمعنى اتَّخَذَ، ولو كان بمعنى اسْتَفْعَلَ، لاختلفَ معناه، ولذلك قال بعضهم أصله اتَّخَذَ أُبدلت السِّينُ من التَّاءِ كَعَكْسه في قول الشاعر[٤]:

* يا قَاتَلَ اللهُ بني السِّعْلاتِ عَمْرو بنِ[٥] يَرْبُوْعٍ شِرَار النَّاتِ[٦]

أي الناس قال وعلى هذا هو أيضاً أشذ من يَتَّسع ويَتَّقي» **(ونَحْوُ تُبَشِّرُونِّي**[٧]**)** وتبشرونني **(وإنني)** ممّا دَخَلَتْهُ نُوْنٌ بَعْدَها نُوْنُ وقايةٍ **(تقدم)** في الكافية[٨] حُكْمُهُ من حذفٍ وإثباتٍ لنونِ الوقايةِ بإدغامٍ وبدونهِ. وهنا قد تَمَّ تفاصيلُ أحوالِ أبنيةِ الكلِمِ.

---

(١) قال سيبويه: «وقال بعضهم: اسْتَخَذَ فلانٌ أرضاً، يريدُ اتّخذ أرضاً، كأنّهم أبدلوا السِّين مكان التَّاءِ في اتَّخذ، كما أبدلوا حيث كَثُرَت في كلامهم، وكانتا تاءَين، فأبدلوا السِّين مكانها، كما أبدلت التاءُ مكانَها في سِتٍّ، وإنَّما فُعِل هذا كراهيةَ التَّضعيف»كتاب سيبويه ٤٨٣/٤ والمفصل ص٤٠٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٤/٣.

(٢) مجموعة الشافية ٣٦٠/١.

(٣) جاء في الأصل و (أ): في. وما أثبتُه نقلاً من المتن.

(٤) عَلْبَاء بن أرقم اليشكري.

(٥) جاء في الأصل: ابن. وهو تحريفٌ.

(٦) [من الرجز]: الإبدال لابن السكّيت ص١٠٤ وسرّ صناعة الإعراب ١٥٥/١ والمفصل ص٣٦٨ والممتع في التصريف ٣٨٩/١ وشرح شواهد الشافية ص٤٦٩. **موضع الشاهد:** على أنَّ الأصل: شِرَارَ النَّاس، فأبدلت السِّينُ تاءً.

(٧) الحجر ٥٤/١٥: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾﴾.

(٨) الكافية في النحو ٢١/٢.

مسائل للتمرين

(وهذه مسائِلُ للتَّمْرِيْنِ) وَضعها التَّصريفيون لِيُمَرِّنُوا المُتَعَلِّم، أَيْ يعوِّدوه فيما تَعَلَّمه من قولِهِم: مَرَنَ[1] على الشيءِ يَمْرُنُ مُرُوْناً ومِرَانَةً تَعَوَّدَه واستمَّر عليه (و) اخْتُلِفَ في (**معنى قولهم كَيْفَ تبنى من كذا مثلَ كذا**) فذهبَ الأكثرُ[2] إلى أن معناه (**أيْ إذا رَكَّبْتَ منها**) أي: من الكلمةِ الكلمةَ المعبَّر عنها بكذا. أوَّلًا (**زِنْتَهَا**) أي: الكلمةَ المعبَّر عنها بكذا ثانياً (**وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياسُ، فكيف تنطق به؟**) أي: بالمركَّبِ بعد العملِ المذكورِ كما لو قيل كيف تَبْنِي من ضَرَبَ مثل جَعْفَر؟ فيكون معناه: أنَّك إذا رَكَّبْتَ من ضَرَبَ زِنَةَ جَعْفَرٍ في الحَرَكَةِ والسُّكُوْنِ وترتيبِ الحروفِ، وعَمِلْتَ بالزِّنَةِ المُرَكَّبَةِ ما يقتضيه القياسُ التَّصريفي من قلبٍ أو حذفٍ أو إدغامٍ أو غيرِهَا، فكيفَ تَنطِقُ بالمركَّبِ بعد العَمَلِ المذكورِ وهذا كما إذا قيل كيفَ تَصُوْغُ من هذا السِّوَارِ مِثْلَ هذا الخَاتَم، فإنَّ مَعْنَاهُ: غَيِّر صورةَ هذا السِّوَار وَصُغْ منه صُوْرَةً تُمَاثِلُ الخاتم. (**وقياس قول أبي**[3] **علي**) الفارسي أنَّ معناه (**أن تزيدَ**) على قولِ الأكثرِ قولك (**وتحذف**) في الفرع (**ما حذفت في الأصل**

---

(١) لسان العرب (**مرن**) ٨٧/١٣.

(٢) المنصف شرح التصريف ٤٤/١ـ٤٥ والممتع في التصريف ٧٣١/٢ وما بعدها وشرح الشافية للرَّضي ٢٩٦/٣.

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢١٩٥/٤:

* إن قِيْلَ مِثْلَ ذا إبْنِ من ذا فالتُزِم   لِلْفَرْعِ ما لِلأَصْلِ في الأصلِ عُلِمْ

وشرح الشافية للرّضي ٢٩٦/٣.

قياساً) بأَنْ تقولَ إذا رَكَّبْتَ منها زِنَتَهَا، وَعَمِلْتَ ما يقتضيه القياسُ التَّصريفيُّ، وحذفت ما حُذِفَ في الأصلِ قياساً، فكيف تنطق به ؟ **(وقياسُ)** قول **(آخرِيْنَ)** أن تزيدَ على قولِ أبي عليٍّ **(وغيرِ**[1] **قياسٍ)** وستعلمُ آخر القياس[2].

واعلم أنَّ البناءَ المذكورَ إنَّما يكونُ من الحروفِ الأصليَّةِ لا من الزَّوائِدِ، إن كانت، حتى لو قيل لك كيفَ تبني من مُسْتَغْفِرٍ مِثْلَ جِذْعٍ، لَقُلْتَ: غِفْرٍ، بحذفِ الميمِ والسِّينِ والتَّاءِ؛ لأنَّهنَّ زوائد وكذا لو قيلَ: اِبْنِ من الخُرُوجِ مِثْلَ ضَارِبٍ، لقلت: خَارِجٍ، وإنَّ قولهم: من كذا مثلَ كذا، يقتضي التَّغايرَ، أي: في الصِّيغَتَيْنِ والمادَّتين، فلا يُقال: كيف تبني من ضربَ مثلَ خَرَجَ إذ لا تَغير، ولا من ضربَ مثل يَضْرِبُ أو يتُمّ العَرَض، بأن يُقال: كيف يكونُ مضارعُ ضَرَبَ: ولا من ضَرَبَ مثل يضرب؛ لأنَّ المبني من ضَرَبَ هو ضرب لا مثل ضرب، فالسؤال عنه طلبُ تحصيلِ الحاصلِ، وأنَّه لا يُبنى شيء[3] أقلّ منه؛ كأنْ يُبنى من رباعيٍّ ثلاثيٍّ؛ لأنَّ ذلك هدمٌ لا بناءٌ ثم اختلفوا في البناء. فقال سيبويه[4]: «لك أن تبني من العربيِّ عربيّاً ورد مثله في كلام العربِ؛ لأنَّ الغَرَضَ رياضةُ النَّفسِ، وامتحانُ فَهْمِ الطَّالبِ وتقويتُهُ على قياسِ كلام العرب». وقال أبو الحسن[5]: «تبني من العربيّ عربياً وردَ مثله في كلامِ العربِ، أو لم يَرِدْ. ومن الأعجميّ أعجميّاً وعربياً؛ لأنَّه أزيدُ في الدّربة بصيغ الكلام». وكلامُ سيبويه أقيسُ. وكلامُ أبي الحَسَنِ أَوْغَلُ في باب الرِّياضية. فلو قيل: ابنِ

---

(١) جاء أو في (أ).

(٢) جاء أثر الخلاف في (أ).

(٣) جاء «من شيء» في (أ).

(٤) السِّيرافي النحوي ص٥٩٠.

(٥) قال السِّيرافي: «وأمّا الأخفش فكان يجيزُ أن نبني من كلامِ العربِ أمثلةً ليست في كلامها على قياسِ أمثلتها من الصحيح والمعتلّ، وذلك أنَّه لو سُئل كيف نبني من ضربَ مثلاً فِعْل، لقال: ضِرْب، وليس في كلام العرب فِعَل..». السِّيرافي النحوي ص٥٩١ والمنصف شرح التصريف ١/ ١٨٠ـ١٨١ والممتع في التصريف ٢/ ٧٣١.

من ضربَ مثل جَعْفَرُ بكسر الفاء أو ضمّها. لم يَجُزْ عند سيبويه، ويجوز عند أبي الحسن **(مِثْلُ مُحَوِيّ)** إذا بني **(من ضَرَبَ)** قال فيه الأكثرُ **(مُضَرِّبِي)** ـ بتشديدِ الرَّاء ـ إذ لا قياسَ يقتضي حذفَ أَحَدِ الرَّائَيْنِ والباءِ منه، كما أنَّ القياسَ يقتضي حذفَ إحدى اليَائَيْنِ والياءُ الأخيرةُ من مُحيي وقلبَ الياءِ فيه واواً، ثمَّ إلحاقَ ياءِ النِّسْبَةِ، إذ مُحَوِي اسمُ فاعلٍ من حَيَّيَ يَحْيِّي، وكان قبلَ إلحاقِهَا على خمسةِ أَحْرُفٍ آخرِهِ ياءٌ مشدَّدَةٌ، وأنت إذا نَسَبْتَ إليه حَذَفْتَ الياءَ الأخيرةَ كما إذا نسبت إلى المُشْتَرِي فتقولُ مُحَيّيَ، فَتَجْتَمِعُ كَسْرَةٌ وأربعُ ياءآت، فتُحْذَفُ إحدى اليائين وتُقْلَبُ الأُخرى واواً وتقول مُحَوِيٌّ[1]، فإذا بني منه مثله من ضرب قال الأكثر مضربى لِمَا مرَّ **(وقال أبو علي مُضَرِيٌّ)** بتخفيفِ الرَّاءِ وحذفِ الباء؛ لأنَّه يحذف ما حذف في الأصل قياساً وقد حذفت لام الأصل بالإعلال وأَحَدُ العَيْنَيْنِ فَوَجَبَ حَذْفُ ذلكَ أيضاً من الفَرْعِ، وقول الآخرين كقول أبى علي وإنَّما ترك ذكرهم للعِلْم بأنَّهم يقولون بما يقول به وزيادة **(ومِثْلُ اسمٍ وَغَدٍ[2])** إذا بَنَى **(مِنْ دَعَا)** قِيْلَ على قولِ الأَكْثَرِ وأبي علي **(دِعْوٌ)** ـ بكسرِ أَوَّلِهِ وضَمِّهِ ـ **(ودَعْوٌ)** ـ بفتحِ أَوَّلِهِ ـ مِثْلَ غَدٍ فإنَّ أصلَه غَدْوٌ ـ بفتحِ أَوَّلِه ـ وإنَّما وافَقَ أبو عليّ الأكثرَ في ذلك؛ لأنَّ الحذفَ في اسم وغَدٍ ليسَ بقياسٍ، فقالَ كقولهم إنَّ مثلهما دِعْوٌ ودَعْوٌ ـ كَمَا تقرَّر ـ **(لا إِدْعٌ)** مثلِ اسْم **(ولاْ دَعٌ)** مثل غَدٍ **(خِلافاً لِلْآخَرِيْنَ)** فإنَّهم يقولون بذلك؛ لأنَّهم يحذفون ما حُذِفَ في الأصل قياساً أو غير قياس، ووَجْهُهُ عِنْدَهُم في مثل إِسْم أَنَّه حَذَفَ من الأصلِ[3] اللَّامَ، وسُكِّنَت الفاءُ، وأُتي بهمزةِ الوَصْلِ فإذا حُذِفَ من الفرعِ مثلَ ذلكِ اِحْتِيْجَ إلى همزةِ الوَصْلِ فقالوا: اِدْعٌ[4]. وبما تقرَّر عُلِمَ أنَّ في كلامه لفّاً ونشراً أي: مثل إِسْم من دَعا دِعْواً لا اِدْعٌ ومثلَ غَدٍ من دَعَا دَعْوٍ لا دَعٌ خلافاً للآخرين فيهما **(وَمِثْلُ صَحَائِفَ)** بالهمزةِ إذا بُنِيَ **(مِنْ دَعَا، دَعَايَا**

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٩٥.
(٢) الخصائص ٢/٩١ـ٩٢.
(٣) إذ أصل اسم: سِمْوٌ أو سُمْوٌ.
(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/٢٩٦.

باتّفاقٍ) من الجميع **(إذ لا حذفَ في الأصل)** لا قياساً ولا غيرَ قِيَاسٍ، وأصلُ دَعَايَا دَعَايِوُ قُلِبَت الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِهَا وانكسارِ[1] ما قَبْلَهَا، ثمَّ قُلِبَت الياءُ الواقعةُ بعدَ الألفِ همزةً كما في صحائِف، فصار ممّا وَقَعَتْ فيه الياءُ بعد همزةٍ بعدَ ألفٍ في بابِ مَسَاجِد، وليسَ مفردُهَا كذلك، فَقُلِبَت الياءُ ألفاً، والهمزةُ ياءً كما مرَّ في رَكَايَا وشَوَايَا، فقيل[2]: دَعَايَا **(ومِثْلُ عَنْسَلٍ[3])** إذا بني **(مِنْ عَمِلَ عَنْمَلٌ ومن بَاْعَ وَقَاْلَ بَنْيَعٌ وَقَنْوَلٌ بإظهارِ النُّونِ فيهنَّ لِلإلْبَاْسِ بِفَعَّلَ)** مُضَعَّفاً لو أَدْغمت النُّوْنُ فيما بَعْدَهَا **(ومِثْلُ قِنْفَخْرٍ)** إذا بَنِيَ **(مِنْ عَمِلَ عِنْمَلٌّ، ومِنْ بَاْعَ وقَاْلَ بِنْيَعٌّ وقِنْوَلٌّ بالإظْهَاْرِ)** أيضاً فيهنَّ **(للإلْبَاْسِ)** بفعل المشار إليه **(بِعَلَّكْدٍ)** بتضعيف العَيْنِ لو أُدْغِمَ **(فيهنَّ)** النُّونُ فيما بعدها والعَلَّكدُ[4] البَعِيْرُ الغليظُ الشَّديدُ العُنُقِ، وكُرِّرَت اللَّامُ فيهنَّ؛ لأنَّ القياسَ: إذا بُني رباعيٌّ أو خماسيٌّ من ثلاثيٍّ أنْ تُكَرَّرَ اللَّامُ **(ولا يُبْنَى مِثْلُ جَحَنْفَلٍ)** لِغَلِيْظِ الشَّفَةِ **(مِنْ كَسَرتُ أَوْ جَعَلْتُ؛لِرَفْضِهِمْ مِثْلَهُ؛لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ)** لو قِيْلَ كَسَنْرَرٌ وجَعَنْلَلَ، بالإظهارِ **(أَوْ لَبْسٍ)** بفَعَلَّل لو أدغم **(ومِثْلُ أُبْلُمٍ[5])** لِخُوصِ المُقْلِ إذا بني **(مِنْ وَأَيْتُ[6])** أي وَعَدْتُ **(أُوْءٍ)** وأَصْلُهُ أُوْؤُيٌ، قُلِبَت الضَّمَّةُ كسرةً كما قُلِبَت في التَّرَامِي فصارَ أَوْئي، ثمَّ أُعِلَ إعْلَالَ قَاضٍ، فقيل[7] أُوْءٍ **(و)** مِثْلُ أُبْلُم إذا بُني **(مِنْ أَوَيْتُ[8])** إلى المنزل **(أُو، مُدْغَماً[9] لِوُجُوْبِ الوَاْوِ)** إذ أصلهُ أُأْوي قُلِبَت الهمزةُ الثَّانيةُ واواً وجوباً لاجتماعِ الهمزتَيْنِ، ثمَّ أُدغمت الواوُ المُبْدَلَة في التَّي هي عَيْنٌ

---

(١) فصارت: دَعَايِيُ.
(٢) سقط من الأصل: فقيل: دعايا. وقد أثبته نقلاً من (أ).
(٣) الأصول في النحو ٣/٣٥٥ والخصائص ٢/١٦٩.
(٤) لسان العرب **(علكد)** ٩/٣٦٤.
(٥) لسان العرب **(بلم)** ٩/٤٩٤.
(٦) لسان العرب **(وأي)** ١٥/١٩٦.
(٧) الأصول في النحو ٣/٣٩٠ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٩٥-٢٩٦ وشرح الشافية للرّضي ٣/٢٩٩.
(٨) أَوَيْتُ إلى المنزل: عُذْتُ. لسان العرب **(أوى)** ١/٢٧٤.
(٩) الأصول في النحو ٣/٣٩٠ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٩٦.

ثمَّ أُبْدِلَت ضَمَّةُ هذه الواوِ كَسْرَةً كما مرَّ، فصَارَ أَوِيّ، ثمَّ أُعِلَّ إعْلَالَ قَاضٍ فقيل: أَوٌ **(بخلافِ تُؤْوِي)** وأصلُه تُؤْوِي فإنَّ الفصيحَ فيه بعدَ قَلْبِ همزتِهِ واواً أنْ لا يُدْغَمَ، والفرقُ أنَّ قَلْبَ الهمزةِ ثَمَّ[1] واجبٌ لاجتماعِ همزتين، فَوَجَبَ الإدغامُ كما أشار إلى ذلك بقوله: «لوجوبِ الواو» وهنا، القَلْبُ ليسَ بواجبٍ فكأنَّ الهمزةَ باقيةٌ فلَمْ يَجب الإدغامُ **(ومِثْلُ إِجْرِدٍ[2])** لِنَبْتٍ إذا بُني **(مِنْ وَأَيْتُ إِيٍّ[3])** وأَصْلُهُ إِوإِى قُلِبَت الواوُ ياءً لِسُكُونِهَا وانكسارِ ما قَبْلَهَا، ثمَّ أُعِلَّ إعْلَالَ قاضٍ، فصارَ إِيءٍ فتقولُ: هذا إِيْءٌ ومررتُ بإِيءٍ ورأيتُ إِيْئياً **(و)** ومِثْلُ إِجْرِد إذا بُني **(مِنْ أَوَيْتُ)** بالضَّمَّةِ رفعاً **(فِيمَنْ قَالَ: أُحَيٌّ)** كذلك لأنَّ أَصْلَهُ إِأْوِي قُلِبَت الهمزةُ الثانيةُ ياءً وجوباً لسكونِها بعد همزةٍ مكسورةٍ، ثم قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدْغِمَ فيها الياءُ كسيِّد فصار إِيِيّ بثلاثِ ياءات، وقياسُه أن تُحْذَفَ الأخيرةُ حَذْفاً غيرَ إعلاليٍّ على الأكثرِويُعْرَبُ الاسمُ إعرابَهُ لو لم يُحْذَفْ منه شيء **(ومَنْ قَالَ أُحَيٌّ)** رفعاً وجراً بحذفِ الياءِ حذفاً إعلاليّاً مِثْلَ قاضٍ **(قالَ إِيٍّ)** في الحالين[4] وإِيّاً في النصب كما تقول فيه أحيي **(ومِثْلُ إِوَزَّةٍ[5])** واحدةِ إِوَزّ لِطَيْر الماءِ إذا بُني **(مِنْ وَأَيْتُ إِيئَاةٌ[6])** وأصلُه إِوْأَيَةٌ؛ لأنَّ أصلَ إِوَزَّة: إِوْزَزَة، بوزن إِفْعَلَة، قُلِبَت حركة الزَّايِ الأُولى إلى الواوِ، وأُدْغِمَت، فإذا بُني مِثْلُها مِنْ وَأَيْتُ يَصِيْرُ إِوْأَيَة، قُلِبَت الواوُ ياءً لسكونِهَا وانكسارِ ما قبلهَا فصارَ إِيْأَيَة تَحَرَّكَتِ اليَاءُ وانفتحَ ما قبلَها فَقُلِبَت ألفاً فصار إِيْئَاةٌ **(وَ)** مثلُ إِوَزَّة إذا بُني **(مِنْ أَوَيْتُ إِيَّاةٌ، مُدْغماً)** والأصلُ إِأْوَيَةٌ قُلِبَت الهمزةُ الثانيةُ ياءً وجوباً، ثمَّ قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمت

---

(١) جاء ثَمَّةَ في (أ).

(٢) لسان العرب (جرد) ٢٣٨/٢.

(٣) الأصول في النحو ٣٩٠/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٩٧/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٢٠٥/٤ وشرح الشافية للرّضي ٢٩٩/٣.

(٤) جاء الحالتين في (أ).

(٥) لسان العرب (وزز) ٢٨٥/١٥.

(٦) الأصول في النحو ٣٩٠/٣ـ٣٩١ والمنصف شرح التصريف ٢٧١/٢ وال٥ممتع في التصريف ٧٦٧/٤ وما بعدها وشرح الشافية للرّضي ٢٩٩/٣.

فَصَارَ إِيِيَةٌ، تحرَّكت الياءُ وانفتحَ ما قبْلَهَا فصار إِيَاةٌ **(ومِثْلُ اطْلَخَمَّ**[1]**)** اللَّيْلُ أي: أَظْلَمَ إذا بُني **(مِنْ وَأَيْتُ إِيايَا**[2]**)** لأنَّ أصلَ اطْلَخَمَّ اِطْلَخْمَمَ، فإذا بُني مثله من وَأَيْتُ يكون إوأَيْيَّ بثلاثِ ياءآت قُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ التّي بعدَ الهمزةِ في الياءِ بعدَها ثمَّ قُلِبَت الياءُ الأخيرةُ ألفاً لتحرُّكِها[3] وانفتاح ما قبلها فصار إِيأَيَا **(و)** مثل اطلَخَمَ إذا بني **(مِنْ أَوَيْتُ إِيوَيَّا)** والأَصْلُ إِئْوَيْيَ، قُلِبَت الهمزةُ الثانيةُ ياءً وجوباً، وأُدغمت الياءُ التي بعد الواوِ في الياءِ بَعْدَها، وقُلِبَت الياءُ الأخيرةُ ألفًا لِمَا مَرَّ، فصارَ إِيْوَيّا، ولم تُدْغَم الياءُ في الواوِ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ وَصْلٍ، فلو وَصَلْتَ حَذَفْتَهَا، وَتَرْجِعُ الهمزةُ المُنْقَلِبَةُ ياءً إلى أَصْلِها، فتقول: قالَ إِئْوَيّا فلم تُدغم، بخلافِ مِثْلِ إِوَزَّة؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قَطْعٍ **(وسُئِلَ ابو عليٍّ عن مثل ما شَاْءَ اللَّهُ)** إذا بُنِيَ **(من أَوْلَقَ)** بالتَّنوين **(فقال ما أَلِقَ الإلاَقُ)** فَمِثْلُ شاءَ[4] مِنْ أَوْلَقَ: أَلِقَ، ومِثْلُ اللَهِ منه: الإلاَقُ؛لأنَّ أَصْلَهُ إِلاَهٌ[5] كالإِلَاقِ، فِعَال بمعنى مَفْعُولٍ؛ لأنّه مَأْلُوهٌ، أي: مَعْبُوْدٌ، من أَلَه ـ بفتح اللَّام ـ إِلَاهَةً، أي: عَبَدَ عِبَادة، أو من أَلِه[6] ـ بكسرها ـ أي: تَحَيَّر، ونَقَلَ حركةَ الهمزةِ وحَذَفَها، وإن كان قياسيّاً كما في أَلَحْمَر إلا أن غَلَبَة الحذفِ في الإله شاذٌّ، وكذا إدغامُ اللّام في اللّام؛ لأنّهما مُتَحَرِّكَانِ في أَوّلِ الكلمةِ، وخاصةً مع عُرُوضِ التقائِهِمَا **(و)** قال أيضاً ما أَلِقَ **(اللَّاقُ على اللّفْظِ)** أي: لفظِ اللهِ بحذفِ همزةِ الإِلَاق تخفيفاً، وإدغامِ اللّام في اللّام، وهذا جارٍ على أَصْلِهِ **(و)** قال أيضاً ما أَلِقَ **(الأَلِقُ على وجهٍ**[7]**)** وهو أنَّ أصلَ الله لَيَهَ ـ بفتحِ الياءِ ـ لَاهَ يَلِيْه لَيْهَا بإسكانِها، إذا اسْتَتَر قُلِبَت الياءُ ألفاً لِتحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها،

---

(١) لسان العرب **(طلخم)** ١٨٢/٨.

(٢) جاء ايثيا في (أ).

(٣) سقط من الأصل من قوله: لتحرّكها. . إلى قوله: ألفاً.

(٤) جاء ما شاء في (أ).

(٥) لسان العرب **(اله)** ١٨٩/١.

(٦) لسان العرب **(اله)** ١٩٠/١ وشرح الملوكي ص٣٥٧ـ٣٦١.

(٧) الأمالي الشجرية ١٥/٢ وشرح الملوكي ص٣٦٠ـ٣٦١ وشرح الشافية للرّضي ٣٠١/٣.

وأُدخلَت عليه أل، فجرى مجرى العلم وليس في الألَق موجب لذلك فبقي بحاله **(بنى)** أبو علي ذلك كُلَّه **(على انه)** أي: أَوْلَقًا **(فَوْعِل)** ولو بناهُ على أنّه أَفْعَل لَقَال: ما وَلِقَ الوِلَاقُ، ومَا وَلِقَ اللّاقُ، على اللَّفظِ، وماوَلِقَ الوَلْقُ على الوجه المذكور. واعلم أنَّ ما شاءَ اللهُ ثلاثُ كلماتٍ وقد بَنَى أبو عليٍّ مثل الكلمتين الأخيرتَيْنِ دونَ الأُولى؛ لأنَّ بناءَ مِثْلِهَا يُخْوِجُ إلى حَذْفِ بعضِ الأُصُوْلِ ممّا طُلبَ البناءُ منه فيكون هَدْماً لا بناءً. وقد قدمت الإشارة إلى ذلك. **(وأجابَ)** أبو عليٍّ **(في)** مثلِ **(باسم[1])** إذا بَنَى من أَوْلَقَ **(بِإلْقٍ او بِأُلقٍ)** ـ بكسر الهمزة وضمِّها ـ نظراً إلى أنَّ أَصْلَ اسم سُمْوٍ أو سِمْو ـ لما مرَّ[2] ـ. **(على ذلك)** أي: أجاب بما ذَكَرَ أَوْلَقَا فَوْعَلَ وإلَّا لأجابَ بِوِلق أو بِوُلْقٍ ـ بكسر الواو وضمِّها ـ **(وسَأَلَ أبو عليٍّ ابنَ خَالَوَيْه[3] عن مِثْلِ مُسْطَارٍ[4])** بالسِّينِ أو الصَّادِ وبضمِّ الميم لِلْخَمْرِ سُمِّيت بهِ لِهَدِيْرِهَا وغَلَيَانِهَا إذا بَنَى **(من آءَ ةٍ[5])** بالمدِّ لِشَجَرَةٍ وأَصْلُهُ أواةٍ وجمعه آءٍ **(فظنَّه)** ابنُ خالويه **(مُفْعَالاً)** ـ بضمِّ الميم ـ **(وتحيَّر)** فلم يُجب بشيء، ولو صحَّ أنَّه مُفْعَال لكان البناءُ مُؤْوَاء؛ لأنَّ الهمزةَ فاءٌ، فتُجعلُ بإزاءِ السِّينِ، والواوُ عَيْنٌ فتُجعل بإزاءَ الطَّاءِ والألفُ الزَّائِدةُ تُجعل بإزَائِها مثلها، واللَّامُ همزةٌ، تُجْعَلُ. بإزاءِ الرَّاءِ. أمَّا مِسْطَار ـ بكسر الميم ـ فهو ضَرْبٌ من الشَّرابِ فيه حُمُوْضَةٌ قاله الجوهري[6] **(فقال أبو عليٍّ)** لمَّا تحيَّر ابنُ خَالَوَيْه

---

(١) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٠١.

(٢) سقط سِمْو من (أ).

(٣) الحسين بن أحمد بن خالويه بن حَمْدَان أبو عبدالله الهَمذاني النحوي إمام اللغة والعربية وغيرها من العلوم الأدبية، دخل بغداد طالباً للعلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة، قرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطويه وابن الأنباري. توفي بحلب سنة سبعين وثلاثمائة. له من التصانيف: الجمل في النحو، والاشتقاق، والمقصور والممدود، والألفات، والمذكر والمؤنث. . نزهة الألبا ص٣١١ـ٣١٢ وبغية الوعاة ص٣١١ـ٣١٢ والبلغة ص٩٠.

(٤) لسان العرب **(سطر)** ٥/٢٥٨.

(٥) لسان العرب **(أوا)** ١/٢٥٦.

(٦) تاج اللغة: **(سطر)**

(مُسْتَاءٌ) لأنَّ أَصْلَ مُسْطَار مُسْتَطَار، وأَصلُه مُسْتَطِير، بوزنِ مُسْتَفْعِل، قُلِبَت الياءُ[١] ألفاً ثم[٢] حُذفت التاءُ لاجتماعها مع الطاء، كما في مُسْتَطَاع، فإذا بني مثله من أءة يكون مساأ، فأجاب بذلك على أصله من أنَّه يحذف ما يقتضي القياس حذفه، فأصله مُسْتَأْوَأٌ بوزن مُسْتَفْعَل، قُلبت الواو ألفاً لأنَّ[٣] ما قبلها في حُكْمِ المفتوحِ، وحُرِّكَت الهمزةُ بحركَتِهَا، ثمَّ حُذِفَت التَّاءُ كما في مُسْطَارٍ، وإنَّما جُعِلَت الألفُ فيه من واوٍ لا مِنْ ياءٍ لِتَوَسُّطِهَا ولِمَا سيجيءُ من أنَّ الألفَ إذا كانت عيناً وجُهِلَ أَصْلُهَا حُمِلَت[٤] على انقلابِها عن الواوِ **(وعلى)** قول **(الأكثر)** يقال **(مُسْتَآءٌ)** بإثباتِ التَّاءِ؛ لأنَّهم لا يحذفون من الفَرْعِ إلَّا ما اقتضاهُ في نفسه، لا بالنَّظَرِ إلى أَصْلِهِ، وحَذْفُ تاءِ الاستفعالِ مع الهمزةِ غيرُ قياسي، وإن كان مع الطَّاءِ جائزاً **(وسَألَ ابنُ جني ابنَ خَالَوَيْه عن مثل كَوْكَبٍ)** إذا بَنَى **(من وَأَيْتُ مخففاً)** همزتَهُ **(مجموعاً جمعَ السَّلامةِ)** بواوٍ ونون **(مُضَافاً إلى ياءِ المتَّكلِّمِ فَتَحَيَّرَ أيضاً)** فلم يُجِب بشيء **(فقال ابنُ جني أَوَيَّ)** وأَصْلُهُ وَوْأَيٌ بوزنِ فَوْعَلٌ خُفِّفَ بِنَقْلِ حركةِ همزتِهِ إلى الواوِ وحَذْفِها، فَصَارَ وَوَيٌ أُعِلَّ إِعْلَالَ رَحىً فَصَارَ وَوَى، كفَتَى فإذا جُمِعَ جمعَ سلامةٍ، صار وَوَوْن ـ بفتحِ ما قبلَ واوِ الجَمْعِ ـ كَمُصْطَفَونَ، فإذا أُضِيْفَ إلى ياءِ المتكلِّم سَقَطَت النُّونُ فصارَ وَوَوْيَ، اجتمعَتِ الواوُ والياءُ وسبقت[٥] إحداهما بالسُّكُونِ فَقُلِبَتَ الواوُ ياءً وأُدْغِمَت الياءُ فصارَ وَوَيّ قُلِبَت الواوُ الأُولى همزةً كما أَوَاصِل فصارَ أَوَيَّ وقيل: إنَّ قَلْبَهَا همزةً في مِثْلِهِ غيرُ لَازِمٍ؛ لأنَّ الثَّانيةَ في حُكْمِ السَّاكِنِ لِعُرُوْضِ النَّقْلِ عَلَيْهَا فيجوزُ وَوَيَّ **(وَمِثْلُ عنْكَبُوْتٍ[٦])** إذا بَنَى **(من بِغثُ بَيْغَغُوتٌ)** بِتَكْرِيرِ

---

(١) جاء في الأصل: تاء.

(٢) سقط من قوله: ثم حذفت التاء. . إلى قوله: ألفاً من (أ).

(٣) سقط من الأصل: **(لأنَّ ما قبلها في حكم المفتوح، وحرّكت الهمزة بحركتها)**. وقد أثبته نقلاً من (أ).

(٤) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٠٢.

(٥) جاء في الأصل: وسقطت، وهو تحريفٌ.

(٦) الأصول في النحو ٣/٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٥٩ والممتع في التصريف ٢/٧٥٠.

اللَّام لِيَصِيْرَ مُلْحقاً بعَنكَبُوْتٍ بوزنِ فَعْلَلُوْتٍ، وقيل: إنَّ وَزْنَه فَنْعَلُوْت كما يُشْعِرُ به كلامُ الجَوْهَرِيِّ، فَمِثْلُهُ من بِغتُ بَنْعَوُوْتٍ، ورُجِّحَ الأَوَّلُ، بأنَّ زيادةَ النُّونِ ثانيةً ساكنةً قليلٌ **(ومِثْلُ اطْمَأَنَّ)** إذا بَنَى من بِعْتُ **(ابْيَعَعَّ)** بتشديدِ العَيْنِ الثَّانيةِ عند الأَخْفَشِ أَوْ الأُوْلَى عِنْدَ غَيْرِهِ **(مُصَحَّحاً)** ياؤه لأنَّ أصلَ اطْمَأَنَّ اِطْمَأْنَنَ، نُقِلتَ حركةُ النُّون إلى الهمزةِ، وأُدغِمَت النُّوْنُ، فإذا بَنَيْتَ مثلَهُ من بِعْتُ يكون على قَوْلِ الأَخْفَشِ ابْيَعَعَّ بإدغام العَيْنِ الثَّانيةِ في الثَّالثةِ بَعْدَ نَقْلِ الحركةِ كما في مُمَاثِلِهِ، وعلى قَوْلِ غيره ابيَعَّعَ بإدغام العَيْنِ الأُولى في الثَّانيةِ لوجوبِ إدغام مِثْلَيْنِ أَوَّلَهُمَا سَاكِنٌ، ولا تُقْلَبُ الياءُ أَلفاً لِمَا مرَّ أنَّ تَوَسُّطَ حرفَ العِلَّةِ بين سَاكِنَيْنِ باعتبار الأَصْلِ على قَوْلِ الأَخْفَشِ، وتحقيقاً على قَوْلِ غَيْرِهِ مانعٌ من الإعلالِ كما في اسْوَدَّ وابْيَضَّ **(ومِثْلُ اغْدَوْدَنَ[1])** بالبناءِ للفاعلِ إذا بَنَى **(مِنْ قُلْتُ)** وَبِعْتُ قالَ الأكثرُ **(اقْوَوَّلَ)** وابْيَيَّعَ، وأصلُهُمَا اقْوَوْوَلَ وابْيَوْيَعَ، أُدغمت الواوُ الثَّانيةُ من اقْوَوْوَلَ في الثَّالثةِ[2] لسكونِها وتَحَرُّكِ الثَّالثةِ، وقُلِبَت واوُ اِبْيَوْيَعَ ياءً لسكونِهَا قبلَ ياءٍ، ثمَّ أُدْغِمَت في الياءِ **(وقال أبو الحَسَن)** الأخفشُ **(اِقْوَيَّلَ)** بقلبِ الواوِ الثَّالثةِ في اقْوَوْوَلَ ياءً **(للواواتِ)** أي: لِكَرَاهةِ اجتماعِهَا، وخُصَّت الثَّالثَةُ بالقَلْبِ لِضَعْفِهَا بتَطَرُّفِهَا، ثمَّ قُلِبَت الواوُ الثَّانيةُ ياءً لوقوعِهَا ساكنةً قَبْلَ الياءِ، وأُدغِمَت في اليَاءِ فصار اِقْوَيَّلَ **(ومِثْلُ اُغْدُوْدِنَ)** بالبناءِ للمفعولِ إذا بَنَى من قُلْت وبِعْت **(اقْوُوْوِل وابْيُوْيِعَ مُظْهراً)** اتِّفاقاً، إذ لو أدغمَ في الأوَّلِ وقُلِبَت الواوُ ياءً في الثَّاني، ثمَّ أُدغِمَ، التَبَسَ مَجْهُولُ بابِ افْعُوْعِلَ بمجهولِ اِفْعُوِّلَ مع أنَّ الواوَ الثَّانيةَ في الأَوَّلِ، صارت مَدَّةً زائدةً لِسُكُوْنِهَا وانضمام ما قبلَهَا فَجَرَت مَجرَى ألفِ فَاْعِلٍ فلم تُغَيَّر **(ومِثْلُ مَضْرُوْبٍ)** إذا بَنَى **(مَن القُوَّةِ مَقْوِيٌّ[3])** وأصلُهُ مَقْوُووٌ قُلِبَت الواوُ المتطرِّفَةُ ياءً لَمَا مرَّ. ثمَّ قُلِبَت الواوُ الثَّانيةُ ياءً لوقوعِهَا ساكنةً قبلَ اليَاءِ، وأُدْغِمَت في اليَاءِ بعدها، ثم أُبدِلَت

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٦٦ـ٣٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٤٣ـ٢٤٤ والممتع في التصريف ٢/٧٦٩.

(٢) جاء الثانية في (أ).

(٣) كتاب سيبويه ٤/٤٠٧ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٧٧ والممتع شرح التصريف ٢٧٦١.

ضَمَّةُ الواوِ الأُولى كسرةً؛ لأجل اليَاءِ، فقِيْلَ مَقْوِيٌّ **(ومِثْلُ عُصْفُوْرٍ)** إذا بَنَى من القُوةِ **(قُوِّيٌّ[1])** وأصلُهُ قُوْوُوْوٌ بأربعِ واواتٍ، الأولى عَيْنُ الكلمةِ؛ والثانيةُ لامُها، والثالثةُ زائدةٌ كما في عُصْفُوْرٍ، والرابعةُ لامٌ مُكَرَّرَةٌ قَلَبُوْهَا ياءً، ثمَّ الثَّالثةُ ياءً، وأُدغمت الواوُ في الواوِ والياءُ في الياءِ، ثمَّ أبدلتْ ضَمَّةُ الواوِ كسرةً فقيل قُوِّيّ **(وَ)** مثلُ عُصْفُوْرٍ إذا بَنَى **(مِنْ الغَزْوِ غُزْوِيّ[2])** وأصلُهُ غُزْوُوْوٌ، قُلِبَت الواوُ الأخيرةُ ياءً، ثمَّ الثَّانيةُ ياءً، ثمَّ أُدغمت في الياءُ، ثمَّ أُبدلت ضَمَّةُ الواوِ كَسْرَةً، فقيل غُزْوِيّ **(وَ مِثْلُ عَضُدٍ)** إذا بَنَى **(مِنْ قَضَيْتُ قَضٍ[3])** وأَصْلُهُ قَضُيٌ، أُبدِلَت ضَمَّةُ الضَّادِ كَسْرَةً، ثمَّ أُعِلَّ إِعْلَالَ قَاضٍ **(ومِثْلُهُ قُذَعْمِلَةٌ)** إذا بَنَى قَضَيْتُ **(قُضَيَّةٌ)** وَاَصْلُهُ قُضَيْيِيَةٌ بثلاثِ ياءآتٍ، الأولى لامٌ والباقيتانِ لامانِ مُكَرَّرَتَانِ، حُذِفَت الأخيرةُ نَسْيَاً، وفُتِحَت الثَّانيةُ للتَّاءِ، وأُدْغِمَت الأُوْلَى فيها **(كَمُعَيَّةَ في التَّصْغِيْرِ)** لِمُعَاوِيَة عند اجتماعِ ثلاثِ ياءآتٍ **(و)** مثلُ **(قُذَعْمِيْلَةٍ)** إذا بَنَى من قَضَيْتُ **(قُضَوِيَّةٌ[4])** وأصلُهُ قُضَيْيِيَةٌ بأربعِ ياءآتِ الأولى لامٌ، والثَّانيةُ والرابعةُ لامانِ مُكَرَّرتانِ، والثَّالثة زائدةٌ أُدغمت الأُولى في الثَّانيةِ والثالثةِ في الرابعةِ فَصَارَ قَضَيِّيَةَ، كُرِهُوا اجتماعَ الياءآتِ هنا؛ إذ الأخيرتان قُوِّيَتَا بالتَّضْعِيْفِ فلا تُحْذَفَان بخلافِ الثَّالثةِ في نحو مُعَيَّة، والأُوليانِ ليستَا آخرَ الكلمةِ حتَّى يُحْذَفَ أَضْعَفُهَمَا أي؛ الأُولى السَّاكنة، كما حُذفت في أُمَوِيّ **(ومِثْلُ حَمَصِيصَةٍ[5])** بالحاءِ والصَّادِ المهملتين لِبَقْلَةٍ حامضةٍ تُجْعَلُ في الأَقْطِ إذا بنى من قَضَيْت **(قَضَوِيَّةٌ)** وأصلُه قَضَيْيَةٌ أُدغمت الثَّانيةُ في الياءِ الثَّالثةِ **(فَقُلِبَت)** الياءُ الأُولى واواً **(كَرَحَوِيَّةٍ)** في نسبة امرأةٍ إلى رَحَىً عَلَماً

(١) كتاب سيبويه ٤٠٧/٤ والأصول في النحو ٣٦٩/٣.

(٢) كتاب سيبويه ٤٠٨/٤ والأصول في النحو ٣٦٩/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٧٦/٢ والممتع في التصريف ٧٤٥/٢.

(٣) الأصول في النحو ٣٦٤/٣ـ٣٦٥ وشرح الشافية للرّضي ٣٠٥/٣.

(٤) الأصول في النحو ٣٦٤/٣.

(٥) لسان العرب **(حمص)** ٣٢٦/٣ وكتاب سيبويه ٤٠٦/٤ والأصول في النحو ٣٥٩/٣ والمنصف شرح التصريف ٢٧٢/٢ والممتع في التصريف ٧٤٠/٢.

(**ومِثْلُ مَلَكُوْتٍ**[١]) إذا بَنَى من قَضَيت (**قَضَوُوتٌ**) وأصلُه قَضَيُوْتُ، قُلبتَ الياءُ ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا، فَسَقَطَت الألفُ لالتقاءِ السَّاكنين فصار قَضَوْتُ بوزنِ فَعَوْتُ (**وَمِثْلُ جَحْمَرِشٍ**) إذا بَنَى قَضَيْتُ (**قَضْيَيٍ**) وأَصْلُهُ قَضْيَيٌ بثلاثِ ياءآتٍ الأولى لامٌ، والباقيتانِ لامانِ مُكَرَّرَتَانِ، أُعِلَّت الأخيرةُ إعلالَ قاضٍ فَصَارَ قَضْيَيٍ، ولم يُعِلُّوا الثَّانيةَ بِقَلْبِهَا أَلِفاً مع تَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قَبْلَهَا لأنَّها مُتَوَسِّطةٌ لِلإِلحاقِ، فَقَلْبُهَا يُفَوِّتُهُ، وإنَّما أُعِلَّت الأَخيرةُ بالحذفِ مع أنَّها للإلحاقِ؛ لأنَّ مِثْلَهَا يُعَلُّ لِتَطَرُّفِهَا كما في عِلْبَاء ومِعْزَى، واعترضَ ذلك بعضُهم بما لا يُجْدي، ويجوزُ حَذْفُ الياءِ الأخيرةِ نَسْياً، وقَلْبُ الثَّانيةِ ألفاً - لِمَا مرَّ - لأنَّها الآن ليستْ مُتَوَسِّطَةً فَنَقُوْلُ قَضْيا (**و**) مِثْلُ حَجْمَرِش إذا بَنَى (**من حَيِيتُ حَيَّوٍ**) وأصلُه حَيْيَيِيٌ بأربعِ ياءآت عَيْنٌ وثلاثُ لاماتٍ أُدغمت الأُولى في الثانية، وقُلِبَت الثَّالثةُ واواً لاجتماعِ الياءآت، ثمَّ أُعِلَّ إعلالَ قاضٍ، ويجوزُ حذفُ الأخيرةِ نَسْياً؛ لِكَونِها أَثْقَلَ منها في نحو مُعَيَّة، وقُلِبَت الثَّالثةُ ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَهَا فنقول حيا (**ومِثْلُ حِلْبِلابٍ**[٢]) - بحاءٍ مُهْمَلَةٍ مكسورةٍ - لِنَبْتٍ وتُسَمِّيه العَامَّةُ لَبْلَابَ بحذفِ الحاءِ إذا بَنَى قَضَيْتُ (**قَضَيْضَاءٌ**) وأَصْلُهُ قِضِيْضَايٌ، قُلِبَت الياءُ الأخيرةُ ألفاً ثمَّ همزةً لوقوعِهَا طَرَفاً بعد ألفٍ زائدةٍ كما في كِسَاءٍ (**ومِثْلُ دَحْرَجْتُ**[٣]) إذا بَنَى (**من قَرَأَ قَرْأَيْتُ**) وأَصْلُه قَرْأَأْتُ بِهَمْزَتَيْنِ قُلِبَت الثَّانيةُ أَلِفاً كما في آمَنَ وتاء الضمير ونونه لا يكون قبلهما ألف بل واو وياء نحو دَعَوْتُ ورَمَيْتُ ولا يجوز الواو هنا لكونها رابعة فقلبت الألفُ ياء (**ومِثْلُ سِبَطْرٍ**[٤]) للطَّويلِ الممتدِّ من الأَسَدِ ونَحْوِهِ إذا بَنَى من قَرَأَ (**قِرَأْيٍ**[٥]) وأَصلُه قِرَأْأٌ بهمزتين قُلِبَت الثَّانيةُ ياءً لِتَطَرُّفِهَا، وقُلِبَت ياءً لا واواً؛ لأنَّ وُقُوْعَ اللَّام ياءً أكثرَ من وقوعِهَا واواً، وإنَّما لم تُدْغَم الأولى في الثَّانية، ويُغْتَنَى عن القَلْبِ كما في

---

(١) كتاب سيبويه ٤/٤١١ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٢٧.

(٢) لسان العرب (**جلب**) ٣/٢٨٠.

(٣) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٠٥.

(٤) لسان العرب (**سبطر**) ٦/١٥٥.

(٥) الأصول في النحو ٣/٣١٤ والمنصف شرح التصريف ٢/٢٥٢-٢٥٣ والممتع في التصريف ٢/٧٦٥.

سَأّال لأنَّ العَيْنَيْنِ لا يكونَانِ إلّا مُتَّفِقَتَيْنِ، واللَّامانِ قد يكونانِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كجَعْفَرٍ، ومُتَّفِقَتَيْنِ كجِلْباب فافترق الحال بينهما **(وَمِثْلُ اطْمَأَنَنْتُ)** من قَرَأَ **(اقْرَأْيَأْتُ)** وأصلُه اقْرَأْأَأْتُ بثلاثِ همزات، قُلِبَت الوُسطى ياءً، ونقل عن الشرحِ المنسوبِ إلى المُصَنِّف في هذا والذي قبله كلامُ الجاربردي[1] **(ومضارعه)** أي: ومثلُ مضارع اطْمَأَنَّ، وهو يَطْمَئِنُّ إذا بَنَى من قَرَأَ **(يَقْرَئِيءُ مِثْلُ يَقْرَعِيعُ)** وأصلُه يَقْرَأْأِأُ بثلاثِ همزاتٍ نُقِلَت كسرةُ الهمزةِ الوسطى إلى الهمزةِ السَّاكنةِ قَبْلَها، فَقُلِبَت ياءً كما في إِيْتِ، ولو أُعِلَّ بما يقتضيه القياسُ في الفَرْعِ لقيل يَقْرَأْيِيُ بياءٍ مُتوسِّطةٍ بين همزتَيْنِ، لكنَّه لم يَقُل به؛ لأنَّه لمَّا نقل في يَطْمَئِنَّ حركةَ اللَّام الأُولى إلى ما قبلَها فَعَلُوا بمماثِلِه مِثْلَهُ، ولم يدغموا كما في يَطْمَئِنُّ؛ لأنَّ الهمزةَ في مِثْلِهِ لا تُدغم، وهنا قد تمَّ ما يُحْتَاجُ إليه في التَّصريف..



---

(١) مجموعة الشافية ٣٦٩/١.

باب الخَـــطّ

مبتدأٌ خَبَرُهُ ما بعدَهُ.

واعلم أنَّ[١] للشيءِ في الوجودِ أربعَ مراتبَ حقيقتُهُ[٢] في نفسِهِ ومِثَالُهُ ذِهْنِياً، واللَّفظُ الدَّالُ على مثالِ[٣] الذِّهنيّ ووجودِهِ الخارجيّ، والكتابةُ الدَّالَّةُ على اللّفظِ، والأوليان لا يختلفان باختلاف الأُمم بخلاف الأخيرتين كاللُّغةِ العربيةِ وغيرها، والخطُّ العربيُّ وغيرُه، والمقصودُ هنا بيانُ أحكامِ الخطِّ العربيّ؛ لأنّه ليس جارياً على اللّفظِ لأنَّهُ قد يُحذفُ منه ما يَثْبُتُ في اللّفظِ، وقد يُزَادُ فيه ما لم يُتَلَفَّظ به، وقد يُبْدَلُ حرفٌ بَدَلَ آخر كأنْ يكتب بالواوِ أو[٤] الياءِ ولفظُهُ بالألفِ كالصَّلوة[٥] والحُبْلَى، إذا تقرر ذلك فالمشهور أن الخط **(تصويرُ اللَّفْظِ)** المقصودِ تصويرُهُ **(بـ)** رسم **(حروفِ هِجَائِهِ)** التي هي المُسَمَّيات، لا برسمِ حروفِ أسمائِهَا، وأسماؤهَا الألفاظُ التي يُتَهَجَّأُ بها أي: يعدُّ بها الحروف. يقال: هَجَوْتُ[٦] الحروفَ هَجْواً وهِجَاءً وهَجَّيْتُهَا تَهْجِيَةً وتَهَجَّيْتُ تَهَجّياً كلُّه بمعنىً، فالهَجْوُ والهِجَاءُ والتَّهْجِيَةِ والتَّهجي تعديدُ الحروفِ بأسمائِهَا، ومُسَمَّيَاتُ هذه الأسماءِ الحروفُ البسيطةُ التي منها رُكِّبَت

---

(١) سقط أنَّ من (ا).

(٢) جاء حقيقة في (ا).

(٣) جاء مثاله في (ا).

(٤) جاء أو في (ا).

(٥) قال ابن قتيبة: (تُكتب «الصَّلٰوَة والزَّكَوَة والحَيَوَةُ» بالواوِ اتبّاعاً لخطِّ المصحف) أدب الكاتب ص٢٤٦ والجمل في النحو ص٢٧٨.

(٦) لسان العرب **(هجو)** ١٥/٤٤.

الكَلِمُ فقولكِ ضَادْ[1] ورَاْءْ وبَاْءْ أسماء لضَهْ ورَهْ وبَهْ، وهي المُسَمَّيَات التي تُكْتَبُ، فإذا قيل اكتب ضَرَبَ فإنَّما تكتب مُسَمَّى الضَّادِ والرَّاءِ والبَاءِ بهذه الصورةِ ضرب بتفصيل ذكره مع زيادة بقوله **(فأسماء الحروفِ)** حيث لم يُسَمَّ بها مسمىً آخر **(ونحوِهَا)** بالرَّفع ممّا له مُسَمّى تَصِحُّ كتابته كقرآنٍ وشعرٍ **(إذا قصد المُسَمَّى)** أو أطلق **(نحو قولك)** في أسماء الحروف **(اكتب جِيْم عَيْنٍ فاءٍ راء)** وفي نحو اكتب قرآنا أو شعرا **(إنما تَكْتُبُ)** فيها **(هذه الصورةُ جَعْفَر)** وفي نحوها في قرآن بسم الله الرحمن الرحيم الحمدُ لله رب العالمين. الفاتحة مثلًا وفي شعرٍ:

* ألا كلُّ شيءٍ ما خَلَا اللهَ بَاطِلُ[2]

مثلًا **(لأنه)** أي: المصوَّرُ **(مُسَمَّاهَا)** أي: مُسَمَّى أسماءِ هذه الحروفِ ونحوِهَا **(خطاً[3] ولفظاً)** إذ المفهومُ في الجِيْم مثلًا المكتوبة والملفوظة من جَعْفَرٍ هو جَهْ لا الجِيْم **(ولذلك)** أيْ ولِكَوْنِ المُصَوَّر هو المُسَمَّى خَطّاً ولَفْظاً **(قال الخليل[4])** لأصحابه **(لَمَّا سَأَلَهُم قائلاً كيف تَنْطِقُوْنَ بالجِيْمِ من جَعْفَرٍ؟ فقالوا جِيْم فقال)** مُكرَّرٌ على أنه في نسخه محذوف **(إنما نَطَقْتُم بالإسْمِ ولم تَنْطِقُوا بالمسؤول عنه. والجواب: جَهْ لأنه المُسَمَّى)** أما إذا قَصَدْتَ الأسماءَ فَتَكْتُبُ صُوْرَتَهَا، فلو قِيْلَ اكتب جِيْم مراداً به هذا اللَّفظَ فإنَّما تكتُبُ صورةَ جِيْم أو قيل: اكتبُ شِعْراً مُرَاْدَاً بـه هـذا اللَّفظ، فإنَّما تكتبُ صورةَ شِعْرٍ وما لَيس له مُسَمَّى تَصِحُّ كتابَتُهُ كزَيْدٍ يُكْتَبُ بصورةِ مُسَمَّى أَسْمَاْءِ حُرُوْفِهِ وهي صورَةُ زَيْدٍ مثلُ ما مرَّ في ضَرَبَ **(فإن سُمِّيَ بها)** أي: بأسماءِ الحروفِ **(مسمىً آخر)** كما لو سَمَّيْتَ رجلًا بجِيْمٍ **(كُتِبَتْ كغَيْرِهَا)** بحروفِ

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٢٦٤ـ٢٦٧ والمنصف شرح التصريف ٢/١٥٢ وما بعدها وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٨١ـ٧٨٦ وهمع الهوامع ٦/٣٠٥ـ٣٠٦.

(٢) [من الطويل] وهو للبيد بن ربيعة العامري. أوضح المسالك ٢/٢٨٩ وخزانة الأدب ٢/٢٥٥ـ٢٥٦ والديوان ص٢٥٦. وتتمة البيت:

* وكـلُّ شـيءٍ لا مـحـالـةَ زائِـلُ

(٣) الجمل في النحو ص٢٧٣.

(٤) كتاب سيبويه ٣/٣٢٠ والمقتضب ١/١٧٠ وما بعدها وشرح الشافية للرّضي ٣/٣١٤.

هجائِهَا باعتبارِ مُسَمَّاها الآخر. فإذا قيل حينئذٍ: اكتبْ جيمَ، كَتَبْتَ هكذا جيم، كما تَكْتُبُ زَيْد لو قيل اكتبْ زيد، وهذا مختارهُ. وبعضهُمْ يكتُبُهَا بصورةِ مُسَمَّاهَا الأَوَّلِ وهو جَهْ، ومحلُّ المختارِ في غير المصحف **(و)** أمَّا **(في المصحف)** فتُكتب **(على أَصْلِها)** أي: على صورة مُسَمَّاها الأوَّل **(على الوَجْهَين)** المذكورَيْنِ من قَصْدِ مُسَمَّاهَا وقصدِ مسمىً آخرَ بها[1] **(نحو يس وحم)** فتُكْتَبُ هكذا على الوجهين وإنَّما لم تُغَيَّر على الثاني؛ لأنَّ خَطَّ المُصْحَفِ سِنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، وقد رُسِمَت هكذا، وقِيل تُكْتَبُ على الأوَّلِ هكذا وعلى الثاني كغيرهَا بجعل كلٍّ منهما أصلًا، فيكونُ قولُهُ على الوَجْهَيْنِ مُوزَّعاً على ذلك فَطَه ويس وق، على القَوْلِ بأنَّها أسماءٌ[2] لِسُوَرٍ أو لأشخاصٍ، كما قِيْلَ: إنَّ طه ويس اسمان للنبي ﷺ.

وقَ[3] اسمُ جَبَل تُكْتَبُ بحروفِ هِجَائِهَا هكذاً طاها وياسين وقاف **(والأصلُ في)** كتابةِ **(كلِّ كلمةٍ أنْ تُكْتَبَ بصورةِ لفظِهَا بِتَقْدِيرِ الابتداءِ بها والوقوفِ)** وفي نسخةٍ والوقف **(عَلَيْهَا)** لِتَكُوْنَ قد اعتبرت مُفْرَدَةً عمَّا قبلها وعمَّا بَعْدَهَا. **(فمن ثَمَّ)** أي: من هنا وهو أن الأَصْلَ في كلِّ كلمةٍ ما ذُكر أي: من أجل ذلك **(كُتِبَ)** من ابنك بهمزةِ وَصْلٍ كأنَّك لو ابتدأتَ بابنِكَ لم يكن بدٌّ منها وكتب **(نحو رَهْ[4] زيداً وقِهْ زيداً بالهاء و)** كتب نحو **(مِثْلَ مَهْ أَنْتَ)** أي: مثلُ أي: شيءٍ أنت **(ومَجِيْءَ مَهْ جِئْتَ)** ممّا أُضيفَ إلى ما الاستفهاميَّةِ **(بالهَاْءِ أيضاً)** لأنَّك تقف على جميعِهَا بالهاءِ؛ لأنَّ ما كان على حرفٍ واحدٍ عند الوَقْفِ يُلْحَقُ بـه الهاء ليكونَ الوقف على غير مـا ابتُدِئ - كما مرَّ - في الوَقْفِ **(بخلافِ)** الحرفِ **(الجَاْرِّ)** إذا اتَّصَلَ به ما الاستفهامية **(نَحْوُ حَتَّاْمَ[5] وإلاَمَ وعَلاَمْ)** فلا تُكْتَبُ بالهاءِ لأنَّ إلحاقَ هاءِ السَّكْتِ بِمَا

---

(١) جاء لها في (أ).

(٢) تفسير القرآن ٤/٤٩٤ و٥/٥٩٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم ٦/٣٩٥.

(٤) أدب الكاتب ص٢٥١ـ٢٥٢ والجمل في النحو ص٢٧٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣١٥.

(٥) أدب الكاتب ص٢٤١ واللباب في علل البناء والإعراب ص٤٩٠ وهمع الهوامع ٦/٣٣٩.

غَيْرُ لَازِمٍ **(لِشِدَّةِ الاتِّصالِ)** لما الاستفهامية **(بالحروفِ[١])** وفي نسخة بالحرف فصارت معها كالشَّيءِ الواحدِ **(ومِن ثَمَّ)** أي: من هنا ومن شدَّة اتِّصالِهَا بالحروفِ قَبْلَهَا بحيثُ صارا كشيءٍ واحدٍ أي: من أجلِ ذلك **(كُتِبَت)** أي: هذه الحروفُ **(مَعَهَا)** أي: ما الاستفهامية **(بالفاتِ)** مع أنَّها قبلَ الاتِّصَالِ إنَّما تُكْتَبُ بالياءِ كما سيجيءُ آخرُ الكتابِ **(وكُتَبَ مِمَّ وعَمَّ بغيرِ نُوْنٍ)** بخلافِ نحو مِنْ مَال وعَنْ مَال تُكْتَبُ بالنُّونِ مع الإدغامِ **(فإن قَصَدْتَ)** في ما الاستفهاميَّةِ عند اتِّصالِهَا بحروفِ الجَرِّ **(إلى)** إلحاقِ **(الهاءِ كَتَبْتَهَا)** لاعتبارِكَ ما مُفْرَدَةً فلا بدَّ من كتابةِ الهاءِ **(ورَجَعْتَ الياءَ)** حتَّى مَهْ وإلى وعلى مَهْ **(وغَيْرَهَا)** أي: ورَجَعْتَ النُّونَ في من مَهْ وعَنْ مَهْ **(إن شِئْتَ)** رجوعَهُمَا فكلٌّ من رجوعِهِمَا وعَدَمِهِ جائزٌ. أمَّا رجوعُهُمَا فلاستقلالِ مَا، وإنْ اتَّصَلَت بما قَبْلَهَا، وأمَّا عَدَمُهُ فلِعَدَمِ استقلالِ ما قَبْلَهَا بدونِهَا فَبَانَ بما تَقَرَّرَ أنَّ مَبْنَى الكِتَابَةِ على الابتداء والوقف **(ومن ثَمَّ)** أي: ومن أجل ذلك **(كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بالألِفِ)** لأنَّ الوَقْفَ عليها كذلك ـ كما مرَّ ـ في بابه ومِنْهُ ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ﴾[٢] فإنَّهُ يُكْتَبُ[٣] بالألفِ ولو في قراءةِ مَنْ يَقْرَأُ بلا ألفٍ؛ لأنَّ أَصْلَهُ لَكِنْ أَنَا كما مرَّ **(ومِنْ ثَمَّ)** أي: من أجلِ ذلك أيضاً **(كُتِبَتْ تاءُ التَّأنيثِ الاسميَّةِ في نَحْوِ رَحْمَةٍ وقَمْحَة[٤])** فِيمَنْ وَقَفَ عليه بالهاءِ **(هَاءً وفِيمَنْ وَقَفَ)** عليه **(بالتَّاءِ تَاءً[٥] بخلافِ أُخْتٍ وبِنْتٍ وبَابِ قائِمَاتٍ)** ممَّا رجع بألف وتاء مزيدتين **(وبَابِ قَامَت هِنْدٌ)** من كلِّ فِعْلٍ لَحِقَتْهُ تاءُ التَّأنِيث فإنَّها لا تُكْتَبُ بالهَاءِ بل بالتَّاءِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليها كذلك **(ومن ثَمَّ)** أي: من

---

(١) جاء بالحرف في (أ).

(٢) الكهف ١٨/٣٨.

(٣) اختلفوا في إثباتِ الألفِ وإسقاطها من قوله: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمروٍ وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿لَكِنَّا﴾ بإسقاط الألفِ في الوصلِ، وإثباتها في الوقف. السبعة ص٣٩١ والكشف ٢/٦١.

(٤) القمح: البرُّ. لسان العرب **(قمح)** ١١/٢٩٧ وأدب الكاتب ٢٤٧٤ـ٢٤٥ وهي في المتن: تُخَمَة.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣/٣١٧.

أجلِ ذلك أيضاً (**كُتِبَ المُنَوَّنُ المنصوبُ بالألِفِ**[١]) نحو رأيتُ زيداً لأنَّ الوَقْفَ عليه بألفٍ مُبْدَلَةٍ[٢] من التَّنوين ـ كما مرَّ ـ (**و**) كُتِبَ (**غَيْرُهُ**) وهو المُنَوَّنُ المرفوعُ والمجرورُ (**بالحذفِ**) للتنَّوين بغير إبدالِ واو أو ياء؛ لأنَّ الوَقْفَ عليه كذلك ـ كما مرَّ ـ (**و**) كُتِبَ (**وإذن**[٣] **بالفِ على الأكثرِ**) لأنَّ الوَقْفَ عليه بألفٍ على الأكثرِ، ومنهم من يكتبُهُ بالنُّونِ؛ لأنَّها من نفسِ الكلمةِ كَنُوْنِ مِنْ وعَنْ وهو الأولى للفرق بينهما وبين إذا التي هي ظرف (**و**) كُتِبَ (**اِضْرِبَنْ**[٤]) أمراً للمُفْرَدِ المذكَّرِ[٥] مُؤَكَّداً بالنُّونِ الخفيفةِ (**كذلك**) أي: بألفٍ عِوَضاً عن نون التَّوكيد الخفيفةِ على الأكثرِ؛ لأنَّ الوَقْفَ عليه بالألفِ، ومنهم مَنْ يَكْتبُهُ بالنونِ كما في اضْرِبُنَّ في أمر الجمع المذكر ـ كما سيأتي في كلامه ـ (**وكان قياس اِضرِبُنْ**) أمراً للجمعِ المُذَكَّرِ مؤكَّداً بالنُّونِ[٦] الخفيفةِ أن يَكْتَبَ اضربُوا (**بواوٍ والفٍ و**) قياسُ (**اضْرِبِنْ**) أمراً للواحدةِ أنْ يُكْتَبَ اضْرِبِيْ (**بياءٍ و**) قياس (**هل تَضْرِبُنْ**) خِطَاباً للجمعِ المُذَكَّرِ أن يُكْتَبَ تضربون (**بواوٍ ونُوْنٍ و**) قياسُ (**هل تَضْرِبِنْ**) خِطَاباً للواحدةِ أن تُكْتَبَ تَضْرِبِيْنَ (**بياءٍ ونُوْنٍ**) وذلك لأنكَ إذا وَقَفْتَ على النُّونِ الخفيفةِ المَضْمُوْمِ أو المكسورِ ما قَبْلَهَا رَدَدْتَ ما حُذِفَ للنُّوْنِ من الواو والياءِ نحو اضرِبُوا واضرِبِي، ومن الواوِ والنُّونِ في نحو: هل تضربونَ، والياء والنون في نحو هل تَضْرِبِيْنَ فكانَ حقُّ كلٌّ منها أن يُكْتَبَ كما ذُكِرَ بناء للكتابة على الوقفِ (**ولكِنَّهُم كَتَبُوْهُ**) أي: منها (**على لَفْظِهِ لِعُسْرِ**[٧] **تَبيُّنِهِ**) أي: تَبيُّن هذا الأصلِ، وهو أنَّ نُوْنَ التَّأكيد تُحْذَفُ عند الوقفِ ويُرَدُّ ما حُذِفَ لأَجْلِهَا إذ لا يَعْرِفُهُ، إلّا حاذِقٌ في هذا الفَنِّ (**أو لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا**) أي: نونِ التوكيد لو

---

(١) شرح الشافية للرَّضي ٣/٣١٧ـ٣١٨.
(٢) سقط من الأصل (مبدلة) وقد أثبتها نقلاً من (ا).
(٣) أدب الكاتب ص٢٤٨ـ٢٤٩ وهمع الهوامع ٦/٣٠٧ والمطالع السعيدة ٢/ ٣٧٠.
(٤) المطالع السعيدة ٢/٣٧.
(٥) جاء في الأصل: (المذكور).
(٦) ذكرت مسألة الوقف على نون التوكيد الخفيفة في: كتاب سيبويه ٣/٥٢١ وما بعدها والأصول في النحو ٢/٢٠٢ وشرح المفصل ٩/ ٩٠.
(٧) شرح الشافية ٣/١٣٧ـ٣١٨ وهمع الهوامع ٦/٣٠٨.

كُتِبَت هذه الألفاظُ على القياسِ المذكورِ إذ لا يَعْرِفُ الحاذِقُ في هذا الفَنِّ أيضاً المقصودَ من أنَّها مُؤَكَّدةٌ بالنُّونِ الخَفِيْفَةِ أَوْ لَا؛ لأنَّها بلا تَأْكِيْدٍ كَهِيَ بالتَّأكيد عن الوَقْفِ. وهذا بخلافِ المُفرَدِ المُذَكَّرِ فإنَّه لو كُتِبَ بالألفِ لم يَلْتَبِس المُؤَكَّدُ بغيرِهِ لِعَدَمِ الألفِ حالَ عَدَمِ التَّوكيد **(وقد يُجْرَى اضْرِبَنْ**[1]**)** أمراً للواحد[2] **(مُجْرَاهُ)** أي: مجرى ما خَرَجَ عن القياسِ فيُكْتَبُ بالنُّوْنِ؛ لأنَّ نُوْنَهَا نونٌ خفيفةٌ مِثْلُ نونِ ذَلِكَ، ولِخَوْفِ التباسِهِ بالمثنى والأكثر ما مرَّ من كتابتِهِ بالألفِ لانتفاءِ الأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ كانَ المَنْعُ لهما، عُسْرُ تَبَيُّنِهِ وعَدَمُ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا **(ومن ثَمَّ)** أي: من أجل أنَّ مَبْنَى الكتابَةِ على الابتداءِ والوَقْفِ **(كُتِبَ بَابُ قَاضٍ)** ممَّا حُذِفَ ياؤُه للتَّنوينِ رفعاً وجراً **(بِغَيْرِ ياءٍ و)** كتب **(بَابُ اَلْقَاضِي**[3]**)** ممّا بُنِيَتْ[4] ياؤه لِعَدَمِ التَّنوين **(بالياء على الأفصحِ فيهما)** للوَقْفِ عليهما بذلك **(ومِنْ ثَمَّ)** أَي: ومن أجل ذلك أيضاً **(كُتِبَ)** حرفُ الجَرِّ الموضوعِ على حرفٍ واحدٍ **(نَحْوُ بِزَيْدٍ**[5] **وَلِزَيْدٍ وكَزَيْدٍ مُتَّصَلاً)** بمجرورِهِ **(لأنَّه لا يُوْقَفُ عليه)** لِكَونِهِ حرفاً واحداً بخلاف نحو من زيد وعن زيد لكونه على حرفين **(وكَتِبَ الضَّميرُ نَحْوُ مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُمْ مُتَّصِلاً)** بما قَبْلَهُ **(لأنَّه لا يُبْتَدَأُ بِهِ)** لِكَوْنِهِ ضَمِيْراً مُتَّصلًا **(ومن ثَمَّ)** أي: ومن أَجْلِ ذلك **(كتب وأتوا وفاتوا بغير ياء)** بعد الهمزةِ لأنَّ كلًّا منهما لا يُبْتَدَأُ به لِلُزُوْمِ الوَقْفِ على واوِ العَطْفِ وفَائِهِ، وهو مُمْتَنِعٌ لِكَوْنِهِ على حرفٍ واحدٍ **(و)** كَتَب **(ثمَّ ايتوا بالياء)** لانتفاءِ ذلك، إذ يَصُحُّ الوقفُ على ثَمَّ، لكونِهِ على حرفين. وقَوْلُهُ آخراً. ومن ثَمَّ إلى آخره موجودٌ في نسخة، ولم أَرَ مَنْ شَرَحَهُ، فهذه قَاعدةٌ يجبُ رعايتها في الخط **(والنَّظر بعدَ ذلك)** في شيئين **(فيما لا صُوْرَةَ)** له **(تَخُصُّهُ)** بل هو صورةٌ مُشْتَرِكَةٌ أو يُستعارُ له صورةُ غيرِهِ **(وفيما خُوْلِفَ)** فيه الأصلُ المذكور **(بِوَصْلٍ أو زيادةٍ أو نَقْصٍ**

---

(١) جاء في الأصل: اضربا. وهو تحريفٌ.

(٢) جاء في الأصل: للواحدة. وهو تحريفٌ.

(٣) أدب الكاتب ص٢٥٢-٢٥٣.

(٤) جاء ثبتت في (أ).

(٥) المطالع السعيدة ص٣٧٠.

أو بَدَلٍ. الأوَّلُ) وهو ما لا صورةَ له تَخُصُّهُ **(المهموز)** أي: ما فيه همزة **(وهُوَ)** أي: همزه **(أوَّلٌ وَوَسَطٌ وآخِرٌ)** الهَمْزُ **(الأوَّلُ)** صورتُهُ **(ألِفٌ[١])** في الخَطِّ **(مُطْلَقاً)** أي: سواءٌ أكانَ مفتوحاً أم مضموماً أم مكسوراً، وسواء أكان همزةَ قَطْعٍ أم همزةَ وَصْلٍ وسواء أكان أصْلًا أم مُنقَلِباً أم زائداً **(مثل أحَدٍ وأُحُدٍ وإبِلٍ)** وأكْرِمُ وانْصُرُ واعْلَم؛ لأنَّ الهمزةَ تشاركُ الألفَ في المَخْرَجِ، وهي أخفُّ حروفِ اللِّين، فأُبدلت ألفاً في الخَطِّ للتخْفيف؛ لأنَّه كما هو مطلوبٌ في اللَّفظِ، مَطْلُوبٌ في الخَطِّ أيضاً وهذا الهمزُ لا يمكنُ تَخفِيفُهُ لفظاً فَخُفِّفَ خَطّاً لئلّا يفوتَ الغَرَضُ أجمع **(و)** الهمزُ **(الوَسَطُ إمَّا سَاكِنٌ و) يُكْتَبُ (بحرفِ[٢] حَرَكَةِ ما قَبْلَهُ)** على نحو ما يُخَفَّفُ ساكناً **(مِثْلُ يَأْكُلُ)** يُكْتَبُ بألِفٍ؛ لأنَّ حركةَ ما قَبْلَهُ فتحةٌ **(ويُؤْمِنُ)** يَكْتَبُ بواوٍ؛ لأنَّ حركةَ ما قَبْلَهُ ضَمَّة **(وبِئْسَ)** يُكتَبُ بياءٍ لأنَّ حركةَ ما قَبْلَهُ كَسْرَةٌ **(وإمَّا مُتَحَرِّكٌ قَبْلَهُ[٣] سَاكِنٌ و) يُكْتَبُ (بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ)** سواءٌ أُخُفِّفَ بالنَّقْلِ أم بغيرِهِ **(مِثْلُ يَسْأَلُ)** فيُكْتَبُ بِألِفٍ **(ويَلْؤُمُ)** بواوٍ **(وَيُسْئِمُ)** بياءٍ **(ومِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا)** أي: الهمزةُ **(إن كانَ تَخْفِيْفُهَا بالنَّقْلِ[٤])** نحو مَسْئَلَة **(أو الإدغام)** نحو خَطِيّة وسُوْءَة إذ في كلٍّ مِنهُمَا حذفٌ في اللَّفظ فَحَذْفٌ في الخَطِّ أيضاً **(ومنهُمْ مَنْ يَحْذِفُ)** الهمزةَ **(المفتوحةَ)** لِكَثْرَةِ مجيئها **(فَقَط)** أي: دون المضمومةِ والمكسورةِ لِقِلَّةِ مجيئهما **(والأكثرُ على حَذْفِ المفتوحةِ بَعْدَ الألِفِ نحو سَاءَلَ[٥])** بوزنِ ضَارَبَ من المُفَاعلة ولا تُحْذَفُ الهمزةُ بعدَ ساكنٍ غيرِ الألِفِ **(ومنهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا)** أي: الهمزةَ **(في الجميعِ)** أي: جميعِ أحوالِهَا من كَوْنِهَا مفتوحةً أوْ لَا وكَوْنِهَا مُخَفَّفَةً بالنَّقْلِ أو بالإدغام أو بغيرِهِمَا، وكَوْنِ المفتوحةِ بَعْدَ الألفِ[٦] أوْ لَا **(وإمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَتُكْتَبُ على نحو ما**

---

(١) الجمل ص٢٧٩ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٠-٣٢١ وهمع الهوامع ٦/٣١٠.

(٢) أدب الكاتب ص٢٦٢ والمطالع السعيدة ٢/٣٧١.

(٣) أدب الكاتب ص٢٦٢ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٢ والمطالع السعيدة ٢/٣٧١.

(٤) أدب الكاتب ص٢٦٦.

(٥) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٢١.

(٦) جاء ألف في (أ).

يُسَهَّلُ) ويُخَفَّفُ **(فلذلكَ كُتِبَ نحو مُؤَجَّلٍ بالوَاوِ ونحو فِئة بالياءِ)** لِمَا مرَّ أنَّ تخفيفَهُمَا كذلك **(وكُتِبَ نحو سَأَلَ ولَؤُمَ وبَئِسَ ومِنْ مُقْرِئِكَ ورُؤُوف بِحَرْفِ حَرَكَتِهِ)** فيُكتب في الأَوَّلِ بأَلِفٍ، وفي الثَّاني والخامِس بواوٍ، وفي الثَّالثِ والرَّابع بياءٍ لِمَا مَرَّ أن تَخْفِيْفَهُ بأَنْ يُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهورِ وفي نسخة، بَدَلَ رَؤُفٍ رُؤُسٍ وهي أَوْلَى إِذْ بِهَا تَكْمُلُ أَقسَامُ الهمزةِ؛ لأنَّ رؤوف ولَؤُمَ من نوع واحدٍ **(وجاءَ في)** نحو **(سُئِلَ ويُقْرِئُكَ)** ممّا همزةُ مكسورٌ[1] وقبلَهُ مضمومٌ أو عكسه **(القَوْلانِ)** وهما أَنْ يُكْتَبَ بحرفِ حَرَكَتِهِ، أو بحرفِ حَرَكَةِ ما قَبْلَهُ لِمَا مَرَّ من الخِلَافِ في أنَّ تخفيفَهُ بأنْ يُجعَلَ بَيْنَ بَيْنَ المشهورِ أو البعيدِ (و) الهمزُ **(الآخِرُ إِن كانَ مَا قَبْلَهُ ساكناً[2] حُذِفَ نحو خَبْئاً وخَبْءٌ وخَبْءٍ[3])** بالنَّصب والرَّفعِ والجَرِّ وليست الألفُ في رَأَيْتُ خَبْئاً صورةَ الهَمْزِ، وإنَّما هي الأَلِفُ التي يوقفُ[4] عليها عِوَضاً[5] من التنْوينِ، مثلُهَا في رأيت زَيداً **(وإنْ كانَ)** ما قبلَهُ **(متحرِّكاً كُتِبَ بـ)** حرفِ **(حَرَكَةِ ما قَبْلَهُ كَيْفَ[6] كَانَ)** هُوَ، أي: مُتَحَرِّكاً كانَ أو ساكناً مفتوحاً أَوْ لَا **(مَثْلُ قَرَأَ ويُقْرِئُ ورَدُؤَ ولَمْ يَقْرَأْ ولم يُقْرِئْ ولم يَرْدُؤْ)** هذا إن[7] كانَ الهمز المتطرف يُوقَفُ عليه (و) أمَّا **(الطَّرَفُ)** أي: الهمزُ المُتَطَرِّفُ **(الذي لا يُوْقَفُ عليه لاتِّصالِ غَيْرِهِ)** به من ضميرٍ مُتَّصِلٍ أو تاءِ تأنيثٍ فهو **(كالْوَسَطِ)** أي: كالهَمْزِ المُتَوَسِّطِ، فَمَنْ كَتَبَهُ ثَمَّ بصورةٍ كَتَبَه هُنَا كَذَلِكَ، ومَنْ حَذَفَ حَذَفَ **(نَحْوُ جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ)** ممَّا همزُهُ مُتحرِّكٌ، وقَبْلَهُ ساكنٌ غيرُ ألفٍ، فيُكْتَبُ الهمزُ فيه في الأوَّلِ بألفٍ، وفي الثاني بواوٍ، وفي الثالثِ بياءٍ، أو يُحْذَفُ في الثلاثةِ **(ونحو رداأك ورِدَاؤُكَ ورِدائِكَ)** ممّا همزُه مُتَحرِّكٌ وقَبْلَهُ

---

(١) جاء مكسورة في (أ).

(٢) أدب الكاتب ص٢٦٧ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٣) جاء في الأصل: خبأً وخبؤٌ وخَبِيءٍ. وما أثبته نقلاً عن المتن.

(٤) جاء توقف في (أ).

(٥) أدب الكاتب ص٢٢٨.

(٦) أدب الكاتب ص٢٦٢-٢٦٣ وشرح الشافية للرّضي ٣٢١/٣ والمطالع السعيدة ٣٧١/٢.

(٧) جاء إذا كان الهمزة في (أ).

ألفٌ، فَيُحْذَفُ الهَمْزُ عند بَعْضِهِم، وهو الأكثرُ في الأوَّل **(ونحو يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ)** ممَّا همزُه متحرِّكٌ وقبلَه متحرِّكٌ، فيُكْتَبُ الهمزُ فيه على نحو ما يُسَهَّلُ ويُخَفَّفُ **(إلاَّ في)** نحو **(مَقْرُوْءَةٍ وبَرِيْئَةٍ)** وسُوْءَةٍ وشَيْئَكَ، ممَّا همزُه متحرِّكٌ، وقَبْلَهُ واوٌ أو ياءٌ ساكنتانِ زائدتانِ لغيرِ الإلحاقِ، أو أصليتانِ، فإنَّ همزَهُ، يَكْتَبُ بحذفِهِ، كأنَّهم رَأَعَوْا تخفيفَهُ بالإدغامِ حيث قالوا: مقروّة وبريّة وسُوَّة وشَيَّك، إذ حقُّ المُدْغَمِ والمُدغَمِ فيه، أن يُكَتَبْ على حرفٍ واحدٍ إذا كانا في كلمةٍ **(بخلافِ)** الهَمْزِ، **(الأوَّلِ المُتَّصِلَ به غيرُه)** فليس كالوَسَطِ، ولذلك يُكْتَبُ بالألِفِ كيف كان، كما كان يُكْتَبُ بها قبل الاتّصال **(نَحْوُ بِأَحَدٍ[1] ولأحَدٍ وكَأَحَدٍ، بخلافِ لِئَلاَّ)** وأَصْلُه لأَنْ لَا؛ فإنَّه يُكْتَبُ بعدَ إدغامِ النُّونِ في اللَّامِ والياءِ، وإن كان القياسُ كتابتَهُ بالألفِ كما قَبْلَ اتّصالِ اللَّامِ به وذلك **(لِكَثْرَتِهِ)** في كلامهم، فصارَ الهَمْزُ فيه كالمتوسِّطِ **(أو لكراهةِ صُوْرَتِهِ)** لو كُتِبَ بالألِفِ، إذ تَصِيْرُ صُوْرَتُه[2] لِأَلَّا **(وبخلاف لَئِنْ)** فإنَّهُ يُكْتَبُ أيضاً بالياءِ، وإنْ كان القياسُ كتابَتُهُ بالألفِ وذلك **(لِكَثْرَتِهِ)** في كلامهم **(وكلُّ همزةٍ)** مُتَحَرِّكةٍ **(بَعْدَهَا حرفُ[3] مَدٍّ كَصُوْرَتِهَا[4])** بأنْ يكونَ من جنسِ حركتِهَا **(تُحْذَفُ)** هي اسْتِثْقَالًا لاجتماعِ المِثْلَيْنِ خَطّاً، كما استثقلوهما لَفظاً، فيُحْذَفُ الأَوَّلُ وهو صورةُ الهَمْزَةِ **(نحو خَطَا[5] في النَّصْبِ)** فيُكْتَبُ بألِفٍ واحدةٍ هي ألفُ التَّنوين **(و)** نحو **(مُسْتَهْزِؤُنَ[6])** فيُكْتَبُ[7] بواوٍ واحدةٍ هي واوُ الجمع، وتُحْذَفُ الواوَ التي هي صورةُ الهمزةِ الملفوظَةِ، وذلك لاستثقالِ الوَاوَيْنِ خطّاً كاستثقالهما لفظاً **(و)** نحو **(مُسْتَهْزِئِينَ)** فيُكْتَبُ بياءٍ واحدةٍ هي ياءُ الجمعِ وتُحْذَفُ الياءُ التّي هي صورةُ

---

(١) شرح الشافية ٣/٣٢٢ـ٣٢٣.
(٢) أدب الكاتب ص٢٤٠ـ٢٤١ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٤.
(٣) جاء حروف في (أ).
(٤) أدب الكاتب ص٢٢٨ وهمع الهوامع ٦/٣١٠.
(٥) الإسراء ١٧/٣١.
(٦) البقرة ٢/١٤.
(٧) أدب الكاتب ص٢٦٤ واللباب ص٤٨٦.

الهمزةِ الملفوظةِ **(وقَدْ تُكْتَبُ اليَاءُ)** فيه فَيُكْتَبُ يَائَيْنِ؛ لأنَّ اجتماعَهُمَا أهونُ من اجتماعِ الواوين، وقياسُهُ ان يُكْتَبَ خطّاً في النصب بألفين؛ لأنَّ الألفَ أَخَفُّ من الياءِ، إلَّا أنَّهم كَرِهُوا صُوَرَتَهَا مَرَّتَيْنِ **(بخلافِ قَرَآا، ويَقْرَآانِ)** فيُكْتَبُ كلٌّ منهما بألفين **(لِلَّبْسِ[1])** عِنْدَ حَذْفِ أحديهما بالواحِدِ المذكَّرِ، وهو قَرَأَ، وبجمع المُؤَنَّثِ وهو يَقْرَأْنَ **(وبخلافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئَيْنِ في المُثَنَى)** فيُكْتَبُ بيائَيْنِ **(لِعَدَمِ المَدِّ)** بعد الهمزِ، ولِلْفَرْقِ بينه وبين مستهزئين في الجمع فإنَّه يُكْتَبُ بياءٍ واحدةٍ في الأكثرِ وكانَ الجمعَ أَوْلَى بالتَّخفيفِ؛ لأنَّه أَثْقَلُ **(وبخلافِ نَحْوِ رِدَائي)** ممّا أُضِيفَ إلى ياءِ المُتَكَلِّم فيكتب بيائَيْنِ **(في الأكْثرِ لمُغَايَرَةِ الصُّوْرَةِ)** أي: لتغيرّهما في الصُّوَرَةِ **(أو لِلْفَتْحِ الأَصْلِيِّ)** لأنَّ أصلَ ياءِ المُتَكَلِّم الفتحُ كهمزةِ الاستفهامِ ولامِ الابتداءِ وغيرهما ومِمَّا وُضِعَ على حرفٍ، فكأنَّ الهمزةَ لم تجتمع مع حَرفِ مَدٍّ اعتباراً بالأَصْلِ **(وبخلافِ نحو جِنَّائي)** فيُكْتَبُ بِيائَيْنِ **(في الأكثرِ لِلْمُغَايَرَةِ)** المذكورة **(والتَّشْدِيْدُ)** الّذي يَذْهَبُ بالمدِّ، ولأنَّهم حَذَفُوا إحدى اليائَيْنِ في المُشَدَّد فَكَان[2] حذفُ الياءِ الأُخرى التي هي صورةُ الهمزةِ مُسْتَكْرَهاً **(وبخلاف نحو لم تَقْرَئي[3])** للمخاطبَةِ، من قَرَأَ ويُكْتَبُ[4] بيائين **(للمُغَايَرَةِ)** المذكورةِ **(أو اللَّبْسِ)** بِتَقْرَئي للمخاطَبَةِ أو للغائبة مضارع قَرَى.

ولمَّا فَرَغَ من الأَوَّلِ وهو ما لا صورةَ له تَخُصُّهُ، شَرَعَ في الثَّاني، وهو ما خُوْلِفَ فيه الأصلُ، وهو أربعةُ أقسام كما مرَّ فقال **(وأمَّا الوَصْلَ فقد وصلوا الحروفَ وشِبْهَهَا)** من الأسماءِ الّلازِمَة للبناءِ ممّا هو بمعنى الشَّرطِ أو الاستفهام **(بِمَا الحَرْفِيَّة[5]** نحو **﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾[6]** وأينما تَكُنْ ألفه،

(١) أدب الكاتب ص٢٢٧ وشرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٤.

(٢) جاء وكان في (أ).

(٣) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٥.

(٤) جاء فيكتب في (أ).

(٥) أدب الكاتب ص٢٣٤ـ٢٣٥ وهمع الهوامع ٦/٣٢١.

(٦) طه ٢٠/٩٨.

وكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتَكَ) وأَيْنَمَا[1] صنعت لعدم استقلالِ الحرفِ بنفسه في الدّلالةِ، فكأنّه كالتَّتِمَّةِ لِمَا قَبْلَهُ وما في الأربعةِ حرف وهي في الأَوَّلِ زائدةٌ كافَةٌ، وفي الثّاني زائدةٌ فقط، وفي الأخيرَيْنِ مصدريةٌ **(بِخِلافِ)** مَا الاسميَّةِ لاستقلالِهَا بِنَفْسِهَا في الدِّلالَةِ نحو **(إنْ مَا عِنْدِي حَسَنٌ، وأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكُلُّ مَا عِنْدِي حَسَنٌ)** وبخلافِ مَا[2] المصدريَّةِ المتَّصِلَةِ بما لَيْسَ فيه معنى شَرْطٍ أو استفهام، وإنْ كانت حَرْفاً عند كثيرٍ نحو: إنْ مَا صَنَعْتَ عَجَبٌ، أي: صِنْعُكَ، تنبيهاً على كَوْنِهَا من تَمَامِ ما بَعْدَها لا ما قَبْلَهَا[3] **(وكذلك)** أي: ومثل ذلك **(مِنْ مَا وعَنْ مَا)** ونحوهما كفِيْ ما **(في الوَجْهَيْنِ[4])** أي: في أنَّهُ إنْ وَقَعَ بَعْدَ الجار المذكورِ مَا، وُصِلَتْ به إنْ كانَ حَرْفاً وفُصِلَتْ إنْ كانت اسماً، أي: وغير استفهامية **(وقَدْ تُكْتَبَانِ)** أي: مِنْ وعَنْ **(مُتَّصِلَتَيْنِ)** بمَا **(مطلقاً)** أي: سواءٌ أكانَتْ حرفاً أم اسماً **(لِوُجُوْبِ[5] الإدغام)** لِنُوْنِهِمَا في مِيْمِهَا وهو مُتَّصِلٌ لفظاً فَنَاسَبَ الاتِّصالَ خطّاً أيضاً ويأتي ذلك فيما أشبههما نحو كَمَا جِئْتَ بِهِ، وهذا أَحْسَنُ أما اشتريته **(ولم يَصِلُوا مَتَى)** بِمَا الحرفيةِ إذ الاسميةُ لا يقعُ بَعْدَهَا نحو مَتَى مَا تَرْكَبُ ارْكَب، وإن كانَتْ مِثْلَ أَيْنَ لِقِلَّةِ[6] استعمالِهَا مَعَهَا و**(لِمَا يَلْزَمُ من تَغْيير اليَاءِ[7])** بأن تُقْلَبَ ألفاً فَتُكْتَبُ مَتَامَا، كما في عَلامَ، وإلَّامَ، فتكونُ مَا كالجزءِ وتَصِيْرُ الياءُ كأنَّها في الوَسَطِ، والياءُ الواقعةُ في الوَسَطِ إنَّما تُكْتَبُ بالألفِ لا بالياءِ، فَيَقَعُ الوَهْمُ فيها **(ووصلوا أَنِ النَّاصبةِ لِلْفِعْلِ[8] مع لا)** نحو لئَلا[9] **(بخلافِ)** أنْ

---

(١) جاء في الأصل: أين ما.
(٢) سقط من الأصل: ما. وقد أثبتها نقلاً من (أ).
(٣) أدب الكاتب ص٢٣٤ـ٢٣٥ ودرّة الغوّاص ص٧٠٤.
(٤) اللباب ص٤٩١.
(٥) أدب الكاتب ص٢٣٧ـ٢٣٨ وهمع الهوامع ٦/٣٢١ـ٣٢٢.
(٦) جاء علّة في (أ).
(٧) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٢٦.
(٨) همع الهوامع ٦/٣١٩.
(٩) كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾ الحديد ٥٧/٢٩.

(المُخَفَّفَةِ[١] **نحو عَلِمْتُ أَنْ لا يقوم**[٢]**)** فلم يصلوهَا معها فَرْقَاً بينهما ولم يَعْكُسُوا لكثرةِ الأُولى وقلّةِ الثَّانيةِ والكَثِيرُ بالتَّخفيفِ أَوْلَى؛ لأنَّ الثَّانِيَةَ أَصْلُهَا التَّشْدِيْدُ فكرهوا أن يزيدوها إخلالاً بالحَذْفِ ووصلوا[٣] أَنْ الشَّرطيةِ بِلَا وَمَا نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾[٤] و﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾[٥] دونَ المُخَفَّفَةِ نحو إنْ لَا أَظُنُّكَ من الكاذبين، لِكَثْرَةِ استعمالِ الشَّرطيَّةِ وتأثيرها في الشَّرط بخلافِ المُخَفَّفَةِ **(وحُذِفَت النُّوْنُ في الجميعِ**[٦]**)** أي: جميع ما ذُكِرَ أَنَّه مُتَّصِلٌ ممَّا نُوْنُه ساكنةٌ حيث لَمْ يُكتب فِيْمَا وعَنْمَا ولِئَلَّا وإنْلَا وإنَّما بنونٍ ظاهرةٍ، بل أُدغم مع الاتِّصالِ، وحُذِفَ خَطَّاً واقتصر على المُدْغَم فيه **(لتاكيدِ الاتِّصالِ)** بموافقةِ حَذْفِ النُّوْنِ خطّاً لحذفِهَا لَفظَاً **(ووَصَلُوا**[٧] **نَحْوَ يَوْمَئِذٍ وحِيْنَئِذٍ في مَذْهَبِ البِنَاءِ)** ليوم وحين؛ لأن البناءَ دليلُ شدَّة اتِّصالهما بإذ **(فَمِنْ ثَمَّ)** أي: من أجل ذلك **(كُتِبَت الهمزةُ)** أي: همزةُ إِذْ، فيهما **(ياءً)**؛ لأنَّها حينئذٍ صارَت كالهمزةِ المُتَوَسِّطَةِ المكسورةِ، وإلّا فالقياسُ أنْ تُكْتَبَ ألفاً كما في بَأْبِل وعلى مذهب الإعراب يُفْصَلُ ذلك عِنْدَ بَعْضِهِم، فَتُكْتَبُ الهمزةُ أَلِفاً، والأكثرُ وَصْلُهُ أيضاً حَمْلَاً على البناءِ؛ لأنَّه أكثرُ، فَتُكْتَبُ الهمزةُ ياءً **(وكَتَبُوا**[٨] **نَحْوَ الرَّجُلِ)** ممّا فيه لامُ التَّعريفِ **(على المذهَبْين)** أي: مذهبي الخليلِ وسيبويه في أَنَّ المُعَرِّفَ بأل أو اللّام وَحْدَهَا **(مُتَّصِلاً)** المُعَرَّفِ بمدخوله أمّا على مذهب[٩] سيبويه فلأنَّهُ على حرفٍ واحدٍ كباءِ الجَرِّ، فيجبُ اتِّصالُه، وأمَّا على مذهبِ الخليلِ، فكانَ قياسُهُ أن يُكْتَبَ مُنفَصِلًا لأنَّ الـ عنده كَهَلْ لكنَّه وُصِلَ بما بَعْدَهُ **(لأنَّ الهمزةَ كالعَدَمِ)** لسقوطِهَا في الدَّرْجِ

---

(١) أدب الكاتب ص٢٣٩ والاقتضاب ص١٦٤ـ١٦٦.
(٢) جاء في الأصل: تقوم. وما أثبته نقلاً من المتن.
(٣) أدب الكاتب ص٢٣٩ وهمع الهوامع ٣٢٢/٦.
(٤) الأنفال ٧٣/٨.
(٥) الأنفال ٥٨/٨.
(٦) أدب الكاتب ص٢٤١ وشرح الشافية للرّضي ٣٢٦/٣.
(٧) أدب الكاتب ص٢٤١ وشرح الشافية للرّضي ٣٢٦/٣ وهمع الهوامع ٣١٩/٦.
(٨) اللباب ص٤٩٠ وهمع الهوامع ٣٢٨/٦ـ٣٣٠.
(٩) شرح الشافية للرّضي ٣٢٧/٣.

(واختصاراً للكثرةِ) أي: لكثرتِهِ في الكَلَامْ **(وأمَّا الزِّيَادَةُ فإنَّهم زادوُا بعد واو الجمعِ المُتَطَرِّفَةِ في الفِعْلِ[1] ألِفاً نَحْوُ أَكَلُوا وشَرِبُوا)** وجادُوا وسادُوا من كل فعلٍ اتَّصلَ به واوُ جمعٍ فَرْقاً **(بينها وبينَ واوِ العَطْفِ)** فإنَّهُ وإنْ لم يحصلِ التباسٌ في نحو أكلوا وشربوُا؛ لأنَّ واوَهُ تُكْتَبُ متَّصلَةً بخلافِ واو العطفِ، لكنْ قد يجيءُ من الأفعالِ ما لا يتَّصل به الواوْ صورةً نحو جادُوْا وسادُوا، فَيَحْصُلُ الالتباسُ، فجعلوا البابَ كلَّه واحداً[2] طَرْداً للبابِ **(بخلافِ[3] نحو يَدْعُوْ ويَغْزُو)** ممّا لم تكن الواوُ المتطرِّفَةُ فيه للجمعِ فلم يزيدوا بعد واوِهِ ألفاً؛ لأنَّه لا يلتبس وإن قُدِّرَ انفصالٌ؛ لأنَّ المفردَ ليس يَدْعُ ويَغْزُ، وبخلافِ نحو نَصَرُوْكُم ونَصَرُوْكَ؛ لأنَّ واوَ الجمعِ فيه ليست متطرفةً كما سيأتي لاتِّصال الضَّميرِ به، فلا يلتبسُ بواوِ العطفِ الَّذي يجيء بعد تمام الكلمةِ **(ومن ثَمَّ)** أي: من أجل أنَّهم زادوا بعد واو الجمعِ المتطرفة ألفاً **(كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ في التَّأْكِيْدِ)** أي: في جَعْلِ[4] هُمْ مؤكِّداً لواوِ الجمعِ **(بالفِ)** لأنَّ الواوَ حينئذٍ متطرفةٌ؛ لأنَّ المؤكَّدَ ليس كالجزءِ ممَّا قَبْلَهُ مع أنّه ضميرٌ مُنْفَصِلٌ **(و)** كُتِبَ ضربوهُمْ **(في المفعولِ[5])** أي: في جعلِ هُمْ مفعولًا **(بغير الفٍ)** لأنَّ ضَميرَ المفعولِ المتَّصل كالجزءِ ممَّا قَبْلَهُ فلم تقع الواوُ متطرفةً **(ومنهم من يَكْتُبُهَا)** أي: الألف **(في نحو شَارِبُوا المَاْءِ)** وزائِرُوا زَيْدٍ، كما في الفعلِ والأكثرُ يحذفونَهَا لقلَّةِ اتِّصالِ واوِ الجمعِ بالاسمِ، فلم يُبَال فيه بالالتباسِ إن وَقَعَ **(ومنهم من يحذفها في الجميعِ)** من الفعلِ والاسم، وإن لَزِمَ التباسٌ لِنُدُوْرِهِ وزَوَالِهِ بالقرائِنِ **(وزادوا[6] في مِائَةٍ)** أي: فيها **(ألفاً فرقاً بينهما وبَيْنَ مِنْهُ)** بهاءِ ضميرِ الواحدِ المُذكَّرِ المُتَّصِلِ

---

(١) أدب الكاتب ص٢١٣ وهمع الهوامع ٣٢٤/٦ والأشباه والنظائر ٣١٢/٣-٣١٣.

(٢) السِّيرافي النحوي ص٤٢٩.

(٣) همع الهوامع ٣٢٥/٦.

(٤) جاء في الأصل: **(جعلهم)** وما أثبته نقلاً من (أ).

(٥) همع الهوامع ٣٢٥/٦.

(٦) أدب الكاتب ص٢٤٦ والجمع في النحو ص٢٧٥ وشرح الشافية للرّضي ٣٢٨/٣ وهمع الهوامع ٣٢٦/٦.

بِمِنْ، ولم يعكس لأنَّ مائةَ قد حُذفت لامُها فَجُبِرَت بزيادةِ الألفِ، وأصلُه مَأي، حُذِفَت الياءُ، وعُوِّضَ عنها الهاءُ **(وأَلْحَقُوا المُثَنَّى)** وهو مائتان **(بها)** أي: بمائةٍ، وإن لم يَلْتَبِس؛ لأنَّ صورةَ المُفْرَدِ ليست باقية فيه فعُومِلَ معامَلَتَهُ **(بخلاف الجَمْعِ**[١]**)** نحو مِئَاتٍ، فلا تُزَادُ فيه الألفُ؛ لأنَّ صورةَ المُفْرَدِ ليست باقية فيه لسقوطِ تَائِهِ **(وزادوا في عَمْروٍ**[٢]**)** عَلَماً، لم يُضَفْ، ولم يقع قافيةً ولا مُصَغَّراً ولا مُحَلًّى بأل **(واواً فَرْقاً بينَه وبَيْنَ عُمَرٍ مع الكثرةِ)** في استعمالِها، ولم يعكس؛ لأنَّ عُمَراً أَخَفُّ من عَمْرٍو، والزيادةُ بالأَخَفِّ أَوْلَى، وزِيْدَت الواوُ دون الألفِ لئلا يَلْتَبِسَ بالمنصوبِ، ودون الياءِ لئلا يلتبسَ بالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّم، فَعُلِمَ أَنَّهُ لا يُزَاد فيما إذا لم يكن عَلَماً كَعُمْرٍ[٣] واحدِ عمورِ الأسنان وهو ما بينها من اللحم؛ لأنَّ العَلَمَ لشهرتِهِ في أسمائِهِم وكثرةِ استعمالِهِ واستعمالِ ما خِيْفَ أن يَلْتَبِسَ به لَيْسَ كغيره، ولا فيما إذا أُضِيْفَ لضميرٍ؛ لأنَّ الضميرَ المجرورَ كالجُزْءِ ممّا قَبْلَهُ فلا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، ولا فِيْمَا إذا وَقَع قافيةً لِتَنَافِي عَمْروٍ وعُمرٍ فيها فلا يُفْضي إلى التباسٍ، ولا فيما إذا وَقَعَ مُصَغَّراً، قالوا لأنَّ لَفْظَهُمَا حينئذٍ واحدٌ، فلا يحتاج إلى تفرقةٍ ولا فيما إذا كان مُحَلّى بأل كقوله[٤]:

* بَـاعَـدَ أَمَّ الـعَـمـرِ مِـنْ أَسِـيْـرِهَـا

* حُـرَّاسُ أَبْـوَابٍ عـلى قُـصُـوْرِهَـا[٥]

لِقِلَّةِ استعمالِهِ **(ومِنْ ثَمَّ)** أي: ومن أجل أنَّ الزِّيَادَةَ في عَمْروٍ دُوْنَ عُمَرٍ لِلْفَرْقِ[٦] **(لَمْ يزيدوه في)** حال **(النَّصْبِ)** لوجودِ الفَرْقِ بينهما بألفِ

---

(١) همع الهوامع ٣٢٧/٦.

(٢) همع الهوامع ٣٢٨/٦.

(٣) لسان العرب **(عمر)** ٣٩٥/٩ وأدب الكاتب ص٧٨.

(٤) أبو النّجم العِجْلي، الفضل بن قُدامه.

(٥) [من الرجز] سرّ صناعة الإعراب ٣٦٦/١ والمنصف شرح التصريف ١٣٤/٣ والأمالي الشجرية ٢٥٢/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤/١ وشرح شواهد الشافية ص٥٠٦ موضع الشاهد: على أنّ عمراً، إذا دخله اللاّمُ لضرورةِ الشِّعر، لا تلحقه الواوُ المميِّزةُ بينه وبين عمر.

(٦) أدب الكاتب ص٤٢٥ـ٤٢٦ والجمل في النحو ص٢٧٤.

بعد عَمْرٍ، ولأنَّها مُبْدَلَةٌ من التَّنوينِ وعَدَمِهَا بعد عَمْرٍ إذ لا تنوينَ فيه **(وزادوا في أولئك**[١] **واواً فرقاً بَيْنَهُ وبَيْنَ إلَيْكَ)** ولم يَعْكُس لأنَّ الاسمَ أَوْلَى بالتَّصَرُّفِ فيه من الحرف **(وأُجْرِيَ)** أي: حُمِلَ **(أُوْلاءِ)** بالمدِّ وبالقَصْرِ إنْ خَلَا عن ال **(عليه)** أي: على أولئكَ وإن لم يَلْتَبِس، فإن لم يَخْلُ عَنْهَا لم تُزَد فيه الواوُ لأنَّه حينئذٍ لا يَلْتَبِسُ مع زيادةِ ثِقَلِهِ خطّاً كقوله:[٢]

* هُمُ الألَى إنْ فَاْخَرُوْا[٣] قَاْلَ العُلَى[٤]

* بِفي اِمْرِئٍ فَاْخَرَكُمْ عفرُ[٥] البَرَى[٦]

(وزادوا في أولى[٧]**)** بكسر اللام **(واوا فرقاً بَيْنَهُ وبين إلى)** ولم يَعْكِس - لِمَا مَرَّ - **(وأُجْرِيَ أُوْلُوْا عَلَيْهِ)** وإن لم[٨] يلتبس **(وأمَّا النَّقْصُ فإنَّهم كَتَبُوا كُلَّ مُشَدَّدٍ من كَلِمَةٍ)** واحدةٍ **(حرفاً واحداً نحو شَدَّ ومَدَّ وادَّكَرَ)** تخفيفاً في الخَطِّ، كما خُفِّفَ في اللَّفظِ **(وأُجْرِيَ نحو قَنَتُّ)** ممّا لَامُهُ تاءٌ اتَّصل بها تاءُ الفاعلِ **(مَجْرَاهُ)** أي: مَجْرَى المُشَدَّدِ من كلمةٍ لِشِدَّةِ اتِّصَالِ الفاعلِ بالفِعْلِ مع كونِهِمَا مِثْلَيْنِ **(بخلاف نحو وَعَدْتُ)** ممّا لامُهُ حرفٌ ممَّا يُقَارِبُ مخرجَ التَّاءِ واتَّصلَ به تاءُ الفاعلِ فلا يجري مَجْرَاهُ لأنَّهُمَا ليسا بِمِثْلَيْنِ **(و)** بخلافِ **(اِجْبَهْهُ**[٩]**)** أي: اضكُكْ جبهته، فلا يجري مجراه، وإن كانَ الحرفانِ فيه مِثْلَيْنِ؛ لأنَّ المفعولَ في الاتِّصالِ ليس كالفاعِلِ فيه **(وبخلافِ**

---

(١) أدب الكاتب ص٢٤٦ والجمل في النحو ص٢٧٤ وهمع الهوامع ٣٢٧/٦.
(٢) ابن دريد اللغوي.
(٣) الفَخْرُ والفَخَر: التَّمدُّحُ بالخَصالِ والافتخارُ وعَدُّ القديم. لسان العرب **(فخر)** ١٩٨/١١.
(٤) العُلُو: العظمة. لسان العرب **(علا)** ٣٧٨/٩.
(٥) العَفْرُ والعَفَرُ: ظاهرُ التُّراب. لسان العرب **(عفر)** ٣٧٨/٩.
(٦) البرى: التراب. لسان العرب **(بري)** ٣٩٦/١. وقد جاء في **(أ)**: الثرى. [من الرجز] موضع الشاهد: الألى المقصور، لا يكتب بعد ألفِهِ واوٌ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ قبله تدفعُ اشتباهه بـ إلى الجارّة.
(٧) أدب الكاتب ص٢٤٦ وهمع الهوامع ٣٢٧/٦.
(٨) سقط لم من **(أ)**.
(٩) لسان العرب **(جبه)** ١٧٢/٢.

لام التَّعْرِيْفِ) فلا يجري مجراه **(مُطلقاً)** أي: سواء أكان المُدْغَمُ فيه لاماً مِثْلَهَا أم لا **(نَحْوُ اللَّحْم**[١] **والرَّجُلِ، لِكَوْنِهِمَا)** أي: المُدْغَمُ و[٢] المُدْغَمُ فيه **(كَلِمَتَيْنِ)** لأنَّ لامَ التَّعريفِ كلمةٌ، والمُدْغَمُ فيه من كلمةٍ أُخرى فَعَنَى قَوْلَهُ كلمتين تَغْلِيْبٌ **(ولِكَثْرَةِ اللَّبْسِ)** بِمَّا[٣] دَخَل عليه همزةُ الاستفهامِ لو كُتِبَت لامُ التَّعريفِ مع المُدْغَم فيه حرفاً واحداً نحو أَلَّحم وأَرَّجُل **(بخلاف**[٤] **الَّذي والَّتِيْ والَّذِيْنَ)** جمعاً، فإنَّ المُشَدَّدَ فيها، يُكْتَبُ حَرْفَاً واحداً؛ لأنَّ اللَّامَ فيها كالجزءِ منها **(لِكَوْنِهَا لا تَنْفَصِلُ)** عنها في اللُّغَةِ المشهورةِ، فاقتَصَرَ على لام واحدةٍ تخفيفاً **(ونحو اللَّذَيْنِ في التَّثْنِيَةِ)** نصباً وجرّاً **(كُتِبَ بِلامَيْنِ لِلْفَرْقِ)** بَيْنَهُ وبين الجمع، والجمعُ لِثِقَلِهِ أَوْلَى بالتَّخْفِيْفِ، والمحذوفُ ممَّا دَخَلَ عليه اَلْ ممَّا ذُكِرَ أَوَّلُ الاسم لا حرفَ التعريف؛ لأنَّ حرفَ التَّعريفِ جِيءَ به لمعنىً، فَحَذْفُهُ يُخِلُّ بالمقصودِ **(وحَمَلَ اللَّتَيْنِ)** مُثَنَّى المؤنث **(عليه)** أي: على مثنى المُذَكَّرِ وإنْ لم يَلْتَبِس بشيءٍ لو حُذِفَ منه حرفٌ؛ لأنَّ تثنية المؤنَّثِ فَرْعُ تَثْنِيَةِ المُذَكَّرِ، وحُمِل عليه أيضاً اللَّذانِ واللَّتانِ رَفْعاً **(وكذا)** يعني وكُتِبَ بِلامَيْنِ **(اللاؤون)** بالواوِ رفعاً، بالياءِ جرّاً ونَصْباً في لغة هُذِيْلٍ، وهو جمعُ اللَّائِي مُرَادِف[٥] الَّذينَ في لغةِ **(وأَخَوَاتُهُ)** كاللَّاتي واللَّوَاتي واللَّائِيُ واللَّاءِ؛ لأنَّ من جُمْلَتِهَا اللَّاءِ فلو كُتِبَ بلامٍ واحدةٍ لا لْتَبَسَ بأَلَّا **(ونَحْوُ**[٦] **مِمَّ وعَمَّ وإِمَّا وإلاَّ)** ممّا أُدغم آخِرُهُ في أَوَّلِ كَلِمَةٍ أُخْرَى **(ليس بقياسٍ)** كتابَتُها بحرفٍ واحدٍ، بل القياسُ كتابَتُهَا بحرفَيْنِ، وتَقَدَّمَ تَوْجِيْهُ كتابتها بحرفٍ واحدٍ، وأَصْلُهَا مِنْ مَا، وعَنْ مَا وإِنْ مَا، إِنْ لَا **(ونَقَصُوا مِنْ بِسم**[٧] **اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ الألفَ لِكَثْرَتِهِ)**

---

(١) أدب الكاتب ص٢٤٣.

(٢) جاء المدغم فيه والمدغم في (أ).

(٣) جاء ممّا في (أ).

(٤) أدب الكاتب ص٢٤٣ واللباب ص٤٩٠ وهمع الهوامع ٣٢٩/٦.

(٥) جاء مرادفاً للّذين في (أ).

(٦) أدب الكاتب ص٢٤٣-٢٤٤ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٠/٣ وهمع الهوامع ٣٢٩/٦.

(٧) أول الفاتحة ١/١ ودرّة الغواص ص٦٩٨ وهمع الهوامع ٣١٨/٦.

استعمالًا (**بخلاف باسْمِ**[١] **اللهِ**) وحده (**وباسْمِ**[٢] **رَبِّكَ ونَحْوِهِ**) كباسم الرَّحمنِ لِقِلَّةِ ذلك استعمالًا (**وكذلك الألفُ من اسمٍ**) أي: لفظِ (**اللهِ**[٣] **ومن الرَّحمنِ**) نقصدها (**مطلقاً**) أي: سواءٌ كانا في البَسْمَلَةِ، أَمْ لَا لكثرتِهِمَا استعمالًا (**ونَقَصُوا**[٤] **مِنْ نَحْوِ للرَّجُلِ وَلِلدَّارِ جراً وابتداءً**) أي: في لام الجَرِّ ولام الابتداءِ (**الألفَ لِئَلاً يَلْتَبِسَ بالنَّفْيِ**) لو كُتِبَ بالألفِ هكذا لَا لِرَجُل ولَا لِدار (**بخلاف بِالرَّجُلِ ونَحْوِهِ**) مثل كالرَّجُلِ لا يَنْقُصُ منه الألف لعدمِ الالتباسِ (**ونَقَصُوا مَعَ الألفِ اللامَ**) أيضاً أي: نَقَصُوهُمَا جميعاً (**فِيمَا أوَّلِهِ لامٌ نَحْوُ لِلَّحْمِ وَلِلَّبَنِ**) فَنُقْصَانُ الأَلِفِ ـ لِمَا مَرَّ آنفاً ـ ونقصانُ اللَّامِ (**كراهةَ اجتماعِ**[٥] **ثَلاثِ لامَاتٍ**) الأُولَى لِلجَرِ أو للابتداءِ والثانيةُ للتَّعْرِيفِ والثالثةُ فاءُ الكَلِمَةِ (**ونَقَصُوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بَارٌّ**) ممَّا (**في**) أَوَّلِهِ من الأسماءِ همزةُ وَصْلٍ مكسورةٌ دَخَلَ عليها همزةُ الاستفهام مِنْ نَحْوِ ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[٦] ممّا في أَوَّلِهِ من الأَفْعَالِ ذلك (**ألفَ الوَصْلِ**) كراهةَ اجتماعِ[٧] أَلِفَيْنِ أَوَّلَ الكلمةِ وموافقة لحذفها لفظاً (**وجاء في نحو آلرَّجُلُ**) ممَّا أَوَّلُهُ همزةُ وَصْلٍ مفتوحة دخل عليها همزةُ الاستفهام (**الأَمْرَانِ**) أي: حَذْفُ الأَلِفِ ـ لِمَا مَرَّ[٨] آنفاً ـ وإِثْبَاتُهَا لِئَلا يَلْتَبِسَ الاستخبارُ بالخَبَرِ فيما كَثُرَ بِخِلَافِ نحو أَصْطَفَى فإنَّه لم يَكْثُر كَثْرَتَهُ (**وَنَقَصُوا من ابنٍ**[٩] **إذا وَقَعَ صفةً بينَ**

---

(١) هود ٤١/١١.
(٢) العلق ١/٩٦.
(٣) سقط من من (أ).
أدب الكاتب ص٢٣٠ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٠/٣ ودرّة الغواص ص٧٠٢ وهمع الهوامع ٣٢٩/٦ـ٣٣٠.
(٤) أدب الكاتب ص٣١٨ ورح الشافية للرّضي ٣٣٠/٣ وهمع الهوامع ٣٣٠/٦.
(٥) قال الرضي: «يعني لو كتبت هكذا الللّحم، وفيما قال نظر؛ لأنَّ الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات لئلا يلتبس المُعَرّف بالمُنَكَّر». شرح الشافية ٣٣٠/٣.
(٦) الصافات ١٥٣/٣٧.
(٧) همع الهوامع ٣١٦/٦ـ٣١٧.
(٨) ذلك لِمَا مرَّ من كراهة اجتماعِ الألفين، أدب الكاتب ص٢٢٣ ودرّة الغواص ص٧٠٠ وهمع الهوامع ٣١٨/٦ـ٣١٩.
(٩) أدب الكاتب ص٢١٦ـ٢١٧ والجمل في النحو ص٢٧٥ـ٣١٤.

عَلَمَيْنِ) مُتَّصِلًا بموصوفِهِ **(أَلِفَهُ مثل هذا زَيْدُ بْنُ عَمْروٍ**[١]**)** لكثرةِ استعمالِهِ كذلكَ فَحُذِفَت أَلِفُهُ خَطّاً كما حُذِفَ تَنوِيْنُ موصوفِهِ لَفظاً **(بخلافِ زيدٌ ابْنُ عَمْروٍ)** ممّا وَقَعَ الابنُ[٢] فيه خبراً لا صفةً، وبخلاف ما إذا لم يقع بين عَلَمَيْنِ وإن وَقَع صفةً نحو جاء زَيْدٌ اِبْنُ أخينا، أو العالمُ ابنُ زيداً والعالمُ ابنُ العَالِمِ وبخلافِ ما إذا لم يتَّصل بموصوفِهِ نحو هذا زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمروٍ **(وبخلافِ المُثَنَّى﴾)** نحو الزَيْدَانِ اِبْنَا عمروٍ لِقِلَّةِ استعمالها **(ونَقَصُوا أَلِفَ ها)** التنبيه الواقعة **(مع)** اسم **(الإشارة نحو**[٣] **هذا وهذه وهذان وهؤلاءِ)** لكثرةِ الاستعمالِ **(بخلاف هَاْتَانِ وهَاْتي لِقِلَّتِهِ)** أي: قِلَّةِ كلٌّ منهما استعمالًا **(فإنْ جاءت الكافُ)** أي: اتَّصلت بهذا وهذان **(رُدَّت)** الألفُ **(نحوها ذَاْكَ وها ذَانِك لاتِّصالِ الكافِ)** بهما لأنَّها حينئذٍ صارت كالجُزْءِ منهما فَكَرِهُوا أن يصلوا بهما الهاءَ لِئَلّا يَلْزَمَ مزجُ ثلاثِ كلمات **(ونَقَصُوا الألفَ من ذَلِكَ و)** من **(أُوْلَئْكَ**[٤] **ومن الثَّلثِ والثَّلثين وَ)** مِنْ **(لكِنْ ولَكِنَّ)** مخففاً ومشدداً بخلافِ ثلاثِ بالضَّم لِقِلَّةِ استعماله، ولأنَّه فَرْع **(ونَقَصَ كثيرٌ)** من العلماء **(الوَاْوِ**[٥] **من دَاْوُدَ)** ونحوه كطَاْوُس ونَاْوُس كراهةَ اجتماعِ وَاْوَيْنِ **(والأَلِفَ**[٦] **من إِبْرَاْهِيْم وإِسْمَعِيل وإِسْحَق)** ونحوها من الأسماءِ الأَعْجَمِيَّةِ لِكَثْرَةِ استعمالِهَا مع كونِهَا أَعْلَاماً **(و)** نقص **(بَعْضُهُم الأَلِفَ من**[٧] **عثمن وسليمن ومعوية)** ونحوها من الأَعْلَامْ، لذلك. ونَقَصَ بعضُهم أَلِفَ الحَاْرِثِ والسَّمَوَاْتِ والسَّلم وحُكَي[٨] أنَّ القُدَمَاْءَ من ورَّاقي الكُوْفَةِ، كانوا يَنْقُصُوْنَ الألفَ المُتَوَسِّطَةَ المُتَّصِلَةَ بما قَبْلَهَا نحو كفرين

---

(١) كتاب سيبويه ٣/٥٠٤ والأمالي الشجرية ١/٣٨١.
(٢) جاء فيه الابن في (أ).
(٣) همع الهوامع ٦/٣٣٣.
(٤) درّة الغواص ص٧١٣ وهمع الهوامع ٦/٣٣٣.
(٥) أدب الكاتب ص٢٤٢ـ٢٤٣ والأمالي الشجرية ١/٥٥ ودرّة الغواص ص٧٠٨ وهمع الهوامع ٦/٣٣٤.
(٦) أدب الكاتب ص٢٢٨ـ٢٢٩.
(٧) أدب الكاتب ص٢٣٠.
(٨) شرح الشافية للرّضي ٣/٣٣٢.

ونصرين وسُلطن هذًا، وعبارة ابن مالك في تسهيله[١] «وحُذِفَت أيضاً مِمَّا كَثُرَ استعمَالُهُ من الأَعْلَامْ الزَّائِدَةِ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ما لم يُحْذَفْ منها شيءٌ كاسرائل وداود أو يخف التباسه كعامر». فَخَرَجَ ما لَمْ يَكْثُر استعمالُهُ كجَابِر وحَامِد، وغيرُ العَلَم كَرَجُلٍ صَالحٍ أو مَالِكٍ، وغَيْرَ الزَّائِدِ على ثلاثةِ كسَأم وحَام، وما حُذِفَ منه شيءٌ أو خِيْفَ التِبَاْسَهُ، وقد مَثَّل لهما.

(وأمَّا البَدَلُ فإنَّهم كتبوا كلَّ ألفٍ رَابِعَةٍ فَصَاعِداً في اسمٍ أو فِعْلٍ) كالمَغْزَى ويُغْزَى ومُشْتَرَى واشْتَرَى **(ياءً[٢])** تنبيهاً على أنَّها تُقْلَبُ ياءً في التَّثنية والفعلِ المسندِ إلى تاءِ الضَّمير أو أَلِفِهِ كَمْغَزيَاْنِ وأَغْزَيْتُ ويَرْضَيَاْنِ أو على أنَّها، ممَّا تُمَالُ ولا يُنَافِي كَوْنَ الياءِ مُنْقَلِبَةً عن ألفٍ فِيْمَا ذُكِرَ ما مرَّ في الإعلالِ من كَوْنِهَا منقلبةً عن واوٍ؛ لأنَّ الألفَ منقلبةٌ عن واوٍ، فالياءُ منقلبةٌ عنها بواسِطَةٍ، وعن الألفِ مباشرةً **(إلاَّ فيما قَبْلَهَا ياءً)** فإنَّها تُكْتَبُ ألفاً، وإن اتَّصَفَتْ بما ذُكِرَ نحو المَحْيَا وأَحْيَا كراهةَ اجتماعِ اليائين **(إلاَّ في)** نحو **(يَحْيَى[٣] ورَيَّى)** عَلَمَيْنِ فإنَّه يُكْتَبُ بالياءِ فَرْقاً بين العَلَمِ وغَيْرِهِ من فِعْلٍ أو صفةٍ ولَمْ يَعْكُسُوا لِثِقَلِ الفِعْلِ والصِّفَةِ وكَوْنِ الأَلِفِ أَخفَّ من الياءِ **(وأمَّا)** الألف **(الثالثةُ فإنْ كانت)** منقلبةً **(عن ياءٍ)** كفَتَى **(كُتِبَت ياءً[٤] وإلاَّ فـ)** تكتب **(بالأَلِفُ)** كعَصَا اسما ودعا **(ومِنْهُم مَنْ يَكْتُبُ البَاْبَ كُلَّهُ)** أي: ثالثةً كانت الأَلِفُ أو فَوْقَها منقلبةً عن ياءٍ أو عن غَيْرِهَا في عَلَمٍ أو غَيْرِهِ. **(بالأَلِفِ)** لأنَّه القياسُ، ولأنَّه أَنْقَى لِلْغَلَط، وقد كُتِبَت الصَّلوة والزَّكوة بالواوِ دلالَةً على التَّفخيم ـ كما مرَّ ـ **(وعلى)** تَقْدِيرِ **(كَتْبِهِ)** أي: الألفُ **(بالياءِ)** وذلك فيما إذا كانَتْ الألفُ رابعةً فأَكْثَرَ أو منقلبةً عن ياءٍ **(فإنْ كانَ)** ما هو فيه **(مُنَوَّناً)** ثلاثيّاً كانَ أو أكثر **(فالمُخْتَاْرُ أنَّهُ كذلك)** أي: كَتَبَهُ بالياءِ أيضاً كرَحَى **(وهو قِيَاْسُ)** مَذْهَبِ **(المُبَرِّدِ[٥])** لأنَّه

---

(١) التسهيل ص٣٣٦ـ٣٣٧ وهمع الهوامع ٦/٣٣٥.

(٢) أدب الكاتب ص٢٥٥ـ٢٥٨ وهمع الهوامع ٦/٣٣٥.

(٣) أدب الكاتب ص٢٥٩ ودرّة الغواص ص٧١٠ وهمع الهوامع ٦/٣٣٥ـ٣٣٦.

(٤) أدب الكاتب ص٢٥٦ والجمل في النحو ص٢٧٠.

(٥) أدب الكاتب ص٢٥٨٦ـ٢٥٧ وهمع الهوامع ٦/٣٣٧ وتذكرة النحاة ص٥٠٧.

يَرَى أنَّها لامٌ مُطْلَقاً وخَرَجَ بقولِهِ منوناً الفعل وما فيه اَلْ نحو هُدَى واشْتَرَى والهُدَى والمُصْطَفَى **(وقِيَاسُ)** مَذهَبِ **(المَازِنِيِّ)** أنَّه يُكْتَبُ **(بالألِفِ)** لأنَّه يَرَى أنَّها بَدَلٌ من التَّنوِينِ مُطْلَقاً كالألِفِ في رَأَيْتُ زَيْداً **(قياسُ)** مذهبُ **(سيبويه)** أنَّه يُكْتَبُ **(المَنْصُوْبُ بالفِ)** لأنَّها بَدَلٌ من التَّنوينِ **(وما سِوَاهُ)** من جَرٍّ ورَفْعٍ **(بياءٍ)** على الأَصْلِ السَّابق. ثم بَيَّن ما يُتَعَرَّفُ به الياءُ من الواوِ فقال **(وَيُتَعَرَّفُ[1] الياءُ من الواوِ بالتَّثْنِيَةِ نحو فَتَيَانِ وعَصَوَانِ)** فَعُلِمَ أنَّ أَلِفَ فَتىً عن ياءٍ، وأَلِفُ عَصاً عن واوٍ **(و)** يُتَعَرَّفُ أيضاً بالجَمْعِ بالألفِ والتَّاءِ **(نحو الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ، وبِالْمَرَّةِ)** أي: بِمَا يَدُلُّ عليها **(نَحْوُ رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنَّوْعِ)** أي: بِمَا يَدُلُّ عليه **(نَحْوُ رِمْيَة وغِزْوَةٍ وبِرَدِّ الفِعْلِ[2] إلى نَفْسِكَ نحو رَمَيْتُ وغَزَوْتُ)** وأَعَمُّ منه أن يُقَال وباتِّصال الضَّمير المرفوعِ المُتَحَرِّكِ لشُمُوْلِهِ نحو رَمَيْنَ وغَزَوْنَ **(وبالمُضَارِعِ نحو يَرْمِي ويَغْزو)** لِمَا مرَّ فيه أنَّ النَّاقِصَ اليَائيّ مكسورَ العَيْنِ والواوِيّ مضمومها **(و)** يُتَعَرَّفُ أيضاً **(بِكَوْنِ الفاءِ[3] واواً نحو وَعَى)** لأنَّ اللَّامَ حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ، إذ ليسَ في كلامِهِم ما فَاؤُه ولَامُهُ واو إلَّا الواوُ على قول بَعْضِهِم أنَّ أَصْلَهُ وَوْوٌ دون قول بعضهم أصله وأى **(ويكون العين واواً نحو شَوَى)** لأنَّ اللَّامَ حينئذٍ ياءٌ لا واو إذ ليسَ في كلامِهِم ما عَيْنُهُ وَلَامُهُ وَاوٌ **(إلاَّ ما شَذَّ نحو القُوَى)** جمع قُوَّة **(والصُّوَى)** جمع صُوَّة[4] لِلْحَجَرِ **(فَإِنْ جُهِلَ)** حَالُ الألِفِ أَمُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ أو ياءٍ، بأَنْ لم يَكُنْ معها شيءٌ من العلاماتِ المذكورةِ **(فإن أُمِيْلَت فالياءُ)** كَتَبها **(نحو مَتَى، وإلاّ)** أي: وإنْ لم تُمَلْ **(فالألِفُ)** كتبها **(نحو إلاَّ عَلَمَاً)** قيل والمَنَا[5] الذي يُوْزَنُ بِهِ، ويُرَدُّ بأَنَّ أَلِفَهُ ليست مجهولةً بل مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ؛ لأنَّ تَثْنِيَتَهُ مَنَوَانِ **(وإنَّما كَتَبُوا لَدَى بالياء لِقَوْلِهِم)** في الإضافةِ للضَّمير **(لَدَيْكَ)** بقلبِ أَلِفِهِ

---

(١) أدب الكاتب ص٢٥٦ وهمع الهوامع ٣٣٨/٦.
(٢) أدب الكاتب ص٢٥٥ وهمع الهوامع ٣٣٨/٦.
(٣) همع الهوامع ٣٣٨/٦.
(٤) لسان العرب **(صوي)** ٤٤٧/٧.
(٥) لسان العرب **(مني)** ٢٠٦/١٣.

ياءَ (وكِلا[1] يكتب على الوجهين) أي: بالياء وبالألف إذا لَم يُضَفْ إلى مُضمَرٍ (لاحتمالِهِ) كلّا منهما؛ لأنَّ قَلْبَ لَامِهِ في كِلْتَا تاءً يَدُلُّ على أَنَّها واوٌ، كما في أُخت وإمَالَتُهَا تَدُلُّ على أنّها ياءٌ؛ لأنَّ الكسرةَ لا يُمَالُ لها ألفٌ ثالثةٌ منقلبةٌ عن واوٍ، هذا والمشهورُ من مَذْهَبِ البَصْريين كَتْبُهُ بالأَلِفِ؛ لأنّها مُتَطَرِّفَةٌ منقلبةٌ عن واوٍ عندهم، أما إذا أُضِيْفَ إلى مُضمَرٍ فلا يُكْتَبُ بالياءِ في الرَّفع لِئَلَّا يلبسَ[2] بالجرِّ والنَّصْبِ ولا بالألِفِ فيهما لئلا يَلْبَسَ بالرَّفعِ (وأمّا الحروفُ فلم يُكْتَبْ مِنْهَا بالياءِ غَيْرُ بَلَى)؛ لإمَالَةِ أَلِفِه (وإلى وعَلَى)؛ لانقلاب أَلِفِهِمَا ياءً مع الضَّمير في إليكَ وعَلَيْك (وحتى[3]) حَمْلًا على إلى لأنّها بمعناها والله أعلم..

تمَّ كتاب المناهج الكافية في شرح الشافية بحمد اللهِ وعونِه وحُسْنِ توفيقه، غفر اللهُ لمؤلِّفه وكاتبه وقارئه وسامعه والنّاظر فيه ووالديهم وجميع المسلمين آمين وصلّ على سيدنا محمد خاتم النّبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين عدد ما ذكر الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وسلامٌ على المرسلين والحمد لله ربِّ العالمين ولا حول ولا قوّة إلاّ باللهِ العلّي العظيم

وكتب وعلى طرف الورقة الأخيرة:
بلغ مقابله من أوّله إلى آخره مقابلة
جيدة إلاّ ما زاغ عنه البصر باصلٍ
قوبل باصلِ مؤلفه نقحّ كتبه مالكه
محمد الدنوسري الشافعي عفي عنه

---

(١) قال ابن قتيبة: «فأمّا كلا وكِلْتَا، فقد اختُلِفَ فيهما، والذي أستحبُّ أن يُكتبا إذا وَلَيَا حرفاً رافعاً الألف، فتكتب: أتاني كلا الرجلين. وإن وَلَيَا حرفاً ناصباً أو خافضاً كُتِبَا بالياء، فتكتب: رأيتُ كلي الرجلين». أدب الكاتب ص٢٦١ ودرّة الغواص ص٧١١ وشرح الشافية للرّضي ٣٣٢/٣ وهمع الهوامع ٣٣٨/٦.

(٢) جاء يلتبس في (أ).

(٣) قال الفرّاء: «حتّى: تكتب بالياء؛ لأنّه لا يُعرفُ لها فِعْلٌ، ويجوز بالألف». المقصور والممدود ص٧٢ وإيضاح الوقف والابتداء ص٤١٤ والمنصف شرح التصريف ١٢٤/١.

فهرس القوافي

الشعـــــــر		الشاعر	البحر	الصفحة
فهيّاكَ والأمرَ الذي إن توسّعت	موارده ضاقتْ عليك المصادر	أبو تمام	الطويل	٥١٤
وكنتُ إذا دعا جاري لمضوفةٍ	أشمِّرُ حتى ينصُفَ السَّاقَ مئزري	أبو جندب ابن مرة	الطويل	٤٧٤
وكحل العينينِ بالعواوير		جندل بن المثنى الطهوي	الرجز	٤٧١
باعدَ أمّ العمرِ من أسيرها	....	أبو النجم العجلي	الرجز	٥٨٩
حرّاس أبوابٍ على قصورها	....			

باب السين

دع المكارمَ لا ترحلْ لبغيتها	واقعد فإنك أنتَ الطاعِمُ الكاسي	الحطيئة	البسيط	٢٥٨
لا تنسَيَنْ تلكَ العهودَ فإنّما	سُمّيتَ إنساناً لأنّكَ ناسي	أبو تمام	الكامل	٣٨٣

باب الصاد

أتاني وعيدُ الحوصِ من آل جعفرٍ	فيا عبدَ عمرو لو نَهَيتَ الأحاوصا	الأعشى	الطويل	٢٩٨

باب العين

لا يُبعد اللهُ إخواناً لنا ذهبوا	لم أدرِ غداةَ البينِ ما صنغ	ابن مقبل	البسيط	٣٥٣
وازدحمت حلقتا البِطانِ بأقـ	ـوامٍ وجاشت نفوسهم جزعا			٣١٤
كأن مجرَّ الرّامسات ذيولها	عليه قضيمٌ نمقته الصوانعُ	النابغة	الطويل	٢٠٤
هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً	من هجوِ زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ	أبو عمرو بن العلاء	البسيط	٥٠٠
لا تُهينَ الفقيرَ علّكَ أن ترْ	كَعَ يوماً، والدّهرُ قد رفعهْ	أضبط بن قريع السّعدي	المُنسرح	٣١٩

باب القاف

ومَنْهَلٍ ليس له حوازقُ	ولضفادي جَمّةِ نَقَانِقُ	خلف الأحمر	الرجز	٥٠٩
....	أسبابُ بحرٍ ضاحكٍ هَزُوْقِ		الرجز	٥٠٨

باب اللام

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربةٍ	تدعُ الصّوادي لا يجدنَ غليلا	لبيد	الكامل	١٨٥

الشعر		الشاعر	البحر	الصفحة
وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم	دويهيّةٌ تصفرُّ منها الأنامل	لبيد	الطويل	٢١٠
ألا كل ما خلا الله باطلُ	وكلُّ شيءٍ لا محالةَ زائلُ	لبيد	الطويل	٥٧٧
زيادتنا نعمانُ لا تنسَيَنَّها	تقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلو	عبدالله بن همّام السلولي	الطويل	٥٦٢
ثلاثةُ أحبابٍ فحبُّ علاقةٍ	وحبُّ تملاّقٍ وحبٌّ هو القتلُ	-	الطويل	١٩٩
ما أقدر الله أن يدني على شحطٍ	مَنْ دارُه الحُزنُ ممّنْ دارُهُ صُولُ	-	البسيط	٤٩٩
بكت عيني وحُقّ لها بكاها	وما يغني البكاءُ ولا العويلُ	حسان بن ثابت	الوافر	١٩٤
قد مرّ يومان وهذا الثالي	وأنتَ بالهجرانِ لا تُبالي			٥١٠

باب الميم

الشعر		الشاعر	البحر	الصفحة
ألا طرقتنا مَيّةُ ابنةُ منذرٍ	ممّا أَرَّقَ النُيّامَ إلا سلامُها	ذو الرّمة	الطويل	٤٨٠
يحسبهُ الجاهلُ ما لم يعلما	....	أبو حيان الفقسي	الرجز	١٩٠
شيخاً على كرسيّه معمما	....			
فإنّه أهلٌ لأنْ يُؤَكرما	....			
هو الجوادُ الذي يعطيكَ نائلهُ	عفواً ويُظلَم أحياناً فيظطلمُ	زهير بن أبي سلمى	البسيط	٥٥٥
حتى إذا ما أمسجت وأمسجا	أمستِ الناقةُ وأمسى الظيلمُ	قيل للعجاج وقيل للقيسي	الرجز	٥١٩
فعوضني منها غِنَاي ولم تكن	تساوي عنزي غيرَ خمس دراهمِ	-	الطويل	٤٩٨
ذُمَّ المنازلِ بعد منزلةِ اللِّوى	والعيشَ بعد أولئكَ الأيامِ	جرير	البسيط	٣٢٣
يا دار سلمى يا اسلمي ثم اسلمي	فخندقٌ هامةُ هذا العألَمِ	العجاج	الرجز	٥٠٧
نستوقدُ النبلَ بالحضيضِ ونَصْـ	ـطادُ نفوساً بُنَت على الكرمِ	شاعر حماسي (بعض بني بولاق)	المنسرح	١٨٧

باب النون

الشعر		الشاعر	البحر	الصفحة
قد وردت من أمكنة	....	-		٥١٥
من ههنا ومن هنة	....		الرجز	
إن لم تُرَوِّها فَمَهْ	....	وهو من علل الرجز		
وأَتى صواحبها فقُلنَ: هذا الذي	منحَ المودّةَ غيرنا وجفانا	جميل بن ربيعة	الكامل	٥١٥
هويتُ السّمانا فشيّبنني	وقد كنتُ قِدْماً هويتُ السّمانا	المازني	المتقارب	٣٦٥

باب الألف

باب الياء



فهرس الأعلام

السين

الشين

العين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

فهرس المصادر والمراجع

- الإبدال لابن السكيت: تحقيق د. حسين محمد شرف، مراجعة الأستاذ علي نجدي ناصيف، القاهرة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- **الإبدال لأبي الطيب اللغوي**: تحقيق عز الدين التنوخي، ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
- **أدب الكاتب لابن قتيبة**: تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥ـ ١٩٨٥م، مؤسسة.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي**: تحقيق: د.رجب عثمان محمد، مراجعة د.رمضان عبدالتواب، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- **أسرار العربية لأبي البركات الأنباري**: تحقيق بركات يوسف هبود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى ـ ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- **أسماء الكتب، عبدالله بن محمد رياضي زاده**: تحقيق محمد ألتونجي، دار الفكر، الطبعة الثانية.
- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني**: تحقيق د. عبدالمجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، لمحمد بن علي الجرجاني**: تحقيق د. عبدالقادر حسين دار نهضة مصر ـ القاهرة.
- **الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي**: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
- **إصلاح المنطق لابن السكِّيت**: شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر.

- **الأصول في النحو لابن السراج**: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.
- **الأعلام، خير الدين الزركلي**: دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠.
- **الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري**: تقديم سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ١٩٥٧م.
- **الأفعال لابن القطاع**: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي**: دار المعارف، حلب، الطبعة الأولى.
- **الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السيد البطليوسي**: تصحيح عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت.
- **ألفية ابن مالك، مطبعة كرم، دمشق.**
- **الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري**: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- **إنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطي**: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. دار الكتب المصرية، ١٩٥٠.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري**: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثامنة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **الإيضاح في علل النحو للزجاجي**: تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى عني بتصحيحه**: محمد شرف الدين، دار الفكر ١٤٢٠هـ ـ ١٩٨٢م. ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **إيضاح الوقف والابتداء في كلام الله عز وجل لابن الأنباري**: تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، دمشق ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
- **البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي**: الشيخ زهير الجعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي**: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى.

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزابادي**: تحقيق محمد المصري.
- **تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري**: تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.
- **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، ترجمة د.رمضان عبدالتواب، د.السيد يعقوب بكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣م.
- **التبصرة في القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي**: تحقيق محيي الدين رمضان، الطبعة الأولى، معهد المخطوطات العربية بالكويت ١٩٨٥م.
- **تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي**: تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك**: تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- **تصريف العزي للسعد التفتازاني**: مخطوط رقم/١٨٥٦٥/مكتبة الأسد الوطنية، دمشق.
- **التعريفات للجرجاني**: تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **تفسير القرآن العظيم لابن كثير**: دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- **التكملة لأبي علي الفارسي**: تحقيق د. حسن شاذلي مزهود ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- **تمثال الأمثال للشيبي**: تحقيق د. أسعد ذبيان، دار المسيرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
- **توضيح المقاصد والمسالك (شرح الألفية) للمرادي المعروف بابن أم قاسم**: تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٦م.
- **التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني**: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م ـ بيروت.
- **جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري**: تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف، مصر.



- **الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للسيوطي**: دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
- **الجمل في النحو للزجاجي**: تحقيق د. علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، عمان، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **حاشية الخضري على ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي.**
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العربي للبغدادي**: تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بمصر.
- **الخصائص لابن جني**: محمد علي النجار، دار الكتاب العربية، بيروت،.
- **درة الغواص في أوهام الخواص للحريري**: دار الجيل، بيروت/مكتبة التراث العربي/ القاهرة ـ الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي**: تحقيق محمد عبده عزام، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
- **ديوان الأدب للفارابي**: تحقيق د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. ابراهيم أنيس، القاهرة ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت، دار صادر ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م.
- **ديوان مسراقة بن مرداس البارقي**: تحقيق د.حسين نصّار، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
- **ديوان عبيدالله بن قيس الرقيّات**: تحقيق د.محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- **ديوان العجاج**: تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس، دمشق.
- **ديوان النابغة الذبياني لابن السكيت**: تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر.
- **رسالة الملائكة للمعري**: تحقيق د. عائشة عبدالرحمن، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.
- **رصف المباني في حروف المعاني للمالقي**: تحقيق أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم**: تحقيق د. ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية ـ دمشق، الطبعة الولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

- **السّبعة في القراءات لابن مجاهد**: تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، منقحة، دار المعارف، ١٩٨٠م.
- **سر صناعة الإعراب لابن جني**: تحقق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م.
- **سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوي**: تحقيق د. محمد الدالي، دمشق، ١٩٨٣م.
- **سير أعلام النبلاء للذهبي**: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **السيرة النبوية لابن هشام**: تحقيق مصطفى البغا وآخرين، منشورات دار الخلود، بيروت.
- **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**: دراسة وتحقيق د. عبدالمنعم فائز، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب لابن العماد الحنبلي**: أشرف على تحقيقه عبدالقادر أرناؤوط تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- **شرح الألفية لابن الناظم**: تحقيق عبدالحميد السيد، محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.
- **شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.**
- **شرح التصريف للثمانيني**: تحقيق د. ابراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- **شرح ديوان لبيد**: تحقيق د. إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢م.
- **شرح الشافية لرضي الدين الإستراباذي**: تحقيق محمد نور الحسن وآخَرين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- **شرح ابن عقيل**: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة جديدة منقحة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.**
- **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر بن الأنباري**: تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٣م.

- **شرح الكافية الشافية لابن مالك**: تحقيق د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- **شرح اللمع لابن برهان العكبري**: تحقيق د. فائز فارس، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
- **شرح المفصل لابن يعيش**: المطبعة المنيرية، عالم الكتب، القاهرة.
- **شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش**: تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **الشعر والشعراء لابن قتيبة**: دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل لمحمد بن عيسى السلبي**: تحقيق د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٩٣م.
- **صحيح البخاري**: ضبطه د.مصطفى ديب البغا، الطبعة الخامسة، دار ابن كثير ودار اليمامة، دمشق، بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- **صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبكان**: تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٣١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- **صحيح مسلم بشرح النووي**: دار الفكر للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- **الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة**: د.ناصر حسين علي. الطبعة الأولى، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٨٩م.
- **ضعيف الجامع الصغير**: تأليف محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الثالثة، المكتب الإسلامي، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة حياة، بيروت.**
- **طبقات الشافعية للأسنوي (عبدالرحيم جمال الدين)**: تحقيق كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي**: شرح محمود محمد شاكر، مطبعة الميداني، القاهرة.
- **غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري**: عني بنشره ج برجشتراسر، مكتبة الخانجي ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٣م.

- **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد البكري**: تحقيق عبدالمجيد عابدين، وإحسان عباس، الطبعة الأولى ١٩٥٨م.
- **فهرس محفوظات دار الكتب الظاهرية**: وضعته أسماء حمصي، دمشق ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
- **في أصول النحو، سعيد الأفغاني، منشورات جامعة البعث، ١٩٨٨م.**
- **القاموس المحيط للفيروزابادي**: إعداد محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
- **الكافية في النحو**: شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **الكامل للمبرد**: تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦م.
- **كتاب سيبويه**: تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، دار القلم ١٣٨٥هـ ـ ١٩٨٦م.
- **كتاب العين للفراهيدي**: تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم السامرائي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي**: دار صادر، بيروت (من دون تاريخ).
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري**: تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود.
- **الشيخ علي محمد معوض، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.**
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي**: تحقيق د. محيي الدين رمضان، الطبقة الثالثة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة**: دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- **الكليات لأبي البقاء الكفوي**: تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، دمشق ١٩٨٣م.
- **الكواكب السائرة باعيان المئة العاشرة للغزي**: تحقيق د. جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- **اللباب في علل الإعراب لأبي البقاء العكبري**: تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

- **لسان العرب لابن منظور**: تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- **اللامات للزجاجي**: تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية.
- **لمع الأدلة لابي البركات بن الأنباري**: تقديم سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٧٥م.
- **اللمع في العربية لابن جني**: تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **ليس في كلام العرب لابن خالويه**: تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار مصر للطباعة.
- **المبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسي**: تحقيق د. عبدالحميد السيد طلب، جامعة الكويت، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **مجالس ثعلب**: شرح وتحقيق د. عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية ١٩٦٠م.
- **مجمع الأمثال للميداني**: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ١٩٧٢م.
- **مجمع الأمثال للنيسادوري**: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م.
- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ج١**: الجاربردي وحاشية ابن جماعة، عالم الكتب، بيروت.
- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ج٢**: للسيد النقره كارا، الشيخ زكريا الأنصاري، عالم الكتب، بيروت.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي**: تحقيق علي النّجدي ناصيف، د. عبدالحليم النجّار، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- **المخصص لابن سيده**: مطبعة بولاق، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ.
- **المدارس النحوية**: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٧٦م.
- **المذكر والمؤنث لابن الأنباري**: تحقيق د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي**: تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون دار إحياء الكتب العربية.

- **المسائل البصريات لأبي علي الفارسي**: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني ١٩٨٥م.
- **المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي**: تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **المسائل العضديات لأبي علي الفارسي**: تحقيق شيخ الرّاشد، وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٦.
- **المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل**: تحقيق د. محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر ودار المدني، دمشق ١٩٨٠م.
- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة للسيوطي**: دار الرّسالة، بغداد ١٩٧٧هـ.
- **معاني القرآن للأخفش**: تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- **معاني القرآن للفرّاء**: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠هـ.
- **معجم الأدباء لياقوت الحموي**: تحقيق د. عمر فاروق الطبّاع، مؤسسة المعارف.
- **معجم البلدان لياقوت الحموي**: تحقيق مزيد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية بيروت.
- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة، جمعه ورتّبه يوسف إليان سركيس، مكتبة الثقافة الدينية.**
- **معجم المؤلفين - تراجم مصنّفي الكتب العربية، رضا عمر كحالة، مؤسسة الرّسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.**
- **المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**: لأبي منصور الجواليقي، تحقيق د. ف عبدالرحيم، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **مغني اللبيب لابن هشام**: تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر.
- **المفتاح في الصّرف للجرجاني**: تحقيق د. علي توفيق الحمد، جامعة اليرموك، عمّان مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- **المفصّل في علم العربية للزمخشري، دار الجبل، بيروت، الطبعة الثانية.**
- **المفضليات للمفضل الضبّي**: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف.

- **المقتضب للمبرّد**: تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٦هـ.
- **المقصور والممدود لابن السكّيت**: تحقيق د. محمد محمد سعيد، الطبعة الأولى مطبعة الأمانة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- **المقصور والممدود للفراء**: تحقيق عبدالإله نبهان، ومحمد خير البقاعي.
- **المقصور والممدود للقالي**: تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- **الممتع في التصريف لابن عصفور**: تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار المعرفة، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- **المنتخب من المخطوطات العربية في حلب**: إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **المنصف شرح كتاب التصريف للمازني**: تحقيق إبراهيم مصطفى، د. عبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة.
- **نزهة الطَّرف في علم الصرف للميداني**: دار الآفاق الجديدة.
- **نزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام**: تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة.
- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**: محمد الطنطاوي، تعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، الطبعة الثانية.
- **النشر في القراءات العشر لابن الجزري**: دار الكتب العلمية، بيروت.
- **النكت النحوية للسيوطي (القسم الثالث) رسالة ماجستير تحقيق**: رزان يحيى خدام، جامعة تشرين ـ سورية.
- **النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري**: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، فريدة ومنقّحة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي**: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرّسالة.

- **الواضح في شرح المقدّمة الجزرية**: عزت عبيد الدعّاس، دار الترمذي، حمص، الطبعة الأولى.
- **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**: عبدالفتاح عبدالغني القاضي، مكتبة الداء، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولى١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.
- **وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزّمان لابن خلّكان**: تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.



فهرس الموضوعات